بناء دولة

مصر محمد علي

(السياسة الداخلية)

تأليف

دكتور محمد فؤاد شكري
B.A. (Hons), M.A. Ph D.
(Liverpool).
أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية
الآداب جامعة فؤاد الأول

عبد المقصود العناني
دبلوم المعلمين العليا (قسم التاريخ)
مدرس أول المواد الاجتماعية
بمدرسة الحلمية الثانوية

سيد محمد خليل
ليسانس فى الآداب من جامعة فؤاد الأول
ودبلوم معهد التربية العالى
مدرس بمعهد المعلمين بشبين الكوم

الطبعة الأولى

دار الفكر العربى

القاهرة
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

كنا وما نزال نعتقد أن تاريخنا القومى ، والحديث منه خاصة ، فى حاجة ملحة إلى أن يكتب على ضوء جديد ، فقد تآزرت عوامل شتى على مسخه وتشويهه ، حتى لم تعد تبدو منه غير صورة مضطربة المعالم والسمات . وليس من سبيل إلى معالجة هذا الاضطراب إلا بمعاودة النظر فى ذلك التاريخ ، لكشف ما خفى من حقائقه ، وتفصيل ما أجمل من دقائقه ، فى حدود الأمانة العلمية ، التى تستهدف تسجيل الحوادث وتفسير البواعث ، تسجيلا يطابق الواقع وتفسيرا لا تحامل فيه ولا محاباة . ولما كان هذا الاتجاه السليم فى دراسة تاريخنا القومى لم يجد الطريق أمامه حتى الآن معبدة ممهدة ، فمن الواجب أن تتضافر الأيدى وتتساند الجهود ، لإزالة ما يكظ هذه الطريق من صعاب وعقاب . وقد رأينا أن نسهم بنصيب متواضع فى تلك الجهود ، فكان هذا الكتاب .

* * *

ونظرة عجلى إلى صفحاته ورءوس موضوعاته ، جد كافية للاقتناع بأنه جرى على سنن غير معهود فيما سبقه من الكتب التاريخية . فقد درج المؤلفون على أن يعالجوا سياسة محمد على الداخلية ، على هامش سياسته الخارجية . ولعل ذلك راجع إلى أن الجانب العسكرى والدبلوماسى من نشاط الباشا يستأثر باهتمام الجمهرة العظمى من القراء .

أما نحن فنرى أن الجانب الإصلاحى لا يقل فى أهميته عن الجانب الآخر ، ومن ثم أفردنا له ذلك السفر الضخم ، حتى يستوفى حظه من الدرس العميق والبحث الدقيق .

* * *

هذا من ناحية الموضوع الذى عالجه الكتاب ، أما من حيث الطريقة التى انتهجناها فى تأليفه ، فقد رأينا أن نجعل الكتاب قسمين ، أولهما عرض تاريخى ، يتناول أحوال مصر الداخلية فى عهد عاهلها العظيم محمد على الكبير ، من النواحى الاقتصادية والإدارية والثقافية

والاجتماعية والحربية وما إليها . ولكننا لم نعمد فى دراسة هاتيك النواحى إلى إطالة القول فيما هو معروف مشهور من الحوادث والحقائق ، بل قصرنا جل اهتمامنا على استجلاء الجوانب الغامضة ، واستكمال ما أغفلته المؤلفات الأخرى . ومع ما لتلك المؤلفات وأصحابها من مقام علمى ملحوظ ، فإننا لم نتهيب مناقشة بعض ما ورد فيها من آراء ، حتى بدت على وجهها الصحيح ، بعد أن استقرت فى كثير من الأذهان ، على أنها حقائق ثابتة ، تعلو على الطعن والتجريح .

* * *

أما القسم الثانى من الكتاب ، فيتألف من وثائق تاريخية ، ترسم صورة صحيحة كاملة لأحوال مصر ، إبان هذا العصر ، الذى أرسى فيه محمد على قواعد مصر الحديثة على الأسس التى رآها أكفل بتحقيق ما كان يهدف إليه من بناء دولة ذات كيان منفصل عن دولة آل عثمان . وقد تحدثنا عن هذه الوثائق فى موضع آخر من الكتاب بما فيه الكفاية ، وكل ما يعنينا تقريره الآن ، أنه قد روعى فى اختيارها من الاعتبارات ما يجعلها جديرة بالاطمئنان إليها والاعتماد عليها فى رسم صورة دقيقة للعصر الذى نتناوله ، كما يعنينا أن نسجل — فى غير فخر أو مباهاة — أن هذه هى المرة الأولى التى تنشر فيها باللغة العربية تلك الوثائق التاريخية الهامة . وإذا كان بعض هاتيك الوثائق مما تحتويه كتب المراجع الإفرنجية التى لا يتعذر الحصول عليها ، فإن بعضها الآخر منقول رأسا عن مصادره المودعة دور المحفوظات الأجنبية ولم يسبق نشره حتى فى لغته الأصلية . أما تقرير الدكتور جون بورنج Bowring — وهو ذلك التقرير الشامل الذى يستنفد ما يزيد على خمسين وثلاثمائة من صفحات الكتاب — فلم تطبع منه غير نسخ قليلة جدا ، اعتمدنا على صورة شمسية لإحداها .

* * *

ولا جدال فى أن دراسة هذه الوثائق أمر لا معدى عنه ، لكل من يريد أن يلم إلماما صحيحا بأحوال مصر فى النصف الأول من القرن الماضى . غير أن تلك الدراسة لا يستطيع القيام بها إلا من أوتوا حظا موفورا من العلم باللغات الأجنبية عامة ، واللغتين الإنجليزية والفرنسية خاصة ، وهؤلاء قليل عديدهم بيننا مع الأسف الشديد . وهكذا يتعذر على غير عدد محدود منا أن يعب من ذلك الفيض الزاخر ، الذى تغمرنا به المصادر الأجنبية ، وتظل جمهرتنا العظمى ، وهى لا تستطيع أن تعرف من تاريخ بلادها ، إلا ما يجود به عليها ، بين الحين والحين ، نفر من أولئك الذين يمكنهم الاطلاع على تلك المصادر ، والانتفاع بما تضمه

أطواؤها من شتى الإحصاءات ومختلف البيانات . على أنه مهما يكن من نشاط هذا النفر القليل ، فإن إنتاجه العلمي يئوده أن يشبع رغبة القراء والدارسين ، فى معرفة كثير من الحقائق والتفصيلات التى يعنيهم الوقوف عليها والاهتداء إليها . وقد رأينا فى تعريب هذه الوثائق خير معوان على إشباع تلك الرغبة .

* * *

غير أنه لا يقدر التعريب قدره الصحيح إلا من كابده وعاناه . فواجب المعرب يتقاضاه أولا أن يفهم المعنى الذى يراد نقله فهما صحيحا لا لبس فيه ولا غموض ، ويتقاضاه ثانيا أن ينتقى من الألفاظ والتراكيب العربية ما يتسق وذلك المعنى ، بحيث لا يزيد فيه ولا ينقص منه ، مع مراعاة سلامة العبارة وطلاوة الأسلوب . والويل له إذا اعترضت طريقه أسماء محرفة ، أو مصطلحات تتصل بما لا يحذق من علم أو فن . وقد شاء طالعنا أن يصادفنا كثير من تلك الأسماء والمصطلحات ، فما زلنا نبحث وندقق ، وندرس ونحقق ، حتى بانت خوافيها ، ووضحت معانيها . وإذا كنا قد أنفقنا فى إنجاز هذا العمل ما أنفقنا من وقت وجهد ومال ، فإنا لا نسأل القراء على ذلك ، إلا أن يلتمسوا لنا بعض العذر ، إن زلت بنا القدم ، أو قصر خطونا عن بلوغ المدى ، فالعصمة والكمال لله وحده .

* * *

وبعد ، فما يجمل بنا أن نضع القلم ، دون أن نزجى الشكر وافرا ، والثناء عاطرا ، لكل من عاوننا من كرام الإخوان والزملاء ، فى إصدار هذا الكتاب ، عن رأس البيت العلوى الكريم ، والجد الأكبر لجلالة الفاروق العظيم ، وفقه الله لما فيه خير الشعب ومجد الوطن .

٢٢ يوليو ١٩٤٨ — المؤلفون

موضوعات الكتاب

القسم الأول

(العرض التاريخي)

صفحة

القسم الثـانى

(تقارير المعاصرين)

صفحة

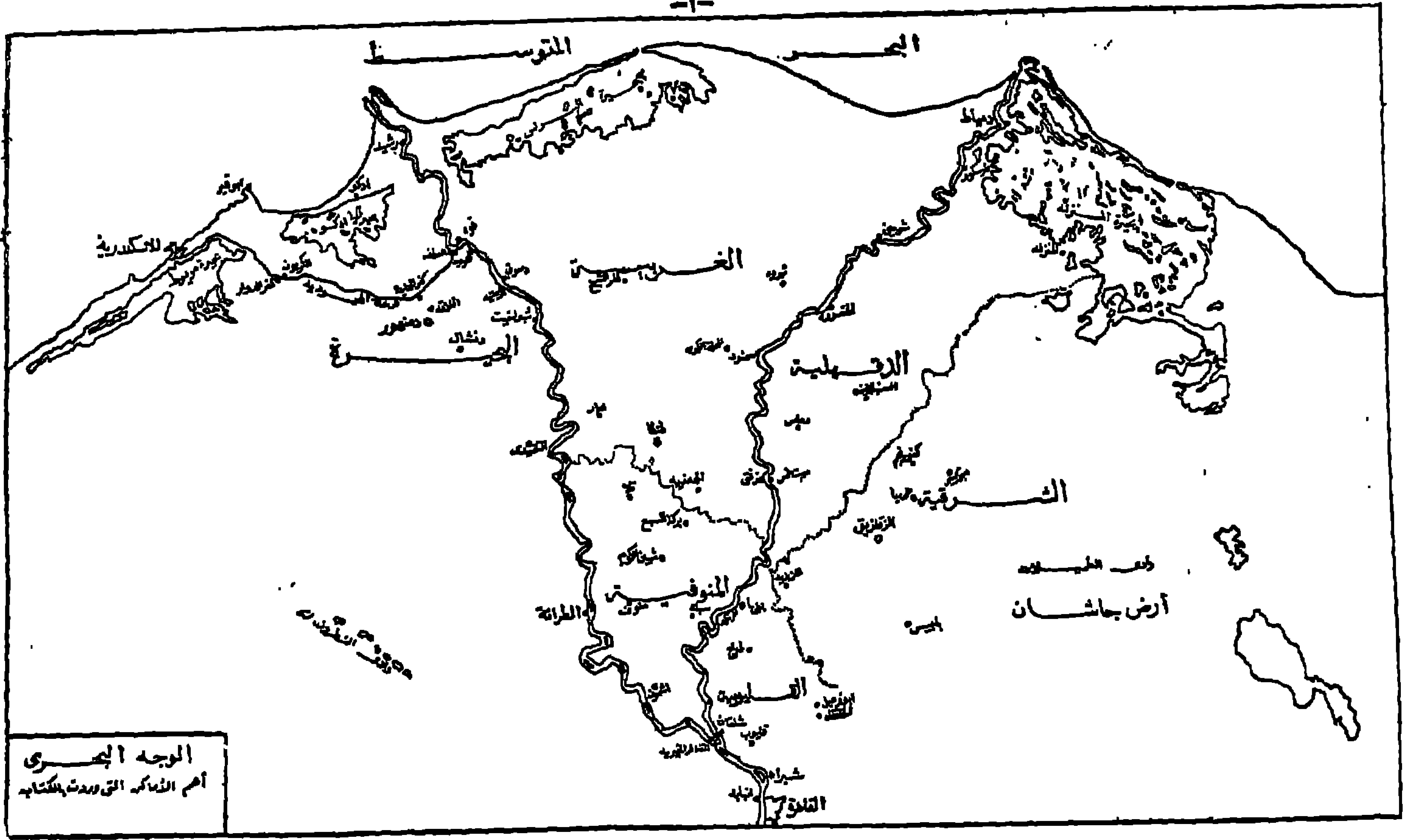
صفحة


صفحة

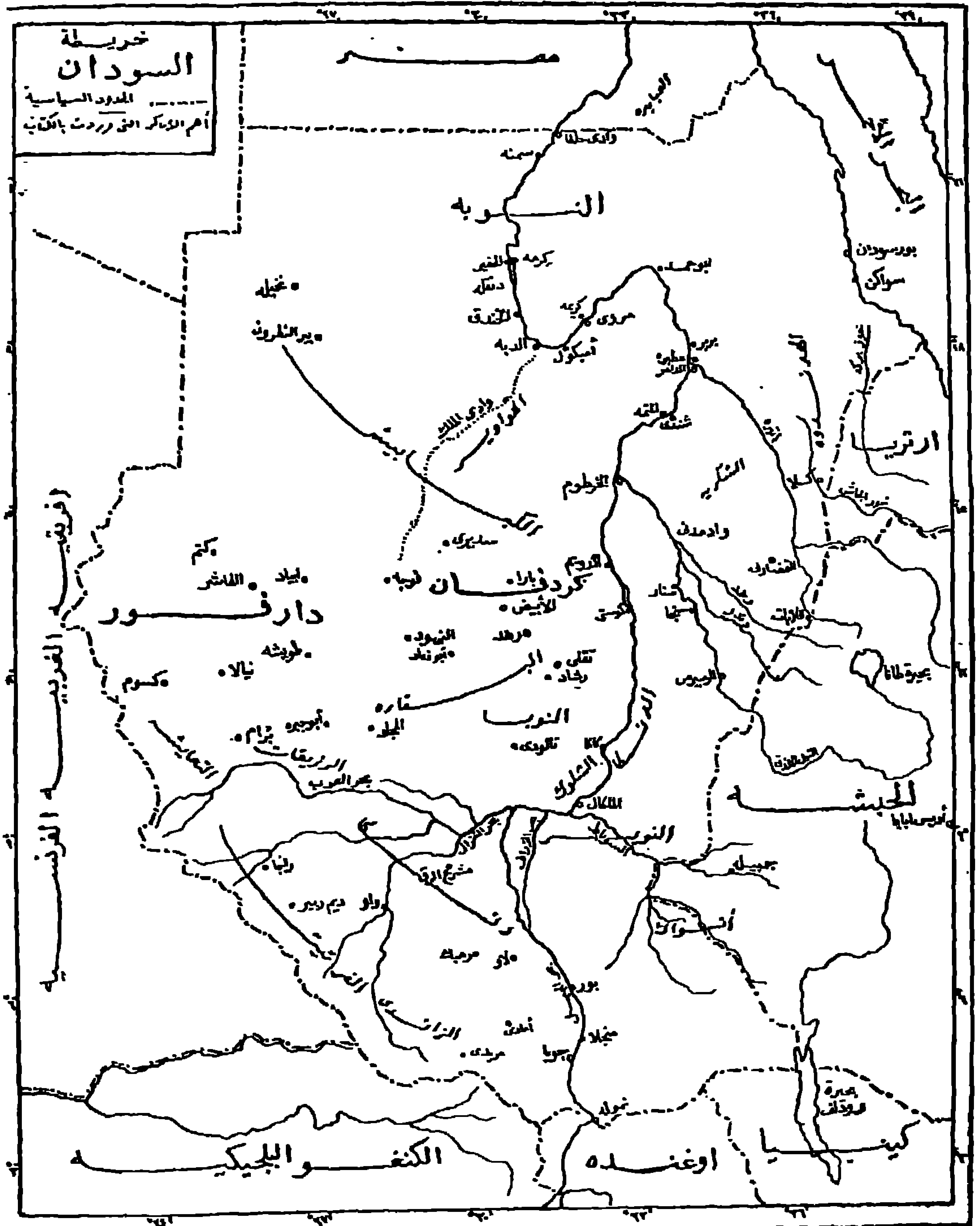
صفحة

صفحة

صفحة


-١-
البحر المتوسط
الغربية
البحيرة
الدقهلية
الشرقية
المنوفية
القليوبية
أرض جاشان
الإسكندرية
القاهرة
الوجه البحرى
أهم الأماكن التي وردت بالكتاب


الوجه القبلي
أهم المراكز التي وردت بالكتاب
السويس
خليج السويس
شبه جزيرة سينا
الطور
البحر الأحمر
القصير
القاهرة
الجيزة
حلوان
البدرشين
الواسطى
الفيوم
بني سويف
اهناسيه
الفشن
بني مزار
المنيا
الأشمونين
الروضة
دروط
منفلوط
اسيوط
الساحل
ابوتيج
البدارى
طهطا
اخميم
سوهاج
جرجا
قنا
قفط
الأقصر
اسنا
ادفو
كوم امبو
اسوان
الدر
وادي حلفا



خريطة
السودان
الحدود السياسية
أهم الأماكن التي وردت بالكتاب
مصر
النوبه
دارفور
كردفان
ارتريا
الحبشه
الكنغو البلجيكيه
اوغنده
كينيا
بورسودان
سواكن
الخرطوم
الأبيض
نيالا
كسلا
ودمدني
القضارف
بربر
شندي
الدبه
دنقله
أبو حمد
الفاشر
كتم
بحر العرب
بحيرة طانا
جوبا

القسم الاول

العرض التاريخي

---

١ — فاتحة القول : محمد على بين مادحيه وقادحيه

اختلف الناس فى تقدير أعمال محمد على كما هى عادتهم فى شأن سواه من عظماء الرجال ، « فمنهم » — على ما يقول بريس دافين Prisse d'Avennes[1] — « من رأى فيه ذلك البطل الذى استطاع أن يعيد الحياة إلى مصر ويجعل منها بلدا له حظه من الحضارة والمدنية . . . ... ومنهم من رأى فيه ذلك الغاصب الحاذق الذى سعى فى سبيل الحكم ليستأثر بكل سلطة ويستغل الباشوية التى دانت لسلطانه استغلالا يحقق مصلحته الشخصية وحدها » وكان من الطبيعى أن يعمد فريق المادحين إلى الإشـادة بذكر ما تم على يديه من إصلاحات والتحدث عما بذله من جهود ، حتى ينهض بتلك البلاد التى ظل يسوس أمورها نيفا وأربعين عاما . أما فريق القادحين ، فقد حاول الحط من قيمة هذه الجهود وتلك الأصلاحات ، ناظراً إلى الباشا من خلال منظار أسود ؛ « لأن هذا دائما نصيب الرجل الذى ترفعه العناية الإلهية فوق أقدار الرجال » كما يقول مانچان Mengin[2] .

وكثيرا ما دون الذين عاصروا الباشا من أولئك وهؤلاء آراءهم فى رسائل وافية وتقارير ضافية ، انتفع بها المؤرخون والـكتاب الحديثون فى تقدير أعمال محمد على تقديرا أدنى إلى الحق وأنأى عن الغرض ؛ لأن مرور قرن من الزمان أو ما هو دون ذلك بقليـل على وفاة الباشا كفيل بأن يقضى على كثير من البواعث الشخصية التى تفسد على الناس أحكامهم ؛ إذ تميل بهم إما إلى جانب التحامل وإما إلى جانب المحاباة .

ولـما كانت كتابات الذين عاصروا الباشا وراقبوا تصرفاته عن كثب هى النبع الأول الذى نستقى منه معلوماتنا عن الوالى وحالة مصر فى عهده ؛ فأن الوقوف على ما تضمنته تلك الـكتابات من مختلف الآراء أمر لا مناص منه ولا محيد عنه ، وقد أصدر «جان مارى كاريه» Jean-Marie Carré ، فى عام ١٩٣٢ كتابا عنوانه « السائحون والـكتاب الفرنسيون فى مصر »[3] ، يجد القارئ بين دفتيه كثيرا من الحقائق والآراء التى تساعده على فهم ما اصطنعته طائفة كبيرة من المعاصرين الذين تصدوا للحكم على أعمال الباشا من طرائق وأساليب .

(١) مهندس فرنسى كانت له آراء ومقترحات بشأن مشروع القناطر الخيرية .

(٢) معاصر فرنسى من المعجبين بمحمد على .

(٣) Voyageurs et Ecrivans Français en Egypte. (2 vols.) (1932).

على أنه مهما انفرجت مسافة الخلف بين أولئك المعاصرين من الكتاب ، فقد اتفق أكثرهم على أن محمد على كان يهدف إلى النهوض بتلك البلاد التى أسلمته الأقدار مقادتها عساه يستطيع أن يبوئها بين الأمم الراقية مكانا كريما ، وليس من شك فى أنه أوفى على غايته بفضل ما قام به من ضروب الإصلاح والتعمير .

٢ — المصلح المستنير

كان الوالى العظيم من أولئك الذين اصطلح المؤرخون على وصفهم بالحكام المصلحين المستنيرين الذين يأخذون على عواتقهم الاضطلاع بأعباء الحكم وتحمل تبعاته ، لا حبا فى إشباع غريزة السيطرة أو تحقيق مصلحة خاصة ، بل رغبة فى الإشراف الجدى على كل ماله مساس بحياة الأفراد من قريب أو من بعيد ؛ حتى يمكن توجيههم إلى ما فيه إعلاء شأن الدولة . ولما كان الاستئثار بالسلطة من أخص مميزات الحكومات المستنيرة ، فقد غلبت المركزية على طريقة الحكم فى عهد محمد على ، غير أن الباشا رغم عبقريته التى يعترف له بها جميع المؤرخين لم يكن مبتكرا لهذا النظام المركزى ، إذ ظلت الملكيات المصلحة المستنيرة دعامة التنظيم السياسى فى أوربا حتى انفجر بركان الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، وكانت محاولات الطبقة الوسطى (أى طبقة البورجوازى) من أجل الاشتراك فى الحكم وإنشاء الحكومات الدستورية والبرلمانية ما تزال فى مراحلها البدائية فى جميع الدول الأوربية ، عدا انجلترا التى استطاعت إجراء الإصلاح النيابى المعروف فى عام ١٨٣٢ بعد تاريخ دستورى حافل .

وكما أن الحكومات المصلحة المستنيرة شيدت أنظمتها الإدارية على أساس المركزية ، فقد أخذت فى شئونها الاقتصادية بالنظام التجارى The Mercantile System ، وظلت تعتمد عليه فى إنعاش نشاطها الاقتصادى واستثمار مواردها الداخلية وإنماء علاقاتها التجارية مع غيرها من البلدان المجاورة حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر . وترجع أصول هذا النظام إلى وقت ظهور الرأسمالية على أيدى الطبقة المتوسطة . وخلاصته أن الدولة يجب أن تصدر إلى جاراتها أكثر مما تستورد منها ؛ لأن دخل الدولة يزيد بقدر من المال يوازى الفرق الناتج عن زيادة الصادرات على الواردات ، ويعتبر هذا الفرق ربحا للدولة المصدرة وخسارة على الدولة المستوردة ، ودليلا على أن الميزان التجارى فى مصلحة الأولى وضد مصلحة الثانية . ومن قواعد النظام التجارى أن تحاول الدولة الاكتفاء بمواردها الذاتية

حتى لا تستورد شيئا من الخارج ، فيمتنع بذلك تسرب المال منها إلى بلاد أخرى ، ولما كان هذا النظام يقوم كما هو واضح على تشجيع التصدير بكل الوسائل والحد من الاستيراد بشتى الطرق ، فقد اقترن بإقامة الحواجز الجمركية العالية وفرض المكوس وغير ذلك من الأمور التي يقتضيها العمل بمبدأ حماية التجارة ، ولم يخفف من قيود هذا المبدأ سوى ظهور جماعة الفزيوكرات القائلين بحكم الطبيعة ، والذين أوجزت مبادئهم في العبارة المشهورة « دعه يعمل ، دعه يمر » Laissez faire, Laissez passer ؛ إذ كان أولئك « الطبيعيون » يرون إطلاق حرية التجارة وفتح أبواب المنافسة في ميدانها ، وبذلك صاروا طليعة من وضعوا علم الاقتصاد الحديث الذي يعتبر آدم سمث Adam Smith عن حق مؤسسه الأول بفضل كتابه المعروف « ثروة الأمم » ، فقد نشر هذا الكتاب للمرة الأولى في عام ١٧٧٦ ، وقدر لما احتواه من الآراء والمبادئ الاقتصادية الحرة الذيوع والانتشار في القارة الأوربية على يد الفرنسي « ساي » J. B. Say ، ذلك الرجل الذي أخذ على عاتقه ناشرا وكاتبا ثم أستاذا للاقتصاد السياسي في « الكوليج دي فرانس » أن يبسط تلك المبادئ والآراء ويعرضها في صورة تقربها من أفهام الجمهور وتسترعي انتباه العلماء ورجال الدولة ، فكان لذلك أكبر الأثر في تقويض دعائم النظام التجاري ، لا سيما وأن الانقلاب الاقتصادي كان يقتضي تدبير وسائل جديدة لسد حاجات الصناعة الحديثة الناشئة ، غير أن زوال ذلك النظام كان يسير بخطا وئيدة وانية . وإذا كانت هذه هي الحال في أوربا فلم يكن غريبا إذاً ومصر بعيدة عن ميدان الانقلاب الصناعي ، أن يأخذ محمد علي — مجاراة لروح العصر — بالنظام التجاري في سياسته الاقتصادية ، كما اعتمد على المركزية في نظام حكومته الأبوية (الباترياركية) حتى صار كما يقول « بوالكنت » Boislecomte الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد في مصر .

٣ — صعوبات الإصلاح

على أن الباشا إذا كان قد استمسك بالمركزية وبالنظام التجاري لما بسطناه من أسباب ، فإن ثمة عوامل أخرى جعلت اتباع هذه السياسية الإدارية والاقتصادية أمراً لا معدى عنه ، وكانت ظروف البلاد نفسها من أهم تلك العوامل ، ذلك بأن مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن الذي يليه كانت أسوأ الممتلكات العثمانية حالا باستثناء العراق ، فقد أصبح ما يقرب من ثلث الأراضي الزراعية في الوجه البحري غير صالح للزراعة ، إذ طغت الرمال

على القنوات والترع وسائر المجارى المائية الصغيرة حتى انطمرت ، ولم يكن ثم أحد يعنى بتطهيرها أو إعادة شقها ، وزاد الحالة سوءاً اعتماد الحكومات المتعاقبة ورجالها على الضرائب الباهظة للإنفاق على شئون الدولة وسد مطالب ذوى الجاه والنفوذ ، ولم يجد الفلاحون إزاء ذلك وغيره من فادح الأعباء وصارخ المظالم ، مناصاً من هجرة قراهم ودساكرهم ، حتى أقفرت من سكانها جهات كالفيوم اشتهرت بخصب أرضها ووفرة خيراتها .

وهناك مسألة أخرى هى أن أهل البلاد من المصريين كانوا قد ألفوا حياة الكسل والتراخى ، وصاروا لا يؤمنون بأن للحياة مثلها العليا التى يجدر بكل شعب حتى أن يهدف إليها ، فكان لا يعنيهم سوى تحصيل قوت يومهم والابتعاد بكل وسيلة عن طريق الحكام الظالمين ، ولم يكن الفلاح يعرف ما يجب عليه أن يدفعه للحكومة أو لأية هيئة من هيئاتها أو لأى رجل من رجالها ، ولا ما يحق له أن يستبقيه لنفسه أو ترضى الحكومة بإبقائه له ولأسرته ، بل كان يعرف كما يعرف أهل البلاد جميعاً أن الظلم أمر عادى ، وأن العدالة رهن بما يقدم فى سبيلها من رشوة ، وقد نجم عن ذلك كله أن صار المصريون لا يعبئون بنوع الحكومة التى تتولى شئونهم لا يضيرهم أن يعزل أحد الولاة أو يصل أحد البكوات إلى مرتبة « المشيخة » ، ولا يسرهم أن يجىء وال جديد أو أن ينتزع المشيخة بيك آخر ، وهكذا بات العمل على إحياء نفوس المصريين ورفع مستوى تفكيرهم ، أمراً لا معدى عنه إذا أريد السير فى طريق الإصلاح .

ولا شك فى أنه مما يسهل مهمة كل مصلح أن يلقى معاونة صادقة من جانب أهل البلاد أو شطر كبير منهم ، كما يتعذر عليه الإصلاح إذا لقى معارضة من ناحيتهم سواء أكانت هذه المعارضة إيجابية حينما يثورون عليه ، أو سلبية حينما ينفضون من حوله لا يحركون ساكناً لمؤازرته ، بل ينظرون بعين الريبة إلى كل ما يأتيه من أعمال ، وتصدر هذه المعارضة غالباً عن الجهل ، وهو ما كان يشكو منه محمد على ، فقد أظهر فى أحد أحاديثه مع « بورنج » Bowring ، شدة أسفه لحالة الجهل المخيم على ربوع البلاد ، إلى حد جعله يأبى على معاصريه أن يوازنوا بينه وبين الحكام الأوربيين الذين وجدوا أنفسهم فى بيئات مستنيرة ؛ أما هو فلم يجد من حوله على حد قوله « سوى نفر قليل جداً فى استطاعتهم أن يفهموه ويعملوا بأوامره ونواهيه » .

ولا ريب فى أن الوالى الكبير كان على حق فيما ذهب إليه ، فقد سلخ أهل البلاد من العرب والقبط دهراً طويلا وهم يسخرون فى استغلال وطنهم لصالح الأجانب ، ثم انتهى بهم

الأمر لجهلهم إلى الاعتقاد بأن من دواعى الشرف الانصراف عن العمل والمطاولة فى دفع الضرائب ، إذ كانوا يعتبرون ذلك دليلا على استقلالهم وبرهانا على أنه ما تزال لديهم بقية من الشجاعة والنخوة تظهر فى عصيانهم أوامر الحكومة .

بيد أن معارضة أهل البلاد لم تكن فى الظاهر على الأقل بالشىء الذى يقيم له الباشا كبيروزن ، إذ كان معظم الخطر الذى يتهدد إصلاحاته آتيا من ناحية الترك ، الذين اتفقت كلمة المؤرخين أو كادت على أنهم كانوا أشد مراسا فى معارضة الباشا من أية جماعة وطنية أو أجنبية أخرى . ويقص المعاصر « هامون » Hamont ، كيف أن عمر بك ، أحد المديرين الأتراك ، استقبله مع آخر من الأطباء البيطريين بناء على أمر من محمد على ؛ حتى يعطيهما تصريحاً يمكنهما من مكافحة وباء الماشية فى إقليمه ، فأعطى المدير « لهامون » وصاحبه التصريح المطلوب نزولا على إرادة الباشا ، ولكنه كتب فى التصريح بعد أن أوصى بالرجلين خيراً ، « وإنى أطلب إليكم — مخاطباً من يعنيهم الأمر — أن تعرضوا عليهما الثيران التى تعرفون أنها مرضت مصادفة ؛ حتى يستطيعا التغلب على الشر بالأدوية التى يقولان إنهما يحملانها معهما ، ومنعاً لإحداث أى تأخير فى رحلتهما ، يجب عليكم ألا تعرضوا عليهما من الحيوان ما جاءه المرض من عند الله ؛ لأن الأمراض التى من هذا النوع الأخير لا تستطيع قوة بشرية أن تعمل شيئاً للقضاء عليها » . وقد علق المعاصر « جسكيه » Guisquet على هذه القصة بقوله ، « إن هذه كانت واحدة من آلاف الحيل التى يلجأ إليها هؤلاء « العثمانلى » الجهلاء العنيدون حتى يبطلوا أوامر محمد على ؛ إذ لا يجرؤ كبار الموظفين على المعارضة العلنية ؛ ولذلك فهم يظهرون خضوعهم وطاعتهم العمياء ، ولكنهم من جهة أخرى يبطلون أو يعطلون جميع الأوامر والتعليمات التى يصدرها محمد على وجميع الإصلاحات التى يريد إدخالها ، إما بجمودهم وإما بتنفيذهم إياها تنفيذاً خاطئاً ينطوى على سوء القصد والنية ويؤدى إلى وقوع كارثة . والتركى رجل جامد ، حظه من التعليم جد ضئيل ، يستغل لمصلحته الخاصة جميع مساوئ الحكومة المستبدة التى هو أحد أعضائها ، وكثيراً ما حاول محمد على أن يبعث مصر من جديد ، ومع هذا فما تزال مصر بلداً بائساً متأخراً كما كانت عند بداية حكمه ، ويرجع ذلك إلى أن أولئك الذين اعتمد عليهم كانوا يحولون دائماً دون تحقيق مشروعاته ، إما بنضالهم ضدها أو بتنفيذهم إياها تنفيذاً سيئاً » . بل إن جسكيه ليذهب إلى أبعد من ذلك فيقول ، « إنه مهما تكن ضروب الإصلاح التى يقوم بها محمد على ومهما تكن أعماله منزهة عن الخطأ ، فإن هذه الجهود مصيرها الفشل ، ما دام « العثمانلى » يستمتعون بما تسبغه عليهم

حكومته من نفوذ وسلطان» ، وقد وصف كلوت بك Clot هؤلاء «العثمانلى» بأنهم قوم ذوو جهالة ، وأن جهالتهم كانت من أسباب اضمحلال تركيا وانحلالها . ومع هذا فقد نجح محمد على إلى حد كبير فى تذليل ما اعترض طريقه من صعاب وعقاب ، وتمكن من تحقيق أغراضه العليا ، فأخرج البلاد من الحالة البدائية التى وجدها عليها إلى حيث تستقبل لوناً من الحضارة جديداً ، ويرجع أكبر الفضل فى هذا النجاح إلى ما اصطنعه الباشا من الأساليب فى الحكم والإدارة .

٤ — الحكومة والإدارة

كانت حكومة الوالى ، فى ظاهرها على الأقل مزيجاً من « الفردية » القائمة على أساس ذلك التنظيم المركزى الذى ينتهى عند طرفه الأعلى بشخص الباشا ، ومن « الشورى » التى كفلت وجودها تلك المجالس المتعددة التى أنشأها محمد على لبحث المشروعات وإعدادها قبل أن تعرض عليه وتصدر بتنفيذها فى النهاية أوامره ، وكان منشأ هذا المزج رغبة محمد على فى الإصلاح من جهة ، وقلة الأكفاء الذين يمكن الاعتماد عليهم من جهة أخرى ، فكما أنه أراد الأشراف بشخصه على كل عمل من أعمال الدولة الإنشائية فى نواحى الإصلاح و « العمارية » لضمان تنفيذ مشروعاته وسرعة إنجازها ، فقد أراد إلى جانب ذلك أن يدرب أهل البلاد على شئون الحكم والإدارة حتى يستطيعوا الاضطلاع بأعباء الحكومة وسياسة أمورهم بأنفسهم ، فجمعهم الباشا فى مجالس كانت فى الواقع بمثابة مدارس يتلقون بها من أنواع المعرفة والمران ما يهيئهم لما أعدوا له من أعمال فى الحاضر والمستقبل ، وليس يقلل من قيمة هذا القول ، ما ذكره دوهاميل Duhamel القنصل الروسى فى مصر عام ١٨٣٧ ، من أن السبب الذى حدا بالوالى الكبير إلى إنشاء هذه المجالس إنما هو قلة ثقته فى مقدرة رجال حكومته ورغبته فى أن يتضافروا جميعاً فى بحث المشروعات التى يعرضها عليهم قبل أن يقدموها إليه لاعتمادها أو رفضها فى النهاية ؛ بل إن القول الصحيح ، هو ما ذكره « جان دنى » Jean Deny عند الكلام عن التنظيم الإدارى فى عهد محمد على ، إذ قال إن هذا التنظيم يقوم على مبدأين أساسيين ، أولهما أن كل مسألة يجب أن تستوفى حظها من البحث والتمحيص فى أحد المجالس وأن الباشا يبدى عناية فائقة بمقدار ما تبودل من الآراء فى الموضوع الواحد ، وثانيهما أن للباشا وحده الكلمة العليا فى النهاية ، فهو الذى تتركز فى يديه كل رقابة ، ومن حقه المطلق تصريف الأمور وفق رغائبه . وغنى عن البيان أن هناك تناقضاً بين هذين المبدأين ، فأحدهما

تتجلى فيه نزعة الحرية ، أما الآخر فمن خصائص الحكومات الاستبدادية ؛ ولكن هذا النظام بشقيه كان يتفق فى جوهره مع ما استعدت لقبوله عبقرية محمد على ، وقد ساعده فى إحياء روح الابتكار لدى رجال دولته والمسئولين من موظفيه ، وفى تعويد الجميع إعمال الفكر والتدبر فيما يعرض لهم من شئون متصلة بالحكم ؛ وعلى ذلك فإن إنشاء المجالس والدواوين لم يكن الغرض منه سوى العمل بقدر الاستطاعة على أن يستبدل بالبيروقراطية الإدارية نظام شورى يقوم على إشراك رجال الحكومة فى البحث والرأى .

١ — المجلس العالى والديوان الخديوى :

وكان المجلس العالى أهم هذه المجالس ، وقد صدر إلى البيك الكتخدا محمد بك لاظأوغلى أمر « بتأسيسه وطريقة إدارة مناقشاته وحسن معاملة أعضائه » فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٤ (٥ ربيع الثانى سنة ١٢٤٠) ، وكان يسمى بأسماء كثيرة منها مجلس القلعة وديوان الخديوى والجمعية العمومية ومجلس العموم أو المجلس العمومى « المنعقد بالقصر العالى » ومجلس المشورة أو مجلس الشورى واختص ببحث جميع الشئون الداخلية عدا المالية منها ، ولذلك كان يعتبره « جان دنى » ديوان الوالى ولكن فى شكل جديد ، فقد كان لديوان الوالى رئيس كتبة أو سكرتير يدعى ديوان أفنديسى أو ديوان أفندى كما سماه الجبرتى ، فأصبح ناظر الديوان الخديوى فى عهد محمد على يسمى « ديوان خديوى كاتبى » أو « مكتوبجى » أو « كاتبى » أى سكرتير الوالى الأول كما ظل يحتفظ إلى جانب هذه الأسماء فى الوقت نفسه باسم ديوان أفنديسى مدة ليست بالقصيرة ، وكان محمد على يعتبر الديوان الخديوى أو المجلس العالى ديوانه المفضل ، ولهذا كان يجتمع على مقربة منه ، وعنى محمد على بأمره حتى أضحى حوالى عام ١٨٣٧ يشبه المعية السنية أو ديوان المعاونة أو شورى المعاونة « وكل هذه أسماء لمسمى واحد» ، ومما يذكر عن المعية السنية أن تاريخ ظهورها مازال مجهولا ، ولو أنه بات من المرجح أنها صارت منذ عام ١٨٤٨ تقوم بوظائفها على اعتبار أنها « مجلس خصوصى » لقراراتها « وإفاداتها » قوة التنفيذ كما لو كانت صادرة من الوالى نفسه ، وذلك عندما اشتدت وطأة المرض على الباشا ، وقد ظل الحال على هذا المنوال إلى وقت اعتلاء عباس باشا الأول أريكة الولاية ، ومهما يكن من الأمر فالثابت أن المعية السنية كانت غير ديوان الوالى و « كل ما يمكننا الاعتراف به — على ما يقول دنى — هو أن ديوان الوالى القديم انحل إلى المعية وإلى الديوان الخديوى » ، ومن ديوان الوالى على حد قول «دنى» أيضا ، كان منشأ المجلس العالى كما سبق بيانه . أما متى تم تحويل

ديوان الوالى إلى المجلس العالى فما يزال مجهولا كذلك ، ولو أن ظهور المجلس العالى بصفته إحدى هيئات الحكم والإدارة كان على ما يرجح منذ ١٢٢٠ هجرية « ١٨٠٥ ميلادية » ، أى قبل صدور أمر محمد على إلى البيك الكتخدا بتأليفه ، ويدلنا على الغرض من إنشاء هذا المجلس ما جاء فى أمر تأسيسه إذ قال محمد على « لقد كان دأبنا إزاء كل أمر مما يتعلق بالمصالح المصرية وتقضى حكمة الحكومة بتنظيمه وتسويته أن نجتنب عند البت فيه الانفراد برأينا والاكتفاء بحكمنا ، بل نحوله على المجلس وفقا لأصولنا المقررة وأسلوبنا المعلوم ، — كما جرت عادتنا إزاء كل شأن من الشئون المرهونة تسويتها بقرار المجلس أن نحمل التسوية التى سوى بها على ما أبداه رجال المجلس من تضامن واتحاد وما أظهره كل واحد منهم من سعى واجتهاد ، وأن نعتبرها ويعتبرها معنا النظار والحكام كافة جديرة بالقبول ليتاح لها أن توضع موضع التنفيذ والإجراء ... ... وتحقق الغاية المرجوة من نظامنا وأصولنا ، ووفق كل ذى جهد إلى رؤية ثمرته ، وهى ثمرة من شأنها أن تبعث فى المجلس القوة وتسبغ على أعضائه العزة ، وحتى يصيب رأيهم من الغرض السويداء وتكون تدابيرهم محمودة فى نظر العقلاء » . وفى ٣ يناير ١٨٢٥ صدرت لائحة المجلس الأساسية ، وفى عام ١٨٣٠ (١٢٤٦ هجرية) صدرت « التعليمات السنية المشتملة على أصول آداب المجلس العالى » ، وبعد ذلك بسنوات ثلاث قدم المجلس قانونا « تم تنظيمه بمعرفة المجلس عملا بالإرداة السنية الخديوية » ، وفى ١٢ يولية ١٨٣٣ صدر « قانون ترتيبات المجلس العالى » ، وفى أول أغسطس ١٨٣٤ (٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠) صدرت لائحة ترتيب هذا المجلس . وقد جاء فى المادة الرابعة والأخيرة من مواد هذه اللائحة ، أنه لما كانت أكثر الشئون التى ينظرها المجلس هى شئون الأقاليم ، « فمن الألزم والحالة هذه أن يوجد بالمجلس العالى بعض رجال الأقاليم المنتخبين » ، ولما كان هذا المجلس ينظر ويفصل فى بعض القضايا التى هى « من اختصاص الشرع الشريف ، فيجب أيضا أن يكون من بين أعضاء المجلس عالمان من علماء مصر ، وبما أنه تعرض على المجلس قضايا تختص بالمشتريات والتجارة ، فإن الأمر يستدعى وجود تاجرين بالمجلس لرؤية مثل هذه القضايا ، ولا بد للمجلس العالى من كاتبين ملمين بالأعمال الحسابية ليعهد إليهما فى رؤية الحسابات ، كما يجب أن يعين للمجلس العالى بعض المعاونين لاستخدامهم فى تحقيق المواد التى تستوجب التحقيق ، فعلى كل مديرية أن توفد إلى المجلس العالى شيخا ينتخب من الأهالى ، على أن يستبدل هؤلاء الشيوخ بغيرهم مرة فى كل سنة بنفس الطريقة (الانتخاب) ؛ أما العالمان فيتم انتخابهما بمعرفة كبار العلماء ، ويستبدلان بغيرهما مرة فى

كل بسنة كالشيوخ ، وكذلك الحال بالنسبة إلى التاجرين والكاتبين ، وعلى شورى المعاونة انتخاب المعاونين الذين سيعينون للمجلس » . وقد طلب محمد على إلى شيخ الجامع الأزهر وإلى « سر تجار » أن يقوما « بانتخاب من يلزم من العلماء والتجار » ، كما أرسلت الأوامر إلى « مديرى الأقاليم قبلى وبحرى » حتى يدعوا « نظار الأقسام ويعقدوا جمعية من عموم الأهالى والمشايخ لانتخاب اثنين من الذين يكون لهم الدراية والمعرفة التامة اللائقين للمجلس » .

على أن المجلس العالى أخذ يعقد اجتماعاته السنوية ابتداء من ٣ ربيع الأول ١٢٤٥ (٢ سبتمبر ١٨٢٩) ، وكان اجتماعه الأول برياسة إبراهيم باشا فى سرايه بالروضة ، كما عقد اجتماعه الثانى فى الروضة أيضا برياسة ابراهيم باشا كذلك فى المدة الواقعة بين أول ربيع الثانى و٩ جمادى الأولى ١٢٤٦ (١٩ سبتمبر — ٢٦ أكتوبر ١٨٣٠) ، ثم تغير مكان اجتماعه بعد ذلك . وقد أثبت صاحب تقويم النيل قائمة كاملة بأسماء أعضاء هذا المجلس فى أول اجتماع له « للنظر فى إدارة شئون البلاد » ، وكان عددهم ١٥٧ عضوا ، منهم ثلاثة وثلاثون «من الأكابر ورؤساء مصالح الحكومة والعلماء » ، وأربعة وعشرون « من مأمورى الأقاليم » ، ومائة « من مشايخ الأقاليم » .

ومنذ انعقد المجلس العالى فى ٢ سبتمبر ١٨٢٩ (١٢٤٥ هـ) ، أصبح من الممكن التفرقة بينه وبين الديوان الخديوى ، ولو أن وثائق العصر ظلت تسمى « المجلس » و« الديوان » بأسماء متشابهة فى أحوال كثيرة ؛ ولكن بات من الراجح أن كلاً منهما انفصل عن الآخر ولو أنهما يرجعان فى الأصل إلى ديوان واحد هو ديوان الوالى ، وقد عرف الديوان الخديوى بعد أن صار له كيان مستقل باسم « ديوان خديوى مصر » أو « الديوان الملكى المصرى» كما سمى كذلك «ديوان بلاغات عنوانى خديوى» و«ديوان بلاغات عنوانى آصفى» و« ديوان جليل العنوان » و« الديوان السامى » و« ديوان القلعة » و« المجلس الملكى » وكانت وظائف هذا الديوان قضائية فيفصل فى المسائل التى يعاقب عليها القانون ، وظل ينظر قضايا الجنايات والجنح وما إلى ذلك من شئون الضبط والربط حتى أنشئت «جمعية الحقانية» فى فبراير ١٨٤٢ ، وكذلك كان من أعمال الديوان الاضطلاع بشئون الإدارة وهى كثيرة فصلها قانون السياستنامة الصادر فى ١٨٣٧ .

ب — المجالس الأخرى :

لم يكن المجلس العالى والديوان الخديوى كل ما أنشأه محمد على من هيئات تعاونه فى إدارة الشئون العامة مع احتفاظه لنفسه بالرأى النهائى فى جميع تلك المسائل بل تعددت الدواوين والمجالس وكثرت الأقلام وفروع الإدارة فكان هناك ديوان الكتخدا (نائب أو وكيل الوالى) ويرجع تأسيسه إلى عام ١٢٢٠ هجرية (١٨٠٥ م) وكان يتألف من قلمين قلم التحريرات وقلم الشفالك والعهد ، وكان الكتخدا يرأس كذلك ديوان التفتيش ويسمى تفتيش العموم أو ديوان عموم التفتيش ويصدر هذا الديوان القرارات والمنشورات التى يجب على بقية المصالح الحكومية اتباعها هذا عدا ديوان تفتيش الحسابات وديوان « التجارة والمبيوعات » الذى تأسس عام ١٢٣٤ هجرية (١٨١٩ — ١٨٢٠) ، وفى ٢٥ مايو ١٨٢٠ (١٢ شعبان ١٢٣٥) أنشىء ديوان أو مجلس يتألف من سبعة أشخاص مهمته بحث المعاملات الجارية بين « الخزينة » والتجار الأوربيين ، وفى عام ١٢٣٦ هـ (١٨٢٠ — ١٨٢١) تأسس « ديوان عموم الشفالك والعهد السنية » ، وفى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) أنشىء « مجلس الصحة والاسبتاليات » الذى سمى منذ ١٢٥٠ هجرية (١٨٣٤) « بمجلس الصحة العمومية » ، وكان هناك « ديوان الأبنية » الذى أسس عام ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩ — ١٨٣٠) وقد سمى « ديوان الأشغال » فى عهد الخديوى إسماعيل ، و « مجلس المدارس » أو « شورى المدارس » فى ٩ ذى القعدة ١٢٥١ (٢٦ فبراير ١٨٣٦) ، و « ديوان المدارس » فى أوائل ذى القعدة ١٢٥٢ وأوائل الأسبوع الثانى من شهر فبراير ١٨٣٧ ، وفى ٣ محرم ١٢٥٨ (١٤ فبراير ١٨٤٢) تأسست « جمعية الحقانية » من رئيس وعشرة أعضاء ، منهم اثنان من كبار رجال الجيش من « ذوات الجهادية » واثنان من « ذوات البحرية » واثنان من البوليس (أى الضبطية) ، وكان من وظائفها محاكمة كبار الموظفين الذين من حقهم استئناف أحكامها أمام الباشا نفسه ، كما كانت تفصل فى المسائل المعقدة التى تحيلها عليها الدواوين العمومية ، وقد حل محل هذه الجمعية ديوان الأحكام الذى أسس فى ربيع الآخر ١٢٦٥ (فبراير ١٨٤٩) .

وإلى جانب ذلك كان هناك « ديوان الجهادية » وقد أسس فى عام ١٢٣٧ هجرية (١٨٢١ — ١٨٢٢) ، و « تفتيش الفابريقات والعمليات والوابورات » ، وكذلك « ديوان ملكى الاسكندرية » الذى أنشىء فى عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧ — ١٨٠٨) وقد

عرف فيما بعد بمحافظة الإسكندرية ، كما أسس ديوان دمياط ومحافظة رشيد فى ١٢٢٦ هـ (١٨١١ — ١٨١٢) ، أما محافظة السويس فقد أسست فى عام ١٢٢٥ هجرية (١٨١٠ — ١٨١١) ، وفضلا عن ذلك فقد كان هناك « ديوان الجرنال » وسيأتى الكلام عنه فى حينه ، و « ديوان الضربخانة المصرية » وهى قديمة العهد ، كما كان هناك « ديوان الرزنامة الأميرى » والرزنامة أو الرزنامجة كما يؤخذ من الأوراق الموجودة بالقلعة « قديمة العهد وأعمالها موجودة » منذ عام ٨١٨ هجرية (١٤١٥ — ١٤١٦ ميلادية) ، أى أن وجودها يرجع إلى ما قبل الفتح العثمانى لمصر ، وكلمة الرزنامة فارسية الأصل معناها « الجرنال » أو « التقويم » وفى التنظيم المالى العثمانى يوجد مالا يقل عن خمسة وعشرين قلما أو مكتبا تتألف منها جميعا « الدفتردارية » أو ديوان المالية التركى ، ويطلق اسم الرزنامة على اثنين فحسب من هذه الأقلام أو المكاتب ، أحدهما مكتب الحسابات العامة لقيد الدخل والمنصرف ، ويعرف باسم « باش قلم » أى المكتب الرئيسى و « ميزان » أو ميزانية ويجرى به رسم الحالة المالية مرة فى كل عام أوستة شهور فى « خلاصة إجمالية » مقدرة بالكيس ؛ أما الثانى فكتب الجرنال الصغير ويتولى قيد بعض المخصصات وفى عهد السلطان عبد الحميد كان هذان المكتبان ما يزالان فى حيز الوجود ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك رزنامجة أخرى ملحقة « بالدفترخانة » لحفظ سجلات أصحاب الأقطاعات العسكرية ، كما كان لكل قاض من « قضاة العسكر » وعددهم اثنان فحسب رزنامجة تتولى شئون الأوامر والبراءات الصادرة للقضاة فى أنحاء الأمبراطورية ، وفضلا عن هذا كله كانت هناك رزنامة فى ولايات الأمبراطورية وإيالاتها كالشام وكريت ومصر ، وقد صار للرزنامة فى مصر شكل خاص بسبب إشرافها على التزام الأرض وترتيب صرة الحرمين الشريفين ، فقد « كان الملوك فى الزمان القديم ، يرسلون هدايا الى أهالى مكة والمدينة ، من أصل مبلغ كبير فى كل سنة من أصل بيت [مال] المسلمين ، فلما حضر السلطان سليم وضبط أموال الميرى ، ضبط ذلك القدر بموجب دفتر بأسماء معلومة يرسل إليهم فى كل سنة . . . » فلم تكن الرزنامة إذاً من الأنظمة الخاصة بمصر وحدها ، بل كانت تشترك مع مختلف مكاتب الرزنامجة بالآستانة فى وظائفها العامة وهى « مراقبة الجرنال » أى « الإشراف اليومى » على شئون المال والالتزام ثم المحافظة على دفاتر الحسابات ، أى أنها كانت كذلك بمثابة دار محفوظات لحفظ السجلات ، وقد أجاب حسين أفندى الرزنامجى على أحد أسئلة استيف Esteve ، الذى تولى الإدارة المالية فى عهد الحملة الفرنسية فى مصر ، بقوله « إن السلطان سليم حين رتب الرزنامة رتبها ترتيبا

عظيا وجعلها من أسرار الملوك على سائر تعلقات الناس ، وشرط عليهم إن سئلوا عن أى شىء لا يقطعون عنه جوابا إلا إن حضر لهم فرمان من نائب السلطان بالكشف عن المطلوب ، وشرط عليهم أن دفاتر الميرى الأصل والخصم التى رتبها السلطان لم يكن أحد يطلع عليها خلاف خدمانها ، وأن الدفاتر التى ينتهى بها العمل تحفظ فى خزينة (مقفلة ؟) فى القلعة . »

وعند ما احتل الفرنسيون هذه البلاد فى عام ١٧٩٨ ، هرب الرزنامجى (سيد ابراهيم أفندى) والأفندية موظفو الرزنامة إلى الشام ورفضوا الأمان ، فاضطر الفرنسيون إلى تعيين « بوسيليج » "Poussielgue" ثم « استيف » على رأس الإدارة المالية ، غير أن وظيفة الرزنامجى لم تلبث أن أعيدت مرة أخرى فى عام ١٢٢٨ هـ (١٨١٣) عند ما قرر محمد على إلغاء التزام الأرض ، وكانت مهمة الرزنامة دفع التعويضات السنوية فى مقابل فائض الالتزام لأصحاب هذه الأراضى ، ولما صدر قانون السياستنامة فى ربيع الآخر ١٢٥٣ هـ (يوليه سنة ١٨٣٧) أصبح من اختصاص الديوان الخديوى أو الديوان العالى الإشراف على الرزنامة .

ولم يقف الأمر عندما سبق ذكره من دواوين ، فقد تعددت الإدارات التى يشرف عليها « النظار » ، يعاون كلاً منهم عدد من الكتبة أكثرهم من القبط ، يقدمون حسابات إداراتهم إلى « الخزينة » ورئيسها الخازندار ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك إدارة لبيع المصنوعات وأخرى لشئون الفرضة (أى ضريبة الرءوس) وثالثة لملاحظة الملاحة وسير السفن فى النيل ورابعة للمنسوجات وخامسة لبيع البن والنيلة إلى غير ذلك من الإدارات .

ح — قانون السياستنامه :

فى يولية سنة ١٨٣٧ (ربيع الآخر سنه ١٢٥٣) صدر قانون السياستنامة لتنظيم شئون الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين دواوينها أو « وزاراتها الجديدة » إذا جاز لنا أن نستعمل تعبيراً حديثاً ، وقد اشتمل هذا القانون على مقدمة وثلاثة فصول ، اختص الفصل الأول منها ببيان « الترتيبات الأساسية » ويتألف من تسعة بنود ، وأفرد الفصل الثانى لبيان « الإجراءات العملية » وبنوده واحد وثلاثون ، واقتصر الفصل الثالث على بيان « قانون العقوبات » وعدد بنود هذا الفصل واحد وعشرون .

أما المقدمة فقد بينت الغرض من إصدار قانون السياستنامة فى عبارات تشرح فلسفة الحكم فى العصر العلوى ، إذ صدر الباشا قانونه بقوله ، « من البداهة بمكان أن يكون اضطلاع كل كبير وصغير من عبيد الجناب الخديوى المستخدمين فى المصالح الأميرية بمسئولية الأعمال العامة التى يتولاها موجباً للكثير من الفوائد ، وأن يكون إلزامه تبعة الخير والشر

فى هذه الأعمال داعياً إلى إنقاذها من التعطيل والإهمال ، وإنما يستقيم هذا بأن يعمد إلى كل شأن من الشئون فتوضع له لائحة خاصة به ، ثم ينظر إلى ولاة المصالح فتعالج أمورهم على مقتضى هذه اللوائح ، فمن سلك منهم — بسوق الطبيعة البشرية — مسلكا مخالفاً لمضمون هـذه اللوائح أوخذ مؤاخذة تكون له تربية ولغيره عظة وعبرة ، وبذلك يتضح أنه ليس ثمة سبيل إلى قضاء المصالح وترويجها ما لم تعزز اللوائح المذكورة بنظام للعقوبات يسن هو الآخر فيتألف منه ومن اللوائح بأجمعها قانون عام ، ومتى ظهر هذا القانون العام كان من الواجب إحداث هيئة شورى خاصة مهمتها القيام بتنفيذ حكمه ، وعلى هـذا الأساس حررت المواد المسطورة فيما يلى : « تختص كل مملكة من ممالك أوروبا المختلفة بقوانين تلائم طبيعة أهلها وأخلاقهم ودرجة تربيتهم وتدار بموجبها أمورهم الحكومية فى المحور اللائق بها ، إلا أنه لما كان معلوما أن قانون المملكة الواحدة لا يوافق المملكة الأخرى ، كان بالطبع من المستحيل أن يؤخذ أى قانون من قوانين تلك الممالك فيوضع بنصه وفصه موضع الإجراء فى هذه البلاد ، على أن الحكومات وإن انقسمت من حيث أنواعها إلى جمهورية ومشروطة ومستبدة ، فإنها غير منقسمة ولا مختلفة من حيث أصولها الأساسية التى هى واحدة بعينها فيها جميعاً ، فهذه الأصول المتحدة هى التى تكون مراعاتها فى هذه البلاد موجبة لحسن سير الأعمال ميسرة لقضاء المصالح واجتناء الكثير من الفوائد ، غير أنه عند ما يراد تبديل أصول الحكم فى مملكة من الممالك ينبغى أول الأمر أن تفحص محاذير الأصول الجارية ، ثم ينظر فى استنباط الوسائل التى من شأنها إزالة هذه المحاذير ، مع إظهار ما فى هـذه الوسائل من ضرر ونفع والموازنة بينهما ، حتى إذا استقر الرأى على رجحان منافعها لم يكن بد من اختيارها واتخاذ التدابير التى تقتضيها » .

وكان قانون السياستنامة أول خطوة واسعة فى سبيل تنظيم الإدارة والحكومة المصرية فى عهد محمد على ، ولذلك استرعى صدوره انتباه المعاصرين ، حتى أن القنصل الروسى دوهاميل كتب بشأنه إلى حكومته ولخص مواد القانون وبنوده ، وكان عدد الدواوين التى انحصرت فيها السلطة حسب هذا التنظيم الجديد سبعة ، أوجز الكلام عنها صاحب كتاب « الأطيان والضرائب فى القطر المصرى » فيما يلى :

أولا : الديوان العالى (الخديوى) ، وكان أشبه شىء بالمحافظة فيما يختص بمدينة مصر من إجراءات الضبط والربط والفصل فى الخصومات ، وعدا ذلك قد كان مأمور هذا الديوان رئيساً على مصلحة الأبنية وفروعها والمخبز الملكى وتوابعه ، والكيلار العامر والسلخانة

والقوافل وديوان المواشى وتعلقاته ، وترسانة بولاق والاسبتاليات والرزنامجة وبيت المـال والأوقاف المصرية والتمرخانة الملكية وجبال المرمر وطرة (وجبل أثر النبى الشريف) — (وهذه محاجر) — ومهمات أشغال المحمودية وخزينة الأمتعة وإدارة الضربخانة ومصالح الاحتساب والبوستات ومجلس التجار وخازن الخزينة وهى التى كانت تقدم إليهـا حسابات هذه المصالح كلها ، وكانــ إليه مرجع النظر فى الدعاوى والمرضحالات وأمور الأحكام بمدينة الإسكندرية .

ثانيا : ديوان الإيرادات وهو قسمان ، أحدهما يختص بحسابات كافة المديريات وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان ، والثانى يختص بإيراد مدينتى مصر والإسكندرية والـكمارك والقـاطعات وورشة الترميمات ، وكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشى الأقاليم للتنقيب على المصالح .

ثالثا : ديوان الجهادية وإليه يرجع النظر فى نظام العساكر البرية وضبط وربط حركاتها وتعليماتها ومهمات الأرادى (أى الفرق العسكرية) والقشلاقات ومواضع الخيـام والقلاع والاسبتاليات العسكرية وخـدمة صحتهم وورش ومخازن المهمات الحربية والباروددخانات وتعلقاتها وأشوان تمييننات العسكرية والمخازن وعلى العموم كافة المصالح االعسكرية .

رابعا : ديوان البحر وإليه كان يرجع النظر فى إدارة ونظام الدونانمة وضبط وربط حركاتها والترسانة والمخازن والخزينة البحرية وتجهيز مهمات ومأكولات وسائر لوازمات الدونانمة والاسبتاليات العسكرية البحرية .

خامسا : ديوان المدارس وإليه كان يرجع النظر فى أمور المدارس المبتديان والتجهيزية والخصوصية والـكتبخانات ومخازن الآلات والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق وإدارة الوقائع المصرية ومصلحة الأمور الهندسية وإدارة االارينوس (أى الأغنام المارينوس) والاصطبلات الـكبرى فى شبرى .

سادسا : ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية وإليه كان يرجع النظر فى معاملات الأهالى مع الأجانب فى التجارة وفى بيع متاجر الحكومة ومشترواتها وحسابات مصالح إيرادات مدينة مصر .

سابعا : ديوان الفابريقات وإليه كان يرجع النظر فى إدارة فابريقة الطرابيش فى فوة وكافة الفابريقات التى كانت توجد فى مدينة مصر وبقية مدن الأقاليم .

وكان مفروضا على رئيس كل من هذه الدواوين أن يقدم للوالى تقريرا فى يوم الخميس

من كل أسبوع عن أحوال ديوانه ، وكشفا شهريا بحساباته إلى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الإيراد والمنصرف » .

هذا وقد جاء فى البند السابع من الفصل الأول من قانون السياستنامة مانصه إن « مديرى الدواوين العامة والكبراء الذين يتفضل الجناب الأشرف الخديوى بتعيينهم ، يؤلفون لجنة مشورة تعقد فى موعد يضرب مرة فى كل سنة ، فيتباحثون فيما تحتاج الحكومة إلى النهوض به من المشروعات الكبرى ، ثم يقدمون قراراتهم بصدد هذه المشروعات إلى المقام السامى » كما نص فى البند التاسع من هذا الفصل نفسه ، على ضرورة تشكيل « مجلس شورى » خاص ، يقوم بالقرب من ولى الأمر ، ويكون مؤلفا من عدد كاف من الكبراء المنتخبين من بين عبيده المخلصين ذوى الكفاية والكياسة المجربة حصافتهم ، كما هى الحال فى الممالك الأوربية ، فيتألف هذا المجلس من ناظر وأعضاء بقدر عدد دواوينهم . » وتكون مهمة المجلس البحث فى الشئون المقدمة إليه ، « سواء كانت صادرة من المقام السامى أو واردة من الجهات » ، ثم يعرض خلاصة مايصل إليه بعد البحث والتمحيص على المقام السامى ، كما « يطالع التقارير التى سترفعها الدواوين إلى المقام السامى بزبدة أعمالها وتقارير المجلس العام السنوية التى مر ذكرها ، (وهى لجنة المشورة) ، ثم يعرض كل ما تحتويه هذه التقارير من الأمور على المقام السامى . » ، وكذلك ينتدب المجلس للفصل فى الدعاوى على الوجه المبين فيما تقدم ، « ويؤذن لأعضائه فى أن يقدموا ويرفعوا ما يجيش بخواطرهم من التدابير والمشاريع المنطوية على منافع البلاد »

وهكذا شكل مجلس المشورة « من مديرى الدواوين السبعة ومن بعض العلماء ومن الذوات الذين يعينهم الوالى للنظر فى المسائل الكبرى والمصالح الكلية » ، وكانت تعرض قرارات هذا المجلس على الباشا « للتصديق على ما يراه منها » ، ويقول دنى Deny إن هذا المجلس إنما هو بلا ريب المجلس العالى أو مجلس الشورى أو الجمعية العمومية وأنه أسس فى نوفمبر ١٨٢٤ .

وفى ٢٤ محرم ١٢٦٣ (١٢ يناير ١٨٤٧) صدر أمر بتشكيل « المجلس الخصوصى » (أو المجلس الخصوصى العمومى) وهو المجلس الذى سبقت الإشارة إليه عند الكلام على المعية السنية . وقد جاء فى القرار « المعطى بشأن تشكيل المجلس الخصوصى العمومى ، أنه وإن كان جاريا عقد جمعية مركبة من حضرات مديرى دواوين الحكومة لحل عقد ومشكلات الملكية (أى الشئون المدنية) ، إنما نظرا لازدياد نطاق مصالحها يوما عن يوم ، وضرورة

استعمال قدح الفكر بالتدقيق على حسب مقتضيات مصالحها الباعث لاستنتاج النتائج الخيرية والفوائد الجمة كما هو المتبادر ، فلأجل الوصول إلى هذا القصد قد تقرر باتحاد الآراء تشكيل مجلس باسم المجلس الخصوصي ، مركبا من دولة إبراهيم باشا ابن ولى النعم وكتخدا باشا (عباس باشا) وحضرات أحمد باشا يكن وحسن بك رئيس الحقانية وبرهان بك » ، وكذلك تضمن هذا القرار « استمرار عقد الجمعية العمومية بديوان المالية فى الأسبوع دفعتين أو ثلاث دفع ، وإلحاق باقى بك وكيل ديوان خديوى مصر وأدهم بك مدير المدارس وباسليوس بك مدير الحسابات المصرية علاوة على أعضائها الحالية ، ويكون من اختصاصها رؤية كافة أمور ومصالح الحكومة التى تحال عليها ، وإعطاء القرار اللازم بمضى من حضراتهم ، وتقديمه من قبلها إلى المجلس الخصوصى الذى من اختصاصه إعادة النظر فيها ، وفى سائر المواد نهائيا التى يتبادر عرضها من قبله إلى الأعتاب الخديوية وتفويض التنفيذ واتباع الأجراء لما تقتضيه الإرادة السنية » . . .

ومما تجدر ملاحظته أن « الجمعية المركبة من حضرات مديرى دواوين الحكومة لحل عقد ومشكلات الملكية » التى تحدث عنها هذا القرار هى ديوان خديوى مصر (أو الديوان الملكى المصرى) ، أما الجمعية العمومية التى تنعقد بديوان المالية فهى المجلس الشورى الخاص الذى نص عليه البند التاسع من الفصل الأول من قانون السياستنامة (١٨٣٧) ، وعلى ذلك فقد كان هناك من الهيئات العمومية والخصوصية التى اشتركت فى بحث مسائل الحكم والإدارة الهامة فى أواخر عهد محمد على : الديوان الخديوى والمجلس الخصوصى (وقد سبقت الإشارة إلى الصلة الموجودة بين هذا المجلس والمعية السنية) والمجلس الشورى الخاص (أو الجمعية العمومية) ومجلس الشورة (وهو المجلس العالى الذى أسس فى عام ١٨٢٤) ، وذلك عدا المجالس والدواوين الأخرى التى قامت بتصريف شؤون الإدارة والحكم .

غير أنه على الرغم من وجود جميع تلك المجالس والدواوين كان محمد على مصدر السلطة العليا فى مصر ؛ ولكن العاهل العظيم كان يريد تدريب رجال الحكومة وتعويدهم الاضطلاع بالمسئولية ، فكان يطالبهم بأن يعملوا الفكر ويتبادلوا الرأى فى المسائل والمشروعات التى تعرض عليهم أو « تجيش بخواطرهم » ، وأن يصلوا إلى قرار فى المسائل التى يبحثونها ، كما سمح لهم بقدر محدود من حرية التصرف فى شئون الإدارة التفصيلية ؛ وكان أسلوبه مع رجال دولته فى ذلك كله أسلوب الوالد المرشد والحاكم المصلح ، يتوعد بالعقوبة حينا ويعد بالمكافأة حينا آخر ، وينتقى رجاله وكبار موظفيه ممن نالوا خبرة واسعة وتجربة نافعة ؛ وفى

عام ١٢٦٣ هجرية (١٨٤٧) « حصل عقد مجلس مشورة بحضور كل من المديرين والتعهدين فى ديوان المالية بهذه السنة العميمة حسب المعتاد ، وحيث تبين من ذلك أن أمور المصالح الخيرية آخذة فى التقدم سنة فسنة ، دعى كل من المأمورين المومى إليهم إلى الطعام وقت المساء بطرف ولى النعم صاحب الشرف الأعم ، تطييبا لخواطرهم ، ونال كل منهم الالتفات ، ثم بعد أيام قليلة حصل اجتماعهم بطرف الخديوى ، وألقى فى آذانهم بعض الوصايا المشتملة على النصح كما يعلم من التقرير العالى » .

وهذا التقرير عبارة عن الخطبة التى ألقاها الباشا فى أعضاء مجلس المشورة وهى فى الواقع تفسير لفلسفة الحكم عند محمد على ، كما أنها دليل واضح على أن العاهل العظيم كان يقصد من عقد هذا المجلس وغيره من المجالس ، تدريب الأعضاء على أعمال الحكم والإدارة . ومع أن هذه الخطبة ألقيت فى عام ١٨٤٧ ، أى قبيل المرض الأخير الذى اضطر الباشا إلى اعتزال الحكم ، إلا أنها كانت فى الواقع بمثابة عرض عام موجز للنتائج التى أسفرت عنها أساليب الباشا وأنظمته الحكومية مدة نيف وأربعين عاما .

بدأ الباشا خطبته بقوله « حيث أنى رأيت منكم بعض الشواهد النافعة المتعلقة بتهييج الحمية والحرارة فى حركاتكم منذ بضع سنين ، ولاحظت الصلاحية فى ذاتكم لقبول النصيحة ، جمعتكم الآن عندى جميعاً وبادرت إلى بيان المقصود ... وهو أنه لما كان من أقوى ملحوظاتى فيكم أن كلا منكم قد أدرك مزية هذا الوطن حسب مرتبة إدراكه ، وأن من لم يدرك ذلك صالح لتعلمه إياه يوماً فيوما ممن علمه لم يحوج الأمر إلى تفصيل مفرداته » ؛ ولكنه كان ما يزال يرى فيهم عدم « السعى والاجتهاد على حسب مقتضى حب الوطن » إلى الحد الذى يريده فرأى أن يوجه إليهم النصح مسترشداً بما يعرفه من « أحوال العالم » ، التى لا يشك فى أنهم يعرفونها « إجمالا » ، « وذلك أن أهل الملل الموصوفين بالقدرة والقوة لم يكونوا فى الأصل من أصحاب الاقتدار واليسار الذى هم عليه الآن ، بل كان كل منهم جاريا على طراز قديم ، ثم ظهر فيهم بعد ذلك ذوات من أصحاب الانتباه ، فأخذوا يجهدونهم بوسائل حتى أنهم بسبب ما أثمر من سعيهم واجتهادهم فى حقهم علموا قيمة محبة الوطن فكان ذلك سبباً فى تقدمه ، ونحن لم نزل غافلين عن التأمل فى معنى قدر الوطن وقيمته إلى هذه الأزمنة القريبة ، وبسبب كوننا متكاسلين وقاعدين عن الإقدام والاهتمام قد تأخرنا إلى غاية ما نحن فيه من الدرجات ، والآن قد صارت الأسماع والأبصار تسمع وترى ما صنعه أهل الملل أصحاب الاقتدار فى هذا الأوان ، وعلى هذا إذا حصل أن الذين سمعوا أخبارهم وشاهدوا أمورهم بلغوا

الذين لم يسمعوا ولم يبصروا وأروهم ما يلزم بتيسر وجود الأشياء التى يظن بها طول المدة فى زمن قريب ، وما ذلك إلا أن منشأ هذا الأمل الحقيقى إنما هو عبارة عن كمال رعاية حق المصالح ، أعنى بذلك حصول الانتباه الزائد فى عدم إضاعة حق المصلحة نظراً إلى جلب رضا الكبار والصغار ورعاية خواطرهم ، فلتعلموا أنى قد ناهزت الثمانين ولست فى تمنى شىء لنفسى ، بل كان تركى للنوم والراحة وبذلى لاجتهادى ليلا ونهاراً إنما هو من أجل سعادتكم وإصلاح حالكم ، وحيث أنى قد ربيتكم جميعاً من صغر سنكم وعلمتكم القراءة والكتابة فى المكاتب وأوصلتكم إلى ما أنتم فيه من الدرجات ، وقبلتكم أولاداً لى وصرت لكم أباً بحق ، وجب أنكم لا تمتنعون من قبولى أباً لكم بل تقبلوننى ، وبقياس هذه الأمور صرت مؤملا بذل الجهد منكم حسب الفطرة ، وطالباً لراحتكم ورفاهيتكم فى مدة قليلة ، ومع هذا فإن خدمتكم عائدة على أنفسكم ، ورؤية الفوائد المهمة سريعاً منوطة برفع المداراة ورفع رعاية الخواطر الحاصلة بينكم ؛ لأن المعاملات المذكورة سبب فى إيراث السكتة للمصلحة الداعية إلى عمار الوطن ، وإن احترام الخاطر للمحبة ولو كان من لوازم الإنسانية لكن التزام المنفعة الذاتية فى الشىء المضر بمنافع العامة والمماشاة وللموافقة فى الأمور المضرة بالمصلحة والأصول الموضوعة من أعظم الجرائم والقبائح التى لا يمكن الصفح عنها أصلا ، فيجب الاجتناب عن ذلك ، حتى إذا كنت آمر أحدكم شفاها أو تحريراً بقولى له أجر المادة الفلانية بهذه الصورة وحصل منه اعتراض علىّ وذكرنى وأفادنى شفاها أو تحريراً بأن المادة المذكورة مضرة، فهذا يكون منه عين ممنونيتى الزائدة ، وقد أثبت لكم مراراً كسب محظوظيتى من الإخطارات الواقعة حتى الآن التى يترتب عليها ممنونيتى فى أعلى درجة ، وهأنا مرخص لكم فى ذلك الرخصة التامة المرة بعد المرة . . . فعلى هذا إذا سلكتم جميعاً هذا المسلك ، وأجريتم عليه صغار الدرجة الذين تحت أيديكم ، وقابلتموهم بالرغبة والتشويق والتربية منكم ، فلا بد لكم من أن تشاهدوا فوائدهم الجليلة التى لا يمكن حصولها ، وإنى سأبين لكم ما فى هذا إجمالا فى طراز التفصيل ، وذلك هو تضاعف الثروة واليسار والافتخار لكم داخلا ، والاعتناء فى عدم رعاية الخاطر والأغيار خارجا . . . ولا يكون لكم فى مدة حياتى خوف من أحد ما ، فإذا فرضنا ذلك فلا يكون إلا من أولادى ، وإذا قدرنا ذلك فهو محض خطأ ؛ لأنى مؤمل من ربى جل شأنه أن يكون أولادى قد تنبهوا لهذه الدقيقة وعلموها ، وإذا لم يدركوها فإن أفكارهم ستجد منفذاً لما قام بأذهانكم ، وعلى هذا أخبركم بأنكم إذا فعلتم ما ذكرته لكم من الحركات ، وتمسكتم بالمصلحة الخيرية ، وصرفتم فيها السعى بالروح والبدن ، وأثبتم مدعى

الصداقة ، فأنه يكون ذلك عين صفائى الروحانى وسبب عافيتى من جهة الهيكل الجسمانى ..» إلى أن قال « ولتعلموا أنكم إذا لم تحولوا عن خصالكم القديمة من الآن فصاعدا ، ولم ترجعوا عن طرق المداراة والمماشاة ، ولم تقولوا الحق فى كل شىء ، ولم تجتهدوا فى طريق الاستواء ، ولم تسلكوا سبيل الصواب لصيانة ذات المصلحة ، فلا بد لى من أن أغتاظ منكم جميعاً ، وإذا كنت موقناً بتقدم هذا الوطن العزيز على أى صورة كانت ، وملتزماً فريضته على ، صرت مجبوراً على قهر كل من لم يسلك هذا الطريق المستقيم اضطراراً ، مع حرقة كبدى وسيل الدموع من عينى فالذى أرجوه من الخالق سبحانه وتعالى ، أن يجعل نصيحتى هذه مؤثرة فى قلوبكم ، حتى أشاهد منكم حسن الحركة آناً فآناً ، وأعاين ما تستحقونه من الخير ، وتقر عيناى بامتياز كل منكم حسب أقصى أملى » .

وواضح أن هـذا مقال أب لأبنائه ، وهكذا كانت علاقة الباشا برعاياه متسمة بذلك الطابع الأبوى الذى لم يستطع إنـكاره حتى أولئك الذين بلغوا فى نقد حكومة الباشا حد الشطط والإسراف .

٥ — الترك والعرب

تحدث « بوالـكمت » فى أحـد تقاريره عن العناصر التى سيطرت على أعمال الإدارة أو تبوأت المنـاصب الرفيعة فى جيش الباشا وبحريته ، فقال إنهم كانوا من الأتراك ، ثم ضم إليهم محمد على بقايا المماليك الذين رأى فى وجودهم بالجيش أو فى غيره عاملا هاما من عوامل الموازنة ، حتى لا يظل الاعتماد فى أهم نواحى الإدارة الحـكومية مقصـوراً على الترك ، وهم الذين قد يحدوهم الولاء للآستانة إلى الوقوف موقف المعارضة من مشروعات الوالى وتعطيلها بمختلف الوسائل ، وكان الترك أصحاب نعرة شديدة ، أجاد الدكتور « بورنج » وصفها ، إذ كانوا بسبب غلوهم فى التعصب الجنسى ينظرون إلى أبناء العرب كأنهم خلقوا من طينة غير طينتهم ، كما كانوا يعتبرونهم من طبقة لا يتأتى لأفرادها أن يبلغوا ذلك المستوى الرفيع الذى بلغته طبقتهم الأرستقراطية العتيدة . أما أبناء العرب فقد قنعوا بما كتبت لهم الأقدار ، ورضوا بأن يظلوا « فلاحين » ، شعارهم الطاعة العمياء ، وجل مبتغاهم من الله أن يروى النيل الأرض حتى ينبت الزرع ويدر الضرع ويعيشوا فى هدوء وأمان .

وقد تصدى غير بورنج وبوالـكمت للحديث عن الترك والفلاحين ، فرسم ميشو Michaud صورة للبؤس المخيم على أبناء العرب ، حتى اضطروا إلى تأليف عصابات للسطو والسلب وقطع

الطريق ، بل لقد كان لهؤلاء اللصوص نقابة فى القاهرة ذاتها ؛ أما المتسولون فقد كثر عددهم إلى درجة عظيمة . ولم يكن غريباً والحالة هذه ، أن يتلمس « بوكلر مسكاو » Puckler Muskau عذراً يبرر به تفضيل الترك على العرب إذ قال « عند ما يعمد التركى إلى السرقة فإنه يلزم جانب الاعتدال ولا يسرف فيها كما يفعل ابن العرب » .

ولكن ماذا كان موقف محمد على إزاء ذلك كله ؟ لا ريب فى أنه « أخذ عن النظم العثمانية الأولى ضرورة خلق « الصفوة الفعالة » ، وكانت هذه الصفوة العلوية « لا تتكون إلا لحد محدود من المماليك والعتقاء والسبى » ويقول جسكيه إن الباشا أجزل لهم العطاء وأقطعهم الإقطاعات الواسعة ، وهم الذين ألفوا الأرستقراطية التركية التى نعى عليها جسكيه نفسه وكذلك هامون وكلوت بك وغيرهم موقفها من إصلاحات الباشا . غير أنه ما كان للوالى العظيم أن يطيب نفساً وأبناء العرب مبعدون عن مناصب الدولة وممارسة شئون الحكم والإدارة فى بلادهم ، ولهذا يذكر القنصل الإنجليزى « صولت » Salt أن محمد على لم يلبث أن أرسل إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦ بعثة تتألف من خمسة وأربعين شاباً ؛ حتى يشغلوا مناصب الدولة الهامة بعد عودتهم ، وكان نصف المبعوثين تقريباً من أصل مصرى وحوالى ثمانية عشر من أصل عثمانى ، إلا أن إرسال البعوث توالى بعد ذلك لتكوين نواة لتلك « الأرستقراطية الفنية » التى أراد الباشا إنشاءها فى مصر ؛ حتى يستعيض بها عن الأرستقراطية العنصرية — أرستقراطية الترك — ذات النفوذ القوى والمكانة العتيدة . وفضلا عن ذلك فقد عنى محمد على بحماية أبناء العرب من بطش المديرين والمأمورين فى المديريات والأقاليم ، وحرص على أن يمنع عنهم أذى موظفى الحكومة من الترك عامة ؛ ولكنه لم يستطع بسبب الجهل المخيم على أبناء العرب أن يستخدم منهم فى بداية الأمر عدداً كبيراً ، فاضطر إلى اصطناع الريث والأناة حتى تؤتى معاهد التعليم التى أنشأها ثمرتها المرجوة .

٦ — الأجانب والتنظيم القنصلى

كان من نتائج جمع السلطة فى يد الوالى العظيم وإشرافه الدقيق على شئون الإدارة والحكومة أن استتب الأمن فى أنحاء القطر وأمن الفرد على حياته وعرضه وماله ، فانصرف الناس إلى الإنتاج واستطاعت البلاد أن تسير قدما فى طريق الرقى ، وقد شجع استقرار السلام عددا كبيرا من الأجانب على الوفود إلى مصر للتجارة وتوظيف رءوس أموالهم فيها والتدريس بالمدارس والعمل بالمصانع والجيش والبحرية والزراعة والرى وغير

ذلك ، وليس من شك فى أن مصر محمد على قد أفادت فائدة كبيرة من مجىء الأجانب واستخدامهم فى شتى الوظائف وإسناد مختلف الأعمال إليهم ، وواضح أن هؤلاء الأجانب ما كانوا يستطيعون القدوم إلى مصر بتلك الكثرة ، وما كانت تفتح أبواب البلاد لاستقبالهم على مصاريعها ، لو أن الباشا لم يكن من برنامجه أنشاء الصلات الوثيقة مع الغرب للنهوض بالبلاد ومسايرة الأمم المتمدينة الحديثة . على أن استتباب الأمن لم يكن وحده كافيا فى ذلك العصر لتشجيع الأجانب على الأقامة بمصر ، بعد أن ذاق أكثرهم مرارة العيش على أيدى البيكوات المماليك من حكامها السابقين ، وإنما الذى أدخل الاطمئنان على نفوسهم ماعرف عن والى مصر العظيم من تسامح مع من يختلفون عنه جنسا ولغة وعقيدة وآية ذلك إلغاؤه كل مالحق « المسيحيين » من إهانات فى حياتهم اليومية العادية ، إذ كانوا يمنعون من ركوب الخيل وارتداء الملابس ذات الألوان الخاصة « بالمسلمين » ، وكذلك إبطال تلك المواكب التى كان يسيرها المماليك كل عام فى شوارع القاهرة تحمل الدروع والحراب وغير ذلك من الأسلحة التى استعملها المسلمون فى الحروب الصليبية ، فكانت تثور ثائرة القاهريين ضد الأفرنج فى هذه المناسبات ، ويلقى عدد من الأجانب حتفه بسبب هذا الهياج على أن محمد على لم يشأ أن يقف فى تسامحه عند هذا الحد ، فأذن للرهبان ببناء الأديرة كما أذن للكنائس بدق النواقيس ، ولرؤساء الطوائف الدينية المختلفة بأقامة القداس علنا ، وكان مما قاله « إنه لما يدعو إلى الأسى حقا ألا يكون من بين هذه الديانات جميعها ديانة واحدة تقوم على أساس سليم » . وفضلا عن هذا كله فقد انتهز محمد على كل فرصة لإظهار ما يكنه من عطف على الأجانب أمام شعبه ، فاحترمهم وأحسن معاملتهم وأولاهم ثقته وتشجيعه وطلب إلى رجال حكومته أن يقدموا عن طيب خاطر كل مايطلبه الزائرون والسائحون الأجانب من خدمات تمكنهم من الإقامة فى أمن واطمئنان وتخفف عنهم مشاق السفر والتجوال لافى مصر وحدها بل وفى السودان كذلك وهكذا تبدل حال الأجانب بمصر فى عصر محمد على تبدلا عظيما فتركوا حياة العزلة فى الأحياء المخصصة لهم وخرجوا من « الخانات » ليختلطوا بالأهلين ويجولوا فى أنحاء البلاد لايساورهم القلق ولايتطرق إليهم الخوف على أرواحهم أو أعراضهم أو أموالهم فقد راض الأهلون أنفسهم على أن يعيشوا معهم فى سلام إذ رأوهم بين ظهرانيهم يتمتعون بعطف الباشا وتربط أواصر الصداقة بينه وبين بعضهم من أمثال (توسيجه) Tossizza و « زيزينيا » Zizinia كما اتخذ منهم الباشا أطباءه الخصوصيين وفى طليعتهم « جيطانى بك » Gaétani وكلوت بك Clot هذا عدا من

كان يستقدمهم ، لشغل الوظائف الحكومية الهامة ، فى الصناعة والجيش والبحرية والمدارس وغيرها .

وعلى ذلك فقد شهد عصر محمد على نزوح الأجانب بكثرة إلى هذه البلاد لأول مرة ، وبكر اليونانيون بوجه خاص فى المجيء إلى مصر منذ سنة ١٨١١ ، وانخرط عدد منهم فى جيش الباشا بعد أن قضى على المماليك فى مذبحة القلعة واشتغل اليونانيون عامة بالشئون التجارية ثم كثر وفود الفرنسيين إلى مصر عقب انهيار إمبراطورية نابليون الأول أى منذ عام ١٨١٥ . وقد بلغ عدد الأجانب فى مصر عام ١٨٣٣ حوالى ٤٨٨٦ ، وكان هؤلاء الأجانب من الأنجليز « النازحين من جزيرة مالطة وجزر الأيونيان » ومن الفرنسيين واليونانيين وأهل الليفانت وبلاد الجزائر ورومانيا وسويسرا وأسبانيا وألمانيا وتوسكانيا والنمسا وسرديتيا ونابلى وجزر البليار ، وفى عام ١٨٣٧ بلغوا خمسة آلاف ، أما سكان البلاد فبلغ عددهم على حسب تقدير كادلفين ، Cadalvene (٢٫٢١٣٫٠١٠) نسمة ، ومع أن تشجيع الباشا للأجانب وتسامحه معهم واعتماده إلى حد ما على نشاطهم فى إصلاح البلاد والنهوض بها قد جذب إلى مصر بعض العناصر الطيبة التى يمكن الأفادة من جهودها ، إلا أنه سرعان ما نزح إلى البلاد جماعة من عنصر آخر ، استغلوا هذه الظروف للإثراء السريع ، معتمدين على « مهارتهم » فى الكيد والتآمر ، وما تتفتق عنه أذهانهم من حيل المكر والخديعة فى معاملاتهم التجارية مع الأهلين أو مع الباشا نفسه ، مستندين فى ذلك كله إلى تلك « الامتيازات » التى خولتهم « حقوقا » واسعة فى ولايات الأمبرطورية العثمانية ومن بينها مصر بحكم تبعيتها لتلك الامبراطورية المتداعية وكان أكثر هؤلاء المغامرين الذين وفدوا إلى مصر ، ممن يحلمون بالثراء العاجل من أيسر السبل ، ومن الفارين من وجه العدالة فى بلادهم فقد كتب (بريس دافين) Prisse d'Avennes يقول « اضطر الباشا فى بادىء الأمر إلى الاستعانة بالأفرنج حتى ينجز مشروعاته ، فقبل منهم فى بلاده جميع من تقدموا إليه دون تمييز بينهم ، وكان أوائلهم خيارهم ، فقد اجتذب ما كان يستمتع به محمد على من صيت ذائع نفرا من ذوى الكفاية والإقدام ، ولكن لم يلبث أن هبط أرض مصر جماعة ممن يجرون وراء المغانم ، وقد أدرك الأمير نفسه أنهم يخدعونه ، وكلما زاد خداعهم استشاط غضبا حتى انتهى به الأمر إلى الارتياب فى جميع الأفرنج ، على أن الأفرنج لم يجيئوا إلى مصر إلا اجتناء للربح أو فرارا من عقوبة على إثم ارتكبوه فى بلادهم ، ولهذا كانوا يغادرون هذا البلد الكريم بعد أن يقيموا فيه ناعمين ، وهم يحملون لعنات شعب لم يكونوا أقل من غيرهم نشاطا فى إيقاع الظلم به »

بيد أن حكومة الباشا على تسامحها ما كانت لترضى بأن تترك علاقات هؤلاء الأفرنج مع أهل البلاد ومع الحكومة ذاتها من غير تحديد ، وما كانت لتدع قناصل الدول التى ينتمى إليها هؤلاء الأجانب يجاوزون الحد فى « حماية » مصالحهم ، مع كل ما انطوت عليه هذه الحماية فى ظل الامتيازات الأجنبية من افتئات على سلطان الدولة وسيادتها ، فقد هدمت هذه الحكومة بفضل ما قامت به من نشر ألوية الأمن فى البلاد ذلك الأساس الذى كانت تستند إليه الامتيازات الأجنبية ، وهو اختلال الأمن وعدم الاطمئنان على الأرواح والأعراض والأموال فى أنحاء الدولة العثمانية .

ولذلك كان من أبرز ظواهر هذا العصر نشاط التمثيل القنصلى فى البلاد وتنظيمه على قواعد ثابتة ، وكان لشخصية الباشا العظيم ونفوذ حكومته القوية أثر فعال فى هذا التنظيم ، إذ أن سياسته الاقتصادية وما أسفرت عنه من نمو مطرد فى العلاقات التجارية بين مصر والخارج ، ومشروعاته « الامبريالية » وما أحدثته من آثار فى العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا ، وما فتحته من أسواق خضعت لنفوذ الباشا ودخلت فى دائرة نشاطه الاقتصادى ، كل ذلك أوجب العناية بالتمثيل القنصلى وتنظيم هذا التمثيل .

وقد تناول الأمريكى وليم هودجسون Hodgson موضوع التمثيل القنصلى فى عهد محمد على فى تقرير أعده لحكومته عام ١٨٣٤ ، وكان هودجسون من رجال السفارة الأمريكية فى القسطنطينية ، أوفدته حكومته « فى مهمة سرية خاصة » إلى مصر ، « لمعرفة ما إذا كان من الممكن ومن المرغوب فيه إنشاء علاقات تجارية مع باشا مصر ، على أن تكون هذه العلاقات غير العلاقات القائمة مع الباب العالى نفسه ومنفصلة عنها » ، لأن الولايات المتحدة كانت راغبة فى أن تكون علاقاتها التجارية مع مصر على نطاق أوسع مما كانت عليه فى ذلك الحين ، « لمصلحة التجارة بين البلدين معاً » ولهذا كانت مهمة هودجسون إلى جانب جمع المعلومات الخاصة بالنشاط التجارى المنتظر ، أن يستوثق من أنه فى استطاعة الباشا أن يعقد معاهدات تجارية أو أية اتفاقات أخرى ، وأن يضع ما يلزم من الترتيبات لتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية ، كما كان من واجبه الوقوف على أحوال القنصليات الموجودة بمصر ، والبحث بوجه خاص فيما إذا كان من المستطاع أو من المنتظر إنشاء قنصليات غير تلك التى جاء إنشاؤها عن طريق الباب العالى أو بعد موافقته ، باعتباره صاحب السيادة الشرعية على مصر . وكان من بين ما أثبته هودجسون أن عدداً من الدول غير قليل أنشأ لنفسه قنصليات فى مصر ، وهذه الدول هى بريطانيا العظمى والروسيا والنمسا وسردينيا وهولندة وأسبانيا

والسويد وتسكانيا وصقلية والدانمرك وبروسيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكان القنصل العام لكل من تلك الدول يشرف على نشاط دولته السياسى والتجارى ، ويقوم برعاية مصالحها لا فى مصر وحدها بل وفى ممتلكات الباشا وهى كريت والشام وبلاد العرب وكان القنصل يتصل بالباشا رأساً ، كما كان يبعث برسائله مباشرة إلى وزارة الخارجية فى بلاده ، على أن يبعث بصورة منها إلى سفير دولته فى القسطنطينية وكان القنصل ينال « براءة » الاعتماد من الباب العالى بوصفه صاحب السيادة الشرعية على مصر ولكن نواب القناصل ووكلاءهم ومن إليهم من المندوبين كانوا يباشرون وظائفهم على أثر صدور أمر من الباشا باعتمادهم لدى حكومته . وعندما ساءت العلاقة بين محمد على والسلطان ، لم يعر الباشا « براءات الاعتماد » شأناً كبيراً ، واعتبر تعيين القنصل من جانب دولته كافياً لقيامه بأعباء وظيفته إذا وافق هو على هذا التعيين .

وكان من اختصاص القناصل أن يفصلوا فى القضايا التى تنشأ بين رعايا دولهم ، أما القضايا التى يقوم فيها النزاع بين أجانب ووطنيين ، فكان يفصل فيها الباشا نفسه أو الهيئة التى يعهد إليها بذلك نيابة عنه . وفى الحالات التى تتعدد فيها « تبعية » المتقاضين ، لكونهم من رعايا دول مختلفة ، كانت تنظر قضاياهم لجنة تحكيم مختلطة . وقد أثبت هودجسون فى تقريره أن الوالى العظيم كان يريد تنظيم القضاء فى بلاده على قاعدة إخضاع جميع المسيحيين المقيمين داخل حدود ممتلكاته لقانون البلاد ، إذ قال إن الباشا أنشأ فى القاهرة محكمة أعضاؤها من الأوربيين والوطنيين المسلمين ، ومن « الرعية » أى الذميين (الوطنيين المسيحيين) ، يستطيع المتنازعون بالاتفاق فيما بينهم أن يرفعوا قضاياهم إليها .

وهكذا ظل محمد على على الرغم من تشجيعه وفود الأجانب إلى البلاد وإقامتهم بها يحرص كل الحرص على صون نفوذه الكامل فى إدارة شئونها ، ولم يستطع القناصل التدخل فى هذه الشئون أو حمل الباشا على شىء يرى أنه يتنافى مع مصلحة البلاد ، بل كانوا يتوددون إليه خدمة لمصلحة الدولة التى يمثلونها أو قضاء لمصالحهم الشخصية ، وكان لاهتمام أكثر هؤلاء القناصل بكسب رضاء محمد على واستبقاء صداقته أبلغ الأثر فى تمتعه بالسيطرة والنفوذ المطلق فى إدارته الداخلية ، من أوائل سنى الحكم إلى نهاية عهده تقريبا ، وكان مرجع ذلك إلى ما ذكره هودجسون فى تقريره ، من أن معظم هؤلاء القناصل أجازت لهم حكوماتهم الاتجار لحسابهم الخاص ، إلى جانب القيام بأعباء وظائفهم القنصلية ، فصاروا يعتمدون فى نجاح تجارتهم على عطف الباشا ، لا سيما وأنه « هو الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر

الوحيد فى مصر » . وقد كتب بورنج فى تقريره يقول « إن قناصل جميع الدول عدا بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والروسيا وأسبانيا وبلجيكا تجار يتجرون مع الباشا ؛ وقد أصاب كثير منهم ثروة طائلة من عملياتهم التجارية مع الحكومة ، ولذلك صار من المتعذر أن يكون لأعمالهم أو نفوذهم طابع الاستقلال ، بل إن بعضهم يعملون وكلاء معترفا بهم للباشا فى مسائل التوريدات التى تحتاج إليها الحكومة ، وفى تصريف المحصولات المصرية عندما ترسل إلى أوربا حتى تباع لحساب الوالى ، ومن أجل ذلك كثيرا ما حدث أن تعارضت المصلحة مع الواجب ، وآية ذلك أنه لما أثير موضوع حرية تجارة الغلال ، استوردت البيوت التجارية التى ينتمى إليها بعض القناصل ألوفا من الأرادب بناء على أمر من الباشا ، وبذلك أفاد القناصل من نظام لا يمكن أن يكون له سوى أسوأ الأثر فى المصلحة العامة » .

لهذا لم يرفع هؤلاء القناصل عقائرهم بالاحتجاج والشكوى إلا حينما اشتدت وطأة نظام الاحتكار ، عندئذ لم يبقوا فى جعبتهم سهما إلا راشوه ، ولم يتركوا فى طوقهم جهدا إلا بذلوه ، حتى يقضوا على هذا النظام الذى قامت عليه سياسة الباشا الاقتصادية .

٧ — السياسة الاقتصادية : مصادر الإيراد

أما ذلك النظام الاقتصادى الذى اشتدت وطأته على القناصل ، وهم فى الوقت نفسه أكبر التجار الأجانب وأغناهم فى مصر ، فكان من مكملات الخطة التى سار عليها محمد على ، لتشييد صرح الدولة الفتية التى اعتزم إنشاءها ، والتى كانت الحكومة المركزية الأبوية طابعها من ناحية التنظيم والإدارة . وكما أن تلك الدولة كانت فى حاجة إلى اليد القوية ؛ فقد كانت كذلك فى حاجة إلى المال الوفير لسد مطالب الإدارة وإنشاء الجيوش والأساطيل وتأسيس معاهد العلم ودور الصناعة وما إلى ذلك مما لا غنى عنه لأية دولة ناشئة . وكما أن محمد على أخذ نظام الحكومة المركزية عن العصر الذى عاش فيه ، فقد أخذ كذلك عنه مبدأ « الاكتفاء الذاتى » ، وهو شديد الارتباط بذلك النظام التجارى الذى تحدثنا عنه آنفا ، وقد ترتب على العمل بهذا المبدأ أن صار الباشا يعتمد فى إنماء ثروته — أو بالحرى ثروة البلاد — على ثلاثة مصادر أساسية ، أولها الأرض وما يتصل بها من شئون الملكية والاحتكار الزراعى والعناية بالرى ، وثانيها الاحتكار التجارى وما ارتبط به من ضرورة الهيمنة على وسائل النقل وطرق التجارة ، وثالثها الضرائب ويدخل فى هذا الباب ما جمعه محمد على من احتكاراته المتعددة وبخاصة احتكار البن والنيلة . ولما كان محمد على يبغى قبل

كل شيء من احتكاره الصناعى أن يسد مطالب الجيش والبحرية بنوع خاص ، فقد كان هذا الاحتكار فى الحقيقة من أبواب الإنفاق التى كلفت الباشا أموالا طائلة ، وإن كان فى الوقت نفسه جزءا لا يتجزأ من نظامه الاقتصادى الذى قصد به جمع المال للإنفاق منه على المطالب المتعددة لدولته الناشئة .

الأرض

(١) الملكية العقارية :

فى ٢٩ يونية ١٨٣٣ بدأ « بوالكمت » أحد تقاريره الضافية إلى حكومته بقوله « إن محمد على وضع نظام استثمار موارد مصر — أو استغلالها — على أساس أن يجعل من نفسه المالك الوحيد لجميع أراضى القطر ، وقد استطاع أن يفعل ذلك بقضائه على المماليك الذين كانوا يستحوذون على الجزء الأكبر من الأرض ، ثم بالدخول فى عملية رابحة مع الملتزمين وهم بقية ملاك الأرض الآخرين » .

ووصف أرتين باشا نظام الالتزام بقوله « كان الشخص يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر عن سنة أو أزيد ويعجل خراج سنة ، وكان الالتزام يقدر إما بمزايدة وإما باتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة والرزنامة بالنيابة عن الحكومة من جهة أخرى ، حتى إذا تم الأمر أعطت الرزنامة للملتزم تقسيطا أى عقد تلزيم ، هذا إن سمح بذلك شيخ البلد أى كبير أمراء مصر من المماليك ، فإذا دفع الملتزم الضريبة وأعطى التصرف حاول بما فى جهده الحصول على المال الذى عجله للخزينة وعلى فوائده التى كان يقرر سعرها هو بنفسه كما يريد ، لعدم وجود ما يقيده بعدم تجاوز سعر معلوم ... وكانت الحكومة تجمل لمساعدة الملتزم على القيام بما عليه من الواجبات ، كإيواء المسافرين وصيانة الجوامع والمدارس والحمامات ، والقيام بقسم من نفقاتها ، أراضى غير التى التزمها ، معفاة من كل ضريبة ، يحرثها فلاحو الناحية سخرة لنفع الملتزم وهى المعروفة « بالأواسى » ، وما كانت الالتزامات تنتقل بالأرث ، على أنه كان يجوز للملتزم إذا كان له أولاد أو مماليك بيض تسمح لهم أسنانهم بالقيام مقامه وكان جدد التزامه فى المواعيد المقررة أن يقيم ابنه محله فى الالتزام ، بشرط أن يستمر الابن أو المملوك على وفاء الضريبة السنوية كالماضى » .

ويظهر من هذا القول أن الفلاح كان له حق المنفعة فحسب ، فله أن يستغل الأرض

التى يحوزها وأن يأخذ منها الغلة المعينة له ، كما كان له أن ينقل هذا الحق إلى ورثته أو أن يبيعه إذا شاء واستطاع أن يحصل من الملتزم على ترخيص بذلك ، ولكن لم يكن من حقه التصرف فى العين ذاتها ، وعلى ذلك لم يكن الملتزمون على ما ذكره دوهاميل « أصحاب الأرض بتاتا بل انحصرت مهمتهم فى تحصيل المال المطلوب على قرية أو عدة قرى وقع التنازل لهم عنها لهذا الغرض » . وبين عامى ١٨٠٨ و ١٨١٤ استولى محمد على على جميع الأراضى ثم أعطى الملتزمين تعويضا عما فقدوه مما كان يصل إلى أيديهم من أرباح الالتزام بعد أن يدفعوا مال الالتزام إلى « الخزينة » ، وكان يسمى ما تبقى بأيديهم بالفائض أو فائض الالتزام ، وكان هذا التعويض على شكل رواتب سنوية أو معاشات يقبضونها من الروزنامة .

وهذا الذى ذكره دوهاميل كان العملية التى أشار إليها بوالكمت ، وتفصيلها على حد قوله : إن محمد على جمع إليه الملتزمين وأخبرهم بأنه ليس فى مقدورهم أن يرغموا الفلاحين على دفع المال حتى يدفعوا هم ما كان مطلوبا منهم من مال الالتزام ، ولذلك فإنه يعرض عليهم أن يدفع عنهم ذلك إلى « الخزينة » ، فى نظير أن يتنازلوا هم عن أراضى الالتزام . وقال بوالكمت أيضا ، إن محمد على عرض هذا التدبير على أولئك الملتزمين بشكل جعل من المستحيل عليهم أن يرفضوه ، وزيادة على ذلك فقد استند محمد على فى دعواه إلى قرار أو فتوى تقول بأن مصر فتحت عنوة ولم تسلم أو تخضع صلحا ، مما يترتب عليه أن تصبح الحكومة صاحبة الحق فى الملكية . والذى يهمنا من هذه « العملية » أن محمد على جنى منها فوائد كثيرة ، أهمها زوال طبقة أنصاف الملاك ، وهم الملتزمون الذين عطلوا بوجودهم مشروعات الباشا الزراعية الكبيرة . أضف إلى ذلك أن التعويض الذى دفعه محمد على للملتزمين ، كان على شكل رواتب تدفعها الروزنامة ، وقد أفاد الباشا من هذا الترتيب فائدة عظيمة ؛ لأن هذه المعاشات أو الرواتب السنوية كانت شخصية أى تدفع للملتزم نفسه ولا يمكن توريثها عند وفاته ..

وعلى ذلك فقد نقصت قيمة هذه الرواتب بمضى الوقت تبعاً لتناقص عدد الملتزمين بسبب الوفاة ، كما نقصت نتيجة لاحتساب المعاشات على أساس مقدار « الفائض » الذى كان يحصله الملتزمون بعد سداد مال الالتزام ؛ وكان محمد على عندما اعتزم إبطال الالتزامات « قد طلب من الملتزمين أن يقدموا له بياناً بالأرباح الصافية التى تعود عليهم من التزاماتهم فظن الملتزمون أنه يريد زيادة الضريبة التى قرر عليهم دفعها ، فذكروا أرباحا بخسة ، فانقلب قصدهم عليهم إذ رتب لهم الفائظ باعتبار الأرباح التى ذكروها » . هذا إلى أن تقدير الأرباح

والفائض إنما أجرى عند ارتفاع قيمة العملة (القرش) ؛ ولكن قيمة هذه العملة سرعان ما أخذت فى الهبوط حتى فقدت ما يقرب من أربعة أخماس قيمتها ، فهبطت تبعا لذلك قيمة ما يدفعه الباشا حتى بلغت الرواتب أو التعويضات فى عام ١٨٣٣ (٥٢٥٫٠٠٠ من الفرنكات أى ١٫٧٥٠٫٠٠٠ من القروش) . وقد علق على ذلك دوهاميل بقوله « عندما أبطل الالتزام كان دخل الملتزمين حوالى ثلاثين ألف كيس ، غير أنه لما كانت التعويضات التى دفعت لهم قد قدرت على أساس ما حصلوه من المال منذ حوالى ثلاثين عاما أيام كانت قيمة القرش مرتفعة ، فقد نجم عن ذلك من بادىء الأمر نقص عظيم فى إيراداتهم كما توفى كثيرون منهم فبات ما تدفعه الخزينة اليوم للملتزمين أربعة آلاف كيس فحسب ، وينتظر أن يتلاشى هذا المبلغ كذلك على مرور الزمن » .

وقد تصايح الملتزمون بالشكوى منذ البداية حين استبانوا أن الباشا يريد إبطال الالتزام والاستحواذ على الأرض . كتب الجبرتى فى حوادث شهر ربيع الأول ١٢٢٩ (٢١ فبراير — ٢٢ مارس ١٨١٤) ما نصه : « وأبرز كتخدا بيك فرمانا وصل إليه من الباشا يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف ، بل الملتزم يأخذ فائظه من الخزينة ، فلما أشيع ذلك ضج الناس وكثر منهم اللغط واجتمعوا على المشايخ ، فطلعوا إلى كتخدا بيك وسألوه ، فقال نعم ورد من أفندينا أمر بذلك ولا يمكننى مخالفته ، فقالوا له كيف تقطعون معايش الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز وللواحدة قيراط أو نصف قيراط تتعيش من إيراده فينقطع عنهن ، فقال يأخذ الفائظ من الخزينة العامرة ، فراودوه وناقشوه وهو يهون ويقرب ويبعد إلى أن قالوا له نكتب للباشا عرضحالا وننتظر الجواب ، فأجابهم إلى ذلك من باب المسايرة وفك المجلس ، وشرع الشيخ المهدى فى ترصيف العرضحال فكتبوه وختموا عليه بعد امتناع البعض الذى ليس له التزام ، وكثر اللغط منهم بسبب ذلك . (وفى خامسه) حضر جمع كبير من النساء من الملتزمات إلى الجامع الأزهر وصرخوا فى وجوه الفقهاء وأبطلوا الدرس وبددوا محافظهم وأوراقهم فتفرقوا وذهبوا إلى دورهم ... وذهب النساء وهن يقلن نأتى فى كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا عن حصصنا ومعايشنا وأرزاقنا ، وفى ظن الناس وغفلتهم أن فى الإناء بقية أو أنهم يدفعون الرزية » . ورغم هذا كله نفذت أوامر محمد على ، وقد نجم عن ذلك أن الحاكم نفسه كما قال بوالكمت « أصبح المالك الوحيد للأرض ، وأن أولئك الذين يفلحون هذه الأرض ليسوا سوى فلاحى الباشا (أو مزارعيه) » . واعتقد كثيرون غير بوالكمت أنه لم يكن هناك مالك

للأرض سوى محمد على ، ولعل ذلك راجع إلى الطريقة التى أدار بها الباشا شئون البلاد ، إذ كان يشرف على كل دقيق وجليل من تلك الشئون كأن مصر — على حد قول بعض المعاصرين الذين أخذوا الأمور بظواهرها — لم تكن غير « مزرعة » كبيرة ؛ لهذا خيل إليهم أن الباشا وحده هو صاحب الأرض وأن الحكومة وحدها قد استولت على جميع الأراضى ، وقد كان لهذه الآراء والأقوال صدى عميق فى نفوس الكثيرين واستقرت فى أذهانهم على أنها حقائق ثابتة لا يتطرق إليها الشك ، حتى بلغ الأمر ببعض الكتاب الحديثين حدا جعلهم يصفون نظام الالتزام بأنه « كان بمثابة إلغاء للملكية المعروفة فى ذلك العصر وهى حق الانتفاع » ، ويعلقون على ما حدث بأنه « لا نزاع فى أن إلغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد إصلاحا بل هو أبعد ما يكون عن الإصلاح » ، مستشهدين على ذلك بقول المؤرخ المعاصر مانجان Mengin وهو صديق لمحمد على ، « إن التعديلات التى أدخلها الباشا على نظام الملكية لم تكن متفقة مع الصالح العام ، فلا هو احترم الملكية الفردية ولا هو اعترف بها ... فإلغاء الالتزام مع عدم إنشاء الملكية الفردية معناه إلغاء الملكية وامتلاك الحكومة جميع الأراضى الزراعية » .

غير أنه مما يسترعى النظر قول بوالكمت نفسه ، بعد أن تحدث عما أثاره الاستيلاء على الأرض من تذمر واستياء « إن الملكية عند الأوربيين أساس النظام الاجتماعى ، ولكن لم يكن لها فى مصر كيان ثابت قط ، كما أنها لم تكن معروفة على وجه التحديد ، ففى العصور التى اشتهرت بالرخاء فى مصر أيام الفراعنة والبطالمة كانت الحكومة تملك الأرض ، ولكن لم يكن محمد على فى تصرفه ذاك — أى فى إبطال الالتزام وامتلاك الأرض — إلا محتذيا مثال يوسف بن يعقوب نفسه » . ولعله مما يسترعى النظر أيضا أن إلغاء الالتزام لم يسبب أضرارا « لمجموع الأمة » ؛ لأن هذا الإلغاء لم يؤثر إلا فى طبقة محدودة العدد ، فضلا عما كان معقودا عليه من رجاء فى تعميم الفائدة المبتغاة من « النظام الجديد » حتى ينتفع بمزاياه كافة أبناء الأمة .

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المقام ماذكره دوهاميل فى تقريره ، فمن الخطأ — فى رأيه — أن يوصف الباشا بأنه المالك الوحيد للأرض ، أو أن جميع الأراضى كانت ملكا للحكومة ، إذ لو بحثنا الأمر من الناحية القانونية — على حد قوله — لوجدنا كثيرا من « العقار » يملكه أفراد عاديون ، ثم استطرد دوهاميل من ذلك إلى تقسيم الأرض التى كانت فى حيازة الفلاحين قسمين ، هما « الأواسى » و « أرض الأثر » وعرف « الأواسى »

(جمع وسية) بأنها « الأراضى العمومية التى كانت قبل عهد محمد على ملحقة بالقرى ولا تدفع عنها ضريبة وإنما يخصص ريعها للإنفاق منه على المسافرين والجند وموظفى الحكومة الذين ينزلون ضيوفا على أهل هذه الناحية ، كما يخصص بعض هذا الريع لمواجهة النفقات المحلية » وفى عام ١٨٣٧ — أى فى نفس الوقت الذى كان يكتب فيه تقرير دوهاميل — كانت تلك الأواسى ما تزال موجودة مع فارق هام هو أن المزارعين صاروا يدفعون عنها الضريبة كما كان للحكومة الحق فى انتزاعها من أيدى (أصحابها) إذا تركوها بورا من غير زراعة ، وتسليمها إلى (أصحاب) جدد لقاء تعهدهم بزراعتها ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك الأواسى التى أبقيت للملتزمين الذين اشتد تذمرهم من إلغاء الالتزام ، فأبقى لهم الباشا هذه الأراضى وتركها لهم ينتفعون بها « مدى حياتهم ثم تئول بوفاتهم إلى الحكومة » ، ولم يكن يؤخذ عن تلك الأراضى (مال) .

أما أراضى الأثر فقد ذكر دوهاميل أنها الأرض التى يتوارثها الأبناء عن الآباء ، ولصاحبها حق التصرف فيها بالبيع والشراء ، ويقول دوهاميل إنه ليس من الأمور النادرة أن يجد الإنسان بعض المشايخ يمتلكون أرضا من هذا النوع تبلغ مساحتها حوالى ألف فدان وزيادة ، وسيأتى الكلام عن أرض الأثر مفصلا فى حينه . ويغلب على الظن أن دوهاميل عندما رأى الفلاحين مستقرين فى الأرض الخراجية كما رأى حق الانتفاع ينتقل إلى ورثة المتوفى ، اعتبر ذلك من دلائل الملكية الكاملة المطلقة .

وقد جاء فى البند الخامس عشر من اللائحة السعيدية الصادرة فى عهد محمد سعيد باشا فى ٥ أغسطس ١٨٥٨ ، « أن أطيان الأواسى على مقتضى أصول الشريعة هى فى حال الأصل أطيان خراجية ميرية ، وكانت أعطيت إلى الملتزمين نظير جباية الخراج وتأديته لبيت المال ، وإذا مات الملتزم تعود أطيان الأوسية المذكورة إلى جهة بيت المال . . . وبعد ذلك اقتضت الإرادة السنية بأن الأوسية التى يتوفى صاحبها أو صاحبتها ، ويكون له ذرية من الذكور والأناث لايجرى عليها الانحلال بل تتقيد بأسماء من يعقبه من الذرية ، ولاتنحل إلا عند انقراض نسلهم ، وأما من يتوفى من أصحاب الأواسى ولايكون له ذرية فهى التى تنحل ، وصدر بذلك الأمر العالى للرزنامة فى ١٣ رمضان ١٢٧١ ((٣٠ مايو ١٨٥٥) . . . . وأما أطيان الأواسى التى توفى أربابها وانحلت سابقا وصارت بيد مزارعين ، فهذه تبقى تحت أيديهم .... وتصير أثرا لهم ، ويصير الإجراء فى حقها بموجب البنود التى فى حق الأطيان الخراجية » . ولم تكن الأواسى وحدها فى عهد محمد على أطيانا غير خراجية أى معفاة من

الضريبة بل كانت (الأبعاديات) والجفالك لايدفع عنها شيء والأبعاديات هي الأراضي البور أوغير المزروعة التي صار « تنزيلها » لهذا السبب من « الزمام » فسميت أباعد ، « ولما كان مقتضى الشريعة الاسلامية يسوغ لولي الأمر تمليك رقبة الأطيان المذكورة لمن يشاء » فقد أعطى الباشا عددا منها « للذوات والوجوه الذين تسمح لهم حالة ميسرتهم بأصلاح الأطيان المذكورة » . « لا وبل أعطى جملة منها لبعض أشخاص قبلوها جبرا عنهم ، وبخلاف الأراضي المستبعدات كانت تعطى الحكومة أطيانا من المعمور الخراجي (بقصد إنشاء بساتين أو غرس أشجار وغير ذلك) . وكافة الأطيان التي ينعم بها سواء كانت من المستبعدات أو من المعمور كانت تبقى ملكا للمنعم عليهم بها رزقة بلا مال ، على شرط عدم التصرف فيها لابيع ولا خلافه ، إنما يجوز التوارث فيها ، وبهذه الواسطة كانت تلك الأطيان تعتبر وقفا على المنعم عليه وعلى ورثته فقط بدون جواز انتقالها لآخر ، وكانت تعطى بها تقاسيط من الرزنامة موضحا بها هذا القيد » . وكانت هذه الأطيان تعطى للمنعم عليهم بها عقب صدور أمر من الوالي ، وكان أول أمر أصدره محمد علي بهذا المعنى إلى الرزنامة في ٤ جمادى الآخرة ١٢٤٥ (أول ديسمبر ١٨٢٩) ، وفي ٢٧ شوال ١٢٥٢ (٤ فبراير ١٨٣٧) صدر الأمر بأعطاء حق المنفعة في أراضي الأبعاديات للمنعم عليهم بها وتوريثها لذريتهم ، على أن تئول لعتقائهم عدا الغلمان والجواري السود ، وبعد الانقراض تكون وقفا على الحرمين الشريفين ، أما إذا بلغ أحد أصحاب هذه الأبعاديات سن الشيخوخة ولم يكن له مماليك وكان منقطع الذرية « ويريد إفراغ الأطيان المتصرف عليها إلى أحد مجانا فيصير قبول فراغته ، والأطيان التي يصير فراغها إذا أعطيت إلى أشخاص غير مقتدرين للصرف عليها وإصلاحها تخوفا من خرابها استصوب ألا يصير طلوع تقسيطها (من الرزنامة) » . أما الجفالك (جمع جفلك) فاسم « لايطلق إلا على مقدار جسيم من الأطيان ، وما كانت تعطى الجفالك إلا للعائلة الخديوية » ، وهذه حكمها حكم الأبعاديات على السواء .

وواضح أن هذه الإنعامات كانت مقيدة ، ولا يعطي النظام الموضوع لها حق التصرف المطلق لمالكها حسب أحكام الشريعة الأسلامية ، «ويترتب عليه عدم الوصول للغاية المقصودة وهي إصلاح الأطيان لوطرأ على أربابها إعسار أو عدم مقدرة على زراعتها » ، كما أن أصحاب الأبعاديات والجفالك سرعان ماسئموا الإنفاق المستمر على هذه الأراضي وتحمل النفقات الباهظة في سبيل إصلاح مالم يكونوا مالكيه . ولما كان غرض الباشا استصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضي البور ، فقد أصدر أمرا في ٥ محرم ١٢٥٨ (١٦ فبراير ١٨٤٢)

« صرح فيه لأرباب الأطيان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك ، وتنبه على الرزنامة بأبطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط وإعطاء تقاسيط خلافها مندرجا بها هذا التصريح » ، وبذلك يمكن القول بأن أصحاب الأراضى غير الخراجية (ماعدا الأواسى) قد أصبح لهم فى زمن محمد على نفسه حق امتلاك المنفعة والعين ملكية مطلقة .

وإلى جانب الأبعاديات والجفالك كانت هناك أطيان الرزق (ومفردها رزقة) وكانت فى الأصل معفاة من الضرائب ، وهى « ملك حر لأربابها بغير شرط ولا تقييد ، إذ هى من بقايا الأقطاعات والأرصادات التى كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقربين إليهم ومنحوهم حقوق التصرف المطلق فيها بمقتضى التقاسيط (عقود التمليك) التى أعطيت لهم من مصلحة الرزنامجة ، بنص صريح فيها أن تكون رزقة بلا مال إلى ما شاء الله تعالى ، وهم بناء على ذلك أوقفوا ما أوقفوه منها على المعابد وغيرها من الأماكن الخيرية » . ويستطرد صاحب كتاب الأطيان والضرائب فيقول « وهذه رأى محمد على باشا من اللازم مساواتها ببقية أطيان القطر من جهة الضريبة ، فوضع عليها الضرائب الخراجية ماعدا بعض الأطيان الموقوفة على الخيرات وهى إلى الآن معفاة بالكلية ، ولكنه رتب لأرباب تلك الأطيان (التى وضع عليها الضريبة) فى مقابل ذلك مرتبات بالرزنامجة باسم فائض الالتزام ونزع منهم حق التصرف فى وقفها ، وهكذا دخلت أراضى الرزق أيام محمد على فى عداد الأراضى الخراجية ، ومع أن أصحابها ظلوا يتمتعون بامتلاك العين والمنفعة ولم يمنعوا إلا من وقفها ، فقد مهد إعطاؤهم فائض الالتزام من الرزنامة مع فرض الضريبة عليها لاعتبارها فيما بعد أطيانا خراجية « لايتقيد لأصحابها إلا أثر منفعة فقط كسائر الأراضى الخراجية » ، كما جاء فى البند الخامس والعشرين من اللائحة السعيدية .

وعندما قام محمد على فى عام ١٨١٣ بإحصاء أطيان البلاد ومساحة الأراضى فى الروك أو التاريع المشهور ، « وزع أطيان البلاد على الفلاحين القادرين على الاستعمار والفلاحة » ثم أعطى بأمره لكل منهم ثلاثة أفدنة أو أربعة أو خمسة على الأكثر ، وأعطى مشايخ كل بلد قسما من الأرض يستثمرونه وينتفعون بغلته دون أن يفرض عليه مال ، وكان معروفا باسم مسموح المساطب أو مسموح المشايخ ، وكان مقداره فى غالب الأحيان أربعة أفدنة عن كل مائة فدان من مجموع زمام البلد ، هذا عدا مارتبه الباشا لبعضهم « ليصرف لهم نقدية » ، وذلك كله فى مقابل « أتعابهم » فى خدمة الحكومة وما ينفقونه على ضيافة من

يفد عليهم من العمال ووفود الجباية ، وقد أبطل هذا المسموح فى عهد سعيد باشا (فى سبتمبر ١٨٥٧) ، واحتسبت أراضيه على زارعيها من الفلاحين بأعلى ضريبة ويرجع ذلك إلى سوء تصرف مشايخ البلاد واستبدادهم فى تسخير الفلاحين فى زراعة أراضى المسموح .

أما بقية الأرض وهى الأراضى التى مسحت فى عام ١٨١٣ ثم وزعت بين الأهلين على شكل حصص من ثلاثة أفدنة أو أربعة أو خمسة ، فكانت أرضا خراجية يدفع الأهالى الخراج عنها على أن يكون لهم حق الانتفاع لا حق الملكية ، أى أنه « لم يكن لهم حق التصرف ولم يكن يجرى فيها الميراث » ، وهذه هى أراضى الأثر التى تحدث عنها دوهاميل فى تقريره ، وكانت القيود المفروضة عليها كثيرة ؛ إذ أن الحكومة لم تكن تعتبر الفلاحين الذين يقومون بزراعتها سوى أجراء ينتفعون بأطيان الحكومة ويبقى لهم حق الانتفاع ما داموا يدفعون الضريبة ، فإذا تأخروا فى تسديد ما عليهم من الضرائب انتزعت الأرض منهم وأعطيت لغيرهم وهكذا دواليك ، أضف إلى ذلك أنه كان من حق الحكومة أن تنزع هذه الأراضى من أصحابها إذا اقتضت المصلحة العامة اتخاذ مثل هذا الإجراء دون أن تدفع لهم تعويضا ؛ لأنهم لا يملكون العين ، وكان مشايخ البلد (والمديرون) يقومون بعد وفاة المنتفع بالأرض بإعطاء حق الانتفاع لورثته على أنه منحة لا على أنه حق موروث .

ومع هذا فقد صدرت أيام محمد على لائحة فى ٢٣ ذى الحجة ١٢٦٣ (٣ ديسمبر ١٨٤٧) صار بمقتضاها لواضع اليد على الأرض حق التصرف فيها بأن يجعلها « غاروقة » (أى مرهونة) وأن يتنازل عنها لشخص آخر أمام شهود فى « حجة » مكتوبة ، كما أعطت هذه اللائحة كل شخص يعود إلى بلده بعد أن يكون قد نزح عنها مدة الحق فى استرجاع أرضه ، ولو كان شخص آخر قد حل محله فى زراعتها مدة غيابه وذلك مع تقييد هذا الحق بعدة شروط ، وقد جاء فى اللائحة أن من الممكن انتزاع الأرض من واضع اليد عليها إذا عجز عن دفع خراجها وفى استطاعته أن يسترجعها عندما يدفع ما عليها من متأخر الخراج ، ونصت اللائحة كذلك على أن كل تنازل عن الحق الثابت (سواء بالغاروقة أو بالاشتراك أو بيع الوفاء) يجب إجراؤه كتابة « على ورقة تمغة » ومع أن هذه اللائحة لم تتعرض أصلا لإمكان انتقال الأرض بالإرث إلى ذرية واضع اليد عليها ، بل تركت الفصل فى هذا الموضوع لشيخ البلد الذى قام مقام الملتزم فى القرن الماضى ، إلا أنها رغم ذلك كانت بداية طيبة فى سبيل تقرير ملكية الرقبة والمنفعة فى الأراضى الخراجية قبل صدور لائحة ٨ جمادى الأولى ١٢٧١ (٢٨ يناير ١٨٥٥) ثم اللائحة السعيدية التى خولت صاحب الأرض الخراجية حق امتلاك العين ذاتها من الوجهة العملية .

(ب) — روك محمد على :

لم يكن من المستطاع تقسيم الأراضى إلى خراجية وغير خراجية وفرض ضرائب سنوية ثابتة على الأطيان دون حصر مساحة الأرض وهى فى أيدى من ينتفعون بها فعلا وقت المساحة ، لذلك عهد محمد على فى عام ١٨١٣ إلى ولده إبراهيم باشا بعد أن عينه « مأموراً لمساحة القطر المصرى » ومعه المعلم غالى « بصفة رئيس المساحين » بعمل « التاريع » ، « فصار مساحة أطيان القطر بحرى وقبلى وحصل لهـا تواريع وألغيت القاعدة القديمة التى كانت هى اعتبار الأطيان بالالتزام بلدا بلدا بدون مساحة بل فقط بأسماء البلاد » .

وكان الغرض من التاريع حصر جميع الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة فى المديريات والأراضى المستخدمة فى المنافع العمومية كالترع والجسور والطرق والمدافن ، واستبعدت من المساحة الأراضى البور وهى الأراضى التى أعطى منها الباشا الأبعاديات والجفالك التى سبق الحديث عنها ، كما دخلت فى المساحة أراضى الرزق عندما قرر الوالى جباية الخراج عنها ؛ ولذلك اقتصر العمل على مساحة الأراضى الخراجية .

قال جرجس حنين بك « ومن يمعن النظر فى بعض دفاتر تاريع محمد على يرى أنه كان يعد من أهم الأعمال يومئذ نظراً لتأخر البلاد فى العلوم والمعارف ، وكان مؤسساً على سبع قواعد مهمة هى : أولا — الدلالة على الحدود الثابتة الفاصلة بين كل بلد وما يجاورها من البلاد . ثانيا — الدلالة على الحدود الأربعة لكل حوض « أوقبالة » ، وكانت الحكومة قبل فيضان النيل فى كل سنة تطرح أطيان كل بلد للمتزايدين ، وبمجرد أن يرسو المزاد على أحد الأفراد يصرح له بالزراعة ، وبعد تمام الزراعة ينطلق المساحون فى البلاد بأمر الحكومة ويعملون القاس على زراعة كل شخص ويقيدونها فى دفاترهم تحت عنوان (قبالة فلان) ، ويتخذون ذلك أساسا لجباية الأموال . ثالثا — الدلالة على النقطة الثابتة التى بدىء منها بعمل القاس فى كل حوض أو قبالة ، ودرج أسماء واضعى اليد بالتعاقب على الاتجاه الذى اتخذه المساح . — رابعا — الدلالة على مقدار أطوال قواعد وارتفاعات كل قطعة واستنتاج مقدار المساحة بالعملية الحسابية من ضرب نصف طول القاعدتين فى نصف طول الارتفاعين . خامسا — الدلالة على بعض أطيان الحكومة التى لم يضع أحد عليها يده ودرجها باسم أبعادية أو مستبعدات . — سادسا — الدلالة على مساحة دائرة سكن كل بلد . — سابعا — الدلالة على مساحة الأراضى المستعملة للمنافع العمومية كالترع والجسور والطرق والمدافن » .

وقد عنى محمد على بهذا التأريع عناية عظيمة ، وكان لتلك العناية الفضل فى إظهار بعض الأخطاء التى وقع فيها المساحون ، سواء أكان ذلك عن غير قصد منهم لقلة خبرتهم ودرايتهم بالعمل ، أم عن قصد بسبب ما وصل إلى أيديهم من رشوة ؛ حتى يظهروا الأراضى المزروعة عند المساحة بورا مجدبة أو أرضا لا تصل إليها المياه بحيث يتعذر ريها ، ومداراة لمثل هذا الخطأ المقصود يعمد المساحون إلى زيادة مساحة الأراضى الزراعية التى توجد بأيدى الفقراء حتى يعوضوا النقص المتوقع ظهوره عند جمع الضرائب ، وقد استطاع الباشا بفضل دقته وعنايته الكشف عن هذه الأخطاء وتصحيحها .

وقد كان للتأريع مزية أخرى، إذ أظهر جزءا كبيرا من الأرض الزراعية التى استطاع أصحابها التملص من دفع الضريبة عنها مدة طويلة . قال مانچان : « وعندما مسحت الحكومة أطيان كل ملكية بالفدان ، وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة المقيدة فى سجلات المال ، فقررت ترتيب الخراج على هذه الزيادة ؛ ومنشأ هذا الفرق أن الملتزمين كانوا فى معاملاتهم يجرون الحساب طبقا لما اشتملت عليه مستندات كل منهم متبعين فى ذلك الأسلوب الذى ألفوه فى إجراء الحساب بالقراريط (عندما كانت كل قرية مقسمة أربعة وعشرين قسما يدعى كل منها قيراطا) ، وعدد الأفدنة الناتج عن اتباع هذه الطريقة يقل كثيرا عن العدد الحقيقى .

وقد وصف الجبرتى عملية روك الأراضى (أو التأريع أى مساحة الأراضى ومراجعة «مكلفاتها» القديمة وفحص حاصلات الأراضى وتوزيعها وربط زمامها) فقال فى حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٢٩ (٢١ إبريل — ٢٠ مايو ١٨١٤) ، « وفى منتصفه حضر الروزنامجى والأفندية بعد أن استملى منهم القبط الدفاتر وأسماء الملتزمين ومقادير حصصهم ، ثم حضر محمود بيك والمعلم غالى ومن معهم من الكتبة الأقباط ، وظهر للناس عند حضورهم نتيجة ماصنعوه ونظموه ورتبوه من قياس الأراضى وروك البلاد ، وهو أن الأراضى زادت فى القياس بالقصبة التى قاسوا بها وحددوها مقدار الثلث أو الربع حتى قاسوا الرزق الأحباسية بأسماء أصحابها ومزارعيها وأطيان الوسايا على حدتها حتى الأجران وما لا يصح للزراعة وما يصلح من البور الصالح وغير الصالح ، فلما تم ذلك حسبوها بزياداتها بالأفدنة ثم جعلوها ضرائب ، منها ضريبة خمسة عشر ريالا وأربعة عشر واثنى عشر وإحدى عشر وعشرة مال الفدان بحسب جودة الأقليم والأرض » .

ومما يجدر ذكره أن مساحة الفدان تراوحت بين ٢٠٠ ، ٤٠٠ قصبة مربعة ، وكان طول

القصبة الديوانية ٨٥ و ٣ مترا . وفى التأريع عند إجراء المساحة العمومية على أطيان بلاد القطر اعتبر محمد على مساحة الفدان ٣٣٣⅓ قصبة مربعة ، وفى عام ١٨٣٨ تقرر أن يكون طول القصبة ٣٫٥٥ مترا .

حـ — الزراعة والرى :

كان « لروك البلاد » الذى مكن محمد على من تنظيم ملكية الأرض وتوزيع الخراج ، أكبر الأثر فى إدخال زراعات جديدة ووفرة المحصولات واستصلاح الأراضى وزيادة مساحة المزروع منها والقابل للزراعة . وقد أدى ذلك إلى توجيه عناية بالغة بشئون الرى كشق الترع وحفر القنوات وبناء السواقى وإقامة الجسور وإنشاء القناطر .

ومع أن مصر فى أيام الرومان كانت الحقل الذى أنتج الغلال لرومة عاصمة الأمبراطورية فأن الباشا لم يكن يتوقع أن تستعيد مصر فى القرن التاسع عشر هذه المكانة القديمة ؛ لأن الزراعة كانت قد تقدمت فى أوربا ، ولأن منطقة البحر الأسود بصفة خاصة كانت غنية بمحصولات حبوبها ، كما أن نوع الغلال المصرى لم يكن جيدا ؛ ولذلك عنى محمد على بأمر الزراعات التى لا يسمح مناخ أوربا بزرعها أو التى لا تأتى بمحصول وافر إذا زرعت فى تلك القارة ، ومن هذه الزراعات القطن ذو التيلة الطويلة ، ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الباشا أغفل العناية بزراعة القمح .

وكانت مصر عند تولية محمد على تزرع نوع القطن العادى الذى انتشرت زراعته وقتذاك فى الليفانت (حوض البحر الأبيض الشرقى) ، ولم يفطن أحد إلى أن بمصر نوعا من القطن ذى التيلة الطويلة ؛ فظل الحال على ذلك مدة ، حتى إذا كان عام ١٨٢٢ قدر (للمسيو جوميل) Jumel ، وهو من أهالى ليون استقدمه الباشا لتنظيم مصانع النسيج ، أن يعثر على شجيرة من هذا النوع الأخير بطريق المصادفة فى إحدى حدائق القاهرة ، وهى حديقة محو بك أحد حكام السودان الأوائل فى عهد محمد على ، فلفت مسيو جوميل نظر الباشا إلى أهمية زراعته ، وبلغ أول محصول من هذا القطن عشرين ألف بالة راجت سوقها وأتت بربح كبير ، فأقبل الباشا على زراعته حتى بلغ محصول هذا النوع من القطن فى العام التالى (٢٠٠٫٠٠٠) بالة ، جاءت بإيراد بلغ ثلاثين مليونا من الفرنكات . غير أن محصول القطن الجديد لم يلبث أن أخذ يقل فى الأعوام التالية ، لأن الباشا أكثر من تجنيد الفلاحين فى جيشه ، فقلت الأيدى العاملة فى الزراعة ونقص محصول القطن تبعا لذلك حتى بلغ (١٦٠٫٠٠٠) بالة فى عام ١٨٣١ ،

استهلك منها داخليا لحساب الصناعات الوطنية الناشئة (٥٠٫٠٠٠) بالة ، وصدر الباقى وقدره (١١٠٫٠٠٠) إلى الخارج ، ومع ذلك فقد كتب (بوالكنت) فى أحد تقاريره إلى حكومته (فى ٢٩ يونيه ١٨٣٣) أنه إذا قدر متوسط محصول القطن فى السنوات الأخيرة بنحو (١٥٠٫٠٠٠) بالة ، وقدر ثمن كل بالة بمائة وستين فرنكا ، وجد أن الباشا قد رفع قيمة ما تنتجه البلاد سنويا من القطن إلى أكثر من السدس . وقد أثبت صاحب « تقويم النيل » مقدار محصول القطن فى سنوات مختلفة فظهر اطراد هذه الزيادة من (٥٩٫٢٥٥) قنطارا فى عام ١٨٢٨ إلى (٢٠٢٫٠٤٠) فى عام ١٨٤٦ و (٢٥٧٫٤٩٢) فى عام ١٨٤٧ .

ومن الحاصلات التى كان للباشا فضل التوسع فى إنتاجها النيلة والقرطم . والخشخاش أما زراعة النيلة فكانت معروفة فى مصر ، ولكن الباشا لم يلبث أن جلب بذور النيلة الهندية فى عام ١٨٢٦ وقام بزراعتها إخصائيون من الهنود استحضرهم لهذا الغرض . وأما زراعة الخشخاش فكادت تكون مجهولة قبل عهد محمد على ، ولكن الباشا استقدم بعض الأرمن من أزمير لزراعته فى مصر ، وازدهر محصوله فى عام ١٨٣٣ حتى بلغ (٣١٫٠٠٠) كيلوجرام قدر ثمنها بمليون من الفرنكات ، ويذكر (هودجسون) فى تقريره أنه بعد إجراء التحليل فى لندن وفى بوسطون بأمريكا وجد أن مقدار المادة المخدرة (المورفين) المستخرجة من الأفيون المصرى يزيد بنحو ١٢٪ على المستخرج من الأفيون التركى ، وقد بيعت الأقة من محصول عام ١٨٣٢ بثمن يتراوح بين ٩١ ، ١١٦ قرشا تبعا لجودة الصنف .

وكذلك عنى محمد على بالحاصلات الأخرى ، فزرع قصب السكر وغرس أشجار التوت والزيتون ، واختار لتربية دود القز وادى الطميلات بالشرقية ، واستقدم حوالى ٥٠٠ من السوريين لتعهد تربيته ، وكان الباشا قد بدأ يغرس شجر التوت فى سنة ١٨١٦ ثم لم يلبث أن أمر بتعميم زراعته فى عام ١٨٣٢ بجميع المديريات ، وبلغ محصول الحرير فى عام ١٨٣٣ (١٤٫٨٢٠) كيلو جراما ، واستكثر الباشا من زراعة الزيتون فى الوجهين البحرى والقبلى بعد أن كانت زراعته نادرة ومقصورة على إقليم الفيوم وبعض حدائق القاهرة ، وكذلك اهتم بزراعة الفواكه كالأناناس والمانجو والموز ، وشجع إبراهيم باشا هذه الزراعة فاستحضر أشجار الفاكهة من أوربا . وعنى الوالى بزراعة النخيل والكتان وكذلك القنب الذى استخرج الأهلون الحشيش منه ، هذا عدا الحبوب عامة كالأرز والذرة والعدس والفول وما إلى ذلك ، فارتفع محصول الحبوب من (٨٫٢٢٦٫٠٠٠) هكتولتر فى عام ١٨٢١ إلى

(٠٠٠و٨٧٢و١٠) أو مازنته ٨١٥ مليوناً من الـكيلو جرامات ، وقدرت قيمة منتجات مصر الزراعية فى عام ١٨٣٣ بمائة وخمسين مليونا من الفرنـكات .

وقد اقتضى الاهتمام بالزراعة العناية بشئون الرى ومن وسائله إقامة السواقى ، فـكان للباشا على ما يذكر القنصل الانجليزى (بارنت) Barnett الفضل فى إنشاء (٠٠٠ و٣٨) ساقية جديدة ، أى أكثر من نصف السواقى الموجودة بالبلاد فى عام ١٨٤٤ . ومن أعماله أيضا إقامة الجسور على شاطىء النيل من جبل السلسلة إلى البحر الأبيض لمنع طغيان المياه على ضفتى النهر وبخاصة فى وقت الفيضان ، كما بنيت جسور أخرى صغيرة فى مديريات بنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا . . .

وقد شق الباشا عـدة ترع فى مختلف مديريات الوجهين البحرى والقبلى ، وكان من أول أعمـاله سـد الترعة الفرعونية التى كان الغرض منها تغذية فرع رشيد من مياه فرع دمياط ، فألحقت بالبلاد وبالأراضى الواقعة على جانبى فرع دمياط أضرارا بليغة ، لهذا أمر الباشا فى عام ١٨٠٥ بانشاء جسر من الأحجار يمنع انسياب المياه من فرع دمياط ، وشق الباشا ترعا أخرى لرى أراضى البحيرة التى كانت تستقى من الترعة الفرعونية ، كما عهـد إلى المهندس الفرنسى (قسطى) Coste وكان قد استقدمه من فرنسا لاستخدامه فى مصانعه منذ ١٨١٧ ، بحفر ترعة وادى الطميلات لرى مزارع التوت بهذا الوادى ، وقد بلغ طول الترعة خمسة وثلاثين كيلو مترا وعرضها أحدعشر مترا ، واستخدم (قسطى) ثمانين الفا من الفلاحين حفروها فى أسبوعين اثنين ، ومن الترع التى حفرها (قسطى) كذلك ترعة طنطا فى عام ١٨٢٤ وترعة كفر طلخان بمديرية الجيزة عام ١٨٢٥ ، كما حفر فى السنة نفسها ترعة طولها ثمانية وعشرون كيلو مترا من النيل إلى السنبلاوين ، ثم حفر على امتداد الضفة اليسرى لفرع رشيد ترعة طولها ثلاثة وستون كيلو مترا فى عام ١٨٢٦ ، وفى بداية العام التالى حفر ترعة القاهرة (الخليج) المارة بين المدينة وبلاق وطولها ثمانية وعشرون كيلو مترا ، كما سبق له فى عام ١٨٢١ تنظيم أشغال الترعة السوهاجية . غير أن أهم الترع جميعا هى من غير شك ترعة المحمودية التى أمر محمد على بحفرها فى عام ١٨١٨

(د) ترعة المحمودية :

احتفر الإسكندر الأكبر فى القرن الرابع قبل الميلاد خليج الإسكندرية القديم مبتدئا من مدينة شديا (النشو البحرى) إلى الأسكندرية ، وذلك حتى يمد مدينته الجديدة بالميـاه

من الفرع الكانوبى ، وقد فقد هذا الفرع أهميته بمرور الزمن إذ أصبح فى آخر الأمر عبارة عن ترعة صغيرة ابتداء من زاوية البحر ، بينما أصبح فرع النيل الغربى هو ترعة بولبتين القديمة التى احتفرت حتى تمد بلدة بولبتين (رشيد) بالمياه ، لذلك صار من الضرورى وصل خليج الأسكندرية بفرع النيل الجديد ، وهكذا أضحت ترعة الأسكندرية عند الفتح العربى تمر بزاوية البحر والنقيدى ودنشال ودمنهور وأفلاقة وكفر الحابدة والكريون والإسكندرية ، وقد حفرت هذه الترعة أو طهرت عدة مرات فى أزمنة متباينة بين القرنين التاسع والخامس عشر الميلادى ، وفى أثناء ذلك كله غيرت الترعة موضعها كثيرا فى جزئها الواقع بين النيل وكفر الحابدة بينما سار جزؤها الممتد بين كفر الحابدة والكريون فى مجرى الفرع الكانوبى القديم ، أما بقية الترعة فقد اتخذت طريق خليج الأسكندرية القديم ، ولذلك كانت الترعة فيما بين النيل وكفر الحابدة تأخذ مياهها تارة عند « الموافقة » وأخرى عند « شابور » أو « منية بيبج » أو « المطف » أو « الرحمانية » ، وذلك فى كل مرة يعاد حفرها أو تطهيرها فى العهود المختلفة وصارت الترعة فيما بين المطف وكفر الحابدة تعرف باسم الخليج الناصرى نسبة إلى السلطان الناصر قلاوون الذى تم حفر هذا القسم فى عهده ، وعندما احتفر هذا القسم مرة أخرى فيما بين الرحمانية وكفر الحابدة فى عهد الملك الأشرف برسباى أطلق عليه اسم الترعة الأشرفية ، بيد أن هذه الترعة لم تلبث الرمال أن طمرتها وبقى الحال على ذلك حتى عهد محمد على .

ولما كان محمد على يريد إنشاء ترعة للملاحة تسير فيها السفن المشحونة بالغلال وغيرها من منتجات البلاد إلى الإسكندرية عن طريق فرع النيل الغربى دون أن تمر ببوغاز رشيد لكثرة مايقع فيه من حوادث الغرق ، فقد اتفق الرأى على تكليف شاكر أفندى أحد المهندسين الأتراك باحتفار الترعة الناصرية أو الأشرفية ، على أن يكون مدخل الترعة عند قرية المطف ، وقد بدأت أعمال الحفر فى عام ١٨١٨ ، وأخطأ شاكر أفندى عند وضع تصميم الترعة لجهله بعلم قياس السطوح Géodèsie فتوقف الحفر عند المكان الواقع بين بحيرتى أبى قير ومريوط ويعرف باسم السد أو سد أبى قير ، وكان يمنع مياه بحيرة أبى قير من التدفق فى بحيرة مريوط ، وكانت تجرى فوقه ترعة الأسكندرية وهى ممتلئة بالماء فى زمن الفيضان ، ومن المعروف أن الإنجليز قطعوا الترعة فى هذا المكان خلال حملة ١٨٠١ لعزل الفرنسيين فى الأسكندرية ومنع ورود المياه العذبة إليها ، ثم أنشأ محمد على جسراً عاليا سد به هذه الفتحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولم يعرف شاكر أفندى وأعوانه كيف يجتازون السد فاستدعى محمد على المهندس الفرنسى قسطى وكلفه إتمام العمل فى مارس ١٨١٩ فصدع بالأمر وفرغ

من مهمته فى ديسمبر ١٨٢٠ ، واحتفل بفتح فوهة الترعة لدخول مياه النيل إلى الإسكندرية فى فبراير ١٨٢١ ، وسميت الترعة باسم المحمودية تيمنا بالسلطان محمود الثانى .

وقد تحدث قسطى عن الجهود التى اقتضاها فتح هذه الترعة ، فذكر أنه كان على كل مدير مديرية أن يقدم عددا من الرجال بجوالقهم وغذائهم ويقيم فى خيمته على رأس أبناء مديريته ، فتقدم الجيزة ثلاثين ألفا ، والبحيرة خمسين ، والقليوبية ثلاثين ، والمنوفية عشرين ومائة ، والشرقية خمسة وعشرين ، والمنصورة خمسة عشر ، والغربية ثلاثين ومائة ، أى أن المديريات تقدم ما مجموعه أربعمائة ألف عامل ، وكان على أهل كل قرية أن ينجزوا مسافة معينة من طول الترعة حتى إذا أتموها أعيدوا إلى قراهم واستقدم غيرهم ، وقد يستقدمون هم أنفسهم مرة أخرى إذا دعت الضرورة ، وقد وصف مانچان صرامة العمل وقسوته وقلة الأغذية وكثرة الوفيات بين العمال من الفلاحين ، وكتب الجبرتى فى حوادث شهر شوال ١٢٣٤ « فى رابع عشره » ، أى فى ٦ أغسطس ١٨١٩ قال : « وكان الباشا سافر إلى جهة الإسكندرية بسبب ترعة الأشرفية ، وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين للعمل ، فأخذوا فى جمعهم فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال وينزلون بهم المراكب وتعطلوا عن زرع الدراوى الذى هو قوتهم ، وقاسوا شدة بعد رجوعهم من المرة الأولى بعد ما قاسوا ما قاسوه ، ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهالوا عليهم من تراب الحفر ولو فيه الروح ، ولما رجعوا إلى بلادهم للحصيدة طولبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن الدون والكيل الوافر ، فما هم إلا والطلب للعود إلى الشغل فى الترعة ونزح المياه التى لا ينقطع نبعها من الأرض وهى فى غاية الملوحة ، والمرة الأولى كانت فى شدة البرد وهذه المرة فى شدة الحر وقلة المياه العذبة فينقلوها بالروايا على الجمال مع بعد المسافة وتأخر رى الإسكندرية » . ويقدر مانچان عدد الوفيات من هؤلاء الفلاحين ، بحوالى اثنى عشر ألف فى عشرة شهور فحسب .

ويبلغ طول ترعة المحمودية ٨٠٢٥٢ مترا ، وقد جاء فى كتاب الخطط التوفيقية « أنه عند تمام حفرها جعل فى فمها وفى مصبها قناطر ، فكانت مانعة لمراكب النيل من الدخول فيها ، وكانت التجارات الآتية من القطر إلى الإسكندرية تنقل عند فمها إلى مراكب أخرى من مراكب المحمودية ، وعند وصولها إلى الثغر ينقل ما كان منها على ذمة الأجنبى إلى مراكب البحر المالح ، وما كان على ذمة الأهالى يخرج إلى البر ، فكانت تنقل مرتين ، ولا

يخفى ما فى ذلك من الضرر والخطر ، فصدرت أوامر الباشا السنية بإزالة تلك القناطر وعمل هويسات فى فمها وفى مصبها ، وذلك سنة ١٨٤٢ ميلادية موافقة ١٢٥٨ هجرية ، فعملت على هذا الوجه الذى هى عليه الآن ، بأن جعل فى فمها هويسان ، أحدهما صغير عرضه أربعة أمتار للمراكب الصغيرة ، والآخر كبير سعته ثمانية أمتار للمراكب الكبيرة ، وفى مصبها كذلك ، فارتفعت بذلك الصعوبات وخفت المصاريف » .

وقد بلغت نفقات حفر الترعة ثلاثمائة ألف جنيه على حسب تقدير كلوت بك ، ولم يكن غرض محمد على منها مجرد تيسير الملاحة بين أقاليم القطر المختلفة وثغر الإسكندرية ، أو حصول أهالى ذلك الثغر على كفايتهم من الماء فحسب ، بل كان الباشا يريد — على ما ذكره لينان دى بلفون Linant de Bellefonds مهندس القناطر الخيرية — « أن تكون هذه المياه كافية لإنشاء البساتين ورى الحقول والمزارع فى ضواحى الإسكندرية ، وعلى ضفاف الترعة » . ويقول لينان إنه عندما حفرت ترعة المحمودية كان عدد الأفدنة ذات الزراعة الصيفية أقل من أربعة آلاف فدان فزادت زيادة عظيمة حتى بلغت فى عام ١٨٤٩ (١١٥٤٥) من الأفدنة على ضفتى الترعة .

على أن محمد على لم يقف عند حد إنشاء الترع بل أقام عليها القناطر لضبط المياه وضمانا لحسن توزيعها ، وهناك عدد من هذه القناطر فى القليوبية والفيوم والجيزة وأسيوط وجرجا وقنا غير أن القناطر الخيرية أشهرها على الإطلاق .

(هـ) — القناطر الخيرية :

قال (موجيل) Mougel أحد المهندسين الفرنسيين الذين استخدمهم محمد على فى إنشاء القناطر الخيرية « بين النيل ورمال الصحراء عراك عنيف دائم ، فحيث يجرى النيل تختفى الرمال ، ولكن ما تكاد مياهه تنحسر بضع خطوات حتى تسرع الرمال مندفعة بقوة الريح كأنما تبغى اللحاق به حيث يكون » . وهذا الكفاح قديم العهد أدرك القدماء خطره كما أدركوا أن رى جميع الأراضى الصالحة للزراعة بمياه النيل أمر متعذر ، ولو أنهم حاولوا استنباط بعض الطرق للإفادة من تلك المياه إلى أقصى حد مستطاع ، وقد شغل هذا الموضوع تفكير رجال الحملة الفرنسية فى بداية العصر الحديث ، فاهتموا ببحث الوسائل التى يمكن بها الانتفاع بجميع مياه النيل ، حتى لقد قال بونابرت ، إنه لو أعطى الوقت الكافى لأنشأ من الأعمال ما يكفل عدم ذهاب قطرة واحدة من مياه هذا النهر إلى البحر

دون أن تكون هذه المياه قد مرت من قبل بالأرض حتى ترويها وتهيء لها قدرا موفورا من الخصب . وكان نظام الرى المتبع وقتذاك فى الوجهين البحرى والقبلى وفى مصر الوسطى يكاد يكون واحدا تقريبا ، وهو رى الحياض الذى يعتمد على مياه الفيضان ، ومن وجوه النقص فى هذا النظام أنه لا يصلح إلا للزراعات الشتوية ، كما أنه لا يمكن زرع الأرض بمقتضاه إلا مرة واحدة فى السنة ، فضلا عن أنه لا يصلح للزراعات الصيفية كالقطن وقصب السكر والأرز ، مما ألجأ الزارعين إلى استخدام السواقى ، وهو عمل شاق يحتاج إلى جهد مائة ألف رجل على الأقل يستخدمون حوالى خمسين ومائة ألف ثور ، هذا إلى أن عدد الأفدنة التى يمكن ريها بهذه الوسيلة لم يزد طبقا لتقدير المعاصرين على ربع مليون من الأفدنة ، أى ما يكاد يقرب من ١/١٢ من الأرض الصالحة للزراعة . ولما كان الباشا يعنى عناية كبيرة بزراعة القطن على وجه خاص وهى زراعة صيفية ، فقد بات من الضرورى إصلاح الرى فى أقاليم الدلتا ، لذلك عمد محمد على إلى الإكثار من حفر القنوات وإقامة الآلات الرافعة ، ولكن هذه الوسائل لم تكن كافية ؛ إذ ينبغى على ما يراه المهندس الفرنسى لينان إمداد الأرض بمقادير وافرة من الماء لريها مرات متعددة ، وهى حقيقة أدركها محمد على نفسه منذ تولى الحكم ؛ ولهذا حاول منذ مدة أن يدخل تغييرا جوهريا على نظام الرى حتى ينتقل من رى الحياض إلى الرى الدائم طول السنة ، وذلك بإنشاء القناطر ذات العيون والأهوسة ، كما أراد أن ينشىء قناطر كبرى ، الغرض منها ضبط مياه النهر للانتفاع بها فى رى أراضى الدلتا وقت انخفاض النيل ، وقد اقترح لينان إنشاء تلك القناطر على فرعى النيل دمياط ورشيد قريبا من رأس الدلتا لتنظيم توزيع المياه بين الفرعين فى وقت الصيف وتنظيم سيرها فى وقت الفيضان ، وقد وافق الباشا على ذلك وطلب إلى لينان تقدير النفقات وحاجات العمل ، وكان من المنتظر عند تمام المشروع أن يستصلح حوالى مائتى ألف أو ثلاثمائة ألف فدان خلف القناطر ، غير أن لينان لم يكن بالمهندس ذى الخبرة الطويلة والدراية الواسعة بهذه الشئون ، فتألفت بناء على طلبه لجنة لبحث مشروعه وغيره من المشروعات الخاصة بموضوع القناطر فى أواخر عام ١٨٣٣ ، واسترشدت اللجنة فى أعمالها بأغراض معينة يجب أن تحققها المشروعات المختلفة المعروضة عليها ، وأول هذه الأغراض رى ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف فدان ريا دائما دون استخدام السواقى ، وثانيها إمداد الحياض الواقعة بين القاهرة والبحر الأبيض بماء الفيضان ، وثالثها إمكان الملاحة فى فرعى النيل طول السنة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات بحثت هذه اللجنة المشروعات المقدمة إليها وكان من بينها مشروع

قدمه المهندس قسطلى الذى أشرف على حفر ترعة المحمودية ، ومشروعات أخرى للمهندسين الفرنسيين « بريس دافين » Prisse d'Avennes و« كوردييه » Cordier . بيد أنه لما كانت هذه اللجنة تضم بين أعضائها بعض المهندسين الانجليز من أمثال (جالوى) Galloway و « ويلس » Welles وبعض مؤيديهم من رجال الحكومة من أمثال حكيكيان ، وكانت المنافسة بين الانجليز والفرنسيين شديدة فيما يتعلق بالمفاضلة بين شق قناة فى برزخ السويس تصل البحرين الأبيض والأحمر (وهو مشروع فرنسى) وإنشاء سكة حديدية بين القاهرة والسويس (وهو مشروع إنجليزى) فقد عارض هؤلاء مشروع لينان لا لشىء سوى أن صاحبه فرنسى ، ومع ذلك فقد كانت أغلبية اللجنة فى جانب لينان ولذا قبل مشروعه ، وعندئذ قرر محمد على أن يعرضه على المجلس العالى مع مشروع آخر خاص بأنشاء سكة حديدية بين القاهرة والسويس كان الباشا قد وافق عليه مرضاة للانجليزى « جالوى » ومشروع ثالث وضعه « السان سيمونيون » . وعلى رأسهم « انفانتان » Enfentin و « فورنيل » Fournel و« لامبير » Lambert وكانوا فى مصر وقتئذ يبحثون موضوع حفر قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، ولما عرض الباشا هذه المشروعات على المجلس العالى فى ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ يناير سنة ١٨٣٤ ، تكلم فورنيل أمام المجلس فى مشروع القناة وأيد لينان مشروع القناطر أما (جالوى) فقد دافع عن مشروع سكة الحديد ، ولكن المجلس العالى وافق فى النهاية على مشروع القناطر ، وفى ٣ فبراير ١٨٣٤ عهد الباشا إلى لينان بأن يبدأ العمل فى القناطر على الفور ، ثم أشار عليه بأن يشرك معه من يرى فائدة فى اشتراكه من جماعة السان سيمونيين الموجودين بمصر فى ذلك الوقت ، فدعا لينان بعضهم لمساعدته من بينهم لامبير Lambert ، كانوا بمثابة مستشارين له ، وفى ٢٢ مايو ١٨٣٤ بدأ العمل رسميا فى إقامة القناطر .

غير أنه سرعان ما تعرض مشروع لينان لكثير من النقد ، ولذا قرر محمد على أن يعرض مسألة القناطر من جديد على لجنة من المهندسين وموظفى « الأعمال العمومية » تتألف من سبعة عشر عضوا ، وحدد لاجتماعها ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٤ (١٠ يونيه ١٨٣٨) ، ومع أن هذه اللجنة أقرت مشروع لينان ، فقد رفض محمد على المضى فى إنفاذه ونقلت المواد التى جمعت عند القناطر للانتفاع بها فى أعمال أخرى ، وهكذا ظل أمر القناطر مهملا حتى قدم إلى مصر فى عام ١٨٤٢ المهندس الفرنسى موجيل Mougel لإنشاء حوض بميناء الإسكندرية ترمم فيه السفن ، ولما علم بمشروع لينان اقترح على الباشا فى السنة نفسها مشروعا جديدا للقناطر يشمل تشييد استحكامات كان محمد على يرغب وقتئذ فى إقامتها عند التقاء فرعى النيل

حتى يجعل من هذا الوضع مركزا حربيا صالحا للدفاع عن مصر ، فوافق الباشا على مشروع موجيل وطلب إلى لينان أن يقدم إليه كل ما لديه من معلومات أو وثائق ورسوم تساعده فى إعداد مشروعه الجديد ، وقد فرغ منه موجيل فى يناير ١٨٤٣ .

والفرق بين مشروعى الرجلين ، أن لينان كان يريد إنشاء قناطر ذات عيون أو فتحات تغلق بأبواب عند الحاجة لاحتجاز المياه فى فرع رشيد على مسافة تبعد بمقدار تسعة كيلو مترات من طرف جزيرة شلقان الجنوبى ، ثم إنشاء قناطر أخرى مشابهة لها فى فرع دمياط ولكن على مسافة خمسة كيلو مترات من طرف هذه الجزيرة ، ويفصل بين القنطرتين مسافة قدرها ثمانية كيلو مترات هذا عدا ما اشتمل عليه مشروعه من أعمال هندسية أخرى مكملة كشق ثلاثة رياحات أو ترع كبيرة تستمد مياهها من النيل ، إحداها من فرع رشيد ، والأخريان من فرع دمياط ، أما موجيل فقد أشار بأنشاء القنطرتين فى موضعين قريبين جدا من رأس الدلتا كأنهما بناء واحد ، وقنطرة واحدة ، وذلك حتى تسهل إدارة حركة القناطر وصيانتها بعد إنشائها ، ولكن مشروع لينان كان يفضل مشروع موجيل بأن لينان اختار للبناء أرضا صلبة وشواطىء صالحة .

ومهما يكن من الأمر فقد بدأت الأعمال بكل همة فى بناء القناطر طبقا لمشروع موجيل . ولكن العمل لم يلبث أن توقف . كما حدث عند البدء فى تنفيذ مشروع لينان فضعفت الهمة فى إنجاز بناء القناطر حينا ، ثم استؤنف العمل ، وأخذ يتوقف تارة ، وبخاصة فى أوقات الفيضان ويستأنف تارة أخرى ، وأخيرا احتفل محمد على بوضع الحجر الأساسى للقناطر الخيرية فى ٩ إبريل ١٨٤٧ ، وكان يشترك مع موجيل فى كل أعمال القناطر المهندسان المصريان مصطفى بهجت ، ومحمد مظهر . وفى منتصف يونية أمر الباشا ابنه إبرهيم « بالقيام إلى القناطر الخيرية والتروى مع موجيل بك فى الوسائط المؤثرة لتشهيل وإنهاء الأشغال » . وفى ١٩ مارس ١٨٤٧ كان قد تقرر بالجمعية العمومية « فتح ثلاث ترع (رياحات) من ثلاث جهات جوانب القناطر الخيرية » فى البحيرة والمنوفية والشرقية حتى يصل ما تحجزه القناطر من مياه إلى كل ناحية . وفى ٣١ مايو ١٨٤٧ بدئت أعمال الحفر فى هذه الترع الثلاث .

وظل العمل جاريا فى بناء القناطر حتى إذا ولى الأمر عباس الأول أبلغ لينان فى مارس ١٨٥٢ أنه ينوى وقف العمل ، غير أنه تردد فى اتخاذ هذه الخطوة فى بادئ الأمر احتراما لرغبة

العامة فى إنجاز المشروع ، حتى إذا كان عام ١٨٥٣ أوحى إلى موجيل بالاستقالة فخلفه مظهر بك ، ثم تعطل العمل إلى أن جاء سعيد باشا إلى فاستؤنف من جديد حتى تم إنشاء القناطر نهائيا فى عام ١٨٦١ . أما ما استلزمته هذه القناطر من إصلاح أو تدعيم فيرجع الفضل فيه إلى ما تلا ذلك من العهود .

وقد كان لإقامة القناطر الخيرية والعناية بغيرها من وسائل الرى وشئون الزراعة ؛ آثار ظهرت فى زيادة مساحة الأراضى المزروعة من مليونى فدان فى عام ١٨٢١ كما قدرها كلوت بك إلى ٣٫٨٥٦٫٠٠٠ فدان فى عام ١٨٤٠ ، كما ظهرت فى زيادة المحصولات الزراعية وتنوعها ، وقد قدر بوالكمت هذه الزيادة فى محصول الحبوب من ذرة وأرز وفول وعدس وما إلى ذلك بنحو مليونين ونصف من الهكتولترات بين عامى ١٨٢١ و١٨٣٢ ، وقد أدت وفرة المحصول إلى نشاط التجارة فى هذا العهد نشاطا واسع النطاق .

التجارة

كانت التجارة موردا ثابتا من الموارد الأساسية التى يعتمد عليها دخل حكومة الباشا ، وقد اتجه محمد على منذ البداية نحو تطبيق مبدأ الاحتكار ، وكان الاحتكار على نوعين : احتكار داخلى — وهو الاحتكار الزراعى — الذى سماه الجبرتى « التحجير » ، وبمقتضاه كما يقول بوالكمت يقتسم الباشا مع « الفلاحين » جميع ماتنتجه الأرض من المحصولات الزراعية ، وله النصيب الأكبر فى هذه القسمة ، واحتكار خارجى — وهو الاحتكار التجارى — الذى استطاع محمد على عن طريقه أن يقبض بكلتا يديه على ناصية التجارة الخارجية ، وكان من شأن ذلك كله أن أصبح الباشا يسيطر على محصول البلاد بأجمعه ويهيمن على توزيع هذا المحصول فى الداخل والخارج .

١ — الاحتكار الداخلى : الاحتكار الزراعى أو (التحجير)

وطريقة الاحتكار الداخلى هى أن يجبر الباشا المزارعين على أن يبيعوا محصولات الأراضى التى يزرعونها للحكومة بالأثمان التى تحددها ، فكانت الحكومة تجمع تلك المحصولات فى مخازنها (شونها) لتصديرها إلى الخارج ، أما إذ احتاج الفلاح إلى شىء منها لغذائه أو للاستهلاك المحلى ، ففى استطاعته أن يشتريه بالأثمان التى تعينها الحكومة . وقد أثبت بوالكمت قائمة بالأثمان التى كان يدفعها الباشا عند شراء المحصولات من الفلاح ، والأثمان التى كان يبيع بها

هذه المحصولات ذاتها للفلاحين لاستهلاكها وللتجار الأوربيين لتصديرها إلى الخارج ، فذكر مثلا أن الباشا كان يشترى من الفلاح الهكتولتر من القمح بثلاثة فرنكات وأربعة وثلاثين سنتيما ، ثم يبيعه له بستة فرنكات وأربعين سنتيما ، ويصدره إلى الخارج بسبعة فرنكات وستين سنتيما ، وهكذا الحال فى الذرة وغيره ، وعلى الرغم من ذلك فلم يستطيع الفلاح فى بعض الأحوال الحصول على حاجته من هذه المحصولات مهما قدم من ثمن .

على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فقد كان الباشا يستقطع من الأثمان التى تشترى بها الحكومة محصول الفلاح قيمة ما يكون عليه من الضريبة والمال ، ولم يكن الفلاح يقبض الثمن نقدا ، وإنما كان يأخذ بقيمته « رجعة » أى « تذكرة » قد يجد صعوبة فى صرفها من خزانة القسم أو المديرية ، فيضطر إلى بيعها بنقص قد يزيد على ربع قيمتها ، حتى يستطيع شراء ما يريده من نفس محصولاته التى قدمها إلى « شون » الحكومة ، ويدفع ثمن ما يشتريه نقدا ، ومهما يكن من الأمر فإن ما يبقى له ، كما يقول بوالكمت يكاد لا يكفى لشراء ما يلزمه ويلزم أسرته من غذاء ، وكثيرا ما تعذر على الفلاح أن يجد القوت الكافى بسبب تصدير الغلال على وجه الخصوص ، واختفائها من (شون) الحكومة . وقد جنت الحكومة أرباحا طائلة من عملية « الاحتكار الداخلى » حتى أن مانجان Mengin قدر ربحها من القمح والفول والذرة والحمص والترمس فحسب بمبلغ ٥٠٠ر٥٥٧ر٨ قرش ، كما قدر ربحها (فى ميزانية عام ١٨٢١) من المحصولات الزراعية الأخرى بواحد وعشرين ألف كيس أى ٠٠٠ر٥٠٠ر١٠ قرش ، وكان الباشا فوق ذلك يفرض على الفلاح نوع الزراعة التى يريدها .

وقد أورد الجبرتى فى مواضع متعددة من تاريخه لمحات عن هذا الاحتكار الداخلى ، فقال فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (٢٣ سبتمبر — ٢٢ أكتوبر ١٨١٦) ، إن منها « الحجر على المزارع التى يزرعها الفلاحون فى الأراضى التى يدفعون خراجها من الكتان والسمسم والعصفر والنيلة والقطن والقرطم ، وإذا بدا صلاحه لا يبيعون منه شيئا كعادتهم ، وإنما يشتريه الباشا بالثمن الذى يفرضه ويقدره على يد أمناء النواحى والكشاف ، ويحملونه إلى المحل الذى يؤمرون بحمله إليه ، ويعطى لهم الثمن أو يحسب لهم من أصل المال . فان احتاجوا لشىء من ذلك اشتروه بالثمن الزائد المفروض . وكذلك القمح والفول والشعير لا يبيعون منه شيئا لغير طرف الباشا بالثمن المفروض والكيل الوافى ... (وصدر) ... الأمر لكشاف الأقاليم بالمناداة العامة بالمنع لمن يأخذ أو يأكل من الفول الأخضر والحمص والحلبة ، وإن

المعينين من الخدم والمباشرين وكشاف النواحى لايأخذون شيئاً من الفلاحين كعادتهم من غير ثمن ، فمن عثر عليه بأخذ شيء ولو رغيفا أو تبنا أو من رجيع البهائم حصل له مزيد الضرر ولو كان من الأعاظم . وكذلك الأمر بتكميم أفواه المواشى التى تسرح للمرعى حوالى الجسور والغيطان » . وفى موضع آخر من حوادث هذه السنة نفسها (١٨١٦) : « أنه توجه الأمر لكشاف النواحى عند انكشاف الماء عن الأراضى بأن يتقدموا إلى الفلاحين بأن كل من كان زارعا فى العام الماضى فدانى كتان أو حمص أو سمسم أو قطن فليزرع فى هذه السنة أربعة أفدنة ضعف ماتقدم ؛ لأن الزارعين عزموا على عدم زراعة هذه الأشياء لما حصل لهم من أخذ ثمرات متاعهم وزراعاتهم التى دفعوا خراجها الزائد بدون القيمة التى كانوا يبيعون بها ، مع قلة الخراج الذى كانوا يماطلون فيه الملتزمين السابقين مع التظلم والتشكى فيزرع الزارع مايزرعه من هذه الأشياء من التقاوى المتروكة فى مخزنه ثم يبيع الفدان من الكتان الأخضر فى غيطه إن كان مستعجلا بالثمن الكثير ، وإلا أبقاه إلى تمام صلاحه فيجمعه ويدقه ويبيع مايبيعه من البزر خاصة بأغلى ثمن ثم يتمم خدمته من التعطين والنشر والتمحير إلى أن يصفى وينظف من أدرانه وخشوناته وينصلح للغزل والنسج فيباع حينئذ بالأوقية والرطل ، وكذا القطن والنيلة والعصفر . فلما وقع عليهم التحجير وحرموا من المكاسب التى كانوا يتوسعون بها فى معايشهم باقتناء المواشى والحلى للنساء قالوا ماعدنا نزرع هذه الأشياء ، وظنوا أن يتركوا على هواهم ، ونسوا مكر أوليائهم ، فنزل عليهم الأمر والإلزام بزرع الضعف ، فضجوا وترجوا واستشفعوا ، ورضوا بمقدار العام الماضى ، فمنهم من سومح ، ومنهم من لم يسامح وهو ذو القدرة . وبعد إتمامه وكمال صلاحه يؤخذ بالثمن المفروض على طرف الميرى ، ويباع لمن يشترى من أربابه أو خلافهم بالثمن المقدر وربح زيادته لطرف حضرة الباشا ، مع التضييق والحجر البليغ ، والفحص عن الاختلاس ، فمن عثروا عليه باختلاس شيء ولو قليلا عوقب عقابا شديداً ليرتدع خلافه ، والكتبة والموظفون لتحرير كل صنف ووزنه وضبطه فى تنقلات أطواره وعند تسليم الصناع . . . . »

وتحدث الجبرتى عن حوادث السنة نفسها فقال : « استمر التحجير على الأرز ومزارعه على مثل هذا النسق بحيث أن الزارعين له المتعانين فيه لايمكنون من أخذ حبة منه ، فيؤخذ بأجمعه لطرف الباشا بما قدره من الثمن ، ثم يخدم ويضرب ويبيض فى المداوير والمدقات والمناشر بأجرة العمال على طرفه ثم يباع بالثمن المفروض » . وكان الباشا فى عام ١٨١٣ قد قرر « الاستيلاء على جميع مزارع الأرز بالبحر الغربى والشرقى » ورتب لهم

مباشرين وكتابا يصرفون عليهم من الكلف والتقاوى والبهائم ، ويؤخذ ذلك جميعه من حساب الفرض التى قرروها على النواحى ، وعند استغلال الأرز يرفعونها بأيديهم ويسعرونها بما يريدونه ويستوفون المصاريف ومعاليم القومة والمباشرين المعين لهم وإن فضل بعد ذلك شيء أعطوه للمزارع أو أخذوه منه وأعطوه ورقة يحاسب بها فى المستقبل ، وفرض على كل دائرة من دوائر الأرز خمسة أكياس فى كل سنة خلاف المقرر القديم ، وعلى كل عود ثلاثة أكياس ، فإذا كان وقت الحصاد وزنوه شعيرا على أصحاب الدوائر والمناشر ، حتى إذا صلح وابيض حسبوا كلفته من أصل المقرر عليهم ، فإن زاد لهم شيء أعطوهم به ورقة وحاسبوا بها من قابل ، وأبطل تعامل الزارعين مع التجار الذين كانوا معتادين بالصرف عليهم ، واستقر الحال إلى أن صار جميعه أصلا وفرعا لديوان الباشا ، ويباع الموجود على ذمته لأهل الأقاليم والمتسببين وغيرهم » . ومن ضروب الاحتكار ما ذكره الشيخ فى حوادث ١٢٣١ هجرية (١٨١٦ م) عن « التحجير على القصب الفارسى ، فلا يتمكن أحد من شراء شيء منه ولو قصبة واحدة إلا بمرسوم من كتخدا بك ، فمن احتاج منه فى عمارة أو شباك أو لدوارات الحرير أو أقصاب الدخان أخذ فرمانا بقدر احتياجه ، واحتاج إلى وسايط ومعالجات واحتجاجات حتى يظفر بمطلوبه » . ثم ماذكر فى حوادث ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠ م) « ومنها احتكار الصابون ، ويحجز جميع الوارد على ذمة الباشا ، ثم سومح تجاره بشرط أن يكون جميع صابون الباشا ومرتباته ودائرته من غير ثمن ، وهو شيء كثير ، ويستقر ثمنه على ستين نصفا بعد أن كان بخمسين جرداً من غير نقو » . « ومنها ما أحدث على البلح بأنواعه ، وما يجلب من الصعيد والأبريمى وأنواع العجوة حتى جريد النخل والليف والخوص يؤخذ جميع ذلك بالثمن القليل ويباع ذلك للمتسببين بالثمن الزائد ، وعلى الناس بأزيد من ذلك » . « ومنها الحجر على عسل النحل وشمعه ، فيضبط جميعه للدولة ويباع رطل الشمع بستة قروش ، ولا يوجد إلا ما كان مختلسا و يباع خفية وكان رطله قبل الحجر بثلاثة قروش ، فإذا وردت مراكب إلى الساحل نزل إليها المفتشون على الأشياء ومن جملتها الشمع ، فيأخذون ما يجدونه ويحسب لهم بأبخس ثمن ، فإن أخفى شيئاً وعثروا عليه أخذوه بلا ثمن ونكلوا بالشخص الذى يجدون معه ذلك وسموه حراميا ليرتدع غيره . »

وقد نجم عن تطبيق نظام الاحتكار الداخلى ارتفاع كبير فى أثمان الحاجيات ، والمواد الغذائية ، وعانى الفقراء على وجه الخصوص بؤسا شديداً من جرائه ، وكثر الشحاذون الذين شكا منهم أمثال جسكيه Guisquet وغيره ممن زاروا مصر من الأجانب فى هذا

الوقت ووصف الشيخ الجبرتى آثار هذا الاحتكار الداخلى أو «التحجير» فى مواضع متفرقة من «حوادثه» فقال فى حوادث شهر ذى الحجة ١٢٢٧ (ديسمبر ١٨١٢) «أرسل الباشا لجميع كشاف الوجه القبلى بحجز جميع الغلال والحجر عليها لطرفه ، فلا يدعون أحداً يبيع ولايشترى شيئاً منها ولايسافر بشىء منها فى مركب مطلقاً ، ثم طلبوا ماعند أهل البلاد من الغلال حتى ماهو مدخر فى دورهم للقوت فأخذوه أيضا ، ثم زادوا فى الأمر حتى صاروا يكبسون الدور ويأخذون مايجدون من الغلال قل أو كثر ، ولا يدفعون له ثمناً ، بل يقولون لهم نحسب لكم ثمنه من مال السنة القابلة ، ويشحنون بذلك جميع مراكب الباشا التى استجدها وأعدها لنقل الغلال ، ثم يسيرون بها إلى بحرى فتنقل إلى مراكب الأفرنج بحساب مائة قرش عن كل أردب » . ثم تحدث عن « استمرار غلاء الأسعار فى كل شىء وخصوصا فى الأقوات التى لايستغنى عنها الغنى والفقير فى كل وقت بسبب الأحداثات والمكوس التى ترتبت على كل شىء ، ومنها المأكولات كاللحم والسمن والعسل والسكر وغير ذلك مثل الخضارات ...... التى كانت تباع جزافا تباع بأقصى القيمة ، حتى أن الخس مثلا الذى كان يباع كل عشرة أعداد بنصف واحد صارت الواحدة تباع بنصف ، وقس على ذلك باقى الخضراوات . وأن الباشا لما وضع يده على الأراضى القريبة أنشأ السواقى تجاه القصر والبستان بناحية شبرا ، وحرث الأراضى الخرس وزرع فيها أنواع الخضراوات ، وأجرى عليها المياه وقيد لخدمتها المرابعين أيضا والمزارعين بالمؤاجرة ، والمباشر على ذلك كله ذو الفقار كتخدا ، وعندما يبدو صلاح البقول والخضراوات يبيعها على المتسببين فيها بأغلى ثمن ، وهم يبيعونها على الناس بما أحبوا . وشاع بين الناس إضافة ذلك إلى الباشا . فيقولون كرنب الباشا ، ولفت الباشا وملوخية الباشا وفجل الباشا وقرنبيط الباشا » ويقول (بورنج) إن هذه الزيادة الكبيرة فى ثمن الأشياء حدثت على وجه الخصوص منذ ١٨٢٤ ، أى منذ أنشأ محمد على جيشه النظامى ، واضطر بسبب إنشائه إلى هذا (التحجير) ، حتى يمون جيشه ورجال الأسطول ، والمستخدمين فى مصانعه .

على أن الفلاح لم يكن مضطراً إلى تسليم محصولاته الزراعية فحسب ، بل كان عليه أن يقدم للحكومة كذلك بعض المواد الغذائية وما إليها . قال الجبرتى فى حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٣٢ هـ (مارس ١٨١٧) : « وفيه برزت أوامر إلى كشاف النواحى باحصاء عدد أغنام البلاد والقرى ، ويفرض على كل عشر شياه واحدة من أعظمها ، إما كبش أو نعجة بأولادها ، يجمعون ذلك ويرسلون به إلى مجمع أغنام الباشا ، وفرض أيضاً على كل

فدان رطلا من السمن ، يجمع الأرطال مشايخ البلاد من الفلاحين عند كشاف النواحى ويرسلونها إلى مصر .... ويعطى فى ثمن الرطل عشرين نصفاً ، فاشتغلوا بتحصيل مادهمهم بهذه النازلة ، وطولب المزارع بمقدار مايزرعه من الأفدنة أرطالا من السمن ، ومن لم يكن متأخراً عنده شيء من سمن بهيمته أو لم يكن له بهيمة أو احتاج إلى تكملة ما وجد عنده فيشتريه ممن يوجد عنده بأغلى ثمن ليسد ما عليه اضطراراً جزاء وفاقا » . وكذلك فرض الباشا على كل فدان من الأرض الزراعية « حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول » . وهذه هى المفاجأة التى انتظرت الفلاحين الذين كانوا يشتغلون فى حفر ترعة المحمودية عند عودتهم إلى قراهم « للتحصيد » فى عام ١٨١٩ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، هذا إلى أنه كان على الفلاح أن يقدم الوقود بمختلف أنواعه «لحريق آلايات الجهادية» . وكذلك المواشى والفول والبصل والصوف والشمع المصنوع من شحم الغنم بأثمان تحددها الحكومة ، وتخصمها مما عليه لها عادة .

وعند ما ساءت حال الفلاح قرر الباشا منذ عام ١٨٣١ تقريباً أن يترك له اختيار المزروعات التى يريدها ، كما ترك له الحبوب الأربعة التى يعتمد عليها فى غذائه ومعاشه وهى الذرة والشعير والفول والحنطة ، فمنع الاتجار مع الخارج فى هذه الأصناف الأربعة وحدها واحتفظ لنفسه من محصولها بقدر معين يحسب بسعر معين ، فكان يحتجز لنفسه أربعة هكتولترات من محصول كل هكتار من الأرض (فدانين ونصف تقريباً) .ينتج ٢٧ هكتولتراً من الذرة و ٢٢ من الفول ، ومن ١٨ إلى ٢٠ من الشعير ، و ٢٢ من الحنطة . وكان المزارعون كما يقول « بوالكمت » يتصرفون فى الجزء الذى تركه لهم الباشا من هذه المحصولات الغذائية للاستهلاك المحلى فى داخل البلاد ، وفى المدن بمقتضى تصريح من الحكومة ، أما سائر المحصولات مثل قصب السكر والنيلة والنطرون والكتان والقنب والملح والأفيون وغير ذلك ، فكانت تستولى عليها الحكومة من الفلاح بالأثمان التى تحددها ، إذ احتكر الباشا لنفسه حق الاتجار فيها .

(ب) — الاحتكار الخارجى (الاحتكار التجارى) :

كان من نتيجة الاحتكار الداخلى أن صار التجار الأجانب لا يجدون غير شخص واحد ، هو الباشا نفسه ، فى استطاعتهم أن يتعاملوا معه ، وبذلك سيطر محمد على منذ بداية حكمه على التجارة الخارجية سيطرة تامة استمرت ردحا طويلا من الزمن ، ومما يجدر

ملاحظته فى موضوع الاحتكار الخارجى ، أن تجارة الوارد من الخارج لم تخضع لإتاوات غير ضريبة (٣ ./.) ، وهى الضريبة المعمول بها فى تركيا وفى ممتلكاتها ومن بينها مصر بمقتضى الامتيازات الأجنبية ، لأن الباشا كما كتب هدجسون Hodgson الأمريكى فى تقريره عام ١٨٣٥ كان يحترم جميع المعاهدات القائمة بين الدول الأجنبية والباب العالى ؛ ولذلك روعيت فى مصر جميع الاتفاقات التجارية مع الدول ، فكان محمد على يحصل ضريبة ٣ ./. على البضائع المستوردة ولا تدفع السفن ضريبة على (حمولتها) فى الموانى المصرية . « ولا يعتبر مجرد إعطاء تذكرة تخليص من الجمارك ، إتاوة أو فرضاً مالياً له أية قيمة » كما كانت تعامل جميع الدول المتعاهدة مع الباب العالى على قدم المساواة .

على أنه مما يجدر ذكره أيضاً أن هذه المزايا لم تمنح إلا لرعايا الدول الأجنبية المقيمين بمصر . أما الوطنيون فكان المسلمون منهم يدفعون على البضائع المستوردة من الخارج ٤ ./. بينما يدفع الذميون (الوطنيون المسيحيون) ٥ ./. . هذا عدا الفروض والأتاوات الجديدة التى خضعوا لها ، وعدا ضريبة النقل وغيرها مما أعفى « الأفرنج » منه تماما . ولعل السبب فى هذا التفريق بين الأجانب والوطنيين أن أول اتفاق للامتيازات عقد فى عهد سليمان القانونى مع فرنسوا الأول الملك الفرنسى فى القرن السادس عشر كان ينص على تحصيل ٣ ./. فحسب ، ولم يتغير هذا الشرط منذ ذلك الحين لعدة أسباب ، منها تأصل العادات والعرف القديم فى نفوس الأتراك ومبالغتهم فى إكرام الأجانب وعزوفهم عن العمل فى البحار والاشتغال بنقل المتاجر ، هذا إلى ما ذكره هدجسون الأمريكى من أن تركيا فى اقتصادها السياسى كانت تؤثر حرية التجارة على نظام الحماية ، ولو أن الأمراء الشرقيين ، على حد قوله كذلك ، كانوا على ما يظهر يعتبرون الضرائب المباشرة خير وسيلة لملء خزائنهم بالأموال .

ومع هذا فأن الأفرنج كانوا يجدون صعوبات عدة فى تجارة الصادر إذ كان نجاحها يتوقف على اتصالهم بالمنتج المحلى مباشرة ، وهذا ما تعذر عليهم أن يفعلوه لأنه لم يكن ثم من سبيل للحصول على منتجات البلاد إلا بالشراء من عملاء الباشا ومن مخازن الحكومة بالأسعار التى يحددها الباشا نفسه . وكان القطن أهم السلع فى تجارة الصادر ، وقد بلغت قيمة ما يصدر منه سنوياً على حسب تقدير « بوالكمت » من ١٠ إلى ١٥ مليوناً من الفرنكات . ويلى القطن فى الأهمية القمح . وكان سبب احتكاره تلك الأرباح الطائلة التى جناها الباشا من الاتجار فيه وتصديره إلى الخارج إبان الحروب النابليونية بين عامى

١٨٠٨ ، ١٨١٢ ، حينما اضطرت الروسيا إلى مجاراة نابليون الأول فى سياسة الحصار القارى ، فازدادت حاجة انجلترا — وهى الدولة التى وضع نظام الحصار القارى لإذلالها وإرغامها على طلب الصلح والتسليم — إلى الحبوب كالقمح والشعير لتموين مالطة وصقلية وإمداد الجيش البريطانى الكبير فى شبه جزيرة أيبريا ، فصار الباشا يبيع غلاله لانجلترا بأثمان عالية .

ولما كانت فرنسا قد ساءها هذا التصرف واحتجت عليه لدى الباشا ، وكان الباب العالى قد طلب إليه فى يونية ١٨١١ أن يمتنع عن تصدير القمح لحاجة تركيا ذاتها إليه ، فقد حاول محمد على تهدئة كل من فرنسا وتركيا فعرض على الأولى أن يبيعها الغلال بأثمان مخفضة ولو أنه لم يكن واضحاً — وسيادة الإنجليز مبسوطة على البحار — كيف تستطيع فرنسا أن تتسلم الغلال التى تبتاعها ، كما عرض على فرنسا استعداده لتموين جزيرة كرفو التى كانت فى حوزتها ، مع أن كرفو كانت تأخذ من أوروبا حاجتها من الغلال بأثمان تقل كثيراً عن تلك التى طلبها . أما تركيا فقد أخذ الباشا يماطلها بحجة افتقارها إلى السفن التى تنقل الغلال إلى بلادها ، فقد أرسلت إلى الإسكندرية فى شهر أغسطس ١٨١١ إحدى عشرة سفينة ، فلم تستطع سوى ثلاث منها أن تأخذ حمولتها من الغلال بعد ستة شهور ، ولما طال الانتظار بسائر السفن بقيت منها أربع فى الميناء يداعبها الأمل والرجاء وقفلت الأخرى راجعة بعد أن تملكها اليأس والقنوط ، حدث هذا بينما أرسلت انجلترا فى شهر واحد إلى ميناء الإسكندرية ستا وأربعين سفينة ، فلم يحدث تأخير فى شحن السفن ولا تسويف فى دفع الثمن . وهكذا استمر الباشا فى نشاطه التجارى حتى أن دروفتى Drovetti القنصل الفرنسى كتب إلى حكومته فى نوفمبر ١٨١٢ ، أن محمد على بفضل النظام الاقتصادى الذى يتبعه ، صار يجمع فى العام الواحد نحو عشرين مليوناً من القروش ، وأنه يعتبر أغنى الباشاوات فى الإمبراطورية العثمانية .

بيد أن تجارة الغلال الرابحة لم تلبث أن لحق بها بعض الأذى من جراء استئناف العلاقات التجارية بعد عقد صلح بوخارست (فى مايو ١٨١٢) بين الدولة العثمانية والروسيا ، إذ نشطت تجارة الصادر الروسية فى العام التالى (١٨١٣) عند ما تحطمت سياسة الحصار القارى ؛ واستطاعت السفن الروسية المحملة بالغلال أن تخرج من البحر الأسود وتجتاز المضايق بسلام إلى البحر الأبيض وتمد أسواق الليفانت بالحنطة ، فنزلت أسعار الغلال ، ولكن محمد على كان قد أفاد من الفرصة التى سنحت له وبخاصة فى سنوات

الحصار القارى ، فدعم مركزه الاقتصادى وجمع المال اللازم للإنفاق على إصلاحاته المتعددة . أضف إلى هذا أن الروسيا نفسها كانت فى الفترة التالية لا تصدر الغلال إلى الأسواق الخارجية بانتظام ، فظل الباشا يجنى أرباحاً طيبة من احتكار تجارة الغلال ، متمسكا بنظامه الاحتكارى على نحو أساء إلى انجلترا والروسيا والنمسا ، فنقمت جميعها على احتكار تجارة القمح والقطن بصفة خاصة ، وسائر ما تنتجه مصر وممتلكات الباشا بوجه عام .

(ح) — الاحتكار فى ممتلكات الباشا :

رأى الباشا كما يقول بوالكمت أن يعمم نظام الاحتكار فى كل ممتلكاته ، ففى السودان احتكرت الحكومة جميع محصولات البلاد ومنتجاتها ، حتى أصبحت أكبر المشترين وكادت تنفرد بشراء الصمغ وسن الفيل والتبر والبن والجلود وغيرها ، وبلغ تطبيق نظام الاحتكار من الشدة حداً جعل الأهلين يمتنعون عن إحضار متاجرهم إلى الأسواق خشية استيلاء الحكومة عليها بالأثمان الضئيلة التى تحددها ، كما ثقلت الضرائب التى فرضتها الحكومة على نقل المحصولات من مكان إلى آخر حتى تعذر نقلها على أصحابها ، ولم يبق خارجاً عن نظام الاحتكار الحكومى سوى الرقيق ، وقد كان لإطلاق تجارة الرقيق آثار سيئة ؛ إذ سرعان ما تحول إليها نشاط التجار فوجد النخاسون والجلابون فى صيد الرقيق وجلبه إلى أسواق « الاستهلاك المحلى » أو « التصدير إلى الخارج » تجارة رائجة .

وفى سوريا حاول الباشا تطبيق نظام الاحتكار على محصول الحرير بنوع خاص ، فقصر بيع هذا الصنف على عملائه كما حدد سعره ، فعلت شكوى الأهلين من حرمانهم البيع والشراء فى أعز محصولاتهم ، وكان أكثر السوريين يعتمدون على الحرير فى معاشهم إذ يمكنهم بيعه من شراء القمح اللازم لغذائهم . ومع أن الباشا كان يدفع فى الحرير أثمانا أعلى من الأثمان العادية فى الأسواق ، فأن ذلك لم يفد فى تهدئة النفوس ومنع التذمر ، وكانت خطة محمد على فى احتكار الحرير السورى تشبه خطته فى احتكار القمح المصرى ، ولما كانت مصانع الحرير فى حاجة إلى المواد الخام وكانت الأيدى العاملة بهذه المصانع فى حاجة إلى المواد الغذائية ، فقد جر احتكار الحرير إلى احتكار المحصولات الأخرى ، كما أدى هذا الاحتكار إلى كساد التجارة الأوروبية ، بفضل الضرائب الجمركية العالية التى فرضها الباشا على تجارة الوارد حتى يحمى الصناعة المحلية ؛ ولذلك احتج القناصل على احتكار الحرير ، حتى إذا صدر

فرمان الباب العالى فى أول رمضان ١٢٥١ (٢١ ديسمبر ١٨٣٥) بشأن إلغاء القوانين الخاصة باحتكار هذا الصنف ، تمسكوا به وأرسلوا فى عام ١٨٣٧ إلى وزير محمد على (بوغوص بك يوسف) مطالبين بوضع هذا الفرمان موضع التنفيذ .

وإذا كان الحرير أهم المحصولات التى احتكرها محمد على فى سوريا ، فقد كان الزيت أهم المحصولات التى احتكرها فى جزيرة كريت ، التى آلت إلى حكمه منذ إخضاع ثورة الجزر (جزر بحر الأرخبيل) وخروج جيش ولده إبراهيم إلى المورة (١٨٢٤) . وكان الزيت أهم حاصلات هذه الجزيرة ، فطبقت عليه الحكومة ضريبة السبع (Septiéme) . فكانت تأخذ فى « العصرة » الأولى سبع المحصول ، وتترك الباقى لصاحبه ، وفى العصرة الثانية السبع أيضا على أن يأخذ العمال سبعين ويترك الباقى لصاحبه ، وفى المرة الثالثة تأخذ الحكومة السبع كذلك ، ويقسم الباقى مناصفة بين العمال وصاحبه . وكان الأهلون يعصرون الزيوت فى معاصرهم الخاصة بهم . فاذا لم يكن لأحدهم « معصرة » يمتلكها وجب عليه أن يستخدم معاصر الحكومة ، وقد زاد العمل بها لا سيما بعد أن حرم على الأهلين إنشاء معاصر جديدة أو إصلاح المعاصر القديمة التى كانت معطلة منذ عهد الثورة ، وفضلا عن ذلك فقد احتكرت الحكومة التبغ والنبيذ والجلود ، وعرضت التزام بيعها بالمزاد العلنى فى المدن . ثم سرى فى البلاد فى يوليو ١٨٣١ أن الباشا يريد تطبيق نظام الاحتكار تطبيقا شاملا ، فأحدث هذا الخبر ذعرا بين الأهلين وبين ممثلى انجلترا والروسيا وفرنسا ؛ لأن الاحتكار كما كتب ميمو Mimaut القنصل الفرنسى فى مصر ، كان لايقتصر ضرره على أهل كريت وحدهم بل كان يتعارض مع مصالح التجارة الأوربية كذلك . وكان مما زاد فى تذمر الأهلين واندفاعهم نحو الثورة فى غضون عام ١٨٣٣ ، رغبة الباشا فى امتلاك الأراضى الزراعية وفرض الضرائب الثقيلة عليها ، فقد كتب تورون Thoron الممثل الروسى فى كريت إلى دوهاميل Duhamel بالقاهرة فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٣ ، أن محمد على كان قد أصدر أمرا تئول إليه بمقتضاه أربعة أخماس الأراضى الصالحة للزراعة ، أما الخمس الباقى فيترك للأهلين وعددهم مائة ألف نسمة ، والواقع أن الباشا كما يقول « تورون » أيضاً أراد أن يطبق القوانين والأنظمة المصرية فى الجزيرة « لأنه يريد الحصول على المال بأية وسيلة » .

وكما أراد الباشا أن يستولى على الأراضى وأن يطبق نظام الاحتكار فى كريت أراد أن يسيطر على تجارتها سيطرة تامة . وقد صدع بأوامره حاكم الجزيرة مصطفى باشا الذى ظل يهيمن على إدارتها مدة طويلة ، فعمل على تركيز التجارة فى بعض المدن الداخلية حتى

يضيق نطاق الأسواق ، وتتمكن الحكومة من السيطرة على التبادل التجارى ، فيكون هذا العمل بمثابة خطوة أولى تمهد لتطبيق نظام الاحتكار تطبيقا دقيقا ، وهذا ماقرره بيرغلو Peroglou ممثل اليونان فى كريت فيما كتبه إلى « توسيجة » Tossizza قنصل اليونان العام فى مصر فى ٢٣ فبراير ١٨٣٥ ، أما التجارة الخارجية فقد تركزت كذلك فى موان ثلاثة هى : خانيا . وريسمو ، وقنديا . وقد أغضب هذا التصرف عملاء الدول وممثليها فى كريت .

وإلى جانب ذلك لم يلبث الباشا أن منع تصدير بعض ماتنتجه الجزيرة إلى الخارج كالزيوت والصابون والصوف ، بدعوى أن تصدير هذه السلع ضار بمصلحة الأهلين وبالحالة الاقتصادية فى الجزيرة . وقد بقيت الضرائب الجركية على تجارة الصادر والوارد ٣ ٪ حتى عام ١٨٣٦ وبعد هذا التاريخ صارت كل دولة تدفع الضريبة طبقاً للتعريفة الجركية الخاصة بها . واستثنى من ذلك أهل البلاد من العثمانيين واليونانيين ، بيد أن هؤلاء اليونانيين كانوا يعتبرون أنفسهم من رعايا دولة اليونان منذ نجحت ثورة المورة وأصبحت اليونان دولة مستقلة ، وقد جاء فى بروتوكول ٣ فبراير ١٨٣٥ أن من حق رعايا دولة اليونان أن يعاملوا فيما يتعلق بالضرائب الجركية ورسوم الملاحة كما يعامل بقية رعايا الدول الأخرى التى هى فى سلام مع تركيا واليونان ، وبذل « توسيجة » قنصل اليونان العام فى مصر جهودا كبيرة حتى حصل من الباشا فى مايو ١٨٣٨ على أمر بأن يدفع اليونانيون فى كريت ٣ ./. فقط ضرائب جركية على المنتجات المستوردة من اليونان ، هذا عدا الضرائب الأخرى التى كان يحصلها الباشا على السفن كالميرى وغيره .

وكانت رغبة محمد على فى الإفادة من تجارة الشرق بالاستيلاء على جميع طرق هذه التجارة من أهم العوامل التى دفعت الباشا إلى أن يبذل مابذل من جهد ومال ورجال فى بلاد العرب كما كان اهتمامه بالسيطرة على تجارة البن من الأسباب الهامة التى دعت كما يقول « دوهاميل » إلى إرسال حملته على اليمن (١٨٣٣ — ١٨٣٨) لإخضاع رؤساء العسير . ولم يكد جيش الباشا يستولى على « مخا » ـ قاعدة تجارة البن ـ حتى أوفدت حكومته إلى هذا الثغر « عميلا » لشراء البن وإرساله إلى السويس . على أن « مخا » لم تلبث أن قلت أهميتها التجارية عندما استولى الإنجليز على « عدن » فى يناير ١٨٣٨ ، إذ كان من المنتظر أن تنتقل إليها تجارة البن برمتها ، ومع أن هذا لم يحدث فقد شكا الحاكم المصرى فى « مخا » فى الشهر التالى من اختفاء الضرائب الجركية هناك .

وكانت تلك الضرائب مرتفعة على العموم . ذلك بأن الباشـا كان يفرض على المتاجر المستوردة إلى بلاد العرب ١٠ ٪ من قيمتها فى «جدة» ، بينما كان يجبى عملاؤه فى مينائى السويس والقصير ٥ ٪ من قيمة المتاجر المصدرة من بلاد العرب إلى مصر . وكانت بلاد العرب تصدر البن والبخور والخيول والأغنام والتمر ، ولـكنها كانت فى الوقت نفسه تعتمد اعتماداً تاما على مايصدره إليها الباشا من مصر ولاسيا الحبوب فـكانت تحفظ فى مخازن خاصة يشرف عليها موظفون يبيعونها لصالح الباشا .

(ى) — المعاهدة (التجارية) الإنجليزية العثمانية :

غير أن تطبيق نظام الاحتكار على هذا النطاق الواسع ، وبخاصة فى مصر والسودان ، لم يلبث أن أثار فى وجه هذا النظام معارضة شديدة من جانب الدول وفى مقدمتها انجلترا ، التى كانت تسعى لإلغائه منـذ شرعت تبحث موضوع مصالحها التجارية فى الإمبراطورية العثمانية مسترشدة بما كان لها من « حقوق » مستمدة من الامتيازات الأجنبية القـديمة ، وكان من رأى التجار الإنجليز أن هذه الامتيازات قد ضمنت لهم حرية التجارة فى تركيـا وفى ممتلـكاتها ، ومن بينها مصر وغيرها من الأقاليم التى خضعت لحـكم محمد على ، معتمدين على المادة الثالثة والخمسين من مواد هذه الامتيازات ، إذ كانت تخولهم « الحق » فى جلب المتاجر وشراء مايريدون من السلع أو تصديره دون أن يمنعهم أحـد من ذلك أو يتعرض لهم بسوء يعطل نشاطهم التجارى .

بيد أنه سرعان ماظهر بعد البحث أن هذا « الحق » كان مقيدا بما جاء فى مادة أخرى من مواد الامتيازات استثنت من مفعول المادة (٥٣) ماسمته « السلع الممنوعة » دون أن تبين نوع هذه السلع أو تحددها . ولما وجد الإنجليز أن مصالحهم التجارية مرهونة برغبات الحـكام ورجال الإدارة العثمانيين الذين يستطيعون أن يعطلوا تجارة الصادر والوارد معا باعتبار مفرداتها من أصناف تلك « السلع الممنوعة » قرروا أن يزيلوا كل غموض فى هذا الصدد فكلف «بلمرستون» بنسنبى Ponsonby سفير حكومته فى الأستانة أن يهتم بمراجعة جميع الأنظمة الخاصة بالتجارة البريطانية فى الأمبراطورية العثمانية ومن بينها مصر ، فدخل « بنسنبى » فى مفاوضات مع الباب العالى أسفرت عن عقد المعاهدة الإنجليزية العثمانية فى ١٩ أغسطس ١٨٣٨ . وتتألف هذه المعاهدة « التجارية والبحرية الموقع عليها فى بلطه ليمـان » من ثمانية بنود أساسية وثلاثة أخرى إضافية .

وقد كان لهذه المعاهدة آثار عميقة فى نظام الاحتكار فى ممتلكات الباشا ، بل لقد مهدت لإلغاء هذا النظام فى النهاية ، فقد نص البند الثانى من البنود الأساسية على أن « لرعايا دولة بريطانيا العظمى أو لمن ناب منابهم فى كل الممالك العثمانية ، أن يشتروا (سواء كان برسم بيعها فى داخلية الممالك العثمانية أو برسم تصديرها) كل الأصناف بدون أدنى استثناء من حاصلات الممالك المذكورة الزراعية والصناعية ، ويتعهد الباب العالى قطعياً بإبطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف أية كانت ، وبإلغاء الرخص التى كانت تعطيها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد شرائها ، وبإزالة كل ما كان من الإجراءات باعثا على إكراه رعايا جلالة ملك بريطانيا على أخذ مثل الرخص المذكورة من الحكومة المحلية ؛ لأنها تعتبر فى المستقبل كمخالفة للمعاهدات ، فيقاص الباب العالى وبقسوة كل وزير ومأمور ارتكبها ، ويعوض على الرعايا الإنجليز بوجه العدل مايصيبهم من الضرر والخسائر متى كان مثبوتا كالمقتضى » . ثم تقرر صراحة تطبيق هذه المعاهدة فى أملاك تركيا ، فجاء فى البند السادس « قد قررت الحكومة العثمانية أن الأحكام المربوطة فى هذا الوفاق تشمل عموم الممالك العثمانية أى تركية أوروبا وتركية آسيا ومصر وباقى ممالك إفريقية العثمانية ، ويجرى العمل بموجبها بحق جميع رعايا الممالك العثمانية أية كانت صفاتهم ، وقد وافقت الحكومة العثمانية فضلا عما ذكر على ألا تحرم باقى الدول الأجنبية من تنظيم أحوال تجارتهم على أساس هذا الوفاق » . وقد حدد لبدء العمل بهذه المعاهدة شهر مارس ١٨٣٩ ، ونظرا لما كان للبند الثانى السابق من أهمية عظيمة ، فقد تبودلت المذكرات بين « بنسنبي » والباب العالى لتفسير مضمونه بما يتفق ومصلحة التجارة البريطانية ، وقبل الفريقان هذا التفسير فى « تصريح متبادل » بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٨٣٨ .

وقد تبع عقد هذه المعاهدة مع بريطانيا عقد معاهدات مماثلة لها مع بلجيكا فى ٣٠ أغسطس ١٨٣٨ (عدلت فى ٣٠ إبريل سنة ١٨٤٠) ، ومع فرنسا فى ٢٥ نوفمبر ١٨٣٨ ، واتحاد الهانسا (من لوبيك وبرمن وهامبورج) فى ١٨ مايو ١٨٣٩ ، وسردينيا فى ٢ سبتمبر ١٨٣٩ ، والنمسا فى ٢١ أكتوبر ١٨٣٩ ، والسويد والنرويج فى ٣١ يناير ١٨٤٠ ، وأسبانيا فى ٢ مارس ١٨٤٠ ، واليونان فى ٣ مارس ١٨٤٠ (ولكن المعاهدة لم تصدق عليها الحكومة اليونانية) ، وهولندة فى ١٤ مارس ١٨٤٠ ، والدانمرك فى ٢٧ إبريل ١٨٤٠ .

وكان من الواضح أن المقصود من عقد المعاهدة العثمانية الإنجليزية فى ١٦ أغسطس

١٨٣٨ ، أن تطبق نصوصها الخاصة بإلغاء الاحتكار فى ممتلكات محمد على . وفى يولية ١٨٣٩ أصدر الباب العالى أوامره إلى محمد على بتنفيذ هذه المعاهدة « التى أرسلت نسخة منها إلى جميع الجمارك كى تقوم بنشرها وإعلانها » كما طلب إليه تنفيذ « التعريفة الجمركية » الجديدة المرسلة إليه كذلك على أساس ماجاء فى بنود هذه المعاهدة . وقد جاء فى البند الرابع أنه « إذا اشترى إنجليزى صنفا من الحاصلات الزراعية والصناعية العثمانية قصد تصديره فيتمكن ذلك التاجر أو وكيله من نقله معفى من كل جمل أو رسم أيا كان إلى المكان الموافق لشحنه منه ، وحال وصوله هناك ، يؤدى عليه رسما قدره تسعة بالمائة بواقع قيمته ، وهذا الرسم يقوم مقام كل الرسومات الداخلية ، ثم حال تصديره بعد ذلك يؤدى عليه رسما آخر قدره ثلاثة بالمائة كما المقرر والجارى الآن ، ولكن كل صنف اشتراه إنجليزى فى المراقى المذكورة لايدفع عليه سوى رسم التصدير باعتباره ثلاثة بالمائة » .

غير أن عقبات كثيرة حالت دون تطبيق هذه المعاهدة ـ والمعاهدات الأخرى المماثلة لها ـ فى مصر وفى ممتلكات محمد على ؛ إذ صادف صدورها ووقت تنفيذها حدوث الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩ — ١٨٤٠) . زد على ذلك أن كميات عظيمة مما تنتجه البلاد ولاسيما القطن وقصب السكر كان يتسلمها محمد على بوصفه مالك الجفالك الواسعة ، أو بوصفها جزءا من الضرائب المربوطة على الأراضى ذاتها ، هذا إلى أن تنفيذ هذه المعاهدة كان متعذرا من الناحية العملية من غير رغبة الباشا وموافقته ؛ لأن محمد على كان صاحب السلطان الأعلى على رعاياه كما كان يسيطر تماما على جميع الأسواق وطرق المواصلات فى بلاده .

ومع هذا فقد ظلت إنجلترا مصرة على تنفيذ المعاهدة فى أملاك محمد على ؛ ولذلك انتهز « بلمرستون » انقضاء الأزمة السياسية وأرسل إلى مصر « الكولونيل بارنيت Barnett» للبحث مع الباشا فى موضوع المعاهدة ، فقابل محمد على فى أغسطس ١٨٤١ ، وتحدث إليه فيما ينبغى عمله حتى يصبح فى استطاعة الجميع الاتجار على « حسب قوانين الأمبراطورية (العثمانية) وبمقتضى المعاهدات القائمة بين حكومة الباب العالى وبين حكومة صاحبة الجلالة الأمبراطورية » . بيد أن محمد على لم يلبث أن اعتذر عن عدم إمكانه تغيير النظام القائم دفعة واحدة فى بلاد اعتادت هذا النظام مدة طويلة لما ينشأ عن إلغاء الاحتكار وإطلاق حرية التجارة على هذا النحو من أخطار عظيمة .

وقد أدى موقف الباشا إلى ارتفاع الشكوى من سياسة الاحتكار بما فى ذلك احتكار النقل النهرى . وكانت النمسا والروسيا فى مقدمة الدول المحتجة . وفى ٣ مارس ١٨٤٢ قدم القنصل الإنجليزى « بارنيت » بالاشتراك مع القنصل النمساوى « لاورين » Laurin مذكرة مشتركة إلى محمد على ، يطلبان فيها إلغاء الاحتكارات وتعديل الرسوم الجمركية على تجارة الصادر والوارد ، ورفع الغبن الذى لحق بالتجار الأجانب من جراء تشدد عملاء الوالى معهم حتى يمكن تنفيذ المعاهدة تنفيذا دقيقاً ، وأمام هذه الاحتجاجات المتواصلة لم يسع الباشا أخيرا إلا مراعاة رغبة الدول وتخفيف وطأة الاحتكار ، فأطلق تجارة السوائل والجلود والغلال والقطن فى العام نفسه ، واستطاع القنصل الروسى « كرعر » Krehmer أن يكتب إلى حكومته فى يونية ١٨٤٢ « أن ظروف الحال توحى بأن البلاد سوف تستقبل عهدا من الهدوء ، فقد استطاع قناصل الدول التى عقدت مع الباب العالى معاهدات على غرار معاهدة عام ١٨٣٨ ، أن يقيموا علاقاتهم التجارية على أساس يرتاحون إليه ، ولا يبدو من جانب الباشا مايدعو إلى الاعتقاد بوجود رغبات أخرى لديه تخالف رغبات الدول » .

ومع ذلك فقد ظلت انجلترا تطالب بإطلاق تجارة الصمغ والسنامكى والمنتجات الأخرى فى « سنار » ، ودارت بشأن ذلك مفاوضات طويلة بين قنصلها فى مصر « شارلس مرى » Murray « وأرتين بك » الذى خلف بوغوص عند وفاته فى يناير ١٨٤٤ . وقد تمسك الباشا بحقه كاملا فى احتكار منتجات « سنار » ، على اعتبار أن الحكومة نفسها قد قامت بزراعة أراض واسعة فى السودان لم يكن لها صاحب (أو مالك) ، ومن ثم صارت هذه الأراضى وماتنتجه ملكا للدولة ، وقد كثرت لجاجة الإنجليز فى هذا الموضوع حتى أن الباشا لم يلبث أن استشار فى هذا الأمر رجال القانون من أصحاب الشهرة الدولية فى باريس ولندن وتريستة وتسكانيا وفلورنسة ، وأقر جميع هؤلاء وجهة نظر محمد على ، وفى مذكرة واضحة اللهجة بعث بها « أرتين بك » إلى القنصل الإنجليزى « مرى » فى ٧ أغسطس ١٨٤٧ ، شرح الوزير المصرى وجهة نظر حكومته مستندا إلى ما انتهى إليه هؤلاء القانونيون العالميون من رأى ثم اختتم مذكرته بقوله إن حكومة (الباشا) لم تضع أية عراقيل لتعطيل تجارة الصمغ فى جدة أو صمغ الحبشة ، ولكنها تحتفظ لنفسها بالحق المطلق فى تجارة الصمغ فى سنار . غير أنه إزاء إصرار الإنجليز على إلغاء احتكار تجارة الصمغ هذه ، ومساعى سفيرهم فى القسطنطينية ستراتفوزد كاننج Stratford Canning ، لم يلبث الباب العالى أن أصدر أمراً إلى محمد على فى ٦ يونية ١٨٤٨ ، « بناء على تدخل السفير الإنجليزى وإلحاحه » ،

بإلغاء احتكار تجارة سنار . ومع هذا فإن أحداً لم ينفذ هذه الأوامر وظل الحال على ما كان عليه مدة ليست بالقصيرة .

وكان من أثر الاهتمام بالتجارة فى ظل نظام الاحتكار الحكومى ، أن تجارة مصر الخارجية (من الصادر والوارد) نمت نمواً ملحوظاً ، إذ كانت قيمة هذه التجارة فى عام ١٨٢٣ لا تزيد على ٠٠٠ر٠٠٢ر٥٧ من الفرنكات ، فبلغت فى عام ١٨٣٢ ٠٠٠ر٨٠٠ر٧٨ فرنك ، وهذه الزيادة مقصورة على ما يتعلق بالنشاط التجارى فى مينائى دمياط والأسكندرية وقد دخل ميناء الأسكندرية فى عام ١٨٣٣ — ١٨٣٤ (٦٣٤) سفينة ، ووصل الرقم فى بعض السنوات إلى ١٢٤٠ ، وجاء فى تقرير هودجسون الأمريكى أن أكثر السفن التى دخلت ميناء الأسكندرية فى ذلك العام كانت يونانية (٢٢٨) وتليها السفن النمساوية (١٥٣) فالإنجليزية (٦٤) ، ثم الفرنسية (٥٧) أما البرازيلية فكانت أقلها عدداً (سفينة واحدة) وقدر كلوت بك تجارة مصر الخارجية مع الدول الأوروبية وتركيا فى عام ١٨٣٦ بما قيمته ٠٠٠ر١٩٦ر٢ جنيه للصادرات ، و ٠٠٠ر٦٧٩ر٢ جنيه للواردات .

على أن التجارة الخارجية لم تلبث أن أصابها الركود فى السنوات الأخيرة من حكم الباشا لأسباب ، منها ما كان متصلا بذلك النضال الشديد مع تركيا والدول الأوروبية ، ومنها ما ترتب على نقص الأيدى العاملة فى فلاحة الأرض وزرعها لسبب تجنيد الأهلين واستخدام الكثيرين فى خدمة الجيش والأسطول ، ولكن على الرغم من ذلك فلا شك فى أن تجارة مصر كانت فى عهده أكثر ازدهاراً مما كانت عليه فى أثناء السيطرة المملوكية ، أو قبيل وصوله إلى أريكة الولاية .

وقد أدى الاهتمام بالتجارة إلى الاهتمام بوسائل النقل المختلفة ، سواء أكانت لنقل المتاجر ومحصولات البلاد من مواطن إنتاجها إلى المراكز التى يجرى منها تصريفها أو إصدارها أم بنقلها من تلك المراكز إلى الخارج . فقد أسس الباشا شركة للملاحة فى البحر الأبيض بين الأسكندرية والقسطنطينية فى إبريل ١٨٤٥ ، كما أسس شركة أخرى فى أكتوبر من العام التالى (١٨٤٦) للملاحة فى النيل ، وكان من مؤسسيها القنصل اليونانى (توسيچة) ؛ وكذلك عنى الباشا بإنشاء الطرق وتعبيدها ، ومن أهم الطرق التى أصلحت طريق السويس ، الذى قدر لنفقات إصلاحه فى يونية ١٨٤٥ (٥٢٨ر٣٧٨) قرشاً ، « خلاف مصاريف الحفر وعليق الخيول والمهمات اللازمة لقطع الأحجار وغير ذلك من المصروفات » . وفى السنة نفسها أنشىء « ديوان المرور » ، وذلك لإدارة حركة سفرية

السياحين الواردين من السويس إلى مصر بالعربات الخيالى » ، وفى (التوفيقات الإلهامية) أن عدد « السياحين الواردين لمصر » فى هذا العام نفسه كان ١٤٠١٥ ، على أن الرغبة فى تسهيل المواصلات مع مدينة الأسكندرية ، « واجتناب مرور المراكب من ممر بوغاز رشيد المحفوف بالمخاطر » ، كانت من الحوافز التى دعت إلى حفر ترعة المحمودية ، وكذلك كان من مظاهر العناية بطرق المواصلات ، شق الترع وبناء السفن والاهتمام بالطريق البرى بين السويس والقاهرة .

(٥) الطريق البرى :

تقع مصر فى أضيق بقعة بين البحرين الأبيض والأحمر ؛ ولذلك كان برزخ السويس طريق الاتصال البرى بين أوروبا وآسيا ، وقد شق القدماء فى هذا البرزخ قناة تصل بين البحرين عن طريق النيل نفسه . وشغل أذهانهم من وقت مبكر التفكير فى شق قناة مستقيمة تجتاز البرزخ لتصل بين البحرين مباشرة . واهتم بطليموس فيلادلف بهذا الموضوع ، ولم يصرفه عن حفر القناة المستقيمة سوى اعتقاده بأن سطح المياه فى أحد هذين البحرين يعلو عن سطح الدلتا مما يعرض أرضها للغرق ، ومن المحتمل أن يكون البطالمة فى أواخر أيامهم قد أهملوا أمر القناة النيلية ، فطهرها وأعاد حفرها الإمبراطور الرومانى « تراجان » فى القرن الأول الميلادى ، وظلت صالحة للملاحة مدة قرن من الزمان ثم أهملت من جديد ، حتى إذا دخلت مصر فى حوزة العرب فى القرن السابع الميلادى ، أعاد عمرو بن العاص « القناة النيلية » ، ويقول أبو الفدا إن ابن العاص كان يفكر كذلك فى احتفار قناة مستقيمة بين البحرين الأبيض والأحمر ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، واستمرت « القناة النيلية » صالحة للملاحة حتى أمر الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور بردمها فى القرن الثامن الميلادى لمنع المدد عن الثوار بالمدينة المنورة . ومن ذلك الحين أصبح الطريق البرى المصرى عبر برزخ السويس طريق التجارة بين الشرق والغرب ، وفى أواخر القرون الوسطى كان يستخدم هذا الطريق البنادقة والفرنسيون والهولنديون (الفلمنك) والأنجليز حتى إذا كشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقية للوصول إلى مواطن تجارة الشرق الغنية مباشرة ، ألح البنادقة فى ضرورة إحياء الطريق المائى القديم بين البحرين ولكن بدون جدوى . ثم اهتمت فرنسا بإحياء هذا الطريق عند ما آلت المستعمرات البرتغالية ، وأهمها جزر الهند الشرقية ، إلى أسبانيا فى أواخر القرن السادس عشر عام ١٥٨٣ ، كما أراد السلطان العثمانى فى هذا الوقت نفسه فتح القناة القديمة ، حتى يستطيع الأسطول التركى الوصول إلى البحر

الأحمر ، وتعقب سفن البرتغال والأسبان فى المياه الهندية ، وعندما تطرق الوهن إلى إمبراطورية الأسبان والبرتغال الاستعمارية ، فضلت الدول الغربية البحرية وفى طليعتها انجلترة وهولندة ، طريق رأس الرجاء الصالح ، وفى القرن السابع عشر تنازعت كل من انجلترة وهولندة السيطرة على هذا الطريق البحرى الطويل ، وعندئذ بدأ طريق السويس البرى يسترد مكانته القديمة ، لأن فرنسا أخذت تهتم بإحيائه حتى تضمن التفوق فى المنافسة التجارية القائمة بينها وبين أعدائها الهولنديين والأنجليز ، وفى عهد لويس الرابع عشر وخلفائه أصبح إحياء الطريق البرى من قواعد السياسة الفرنسية ، فجرت مفاوضات طويلة بين الحكومة الفرنسية والباب العالى لتحقيق هذه الغاية ، ولكنها لم تسفر عن نتيجة . وفى أثناء ذلك تقدم الفيلسوف الألمانى « ليبنتز » Leibnitz إلى لويس الرابع عشر فى عام (١٦٧٦) بمشروعه المشهور الخاص بإرسال حملة إلى مصر ؛ لضمان تفوق فرنسا العسكرى فى أوروبا ، وإحراز السيطرة على تجارة الشرق ، وحماية الكنيسة المسيحية . ولكن عهد الحروب الصليبية كان قد انقضى ، وانتهز لويس فرصة هزيمة العثمانيين على يد البطل البولندى « جون سوبيسكى » Sobieski ، وطلب سفيره فى الآستانة « جيراردان » Gerardin فى عام ١٦٨٥ تخفيف الضريبة على المتاجر المنقولة من السويس إلى البحر الأبيض ، والموافقة على شق قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، ولكن فرنسا لم تستطع تنفيذ مشروع القناة فأهملته .

أما انجلترة فكانت على مايبدو لاتعير طريق السويس البرى أية عناية فى القرن السابع عشر ، حتى أنها أغلقت قنصلية القاهرة فى عام ١٦٧٩ ، ولم تفكر فى إعادتها إلا فى عام ١٦٩٦ . على أن هذا الموقف السلبى إزاء الطريق البرى لم يستمر طويلا بل سرعان ما انقلبت انجلترا تعارض بكل قوة فى إحياء ذلك الطريق خصوصاً بعد أن زادت مصالحها بالهند فى القرن التالى وهو القرن الثامن عشر . وكان يدفع انجلترة إلى هذه المعارضة عدة اعتبارات ، أهمها الخوف من أن يؤدى إحياء طريق السويس إلى إعطاء الفرصة لدول البحر الأبيض فتعطل مصالح الإنجليز السياسية فى الهند ، إذ لم تكن انجلترة تتوقع أية فائدة تجارية من استخدام طريق كانت هى بعيدة عنه ، بل كانت تتوقع أن تفيد من هذا الطريق الدول القريبة منه كفرنسا والنمسا ، وهما أكبر الدول المنافسة لها فى تجارة حوض البحر الأبيض ؛ هذا إلى أن تجارة الشرق كانت خاضعة لاحتكار شركة الهند التجارية الشرقية الإنجليزية ، ولما كان النشاط التجارى فى البحر المتوسط محظوراً على هذه الشركة ؛ فأن إحياء طريق السويس

البرى كان من شأنه أن يلحق الأذى بمصالح هذه الشركة التى لا تستطيع استخدامه . وفى أواخر القرن الثامن عشر زاد تمسك الإنجليز بموقف المعارضة . إزاء أى مشروع يرمى إلى إحياء هـذا الطريق ، إذ ظهر أن الإمبراطورية العثمانية ذاتها على وشك الانهيار ، بسبب استقـلال على بك الـكبير بمصر (١٧٦٩) ، وإرساله الحملات إلى « جدة » وإلى بلاد الشام ، وبسبب اشتعال الحرب الروسية التركية التى انتهت بمعـاهدة « قينارجة » فى عام ١٧٧٤ ، فقد تبين الإنجليز من هذه الأزمات مقدار الخطر الذى يستهدفون له من جراء انحلال تركيا ، ووقوع طريق التجارة التى تجتاز أراضيها إلى أسواق الشرق فى أيدى دول قوية تستطيع أن تهدد أملاكهم ومصالحهم الاقتصادية والسياسية فى الهند ؛ لذلك وجدت انجلترا أن خير ضمان لبقاء مداخل الهند مفتوحة أمامها ومغلقة فى وجه سواها من الدول ، هو المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، حتى لا تتاح الفرصة لدولة أخرى كالروسيا أو فرنسا لتهديد مصالح الإنجليز فى الشرق ، كما رأت إغلاق طريق السويس البرى حتى فى وجه رعاياها ، وليس أدل على ذلك من أنه عند ما استطاع الرحالة الإنجليزى « چيمس بروس » James Bruce فى فبراير ١٧٧٣ ، الحصول على « فرمان » من محمد بك أبى الذهب لتأمين التجارة الإنجليزية فى السويس والقاهرة ، وعند ما عقد رسل حاكم البنغال « وارن هيستنجز » Warren Hastings مع أبى الذهب فى ٧ مارس ١٧٧٥ معاهدة لمثل هذه الغاية ، احتجت تركيا على هذه الاتفاقات التى عقدها الرعايا البريطانيون مع المماليك من غير موافقة البـاب العالى وأعطتهم حق التجارة فى مصر ، فلم تلبث الحـكومة الإنجليزية أن وافقت فى مايو ١٧٧٧ على منع هذه التجارة « غير المشروعة » ، على شريطة أن يسرى هـذا المنع على رعايا الدول الأخرى . ولما كانت انجلترا مصممة على إغلاق طريق السويس البرى ، رغبة منها فى حماية مصالح شركة الهنـد التجارية الشرقية ، فقد كتبت إلى « چورج بلدوين » Baldwin وكيلها فى القـاهرة منذ ١٧٧٩ ، حتى يقضى على كل تجارة غير مشروعة فى المراكز الإنجليزية التجارية الواقعة بين الهند الشرقية وميناء السويس ، ومن الأمور التى ساعدت على تحقيق ما كانت تهـدف إليه الحـكومة الإنجليزية من إغلاق طريق السويس البرى ، اضطراب الأمن فى أرجائه وتعرض المتاجر المنقولة فيه لنهب عربان الصحراء ، ولهذا ظل الطريق مغلقاً عدة سنوات .

غير أن النشاط الذى أبداه «چيمس بروس» و «هيستنجز » و «چورج بلدوين» سرعان ما أثار مخاوف فرنسا من نوايا الإنجليز نحو بلاد يكفل لهم امتلاكها السيادة فى البحر الأحمر ،

ويضمن لهم احتكار تجارة الهند حتى يعوضوا ما فقدوه في أمريكا ، ويمكنهم من أن يلحقوا الأذى بالتجارة الفرنسية في الليفانت . زد على ذلك أن الإمبراطورية النمساوية في هذا الوقت كانت تريد السيطرة على تجارة الشرق ، وتحويلها إلى الطريق البرى عبر الأراضي المصرية تحت إشرافها ، وكان من كبار مؤيدى هذه الرغبة « كارلوروسيتي » Rossiti البندقى . ولذلك اهتمت فرنسا بطريق السويس البرى ، وطفقت تسعى لدى الباب العالى لفتح هذا الطريق للتجارة الفرنسية ، وأوفد سفيرهم في القسطنطينية « شوازيل جوفييه » Choiseul — Gouffier في عام ١٧٨٤ ضابطاً إلى القاهرة ، هو ترجويه Truguet ، استطاع بفضل مساعى « شارل مجالون Magallon » ، الذى كان يشرف على مصالح الفرنسيين في القاهرة وقتذاك ، أن يعقد مع مراد بك معاهدة في ٩ يناير ١٧٨٥ ، (ثم معاهدتين أخريين مع ملتزم الجمارك العام ومع أحد شيوخ العربان) ، بشأن استخدام الطريق البرى في نقل المتاجر الفرنسية وتأمين التجار الفرنسيين في أثناء اجتيازهم مصر ، وتحديد الضرائب الجمركية على متاجر الهند ، ومع أن الحكومة الإنجليزية احتجت على عقد هذه المعاهدات الثلاث مع البكوات المماليك ، وأيدها ممثلو الدول الأخرى لرغبتهم في الحصول على امتيازات مشابهة على الأقل لتلك التى نالها الفرنسيون ، فقد عاودت انجلترا الرغبة في إحياء الطريق البرى . وساعد على حدوث هذا التحول ذيوع الاعتقاد بأن فرنسا تريد الاستيلاء على مصر منذ زار البارون « دى توت » de Tott الإسكندرية والقاهرة (١٧٧٧) ، في رحلة تفتيشية على « أساكل » الليفانت ووجاقات الغرب ، بتكليف من الحكومة ، لذلك تقدم « جيمس كابر » Capper من رجال شركة الهند الشرقية التجارية و « چورج بلدوين » الذى أصبح قنصلا لبلاده في مصر منذ ١٧٨٦ ، وغيرهما من الإنجليز ، وأخذوا على عاتقهم أن يوضحوا للمسئولين في بلادهم الأخطار التى تنجم عن استيلاء الفرنسيين على مصر ، إذ يصبح في استطاعتهم أن يتخذوا منها مركزاً لتهديد التجارة الشرقية ، ومقراً للتجارة العالمية ، وقاعدة للإغارة على الممتلكات الإنجليزية في الهند ، وهو أمر يجعل من الضرورى إيجاد طريق قصير إلى الهند يمكن استخدامه بانتظام .

ولم تستطع فرنسا في هذه الأثناء أن تحصل من معاهداتها مع البكوات المماليك على الفائدة التى كانت ترجوها ، لأن تركيا أرسلت القبطان حسن باشا إلى مصر حتى يعيد السيطرة العثمانية على البلاد ، ونجح القبطان باشا « مؤقتاً » في مهمته ، ولم يظفر الفرنسيون بذلك « الطريق القصير إلى الهند » الذى عقدوا عليه الآمال ، ثم انفجر بركان الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، فشغلوا بها وقل اهتمامهم بالطريق البرى ، ولم يكن من المنتظر بعد

أن عمت الفوضى جميع أرجاء مصر إبان السيطرة المملوكية فى العهد الأخير من حكم إبراهيم ومراد أن يكون لهذا الطريق أية قيمة ، فأغلقت القنصلية الإنجليزية أبوابها فى فبراير ١٧٩٣ وأقيل « بلدوين » من منصبه . ومع أنه استطاع فى ٢٨ فبراير ١٧٩٤ ، أن يعقد مع إبراهيم ومراد معاهدة فى مصلحة التجارة الإنجليزية على نمط معاهدة «مراد — ترجوبه» ، فقد قابلت الحكومة الإنجليزية أنباء هذه المعاهدة بفتور ظاهر . ولم يتجدد اهتمامها بمسألة الطريق البرى ، إلا بعد خروج الحملة الفرنسية على مصر فى عام ١٧٩٨ ؛ إذ كان بين التعليمات التى حملها بونابرت قائد هذه الحملة ، العمل على شق قناة فى برزخ السويس تصل بين البحرين الأبيض والأحمر ؛ لهذا لم تكد تستقر الحملة فى مصر ، حتى اصطحب بونابرت عدداً من العلماء ، ذهب بهم إلى منطقة البرزخ للكشف عن موقع القناة القديمة ، ثم تألفت لجنة من المهندسين برياسة « ليبير » Lépère لدرس منطقة القناة والاطمئنان إلى أمكان شق قناة فى البرزخ ، ولكنهم وصلوا فى بحوثهم إلى أن سطح البحر الأحمر أعلى بمقدار ٩٫٩٠٨ متراً من سطح البحر الأبيض المتوسط ، وخشى « ليبير » أن تطغى مياه البحر الأحمر على أراضى الدلتا إذا شقت القناة ، فأغفل المشروع ، وساعد على إهماله نهائياً هزيمة الفرنسيين فى موقعة أبى قير البحرية (١٧٩٩) ، وما ترتب على هذه الهزيمة من آثار بعيدة فى مستقبل الحملة ذاتها .

على أن هذه الحملة سرعان ما أثارت مخاوف الإنجليز من مشروعات الفرنسيين الاستعمارية فصاروا يخشون وقوع مصر ثانية فى قبضة أعدائهم وتهديد الهند من جديد . هذا إلى أن الفرنسيين لو نجحوا فى حفر قناة فى البرزخ لاستطاعوا أن ينقلوا تجارة الهند عن طريق مصر إلى مرسيليا بحوالى نصف مايتحمله الإنجليز من نفقات عند نقل متاجرهم حول طريق رأس الرجاء الصالح . من أجل ذلك ازداد الإنجليز اهتماماً بمصر ومستقبلها حرصاً على مصالحهم الاقتصادية والسياسية فى الهند ، واتجهت سياستهم إلى طرد الحملة الفرنسية ، وإرجاع مصر إلى الدولة العثمانية ، مع إبقاء سواحلها الشمالية فى أيديهم ، على الأقل إلى أن يحين الوقت الذى يستطيع فيه الباب العالى والبكوات المماليك الوصول إلى اتفاق يضع حداً للخصومة القائمة بين الفريقين ، ويضمن إنشاء حكومة قوية فى مصر تحول دون وقوعها مرة أخرى فى قبضة دولة معادية (وكانت فرنسا الدولة المقصودة بطبيعة الحال) ولكن انجلترة اضطرت إلى إخلاء البلاد إذ نص فى صلح « أميان » المعقود بينها وبين فرنسا فى ٢٥ مارس ١٨٠٢ ، على ضرورة جلاء الانجليز . وقد تم ذلك فى مارس من العام التالى ، واسترجعت تركيا سيادتها على مصر .

ومن ذلك الحين زاد اهتمام الإنجليز بأحياء طريق السويس البرى لنقل البريد والمسافرين من الهند وإليها ، بل إنهم استخدموا فضلا عن ذلك طريقاً برياً آخر يبدأ من القصير على البحر الأحمر إلى قنا على النيل ، ومن قنا تسير السفن فى النهر نفسه إلى الموانى الشمالية . غير أن اهتمامهم بطريق السويس البرى كان أشد ولا سيما بعد استخدام السفن التجارية ، إذ كان هذا النوع الجديد من السفن فى بدء عهده لا يستطيع الملاحة آمنا فى المحيطات والبحار الكبيرة ، لهذا كانت السفن التجارية تؤثر السير قرب السواحل معتمدة على المحطات المنشأة على طول الطريق فى تموينها بالوقود وإصلاح ما قد يصيبها من عطب أو خلل ، وكان البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج الفارسى أصلح البحار للملاحة ، لذلك اتجهت أنظار الإنجليز إلى طريق السويس البرى وإلى طريق دجلة والفرات النهرى ، ودار البحث فى عام ١٨٢٩ من أجل اختيار أفضل الطريقين ، وفى عام ١٨٣٤ ألفت لجنة لبحث مسألة المواصلات بسفن البخار مع الهند ، وانتهت هذه اللجنة إلى تفضيل طريق السويس البرى فى شهور معينة من السنة ، ثم قام الكابتن « شيزنى » Chezney بتجربة الملاحة فى نهر الفرات فى الوقت نفسه ، ولكنه لم يلبث أن صادف عدة صعوبات ، كان من أثرها أن ازداد الإنجليز اعتقاداً فى أهمية طريق السويس وخاصة لأن البحر الأحمر صالح لملاحة السفن البخارية ، ولهذا أصبحت مسألة استخدام هذا الطريق للمواصلات بين انجلترة والهند موضع اهتمام الإنجليز فى عام ١٨٣٨ ، فعملت انجلترة من ذلك الحين على الاستئثار بالنفوذ فى البحر الأحمر ومنع أية دولة أخرى من منافستها فى هذا البحر ، فاحتلت عدن فى عام ١٨٣٨ ، وعينت قناصل لها فى كل من السويس والقصير وجدة ومخا ، وأخذت تبسط نفوذها كذلك على بلاد الحبشة ، وتنشئ العلاقات الوثيقة مع شيوخ العرب الضاربين على شاطئ البحر الأحمر العربى والأفريقى ، ووجدت نفسها بسبب هذه الخطة تقف موقف المعارضة من محمد على إذ كان يحاول التوسع فى بلاد العرب وأفريقية ، وكانت الظواهر جميعها تدل على أنه يريد إنشاء إمبراطورية « عربية » تمتد من النيل إلى الفرات ، وتسيطر فى داخل حدودها على طريق المواصلات مع الشرق .

بيد أن هذا النزاع الشديد الذى كان مستتراً تارة وسافراً تارة أخرى ، لم يمنع الإنجليز أن يعملوا على دعم طريق السويس البرى ، باعتباره أقصر طريق لمواصلاتهم مع الهند ، وطفقوا يبحثون ، ولا سيما بعد عام ١٨٤٠ ، عن أجدى الوسائل التى تكفل إزالة كل صعوبة أو تذليلها ؛ حتى تزداد المواصلات فى هذا الطريق سرعة وسهولة وأمناً . ولم يكن لوجود جماعة منهم تفضل شق قناة للملاحة فى برزخ السويس أى أثر فى تعديل هذه الخطة ، فقد

رفضت آراء هذه الجماعة وانبرى كثيرون يؤيدون الطريق البرى ، ويبحثون مشروع إنشاء سكة حديدية فى الصحراء بين السويس والقاهرة .

وكان الضابط « توماس واجهورن» Thomas Waghorn صاحب الفضل الأكبر فى إظهار مزايا طريق السويس البرى من الناحية العملية فى نقل البريد والمسافرين من الهند وإليها ، إذ قدم إلى شركة الهند الشرقية التجارية فى عام ١٨٢٣ تقريراً عن كيفية استخدام هذا الطريق بصورة منتظمة ، ومع أن الشركة رفضت العمل بما جاء فى هذا التقرير ، فقد استطاع « واجهورن» أن ينال من محمد على كل مؤازرة ، لأن الباشا الكبير كان يريد دعم هذا الطريق ، كما كان معنيا بالطريق الآخر بين قنا والقصير ، وقد دلت تجارب « واجهورن » فى عامى ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ على أن السفر ممكن من لندن إلى « بمباى » فى أربعين يوماً ونصف وهى أقصر مدة مستطاعة . ثم اعتزم « واجهورن» السفر إلى الهند مرة فى كل سنة على أن تبدأ الرحلة فى فبراير وتنتهى فى نوفمبر ، وأرسل فى عام ١٨٣٥ « منشوراً» إلى رجال الأعمال وأصحاب المصالح يبلغهم استعداده لنقل البريد معه إلى الهند على أن يخرج من « فالموث» Falmouth بانجلترة إلى مالطة والإسكندرية ، ثم يعبر الطريق البرى من القاهرة إلى السويس ومن ثم يسير فى البحر الأحمر إلى بمباى ، وتستغرق هــذه السفرة سبعين يوماً . وفى أغسطس ١٨٣٧ اتفقت الحكومة الإنجليزية مع شركة مشهورة هى « Peninsular and Oriental Co. » على حمل بريدها بانتظام إلى الإسكندرية ، ومن ثم ينتقل بطريق الترعة المحمودية إلى القاهرة ، ومنها عبر الطريق البرى إلى السويس ، وهناك تحمله سفن شركة الهند الشرقية التجارية الإنجليزية فى البحر الأحمر إلى بمباى . وفى العام نفسه أنشئت (إدارة النقل) فى مصر لاستخدام طريق السويس البرى بانتظام تحت إشراف شركة الهنــد الشرقية التجارية ، وأسست الشركة ثلاثة مكاتب لها فى الإسكندرية والقاهرة والسويس ، وكان بيت « هل وشركائه» "Hill & Co." أصحاب الامتياز فى هــذه الإدارة من قبل شركة الهند الشرقية التجارية وفى ٧ مايو ١٨٣٧ منح الباشا هــذه الشركة حق إنشاء محطات على طول الطريق الصحراوى مدة عشر سنوات ، وبين عامى ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، سمح الباشا « لبننسيولار آند أورينتال كمبانى » أن تستخدم السفينتين البخاريتين « القاهرة » و « لوتس » فى نهر النيل ومراكب « للجر » فى ترعة المحمودية . وعندما خشى محمد على أن يؤدى بقاء « النقل » تحت إشراف شركة الهنــد إلى انتشار النفوذ الأجنبى وتهديد سيادته الداخلية ، قرر أن يضع المواصلات تحت إشرافه هو ، ولذلك انتهز فرصة وقوع « هل وشركائه » فى أزمة مالية ، وأقرض « ثربورن» Thurburn ،

وهو أحد قناصل انجلترة القدامى فى مصر ، مبلغاً من المال ساعده على أن يحل محلهم فى إدارة النقل عام ١٨٤٣ ، وبعد ذلك بعامين أنشأ محمد على « ديوان المرور » تمهيداً للسيطرة على « النقل » كما استطاع الباشا أن يشترى من « تربورن » جميع ما يملك من الأدوات ومحطات الطريق وما إليها فى عام ١٨٤٦ ، ومن هذا التاريخ زال عن « النقل » الاشراف الأجنبى وتحول إلى الأيدى المصرية ، وعين عبد الرحمن رشدى بك رئيساً لتلك الإدارة . وفى فبراير ١٨٤٧ ابتاع محمد على من شركة « بننسيولار » مركبيها « القاهرة » «ولوتس» ومركباً ثالثاً جديداً اسمه « الدلتا » كانت الشركة قد أحضرته للملاحة النهرية فى النيل أيضاً وبذلك يكون الباشا قد أتم سيطرته على الطريق البرى .

وقد كان نجاح الطريق البرى فى نقل البريد والمسافرين كبيراً حتى أن الإنجليز أخذوا يفكرون جدياً فى إنشاء سكة حديدية فى هذا الطريق بين السويس والقاهرة ، وعند ما نشر المهندس الإنجليزى « جون اسكندر جالوى » Galloway فى عام ١٨٤٤ « ملاحظاته عن التحسينات المقترح إدخالها على الطريق البرى فى مصر » ذكر أن النيـة كانت متجهة إلى إنشاء سكة حديدية فى الصحراء من السويس إلى القاهرة « منذ عشر سنوات » ولم يحل دون ذلك سوى معارضة دولة معينة — هى فرنسا — لأسباب سياسية . وكان «جالوى» من أكبر المؤيدين لانشاء السكة الحديدية ، وقد طلب من حكومته أن تؤازر هذا المشروع مؤازرة جدية ، وكذلك أوصى « واجهورن » فى عام ١٨٤٧ بمد هـذه السكة فى طريق السويس الصحراوى .

ولـكن الباشا على الرغم من اهتمامه بأحياء الطريق البرى ، كان فى الوقت نفسـه شديد المعارضة لمشروع سكة الحديد ، ولهذا رفض منذ ١٨٤٥ إنشاء هـذه السكة ، خوفاً من أن ينتشر النفوذ الأجنبى فى البلاد انتشاراً يمس سيادة الدولة وينتقص من سلطان الحـكومة ، وهو على الأمرين جد حريص . فقد ذكر « لابا » Labat ، أحد المعاصرين الفرنسيين ، فى كتابه عن مصر فى عهد محمد على ، أن الإنجليز أرادوا أن يحصلوا من الباشا على حق إنشاء محطات « عسكرية » على طول الطريق البرى ، حتى يأمنوا على متاجرهم من اعتداءات العربان المتـكررة ، فكان جواب الباشا واضحاً حاسماً إذ قال « إذا كنتم تريدون ميناء على البحر الأحمر تأتون إليه بمتاجركم فليكن ذلك لـكم وإذا كنتم تريدون إنشاء سكة حديدية تحمل هذه المتاجر فليكن ذلك لـكم ، وإذا كنتم تريدون أن تنشئوا فى مصر مستودعات للفحم والمؤن ، وتحصلوا على جميع ما من شأنه تسهيل عملـكم فليكن ذلك لـكم .

لا بل أننى لأرتضى أن أهبكم من النافع فوق ما تطلبون ، وأجنبكم جميع مواطن الضيق والحرج ، أما أن يكون لكم الحق فى إنشاء مراكز مسلحة فى البلاد ، فهذا ما يستحيل عليكم أن تنالوه بموافقتى ! » .

وقد كان هذا الخوف من وقوع البلاد تحت النفوذ الأجنبى ، من العوامل التى دفعت محمد على إلى أن يرفض كذلك المشروع الفرنسى الخاص بشق قناة فى برزخ السويس ، مادام الباشا لا يستطيع الحصول على ضمان دولى يدرأ عن البلاد خطر التدخل فى شئونها ؛ ولهذا باءت بالفشل جهود القنصل الفرنسى ، بعد أن ظل منذ ١٨٤٣ يلحف على الباشا فى موضوع القناة وكان من دواعى الفشل كذلك ، تلك المساعى الجدية المتواصلة التى قامت بها الحكومة الإنجليزية فى تركيا لتعطيل المشروع . ففى عام ١٨٤٧ بذل اللورد « كاولى » Cowley سفيرها فى الآستانة كل جهد ، حتى يحمل الصدر الأعظم رشيد باشا على أن يعد بأن يظهر الباب العالى لباشا مصر أنه يفضل مشروع السكة الحديدية . وعندئذ وجد محمد على أنه لا علاج لمسألة تعارضت فيها مصالح « فرنسا وانجلترة » على هذا النحو ، إلا أن يرفض التصريح بمد السكة الحديدية وحفر القناة ، لاسيما وأنه لم يكن يرتاح إلى المشروعين كليهما ، وقد أعلن هذا الرفض فى سبتمبر ١٨٤٧ .

الضرائب

وإلى جانب الأرض والتجارة ، كانت الضرائب (من مباشرة وغير مباشرة) مورداً من الموارد الأساسية لثروة مصر فى عهد محمد على . وقد جمع الباشا أموالا طائلة من احتكار البن والنيلة ، عدا ما دخل خزائن الحكومة من أرباح تجارة الصادر ، بسبب الفروق الكبيرة بين أثمان السلع المصدرة إلى الأسواق الأوروبية المختلفة ، وأثمانها فى أسواقها المحلية ، التى خضعت لنظام الاحتكار الداخلى . وقد عقد « بوالكمت » موازنة بين إيرادات حكومة مصر فى عام ١٨٣٣ ، وإيرادات فرنسا والروسيا ، وهما قطران يفوق كل منهما مصر من حيث المساحة وعدد السكان ومقدار الأراضى الصالحة للزراعة وغير ذلك من النواحى . فذكر أن إيرادات محمد على فى مصر كانت متعادلة نسبياً مع إيرادات فرنسا وتزيد خمس مرات على الإيرادات التى كانت تحصل عليها حكومة القيصر فى روسيا . ويرجع ذلك فى رأيه ، إلى وفرة ما كان يحصله محمد على من الاحتكار الحكومى ، الذى جعل منه صاحب الأرض الوحيد (؟) ، والصانع الوحيد ، والتاجر الوحيد فى مصر . على أن الباشا نفسه ، كان

يذكر دائماً ، أن هـذه الإيرادات لا توازى فى الحقيقة ، ما كانت تدره البلاد فى العصور الخوالى أيام الفراعنة أو البطالمة كما أن الإيرادات التى جمعها الباشا عندما تسلم أزمة الحكم ، كانت أقل مما حصله المماليك أو الفرنسيون منها .

(ا) الضرائب المباشرة

كانت ضريبة الميرى أهم الضرائب المباشرة ولا ريب ، وكانت تفرض على الأراضى الخراجية التى وزعت على الأهلين للانتفاع بها عند « روك » البلاد فى عام (١٨١٣) ، وقد تقدم كيف أصبحت أراضى « الرزق » فى عهد محمد على ضمن الأراضى الخراجية . وكانت قيمة الميرى تختلف تبعاً لجودة الأرض وسهولة ريها ، فكانت تتراوح بين أحد عشر قرشاً وسبعين قرشاً على الفدان الواحد ؛ وفى بعض الأراضى الجيدة فى الدلتا وحول القاهرة بلغت الضريبة ثمانية وسبعين قرشا وكان الباشا يعين مقدار «الميرى » المطلوب وقت المحصول فى كل سنة ،واستمر حتى عام ١٨٣٤ يفرض الخراج على الأراضى ، سواء أكانت مزروعة أم « بورا » مادام يصل إليها قدر من الماء ، يكفى لزراعة جزء منها على الأقل . ولـكن الباشا لم يلبث أن عدل عن هـذا النظام إلى غيره فى هذه السنة ، فأصبح من ذلك الحين ، كما يقول القنصل الإنجليزى « كامبل » Campbell يفرض الخراج على الأرض التى تصل إليها الميـاه وتروى جميعها .

بيد أن هذه الضريبة كانت باهظة ، حتى تعذر على الحـكومة تحصيلها فى غير مشقة ، ولـكن الباشا بفضل نظام الاحتكار ، الذى طبقه على الزراعة ، استطاع أن يحتجز فى « شون » الحـكومة ، مقدار الضريبة المستحقة على الفلاحين « عينا » أى باقتطاع جزء من محصولهم يوازى قيمتها . ولما كانت الحـكومة دائماً تحدد أثمانا منخفضة لهذه المحصولات فقد تأخر الفلاح فى تسليم محصوله ، حتى صار فى كثير من الأحيان مدينا للحكومة ، بسبب تأخره فى سداد ما عليه من «مال » ، فركن إلى إهمال زراعته ، وآثر النزوح عن الأرض فراراً من دفع الضريبة ، ولما كثر ما تأخر على الفلاحين من المال أو الميرى ، اضطر الباشا فى يونيو ١٨٣٣ ، إلى معالجـة ذلك بأن يعتبر المديرين مسئولين عن الضرائب المتأخرة فى مديرياتهم . ثم لم يلبث أن خرج فى رحلة إلى الأقاليم فى مارس ١٨٣٥ ، حتى يقف على الحالة بنفسه ، وقد رأى فى آخر الأمر إلغاء كثير من هذه الديون لتعذر تحصيلها .

وكان من الوسائل التى لجأ إليها الباشا لتلافى التأخر فى دفع الضرائب بعـد ذلك ، أنه

عمد فى عام ١٨٣٩ إلى أهل كل قرية ، فاعتبرهم متضامنين فى دفع « الميرى » المطلوب منهم كما قرر ن تتضامن القرى فى دفع جملة الخراج المطلوب منها ، وفى ١٩ من المحرم ١٢٥٦ (٢٣ مارس ١٨٤٠) ، صدر أمر الباشا « بالترخيص لمن يتعهد من الأعيان وكبار المأمورين بجباية الأموال » ، فاتبع فى معظم بلاد القطر نظام « الـمُعهَـد » ، وألزم المتعهدين بأداء ما عليها من الأموال ، كما أرغم الباشا هؤلاء المتعهدين من كبار رجال الدولة ، على أن يلتزموا بتحصيل المال من القرى التى عظم ما كان متأخراً عليها من الخراج ، وأن يسددوا الضرائب المتأخرة تدريجياً ، مع قيامهم فى الوقت نفسه بتأدية الخراج المربوط على هذه القرى فى أوقاته المنظمة ، ولما كان هذا الالتزام فى الواقع مهمة شاقة لا ينتظر من ورائها ربح ، فقد عمد المتعهدون إلى ابتكار الوسائل للتخلص مما فى أيديهم من العهد ، ولـكن جهودهم ضاعت هباء ، إذ لفت الباشا أنظارهم ، على ما ذكره القنصل الأنجليزى « بارنيت Barnett » فى أبريل ١٨٤٥ ، إلى أنهم وقد أدركوا الغنى والثراء العريض فى خدمته ، لا يجمل بهم الآن « أن يتركوه وشأنه » .

ويلى الميرى فى الأهمية ضريبة الفرضة ، أوفرضة الرءوس ، وكان يدفعها الذكور متى بلغوا سن المراهقة ، والجديد فى أمرها ، أن الباشا صار يجمعها من المسيحيين والمسلمين على السواء ، بعد أن كان يدفعها المسيحيون وحدهم ، وكانت قيمة هذه الضريبة تختلف باختلاف حال الفرد ودرجة يسره ونوع عمله ، فالموظفون فى خدمة الباشا مثـلا ، كانوا يدفعون « الفرضة » بنسبة مرتباتهم ، على أساس مرتب شهر واحد فى السنة ، أما الفلاحون فقد تفاوتت فرضـة الرءوس التى يدفعونها بين ثلاثين ومائة قرش فى العـام ، وجبى الباشا « الفرضة » من الصناع والتجار ومن إليهم بنسبة نجاح أعمالهم واتساعها ، وكانت تتراوح الفرضة عموماً بين خمسة قروش وخمسمائة قرش ، ولم يستثن من دفع هـذه الضريبة غير الأوربيين المقيمين بالبلاد .

وإلى جانب هاتين الضريبتين الـكبيرتين (الميرى والفرضة) كانت هناك ضرائب أخرى مباشرة كضريبة النخل ، وقد اختلفت قيمة هـذه الضريبة باختلاف مناطقة ، فكان من أثر تنوع الضريبة من ناحية ، وثقلها من ناحية أخرى ، أن أهملت زراعته فى البـلاد ، ولذلك قرر محمد على إلغاء تلك الضريبة ، ولـكنه عاد فقرر جبايتها ، وكانت ضريبة النخل هـذه تتراوح فى عام ١٨٣٧ بين عشرين ومائة باره على النخلة الواحدة ، ومن الضرائب المباشرة أيضاً ، ضريبـة كانت تجبى من الغزالين والنساجين ، قدرها ستة وثلاثون قرشاً

شهريا ، وضريبة كان يجمعها الباشا من الأهلين فى أوقات مختلفة ، كتلك « الفرضة » التى تحدث عنها الجبرتى فى حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٢٦ (مايو — يونية ١٨١١) فقال « وفيه فرضوا فرضة بغال على مياسير الناس وأهل الحرف بغلة وبغلين وثلاثة ، والذى لم يكن عنده بغلة يلزم بالشراء ، أو أن يدفع عنها كيساً عشرون ألف فضة » ، أو ما تحدث عنه فى حوادث شهر ذى الحجة ١٢٣٥ (سبتمبر — اكتوبر ١٨٢٠) فقال « فرضوا على الجواميس كل رأس عشرون قرشاً ، وعلى الجمل ستون قرشاً ، وعلى الشاة قرش ، والرأس من المعز سبعة وعشرون نصفاً وثلث ، والبقرة خمسة عشر ، والفرس كذلك » .

(ب) الضرائب غير المباشرة

أما الضرائب غير المباشرة فكانت كثيرة منوعة ، أهمها الضرائب الجركية ويحصلها الباشا من « الجمارك » فى موانى البلاد الهامة كبلاق ومصر القديمة (وفيهما جركا القاهرة) ودمياط ورشيد والإسكندرية والسويس والقصير وأسوان . وكان « ديوان المكس » أو « الجمرك » ، يعطى « لملتزم » يجمع المكوس أو « الضرائب الجركية » ، نظير قدر من المال يدفعه إلى الخزانة سنوياً . وقد فصل الجبرتى هذا العمل ، عند كلامه عن حوادث ١٢٢٧ هجرية (١٨١٢) فقال : « ومنها أن ديوان المكس ببولاق ، الذى يعبرون عنه بالكمرك ، لم يزل يتزايد فيه المتزايدون ، حتى أوصلوه إلى ألف وخمسمائة كيس فى السنة ، وكان فى زمن المصريين (أى البيكوات المماليك) ، يؤدى من يلتزمه ثلاثين كيساً مع محاباة الكثير من الناس ، والعفو عن كثير من البضائع لمن ينسب إلى الأمراء وأصحاب الوجاهة من أهل العلم وغيرهم ، فلا يتعرضون له ، ولو تحامى فى بعض أتباعهم ولو بالكذب ، ويعاملون غيرهم بالرفق مع التجاوز الكثير ، ولا ينبشون المتاع ولا رباط الشىء المحزوم ، بل على الصندوق أو المحزوم قدر يسير معلوم . فلما ارتفع أمره إلى هذه المقادير ، صاروا لا يعفون عن شىء مطلقاً ، ، ولا يسامحون احداً ولو كان عظيما من العلماء أو من غيرهم . وكان من عادة التجار ، إذا بعثوا إلى شركائهم محزوما من الأقمشة الرخيصة مثل العاتكى والنابلسى ، جعلوا بداخل طيها أشياء من الأقمشة الغالية فى الثمن مثل القصبات الحلبى والكشميرى والهندى ونحو ذلك ، فتندرج معها فى قلة الكمرك . وفى هذا الأوان ، يحلون رباط المحزوم ، ويفتحون الصناديق ، وينبشون المتاع ، ويهتكون ستره ، ويحصون عدده ، ويأخذون عشره ، أى فى كل عشرة واحداً أو ثمنه . . . . ويفعل ذلك أيضاً متولى كرك الإسكندرية ودمياط وإسلامبول والشام . » .

وكذلك حصل الباشا قسما من إيراده من الاحتكارات الحكومية ، كاحتكار الملح والفواكه والسوائل والنبيذ ، وصيد السمك فى بحيرة المنزلة وبلاق ، وغير ذلك . وكان الباشا يمنح هذه الاحتكارات لقاء قدر معين من المال ، لمن يريدون الالتزام بها حتى يبيعوها ، « للمتسببين » . وقد شرح الجبرتى شيئا من هذا « الالتزام » ، عندما تحدث عن (التزام الأبزار) ، فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٦) فقال « إن نصرانيا من الأرمن التزم بقلم الأبزار التى تأتى من بلاد الصعيد ، مثل الحبة السوداء والشمر والأنيسون والكمون والكراويا ونحو ذلك بقدر كبير من الأكياس ، ويتولى هو شراءها دون غيره ، ويبيعها بالثمن الذى يفرضه . ومقدار ما التزم بدفعه من الأكياس للخزينة ، على ما بلغنا ، خمسمائة كيس . . . . ومن داخل الأبزار ، التمر الأبريمى والسلطانى والخوص والقاطف والسلب والليف ، وبلغ سعر القطف الذى يسع الكيلة من البر خمسة وعشرين نصفا ، وكان يباع بنصف أو نصفين إن كان جيدا ، وفى الجملة بأقل من ذلك » . وفى حوادث عام ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠) قال الجبرتى « وكذلك التزم بالملاحة وتوابعها من زاد فى مالها ، وبلغ ثمن الكيلة قرشا وكانت قبل ذلك بثلاثين نصفا ، وفيما أدركنا بثلاثة أنصاف » .

وكانت هناك ضروب أخرى من الالتزام (كالتزام عمل البارود) ، فقد ذكر الشيخ الجبرتى أيضا ، فى حوادث عام ١٢٢٧ هجرية (١٨١٢) ، « أن الذى التزم بعمل البارود ، قرر على نفسه مائتى كيس ، واحتكر جميع لوازمه مثل الفحم ، وحطب الترمس والذرة والكبريت ، فقرر على كل صنف من ذلك قدرا من الأكياس ، وأبطل الذين كانوا يعملون فى السباخ بالكيمان ويستخرجون منه ملح البارود ، ثم يؤخذ منهم غبيطا إلى العمل ، فيكررونه حتى يخرج ملحا أبيض يصلح للعمل ، وهى صناعة قذرة ممتهنة فأبطلهم منها ، وبنى أحواضا بدلا عن الصناديق ، وجعلها متسعة وطلاها بالخافقى وعمل ساقية وأجرى الماء منها إلى تلك الأحواض ، وأوقف العمال لذلك بالأجرة يعملون فى السباخ المذكور » . كما ذكر فى حوادث عام ١٢٣١ هجرية (١٨١٦) « أن كرابيت ، معلم ديوان الكمرك ببولاق ، التزم بمشيخة الحامية ، وأحدث عليها وعلى توابعها حوادث ، وعلى النساء البلانات فى كل جمعة قدرا من الدراهم ، وجعل لنفسه يوما فى كل جمعة يأخذ إيراده من كل حمام » .

ومن الاحتكارات والمكوس ، ما ذكره الشيخ فى حوادث عام ١٢٢٧ هجرية ،

(١٨١٢) فقال : « وكذلك أحدث (الباشا) عدة أشياء واحتكارات فى كثير من البضائع ، مثل السكر الذى يأتى من ناحية الصعيد ، وزيادات فى المكوس القديمة خلاف المحدثات ، وذلك أن من كان بطالا أو كاسد الصنعة أو قليل الكسب أو خامل الذكر ، فيعمل فكرته فى شىء مهمل مغفول عنه ، ويسعى إلى الحضرة بواسطة المتقربين ، أو بعرضحال يقول فيه إن الداعى للحضرة يطلب الالتزام بالصنف الفلانى ، ويقوم للخزينة العامرة بكذا من الأكياس فى كل سنة ، فإذا فعل ذلك ، تنبه المشار إليه ، فيوعد بالأنجاز ويؤخر أياما ، فيتسامع المتكالبون على أمثال ذلك ، فيزيدون على الطالب ، حتى تستقر الزيادة على شخص ، إما هو أو خلافه ، ويقيد اسمه فى دفتر الرزنامة ، ويفعل بعد ذلك الملتزم ما يريده وما يقرره على ذلك الصنف ، ويتخذ له أعوانا وخدمة وأتباعا يتولون استخلاص المقررات ، ويجعلون لأنفسهم أقداراً خارجة عن الذى يأخذه كبيرهم ، والذى تولى كبر ذلك وفتح أبوابه نصارى الأروام والأرمن ، فترأسوا بذلك ، وعلت أسافلهم ، ولبسوا الملابس الفاخرة ، وركبوا البغال والرهوانات ، وأخذوا بيوت الأعيان التى بمصر القديمة ، وعمروها وزخرفوها وعملوا فيها بساتين وجنائن ، وذلك خلاف البيوت التى لهم بداخل المدينة ، ويركب الكلب منهم وحوله وأمامه عدة من الخدم والقواسة ، يطردون الناس من أمامه وخلفه . ولم يدعوا شيئاً خارجا عن المكس ، حتى الفحم الذى يجلب من الصعيد ، والحطب السنط والرتم وحطب الذرة الذى كان يباع منه كل مائة حزمة بمائة نصف ، فلما احتكروه صار يباع كل مائة حزمة بألف ومائتى نصف ، وبسبب ذلك تشحطت أشياء كثيرة وغلت أثمانها مثل الجبس والجير ، وكل ما كان يحتاج للوقود حتى الخبازين فى الأفران ، فإننا أدركنا الأردب من الجبس بثمانية عشر نصف فضة ، والآن بمائتين وأربعين نصفاً ، وكذلك أدركنا القنطار من الجير بعشرة أنصاف ، والآن بمائة وعشرين ، والحال فى الزيادة » . ثم شرح الجبرتى كذلك طرفا من عملية الالتزام ، عندما تحدث عن احتكار السكر فى حوادث ربيع الأول ١٢٣٠ (فبراير — مارس ١٨١٥) فقال إن « إبراهيم باشا احتكر السكر بأجمعه الذى يأتى من الصعيد ، وليس بغير الجهة القبلية شىء منه ، ، فيبيعه على ذمته ، وهو فى الحقيقة (للباشا) ثم صار نفس الباشا يعطى لأهل الطابخ ، بالثمن الذى يعينه عليهم ، ويشاركهم فى ربحه ، فزاد غلو ثمنه على الناس » .

ومن الضرائب غير المباشرة أيضاً . ما فرضته الحكومة من ضرائب على أهل الحرف الصغيرة كالراقصات والموسيقيين والحواة والفراشين والحلاقين والخبازين ومن إليهم ، إذ

يصبح من حق كل جماعة منهم تدفع مبلغاً للحكومة ، أن تحتكر مزاولة المهنة . وقد استرعى نظر « اسربى » Acerbi ، القنصل النمساوى فى الإسكندرية ، جمع الضريبة بصفة خاصة من « الراقصات والمغنيات والساقطات » ، فكتب إلى حكومته فى ٢٢ فبراير ١٨٢٧ « أن ما يدفعه هؤلاء جميعاً للحكومة ٣٦٠ ألف قرش ، لقاء تمتعهن بحق (أو احتكار) مزاولة المهن الثلاث » وفضلا عن ذلك فقد كان الباشا يفرض الضرائب على وكالات أو « وكايل » الصابون ، « ووكايل » الجلابة (تجار الرقيق) ، وعلى السنامكى و المأكولات والأغذية المستهلكة فى مدن الإسكندرية ودمياط ورشيد ، كما كان يفرض الضريبة على الماشية المجاوبة إلى القاهرة ، والمرسلة إلى الإسكندرية ، وعلى النطرون المصدر إلى الخارج ، وعلى « النشوق » حتى لقد تحدث الجبرتى عن ذلك ، فى حوادث شهر ذى الحجة ١٢٢٤ (يناير — فبراير ١٨١٠) فقال « ومنها إحداث بدعة المكس على النشوق ، وذلك أن بعض المتصدرين من نصارى الأروام ، أنهى إلى كتخدا بيك أمر النشوق ، وكثرة المستعملين له والدقاقين والباعة وصناعه فى مكان واحد ، ويجعل عليهم مقادير ، ويلتزم به ويضبط رجاله ، وجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظراً وقيما عليه كغيره من أقلام المكوس ، التى يعبرون عنها بالجمارك ، فإنه يتحصل من ذلك مال له صورة ؛ فلما سمع كتخدا بيك ذلك ، أنهاه إلى مخدومه ، فأمر فى الحال بكتابة فرمان بذلك ، واختار الذى جعلوه ناظراً على ذلك ، خانا مخطة بين الصورين » وقال عن النطرون إنهم « فرقوه وفرضوه على القرى ، محتجين أيضاً باحتياج الحياكة والقزازين إليه ، لغسل غزل الكتان وبياض قماشه ونحو ذلك » ، ثم « إنهم أرادوا فعل مثل هذا فى الشراب المسكر المعروف بالعرقى ، وإلزام أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه ، إن أخذوه أولم يأخذوه ، فقيل لهم فى ذلك ، فقالوا إن شربه يقوى أبدانهم ، على أعمال الزرع والزراعة والحرث والكد فى القطوة والنطالة والشادوف ، ثم أبطل ذلك » .

ولما كانت حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الصناعات والحرف الصغيرة والوضيعة ، من الضآلة بحيث لا يتناسب مقدارها وما تقتضيه أعمال الجباية من جهود ونفقات ، فقد أصدر الباشا أمراً بإلغائها فى ١٢ يناير ١٨٣٧ . وأثبت القنصل الروسى فى مصر « الكونت ميدم » Medem ، فى رسالة بعث بها إلى حكومته فى الشهر نفسه ، قائمة بهذه « الضرائب » التى ألغاها الباشا ، يتبين منها أنه كان مقدراً على الحمامات مبلغ ٢٠٨٧١ قرشاً ، وعلى « مبيضى النحاس » ٢٫٣٠٠ قرش ، و« القهوجية » ١٫٦٧٥ قرشاً وصانعى الحصر ٣٢٧ قرشاً وعشرين بارة ، كما فرضت مبالغ أخرى على غيرهم كالجزارين والحدادين ، والطوابين ،

والباعة الجوالين ، وصناع المناخل والغرابيل ، والبرادعين ، والحلاقين والخبازين ، و« الحواة » والعازفين على الربابة من رواة قصة أبى زيد ، والراقصين ، والمهرجين فى الأفراح . وكان كل ما يدفعه هؤلاء فى السنة ، مبلغاً ضئيلا لا يزيد على ٤٠٥ر١٠٤ قرشاً و١٦ بارة .

على أن الباشا استطاع بعد إلغاء هذه الضريبة التافهة ، أن يجد فى احتكار البن والنيلة مورداً طيباً للإيراد ؛ إذ كان قنطار البن يتكلف حوالى أربعين ومائة قرش ، فيبيعه الباشا بمبلغ ٤١٢ قرشا ، حتى لقد قدر « دوهاميل » Duhamel فى تقريره عام ١٨٣٧ ، أن ما تربحه الحكومة من احتكار البن وحده ، يبلغ (٧٠٧٢) كيساً أى حوالى ٣٦٠ر٣٥جنيها .

وكذلك جنى الباشا أرباحا وفيرة من احتكار « النيلة » إذ أن شدة الحاجة إليها فى صبغ ملابس الفقراء والفلاحين جعل مقدار المستهلك منها عظيما ، بلغ فى العام الواحد حوالى ٨٦ ألف أقة ، وبذلك جنى الباشا من احتكار النيلة فى السنة الواحدة ، على ما ذكره « دوهاميل » ، ٦٥٣٨ كيساً ، أو يعادل ٦٩٠ر٣٢ جنيهاً .

وإلى جانب هذه الإيرادات الثابتة ، التى حصلها الباشا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة واحتكار البن والنيلة ، تألف دخل الحكومة كذلك من الأرباح التى كانت تجنيها من تجارة الصادر ، بفضل نظام الإحتكار الداخلى ، الذى مكن الباشا من بيع محصولات البلاد بأثمان عالية فى الداخل والخارج ، وكانت الأثمان التى يبيع بها الباشا المحصول فى الخارج ، تزيد كثيراً على الأثمان التى يدفعها للفلاحين عند الشراء منهم ، كما تزيد على تلك التى يبيع بها فى داخل القطر . فقد ذكر « كادالفين » Cadalvène فى عام ١٨٤١ ، فى كتابه عن مصر وبلاد النوبة ، أن الباشا كان يدفع ٢٧ قرشا ثمناً لأردب القمح ، وتبيعه الحكومة فى داخل القطر بمبلغ ٥٦ قرشاً ، وعند تصديره إلى الخارج بتسعين قرشا . وقس على ذلك بقية أصناف المحصولات التى أثبتها فى قائمته ، كالأرز والذرة والورد والنيلة والسكر والحمص والفول ؛ ومما تجدر ملاحظته أن دخل الحكومة من تجارة الصادر هذه ، كان يتغير تبعا لتقلب أسعار السلع فى الأسواق الأوربية ويقدر « مانچان » Mengin دخل الحكومة من هذا الباب فى عام ١٨٢١ ، بما يساوى ٥٧٥ر١٩٠جنيها ، وفى عام ١٨٣٣ بما يساوى ٠٠٠ر٤٥٠ ، وقدر « دوهاميل » أرباح الباشا من هذا الباب فى عام ١٨٣٧ ، بمبلغ ٦٤٠ر٦٨٥ جنيها أى ١٢٨ر١٣٧ كيسا .

أما إيرادات الباشا من جميع الأبواب التى سبق ذكرها ، وهى الضرائب المباشرة وغير المباشرة واحتكار البن والنيلة وتجارة الصادر ، فقد بلغت على حسب تقدير « دوهاميل »

أيضا ، ٦١٢٫٨٦٠ كيسا أو ٣٫٠٦٤٫٣٠٠ جنيه . فإذا عرف أن إيرادات الحكومة فى عام ١٨٠٥ ، لم تبلغ سوى خمسة ملايين من القروش ، أى خمسين ألفا من الجنيهات ، تبين مقدار ما أحدثته أنظمة الباشا الاقتصادية الجديدة ، من زيادة عظيمة فى إيرادات الدولة ، وفى الحق إن تلك الإيرادات ، كانت تنمو نموا مطردا يتناسب وارتقاء منزلة مصر السياسية وازدياد قوتها الحربية ، وإحكام نظمها الاقتصادية ، فقد بلغ دخل البلاد ٢٣٠ ألفا من الجنيهات فى عام ١٨١٢ ، و ١٫٥٠٢٫١٣٤ فى عام ١٨١٨ ، و ١٫٨٨١٫٤٩٩ فى عام ١٨٢٢ و ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ فى عام ١٨٢٦ ، و ٢٫٥٣٠٫٠٠٠ فى عام ١٨٣٣ ، و ٣٫٠٦٤٫٠٠٠ فى عام ١٨٣٧ ، حتى لقد قال أمين سامى باشا عن إيرادات البلاد المصرية ، إنها قد « تضاعفت بمقدار ٢٠٫١٧ عما كانت عليه يوم أن استلم البلاد محمد على باشا » ، أما بعد أزمة الحكم الكبرى فى عام ١٨٤٠ ، فقد أخذت هذه الإيرادات تتناقص عاما إثر عام . ومهما يكن من شأن هذه الإيرادات ووفرتها فقد كانت هناك وجوه كثيرة لإنفاقها .

٨ — وجوه الإنفاق

كانت الأرض والتجارة والضرائب أهم المصادر التى جاءت بذلك الإيراد الوفير ، الذى مكن الباشا من الإنفاق على مشروعاته الإصلاحية الكبرى ، كتعبيد الطرق وشق الترع وإقامة الجسور وبناء القناطر ، مما سبقت الإشارة إلى بعض آثاره ، هذا إلى جانب ما أنفقه فى سبيل تحقيق أغراضه السياسية ، والعمل على رفع شأن مصر بين الأمم .

وفضلا عن ذلك ، فقد كان الباشا يدفع من هذه الأموال « ويركو الآستانة » ، أى الخراج المقرر على الحكومة المصرية للدولة العثمانية ، وقد تحددت قيمته فى مايو ١٨٤١ بثمانين ألف كيس ، أى أربعمائة ألف جنيه ، هذا عدا الهدايا التى كان يغدقها على رجال الباب العالى ، عند حضورهم إلى مصر فى مهمات رسمية أو لمجرد الزيارة ، كما كان يبعث بالنفائس إلى الآستانة ، من وقت لآخر ، وقد انفق الباشا كثيرا على شئون الإدارة والحكومة ، غير أن الشطر الأكبر من الإيرادات كان ينفق على المصانع ، وعلى الشئون الصحية والتعليم ، وعلى الأسطول والجيش .

ا — المصانع :

اقتضى ذلك النظام الاقتصادى الذى أدخله محمد على ، وأحكم تطبيقه فى مصر ، أن يحتكر الباشا الصناعات القائمة فى البلاد منذ زمن بعيد ، وأن يكثر من إقامة منشآت

صناعية جديدة ، حتى يحقق فكرتين : الأولى فكرة الميزان التجارى ، الذى يجب أن يميل فى صالح دولته ، تلك الفكرة التى سبق شرحها عند الكلام عن سياسة الباشا الاقتصادية ، والتى تقوم على ضرورة زيادة الصادرات المصرية ، على الواردات المجلوبة من الخارج ، حتى لا تتسرب أموال الدولة إلى جيوب الموردين ، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتى ، حتى تقوم البلاد بإنتاج حاجتها من السلع ، مكتفية بمصنوعاتها ومنتجاتها فى سد مطالبها ، فلا يكون هناك ما يدعو إلى شراء شىء من الخارج ، لأن هذا معناه خروج الأموال المصرية من البلاد وإنفاقها فى الأسواق الخارجية . وواضح أن فكرة الاكتفاء الذاتى ، مرتبطة أوثق ارتباط بفكرة الميزان التجارى ، كما فهمه محمد على ومعاصروه ، وهو ما يعبر عنه رجال الاقتصاد فى الوقت الحاضر « بالأوتاركية » . وقد فسر محمد على بنفسه فكرة الميزان التجارى ، فى بعض أحاديثه مع البارون « دى بوالكمت » . فقال : « لقد أدخلت تغييرا على علاقاتى التجارية (مع الدول) ؛ لأن المصانع التى أنشأتها ، استطاعت أن تخلصنى اليوم ، من تلك الجزية التى كان على البلاد أن تدفعها للصناعة الأوروبية ، وهكذا بقيت فى مصر جميع الأموال التى كنت أدفعها ثمنا لأجواخكم وحرائركم » . أما فكرة الاكتفاء الذاتى ، فقد فسرها القنصل الروسى « دوهاميل » عندما قال ، إن الباشا إنما أنشأ المصانع الكثيرة ، لأنه أراد أن يجعل من مصر بلدا صناعيا وذلك لأنه اعتقد أن الشعب الذى يريد الثراء ، يجب عليه أن ينتج بنفسه وفى بلاده ، ما هو فى حاجة إليه ، حتى لا يبتاع من الخارج إلا سلعا قليلة جدا ، ليس من شرائها مناص على الإطلاق ، وقد ترتب على استقرار هاتين الفكرتين فى ذهن الباشا ، تطبيق نظام الاحتكار على الصناعات « الصغيرة » القائمة بمصر من قديم الزمن ، وإنشاء المصانع والإكثار من الصناعات « الكبيرة » الجديدة .

وكانت أهم الصناعات القديمة النسيج وصناعة الحصر وعمل الأوانى الفخارية (وبخاصة فى قنا) . ويصف الجبرتى طرفا من احتكار هذه الصناعات ، فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٥) فيقول عمل (الباشا) بمصر أماكن ومصانع لنسج القطانى التى يتخذها الناس فى ملابسهم من القطن والحرير ، وكذلك الجنفس والصندل ، واحتكر ذلك بأجمعه ، وأبطل دواليب الصناع لذلك ومعلميهم ، وأقامهم يشتغلون وينسجون فى المناسج التى أحدثها بالأجرة ، وأبطل مكاسبهم أيضا ، وطرائقهم التى كانوا عليها ، فيأخذ من ذلك ما يحتاجه فى اليلكات والكساوى ، وما زاد يرميه على التجار ، وهم يبيعونه على

الناس بأغلى ثمن » . ويقول كذلك فى حوادث شهر ذى الحجة من العام التالى (أكتوبر — نوفبر ١٨١٧) ، « وانقضت السنة مع استمرار ما تجدد فيها من الحوادث التى منها ما حدث فى آخر السنة ، من الحجر وضبط أنوال الحياكة ، وكل ما يصنع بالمكوك ، وما ينسج على نول أو نحوه ، من جميع الأصناف ، من أبريسم أو حرير أو كتان ، إلى الخيش والفل والحصير ، فى سائر الأقليم المصرى ، طولا وعرضا قبلى وبحرى ، من الإسكندرية ودمياط إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم وكل ناحية ... » ويقول فى حوادث ذى الحجة ١٢٣٥ (سبتمبر — أكتوبر ١٨٢٠) ، « ومما حدث أيضا فى هذه السنة الاستيلاء على صناعة الخيش والقصب والتلى ، الذى يصنع من الفضة للطرازات والقصبات والمناديل والمحارم وخلافها من الملابس » .

وتبلغ هذه الصناعات فى السنة ، على حسب تقدير « مانچان » ، نحو ثلاثين ألف كيس ، أى خمسين ومائة ألف من الجنيهات ، آلت جميعها إلى خزانة الدولة ؛ إذ أن الصناع صاروا يعملون فى تلك الصناعات مأجورين لحساب الحكومة ، بعد أن كانوا يستثمرونها لحسابهم الخاص .

أما الصناعات « الكبرى » ، فقد أنشأ لها الباشا المصانع المتعددة ، فى مختلف جهات القطر ، وكان يشرف عليها « ديوان الجهادية » أو « الخزينة » أو مدير . ففى عام ١٨٣٧ ، كان ديوان الجهادية يشرف على ما بالقلعة من مصانع لعمل ألواح النحاس وسبك الحديد وصنع المدافع والسيوف والبنادق وما إليها ، كما كان يشرف على ما بالحوض المرصود وبلاق من مصانع ، لعمل الأسلحة النارية ، وصنع الجوخ ، ودبغ الجلود وغير ذلك ؛ أما سائر المصانع فكانت تحت إشراف « الخزينة » مباشرة ، أو تحت إشراف مدير . وكان أهم تلك المصانع قائما فى « الريرمون » بالقرب من ملوى ، لعمل السكر واستخراج الروم ، وفى رشيد ودمياط لضرب الأرز ، وفى فوه للأرز وصناعة الطرابيش . وأما مصانع غزل القطن ونسجه ، فقد كان منها ثلاثة فى بلاق ، واثنان فى كل من القاهرة ورشيد ، وواحد فى طريق شبرى ، ومثله فى كل من قليوب وبنها المسل والمنصورة وزفتى وميت غمر ونبروه وشبين الكوم والمحلة الكبرى وسمنود ودمنهور وفوه وبنى سويف والمنيا وملوى والفشن وجرجا وفرشوط وقنا وإسنا ، وكان يشتغل فى كل منها نحو خمسمائة رجل فى المتوسط ، واستدعى إنشاؤها إقامة معامل خرى لتبييض المنسوجات وطبع الثياب بالألوان ، فى بلاق وشبرى شهاب (بالقليوبية) والمحلة الكبرى وشبين والمنصورة ؛ وفضلا عن ذلك فقد أنشأ

محمد على فى القاهرة مصنعا للجوخ وآخر للحرير ، وثالثا لصنع الحبال من القنب ، هذا إلى مصانع أخرى لغزل الصوف ونسج الكتان وعمل الصابون والنيلة وغير ذلك .

وكان أبناء المصريين يعملون بهذه المصانع ، فقد ذكر الجبرتى فى حوادث عام ١٢٣٣ هجرية (١٨١٨) ، أن رجال الحكومة «فى أواخر هذا العام ، جمعوا مشايخ الحارات ، وألزموهم بجمع أربعة آلاف غلام من أولاد البلد ، ليشتغلوا تحت أيدى الصناع ، ويتعلموا ويأخذوا أجرة يومية ، ويرجعوا لأهاليهم أواخر النهار ، فمنهم من يكون له القرش والقرشان والثلاثة ، بحسب الصناعات وما يناسبها ، وربما احتيج إلى نحو عشرة آلاف غلام بعد إتمامها ، والمحتاج إليه فى هذا الوقت القدر المذكور » . وفى أمر أدرج بعدد الوقائع المصرية ، الصادر فى ١٩ جمادى الآخرة ١٢٤٦ (٣٠ نوفمبر ١٨٣٠) ، تقرر أن يجمع ألف « من أولاد أهالى أقسام الدرب الأحمر ودرب الجماميز والخليفة وبولاق ومصر القديمة والأزبكية وعابدين والداودية والجمالية وباب الشعرية » ، وأن يجرى توزيعهم على مصانع الخرنفش والحوض المرصود والسيدة زينب وبلاق والتفكخانة ، وأن يكون الجمع والتوزيع فى عشرة أيام ، وعنى الباشا بأمر هؤلاء الصناع ، وشدد على رؤسائهم حتى يحسنوا معاملتهم ، فأصدر أمراً فى نهاية جمادى الآخرة ١٢٥٢ (١١ أكتوبر ١٨٣٦) « لمفتش عموم الفابريقات » جاء فيه « قد اطلعت على شرحكم المسطر على شقة معاون فاوريقات قبلى ، بشأن العمال والمهمات اللازمة لفاوريقة ملوى . وعلم مما تنوه على هامشها ، حصول حبس الأشخاص الواردين بدون ضامن بنفس الفاوريقة . ألم أقل لك مراراً ، إن أولياء نعمتى اثنان : أحدهما السلطان محمود والآخر الفلاح ؟ وأن قصدى من هذه الحكاية ، عدم النظر إلى الفلاح بعين العداوة ، وإزالة ذلك من الوجود ؟ لأن أخذنا وعطانا ونيلنا هذا الشرف ، هو من وجوههم ، أى بسببهم . فعليه ، ولكون أن الفلاح ولىّ نعم الجميع ، ألم يجب النظر إلى ما فيه أصول رفاهية وزيادة يوميات أولئك الشغالين ؟ فيلزم بوصوله ، عمل صورة مستحسنة لصرف أجورهم ، ليكون ذلك موجباً لرفاهيتهم وتشويقهم للمصلحة ، إذ بذلك تعود المنفعة عليها ، ويسر الجميع ، ويستوجب حضورهم للأشغال بانشراح قلب . . »

بيد أن هذه المنشآت الصناعية ، تطلبت من الباشا أموالا طائلة ، حتى أن مصانع غزل القطن كانت مصدر خسائر كبيرة فى سنيها الأولى ، ولو أن الباشا بعد انقضاء فترة من الزمن انتظمت فيها إدارة هذه المصانع ، استطاع أن يجنى منها بعض الفائدة . وكانت صناعة غزل القطن والكتان ، أهم الصناعات التى أسسها الباشا ، ففى عام ١٨٣٣ أخرجت مصانع

الكتان من المنسوج ذى العرض الضيق حوالى مليون قطعة ، بيعت الواحدة منها ، بثمن يتراوح بين فرنكين ونصف وخمسة فرنكات ، هـذا عدا حوالى ثلاثين ألف قطعة ، من النسيج ذى العرض المتسع ، بيعت بسعر يتراوح بين اثنى عشر وستة عشر فرنكا ، للقطعة الواحدة ، أى أن مصر استطاعت أن تنتج من المنسوجات الكتانية مايوازى (١/٣٢) مما تنتجه فرنسا ، على حسب تقدير « بوالكمت » . وكذلك كان شأن المنسوجات القطنية ، فقد كان ما أنتجته المغازل كافياً لسد حاجة الاستهلاك المحلى والتصدير إلى الخارج ، وكانت الطريقة المتبعة فى إدارة تلك المغازل المتعددة ، أن تتعاقد الحكومة مع « مقاولين » تقدم إليهم المواد الخام ، وعليهم استخدام عدد من « الشغالين » يتكفلون بأجورهم وما إليها ، حتى إذا انتهوا من عملهم ، قدم « المقاول » كل ما أنتجوه إلى الحكومة ، بمقتضى « تعريفة » سبق الاتفاق عليها بين الطرفين .

أما مصانع سبك الحديد وما يصنع منه ، فقد كلفت الباشا مبالغ جسيمة ، ولعل ذلك راجع إلى أن الباشا وجد نفسه مضطراً إلى شراء الآلات ، وكذا الفحم والحديد ، من انجلترة وقد اعتاد الإنجليز ، على ما ذكره « بوالكمت » ، أن يستغلوا ثقة الباشا بهم وحاجته إليهم ، استغلالا سيئاً ، فصاروا يبيعونه الآلات القديمة ، أو المستعملة ، أو تلك التى ضاعت بعض أجزائها أو تلفت ، مما جعلها غير صالحة للعمل . ومع هـذا كانوا يطالبون الباشا دائماً بأثمان باهظة ، غير أنه على الرغم من وجود هذه المصانع ، التى طالما توقفت عن العمل بسبب قلة الوقود ، ظل الباشا حتى عام ١٨٣٧ بل وبعده ، يستورد من انجلترة الدافع والآلات اللازمة للسفن الملاحية وغيرها ، وكادت مهمة بعض المصانع تقتصر على إنتاج « قطع الغيار » لسد حاجة الاستهلاك العادى ، ويدخل ضمن النفقات التى تحملها الباشا بسبب هـذه المصانع ، الأجور العالية التى كان يدفعها للأوروبيين والليفانتيين ، من المالطيين وغيرهم ، الذين استخدمهم محمد على فى مصانع الحديد ، لمهارتهم الفنية من جهة ، ولإرشاد العمال المصريين من جهة أخرى ، وكذلك ما تكلفته البعوث التى أوفدها الباشا إلى الخارج ، لإتقان أساليب الصناعة وفنونها .

وعندما أنشأ محمد على معمل السكر فى الريرمون قرب ملوى ، لم تكن هذه « الفاوريقة » كبيرة فى إنتاجها أو مساحتها ، فلم يزد مقدار ما كانت تنتجه من السكر ، على ثلاثين قنطاراً فى اليوم الواحد ، وكان قنطار السكر المكرر يباع فى عام ١٨٣٧ بمائتى قرش ، وأقة الروم بأربعة قروش ، ولم يكن سعر السكر المستورد من الخارج يزيد على ذلك كثيراً ، ولعل هذه الزيادة الطفيفة راجعة إلى أن السكر الأجنبى كان أجود نوعاً .

أما النيلة فلم يستوردها الباشا من الخارج ؛ لأنها كانت تزرع فى مصر ، ولكن « الصبغة » المأخوذة من مادتها كانت رديئة النوع ، واضطر محمد على إلى استقدام بعض الصناع لتعليم « أبناء العرب » وسائل الصناعة وأساليبها فى البنغال بالهند . ومنذ ١٨٣٥ رأى الباشا أن يترك الإشراف على إعداد النيلة لمشايخ القرى ، على شريطة أن تتسلم الحكومة جميع المادة المستخرجة منها ، مهما كان نوعها ، بثمن قدره ثلاثون قرشاً للأقة الواحدة .

وأما مضارب الأرز فكانت تديرها الثيران ، ومع هذا فقد كلفت الباشا مبلغاً يربو على ضعف ما كان يتكلفه إنتاج الأرز نفسه ، حتى أن « توماس جالوى » ابن المهندس الإنجليزى جالوى Galloway اتفق مع الباشا على أن يستبدل بمضارب الأرز الموجودة ، مضارب غيرها تستخدم البخار منها واحد فى رشيد ، وآخر فى الريمون . ولعل متاعب استخدام الثيران والرغبة فى توفير النفقات هى التى جعلت الباشا ، على ما ذكره الجبرتى فى حوادث ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٦) ، يأخذ قبل ذلك بفكرة تقدم بها شخص « من أبناء البلد ، يسمى حسين چلبى عجوة ، ابتكر بفكرة صورة دائرة ، وهى التى يدقون بها الأرز وعمل لها مثالا من الصفيح ، تدور بأسهل طريقة ، بحيث أن الآلة المعتادة ، إذا كانت تدور بأربعة ثيران ، فيدير هذه ثوران . وقدم ذلك المثال إلى الباشا ، فأعجبه وأنعم عليه بدراهم ، وأمره بالسير إلى دمياط ، ويبنى بها دائرة ويهندسها برأيه وبمعرفته ، وأعطاه مرسوماً بما يحتاجه من الأخشاب والحديد . . فعمل وصح قوله ، ثم عمل أخرى برشيد وراج أمره بسبب ذلك . »

وقد قدر « بورنج » ما أنفقه الباشا فى إقامة جميع المصانع ، وشراء ما لزمها من الآلات والمواد الأولية ، بما لا يقل عن اثنى عشر مليونا من الجنيهات الإنجليزية ، وكان المصريون كما يقول « بوالكمت » ، ينظرون إلى تلك المصانع ، كما ينظر الإنسان إلى كارثة نزلت بساحته ، ولما كانوا يعتبرونها سجونا لا أكثر ولا أقل ، فقد رغبوا عن العمل بها ، واضطر الباشا إلى استخدام القوة حتى يجمع العدد الكافى من الأيدى العاملة ، كما صار يحشد فى هذه المصانع صغار السن ، ممن لا يصلحون للخدمة فى الجيش . ولم يكن النساء بمنأى عن الصناعة إذ كانت توزع على القرويات مقادير معينة من الكتان ، يطلب إليهن الفراغ من غزلها فى زمن محدد . ولما كان هذا العمل يشق عليهن ويضيق به ذرعهن فقد كن يعمدن إلى شتى الحيل للتخلص منه ، ولو أدى الأمر إلى إحداث عاهات فى أيديهن . على أن اشتراك النساء فى الجهد الصناعى لم يقف عند حد العمل فى المنازل ، فقد كان فريق منهن يشتغل فى المصانع إلى جانب الرجال ، تحت إشراف دقيق .

ب — العناية بالصحة :

احتلت العناية بالصحة العامة ، مكانا كبيرا من تفكير الباشا واهتمامه ، فى قطر كثرت به الأمراض والأوبئة ، وكان أكثرها ذيوعا الرمد والدوسنطاريا والجدرى ، هذا عدا الأوبئة الخطيرة مثل « الكوليرا » والطاعون . فقد حدث فى يولية عام ١٨٣١ ، أن حمل العائدون من الحجاز « ميكروب الكوليرا » إلى السويس ، فانتشر الوباء بها انتشارا عظيما ، حتى مات فى يومين اثنين ، خمسون ومائة شخص ، ثم ظهر الوباء فجأة فى القاهرة بعد أسبوعين ، فاضطر الباشا إلى طلب المساعدة من قناصل الدول ، لمنع امتداد الوباء إلى الإسكندرية ، ووضع تحت تصرف القناصل جميع الجنود الموجودين بالمنطقة ، فأقيم « نطاقان صحيان » بين القاهرة والإسكندرية ، غير أنه قضى على عدد من الجنود ، وأصيب منهم نحو ثمانمائة امتلأت بهم المستشفيات ، مما اضطر الأطباء والصيادلة إلى الفرار طلبا للنجاة ، ووقع فريسة لهذا الوباء تسعة آلاف شخص فى القاهرة ، وما يزيد على خمسمائة وألف بالإسكندرية وكان عدد سكان القاهرة إذ ذاك ثلاثمائة ألف ، والإسكندرية تسعين ألفا .

ومع هذا فإن البلاد كانت تقاسى فى الواقع بلاء أشد وهولا أعظم ؛ لأن هذا الوباء كان لا ينقطع ظهوره تقريبا ، وكانت تشتد وطأته عادة فى شهر فبراير أو مارس من كل سنة ، وقد لاحظ المعاصرون أنه كان يجتاح البلاد مرة فى كل عشرة أعوام تقريبا ، ثم تقل الإصابات به كثيرا عشرة أعوام أخرى ، وبعد ذلك يعود إلى الظهور بشكل وبائى فى الأعوام العشرة التالية ، وهكذا دواليك ، وكان وباء الطاعون منتشرا فى البلاد عندما قدم الفرنسيون لغزوها فى عام ١٧٩٨ ، ولم تخف وطأته إلا بعد خروجهم منها ، ثم عاد الوباء إلى الظهور مرة أخرى فى عام ١٨١٣ ، واستمر حتى عام ١٨٢٤ ، ثم ظهر مرة ثالثة فى عام ١٨٣٤ ، ومرة رابعة فى عام ١٨٤٨ ، وفى أثناء ذلك كله كان وباء الطاعون ما يزال موجودا لم تستأصل شأفته . ولما كان ظهوره يبدأ غالبا فى جهات الشواطىء الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، فقد اعتقد كثير من المصريين والأجانب على السواء ، أن الوباء يفد إلى هذه البلاد من تركيا ، وكان الإفرنج عند حدوث الطاعون يحتجبون فى منازلهم وأحيائهم فى عزلة عن جميع الناس ، أما الباشا والحكام فكانوا يلتمسون النجاة فى الجهات النائية ، وقد بلغ الأمر فى بعض الأحيان إلى حد أن أغلقت المصالح الحكومية أبوابها ، وتعذرت مقابلة الباشا حتى على قناصل الدول أنفسهم ، وقد وصف الشيخ الجبرتى طرفا من طرق

الوقاية ومكافحة الوباء التي اتبعها الباشا في عام ١٢٢٨ هجرية (١٨١٣)، فذكر أنه عند ما جاءت الأخبار « بوقوع الطاعون الكثير بأسلامبول »، أشار الأطباء على الباشا « بعمل كورنتيلة بالإسكندرية على قاعدة اصطلاح الإفرنج ببلادهم، فلا يدعون أحداً من المسافرين الواردين في المركب من الديار الرومية يصعد إلى البر إلا بعد مضي أربعين يوما من وروده، وإذا مات بالمركب أحد في أثناء المدة استأنفوا الأربعين »، وعندما بدأ وباء الطاعون ينتشر بالاسكندرية في الشهر التالي (محرم ١٢٢٨ — يناير ١٨١٣)، ومات به كثيرون في الثغر، أمر الباشا « بعمل كورنتيلة بثغر رشيد ودمياط والبرلس وشبرا، وأمر الكاشف الذي بالبحيرة بمنع المسافرين المارين من البر، وأمر أيضا بقراءة صحيح البخاري بالأزهر، وكذلك يقرءون بالمساجد والزوايا سورة الملك والأحقاف في كل ليلة بنية رفع الوباء ». وعندما فشلت هذه الوسائل وانتشر الوباء في القاهرة، في شهري مارس وأبريل (١٨١٣) أمر الباشا يوم ٨ أبريل « بعمل كورنتيلة بالجيزة ونوه بإقامته بها ». ثم اتفق أن مات « بالمحكمة عند القاضي شخص من أتباعه، فأمر بحرق ثيابه، وغسل المحل الذي مات فيه وتبخيره بالبخورات، وكذلك غسل الأواني التي كان يمسها وبخروها. وأمروا أصحاب الشرطة، أنهم يأمرون الناس وأصحاب الأسواق، بالكنس والرش والتنظيف في كل وقت ونشر الثياب. وإذا ورد عليهم مكاتبات، خرقوها بالسكاكين ودخنوها بالبخور قبل ورودها. ولما عزم الباشا على كورنتيلة الجيزة، أرسل في ذلك اليوم، بأن ينادوا بها على سكانها، بأن من كان يملك قوته وقوت عياله ستين يوما، وأحب الإقامة، فليمكث بالبلدة وإلا فليخرج منها ويذهب ويسكن حيث أراد في غيرها، ولهم مهلة أربعة ساعات، فانزعج سكان الجيزة، وخرج من خرج وأقام من أقام. وكان ذلك وقت الحصاد، ولهم مزارع وأسباب مع مجاوريهم من أهل القرى، ولا يخفى احتياجات الشخص لنفسه وعياله وبهائمه فمنعوا جميع ذلك حتى سدوا خروق السور والأبواب، ومنعوا المعادي مطلقا، وأقام الباشا ببيت الأزبكية لا يجتمع بأحد من الناس إلى يوم الجمعة، فعدى في ذلك اليوم وقت الفجر وطلع إلى قصر الجيزة، وأوقف مرسين الأولى ببر الجيزة والأخرى في مقابلها ببر مصر القديمة. فإذا أرسل الكتخدا أو المعلم غالي إليه مراسلة، ناولها المرسل المقيد بذلك في طرف مزراق، بعد تبخير الورقة بالشيح واللبان والكبريت، ويتناولها منه الآخر بمزراق آخر على بعد منهما، وعاد راجعا، فإذا قرب من البر تناولها المنتظر له أيضا بمزراق، وغمسها في الخل وبخرها بالبخور المذكور، ثم يوصلها لحضرة المشار إليه بكيفية أخرى.

فأقام أياما وسافر إلى الفيوم ورجع كما ذكر ، وأرسل مماليكه ومن يعز عليه ويخاف عليه من الموت إلى أسيوط » .

وكان « عمل الكورنتيلة » بالجيزة أيسر السبل لتوقى الوباء عند انتشاره . قال الجبرتى فى حوادث شهر ربيع الثانى ١٢٣٠ (١٣ مارس ، ١٠ أبريل ١٨١٥) : « فى ثامنه (٢٠ مارس) عمل محرم بيك الكورنتيلة بالجيزة ، على نسق السنة الماضية ، من إخراج الناس وإزعاجهم ، تطيراً وخوفاً من الطاعون » وفى ١٩ مايو من السنة نفسها « أخرجوا عساكر كثيرة ، وجهوهم (الباشا) إلى الثغور ومحافظة الأساكل ، . . وسئل كتخدا بيك عن سبب خروجهم ؛ فقالوا خوفاً عليهم من الطاعون ولئلا يوخموا المدينة ، لأنه وقع فى هذه السنة مَوَتان بالطاعون ، وهلك الكثير من العسكر وأهل البلد والأطفال والجوارى والعبيد خصوصاً السودان . فإنه لم يبق منهم إلا القليل النادر ، وخلت منهم الدور . (وفى أواخر مايو) أخرج كتخدا بيك صدقة تفدق على الأولاد الأيتام ، الذين يقرءون بالكتاتيب ويدعون برفع الطاعون . فكانوا يجمعونهم ويأتى بهم فقهاؤهم إلى بيت حسين كتخدا الكتخدا ، عند حيضان مصلى ، ويدفعون لكل صغير ورقة بها ستون نصفاً فضة ، يأخذ منها جزءا ، الذى يجمع الطائفة منهم ، ويدعى أنه معلمهم زيادة عن حصته . »

وكذلك ذكر الجبرتى شيئاً من إجراءات الوقاية ، التى اتخذت عند انتشار الطاعون ، فى شهر جمادى الثانية ١٢٣٤ (٢٨ مارس — ٢٥ أبريل ١٨١٩) فقال « وفى هذا الشهر حصل بعض موت بالطاعون ، فداخل الناس وهم بسبب ما حدث فى أكابر الدولة والنصارى من التحجب وعمل الكورنتيلات ، وهى التباعد من الملامسة وتبخير الأوراق والمجالس ونحو ذلك . » وقضى الباشا شهر رمضان من هذا العام (٢٤ يونية — ٢٣ يولية ١٨١٩) وهو « مكرتن بشبرا ، ولم يطلع إلى القلعة كعادته فى شهر رمضان » وفى آخر سنة من « تاريخ » الشيخ الجبرتى ، ذكر فى حوادث شهر رجب ١٢٣٦ (٤ أبريل — ٣ مايو ١٨٢١) أن « مماليك الباشا (سافروا) إلى جهة أسيوط مثل العام الماضى ، ليكرتنوا هناك حذراً وخوفاً عليهم من حدوث الطاعون بمصر .

ولم ينقطع ظهور وباء الطاعون فى السنوات التالية ، ولعل أخطر انتشار له كان فى عام ١٨٣٥ ، عند ما اجتاح القاهرة وبلاد الوجه البحرى بشكل عنيف . فعظم عدد ضحاياه حتى حتى بلغوا فى القاهرة وحدها ، كما أذيع وقتذاك ، واحداً وثلاثين ألفاً ، ولو أن القنصل الإنجليزى « كامبل » Campbell اعتقد أن عددهم كان يزيد كثيراً على ذلك ، بل قدر عدد

من ماتوا بالطاعون من الأهالى المسلمين وحدهم بواحد وثلاثين ألفاً ، ومات من القبط حوالى ربعهم أى عشرين ألف نسـمة ، وأما البيوت التى أغلقت أبوابها بسبب وفاة أصحابها وجميع سكانها فكانت ١٢٠٠ بيتا .

لهذا اهتم محمد على بشئون الصحة العامة اهتماما بالغا ، ولم تقتصر جهوده على مكافحة الطاعون « والكوليرا » ، بل تعدت ذلك إلى معالجة الأمراض الأخرى المتفشية بين الأهلين ، كالرمد والجدرى والدوسنطاريا وغيرها ، وكانت الوسائل التى لجأ إليها إما وقائية كالحجز الصحى ، وإما علاجية كالاعتماد على معاونة الأطباء الأجانب ، أمثال كلوت بك وجيطانى بك (Gaetani) ، فى بحث شئون الصحة العامة ، واتخاذ ما يلزم لمكافحة هذه الأمراض ، وكذلك إنشاء مدرسة الطب ، واستحضار الكتب الطبية والأدوية وإقامة المستشفيات ، وإيفاد البعوث الطبية إلى الخارج ، وتشجيع الأطباء الأجانب الذين يحضرون إلى البلاد لمزاولة مهنة الطب ، والترحيب بالهيئات العلمية التى تفد إلى مصر لإجراء بعض البحوث والتجارب الطبية . هذا إلى مطاردة (الدجالين) من الوطنيين والأجانب ، الذين كانوا يغررون بأبناء البلاد ، وينتحلون لأنفسهم صفة الأطباء ، حتى يروجوا بضاعتهم الزائفة .

ويدل على تشدد الباشا فى مراقبة الدجالين وأدعياء الطب ، ما ذكره الجبرتى فى حوادث شهر جمادى الثانية ١٢٣٢ (أبريل — مايو ١٨١٧) ، إذ قال إن مناديا أعمى يقوده آخر طاف بالأسواق ، « يقول فى ندائه ، من كان مريضا ، أو به رمد أو جراحة ..... فليذهب إلى خان بالموسكى ، به أربعة من حكماء الأفرنج أطباء ، يداوونه من غير مقابلة شىء ، فتعجب الناس من هذا وتحاكوه ، وسعوا إلى جهتهم لطلب التداوى » . ثم لم يلبث أن « وصل خبر الأطباء ومناداتهم إلى كتخدا بيك ، فأحضر حكيم باشا وسأله ، فأنكر معرفتهم وأنه لا علم عنده بذلك . فأمر بإحضارهم وسألهم فخلطوا فى الكلام ، فأمر بإخراجهم من البلدة ، ونفوهم فى الحال ، وذهبوا إلى حيث شاء الله » . ثم ذكر الجبرتى تعليقا على هذا الحادث ، ما يدل على أن الباشا كان يعاقب كذلك أدعياء الطب من الأهلين ، فقال ، « ولو فعل مثل هذه الفعلة بعض المسلمين ، لجوزى بالقتل أو الخازوق » . بيد أنه كان يقابل هذا من جهة أخرى تشجيع الباشا للأطباء الذين يقصدون لعلاج الناس عن علم ودراية ، فقد ذكر القنصل الأنجليزى « كامبل » فى أكتوبر ١٨٣٦ ، كيف أن أحد أطباء العيون ويسمى الدكتور « شارلس نيلر » Charles Nayler ، زار الأسكندرية فى هذه السنة ، ونجح فى علاج بعض المصابين بالرمد ، وذاع صيته بسبب نجاحه حتى ازدحم الناس ببابه ،

وأراد الباشا أن يحبب إليه البقاء فى مصر للانتفاع بمهارته ، ففرض عليه مرتبا سنويا كبيرا يبلغ مائتين وألفا من الجنيهات .

وكذلك كان من أثر عناية محمد على بالصحة ، أنه أصدر أمرا « بإنشاء مارستان بأبى زعبل المجاور جهاد أباد ، يسع أكثر من ١٥٠٠ مريض ، برياسة طبيب ، ويرتب تحت يده مائة تلميذ من أبناء مصر المستعدين ، ويخصص معه ما يلزم من الأساتذة ، وتستحضر الكتب الطبية . فأنشأ الى مارستان بإشراف الخواجة كاوت بك ، وكل ما يلزم لراحة المرضى من أسرة وغيرها ، واستحضرت الأدوية وابتدأت الدراسة بالمدرسة الطبية فى غرة شعبان ١٢٤٢ الموافق ٢٨ فبراير ١٨٢٧ » . فكانت هذه مدرسة الطب البشرى التى أنشأها محمد على فى أبى زعبل ، وظلت بمكانها مدة طويلة حتى نقلت أخيرا مكان المدرسة التجهيزية بالقصر العينى فى أوائل عام ١٨٣٧ ، وعهد إلى كلوت بك ، بصفته رئيس المدرسة وأول من اقترح إنشاءها ، بأن يختار جماعة من الأطباء الأجانب للتدريس بها ، فوقع اختياره على « جيطانى بك » طبيب محمد على و « بارتلمى » Barthelmy و « لاسبيرنترا » Lasperanza وغيرهم . وقبل إنشاء هذه المدرسة بعامين ، كان الباشا قد أنشأ « مستشفى أبى زعبل » الحربى الكبير . وفى عام ١٨٢٦ كان قد أنشأ أيضا « مجلسى الصحة والاسبتاليات » الذى سمى منذ ١٨٣٤ بمجلس الصحة العمومية . وفى مارس ١٨٢٧ (٨ شعبان ١٢٤٢) ، صدر أمره إلى « بلال أغا ناظر الترسانة بالإسكندرية ، بإنشاء مستشفى بالإسكندرية ، فى المحل الذى يستحسنه حكيمباشى الثغر » .

ومن حسنات الباشا كذلك أنه أغلق « المارستان » ، وكان بمثابة « مستشفى » للمجانين ، وكان المرضى يعيشون فى قذارة بالغة ، ويرسفون فى قيود وأغلال مثبتة فى الجدران ، وبلغ من امتهان آدميتهم ، أن أيا من الناس كان يستطيع مشاهدتهم (والفرجة) عليهم ، لقاء جعل يدفعه لحارس المارستان ؛ لهذا اقترح كلوت بك إلغاءه ، ووافقه على ذلك « مجلس الأطباء » ، فصدرت أوامر الباشا بأن يبنى مستشفى « برسم المجانين بجهة الأزبكية » على وجه السرعة ، حتى ينقل مرضى « المارستان » إليه .

وعندما قرر « نيقولا الأول » قيصر الروسيا تأليف « لجنة طبية » ، لبحث مسألة « التطهير بحرارة الشمس » ، باعتباره إحدى وسائل الوقاية ضد انتشار الطاعون ، وأرادت هذه اللجنة زيارة الأقطار التى ينتشر بها هذا الوباء وبخاصة مصر والشام ، رحب محمد على بقدومها إلى مصر . وقد وصلت اللجنة إلى الإسكندرية فى أواخر عام ١٨٤٢ ، وكانت

برياسة « أومانيتز » Oumanetz مدير الحجر الصحى فى ثغر « أوديسا » ، وأرسل كلوت بك إلى القنصل الروسى فى مصر « كريمر » Krehmer ، أن محمد على قد أصدر أوامره إلى « مجلس الصحة العمومية » بتقديم كل مساعدة للجنة ، كما أصدر فى ١٢ مارس ١٨٤٣ ، أمرا إلى وكيل شورى المعارف ، جاء فيه أنه بمناسبة حضور هذه اللجنة « من طرف حكومة الروسيا ، لأجل إجراء بعض تجارب لمعرفة درجة سريان علة الوباء ، والتمكن من تخصيص حدود لها ، وذلك موقوف على إلباس بعض الأشخاص السليمى البنية ، ملابس الذين أصيبوا بالداء ، بعد تطهيرها فى حرارة الشمس على درجة ٦٠ ، ومن المؤكد عدم إمكان وجود من يرضى بتلك التجارب من الخارج ، فقد استحسن عمل التجربة فى المتهمين باللومان . فينبغى لدى حضور كلوت بك لطرفه ، إعطاؤه بعض أشخاص لعمل هذه التجربة المفيدة لعموم البشر » . وقد استطاعت هذه اللجنة أن تجرى تجاربها طوال عام ١٨٤٣ فى الإسكندرية والقاهرة ، وأمكنها أن تملأ صندوقين بأشياء كثيرة تم تطهيرها بهذه الطريقة ، ثم أرسلتها إلى « أوديسا » للفحص عنها .

وكان الحجر الصحى من أهم وسائل الوقاية التى اتخذها الباشا لمكافحة الطاعون و « الكوليرا » . وقد تقدم ذكر انتشار وباء « الكوليرا » فى السويس والإسكندرية والقاهرة فى ١٨٣١ ، كما انتشر فى سائر أنحاء القطر وبخاصة إقليم الفيوم ، وقد علم « لافيزون » Lavison القائم بأعمال القنصلية الروسية فى مصر ، من بوغوص بك ، أن عدد ضحايا هذا الوباء فى السويس ، منذ بداية ظهوره فى يولية ١٨٣١ ، إلى بدء اختفائه فى أواخر سبتمبر من العام نفسه ، بلغ خمسة وتسعين ألفا ، منهم خمسة آلاف من الجند ، وألفان من البحريين . أما الإسكندرية . فقد وصل الوباء فيها إلى سراى الباشا نفسه ، ويقول « لافيزون » إن الباشا نجا منه بأعجوبة ، وكان من أثر ذلك كله ، أن قرر محمد على إنشاء « معزل » للقادمين من أرض موبوءة ، أى إنشاء « كورنتينه » أو « لازاريتو » ، على نمط المعازل الأوربية ، حتى يمكن فرض رقابة صحية دائمة على السفن الآتية من الخارج ولما كان هذا يعنى تفتيش السفن الأجنبية ومراقبة الملاحين الأوروبيين ، فقد طلب الباشا إلى القناصل مؤازرته فى ذلك ، فاجتمعوا لدى القنصل الفرنسى « ميمو » Mimaut ، وفى ٨ أكتوبر ١٨٣١ شكلوا بموافقة الباشا « لجنة قنصلية صحية » من خمسة أعضاء ، تبحث موضوع المعازل اللازمة لمنع انتقال الأوبئة إلى مصر ، وقد قبلت هذه اللجنة مبدأ الحجر الصحى ، على ن يجرى تنفيذه عقب إنشاء « معزل » الإسكندرية ، كما أشارت اللجنة

على الباشا بإقامة هذا « المعزل » على الشاطىء ، عند الميناء الجديد « الميناء الشرقى » ، حيث ترسو جميع السفن مدة الحجر الصحى .

وفى عام ١٨٣٥ ألفت لجنة أخرى برياسة القنصل الإنجليزى « كامبل » ، للنظر فى وسائل تحسين الصحة العامة بالإسكندرية ، بعد أن انتشر الطاعون فى صيف ذلك العام انتشاراً ذريعاً . وقد استطاعت اللجنة أن تقوم بأعمال مفيدة كهدم الأكواخ القذرة فى الأحياء الوطنية ، وردم البرك والمستنقعات ذات الماء الآسن ، ونقل مدبغة الجلود من وسط المدينة ، وفتح طريق متسع من الحى الأوروبى إلى الجمرك . وقد كان لهذه الأعمال وللرقابة الصحية الدقيقة ، أثر ظاهر فى عام ١٨٣٦ ، حين توفى فى الحجر الصحى بالإسكندرية ، بعض الحجاج العائدين من مكة إلى الأستانة بعلة الهواء الأصفر (أو الكوليرا أو الهيضة) فامتنع انتشار الوباء بفضل ما اتخذ من احتياطات شديدة ، ولم يلحق الإسكندرية أى سوء ، وعلى الرغم من كثرة الحجاج العائدين من أقطار موبوءة ، استطاع « كامبل » فى نوفمبر عام ١٨٣٦ ، أن يكتب إلى حكومته بأن الوباء قد اختفى بسبب نظام الحجر الصحى المتبع ، قال القنصل : « إن الباشا قد ترك الأمر كله فى يد مجلس الصحة القنصلى ، على أنه لا يكتفى بتنفيذ جميع ما يأمر به المجلس ، بل ييسر له الحصول على ما يحتاج إليه من مال للإنفاق على المعزل لما يتطلبه من مبالغ طائلة ، بسبب العدد المعظم من الأوربيين الموظفين فيه . » ولكن استدعاء « كامبل » ، وقلة مبالاة خلفه « هودجس » Hodges وحدوث أزمة بين محمد على والدول الكبرى فى عام ١٨٣٩ ، واستياء الباشا من أعمال اللجنة وبخاصة عند ما أذنت للسفن الآتية من تركيا بعدم البقاء فى الحجر الصحى ، طالما كانت تحمل تقارير بخلوها من الأمراض ، كل ذلك جعله يقرر حل اللجنة الصحية ، ويأمر بتشكيل لجنة جديدة برياسة بوغوص بك ، على أن يعاونه جماعة من التجار الأجانب من مختلف الجنسيات ، وفى ٢٩ ديسمبر ١٨٣٩ كتب بوغوص إلى الهيئة القنصلية يشكر لها ما قامت به من خدمات فى (الإدارة الصحية) ، ويبلغها أمر النظام الجديد .

غير أن القناصل وفى طليعتهم « هودجس » الإنجليزى Hodges ، و « كوشيليه » الفرنسى Cochelet ، و « ميدم » الروسى Medem ، و « لاورن » النمساوى Laurin ، احتجوا فى ٨ يناير ١٨٤٠ على تأليف لجنة لم يؤخذ رأيهم فى تأسيسها ، ورفضوا الاعتراف بها ، « ورأوا من واجبهم أن يبلغوا بوغوص بك ، أنهم لن يستطيعوا بحال من الأحوال التسليم بوجود لجنة صحية ليس لهم فيها من يمثلهم ؛ لأن تجارتهم وشئون رعاياهم إنما تخضع لسلطتهم

القضائية فحسب . » ثم انتدب القناصل ثلاثة منهم لبحث هذه المسألة ، ووعدوا بتقديم تقرير شامل عنها إلى بوغوص بك بعد أن يفرغ زملاؤهم من دراسة الموضوع .

ولكن حدث فى منتصف يناير أن ظهرت إصابة الطاعون ، فأصدر الباشا أوامره إلى بوغوص بك فى ١٧ ذى القعدة ١٢٥٥ (٢٢ يناير ١٨٤٠) حتى يبادر بتنفيذ الأوامر التى صدرت إليه ، فشكلت الهيئة الجديدة من مفتش الضبطية طاهر افندى ، وسعيد محمد بدر الدين افندى من التجار العثمانيين ، « وميشيل توسيچة » Tossizza التاجر اليونانى . « وچول باستريه » Jules Pastré التاجر الفرنسى ، « وهاريس » A. C. Harris التاجر الإنجليزى و« دعريشر » Dumreicher التاجر الألمانى « وأنيبالى دى روسيتى » Annibale de Rossetti التاجر التسكانى .

وإزاء إصرار الباشا على رأيه ، قرر القناصل — كما يقول « توسيچه » « عدم السير إلى أبعد مما فعلوا » ، حتى لقد رد « هودچس » القنصل الإنجليزى العام ، على خطابات بوغوص بك ، دون أن يبدى أية ملاحظات عليها ، مع أنه كان مرفقاً بهـا صورة من أمر الباشا ، وصورة أخرى من الأنظمة التى وضعت للإدارة الصحية الجديدة .

غير أن قناصل الدول طلبوا بعد وقت قصير أن يجرى تنظيم هذه الهيئة على نمط مجلس الصحة بالقسطنطينية ، فيما يتعلق بأنظمة الحجر الصحى ، كما طلبوا ملحفين أن ينفذ البـاشا الأنظمة والقوانين التى أصدرها الباب العالى فى ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٥ (١٠ يونية ١٨٣٩) وفى ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٦ (٢٧ مايو ١٨٤٠) ، تلك الأنظمـة والقوانين التى أرسلت بمقتضاها البعثات الأجنبية بالقسطنطينية مندوبين عنها إلى « مجلس الصحة » العثمانى لإرشاد المجلس ومعاونة أعضائه فى الشئون الصحية . ولم يجد الباشا بأساً من إجابة هـذا الطلب ، فكتب بوغوص بك إلى رئيس الإدارة الصحيـة بالإسكندرية فى ١٥ أكتوبر ١٨٤٢ حتى يعمل بهذا النظام « وهو نظام ترسل بمقتضاه البعثات الأجنبية لدول بروسـيا والروسيا وفرنسا وسردينيا واليونان والنمسـا وبريطانيا العظمى مندوبين عنها لتمثيل هذه الدول فى المجلس الصحى . » ومنذ ذلك التاريخ صارت الهيئـة أو الإدارة الصحية تسمى « مجلس الصحة » ، وكان يتألف من نخرى بك رئيساً ، وحسن بك وخو رشيد افندى مساعدين له والدكتور « جيطانى » بك « وهاج بك Hage « وبيدان » بك Beidan أطباء مستشارين كما كان يتألف من مندوبى الدول سالفة الذكر ، ومن سكرتير ، على أن يكون لهـذا المجلس جميع اختصاصات اللجنة الصحية القنصلية القديمة . وقد أرسل بوغوص بك فى اليوم نفسه

إلى قناصل الدول فى الإسكندرية يبلغهم هـذا القرار ، ويطلب إليهم أن يختاروا ممثلهم فى « مجلس الصحة » الجديد . ولما كان محمد على يرى من الضرورى قبل البدء فى تنفيذ النظام المقترح بصفة جدية أن ينال موافقة الباب العالى الرسمية على تطبيق قوانين ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ التى تقدم ذكرها ، فقد أصـدر الباب العالى أوامره بذلك فيما يتعلق بالحجر الصحى فى الإسكندرية فى سبتمبر من العام التالى ١٨٤٣ .

غير أن مسافة الخلف لم تلبث أن اتسعت بين أعضاء المجلس بشأن مزايا الحجر الصحى باعتباره خير وسائل الوقاية عند انتشار الوباء . فـكان من رأى « كلوت بك » مثلا ، أن عدوى الطاعون لا تنتقل بالاحتكاك والمخالطة ، كما كان من رأى « جيطانى بك » طبيب الباشا أن عدد الموتى بالأمراض العادية بالإسكندرية فى غير أوقات انتشار الطاعون ، يزيد فى اليوم الواحد على عدد المتوفين بالطاعون ، إذ يتراوحون فى الحالة الأولى على حد قوله من ثمانية عشر إلى عشرين شخصا ، بينما لا يزيدون فى الحالة الثانية على ثمانية أو اثنى عشر شخصا . ويقول أحد المعاصرين وهو « جسكيه » Guisquet . إن بعض الأطباء المهتمين بهذه الشئون كانوا يوافقون كلوت بك على ما يراه بشأن عدم انتقال العدوى ، ولـكن الجمهرة العظمى من الأطباء ظلت تخالفه ، وعلى الرغم من أن أحد مساعدى كلوت بك توفى عندما أجريت عليه تجربة التطعيم بمصل الطاعون ، فإن هذا الحادث لم يزعزع عقيدة الطبيب وأعوانه فى صحة آرائه .

وفى أغسطس ١٨٣٨ ألقى الطبيب الإنجليزى « جيمس ليدلو » James Laidlaw ، بحثا أمام الجمعية البريطانية للعلوم (British Association of Science) ذكر فيه أن كلوت بك أكد له أن وباء الطاعون لا ينتشر بمجرد انتقال العدوى ، وأنه (أى كلوت بك) حقن نفسه مرتين بمصل الطاعون فلم يلحقه أى أذى ، وزيادة على ذلك فقد أثبت أن ارتداء ملابس المتوفين بالطاعون لا ينقل المرض ، ولذلك يعتقد كلوت بك أن فرض الحجر الصحى وإنشاء المعازل لا جدوى من ورائهما ، وقد ذكر « ليدلو » كذلك أن « جيطانى بك » الطبيب الخاص للباشا يؤمن بصحة هذه الآراء .

ولا شك فى أن تلك الآراء كانت ذات أثر واضح فى الحط من قيمة نظام الحجر الصحى فى أواخر أيام محمد على ، لذلك خففت قيود هذا النظام شيئا فشيئا حتى أهملت فى النهاية . ومع هذا فقد كان الطاعون من الموضوعات ذات الشأن والخطر التى شغلت أذهان المعاصرين ، حتى أن الدكتور « جون بورنج » عند ما قدم تقريره المشهور إلى حكومته فى

مارس ١٨٣٩ ، وجد من الضرورى أن يخصص جزءا كبيرا منه لمعالجة هذا الموضوع على نحو مفصل ، كما أثبت فى نهاية تقريره ، ذلك البحث الذى ألقاه الدكتور « جيمس ليدلو » فى نيوكاسل لإقامة الحجة على خطل الرأى القائل بانتشار الوباء عن طريق انتقال العدوى من المخالطة والاحتكاك ، تأييدا لما يذهب إليه من قلة جدوى المنازل الصحية ونظام الحجر الصحى .

(ح) التعليم وتنوير الأذهان :

كان التعليم ونشر الثقافة من أعظم وجوه الإنفاق فائدة ، حتى أن الذين ركبوا متن الشطط فى نقد أعمال الباشا العمرانية ومشروعاته الإنسانية ، لم يسعهم سوى الاعتراف بأن الباشا ما كان يهدف من عنايته بالتعليم إلى منفعة ذاتية ، لأن المتعلمين أنفسهم هم الذين يفيدون من التعليم أكثر من سواهم ، كما اعترف أولئك الناقدون بأن أسس الحضارة المصرية الحديثة ، إنما يرجع الفضل فى وضع أكثرها إلى محمد على ، إذ عنى « بتنوير أذهان » المصريين وتعليمهم ، وهو أمر تقاضاه جهدا عظيما يكفى لبيان حقيقته ، ما ذكره الباشا فى بعض أحاديثه مع القنصل الروسى « دوهاميل » Duhamel من أنه عندما تسلم زمام الأمور فى مصر ، لم يكن بها أكثر من مائتين يعرفون القراءة والكتابة ، باستثناء الكتبة من القبط . وكان من آثار اهتمامه البالغ بالتعليم ، أن استطاع تمهيد الطريق لدخول الحضارة الغربية فى مصر ، دون أن تقوم بالبلاد ثورة ، أو يقع اضطراب ، على عكس ما حدث فى تركيا حين بدأ السلطان محمود الثانى حركة الإصلاح . ولعل السبب الأكبر فيما أحرزه الباشا من نجاح فى هذا المضمار ، احترامه العميق للأزهر الشريف ، وهو دعامة التعليم الإسلامى فى مصر والشرق ؛ ولكنه إلى جانب عنايته بدعم الأزهر محافظة على الدراسات الدينية والفقهية وإحياء للتراث الإسلامى التليد ، كان معنيا بإنشاء المدارس والمؤسسات التى تكفل إعداد الرجال الذين تحتاج إليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الإدارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة والمنشآت العمرانية ، أى إعداد تلك « الصفوة » التى كان يرجى أن تحدث فى « العقلية » المصرية بمرور الزمن تطورا ملحوظ الأثر ، يخرج تفكير المصريين من ذلك النطاق الضيق ، نطاق العصور الماضية ، إلى أفق الحضارة الغربية وإنه لفسيح . وبفضل هذه الخطة الحكيمة ، استطاع محمد على أن يصلح من شئون البلاد ، دون أن يصطدم بالتقاليد الدينية الراسخة ، بل لقد ظل طوال حكمه وله فى العالم الإسلامى

مكانة عالية وصيت ذائع . أما السلطان محمود الثانى فقد أثار ضده معارضة شديدة ، لأنه حاول القيام بمشروعاته الإصلاحية قبل أن يهيئ لانجاحها الأسباب .

وقد كان جل اعتماد محمد على فى تحقيق ما يرمى إليه من رفع المستوى العلمى والثقافى فى البلاد ، على إنشاء المدارس وإيفاد البعثات العلمية والفنية والصناعية إلى أوربا ، وترجمة كتب العلوم والفنون وطبعها ونشرها وإصدار الوقائع المصرية ؛ غير أنه وجه الشطر الأكبر من عنايته إلى نشر التعليم بين « أبناء العرب » ، تحدوه الرغبة فى التوفيق بين إعداد من يتطلبهم العمل فى الحكومة و« تعليم العباد » أى تنوير أذهان المصريين ؛ وذلك حتى ينفسح أمامهم طريق الحضارة الحديثة ، فيسيروا فيه بقدم ثابتة إلى جانب الدول الغربية العظيمة .

المدارس :

ويبدو من دراسة تاريخ التعليم فى عهد محمد على ، أن الباشا قصر عنايته فى البداية على إعداد من كان فى حاجة إليهم لممارسة شئون الحكم والإدارة ؛ ولكنه سرعان ما عنى بنشر ألوية العلم لفائدة الأمة ذاتها . غير أنه كان يخشى أن يفضى التوسع فى تعليم الأهالى ، إلى وجود عدد من المتعلمين تضيق فى وجوههم سبل العمل ، وكان منشأ هذه الخشية ، ما عرفه الباشا عن الأحوال السائدة فى أوروبا وقتذاك ، وهى أحوال بسطها الباشا فى أحد كتبه لولده إبراهيم فى ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١ (١٦ أبريل ١٨٣٦) ؛ حتى ينظر « إلى ما تعانيه أوربا عهدئذ من نتائج تعميم التعليم بين أبناء العامة ، وإلى أنهم كانوا قد تورطوا فى تعليم الناس ؛ حتى أضحوا وليس فى طاقتهم تلافى ما فات ، فإذا كان هذا المثال أمام الأنظار ، فمن الواجب أن تتفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة ، غير مولعين بتعميم ذلك التعليم » ، وكان من المنتظر فى هذه الظروف أن يبدأ الباشا بإنشاء المدارس التى يشعر بحاجته إليها ؛ لإعداد ما يتطلبه الجيش والمصالح الأخرى من « رؤساء » .

لذلك بدأ محمد على بإنشاء المدارس الحربية لتخريج الضباط ، كما أنشأ « الدرسخانة الملكية » لإعداد موظفين يستخدمون فى دواوين الحكومة وأقلامها ، و« مدرسة الإدارة الملكية » لإعداد طائفة من الموظفين والمترجمين ، وفى فترات مختلفة أنشئت كذلك مدارس الطب البشرى والطب البيطرى والزراعة و« المهندسخانة » والألسن وغيرها . وكان تأسيس

جميع هـذه المدارس استجابة لدواعى الحاجة إلى سد مطالب الحكومة ، وقد ظلت جميعها تابعة لديوان الجهادية مدة طويلة ، وكانت مدرسة القلعة أول مدرسة أنشأها الباشا ، وقد جمع فيها أبناء المماليك ، وبخاصة بعد المذبحة المعروفة فى عام (١٨١١) ؛ ثم لم يلبث أن أنشأ مدرسة حربية لإعداد ضباط مدربين على الأساليب الحديثة ، واختار أسوان مكانا لها ؛ حتى تكون بعيدة عن عسكر الباشا من الترك والألبانيين المتمسكين بالأنظمة العتيقة ، غير أن المدرسة لم تستمر فى مقرها طويلا ، إذ لم يلبث الباشا أن نقلها إلى إسنا فأخميم ثم إلى النخيلة وأخيرا إلى الخانقاة .

بيد أنه سرعان ما تبين للباشا أن التلاميذ المختارين للمدارس الحربية وغيرها من المدارس « الخصوصية » فى حاجة إلى قدر كاف من التعليم قبل الالتحاق بها ، لذلك أنشأ مدارس تجهيزية وابتدائية ، منها مدرسة تجهيزية أنشئت بالقصر العينى فى عام ١٨٢٥ لتمد المدارس الحربية بالتلاميذ ، كما شرع يكثر من إنشاء المكاتب الابتدائية فى الأقاليم ، حتى بلغ عدد هذه المكاتب فى المدن والقرى فى عام ١٨٣٦ سبعة وستين مكتبا ، هذا عدا المكاتب الأخرى القديمة أو « الكتاتيب » ، التى يعلم « الفقهاء » فيها أبناء الريف والحضر القرآن الكريم ومبادئ الكتابة والقراءة ، وكان غرض الباشا من إنشاء هذه المكاتب الابتدائية نشر التعليم الأولى بين «أبناء العرب» ، فضلا عن إعداد التلاميذ الذين يريد إلحاقهم بالمدرسة التجهيزية . والفرق بين المكاتب الحكومية والكتاتيب الأهلية ، أن الأولى كانت تحت إشراف السلطات الحاكمة فى المديريات ، وتتكفل الحكومة بنفقات التلاميذ الذين يحشدون بين جدرانها عن طواعية واختيار أو عن رهبة واضطرار ، وكانت الحكومة توجههم طبقا لحاجات الباشا ورغائبه ، وقد سوغ الباشا « أخذ الأبناء عن آبائهم بغير طلب ، لعدم استيناس الأمة بالمدارس » وهكذا أصبح الغرض من التعليم مزدوجا ، يجمع بين إجابة مطالب محمد على ، وتنوير أذهان الأهالى أو « تعليم العباد » على حد قول الباشا نفسه ، وكان طبيعيا عندما يتسع نطاق التعليم وتتنوع فروعه وتتعدد مدارسه ، أن تمس الحاجة إلى تنظيم شئونه ، إذ كانت كل مدرسة تعتبر نفسها ذات كيان مستقل ، لا تربطها بغيرها من المدارس أية رابطة ، ولا شك فى أنه كان لهذه « اللامركزية » فى بداية الأمر ، أثرها فى خلق المنافسة المحمودة بين المدارس ، ولو أنها أدت فى الوقت نفسه ، إلى حدوث احتكاك بين مديرى المدارس ورجال ديوان الجهادية ، على أن الفوضى سرعان ما وجدت سبيلها إلى المكاتب (أو المدارس) الابتدائية ، فاختلت إدارتها وحدثت عدة اختلاسات وانحط

مستوى التلاميذ من الناحيتين العلمية والصحية ، ثم سرت العدوى إلى المدرسة التجهيزية ، فقل عدد تلاميذها ، وهبط مستوى التدريس بها ، لقلة « الفنيين » بين معلميها ورؤسائها. وكان من عوامل هذا الاضطراب ، انصراف ديوان الجهادية عن العناية بشئون التعليم إلى الاهتمام بمسائل الحرب ومطالب الجيش . وقد حفزت هذه الحالة محمد على إلى التفكير فى تنظيم المدارس ، منتهزاً عودة جماعة من أعضاء البعوث المصريين الذين أوفدهم إلى أوربا ، فرأى الاعتماد عليهم ، وعلى بعض من استخدمهم من الأجانب ، فى وضع نظام للتعليم ، يوفق بين الغرضين المقصودين منه ، وهما كما سبق القول إعداد التلاميذ لمرحلة التعليم التجهيزى (توطئة لألحاقهم بمعاهد التعليم الخصوصى) ، ونشر التعليم بين الأهلين .

ولهذا أصدر الباشا أمره فى أواخر ١٢٥١ هجرية (أوائل ١٨٣٦) بتأليف مجلس عام للنظر فى تنظيم المدارس ، يرأسه مختار بك ، ومن أعضائه الوطنيين بعض من تعلموا فى أوربا كرفاعة رافع الطهطاوى ومحمد بيومى وأرتين بك وكيانى بك وحكيكيان أفندى واسطفان أفندى ، ومن أعضائه الأجانب ، « كلوت بك» «وهامون» (ناظر مدرسة الطب البيطرى) « ولامبير » Lambert « وڤاران » Varin (ناظر مدرسة الفرسان) ، أما سكرتيره فكان « دوزول » Dozol ، وكانت مهمة هذا المجلس مقصورة على تقديم مشروع لتنظيم المدارس، أطال « هامون » Hamont الحديث عنه فى مؤلفه المعروف ، كما أثبته القنصل الروسى « دوهاميل » فى تقرير مطول بعث به إلى حكومته فى ٦ يولية ١٨٣٧ . وفية اقترح المجلس تقسيم المدارس ثلاثة أنواع : ابتدائية وتجهيزية وخصوصية ، بحيث يكون الغرض من المدارس الابتدائية نشر التعليم الأولى فى البلاد وإعداد التلاميذ للالتحاق بالمدارس التجهيزية ، أما المدارس التجهيزية ، فتعد المتخرجين فيها للالتحاق بالمدارس الخصوصية ، التى تهدف إلى إعداد الموظفين اللازمين للإدارات المختلفة من مدنية وعسكرية ، لذلك أدرج فى عداد المدارس « الخصوصية » ، كل من مدرسة الهندسة ومدرسة المدفعية ومدرسة الفرسان ومدرسة المشاة ومدرسة الطب البشرى ومدرسة الطب البيطرى ومدرسة الألسن (لتعليم الترجمة من الفرنسية إلى العربية أو التركية وكذلك تعليم اللغات) ، وزيادة على ذلك وضع المجلس لوائح عامة ، لكل مرحلة من مراحل التعليم الثلاث ، كما عنى بالتوفيق بين الغرضين اللذين كان يهدف إليهما محمد على ، فأنقص عدد المكاتب الابتدائية إلى خمسين ، وجعل عدد التلاميذ بهذه المكاتب ٥٠٠٠ تلميذ فحسب ، ثم أشار بإنشاء مدرستين تجهيزيتين ، إحداهما فى

« أبى زعبل » قرب القاهرة تتسع لخمسمائة وألف تلميذ ، والأخرى فى الإسكندرية ، تتسع لخمسمائة ، غير أن مدرسة الإسكندرية لم تنتظم إلا فى أواخر عهد محمد على .

وكانت الخطوة التالية هى عناية الباشا بالناحية الإدارية ، أى بمسألة تنظيم العلاقات بين المدارس وديوان الجهادية ، فشكلت لهـذه الغاية لجنة اجتمعت بديوان المعاونة ، واتفقت بعد بحث طويل ، على « إقامة لجنة مؤلفة من بضعة رجال من خريجى مدارس أوربا لتتولى المحافظة على النظام المزمع قبوله ، ولتبحث فيما سيعرض عليها دواما من أمور القراءة والكتابة والتعليم والتعلم الخاصة بالمدارس » أى الشئون الفنية . وقد عرفت اللجنة الأخيرة باسم شورى المدارس ، أو مجلس المدارس ، أو مجلس المدارس المصرية ، وفى ٩ ذى القعدة ١٢٥١ (٢٦ فبراير ١٨٣٦) ، صدرت قوانين شورى المدارس ، وصـدر الأمر فى اليوم نفسه ، بتعيين مختار بك رئيسا للشورى ، وشمل اختصاص شورى المدارس جميع الشئون الفنية والإدارية بمعاهد التعليم على اختلاف درجاتها ، وكان أعضاء المجلس ثلاثة عدا الرئيس ، ويحضر جلساته بعض نظار المدارس الخصوصية ، وكانت قرارات هذا المجلس خاضعة لديوان الجهادية .

على أن تبعية المدارس لديوان الجهادية من الناحية الإدارية ، سرعان ما أوقعت الصدام بين الديوان والشورى المختص بالناحية الفنية ، وكلما زاد هذا الاحتكاك شدة زادت رغبة الشورى فى الاستقلال بشئون التعليم ، أو على الأقل فى تحديد علاقاته بديوان الجهادية تحديدا واضحا ، ولا سيما أن بعض المدارس « الخصوصية » ، كمدرسة الفرسان والطب البيطرى والطب البشرى كانت تعتمد على ديوان الجهادية فى إمدادها بما يلزمها من الأدوات والخيول كما كانت المستشفيات الملحقة بها تابعة للديوان ، وعندما شكت الشورى من إبطاء الديوان فى تنفيذ قراراتها ، وسد حاجات المدارس على وجه السرعة ، رأى الباشـا حسما لأسباب النزاع ، أن ينشئ المدارس ديوانا مستقلا للنظر فى شئونها ، بعد أن كثر عـددها ، وصار لأغلبها طابع خاص ، وقد تم إنشاء هذا الديوان ، المعروف « بديوان المدارس » ، فى أوائل شهر ذى القعدة من عام ١٢٥٢ (أوائل الأسبوع الثانى من شهر فبراير عام ١٨٣٧) . ومن الثابت أن هذا الديوان (أو المجلس) ، اجتمع فى يوم السبت ٥ ذى القعدة ١٢٥٢ (١١ فبراير ١٨٣٧) ، برياسة مختار بك ، وحضور أعضائه وجمـاعة من نظار المدارس ، وقرأ عليهم الرئيس أمر الباشا « بتفريق جميع المدارس من ديوان الجهادية ، وترتيب ديوان خاص لها » وهكذا انتقلت اختصاصات « شورى المدارس » القـديم وديوان الجهادية ، إلى « ديوان

المدارس الجديد » ، ولو أن شورى المدارس ؛ ظل قائما إلى أوائل العام الهجرى التالى تقريبا (إبريل ١٨٣٧) .

بيد أن مشكلة التوفيق بين حاجات الحكومة وما كان يريده الباشا من « تعليم العباد » لم تلبث أن تفاقمت بعد أزمة الحكم الكبرى (١٨٣٩ — ١٨٤٠) ، حين استقرت الأمور وهدأ نشاط الباشا العسكرى ، وخفض عدد الجيش ، إذ صارت وظائف الحكومة والإدارة لا تتسع لهذا العدد الضخم الذى أتم تعليمه فى المدارس . وكان للحالة الاقتصادية بعد عام ١٨٤٠ ، وما ترتب عليها من ضرورة القصد فى النفقات ، أثر كبير فى تعقد هذه المشكلة مما اضطر الباشا إلى معاودة البحث فى نظام التعليم على ضوء جديد .

لذلك تألفت برياسة إبراهيم باشا ، لجنة اتخذت عدة قرارات وافق عليها الباشا فى ١١ أكتوبر ١٨٤١ (٢٤ شعبان ١٢٥٧) ، وألغيت بمقتضاها مكاتب المبتديان أى المدارس الابتدائية ، كما ألغيت المدرسة التجهيزية بالقاهرة ومدرسة الموسيقى . بذلك استطاعت الحكومة أن توفر حوالى ٩٨٫٠٠٠ جنيه . ورغبة فى متابعة سياسة الاقتصاد شكلت لجنة ثانية ، عهد إليها كذلك إعادة النظر فى أمر المكاتب الابتدائية والمدرسة التجهيزية الملغاة ، حتى يعاد منها ما تمس الحاجة إليه ، باعتبارها أساسا للمدارس الخصوصية ، وكان من أعضاء هذه اللجنة سليمان باشا الفرنساوى وأرتين بك وكانى بك ورفاعة رافع الطهطاوى والمسيو برون وغيرهم . وقد رأت اللجنة إنقاص تلاميذ المدارس الحربية ، بعد أن أنقص الجيش نفسه ، كما رأت أنه لم تعد هناك حاجة إلى العدد الكبير الذى يتخرج من مدرسة الطب البشرى كل عام ، ولذلك قررت توزيع جماعة من تلاميذها على مدرستى الزراعة والطب البيطرى ؛ وأنقصت عدد تلاميذ مدرسة العمليات ، وألغت قسم الجراحة الملحق بهذه المدرسة ، ثم قررت إعادة المدرسة التجهيزية وإلحاقها بمدرسة الألسن . أما المكاتب الابتدائية فقد رأت الاكتفاء بخمسة منها ، واحد بالقاهرة والباقى بالأقاليم ، على ألا يتجاوز عدد تلاميذها جميعا ٧٨٠ تلميذا . ولما كانت اللجنة تعمل على الاقتصاد فى النفقات ، فقد خفضت مرتبات التلاميذ فى جميع مراحل التعليم . على أن ذلك لم يمنع اللجنة من أن تقترح إنشاء قلم للترجمة . وقد وافق الباشا على قراراتها فى يناير ١٨٤٢ . وهكذا أصيبت المدارس الابتدائية من جراء هذا التنظيم المعروف « بترتيب ١٢٥٧ هجرية » ، بأكثر مما أصيب سواها ؛ إذ كانت سبعا وستين قبل عام ١٨٣٦ ، ثم صارت خمسين طبقا للائحة المدارس الابتدائية فى شهر ذى القعدة من عام ١٢٥١ (فبراير — مارس ١٨٣٦) ، وأنقصت بعد ذلك إلى اثنتين وأربعين ، وألغيت

جميعها فى أكتوبر ١٨٤١ ، ثم رئى الاكتفاء بخمس منها وفق « الترتيب » الأخير ، ولم يتغير هذا العدد حتى نهاية عصر محمد على .

وعلى ذلك صارت مكاتب المبتديان لا تهيء للالتحاق بالمدرسة التجهيزية سوى العدد المحدود الذى تتسع له هذه المدرسة ، وهكذا أمكن بفضل هذا «الترتيب» التغلب على إحدى الصعوبات التى كانت من الأسباب التى أدت إلى إعادة النظر فى تنظيم التعليم بعد الأزمة السياسية الكبرى ، ولو أن إلغاء هذا العدد الكبير من المدارس الابتدائية كان معناه فى الواقع تضييق التعليم الأولى ، أى ذلك النوع من التعليم الذى كان يقصد الباشا من ورائه « تعليم العباد » وتنوير أذهان أفراد الشعب .

غير أنه مما يجدر ذكره أن النفوذ الغربى كان متغلغلا فى شئون التعليم وبخاصة فى مراحله الأولى ، فقد ظلت اللغة الأيطالية تحتل المقام الأول باعتبارها اللغة الشائعة فى بلاد « الليڤانت » ، فكان المدرسون الأجانب فى بادىء الأمر من الطليان ، كما أرسل الباشا بعوثه الأولى إلى إيطاليا ، ثم حلت اللغة الفرنسية محل الأيطالية ، وكثر عدد الفرنسيين الذين استخدمهم الباشا فى مختلف المرافق والمصالح والمنشآت . على أن النهضة التعليمية فى عهد محمد على استطاعت أن تبلغ ذروتها عندما أخذت بعوث المصريين تعود من الخارج إلى مصر . فقد وكل إلى هؤلاء المصريين أمر التعليم والأشراف على دور العلم ، كما تولوا مختلف المناصب الحكومية فى الدواوين ومصالح الحكومة ، إلى جانب الخدمة فى الجيش والبحرية والإدارة وما إلى ذلك .

البعثات :

أراد الباشا من إرسال البعوث إلى الخارج ، أن يعد نواة صالحة من الرجال المستنيرين ، يمكنه إشراكهم فى شئون الحكم والإدارة ، ويستطيع الاطمئنان إلى حسن قيامهم بالأعمال الفنية ، حتى يستغنى عن الأجانب فى النهاية . لذلك بدأ الباشا بإيفاد البعوث لإعداد المعلمين والصناع والأطباء ورجال الإدارة والضباط البريين والبحريين ، ثم تنوعت دراسات الأعضاء فتعلموا سبك الحروف والطباعة والصباغة وصناعة الفخار والزجاج والأسمنت والتقطير وتكرير السكر وتبييض الثياب وبناء السفن « والميكانيكا » « والهيدروليكا » وتركيب الآلات وفنون الزراعة والطبيعة والنبات والاقتصاد الزراعى والتاريخ الطبيعى والمعادن والكيمياء وفروع الاقتصاد السياسى « والطبوغرافية » والفنون العسكرية والإدارة

الملكية والمالية والعدلية (المحاماة) وعلم الهندسة البحرية وعلم الدفعية واللغات الحية والترجمة ، إلى غير ذلك مما كانت تدعو إليه حاجة البلاد فى ذلك الحين .

وقد شرع الباشا يرسل بعوثه إلى أوربا فى وقت مبكر ، فغادرت أولى البعثات مصر إلى إيطاليا فى عام ١٨٠٩ ، ثم أرسل بعثته الثانية فى عام ١٨١٣ ووزع أعضاء هذه البعثة بين ليفورن وميلان وفلورنس وغيرها .

ولإيفاد هذه البعوث إلى إيطاليا فى عامى ١٨٠٩ ، ١٨١٣ مغزى لا تخفى دلالته ، إذ أنه يشير إلى الجهة التى صوب محمد على أنظاره نحوها ، لينقل عنها ثقافة الغرب إلى مصر . ولا جدال فى أنه كان فى وسع الباشا أن يتجه إلى غير إيطاليا فهناك بعض الدول الكبرى كفرنسا وانجلترة كان فى مكنته أن يأخذ عنها مايشاء من ثقافات لايجد مندوحة عن الانتفاع بها ، مادام يهدف إلى « تطعيم » الثقافة الشرقية بثمرات الفكر الغربى . غير أن اهتمام الإنجليز بمصر كان مايزال فى بدايته ، فلم يعنوا بنشر ثقافتهم بين أهلها ولم تكن لهم فيها جالية كبيرة ولكن الأمر كان على عكس ذلك بالنسبة لفرنسا ، فقد كانت الروابط بينها وبين مصر ماتزال قائمة على الرغم من جلاء الفرنسيين عنها ، وأتيح للعاهل العظيم نفسه أن يتصل بالفرنسيين ، عندما اشترك فى بعض المعارك التى أسفرت فى النهاية عن طردهم ، ولم يكف الفرنسيون عن السعى وبخاصة منذ حوادث ١٨٠٧ ، لتوطيد علاقاتهم معه ، ولكن الباشا آثر إرجاء العمل على توثيق هذه الصلات ، إذ أنه لم يكن قد مضى على انتهاء الاحتلال الفرنسى سوى سنوات معدودات . أما إيطاليا فكانت تربط بينها وبين مصر فى ذلك الحين روابط وثيقة ترجع إلى ماض بعيد ، إذ استطاعت الدويلات الإيطالية منذ العصور الوسطى أن تنشىء صلات تجارية بينها وبين البلاد المصرية ، وكان للإيطاليين عند وصول محمد على إلى أريكة الولاية « جاليات » كبيرة فى مصر والشام وكانت اللغة الإيطالية لذلك من أكثر اللغات الأجنبية شيوعا ولا سيما بين أهل الثغور ، وكانت كذلك لغة المكاتبات الرسمية حتى بين القنصليات غير الإيطالية ، وكان الإيطاليون فوق ذلك يعرفون اللغة العربية ، كما وجد كثير من الأهلين فى مصر يعرفون الإيطالية ، ويجيدون الكلام بها ، وكان الإسكندريون خاصة أصحاب شهرة فى هذه الناحية فكان طبيعيا والحال كذلك ، أن تصبح الإيطالية أولى اللغات الأجنبية التى يقرر الباشا تدريسها فى مدارسه ، وتترجم إليها الكتب من سائر اللغات ، وكان من الطبيعى أيضا أن يرسل الباشا بعوثه الأولى إلى إيطاليا ولهذا لم تحتل اللغة الفرنسية المقام الأول فى مدارس الباشا بدل الإيطالية ، ولم يتوال إرسال البعوث إلى فرنسا إلا بعد

مضى فترة من الزمن كثر فيهـا نزوح الفرنسيين إلى مصر والتحاق كثير منهم بخدمة الباشا وخاصة بعد انهيار الأمبراطورية الأولى .

على أنه كان لهذا الاتجاه المبكر صوب إيطاليـا ، دلالة أخرى تقيم الحجة على أن الباشا الكبير لم يكن مدفوعا إلى التزود من الثقافة الغربية وإيفاد البعوث إلى أوربا بوحى من الفرنسيين ، الذين يدعون أنه كان لدروفتى Drovetti قنصلهم فى مصر الفضل فى تنبيه الباشا إلى فائدة البعثات . فقد تحدث « أنطوان بيزونى » Antoine pyzoni قنصل الروسيا العام فى مصر عن عثمان نور الدين ، وذهابه إلى كريد لتنظيم شئون الإدارة بها ، فقال إنه « كان أحد التلاميذ الذين أرسلهم المرحوم « يوسف بكتى » Joseph Bockty قنصل السويد العام فى مصر إلى إيطاليا فى عام ١٨٠٩ ، ليتعلموا تعلما أوربيا على نفقة باشا مصر » « وربما كان الوحيد الذى أفاد من هذه البعثة فائدة حقيقية من بين أقرانه جميعا » . وقد قضى عثمان نور الدين خمس سنوات يدرس فى بيزا وليفورن ، وقضى بعد ذلك عامين يدرس فى باريس ، ثم عاد إلى مصر فى عام ١٨١٧ . وفى ذلك ما يكفى للدلالة على أن مساعى قنصل السويد كان لها شأن فى إرسال البعثة الأولى إلى إيطاليا دون أى تدخل من جانب الفرنسيين . بيد أنه ممـا يجدر ذكره ، أن عثمان نور الدين كان وحده العضو الذى أمكن معرفته من بين أعضاء البعثة الأولى ، ولا يزال متعذرا معرفة سائر الأعضاء ، كما أنه لم يعرف من أعضاء البعثة الثانية التى أرسلت إلى إيطاليا فى عام ١٨١٣، غير عضو واحد هو نيقولا مسابكى أفندى ، الذى أرسل إلى ميلان لدراسة فن الطباعة وسبك الحروف وعمل قوالبها ، بينما كان زملاؤه من أعضاء هذه البعثة يدرسون فى المدن الإيطالية الفنون العسكرية وبنـاء السفن والطباعة والهندسة وغير ذلك . واستمر إيفاد البعوث إلى أوربا بعد عام ١٨١٣ حتى زاد عـدد أعضائها زيادة ملحوظة فى عامى ١٨١٨ و ١٨١٩ ، وقد أوفد أكثرها إلى « بيزا » فى إيطاليا . وفى عام ١٨٢٦ أرسل الباشا إلى فرنسا بعثـة بلغ أعضاؤها بعد عامين أربعة وأربعين شابا ، ولهذه البعثة مكانة ظاهرة فى تاريخ البعوث العلمية أيام محمد على ، لا لأنها أولى البعثات «الكبيرة» إلى أوربا فحسب ، بل لذلك ولكثرة من تفوق من بين أعضائهـا المصريين ، فكان من بينهم أرتين بك الذى عين وكيلا لشورى المدارس وشغل منصب ترجمان الباشا ثم حل محل بوغوص يوسف بعد وفاته ، ومصطفى مختار الذى تقلب فى وظائف ديوان الجهادية ومجلس الملكية وشورى المدارس ثم عين مديرا لديوان المدارس وظل فى منصبه هذا حتى مات فى عام ١٨٣٩ ، وخسن الاسكندرانى رجل البحرية الذى اشتهر بعد ذلك فى حرب القرم بوصفه

قائدا للأسطول المصرى ، ومظهر باشا مهندس القناطر الخيرية ، ورفاعة رافع الطهطاوى الذى ألحق بهذه البعثة إماما لها ، وكذلك محمد بيومى وأسطفان بك وغيرهم . على أن جهود الباشا لم تقف عند هـذا الحد فقد أرسل اثنين إلى العالم الجديد ، أحدهما لتعلم صناعة السكر فى أمريكا ، والآخر لزيارة مناجم الذهب فى المكسيك . وفى عام ١٨٢٨ أرسلت بعثة أخرى إلى فرنسا ، ثم توالى إرسال التلاميذ إليها بين عامى ١٨٢٨ و ١٨٣٠ . وفى أكتوبر ١٨٢٩ قامت من الاسكندرية بعثة كبيرة للصناعات تتألف من ثمـانية وخمسين عضوا وزعوا بين فرنسا وانجلترة والنمسا وعاد أكثرهم بين عامى ١٨٣٥ و ١٨٣٧ . وكان من بين أعضاء البعثة بانجلترة محمد راغب الأستانبولى أفندى ، وقد درس الهندسة وبناء السفن ، وحل بعد عودته هو وزميله حسن السعران ، عضو البعثة التى أوفدت فى عام ١٨٢٨ إلى طولون لدراسة الفنون البحرية ، محل « سيريزى بك » Cérisy فى « ترسانة » الاسكندرية . وفى عام ١٨٢٩ كذلك ، أرسلت إلى انجلترة بعثة من أربعة تلاميذ لتعلم الفنون البحرية ، ولعل أهمية هذه البعثة راجعة إلى أن الباشا اختار لها حديثى السن من التلاميذ الذين تراوحت أعمارهم بين الثانية عشرة والثالثة عشرة ، فكانت هذه التجربة الأولى من نوعها ، وقد التحق هؤلاء بعد عودتهم بخدمة الأسطول . وفى عام ١٨٣٢ أوفد الباشا بعثتين إلى فرنسا ، إحداهما بعثة الطب المشهورة ، وهى أولى البعثات التى أرسلتها مدرسة الطب فى أبى زعبل ، وكان عددها اثنى عشر طالبا ، عاد معظمهم فى عام ١٨٣٨ ، ومنهم الدكتور محمد على البقلى باشا .

وقد قر الرأى عند النظر فى تنظيم شئون التعليم فى عام ١٨٣٦ ، على ضرورة المضى فى إرسال البعوث إلى أوربا ، لأن الحاجة كانت لا تزال ماسة إلى عدد من الأساتذة الصالحين لتدريس مواد التعليم الفنى والتعليم النظرى العالى ، ولأنه كان من المتعذر إلقاء الدروس بلغة البلاد ، لصعوبة ترجمة المصطلحات العلمية ووضع الكتب اللازمة فى مختلف الفنون والعلوم ولذلك استمر إرسال البعوث إلى أوربا حتى نهاية حكم محمد على .

وجدير بالذكر أن عدد الذين أرسلوا بعد عام ١٨٣٦ بلغ حوالى ١٦٣ عضوا ، وهو عدد لا يستهان به إذا قدرت جميع الظروف التى أحاطت بالباشا فى أواخر عهده ، فضلا عن أنه يزيد على عدد من أرسلوا قبل ذلك . ويقول يعقوب أرتين فى كتابه عن التعليم فى مصر إن محـمد على صار يختار أعضاء البعوث من بين التلاميذ الذين أتموا دراستهم فى المدارس الخصوصية ، حتى لا يضيعوا أوقاتهم فى تعلم اللغات والاستعداد للدراسات العالية .

وفى عام ١٨٤٤ بدأ الباشا يرسل أكبر البعثات التى ذهبت إلى فرنسا لتعلم الفنون

الحربية ، وقد بلغ عدد أعضاء هذه البعثة سبعين طالبا ، ولم يلتحقوا بها دفعة واحدة . وقد رأى الباشا أن تكون هذه البعثة تحت إشراف وزير حربية فرنسا ، وأنشأ لها المدرسة الحربية المشهورة فى شارع « ريجار » Regards بباريس ، واختار الوزير ناظر المدرسة وأساتذتها من الفرنسيين . ويقول « هيورث دان » Heyworth Dunne فى كتابه عن تاريخ التعليم فى مصر الحديثة إن أول وزير للحربية أشرف على هذه البعثة هو المسيو « پوانسو » Poinçot الذى وضع بالاشتراك مع المسيو « جومار » Gomard واسطفان بك لائحة النظام الداخلى للمدرسة فى أكتوبر ١٨٤٤ ، وعند بدء الدراسة فى ١٧ أكتوبر ١٨٤٤ ، ألقى « پوانسو » خطبة رحب فيها بالتلاميذ وشجعهم على المضى فى الدرس والتحصيل . أما أعضاء هذه البعثة فقد اختارهم سليمان باشا الفرنساوى ، والتحق بها اثنان من أبنـاء محمد على هما حسين بك وحليم بك ، واثنان من أحفاده هما أحمد بك وأخوه اسماعيل بك الذى صار أول خديو على مصر ، ولذلك سميت « بعثة الأنجال » . وكان عدد أعضائها فى منتصف عام ١٨٤٥ اثنين وستين ، وزار المدرسة فى يونية من العام نفسه الدوق « دى نيمور » Nemours ابن الملك « لوى فيليپ » بصحبة الجنرال « بوييه » Boyer رئيس البعثة العسكرية الفرنسية التى حضرت إلى مصر فى عام ١٨٢٤ ، كما زارها إبراهيم باشا فى أواخر إبريل ١٨٤٦ . وظل محمد على معنيا بشئون هذه البعثة ، فأصدر فى يونية من العام نفسه أمرا بأن يتخصص تسعة من تلاميذها فى دراسة الإدارة المدنية ، وكان بالمدرســة ثلاثة فصول أخرى للدراسات العسكرية . وقد بلغ عدد أعضاء البعثة من عام ١٨٤٤ إلى نهاية عام ١٨٤٦ خمسة وستين ويبدو أن الأعضاء الخمسة الباقين (من السبعين طالبا) كانوا من التلاميــذ الذين سبق إرسالهم إلى فرنسا لدراسة الصيدلة والطب بنوعيه البشرى والبيطرى . وفى ٦ أكتوبر أرسل الباشا خطابا مؤداه أن عددا من الأعضاء الجدد سوف يرسلون إلى « مدرسة باريز » فى يناير ١٨٤٧ ، ويطلب إلى المدرسة الحربية أن تتخذ العدة لاستقبالهم ، فقد كان يقيم بها فى ذلك الحين أربعة عشر طالبا من غير أعضاء البعثة الأصلية .

ولهذه البعثة (بعثة ١٨٤٤) أهمية خاصة لافى تاريخ البعثات فحسب بل فى تاريخ محمد على نفسه ، لأن إرساله هذه البعثة واستمرار عنايته بشئونها ينفى إلى حد كبير ما يقال من أن أحوال مصر بعد أزمة الحكم السياسية الكبرى فى عام ١٨٤٠ كانت فى ركود تام من الناحيتين الخارجية والداخلية ، وهو زعم يميل إلى الإغراق فى وصف التبدل الذى طرأ فى هذه الفترة على أساليب الباشا وسياسته ، وهو تبدل لم تكن عنه مندوحة ، إذ اقتضى

الاستقرار فى الخارج والداخل معاً أن يعيد الباشا النظر فى الوسائل التى تمكنه من تحقيق أهدافه الجديدة ، التى ترمى إلى المحافظة على الوضع الذى كفلته لمصر فرمانات الوراثة فى ١٨٤١ ، ضد أى اعتداء من جانب تركيا أو من جانب الدول ، كما ترمى إلى تدبير شئون البلاد الداخلية على نحو يكفل انتعاش ماليتها على ضوء ما أسفر عنه العمل بالأنظمة الاقتصادية التى اتبعها الباشا للنهوض بالبلاد على أساس «الأوتاركية» وكان من أثر إعادة النظر فى تلك الوسائل ، حدوث ذلك التغيير الذى طرأ على أنظمة التعليم فى مصر بصدور «ترتيب ١٢٥٧ هـ» المشهور (١٨٤١) ، وهو عمل لا يمكن إرجاعه إلى ضعف الوالى من النواحى الجثمانية والذهنية والنفسية كما يخيل إلى بعض الناس ، فإن نشاط الباشا لم يعتوره ضعف بعد عام ١٨٤٠ ، وكل ما حدث أن هذا النشاط سلك طرقا أخرى كانت من مقتضيات التبدل الذى لم يكن من حدوثه مناص ، وليس إرسال البعثة الكبرى إلى فرنسا فى عام ١٨٤٤ إلا مظهرا من مظاهر هذا النشاط ، وإن كان نشاطا يختلف فى طبيعته عن ذلك النشاط العسكرى والسياسى الذى بدت معالمه فى سنوات الحكم السابقة . ويدل إرسال تلك البعثة لتعلم الفنون الحربية على الاتجاه السياسى الجديد الذى دفع الباشا إلى العناية بتحصين القناطر الخيرية واستبقاء جيش كبير على الرغم مما ورد فى الفرمانات من قيود .

وطبقا للسياسة التعليمية الجديدة التى أفضت إليها البحوث التى اقترنت بإعادة تنظيم التعليم فى عام ١٨٤١ ، أرسلت بعثة طبية فى عام ١٨٤٥ إلى النمسا لدراسة الرمد ، وإلى فرنسا لدراسة طب الأسنان والطب البيطرى والصيدلة وتكرير ملح البارود وتبييض المنسوجات وغير ذلك ، كما أرسل الباشا بعثة طبية أخرى إلى فرنسا من عضوين فى عام ١٨٤٧ وفى العام نفسه طلب الباشا اختيار خمسة من طلبة الأزهر الشريف لإرسالهم إلى فرنسا لدرس علم الوكالة فى الدعاوى ، ثم أرسل فى أواخر ١٨٤٧ أيضا عددا من تلاميذ المكتب العالى لدراسة « أمور السياسة » ، وعددا آخر من طلبة « المهندسخانة » لدراسة علم « الميكانيكا والوابورات » وكذلك أرسل فى هذه الفترة بعثة تتألف من واحد وعشرين نجارا إلى انجلترة حيث كانت تبنى الفرقاطة « الشرقية » فاصطحب محمد راغب الاستانبولى ناظر « الترسانة » (دار الصناعة) بالإسكندرية هذا العدد من النجارين ، ومكثوا بانجلترا حتى تم تركيب آلات الفرقاطة وعادوا بها .

ويتراوح عدد أعضاء هذه البعوث جميعا طبقا للتقديرات المختلفة بين ٢٩٠ و ٣٥٠ ، وقد ذكر صاحب تقويم النيل أن كل عضو كان يتكلف قدرا من المال يختلف باختلاف مدة

بعثته ، فمنهم من قضى ثلاث عشرة سـنة فى الخارج كمحمد على البقلى وحسين الرشيدى ومحمد الشباسى ، ومنهم من قضى تسع عشرة سنة كحسن الدمياطى ، وهناك من أقام إحدى وعشرين سنة كمحمد اسماعيل . وقد بلغ مجموع ما أنفقه الباشا على هـذه البعوث حتى عام ١٢٥٩ هجرية (١٨٤٣) ١٢٣,١٧٤ جنيهاً ، أما بعثة ١٨٤٤ فقد تكلفت ٩٤,٦١٥ جنيهاً ، وبلغت نفقات البعوث إجمالا من عام ١٢٤١ هجرية (١٨٢٦) إلى عام ١٢٦٤ هجرية (١٨٤٨) ٢٧٣,٣٦٠ جنيهاً . أما قبل عام ١٨٢٦ فتزيد النفقات على ثلاثين ألفاً من الجنيهات .

الترجمة والطبع والنشر :

لم يكتف محمد على فى سبيل نشر التعليم بإنشاء المدارس وإيفاد البعوث إلى أوربا بل عنى كذلك بالترجمة أكبر عناية وقد ظهرت الحاجة الملحة إليها منذ البداية ، حتى تنقل علوم الغرب وفنونه إلى لغات يفهمها تلاميذ المدارس المصرية ، أى إلى العربية والتركية بنوع خاص لذلك شرع محمد على فى جمع الـكتب من مختلف البلدان وأخذ يوزع منها ما يصلح للتدريس فى مدارسه على المترجمين لترجمته ، حتى يكون بأيدى التلاميذ والأساتذة على السواء طائفة من الـكتب التى لم يكن لهم غنى عنها ، كما صار ينتقى كتباً أخرى يريد أن تترجم له خاصة . وقد اتجه العاهل العظيم أول ما اتجه إلى تركيا ، واستطاع أن يجلب منها كثيراً من الـكتب ، ولـكنه وجد بعد قليل أن معظم هذه الـكتب يعالج موضوعات قديمـة لا تساير النهضة الأوربية فى تقدمها ، فرأى أن يجلب الـكتب من البلدان الأوروبية الأخرى ومن أى مكان آخر . ويذكر « أنطوان بيترونى » أن الباشا كلف عضو البعثة الأولى عثمان نور الدين ، بأن يحضر من الـكتب الفرنسية ما يبلغ ثمنه حوالى خمسين ألف روبل ، على أن تبحث هذه الـكتب فى أصول العلوم والفنون والاقتصاد السياسى ، وكان ذلك قبل عودة نور الدين فى عام ١٨١٧ . وفى العام التالى أمر الباشا بشراء طائفة أخرى من الـكتب الفرنسية ، وفى ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ كتب الجنرال « بوييه » Boyer من القاهرة إلى الجنرال « بليـار » Belliard فى باريس ، يقول أن الجناب العالى يريد جماعة من ضباط المدفعية وغيرهم ، « وأنه يحتم أن يحضر هؤلاء معهم جميع الـكتب التى تتناول أصول الفنون العسكرية التى تخصصوا فيها » ، كما أن القنصل الفرنسى « دروڤتى » Drovetti لم يلبث أن حمل إلى الباشا فى يونية ١٨٢٦ طائفة من الـكتب « المهداة إليه من قبل ناظر ترسانة بحرية طولون (وهى كتب خاصة) بعلوم البحرية وقوانينها » ، وظل الباشا فى المدة التالية يأمر بشراء الـكتب من

الآستانة وأزمير وفرنسا ، ويكلف بشرائها أصدقاءه أمثال « توسيچه » قنصل اليونان العام ، و كذلك رجال البعثات . وقد استمر محمد علي يعنى بجلب الكتب إلى مصر حتى بعد قيام أزمة الحكم الكبرى فى عام ١٨٤٠ ، فقد أثبت صاحب تقويم النيل أمراً أصدره الباشا إلى أرتين بك فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٦١ (٢٥ ديسمبر ١٨٤٥) يطلب إليه فيه تكليف رئيس البعثة المصرية بفرنسا (اسطفان أفندى) بشراء « جملة كتب فى علم الهندسة » كان المهندس محمد بهجت بك قد « أوضح بإفادته إلى الجاب العالى » أنها ظهرت بعد عودته من أوربا ، وفى ٦ رجب ١٢٦٣ (٢٠ يونية ١٨٤٦) ، أصدر أمراً إلى أرتين بك بأن « يستحضر » من فرنسا ما يلزم من كتب ومعدات وآلات لدراسة الكيمياء والنبات وغيرها ما دامت هذه الكتب والمعدات والآلات غير موجودة بمخازن الحكومة .

ولم يكن الغرض من « استحضار » هذه الكتب الكثيرة حبسها بمكتبات المدارس . وقد كان لكل مدرسة « خصوصية » مكتبة كبيرة — وإنما كان « الغرض من استحضار الكتب » ، على ما قاله محمد على نفسه فى أمر منه إلى وكيل الجهادية بتاريخ ١٦ ربيع الثانى ١٢٥١ (١٠ أغسطس ١٨٣٥) ، هو ترجمتها « والانتفاع بها » ، وقد توخى الباشا فى إختيار هذه الكتب ، أن تكون لمؤلفين معروفين من المدرسين الأجانب الذين يقومون بتعليم تلامذة المدارس المصرية ، أو من وضع كبار المؤلفين الأوربيين الذين ذاعت شهرتهم فى بلادهم فيما يعالجون من موضوعات الطب والتاريخ والجغرافية والهندسة والسياسة والمنطق وغيرها .

وقد وجه الباشا عنايته إلى الترجمة لتغذية مدارسه بالكتب التى لا غنى عنها فى الدراسة لأنه لم تكن ثم مندوحة عن معرفة ما فى بطون هذه الكتب العصرية من أصول العلوم والفنون الأوربية ! التى أراد الباشا أن يؤدى تدريسها بمدارسه إلى نقل الثقافة الغربية إلى بلاده . هذا إلى أن المدرسين فى المدارس المصرية كانوا فى أول الأمر من الأجانب ولا سيما الإيطاليين ، وقد ظل الحال كذلك حتى بعد عودة رجال البعثات الذين عادوا من الخارج ليملئوا مناصب التدريس إلى جانب مناصب الحكم والإدارة والإشراف على مصانع الباشا ومصالحه المختلفة . ولما كان هؤلاء الأجانب لا يعرفون اللغتين العربية والتركية التى يعرفهما الطلاب فلم يكن ثم مناص من استخدام طائفة من المترجمين يعاونونهم فى نقل ما يلقونه على الطلاب إلى اللغة التى يعرفونها ، بيد أنه سرعان ما اتضح لأولى الأمر أن هؤلاء الناقلين أو المعيدين كانوا لا يستطيعون تأدية معنى المصطلحات العلمية أداء صحيحا دقيقا ؛ كما أنه لم

يكن فى مقدورهم أن يوضحوا ما يستغلق على الطلبة فهمه من مسائل العلوم التى يقومون بترجمتها ، فكان لا بد من تلافى هذا النقص فى أسرع وقت ، ولم تكن هناك وسيلة ناجعة سوى ترجمة الكتب التى لا غنى عن وجودها بأيدى التلاميذ وإعداد القواميس والمعاجم للاستعانة بها عند القيام بهذا العمل ، وقد أشرف الأساتذة المدرسون على عمل الهيئات التى تقوم بالترجمة فى أغلب مدارسهم .

وقد عالج محمد على مسألة نقل الكتب إلى اللغتين العربية والتركية بوسائل عدة ، فبدأ بالاعتماد على السوريين المقيمين فى البلاد حتى يعود أعضاء البعثات من الخارج ، أو تستطيع مدارسه أن تخرج العدد الكافى من المتعلمين الذين يصح الاعتماد عليهم فى النقل من اللغات الأجنبية . وكان كل من أعضاء البعوث وخريجى هذه المدارس يقوم بالترجمة إلى جانب ما يعهد به إليه من أعمال أخرى ، سواء أكان ممن ولوا شئون الحكم ، أو اضطلعوا بمهمة التدريس ، أم زاولوا مهنة من المهن الأخرى كالطب والهندسة ، كما كان فى كل مدرسة « خصوصية » جماعة من مدرسيها ينقلون الكتب إلى اللغة العربية أو التركية . غير أن هذه الوسائل جميعا لم تستطع سد الحاجة الملحة إلى الكتب المترجمة ، لأن الأجانب الذين عهد إليهم الباشا فى مبدأ الأمر بترجمة الكتب لم يكن عددهم كافيا ، فضلا عن أن خبرتهم كانت محدودة ، ولهذا لم يكن إنتاجهم من الطراز الأول ، أضف إلى هذا أن أعضاء البعوث لم يكونوا متفرغين للترجمة ، فكان نقل الكتب يستغرق منهم وقتا طويلا ، لذلك رئى عند إنشاء مدرسة الإدارة الملكية فى سبتمبر ١٨٣٤ ، ومدرسة التاريخ والجغرافيا فى السنة نفسها ، أن يكون من عمل مدرسى المدرستين التوفر على ترجمة الكتب ، حتى إذا كان عام ١٢٥١ هجرية (١٨٣٥) تقرر إلغاء مدرسة الإدارة الملكية ، ونقل تلاميذها إلى مدرسة جديدة خاصة بالترجمة صارت تعرف باسم مدرسة الألسن ، وقد اكتمل نموها بعد أربع سنوات ، وخرجت أول جماعة من تلاميذها فى عام ١٩٣٩ ، وتوفر البارزون من خريجيها على ترجمة كتب التاريخ والأدب بإرشاد أساتذتهم ، تحت إشراف مديرها رفاعه رافع الطهطاوى . وكان نجاح هذه المدرسة ملحوظ الأثر حتى أن اللجنة التى شكلت لتنظيم التعليم فى عام ١٨٤١ ، لم تلبث أن قررت إنشاء « قلم للترجمة » ، وقد وافق الباشا على ذلك فى يناير من العام التالى ، وألحق القلم بمدرسة الألسن . وتتضح أهمية هذا القلم من مراجعة قرار اللجنة التى أشارت بإنشائه ، فقد رأت أنه « لما كانت الكتب الجارى ترجمتها معدودة آثارا خيرية من مآثر سمو مولانا الخديو الأعظم ، الذى تخلد اسمه الكريم إلى أبد الآبدين ،

فلا شك فى أن الواجب يقضى بأن تكون التراجم مضبوطة مستوفية حقها من الصحة سليمة من الخطأ ، فلهذا ولكون ترجمة العلوم والفنون ليست مقصورة على معرفة اللغة فحسب ، بل متوقفة أيضا على الإلمام بالعلم أو الفن المترجم كتابة ، فقد أنشأت اللجنة غرفة الترجمة الخاصة بالمترجمين » ، وقسمت هذه الغرفة أربعة أقلام : أولها لترجمة كتب الرياضة ، وثانيها لترجمة كتب العلوم الطبية والطبيعية ، وثالثها لترجمة كتب المواد الأدبية كالتاريخ والجغرافية والمنطق والفلسفة والقوانين والقصص والأدب ، ورابعها لترجمة الكتب التركية ، وألحق بكل هذه الأقسام عدد من الناسخين ، حتى إذا تم إعداد الكتب المترجمة ، أرسلت إلى ديوان المدارس ، ليشير بطبع النافع منها بعد الاطلاع عليها . وقد بقيت مدرسة الألسن ، وبقى قلم الترجمة ، إلى آخر أيام محمد على ، فلم يتم إلغاؤهما إلا فى نوفمبر ١٨٤٩ . على أن الباشا لم يقنع بجهود خريجى مدرسة الألسن وقلم الترجمة وأعضاء البعثات والمترجمين الأجانب فى نقل الكتب إلى اللغتين العربية والتركية من الإيطالية والفرنسية ، بل طلب إلى جماعة من رجال حكومته وموظفى دواوينه ، ترجمة كتب أخرى من اللغات الأجنبية أو اللغة العربية إلى التركية لينتفع بها فى دراسته الخاصة .

وهكذا برز فى مصر محمد على مترجمون : من السوريين ، وأعضاء البعثات وخريجى مدرسة الألسن ، ومن الموظفين . وقد اشتهر من الجماعة الأولى الأب « أنطون رفاييل زاخور راهبه » اشتغل بالترجمة فى عهد الحملة الفرنسية ، وكان العضو الشرقى الوحيد فى المجمع العلمى الذى أنشأه بونابرت فى القاهرة ، ثم لم يلبث أن رحل إلى فرنسا بعد مغادرة الحملة ، فعينه القنصل الأول أستاذا مساعدا بمدرسة اللغات الشرقية بباريس (١٨٠٣) ، ولم يعد إلى مصر إلا فى عام ١٨١٦ بعد سقوط الإمبراطورية ، وتوفى بالقاهرة فى أكتوبر ١٨٣١ . وقد نقل الأب أنطون عن الفرنسية إلى العربية كتابا فى صباغة الحرير من تأليف «ماكير» Macquer ، ويظن أنه نقل إلى العربية كذلك «قواعد الأصول الطبية المحررة عن التجارب لمعرفة كيفية علاج الأمراض الخاصة ببدن الإنسان» تأليف فرنسسكو ڤاكا Vacca الأستاذ بجامعة بيزا (بإيطاليا) ، وعهد محمد على إلى الأب رفاييل بتعريب كتاب « الأمير » للمؤلف الإيطالى مكياڤللى ، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الكتاب لم ينل إعجاب محمد على ، فقد كان يفضل عليه مقدمة ابن خلدون ، التى ترجمها إلى التركية محمد افندى صاحب الشهير بپيرى زاده بناء على أوامر الباشا ، وإلى الأب رفاييل يرجع الفضل فى وضع قاموس عربى إيطالى كان من أول المؤلفات التى طبعت فى بلاق .

ومن المترجمين السوريين أيضا يوحنا عنحورى ، وكان على ضعفه فى الفرنسية يجيد الأيطالية ، ولذلك كانت تترجم له الكتب أولا من الفرنسية إلى الأيطالية ، حتى يقوم بنقلها إلى العربية . وقد ترجم عدة كتب فى الطب منها كتاب « القول الصريح فى علم التشريح » من تأليف «بايل» Bayle وهوفى جزأين وبه إضافات لكلوت بك ، و« منتهى الأغراض فى علم شفاء الأمراض » تأليف بروسييه وسانسون و « بثولوجية : أى رسالة فى الطب البشرى » للمؤلف نفسه ، وترجم كذلك رسالة فى علم الجراحة البشرية و « مبلغ البراح فى علم الجراح » تأليف كلوت بك ، و « الأزهار البديعة فى علم الطبيعة » تأليف الدكتور « پرون » Perron ، و « الجواهر السنية فى الأعمال الكيماوية » للمؤلف نفسه . كما ترجم كتابا فى « علم النبات » ، ومن بين المترجمين السوريين أيضا يوسف فرعون ، وقد ألحق بمدرسة الطب البيطرى للترجمة ، فقام بتعريب طائفة من الكتب وضعها بعض أساتذة المدرسة ، منها « رسالة فى علم البيطارية » و « التوضيح لألفاظ التشريح » تأليف المسيو « جيرار » Girard ، و « نزهة الأنام فى التشريح العام » للدكتور «لافارج» Lafargue و « روضة الأزكيا فى علم الفسيولوچيا » للمؤلف نفسه و « غاية المرام فى الأدوية والأسقام» تأليف « جرجوار » و « لابتو » و « منتهى البراح فى علم الجراح » تأليف « پرنس » Prince ، وفضلا عن ذلك فقد ترجم إلى التركية « قانون نامة بيطارى » .

وهناك « چورچ ڤيدال » Vidal الحلبى ، وقد ترجم عن الفرنسية « المنحة فى سياسة حفظ الصحة » تأليف الخواجا برنار Bernard و « قانون الصحة » للمؤلف نفسه ، أما « أوغسطين سكاكينى » الدمشقى الأصل فقد ترجم لكلوت بك « كتاب العجالة الطبية فيما لا بد منه لحكماء الجهادية » وقد طبع هذا الكتاب فى مطبعة مدرسة الطب بأبى زعبل وأخيرا هناك يعقوب الذى عرب كتاب «دستور الأعمال الأقرباذينية لحكماء الديار المصرية» و « كتاب الأقرباذين » .

أما أعضاء البعثات فقد اعتمد عليهم محمد على فى تعريب كتب العلوم التى يدرسونها حتى وهم مايزالون فى دور التحصيل ، وكانوا بعد عودتهم لايلحقون بالوظائف الحكومية عادة إلا إذا ترجم كل منهم كتابا فى الموضوع الذى درسه ، بل لقد كانوا يكلفون بترجمة الكتب حتى بعد التوظف ، وكان كل فريق منهم ينقل إلى العربية أو التركية كتبا فيما درسه من علوم وفنون ، ولكن الباشا كان يعهد إلى أعضاء البعثات فى بعض الأحيان ، بترجمة طائفة من الكتب فى غير ماتخصصوا فى دراسته ، ليمكن ترجمة أكبر عدد من

الكتب فى أسرع وقت مستطاع ، وعلى ذلك انقسم خريجو المدارس والبعثات الذين عهد إليهم بالترجمة إلى جماعات توفرت كل منها على نقل طائفة من الكتب ، وكان لكتب الطب والرياضة والفنون العسكرية أكبر قسط من العناية والاهتمام .

وكان من أعضاء البعوث الذين اشتغلوا بالترجمة الأفندية على هيبة وإبراهيم النبراوى وأحمد حسن الرشيدى وحسن غانم الرشيدى وعيسوى النحراوى ومحمد الشباسى ومحمد الشافعى ومحمد عبد الفتاح ، فقد عينوا مدرسين بمدرسة الطب وترجموا عدداً كبيراً من الكتب . فالأول ، وهو على هيبة أفندى ، قام بترجمة « فيزولوجيا » و « إسعاف المرضى فى علم منافع الأعضا » تأليف الخواجا « سوسون » معلم الفسيولوجيا ، و « طالع السعادة والإقبال فى علم الولادة وأمراض النساء والأطفال » . والدكتور إبراهيم النبراوى وهو مترجم مؤلفات كلوت بك « نبذة فى الفلسفة الطبية ، ونبذة فى التشريح العام ، ونبذة فى التشريح المرضى » ، وهى فى مجلد واحد ، ثم كتاب « الأربطة الجراحية » . أما الدكتور أحمد حسن الرشيدى فقد نقل عن الفرنسية إلى العربية عدة كتب منها « نبذة فى تطعيم الجدرى » لكلوت بك ، و « ضياء النيرين فى مداواة العينين » تأليف الطبيب الانجليزى « لورانس » و « بهجة الرؤساء فى أمراض النساء » ، و « نزهة الإقبال فى مداواة الأطفال » ، و « الروضة البهية فى مداواة الأمراض الجلدية » ، وترجم كذلك كتاب « الدراسة الأولية فى الجغرافية الطبيعية » تأليف مسيو « فيلكس لامروس » ، وقد راجع هذا الكتاب وصححه رفاعة رافع الطهطاوى . أما السيد حسن غانم الرشيدى فقد ترجم « الدر اللامع فى النبات وما فيه من الخواص والمنافع » تأليف الدكتور « فيجرى » بك Figari ، و « الدر الثمين فى الأقرباذين » . وترجم الدكتور عيسوى النحرواى عن الفرنسية « التشريح العام » تأليف « لكلار » الطبيب الفرنسى . وكذلك نقل الدكتور محمد الشباسى عن الفرنسية كتاب « التنوير فى قواعد التحضير » و « التنقيح الوحيد فى التشريح الخاص الجديد » تأليف مسيو « كروليبه » وهو كتاب فى ثلاثة أجزاء ثم طبعه فى عام ١٨٥٠ . ومن الكتب التى نقلها عن الفرنسية الدكتور محمد الشافعى « الدرر الغوال فى معالجة أمراض الأطفال » تأليف كلوت بك ، و « كنوز الصحة ويواقيت المنحة » للمؤلف نفسه . أما الدكتور محمد عبد الفتاح فقد ترجم عدة كتب منها « تحفة القلم فى أمراض القدم » ، وقد راجعه وصححه رفاعة رافع الطهطاوى ، و « نزهة المحافل فى معرفة المفاصل » تأليف « ريجو » Rigo ، و « الطب العملى » تأليف المعلم « واتيل » ، و « البهجة السنية

فى أعمار الحيوانات الأهلية » تأليف «جيرار » Girard . وهناك عداما تقدم طائفة أخرى من الكتب ترجمها آخرون منها كتاب « روضة النجاح الكبرى فى العمليات الجراحية الصغرى » ترجمة محمد على البقلى ، و « مجمع الغرر فى سياسة البقر » ألفه يوسف روبنيه وترجمه عطيه أفندى . وإذا كان فريق من أعضاء البعثات قدتوفر على ترجمة الكتب الطبية فقد عنى فريق آخر بترجمة كتب الرياضة والعلوم ، ومن بين أعضاء هـذا الفريق إبراهيم رمضان وأحمد دقله وأحمد طائل وأحمد فايد ، ولـكن أنبغهم جميعا هو محمد بيومى أفندى الذى عاد من فرنسا فى ابريل ١٨٣٥ بعد أن قضى بها تسع سنوات . وقد عين مدرسا « بالهندسخانة » ، ثم نقل إلى القلم الخاص بترجمة الكتب الرياضية عنـد إنشاء قلم الترجمة الملحق بمدرسة الألسن ، وكان يعاونه جماعة من تلاميذ الفرقة الأولى من بينهم السيد أفندى عمارة بن عبد العال . وقد قام بيومى افندى بترجمة « الهندسة الوصفية » تأليف « دوشين » Duchesne ، و« كتاب الجبر والمقابلة » تأليف « ماير » Mayer ، و« ثمرة الاكتساب فى علم الحساب » ، و«جامع الثمرات فى حساب المثلثات» ، كما ترجم بالاشتراك مع أحمد طائل كتاب « ميكانيقة أى علم جر الأثقال » تأليف « تركم » Terquem . أما إبراهيم رمضان فقد نقل من الفرنسية « القانون الرياضى فى فن تخطيط الأراضى » ، وراجع الترجمة عبد الله أبو السعود افندى ومحمد بيومى افندى ، وترجم إبراهيم رمضان كذلك « اللآلى البهية فى الهندسة الوصفية » ، وراجع الترجمة معه حسن افندى الجبيلى . ثم اشترك ابراهيم رمضان مع منصور عزمى فى ترجمة « الروضة الزهرية فى الهندسة الوصفية » ، ويتألف الكتاب من ثلاثة أجزاء فى مجلد واحد . أما أحمد دقلة افندى فقد ترجم كتاب « مثلثات مستوية وكروية » ، وكتاب « دوبويسون » D'Aubuisson « إيدروليك أى علم حركة وموازنة المياه » ، وكتاب « رضاب الغانيات فى حساب المثلثات » ، وترجم أحمد فايد افندى « الأقوال المرضية فى علم بنية الكرة الأرضية » تأليف « بوبيه » Boubée وقد ألحق بهذا الكتاب معجم صغير يشتمل على « بيان ألفاظ هذا الفن الاصطلاحية » ، كما ترجم كتاب « مختصر علم الميكانيكا » وقد طبع بمطبعة «المهندسخانة» ، وكتاب «علم تحريك السوائل» لمؤلفه بيلانجيه . .

أما مدرسة الألسن ، فقد توفر جماعة من تلاميذها وخريجيها على ترجمة عدد من الكتب فى موضوعات منوعة فترجم خليفة أفندى محمود « كنز البراعة فى مبادئ فن الزراعة » ، و« تنوير المشرق بعلم المنطق » تأليف ديمرسيه Dumarsais ، وصحح هذا

الكتاب رفاعة رافع الطهطاوى ، كما ترجم كتاب « إتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى أوربا » ألفه المؤرخ الإنجليزى روبرتسن Robertson وذيله المترجم بجدول « لشرح الكلمات الغريبة » ، وكتاب « إتحاف ملوك الزمان بتاريخ إمبراطورية شارلكان » للمؤلف نفسه . وقد راجعه رفاعة ، والخليفة محمود كذلك قاموس للغات الثلاث العربية والتركية والفارسية ، ذكرت الوقائع المصرية فى ٩ شعبان ١٢٦٤ (١١ يولية ١٨٤٨) ، أن الباشا أمر « بطبع مايلزم منه على نفقة الميرى » . وقد ترجم عبد الله أفندى حسين ، وهو لا يزال تلميذا بمدرسة الألسن ، « تاريخ الفلاسفة اليونانيين » وصححه رفاعة ، كما ترجم إبراهيم مصطفى البياع كتاب « سياحة فى الهند » ، وترجم محمد مصطفى البياع من خريجى مدرسة الألسن « مطالع شموس السير فى وقائع كرلوس الثانى عشر » . واشترك كل من مصطفى سيد أحمد الزرابى ومحمد عبد الرازق وعبد الله أبو السعود فى ترجمة كتاب « بداية القدماء وهداية الحكماء » وصححه رفاعة ، كما انفرد مصطفى سيد أحمد الزرابى « بترجمة قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون » ، وقابل الكتاب على الأصل رفاعة الطهطاوى . وانفرد عبد الله أبو السعود بترجمة « نظم اللآلى فى السلوك فيمن حكم فرنسا من الملوك » وصححه رفاعة . أما السيد صالح مجدى فقد قام بترجمة « جداول المهندسين » ، كما اشترك مع عيسوى زهران ومحمد الحلوانى فى ترجمة « كشف رموز السر المصون فى تطبيق الهندسة على الفنون » فى ثلاثة أجزاء . وترجم أحمد عبيد الطنطاوى « الروض الأزهر فى تاريخ بطرس الأكبر » تأليف « ڤولتير » Voltaire وقد راجعه رفاعة . وترجم محمد الشيمى « إفاضة الأذهان فى رياضة الصبيان » ، وترجم السيد أفندى عماره بن عبد العال « تهذيب العبارات فى فن أخذ الساحات » تأليف « لوكوه » وصحح هذا الكتاب من الناحية الفنية بيومى أفندى . وترجم حسن أفندى قاسم « تاريخ ملوك فرنسا » تأليف المؤرخ الفرنسى « موتيقورس » ، وقد أهدى المؤلف هذا الكتاب إلى شريف باشا مدير عموم المالية ، فطبعه شريف على نفقته ، بعد أن ألحق به حسن أفندى قاسم صفحات « لذكر معجم البلدان والأماكن الجغرافية فى هذا الكتاب التى تحتاج إلى الذكر » .

ومن الموظفين الذين اشتغلوا بالترجمة « جاكوفاكى أرجيروبولو » بالديوان الخديوى ، وقد ترجم إلى التركية « قترينة تاريخى » تأليف كاستيرا Castera ، و « أصول الهندسة » تأليف « لوجاندر » Legendre ، وكذلك نقل إلى التركية كل من حسن أفندى وعبد الله أفندى عزيز الكاتبان بديوان محمد على « تاريخ نابليون بونابرت » تأليف « دوق دى روڤيجو » Rovigo

وقد طبع بمطبعة سراى رأس التين . ونقل الكاتبان كذلك إلى التركية « تاريخ دولة إيطاليا » تأليف « بوتا » Botta ، ثم انفرد عبد الله أفندى عزيز بترجمة « التلخيصات المتعلقة بتدبير أمور سلطنة الدول العثمانية » للأمير قوجة مصطفى بك الكورجه لى ، وقد نقله من التركية إلى العربية بأمر من محمد على ، ولا يزال هذا الكتاب مخطوطا . ومن الكتب التى أمر الباشا بترجمتها ، كتاب « مظهر القديس بخروج الفرنسيس » ، ألفه الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، ونقله إلى التركية السيد أحمد عاصم ، ولا يزال مخطوطا . « وسير الحلبى » وهو ترجمة السيرة الحلبية ، نقله من العربية إلى التركية سعيد أحمد يلم ، و« سفارت نامه رفاعة بك » ، وقد ترجمه رستم افندى بسيم ، و« قصيدة البردة » ، نقلها من العربية إلى التركية أحمد مصطفى ، و« كلستان سعدى » نقلها من الفارسية إلى العربية جبرائيل يوسف مخلع الكاتب بديوان الخديوى . وكذلك أمر محمد على بأن يترجم إلى التركية كتاب « تاريخ نابليون بونابرت » ، وهو عبارة عن مذكراته التى كتبها حينما كان منفيا فى سانت هيلانة ، وما يزال اسم المترجم غير معروف .

ومن الكتب التى نقلت إلى التركية كذلك « وصايا فردريك الأكبر إلى قواده » ، نقله عن الفرنسية شاكر زاده محمد عطا الله ، تحت عنوان « وصايا نامة سفرية » ، وكتاب « الدرر الغوالى فى معالجة أمراض الأطفال » ، ترجمه من العربية مصطفى يحيى الچركسى ، و« إفاضة الأذهان فى رياضة الصبيان » ، نقله من العربية على أفندى جيزه لى ، و« كنوز الصحة ويواقيت المنحة » . ونقل محمد عصمت أفندى من العربية أيضا « أصول الهندسة » و« مبادئ الهندسة » .

وكان من كبار رجال الدولة الذين اشتغلوا بالترجمة إبراهيم أدهم بك مدير المدارس ، فقد نقل من الفرنسية إلى التركية « رسالة فى علم جر الأثقال » ، و« رسالة فى الهندسة » ، و« مقالات فى الهندسة » . وبأمر منه نقل سعد نعام إلى العربية كتاب « سياحة فى أمريكا » تأليف هنرى مركام .

ولعل أكبر طائفة من الكتب التى نقلها الموظفون إلى اللغتين التركية والعربية كانت كتب الفنون والقوانين . فقد ترجم عثمان نور الدين إلى التركية « سياسة نامة جهادية بحرية » ، و« قانون نامة عساكر سواريان جهادية » ، و« قانون نامة سفاين بحرية جهادية » ، وترجم كيانى بك « تحفة الضابطين » ، و« قانون نامة ثالث سوارى » ، وكتاب « فى تعليم الحربة والمزراق » . وترجم أسطفان أفندى « كوماندارية الفرسان » ، وأحمد أفندى خليل « قانوننامة

عساكر بياد كان جهادية » ، و« قانوننامة عساكر طوبجيان جهادية بحرية » ، و« قانوننامة بحرية جهادية » ، و« تعليم نامة عساكر بياد كان » بالاشتراك مع عثمان نور الدين . وكذلك ترجم شانى زاده عطا الله من الفرنسية إلى التركية « قوانين العساكر الجهادية » وترجم حسين رفقى من الفرنسية إلى التركية أيضا « تلخيص الأشكال » وترجم سليم أفندى من الفرنسية إلى العربيــة « كتاب عمل البارود » ، وترجم البكباشى أحمد عبيد افندى من الفرنسية إلى العربية كذلك « تعليمات البيادة ومناوراتها » ، هذا إلى الــكتب الــكثيرة فى تعليم المشاة والفرسان والمدفعية التى ترجمت إلى التركية أو العربية ولا يعرف مترجموها ، وجميع ما ترجم من الــكتب فى الفنون العسكرية يبلغ حوالى أحد عشر ومائة كتاب ، طبع منها ستة فى مطبعة الجهادية ، أما سائر الــكتب فطبعت فى بلاق .

وكان من كبار المترجمين فى هــذا العصر رفاعة رافع الطهطاوى فقد ترجم عدة كتب كما راجع طائفة أخرى نقلها الطلبة والخريجون فى مدرسة الألسن وقلم الترجمة ، كما قام بتصحيح بعض الــكتب بعد ترجمتها . ورفاعة رافع من بلدة طهطا ، وفد على القاهرة فى عام ١٨١٧ وهو فى سن السادسة عشرة ، والتحق بالأزهر ، وتتلمذ على الشيخ حسن العطار وأفاد منه علماً ، وعند ما أكمل تحصيله قام بالتدريس فى الأزهر الشريف ، ثم عين بتوصية من أستاذه واعظاً وإماما فى آلايات الجيش ، ولم يلبث العطار أن رشحه بعد ذلك إماما للبعثة التى أوفدت إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦ ، فانتهز رفاعة فرصة وجوده فى باريس وتعلم الفرنسية ، وعكف على قراءة كتب العلوم وترجمتها ، فقرأ نخبــة صالحة من كتب الرحلات والتاريخ والجغرافية والرياضيات والهندسة والمنطق والفلسفة والاجتماع والقانون والأدب والفنون الحربيــة والمعادن ، واتصل بكبار المستشرقين أمثال « سلفستر دى ساسى » Silvestre de Sacy وعند ما عقد الامتحان النهائى بعد خمس سنوات ، كان رفاعة قد نقل من الفرنسية إلى العربية اثنتى عشرة رسالة فى مختلف الفنون ، عدا كتابه « تخليص الإبريز فى تلخيص باريز » ، وكان يحوى موضوعات كثيرة مترجمة عن الفرنسية . وفى فبراير ١٨٣١ غادر باريس إلى مصر فعينه محمد على مترجماً بمدرسة الطب ، وكان معظم عمله فى السنتين اللتين قضاها فى تلك المدرسة مراجعة الــكتب التى ترجمها غيره أمثال يوسف فرعون ، ثم نقل رفاعة بعد ذلك مترجماً بمدرســة المدفعية بطره فى عام ١٨٣٣ ، وبعد ذلك اختص بالإشراف على مدرسة الجغرافية والتاريخ . وعند ما أنشئت مدرسة الألسن فى أواسط عام ١٨٣٥ بناء على اقتراحه ، عينه الباشا مديراً لها . وفى عام ١٨٤١ أنشىء قلم الترجمة فعمل به

رفاعة ، وزاد عمله عند ما عهد إليه فى أثناء ذلك بتنظيم الوقائع المصرية . أما قلم الترجمة فقد أعيد تنظيمه فى أكتوبر ١٨٤٨ وأصبح يتألف من قلمين ، أحدهما للترجمة العربية تحت إشراف رفاعة والآخر للتركية تحت إشراف كيانى بك الذى عين ناظراً لقلمى الترجمة . أما مدرسة الألسن فقد ألغيت كما تقدم فى نوفمبر ١٨٤٩ . وفى أواخر العام التالى ، أى فى عهد عباس الأول ، كان رفاعة فى طريقه إلى السودان ناظراً للمدرسة التى قرر عباس إنشاءها فى الخرطوم وقتذاك .

ومن الكتب التى ترجمها رفاعة كتاب « المعادن النافعة » تأليف « فيرار » Ferard ، نقله من الفرنسية إلى العربية عملا بمشورة المسيو جومار Jomard « ناظر الأفندية بباريس » « ومبادئ الهندسة » ، وقد وضع رفاعة فى أوله معجما « ببيان بعض كلمات هندسية وتفسير ألفاظ اصطلاحية » ، و « قلائد المفاخر فى غريب فوائد الأوائل والأواخر » تأليف دبنج Depping وقد وضع رفاعة فى أوله كذلك « قاموساً صغيراً يشرح ما ورد فيه من ألفاظ غريبة » ، و « التعريفات الشافية لمريد الجغرافية » ، وقد ذيله بجدول « الألفاظ الاصطلاحية المستعملة فى الجغرافية بأنواعها مرتباً على حروف المعجم » ، و « الجغرافية العمومية » تأليف ملطبرون Malte-Brun . وكذلك قام رفاعة بمراجعة وتصحيح « الكنز المختار فى كشف الأراضى والبحار » ، وهو كتاب جغرافى سبق طبعه فى مالطة ، وقد صحح رفاعة عبارته كما أشرف على ترجمة كتاب « برهان البيان وبيان البرهان فى استكمال واختلال دولة الرومان » تأليف مونتسكيو Montesquieu ، وكان يقوم بترجمته على أفندى الجبيلى ، ولم يتم إنجازها إلا بعد وفاة رفاعة ، وقد طبع هذا الكتاب فى ذى القعدة ١٢٩٣ (نوفمبر — ديسمبر ١٨٧٦) .

ومن الكتب التى قام رفاعة بتصحيحها ومراجعتها كذلك « كنز البراعة فى مبادئ فن الزراعة » ، و « تاريخ الفلاسفة اليونانيين » ، و « تحفة القلم فى أمراض القدم » و « الدراسة الأولية فى الجغرافية الطبيعية » ، و « بداية القدماء وهداية الحكماء » و « تنوير المشرق بعلم المنطق » ، و « نظم اللآلى فى السلوك فيمن حكم فرنسا من الملوك » و « إتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى أوروبا » ، « وإتحاف ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شارلكان » ، و « قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون » ، و « الروض الأزهر فى تاريخ بطرس الأكبر » وقد اشترك رفاعة مع الشيخ محمد إسماعيل الفرغلى فى تصحيح كتاب

« سياحة فى الهند » ، ومع الشيخ محمد قطة العدوى فى تصحيح كتاب تاريخ ملوك فرنسا » ، كما راجع كتاب « سياحة فى أمريكا » .

وكان تصحيح الكتب المترجمة من الناحية اللغوية أمراً ضروريا ؛ لأنه كان لا بد من تهذيب لغة هذه الكتب التى ينقلها المترجمون إلى العربية ليفيد التلاميذ من قراءتها ، فقد تقدم كيف أن أوائل المترجمين كانوا من السوريين أمثال حنا (أو يوحنا) عنحورى ويوسف فرعون وجورج فيدال ، وكانت لغتهم سقيمة بحيث لا يمكن أن يصل ما ترجموه إلى أذهان التلاميذ دون مراجعة الترجمة وتصحيحها . زد على ذلك أن كتابات خريجى مدرسة الألسن وبعض أعضاء البعوث كانت فى حاجة إلى المراجعة والتصحيح ، حرصاً على سلامة العبارة ، وعدم منافاة ما يكتبون للذوق الإنشائى فى ذلك العصر ، وصادف المترجمون صعوبات كثيرة ، وخاصة فى نقل الكتب الطبية إلى اللغة العربية ، لما كانت تتطلبه ترجمة المصطلحات العلمية من دقة تستند إلى معرفة صحيحة واطلاع واسع ، وقد عالج أولو الأمر ذلك كله بوسائل شتى ، فاختاروا نخبة من رجال الأزهر الشريف لمراجعة الكتب وتصحيحها ، ورأى الدكتور كلوت بك ضرورة الاستعانة بهم لما لهم بكتب الطب العربية القديمة من معرفة لها قيمتها عند إعادة النظر فى أسماء المصطلحات الطبية فى أثناء الترجمة وبعدها ، حتى « أصبح للطب فى خمس سنين قاموس "Vocabulaire" تزيد كلماته على ستة آلاف كلمة » . وقد أنشأ كلوت بك لتلاميذه مدرسة يتعلمون فيها اللغة الفرنسية حتى لا تشق عليهم الترجمة ، كما اختار من أعضاء البعوث المدرسين بمدرسة الطب مراجعين ومصححين لما يترجمه زملاؤهم . وقد استعانت المدارس الخصوصية الأخرى بشيوخ الأزهر فى مراجعة أسلوب الكتب وتصحيح أخطائها اللغوية ، ولهذا كان عمل المصححين يضارع فى أهميته عمل المترجمين أنفسهم . وقد اختص بتصحيح الكتب المترجمة فى مدرسة الطب البيطرى الشيخ مصطفى حسن كساب والشيخ عبد المنعم ، وفى مدرسة الزراعة الشيخ نصر أبو الوفا الهورينى ، وفى مدرسة الهندسة الشيخ عبد الغفار الدسوقى ، وفى مدرسة الألسن المشايخ محمد قطة العدوى وأحمد عبد الرحيم الطهطاوى ومحمد الفرغلى ورفاعة رافع الطهطاوى ، أما فى مدرسة الطب فقد قام بتصحيح الكتب المترجمة جماعة منهم الشيخ محمد عمران الهراوى الذى ظل بهذه المدرسة حوالى عشر سنوات يعمل مصححا أول ويعاونه من وقت لآخر المشايخ محمد محرم وأحمد حسنى الرشيدى وحسين غانم الرشيدى ، وقد سافر الأخيران ضمن البعثة الطبية إلى فرنسا فى عام ١٨٣٢ ، فخلفهما الشيخ سالم عوض القيناتى والشيخ

محمد بن عمر التونسى ، ويقترن اسم التونسى عادة باسم صديقه وتلميذه المستشرق الفرنسى الدكتور « پرون » Perron مدرس الطبيعة والكيمياء بمدرسة الطب ، وكان يعرف اللغة العربية وعاونه التونسى فى تعريب محاضراته .

ومن الكتب التى صححها الشيخ إبراهيم الدسوقى ، وقد سبق ذكرها فى هذا البحث « مبادىء الهندسة » و « كتاب الجبر والمقابلة » ، و « الأقوال المرضية فى علم بنية الكرة الأرضية » و « القانون الرياضى فى فن تخطيط الأراضى » ، و « اللآلى البهية فى الهندسة الوصفية » و « ثمرة الاكتساب فى علم الحساب » و « علم تحرك السوائل » ، و « الروضة الزهرية فى الهندسة الوصفية » . أما الشيخ مصطفى كساب فقد صحح الكتب التى ترجمها يوسف فرعون ، وهى « التوضيح لألفاظ التشريح » ، و « رسالة فى علم البيطارية » ، و « التحفة الفاخرة فى هيئة الأعضاء الظاهرة» و « تحفة الرياض فى كليات الأمراض » و «نزهة الرياض فى علم الأمراض» ، و « غاية المرام فى الأدوية والأسقام » و « المادة الطبية البيطرية » و « نزهة الأنام فى التشريح العام» ، و « روضة الأذكيا فى علم الفسيولوجيا » ، و «الأمراض الظاهرة فى الطب البيطرى» ، و «رسالة فى الطب البيطرى »، « كما قام بتصحيح الكتب التى ترجمها محمد عبد الفتاح ، وهى « نزهة المحافل فى معرفة المفاصل » ، و « الطب العملى » ، و البهجة السنية فى أعمار الحيوانات الأهلية » ، كما صحح كتاب مجمع الغرر فى سياسة البقر » الذى ترجمه عطية أفندى . وقد صحح الشيخ محمد عمران الهراوى كتب « قانون الصحة » ، و « المنحة فى سياسة حفظ الصحة» ، و « مبلغ البراح فى علم الجراح » ، و « دستور الأعمال الأقرباذينية لحكماء الديار المصرية » ، و « إسعاف المرضى فى علم منافع الأعضا » ، وقد أملاه مترجمه على أفندى هيبة على الشيخ محمد محرم ، و «نبذة فى الفلسفة الطبيعية ونبذة فى التشريح العام ونبذة فى التشريح المرضى» ، و«الأزهار البديعة فى علم الطبيعة » ، و « الأربطة الجراحية » و « الجواهر السنية فى الأعمال الكيماوية » ، وقد أتم تصحيح الكتاب الأخير بعد وفاة الهراوى الشيخ التونسى يساعده فى ذلك تلميذه الدكتور پرون . أما الشيخ التونسى فقد ساعده فى ترجمة « الدر اللامع فى النبات وما فيه من الخواص والمنافع » الذى ترجمه السيد غانم الرشيدى ، ثم قام بمراجعته وتصحيحه ، كما اشترك مع الشيخ سالم عوض القيناتى فى تصحيح « روضة النجاح الكبرى فى العمليات الجراحية الصغرى » ، و « التنقيح الوحيد فى التشريح الخاص الجديد » ، واشترك مع الدكتور پرون فى مراجعة « كنوز الصحة ويواقيت المنحة » ، وانفرد بتصحيح

« الدرر النوال فى معالجة أمراض الأطفال » . وقد صحح الشيخ نصر أبو الوفا الهوريني « أجل الأسباب فى أصل الاكتساب » وصحح الشيخ محمد إسماعيل الفرغلي بالاشتراك مع رفاعة « سياحة فى الهند » ، كما صحح الشيخ محمد قطة العدوى من الناحية اللغوية « تهذيب العبارات فى فن أخذ المساحات » ، و « سياحة فى أمريكا » ، و « الروض الأزهر فى تاريخ بطرس الأكبر » ، و « قرة النفوس والعيون بسير ماتوسط من القرون » أما الدكتور أحمد حسن الرشيدى فقد صحح كتاب « طالع السعد والإقبال فى علم الولادة وأمراض النساء والأطفال » كما قام السيد صالح مجدى بتصحيح « مختصر علم الميكانيكا » ، ومراجعة « علم تحرك السوائل » بعد أن قام بترجمتها أحمد فايد .

ومما يجدر ذكره أن بعض هؤلاء المترجمين والمصححين قد عنوا بإلحاق معاجم وقواميس صغيرة بالكتب التى نقلوها إلى العربية ، لتوضيح بعض الألفاظ الغريبة وتفسير المصطلحات العلمية كما فعل رفاعة عند ترجمة كتبه «قلائد المفاخر» و «مبادىء الهندسة» و «التعريفات الشافية» ، وكما فعل خليفة محمود عند ترجمة « إتحاف الملوك الألبا » وحسن أفندى قاسم فى كتاب « تاريخ ملوك فرنسا » وأحمد فايد فى « الأقوال المرضية » والدكتور برون والشيخ التونسى فى « الجواهر السنية » . وقد سار العمل بهمة فى إعداد القواميس والمعاجم لتيسير الترجمة على القائمين بها ، فوضع الأب أنطون روفائيل زاخور راهبة « قاموس إطاليانى وعربى » « يتضمن بالاختصار كل الألفاظ الجارى بها العادة والألزم لتعليم الكلام ولفهومية اللغتين على الصحيح » ، وكان هذا القاموس من أوائل الكتب التى طبعت فى بلاق عام ١٢٣٨ حيث طبعت عدة قواميس منها قاموس فارسى تركى من وضع خيرت أفندى (سكرتير ديوان محمد على) ، وقاموس فارسى تركى هو « تحفة وهبى » ، وملخص لهذا القاموس مع إضافة الألفاظ العربية باسم « نخبة وهبى » ، وقاموس آخر عربى فارسى تركى هو « سبحة صبيان» . وفى عام ١٢٥٠ طبعت الترجمة التركية مع المتن العربى لقاموس الفيروزابادى تحت عنوان «الأقيانوس البسيط فى ترجمه القاموس المحيط» ، كما طبع قاموس فارسى تركى « برهان قاطعى » ، و « الترجمان » وهو قاموس عربى تركى ، و « تحفة خيرت » عربى تركى فارسى وقد أحضر كلوت بك من فرنسا « قاموس القواميس الطبية لمؤلفه « فابر » Fabre من ثمانية أجزاء ، فتعاونت هيئة التدريس بمدرسة الطب تحت رياسة ناظرها الدكتور برون على ترجمة هذا القاموس ، واشترك فى الترجمة كل من إبراهيم النبراوى ، ومحمد أفندى على ، ومحمد شافعى ومحمد الشباسى ، وعيسوى النحراوى ، ومصطفى السبكى ، وحسنين على ، والسيد أحمد

الرشيدى ، وحسين غانم الرشيدى . ولما كان پرون يريد أن يشتمل هذا القاموس كذلك على المصطلحات الطبية القديمة ، فقد أحضر القاموس المحيط للفيروزابادى ووزعه على أعضاء هيئة التدريس ، وأشرك معهم فى هذا العمل مصححى مدرسة الطب المشايخ محمد عمر التونسى وسالم عوض القيناتى وعلى العدوى . فاستخرج كل واحد من الجماعة منه ما أمكنه استخراجه . ويقول الشيخ التونسى « ثم خصنى الناظر المذكور باستخراج ما فى القانون من التعاريف وما فى تذكرة داود من كل معنى لطيف ... » ، وكان هذا العمل شاقا ضخما ، لم يفرغ منه أصحابه إلا عند وفاة محمد على ، فخشى كلوت بك أن يضيع هذا القاموس ، فحمله معه إلى باريس وقدمه هدية إلى المكتبة الأهلية بها فى سبتمبر ١٨٥٠ ، وهو قاموس « الشذور الذهبية فى المصطلحات الطبية » للشيخ محمد عمر التونسى . وقد اشترك فى إعداد هذه المعاجم كل من الشيخين محمد قطة العدوى وأبى الوفا نصر الهورينى ، ومن المعروف أنهما اشتركا فى تصحيح القاموس المحيط الذى أراد « پرون » أن يطبعه فى مصر وقد طبع هذا القاموس بأمر من سعيد باشا فى عام ١٢٧٢ هجرية (١٨٥٥ — ١٨٥٦) ، ثم اشترك الشيخ عبد الغفار المشوق مع المستشرق الإنجليزى « لين » Lane فى إعداد ترجمة إنجليزية للقاموس المحيط ، وقد طبع بنصه العربى والإنجليزى فى لندن فى عام ١٨٦٣ ، تحت عنوان « القاموس عربى إنكليزى » Arabic English Lexicon . وكان معظم الكتب المترجمة يطبع فى مطبعة بلاق ، أما سائر الكتب فكان يطبع بمطبعة سراى رأس التين بالإسكندرية ، أو فى مطبعة « المهندسخانة » ، أو فى المطبعة الملحقة بمدرسة الطب بأبى زعبل . وفى الحق إنه لم يكن ثم مناص من أن تسير حركة الطبع وإنشاء المطابع جنبا إلى جنب مع حركة الترجمة ، فإنه لما كان أهم غرض من ترجمة الكتب نقل فنون الغرب وعلومه إلى المدارس المصرية فقد بات إنشاء المطابع ضروريا حتى يمكن توزيع الكتب على التلاميذ . وقد أدرك محمد على أهمية إنشاء المطابع بمصر منذ عهد بعيد ، فأوفد نيقولا مسابكى افندى إلى إيطاليا حوالى عام ١٨١٥ للتخصص فى فن الطباعة ، وقد درس نيقولا هذا الفن وتعلم سبك الحروف وعمل قوالبها ، وبعد أن قضى بإيطاليا أربع سنوات عاد إلى مصر ، وعهد إليه الباشا بإنشاء « مطبعة صاحب السعادة » ، أو المطبعة الأميرية فى بلاق ، فكانت أول وأهم مطبعة أنشئت فى عهد الوالى العظيم ، وكان تأسيسها فى أواخر عام ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠) ، ولكنها لم تبدأ عملها إلا فى عام ١٨٢٢ . وكان الغرض الأول من إنشائها طبع الكتب لتغذية المدارس من ناحية وتغذية الجيش بما يحتاج إليه فى تدريبه من إرشادات وتعليمات وقوانين من ناحية أخرى .

وقد استعان الباشا عند إنشاء المطبعة بالآراء التى أبداها كل من عثمان نور الدين والأب أنطون رفاييل زاخور . وكان الباشا فى أول الأمر يحضر من إيطاليا جميع ما تتطلبه هذه المطبعة من آلات وحبر وورق وما إلى ذلك ، ولكنه لم يلبث أن ولى وجهه شطر فرنسا . وكان أول ما أخرجته هذه المطبعة قاموس الأب رفاييل الذى سبقت الإشارة إليه ، والكتاب الذى نقله شانى زاده محمد عطا الله من الفرنسية تحت عنوان «وصايا نامة سفرية» ، وكتاب الأب رفاييل عن « فن الصباغة » ، وقد طبع الكتابان الأخيران فى عام ١٨٢٣ . وكان نيقولا مسابكى نفسه أول مدير لهذه المطبعة ، وكان يعاونه جماعة من مشايخ الأزهر قام نيقولا على تعليمهم طريقة الطبع وصف الحروف وما إلى ذلك ، وقد عين بعض هؤلاء عند اتساع العمل وتنويعه رؤساء لأقسام المطبعة .

وفى السنوات التالية أنشأ الباشا مطابع أخرى بلغ عددها ثمانية ، فألحقت واحدة بمدرسة الطب فى أبى زعبل وكان أول ما أخرجته « كتاب القول الصريح فى علم التشريح » عام ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، وألحقت أخرى بمدرسة الدفعية فى طره ، وكان أول ما طبعته « الكنز المختار فى كشف الأراضى والبحار» وزيادة على ذلك كانت هناك مطبعة بمدرسة الفرسان بالجيزة ، وأخرى بالقلعة لطبع « الجرنال الخديوى » ، ثم الوقائع المصرية فترة من الوقت ، كما كانت هناك مطبعة بسراى رأس التين بالإسكندرية من المرجح أنها أنشئت فى عام ١٨٣٢ ، وطبعت كتاب رفيجو Rovigo عن نابليون فى عام ١٢٤٩ هجرية (١٨٣٣ — ١٨٣٤) ، وكتاب بوتا Botta عن تاريخ إيطاليا فى نفس العام . وفى عام ١٨٤٤ ألحقت بالمهندسخانة فى بلاق مطبعة حجر خاصة ، كما ألحقت ببعض الدواوين مطابع لنشر الأوامر والقوانين والمنشورات المتعلقة بأعمالها ، فكان لديوان المدارس مطبعة ، ولديوان الجامعة مطبعة أخرى .

رغم أن هذه المطابع كانت معنية بطبع الكتب الدرسية والأوامر والمنشورات والتعليمات ، فقد أخرجت إلى جانب ذلك كتبا فى الأدب ومختلف الفنون ، نذكر منها « ألف ليلة وليلة » ، و« كليلة ودمنة » ، و« إنشاء الشيخ العطار » ، و« إنشاء خيرت » ، « وديوان نديم » ، « وشرح ديوان حافظ » ، و« الأجرومية » ، « والألفية » ، « والأزهرية » .

وكانت أولى القوائم التى نشرت بالكتب المطبوعة فى مصر تلك التى نشرها المؤرخ « ڤون هامر » Hammer فى الجزء السادس عشر من تاريخه عن « الإمبراطورية العثمانية »

وكانت تحوى ٣٨ كتابا . وفى أكتوبر ١٨٣١ نشر المستشرق الفرنسى «رينو» Reinaud فى «الجورنال الأسيوى» قائمة أخرى بالكتب التى طبعت حتى ذلك الحين ، وعددها ٥٥ كتابا فى النحو العربى والتاريخ والدين الإسلامى والأدب والشعر والمعارف العامة والرياضيات والعلوم الطبية والزراعة والفنون الحربية والبحرية ، وذلك عدا القواميس والمعاجم وعددها ثلاثة . وفى ٢٤ يناير ١٨٣٨ أرسل القنصل الروسى «ميدم» Medem إلى حكومته قائمة بأسماء الكتب التى طبعت فى بلاق منذ إنشاء المطبعة الأميرية مع بيان بأثمان هذه الكتب وقد بلغ عددها ٧٣ كتابا . وفى مارس عام ١٨٣٩ أثبت الدكتور «بورنج» فى تقريره الضافى الذى نشرته الحكومة الإنجليزية فى عام ١٨٤٠ قائمة يعتقد أنها تكاد تحوى أسماء جميع الكتب التى نشرت فى القاهرة بالتركية والعربية على نفقة الحكومة ، ويبلغ عددها ٧٥ كتابا . وقد ذكر إلى جانب ذلك خمسة كتب ترجمت فى بلاق وطائفة لم تكمل ترجمتها بعد أو فى النية ترجمتها ، وكان عدد هذه الكتب ثلاثة وعشرين ، ومما يجدر ذكره أن بورنج أثبت كذلك قائمة بأثمان الكتب ، وكانت تتراوح بين قرش واحد ، وهو ثمن كتاب «علم الحال» باللغة التركية ، وثلاثمائة وعشرة قروش (ثمن كتاب شرح المثنوى وهو مؤلف من ثلاثة أجزاء ومنقول من الفارسية إلى التركية) .

وفى عام ١٨٤٢ أرسل الدكتور «برون» إلى صديقه «جول موهل» Jules Mohl سكرتير الجمعية الأسيوية بباريس قائمة بمطابع من الكتب العربية والتركية والفارسية القديمة مع إغفال الكتب المترجمة ، ولما كان المستشرق الفرنسى «بيانكى» Bianchi قد أرسل إلى الجمعية قائمة أوفى فقد نشرتها الجمعية فى «الجورنال الأسيوى» فى عام ١٨٤٣ ، ويبلغ عدد ما ورد من الكتب فى هذه القائمة ٢٤٣ كتابا .

وجدير بالذكر أنه كانت هناك ، إلى جانب مطبعة بلاق والمطابع الأخرى الصغيرة فى طره والجيزة وأبى زعبل ، مطبعة إفرنجية بثغر الإسكندرية طبعت فيها قصيدة من نظم القنصل الإنجليزى «صولت» Salt ، عنوانها «قصيدة وصفية عن مصر» Egypt : A Descriptive Poem . وهناك من يميلون إلى الجزم بأن هذه المطبعة الإفرنجية لم تكن سوى مطبعة سراى رأس التين ، غير أن قصيدة القنصل الإنجليزى نشرت فى عام ١٨٢٤ ، أما مطبعة سراى رأس التين فأكبر الظن أنها لم تنشأ إلا بعد ذلك بنحو ثمان سنوات أى فى عام ١٨٣٢ ، ويزيد الأمر تعقيدا ما ذكره «بورنج» من أنه كانت بالإسكندرية صحيفة فرنسية تدعى «المونيتير إجبسيان» Moniteur Egyptien دون أن

يمين المطبعة التي كانت تصدر عنها ، ولهذا مازال هذا الموضوع فى حاجة إلى مزيد من البحث والتمحيص .

المونيتير إجبسيان :

قال « بورنج » إن هذه الصحيفة كانت أسبوعية ، بدأت تظهر بالإسكندرية فى أغسطس ١٨٣٣ ، ثم احتجبت فى مارس ١٨٣٤ ، وكانت الحكومة المصرية تمدها بالمونة على الرغم من أنها لم تكن واسعة الانتشار . وقد ذكر القنصل الفرنسى « ميمو » Mimaut بعض المعلومات عن هذه الصحيفة ، فقال فى رسالة بعث بها من الإسكندرية إلى الدوق « دى بروجلى » Broglie فى ١٧ أغسطس ١٨٣٣ ، إن أول أعداد جريدة المونيتير ظهر فى ذلك اليوم ، وكان يوم سبت ، كما أرسل إلى حكومته نسخة من هذا العدد . ويؤخذ مما ذكره « ميمو » أن رئيس تحرير الصحيفة كان فرنسيا يدعى « كاميل تورل » Camille Turles ، جيء به خصيصا من باريس ، غير أنه كان شابا لم يسبق له المران على العمل الصحفى ، لايعرف شيئا عن الحوادث التي وقعت فى مصر قبل حضوره ، ويجهل كل شيء عن البلاد التي جاء إليها ، ولاتربطه « بالشخصيات » الكبيرة فى حكومة الباشا صلات وثيقة ، هذا إلى أن طريقته فى الكتابة لم تكن تستهوى القراء ، ومن أجل ذلك كان العدد الأول بصفة خاصة يعوزه الابتكار وطلاوة الأسلوب . وقد ذكر « ميمو » أن هذه الصحيفة نشرت فى عددها الأول مقالا عنوانه « المقدمة » يوضح خطة الجريدة وقد وصف « ميمو » هذا المقال بأنه كان « ترجمة حرفية دقيقة لما أمدت به الحكومة المصرية رئيس التحرير نفسه من بيانات وتصريحات » .

ويؤخذ مما قاله « بورنج » و «ميمو » ، أن حكومة الباشا كانت تحتضن هذه الصحيفة رغبة منها فى أن يكون لديها جريدة تكتب بلغة أجنبية ، على غرار الصحيفة الشبيهة بالرسمية التي كانت تصدر وقتذاك فى الأستانة باسم « المونيتير أتومان» Le Moniteur Ottoman ، وهى صحيفة كان ديدنها مهاجمة الباشا فى كل مناسبة ، حتى لقد ذكر « دوهاميل » فى إحدى رسائله إلى « روكان » Ruckman رئيس البعثة الإمبراطورية الروسية فى القسطنطينية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٣٤ ، أن الغرض من حملات تلك الجريدة إنما هو «جرح كبرياء الباشا» ولهذا كانت مهمة « المونيتير إجبسيان » الدفاع عن محمد على وتفنيد الاتهامات التي كانت تكيلها له صحيفة القسطنطينية .

غير أن هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن الباشا لم يوح بإصدار « المونيتير إجبسيان » ، وآية ذلك ماذكره « ميمو » نفسه من أنه بوصفه قنصلا لفرنسا كان يرحب بصدور صحيفة فرنسية ، يتوقع لها الانتشار خارج مصر ، كما كان يريد أن يتخذ منها — على حد قوله — وسيلة «لتسديد خطا من يحيد عن الجادة من الأوربيين» . وكان يرى من مصلحة وطنه أن يستخدم نفوذه حتى يضمن خلو الصحيفة من أية أقوال قد تلحق الضرر بالمصالح الفرنسية ولذلك بادر « ميمو » بمقابلة الباشا ، وبوغوص يوسف ، وطلب إليهما أن تمد الحكومة المصرية صحيفة « المونيتير » بجميع الأخبار والبيانات ، وبكل معاونة قد تؤدى إلى سد النقص الناشىء عما يعوز رئيس التحرير من خبرة ودراية ، كما طلب إليهما الاتفاق على خطة الجريدة سلفا ، حتى لايظهر فيها مايسيء إلى مصالح فرنسا ومصر ، وقبلت ذلك حكومة الباشا ونفذته ، حتى أصبح كثيرون يرون فى هذه الصحيفة « لسان حال » الحكومة المصرية .

وأخذت « المونيتير » تنشر أنباء الحكومة ، على نحو يقارب ما كانت تفعله جريدة الوقائع المصرية ، وكانت هذه الأنباء بطبيعة الحال تعدد جهود الباشا فى ميادين الإصلاح فى مصر وفى ممتلكاته الأخرى ، ومن هذه الناحية كانت « المونيتير » المصرية إلى حد ما ، ذلك «اللسان» الذى استطاع به الباشا أن يدفع عن نفسه افتراءات « المونيتير» العثمانية فى الأوساط الأجنبية وشاءت الظروف أن يوافق ظهور« المونيتير إجبسيان » موعد قدوم البعثة البولونية العسكرية إلى مصر ، وهى بعثة سوف يأتى الكلام عنها مفصلا فى حينه ، وقد ثارت بسبب قدومها بعض صعوبات ، انتهت باستقالة رئيسها الجنرال « دامبنسكى » Dembinski من خدمة الباشا ومغادرة البلاد ، ورأى محمد على أن يوضح الأسباب التى أدت إلى استقالة هذا القائد البولندى ، على نحو يحفظ العلاقات الطيبة بين حكومة مصر والبولنديين الأحرار « المهاجرين » ، ويذيع حقيقة هذه الأسباب فى الأوساط الأجنبية بمصر ، وكان يرجو من غير شك أن تبلغ إيضاحاته من يعنيهم الأمر فى الخارج ، فاستخدم « المونيتير إجبسيان » لهذه الغاية ، ونشر عدد هذه الجريدة الثالث والعشرون الصادر فى ٢٥ يناير ١٨٣٤ « بيان » الحكومة المصرية — إذا جاز لنا أن نسميه كذلك — عن هذه المسألة ، وهو بيان أماط اللثام عن الحقيقة فى غير لبس أو غموض .

بيد أن حكومة الباشا على الرغم من ذلك جميعه لم تكن شديدة الحرص على استمرار هذه الصحيفة التى أظهر الفرنسيون اهتماما بالغا بأمرها خدمة لمصالحهم قبل كل شىء ، فكان رئيس تحريرها يتقاضى مرتبه من بيت تجارى فرنسى فى مصر هو « بيت پاستريه »

Pastré ، لا من خزانة الباشا ، وقد حدث منذ حوالى شهر مارس ١٨٣٤ أن امتنع « باستريه » عن دفع الرتب الذى كان يتقاضاه « كاميل تورل » ، فسافر « تورل » إلى القاهرة وحاول أن يحصل من حكومة الباشا على « الأخبـار والبلاغات بانتظام » ، حتى يتمكن من المضى فى إصدار صحيفته ، ولـكنه لم يظفر بغير الوعود الجميلة والأحاديث المعسولة . وفى ٩ مايو ١٨٣٤ كتب القنصل الروسى «دوهاميل» إلى حكومته أن «تورل» عاد إلى الإسكندرية ولـكن الصحيفة لم تستأنف ظهورها لأن بوغوص يوسف لم يهتم بتشجيعها ، وقد تنبأ «دوهاميل» بأن الصحيفة سوف تحتجب نهائيا لهذا السبب . وفى ١٧ يولية من العام نفسه كتب « تپل » Tippel نائب القنصل الفرنسى إلى الجنرال « دامبنسكى » أن « تورل » عقب عودته إلى الإسكندرية ، طفق يكتب إلى « بوغوص » يطلب مساعدته ، ولـكنه لقى من الوزير إعراضا فوقف إصدار الصحيفة ، ويعتقد « تپل » أنها لن تعود إلى الظهور . ولـما كان آخر عدد منها قد صدر فى يوم السبت ٢٢ مارس ١٨٣٤ ، وكان العدد الأول قد ظهر فى ١٧ أغسطس ١٨٣٣ ، كما ظهر العدد الثالث والعشرون فى ٢٥ يناير ١٨٣٤ ، فإن الأعداد التى ظهرت من هـذه الجريدة فى ثمانية شهور تبلغ واحدا وثلاثين عددا ، ثم انطوت صحيفة « المونيتير » إلى غير بعث أو نشور .

ولعله مما تجدر ملاحظته أن «باستريه» كانت تربطه بالباشا إلى جانب المصلحة التجارية علاقة المودة والصداقة ، وأن بوغوص ما كان ليمتنع عن تشجيع صحيفة « المونيتير » وإجابة رغبات «تورل» لو أن الباشا نفسه كان حريصا على بقاء هذه الصحيفة ، تدافع عن حكومته وتفند مزاعم الآستانة ؛ وإنما كانت تستأثر بعناية الباشا صحيفة أخرى هى «الوقائع المصرية» .

الوقائع المصرية :

فى ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٤ (٣ ديسمبر ١٨٢٨) صدر أمر الباشـا « بإنشاء الجرنال الرسمى — الوقائع المصرية — باللغتين العربية والتركية » ، وقبل إنشاء « الوقائع » كان الباشا يطبع « الجرنال الخديوى » فى مطبعة صغيرة بالقلعة خصصت لهذا الغرض ، وكان ديوان الجرنال يتلقى التقارير الواردة من الأقاليم ثم يعرضها على الباشا بعد تنقيحها ، فيأمر بطبع ما يراه مناسبا منها فى «الجرنال» باللغتين العربية والتركية ، وكانت النسخ — وعددها نحو مائة — توزع على النظار والمديرين ليقفوا على أهم ما يقع فى مختلف أنحاء القطر ، ويكونوا على علم بما يريده الباشا وحكومته . وفى بداية جمادى الثـانية ١٢٤٤ (٩ ديسمبر

١٨٢٨ » أصدر المجلس العالى «لائحة» تنظم ديوان الجرنال على نحو يجعل منه هيئة تفتيش إدارية كبرى ، ثم استبدلت كلمة التفتيش بكلمة الجرنال . أما « الوقائع المصرية » فإن الغرض من إنشائها يتضح من مقال نشرته فى أول عدد صدر منها بتاريخ ٣ ديسمبر ١٨٢٨ ، وقد جاء فى ذلك المقال «الحمد لله بارى الأمم ، (والصلوة) والسلام على سيد العرب والعجم ، أما بعد فإن تحرير الأمور الواقعة من اجتماع جنس بنى آدم المندمجين فى صحيفة هـذا العالم ، ومن ائتلافهم وحركاتهم وسكوتهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم التى حصلت من احتياج بعضهم بعضا ، وهى نتيجة الانتباه والتبصر بالتدبير والإيقاف وإظهار الغيرة العمومية ، وسبب فعال منه يطلعون على كيفية الحال والزمان ، وهذا واضح لدى أولى الألباب ، ومن حيث أن الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة ، وباقى أنواع الصنايع التى باستعمالها يتأتى الرضا والتيسير ، هى أسباب للحصول على الرفاهية ، وعلى الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر و (الأذا) خصوصا فى مصر ، بل هى أساس نظام البلدان وتدبير راحة أهلها فتفكر (حضرت) أفندينا ولى النعم ، فى ترتيب أحوال البلاد وتمهيدها ، واعتدال أمور أهلها وتوطيدها ، وفى نظام القرى والبلدان ، ورفاهية سكانها وراحتهم ، ووضع ديوان الجرنال ، قاصدا من وضعه أن ترد الأمور الحادثة الناتج منها النفع والإفادة ، حتى إذا ظهر عند المأمورين نوعا النفع والضرر فينتخب ما منه تصدر المنفعة ، ويجتنب عنه ما منه يحصل الضرر . وهذه الإرادة الصالحة الصادرة من حضرة سعادة ولى النعم ، وإن كانت قد جرت فى ديوان الجرنال إلى الآن ، إلا أنها لم تكن عمومية ، إنما الآن فأراد ولى النعم أن الأخبار التى ترد إلى الديوان المذكور تنقح وينتخب منها ما هو مفيد ، وتنتشر عموما مع بعض الأمور التى ترد من مجلس المذاكرة السامى ، والأمور المنظور بها فى ديوان الخديوى ، والأخبار التى تأتى من أقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات أخرى ، وذلك ليكون كله نتيجة للحصول على الفوايد الحسنة التى هى مقصود ولى النعم ، وتقويما لممارسة المأمورين الفخام ، وباقى الحكام الكرام ، المقلدين تدبير الأمور والمصالح . . . »

وعندما تقرر النظر فى شئون التعليم ، وصدر « ترتيب ١٢٥٧ هجرية » (١٨٤١) ، أعيد البحث كذلك فى أمر الوقائع ، وأسفر هذا البحث عن صدور قرار فى يناير ١٨٤٢ بتنظيم «الوقائع» من جديد تنفيذا لأمر محمد على . ذلك بأن الباشا كان « شديد الرغبة فى وضع خطة سديدة تضمن صدور الوقائع على الوجه الأكمل ، كما هى الحال فى صحافة الممالك الأخرى » ، مما حمله على أن يطلب إلى « شورى المدارس » بحث موضوع « الوقائع » والطرق التى

تكفل تحقيق هذه الغاية ، وكان الجديد فى أمر هذا التنظيم أنه لم يقصر «الوقائع» على « نشر أخبار مصر فحسب » ، بل أصبح « من اللازم إضافة نبذ للحوادث الخارجية فى الجريدة ، حتى يتقبلها الناس برغبة وشوق » ، كما صار من الضرورى « الحصول على الأخبار أولا فأولا — ونشرها على الجمهور » ، لأن الأخبار «تسقط قيمتها إذا تقادم عهدها» ، ولكن يجب أن تبقى « الأخبار المصرية » أهم ما تعنى به «الوقائع» . وفى ١٤ مارس ١٨٤٢ ، حدد « شورى المعاونة » نوع الأخبار الداخلية التى يجب نشرها ، وتقرر أن يعهد إلى رفاعة رافع الطهطاوى بترجمة بعض ما يرد فى الصحف الأجنبية ، علاوة على « بعض قطع أدبية من الكتب الأوروبية ، وانتخاب أخبار الملكية ، وترتيب الجريدة المصرية بصفة عامة » ، وقد ظل الشيخ رفاعة يشرف على « الوقائع » بعد ذلك حتى عهد عباس باشا الأول (١٨٥٠)

ويرجع اختيار الشيخ إلى أنه كان فى ذلك الحين ناظر مدرسة الألسن وبها « مترجمون جاهزون » ، ولهذا عهد إليه بوضع « أصول الجريدة بحسب اللغة العربية » ، بينما أحيلت « أعمال إفراغ الترجمة فى قالب حسن ، بدون الإخلال بالأصل العربى ، وتنظيم المواد حسب النظام التركى ، على حضرة حسين أفندى ناظر المطبعة العامرة » ، وعلى أيدى رفاعة تقدمت « الوقائع » تقدما ظاهراً ، وأخذت المقالات التى يدبجها يراع الشيخ تحتل مكان الصدارة فى الجريدة . ولم يصرف تحرير « الوقائع» الشيخ رفاعة عن الترجمة ، فقد أنجز فى أثناء نهوضه بأعباء الجريدة ترجمة مجلد آخر من جغرافيـة « ملطبرون » ، فأنعم عليه الباشا فى نوفمبر ١٨٤٧ برتبة البيكوية (أميرآلاى) تقديراً لجهوده ، فضلا عما أغدقه عليه من إنعامات مادية .

على أنه قبل اختتام الحديث فى موضوع هذه الحركة الواسعة المباركة ، حركة التعليم والترجمة والطبع والنشر ، يجب أن نذكر ما كان لها من أثر ظاهر فى « تنوير أذهان العباد » بصفة عامة ، لا فى تعليم « الصفوة » المستنيرة الممتازة فحسب ، بل لقد كان لهذه الحركة أثر كبير فى مكافحة التعصب للعادات المصرية القديمة ، ذلك التعصب الذى كان متغلغلا فى النفوس ، ومسيطراً على عقول العامة ومشاعرهم ، فاتسع من جراء هذه الحركة العلمية الواسعة أفق التفكير لدى المصريين ، واستطاع محمد على عند ما نقل إلى مصر علوم الغرب وفنونه ، أن يعد التربة الصالحة لقبول أفكار كانت غريبة على المصريين ، وفى طليعتها فكرة التسامح ، ذلك التسامح الذى أدى إلى حدوث تبدل ظاهر فى معاملات الأهالين مع الإفرنج ، وكان من أثره أن هيأ البلاد لاستكمال نهضتها فى عصر الخديو اسماعيل . ويسوق الكتاب دليلا على هذا التسامح فى أيام محمد على نفسه ، ما حدث لأحد « المبشرين » ويدعى

« ولف » Wolff ، وكان به مس على ما يظهر ، فقد أخذ يخطب فى شوارع القاهرة ، ويدعو الناس إلى اعتناق المسيحية ، ولما كان « ولف » ينشر هذه الدعوة فى لغة عربية سقيمة لم يستطع فهمها عدد كبير « لأعجميتها » ، فقد تركه الباشا وشأنه ، ولم يتعرض له أحد بسوء ، حتى أولئك الذين تيسر لهم فهم ما يقول ولكن «ولف» لم يلبث أن ركب رأسه ، وأخذ يملأ شوارع العاصمة بعبارات كتبها على الجدران بخط تسهل قراءته ، عندئذ لم يجد الباشا مناصا من إبعاده خوفا من أن يؤدى إغراقه فى الدعوة إلى إثارة الخواطر .

ويذكر « سانت جون » St. John أحد المعاصرين الإنجليز دليلا آخر على هذا التسامح قصة « الشيخ إبراهيم » ، الذى نقم على اليهود احتكارهم مهنة « الجزارة » فى ثغر الإسكندرية ، ومصدر هذه النقمة خوف الشيخ على المسلمين ما ينتظرهم من العقاب فى الآخرة إذا هم ظلوا يأكلون من ذبائح اليهود ؛ لأن هؤلاء كانوا لا يتبعون عند الذبح ما نص عليه الشرع وجرى به العرف الإسلامى ، فكان نصيب الشيخ إبراهيم النفى فى النهاية . وقد أسهب الجبرتى فى بيان دقائق هذه القصة عند ذكر حوادث شهر محرم ١٢٣٦ (٩ أكتوبر — ٦ نوفمبر ١٨٢٠) . فقال « إن الشيخ إبراهيم ، الشهير بباشا المالكى بالإسكندرية ، قرر فى درس الفقه أن ذبيحة أهل الكتاب فى حكم الميتة لا يجوز أكلها ، وما ورد من إطلاق الآية فإنه قبل أن يغيروا ويبدلوا فى كتبهم ، فلما سمع فقهاء الثغر ذلك أنكروه واستغربوه ، ثم تكلموا مع الشيخ إبراهيم المذكور وعارضوه ، فقال أنا لم أذكر ذلك بفهمى وعلمى ، وإنما تلقيت ذلك من الشيخ على الميلى المغربى وهو رجل عالم متورع موثوق بعلمه ، ثم إنه أرسل إلى شيخه المذكور بمصر يعلمه بالواقع ، فألف رسالة فى خصوص ذلك وأطنب فيها ، فذكر أقوال المشايخ ، والخلافات فى المذاهب ، واعتمد قول الإمام الطرشوشى فى المنع وعدم الحل ، وحشا الرسالة بالحط على علماء الوقت وحكامه ، وهى نحو الثلاثة عشر كراسة ، وأرسلها إلى الشيخ إبراهيم ، فقرأها على أهل الثغر ، فكثر اللغط والإنكار خصوصاً وأهل الوقت أكثرهم مخالفون للملة ، وانتهى الأمر إلى الباشا ، فكتب مرسوما إلى كتخدابيك بمصر وتقدم إليه بأن يجمع مشايخ الوقت لتحقيق المسألة ، وأرسل إليه بالرسالة أيضاً المصنفة ، فأحضر كتخدابيك المشايخ وعرض عليهم الأمر ، فلطف الشيخ محمد العروسى العبارة وقال الشيخ على الميلى رجل من العلماء ، تلقى عن مشايخنا ومشايخهم ، لا ينكر علمه وفضله ، وهو منفرد عن خلطة الناس ، إلا أنه حاد المزاج ، وبعقله بعض خلل ، والأولى أن نجتمع به ونتذاكر فى غير مجلسكم ، وننهى بعد ذلك الأمر إليكم ، فاجتمعوا فى ثانى يوم ،

وأرسلوا إلى الشيخ على يدعونه للمناظرة ، فأبى عن الحضور ، وأرسل الجواب مع شخصين من مجاورى المغاربة ، يقولان إنه لا يحضر مع الغوغاء ، بل يكون فى مجلس خاص يتناظر فيه مع الشيخ محمد بن الأمير بحضرة الشيخ حسن القويسنى والشيخ حسن العطار فقط ، لأن ابن الأمير يناقشه ويشن عليه الغارة ، ولما قالا ذلك القول تغير ابن الأمير وأرعد وأبرق ، وتشاتم بعض من بالمجلس مع الرسل ، وعند ذلك أمروا بحبسهما فى بيت الأغا ، وأمروا الأغا بالذهاب إلى بيت الشيخ على وإحضاره بالمجلس ولو قهراً عنه ، فركب الأغا وذهب إلى بيت المذكور فوجده قد تغيب ، فأخرج زوجته ومن معها من البيت وسمر البيت ، فذهب إلى بعض الجيران ، ثم كتبوا عرضا محضرا ، وذكروا فيه بأن الشيخ علىّ على خلاف الحق ، وأبى عن حضور مجلس العلماء والمناظرة معهم فى تحقيق المسألة ، وهرب واختفى لكونه على خلاف الحق ، ولو كان على الحق ما اختفى ولا هرب ، والرأى لحضرة الباشا فيه إذا ظهر ، وكذلك فى الشيخ إبراهيم باشا السكندرى ، وتمموا العرض وأمضوه بالختوم الكثيرة ، وأرسلوه إلى الباشا ، وبعد أيام أطلقوا الشخصين من حبس الأغا ، ورفعوا الختم عن بيت الشيخ على ، ورجع أهله إليه ، وحضر الباشا إلى مصر فى أوائل الشهر ، ورسم بنفى الشيخ إبراهيم باشا إلى بنى غازى ، ولم يظهر الشيخ على من اختفائه . » وليس ثمة ما هو أدل على تغلغل روح التسامح بين المصريين فى عهد محمد على من أنه فى أثناء الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩ — ١٨٤٠) ظل الإنجليز بالقاهرة والإسكندرية يعيشون فى سلام وطمأنينة دون أن تلحق بهم أية إهانة على الرغم من الدور العدائى الذى لعبته دولتهم خلال تلك الأزمة .

٤ — البحرية

يرتبط إنشاء البحرية المصرية فى عهد محمد على بالدوافع الاقتصادية والسياسية التى أحدثت ذلك النشاط المظيم الذى تتبعنا بعض آثاره ، وقد ازدادت أهمية تلك الدوافع بمرور الزمن ، فقد كتب بوالكمت فى أحد التقارير التى رفعها إلى حكومته ، يقول إن وجود بحرية « محترمة » كان فى نظر الباشا أمرا جوهريا لا غنى عنه ، إذا أراد إدخال الحضارة والعمران إلى البلاد واستغلال مواردها ، وكذلك إذا أراد تحقيق أهدافه فى علاقاته مع الباب العالى ، إذ أن وجود هذه البحرية القوية من شأنه أن يدعم صلاته بالأمم المتحضرة ويسهل تصدير المنتجات المصرية ، فى وقت أضحت فيه هذه المنتجات من مصادر إيراد

الدولة كما أن وجود هذه البحرية القوية يعفيه من موقف يجد فيه نفسه على الدوام مهددا من جانب الباب العالى ، الذى يستطيع أن يخلق له كثيرا من دواعى القلق ، بأسطول صغير ضعيف يبعث به إلى ثغر الاسكندرية .

بيد أنه كان أمام محمد على عدة صعوبات عليه أن يزيلها من طريقه ، إذا شاء أن يبنى بحرية قوية ، إذ أن مصر لم تكن حتى ذلك الحين دولة تهتم بالبحرية ، وكانت تفتقر إلى الماهرين من رجال الصناعة ، كما كانت تعوزها المواد اللازمة لبناء السفن وإصلاحها ، هذا إلى أن الإسكندرية ، وهى أكبر ثغورها ، لم يكن مدخل مينائها صالحا للسفن الكبيرة ، إذ لم يكن يزيد على اثنتين وعشرين قدما ، مما كان يضطر السفن المحاربة الثقيلة (من نوع الغليون) إلى إنزال ما تحمله من المدافع حتى تستطيع الخروج من الميناء إلى عرض البحر ، غير أن الباشا استطاع بفضل ما أوتى من عزيمة صادقة أن يذلل هذه الصعوبات ويتغلب على كثير منها وقدمر تاريخ البحرية المصرية فى ثلاثة أدوار ، تدرج الباشا خلالها من شراء سفن أسطوله من البلدان الأجنبية ، إلى التوصية على صنعها فى الموانى الأوربية لحسابه الخاص ، إلى إنشائها أخيرا فى دار الصناعة التى شيدها بالإسكندرية .

الدور الأول : نواة البحرية المصرية (١٨١٠ — ١٨٢١) .

اقتضت الظروف السياسية والاقتصادية التى أحاطت بالباشا فى هذه الفترة أن ينشىء بحرية مصرية فى البحرين الأحمر والأبيض ، ذلك بأن حاجته إلى وجود أسطول فى البحر الأحمر لم تلبث أن ظهرت واضحة ، عندما طلب السلطان العثمانى إليه أن يرسل حملة على الوهابيين الخارجين عليه فى بلاد العرب ، فوجد الباشا أن طريق البر بين مصر والحجاز طويل شاق ، وصحيح أن الفرسان كانوا يستطيعون السير فيه بعد اجتياز الحدود المصرية وعبور برزخ السويس بحذاء الشاطىء العربى إلى ينبع وجدة ومن ثم إلى مكة والمدينة ، غير أنه كان من المتعذر على المشاة أن يقطعوا كل هذه المسافة سيراً على الأقدام فى زمن يسير ، أضف إلى ذلك أن الحملة المرسلة إلى بلاد العرب كانت فى حاجة مستمرة إلى إمدادها بالمؤن والذخائر التى يصعب نقلها بطريق البر ، فلم يكن هناك مناص إذن من وجود أسطول لنقل الجند والمؤونة والذخيرة ، ولما كانت سفن هذا الأسطول عرضة لإغارة القرصان عليها فى أثناء عبورها محملة بالعتاد والرجال ، فقد اقتضى الأمر التفكير فى الوسائل التى تكفل الأمن فى البحر الأحمر ، وتضمن بقاء المواصلات مفتوحة بين الجيش الغازى فى بلاد العرب وقواعده العتيدة فى مصر. ولم يكن إنشاء أسطول فى البحر الأحمر بالشىء الجديد ، فقد استرشد الباشا

فى ذلك بما فعله الفرنسيون فى أثناء وجود حملتهم بمصر ، حين فكروا فى إيجاد علاقات بينهم وبين أمراء الهند عن طريق البحر الأحمر ، ودعاهم هذا التفكير إلى التوسع فى عملياتهم العسكرية ونشاطهم السياسى والاقتصادى صوب الجنوب ، وكان من نتائج ذلك أن أمر قائد الحملة بونابرت المهندس الفرنسى فيرو Féraud بأن ينشىء ترسانة فى بلاق ، صنعت فيها مراكب حربية صغيرة ومراكب من نوع القرويت ، ثم حملت أجزاء هذه السفن على ظهور الجمال إلى السويس حيث تم تركيبها وإنزالها إلى البحر ، وهكذا خفقت الراية الفرنسية فى البحر الأحمر على عدة سفن ، منها ميلزيمو Le Millesimo وكاستليونى Le Castiglione وتليامنتو Le Tagliamento واستطاع هذا الأسطول أن يحتل ميناء القصير ، ويبسط السيطرة الفرنسية على البحر الأحمر حتى مياه جدة ، ولم يقض على هذه السيطرة سوى دخول الأسطول الإنجليزى هذه المياه من بحار الهند فى مايو ويونيو ١٨٠١ عندما قرر الإنجليز بالاشتراك مع العثمانيين الإطباق على جيش الحملة فى مصر من جميع الجهات وإخراج الفرنسيين من هذه البلاد .

واقتداء بما عمله الفرنسيون أمر محمد على ببناء بحرية مصرية فى البحر الأحمر ، أذاع وقتذاك أن الغرض من إنشائها استخدامها فى نقل المتاجر ، غير أنه لايبعد أنه كان يرمى كذلك إلى تهيئة الوسائل التى تمكنه من الانسحاب بسلام إذا هددت البلاد بغزو من جانب الفرنسيين أو الإنجليز أو الأتراك وأنشأ « بساحل بولاق ترسخانة وورشات » جمع لها مهرة الصناع والعمال وبخاصة من الإسكندرية كما استقدم صناعا من أوربا ؛ وطفق يستولى على أصناف الخشب اللازمة لبناء السفن كما جلب الأخشاب من آسيا الصغرى ولا سيا أقليم كرمانيا ، وكذلك أقام الباشا عدة منشآت فى السويس ليجرى فى مينائها تركيب أجزاء السفن ، بعد أن تنقل إليها من بلاق على ظهور الجمال ، وهكذا لم تكد تنقضى عشرة شهور حتى كانت ترسانة بلاق قد أنجزت صنع قطع أسطول صغير نقلت إلى السويس ، وفى إبريل ١٨١٠ صار كل شىء على قدم الاستعداد وبقيت فرقاطة واحدة لم يكمل صنعها وقد غادر الأسطول ميناء السويس فى ٣ سبتمبر ١٨١١ فى طريقه إلى بلاد العرب ، فكان أول أسطول مصرى فى الأزمنة الحديثة ، أما لواؤه فعقد لأول أمير من أمراء البحر المصريين وهو عثمان نور الدين ، ومع أن هذا الأسطول كان صغيراً إلا أنه كان فى الوقت نفسه كافيا لنقل الجند والمؤن والذخائر التى تحتاج إليها حملة الباشا على الوهابيين ، كما آزرت مدفعيته الجيش عند ما نزل إلى البر ، وفضلا عن ذلك فقد كان له فضل فى تأمين

المواصلات بالبحر الأحمر ولا سيما فى المنطقة الشمالية منه .

غير أن الباشا أراد أن يعزز أسطوله الصغير فى تلك المياه ؛ فبنى فى ميناء الإسكندرية فرقاطة تدعى « إفريقية » ، غادرت الثغر فى إبريل ١٨١٠ إلى لندن ليتم تحويلها إلى مركب حربى كبير ، كما عمل الباشا فى الوقت نفسه على إنشاء عدة سفن من نوع هـذه الفرقاطة الكبيرة للخدمة فى البحر الأحمر ، فشرع فى بناء مركب فى دمياط تحمل أجزاؤه إلى السويس ولم تقف جهوده عند هذا الحد ، بل إنه عهد إلى سليم ثابت أحد رجاله فى القسطنطينية ، بأن يتفاوض مع السفير الإنجليزى فى العاصمة العثمانية بصدد شراء السفن اللازمة للباشا من انجلترة ، ولـكن انجلترة لم تجد من مصلحتها أن يكون لدولة ناشئة أسطول قوى يستطيع الدخول فى مياه البحار الهندية فاعتذرت عن إجابة الطلب ، بحجة أنه ليس لديها من السفن ، ماتبيعه ، وعرضت بدلا من ذلك أن تضع تحت تصرف الباشا المركب الحربى الذى يريده لحملته العربية ، ولما كان فى قبول هذا العرض دعم للسيطرة الإنجليزية على البحر الأحمر ، فأن الباشا لم يتردد فى رفضه ، كما رفض اقتراحا آخر تقدمت به بريطانيا ، فحواه أن تضع فى خدمة الباشا إحدى قطع أسطولها فى المياه الهندية ، على أن يقوم الباشا نفسه بتسليحها . على أن هـذا الموقف من جانب انجلترة جعل الباشا يحاول الحصول على سفن كبيرة لأسطوله من الدولة العثمانية ذاتها أو من ممتلكاتها ، ولـكن مسعاه لم يوفق ، فاضطر فى النهاية إلى الاكتفاء بما كان فى حوزته من السفن فى ميناء السويس .

وهكذا بقى الأسطول المصرى فى البحر الأحمر أسطولا صغيرا تنقصه الوحدات الـكبيرة، التى يستطيع الاعتماد عليها فى مناوراته وحركاته البحرية ، ولا سيما أن « إفريقية » لم تصل قط إلى ميناء السويس ، لأن وصول هذه الفرقاطة إلى لندن أزعج رجال شركة الهند الشرقية التجارية الإنجليزية ، وكان يعنيهم أن يظلوا محتكرين لتجارة الهند ، فسعوا لدى الحكومة الإنجليزية حتى تمنع «إفريقية» من الذهاب إلى السويس عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وقد أفلحت مساعيهم وعادت « إفريقية » إلى الإسكندرية فى ينـاير ١٨١٢ . غير أن الإنجليز حرصوا على إزالة الأثر السيء الذى أحدثه هذا التصرف من جانبهم ، فأحسنوا تسليح هذه الفرقاطة بثلاثين مدفعا من البرنز ، لذلك كانت «إفريقية» أول فرقاطة مصرية ذات شأن فى أسطول محمد على ، ولو أن الحملة الوهابية فقدت بسبب عدم وجودها فى البحر الأحمر «وحدة» قوية كان من الممكن أن يعتمد الأسطول المصرى على مؤازرتها فى تلك المياه .

على أن الباشا إذا كان قد أنشأ أسطوله فى البحر الأحمر لغرض سياسى وحربى ، فقد

أنشأ أسطولا آخر فى البحر الأبيض المتوسط لغرض اقتصادى ، إذ كان الباشا يسيطر على تجارة الصادر ، واستتبعت هذه السيطرة الرغبة فى احتكار النقل النهرى فى داخل البلاد ، كما استتبعت محاولة الاستئثار بفوائد النقل البحرى جلها ، إن لم يكن كلها ، وكان من دلائل انتعاش هذه التجارة ، أن الباشا — منذ اتفق مع الإنجليز فى عام ١٨١٠ على بيع الغلال لهم — أرسل « إسماعيل جبل طار » إلى ملطة فى العام التالى ، حتى ينشىء بيتا تجاريا تمر به تجارة الصادر ، وقد جنى الباشا أرباحا طائلة فى أثناء الحصار القارى ، ومع أن إقرار السلام فى مؤتمر فينا عام ١٨١٥ كان له أثره فى نشاط تلك «الوكالة» المصرية بجزيرة ملطة ، إلا أن انتهاء الحروب النابليونية فتح أمام الباشا من ناحية أخرى ميادين جديدة لنشاطه التجارى فى مختلف الموانى الأوربية ، فأنشأ مراكز للتجارة المصرية فى تريستا بإشراف بطرس شقيق بوغوص يوسف ، وفى مرسيليا بإشراف باسيلى فرازلى ، وفى ليفورنة حيث أقام إسماعيل جبل طار واتخذ منها مقرا يشرف منه على سائر المراكز ، وحدث بعد ذلك أن أشار بوكتى Bokty قنصل السويد فى مصر على الباشا بأن يمد نشاطه التجارى إلى البلدان الشمالية ، فأرسل إسماعيل جبل طار فى عام ١٨١٦ فى رحلة إلى استكهلم وباريس ولندن وهمبرج ، ثم عاد إسماعيل من رحلته عن طريق الروسيا والبحر الأسود ، وفضلا عن ذلك فقد كلف الباشا بيت توسيجة Tossizza وأنسطاسى Anastazzy وغيرهما من البيوت التجارية الأجنبية ، التى كان ممثلوها ووكلاؤها فى مصر من القناصل المشتغلين بالتجارة ، أن يبنوا سفنا للنقل وبخاصة فى بحر الأرخبيل ، وقد أشار الشيخ الجبرتى إلى هذا النشاط التجارى فى الخارج حيث قال فى حوادث عام ١٢٣١ هجرية (١٨١٦ م) ، إن الباشا « أقام له وكلاء بسائر الأساكل ، حتى ببلاد فرانسة والإنكلز ومالطة وأزمير وتونس والنابلطان والونديك والبنادقة واليمن والهند ، وأعطى أناسا جملا عظيمة من أموال يسافرون بها ويجلبون البضائع ، وجعل لهم الثلث فى الربح فى نظير سفرهم وخدمتهم » .

لذلك كان من المتوقع أن يؤدى هذا النشاط التجارى الكبير إلى ظهور الرغبة فى إنشاء أسطول ، وكان من الطبيعى كذلك أن يكون نقل الغلال مبعث هذا الاتجاه الجديد ، فقد حدث فى أثناء الحصار القارى أن تعرضت السفن الإنجليزية ، أو التى تحمل أعلاما انجليزية ، لإغارة الفرنسيين عليها فى مياه البحر الأبيض المتوسط ، وهى موسوقة بالقمح المصرى ، فأثر ذلك فى تجارة الصادر ، مما دعا محمد على إلى محاولة نقل غلاله فى سفن تحمل أعلام دول محايدة ، ثم خطر للباشا أن ينشىء لنقل الغلال أسطولا مصريا يتألف من « إفريقية »

وأربع سفن أخرى اشتراها من الخارج ، وقد غادر هذا الأسطول — وكان يتكون من مراكب تجارية تحمل بعض المدافع للدفاع عن نفسها — ميناء الإسكندرية فى شهر أغسطس ١٨١٢ بقيادة اسماعيل جبل طار ، واستطاع الوصول إلى ملطة فى أمن وسلام ، وهناك أفرغت السفن حمولتها من الغلال ، وبعد أن تم وسقها بالذخائر اللازمة لحملة الباشا على بلاد العرب ، عادت إلى الإسكندرية دون أن يلحق بها أى سوء ، فكانت تجربة ناجحة شجعت على القيام بمحاولات أخرى بين الإسكندرية وملطة ، وكذلك بين الإسكندرية والآستانة ، كما شجعت على زيارة موانى البحر الأبيض الشرقى خلال هذه الرحلات ، وفى عام ١٨١٢ كان الأسطول المصرى فى البحر الأبيض يتألف من «افريقية» ، و« واشنطن » — وكان مركبا أمريكيا — ، وفرقاطة أخرى ذات أربعين مدفعا ، وثمانية مراكب تجارية كبيرة ، وكانت أكثر قطع الأسطول من السفن التى اشتراها الباشا من الموانى الأجنبية .

على أن هذا الأسطول أخذ ينمو بعد ذلك نمواً مطرداً حتى صار يتألف فى عام ١٨١٧ من خمسة عشر مركباً كبيراً ، زيد عليها مركبان اشتراهما الباشا من النمسا ، ثم أمر الباشا فى العام التالى بإنشاء ثلاث فرقاطات بالإسكندرية لحمل الغلال والفحم والخشب والرخام ، وكانت هذه الفرقاطات تحمل على ظهرها المدافع ، كما كانت تفعل سواها من سفن هذا العهد لحماية نفسها من القرصان غير أن هذه السفن التى أمر الباشا على تسميتها بالفرقاطات ، لم تكن فى الحقيقة سفناً حربية تصلح لخوض غمار المعارك البحرية بحال من الأحوال ، ولهذا يقول دران ڤيل Durand Viel ، مؤرخ البحرية المصرية فى عهد محمد على ، « إنه لمن المغالاة أن يتحدث الإنسان فى هذه الفترة من الزمن عن وجود بحرية حربية مصرية ، إذ أن مصر محمد على لم تكن وقتذاك فى حاجة إلى أداة للحرب البحرية أو الفتح والسيطرة ، بل لقد ظل حاكمها دهراً طويلا لا يعنيه سوى الحصول على أرباح تضخم بها ميزانيته ويعظم مدخره ، ولو فكر الإنسان فى حال الإسكندرية قبل عشرين سنة ، حين هبط الفرنسيون مصر ، لأدهشته النتيجة الباهرة التى انتهت إليها ، ولم يكن خالق هـذا النشاط سوى أحد الباشوات العثمانيين نجح فى أن يجعل اسمه مشهوراً وسلطـانه ملموساً ، حتى فى بحار نائية كبحر الشمال وبحر البلطيق . »

الدور الثانى : الأسطول الأول (١٨٢١ — ١٨٢٧)

اعتمد الباشا فى إعداد نواة أسطوله على شراء ما يريده من السفن والفرقاطات من الخارج ، ولـكنه بعد عام ١٨٢١ تقريباً بدأ يطلب إلى دور الصناعة فى الموانى الأجنبية

بناء ما يريده من سفن لأسطوله الحربى ، وأهم تلك الموانى مرسيليا وبردو وليفورنة وجنوة وأركانجل ، وقد تحمل الباشا فى سبيل ذلك أموالا طائلة ذهبت مع الريح ، إذ حطم هذا الأسطول فى معركة نوارين البحرية فى أكتوبر ١٨٢٧.

وكان السبب الأكبر فى هذا النشاط الجديد أن السلطان العثمانى طلب إلى واليه فى مصر الخروج بحملة لإخضاع الجزر الثائرة فى بحر الأرخبيل ، وإخضاع كريد وقبرص ، كما عهد إليه بإخماد ثورة المورة ، ولم يكن من المستطاع أداء ذلك كله إلا إذا توافرت لدى الباشا بحرية قوية ذات شأن ، وقد وصف الباشا بحريته فى عام ١٨٢١ ، فذكر فى رسالة بعث بها إلى السلطان أنها كانت بحرية تجارية صغيرة تستخدم سفنها فى النقل فحسب ، ولم يكن بينها سوى سفن ثلاث تصلح للخدمة الحربية ، وكانت هذه السفن وقتذاك فى موانى أجنبية ، أما سائر السفن التى كان علكها الباشا أو أعضاء أسرته أو بعض الأفراد العاديين فلم تكن تزيد حمولة أية واحدة منها على ثلاثمائة طن أو أربعمائة ، ولم تكن تحمل سوى ثمانية مدافع أو عشرة ، وكانت البلاد فى حاجة إلى الترسانات ، كما كانت تفتقر إلى الأيدى العاملة والصناع الماهرين ، ويعوز أهلها التدريب على فنون البحر ، غير أن ذلك كله لم يفت فى عضد الباشا ، إذ عقد النية ووطد العزم على إنشاء بحرية حربية لها قيمتها فى زمن وجيز ، ووجد أن خير وسيلة لتحقيق ذلك أن يوصى ببناء السفن الحربية فى الموانى الأجنبية لحسابه الخاص .

واتجه الباشا أول ما اتجه صوب فرنسا لتبنى له فرقاطتين ، إحداهما من طراز چان دارك Jean d'Arc ، وهى مركب فرنسى شاهده فى الإسكندرية عام ١٨٢١ ، والأخرى من طراز الإبريق وتشبه مركبا فرنسيا آخر يدعى كيرازييه Cuirassier ، شاهده فى الإسكندرية كذلك ، غير أن فرنسا رفضت فى مارس ١٨٢٣ صنع هذين المركبين ، بدعوى رغبتها فى التزام الحياد فى النزاع اليونانى العثمانى القائم ، هـذا إلى أنها لم تكن ترى من مصلحتها أن تضع مواردها وصناعتها فى خـدمة دولة أجنبية ، ولـكن رشدها لم يلبث أن ثاب إليها ، فأدركت خطأها عندما وجدت القنصل الإنجليزى صولت Salt ينتهز فرصة هذا الرفض ويعرض على الباشا بناء سفنه فى انجلترة ، ولم يمنع الباشا من قبول ذلك العرض سوى خوفه من نوايا هذه الدولة ، وقد عرضت كل من تسكانيا والنمسا على الباشا استعدادها لبناء ما يشاء من السفن ، فأوصى محمد على بصنع فرقاطة واحدة وإبريقين فى جنوة ، وإبريق آخر ومركبين فى البندقية ، بدأت جميعها العمل فى عامى ١٨٢٤ و١٨٢٥ ، وعندما خرج أسطول الباشا

من الإسكندرية فى يوليو ١٨٢٤ لملاقاة سفن الثوار اليونانيين فى مياه رودس وكريد ، كان يتألف من واحد وخمسين مركبا حربيا و١٤٦ نقالة تحمل ١٨,٠٠٠ جندى ، وعقب وقوع أول صدام بين الطرفين وجد الباشا أن الضرورة تقضى عليه ، ما دام يريد التغلب على الثوار فى البحر ، بأن ينشىء مراكب أكبر وأقوى وأسرع مما كان لديه فى ذلك الحين ، وأن من الأفضل أن تكون سفنه الجديدة من نفس الطراز الفرنسى الذى شاهده فى الإسكندرية ، لذلك استجاب الباشا لمساعى القنصل الفرنسى دروفتى Drovetti ، وتجددت المفاوضة بينه وبين الحكومة الفرنسية .

وكان من أثر ذلك أن كتب بوغوص فى ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ إلى الجنرال ليفرون Livron — وكان من أعضاء بعثة عسكرية فرنسية قدمت إلى مصر منذ نوفمبر ١٨٢٤ برياسة الجنرال بوابيه Boyer — بأن يطلب إلى الحكومة الفرنسية الموافقة على صنع فرقاطتين من طراز جان دارك ، وإبريق حربى من طراز كيرازييه ، كما كلفه بأن يطلب إلى وزير البحرية أن يختار واحدا أو اثنين من الضباط فى بحرية الملك شارل العاشر من ذوى الخبرة والدراية بالمنشآت البحرية للإشراف على بناء هذه السفن ، وأن يبعث إلى مصر بضابط من البحرية الملكية يضطلع بإنشاء مدرسة تعلم فنون البحر من الوجهتين العملية والنظرية ، وقد بذل ليفرون قصارى جهده فى تحقيق رغبات الباشا ، غير أن الكونت دى شابرول Chabrol وزير البحرية الفرنسية ، كان يخشى أن يؤول صنع هذه السفن ، ولو لأغراض تجارية ، بأنه انحياز من فرنسا إلى جانب العثمانيين فى أثناء نضال المورة ، مما قد يؤدى إلى إثارة الخواطر ، ولم يذلل ما أقامه الوزير من عقاب وصعاب سوى رغبة الملك شارل العاشر نفسه فى دعم علاقات المودة والصداقة بين حكومته وحكومة محمد على خدمة لمصالح فرنسا التجارية ، لذلك تقرر فى ٢٧ إبريل ١٨٢٥ أن تصنع الفرقاطتان فى مرسيليا ، مما شجع الباشا على أن يوصى بصنع مركب جديد من نوع القرويت فى أكتوبر من العام نفسه ، وقد بدأ العمل تحت إشراف لوفيبور سيريزى Lefebure Cerisy ، وهو المهندس الذى انتدب من طولون لإنجاز هذه المهمة .

ولما كان الباشا كما تقدم يشجع البيوت الأجنبية على بناء السفن ، فقد انتهز بيت زيزنيا zizinia التجارى هذه الفرصة وشرع فى بناء مركبين آخرين لحساب محمد على ، أحدهما فى مرسيليا والآخر فى لا كيوتات La Ciotat ، غير أن هذا العمل لم يلبث أن أثار ثائرة الرأى العام على حكومة شارل العاشر ، التى اتهمت بأنها جعلت من موانيها دورا تبنى فيها السفن

لحساب محمد علي حتى يهاجم بها اليونانيين ، مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى الكف عن التصريح ببناء سفن جديدة لحساب باشا مصر ، وإزاء ذلك اضطر إخوان زيزنيا بدورهم إلى بيع المركبين لبيت تجارى آخر هو بيت رامبو Rambaud الذى أعلن أن هذين المركبين سوف يتم صنعهما للخدمة التجارية ، غير أن هذا كله لم يعطل بناء هاتين السفينتين ، ولا بناء السفن الأخرى التي أوصى محمد علي بصنعهما رسميا ، فقد وافق الملك فى فبراير ١٨٢٦ على الشروط التى يتم بها بيع السفن « للخدمة التجارية » ، وهكذا استطاع محمد على أن يحصل على السفن المطلوبة وأن يستخدمها فى حرب المورة .

على أن الباشا لم يلجأ إلى الموانى الفرنسية وحدها فى صنع السفن التى تألف منها أسطوله الأول ، بل لجأ كذلك إلى الموانى الإيطالية وبخاصة ليفورنة والبندقية ، وكان يقوم بالإشراف على بناء السفن فى ليفورنة السادة فرناندز Fernandez وروستى Rossetti وهم وكلاء الباشا وعملاؤه التجاريون ، على أن يدفعوا نفقات صنعها من الأموال التى يحصلونها من بيع المنتجات المصرية التى يصدرها الباشا إلى الأسواق الأجنبية الأوربية ، وفى ١٨٢٧ تم فى ليفورنة صنع سفينة من نوع القرويت تدعى مدينة نفارينو Citta di Navarino وفرقاطة تسمى الأسد Le Leone ، أما فى البندقية فقد تعطل بناء الفرقاطة « المصرية » L'Egyptienne حتى إبريل ١٨٢٨ ، نظرا للعداء المستحكم بين البنادقة والعثمانيين .

ولما كانت الأوامر الخاصة بإنشاء هذه السفن الحربية فى الموانى الأجنبية لحساب محمد على قد صدرت فى عامى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ ، فقد تألف منها ما صار يعرف باسم « برنامج ١٨٢٤ » وكان من السفن التى اشتمل عليها هذا البرنامج « مرشد الجهاد » Guerrière ، وقد صنعت فى مرسليا ، و « البحيرة » وهى التى سميت وقتا ما « المصرية » وصنعت كذلك فى مرسيليا ، و « شير جهاد » وهى الأسد Le Leone التى صنعت فى ليفورنة ، و « رشيد » وهى الفرقاطة « المصرية » التى صنعت فى البندقية ، و الظافرية » وقد صنعت كذلك فى البندقية ، وكل ما تم من هذا البرنامج إلى ماقبل صيف ١٨٢٧ بناء فرقاطتين وأربع سفن من نوع القرويت وخمس من نوع الإبريق ، وكانت هذه الوحدات عماد الأسطول المصرى الذى تحطم فى معركة نفارين البحرية ، وكان الأسطول المصرى قبل المعركة يشتمل كذلك على « كفر الشيخ » و « واسطة جهاد » وسفن كثيرة من نوع القرويت .

الدور الثالث : البحرية الكبيرة (١٨٢٧ — ١٨٤٨)

كانت وحدات الأسطول المصرى التى اشتركت فى معركة نفارين فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧

إحدى وثلاثين قطعة ، تتألف من أربع فرقاطات ، وعشر سفن من نوع القرويت ، وست من نوع الإبريق ، وخمس من نوع الغولت (الغوليت Geolitte) ، وست حراقات ، وذلك عدا النقالات الكثيرة ، وقد فقد الأسطول فى هذه المعركة أربع فرقاطات ، ونصف عدد القراويت ، ونصف عدد الأباريق ، واثنين من نوع الغولت ، وخمس حراقات ، ونقلت أخبار هذه الهزيمة إلى الإسكندرية عن طريق القرويت « أمازون » Amazone والإبريق « واشنطن » ، وكان من أثر هذه الهزيمة ضياع ذلك الأسطول الذى اشترى الباشا وحداته من مختلف الممالك ، أو أوصى بصنعها لحسابه الخاص فى الموانى الأجنبية .

ومع هذا فقد اتفق المؤرخون على أن كارثة نفارين كانت بداية القوة البحرية الحقيقية فى عصر محمد على ذلك بأن هذه الهزيمة لم تستطع أن تنال مما كان يتحلى به الباشا من قوة الشكيمة وصدق العزيمة فسرعان مانشطت أعمال البناء والإنشاء حتى لم يكد يمضى عامان على وقوع تلك الكارثة حتى استطاع « أسربى » Acerbi القنصل النمساوى أن يكتب إلى البرنس مترنيخ فى ٢٦ أكتوبر ١٨٢٩ أن بحرية الباشا صارت تتألف من ٢٩ وحدة حربية ونحو ٩٩٢ مدفعا وحوالى عشرة آلاف من رجال البحر يوجد من هذه القوة فى البحر الأبيض ٥٩ مركبا حربيا و ٧٨٢ مدفعا .

ولم يعتمد الباشا فى هذه المرة على شراء سفنه من الخارج ، أو التوصية على صنعها فى الموانى الأوربية ، بل صار جل اعتماده على مايبنيه فى دور الصناعة التى جددها أو أنشأها فى مصر ذاتها، فقد وجد الباشا أن برنامج التعمير الجديد يكلفه نفقات طائلة ، إذا هو استمر على خطته القديمة، وذلك نظرا لارتفاع النفقات والأجور فى الموانى الأجنبية ، بينما تستطيع مصر أن تصنع حاجتها من السفن ، ولاسيما أن جودة مناخها تساعدها على حفظ الأخشاب سليمة من العطب مدة طويلة ،هذا فضلا عن وفرة الأيدى العاملة وقلة النفقات ، لذلك قرر الباشا منذ إبريل ١٨٢٨ أن يصنع مايريده من السفن فى مصر ، ولما كان نجاح الخطة الجديدة يستلزم المهندسين البارعين والمعلمين الماهرين والمدربين الأكفاء للأشراف على بناء السفن وتعليم المصريين فنون الصناعة والملاحة البحرية ، كما يستلزم وجود دور الصناعة ووفرة الأخشاب ، فقد أولى الباشا هذه المسائل ماتستحقه من عناية، حتى استطاع فى النهاية أن يذلل جميع ما اعترض مشروعه الضخم من صعاب وعقاب ، وكان من حسن الطالع أن توافق حكومة شارل العاشر ملك فرنسا على حضور دى سيريزى إلى مصر والتحاقه بخدمة الباشا ، ولم تقف الحكومة الفرنسية عند هذا الحد ، بل شفعت موافقتها بأن عهدت إلى دروفتى قنصلها فى مصر أن يبلغ

الباشا أنه سيلقى من جانبها على الدوام كل مساعدة فى سبيل زيادة منشآته البحرية ووسائل الحرب الأوربية ، حتى يستطيع المضى فيما يبذله من جهود لإنعاش البلاد وضمان رخائها وفى ٢٨ نوفمبر ١٨٢٨ وقع سيريزى عقد استخدامه لمدة ثلاث سنوات ، وقد تعهد بأن يخصص كل معارفه ، ويبذل غاية ما فى وسعه لإجابة رغبات الباشا ، وتنفيذ مايصدره من أوامر ، بصدد المنشآت البحرية التى يريدها ، كما تعهد بإنشاء مدرسة بحرية لتعليم فنون البحر ، وتنظيم « الورش» اللازمة للتعليم . وفى أواسط فبراير ١٨٢٩ أقلع «سيريزى» من مرسيليا إلى الإسكندرية ، فكان المهندس الذى اعتمد عليه محمد على فى بناء بحريته الكبيرة ، أما المعلمون والمدربون فكانوا جماعة من الضباط الفرنسيين الذين التحقوا بخدمة الباشا ، من أمثال «لوتلييه» Le Tellier و« ڤلنيش Villenich ، و « جستان » Jestin ، و« بسون » Besson ، وهو أشهرهم . وكان بسون ضابطا فى البحرية الفرنسية ، عرض على نابليون الأول بعد هزيمة ووترلو أن ينقله فى سفينة إلى أمريكا ، ولكن نابليون عدل فى اللحظة الأخيرة ، وآثر أن يسلم نفسه للإنجليز ، لذلك طردت الحكومة الفرنسية فى عهد الملكية العائدة الضابط « بسون » من خدمة البحرية ، فقدم إلى مصر فى عام ١٨٢٠ ، والتحق بخدمة محمد على ، وأخذ يرتقى فى سرعة تسترعى الأنظار .

وأما دار الصناعة اللازمة فلم يلبث الباشا أن بدأ فى إنشائها عقب وصول سيريزى بشهور قليلة ، وكانت ترسانة الإسكندرية فى ذلك الحين عبارة عن مكان متواضع على شاطىء البحر أقيم به مصنعان ، كل منهما عبارة عن مسطح من الأرض تظله سقيفة من الخشب ، وكانت تبنى فيهما سفينتان ، إحداهما من نوع القرويت ، والثانية من نوع الإبريق ، وكانت هناك سفينة ثالثة من ذوات الحجم الكبير ، وكان يشرف على الأعمال فى هذه الترسانة الحاج عمر ، وهو رجل تقدمت به السن ، واكتسب من الخبرة والمران ماجعله موضع إعجاب الباشا حتى لقد أثنت عليه الوقائع المصرية بمناسبة صنع « سفينة الفركطون (الفرقاطة) ، الذى شرع فى إنشائه بمعرفة المرقوم » ونزولها إلى البحر فى ٩ فبراير ١٨٣٠ ، وجاء فى عدد الوقائع نفسه الصادر فى ٢٧ شعبان ١٢٤٥ (٢١ فبراير ١٨٣٠) أن المسيو سيريزى « الذى جاء من فرنسا وهو مهندس ماهر فى أنشاء السفن المنصورة » ، عندما شاهد هذه السفينة ، صار يعجب من حال المعمار المرقوم ، حيث أنشأ تلك السفن من دون علم بالهندسة ، وأكمل جميع ما يحق لها» ، وكذلك كان هناك إلى جانب الحاج عمر مهندس تركى هو شاكر أفندى الإسكندرانى ، الذى أخطأ فى وضع تصميم ترعة المحمودية عام ١٨١٨ ، وقد اتفقت كلمة المعاصرين على أن

شاكر أفندى هذا كان رجلا جاهلا ، لم يلبث « سيريزى » أن عجل بفصله من الخدمة .

ولم يكد « سيريزى » يتسلم زمام العمل ، حتى بدأ يسبر أغوار المياه فى الميناء الجديد ، لاختيار موضع يصلح لإنشاء « الورش » اللازمة لبناء السفن ، وفى ٩ يونيو ١٨٢٩ قدم إلى الباشا مشروعا كاملا لإنشاء « دار الصنعة » أى « ترسانة الإسكندرية » ، وقد وافق عليه الباشا ، وبدئ فى تنفيذه على الفور ، وأراد « سيريزى » الاستعانة بالصناع الماهرين من طولون ، فأعد قائمة بأسمائهم ، بعث بها الباشا إلى « ليڤرون » ، وطلب إلى القنصل الفرنسى ميمو Mimaut تأييده فى مساعيه ، وفى فترة انتظار قدومهم ، جمع الباشا حوالى ألفى رجل من مختلف المديريات ، وأرسلهم للعمل بالإسكندرية ، فقسموا فئات تزاول أعمال النجارة والحدادة والبرادة وصنع الحبال وما إلى ذلك ، وقد تحدث « سيريزى » نفسه عن هذا النشاط الجديد فى ميناء الإسكندرية فقال فى إحدى رسائله بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٢٩ ، « لم يحدث فى العالم قط أن شغل مهندس مثلما شغلت منذ حين ، فجميع أمراء مصر وعظمائها هنا فى هذه اللحظة ، ولدى كل منهم مشروعات عظيمة يحدثنى عنها ، وأنا أقوم بتنظيم أعمال الترسانة ، وقد اتخذت جميع الوسائل الخاصة بالطرود والمخازن والورش المختلفة والسقوف القائمة على الأعمدة وعدد الترسانة وآلاتها ... ... ، وقد تم إنزال قرويت ذى أربعة وعشرين مدفعا ، وسننزل فرقاطة إلى البحر خلال بضعة أسابيع ، وبدأنا فى صنع مركبين من نوع الفولت ، وسفينة نقالة حمولتها ستمائة طن ، وسنشرع بعد قليل فى صنع مركب كبير ذى ستة وتسعين مدفعا من عيار ثلاثين » .

ويتضح من هذه الرسالة أن « سيريزى » كان يشرف على صنع السفن الحربية ، بينما كان العمل ما زال جاريا فى إنشاء دار الصناعة ، وقد ذكرت الوقائع المصرية فى عدد ٢٤ صفر ١٢٤٥ (٢٥ أغسطس ١٨٢٩) ، أن « وضع الأساس » أى البدء فى إنشاء الترسانة كان فى « يوم السبت الثالث والعشرين من محرم الحرام » عام ١٢٤٥ (٢٥ يولية ١٨٢٩م) ، وكانت السفينة الكبيرة التى أشار إليها خطاب « سيريزى » من نوع القباق أو الغليون أى البوارج ، وهو نوع جديد بدأ الباشا يفكر فى صنعه بعد أن تبين له أن من الممكن تعميق مدخل ميناء الإسكندرية إلى حد يكفى لمرور السفن الكبرى ، وقد ذكر إسماعيل سرهنك أن « كراكات » كثيرة استخدمت فى توسيع ميناء الإسكندرية وإصلاحه ، لقلة عمقه وعدم كفايته للسفن التى تضطر أن ترسو بعيدا عن الشاطئ ، ويقول كاوت بك إن ما ألقى فى روع الباشا عن استحالة دخول السفن الحربية الكبرى ، ثم ما كان يعرفه شخصيا عن

« قلة جدوى الآلات البحرية التى لديه ، وعدم غناء العمال اللازمين لمختلف الصنائع عنده» ، جعله « لا يفكر فى إنشاء السفن الكبيرة التى من نوع القباق » ، ولذا كانت حاجته من قبل إلى السفن الحربية من الخارج قائمة على أساس هذه الفكرة ، ولكن عندما حضر مسيو « دى سيريزى » وأطلعه على آرائه فى هذا الشأن ، اقتنع بهذه الآراء ، لذلك بنيت أربع « مصاطب » كبيرة ، ممتدة من الساحل إلى داخل البحر ، لتشاد عليها سفن القباق ، وثلاث مصاطب أخرى لبناء السفن التى من نوع الفرقاطة والقرويت والفولت والكوتر Cutter وغيرها .

أما الورش والمصانع التى أنشئت بدار الصناعة فكان عددها ١٠٥ ، وذلك عدا خمس عشرة ورشة للذخائر والمهمات الحربية ، من بينها ورش الحدادة والنجارة والبويات وصنع القلاع والبوصلات والمناظير ، وكان الصناع فى هذه الورش جميعا تحت إشراف الحاج عمر .

أما الأخشاب اللازمة لبناء السفن فقد أحضرها الباشا من إقليم كرمانيا بآسيا الصغرى ، كما أرسل مهندسيه إلى رودس منذ عام ١٨٢٤ للإشراف على قطع الأخشاب وإرسالها إلى مصر ، غير أنه كان لا يستطيع أن يوصى بإرسال كميات كبيرة من أخشاب تلك الجهات ، حتى لا يثير شكوك الباب العالى فى حسن نواياه ، لذلك رأى أن يبحث عن مواطن أخرى تغنيه عن الأخشاب المستوردة من تركيا ، ولا سيما إذا ساءت العلاقة بينه وبين السلطان ، فاتجه صوب ليفورنة وانجلترة وفرنسا ، ولما اشتدت حاجته إلى الأخشاب ، تبعا لضخامة برنامجه البحرى ، كانت رغبته الملحة فى الاستيلاء على مواطن الخشب فى سوريا وكيليكيا ، من أهم العوامل التى عجلت بوقوع الحرب الشامية الأولى ، وعندما وردت الأخشاب ، شرع «سيريزى» فى بناء سفينة من نوع القباق أو الغليون ، ذات مائة مدفع ، تدعى المحلة الكبرى ، وقد أنزلت إلى البحر يوم ٣ يناير ١٨٣١ فى حفل عظيم ، وأظهر الباشا رضاه عن « سيريزى » فمنحه رتبة البكوية ، وقبل نهاية عام ١٨٣٢ كان «سيريزى» قد أتم منشآت دار الصناعة ذاتها ، ولكن حدث بعد قليل أن وضعت الحرب السورية أوزارها ، وعقد بين الباشا والسلطان صلح كوتاهية « السلح » ، فكان لهذا الصلح أكبر الأثر فى خطة محمد على البحرية ، فقد كانت السرعة الزائدة فى إنجاز بناء السفن وإنزالها إلى البحر رائد الباشا ، فى أثناء حرب المورة وفى أعقابها مباشرة ، ولم تكن هذه السرعة راجعة فحسب إلى رغبة الباشا فى تعويض الخسارة التى أصابت أسطوله فى معركة نفارين ، بل كانت

ترجع كذلك إلى إصرار الباشا على إنشاء بحرية قوية تضمن له التفوق على أسطول السلطان محمود الثانى ، ولا سيما وقد بدأت العلاقات تسوء بين الرجلين ، وأخذت النذر تتوالى بقرب اشتعال نيران الحرب بينهما من جديد ، هذا إلى أن الباشا كان يدرك تمام الإدراك أن القوة البحرية ، حتى فى أوقات السلم ، تكاد تكون مقياسا صحيحا لمركز كل دولة من الدول ؛ لذلك كان يعمل جاهدا على أن تصبح مصر فى زمن وجيز الرابعة على الأقل بين الدول البحرية ذات الشأن فى منطقة البحر المتوسط ، حتى يكون لها السبق فى هـذا المضمار على كل من النمسا وتركيا ، وكان جل اعتماد الباشا فى بلوغ هذه الغاية على البحرية الكبيرة ، التى بدأ فى إنشائها بدار الصنعة فى الإسكندرية ، غير أن هذه السرعة التى اصطنعها الباشا ، فى الفترة الواقعة بين حرب المورة (١٨٢٧) وصلح كوتاهية (١٨٣٣) ، لم تلبث أن هدأت ، مع بقاء الأغراض العليـا التى كان يسترشد بها محمد على فى بناء بحريته قائمة لم يعتورها نقص أو تغيير ، ولم يكن السبب فى هذا الهدوء سوى خوف الباشا من أن يؤدى استعداده البحرى إلى إثارة قلق الدول الأوربية ، التى تدخلت لوقف الحرب بينه وبين السلطان ، إذ كان يعنيها ألا يقع بينهما صدام آخر ، يتيح الفرصة أمام الروسيا لتنفيذ معاهدة « هنكار سكلسى » . وقد أفاد محمد على دون ريب من فترة الهدوء هذه ، فأعاد النظر فى برنامجه البحرى على ضوء ما كسبه من تجارب ، ومن ثم أخذ يتجه اتجاها جديدا يرمى إلى الاهتمام بإتقان الصنعة واصطناع الأناة ، إذ اتضح أن الأخشاب التى استخدمت فى بنـاء بعض السفن لم تكن بسبب العجلة صالحة إلى الحد المطلوب ، فسارع إليها العطب ، وبدت حاجة السفن إلى كثير من الإصلاح والترميم ، كما صار من الضرورى أن توجه عناية أكبر إلى الحبال والساريات وما إليها مما يلزم الأسطول .

غير أن فترة الهدوء لم يطل أمدها ، لأن تحرش السلطان بواليه العظيم جعل الباشـا يتوقع استئناف القتال فى أى وقت ، فشرع يطالب من جديد بالسرعة وإجادة الصنعة فى وقت واحد ، وهكذا عاد النشاط إلى ترسانة الإسكندرية ، وجدد محمد على أوامره إلى « سيريزى » حتى يعمل على إنزال أكبر مجموعة من السفن إلى البحر ، فى فترة السكون التى تسبق العاصفة .

وكان فى برنامج الباشا ، إلى جانب صنع السفن ، العمل على توسيع ميناء الإسكندرية وتعميقه ، إذ أن بوالكمت أشار فى حديث له مع محمد على إلى أن السفن الكبيرة مضطرة إلى إنزال مدافعها وذخائرها قبل دخول الميناء أو الخروج منه ، مما يعرض أسطول الباشا

للخطر ، إذا طارده الأسطول العثمانى ، فإذا أضفنا إلى ذلك ضيق الميناء ، كان من المتعذر على الأسطول المصرى أن يخرج مسرعا لمطاردة العدو ، لهذا أوصى الباشا المهندس الإنجليزى « جالوى » بإحضار الآلات و« الكراكات » اللازمة لتوسيع الميناء وتعميقه . وفى مايو ١٨٣٣ حاول الكابتن « هوسار » Houssart أن يشق فى الميناء مسلكا على عمق كاف (حوالى ثلاثين قدما) ، ولكنه لم يوفق ، ففكر الباشا عندئذ فى إنشاء ميناء حربى عند « سودا » Sude بجزيرة كريد . وفى ٢٧ يوليو ١٨٣٣ خرج إلى الجزيرة فى رحلة بحرية على ظهر الغليون المحلة الكبرى بقيادة هوسار ، وبرفقته أربعة غلايين وأربع فرقاطات وثلاثة قراويت ، وبلغ كريد فى ١٢ أغسطس ، ثم غادر الجزيرة بعد ثمانية عشر يوما ، متخليا عن مشروعه بعد أن اتضح له أن الباب العالى لا ينظر إلى ذلك المشروع بعين الارتياح ، لقرب « سودا » من المورة ومياه الدردنيل .

وثمة موضوع آخر أولاه الباشا جانبا من اهتمامه ، ونعنى به موضوع السفن الجديدة التى تسير بالبخار ، فأوصى فى عام ١٨٣٣ بأن يصنع فى انجلترة أول مركب بخارى مصرى ، وكان يسمى « النيل » وقد بلغت نفقاته (٠٠٠ ر ٣٠٠ ر ١) من الفرنكات ، ولكن سيريزى وجه كثيرا من النقد إلى طريقة صنعه ، وقدر خسارة الباشا فى هذه الصفقة بثمانمائة ألف فرنك على الأقل .

بيد أن الأعمال لم تلبث أن تعطلت فى الترسانة ، بسبب انتشار الطاعون فى أوائل عام ١٨٣٥ ؛ إذ بلغت الوفيات فى الإسكندرية من جرائه حوالى الثلاثين يوميا خلال شهر يناير ، وزاد العدد حتى ارتفع إلى تسعين فى فبراير ، واستمرت الزيادة حتى ارتفع الرقم إلى ثلاثمائة فى بعض أيام شهر مارس ، وكان من أثر ذلك أن وقع الاضطراب فى الميناء واختلت الأعمال فى الترسانة ، ولم يستطع الباشا تطبيق قواعد الحجر الصحى على بحارة الأسطول ، إذ ثاروا عدة مرات فى أوائل شهر فبراير ، فلم يجد مناصا من أن يأذن لهم فى النزول إلى البر لزيارة أهليهم ، كما رأى من الحكمة أن يرسل الأسطول إلى « سودا » فى جزيرة كريد ، بقيادة أمير البحر مصطفى مطوش ومعه « بيسون » ، حتى لم يبق فى الإسكندرية فى أول مارس ١٨٣٥ سوى غليون واحد ، والفرقاطتين « مفتاح جهاد » و « البحيرة » وثلاثة أباريق هى « تمساح» و « أمريكان » « بادى جهاد » ، وذلك عدا ثلاث فرقاطات وإبريقين ، لنقل الجنود بين الإسكندرية وطرسوس .

وقد انتهز الترك فرصة الاضطراب الذى حدث بسبب انتشار الطاعون ، فصاروا يضعون

العراقيل فى سبيل « سيريزى » ، ودبرت للرجل مؤامرات ، كان يحوك خيوطها أعضاء « الحزب الإنجليزى » ، وهم كبار الموظفين العثمانيين وغيرهم ممن أكلت الغيرة قلوبهم بسبب ما أحرزه المهندس الفرنسى من نجح وتوفيق ، وقد وصف كلوت بك بعض مالقيه « سيريزى » من متاعب فقال ، « إن قدومه إلى الإسكندرية حرم عددا كبيرا من البيوت التجارية ذات الربح الوفير ما كانت تطمع فيه من أرباح مضاعفة ، فى أثمان السفن التى سوف يضطر محمد على إلى ابتياعها من تلك البيوت ، دون أدنى تدقيق فى قيمتها أو مدى صلاحيتها ، على غرار ماحدث فى الماضى ، لذلك أذاع أصحابها عنه شائعات السوء ، ووصموه بكل ما يشين ، وأوسعوه سبا وشتما ، وهاجموه من كل صوب ، على أنهم لم يقفوا عند هذا الحد ، بل أضرموا نار الثورة والعصيان بين العمال الأجانب ، الذين يديرون مختلف الصناعات ، ويقومون بتدريب المصريين ، حتى اختل نظام الورش مرارا وتكرارا ، وكذلك دبروا المكائد عند إنزال السفينة الثانية ، فقطعت حبال الارتكاز رغبة فى القضاء على تلك السفينة وظل العمال االطليون والليڤورنيون يحضون زملاءهم « الطولونيين » ، الذين أحضرهم مسيو دى سيريزى ، على العصيان والتمرد لغاية فى أنفسهم ، وهى أن يكونوا وحدهم على رأس جميع الأعمال . » وزاد الطين بلة سوء العلاقات بين « سيريزى » وزميله الضابط البحرى الفرنسى « بيسون » Besson ، الذى التحق بخدمة الباشا منذ ١٨٢١ ، وما زال يرتقى حتى أصبح قائد الفرقاطة « المصرية أو البحيرة » . وقد ذكر « بروا » Bruat ، وهو ضابط فى البحرية الفرنسية زار الإسكندرية وقتذاك ، أنه حاول إزالة سوء التفاهم بين الرجلين ، ولكن غرور السيدة زوج « بيسون » كان يسبب متاعب كثيرة ، هذا إلى أن « سيريزى » ما كان يسمح لأحد بالتدخل فى شئون الترسانة ، حتى لاترتبك الأعمال ، أما هو فكان يتدخل فى شئون السفن الحربية أكثر مما ينبغى .

وإزاء هذه الصعوبات والعراقيل طلب « سيريزى » إلى بوغوص بك فى ٢٠ ديسمبر ١٨٣٤ أن يعرض استقالته على الباشا ، فأثار ذلك تعليقات شتى بين رجال البلاط ، وأظهر الإنجليز ارتياحهم وبالغ سرورهم ، ولكن الباشا كان يقدر فى الرجل أمانته وصدق ولائه ، فبدلا من أن يقبل استقالته عهد إليه بأعمال جديدة ، غير أن « سيريزى » لم يلبث أن استقال من جديد ، رافعا استقالته فى هذه المرة إلى الباشا نفسه فى ٢ فبراير ١٨٣٥ ، فقبلها محمد على فى أسف عميق ، قائلا إنه « لن يجرى بعد ذهاب سيريزى سوى أعمال الترميم ، بسبب الظروف السياسية القائمة ، إذ أنها تسمح له بوقف الأعمال الإنشائية الهامة ، كما أنه لن يعين

خلفاً له ، لتعذر العثور على رجل فى مثل كفايته . » وقد سرد كلوت بك الأعمال التى تمت على يد « سيريزى » ، إلى جانب الإشراف على تشييد دار الصنعة ، فذكر أنه بنى من السفن الحربية « مصر » و « عكا » و « المحلة الكبرى » و « المنصورة » و « الإسكندرية » و « حمص » و « أبو قير » ، وهى من نوع الغليون كما بنى القرويت « طنطا » ، والقولت « عزيزية » ، والكوتر « النزهة » ، هذا عدا سفينتين ، إحداهما مسلحة بمدافع الهاون ، والأخرى نقالة لحمل الأخشاب التى تصنع منها الساريات ، وفضلا عن ذلك فقد أتم تسليح الغليون « بيلان » ، وبناء الغليونين « حلب » و « دمشق » ، و الفرقاطة « منوف » ، كما قام بترميم الفرقاطات « البحيرة » و «رشيد» و « الجعفرية » و« كفر الشيخ » و « شير جهاد » و « دمياط » و « واسطة جهاد » ، والقراويت « جناح بحرى » و « جهاد بيكر » و « قوة » و « يلنك جهاد » ، والأباريق « واشنطن » و « فيلمنان » و « الفشن » و« شاهين دريا » و« سمند جهاد » و« شهباز جهاد » و« التمساح » و« بادى جهاد » و« الأمريكان » ، هذا عدا النقالات والسفن الأخرى الصغيرة ، والسفينة البخارية « النيل » . وفى ١٩ سبتمبر ١٨٣٥ وصل « سيريزى » إلى طولون ، وتوفى بها فى منتصف ديسمبر ١٨٦٤ . أما « بيسون » فقد بقى فى خدمة الباشا ، ولكنه لم يعمر طويلا ، إذ توفى فى ١٣ سبتمبر ١٨٣٧ .

وبعد « سيريزى » تولى الأشراف على الأعمال بترسانة الإسكندرية مهندس فرنسى شاب يدعى المسيو « هنرى » ، ولكن الأمور ظلت مضطربة فيها ، بسبب الحاجة إلى الأخشاب ، وعدم وجود ما يكفى من المواد الضرورية الأخرى ، وكان كل ما استطاع المسيو « هنرى » أن يعمله فى العام التالى (١٨٣٦) ، إتمام فرقاطة كان قد بدأ « سيريزى » فى صنعها منذ عهد طويل ، ولولا ذلك لأمكن القول بأن حركة العمل فى دار الصناعة كانت راكدة ركودا لم تشهد الدار له مثيلا ، فى جميع الأدوار التى مر بها تاريخها الحافل ، غير أن أمد هذا الركود لم يطل ، لأن الظروف السياسية لم تلبث أن تغيرت ، فاستؤنف النشاط فى ترسانة الإسكندرية فى عام ١٨٣٧ ، إذ وضع الباشا برنامجا للأعمال البحرية الإنشائية فى النصف الأول من ذلك العام وطبقا لهذا البرنامج أمكن تسليح الغليون رقم ٩ ويدعى « الكردفان » ، وكذلك الفرقاطة « المنوفية » ، كما تقدم العمل كثيرا فى الغلايين رقم ١٠ و١١ و ١٢ ، وتم تركيب السفينة البخارية الثانية ، وكان محمد على قد أوصى بصنع سفينتين بخاريتين جديدتين فى الإسكندرية والبحر الأحمر فى آخر عام ١٨٣٥ ، هذا إلى إنجاز أحد

القراويت ، وهكذا أمكن تنفيذ أهم ماتضمنه برنامج البـاشا ، حتى أن القنصل الروسى دوهاميل استطاع أن يقول فى تقريره فى يوليه ١٨٣٧ ، « منذ بعث محمد على روح النشاط فى أعمال دار الصناعة بالإسكندرية ، برز إلى عالم الوجود أسطول عظيم فى سرعة فائقة كأنما تم ذلك بفعل ساحر . » كما ذكر أن الأسطول المصرى صار يتألف من تسعة غلايين (بوارج) ، وسبع فرقاطات ، وأربعة قراويت ، وثلاثة أباريق ، وخمسة غولتات ، وكوتر واحد ، وسفينة بخارية اسمها « النيل » ، وأربعين نقالة .

على أن محمد على لم يفته أن يعنى بإنشاء الأحواض اللازمة لترميم السفن وإصلاحهـا بالإسكندرية ، وكان « سيريزى » قد قدم إليه قبل سفره مشروعا بإنشاء حوضين ، ولـكن هذه الأعمال كانت فى حاجة إلى المهندسين البارعين ، لذلك أرسل الباشا المسيو هنرى إلى طولون فى مايو ١٨٣٧ ليحث النظام المتبع فى الموانى الفرنسية ، على أن يسترشد بآراء المسيو « سيريزى » نفسه فى اختيار المهندسين الذين يشرفون على بناء الحوض العائم فى مصر . وفى يوليو من العام نفسه ، وافقت الحكومة الفرنسية على إعطاء محمد على كل ما يحتاج إليه من تسهيلات لصنع هذا الحوض ، كما أشارت فى ٢٣ يونيو ١٨٣٨ بتعيين المسيو « موجيل » Mougel ، مهندس الطرق والـكبارى لبناء حوض الإسكندرية ، فجاء موجيل إلى مصر فى ٤ نوفمبر من العام نفسه وقابل بوغوص بك ، كما قابل حسن بك الاسكندرانى وزير البحرية ، وبدأ من فوره فى بنـاء الحوض ، غير أن العمل أوقف فترة من الزمن ، لقيام الحرب السورية الثانية ، ولذلك لم يتم الحوض إلا فى عام ١٨٤٤ ، بعد أن اشترك فى بنائه المهندسان المصريان محمد مظهر ومصطفى بهجت .

ولعل أهم ماوجه إلى البحرية المصرية إذ ذاك من نقد ، أن الأسطول المصرى لم يقم بأعمال أو مناورات هامة بين عامى ١٨٣٦ و ١٨٣٩ ، على أن مرد ذلك فى الواقع إلى رغبة الباشا عن إثارة أسباب العداء ، هذا العداء الذى دفع السلطان محمود الثانى فى نهاية الأمر إلى امتشاق الحسام ضد محمد على فى إبريل ١٨٣٩ .

وعندما انتهت أزمة الحـكم السياسية الـكبرى ، وفقد الباشا ممتلكاته فى بلاد العرب والشام وكريد ، كان من المنتظر أن تقل عنايته بالبحرية . صحيح أنه تنازل عن رغبته فى بسط سيطرة مصر البحرية على البحر الأحمر ، ولـكنه فى الوقت نفسه ظل معنيا بالملاحة فى البحر الأبيض ، بل لقد كان يريد زيادة عدد ما لديه من سفن تجارية فى ذلك البحر ، كما كان واضحا أنه « على الرغم من قيود الفرمانات لا يريد إنشاء سفن جديدة فحسب ، بل يريد كذلك

زيادة موارد دار الصناعة إلى حد كبير ..... » ولكن الصعوبات المالية التي ظل الباشا يتحاشى مواجهتها إبان نضاله مع تركيا زمنا غير يسير ، سرعان ما اضطرته إلى توجيه عنايته إليها ، وكما أنها حدت من نشاطه فى مختلف النواحى ، فقد أرغمته على إنقاص أسطوله منذ عام ١٨٤٢ ، حتى لم يبق منه فى حالة جيدة فى أوائل ١٨٤٤ سوى غليون واحد ، وثلاث فرقاطات ، وظلت تقوم بالملاحة العادية بقية قطع الأسطول ، وهى ستة قراويت ، وستة أباريق ، وثلاث بواخر ، أما ترسانة الإسكندرية فكانت خالية من جميع المواد اللازمة للبناء أو الترميم والإصلاح .

وقد وضع المرحوم الأمير الجليل عمر طوسون بعد دراسة مختلف المصادر إحصاء عاما لسفن الأسطول المصرى ، يتضح منه أن سفن هذا الأسطول من نوع الغليون المعروفة بالفباق (البوارج) كانت أربع عشرة ، وكانت الفرقاطات اثنتى عشرة ، والبواخر تسعا ، والقراويت ثلاثة عشر ، والفولتات ستة ، والأباريق خمسة ، والكوتر ثلاثة ، وبذلك يكون المجموع الكلى اثنتين وستين قطعة ، هذا عدا النقالات والسفن الصغيرة وقد أثبت المرحوم أمين سامى باشا الإحصاء التالى عن البحرية المصرية ، وهو مستخرج من « قيودات الأوامر العلية وتحريرات المعية السنية » وغير ذلك من الأسانيد ، وقد وضعته الدفتر خانة المصرية فى نوفمبر ١٨٩٦ ، بناء على أمر صادر من نظارة الحربية فى إبريل ١٨٩٣ ، للوقوف على « قوة الجيش المصرى من ابتدى سنة ١٢١٨ هجرية (إبريل ١٨٠٣ — مارس ١٨٠٤) لغاية سنة ١٨٨٢ ميلادية قوة كل سنة على حدتها » .

السنة الهجرية	السنة الميلادية	الضباط	الجنود	المراكب	المدافع
١٢٢٥	١٨١٠	٢٧	٢٩٢٨	١٢	١٣٨
١٢٣٤	١٨١٩	٧٨	٧٢٢٠	١٨	١٨٨
١٢٤٤	١٨٢٨ — ٢٩	١٥٩	١٣٣٦٥	٥٣	٦٤٢
١٢٥٥	١٨٣٩	٢٠٤	١٤٩٨٠	٧٠	٩٨٣
١٢٦٣ ، ١٢٦٤	١٨٤٧ ، ١٨٤٨	١٠١	٣٣٠٠	٤	١٣

هـ — الجيش :

أشار البارون دى بوا الـكمت فى تقرير بعث به إلى حكومته فى ٢ يوليو ١٨٣٣ إلى الأسباب الجوهرية التى دعت محمد على إلى الاحتفاظ بجيش كبير ، فقال إن الآمال العريضة التى كان يعلقها الوالى على مشروعاته ، ورغبته فى المحافظة على مركزه ، والعمل على توطيد هذا المركز ، وطبيعة الممتلـكات التى تتألف منها إمبراطوريته ، كل ذلك أوجب عليه أن ينشىء قوة كبيرة ، أمكنه بفضلها أن يسيطر على مصر والنوبة وسنار وبلاد العرب وكريد والشام ، كما بات واجبا عليه أن يحتفظ بقوة حربية عظيمة فى كل مكان تعارضت فيه أنظمة احتكاره الحـكومى مع ميول الأهلين ، وما للأفراد من مصالح خاصة ؛ أصابها الضرر من وراء هذا الاحتكار ، وذلك حتى لا تـكون المصلحة الخاصة ، أو التعصب ، أو اختلاف الرأى ، أو غير ذلك من الدوافع ، سببا فى تحريك الثورة بين شعوب هذه الإمبراطورية ضد حكومة الباشا .

غير أن وجود هذه القوة الحربية الـكبيرة أو الجيش لم يكن وحده كافيا لضمان الاستقرار واستتباب الأمر للعاهل العظيم فى إمبراطوريته الواسعة ، بل كان ضروريا كذلك أن ينظم هذا الجيش تنظيما حديثا ، يمكنه من التغلب على أعدائه ، ولم يكن هؤلاء الأعداء جميعا من بدو بلاد العرب أو من رجال القبائل فى النوبة ، بل كان منهم كذلك العثمانيون والأوربيون ، الذين ما كان يستطيع الصمود أمامهم أو قهرهم فى ميدان القتال ، سوى جيش على النظام الحديث . صحيح أن الباشا أحرز عدة انتصارات باهرة فى النوبة وسنار والحجاز بفضل القوات العسكرية التى وجدها عندما تسلم أزمة الحـكم ، وصحيح أن تلك القوات كانت مزيجا من الترك والألبان والمغاربة والدلاة أو الدلاتية كما سماهم الشيخ الجبرتى ، وأنه لم يكن يجمع بين هؤلاء جميعا سوى تناول الرتبات من الباشا ، وانتظار الغنائم والأسلاب فى أثناء المعارك وبعدها ، إذ لم تـكن ثمة مثل وطنية أو قومية عليا تربط بين أشتاتها ، ولـكن رغم الانتصارات التى أحرزتها تلك القوات ، لم يكن الباشا راضيا عن ذلك الجيش الخليط ، الذى لا يعرف النظام ، إذ أنه ما كان يتوقع إحراز مثل تلك الانتصارات ، إذا اشتبك جيشه وهو على هذا الوضع ، مع جيش أوربى أفاد من الأساليب والأنظمة الحديثة التى ألفتها جيوش أوربا ، خلال المعارك التى خاضت غمارها أيام حروب الثورة ونابليون ، وكان الباشا يدرك تمام الإدراك أن الفضل فيما أحرزه جيشه من انتصارات إلى ذلك الحين ،

إنما يرجع كذلك إلى رقابته الدقيقة ، وإلى إشراف أبنائه وقواده العسكريين ؛ على القوات المحاربة ، ولهذا كله لم يكن محمد على راغبا فى إنشاء جيش كبير فحسب ؛ بل كان فى الوقت نفسه معنياً بتدريب هذا الجيش على أحدث النظم ، ومن ثم سمى الجيش الذى شرع فى تكوينه « بالنظام الجديد » .

النظام الجديد :

لم يكن تأليف « النظام الجديد » بالأمر الهين ، فقد صادف الباشا فى طريقه صعاباً وعقاباً لا تقل عما صادفه السلطان العثمانى سليم الثالث ، عند ما أراد إدخال « النظام » فى بلاده ، إذ انضم العلماء إلى جماعة الإنكشارية فى معارضة هذه « البدعة » ، وأرغموا « النظام » على الانسحاب إلى آسيا الصغرى فى عام ١٨٠٦ ، وكذلك الحال فى مصر إذ انضم العلماء إلى جماعة الألبانيين ، وعارضوا الباشا فى محاولاته الأولى (فى أغسطس ١٨١٥) ، رغبة فى القضاء على « بدعة النظام الجديد » ، وصاروا يرددون الحديث الشريف ، « كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة فى النار » . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إنهم تآمروا حتى على حياته ، وقد ذكر الشيخ الجبرتى كثيراً من أخبار تلك المؤامرات ، فى حوادث شهر شعبان ١٢٣٠ (٩ يوليو — ٦ أغسطس ١٨١٥) ، ورأى الباشا فى مثل هذه الظروف أن يصطنع الحذر والأناة فى معالجة الموقف ، فأخذ ينتحل المعاذير لتفريق الجند فى أنحاء مصر المختلفة ، أو لإرسالهم على صورة نجدات أو إمدادات لجيوشه فى بلاد العرب ، وظل الباشا يجرى فى سياسته على هذا السنن ، حتى أحس بأن سلطانه فى مصر قد توطدت دعائمه ، وأن صيته قد ذاع فى أرجاء العالم الإسلامى ، بسبب انتصاره على الوهابيين واسترداد مكة والمدينة من أيديهم ، وعندئذ رأى أن الفرصة أصبحت مواتية للإقدام على محاولته الثانية ، وكان ذلك حوالى عام ١٨١٩ ، فبادر بإرسال عدد من الرقيق السود أى « العبيد » إلى فرشوط ، لتدريبهم تحت إشراف إبراهيم أغا أحد « العصاة » الذين لجئوا إلى مصر من الآستانة ، ولم يلبث الباشا أن وجد الحاجة ماسة إلى تأليف هيئة من الضباط المدربين على الأسلوب الحديث لتنظيم الجيش الجديد الذى اعتزم إنشاءه ، كما دعت الضرورة إلى اختيار مدربين يقومون بتعليم الجنود .

وكان اختيار أولئك الضباط والمدربين أو المعلمين مثار صعوبات جمة ، لأن الباشا لم يشأ أن يستقدمهم من تركيا حتى لا يثير شبهات الباب العالى من ناحيـة ، ولأن الجيش

العثمانى إذ ذاك لم يكن فى حال تسمح بإرسال المدربين اللازمين من ناحيـة أخرى ، لذلك رأى الباشا أن يتجه صوب أوربا حيث وجد ضالته ، إذ أن عدداً كبيراً من الضباط الفرنسيين خاصة باتوا بغير عمل بعـد أن وقفت رحى الحروب النابليونية ، وصاروا يتوقون إلى الخدمة فى بلاد أخرى ، سعياً وراء الرزق وخوفاً مما قد يصيبهم من الأذى فى عهد ملـكية البربون الراجعة ، فقر رأى الباشا على أن يستخدم منهم جماعة فى جيشه الجديد ، ولا سيما أنه كان قبل ذلك قد ألحق ضابطاً فرنسياً يدعى ڤاسيير Vassière بخدمة ابنه إبراهيم فى أثنـاء حروبه مع الوهابيين ، كما رأى أن يستخدم بعض الإيطاليين والأسبان والبرتغاليين ، وبذلك اجتمعت لدى محمد على نخبة طيبـة ، كان من بينهم « شاتى » Chatis ، و « دوميرج » Doumergue ، و « كيسون » Caisson ، و « بوسا » Boussa ، و « وسيڤـان » Sevin ، و « داراجون » Daragon ، و « مارى » Mari ، ويعـرف أيضاً باسم « بكير أغا » ، ثم سـيف Sève المشهور باسم « سليمان الفرنساوى » ، وهو أقدمهم جميعاً .

« وجوزيف أنتليم سيف » Joseph Antheleme Sève (١٧٨٨ — ١٨٦٠) من مدينة ليون ، انتظم فى سلك المدفعية بالبحرية الفرنسيـة ، واشترك فى معركة الطرف الأغر فى ٢١ أكتوبر ١٨٠٥ ، والتحق بعد ذلك بالجيش الفرنسى فى إيطاليا عام ١٨٠٧ ، ثم اشترك فى حروب نابليون مع النمسا عام ١٨٠٩ ، ووقع فى الأسر مدة بعـد أن أصيب بجرح فى معركة « بردنون » Pordenone (فى ١٥ أبريل ١٨٠٩) ، ولم يعد إلى فرنسا إلا فى مارس ١٨١١ ، وانضم عقب ذلك إلى حملة نابليون على الروسيا فى عام ١٨١٢ ، فلما تقهقر الفرنسيون بقى «سيف» فى ألمانيا ، وأصابته جراح فى معركة «بوزن» Posen فى فبراير ١٨١٣ ولـكنه عاد إلى الاشتراك فى معارك عام ١٨١٤ ضد أعداء فرنسا ومنح وسام فرقة الشرف وفى فترة المائة يوم التحق بجيش الشمال ، ولم تكد تمضى أربعة شهور على موقعة « ووترلو » حتى سرح من الجيش (فى ٢٩ أكتوبر ١٨١٥) ، وبدأ يشتغل بالتجارة ، حتى إذا ما وافى عام ١٨١٩ قدم إلى مصر يطلب الالتحاق بخدمة محمد على ، وعنـد ما قدمه القنصل الفرنسى « دروڤتى » إلى الباشا عهـد إليه بالبحث عن الفحم الحجرى فى النوبة ، غير أن جهود « سيف » فى الوجه القبلى وعلى شاطىء البحر الأحمر لم يحالفها التوفيق ، ولـكن الرجل استطاع خلال الشهور الخمسة التى قضاها فى أعمال التنقيب أن يدرس عادات أهل البلاد وأحوالهم ، بل لقد حاول الاندماج فيهم ، فارتدى لباسهم وتعلم اللغة العربية ، وصار

له بين المصريين أصدقاء كثيرون ، فلما استقر رأى محمد على على تنظيم جيشه بعد انتصاراته على الوهابيين ، لم يجد أوفق من « سيف » ليشغل منصب المعلم الرسمى للنظام الجديد يعاونه « دوميرج » « وكادو » « وكيسون » و « مارى » أو « بكير أغا » ، ولم يكن هؤلاء جميعا بما فيهم « سيف » نفسه سوى « تعليمجية » .

وحوالى عام ١٨٢٠ أنشئت مدرسة المشاة العسكرية ، ووضعت تحت إدارة « سيف » وانتقى محمد على تلاميذها من بين أفراد أسرته وأبناء موظفيه وبعض النابهين من المماليك ، وكان عددهم يتراوح بين ثلاثمائة وأربعمائة ، وشرعوا يقومون بتمريناتهم فى ميدان الرميلة بالقلعة ، على مرأى من الأهلين والعلماء المشايخ وغيرهم ، فكان ذلك مدعاة لقيام عدة صعاب ، منشؤها الجهل والتعصب ، والنفور من الخضوع لرجل « رومى » ، يفرض أوامره ونواهيه على طائفة من « المؤمنين » ، لذلك طلب « سيف » فى أكتوبر ١٨٢١ أن تنقل هذه المدرسة إلى الوجه القبلى ، فوقع الاختيار على أسوان لبعدها عن القاهرة ومؤثراتها من ناحية ، وقربها من السودان ، ذلك القطر الذى ينتظر أن يكون أهم مراكز التجنيد للجيش الجديد من ناحية أخرى ، وقد لقى « سيف » فى تعليم هؤلاء الضباط وتدريبهم متاعب كثيرة ، ذكرها « مانچان » وغيره من المؤرخين ، كما ذكرها « تيودور دلسبس » Theodore de Lesseps شقيق فردنند دلسبس الأكبر ، وكان قد زار الوجه القبلى فى ذلك الحين ، قال « لقد رأى سيف حياته تتعرض للخطر عدة مرات ، كما شاهد جهوده وهى قاب قوسين أو أدنى من الفشل ، فكثيراً ما أصدر الأمر بإطلاق النار فإذا به يسمع صوت الرصاص يدوى على مقربة منه ، ولكنه استطاع بفضل جنانه الثابت أن يؤدى الواجب الذى نيط به أداء موفقاً » على أن « سيف » كان يلقى كل تأييد ومعاضدة من الباشا وكبار رجال الدولة ، أمثال « محمد بك لاظ أوغلى » وزير الداخلية ثم الحربية ، وعثمان نور الدين الذى نقل إلى التركية القواعد العسكرية الفرنسية ، التى صارت أساساً لتعليم الضباط الجدد .

وإلى جانب مسألة الضباط كان الباشا معنياً بمسألة الجند الذين يجب إرسالهم إلى أسوان حتى يقوم « سيف » وضباطه الجدد بتدريبهم وتعليمهم ، ولما كان من غير المعقول أن يختار الباشا هؤلاء الجنود من بين الألبانيين الذين أراد أن يتخلص منهم ، أو البدو الذين يتعذر عليه إرغامهم على ترك بلادهم فى الحجاز ، فقد فكر فى تجنيد السودانيين ، ومن الثابت أن الرغبة فى تجنيد السود فى النظام الجديد كانت من الأسباب الأساسية لفتح السودان ،

وآية ذلك ما أصدره الباشا من أوامر إلى قائدى جيشه فى سنار والكردفان ، وهما ابنه إسماعيل وصهره محمد بك الدفتردار ، حتى يكثرا من إرسال « العبيد » إلى مصر مهما كلفهما الأمر من مشقة أو نفقة ، كما ذكر « كايو » Cailliaud صاحب الرحلة المشهورة إلى مروى أن « الحصول على أكبر عدد مستطاع من السود » كان من بين أغراض الحملة التى ذهب بها إبراهيم باشا إلى السودان على رأس جيش ثالث ، وأن عدد من كان يراد تجنيدهم من هؤلاء العبيد لم يكن يقل عن ثلاثين ألفاً أو أربعين ، وهكذا أخذ سيلهم يتدفق على مصر كلما تقدم الجيش الفاتح فى بلادهم . وفى أسوان شرع « سيف » يعنى بهم ، فأنشأ الثكنات الصالحة لإيوائهم ، وهيأ لهم خدمة صحية تحت إشراف دوساب Dussap أحد الأطباء ، وصاروا يطعمون بالمصل الواقى من الأمراض الوبائية عند وصولهم ، كما أعد مستشفى للعناية بمرضاهم ، ولكن جميع هذه الجهود وكل تلك العناية لم تستطع الإبقاء على حياتهم ، فانتابتهم الأمراض ، وتلقفهم الموت بكثرة أزعجت الباشا ، وحملته فى النهاية على تجنيد « الفلاحين » من أهل مصر فى جيشه الجديد .

على أن محمد على حين اعتزم تجنيد المصريين لم يجد الطريق أمامه معبداً مفروشاً بالورد والريحان ، بل ألفاه على العكس من ذلك كثير المزالق مليئاً بالأشواك ، وكان للطبقة الأرستقراطية التركية دخل كبير فيما لقيه الباشا من صعاب وعقاب ، لأن أفراد هذه الطبقة لم يكفهم أن يرفضوا انخراط أبنائهم فى سلك الجندية ، بل أرادوا كذلك أن يحولوا دون تجنيد المصريين ، وحجتهم فى ذلك أن الجندية مهنة نبيلة يحط من قدرها أن تصبح فى متناول « الفلاحين » كما زعموا أن وضع السلاح فى أيدى « الفلاحين » « المغلوبين » إنما هو تسليمهم الأداة التى يطردون بها « العثمانلى » « الغالبين » ، ولكن الباشا رأى أن يمضى فى سبيله قدماً غير عابىء بمثل تلك المزاعم والآراء ، فأقبل على تجنيد المصريين أيما إقبال ، ونجحت التجربة نجاحاً لم يكن ثم من يتوقعه ، وسرعان ما ألف « الفلاحون » حياتهم الجديدة وأصبحوا يرون من دواعى فخرهم أن يعتبروا أنفسهم من « جند محمد على » . وهكذا ظل « العبيد » و « الفلاحون » يفدون على معسكر أسوان ، ومن أولئك وهؤلاء استطاع « سيف » فى عام ١٨٢٣ أن يعد ستة آلايات من الجند المشاة طبقاً للتعاليم والأنظمة المعمول بها فى فرنسا منذ صدور قانون جوفيون سان سير Gouvion-Saint-Cyr فى ٢٣ أكتوبر ١٨٢٠ .

غير أنه لما كانت أسوان بعيدة عن القاهرة ، ولم تكن المواصلات سهلة ميسورة بين

عاصمة البلاد ومركز تدريب النظام الجديد ، وكان جو أسوان الحار يساعد على انتشار المرض بين الجنود ، فقد أمر الباشا فى الشهور الأولى من عام ١٨٢٣ أن ينتقل الجند إلى مكان قريب من القاهرة ، على أن يتم هذا الانتقال على عدة مراحل ، حتى لا يضار الجند بسبب انتقالهم الفجائى من الجو الحار إلى الجو المعتدل ، ولذلك انتقل المعسكر من أسوان ، واستقر فترة إثر فترة فى إسنا وأخميم ثم فى أبى تيج ، حيث زارهم محمد بك لاظ أوغلى ناظر الحربية وقام بالتفتيش عليهم ، ولم يلبث الباشا نفسه أن زار المعسكر عند ما انتقل بعد ذلك إلى بنى عدى قرب منفلوط فى ديسمبر ١٨٢٣ ، وكان يصحبه فى هذه الزيارة كل من « دروفتى » القنصل الفرنسى « وصولت » القنصل الإنجليزى ، وقام الجند بمناورات حازت إعجاب الجميع وبعد العرض شكل كل آلاى مربعاً وقف وسطه الضباط وتسلم كل آلاى علمه الخاص ، وقد وصف ڤولابيل Vaulabelle حفل تسليم الأعلام وحلف اليمين ، وكيف قرأ الأئمة — المشايخ — آيات من الذكر الحكيم وكيف نحرت الذبائح ، وانتهى الحفل بإطلاق المدافع ، وقد سر الباشا مما رأى ، وعقد النية على أن يضع هذه الآلايات الجديدة موضع التجربة ، فسافر الآلاى الأول صوب أسوان فى طريقه إلى سنار وكردفان فى ٥ يناير ١٨٢٤ ، وسار الثانى إلى القصير للإبحار منها إلى جدة ، أما سائر الآلايات فغادرت مقرها بعد قليل إلى المورة ، وفى جميع هذه الميادين برهن النظام الجديد على كفاية ممتازة .

وكان الجيش النظامى فى عام ١٨٢٤ يتألف من تلك الآلايات الستة فحسب ، وعدتها أربعة وعشرون ألف جندى ، أما غير النظاميين فكانوا حوالى عشرة آلاف ، وزع أكثرهم بين بلاد العرب والنوبة وسنار والكردفان هذا عدا الفرسان والدفعية ، وقد بلغ عدد الفرسان نحو ثمانية آلاف أغلبهم من الدلاة والتركمان ، وكانوا مقسمين « زمراً » كل « زمرة » مؤلفة من خمسمائة فارس ، بقيادة « بيك » يلتحق بخدمة الباشا مدة معينة ، وكانوا لا يعرفون النظام ولا يربط بينهم سوى الطمع فى الغنائم والأسلاب ، وفضلا عن ذلك فقد كان لكل كبير فى الدولة جماعة من فرسان المماليك البيض ، بلغ عددهم ١٠٦١٠ فى عام ١٨٢٥ ، وأما الدفعية فكانت تتألف من ١٢٠٠ عثمانى ، يستخدمون مدافع ميدان أو حصار اشتريت من تركيا وفرنسا وأسبانيا ، ولم تكن هذه المدافع فى الواقع ذات قيمة حربية كبيرة ، إذ كانت تستخدم فحسب عند الرغبة فى إصابة أهداف قريبة ، أو إطلاقها على جموع كثيفة ، أى أن فائدتها كانت أظهر فى مثل حرب الوهابيين أو حرب السودان ضد طوائف البدو وقبائل السود ، وقد حدث فى عام ١٨١٥ أن حاول « جوثاردى ڤينور » Gothard de Veneur

أحد الضباط الفرنسيين ، إصلاح المدفعية المصرية بابتكار نوع جديد من المدافع ، ولكنه توفى قبل أن يضع اختراعه موضع التجربة ، وفى مارس ١٨٢٢ ، أى بعد سبع سنوات ، قام بارون سويدى يدعى « ويترشيت » Witterschett بتجربة أخرى ولكنه لم يوفق ، ولعله مما يجدر ذكره أن الباشا صنع بعض مدافعه الأولى فى المصانع التى أنشأها وأحضر لها مهرة الصناع من أوربا ، وكان أهم هـذه المصانع فى القلعة ، وقد وصفها « مانجان » بقوله « إن أقسامها الواسعة كانت تشغل حيزاً عظيما من القلعة ، يمتد من قصر صلاح الدين القديم إلى باب الإنكشارية الذى يطل على ميـدان الرميلة ، وكان يصنع فى معمل صب المدافع فى كل شهر من ثلاثة إلى أربعة مدافع من عيار أربعة وثمانية أرطال ، وكانت تصب فيه أحيانا مدافع الهاون ذات الثمانى بوصات ، ومدافع من هـذا النوع يبلغ قطرها أربعاً وعشرين بوصة » ومنذ عام ١٨٢٤ كان بالقلعـة إلى جانب معمل صب المدافع معمل آخر للبارود ، وثالث للأسلحة ، وكان معمـل صب المـدافع تحت إشراف فرنسى يدعى جونون Gonon كانت تعوزه الخبرة والحكمة ، ولم يكن ماينتجه معمله من النوع الجيد ، ولهذا لم يستطع أن يحوز رضاء الباشا ، أما معمل البارود فكان يشرف عليه فرنسى آخر هو « قسطى » Coste رئيس مهنـدسى الوالى ، وإليه يرجع الفضل فى إعادة إنشاء معمل البارود القديم ، الذى أسسه الكيميائيون من علماء الحملة الفرنسية قبل ذلك بحوالى ربع قرن فى جزيرة الروضة قبالة مصر القديمة ، وأما معمل الأسلحة والبنادق فقد أسس فى عام ١٨٢٣ بفضل جهود فرنسى يدعى « جيلمان » Guillemain لم يلبث أن خلفه إيطالى يدعى « فرانجينى » Frangini قضى المعمل تحت إشرافه نحو سنتين ، قبل أن يتم صنع بندقيـة واحدة ، رغم ماتكبده الباشا من نفقات طائلة ، ولهذا ظل يشترى بنادق الجيش من الخارج ، وإن لم تكن من النوع الجيد .

غير أن هذه المعدات وتلك القوات لم تكن كافية فى نظر محمد على ، لأن الآلايات الستة لم تلبث أن أرسلت بعـد تدريبها إلى السودان والحجاز والمورة ، وكادت مصر نفسها تخلو من جيش قوى ، يستطيع الدفاع عنها إذا دعت الظروف ، هـذا إلى أن القضاء على الجيش الجديد كان أمراً محتملا ، إذا رأت تركيا أو الدول الأوربية الاشتباك مع الباشا ، قبل أن يكون لديه من الجنود ما يسد حاجة الميدان ، لذلك قر رأى محمد على على أن ينشىء ثلاثة آلايات جديدة على غرار الآلايات الستة السابقة ، فسارع إلى حشد المجندين فى بنى عدى وعهد بتعليمهم إلى مهندس قديم من نابولى يدعى « شياندى » Chiandi ، ويعرف باسم

« قاسم أغا » ، وكان الرجل يطمع فى أن ينال من الحظوة لدى الباشا ماناله سليمان الفرنساوى فهداه التفكير إلى نقل المعسكر من بنى عدى إلى « أثر النبى » جنوبى مصر القديمة ، ثم إلى « القبة » ، غير أن قرب المعسكر من أماكن اللهو والتسلية بالقاهرة ، وما عرف عن عداء العاصمة لكل جديد فى الجيش ، جعل الباشا يأمر بنقله إلى مكان بين « الخانقاه » « وأبى زعبل » عرف باسم « جهاد أباد » ، وفى معسكر « جهاد أباد » أكملت الألايات الثلاثة ، السابع والثامن والتاسع ، تدريبها فى أغسطس ١٨٢٥ .

البعثة العسكرية الفرنسية :

ولما كان رائد الباشا ألا يقف عند هذا الحد ، فقد عهد إلى المسيو « تورنو » Tourneau أحد تجار الإسكندرية ، بمهمة البحث فى فرنسا عن مدربين لجيشه ، من بين ضباط الجيش الإمبراطورى السابق ، على أن يفضل عند الاختيار أولئك الذين خدموا فى مصر إبان الحملة الفرنسية ، بحيث تتألف البعثة المطلوبة من ضابط واحد برتبة « جنرال » ، أما سائر أفرادها فيكفى أن يكونوا من الضباط العاديين ، وبناء على هذا التكليف رحل « تورنو » إلى فرنسا فى صيف عام ١٨٢٤ ، واتصل فى باريس بالجماعة التى ظلت تعرف فى فرنسا باسم « المصريين » Les Egyptiens لسابق خدمة أفرادها فى مصر تحت إمرة نابليون ، وكان من بينهم « بليار » Belliard الذى وقع معاهدة تسليم القاهرة فى ١٨٠١ ، و « إدم فرنسوا جومار » Edme François Jomard عضو مجمع القاهرة القديم ، وقد لقى « تورنو » من أولئك « المصريين » ترحيبا وتشجيعا ، وأخذ « بليار » على عاتقه مهمة تأليف البعثة المطلوبة وفق رغبات محمد على ، فاختار لرياستها الجنرال البارون « بوابيه » Boyer — بيير فرنسوا إكسافييه Pièrre - François - Xavier — ، ولعضويتها « جودان » Gaudin ، و « أدولف دى تارليه » Adolphe de Tarlé وشقيقه « بولان دى تارليه » Paulin de Tarlé ، و « بوجول » Pujol و « لودبو » Lodieu ، و « شنفيل » Chenneville ، وكذلك الجراح « ديفينو » Duvignault ، وقد انضم إلى هذه البعثة ضابط آخر برتبة جنرال هو المركيز « دى ليفرون » Livron الذى سبقت الإشارة إليه ، وجميع هؤلاء ممن كانوا بمصر أيام الحملة ، ولبعضهم مواقف مشهورة ، وبخاصة فى عهد الجنرال « مينو » Menou .

أما رئيس البعثة « بوابيه » (١٧٧٢ — ١٨٥١) فقد تطوع فى خدمة الجيش عام ١٧٩٢ ، وحارب فى جيوش الراين والسامبر والموز والبرانس الشرقية ، وشهد الحملة

الإيطالية ، ثم تبع بونابرت إلى مصر ، وأصيب بجرح عند الهجوم على الإسكندرية ، وعين بعد ذلك حاكما عسكريا للفيوم ، وصحب بونابرت فى حملته على الشام ، ولكنه بقى فى مصر وأخذ يكيد لمينو ، بالاتفاق مع « رينيه » Reynier ، و « داماس » Damas ، و «دور» Daure ، فأعاده « مينو » إلى فرنسا مغضوبا عليه ، ولكنه لم يلبث أن عين رئيسا لهيئة أركان حرب جيش « سان دومنجو » ، فوقع فى الأسر عند تسليم هذه الجزيرة ، ولم يعد إلى فرنسا إلا بعد ثلاث سنوات فى يوليو ١٨٠٦ ، ثم التحق بجيوش فرنسا فى ألمانيا وأسبانيا والراين ، وشهد معركة فرنسا عام ١٨١٤ ، وانضم إلى نابليون فى حكم « المائة يوم » ، حتى إذا نزل الإمبراطور عن عرشه نهائيا ، سرح « بوابيه » من الخدمة العاملة فى عهد الملكية الراجعة منذ عام ١٨١٦ ، دون أن يتقاضى مرتبا ، واعتبر محالا على الاستيداع ابتداء من أول إبريل ١٨٢٠ ، وهكذا كان « بوابيه » فى عزلة ، عندما سعى الجنرال «بليار» ليحصل له على تصريح يمكنه من الخدمة فى مصر مدة عشر سنوات .

وأما « بيير جاستون هنرى مركيز دى ليفرون » Pièrre - Gaston - Henry Marquis de Livron" (١٧٧٠ — ١٨٣١) فكان من ضباط العهد القديم فى فرنسا ، تدرج فى المناصب العسكرية ، ولكنه ترك الجيش فى سبتمبر ١٧٩٢ ، وغادر فرنسا مع « المهاجرين » Les Emigrès إبان اشتداد الثورة ، وبينما كانت الحملة الفرنسية محاصرة فى مصر ، بعد تحطيم أسطولها فى معركة أبى قير البحرية ، دخلت ميناء الإسكندرية فى ٥ فبراير ١٧٩٩ سفينة من نوع الإبريق ، قادمة من « راجوزة » على ساحل دلماشيا فى بحر الأدرياتيك وكان على ظهر تلك السفينة اثنان من المواطنين الفرنسيين ، أحدهما « هاميلان » Hamelin والآخر «ليفرون» ، وكانا علكان ما تحمله السفينة من منسوجات ونبيذ وما إلى ذلك من المؤن المرسلة إلى الحملة ، وقد أجل بونابرت خروجه إلى الشام مدة يومين ، حتى يتمكن من مقابلة الرجلين ، ومعرفة ما لديهما من أخبار ، وفى يونيه ١٧٩٩ طلبا أن يعهد إليهما بإحضار ستمائة ألف إردب من القمح من الصعيد إلى بلاق ، فوافق بونابرت على ذلك ، وذكر « دور » Daure ، المشرف على تموين الحملة وقتذاك ، أن « ليفرون » اشترك فى حملات ١٧٩٩ و ١٨٠٠ فى مصر ، وكان على رأس فرقة المماليك والأروام (اليونانيين) المكلفين حماية الغلال المجلوبة من الصعيد إلى القاهرة ، وفى عام ١٧٩٩ عهد إليه كليبر بمهمة سرية فى تركيا ، وفيما بين عامى ١٨٠٦ و ١٨١٥ عمل «ليفرون» فى هيئة أركان الحرب فى نابولى ، ووثق به ملكها « ميرا » Murat — أحد قواد

نابليون — ، ووكل إليه أمر تنظيم سلاح الفرسان ، والإشراف على تموين الجيش بالأغذية والملابس . مما أكسبه خبرة عظيمة فى هذه المسائل ، ولم يغب عن محمد على ما كان يتمتع به « ليفرون » من مزايا ؛ ولكنه لم يكن يريد على رأس البعثة العسكرية سوى ضابط واحد برتبة جنرال ، لذلك رأى أن ينتفع بمواهب « ليفرون » فى نواح أخرى ، فصار يعهد إليه بشراء المهمات والأدوات اللازمة لمصانعه من أوربا كما بعث به إلى فرنسا ليحصل على تصريح بصنع فرقاطتين وسفينة من نوع الإبريق ، على نحو ماسبق ذكره .

وقد أدرك محمد على منذ البداية أن من الضرورى أن يعامل أعضاء البعثة معاملة تميز بينهم وبين المدربين والمعلمين السابقين؛ فخص رئيس البعثة بمرتب ضخم يبلغ فى السنة خمسين ألفا من الفرنكات ، أما مرتبات سائر الأعضاء فكانت تتراوح بين خمسة عشر ألفا وثمانية آلاف ، يضاف إلى ذلك بدل الغذاء وعلف الخيل ونفقات السفر وأثمان الملابس ، ومع أنه اشترط فى عقود استخدامهم ، أن يخلعوا على أنفسهم أسماء إسلامية ، دون حاجة إلى تغيير دينهم ، فإن أعضاء البعثة لم ينفذوا هذا الشرط ، ورغم ذلك لقى « بوايبه » وإخوانه من الباشا كل عطف وتشجيع .

وقد بعث « بليار » برسالة إلى رئيس البعثة تحوى عدة إرشادات ونصائح ، منها أن يخلص فى خدمة الباشا ، وألا ينفر منه رجال الحاشية ، « فإن بوغوص يوسف ، والمستر « صولت » Salt ، وجميع ممثلى الدول الأجنبية ، سوف يرمقونه بعين الحسد والغيرة ، وسوف يقض عليهم مضاجعهم اتصاله بالباشا عن كثب ، لذلك كان من الواجب عليه ، بثا للطمأنينة فى نفوسهم ، أن يظهر بمظهر الرجل العسكرى المنزه عن الغرض البعيد عن المسائل السياسية كل البعد ، بمعنى أن يكون رجل حرب فحسب ، استدعى بصفة مؤقتة لتنظيم الجيش ووسائل الدفاع عن البلاد ، وليس له امتياز على أى ضابط آخر له مثل مواهبه وخبرته ، سواء أكان هذا الضابط إنجليزيا أم نمساويا أم روسيا » كما يجب عليه أن يكون هو وسائر أعضاء البعثة ذوى حرص وبصيرة وفطنة ورزانة فى جميع الظروف ، « لأن الترك قوم يساورهم الشك ، ومن صفاتهم الغيرة والحسد ، حتى أنهم ليستطيعون أن يقرءوا فى وجوه بوايبه وصحبه مايجول فى خواطرهم » وفى ٨ نوفمبر ١٨٢٤ كتب « ﭭليل » Villèle وزير الخارجية الفرنسية إلى « دروﭭتى » — قبيل رحيل « بوايبه » و« ليفرون » وزملائهما إلى مصر — ذاكرا له أن الحكومة الفرنسية لم تشأ تزويدهم بأية تعليمات شفوية أومكتوبة بصدد مهمتهم ، ومع هذا فإن على « دروﭭتى » أن يعنى بكل ما يتصل بنشاط البعثة فى مصر ، حتى إذا ما لجأ إليه « بوايبه »

أو « ليفرون » فى أمر من الأمور ، امتنع عن اتخاذ أى إجراء قد يتعارض وسياسة حكومته ، ومع أنه كان فى وسع « دروفتى » بمقتضى التعليمات الصادرة إليه ، أن يتصل بضباط البعثة ويصحبهم فى غدوهم ورواحهم ، ويقبل منهم ما يريدون الإدلاء به من المعلومات كتابة أو مشافهة ، ويقدم اليهم مايشاء من نصائح بشأن مصالحهم الخاصة أو الشئون الوطنية العامة ، ويرشدهم إلى ما ينبغى أن يكون عليه سلوكهم ، رغم هـذا كله كانت تلك التعليمات نفسها توجب عليه ألا تتخذ العلاقات بينه وبين أعضاء البعثة أية صبغة رسمية ، كما كان عليـه أن ينفى جميع ما قد يذيعه « بوابيه » أو « ليفرون » أو غيرهما عن تشجيع حكومة الملك شارل العاشر وتأييدها للبعثة ، لأن الباشا نفسه لن يسوءه هذا التكذيب ، إذ أن إجازة الحكومة الفرنسية لهؤلاء الرعايا أن يلتحقوا بخدمته ، تحمل بين أطوائها دلائل الود الذى تكنه تلك الحكومة لجنابه العالى ، وأخيرا نصح « قليل » القنصل الفرنسى أن يصطنع الحذر واللياقة فى علاقاته مع أعضاء البعثة ، إذ أشاعوا قبل سفرهم — فى غير حرص أو احتياط — أنهم إنما يذهبون إلى مصر لمساعدة الباشا فى إعلان استقلاله عن الباب العالى .

وفى ٢٤ نوفمبر ١٨٢٤ وصل بوابيه إلى الإسكندرية ، وزار الباشا فى سرايه بالثغر ، وفى اليوم التالى قدم إليه أعضاء البعثة ، وأبلغ الباشـا أن الجنرال « ليفرون » بين رجالها ، فأحسن محمد على استقبالهم ، واعداً إياهم بالعطف والتشجيع ، وفى أول ديسمبر غادر « بوابيه » وبعثته الإسكندرية إلى القاهرة ، وأخذ يعنى بتشكيل الألايات الجديدة ، وتنظيم القيادة العليا ، وسلاح المدفعية ، وسلاح المهندسين العسكريين ، غير أنه لم يلبث طويلا حتى بدأ ذرعه يضيق بما كان يقوم فى سبيله من عوائق الفينة بعد الفينـة ، وفى ٢٠ مايو ١٨٢٥ كشف عن طرف من أسباب ضجره فى كتاب بعث به إلى « جومار » حيث قال : « ليس من شك فى أنك صدقت كما صدقت كل ما قاله المسيو تورنو ، من أن الجنرال الفرنسى سوف يكون فى هذه البلاد مسموع الكلمة مطـاع الأمر منظورا إليه بعين الاعتبار ، ولكنى لا أحب أن تخدع نفسك ، فإن عملى هنا مقصور على إصدار الأوامر طبقا للأنظمة واللوائح ولا شىء غير ذلك ، أما الباقى فتتولاه السلطات التركية ، وليس على ظهر الأرض من يفوق هؤلاء الأتراك فى إساءة الظن والجهل والعجرفة والشراسة وتثبيط الهمم ، وإنى إذ أقرر ذلك لا أدخل فى عداد هذه الجماعة أبناء العرب ، فهم بعيدون عن مناصب الحكم فى هذه الديار ، بل إنهم أنفسهم مغلوبون على أمرهم ، وهو ما يؤسف له حقا ، لأنهم شعب يتمتع بمواهب نادرة ، وفى استطاعته أن يأتى بالجليل من الأعمال إذا أحسن توجيهه ، وقد

وجدت إدارة جميع الأعمال فى مصر بأيدى الإيطاليين ، كما وجدت اللغة الفرنسية منبوذة كما لوكانت مبعث خطر ، فلا يعلم فى المدرسة الحربية غير اللغة الإيطالية ، ولا يترجم سوى الكتب الأوليـة التى ألفها إيطاليون ، وجميع الأساتذة الذين يقومون بتدريس الرياضيات واللغات والعلوم والآداب والفنون وما إليها من الطليان ، وفى كل عام يرسل إلى أوربا عدد يتراوح بين ثلاثين وأربعين شابا لدراسة العلوم والفنون ، فضـلا عن الشئون العسكرية ، ولـكنهم يرسلون إلى « بيزا » ، وقد أوضحت ما فى ذلك من الخطأ ، إذ أن الواجب يقتضى إرسال هؤلاء الشبان إلى رومة حيث يدرسون الفنون العسكرية ، ويبدى الوالى فى بعض الأحايين عجبه من إيثار الإيطاليين على سواهم ، ولـكن الإيطاليين سرعان ما يضعون حدا لهذا العجب بما يذكرونه من اعتبارات ، منها ما فعلناه فى المـاضى ، وما نستطيع أن نفعله فى المستقبل ، كما أنهم يشيرون إلى الأخطار التى يسفر عنها احتكاك رعاياه بأمثال الفرنسيين بينما يجدر به ألا يخشى شيئاً من جانب الطليان ، وفى الحق إن الخديعة لا تجوز على عاهل مثل السهولة التى تجوز بها على محمد على ، إذ أنه يدع كل شىء يسير فى مجراه ، ما توافرت لديه الثقـة ، اللهم إلا ما كان خاصا بماليته وتجارته ، فإن روتشيلد نفسه لا يعرف فى هاتين المسألتين ما يعرفه محمد على . »

على أن « بوابيه » لم يضق ذرعا بالترك والإيطاليين وحدهم ، فقد بدأ الانقسام يدب بين أعضاء بعثته أنفسهم ، منذ وضع على رأس المشاة أحد أولئك الأعضاء وهو الـكولونيل « جودان » Gaudin ، تاركا له حرية التصرف ، وأظهر « جودان » من اللين والمرونة ما حببه إلى المصريين ، وجعلهم يؤثرون الاتصال به فيما يجد من الشئون ، فكان يفصل فيها دون استشارة رئيسـه ، ثم عظم نفوذه حتى بات يعتقد أنه الرئيس الحقيقى للبعثة ، ولم يكن غريبا والحالة هـذه أن يتعكر صفو العلاقات بين الرجلين ، وما لبثت هوة الخلاف بينهما أن زادت عمقا واتساعا ، عند ما استقدم « بوابيه » من فرنسا ، بعد موافقة الباشا ، سبعة ضباط آخرين هم « هاراجلى » Haragli و « دى بارون » De Parron و « ماليه دى لاشيفاليرى » Mallet de la Chévallerie ، و « بيكو » Pécoud ، و « بيس » Pées ، و « سوى » Soye ، و « كانترل » Cantrelle ، إذ اشتد النزاع بين جماعة « بوابيه » وجماعة « جودان » التى انضم إليها الضباط الجدد ، غير أن صرامة « بوابيه » وخلقه العسكرى وتأثره بإرشادات « بليار » كل ذلك ساعد على زيادة النفور منه ، مما أتاح الفرصة لجودان أن يثبت أقدامه فى مركزه ، ويصبح مقربا إلى الباشا نفسه ، وذلك على خلاف ما حدث

لرئيسه « بوابيه » ، إذ فقد ثقة الباشا به وعطفه عليه ، لأسباب ذكر « دروفتى » طرفا منها فى رسالته إلى حكومته بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٢٦ ، فقد نعى على أعضاء البعثة وبخاصة « بوابيه » و « ليفرون » ، مسلكهم منذ هبطوا مصر ، كما عاب على « بوابيه » انصرافه إلى إنماء ثروته الخاصة بدلا من مراعاة مصالح بلاده ، مما جعله يترك تصريف الشئون بيد الكولونيل « جودان » ، فاستطاع الكولونيل أن ينال ثقة الباشا ووزير الحربية وكبار ضباط الجيش والجمهرة العظمى من المدربين والمعلمين ، ويقول « دروفتى » إن « بوابيه » ظل راضيا عن هذه الحالة ثمانية أشهر ، ثم هب فجأة يحاول استعادة نفوذه وسلطانه اتباعا لمشورة « ليفرون » ، فأدى هذا « النشاط » الجديد إلى إيجاد هوة سحيقة وفجوة عميقة بينه وبين « جودان » ، حتى استدعى الأمر تدخل القنصل الفرنسى بناء على طلب الباشا نفسه فى مارس ١٨٢٦ ، ورغم هذا التدخل فقد ظل العداء قائما بين الرجلين ، ثم حدث بعد ذلك أن رفض القومندان « بيكو » الخضوع لأوامر « بوابيه » ، فأصر « بوابيه » على معاقبته ، فأمر الباشا بطرده من الخدمة غير أن رئيس البعثة عاد يصر من جديد على أن يطرد « جودان » كذلك ، فلما رفض الباشا أن يوافق على هذا الرأى قدم « بوابيه » استقالته ، فلم يتردد محمد على فى قبولها .

ويعتقد « دروفتى » أن محمد على إنما غير موقفه إزاء البعثة ورئيسها ، لأن « جودان » كان قد أطلع الباشا على « الغرض السرى » الذى تهدف إليه ، رغبة فى الانتقام من « بوابيه » إذ أن « بوابيه » كان قد أفضى إلى بعض أصدقائه وأصفيائه بأخبار وردت إليه من باريس ، خلاصتها أن الدول أجمعت على تأييد اليونانيين ضد العثمانيين ، ثم أضاف إلى ذلك قوله ، « فى ظرف ثلاثة شهور فحسب لن يكون فى بلاد المورة تركى واحد » ، فأخذ الشك يساور محمد على من ناحية فرنسا ونواياها ، وبدأ يظهر نفوره من بوابيه ، فغادر مصر فى ٣ أغسطس ١٨٢٦ ، قبل انقضاء المدة التى نص عليها فى عقد استخدامه ، ثم تبعه سائر أعضاء بعثته ، ولم يبق منهم فى خدمة الباشا غير « جودان » .

ولا جدال فى أن الظروف التى أحاطت بهذه البعثة حالت بينها وبين القيام بواجبها على الوجه الأكمل ، إلا أنه رغم تلك الظروف أمكنها أن تتم تشكيل ستة آلايات جديدة من المشاة تتألف من خمسة وعشرين ألف رجل كما استطاعت إنشاء فرق أخرى من المهندسين العسكريين ، وتنظيم المدفعية تحت إشراف الكولونيل «راى» Rey الذى قدم إلى مصر فى أغسطس ١٨٢٥ ، ولعل فى استعراض حالة الجيش إذ ذاك ما يلقى شيئا من الضوء على سائر أعمال البعثة ؛

فقد شاهد « بوابيه » عند ما زار معسكر الخانقاه في ديسمبر ١٨٢٤ اثنى عشر ألفاً من الجندين ، يقوم على تدريبهم قاسم أغا « شياندى » ومساعده ، وقد تحدث عنهم « بوابيه » في رسالة بعث بهـا إلى « بليار » في ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ ، فذكر أن أولئك الجندين لا يصلحون إلا لمقاومة عدو داخلي ، وأن من بينهم نحو ألف في المستشفى العسكرى بين أبي زعبل والخانقاه ، يموت منهم عشرة في كل يوم ، وكان جميع هؤلاء الجنـدين — على حد قول « بوابيه » — « عراة حفاة ، يعوزهم الملبس والعتاد ، ويستخدمون أسلحة قديمة الغاية ، ولدى كل ألاى نحو مائتى بندقية غير صالحة للاستعمال ، أما سائر البنادق فقد بلغ من سوء حالها أن جيشاً يحارب بها ما لا يزيد على ثلاثة أيام ، لا بد أن يستسـلم عند أول هجوم » .

وكذلك تحدث « بوابيه » عن المدربين الذين ألفاهم بهذا المعسكر فقال : « إنهم جميعاً من اللاجئين الأسبان والبيدمونتيين وأهل مملـكة نابولى ، وكلهم من أراذل القوم ، ومن أحط من أقلتهم الأرض على ظهرها ، لا ذمة عندهم ولا ضمير لهم ، لا يعرفون القانون أو الشرف » . أما « شياندى » أو قاسم أغا فقد وصمه « بوابيه » في رسائله بالدناءة والنذالة والجهالة ، وقرر طرده منذ يناير ١٨٢٥ ، وأحل « جودان » محله في الإشراف على تنظيم المشاة ، وقد كان لفصـل قاسم أغا صدى بعيد ودوى شـديد بين زملائه من قدامى المدربين فأخذوا يحيكون المـكائد والمؤامرات لرئيس البعثة ، أما هو فـكان يعتقد أن طرد شياندى أعاد إلى الباقين صوابهم ، فزاد اهتمامهم بعملهم .

على أن الطريقة التي كانت متبعة في تجنيد الفلاحين للنظام الجديد ظلت موضع تعليقات شتى من جانب المعاصرين ، ذلك بأن المديرين كانوا — عند ما يكلفون إرسال عدد معين من الرجال — يوزعون العدد المطلوب على القرى ، فيتولى مشايخها جمع الفلاحين ، دون تمييز بين من تقدمت بهم السن ومن لم يشـبوا عن الطوق ، أو بين أرباب الأسر الـكبيرة ومن لا يعولون أحدا على الإطلاق ، أو بين الأصحاء المعافين وغيرهم من المرضى وذوى العاهات . ولما كان يحدث في أثناء نقل هؤلاء الجندين إلى معسكرات التدريب أن يهرب كثيرون في الطريق ، أو يموتوا من المرض والإعياء ، فقد رأى المشرفون عليهم أن يجمعوا عددا يزيد على العدد المطلوب ، حتى يمكن سد هذا النقص ، كما وجدوا من الحـكمة أن يضعوا الأغلال في أيديهم ، ويسوقوهم إلى المعسكرات سوقا ، وكثيرا ما كان يخرج أقارب الجندين من النساء والأطفال ، يتبعونهم في سيرهم مرحلة بعد أخرى ، حتى إذا بلغ الحشد المعسكر المقصود ، قامت إلى جواره قرية صغيرة كقرية جهاد أباد ، تأوى إليها هذه الخلائق ، وكان أقارب

الجند يشاركونه ما تخصصه له الحكومة من غذاء ، ولما كان الطعام لا يكفيهم جميعا ، فكثيرا ما كان يتسول الأطفال ، وتنزلق النساء إلى مهاوى الفساد ، وتنتشر الأمراض الخبيثة وغير الخبيثة بين تلك الجموع الحاشدة .

وربما كان من الأسباب التى أدت إلى هذه الحالة السيئة ، أن « فرز » الرجال كان يحدث بعد وصول المجندين إلى المعسكر ، بدلا من أن يتم فى قراهم ، أو فى أماكن لا تبعد عنها كثيرا ، لذلك جرت العادة بأن يكون عدد المرسلين إلى معسكر التدريب أكثر مما هو مطلوب فعلا ، وقد حدث فى عام ١٨٢٥ أن وصل إلى معسكر الخانقاه نحو سبعين ألف نسمة لم يقبل منهم غير اثنى عشر ألفا ، ورفض حوالى اثنين وعشرين ألفا ، أما الباقون وعددهم ستة وثلاثون ألفا ، فكانوا من النساء والفتيات والأطفال والكهول . ولم يتم العدول عن هذه الطريقة — طريقة فرز المجندين فى المعسكرات — إلا فى عام ١٨٣٠ ، وذلك بعد أن نجح كلوت بك فى تنظيم الخدمة الطبية ، فصار الكشف الطبى يوقع عليهم حيث يجمعون ، ولما كان التجنيد موضع رهبة شديدة عند الفلاحين ، فكثيراً ما كانوا يعمدون إلى ابتكار الحيل والوسائل التى تساعدهم على الإفلات منه ، فصاروا يقطعون الأصابع السبابة أو يفقئون أعينهم ، إلى غير ذلك من ضروب التشويه ، وقد تمادى الشبان فى ذلك إلى حد حمل الباشا على أن يبادر بتوقيع عقوبات صارمة ، بلغت حد الإعدام ، على من يحدثون بأجسامهم هذه العاهات المفتعلة ، كما توعد النساء بأن ينلن نصيبهن من العقوبة إذا ثبت أن لهن يدا فى تلك التصرفات الحمقاء ، وفضلا عن ذلك فقد أمر الباشا جميع المعهود إليهم بالإشراف على مسائل التجنيد ، بأن يبذلوا قصاراهم لمنع حوادث التشويه ، وإلا عد ذلك إهمالا منهم فى تأدية واجبهم ، وحق عليهم مجازاتهم بأن تشوه أجسامهم .

هؤلاء هم المجندون الذين جيء بهم إلى معسكر التدريب ، وعهد إلى « بوابيه » وأعضاء بعثته بالقيام على تعليمهم وفق الأنظمة الفرنسية الحديثة ، وقد أمكن إعداد الآلايات الثلاثة المطلوبة فى أربعة أشهر ، مما أثار إعجاب الباشا عندما زار المعسكر فى مارس ١٨٢٥ ، فقد أقام به خمسة عشر يوما ، شاهد فى أثنائها عرضا عاما ، وحضر مناورات قام بها جنود هذه الآلايات ، وعلق « بوابيه » على هذه الزيارة فى رسالة له بتاريخ ٥ مايو ١٨٢٥ فقال : « إن الوالى قد تملكته الدهشة لما رآه من انتظام الحركات ، ونتائج إطلاق النار ، عند التقدم والتقهقر ، وسير طوابير الهجوم ، وفى كلمة موجزة ، أعجب بكل ما استطاعت هذه الآلايات الخمسة عشر أن تقوم به أمامه ، من حركات عسكرية متنوعة ، فى مهارة وبراعة ، وكان من أثر

إعجاب الباشا ، أن دعا إلى المعسكر جميع عظماء القطر ووزرائه ، وبعبارة أوجز كل من يكرهون الجديد . . . » .

على أن « بوايه » لم يغب عن باله قط أن يهتم بلباس الجند وأسلحتهم وعتادهم ، فقام قبل كل شيء باختيار الميدان ، ثم تقدم إلى الباشا يطلب الإسراع فى تنظيم الدفعية ، كما كتب إلى وزير الحربية الفرنسية المركيز دى كليرمون — تونير Clermont Tonnere ، يرجو الموافقة على إرسال بعض الضباط ، لتنظيم المصنع الذى يقوم بصنع مدافع الباشا وأسلحته ، وكذلك للقيام بتعليم رجال الدفعية المصرية ، وقد وافقت حكومة الملك شارل العاشر على هذا الطلب ، وفى أغسطس ١٨٢٥ هبط الإسكندرية ضابط الدفعية « راى » Rey الذى مر ذكره ، وكان مما استرعى انتباهه رداءة الأسلحة المصنوعة فى مصر فطلب إلى الباشا أن يبتاع أسلحة جيشه من فرنسا سدا لهذا النقص ، غير أن الباشا أبى إجابة هذا الطلب ، معتمدا على أن فى الاستطاعة تحسين الإنتاج المحلى وترقية الصناعة المصرية ، وقد تحققت فكرة الباشا ونجحت صناعة الأسلحة فى مصر ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى طرد « فرانجينى » Frangini الإيطالى ، الذى كان يشرف على تلك الصناعة ، كما يرجع إلى الرقابة الشديدة التى فرضها ديوان الجهادية على المعامل والمصانع العسكرية ، وإلى تعيين مديرين جدد لترسانة القلعة ، وقد أدخل « راى » نفسه عدة تحسينات على صناعة البارود ، كما عنى بتدريب رجال الدفعية ، أما المهندس الإيطالى « بوريانى » Boreani الذى حل محل « راى » على أثر عودته السريعة إلى فرنسا ، فإنه حاول تحسين مخلوط المادة التى تصنع منها المدافع والأسلحة ، وفى هذه الأثناء تم تخريج ضباط الآلايات الستة الأولى فى مدرسة المشاة وهى المدرسة التى انتقلت من أسوان إلى إسنا ثم إلى أخميم ، وجعلها « سليمان الفرنساوى » أساس النظام الجديد . وفى مايو ١٨٢٣ أمر الباشا بإنشاء مدرسة وجاق النخيلة ، وإلى جانب ذلك صار الضباط الجدد يتخرجون فى القصر العينى ، وحلت مدرسة النخيلة محل مدرسة « سيف » الحربية السابقة ، وكان موضعها قرب جهاد أباد ، ووسط معسكر الخانقاه نفسه ، وكان بها خمسمائة شاب تركى ، يدربهم «بلاسا» Plassa البيدمونتى ، أما مدرسة القصر العينى فقد أسسها عثمان نور الدين ، ثم تسلمها أحمد أفندى خليل ، وكان بها من خمسمائة إلى ستمائة تلميذ ، تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والسادسة عشرة ، تحت إشراف « دومرج » الفرنسى ، وقد رافق الآلاى الذى سافر إلى الحجاز ومعه بعض « التعليمجية » الآخرين ، أمثال ڤيجوريه Vigoureux ، و « جلينى » Gelini ،

و « جبرناتس » Gubernatis . ولما كان من واجب « بوابيه » تنظيم القيادة العليا ، فقد اقترح على الباشا تأسيس مدرسة أركان حرب فى الخانقاه ، يختار طلبتها من بين الضباط الصالحين للقيادة ، وحصل « بوابيه » على موافقة الباشا فى ٢٥ مايو ١٨٢٥ ، وفتحت المدرسة أبوابها فى ١٥ أكتوبر من العام نفسه فى قرية جهاد أباد ، وكان مديرها الأول الضابط الفرنسى Jûles Planat (١٧٩٦ — ١٨٢٩) ، وكان من ضباط المدفعية القدماء فى الجيش الإمبراطورى ، حضر فى أغسطس ١٨٢٣ ، وعندما جاءت بعثة « بوابيه » طلب أن يعمل مع أعضائها ، وقد رفض الباشا أن يستخدمه فى بادىء الأمر ، ثم عدل عن رأيه بفضل تدخل « بوابيه » ، وقدم « پلانا » إلى معسكر الخانقاه فى إبريل ١٨٢٥ ، ولكن أصابه مرض شديد لم ينج منه إلا بعد جهود موفقة بذلها كلوت بك ، وعناية فائقة من جانب « بوابيه » ، وعندما تأسست مدرسة أركان الحرب تولى « پلانا » إدارتها ، وكان عدد تلاميذها فى بادىء الأمر ثمانية عشر ، بلغوا سبعين فى العام التالى ، وقد اختيروا من بين تلاميذ القصر العينى الممتازين ، وكانت مدة الدراسة ثلاث سنوات ، أما پلانا فمات منتحرا فى بداية عام ١٨٢٩ .

ولم ينتفع « بوابيه » بجهود « پلانا » وحده ، بل نال موافقة الباشا على تعيين عثمان نور الدين أفندى فى منصب قائد أركان حرب ، وقد رقى نور الدين منذ ذلك الحين إلى رتبة البكوية ، ولم يكن جاوز السادسة والعشرين من عمره ، ولكنه كان يتمتع بمواهب نادرة ، كما كان وثيق الصلة بسليمان الفرنساوى ، مع أنه لم يشغل قبل ذلك منصبا من مناصب الجيش ، ومع أنه كان يميل إلى الإيطاليين الذين أكثر الباشا من استخدامهم فى المدارس والإدارة ، إلا أنه استخدم الأخوين « أدولف » و « پولان دى تارليه » ، وكلاهما من أمهر ضباط أركان الحرب ، وعندما تخرج فى مدرسة أركان الحرب الفوج الأول ، وعدده ثمانية عشر طالبا ، ألحقوا بهيئة أركان الحرب فكانوا نواة هذه الهيئة التى شكلت فى جهاد آباد ، وكانت تتألف من مكاتب ثلاثة ، أحدها للمراسلات العامة والأوامر برياسة قائد أركان الحرب نفسه ، والثانى لخدمة المعسكر والشرطة ، والثالث « للأرشيف » أو « المحفوظات » الفرنسية تحت إشراف « أدولف دى تارليه » ، وظاهر أن عمل هذه الهيئة كان محدودا منذ البداية .

وكان آخر أعمال « بوابيه » اشتراكه مع « راى » و « جودان » والأخوين « دى تارليه » فى مجلس الجهادية ، الذى شكله محمد على فى عام ١٨٢٥ برياسة عثمان نور الدين ، وكان هذا المجلس يضم إلى جانب « بوابيه » وصحبه الفرنسيين ، الضباط الترك الموجودين بالخانقاه من

رتبة كولونيل ، وكان الغرض من تشكيل ذلك المجلس — وهو عبارة عن لجنة عسكرية — توحيد نظم التعليم والتدريب فى الجيش ، ودراسة وسائل النهوض به ، غير أنه حدث خلال انعقاد الجلسة الثانية فى يناير ١٨٢٦ ، أن اشتد الخلاف بين « بوابيه » و « جودان » فانفض المجلس على غير طائل .

الفرسان (السوارى) والنظام الجديد :

ولعل أهم ماحدث بعد سفر « بوابيه » ، إدخال النظام الجديد فى قوة الفرسان المصرية ، وكان السر فى هذا الإصلاح ، أن إبراهيم باشا أعجب أيما إعجاب بقوة الفرسان الفرنسية وتنظيمها فى جيش الجنرال « ميزون » Maison إبان حرب المورة ، ولم يكد القائد المصرى يعود إلى أرض الوطن ، حتى وصف لوالده العظيم ما شاهده من نظام تلك القوة وبراعتها ، فقرر الباشا على الأثر تنظيم قوة الفرسان المصرية ، ولما كان سليمان الفرنساوى من الفرسان القدماء ، فقد كان من المنتظر أن يعهد إليه بهذا العمل ، ولكن إبراهيم باشا كان غير راض عنه منذ معركة تريبولتزا Tripolitza فى يونيه ١٨٢٥ ، لذلك وكل الأمر إلى الضابط « بولان دى تارليه » ، وهو أحد الفرسان القدماء فى الجيش الفرنسى ، وقد طلب إليه الباشا فى بداية عام ١٨٢٩ تشكيل سبعة آلايات دفعة واحدة ، فاعتبر « تارليه » ذلك مجازفة لا داعى لها ، إذ كان يرى إعداد آلاى واحد إعدادا كاملا ، ثم الانتفاع بما يكتسب من الخبرة خلال هذا الإعداد فى تشكيل الآلايات الأخرى شيئا فشيئا ، غير أن الباشا كان شديد الرغبة فى التأهب على عجل استعدادا للحرب السورية الأولى ، فلم يسع أحدا مخالفته .

على أن إعداد قوة الفرسان الجديدة لم يكن بالأمر الهين اليسير ، نظرا لما يتطلبه من الرجال الصالحين لهذا النوع من الخدمة العسكرية وما تمس إليه الحاجة من الأسلحة والخيول وما إليها ، وقد عمل الباشا على تذليل هذه الصعاب ، فابتاع الخيول من الشام ودنقلة ، كما حصل من كبار الدولة والموظفين على خمسمائة وألفى حصان ، أما العتاد والأسلحة فقد ابتاع « ليفرون » بعضها من فرنسا ، وقامت مصانع مصر بإعداد الباقى . وأما جنود هذا السلاح فاختارهم الباشا من بين عربان الصحراء ، وأقطعهم لقاء ذلك أرضا فى مختلف المديريات .

ولما اكتملت الاستعدادات أسرع الباشا فى إرسال الرجال والخيول إلى طرة ، وأقبل « دى تارليه » على عمله الجديد فى همة ونشاط ، ولكن لم يلبث أن اعترضته عقبات كثيرة منها وجود محمود بك عزت فى منصب ناظر الجهادية ، بعد وفاة محمد بك لاظ أوغلو . وكان

الناظر الجديد ناقص التجربة قليل الإلمام بالفنون العسكرية ، وقد اشتهر بالمطل والتسويف في جميع ما يعرض عليه من شئون ، حتى بات قوله المشهور « سوف ننتظر » علما عليه ، فعرف بين معاصريه باسم « بقاليم » أو « محمود بك سوف ننتظر » ، وهو ألباني لم يفسح مجال الترقي أمامه سوى عطف الباشا عليه ، بعد أن أمضى صدر شبابه يشتغل بالتجارة . وكان من العقبات التي صادفت « تارليه » كذلك ، عدم تعود العربان النظام الأوربي في إعداد الخيل واعتلاء صهواتها والتدرب على ركوبها ، هذا إلى عدم وجود العدد الكافي من المدربين ، فلم يكن هناك سوى اثنين من الطليان لتعليم ستمائة فارس ، وقد ظل « دي تارليه » لا يجد حاجته من المدربين حتى قدم من فرنسا في نهاية عام ١٨٢٩ ثلاثة من ضباط السواري هم « توشبيف » De Toucheboeuf ، و« ماي دي شال » Mey de Châles ، و« پتي » Petit ثم لحق بهم بعد قليل القومندان « نويل ڤاران » Noël Varin ، وكان من ضباط أركان حرب الماريشال « جوفيون سان سير » القدماء ، وقد أمكن بفضل معاونة هؤلاء جميعا تنظيم الآلايات السبعة المطلوبة ، على النظام الفرنسي في عام ١٨٣٠ .

على أن إبراهيم باشا لم يلبث أن أوحت إليه الخبرة التي كسبها خلال حرب المورة ، إدخال تعديل جديد ، فقد عمد إلى تقسيم الفرسان لواءات ثلاثة ، وضع على رأس كل منها « أمير لواء » ، وعين على اللواء الأول سليمان الفرنساوي ، بعد أن رضي عنه بفضل وساطة الباشا نفسه ، وعهد برياسة اللواء الثاني إلى أحمد المنيكلي بك ، أما الثالث فقد أسندت رياسته إلى سليم بك ثم وزع المعلمون أو المدربون « دي تارليه » و « دي تو شبيف » و « ماي دي شال » على اللواءات الثلاثة .

ولما كانت قوة الفرسان الجديدة في حاجة إلى ضباط ، فقد أسس الباشا في أوائل عام ١٨٣١ — عملا برأي سليمان الفرنساوي فيما يظهر — مدرسة للفرسان في الجيزة بسراي مراد بك القديمة ، وكان موقع المدرسة جد ملائم ، إذ أن قرب المكان من النيل يجعل العناية بالخيل أمرا ميسورا ، كما أن وجود سهل فسيح بجواره يساعد كثيرا على القيام بالمناورات والتمرينات وما إليها ، وقد عهد الباشا بإدارة المدرسة إلى « ڤاران » ، فأشرف على تعليم عشرين ومائة من المماليك ، وكان حظه من النجاح موفورا ، ولعل هذا هو السر في أن الباشا رأى في عام ١٨٣٣ أن يعد هذه المدرسة بحوالي خمسين وثلاثمائة من الشبان الأتراك والمصريين ، على أن عمل « ڤاران » كان في الواقع مقصورا على الإشراف الفني ، بينما قام بالأعمال الإدارية مدير مصري كان حلقة الاتصال بين المدرسة والحكومة .

وقد استدعى تنظيم قوة الفرسان تنظيم الخدمة الطبية للعناية بالخيول ، أى تنظيم الطب الحيوانى أو البيطرى ، ولم تكن عناية الباشا بهذا النوع من الطب أمرا جديدا ، فمنذ ما فتك الوباء بالماشية فى الوجه البحرى ، وبخاصة ما كان يستخدم منها فى مصانع ضرب الأرز برشيد ، رأى الباشا استقدام إخصائيين لمكافحة هذا الوباء ، فحضر من فرنسا فى عام ١٨٢٨ الطبيبان البيطريان « هامون » Hamont و « بريتو » Prétot ، وقد تخرج أولهما ، وهو « پيير نيقولا هامون » Pièrre Nicolas Hamont فى مدرسة « الفور » Alfort البيطرية الملكية ، والتحق بخدمة الجيش الفرنسى ، وفى أغسطس ١٨٢٧ حصل من وزارة الحربية بمساعدة ليفرون على إجازة لمدة عام واحد ، « للذهاب إلى مصر والالتحاق بخدمة الباشا » غير أنه استطاع البقاء فى مصر أربعة عشر عاما ، درس خلالها أحوال مصر عن كثب ، مما هيأ له الفرصة ليكون أحد كبار المؤرخين المعاصرين لعهد محمد على .

وقد صادف « هامون » و « بريتو » منذ البداية صعوبات شتى ، منشؤها فى الغالب تعصب « الفلاحين » وموظفى الحكومة ، حتى حيل بينهما وبين الفحص عن أنواع الحيوان التى أصيبت بأمراض « من عند الله » ، واقتصر عملهما على علاج تلك التى أصيبت بسبب حادث من الحوادث ، غير أن هذه العوائق لم تحل دون تأسيس مدرسة للطب البيطرى فى رشيد ، كان عدد تلاميذها عشرة ، وقد طلب « هامون » نقلها إلى القاهرة ، واستقرت أخيرا فى أبى زعبل قرب مدرسة الطب البشرى ، التى كان يشرف عليها كلوت بك مما أدى إلى قيام المنافسة والنزاع بين الرجلين نحو أربعة عشر عاما ، إذ احتدم الجدل بينهما فى أى فرعى الطب يفضل الآخر ، ومهما يكن من الأمر فقد أفلح « هامون » فى أن يجعل تلاميذه المتخرجين فى مدرسة الطب البيطرى يتمتعون بنفس المزايا التى كان يتمتع بها زملاؤهم من الأطباء البشريين . وكان لما صادفه « هامون » من نجاح أثره ، حتى أنه عندما انتقلت المدرسة فى أوائل عام ١٨٣٧ إلى اصطبلات شبرا ، بلغ عدد تلاميذها فى العام التالى عشرين ومائة ، وبعد وفاة « بريتو » كان يعاون « هامون » أربعة من الأساتذة الأوربيين ، وظلت المدرسة فى شبرا إلى آخر عهد محمد على .

هذا ما كان من أمر قوة الفرسان الجديدة ، أما القوة القديمة التى كانت تتألف من غير النظاميين فقد أبقاها محمد على على حالها ، وظل يدفع مرتبات أفرادها حتى استطاع الخلاص منهم فى هدوء وسلام .

البعثة العسكرية البولونية :

بلغت قوة النظام الجديد ، أى جيوش الباشا النظامية ، قبل الحرب السورية الأولى فى مايو ١٨٣١ ، على حسب تقرير « ڤاڤييه » De Faviers ، أحد ضباط الهوسار الفرنسيين ، ٤٢٩٨٤ جنديا منهم ثلاثة وثلاثون ألفا من المشاة ، و ٦٣٨٤ من الفرسان ، و ٢٤٠٠ من المدفعية ، خرج منهم مع إبراهيم فى غزو بلاد الشام ستة آلايات من المشاة ، وأربعة من الفرسان ، عدا المدفعية . وأبلى النظام الجديد فى هذه الحرب بلاء حسنا ، إذ أحرز إبراهيم انتصارات باهرة ، سرعان ما تطايرت أنباؤها إلى أوربا ، فكان نجاح النظام الجديد منشأ الإجراءات التى اتخذت فى باريس لإرسال البعثة العسكرية البولونية إلى مصر ، برياسة الجنرال البولونى « هنرى دمبنسكى » Henri Dembinski .

وتاريخ هذه البعثة فى الحقيقة جزء من تاريخ الجهود التى بذلها المهاجرون البولنديون بعد فشل ثورتهم الوطنية ضد الروسيا ، وذلك بمحاولة تأليب الدول عليها ، أو الانضمام إلى جيوش أعدائها ، أو تحريك الفتن الداخلية وبخاصة فى بولونيا ، أو تأييد الدولة العثمانية فى كفاحها ما دامت فى حرب مع الروس ، أو مؤازرة محمد على فى حربه ضد السلطان إذا ما ارتمى فى أحضان الروسيا ، أو تأليف جبهة متحدة من الباشا والسلطان لمقاومة الروس وإلحاق الهزيمة بهم فى حرب ضروس ، إذا منعت الدول محمد على من إحياء « الإمبراطورية العثمانية » ، وتعذر على السلطان وحده أن يرد المطامع الروسية عن القسطنطينية .

وكانت الأمة البولندية التى قسمت بلادها فى القرن الثامن عشر بين الروسيا والنمسا وبروسيا واختفت من عالم الوجود دولتها الوطنية القديمة ، تتوق دائما إلى استعادة حياتها المستقلة السابقة ، عاقدة آمالها على نابليون فى إحياء بولندة وبعثها من جديد ، ولكن نابليون اكتفى بإنشاء غراندوقية وارسو ، وبعد سقوطه أصبح مصير بولندة مرتبطا بالموقف الذى يتخذه ممثلو الدول فى مؤتمر ڤينا سنة ١٨١٥ ، وقد قرر المؤتمر أن تستولى الروسيا على بولندة ، عدا أجزاء منها ضمت إلى كل من بروسيا والنمسا . وكان القيصر اسكندر الأول فى ذلك الحين ما يزال صاحب ميول حرة ، فأنشأ من البقية الباقية منها مملكة أضحى هو ملكها ، ومنح البلاد دستورا ، وظهر كأنما قد انطوت صفحة هذه المسألة نهائيا ، لولا أن القيصر نفسه بدأ ينزع الحقوق التى منحها البولونيين ويقضى على حرياتهم ، ثم اشتدت محنتهم عندما تولى القيصر نيقولا الأول ، وأراد أن يجعل من بولندة بلادا روسية لحما ودما ، فاشتط فى

غلوائه ، وأغرق فى رجعيته ، وقابل البولنديون هذا العمل بتأليف الجمعيات السرية ، حتى إذا اندلع فى باريس لهيب ثورة يوليه ١٨٣٠ التى طاحت بعرش ملك فرنسا شارل العاشر ، كان لها فى نفوس البولونيين أثر عميق ، وكان اعتزام القيصر استخدام الجيش البولونى فى حرب ضد فرنسا ، السبب المباشر فى اشتعال نار ثورة وارسو فى ٢٩ نوفمبر ١٨٣٠ ، وتشكيل حكومة مؤقتة برياسة الجنرال «شلوپيكى» Chlopicki ولكن لم يلبث الخلاف أن دب بين زعماء هذه الثورة وكانت تعوزهم المهارة والكفاية ، فاستطاع القيصر أن يقضى عليها ، ودخل الروس العاصمة فى سبتمبر من العام التالى ، فاضطر بعض الوطنيين إلى مغادرة بلادهم ، وفى باريس اجتمع عدد كبير منهم تحت زعامة أحد أمرائهم ، وهو البرنس « ادام چورج تزارتوريسكى » Adam Georges Czartoryski ، واختاروه رئيسا لحكومة بولندة الحرة فى «المهجر» ، وتألفت للإشراف على نشاط المهاجرين البولونيين هيئة وطنية كان على رأسها الجنرال « دڤرنيكى » Dwernicki . وفى الوقت الذى استقر فيه المهاجرون البولونيون بباريس ، كانت جيوش إبراهيم الظافرة قد غزت بلاد الشام ، وذاعت أنباء انتصاراته فى أوربا ، وظهر ضعف الدولة العثمانية ، وترددت الشائعات بين هؤلاء المهاجرين بأن باشا مصر إنما أقدم على غزو الشام بناء على تفاهم أو اتفاق سرى بينه وبين الروسيا ، لإذلال السلطان محمود الثانى وإضعاف الدولة العثمانية . وخشى المهاجرون وقوعها فريسة فى يد الروسيا ، فشرع زعيمهم البرنس «تزار توريسكى» يفاوض نامق باشا السفير العثمانى فى باريس بشأن التحاق المهاجرين العسكريين بالجيش العثمانى ضباطا ومعلمين ، ولكن السلطان ، عند ما علم بانتصار إبراهيم باشا فى قونية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢ وزحفه صوب القسطنطينية ، لم يجد مناصا من طلب نجدة الروسيا ، فدخل الأسطول الروسى المياه العثمانية ، ووقف تجاه القسطنطينية فى فبراير ١٨٣٣ ، فكان هذا التصرف من جانب السلطان كافيا لهدم مشروع البولونيين المهاجرين من أساسه .

غير أنهم رغم ذلك لم يفقدوا الأمل فى نجاة الدول العثمانية ، فتقدموا برأى له أهمية تاريخية فريدة ظهر فى وثائق هذا العهد ، وتمسك به باشا مصر بعد ذلك فى أكثر مفاوضاته مع الدول ، كلما تعقدت الأمور بينه وبين السلطان ، هذا الرأى هو إحياء الإمبراطورية العثمانية ذاتها على يد محمد على نفسه ، إذ أن الدبلوماسية البولونية ، فى ذلك الوقت العصيب من حياة الدولة العثمانية ، كانت تهدف إلى عقد الصلح بين محمد على ومحمود الثانى ، على أساس أن يعين السلطان باشا مصر صدرا أعظم ، فإذا تعذر تحقيق هذا الأمر ، نصح البولونيون

الشعب التركى بأن يعزل السلطان ، وينادى بمحمد على خليفة للمسلمين ، وكان غرضهم من هذا كله أن يتحد «المسلمون» — أو الأتراك — جميعا فى وجه الروسيا ، وهى العدو المشترك ، وقد تمسك البولنديون المهاجرون بفكرة وجود محمد على فى القسطنطينية على رأس الإمبراطورية العثمانية بأجمعها ، رغبة فى إنعاش الإمبراطورية ، ومنع الروس من الاستيلاء على البواغيز ، وبلغ من شدة هذا التمسك أن صار رجالهم يرددون هذه الفكرة فى أحاديثهم وكتاباتهم ، فذكر الجنرال « بم » Bem أحد قادتهم فى رسالة له إلى الوزير الإنجليزى بالمرستون بتاريخ ١١ مارس ١٨٣٤ ، تعليقا على ذهاب البعثة البولونية إلى مصر ، أن رئيس البعثة سافر إلى هذه البلاد ، لاعتقاده أن باشا مصر يجب أن يسيطر على الإمبراطورية العثمانية برمتها عاجلا أو آجلا ، إذا كانت هناك رغبة حقيقية فى منع الروسيا من الاستيلاء على القسطنطينية . وعندما وجد البولونيون أن السلطان قد ألقى بنفسه فى أحضان الروسيا ولوا وجوههم شطر مصر ، ورغبوا فى خدمة محمد على بدلا من السلطان ، وصاروا يفكرون فى اتخاذ مصر ذاتها قاعدة يدبرون منها الهجوم على الروسيا ، أو على الأقل مناوأتها ، لأن مصر المستقلة تستطيع وحدها مقاومة النفوذ الروسى فى القسطنطينية ، لذلك نصح البرنس « تزارتورسكى » مواطنيه بأن يتصلوا بتلاميذ البعثة المصرية فى باريس ، الذين قدموا إلى فرنسا فى نوفمبر ١٨٣٢ ومعهم الطبيب المعروف كلوت بك .

وعملا بهذه النصيحة حاول المهاجرون الاتصال بكلوت بك فى شهر فبراير ١٨٣٣ ، وقابله أحدهم فى منزل السيدة زوجة « بيسون » Besson ، وصرح كلوت بك فى أثناء الحديث بأن الصلح الذى تسعى الدول لإبرامه بين الباشا والسلطان سوف يكون فى مصلحة محمد على ، لأنه سيجمع كلمة « العرب » بحيث لا يبعد أن يشهد العالم عودة الخلافة القديمة إلى الوجود خلال سنتين أو ثلاث سنوات ، فكان لهذا التصريح أثر كبير فى تشجيع المهاجرين على الذهاب إلى مصر ، ووقع اختيارهم على « هنرى دمبنسكى » لهذه النيابة ، فسارع إلى مقابلة وكيل محمد على فى باريس ، وهو محمد أفندى أمين ناظر البعثة المصرية بعد « عبدى أفندى » ، واستطاع الجنرال البولونى أن يستميل إلى جانبه محمد أمين ، فكتب إلى الباشا يبلغه رغبة « دمبنسكى » فى الشخوص إلى مصر ، على أن « دمبنسكى » نفسه لم يلبث أن كتب إلى محمد على فى ٩ مايو ١٨٣٣ ، ذاكرا « أن الشدائد التى قاستها بلاده جعلته يذهب إلى فرنسا ، وأنه انتظر طويلا عساه يرى أوربا تنفض عن نفسها غبار الخمول ، وتنشط لوضع حد لمطامع الروسيا ، ولكن انتظاره كان على غير طائل ، لذلك عرض خدماته على

السلطان ما دام لا يرتمى فى أحضان الروس ، غير أن الباشا وحده فيما يبدو هو الذى اختاره الله سبحانه وتعالى للاقتصاص من الحكومة الروسية ، وهو من أجل ذلك يعرض خدماته على الباشا ، عاقداً العزم على أن يذهب إليه » . وعندما استقر الرأى على أن يسافر الجنرال إلى مصر ، أرسل إليه البرنس « تزار توريسكى » كتاب توصية باسم محمد على ، كما أوصت به الحكومة الفرنسية خيرا ، وقد صحبه فى رحلته الدكتور « هاج » Haage ، كما صحبه القومندان « زميوت » Syemioth بصفته ياورا له ، وقبيل سفره أصدر إلى مواطنيه المهاجرين فى ٢٠ مايو ١٨٣٣ منشورا يشرح فيه الظروف التى دعته إلى الالتحاق بخدمة الباشا ، وكان مما جاء فى هذا المنشور قوله ، إنه « رغبة فى أن يهيئ لمواطنيه فرصة الكفاح فى سبيل وطنهم ، قد قر رأيه على أن يشخص إلى الرجل الذى لم يكتف بأن يحرر نفسه ويحرر رعاياه من المزاعم والأوهام القديمة ، بل يبدو أنه اعتزم السير فى طريق الحق والصدق ، والعمل على إحياء وطنه الذى تمزق شمله » ولم يكن هذا الوطن الذى أشار إليه « دمبنسكى » غير تركيا .

وفى ٢٦ مايو ١٨٣٣ غادر « دمبنسكى » باريس ، ولم يكد يبلغ مرسيليا فى ٢ يونيو ، حتى علم بعقد الصلح بين الباشا والسلطان فى اتفاق كوتاهية ، ولكن هذه الأخبار لم تبعث إلى قلبه اليأس ، لأن الروسيا على حد قوله سوف تحاول استغلال هذا الصلح ، على نحو يتجم عنه تعقد الأمور ، ومهما يكن من شىء فان مجال العمل فى مصر جد فسيح . وفى ٧ يونيو برح « دمبنسكى » وصحبه مرسيليا على ظهر السفينة Vincitor فبلغ مالطة بعد ثمانية أيام ، ثم غادرها إلى مصر ، وهبط الإسكندرية فى ١٥ يوليو ، فاستضافه القنصل الفرنسى «ميمو» Mimaut ، وفى اليوم التالى قابل بوغوص يوسف ، وكتب على الأثر إلى البرنس « تزاتوريسكى » يصف تلك المقابلة وما دار فيها من حديث ، فذكر أن بوغوص أخبره بوصول خطابه إلى الباشا ، وكذلك مؤلفه عن حملة لتوانيا التى اشترك فيها ، هذا فضلا عن « ترجمة حياته » التى كتبها أحد البولونيين ، كما أخبره أن الباشا معجب به ، وآية ذلك أنه أمر بترجمة مؤلفه عن الحملة إلى التركية ، وإذا كان الباشا يرحب بمقدمه ، فإن مرد هذا الترحيب إلى خطاب الجنرال نفسه ، لا إلى توصيات القنصل ميمو أو رسائل أمين أفندى .

وفى ٢٠ يوليه تشرف « دمبنسكى » بمقابلة محمد على فى سرايه بالإسكندرية ، وحضر هذه المقابلة « زميوت » والدكتور « هاج » والقنصل « ميمو » ، وكان مدار الحديث روسيا وبولندة ، وقد اصطنع الباشا الشىء الكثير من التحرز والاحتراس فى كلامه ، حتى

أن « دمبنسكى » عندما تحدث إليه عن افتقار الروسيا إلى جيش قوى ، وعن شديد أسفه لقدومه إلى مصر بعد عقد الصلح وضياع الفرصة ، أجاب الباشا بأنه لا يستطيع الدخول فى حرب مع الروسيا ، لأنه لا غنى عن توافر الدافع والعتاد قبل التفكير فى مثل هذه الخطوة ، التى لا يتسنى اتخاذها إلا بأمور ثلاثة ، هى المال أولا والمال ثانيا والمال دائما ، ثم أضاف الباشا إلى ذلك قوله : « والآن وقد انتهينا من الحرب ، يجب علينا أن نفكر فى مسائل السلم » وعند انتهاء المقابلة أظهر الباشا أنه يعتمد على الجنرال وصحبه فى تنظيم جيشه .

وفى ٢٥ يوليو كتب «دمبنسكى» إلى «تزارتوريسكى» «أن بوغوص يوسف أبلغه أن الباشا وولده إبراهيم كانا يشعران منذ مدة بضرورة استدعاء أحد الجنرالات من الخارج ليقوم بتنظيم الجيش ، على أساس التنسيق الكامل بين وحداته وقواته المختلفة ، وأن الباشا يريد أن يعهد إليه (أى دمبنسكى) بهذا العمل ، ويريد منه أن يذهب لمقابلة إبراهيم باشا فى سوريا ، حيث يوجد معظم الجيش العامل » .

وفى ٢٧ يوليو أقلع الباشا على ظهر الفليون « المحلة الكبرى » فى رحلته إلى كريد ، غير أنه قبل مغادرة الإسكندرية كان قد أرسل فى ٢٠ يوليو إلى إبراهيم يخبره بوصول « دمبنسكى » ، وبعزمه على إرساله إليه ، « إذا رغب فى ذلك » ، وأجاب إبراهيم بما يفيد الموافقة . وفى اليوم التالى لسفر الباشا ، أبلغ بوغوص الجنرال البولونى أن الجناب العالى قد وافق على اقتراحه الخاص بتشكيل هيئة أركان حرب للجيش ، وأن عليه أن يستقدم من يريدهم من الضباط لتشكيل هذه الهيئة ، وكان من رأى الجنرال استخدام عشرين أو أربعة وعشرين ضابطا بولنديا لهذا الغرض .

وفى ٢٧ أغسطس ١٨٣٣ غادر « دمبنسكى » ومعه « زميوت » و « هاج » الإسكندرية فى طريقهم إلى الشام على ظهر السفينة « كولمبيا » بقيادة القبودان مراد ، فبلغوا « كسنلى » Casanli وهو ميناء صغير شرق « مرسين » فى اليوم نفسه ، ومن ثم سافروا برا إلى طرسوس ، ثم إلى أطنة فبلغوها فى ٢٩ أغسطس ، ومكثوا بها إلى يوم ٢٢ سبتمبر ، وهناك قابل « دمبنسكى » إبراهيم باشا ، وبحث معه مسألة تنظيم الجيش ، فوافق إبراهيم على قبول الضباط العشرين الذين يراد استخدامهم ، ولكنه لم يلبث أن اقترح على الجنرال استدعاء أربعمائة من الضباط البولنديين لتوزيعهم على فرق الجيش المختلفة ، كما أظهر له أنه ليس ثمة ما يدعو لاستقدام ضباط لهيئة أركان حرب ، إذ أن ضابطا أو اثنين يكفيان كل آلاى ، عند ذلك أبدى «دمبنسكى» خشيته من أن يثير وجود مثل هذا العدد الكبير من البولونيين

المسيحيين الشعور الديني في الجيش المصري ، فكان جواب إبراهيم أن التعصب الديني ليس له أي أثر في الجيش أو البحرية ، ومع هذا فقد رأى إبراهيم أن يرسل مقترحاته الجديدة في هذا الشأن إلى والده ، قبل البت في الموضوع بصفة نهائية .

وإلى أن يصل جواب محمد علي صحب « دمبنسكي » إبراهيم باشا في حملة تأديبية ضد أحد الأمراء العصاة في جبال الطوروس ، وتوطدت خلال هذه الرحلة أواصر الصداقة بين الرجلين ، ولما بلغا الإسكندرونة استأنفا السير إلى أنطاكيا ، ومنها إلى نهر الفرات عن طريق كلس وعينتاب ، ثم سافرا إلى حلب ولبثا فيها نحو شهر ، وأخيراً جاء رد الباشا بعدم الموافقة على الاقتراح ، وإن كان قد قبل أن يستدعي ضباط بولنديون ليكونوا معلمين ومدربين ليس غير ، على أن إبراهيم من جانبه رفض أن يمنح العدد القليل من الضباط ، الذي اقترحه « دمبنسكي » لتشكيل هيئة أركان الحرب ، نفس المرتبات التي تمنح للضباط الترك ، أو أن تهيأ لهم فرص الترقية كزملائهم ، مما حمل الجنرال البولوني على الاعتقاد بأن السر في تشدد إبراهيم ، أنه لا يريد تأليف هيئة يترتب على وجودها ضياع سلطته وسيطرته على ضباط الآلايات وسائر القواد ، وزاد الموقف دقة وحرجاً إصرار الجنرال على ألا يقبل أحد من البولونيين في الخدمة إلا بناء على اختياره هو وبموافقته ، وقد أدى تشبث كل من الرجلين بموقفه ووجهة نظره إلى توتر العلاقات بينهما .

ويعزو « دمبنسكي » هذا التوتر كذلك إلى سعايات بعض مواطنيه ، وبخاصة «زولك» Szulc « وبنيوسكي » Beniowski لدى إبراهيم ، مما جعل الأمور تتحرج ، إلى حد أن الجنرال رفض الذهاب إلى غزة ، لتدريب بعض فرق الفرسان هناك ، طوعاً لإرادة إبراهيم وقرر العودة إلى مصر ليعرض بنفسه الأمر على الباشا ، وكان هذا الخلاف المول الذي هدم مشروعات البعثة العسكرية البولونية ، وفي مقدمتها تشكيل هيئة أركان الحرب ، وهو أهم ما اقترحه « دمبنسكي » لإصلاح «النظام الجديد» ، إذ قال إن الجيش كانت تسوده الفوضى ، لأنه لم تكن هناك هيئة أركان حرب أو ضباط كبار ، بل « لم تكن هناك غير آلايات متفرقة ، ولم يكن ثمة وحدات أو فرق . . . . تحت إمرة قائد (جنرال) ولا أوامر يومية ، وهكذا انعدم كل اهتمام بالرجال الذين يحصدهم الموت حصداً في غير رحمة أو شفقة » .

وعند ما رجع « دمبنسكي » إلى مصر في ديسمبر ١٨٣٣ ، كتب إلى محمد علي رسالة طويلة عن مقابلته لإبراهيم باشا ، ثم أعد قائمة بعدد الأعضاء الذين تتألف منهم هيئة أركان الحرب ، وكذلك عدد الضباط والمعلمين في قوات المشاة والفرسان ، وما يتكلفونه جميعاً من

نفقات قدرها بمبلغ ٦٠٠و٢٠٩ فرنك ، واقترح على الباشا أن يستخدم ضابطين من الجنرالات البولونيين ، ثم قدم مشروعاً مطولا « لتنظيم الجيش فى مصر والشام » بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٨٣٣ ، وكان أهم ما احتواه المشروع إنشاء هيئة أركان حرب ، وإدخال إصلاحات فنية فى تشكيل آلايات المشاة والفرسان والمدفعية ، وكذلك تقسيم الجيش ستة لواءات ، يشمل كل منها أربعة آلايات من المشاة والفرسان وعدداً من البطاريات (المدفعية) ، وزيادة عدد الجيش النظامى إلى ١٢٠٠٠٠ فى وقت الحرب ، و ٨٤٠٠٠ فى وقت السلم ، وذلك عدا البدو والجنود غير النظاميين .

غير أن هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ ، بل تضافرت عدة عوامل على تعطيله وإخفاقه ، ولعل أهم تلك العوامل سوء التفاهم بين « دمبنسكى » وإبراهيم باشا ، واعتقاد إبراهيم أن الجنرال البولونى تعوزه الخبرة العسكرية الكافية ، لأنه لم يبلغ المراتب العليا فى قيادة الجيوش ، كما أنه قضى فى لتوانيا وقتاً طويلا فى عزلة جميلة ، بعيداً عن الحروب العنيفة والأعمال العسكرية ذات الخطر ، أضف إلى ذلك أن أحد مواطنى « دمبنسكى » البولونيين ، وهو «موزوينسكى» Moszynski Potkanski الذى التحق فى ديسمبر ١٨٣٢ بخدمة إبراهيم باشا فى سوريا تحت اسم « نادر بك » ، كان قد اقترح على إبراهيم تعيين الجنرال « شلوپيكى » Chlopicki الذى تقدم ذكره بدلا من «دمبنسكى» ، وليس من شك فى أنه كان للاعتبارات السياسية كذلك أثر واضح فى إخفاق البعثة البولونية ، ذلك بأن الدول التى ألحت على محمد على فى قبول الصلح مع السلطان ، وعلى محمود الثانى ليتفق مع الباشا منعاً للروسيا من بسط سيطرتها على تركيا ، كانت شديدة الحرص على ألا يعكر شىء صفو السلام الذى تم عقده فى كوتاهية ، وألا يحاول الباشا إزعاج الباب العالى ، أو استثارة روسيا حليفته الجديدة ، ولما كان الباشا يعرف ما بين روسيا وبولندة ، فقد أدرك تمام الإدراك — كما صرح بذلك القنصل الفرنسى ميمو — « أن وجود « دمبنسكى» فى خدمته سوف يلفت النظر إليه ، ويثير الشكوك من ناحية نواياه السلمية ، » ولا سيما بعد أن بات منتظراً أن يصل إلى مصر فى بداية عام ١٨٣٤ القنصل الروسى الجديد « دوهاميل » Duhamel ، وكان يهم الباشا بطبيعة الحال أن تظل علاقاته ودية مع الروسيا ، ولا يريد بسبب وجود البولنديين فى مصر ، وبسبب « القضية البولندية » ، أن تحدث مشا كل جديدة ، قد تزيد الموقف حرجاً وتعقيداً ، وزاد الطين بلة أن « دمبنسكى » نفسه لم يدع أية فرصة تمر ، دون أن يبدى عداءه السافر للروسيا ، وعزمه الأكيد على أن يتخذ من

مصر — كما كتب القنصل الإنجليزى كامبل Campbell إلى حكومته فى ٢١ يوليو ١٨٣٣ — « نقطة ارتكاز لتأليف جيش بولندى » يستخدم ضد الروسيا ، هذا إلى أن « دمبنسكى » منذ هبط الإسكندرية فى يوليو ١٨٣٣ ، وعلم بقرب حضور «دوهاميل» ، لم يتردد فى الإلحاح على بوغوص ، حتى يحول الباشا دون حضور القنصل الروسى ، لما يترتب على ذلك من آثار بالغة فى نفوس المسلمين قاطبة ، كما قال « إن الأنظار جميعها تتجه صوب محمد على ، باعتباره رجل المستقبل الذى سوف يتم على يديه إنقاذ تركيا » ، لذلك كان كل ما أمكن الباشا الموافقة عليه فى هـذه الظروف ، السماح باستقدام عدد محدود من البولونيين ، يستخدمون « تعليمجية » فى الجيش ، شأنهم فى ذلك شأن سائر الضباط من الأمم الأخرى .

غير أن سوء الطالع لم يشأ أن يفارق البعثة ، فتطايرت الشائعات بأن فى مرسيليا نحو أربعمائة جندى على وشك الحضور إلى مصر ، وقد روجها بعض البولونيين الخارجين على « دمبنسكى » من ناحية ، وبعض اليونانيين الذين كانوا فى خدمة الروسيا من ناحية أخرى . ثم قويت تلك الشائعات حتى تناقلها قناصل الدول أمثال « ميمو » و « كامبل » ، بل إن « دمبنسكى » نفسه صار يعتقد صحتها ، وكان من أثر ذلك أن أصدر الباشا أوامره المشددة لمنع هؤلاء البولونيين عند حضورهم من النزول إلى الشواطىء المصرية ، كما أمر بإعداد سفن لنقلهم والعودة بهم إلى الموانى التى أبحروا منها[1] .

وساء « دمبنسكى » إصدار تلك الأوامر واعتبرها إهانة لمواطنيه ، فعقد النية على الاستقالة من خدمة الباشا ، ومبارحـة الديار المصرية ، وعبثاً حاول بوغوص إقناعه بأن عدم قبول هؤلاء الجنود ، مجاملة للروسيا والحـكومتين الفرنسية والإنجليزية ، لا يستدعى هذا الموقف من جانبه ، ولـكن « دمبنسكى » أصر على رأيه ، وقد كان رأى كامبل أن صدور أوامر الباشا القاطعة فى هذه المسألة قبيل وصول « دوهاميل» كان إجراء موفقاً ، لأن « دوهاميل » — على ما اتصل به — كان يحمل تعليمات من حكومته بالضـغط على محمد على ليطرد « دمبنسكى » وجميع البولونيين من خدمته ، وكان من المحتمل أن يرفض الباشا تحقيق رغبات الروس ، محافظة على مركزه فى الدولة العثمانية ، على أن الجنرال

---

(١) فى مارس ١٨٣٤ وصل الإبريق الفرنسى Sylphe إلى الإسكندرية ، يحمل واحدا وعشرين بولونيا ، منهم ثمانية عشر ضابطا وثلاثة جنود ، فرفض محمد على قبولهم فى خدمته ، وأمر بأن يدفع لـكل منهم ٣٨٥ فرنكا نفقة عودته ، وفى السادس والعشرين من الشهر نفسه ، أبحرت السفينة حاملة ثلاثة من الضباط إلى طولون ، وأما سائر الضباط والجنود فقد عولوا على الذهاب إلى ليفورنة ونابولى وورومانيا والقسطنطينية .

البولونى رغم إصراره على ترك الخدمة ، سارع فى ٢ مارس ١٨٣٤ إلى تسطير خطاب إلى الباشا قال فيه : « إن جيش جنابك العالى فى حاجة إلى رجل ماهر يستطيع تنفيذ المشروع الذى وضعته لتنظيمه ، ومن الواجب أن يتم ذلك بأقصى سرعة ممكنة ، فقد عملتم الشىء الكثير حتى جمعتم الجنود ، ولكنكم لم تفعلوا سوى الشىء اليسير فى سبيل تشكيل الجيش وتنظيمه والمحافظة عليه ، وضمان وحدته ، والتأكد من الوسائل التى يستطاع بها تغذيته بالرجال ، دون أن يحيق بالبلاد الأذى والخراب ، كما أن جنابكم العالى لم تعملوا غير القليل لإعداد القواد الذين يتولون زمامه » ، وظاهر أن دمبنسكى كان يشير فى خطابه إلى أن الجيش المصرى كان مفتقراً إلى هيئة أركان حرب منظمة قبل كل شىء ، على أن «دمبنسكى » لم يطل به المقام فى مصر ، فقد بارح الإسكندرية إلى مرسيليا فى ١٧ إبريل ١٨٣٤ ، وانطوت بذلك صفحة البعثة البولندية .

على أنه مهما اختلفت الآراء فى شأن ما احتواه خطاب دمبنسكى إلى الباشا ، فلا جدال فى أن الجيش المصرى كان فى حالة تأخر ظاهر منذ انتهت الحرب الشامية الأولى ، حتى أن سليمان الفرنساوى نفسه كان يعتقد أن استمرار الحال على هذا المنوال لابد أن يؤدى إلى انهيار الجيش فى ثلاث سنوات أو أربع . وكانت أبرز نواحى الضعف فى جيش مصر حاجته الملحة إلى الضباط الأكفاء الممتازين ، هذا إلى أن قوة الجيش العامل لم تكن متناسبة مع عدد سكان البلاد ، حتى أن الإخصائيين العسكريين كانوا يعتقدون أنه مهما اشتدت أساليب المشرفين على التجنيد ، فلن يتيسر على الدوام ملء الفراغ الذى يحدث فى صفوف الجيش ، ذلك الفراغ الذى كان « دمبنسكى » يعزوه إلى انعدام التنسيق بين الفرق والآلايات المختلفة لافتقار الجيش إلى هيئة أركان حرب منظمة ، وهو أمر يتحمل الجيش من جرائه خسائر فادحة فى الأرواح والعتاد ، وليس أدل على حاجة الجيش إلى الإصلاح فى ذلك الحين ، من رسالة « دوهاميل » بتاريخ ٩ مايو ١٨٣٤ حيث قال : « إن الجميع فى القاهرة معنيون بالتنظيم الجديد للجيش ، ذلك التنظيم الذى أظهر « دمبنسكى » أن الحالة تستدعى إجراءه على الفور »

النظام الجديد فى العهد الأخير :

يقول الجنرال الفرنسى « فيجان » إنه ليس ثمة أمة ، مهما يكن استعدادها لمواجهة الحرب عند نشوبها ، لا تجد نفسها مضطرة إلى تعديل أنظمتها العسكرية واستكمال تلك الأنظمة ، إذا طال أمد القتال . ولعل مصر محمد على من أكبر الشواهد على صدق هذا

القول ، فقد كان على الباشا أن يخوض غمار الحرب تلو الأخرى قبل أن يتكون لديه جيش نظامى كامل الأهبة ، إذ أن ذلك لم يتيسر له قبل عام ١٨٢٨ . ولم يكد محمد على يستكمل استعداده العسكرى ، حتى اشتعلت حرب الشام الأولى والثانية ، مع ما تخللهما من عمليات عسكرية لإخماد الثورات فى بلاد العرب وكريد والسودان ، بل وفى أرض الشام نفسها . ولهذا لم يكن ثم مناص من أن يحدث فى تلك الأثناء ، بين عامى ١٨٢٨ و ١٨٤٠ ، تعديل فى « النظام الجديد » .

وكان استخدام الباشا طائفة إثر طائفة من الضباط والمدربين الأوربيين خطوة فى سبيل هذا التعديل ، غير أنه سار خطوة أخرى فعنى « بديوان الجهادية » ، إذ كان الناظر الثانى لهذا الديوان ، بعد محمد بك لاظ أوغلى ، هو محمود بك عزت الأرنئوطى ، المعروف باسم محمود بك « بقاليم » أو « سوف ننظر » . وظل الديوان فى عهده يغط فى نوم عميق ، حتى رأى الباشا إيقاظه أيام بعثة « بواييه » ، فشكل فى عام ١٨٢٥ مجلس الجهادية برياسة عثمان نور الدين ، وكان من أعضائه « بواييه » نفسه ، ثم انتهى الأمر بعزل عزت بك وقر رأى الباشا على تعيين أحمد باشا يكن حاكم الحجاز ، فأظهر كفاية إدارية فائقة ، ولكن الباشا لم يكن ليستغنى عن خدمات ابن أخته فى الأقطار الحجازية فعين مكانه خورشيد باشا ، وظل الرجلان (أحمد باشا وخورشيد باشا) يتناوبان نظارة الديوان طوال الأعوام التالية ، ولكن الديوان على الرغم من كفاية هذين الناظرين ظل كما كان فى أول عهده ، بمثابة « سكرتارية » تعج بالكتبة ، أكثر منه أى شىء آخر .

ولم يفت الباشا أن يعنى بهيئة أركان حرب الجيش وقد سبق الحديث عن إنشائها ، عند الكلام فى بعثة « بواييه » الفرنسية وبعثة « دمبنسكى » البولندية . أما مدى هذه العناية ، فكل ما هو معروف عنه أن الباشا عهد فى عام ١٨٣١ إلى عثمان نور الدين فاستبدل به فى رياسة هيئة أركان الحرب ، سليمان بك الفرنساوى ، الذى رقى فى عام ١٨٣٣ إلى رتبة « ميرمران » ، ثم أنعم عليه بالباشوية بعد انتصار قونية .

وفى السنوات التالية زادعدد المشاة زيادة عظيمة ، بسبب الحاجة إليهم فى سنار وكردفان وبلاد العرب والشام ، وبسبب ما كان بين الباشا والسلطان من نضال شديد وعداء مستحكم الحلقات ، فبينما كان عدد الألايات فى عام ١٨٢٨ اثنى عشر ، ارتفع إلى ثمانية عشر ، (منها آلاى للحرس) فى عام ١٨٣١ ، وإلى اثنين وعشرين آلايا (منها اثنان للحرس) فى عام ١٨٣٣ ، وإلى واحد وثلاثين آلايا (منها ثلاثة للحرس) ، ثم إلى أربعين آلايا (منها أربعة

للحرس) فى عام ١٨٤٠ ، وكان عدد « الأورط » يختلف فى هذه الألايات ، وكان الألاى الواحد يتألف من ثلاث « أورط » على الأقل (وتتألف « الأورطة » الواحدة من ثمانمائة جندى) .

وفى مايو ١٨٢٥ أنشأ الباشا فى معسكر الخانقاه فرقة موسيقية من فرنسيين وأسبانيين وألمان يعزفون على آلات أوربية ، وقد أثار وجود هذه الفرقة من السخط فى أول الأمر ما أثاره استخدام الأطباء البشريين والبيطريين من جراء الميل إلى معارضة كل ماهو جديد وعدم استساغة الأنغام الأوربية ، ومع ذلك فقد أخذت وطأة هذه المعارضة تخف رويدا رويدا ، وبدأ كبار رجال الجيش يألفون الموسيقى ، وأصبح لأكثر الآلايات فرق موسيقية خاصة بها ، وأسست فى الخانقاه مدرسة للموسيقى تضم ثلاثين ومائة تلميذ ، وكان يشرف على إدارة هذه المدرسة فى عام ١٨٣٨ الفرنسى « كاريه » Carré يعاونه أربعة من المعلمين .

وفى هذه المدة نفسها لم تنقطع عناية الباشا بالمدفعية التى بدأ تنظيمها أيام البعثة الفرنسية العسكرية على أيدى الضابط « راى » Rey ، الذى أصر على إخراج الإيطالى « فرانچينى » Frangini من ترسانة القلعة فى عام ١٨٢٥ ، وقد تقدم كيف أن « راى » اضطر إلى العودة بعد قليل إلى فرنسا ، فخلفه فى الإشراف على صنع المدافع والأسلحة بالقلعة المهندس الإيطالى « بوريانى » Boreani ، وعين الباشا لإدارة ترسانة القلعة حسين بك ، وكان تعيين هذا الشاب مثار الدهشة والسخط لدى كبار السن من الترك ، ثم عهد بالإشراف على تلك المصانع إلى أدهم بك ، أحد المتخرجين فى مدرسة الهندسة بالآستانة ، وقد أثنى عليه « مارمون » عند زيارته هذه البلاد فى عام ١٨٣٤ ثناء عظيما ، إذ تقدمت الأعمال تحت إشرافه تقدما ملحوظا ؛ فقد بلغ عدد العمال المشتغلين فى صب المدافع خمسمائة وألف عامل ، وفى صنع الأسلحة تسعمائة ، وكان الأولون ينتجون فى الشهر الواحد ثلاثة مدافع أو أربعة ، هذا عدا مدافع « الهاون » وغيرها ، أما الآخرون فكان إنتاجهم من البنادق فى الشهر الواحد يتراوح بين ٦٠٠ و ٦٥٠ ، عدا الأزناد والسيوف والحراب والسرج واللجم . وفى عام ١٨٣١ أنشىء مصنع فى « الحوض المرصود » ، تحت إشراف إيطالى من جنوه يدعى « مارنجو » Marengo ، اشتهر باسم على أفندى ، وكان يشتغل بهذا المصنع حوالى مائتين وألف من العمال ، يصنعون البنادق ويصلحون الأسلحة القديمة المستعملة فى التدريب ، وحوالى عام ١٨٢٧ أنشىء مصنع للدباغة ، تحت إشراف « روسى » Rossi اليونانى وبعض الصناع الفرنسيين ليمد الترسانة بما يلزمها من الجلود ، ولكن هذا المصنع لم يعش طويلا ، فلم يلبث أن صدر الأمر بإغلاقه

وصارت الجلود المطلوبة تستورد من مرسيليا . وقد أعيد إنشاء معمل البارود القديم فى الروضة ، وكان به من الصناع تسعون ، يشرف عليهم الفرنسى «مارتل» Martel ، كما كان به عشرون طاحونة تديرها البغال ، أما إنتاجه فبلغ خمسة وثلاثين قنطارا من البارود فى اليوم الواحد .

على أن جهود الباشا فى تنظيم المدفعية لم تقف عند هذا الحد ، فقد استخدم ضابطا أسبانيا قديما هو الكولونيل « سيجورا » أو « سكورا » Antonis Seguera ، ليكون مستشارا له فى هذه الشئون . وقد أقنع « سيجورا » إبراهيم باشا بضرورة إعداد الضباط قبل تعليم الجنود ، فأسست مدرسة للمدفعية (بطرة) فى أواسط ١٨٣١ ، وكان بها عند تأسيسها ثلاثمائة تلميذ ، وقع عليهم الاختيار من بين تلاميذ مدرسة القصر العينى التجهيزية التى أنشأها الباشا فى عام ١٨٢٥ ، غير أن الانقسام لم يلبث أن أخذ يدب بين «سيجورا» ومساعديه من الضباط الفرنسيين إذ كان يسوءهم أن يحل أسبانى محل مواطنهم « راى » ، فوجهوا إليه مختلف المطاعن ، وحاولوا النيل من كفايته ، ورأى « سيجورا » أن يرد عليهم تحيتهم بأحسن منها فصار يظهر إعجابه بالإنجليز ويؤثر استعمال لغتهم واتباع أساليبهم . ولما طال الأخذ والرد ، وكثر الجذب والشد ، لم يكن غريبا أن تتصرم حبال الود ، بين الضابط الأسبانى وسليمان الفرنساوى ، ولكن على الرغم من تفاقم هذا الخلاف تقدمت المدفعية تقدما ظاهرا ، حتى أصبحت من أقوى أسلحة « النظام الجديد » التى استعان بها إبراهيم فى حروب الشام ، وقد أعجب محمد على بما شاهده فى مدرسة المدفعية ، فرقى « سيجورا » إلى رتبة البيكوية ، ولكن « سيجورا بك » لم يلبث أن اختلف مع الباشا نفسه إذ رفض التعاون مع المجلس العام الذى شكله محمد على فى يناير ١٨٣٦ للنظر فى تنظيم المدارس ، فعزله الباشا وعين مكانه « مصطفى بهجت » ومن بعده « خليل أفندى » ، ثم الضابط الفرنسى « برونو » Brunhaut ، وقد ظل رئيسا للمدرسة حتى أواخر عهد محمد على ، ولكن لاشك فى أن المدرسة تدهورت بعد « سيجورا » .

وإلى جانب تنظيم المدفعية ظهرت الحاجة إلى إعداد مهندسين عسكريين فنيين بدلا من فرق « البلطة جى » الذين تعتمد عليهم آلايات المشاة فى إقامة الجسور وبث الألغام وما إلى ذلك ، وقد ذكر « فافييه » Faviers ، أنه شاهد فى الإسكندرية وأثر النبى ، عندما زار مصر فى عام ١٨٣١ « أورطتين » من المهندسين العسكريين ، وعددهم مائتان وألف ، ولكنهم كانوا يقومون بأعمال الشرطة والحراس . ومع أنه كانت هناك مدرسة للهندسة منذ

عام ١٨١٦ ، فقد أسست « المهندسخانة » فى بلاق فى مايو ١٨٣٤ ، غير أن الخريجين لم يكونوا فى البداية على درجة كافية من المهارة والمران ، حتى أن فريقا كبيرا من الذين أرسلهم الباشا إلى الأقاليم فى عام ١٨٣٦ للإشراف على حفر الترع وغير ذلك ، لم يظهروا كفاية تذكر ، مما دعا الباشا إلى الاستغناء عنهم ، أما الجيش فقد ظل من غير ضباط مهندسين أو جنود مختصين فى بناء الاستحكامات وإنشاء الجسور وما إليها .

وكذلك استمرت العناية بالخدمة الصحية المدنية والعسكرية ، تحت إشراف « أنطوان كلوت » Antoine Clot ، وقد بلغ عدد التلاميذ فى أبى زعبل ثلاثمائة ، كما أعد مكان خاص لدراسة الصيدلة ، وحدد عدد التلاميذ الذين يدرسون الطب والصيدلة بنسبة طبيب لكل ثلاثة آلاف من السكان ، وصيدلى لكل عشرة آلاف واستطاع كلوت بك أن يعد خمسمائة وألف طبيب ، كما أنجز ترجمة ١٥٢ مؤلفا من مختلف اللغات الأوربية إلى التركية ، وقد أنعم عليه الباشا فى عام ١٨٣٣ برتبة البيكوية تقديرا لخدماته ، ورقاه بعد ثلاثة أعوام إلى رتبة « ميرلوا » ، لما بذله من جهود فى مكافحة وباء الطاعون . وفى إبريل ١٨٣٧ نقلت مدرسة الطب ومدرسة الصيدلة إلى القصر العينى وظل كلوت بك حتى وفاة الباشا يشرف على مدرسة الطب رغم اضطلاعه بأعمال أخرى .

وكان من أثر العناية بالجيش فى شتى النواحى ؛ أن ارتفع عدده من ٢٤,٠٠٠ فى عام ١٨٢٤ ، إلى ٤١,٠٠٠ فى عام ١٨٢٥ و ٨٠,٠٠٠ فى عام ١٨٣٣ و ١٥٠,٠٠٠ فى عام ١٨٣٩ هذا عدا القوة غير النظامية التى زاد عددها من ١٢,٠٠٠ فى عام ١٨٢٨ ، إلى ٢٢,٠٠٠ فى عام ١٨٣٩ . ومما قاله الجنرال « ڤيجان » فى وصف حالة الجيش المصرى « كانت الفرق فى حالة جيدة ، ولو أن مظهرها لم يكن ليروق أولئك الأوربيين الذين ألفوا رؤية الجندى الفرنسى أو الألمانى بمظهره الفخم وهو متقلد سلاحه ، غير أن أهم شىء فى الواقع هو أن هذا الجيش كان يجيد القتال ، ولهذا أحرز كثيرا من الانتصارات ، وصمد فى وجه الهزائم ، دون أن تفترهمته أو تلين له قناة . ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه مما يشرف هذا الجيش ؛ أن حكومة شارل العاشر فكرت فى الاستعانة به حين أعدت حملتها على بلاد الجزائر . غير أن جنود ذلك الجيش لم يعملوا على بلوغ ذلك المستوى الذى كان فى استطاعتهم أن يبلغوه ، فقد كتب الملازم « فاڤييه » Faviers فى عام ١٨٣١ ، أن الضابط التركى قد وقر فى نفسه ، أنه إذا جاشت فى صدره أقل رغبة فى الاستزادة من المعرفة ، فكأنه خالف شريعة أو نقض عهدا . وكثيرا ما شوهد بعض ضباط المشاة ، وهم يأبون فى تشبث وعناد أن يسيروا فى خطا منتظمة ، بل يسيرون على هواهم

كأنهم فى نزهة على رأس الكتائب والصفوف . وكانت هناك كوكبات من الفرسان ومعهم ضباطهم على صهوات الخيل ، ولكنهم كانوا يجهلون حتى المبادئ الأولية فى فن الفروسية » .

وقال الكابتن « دى بوفور دو تپول » De Beaufort d'Hautpoul فى عام ١٨٣٥ ، « إن عناصر هذا الجيش طيبة جدا ولكن يعوزها القواد وكبار الضباط المثقفين ، أما صغار الضباط فلا يكادون يعرفون شيئا » وصفوة القول — على ما يراه الجنرال « ڤيجان » — « إن الرئيس لم يكن يقدر (الجندى) المرءوس ، ولم يشعر بحب نحوه أو يحفل بأمره ، وكان الرئيس يتبع المرءوس بدلا من أن يتقدمه ، ويكون له فى كل زمان ومكان قدوة حسنة ومثالا يحتذى وهذه إحدى نواحى الضعف التى يجب الكشف عنها ، لأن من المتوقع — إذا ما انتهى أمر أولئك الذين بعثوا الجيش وأقاموه — أن تصبح من العوامل التى تعرض جهودهم الجبارة للضياع فى النهاية » .

ومهما يكن من أمر هذا القول ، ومبلغه من الصحة ، واتفاقه فى بعض نواحيه مع ما ذهب إليه الجنرال « دمبنسكى » ، عندما انتقد الجيش المنتصر فى الشام ، ذلك الجيش الذى كان يسير حثيثا فى طريق المجد والشهرة ، فقد أبلى « النظام الجديد » بلاء حسنا فى جميع المعارك التى اشترك فيها ؛ شهد بذلك جميع المعاصرين ، ومنهم أولئك النقاد الذين كانت تحدوهم الرغبة فى أن يصل جيش مصر إلى درجة الكمال التى ينشدها الباشا نفسه .

صحيح أن عدد الجيش لم يلبث أن أنقص عقب انتهاء الحروب السورية فى عام ١٨٤١ ، وصحيح أن الباشا عين أفضل قواده حكاما على المديريات والأقاليم ، بينما عكف الباقون على زراعة الأرض الواسعة التى تنازل لهم عنها مكافأة لهم على خدماتهم ، ولكن النشاط العسكرى ما فتئ أن تجدد بعد فترة قصيرة ، فقد استأنف إبراهيم باشا ، يعاونه سليمان باشا الفرنساوى العناية بتدريب الجند وإقرار النظام فى صفوف الجيش ، كما عهد الباشا منذ ١٨٤١ إلى المهندس الفرنسى « غاليس بك » Galice بإنشاء تحصينات جديدة فى الإسكندرية ورشيد ، وجميع المواقع المعرضة لخطر الغزو على الشواطئ المصرية . وقد ذكر القنصل الإنجليزى « شارلس مرى » Charles Murray فى يونية ١٨٤٥ ، أن الباشا كان يلح على « غاليس بك » فى إتمام التحصينات على وجه السرعة . وفى إبريل ١٨٤٧ قدم « غاليس بك » مأمور الاستحكامات وتنظيم الإسكندرية ، تقريرين عن أعمال التحصينات وافق الباشا عليهما . أما عدد الجيش ، فقد ذكر « مرى » فى إحدى رسائله إلى حكومته فى مايو ١٨٤٥ ، أن الباشا يحتفظ بجيش أكبر مما تسمح به الفرمانات ، إذ كان الجيش فى ذلك العام يتألف من ثمانية

عشر آلايا من المشاة ، منها سبعة فى السودان ، كما كان يتألف من تسعة آلايات من « السوارى » وعشرين ألفاً من رجال الدفعية ، أى أنه كان يبلغ ثمانين ألفا لم يكن بدرب منهم غير عشرين ألفاً ، احتراما لنصوص فرمانات الوراثة التى صدرت فى عام ١٨٤١ أما الباقون فقد كلفوا إنجاز المنشآت العامة كالجسور والقناطر والرياحات والترع . وفى مارس ١٨٤٦ كتب « مرى » أن الباشا يريد تجنيد خمسين ألفاً ، لا ستخدامهم فى تحصينات القناطر الخيرية وفى الأعمال العامة الأخرى ، دون أن يكونوا من النظاميين ، لكيلا تتدخل الدول . ومهما يكن من الأمر فإن عدد الجيش لم يهبط قط فيما بقى من عهد محمد على إلى الحد الذى نصت عليه الفرمانات .

ولعل أهم دواعى هذا النشاط العسكرى ، تصميم الباشا ثم ولده إبراهيم ، على الاحتفاظ بذلك الوضع السياسى الذى حصلت عليه البلاد فى تسوية (١٨٤٠ — ١٨٤١) ، وقد وجد إبراهيم أن أفضل الطرق لصون هذا الوضع ، أن تستمر العناية بالاستحكامات والتحصينات ، التى أنشئت على شواطىء البلاد الشمالية فى دمياط والإسكندرية ورشيد ، ولهذا قام فى أواخر أيامه بزيارتها كما استقدم إليها الجنود من القناطر . وفى يولية ١٨٤٨ كان قد تم وضع المدافع فى الموانى الساحلية . ورأى إبراهيم كذلك إعادة تنظيم الجيش ، فأمر بزيادة عدد المجندين إلى حد استرعى نظر انجلترة ، ودعا إلى الاستفسار عن السبب فى تجاوز العدد الذى نصت عليه الفرمانات . والواقع أن حالة إبراهيم الصحية ازدادت سوءاً منذ يولية ١٨٤٨ ، حتى لقد ذكر « توسيجه » Tossizza قنصل اليونان أنها كانت تتحسن يوماً وتعتل يوماً آخر .

ولهذا بات إبراهيم يخشى أن يكون اشتغال الدول الكبرى بمعالجة الثورات الأوربية التى نشبت فى عام ١٨٤٨ ، فرصة ينتهزها الباب العالى ، لإلغاء ما حصل عليه محمد على من امتيازات ، بمقتضى فرمانات ١٨٤١ . وقد أثبتت الحوادث أن إبراهيم كان على حق فيما ذهب إليه ، إذ حاولت تركيا الانتقاص من تلك الامتيازات ، بعد أن قضى إبراهيم نحبه فى ١٠ نوفمبر ١٨٤٨ . غير أنه مهما يكن من الأمر ، فلا ريب فى أن صفحة من أروع صفحات الجيش المصرى قد انطوت بوفاة قائده العظيم .

٩ — التنظيم المالى

لا جدال فى أن الإصلاحات التى سبق ذكرها تطلبت أموالا طائلة ، فقد ذكر

« بوالـكمت » أنه فى عام ١٨٢٩ أنفق على الجيش ٣١,٧٦٢,٠٠٠ فرنك ، وعلى البحرية ١٢,٧٣٧,٠٠٠ ، وعلى المصانع ٦,٨٨٦,٧٠٠ ، وعلى الإدارة والخاصة ٢٣,٩٤٠,٠٠٠ ، هذا عدا ما أنفق على الأبواب الأخرى ، حتى بلغت جميع النفقات ٧٧,٥٥٨,٧٠٠ فرنك . وكذلك أثبت « مانجان » أن ما أنفق فى عام ١٨٣٣ على الجيش والمصالح (أو الدواوين) وعلى المصانع والبحرية وغير ذلك من المرافق بلغ ٣٩٣,٨١٤ كيساً ، أى ١,٩١٩,٠٧٠ جنيهاً ، وفى عام ١٨٣٧ كتب « دوهاميل » فى تقريره أن المصروفات بلغت ٥٧٥,٧٥١ كيساً أى ٢,٨٧٨,٧٥٥ جنيهاً .

غير أنه على الرغم من هذه النفقات الباهظة ، استطاع الباشا فى أكثر الأوقات أن « يوازن الميزانية » ، بل لقد استطاع أن يجعل الإيرادات تربو على المصروفات ، وليس معنى ذلك أن مالية مصر لم تواجه صعوبات كثيرة ، فقد اضطر الباشا إلى الاحتفاظ بجيش وأسطول عظيمين لمواجهة الطوارئ ، عند ما توترت العلاقات بينه وبين السلطان ، ومما ذكره القنصل الروسى « ميدم » Medem فى رسالة بعث بها من قنا إلى حكومته فى ٢٥ ديسمبر ١٨٣٨ ، أن الباشا على الرغم من وفرة إيراداته التى تقدر سنوياً بثمانية عشر مليوناً من الريالات ، أى ٣٦٠ مليون قرش مصرى ، كان مديناً لجماعة من التجار بأكثر من مليون ريال ، أو ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش مصرى بينما بلغ المتأخر عليه من رواتب الجند ١٢٠,٠٠٠ كيس ، أو ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ من القروش المصرية . وفى آخر عام ١٨٤٠ اعترف الباشا للقنصل الفرنسى بأن ديونه تبلغ ثمانين مليوناً من الفرنكات .

وقد حاول محمد على تفريج هذه الضائقة بضبط شئونه المالية وموازنة ميزانيته ، وآية ذلك ما ورد فى قانون السياستنامة (١٨٣٧) من « أنه كان مفروضاً على رئيس (كل ديوان من الدواوين التى تضمنها التنظيم الجديد) أن يقدم للباشا تقريراً فى يوم الخميس من كل أسبوع عن أحوال ديوانه ، وكشفاً شهرياً بحساباته إلى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الإيرادات والمنصرف » . وفى يولية من العام نفسه طلب الباشا إلى مدير الحسابات « باسيلوس بك » عمل « دفتر ميزانية عن إيرادات ومصروفات الحكومة الصادر له عن ذلك الأوامر والتنبيهات الأكيدة . . . لأن وضع هذا الأساس من أقصى مطلوب (الباشا) » وبعد ذلك بنحو شهرين أصدر محمد على أمراً آخر إلى باسيلوس فى ٧ سبتمبر ١٨٣٧ « بأن يعمل دفتر ميزانية شهرية خلاف دفتر الميزانية السنوية » . وفضلا عن ذلك فقد حاول قانون السياستنامة أن ينظم شئون (الخزينة) فورد به ما نصه ، « وفيما عدا الإيرادات

التى تودع خزينة ديوان التجارة ، ثمناً للحاصلات الزراعية المبيعة على يد هـذا الديوان ، تكون جميع إيرادات ديوان التجارة وفروعه تابعة لديوانى العموم ، اللذين يطلق عليهما اسم ديوان الإيرادات ، ويتفرع الديوانان المذكوران إلى (أ) حسابات جميع المديريات فى الأقاليم ، مع حسابات كل من كريد والحجاز وبلاد السودان ، وإلى (ب) جميع القاطمات والأقلام والجمارك الموجودة الآن بالخزينة ، هى والمصالح الموجودة اليوم بإيرادات المحروسة وعموم إيرادات الإسكنـدرية مع اقتصار مهمة مفتشى الأقاليم على انتدابهم للأمور المتعلقة بتفتيش الأعمال والمصالح . هـذا ولما كانت إدارة الديوان الموجودة الآن بمجلس الشورى الملـكية هى كذلك بمثابة مصلحـة للإيراد ، فينبغى نقلها هى الأخرى إلى أحد الديوانين المذكورين » وقد أسفر هـذا الترتيب من الناحية العملية عن إنشاء (ديوان إيرادات المحروسة (القاهرة) وديوان الإسكندرية . وفى عام ١٨٤٣ (١٢٥٩ هجرية) كان هـذا النظام الثنائى ، موضع نقد كبير ؛ ولذلك تحول ديوان المحروسة إلى «ديوان المالية المصرية» فى جمادى الأولى ١٢٦٠ (مايو — يونية ١٨٤٤) ، وأبطل ديوان الإسكندرية ؛ وفى عام ١٨٤٦ تولى شريف باشا نظارة هذا الديوان .

على أن هذه الوسائل التى اصطنعها الباشا لضغط ميزانيته ، لم تؤت ثمرتها المشتهاة ، ولم تسفر عن نتيجتها المبتغاة لأن إصلاحاته لم تقف ، ورحى حروبه لم تكف عن الدوران ، ومع هذا فقد كان عليه أن يواجه مشـكلة مالية أخرى لها وزنها وخطرها ، ونعنى بها تلك الفوضى التى نجمت عن تعدد أنواع العملة المتداولة واختلاف قيمتها ، إذ كان بعضها مصريا — أى ضرب فى مصر — وبعضها تركيا ، وبعضها الآخر من العملة الأجنبية ، وكان قسم منها من الذهب وقسم آخر من الفضة وأما قيمتها فكانت تتفاوت تفاوتا كبيرا ، فقد ذكر « لين » Lane (بين عامى ١٨٣٣ و١٨٣٥) ، أن العملة المصرية المتداولة كانت « الفضة » ، وهى أقلها قيمة ، وتسمى « نصف » أو « نصف فضة » أو ميدى (تحريف مؤيدى) ، ويسميها الأتراك « بارة » . وكانت « الفضة » تصنع من مخلوط الفضة والنحاس ، وتساوى $\frac{1}{40}$ من القرش ، والمتداول من الفضة قطع ذات خمسة وعشرة وعشرين فضة ، ويلى ذلك «القرش» ، فالسعدية أو الخيرية بأربعة ، وهى عملة من الذهب قيمتها أربعة قروش ، ثم الخيرية بتسعة ، من الذهب أيضا ، وقيمتها تسعة قروش ، وإلى جانب هذه العملة المصرية ، كانت العملة التركية (عملة استانبول) ، ولـكنها كانت نادرة التداول ، وكذلك العملة الأجنبية : الريالات الأوربية والأمريكية وأكثرها يساوى عشرين قرشا مصريا ، وكان يطلق على

هذه الريالات الأجنبية اسم (ريال فرانسة) ، وأما الريال الأسبانى ذو الأعمدة فاسمه « أبو مدفع » ، وكان هناك « الدبلون » الأسبانى ويساوى ستة عشر ريالا ، والبندقى الذهب (عملة البندقية Sequin) والجنيه الإنجليزى الذهب ، والريال المصرى ، وكان يساوى تسعين فضة ، والريال الأسبانى وكان يساوى نفس القيمة ، وكل خمسمائة قرش أو خمسة جنيهات انجليزية كانت تسمى « كيسا » ، وكل ألف كيس أو خمسة آلاف جنيه تسمى « خزينة » . وإلى جانب هذه المسكوكات كان هناك « اليالدىز » والمجر ، والعدلية ، والمحمودية القديمة والمحمودية الجديدة (وجميعها من الذهب) ، وقد قرر مجلس الشورة بشأنها فى ١٠ نوفمبر ١٨٢٩ أن تكون قيمة اليالدىز ٣٨ قرشا ، والمجر ٣٧ ، والعدلية ١٤ ، والمحمودية القديمة ٤٥ ، والمحمودية الجديدة ٤٣ ، أما الدبلون الذهب فكان يساوى ٢٤٥ قرشا .

وقد نتج عن كثرة هذه المسكوكات وتفاوت قيمتها ، وإمكان تزييفها ، وارتباط النقد المصرى بالنقد العثمانى ، أن كثرت المضاربة فيها مما أدى إلى اختفاء العملة الذهبية والتركية منها بنوع خاص ، كما أدى إلى اختلاف قيمة الريال (الفرانسة) ، فهو حينا يساوى من « الفضة العددية ثمانمائة وعشرين نصفا عنها ثمانية قروش » ، وحينا آخر يصل إلى « ثلاثمائة وأربعين نصفا عنها ثمانية قروش ونصف » ، وقد « يصل صرفه إلى تسعة قروش » . ويقول الجبرتى فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٥) « والأنصاف العددية لا وجود لها بأيدى الناس إلا ما قل جدا ، فإذا أراد إنسان منها ، دفع فى إبدالها عشرة قروش عنها أربعمائة نصف فضة ، زيادة على المعدل ، إن كان ذهبا أو فرانسة أو قروشا ، ووصل صرف البندقى إلى ثمانمائة نصف ، والمجر ثمانية عشر قرشا ، والمحبوب المصرى إلى أربعمائة ، والإسلامبولى إلى أربعمائة وثمانين ، وكل ذلك أسماء لا مسميات لانعدام الأنصاف ، مع أنه يضرب منها القادير والقناطير » . وأوضح الشيخ الجبرتى السبب فى اختفاء هذه الأنصاف فقال ، إن « التجار الشاميين والروميين (يأخذونها) بالفرط ، ثم يرسلونها متاجر بدلا عن البضائع ، لأن الريال فى تلك البلاد صرفه ثلاثمائة نصف فقط ، فيكون فيه من الربح ستون نصفا فى كل ريال ، ولما علم الباشا ذلك ، جعل يرسل لوكلائه بالشام فى كل شهر ألف كيس من الفضة العددية ، ويأتيه بدلها فرانسة ، فيضيف عليها ثلاثة أمثالها نحاسا ويضربها فضة عددية ، فيربح منها ربحا بدون حاء (أى بدون ربا) عظيما » .

وشكا الجبرتى من « اختلال المعاملة » ، فقال فى حوادث ذى الحجة ١٢٣٥ « سبتمبر — أكتوبر ١٨٢٠) ، « ومنها أمر المعاملة وما يقع فيها من التخليط والزيادة ، حتى بلغ صرف

الريال الفرانسة اثنى عشر قرشا عنها أربعمائة وثمانون نصفا ، والبندقى ألف فضة ، وكذلك المجر والفندقلى الإسلامبولى سبعة عشر قرشا ، والقرش الإسلامبولى بمعنى المضروب هناك المنقول إلى مصر يصرف بقرشين وربع ، يزيد عن المصرى ستين نصفا ، وكذلك الفندقلى الإسلامبولى يصرف فى بلدته بأحد عشر قرشا ، وبمصر بسبعة عشر كما تقدم ، فتكون زيادته ستة قروش ، وكذلك الفرانسا فى بلادها تصرف بأربعة قروش ، وبإسلامبول بسبعة ، وبمصر باثنى عشر ، أما الأنصاف العددية التى تذكر فى المصارفات ، فلا وجود لها أصلا إلا فى النادر جدا ، واستغنى الناس عنها لغلو الأثمان فى جميع المبيعات والمشتروات » .

وكان اختفاء الأنصاف العـددية من أسباب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ، إذ انتهز المضاربون فرصة اختلاف سعر الريال الفرانسة فى الخارج عنـه فى مصر ، واتجروا فى العملة الذهبية ، فارتفع سعرها ارتفاعا كبيرا ، وهبطت قيمة العملة المحلية ، فغلت أثمان الحاجات ، وحاول الباشا معالجة « اختلال المعاملة » بشتى الطرق ، فقرر مجلس المشورة فى ١٣ جمادى الأولى ١٢٤٥ (١٠ نوفمبر ١٨٢٩) « الموافقة على اقتراح خليل أفندى ناظر الترسانات الخاص بأصناف المسكوكات» ، وهو يقضى بتحديد سعر الصرف لـكل من اليالدز والمجر والمحمودية القديمة والمحمودية الجديدة والمدلية والدبلون ، وذلك «لمنع صيارفة اليهودمن زيادة سعرها» . ومن تلك الطرق أيضا أن الباشا أصدر أمره فى ٣ ربيع الثانى ١٢٤٨ (٣٠ أغسطس ١٣٣٢) « بعدم قبول عملة الآستانة بالدواوين الميرية وعدم تداولها بين الناس والتجار » ، والسبب فى ذلك « أن عيار السكة الإسلامبولية (كان) واطئا من القديم » ، وبلغ الباشا أن تركيا قد استحدثت « ثلاثة أنواع من العملة ، ماهو قطعة بقيمة ١٠٠ قرش ، وقطعة ٥٠ قرشا ، وقطعة ٢٥ قرشاً » ، وأن الريال الفرانسة يتداول « بجهة الروم بخمسة وعشرين قرشا ، والتبادر (المنتظر) وصوله إلى أربعين قرشا » . وهذه السكة تختلف فى قيمتها وعيارها عن العملة المصرية التى لم يحدث فيها تغيير ، « فلو كان الفرنسة والدوبلين والجنيه واليالدز والمجر وسائر السكك على قديم فياتها ، فكان المتبر بين العامة هو القرش ذو الأربعين فضة ، وبعدم ملاحظتهم العيار المذكور جارى مشترى الفرنسة والدوبلين والجنيه واليالدز والمجر وسائر السكك الموجودة بمصر ، بزيادة عن الفيات المقررة بعملة الآستانة المغشوشه خفية ، الذى بسببه تكثر العملة المغشوشة داخل القطر ، وتحويل السكة المصرية إلى الخارج ، ومن البديهى ينتج من ذلك مضرة وخسارة فيما بعد ، فدفعا لذلك يلزم الاحتفاظ ، وعليه يشير بعدم قبول عملة الآستانة ... » . وقد ظل الباشا معنيا دائما بالوقوف على أسعار

المسكوكات ، وتحديدها من وقت إلى آخر لأنه على ما قال (فى مايو ١٨٣٦) ، « عندما كانت الأسعار مختلفة كان جاريا الغش فيها » ، ولأنه يخشى عدم تداول العملة المصرية بسبب تقلب أسعارها كثيرا « بجهات أخرى » .

وزادت صعوبات المالية المصرية عندما منع الباب العالى فى فبراير ١٨٣٩ تداول المسكوكات التركية القديمة ، على اختلاف أنواعها ، فى جميع أنحاء الإمبراطورية ، فأبطل تداول المحمودية القديمة والجديدة والعدلية القديمة والجديدة والخيرية والفندقلى (السلطان محمود) والإسلامبولى (السلطان مصطفى) والنصفية (السلطان عثمان) والإسلامبولى الجديد والنصفية والفندقلى والربعية ، والمسكوكات المصرية القديمة والجديدة والربعية المسماة العدلية (وجميعها من العملة الذهبية) أما المسكوكات الممنوعة من العملة الفضية فكان أهمها الجهادية وذات العشرة بارة والقرشين والقرش وأنصاف القرش وأرباع القرش (السلطان سليم) وكذلك الأنصاف والقروش المصرية ، ومسكوكات بغداد القديمة والجديدة . ولم يكن أمر المنع مقصورا على العملة وحدها ، بل تعدى ذلك إلى سبائك الذهب والفضة والجدائل والطرزات ، مما أدى إلى اختفاء العملة التركية من التداول فى مصر ، ولما كانت الأنصاف العددية كذلك عزيزة المنال بسبب المضاربة فيها ، فقد نشأ عن ذلك ارتفاع الأثمان وزيادة غلاء المعيشة ، وزاد الأزمة اشتدادا أن « الضربخانة » المصرية ظلت مدة طويلة وهى لا تسك عملة جديدة ، فأدى ذلك إلى تأخر الباشا فى دفع مرتبات موظفيه المدنيين والعسكريين مدة تسعة عشر شهرا ، حتى اضطر فى آخر الأمر إلى إعطائهم « تذاكر » عن مرتباتهم المتأخرة ، وفى أغسطس ١٨٤٢ كتب « لافيزون » Lavison ، أحد موظفى القنصلية الروسية بالإسكندرية ، أن « بيت توسيجه » Tossizza المالى بالثغر كان يقبل صرف هذه التذاكر بعد خصم ٢٠٪ من قيمتها ، وأن الباشا كان يعلم ذلك دون ريب ، وهو أمر يدل على مبلغ ما وصلت إليه المالية المصرية إذ ذاك من سوء الحال .

ورغبة فى أن يضع الباشا حدا للتلاعب والمضاربات المالية فى أسعار العملة وأثمان المحصولات ، ويطمئن إلى تحصيل الإيرادات وصرفها فى مواعيدها ، وافق فى ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨ (٢٧ يناير ١٨٤٣) على إنشاء مصرف مقره الإسكندرية ، الغرض منه كما قال الباشا نفسه « تداول المسكوكات على حسب قيمتها الحقيقية ومنع الحيل المضرة ، والتداخل بالأخذ والعطاء والتجارة » . وقد اشترك فى تأسيس هذا المصرف كل من المسيو « باستريه » Pastré الفرنسى ، و« توسيجه » قنصل اليونان ، برأس مال قدره ٧٠٠,٠٠٠

ريال، منها ٤٠٠,٠٠٠ « يجرى وضعها بخزينة البنك من قبل الحكومة ، والباقى يكون من قبل المسيو ميخالى توسيجه ، والمسيو چولوباستريه من مديرى البنك » . وكانت اللائحة الخاصة بتأسيس هذا المصرف تتألف من تسعة بنود ، نص التاسع منها على أنه « لا مدخل للحكومة فى أرباح وخسائر هذا البنك بأى داع من الدواعى ، بل المسئولون عن أعماله وأرباحه وخسائره هم : المسيو ميخالى توسيجه والمسيو باستريه المأمورين البادى ذكرهما ، وكذلك أن الحكومة لا تطالب البنك عن أى ربح فى مقابلة مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ريال المدفوع منها » . وقد أظهرت مقدمة هذه اللائحة الغرض من إنشاء المصرف ؛ إذ جاء فيها أنه « كثيرا ما اعتمت الحكومة بوضع قاعدة لضبط أسعار العملة المصرية ، وسائر أنواع العملة المتداولة بالقطر المصرى ، على حسب قياتها المقررة وأوزان العملة القديمة عند استبدالها ، وكذلك كافة أصناف وأنواع المعاملة التجارية بالأسعار التى وضعت لها لوائح متعددة ، وما كان يؤثر ، وأنه لعدم ضبط قيمة المسكوكات وأوزانها وأسعار أنواع الأخذ والعطاء والتجارة أيضا حاصل خسائر جمة للميرى ولأرباب التجارة والأهالى ، وللآن لم تتمكن الحكومة من وضع قاعدة تكون حاسمة لهذا الأمر ، فلأجل إزالة هذه الوخامة من القطر قد عزمت الحكومة على فتح بنك مثل بنوك الممالك التمدنة ، ويكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة سالفة الذكر والعملة الأجنبية والأوزان وتسعير أصناف الزراعة والتجارة الجارى الأخذ والعطاء فيها سواء كانت بالمزايدات أو بالممارسة أو الإعلانات ، وفتح اعتمادات وقبول التحاويل والرجع الميرية ، لما فيه من إزالة الضرر ، واتساع نطاق التجارة ، ومنع تداول النقود بغير قيمتها المقررة » .

وفى العام التالى (١٨٤٤) ، استقدم الباشا المسيو « روسيه » Rousset ، أحد موظفى وزارة المالية الفرنسية ، مدة عامين لإصلاح المالية والإدارة المصرية بصفة عامة ، ووجد « روسيه » عند حضوره أن السلطة كلها تتركز فى شخص الباشا ، وأن الإدارة كانت تشرف عليها إحدى الهيئات المقربة إليه ، فتصدر القرارات من هذه الهيئة إلى مختلف المصالح والدواوين ، والظاهر أن « روسيه » كان يشير إلى مجلس شورى المعاونة ، وكان الفساد فاشيا فى هذا المجلس ، ولم يكن لنظار الدواوين ورؤساء المصالح عمل سوى تنفيذ ما يصدره إليهم من قرارات ، وكان كل ديوان يتولى بنفسه حساب ما يحصله من الإيرادات ، وكثيرا ما كانت تقيد هذه الإيرادات مرتين ، كما أدى تضارب الاختصاص إلى إشاعة الفوضى فى جميع فروع الإدارة . وقد قدم « روسيه » عدة اقتراحات عمل بها الباشا ، فعطل شورى

المعاونة فى عام ١٨٤٤ ، ووسع سلطات نظار الدواوين ، واتخذ لضبط أعمال «الخزينة» بعض إجراءات ، منها أنه كتب إلى ناظرها شريف باشا فى ١٥ مايو ١٨٤٤ (٤ جمادى الأولى ١٢٦٠) يأمره بأن يكف عن كظها بالموظفين إذ أن إيرادها لم يزد على ١٢٠,٠٠٠ كيس ، كما توعده الباشا بأنه إذا لم يبادر « بتقديم ميزانية مستوفاة » فإنه سيبعث إليه « كانى بك والفرنساوى (أى المسيو «روسيه») ، لإتمام هذا الأمر إن كان غير كفء لهذه الأعمال» .

ومن الإجراءات التى اتخذها الباشا كذلك تبسيط أعمال الحسابات ، واتباع الأساليب والقواعد الفرنسية . ولعل أهم إصلاح قام به الباشا فى هذا الشأن تنظيم المراقبة المالية أو التفتيش على دواوين الحكومة ، وكان يقوم بالتفتيش أو المراقبة منذ عهد طويل «ديوان الجرنال» وقد عنى بعض الكتاب بتاريخ هذا الديوان ، على اعتبار أن « الجرنال » ، كان جريدة حكومية ، اقتصرت على الوالى ومأموريه وأنه « عبارة عن تقريرات ترفع للوالى فى أوقات معينة ، ويوزع منها على موظفى الحكومة المسئولين ، ليشتركوا مع السياسة العليا فى الاتجاهات التى احتوت عليها التقارير ، والتى من شأنها أن تجعلهم على علم بمجريات الحوادث ، وتدلهم على الأمور التى تهم الوالى وحكومته » . غير أنه كان للديوان ، إلى جانب هذه الناحية الصحفية ، عمل آخر لعله يفوقها أهمية ، ونعنى به المراقبة المالية . ويؤخذ مما ذكره « دنى » Deny عن تاريخ « ديوان الجرنال » أن تنظيمه يستند إلى اللائحة التى أصدرها المجلس العالى فى بداية ربيع الثانى ١٢٤٤ (١١ أكتوبر ١٨٢٨) ، وقد جاء فيها أن الديوان « مؤسسة الغرض منها توضيح الشئون الهامة ، حتى يمكن إنجاز الأعمال الإدارية على خير وجه ، فى دواوين الوجه القبلى والوجه البحرى ومصر (المحروسة) » .

وقبل صدور هذه اللائحة — وربما كان ذلك فى عام ١٨٢٥ — كانت هناك ثلاث «ورش» أو أقسام ، مهمتها تسلم التقارير المرسلة من هذه الجهات الثلاث ، ويشرف عليها « ناظر عموم » وكان مقرها القاهرة ، ولكن « ورشة » الوجه البحرى انتقلت بعد ذلك إلى المنصورة فالجعفرية ، حتى إذا كان ترتيب عام ١٨٢٨ عند صدور اللائحة ، أنشئت ست ورش مختلفة ، وظل الحال على هذا المنوال إلى أن قرر الباشا تنظيم المراقبة المالية فى عام ١٨٤٤ ، فاستعملت كلمة « تفتيش العموم » أو « ديوان عموم التفتيش » ، وعلى رأسه مدير ووكيل ، وهو يصدر القرارات أو المنشورات التى يجب على المصالح تنفيذها ، ويعقد «مجلس الباشكاتب» لبحث المسائل الهامة إذا دعت الضرورة ، وثانيها « تفتيش الأقلام القبلية » ، وثالثها « تفتيش الأقلام الوسطى » ، ورابعها « تفتيش الأقلام البحرية » ، وغنى عن البيان

أن هـذا « التفتيش » كان غير « ديوان تفتيش الحسابات » الذى تحدث عنه قانون السياستنامة فى عام ١٨٣٧ .

وفى بداية عام ١٨٤٦ طلب الباشا إلى المسيو « روسيه » أن يضع تقريرا وافياً عن النظام الإدارى وعن الهيئات والمؤسسات الموجودة بفرنسا ، وكلف ببحث هـذا التقرير واقتراح ما يمكن اقتباسه منه لجنة من أعضائها شريف باشا ناظر الخزينة ، وباسليوس بك مدير الحسابات ، والمسيو « روسيه » نفســه ، وعند ما أنجزت اللجنة مهمتها ، وافق الباشا على بعض قراراتها الهامة فى يوليــة ١٨٤٦ ، وكان من أثر ذلك زيادة السلطة التى منحت للنظار ، فصار الموظفون فى كل مصلحة يخضعون لسلطان الناظر المختص مباشرة ، وأعدت سجلات خاصة تدون فيها جميع الأوامر التى يصدرها الباشا ورؤساء المصالح ، ورؤى أن تؤلف لجنة لإعداد «قانون إدارى» ، كما كان من أهم القرارات التى اتخذت وضع «ميزانية» للدولة ، ولم يشأ محمد على أن يقف عنـد هذا الحد ، فأرسل سامى باشا إلى باريس للوقوف على الأنظمة المتبعة فى الدواوين ودراسة أساليب الإدارة الفرنسيـة ، وكتب فى ١٨ يونية ١٨٤٦ خطاب توصية إلى الوزير « جيزو» Guizot ، لـكيلا يدخر وسعاً فى مساعدة سامى وتسهيل مهمته .

وهكذا اتخذ الباشا من الإجراءات ما يكفل تنظيم المـالية المصرية ، وأمكن بفضل ما بذل من جهود فى هـذا الشأن أن يحصل القنصل الفرنسى « بارو » Barrot على أرقام الميزانية فى عام ١٨٤٦ ، فكتب إلى حكومتـه أن الإيرادات بلغت ٨٤٠,١٦٠ كيساً أى ٤,٢٠٠,٨٠٠ جنيه أو ما يساوى ١٠٥,٠٢٠,٠٠٠ فرنك وأن المصروفات بلغت ٤٠٩,٠٠٠ كيس أى ٢,٠٤٠,٠٠٠ جنيه أو ما يعادل ٥١,١٢٥,٠٠٠ من الفرنكات .

١٠ — الأمن

كان استقرار الســلام الداخلى من أهم ما عنى به الباشا منذ اعتلائه أريكة الولاية ، ولم تكن المحافظة على الأرواح والأعراض والأموال إذ ذاك بالأمر الهين اليسير لـكثرة عوامل الاضطراب فى أوائل سنى الحـكم ، وكان أشد تلك العوامل خطراً وأظهرها أثراً ، وبخاصة فيما بين عامى ١٨٠٥ و ١٨١١ وجود ذلك العدد العظيم من الأرنئود ، والدلاة والترك وغيرهم من الجنود الذين اشتركوا فى طرد الفرنسيين من مصر بمعاونة الإنجليز ، فقد اعتمد عليهم

الولاة المرسلون من قبل الدولة العثمانية فى تأييد سيادة السلطان الشرعية ، ولم يكن ثم مناص من أن يعتمد عليهم محمد على فى بداية الأمر — وهو أحد رؤساء القوات الألبانيـة — فى تحقيق أغراضه ، ولـكنهم كانوا فى الواقع مصدر متاعب كثيرة ، إذ نزلت بالأهلين على أيديهم كوارث لا حصر لها ، حتى إذا ضاق ذرعهم وعيل صبرهم من هول ماحل بهم أخذوا يجأرون بالشكوى ، وصاروا يتمنون عودة الفرنسيين أوقدوم غيرهم من الأجانب ، عسى أن يخلصهم الفاتحون الجدد من هذا الشر الذى ابتلوا به ، وهو شر تحدث عنه الجبرتى مؤرخ هذا العصر حديثاً مسهباً ، يعدد ما اجترحه الجنود من فظائع ، وما كانت تنطوى عليه أضالع الناس من غضب مكظوم . قال الشيخ فى حوادث شهر صفر من عام ١٢٢٢ (أبريل ١٨٠٧) « وفيه نزل الدلاتيه إلى بولاق ، وكذلك الـكثير من العسكر ، وحصل منهم الإزعاج فى أخذ الحمير والجمال قهراً من أصحابها ، ونزلوا بخيولهم على ربب البرسيم والغلال الطائبة بناحية بولاق وجزيرة بدران ، فرعتها وأكلتها بهائمهم فى يوم واحد ، ثم انتقلوا إلى ناحية منية السيرج وشبرا والزاوية الحمراء والطرية والأميرية ، فأكلوا زروعات الجميع ، وخطفوا مواشيهم ، وفجروا بالنساء ، وافتضوا الأبكار ، ولاطوا بالغلمان ، وأخذوهم وباعوهم فيما بينهم ، حتى باعوا البعض بسوق مكة وغيره ، وهكذا يفعل المجاهدون ، ولشدة قهر الخلائق منهم وقبح أفعالهم تمنوا مجىء الإفرنج من أى جنس كان ، وزوال هؤلاء الطوائف الخاسرة ، الذين ليس لهم ملة ولا شريعة ولا طريقة يمشون عليها ، فكانوا يصرحون بذلك بسمع منهم ، فيزداد حقدهم وعداوتهم ، ويقولون أهل هـذه البلاد ليسوا مسلمين ، لأنهم يكرهوننا ويحبون النصارى ، ويتوعدونهم إذا خلصت لهم البلاد ، ولا ينظرون لقبح أفعالهم » .

وكثيراً ما أمعن الجنود فى إساءة معاملة الأهلين ، كلما دخلت جموعهم القاهرة ، أوطلب إليهم الخروج من العاصمة ، فى غزوة من الغزوات المتعددة ضد البكوات المماليك ، أو لغير ذلك من الشئون . وكان كبح جماح «الدلاتية» بنوع خاص أمراً جد عسير ، لقى الباشا فى سبيله كثيراً من العنت والمشقـة ذلك بأن هؤلاء الأخلاط كانوا يستبيحون لأنفسهم اغتصاب ما يريدون من أيدى الأهلين وبيوتهم ، ومن حوانيت التجار و « حواصلهم » ، كما كانوا يفرضون أنفسهم على الناس ضيوفاً ، فيلجون الدور من غير استئذان أصحابها ، يأكلون ويشربون ، وينهبون ويفجرون ، ثم ينتهى بهم الأمر إلى إرغام أصحاب هذه الدور على إخلائها أو دفع تعويض لهم لقاء جلائهم عنها . ويصف الشيخ الجبرتى طريقة غصب البيوت من أصحابها فيقول فى حوادث شـعبان ١٢٢٢ (أكتوبر ١٨٠٧) «فتأتى الطائفة

منهم إلى الدار المسكونة ، ويدخلونها من غير احتشام ولا إذن ، ويهجمون على سكن الحريم محتجة أنهم يتفرجون على أعالى الدار ، فتصرخ النساء ، ويجتمع أهل الخطة ويكامونهم فلا يلتفتون إليهم ، فيعالجونهم مرة بالملاطفة ، وأخرى بكثرة الجمع ، إن كان بهم قوة ، أو بمعونة ذى مقدرة . وإذا انفصلوا فلا يخرجون من الدار إلا لمصلحة أو هدية لها قدر . ويشترطون فى ذلك الشيلان الكشميرى ، فإذا أحضروا لهم مطلوبهم فلا يعجب كبيرهم ويطلب أحمر أو أصفر . . . وذلك خلاف ما يأخذونه من الدراهم ، فإذا انصرفوا وظن صاحب الدار أنهم انجلوا عنه ، فيأتيه بعد يومين أو ثلاثة خلافهم ، ويقع فى ورطة أخرى ، مثل الأولى أو أخف أو أعظم منها » .

وكذلك كان من عوامل الاضطراب فى سنوات الحكم الأولى ، صعوبة دفع الرواتب لهؤلاء الجند فى أوقاتها ، مما أثار الفتن والقلاقل ، «لأن العسكر الأرنئود والترك والدلاتية» كثيراً ما كانوا ينتهزون فرصة المطالبة بهذه الرواتب المتأخرة ، فيخرجون إلى الأسواق ، ينهبون المتاجر ، ويفتكون بمن يتصدى لمنعهم من الأهالى ، وكثيراً ما عجزت الحكومة عن ردعهم . ولعل أخطر هذه الحوادث شأناً ، تلك الحادثة التى وقعت فى ٢٦ أكتوبر ١٨٠٧ ، وكادت تشتعل بسببها نار الفتن فى القاهرة . فقد اجتمع « عسكر الأرنئود والترك على بيت محمد على باشا ، وطلبوا علائفهم ، فوعدهم بالدفع ، فقالوا لا نصبر ، وضربوا بنادق كثيرة ، ولم يزالوا واقفين ، ثم انصرفوا وتفرقوا ، وارتجت البلد ، وأرسل السيد عمر مكرم إلى أهل النورية والعقادين والأسواق ، يأمرهم برفع البضائع من الحوانيت ، ففعلوا وأغلقوها ، فلما كان قبيل الغروب ، وصل إلى بيت الباشا طائفة الدلاتية ، وضربوا أيضاً بنادق ، فضرب عليهم الباشا كذلك . . . وبات الناس متخوفين ، وخصوصاً نواحى الأزهر ، وأغلقوا البوابات من بعد الغروب ، ومهروا خلفها بالأسلحة ، ولم تفتح إلا بعد طلوع الشمس . . » ، وقد استمرت هذه الاضطرابات فى الأيام الثلاثة التالية ، « وأشيع فى البلدة أن العسكر نهبوا بيت الباشا ، وزاد اللغط والاضطراب ، ولم يعلم أحد من الناس حقيقة الحال ، حتى ولا كبار العسكر ، وزاد تخوف الناس من العسكر ، وحصل منهم عربدات وخطف عمائم وثياب وقتل أشخاص . . »

وإزاء هذه الاضطرابات المتكررة ، وجد الباشا أن خير وسيلة للخلاص من شرور هؤلاء الجند هى إرسالهم فى الحملات المتعددة ضد بكوات المماليك ، وترحيل أكثر الطوائف شغبا إلى بلادها ، ونفى زعمائها ، ولو أن نفى كبار الجند لم يكن بالأمر اليسور ، إذ كانوا

« لايهون بهم مفارقة مصر ، التى صاروا فيها أمراء وأكابر ، بعد أن كانوا يتخبطون فى بلادهم ، ويتكسبون بالصنائع الدنيئة . » ولهذا لم يكن غريبا أن يعصى هؤلاء الزعماء أوامر الباشا ويحشدوا الجنود للاشتباك مع قوات الحكومة فى معارك دامية وسط شوارع القاهرة وفى خططها وبين دورها . وكأنما لم يكن فى ذلك ما يكفى لإزعاج الأهلين وتعريض حياتهم للخطر ، فصار هؤلاء المتمردون ينتهزون فرصة هذه الالتحامات فيقتحمون الدور للسلب والنهب ، كما حدث حين أراد الباشا أن ينفى (رجب أغا الأرنئودى) ، إذ أرسل إليه فى ١٩ نوفمبر ١٨٠٧ « يأمره بالخروج والسفر ، بعد أن قطع خرجه وأعطاه علوفته » فرفض رجب أغا أن يصدع بما أمر ، ثم « جمع جيشه إليه من الأرنئود بناحية سكنه » بباب اللوق ، وعندئذ سير عليه الباشا قوة من ناحية باب الخرق (باب الخلق) ، وزاد الحرج عندما « حضر أيضا الجم الكثير من الأتراك وكبرائهم من جهة المدابغ ، وعمل كل منهم متاريس من الجهتين » . ولما التحم الفريقان ، اقتحم الجنود الدور ، وصاروا يطلقون البنادق ، حتى أفزعوا النساء ، فصرن « يصرخن ويصحن بأطفالهن ، ويهربن إلى الحارات الأخرى ، مثل حارة قواديس وناحية حارة عابدين . . . وطفقت العساكر تنهب الأمتعة والثياب والفرش ، ويكسرون الصناديق ويأخذون ما فيها ، ويأكلون ما فى القدور من الأطعمة فى نهار رمضان من غير احتشام » وشهد الشيخ الجبرتى « أثر قبيح فعلهم ببيت (سيدى محمد المعروف بأبى دفية ، الملاصق لمسكن طائفة من الأرنئود) من الصناديق المكسرة ، وانتشار حشو الوسائد والمراتب ، التى فتقوها وأخذوا ظروفها ، ولم يسلم لأصحاب المساكن سوى ما كان لهم خارج دورهم وبعيدا عنها ، أو وزعوه قبل الحادثة . » أما هذه الكارثة فقد استمرت « ثلاثة أيام بلياليها ، فلما كانت ليلة الإثنين (٢٢ رمضان ١٢٢٢ ، ٢٣ نوفمبر ١٨٠٧) حضر عمر بك ، كبير الأرنئود الساكن ببولاق ، وصالح قوج إلى رجب أغا المذكور ، وأركباه وأخذاه إلى بولاق ، وبطل الحرب بينهم ، ورفعوا المتاريس فى صبحها وانكشفت الواقعة عن نهب البيوت ونقبها وإزعاج أهلها ، ومات فيما بينهم أنفار قليلة ، وكذلك مات أناس وانجرح أناس من أهل البلد . » وقد سافر رجب أغا بعد ذلك إلى بلاده من ناحية دمياط ، فى ٢٦ نوفمبر من السنة نفسها ، وتخلف عنه كثير من عساكره وأتباعه .

أما الباشا فقد استمر فى إخراج هؤلاء الجند المفسدين من مصر كلما سنحت الفرصة ، فقطع فى الشهر التالى « رواتب طوائف من الدلاة ، وأمروا بالسفر إلى بلادهم » . وبعد مذبحة القلعة ، « خرج — فى ١٤ مارس ١٨١١ — عدة من عسكر الدلاة نحو الخمسمائة نفر ، إلى

ناحية قبة العزب ليسافروا إلى بلادهم ، فاستمروا فى قضاء أشغالهم أياما ثم سافروا » .

وعندما استتب للباشا الأمر وتأيد سلطانه فى البلاد بعد القضاء على المماليك ، استطاع أن يكبح جماح هؤلاء الجنود إلى حد كبير ، فأخرج عددا عظيما منهم إلى بلاد العرب فى حملته على الوهابيين ، وبلغ من اطمئنان الباشا إلى قدرته على إخضاعهم ، أنه لم يتردد فى تكليف « عماله » فى مقدونيا والأناضول ، أن يجمعوا الجنود الألبان وغيرهم ، لإرسالهم إلى ميادين القتال الجديدة فى (يولية ١٨١١) ، وقد ظلت الحال على ذلك فترة ، حتى إذا قرر الباشا إنشاء النظام الجديد تجددت الاضطرابات . قال الشيخ الجبرتى فى حوادث ٢٥ شعبان ١٢٣٠ (٣ يولية ١٨١٥) ، « وفيه أمر الباشا لجميع العساكر بالخروج إلى الميدان ، لعمل التعليم والرماحة خارج باب النصر حيث قبة العزب ، فخرجوا من ثلث الليل الأخير ، وأخذوا فى الرماحة والبندقة المتواصلة المتتابعة مثل الرعود ، على طريقة الإفرنج ، وذلك من قبيل الفجر إلى الضحوة ، ولما انقضى ذلك رجعوا داخلين إلى المدينة فى كبكبة عظيمة ، حتى زحموا الطرق بخيولهم من كل ناحية ، وداسوا أشخاصا من الناس بخيولهم ، بل وحميرا أيضا ، وأشيع أن الباشا قصده إحصاء العسكر ، وترتيبهم على النظام الجديد وأوضاع الإفرنج ، ويلبسهم الملابس القمطة ، ويغير شكلهم . . . وحصل فى العسكر قلقلة ولغط ، وتناجوا فيما بينهم ، وتفرق الكثير منهم عن مخاديمهم وأكابرهم ، ووافقهم على النفور بعض أعيانهم ، واتفقوا على غدر الباشا . . . . واتفقوا على الهجوم عليه فى داره بالأزبكية . . . » ، ولكن الباشا لم يلبث أن وقف على ما يبيتون له ، وأفسد عليهم مؤامرتهم ، إذ « صعد إلى القلعة وتبعه من يثق به من العساكر ، وانحزم أمر المتوافقين ، ولم يسعهم الرجوع عن عزيمتهم فساروا إلى بيت الباشا يريدون نهبه ، فمانعهم الرابطون ، وتضاربوا بالرصاص والبنادق ، وقتل منهم أشخاص . . . فأجمع رأيهم ، لسوء طباعهم وخبث عقيدتهم وطرائقهم ، أنهم يتفرقون فى شوارع المدينة ، وينهبون متاع الرعية وأموالهم ، فإذا فعلوا ذلك فيكثر جمعهم وتقوى شوكتهم ، ويشاركهم المتخلفون عنهم ، لرغبة الجميع فى القبائح الذميمة ، ويعودون بالغنيمة ، ويحوصلون من الحواصل ، ولا يضيع سعيهم فى الباطل ، كما يقال فى المثل ، ماقدر على ضرب الحمار فضرب البرذعة ، ونزلوا على وسط قصبة المدينة ، على الصليبية ، على السروجية ، وهم يكسرون ويهشمون أبواب الحوانيت المغلوقة ، وينهبون ما فيها . . . » .

وقد استمر خوف الناس بعد ذلك مدة ، وتوقعوا تكرار هذه الحوادث والكوارث ، وليس أدل على قلق النفوس واضطراب الخواطر ، مما حدث فى أوائل شهر رمضان ١٢٣٠

(أغسطس ١٨١٥)، إذ « حصل فى الناس زعجة وكرشات، وأغلقوا البوابات والدروب، واتصل هذا الانزعاج بجميع النواحى حتى إلى بولاق ومصر القديمة، ولم يظهر لذلك أصل ولا سبب من الأسباب مطلقاً ». وبعد أيام قلائل حدث « مثل ذلك المتقدم من الانزعاج والكرشات، بل أكثر من المرة الأولى . . . ولم يظهر لهذه الحركة سبب أيضاً وتقول الناس بطول نهار ذلك اليوم أصنافاً وأنواعاً من الروايات والأقاويل التى لا أصل لها » ويصف الجبرتى ما فعله الباشا لتسكين خواطر الأهلين، ووقف اعتداءات العساكر فيقول « استمر الباشا بالقلعة يدبر أموره، ويجذب قلوب الناس من الرعية وأكابر دولته، بما يفعله من بذل المال ورد المنهوبات، حتى ترك الناس يسخطون على العسكر ويترضون عنه » كما صار يقول « بمسمع من الحاضرين، ما ذنب الناس معهم ؟ . . . ها أنا لى منزل بالأزبكية، فيه أموال وجواهر وأمتعة وأشياء كثيرة، وسراية ابنى إسماعيل باشا ببولاق، ومنزل الدفتردار، ونحو ذلك، ويتحسبل ويتحوقل، ويعمل فكرته، ويدبر أمره فى أمر العسكر وعظائهم، وينعم عليهم، ويعطيهم الأموال الكثيرة والأكياس العديدة لأنفسهم وعساكرهم » . وهكذا استطاع الباشا، بفضل دهائه وحسن سياسته، أن يقضى على هذه الفتنة . ومنذ حوالى عام ١٨١٥ بدأت متاعبه من ناحية العسكر تقل إلى حد كبير، فلم يصدر عنهم ما يشبه العصيان، ولم يعتدوا على أحد من الأهلين، إلا فى حالات نادرة جداً، بل كادت اضطراباتهم تنقطع تماماً فيما تلا ذلك من الأعوام .

على أن اضطراب الأمن فى سنوات الحكم الأولى لم يكن راجعا إلى مسلك الجند وحدهم، بل كان راجعا كذلك إلى انتشار السراق فى الريف والمدن ، وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية . ويرى بعض المعاصرين أن كثرة اللصوص وقطاع الطرق إنما نشأت عن شدة الضنك الذى مد رواقه على البلاد، حتى غدا كثيرمن الناس لايستطيعون الحصول على مايسد الرمق ويقيم الأود، إلا بشق النفس وخلع الضرس، وهكذا بدت على أفراد الشعب مظاهر الإملاق، وزاد عدد المتسولين، حتى اكتظت بهم شوارع المدن، وانخرط بعضهم فى سلك اللصوص وقطاع الطريق . وكان هؤلاء ذوى جرأة شديدة، بلغت بهم حدا جعلهم ينشئون فى عاصمة البلاد « نقابة » تنظم خطط السطو، وتهريب المسروقات واقتسامها، وأعجب من ذلك أن عدوان أولئك الأشرار لم يكن مقصورا على الرعية وحدها ؛ بل كان للباشا كذلك نصيبه من هذا العدوان، وقد ذكر الشيخ الجبرتى حادثين يدلان على مابلغه هؤلاء اللصوص من جرأة وقلة مبالاة، وقع أحدهما فى أغسطس ١٨٠٧، حين استضاف الباشا بعض الإنجليز الذين حضروا إلى القاهرة لمفاوضته، عقب الهزائم التى لحقت بحملة فريزر فى رشيد والحماد ؛

إذ « أنزلهم الباشا فى خيمة بمخيمه بانبابة» فسطا عليهم اللصوص وجردوهم من ملابسهم. أما الحادث الثانى فقد وقع فى شهر شعبان ١٢٣١ (يونية — يولية ١٨١٦) ، وذلك « أن بعض العيارين من السراق ، تعدوا على قهوة الباشا بشبرا ، وسرقوا جميع ما بالنصبة من الأوانى والبكارج والفناجين والظروف ، فأحضر الباشا بعض أرباب الدرك بتلك الناحية ، وألزمه بإحضار السراق والمسروق ولا يقبل له عذرا فى التأخير ، ولو يصالح على نفسه بخزينة (والخزينة ألف كيس) ، أو أكثر من المال ، ولا يكون غير ذلك أبدا ، وإلا نكل به نكالا عظيما ، وهو المأخوذ بذلك ، فترجى فى طلب المهلة ، فأمهله أياما ، وحضر بخمسة أشخاص ، وأحضروا المسروق بتمامه لم ينقص منه شىء ، وأمر بالسراق فخوزقوهم فى نواحى متفرقين ؛ بعد أن قرروهم على أمثالهم ، وعرفوا عن أماكنهم ، وجمع منهم زيادة عن الخمسين ، وشنق الجميع فى نواحى متفرقة بالأقاليم ، مثل القليوبية والغربية والمنوفية . »

ومع أن الباشا كان يأخذ اللصوص بالحزم والشدة ، فقد كان هؤلاء الأشرار يجدون فيما ينجم عن ثورات الجنود الأرنئود والدلاة والمغاربة من هرج ومرج ، فرصة مواتية للسطو على الدور ، وارتكاب حوادث النهب والسلب . على أن السراق ما كانوا يعدمون مناسبات أخرى يحسنون استغلالها ، وآية ذلك ما ذكره الشيخ الجبرتى فى حوادث عام ١٢٢٥ هجرية (١٨١٠) عندما حصلت فى شهر المحرم الحرام (فبراير) : « زلزلة عجيبة مزعجة ، ارتجت منها الجهات ثلاث رجات متواليات واستمرت نحو أربع دقائق » ، سقط بسببها بعض الدور القديمة ، وتشققت جدران بعضها الآخر ، « فانزعج الناس منها من منامهم ، وصار لهم جلبة ، ... وخرج الكثير من دورهم هاربين إلى الأزقة ، يريدون الخلاص إلى الفضاء مع بعده عنهم » . وانتهز اللصوص فرصة تردد الشائعات عن حدوث « زلزلة » أخرى ، بعد أيام قليلة من وقوع « الزلزلة » السابقة ، وخروج الناس مهرولين « إلى شاطىء النيل ببولاق ، ونواحى الشيخ قمر ، ووسط بركة الأزبكية وغيرها ، .... فتسلق العيارون والحرامية تلك الليلة على كثير من الدور والأماكن وفتشوها » ، أما أهل القاهرة فقد رجعوا إلى دورهم بعد أن انقضى الليل دون أن تحدث « الزلزلة » ، ولم يجدوا فيها شيئا لم تمتد إليه أيدى اللصوص ، ولعل هذا هو السر فى أن الحكومة أخرجت المنادين إلى الأسواق يحذرون الناس « بأن لا أحد يذكر أمر الزلزلة » وينذرون بصارم العقاب « كل من خرج لذلك من داره » . ولم تكن حال الريف خيرا من حال المدن ، إذ انتشرت فيه « مناسر » اللصوص ، ووصلت أخبار حوادثهم إلى العاصمة ، فكان لها وقع أليم فى نفوس القاهريين ، حتى لقد

بلغ منهم الخوف مبلغا جعلهم يتخذون من دورهم ودروبهم معاقل صغيرة ، يتحصنون فيها عند توقع الشر . ويصف الجبرتى طرفا من ذلك فى حوادث أول محرم ١٢٣٥ (٢٠ أكتوبر ١٨١٩) حيث يقول ، « وفى أول محرم وما قبله بأيام ، حصل بالأرياف ، بل وبداخل المدن انزعاجات بسبب تواتر سرقات وإشاعة مناسر وحرامية ، وعمد الناس أبواب الدور والدروب ، وحصل منع الناس من المسير والمشى بالأزقة من بعد الغروب ، وصار كتخدابيك وأغات التبديل والوالى يطوفون ليلا بالمدينة ، وكل من صادفوه قبضوا عليه وحبسوه ، ولو كان مما لا شبهة فيه ، واستمر هذا الحال إلى آخر الشهر » .

ولم يكن ثم مناص من أن يولى الباشا أمر هؤلاء السراق ومناسرهم بالغ اهتمامه ، فبذل جهوداً جبارة لقطع دابرهم ووضع حد لجرائمهم . وكان ديوان القلمة — أو ديوان الخديو — يشرف على الأمن فى القاهرة ، إذ كان بها عدة « قرقولات » ، أهمها وأكبرها فى شارع الموسكى ، وفى كل منهـا ضابط مهمته الاستماع إلى شكاوى السرقات وحوادث الاعتداء ، التى لم يكن نظرها من اختصاص قاضى المحكمة ، حتى إذا أتم الضابط تحقيقاته رفعها إلى ديوان الخديو للفصل فيها . وكان من عمل الضابط كذلك الفحص عن الموازين والمكاييل ، وتفتيش المحال العـامة ، والقبض على المذنبين ، وتوقيع العقوبة عليهم . أما صاحب الإشراف العام على أعمال الشرطة فهو الكتخدا ، أو وكيل الباشا . ولم تقف جهود الباشا فى ضبط الأمن عند هـذا الحد ، فقد عمد إلى الإكثار من العسس ، الذين كانوا يذرعون شوارع المدينـة ودروبها فى الليل ، كما عمد إلى استخدام « البصاصين » ، الذين كانوا يندسون بين الناس لتسقط أخبار اللصوص ، ومراقبة نشاط من يشتبه فى سلوكهم . وكان الباشا يصطنع الشدة فى معاقبة المجرمين ، غير أن العقوبات كانت تختلف باختـلاف الجرم ، فمنها الجلد ، ومنها حلق اللحى ، وهو عقوبة لها خطرها ، لأن الرجل إذا أرغم على إزالة لحيته ، كان عليه أن يتوارى عن أعين الناس خجلا من هذه الإهانة التى لحقته ، وكان يفقد سلطانه على « حريمه » ، وتسقط هيبته بين معارفه وأهل بيته . وكانت هناك عقوبة « الحبس البسيط » والسجن فى « الليمان » وكثيراً ما كان المذنبون يرسلون للعمـل فى ترسانة الإسكندرية ، أو يجنـدون فى خدمة الجيش ، كما كانوا يعاقبون « بجزم الأنوف والتجريس » وقطع الأيدى والتعذيب والنفى والشنق ، وكان الموت شنقاً من نصيب أبنـاء العرب وحدهم ، إذ كان « العثمانلى » يعدمون بقطع رءوسهم . أما الإعدام بالخازوق فلم يحدث إلا نادراً ، وهو أشد العقوبات هولا وأبغضها إلى قلوب المذنبين .

وكان وكيل الباشا « لاظ أوغلي محمد أغا » أو « محمد أغا لاظ » كما يدعوه الجبرتي ، شديد العناية بمعرفة « ما هو قائم بأفكار سكان القاهرة وغيرها ، من ذراري أسرات اعتادت أن تعيش من كسب غيرهم ، وتوارثوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم . ممن يزاحمون الحكام في أحكامهم ، ويقاسمون العمال في ثمرة أعمالهم ، ويسلبون من ذوي الأموال أموالهم » ، ولهذا وضع نظاماً دقيقاً للتجسس على أحوال هؤلاء الناس . وبهذه الوسيلة أمكن معرفة المجرمين والأشرار ، والعمل على إبعادهم ، والحيلولة دون وقوع كثير من الجرائم ، والقضاء على الحركات التي من شأنها إثارة الخواطر والتحريض على العصيان . وعلى الرغم من اعتزال « لاظ أوغلي » منصب الكتخدائية في فبراير ١٨١٩ ، وسفره إلى الوجه القبلي « في مقدمة الجردة (المرسلة لفتح السودان) » ، فقد ظل نظام التجسس معمولا به ، وكان من الوسائل التي اعتمد عليها الباشا في مراقبة العابثين بالأمن ، وبخاصة عندما بدأت العلاقات تتوتر بينه وبين السلطان ، وغدا استقرار النظام في داخل البلاد أمرا تستلزمه ضرورة العمل على توجيه كل جهود الأمة والحكومة إلى ميادين الحرب والسياسة. فقد ذكر « بوكتي Bockty » ، أحد رجال القنصلية الروسية بالقاهرة ، في مايو ١٨٣٢ ، أن خمسين « قواصا » كانوا يطوفون أنحاء المدينة ، ويقدمون إلى الكتخدا حبيب أفندي ، وكيل الباشا في ذلك الحين ، تقارير عما يترامى إلى سمعهم أو يتصل بعلمهم ، حتى لا تؤخذ الحكومة على غرة في مسائل الأمن والنظام .

على أن الباشا إذا كان قد استطاع الحد من شرور الجنود واللصوص ، فقد كان عليه أن يعالج مشكلة الأوربيين الذين نزحوا إلى مصر فرارا من وجه العدالة ، أو ابتغاء كسب غير شريف من وراء الاشتغال بالتهريب وما إليه .

والواقع أن وجود الأجانب بمصر ، في مطلع القرن التاسع عشر ، لم يكن يسبب أية متاعب لحكومة الباشا ، إذ كان عددهم قليلا ، وكانت القوانين القديمة الخاصة بشروط إقامتهم ونشاطهم نافذة . كما أن أحوال البلاد وقتذاك لم تكن تشجعهم كثيرا على مزاولة التجارة أو ولوج غيرها من أبواب الرزق التي تتفق وميولهم . ولكن الحال لم تلبث أن تغيرت في الشطر الأخير من عهد محمد علي ، فلم تكن الشروط الموضوعة لإقامة الأجانب مرعية ، بل كان يكفي أن يقيدوا أسماءهم في سجلات قنصلياتهم حتى يتمتعوا بحق الإقامة ، ولم تكن حكومة الباشا ، إمعانا منها في انتهاج خطة التسامح ، تطلب إليهم تقديم ضمانات معينة ، كي تطمئن إلى سلوكهم ، وكان من أثر هذا التسامح أن غزا البلاد سيل من العاطلين والأوشاب ، أشاعوا في كبريات المدن ألوانا من الفوضى والاضطراب ، إذ كثر اعتداؤهم على الأهلين بل وعلى

رجال الحكومة من حفظة الأمن والنظام ، لذلك حاول الباشا أن يضع حدا لنشاطهم الرذيل ، ولما كان هذا الأمر متعذرا من غير مؤازرة القناصل ، فقد أصدر إليهم بوغوص بك ، فى ٢٢ مايو ١٨١٩ ، منشورا يلفت نظرهم فيه إلى ما يحدثه بعض مواطنيهم الوافدين إلى الإسكندرية من فوضى واضطراب ، راجيا ألا يبخلوا بالمعاونة فى وضع نظام يكفل استقرار الأمن والسلام ، فى المدن التى يكثر بها هذا الصنف من الأجانب ، وقد لقيت هذه الدعوة ترحيبا من بعض القناصل ، وفى طليعتهم قنصل الروسيا العام المسيو « سيڤينى Civigny » ، فقد رأى أن يزود رعايا دولته بتذكرة أو بطاقة ممهورة بتوقيع سكرتير القنصل العام ، يطالبون بإبرازها إذا ساروا فى شوارع المدينة بعد ساعة معينة من الليل ، كما أصدر إليهم التعليمات ، بأن يحمل كل منهم خاتمه الخاص وفانوسا مضاء ، عند خروجه ليلا ، حتى يستطيع العسس التعرف عليه .

وكان من أثر ما صادفته هذه الطريقة من نجاح ، أن قرر الباشا من جانبه فى سبتمبر ١٨٢٩ ، أن يعمم نظام « البطاقات الشخصية » فيكون لدى « الفلاحين » بطاقات توضح محال إقامتهم والأماكن التى ينتقلون إليها للإقامة بها . وقد طلب الباشا إلى البطارقة الثلاثة الأرمنى والقبطى واليونانى ، أن يعملوا على تعميم هذه البطاقات بين أبناء طوائفهم ، وكان الغرض المباشر من هذا الإجراء أن يكون لدى سكان البلاد ما يشبه « جوازات للمرور » ، يتعين عليهم إبرازها عند الرغبة فى مغادرة إحدى المدن أو القرى إلى غيرها ، وبخاصة عند أبواب القاهرة ، إما للدخول إليها ، أو الخروج منها . ويظهر أن السبب الأكبر فى اتخاذ هذا الإجراء ، أنه كان بالبلاد فى ذلك الوقت ، عدد يتراوح بين عشرة آلاف واثنى عشر ألفا من الجنود الترك والأرنئود ، تركوا خدمة الجيش وظلوا بغير عمل ، وأخذ بعضهم ينتقل من مكان إلى آخر ، ولبث معظمهم فى العاصمة ، لا هم لهم سوى إثارة الفتن وتحريك عوامل الفوضى والاضطراب . لذلك عمدت الحكومة إلى ابتداع نظام البطاقات ، حتى تستطيع مراقبتهم والتخلص منهم ، غير أن هذا النظام أثار تعليقات واحتجاجات شتى من جانب القناصل ، فقد رأى فيه بعضهم وسيلة للتفريق فى المعاملة بين الأجانب وأهل البلاد ، ورأى آخرون أنه إجراء ترى الحكومة من ورائه إلى معرفة جميع من تحق عليهم فرضة الرءوس ، حتى تزيد موارد الخزانة . وكان لاحتجاج القناصل صداه ، ففى يونية ١٨٣٠ استثنى من الخضوع لهذا النظام رعايا الدول الأجنبية ، ما داموا يرتدون الملابس الإفرنجية فى الغدو والرواح . أما الذين يرتدون الملابس الشرقية من هؤلاء الرعايا ، فكان على كل منهم أن يحمل « إذن

المرور » أى بطاقة تحقيق الشخصية ، مبصومة بخاتم القنصلية ، ومكتوبة باللغة العربية . وفى يناير من العام التالى ، أرسل بوغوص إلى القناصل منشورا ، طلب إليهم الباشا فيه أحد أمرين ، إما أن يقوموا هم بتنظيم رقابة فعالة على رعاياهم فى الإسكندرية حتى لا يكدروا صفو الأمن وإما أن يتركوا للباشا نفسه اتخاذ ما يراه من الإجراءات ، على أن يزودوه بما يعن لهم من الآراء ، ويعاونوه بما يملكون من سلطة قانونية . فاجتمع القناصل للتشاور فيما عرض عليهم ، وقر رأيهم فى ٤ فبراير ١٨٣١ على مشروع بإنشاء هيئة « بوليسية » خاصة بمدينة الإسكندرية ، تتألف من ستين رجلا يعرفون الفرنسية أو الإيطالية ، وعليهم أن يقوموا بأعمال العسس ، ويحافظوا على الهدوء فى حى الإفرنج ، وفى الأسواق ، وفى منطقة الجمرك ، وفى المحمودية وعند أبواب المدينة ، كما أن عليهم أن يسهروا على نظافة الشوارع ، ومراقبة كل ما يتصل بشئون الصحة العامة ، ولهم أن يستعينوا برجال الجيش عند الاقتضاء ، إذ أنهم لا يحملون عصيا أو سياطا أو سلاحا . أما رئيسهم فتختاره الحكومة ، ولكن عليه أن يكون دائم الاتصال بالقناصل ، حتى يسود الوفاق ، ويؤتى هذا النظام ثمرته المرجوة .

غير أن الأحداث السياسية التى شغلت الباشا بإعداد غزوة الشام الأولى ، وتعذر الاتفاق بين القناصل ورعايا دولهم ، وعدم ارتياح الباشا إلى وجود هيئة « بوليسية » شبه مستقلة ، أدى إلى إغفال هذا المشروع ، فبقيت الحال على ما كانت عليه ، حتى إذا عجز القناصل عن كبح جماح رعاياهم ، وكثرت حوادث السرقة والتهريب ، وتعددت إهانة رجال الحكومة على أيدى أشرار الأجانب ، لم يجد الباشا بداً من اتخاذ بعض إجراءات وقرارات ، طلب إلى القناصل فى ٦ نوفمبر ١٨٣٥ ، أن يعاونوه فى تنفيذها ، محافظة على الأمن والنظام .

أما هذه الإجراءات والقرارات فيمكن تلخيصها فى ثلاثة أمور ، أولها أن يطلب إلى كل شخص يريد القدوم إلى هذه البلاد للإقامة بها ، ابتداء من ١٥ يناير ١٨٣٦ ، أن يبين عقب وصوله إليها الموارد التى يعتمد عليها فى كسب رزقه ، وأن يقدم للسلطات المحلية رجلا من خيار القوم يضمنه ويكون مسئولا عن مسلكه مدة إقامته ، وثانيها أن يطبق ذلك على جميع الأجانب المقيمين بالبلاد وقتذاك ، وثالثها أن يتعهد ربان كل سفينة تحمل إلى مصر أشخاصا لا تتحقق فيهم هذه الشروط ، بأن يعيد أولئك الأشخاص إلى الجهات التى جاءوا منها ، على نفقته وتحت مسئوليته . والظاهر أن هذه القرارات صادفت قبولا من بعض القناصل ، فقد كتب « دوهاميل » ، القنصل الروسى فى الإسكندرية ، إلى زميله فى مالطة ، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٨٣٥ ، يطلب إليه أن يمنع ربابنة السفن الروسية من إحضار أشخاص إلى مصر

لا يستطيعون إثبات موارد عيشهم أو تقديم ضامن لهم ، من بين الموثوق بهم لدى السلطات المحلية .

ومع ذلك ظل الأجانب ، وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية ، مصدر متاعب كثيرة . فلم تنقطع شكوى الحكومة من الجرائم التى كان يرتكبها بعضهم دون أن تصل إليهم يد العدالة بسبب النظام القنصلى القائم ، وزاد الأمن اضطرابا ، أن الأجانب كانوا يعمدون فى فض منازعاتهم إلى طريقة المبارزة ، كما كانوا يطلقون الرصاص وسط المساكن والأحياء المأهولة ، فى غير مبالاة بحياة الوطنيين ، فضلا عن أنهم كانوا يستبيحون لأنفسهم الصيد فى حقول الفلاحين ، إلى غير ذلك من الأمور التى تعالت بسببها الشكوى منهم ، حتى اضطر الباشا فى ١ كتوبر ١٨٣٧ إلى أن يبعث بمنشور إلى قناصل الدول بالإسكندرية ، يدعوهم إلى مساعدته فى اتخاذ إجراءات فعالة تضع حدا لكل هذا العبث . فلم يجدوا مناصا من الاجتماع لدى القنصل النمساوى « لاورين Laurin » ، وأقروا رغبات الباشا فى إبعاد كل أجنبى ليس له عمل يرتزق منه ، وفى ضرورة الحصول على ترخيص بحمل السلاح ، وفى تحريم الصيد بالحقول ، وإطلاق الرصاص وسط المساكن ، أو داخل حدود المدينة ، ومنع الاقتراب عند الصيد من المبانى العامة ، كالمخازن « والترسانات » ومعامل البارود ، كما وعدوا بالرجوع إلى دولهم فى موضوع حظر المبارزة . وكان من الأمور التى لفت بوغوص يوسف نظر القناصل إليها أن بعض العثمانيين والذميين المتهمين بارتكاب جرائم معينة ، كانوا يغادرون البلاد على سفن تحمل أعلاما أجنبية ، فرارا من المحاكمة ، ولهذا طلب إليهم فى سبتمبر ١٨٤١ أن يتخذوا من الوسائل ما يحول دون قبول هؤلاء وأمثالهم فى السفن ، بوصفهم عمالا أو مسافرين ، ما لم يحصلوا من السلطات المحلية على تصريح بمغادرة البلاد . وفى سبتمبر ١٨٤٢ اتخذت الحكومة عدة قرارات بشأن تفتيش أمتعة السائحين . وعندما كثر وفود الأجانب إلى مصر منذ بداية عام ١٨٤٣ ، اضطر أرتين بك ، سكرتير الباشا الخاص ، فى ١ كتوبر من العام نفسه ، إلى أن ينبه ممثلى الدول ، إلى ضرورة تعاون حكوماتهم مع الحكومة المصرية لصون الأمن فى البلاد ، إذ كان يرى أنه « إلى جانب الشرفاء الذين يفدون إلى مصر للإقامة بها يجد الإنسان كثيرين لا مهنة لهم يكسبون عن طريقها عيشهم ، وهؤلاء القوم إنما قدموا إلى البلاد ، وهم على ثقة من أن فى وسعهم أن يحصلوا على قوتهم بمغامرات يقومون بها ، دون أن يزعهم وازع أو يردعهم رادع ، كما دفعهم إلى مغادرة أوطانهم حرصهم على الإفلات من قبضة القانون » .

ومهما يكن من الأمر ، فلم تذهب عبثا تلك الجهود الجبارة ، التى بذلها عاهل مصر العظيم ، فى تطهير البلاد من حثالة الأجانب ، وفى مكافحة اللصوص وقطاع الطريق ، وفى كبح جماح المتمردين من أراذل الجنود ، فقد استمتعت مصر تحت حكم الباشا عهدا طويلا بهدوء لم يجد الدكتور « جون بورنج » إزاءه مناصا من أن يسجل فى تقريره الضافى ، أن السلام كان يبسط جناحيه على جميع أنحاء البلاد ، وأن الأمن كان يمد رواقه على البر والبحر ، وعلى قنن الجبال وبطون الوديان ، وعلى البقاع العامرة بالسكان ، والأصقاع التى قل أن تطأها قدم إنسان .

١١ — خاتمة القول : الباشا فى سنوات الأخيرة (نشاطه ووفاته) : —

قضى محمد على على عرش مصر نيفاً وأربعين سنة ، كانت كلها عامرة زاخرة بجلائل الأعمال ، ومع أن الصبغة العسكرية كانت غالبة على نشاط الباشا فى الشطر الأول والأكبر من حكمه ، إلا أن العاهل العظيم كان إلى جانب هذا الاتجاه العسكرى ، معنيا أكبر عناية فى تلك الحقبة من الزمن ، بإدخال جميع الإصلاحات التى من شأنها خلق الحكومة المدنية ودعم أركانها ، تلك الحكومة التى لا غنى عن وجودها ، ما دام يهدف إلى إنشاء الدولة المصرية الحديثة ، فى ظل البيت العلوى العتيد ، لذلك لم يترتب على الحد من نشاط الباشا العسكرى ، بعد أن تقررت نظم الولاية الوراثية فى عام ١٨٤١ ، ركود فى مشروعاته الإصلاحية ومنشآته العمرانية ، لأن هذه المنشآت وتلك المشروعات كانت ألزم لتشييد ملكه والإبقاء عليه من أى شيء آخر ، ولهذا ظل النشاط متصلا بعد عامى ١٨٤٠ و١٨٤١ فى كل المرافق ، لا فى مصر وحدها ، بل وفى السودان كذلك ، فقد عمد الباشا إلى هذا الشطر الفسيح من وادى النيل ، فأقام الإدارة المنتظمة فى شتى نواحيه ، ونشر الأمن والطمأنينة فى مختلف أرجائه ، وفتح أمام أهله أبواباً كانت من قبل مغلقة ، فاندفعوا منها إلى طريق الحضارة ، يحاولون اللحاق بإخوانهم ممن يسكنون شمال الوادى . ويحول دون الاسترسال فى ذكر سائر أعمال محمد على فى السودان ، أن هذا البحث مقصور على شؤون مصر الداخلية ، ورغم ذلك ففى هذا الميدان وحده ما يكفى لإقامة الدليل على أن نشاط الباشا لم يفتر لحظة بعد عامى ١٨٤٠ و١٨٤١ ، كما وقر فى أذهان كثير من الناس ، لأنهم اعتقدوا خطأ ، أن جميع إصلاحات محمد على ، كانت تدور حول محور واحد هو الجيش ، وفاتهم أن كافة أعمال الباشا ، ومن بينها الجيش ، كانت تدور حول محور آخر ، هو بناء دولة .

وما دام الأمر كذلك ، فلم يكن غريباً أن تزدحم السنوات الأخيرة من حكم محمد على بكبريات المسائل ، التى يتطلب بحثها والبت فى أمرها ، مضاء العزيمة وسعة الصدر وبعد النظر ، فهناك مكافحة الأمراض والأوبئة كالطاعون والكوليرا بين عامى ١٨٤٠و١٨٤٢ ، ومعالجة شئون الضرائب ، وإنشاء نظام العهد ، واستصدار الأوامر الخاصة بتنظيم الملكية العقارية ، بين ١٨٤٠و١٨٤٧ وهناك نظام الاحتكار ، فقد عرضت مسألته على بساط البحث من جديد ، فصفى الاحتكار الصناعى ، وظل الاحتكار الخارجى موضعاً للبحث فترة طويلة حتى انتهى الأمر بفك قيوده ، وهناك مشكلة النقل وتمصيره ، وإنشاء ديوان المرور ، وضرورة الوصول إلى قرار فى مسألة الطريق البرى ، ومشروع القناة البحرية أو « النيلية » بين البحرين الأبيض والأحمر ، وقد برزت جميع هاتيك المسائل بين عامى ١٨٤٢و١٨٤٧ . أما مشروع القناطر الخيرية ، فأخذ الباشا فى بحثه بصفة جدية فى عام ١٨٤٣ ووضع الحجر الأساسى بيده فى عام ١٨٤٧ ، وفى العام نفسه تقرر فتح الرياحات الثلاثة المعروفة . ومن أهم منشآت هذا العهد حوض إصلاح السفن بالإسكندرية فى عام ١٨٤٤ ، والاستحكامات التى أقيمت على الشواطىء الشمالية بين عامى ١٨٤١و١٨٤٥ ، وفضلا عن ذلك كله ، فقد كان للتعليم والثقافة حظ موفور من العناية ، إذ تم إعداد « ترتيب ١٢٥٧ هـ » ، وإعادة تنظيم الوقائع المصرية ١٨٤٢ ، وسفر أكبر البعوث فى عصر محمد على بأجمعه ١٨٤٤ ، ونشاط الترجمة ، وطبع الكتب العلمية والفنية والأدبية ونشرها ، وتقرير مكافآت للقائمين بترجمة هذه الكتب . ولا يصح أن يغيب عن البال أن الإدارة الإقليمية باتت مستقرة ، وأنه فى عام ١٨٤٧ تم تشكيل المجلس الخصوصى فى القاهرة .

ولا جدال فى أن إنجاز جميع تلك الأعمال ، يدل أبلغ دلالة على أن الفترة الأخيرة من حياة الباشا لم تكن فترة ركود وجمود ، كما يخيل إلى الجمهرة العظمى من كتابنا المحدثين ، والظاهر أنهم يجدون فى اعتلال صحة الباشا ، خلال تلك الفترة ، ما يعزز آراءهم . وواقع الأمر أن اعتلال صحة الباشا على النحو الذى يصوره أولئك الكتاب ، أسطورة من الأساطير ، يجب الكشف عن حقيقتها وإظهار بطلانها ، لا لأنها تلقى فى زوايا النسيان بكثير من ضروب الإصلاح التى تمت بعد عام ١٨٤٠ ، ولا لأنها تغمط فضلا عظيما لمؤسس الدولة المصرية الحديثة ، بل لأن دراسة تاريخ مصر خلال الحقبة الواقعة بين عامى ١٨٤٠و١٨٤٩ دراسة علمية صحيحة ، تدحض هذه الأسطورة من أساسها ، وتهدم ما رتبه عليها الكتاب من نتائج ؛ لذلك بات من الضرورى النظر فى دعوى هذا المرض ، للوقوف على جلية الأمر .

والثابت أن الباشا انتابه المرض منذ أواسط عام ١٨٤٤ ، ثم اشتدت العلة بالرجل العظيم في يوليو من العام نفسه ، حتى أن صديقه القديم « توسيچه » ، قنصل اليونان في مصر ، كتب إلى حكومته في السابع والعشرين من هذا الشهر ، رسالة قال فيها « إن البلاد في شدة القلق » بسبب مرض الباشا ، وحق للنفوس أن تهلع ، وللبلاد أن يستبد بها الخوف ، وهي التي درجت على مشاهدة الباشا الكبير موفور الصحة ، جم النشاط ، دائب الحركة ، يشع من عينيه الحادتين ، ذلك النور الذي كان ينفذ إلى حبات القلوب ، فيستنهض فاتر الهمم ، ويدفع الرعب إلى قلوب المتواكلين . على أن دائرة هذا القلق لم تلبث أن انداحت ، حتى استولى على قناصل الدول ، وهم الذين ظلوا قرابة أربعين عاما يربطون مصالحهم الخاصة ومصالح بلادهم ببقاء ذلك النظام ، الذي كانت شخصية الباشا ركنه الركين وسناده المتين . فلا غرابة إذا كان مرض الباشا حدثا جليلا ، تناقلته الألسن ، وطارت به الأخبار كل مطار ، حتى لقد بلغ الأمر إلى حد أن أرسل السلطان من القسطنطينية مظلوم بك (قبو كتخدا الباشا) إلى مصر ، ليستفسر عن صحة العاهل الكبير ، ولكن هذا القلق — الذي كان الدافع إليه تقدم الباشا في السن — لم يلبث أن زال ، إذ استرد الباشا عافيته بعد أيام معدودات (في ٢ أغسطس ١٨٤٤) ، فهدأت النفوس ، وتحرك دولاب العمل ، وأخذ الإصلاح يسير سيرته الأولى ، في غير تلكؤ أو إبطاء ، واتخذ الباشا في الفترة التالية قرارات لها خطرها ، في شئون الأرض والضرائب والمرور والتعليم ، وغير ذلك مما سبق بيانه . وفي صيف عام ١٨٤٥ ، خرج الباشا في نزهة بحرية إلى رودس ، فبلغها في ٢٩ أغسطس وكان عند عودته إلى الإسكندرية في ٨ سبتمبر موفور الصحة والعافية . ثم أظهر الباشا في ربيع العام التالي ١٨٤٦ رغبته في زيارة أوربا ومشاهدة باريس ، ولكنه كما أخبر القنصل الفرنسي بارو Parrot ، كان يريد قبل ذلك زيارة الآستانة ، « لأن السلطان — كما قال الباشا — كان يحمل على كتفيه معطفاً موشى حول الرقبة بأحجار الماس النفيسة ، وهو وحده في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية صاحب الحق في ارتداء هذا المعطف ، غير أن السلطان صنع لي معطفاً كمعطفه ، وصحيح أن ارتداء هذا المعطف لن يجعل مني ملكا ، ولكنني عند ما أرتديه سأكون في مرتبة الملوك ، وليس بين ظاهر الأمور والحقيقة التي تثير معارضة الدول الأوربية سوى خطوة يسيرة » . وفي ٣ مارس ١٨٤٦ كتب « توسيچه » إلى حكومته أن الباشا يريد أن يصحبه في رحلته المزمعة إلى الآستانة ، لذلك لم يكد حامد بك يصل إلى مصر في أول يولية ، حاملا إلى الباشا دعوة السلطان عبد المجيد خان ، حتى

قرر محمد على السفر ، وأقلع فى ٤ يوليو من الإسكندرية ، على ظهر السفينة التى استقلها حامد بك من الآستانة ، وقد عاد الباشا بعد ذلك من رحلته فى ٢٤ أغسطس ، وظل فى صحة وعافية ، وحضر الحفل الذى أقيم لوضع الحجر الأساسى فى بناء القناطر الخيرية ، فى ٩ أبريل ١٨٤٧ . وفى ١١ يونية كتب « نوسيجه » إلى حكومته يقول « إن الباشا يستمتع بصحة جيدة للغاية ، ولكنه يؤثر البقاء فى عاصمته (القاهرة) ، حتى تتاح له فرصة الإشراف الجدى على سير العمل فى بناء القناطر الخيرية » . وفى ١٤ سبتمبر ١٨٤٧ ، خرج الباشا على ظهر سفينة مصرية ، فى نزهة بحرية إلى رودس وقبرص ، استغرقت اثنى عشر يوماً ، وكان يريد السفر إلى أوربا لزيارة باريس فى العام التالى ١٨٤٨ ، ولكن الشيخوخة حالت دون تحقيق رغبته ، لا سيا وقد اشتدت عليه العلة فى فبراير ١٨٤٨ ، فنصح له الأطباء بأن يقوم بنزهة فى البحر الأبيض المتوسط «لتغيير الهواء» ولكنه لم يشأ مغادرة البلاد قبل أن ينظم أمورها ، فعهد إلى حفيده عباس باشا بحكومة القاهرة ، وإلى ابنه سعيد باشا بحكومة الإسكندرية ، وذلك إلى أن يعود من أوربا ولده الأكبر إبراهيم ، وهو الذى أراد الباشا أن يخلفه فى الولاية ، وقد صرح بذلك عند إبحاره .

وفى ١٤ فبراير ١٨٤٨ ، غادرت السفينة الفرنسية « الإسكندر » الشواطىء المصرية ، تحمل الباشا وحاشيته ، وكان « نوسيجه » بين من صحبوه فى هذه الرحلة ، فزار مالطة ونابولى ، وبرح به الحزن عندما بلغته أنباء الثورة التى قامت فى باريس عام ١٨٤٨ ، وطاحت بعرش صديقه « لوى فليب » ، ثم عاد الباشا من تلك الرحلة فى اليوم الثالث من شهر إبريل بعد وصول إبراهيم باشا من سفره بيوم واحد ، وكان قد برأ من علته بسبب « تغيير الهواء » ولكنه أصيب بضعف شديد ، حتى أن القنصل الإنجليزى «شارلز مرى» Charles Murray كتب يقول إن الباشا منذ عودته ، أى منذ أسبوع على وجه التقريب ، كان فى حالة محزنة من الضعف الجثمانى والفكرى ، ومع هذا ظل ولده إبراهيم ممتنعا عن تسلم أزمة الحكم ، خوفا من أن يسترد الباشا عافيته ، فيسوءه ماحدث ، وإن دل هذا على شىء ، فإنما يدل على أن محمد على ظل فى هذه الأزمة — كما كان على الدوام — عزيز الجانب مرجو الشفاء ، حتى أن أقرب المقربين إليه كانوا يتوقعون عودته إلى مباشرة شئون الحكم ، بعد أن يسترد قواه كاملة ، غير أنه سرعان ما استبان الجميع أن حبل الرجاء قد انقطع فى هذه المرة ، وأنه لا أمل فى أن يعود الباشا إلى ميدان العمل من جديد ، فاستقر الرأى على عقد مجلس من كبار الباشاوات والنظار ، للنظر فيما يجب اتخاذه من إجراءات ، بشأن مستقبل الحكم فى البلاد .

وفى ٩ إبريل ١٨٤٨ ، أسفر البحث عن تأليف لجنة من اثنى عشر عضوا ، تضطلع بتبعات الحكم باسم محمد على ، وقد شكلت من إبراهيم باشا رئيسا ، وعباس باشا ، وسعيد باشا ، وكياميل باشا ، وشريف باشا ، وساى باشا ، وأحمد باشا يكن ، وصبحى بك ، وحسن بك وأرتين بك ، وراتب بك وزكى أفندى .

على أن حالة الضعف التى استوجبت اتخاذ هذه الإجراءات ، لم تطرأ إلا بعد عودة الباشا من رحلته الأخيرة ، أى فى إبريل ١٨٤٨ ، وقد تعرض الباشا لمثل هذه الحالة خلال مرضه فى عام ١٨٤٤ ، ولكن الأزمة لم تستمر طويلا ، بل انفرجت فى أيام معدودة فلم يكد الباشا يعتكف فى قصره بشبرا فى ٢٨ يوليو حتى تسامع الناس بمرضه ، وتهامسوا بضعفه وما هى إلا فترة قصيرة لم تجاوز اليومين حتى استرد عافيته وسمح طبيبه « جايطانى » بك و« كاوت » بك بزيارته ، فزاره أهله وعشيرته — عباس باشا وشريف باشا وأحمد باشا يكن — وفى ٣١ يوليو ١٨٤٤ ، زاره ابنه سعيد باشا فأمره بالعودة إلى الإسكندرية ، وفى ٢ أغسطس كتب القنصل اليونانى فى القاهرة « چورچ كوسيفا » Georges Cossiva أنه قد وصلت إليه معلومات أكيدة عن تمتع الباشا بصحة جيدة ، وهكذا لم يطل أمد هذه الأزمة ، فشفى من مرضه فى أقل من أسبوع واحد ، ولم تعاوده العلة إلا فى إبريل ١٨٤٨ ، أما فيما عدا ذلك فكان الباشا سليما معافى ، غير أن حالة الضعف الأخيرة كانت شديدة الوطأة ، فاعتزل الباشا الحكم ، وتولى العرش ابنه إبراهيم ، ولكن ولايته كانت قصيرة ، فولى الأمر من بعده عباس باشا فى نوفمبر ١٨٤٨ . وفى السابع من أغسطس عام ١٨٤٩ ، كتب سكرتير القنصلية اليونانية بالإسكندرية « چان إيفوس » Jean G. Ivos إلى حكومته ينعى محمد على ، « رجل العبقرية الذى لم يتطرق إليه الكلال أو الملال » ، وافاه الأجل فى منتصف الساعة الثانية عشرة قبل ظهر يوم الخميس ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ ، بعد أن دون اسمه فى سجل الخلود .

القسم الثانى

تقارير المعاصرين

تمهيد

تناولنا فى العرض التاريخى سياسة مصر الداخلية فى عهد محمد على ، ولكنا لم نقصد إلى كتابة تاريخ مفصل لتلك السياسة ، بل كان أكبر همنا أن نبرز المسائل التى أغفلتها المؤلفات الأخرى ، وأن نلقى شيئا من الضوء على النواحى التى مازال يكتنفها الغموض ، وقد فعلنا ذلك عامدين ، حتى يحاول القراء سد ما تركناه من ثغرات ، وإكمال الصورة التى رسمنا لهم بعض خطوطها فى العرض التاريخى ، بالرجوع إلى ما أثبتناه من أقوال الذين عاصروا الباشا ، ومكنتهم ظروف العمل من الاطلاع على خفايا المسائل ودقائق المشاكل . وقد رأينا أن قناصل الدول خير من يصح الاعتماد على أقوالهم من بين جميع المعاصرين ، لأن التقارير التى يبعثون بها إلى حكوماتهم وثائق رسمية ، يتطلب إعدادها دقة فى البحث واحتياطا فى التعبير ، فضلا عن أنه من شأن سريتها أن تشجع أصحابها على البوح بكل ما يعتقدون أنه الحق ، مهما تكن آراؤهم بعيدة عن أن ترضى حكام البلاد التى يمثلون دولهم لديها ، وفضلا عن ذلك فإن لتقارير القناصل مزية أخرى لا يصح إغفالها ، إذ أنها صادرة عن أشخاص تختلف جنسياتهم ، وتتعارض مصالحهم ، وينظر كل منهم إلى ما يجرى حوله من زاوية خاصة ، فالموازنة بين هذه التقارير ، بعد استيعاب ما فى أطوائها من آراء وتفاصيل ، خير كفيل بإظهار الحقيقة .

ولما كان خارجا عن حدود الإمكان أن ننشر جميع ما اطلعنا عليه من تقارير القناصل ، فقد رأينا الاكتفاء بسبعة منها ، أولها وثانيها من حيث الترتيب الزمنى ، تقريران بعث بهما البارون دى بوالكمت الفرنسى Boislecomte إلى حكومته فى غضون عام ١٨٣٣ ، والثالث والرابع تقريران لم يسبق نشرهما ، قدمهما المندوب الأمريكى «وليم هودجسون» Hodgson إلى وزارة الخارجية الأمريكية بعد زيارته مصر ، وقد قدم أحدهما فى عام ١٨٣٤ ، والآخر فى عام ١٨٣٥ . أما الخامس فتقرير بعث به القنصل الروسى العام فى مصر الكونت «دوهاميل» Duhamel فى عام ١٨٣٧ . وسادس التقارير ذلك التقرير الضخم الذى قدمه الدكتور جون بورنج Bowring الإنجليزى إلى اللورد بلمرستون فى مارس ١٨٣٩ عن «مصر وكريد» وقد طبعته الحكومة الإنجليزية وقدمته إلى مجلسى البرلمان الإنجليزى . أما السابع فتقرير بعث به القنصل الإنجليزى العام فى مصر «باتريك كامبل» Patrick Campbell إلى اللورد

بلمرستون فى ٦ يوليو ١٨٤٠ ، وهو تقرير لم ينشر حتى الآن .

وقد وقع اختيارنا على هذه التقارير دون سواها لأنها تحوى تفصيلات كثيرة يكمل بعضها بعضا ، ، مما يساعد على إبراز صورة صحيحة كاملة لحالة البلاد الداخلية فى عصر محمد على ، إذ كان لأصحاب هذه التقارير من حسن الصلة بحكومة الباشا ، ومن إقامتهم فى مصر ، ماسهل عليهم مهمة الحصول على المعلومات والتفاصيل والإحصاءات الكثيرة ، من رجال الباشا وموظفى حكومته ، كالمديرين وأضرابهم فى الأقاليم ، والنظار ورؤساء المصالح والدواوين فى القاهرة والإسكندرية .

وفى الحق إن قناصل الدول وغيرهم ، ممن بعثت بهم الحكومات الأجنبية إلى مصر ، لجمع المعلومات الوافية الصحيحة عن البلاد ، كانوا فى أشد الحاجة إلى إيجاد الصلات الطيبة مع الباشا نفسه ، لأن نظام الحكم الذى أقامه محمد على جعل من المتعذر ، بل من المستحيل ، على أولئك القناصل والمندوبين ، أن يحصلوا على أية بيانات مستفيضة ذات قيمة ، من كبار موظفى الدولة ونظار الدواوين ورؤساء المصالح ، دون صدور إذن صريح بذلك ، ومن ثم كان القناصل الذين أفلحوا فى إنشاء صلات الود والصداقة مع العاهل العظيم ، هم الذين كانوا أكثر توفيقا من غيرهم ، فى الوقوف على دقائق الإدارة وشئون الحكم . وقد تمكن هؤلاء بفضل هذا الود وتلك الصداقة ، من أن يخدموا مصالح دولهم ورعاياهم أجل خدمة ، كما أسدوا فى الوقت نفسه إلى حكومة محمد على خدمات لا يستهان بها ، فى تصريف غلات مصر فى الأسواق الخارجية .

ومن الذين اشتهروا بصلاتهم الوثيقة مع الباشا ، طائفة من القناصل الفرنسيين ووكلائهم أمثال « دروفتى » Drovetti و « مانجان » Mengin و « ميمو » Mimaut . وكان للقنصل الإنجليزى « كامبل » Campbell علاقة طيبة بالباشا ، ولو أن مسلك « كامبل » فى بعض الأحايين ، بسبب سياسة دولته ، وموقفها إزاء مشروعات محمد على الاستقلالية ، ولا سيما بين عامى ١٨٣٧ و١٨٣٩ ، أدى إلى فتور تلك العلاقة . أما « توسيجه » ، قنصل اليونان العام ، فظل صديق الباشا إلى نهاية حكمه وكان من أصدقاء الباشا كذلك « روسيتى » Rossetti ، قنصل تسكانيا العام ، وهو من كبار التجار اليونانيين فى الإسكندرية ، « وأنسطاسى » Jean d'Anastasy ، قنصل السويد العام ، وكان من بيت أنسطاسى التجارى الكبير فى الثغر . وقد تمتع القنصلان الروسيان ، « دوهاميل » و « ميدم » ، بصداقة محمد على ، كما ظل « لاورين » ، قنصل النمسا العام ، موضع التقدير والاحترام .

أما الذين ساءت علاقاتهم مع الباشا ، فكانوا فى الحقيقة قليلين ، لعل أظهرهم القنصل النمساوى « أسربى » Acerbi وترجمان القنصلية الروسية « إدورد لافيزون » Lavison، فقد تزعم « أسربى » المعارضة ضد الباشا ، خصوصاً فى أثناء الحرب الشامية الأولى ، حتى أن البرنس «مترنيخ» Metternich ، رغبة منه فى تحسين العلاقات بين النمسا وحكومة الباشا ، لم يجد مناصاً من إرسال مبعوث خاص ، هو الكولونيل «بروكش أوستن» Prokesch-Osten وكان أوستن قد زار مصر قبل ذلك فى عام ١٨٢٧ ، واتصل حبل الود بينه وبين الباشا .

غير أنه لا يصح أن يظن ، أن هـذه العلاقات الطيبة ، أو تلك الصداقة ، بين الباشا والكثيرين من القناصل ، جعلتهم ينحازون إلى جانبه ، فيما كتبوه عنـه وعن حكومته ، فسوف يجد القارئ ، فى تقاريرهم نقداً حراً صريحاً لحكومة الباشا وتصرفاته ، على أن غرضهم لم يكن فى الواقع التقليل من شأن الإصلاحات الداخلية الكثيرة التى تمت فى هذا العهد ، كما أن ما أبدوه من آراء كان يتسم بطابع الحكمة والاعتدال ، ومرد ذلك إلى أنهم استطاعوا الحصول من مختلف المصادر ، ومن حكومة مصر أيضاً ، على جميع ما كانوا يريدون من المعلومات ، وعلى النقيض من ذلك كان شأن أولئك الذين لم تكن تربطهم بالعاهل الكبير روابط صداقة أو تفاهم ، فقد تحدث « أسربى » وأمثاله فى لهجـة عنيفة عن شخص الباشا وأهدافه ونظام حكومته ، فاشتطوا فى أقوالهم ، وجانبهم التوفيق فى كثير من المواضع ، ولم يكن السبب فى ذلك راجعاً — على ما يبدو — إلى عدائهم للباشا ، بقدر ما كان راجعاً إلى عجزهم عن معرفة ما يجرى حولهم ، أو بعيداً عنهم ، فى أرجاء القطر الواسعة ، من ضروب النشاط والإصلاح ، معرفة صحيحة تسدد خطاهم على الجادة ، عنـدما يتعرضون للحكم على مختلف الحوادث والشئون ، ولعل هـذا هو السر فى أن أحداً منهم لم يحاول كتابة تقارير وافية عن أحوال البـلاد ، بل كانوا يبعثون إلى حكوماتهم برسائل عن الحوادث الجارية والمسائل العادية ، لا يسترعى فيها النظر سوى تلك الآراء المتطرفة ، التى كانوا يذيعونها فى مجالسهم الخاصة ، فيصغى إليها الزائرون الأوربيون ، ثم يظهر أثرها فيما يكتبه أولئك الزائرون عن مصر وعاهلها العظيم ، لذلك لم يرسل « أسربى » مثلا إلى حكومته تقارير وافية ، من طراز التقارير التى كتبها « بوالكمت » أو « دوهاميل » أو « كامبل » أو « ميدم » أو « بورنج » ، بل كان جل اهتمامه موجها إلى الناحية السياسية ، كما اتضح ذلك لنا من مراجعة رسائله فى محفوظات الحكومة النمساوية بفينا فى صيف ١٩٣٤ ، بل إنه ، حتى فى هذه الناحية ، لم تحو رسائله من المسائل ذات الشأن والخطر ، سوى إطلاع مترنيخ ، منذ

أواخر عام ١٨٢٧ ، على ما يجيش به صدر محمد على ، من رغبة ملحة فى امتلاك سوريا .

ولعله مما يستوقف النظر ، أن جميع التقارير التى وقع عليها الاختيار ، تتعلق بالفترة الواقعة بين عامى ١٨٣٣ و ١٨٤٠ ، وهو أمر كان يصح أن ينتقص من قيمة تمثيل هـذه التقارير لعصر محمد على بأكمله ، لولا أنه فى هذه الفترة بالذات ، كانت الدولة الحديثة التى أنشأها الباشا قد رسخت قواعدها وتوطدت أركانها ، واكتملت فيها تلك النظم الاقتصادية والإدارية والعسكرية التى اتخذ منها أساسا لدولته ، وفى هذه الفترة كذلك ، كان التقدم فى شئون التعليم قد بلغ حدا يقتضى إعادة النظر فى أمر تنظيمه ، ودعم أركان النهضة العلمية الجديدة ، وكذلك كانت الأنظار تتطلع إلى معرفة ما استقر عليه رأى الباشا فى شأن منشآته البحرية بعد كارثة نڤارين ، أضف إلى هذا كله ، أن البحث فى حقيقة التقدم الذى بلغته البلاد على يد محمد على ، والوقوف على مداه ، بات أمرا لا مندوحة عنه ، بعد ما أثار الباشا على السلطان ، صاحب السيادة الشرعية ، حربا سافرة ، وأصبح واضحا للعيان أن محمد على من العوامل التى تهدد كيان الدولة العثمانية بالتصدع والانحلال ، كما صار الباشا ، بفضل ما أظهره من عظيم البأس وشديد المراس ، قوة فى البحر الأبيض المتوسط ، وعلى شواطىء البحر الأحمر ، لا مناص من أن يحسب لها حسابها فى ميدان السياسة الدولية . على أنه إذا كانت قوة محمد على فى هذه الفترة قد بلغت ذروتها ، فان مواطن الضعف فى البنيان الذى أقامه باتت ظاهرة ، يستطيع أن يضع إصبعه عليها كل محقق ومدقق ، وقد حاول كل من « دوهاميل » و « كاميل » لفت النظر إلى مواطن هذا الضعف ، أما « بورنج » فقد اتخذ موقفا إيجابيا ، فتقدم إلى ولى الأمر بما رآه كفيلا بإزالة بعض ما كان يأخذه على حكومته .

على أن هناك أمرا آخر يجب ألا يغيب عن البال ، وهو أن القناصل الخمسة ، الذين وقع الاختيار على تقاريرهم لنشرها ، لم يقصروا بحثهم على الفترة التى كتبوا فيها تلك التقارير ، إذ كانت دواعى الاستقصاء تدفعهم ، فى كثير من الأحيان ، إلى توسيع دائرة البحث والتقصى ، إلى ما قبل عهد الباشا بزمن طويل ، ولعل فى ذلك ، وفيما أسلفنا ذكره ما يجعلنا نطمئن إلى أن التقارير المختارة جد كافية لرسم صورة صحيحة كاملة عن عصر محمد على .

تقريران للبارون دي بوالكمت

(ا) البارون دي بوالكمت

هو شارل جوزيف إدمون بارون دي بوالكمت Charles-Joseph-Edmond Baron de Boislecomte ، التحق بخدمة وزارة الخارجية الفرنسية فى عام ١٨١٤ ، ثم تقلب فى مختلف وظائف السلك السياسى ، وأفاد خبرة واسعة بشئون أوربا فى أثناء اشتغاله سكرتيرا فى مؤتمرات ترباو ، وليباخ ، وڤيرونا (بين عامى ١٨٢٠ ، ١٨٢٢) ؛ وخدم فى ڤيينا وبطرسبرج ومدريد قبل أن يعين فى إحدى الوظائف الكبرى بوزارة الخارجية فى عام ١٨٢٥ . وقد ظل يشرف على تنظيم الإدارة بهذه الوزارة إلى أن اعتزل خدمة الحكومة فى أغسطس ١٨٢٩ . وبقى فى عزلته خلال الاضطرابات التى انتهت بسقوط شارل العاشر وزوال ملكية البربون ، وخلال السنوات الأولى من حكم الملك « لوى فيليب » Louis Philippe ، ولم يخرجه من هذه العزلة سوى تعقد الموقف الدولى إبان الحرب السورية الأولى بين محمد على والسلطان . ذلك بأن قوات إبراهيم باشا كانت قد أحرزت النصر تلو النصر على الجيش العثمانى وتقهقرت فلول هذا الجيش إلى أطنة بعد هزيمة « بيلان » فى ٢٩ يوليه ١٨٣٢ ؛ كما انفتح الطريق إلى القسطنطينية أمام إبراهيم بعد انتصاره الباهر فى قونية فى ديسمبر ١٨٣٢ ، وباتت الإمبراطورية العثمانية على وشك الانهيار . وقد أثار هذا الموقف الدقيق مشاكل سياسية ، كل ما يعنى الباحث منها فى هذا المقام ، أن فرنسا كانت تريد أن تضع الحرب أوزارها وأن يتم الاتفاق بين محمد على والسلطان دون وساطة الدول منعا لتدخل الروسيا . وكانت ترى أن انسحاب جيوش إبراهيم من الأناضول أمر ضرورى لنجاح مفاوضات الصلح بين الباشا والباب العالى . وقد بلغ هذا الرأى مبلغ العقيدة من نفس البارون « روسان » Roussin ، سفير فرنسا الجديد ، ولا سيما بعد أن شاهد فى ٢٠ فبراير ١٨٣٣ ، أى بعد ثلاثة أيام من وصوله إلى القسطنطينية ، أسطول الروس يدخل مياه البسفور ويلقى مراسيه أمام سراى السفارة الفرنسية ، فأرسل على الفور خطابين ، أحدهما إلى إبراهيم والآخر إلى محمد على ، يطلب إليهما سحب الجيوش المصرية من الأناضول ، بعد أن وصلت إلى كوتاهية ، وأوفد ياوره الخاص الضابط « أوليڤييه » Ollivier إلى مصر لإبلاغ الباشا أنه إذا لم يوافق على إجابة الطلب ، فإن الحكومة الفرنسية سوف تأمر باستدعاء جميع الضباط الفرنسيين الموجودين فى خدمته ، كما أن الأساطيل الفرنسية والإنجليزية سوف تظهر أمام الشواطىء

المصرية . وسواء أكان هذا التهديد صادرا عن الحكومة الفرنسية ذاتها أم كان « روسان » وحده مسئولا عنه ، فقد كان له أسوأ وقع لدى محمد على ، مماهدد بتعكير العلاقات الودية التقليدية بين الباشا وحكومة فرنسا ، على الرغم من جهود « ميمو » Mimaut قنصلها فى مصر . وليس أدل على الثورة النفسية التى كانت تمتلج فى صدر الباشا ، من أنه أرسل إلى ولده إبراهيم فى ٩ مارس ، يأمره بالزحف على القسطنطينية ، إذا انقضت خمسة أيام على وصول إنذاره إلى الباب العالى ، ذلك الإنذار الذى طالب فيه محمد على بجميع الشام فضلا عن « باشوية » أطنة .

وصلت هذه الأخبار إلى باريس فى أوائل إبريل ، ولمس الدوق دى « بروجلى » Broglie وزير الخارجية الفرنسية آثار السياسة التى سار عليها « روسان » . فالأسطول الروسى مازال رابضاً فى مياه البسفور ، ولم يعبأ باشا مصر بما وجه إليه من وعيد وتهديد ، بل لقد أخذت النذر تتوالى بقرب اندلاع نيران الحرب فى الأناضول من جديد ، وهو أمر سوف يضع تركيا بين المطرقة والسندان ، فإما أن يتداعى عرشها تحت ضربات إبراهيم ، وإما أن يبسط عليها الروس حماية مقنعة ، تجعل البواغيز طوع إرادتهم ، ورهن إشارتهم . لذلك بات من الضرورى أن تسرع فرنسا ، محافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وسلامتها ، فى اتخاذ الإجراءات التى تكفل إزالة ما أحدثته رسالة « روسان » فى الإسكندرية من أثر سيء ، تمهيداً لإقناع محمد على بقبول الصلح ، والانسحاب من الأناضول ، إلى ما وراء جبال طوروس ، حتى يطمئن السلطان إلى نيات تابعه ، وبذلك يسهل الاتفاق ، وتنتفى حاجة السلطان إلى مساعدة الروسيا ، فلا يبقى ثم مسوغ لبقاء الأسطول الروسى فى مياه القسطنطينية ؛ ولا شك فى أن هذه المهمة كانت من الدقة ، بحيث تستدعى اختيار أحد السياسيين المحنكين للقيام بها فى غير توان . ولم يجد الدوق « دى بروجلى » خيرا من البارون « دى بوالكمت » لإنجاز هذه المهمة . فأصدر إليه فى ١٨ إبريل ١٨٣٣ تعليمات مفصلة ، يشرح فيها الأسباب التى دعت الحكومة الفرنسية إلى إيفاده فى هذه البعثة ، ويوضح له المهمة المسندة إليه ، وهى ضرورة إقناع الباشا بإخلاء جميع آسيا الصغرى ؛ حتى إذا تم له ذلك سافر إلى القسطنطينية ، كى يكون إلى جانب السفير الفرنسى هناك ، وإلا عاد إلى باريس ، إذا لم يجد ما يدعوه للبقاء فى عاصمة الأتراك .

وعلى ذلك غادر « بوالكمت » فرنسا ، ووصل إلى الإسكندرية فى ٢٩ أبريل ١٨٣٣ على ظهر الفرقاطة « أريان » Ariane ، بعد رحلة استغرقت خمسة عشر يوما ، وسرعان

ما اصطحب القنصل « ميمو » ، وذهب لمقابلة بوغوص يوسف ؛ وحدد أول مايو موعدا لاستقباله رسميا فى سراى الباشا ، فاستقل عربة محمد على الخاصة ، وهى العربة التى كان يستخدمها نابليون ، وكانت لا تزال تحمل شعار الإمبراطورية ؛ وقد أحسن الباشا مقابلته ، وتناول الحديث موضوع انسحاب الجيش المصرى من الأناضول ، ثم قابل بوالكمت الباشا من أجل ذلك مرة ثانية ، وفى ٤ مايو ، وصلت رسالة من وزير الخارجية (الدوق دى بروجلى) ، فحواها أن الوزارة الإنجليزية أبلغت الحكومة الفرنسية ، أن أسطولا إنجليزيا كبيرا سوف يذهب إلى الإسكندرية ، ليكون تحت تصرف قنصلها (كامبل)Campbell، إذا لم يستطع الاتفاق مع الباشا على منع السفن التى تنقل المؤن والذخائر إلى جيش إبراهيم من مغادرة الإسكندرية . ولما كانت هذه الأخبار لم تصل بعد إلى علم حكومة مصر ، فقد عرف « بوالكمت » كيف يستغلها فى إنجاز مهمته . فسارع إلى مقابلة بوغوص ، وأفضى إليه بما علمه عن عزم انجلترة على إرسال أسطولها إلى المياه المصرية ، وأظهر له أن مبادرة الباشا بسحب جنوده عبر جبال الطوروس ، قبل أن يبلغه « كامبل » تعليمات حكومته ، أحفظ لسمعة الباشا وأصون لكرامته . وفى مساء ٥ مايو قابل محمد على وأعاد على سمعه ماذكره لبوغوص فقبل الباشا النصيحة ، وأرسلت الأوامر إلى إبراهيم بالانسحاب فى الحال ، وبذلك انتهت الأزمة وهدأت العاصفة . وفى ١٤ مايو وصلت الأخبار إلى الإسكندرية بعقد الاتفاق فى القسطنطينية ، وهو ما يعرف باسم سلام كوتاهية ، وتقضى شروطه بإعطاء محمد على بلاد الشام ، وجعل إبراهيم محصلا لإقليم أطنة . وليس من شك فى أن قبول الباشا سحب الجيش من آسيا الصغرى ، كان نجاحا ظاهرا للبارون دى بوالكمت ؛ كما أن عقد الصلح كان معناه فى الحقيقة انتهاء مهمته . ولكنه لم يشأ العودة إلى بلاده ، قبل أن يدرس أحوال مصر ، فقام برحلة فى الوجه البحرى استغرقت بضعة أسابيع ، زار خلالها طنطا ودمياط ورشيد ، ثم سافر إلى القاهرة ؛ ومكث بها ثمانية أيام ، استطاع أن يقابل الباشا فى أثنائها ثلاث مرات ، وكان الحديث بينهما فى كل مرة يستغرق ثلاث ساعات بتمامها

لهذا شاع فى القاهرة أن الباشا يوليه عطفاً كبيراً ، وقد اعترف « بوالكمت » فى رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية ، بأنه أفاد كثيراً من وراء ذلك ، فقال : « لقد أفدت فى الوقت نفسه من احترام السلطات ، والأشخاص الكثيرين الذين اتصلت بهم ، فى جمع المعلومات التى اعتزمت إرسالها إلى معاليكم عن حالة مصر ، وكذلك فى تصحيحها . »

وبعد عودته من رحلته فى الدلتا والقاهرة فى يوم ١٨ يونيه ، استطاع خلال الأيام القليلة

التالية التى قضاها فى الإسكندرية ، أن يبعث إلى حكومته فيما بين ٢٩ يونية و ٣ يولية ، بعشرة تقارير عن الحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد ، وعن الحكومة وطبقات المجتمع وسكان البلاد جميعا من وطنيين وأجانب ، وعن الجيش والبحرية والتربية والتعليم ؛ كما تناولت هذه التقارير الحديث عن فتوح محمد على فى السودان وبلاد العرب ، وحروبه فى اليمن وعلاقاته مع الوهابيين والأحباش ، واستيلائه على مصوع . وجميع هذه التقارير على جانب كبير من الأهمية ، وقد رأينا الاكتفاء باثنين منها ، أحدهما يعالج القواعد والأنظمة التى قام عليها صرح البلاد الاقتصادى ، والآخر يتناول موضوع السكان ، ولم يفتنا أن ننتفع بما ورد فى سائر التقارير عند كتابة العرض التاريخى .

وفى ٢٧ يونية حضر إلى الإسكندرية الإبريق « دراجون Dragon » ، لنقل « بوالكمت » إلى القسطنطينية ، بعد زيارة أسا كل الشام ؛ وفى ٢ يولية استأذن « بوالكمت » محمد على فى السفر ؛ وفى اليوم التالى ، كتب إلى « روسان » أنه يعتزم مغادرة الإسكندرية فى ٤ يوليه ١٨٣٣ ، على أمل أن يكون فى أزمير حوالى منتصف أغسطس ، ومن ثم يذهب توا إلى الآستانة حيث يستطيع مقابلته .

وكان « بوالكمت » رجل جد ومثابرة ، وضع مذكرات تاريخية كثيرة عن أعمال المؤتمرات الأوروبية التى انعقدت فى « إكس لاشابل » « وترباو » « وليباخ » « وفيرونا » ؛ كما كتب بإسهاب عن العلاقات التجارية بين أسبانيا وفرنسا ، وعن حالة أسبانيا الداخلية بين عامى ١٧٠٠ ، ١٨٢٧ ؛ ثم أعد بحوثا ضافية عن العلاقات بين فرنسا ووجاقات الغرب ، وعن العلاقات التجارية والسياسية بين فرنسا وإيطاليا فى عام ١٨٣٠ ، وعن مسألة الوراثة البرتغالية وغيرها . هذا عدا قيامه بوضع مؤلف ضخم (يقع فى ثلاثة عشر مجلدا) عن تقاليد السياسة الفرنسية منذ أيام لويس الحادى عشر ، إلى وقت نشوب ثورة يولية ١٨٣٠ . وكان من المناصب التى شغلها ، منصب وزير مفوض فى لشبونة (١٨٣٧) وفى لهاى (١٨٣٨) ثم منصب سفير فى سويسرة (١٨٤٦) وعند اشتعال ثورة فبراير ١٨٤٨ ، وهى الثورة التى طاحت بعرش « لوى فيليب » ، اعتزل منصبه ؛ وكان فى الثانية والخمسين ؛ وتوفى بباريس وهو فى السابعة والستين .

(ب) مصدر التقريرين

نقل المسيو « چورچ دوان » Georges Douin هاتين الوثيقتين ، عن محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية بباريس ، وأثبتهما فى كتابه « بعثة البارون دى بوالكمت — مصر والشام فى عام ١٨٣٣ » "La Mission Du Baron De Boislecomte — L'Egypte et La Syrie En 1833".

وقد نشرت الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة هذا الكتاب فى عام ١٩٢٧ بين مطبوعاتها الخاصة . ويبدأ التقرير الأول من صفحة ٧٩ — ٩٩ ؛ أما الثانى فمن صفحة ٩٩ — ١١١ .

(حـ) موضوعات التقرير الأول

النظام الذى وضعه محمد على لاستغلال الأرض فى مصر : احتفاظه لنفسه بملكية الأرض واحترامه ملكية المنازل والعقار المنقول — ما يواجهه من صعوبات ، وما يلقاه من ضروب التسهيل ، من ناحية طبيعة الأرض وطبائع الزراع — تدخله فى كل ما يتصل باستغلال الأرض وإشرافه على هذا الاستغلال عن طريق نظاره — سياسته الزراعية . إدخال مزروعات جديدة . إنتاج الأرض — المصانع : إنشاؤها ومنتجاتها — التجارة ، المبادلة التجارية والثقة المالية — محمد على يشرح لمسيو بوالكمت نظام الاستثمار الذى يتبعه فى مصر ، والفكرة العامة التى يقوم عليها ذلك النظام .

(د) نص التقرير الأول

من البارون دى بوالكمت إلى الوزير .

الإسكندرية فى ٢٩ يونية ١٨٣٣ .

كان الأساس الذى بنى عليه محمد على سياسته فى استثمار الموارد المصرية ، قائماً على أن يجعل من نفسه مالكا للأرض فى جميع أنحاء البلاد . وقد تم هذا العمل الضخم بالقضاء على المماليك الذين كانوا مستحوذين على أغلب الأراضى ، وكذلك بالاتفاق مع سائر الملاك أو الملتزمين ؛ إذ جمعهم محمد على ، وأفهمهم أنه لم يعد فى مقدورهم إرغام الفلاحين على أن يدفعوا له ما هم ملزمون بدفعه ، ثم أظهر استعداده لأن يقوم بسداد تلك الأموال ، إذا هم تنازلوا له عن حقوق التزامهم . وقد قدم هذا العرض بطريقة لم تدع لرفضه سبيلا ، إذ كان

يستند إلى قرار من المفتى ، أعلن فيه أن مصر بلاد فتحت عنوة مما يخول للحكومة حق امتلاكها . ولما كان هـذا العرض — إلى جانب ذلك — فى صالح كثير من الملتزمين ، فقد وافقوا على قبوله ، غير أن المعاشات التى تدفع لهم كانت ذات صفة شخصية ، فلم يكن لأبنائهم أن يتمتعوا بها من بعدهم . هـذا من ناحية . أما من الناحية الأخرى ، فقد قدرت هذه المعاشات على أساس عملة فقدت أربعة أخماس قيمتها منذ بداية هـذا القرن ، فانخفضت تبعاً لذلك قيمة هذه المعاشات ، إلى أحد أنها تساوى اليوم ٥٢٥,٠٠٠ من الفرنكات ، أى ١,٧٥٠,٠٠٠ قرش . وبهذا الثمن أصبح محمد على يستمتع بملكية جميع الأراضى المصرية ، وهكذا صار الحاكم نفسه مالك الأرض ، ولم يعد زراعها أكثر من مستأجرين لديه . ويعتبر محمد على مصر دولة يدير شئونها ، كما يعتبرها فى الوقت نفسه مزرعة يعمل على استثمارها ، ولهذا كان نظاره أو مديروه الأربعة والعشرون حكاما سياسيين ، ولكنهم فى الوقت ذاته وكلاء عنه فى إدارة البلاد ، يقومون بتوزيع الأراضى ، والإشراف على استثمارها ومراقبة زراعتها .

وقد يكون من العبث أن أوجه نظركم إلى ما أثاره غصب الأملاك على هذا النحو من ضروب السخط ، على أننى أقرر ، فى غير لف أو دوران ، أن ذلك العمل يتعارض مع آراء الأوربيين ، أكثر مما يتعارض مع الآراء التى يعتنقها أهالى البلاد ، إذ أن الملكية لدينا أساس النظام الاجتماعى ، أما هنا (فى مصر) فإنها فى الواقع لم تقم قط على أساس مكين ، ولم تكن فى يوم من الأيام واضحة المعالم ظاهرة الحدود ، فقد كانت الأرض ملكا للحكومة فى أزهى عصور التاريخ المصرى ، أيام الفراعنة والبطالمة ، وما دام الأمر كذلك ، فلم يكن محمد على فى تصرفه ذاك ، إلا سائراً على النهج الذى سلكه فى هذه البلاد نفسها يوسف بن يعقوب ، وهو من لا يزال مشهوراً بحسن الإدارة فى الشرق .

وقد استمعت إلى محمد على وهو يدافع عن حيازة الأراضى على هـذا النحو ، زاعماً أنها فى مصر ضرورة أوجبتها الظروف المحلية ، وأن الحاجة ماسة إلى تضافر الجهود فى جميع أنحاء القطر ، وإلى إيجاد إدارة عامة تتولى إزالة رمال الصحراء ، وتنظيم الفائض من مياه النيل ، وقد أضاف الباشا إلى ذلك قوله إنه احترم حق الملكية الفردية ، طالما كانت ممارسة هذا الحق لا تضر صالح الدولة ، ولهذا كانت ملكية المنازل فى المدن مكفولة تماماً . وفى الحق أن ماهيء للملكية فى مدن مصر من أسباب الاستقرار يكسبها ما للملكية الزراعية فى دول الغرب من صفة الدوام والاستقلال . وقد أصبحت الملكية أمتن الأسس التى تقوم

عليها ثروة الأفراد ، كما أن قيمتها ازدادت زيادة عظيمة تحت حكم محمد على نظراً لازدياد عدد السكان وازدهار التجارة .

وعند ما أصبح محمد على مالكا جميع الأراضى المصرية ، أخذ يبحث طبيعتها ، ويتعرف أحوال سكانها ، الذين سيستعين بهم فى استثمارها . على أن موارد هؤلاء السكان محدودة ، ولما كانوا قد نشئوا فى ظل العبودية ، وسط أعمال النهب والسلب ، فإنهم لم يستشعروا قط رغبة فى اقتناء ثروة ، ليس لديهم على الإطلاق ما يضمن بقاءها فى حوزتهم ، وكان من أثر قناعتهم ، ومعيشتهم فى جو معتدل لا يتغير ، أن اكتفوا بالقليل من الحاجات ، واستساغوا إلى حد كبير ما هم فيه من ذل واستعباد ، حتى أصبحوا لا يفكرون فى رفع مستواهم من الناحية الأدبية ، وهكذا كانت تعوزهم الدوافع التى تحفزهم إلى أن ينفضوا عن أنفسهم غبار الكسل الذى ألفوه .

أما البلاد فيلوح أنها خير من ذلك حالا ، فوادى النيل الخصيب ، وهو الجزء الوحيد الصالح للسكنى فى مصر ، طوله ١٩٠ فرسخا ، بينما لايتجاوز عرضه ثلاثة فراسخ . أما مساحته فلا تساوى غير جزء من عشرين من مساحة فرنسا . والزراعة ممكنة فى جميع نواحيه ، بل إنها لتعوض الانسان عن عمله تعويضاً على جانب كبير من السخاء . ويروى النيل الأرض بمائه ، ويخصبها بغرينه . ولما كانت السماء صافية على الدوام ، فإن المحصولات الزراعية لا تتعرض للتقلبات الجوية ، وذلك الندى الذى يساقط فى مصر بصورة دائمة منتظمة ، يقابل ما فى أجوائنا من أمطار وثلوج ، ومن الممكن أن يقدر الإنسان سلفا كمية المحصول تقديراً صحيحاً ، كما أن المزروعات السريعة النمو تدر فى غير توان مايعوض الجهود التى يتطلبها استغلال الأراضى . فعود القمح يعطى قدرا يتراوح بين ١٢ ، ١٥ حبة ، والأرز من ٧٠ إلى ٨٠ ، والذرة ٢٤ ، والنباتات التى تستخدم علفا للماشية تنتج محصولا بمثل هذه الوفرة . وينمو البرسيم بنواحى القاهرة فيما يشبه لمح البصر ، حتى أنه يحش كل عشرة أيام .

غير أنه إلى جانب هذه المزايا توجد ظروف سيئة ، دعت الباشا إلى أن يذلل عقبات كأداء ، تحول دون تنفيذ المشروعات التى وضعها لاستثمار موارد مصر ، فالظاهر أن مصر التى خضعت لسيادة الأجانب على الدوام ، أصبحت تقاوم كل ما يأتيها من الخارج بهمة لا تفتر ، حتى صار من العسير على العناصر الأجنبية كالترك والمماليك ، أن تعيش فيها إلا بشق النفس ، بل إنها لم تلبث أن تلاشت بعد قليل من الزمن ، وكذلك شأن البذور الأجنبية التى تلقى فى الأرض ، يجب أن تتجدد دون انقطاع ، حتى لا يتدهور نوعها . وتتغلب على

البلاد نزعة الجمود على حالة واحدة ، ولهذا قل أن تجد تنوعا فى حاصلاتها ، كما هو الشأن فى تضاريسها . وخير ما تصلح له أرض مصر زراعة الحبوب ؛ ولهذا لا نرى بها من الأشجار المظيمة الارتفاع ، سوى النخيل وأشجار الجميز والابخ ، وسواء أ كان ذلك راجعا إلى قلة موارد الماء ومجاريه الباطنية ، وكذا الرطوبة الكافية فى الطبقات السفلى من هذه الأراضى ، أم كان راجعاً إلى سبب آخر يختلف عن هذا تمام الاختلاف ، فقد كانت الأشجار التى تحتاج جذورها إلى الغوص قليلا فى باطن الأرض ، يعاجلها الموت بعد أن يكون عودها قد استقام فى السنوات الأولى كما كانت الحشرات تفتك بالنبات ، وتسرع به الرياح الحارة المحملة بالأتربة نحو الذبول .

وثمة خطر أعظم شأنا مصدره مجاورة الصحراء ، فكما أن البحر يحيط بهولندة ويطغى عليها ، محاولا إغراقها فى كل وقت ، فكذلك الصحراء التى تحيط بوادى النيل الصغير من جميع جهاته ، لا يمكن الوقوف فى وجهها — على ماحدثنا به الباشا — إلا بالمثابرة والتعاون على مقاومتها من جميع نواحيها فى وقت واحد ، ومنذ انتهت هذه المقاومة وأهملت الأشجار والترع التى أعدت لمدافعة الرمال ، تقدمت الصحراء فى زحفها تقدما مخيفا ، حتى تم لها الآن غزو ثلث ماكان يزرع من الأراضى فى عهد البطالمة . وإلى جانب ذلك فإن أرض مدينة منف القديمة ، بما فيها من بقايا الآثار والتماثيل ، قد كستها طبقة من الرمال ، تضاهى فى سمكها طبقة الرماد التى تغطى مدينة بومبى فى إيطاليا .

وقد أدرك محمد على إزاء هذه المصاعب والمزايا مجتمعة ، وإزاء مثل تلك الأرض وهؤلاء السكان ، أنه الشخص الوحيد الذى يستطيع أن يدير شئون الزراعة فى مصر . وقد رأيتم معاليكم كيف أصبح أولا مالكا جميع الأراضى ، وكيف خصص بعد ذلك لكل أسرة من الفلاحين ، المساحة التى يجب عليها أن تقوم بزراعتها ، كما حدد بنفسه نوع التقاوى التى تبذر فى كل حقل .

وتنفيذاً للفكرة التى انتهى إليها ، وهى أن يعوض مصر عن المزروعات التى ضاعت عليها بسبب إهمال الحكومات السابقة ، أصبح من الحتم عليه إعداد رءوس أموال ضخمة ، فأرض مصر على جانب كبير من الخصب ، ولكن إنتاجها يتوقف على ريها ، فحيثما وجد الماء مسربا حول الصحارى الجرداء إلى أراض خصبة ، وكذلك أخصب الأراضى ، إذا انحسر الماء عنها ، تحولت إلى أرض رملية ، لا تغل زرعاً ولا تنتج ضرعاً . وقد أدرك محمد على هذه الحقيقة ، وواجهها بكل ما أوتى من حزم وعزم ، فاحتفر من الترع ما طوله ثمانون

فرسخا ، وطهر ما كان منها قائماً ، كما أوصل مياه النيل إلى وسط الدلتا ، حيث احتفظ بها في أشد أوقات الصيف حرارة ، لرى السهول الرملية المجاورة للإسكندرية ، وكذلك لرى الفيوم وأرض جاشان . وربما كان حفر ثمانين فرسخا من الترع ، في قطر محدود المساحة مأثرة لا يمكن تقدير قيمتها ، ولكننا بإزاء مشروعات محمد على ، نجد أنفسنا دائماً بين عاملين عامل الإعجاب بما تسفر عنه تلك المشروعات من نتائج ، وعامل النفور من وسائل تنفيذها ، فعند ما أراد حفر قناة الإسكندرية ، أخرج جميع سكان الأقاليم المجاورة من ديارهم ، وسيقوا إلى السهول المحرقة الجرداء ، تحت وطأة السياط . وكان من أثر ذلك ، أن أتم الفلاحون عملهم في عشرة شهور ، بعد أن مات منهم اثنا عشر ألفا ، وقد استطاع فريق آخر من الفلاحين ، عدته ثمانون ألفا ، أن يعيد في خمسة أيام حفر ثمانية فراسخ من الترعة القديمة ، التي كانت تصل النيل بالبحر الأحمر . وعند ما فرغ محمد على من توفير المياه — وهي مصدر الخصب — للأراضي البور ، أخذ يفكر في انتقاء المزروعات التي يجب تخصيص تلك الأراضي لزراعتها .

ولقد كانت مصر مخزن رومة للحبوب ، غير أن محمد على ، نظراً لتقدم الزراعة في أوربا ومنافسة حبوب البحر الأسود ، ورداءة أنواع القمح المصرى ، لم يجد فائدة من العودة بمصر إلى ما كانت عليه ، وآثر أن يزرع بها ما لا يناسبه مناخ أوربا وقد ظل العالم يجهل أن بمصر بعض شجيرات القطن طويل التيلة ، حتى أشار المسيو « جوميل » Jumel الفرنسى في عام ١٨٢٢ ، إلى الفوائد التي يمكن اجتناؤها منها ، فقام محمد على بتجربة هذا النوع من القطن ، وحصل منه في أول مرة على ٢٠,٠٠٠ بالة (أى ٢١,٦٠٠ قنطار) . ونظراً إلى أن الباشا حصل من وراء البيع على ما كان يرجوه ، فقد خصص لزراعة هذا النوع من القطن مساحة أكبر ، حتى وصل المحصول في العام التالى إلى ٢٠٠,٠٠٠ بالة ، مما زود مصر بدخل يربى على ثلاثين مليونا من الفرنكات . غير أن إنتاج القطن لم يلبث أن اعتوره النقصان في الأعوام التالية ، لأن الجيش انتزع أغلب الأيدى العاملة في الزراعة ، حتى أن المحصول لم يزد في عام ١٨٣١ على ١٦٠,٠٠٠ بالة ، منها ٥٠,٠٠٠ استخدمت في الصناعات المحلية ، و ١١٠,٠٠٠ أرسلت إلى الخارج . ويغل كل هكتار ألف كيلوجرام من القطن ، فإذا اعتبرنا متوسط المحصول في السنوات الأخيرة ١٥٠,٠٠٠ بالة ، ثمن كل منها ١٦٠ فرنكا ، فستجدون ياصاحب المعالى أن محمد على — بفضل محصول القطن وحده — قد رفع قيمة الإنتاج السنوى في مصر ، بما يزيد على السدس .

أما النيلة فقد خصص لزراعتها مساحة أكبر ، وبلغ محصول السنوات الأربع الأخيرة

مجتمعة ٤٩٨,٨٥٠ كيلوجراما ، تربى قيمتها على سبعة ملايين ، غير أنها — بعد سفر من جىء بهم من الهنود — أصبحت تعالج بطريقة عقيمة ، كانت السبب فى ضياع قيمتها وكساد سوقها ، أما الآن فقد عهد بتحضيرها إلى رجل فرنسى ترجو أن تنجح طريقته فى رفع رتبتها ، بحيث تضاهى رتبة مثيلتها فى البنغال . ويستخرج من النيلة المزروعة فى هكتار من الأرض بالقطر المصرى ، خمسة وعشرون أو ثلاثون كيلوجراماً من المواد الملونة .

أما زراعة القرطم ، وهى ذات فائدة عظيمة لمصر ، فقد حد منها ما تتطلبه فى البداية من جهود ، غير أن محمد على توسع فى زراعته حتى أصبح محصول الزعفران ، أو زهر القرطم من أهم ما تتجر فيه مع أوربا . وزراعة الأفيون ، التى لم تكد تعرف فى مصر قبل عهد محمد على ، تنتج محصولا سنويا يبلغ ٣١,٠٠٠ كيلوجرام قيمتها مليون من الفرنكات . وقد باءت بالفشل تلك الجهود التى بذلها لتنمية ثروة مصر ، بتربية دود القز وزراعة البن ، وقد كان راغباً فى النهوض بهذين المصدرين من مصادر الثروة ، لولا أن الخماسين والرمال ، أهلكت الديدان والشجيرات على السواء . وقد أنفق محمد على فى سبيل إنتاج الحرير فى مصر ، مايزيد على ثمانيـة ملايين من الفرنكات ، حتى أن إقليما واحداً ، هو وادى الطميلات ، كلفه من أشجار التوت ١,٥٠٠,٠٠٠ شجرة كما كلفه حفر ترعة ، وإنشاء ألف قنـاة ، وإعداد ستة آلاف ثور لرى الأشجار ، وفضلا عن ذلك فقد استقدم خمسمائة من السوريين لمواصلة العناية بهـذه الزراعة ، إلا أن أشجار التوت التى غطى بها وجه الأرض ، بدأت جذورها تصادف تلك الطبقة الباطنية التى تعوق نمو الأشجار ، ولـكن الوالى لم تفتر همته أمام هذا الخطر الداهم ، وإزاء موت ديدان القز ، فأصدر أوامره فى العام الماضى بتعميم زراعة أشجار التوت فى جميع المديريات ، وقد جرب فى نفس الوقت زراعة شجيرات تصلح لتغذية الديدان ، وشجعه على ذلك أنه حصل على ١٤,٨٢٠ كيلوجراما من الحرير من محصول تلك السنة .

وفى عام ١٨٢٧ خصص محمد على لزراعة القصب ١٦,٠٠٠ فدان ، والإقبال عليه شديد حتى لتكاد البلاد تكفى لاستهلاكه ، وقد بلغ المحصول هذا العام تسعة ملايين من القناطير ، وفى مصر وجزيرة جواديلوب على السواء ينتج الهكتار من الأرض ، إذا زرع قصبا ، ٢٥٠٠ كيلو جرام من السكر ، أى نحو ضعف ما ينتجه الفدان الواحد فى فرنسا ، إذا زرع بنجرا .

وعندما جاء محمد على إلى مصر لم يكن باقيا بها من أشجار الزيتون ، سوى ٢,٤٠٠ شجرة ، فزرع من تلك الأشجار ٣١٠,٠٠٠ ، وينمو هذا الشجر فى مصر بسرعة تجعل من المستطاع اجتناء ثمره بعد أربع سنوات من غرسه ، ومتوسط الدخل من الشجرة الواحدة ثلاثة فرنكات .

وقد حاول محمد على مقاومة طبيعة الجمود فى الخلق المصرى ، بإدخال أنواع مختلفة كثيرة من النباتات الجديدة ، فأخذ يجمع فى مصر بين محصولات المناطق الحارة والمحصولات التى تلائم أجواءنا ، ولكنه وجد أن طبيعة التربة المصرية أكثر ملاءمة للنوع الأول ، فزرع أشجار الأناناس والمانجو والموز ، وكان التوفيق حليفه فى هذه الناحية . أما زراعة أشجار الفاكهة الأوربية ، التى قام بها إبراهيم على نطاق واسع ، فقد أسفرت عن نتيجة لا تدعو إلى كثير من الارتياح ، ويظهر أن شدة حرارة الشمس لا تدع مجالا لنمو الفاكهة ونضجها ، ولهذا كانت صغيرة الحجم ، غير سائغة الطعم ، إلا أن إبراهيم كان أكثر توفيقا فى زراعة الكرم ، فقد استخرج نوعا من النبيذ لا بأس به ، من الأشجار التى أحضرها من سواحل إقليم الجيروند (بفرنسا) .

وثمة محصول آخر يختلف فى أهميته للبلاد عن سائر المحصولات ، ولعله أكثرها ملاءمة لمناخ مصر وحاجاتها ، ونعنى به إنتاج النخيل ، إذ يوجد منه فى مصر بين خمسة وستة ملايين ، وينتج النخيل الجيد فى دمياط من ١٩ إلى عشرين كيلوجراما من البلح ، قيمتها تسعة فرنكات (على اعتبار أن ثمن الكيلو ٤٥ سنتيما) ، أما أنواع النخيل التى تلى هذا النوع ، فتنتج من عشرة إلى اثنى عشر كيلوجراما ، قيمتها من خمسة إلى ستة فرنكات ، وتشترى الحكومة سعف النخلة الواحدة بتسعة سنتيمات ، ويأخذ المالك ستة سنتيمات عن الفروع المشذبة أو المقطوعة ، ويلاحظ أن نخيل الصعيد ورشيد أوفر محصولا ، وتتقاضى الحكومة من ثلاثين إلى ستين سنتيما عن الشجرة الواحدة حسب نوعها .

ويفوق الكتان المصرى جميع الأنواع المعروفة فى عالم التجارة ، ومحصوله السنوى ٥٠,٠٠٠ قنطار . أما القنب فيستهلك الأسطول جميع محصوله رغم وفرته ، ولما كان الناس فى كل الأقطار ، يستشعرون الحاجة إلى فقد صوابهم بعض الوقت حتى ينسوا همومهم ، فقد عمد المصريون ، وهم محرومون الخمر بحكم دينهم وطبيعة أرضهم ، إلى أن يستخرجوا من حبوب القنب شرابا مسكرا ، ألفوا تعاطيه ، يدعونه الحشيش .

وتولى الحكومة الأرز عناية خاصة دون سائر الحبوب ، ويكثر فى مستنقعات دمياط ورشيد ، ومع أن زراعته ضارة بالصحة فى بلادنا ، إلا أن هذا الأثر بعينه ليس ملحوظا فى مصر ، ولعل ذلك راجع إلى هواء البحر الذى يهب كل صباح ، فيعمل على تنقية الجو مما فيه ، ولم يزد محصول الأرز هذا العام على ٢٥٠٠ هكتولتر ، صدر ثلثاه إلى الخارج .

وتعرض فى سوق التجارة أيضا « البسلة » والفول ، لأن نوعهما مرغوب فيه إلى حد

كبير ، أما الحنطة فلا تجد سوقا تصدر إليها بانتظام سوى بلاد العرب ، سواء أكانت حبوبا أم دقيقا ، وقد خصص ثلث محصول الحنطة والفول والذرة للتصدير فى عام ١٨٢١ .

وهناك وثيقة محررة فى عام ١٨٢٢ ، تدل على أن محصول الحبوب فى مصر فى عام ١٨٢١ بلغ ثمانية ملايين هكتولتر ، أما الكشف الذى أعدته « نظارة الداخلية » فيحدده فى عام ١٨٣٢ بحوالى أحد عشر مليونا أى أن ما يخص الفرد من المواد الغذائية ، يكون قد زاد بمقدار الثلث ، خلال السنوات العشر الأخيرة .

محصول الحبوب

	عام ١٨٢١		عام ١٨٣٢	
الحنطة	٢,٢٠٢,٠٠٠	هكتولتر	٤,٠٠٢,٠٠٠	هكتولتر
الفول	٢,٢٠٨,٠٠٠	»	١,٩٣٢,٠٠٠	»
الذرة (العويجه)	١,٤٧٢,٠٠٠	»	٢,٠٠٠,٠٠٠	»
الشعير	١,١٠٤,٠٠٠	»	١,٧٩٤,٠٠٠	»
الأرز	٣٣٠,٠٠٠	»	٢٤٠,٠٠٠	»
الذرة (الشامية)	٢٧٦,٠٠٠	»	٤٤١,٦٠٠	»
الحلبة	٣٣٩,٠٠٠	»	١٦٥,٦٠٠	»
الحمص	١٧٤,٠٠٠	»	٦٩,٠٠٠	»
العدس	٢٠٨,٠٠٠	»	١٩٣,٢٠٠	»
الترمس	٧٤,٠٠٠	»	٥٥,٢٠٠	»
	٨,٢٦٦,٠٠٠		١٠,٨٧٢,٠٠٠	

وهذه الكمية (١٠٫٨٧٢٫٠٠٠ هكتولتر) ، التى تزن ٨١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ كيلو جرام ، تنتج حوالى ٧٧٥٫٠٠٠٫٠٠٠ كيلوجرام من الخبز ، تكفى لتغذية ٤٫٢٥٧٫٠٠٠ من السكان باعتبار نصف كيلو جرام فى اليوم ، أو ١٨٢ كيلو فى السنة ، للفرد الواحد ، ولو أن « ابن العرب » و « الأوربى » لايستهلكان من الخبز نفس المقدار . وإذا خصم القدر اللازم للتقاوى ، فأنه تتبقى كمية كبيرة من الحبوب يمكن تصديرها .

ويقدر الإنتاج الزراعى فى مصر الآن بحوالى ١٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، ولو عقدت

موازنة بينه وبين الإنتاج الفرنسى والإنتاج الإنجليزى لتبين أن مليونى هكتار ينتجان :

فى مصر	ماقيمته	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	فرنك
فى فرنسا	»	٢١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	»
فى انجلترة	»	٥٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	»

وإذا راعينا متوسط الأثمان فى الدول الثلاث ، وجدنا أن المحصول الزراعى فى مصر ، فى حالته الراهنة ، ليس أقل منه فى فرنسا أو انجلترة . وكم كان يدر هذا البلد ، لو تناولته أيد غير هذه الأيدى ، واستغلته بوسائل غير تلك الوسائل .

وبعد أن أتم محمد على تنظيم زراعة الأرض فى مصر أخذ يفكر فى طريقة تقسيم محصولها بينه وبين الزراع ، فرأى أن يشترى جميع محصولات مصر ، وحدد لكل نوع الثمن الذى يدفعه للمنتج . وكان على الفلاح إذا ماباع محصوله كله بهذا الثمن ، أن يعود فيشترى منه ماقد يكون فى حاجة إليه لاستهلاكه الخاص ، بثمن أغلى من ذلك بكثير . وقد حدث فى بعض الأحيان — كما جرى بشأن القمح منذ سنتين — أن صدرت الحكومة جميع المحصول للخارج ، فلم يبق فى البلاد مايكفى حاجات السكان ، وقد أدرك محمد على ما فى مثل هذا الموقف من قسوة ، وما يثيره من استياء ، فعمد منذ سنة إلى تعديل طريقته تعديلا خفف من وطأتها إلى حد كبير ، ذلك بأنه ترك للمزارعين حرية أوسع فى اختيار زراعاتهم ، كما تخلى لهم عن المحصولات الأربعة الأساسية ، التى يتألف منها غذاؤهم ، وهى الحنطة والذرة والفول والشعير ، ولكنه حرم عليهم الاتجار فيها مع الأجانب ، واحتفظ لنفسه منها بأربعة هكتولترات عن كل هكتار ، يشتريها بسعر محدد ، ومن الممكن أن ينتج كل هكتار من الأرض فى مصر ٢٧ هكتولترا من الذرة ، و٢٢ من الفول ومن ١٨ إلى ٢٠ من الشعير و٢٢ من الحنطة أما فى فرنسا فلا ينتج الهكتار عادة سوى اثنى عشر هكتولترا من الحنطة أو ١٤ من الشعير .

ولما كان لهذه الطريقة طابع خاص غريب عن أفكارنا ، وبعيد عن جميع أنظمتنا ، فإنه من الواجب علىّ أن أوضح لمعاليكم الفرق الحالى بين الأسعار التى يدفعها الباشا للمنتجين ، وتلك التى يبيع بها للتجارة ، ونظرة خاطفة إلى هذا الجدول ، تكفى لإدراك الفوائد التى تجنيها الحكومة المصرية .

ويشترى الباشا كذلك ، وبأسعار يحددها بنفسه ، جميع ما ينتج سنويا من الكتان والقنب وبذر الكتان والسمسم والخس والسلجم والقرطم وماء الورد ، وسائر المنتجات التى يتجر فيها .

	ما يدفعه محمد على للمنتج		الثمن الذى يعاد به البيع فى الداخل		الثمن الذى يباع به فى الخارج	
	سنتيا	فرنك	سنتيا	فرنك	سنتيا	فرنك
القمح (المكتولتر)	٣٤	٣	٤٠	٦	٦٠	٧
الذرة (»)	٨٠	١	٣٤	٣	٦٠	٦
الفول (»)	—	٢	٦٠	٣	—	٥
الشعير (»)	—	٢	»	»	—	٥
الحمص (»)	٦٠	٣	٥٥	٦	٦٠	٧
الأرز (»)	—	١٠	»	»	—	٢٧
بن مخا (القنطار)	—	١٤٠	»	»	—	٣٠٠
الملح (المكتولتر)	٢٨	—	—	٢	٦٧	—
القطن (القنطار)	—	١٢٠	—	»	—	٢٥٠
الكتان (»)	—	٣٠	—	»	—	٧٢
الحصير (القطعة)	٤	—	—	»	١٢	—
الحناء (المكتولتر)	٤٠	٣	—	»	—	٩
الشمع (القنطار)	—	١٢٠	—	»	—	١٨٠
جلد الجاموس (القطعة)	—	٥	—	»	—	٢٥
جلد البقر (»)	—	٤	—	»	—	١٣
الخيوط القطنية (الكيلو)	١٠	١	—	»	٧٠	١

وقد كان محمد على ، حين أوجد هذا الفرق الكبير الملحوظ بين أثمان البيع وأثمان الشراء ، مدفوعا بشعور طبيعى ، يتملك كل ذى بأس يحس أن أحدا لا يسيطر عليه ، أو يحد من نفوذه ، ولهذا لم يستطع أن يقاوم رغبته فى الوصول بأرباحه إلى أقصى حد مستطاع .

ويخيل إلى أن هذه الرغبة فى الحصول على ربح فاحش ، من أهم ما فى نظامه من عيوب ، على أنه إذا أريد تبرير ما ينطوى عليه هذا النظام من عنف بالغ وظلم صارخ ، واستخدام للقوة وتهديد بها على الدوام ، فإن هذا التبرير لا يمكن أن يكون معقولا ، إلا إذا كانت هناك فكرة ترمى إلى تعويد الأهالى العمل ، بعد ما أصابهم من انحلال خلقى شنيع ، حتى يصبح فى مقدورهم أن يتخلصوا بمحض اختيارهم من هذا الانحلال ، غير أنه تحقيقا لهذه الغاية ، وإحلالا للنشاط محل الجمود الذى طال عليه الأمد ، وبعثا لروح الإنتاج فى تلك الطبائع الميتة ، يجب عليه أن يحاول تحبيب العمل إلى من يجبرهم عليه ، بأن يسمح لهم على الأقل ، بأن يجتنوا بعض الربح ، وينعموا بشىء من اليسر ، تعويضا لهم عما يلقونه من نصب . إلا أن العمل هنا يدع كثيرا من الأهالى فى حالة بؤس شديد ، حتى أن عددا كبيرا من الفلاحين ، لا يعود عليهم من ورائه ، إلا ما قد يمكنهم من تسديد الضرائب المفروضة عليهم .

ويعتبر السكان نظام محمد على الزراعى مسئولا عما بلغته حالتهم من السوء ، أما من حيث الإنتاج فقد أدى هذا النظام إلى إدخال كثير من الحاصلات القيمة ، التى تخلت مصر عن زراعتها ، أو لم تكن تعرفها على الإطلاق ، وفضلا عن ذلك فقد وجه الإنتاج وجهة أكثر ملاءمة لظروف العالم فى الوقت الحاضر ، كما أنه زاد مساحة الأراضى المزروعة ، بمقدار الخمس ، إذ لم تكن منذ أربع سنوات تزيد على ١٫١٨٦٫٠٠٠ هكتار ، أما اليوم فإنها تبلغ ١٫٤٢٣٫٠٠٠ ، كما أكد لى الباشا .

وسأذكر لمعاليكم — قبل أن أترك هذا الموضوع — حادثة تصور طبيعة النظام المتبع فى استثمار مصر تصويرا رائعا . حدثنى الباشا فقال : « علمت فى إحدى رحلاتى الأخيرة ، أن الأرض تضعف ويقل محصولها ، إذا أنتجت صنفا واحدا بعينه سنوات متتالية ، فكان من أثر ذلك أن قررت تغيير نظام الزراعة ، وبدأت بمديرية الغربية ، وفيها من الأراضى المزروعة ٦٠٠٫٠٠٠ فدان ، أى ربع وادى النيل ، وقسمت هذه المساحة (أى الستمائة ألف فدان) ثلاثة أقسام ، وأمرت بأن يزرع القسم الأول حنطة ، والثانى ذرة ، والثالث برسيما أو خضراوات ، ثم عمدت إلى الأرض التى أنتجت الحنطة ، فزرعتها ذرة فى العام التالى ، وستزرع برسيما أو خضراوات فى العام الثالث ، حتى إذا جاء العام الرابع ، بدأت الدورة الزراعية من جديد » .

وقد قضى رجال أكثر دراية بالشئون الزراعية ، ماينيف على نصف قرن ، وهم يعملون على أن تستبدل فرنسا بنظامها القديم ، القائم على الاكتفاء بزراعة محصول واحد ، نظاما جديدا قريب الشبه بالنظام الذى يشير إليه محمد على ، واستطاعوا بشق النفس أن يحرزوا شيئا من النجاح فى مراكز بعض المديريات ، أما فى مصر فإن الأمر لم يتطلب غير لحظة من التفكير ، صدرت على إثرها الأوامر بإحداث انقلاب زراعى فى البلاد ، تحول دون حدوث مثله عندنا تقاليد العصور القديمة .

وإذا كان محمد على قد عمل على زيادة المنتجات الزراعية فى مصر ، فقد كان ذلك استجابة منه لنداء طالما وجهته تلك الأراضى الخصبة المهملة إلى ملاكها ، ولكن على غير طائل ، إلا أن محمد على كان شديد الرغبة فى مسايرة أوربا ، فأوحت إليه هذه الرغبة فكرة أخرى ، كان من المستبعد أن تهيىء البلاد لها عند تنفيذها عوامل النجاح ذاتها ، ومؤدى هذه الفكرة ، أن ينشىء فى مصر المصانع اللازمة لإنتاج ماتستهلكه البلاد ، ومن أجل ذلك يتعين عليه أن يتكفل بإنشاء كل شىء أو تجديده وإدارته بنفسه .

وقد كانت هناك عدة مصانع للمنسوجات التيلية والحريرية ، فطلب أن تسلم إليه ، وكان الكتان ينسج فى الأرياف ، ولكنه لم يكن ينسج إلا ليباع له ، إذ أنه لم يكن مسموحا للفلاح أن يصنع لاستعماله الخاص ، تلك المنسوجات التيلية الخشنة التى يلبسها ، ولا تلك القطع من الحصير التى تقيه رطوبة الأرض ، بل كان عليه أن يسلمها للحكومة أولا ، وهى صنع يديه ، ثم يعود إلى شرائها من جديد بثمن أغلى ، إذ أنه لم يكن فى استطاعته أن يلبس غير المنسوجات التى تحمل طابع مصانع الباشا . وهكذا لم يمض زمن يسير ، حتى لم يبق فى مصر كلها مصنع واحد ، لا يديره من فى خدمة الباشا من الموظفين ، وما تزال الأمور سائرة على هذا النحو فى مصر .

ومنذ عام ١٨١٦ ، شرع محمد على فى إنشاء المصانع على الطريقة الأوربية ، وظل سائراً فى هذا المشروع بما عرف عنه من عزيمة لا تلين ، دون أن يثنيه ما يلقاه كل يوم من متاعب كثيرة ، أو ما يتحمله من فادح النفقات ، أو ما يحدث من شكاوى الأهلين .

وقد اعتبر المصريون إنشاء المصانع نكبة جديدة حلت بهم ، وأخذوا يوازنون بين ما يلقونه فيها وما يلقونه فى الجيش من قسوة وعنت ، ولما كانوا ينفرون من البقاء بين جدران المصانع ، ومن الارتباط بعمل يومى ، فقد عجز محمد على عن أن يجد عدداً كافياً من الرجال يشتغلون فى مصانعه بمحض اختيارهم ، ومن ثم عمد إلى اصطناع الوسائل المألوفة فى بلاد الشرق لسد هذا النقص ، فصار يجبرهم على العمل فى مصانعه ، كما كان يجبرهم على الالتحاق بجيوشه ، ولم يحدث لشعب من الشعوب أن حمل أحد على إسعاده ، والسير به فى طريق الحضارة ، بمثل هذه الإجراءات الحازمة الصارمة . فالأطفال الذين يئودهم حمل السلاح ، لأنهم لم يشبوا بعد عن الطوق ، ما زال يحشد عدد كبير منهم للعمل فى المصانع ، بل إن النساء أنفسهن معرضات للعمل فيها ، على الرغم من أن التقاليد الإسلامية ، لا تجعل لصاحب السلطان سبيلا إليهن ، إذ يوزع عليهن فى القرى مقدار معين من الكتان ، ويطالبن بإعادة هذا المقدار مغزولا فى وقت يحدد لهن ، وقد بلغ من ثقل هذا التكليف ، أنهن يعمدن إلى إتلاف عضو من أعضائهن ، حتى لا يقمن بعملية الغزل ، كما يفعل الرجال كل يوم ، تفاديا من الخدمة العسكرية . على أن محمد على سار فى هذه الطريق إلى ما هو أبعد من ذلك ، فقد استخدم النساء فى عدد من المصانع ، وقد رأينا منهن نحو خمسين ومائة فى كل من مصانع دمياط والمنصورة ، يشتغلن محجبات ، إلى جانب رجال لا تستر الثياب من أبدانهم غير

القليل ، إلا أن شدة المراقبة ، على ما عرفنا من رؤساء المصانع ، كانت حائلا دون حدوث أضرار من وراء هذا الاختلاط .

وقد كانت النفقات التى تكبدها محمد على فى سبيل إقامة هذه المصانع باهظة للغاية ، إذ شرع فى تأسيس عدد كبير منها فى جميع أنحاء البلاد دفعة واحدة ، وخصص لها منذ البداية مساحات واسعة ، مستلهما فى ذلك عبقريته ، حتى لقد وجدت فى بعض هذه المصانع خمسة عشر ألفا من العمال أو يزيد . وليس من المستطاع إحصاء جميع المبالغ التى أنفقها الوالى فى الحصول على الآلات ، كما أنه من غير المستطاع أن نعرف المدى الذى ذهب إليه الإنجليز فى استغلال حاجته إليها ، حتى باعوه بأفدح الأثمان كثيراً من الآلات لم تكتمل أجزاؤها ، فضلا عن رداءتها ، وسبق استخدامها ، وعدم صلاحيتها للعمل ؛ ولولا أن الطمع الشخصى والرغبة فى الكسب ، يكفيان لتفسير ذلك كله ، لظن أن المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة .

ولم يكن العدد الوفير من الأوربيين الذين تطلبهم تنظيم هذه المصانع أقل استدعاء للإنفاق ، بل لقد عمل محمد على على زيادة النفقات ، بإرساله فى كل يوم عدداً معيناً من أبناء العرب ، لإتمام دراستهم فى المدن الصناعية بفرنسا وانجلترة . ومصانع الكتان والقطن محور الصناعة المصرية فى الوقت الحاضر ؛ إذ أن مصانع نسج الكتان لا تكفى حاجة الاستهلاك المحلى فحسب ، بل إن جزءاً له قيمته من إنتاجها ، يمكن تصديره إلى الخارج . ففى عام ١٨٣٣ أنتجت تلك المصانع مليونا من قطع النسيج ذات العرض الضيق ، يتراوح ثمن كل منها بين فرنكين ونصف وخمسة فرنكات . وقد استهلك نصف هذه القطع محليا ، وصدر النصف الآخر . وأنتجت تلك المصانع نفسها ثلاثين ألف قطعة من النسيج العريض يتراوح ثمن كل منها بين اثنى عشر وستة عشر فرنكا ، وتبلغ قيمتها جميعاً ٤٥٠,٠٠٠ من الفرنكات ، ويوازى ذلك فى مجموعه $\frac{1}{٢٢}$ من إنتاج مصانعنا .

وبمصر فى الوقت الحاضر ثلاثون من مصانع القطن ، يشغل معظمها مساحات واسعة ، وصافى الربح فى كل قطعة من النسيج فرنكان ، وقد شرع فى صنع قطع كبيرة من المنسوجات القطنية لقلاع السفن ، كما شرع فى تصديرها إلى الخارج .

أما مصانع الحرير ، فقد استخدمت فى عام ١٨٢٦ ما يقرب من ٧٤,٠٠٠ كيلوجرام من المواد الخام ، وهذا القدر يساوى $\frac{1}{٢٠}$ مما نستخدمه فى فرنسا .

ولم يمكن الحصول إلا على نتائج غير مرضية للغاية فى صناعة الورق إذ أن الغبار ينتشر فى كل مكان ، فيقيم بذلك فى سبيل صناعة الورق عقبة كأداء ، لا تقوم فى سبيل أية صناعة أخرى .

والمواد الأولية اللازمة للصناعات التى ذكرتها موفورة فى مصر ، أما الجوخ ، فإن مصر تستورد كثيراً من المواد الخام اللازمة لصناعته من تونس ، لأن الصوف المصرى خشن لا يسهل تنظيفه ، ويقيم الباشا فى الوقت الحاضر مصنعاً جديداً للجوخ . ولم يحقق ما يرمى إليه ، من توفير الكساء لجيشه ، ذلك الجيش الذى يعتبر أكبر مستهلك للجوخ فى البلاد .

ويدل اطراد الزيادة سنويا فيما يستورد من الحديد والرصاص ، على نمو صناعة هذين المعدنين . وقد أدت زراعة الأرز إلى إنشاء مصانع لتبييضه ، وقد أربت مصاريف التبييض على أكثر من نصف مصاريف الإنتاج ، غير أن رجلا إنجليزيا هو نجل المستر « جالوى » Galloway عقد اتفاقا مع الباشا على أن يستبدل بكل تلك المصانع ثلاثة أخرى تدار بالبخار ، وقد بدأ العمل هذا العام بأحد هذه المصانع الثلاثة فى مدينة رشيد .

وفى هذه المؤسسات الصناعية ، تصنع كذلك الأسلحة والألوان والمنتجات الكيميائية والبارود وملح البارود وما إلى ذلك . ويستخرج ملح البارود بكميات عظيمة من كومات الرماد العالية ، التى تحيط بمدينة القاهرة . وكما أن الروس يستغلون برودة المناخ عندهم ، فى فصل الملح عن ماء البحر ، بتبريده إلى درجة التجمد ، فكذلك المصريون يستفيدون من شدة حرارة الشمس فى بلادهم ، باستخدام البخر فى استخراج ملح البارود من المياه التى يطلقونها على تلك الكومات التى تحيط بالقاهرة ، فيوفرون بذلك قيمة الوقود ، الذى يجب علينا أن نستخدمه حتى نصل إلى النتيجة بعينها . هذا إلى أنهم يحصلون على كميات وافرة من ملح البارود ، يستطيعون أن يسدوا بها حاجة أوربا بأسرها ، دون أن يتكبدوا نفقات تذكر .

ولما كان دخولى فى تفاصيل الصناعات المختلفة ، يخرج بى عن الحدود التى رسمت لى ، عند وضع هذا التقرير ، فإننى سأقتصر على النتائج العامة ، التى يمكن الحصول عليها فيما يتصل بهذا الموضوع . ففى بادئ الأمر ، كانت نفقات المصانع تربو على إيراداتها بكثير ، ثم أخذ التعادل يظهر بينهما ، بل إن عدة مصانع تعود الآن بأرباح حقيقية ، وقد قام الأوربيون فى أغلب الأحيان بتنظيم جميع المصانع المصرية ، غير أنهم طردوا منها ، وأصبحت إدارتها اليوم فى أيدى أبناء العرب ، ويبقى بعد ذلك أن نعرف ما إذا كانت ستحتفظ بمستواها فى ظل الإدارة الجديدة .

ومهما يكن من الأمر فقد أمكن سد حاجة البلاد ، كما أمكن الحصول على السلع ، بنفس الأسعار التى كان الأوربيون يبيعونها بها فى السوق ، وقد اغتبط محمد على بهذه

النتيجة أيما اغتباط ، إذ قال لى « لقد غيرت الأسس التى تقوم عليها تجارتى ، إذ تخلصت بفضل مصانعى ، من الضرائب التى كانت تفرضها الصناعة الأوربية على مصر ، كما استبقت مصر تلك المبالغ ، التى كانت تدفعها أثمانا لما تشتريه منكم من الجوخ والحرير » . ولكنى سمحت لنفسى أن أوجه نظره إلى أن الثلاثين أو الأربعين ألفاً ، الذين يستخدمهم فى إنتاج بضائع يمكن الحصول عليها من أوربا بالأسعار نفسها ، يكونون أكثر فائدة له ، إذا استخدموا فى زيادة محصول القطن والحنطة والسكر ، كما أوضحت له أن الصناعة لا تلائم غير البلد الذى يزيد فيه عدد الرجال عما تطلبه زراعة الأرض ، ولا يصح أن يستخدم الرجال فى الصناعة ، بحجة أن ذلك تستلزمه رفاهية السكان أو كثرة عددهم . على أن هذه الآراء ، وإن كانت موضع أخذ ورد على ما أعرف ، فإن أحداً لم يحاول فهمها ، كما أن أحداً لم يقبل مناقشتها ، وكل ما قيل لى رداً على ذلك ، إن الظروف المحلية تساعد على قيام المصانع إلى حد كبير ، إذ أن أغلب المواد الخام موجودة فى مصر ، وثمنها زهيد ، وأجرة العامل اليومية تتراوح بين ٦ و ٧ سوات[1] للرجل ، و ٣ و ٤ للولد . أما عملية البناء فلا تكاد تكلف شيئاً ، وفضلا عن ذلك فأبناء العرب بطبيعتهم أذكياء يحسنون التقليد . وكان جوابى على ذلك « أن البلاد تعوزها الأيدى العاملة ، حتى أن جزءاً من محصول القطن الأخير لم يمكن جنيه ، كما أن ماطبع عليه أبناء العرب من الإهمال وسرعة التأثر ، لايتناسب كثيراًوالعمل الدائب المتواصل فى المصانع ، وإذا كانوا يحسنون التقليد ، والتقليد وحده ، فإن من المشكوك فيه أن يستطيعوا التفوق على الأوربيين . هذا إلى أن البلاد تنقصها القوة المحركة ، لخلوها من التيارات المائية ، وعلى ذلك أصبح من الضرورى أن يشترى الوقود اللازم لإدارة المطاحن البخارية من الخارج . وجميع الآلات بوجه الإجمال تؤذيها رطوبة الليل ، وما تثيره الخماسين والرياح الأخرى من الغبار الدقيق ، الذى ينفذ حتى إلى داخل الصناديق التى أحكم رتاجها » . على أن هذا الحديث الذى أوردت فيه حججاً تفند الحجج السابقة ، لم يسفر إلا عن تشبث الباشا وتشبثى كل بآرائه ، غير أن محمد على أبلغنى بعد بضعة أيام ، أنه غير مرتاح إلى حالة مصانعه ، وبخاصة مصانع نسج القطن ، إذ أن بعضها أصابه الإهمال ، وأصبح فى حاجة إلى الآلات والعمال ، ولكنه أضاف إلى ذلك قوله ، إنه ينتظر قدوم اثنى عشر شابا بعث بهم إلى المصانع الإنجليزية ، وبفضل ما اكتسبوه من دراية ، وما يبذلون من عناية ، سيعود إلى المصانع المصرية نشاطها كاملا .

---

(١) السو جزء على عشرين من الفرنك ويساوى الفرنك مائة سنتيم .

وقد كان لى الشرف فى أن أبين لمعاليكم كيف أصبح محمد على المالك الوحيد والصانع الوحيد فى مصر ، وسترون من البيانات المقتضبة ، التى سوف أوردها عن التجارة ، أنه يدير بنفسه كل شىء ، حتى أصبح أكبر تاجر فى القطر . وقد سبق لى إيضاح الأسس التى تقوم عليها تجارة الصادرات ، فأوردت الأسعار التى يشترى بها محمد على محصولات البلاد ، وأسعار بيعها إلى التجار ، مما وضع جميع صادرات مصر فى قبضة يده . وفيما عدا المشروبات الروحية التى يتسلمها ويحتكر بيعها ، فإنه يترك البضائع الأوربية حرة التداول فى السوق ، بعد دفع الضرائب الطفيفة التى تحددها معاهدات الامتيازات التى عقدها الأمراء المسيحيون مع الباب العالى ، ولكنه على العكس من ذلك يستولى على أهم السلع التى ترسلها بلاد العرب وداخل أفريقية إلى أوربا مارة بطريق مصر ، ولا يمكن أن يباع لسواه وارد بلاد العرب من بن وبخور وعطور ، ولا ما يرد من قلب إفريقية من ريش النعام والصمغ ، وقد بعث بعملائه إلى اليمن لشراء محصولاتها ، ولكنه لم يستطع أن يتحكم فى الأثمان هناك ، لأن أحداً لم يقبل الأسعار التى حددها ، وكان من أثر ذلك أن خسرت مصر فى الوقت الحاضر تجارة البن الرابحة .

على أن اللمحة التى أوردتها عن منتجات مصر ، تدل دلالة كافية على أهم ماتصدره هذه البلاد إلى الخارج ، فإذا بحثنا الواردات وجدنا أن محمد على أكبر المستهلكين فى مصر ، فأمة محدودة المطالب ، قليلة الحظ من الترف ، كهذه الأمة من أبناء العرب ، ليست بالسوق التى تروج فيها المنتجات الأجنبية ، ولكن حكومة تحتفظ بمائة ألف رجل تحت السلاح ، وتستخدم عدداً عظيما من الموظفين ، وتتولى فى الوقت نفسه استغلال أراض زراعية فسيحة وتنشىء مصانع ضخمة أو تقوم على صيانتها ، مثل هذه الحكومة تكون فى حاجة إلى كثير من السلع التجارية ، فيتنافس التجار على توريدها ، وللحكومة أن تؤثر بعطفها هذا الشخص أوذاك ، للقيام بعملية التوريد . ومن الأمور التى توضح ماللنمسا من تجارة عظيمة مع هذه البلاد ، أن للمسيو بوغوص أخا يعتبر من أكبر التجار فى تريستا . وأغلب القناصل الأجانب يشتغلون بالتجارة ، ويعقدون مع الباشا صفقات تعود عليهم بأرباح وفيرة ، وتستطيع ياصاحب المعالى أن تدرك ، إذا كان من المستطاع ، أن يشعروا إزاءه بشىء من الاستقلال ، وهم فى مثل هذه الظروف ، فإذا تأملنا ذلك كله بوجه عام وجدنا أنه ربما لم يسبق لأحد أن يقيد من يحكمهم بأكثر مما فعل محمد على .

وقد أرفقت بهذه الرسالة عدداً من الجداول ، لبيان الحركة التجارية ومقدارها فى مصر

وستعرفون منها معاليكم أهم ما تقوم عليه هذه التجارة من منتجات ، فعلى الرغم من وجود المصانع التى أنشأها محمد على فإن المستورد من المنسوجات المصنوعة فى الخارج يقدر بمبلغ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات ، كما تقدر الأدوات النحاسية والزجاجية ، والورق على اختلاف أنواعه ، بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك . غير أن ما حدث من التقدم فى زراعة أنواع النبات الاستوائية ، كاد يقضى على الوارد من منتجات المستعمرات ، حتى لم يعد يزيد فيما يبدو على ٨٥٠,٠٠٠ فرنك . أما خشب البناء والحديد فمن أهم الواردات ، ويشتريها محمد على سداً لحاجات أسطوله بوجه خاص ، ولا تقل قيمة الخشب المستورد عن سبعة ملايين من الفرنكات كما أن الحديد لا تقل قيمته عن مليونين ، وما يزال الوارد من الحرير يقدر بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك .

والقطن أهم ما تصدره مصر ، ويباع بمبلغ يتراوح بين عشرة وخمسة عشر مليونا من الفرنكات . وتليه الحبوب فى الأهمية ، إذ تبيع مصر الأوربيين من الأرز ما قيمته سبعة ملايين ، ومن البقول الجافة ما قيمته خمسة ، أما ما يزيد على حاجتها من الحنطة ، فيرسل إلى بلاد العرب ، ولهذا لن أذكره فى هذه البيانات . أما البضائع الواردة من أفريقية وبلاد العرب ، وهى الصمغ والبخور والعطور والعقاقير وبن مخا والعاج والصوف ، فتبلغ قيمتها أربعة ملايين . أما الكتان الذى يعرض للتجارة على شكل ألياف أو بذور أو منسوج ، فتبلغ قيمته ثلاثة ملايين ، وأما جلود المواشى فتقدر بمليون من الفرنكات .

وقد نمت التجارة فى عهد محمد على نمواً مطرداً ، فلم تقل الصادرات عن الواردات ، إلا فى عام ١٨٣٢ ، نظراً لقلة محصول القطن ، الذى لم يبلغ فى تلك السنة غير ١٢٠,٠٠٠ قنطار وهو ما يكاد يوازى نصف ما بلغه فى الأعوام السابقة ، وتستطيعون معاليكم متابعة هذه الحركة بالرجوع إلى الأرقام التى تبين اتجاهها .

السنة	الواردات بالفرنكات	الصادرات بالفرنكات	مجموع القيمة بالفرنكات
١٨٢٣	٣٩,٢٩٠,٠٠٠	١٧,٧١٢,٠٠٠	٥٧,٠٠٢,٠٠٠
١٨٢٤	٥٧,٤٣٤,٠٠٠	٢٧,٢٤٣,٠٠٠	٨٤,٦٧٧,٠٠٠
١٨٣٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٨,٠٠٠,٠٠٠	٧٨,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣١	٤٣,٧٠٠,٠٠٠	٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٨٧,٧٠٠,٠٠٠
١٨٣٢	٤٣,٦٠٠,٠٠٠	٣٥,٢٠٠,٠٠٠	٧٨,٨٠٠,٠٠٠

وهــذه البيانات لا توضح غير تجارة البحر ، عن طريق الإسكندرية ودمياط ، وأرجو أن ألفت نظر معاليكم ، إلى أن بعض ما يرد لحساب الحكومة ، لا تعلن الجمارك شيئاً عنه ، ولمعرفة القيمة النهائية للتجارة المصرية ، يجب أن تضاف قيمة ما يتم تبادله مع وسط أفريقية ومع بلاد العرب ، وكذلك قيمة ما يتبادل بين بلاد العرب والهنــد ، وليست هناك وسيلة لمعرفة هذه التجارة على شيء من الدقة ، ولـكن ربما أمكن استنتاجها من مبلغ ما تفرضه الحكومة على المبادلات ، فالبضائع الذاهبة إلى بلاد العرب عن طريق جدة تدفع ١٠٪ ، أما الآتية منها فتدفع فى السويس أو القصير ٥٪ من قيمتها . وقد كانت رسوم الجمارك من البند الأول فى عام ١٨٣٢ ، ١٫٢٣٠٫٠٠٠ فرنك ، ومن البند الثانى ٧٥٠٫٠٠٠ ، وهذان المبلغان يدلان على أن تجارة الواردات بلغت ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، وأن الصادرات بلغت ١٢٫٧٠٠٫٠٠٠ ، فإذا أضفنا إلى ذلك مليونا ، نظير ما يرد إلى هذه البلاد من سنار وكردفان ، ومبلغاً مماثلا لما يصدر منها إليهما ، فإن واردات مصر يكون متوسطها ٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، ويكون متوسط صادراتها ٥٤٫٠٠٠٫٠٠٠ ، وبذلك تكاد النسبة بين مائة مليون من الفرنكات وسكان البلاد ، الذين يبلغ عددهم ثلاثة ملايين ، تضارع النسبة بين تجارة فرنسا الخارجية بالقياس إلى عدد سكانها .

ويقوم التجار الأوربيون بجميع العمليات التجارية بين مصر وأوربا ، أما الملاحة فى ميناء الإسكندرية ففى أيدى الأوربيين وحدهم ، ولا تكاد مصر تملك غير عشرين سفينــة لتجارتها فى البحار ولـكن لها فى النيل ثلاثة آلاف مركب ، مختلفة الحجم ، خفيفة الوزن سريعة الحركة ، تسير بالشراع أو المجاذيف على حد سواء .

وما دمت أعتبر محمد على تاجراً ، فواجب عليّ أن أذكر ما يستمتع به من سمعــة فى عالم التجارة . ومن العسير إيضاح ما يتصل بهــذا الموضوع . فأى شيء أكثر منافاة للثقة التجارية ، من نظام قائم على الاحتكار ، تغض من قيمته بين حين وآخر بعض تصرفات استبدادية ظالمة ؟ غير أن محمــد على يستمتع بسمعة طيبة حقاً ، ففى الصفقات التى يعقدها ، يطالب دائماً بأن يدفع له جزء من الثمن مقدماً ، ولم يكن هذا الشرط من جانبه حتى الآن ، عقبة فى سبيل التعاقد معه ، ففى الشهر الماضى اشترى فرنسى يدعى مسيو « غوتييه » Gauthier ، محصول القطن فى عام ١٨٣٤ بخمسمائة ألف فرنك ، ودفع جزءاً من المبلغ ، وقد يدفع المبلغ بأجمعه قبل جنى القطن ، فهل نجــد فى أوربا كثيراً من البيوت التجارية أو الحـكومات تستطيع أن تعقد مثل هذه الصفقات ؟

وسأختتم هذه الرسالة الطويلة بأن أستأذن معاليكم فى أن أوضح لكم الرأى الذى أبداه لى محمد على بلسانه فى الطريقة التى وقع عليها اختياره لاستثمار موارد مصر ، فقد التمست منه فى حديث دار بينى وبينه فى القاهرة ، أن يوضح لى رأيه فى هذا الشأن ، ولم أكتمه أن الاعتداء على الملكية واحتكار التجارة ، فيما يخيل إلىّ ، عقبة كأداء فى سبيل الرخاء القوى الصحيح . فأجابنى الباشا قائلا « إننى أدرك ما يجول فى خاطرك ، ولكنك لو بقيت معنا وقتاً كافياً — وهذا ما أتمناه — لتغير رأيك . اصغ إلى قليلا . إن على أن أحكم شعباً أظهر صفاته الكسل والجهل وسوء النية ، فإذا لم أحمله على العمل بقى عاطلا ، إذ ما حاجته إلى أن يعمل ، وفى استطاعته أن يعيش ببضع بارات (أو سنتيمات) فى اليوم ؟ فإذا ما حصل عليها فإنه لا يفكر فى شىء سوى أن يكون سعيداً بتزجية الوقت دون أن يؤدى عملا قط . أما بالطريقة التى أسلكها ، فإننى أكون رويداً رويداً رجال كد وكدح سوف ينتهى بهم الأمر إلى أن يصبح العمل عادة فيهم . لقد استوليت على كل شىء ولكنى فعلت ذلك لأجعل كل شىء منتجا . إن الغرض هو الإنتاج ، فمن يستطيع ذلك غيرى ؟ من قدم الضمانات اللازمة ؟ ومن أشار بالطرق التى يجب اتباعها ، وبالمزروعات الجديدة التى يجب إدخالها ؟ من سواى أمكنه أن يحمل الشعب على أن يشارك أوربا تلك العلوم والآراء التى كانت سبب تفوقها ؟ أتظن أن أحداً فى هذه البلاد مر بخاطره يوما أن يدخل فيها القطن والحرير والتوت ؟ انظر إلى تركيا : إن السلطان يملك أغنى بلاد العالم ولكنه لا ينتفع منها بشىء على الإطلاق ، بل إنها لآخذة فى التدهور من جميع النواحى . فليدع لى حرية العمل ، وأنا زعيم بعد خمس سنوات أن أسلم إليه جيشاً وأسطولا ، وأدفع جميع ما عليه من أموال متأخرة وأسدد للروس كل ما لهم قبله من ديون ، وبذلك تصبح تركيا دولة قوية يحسب العالم حسابها من جديد . إن تجاركم يجأرون بالشكوى ويقولون إن على أن أترك التجارة حرة ، إذ أنى ألحق بهم أفدح الأضرار ، بسبب سياسة الاحتكار ، غير أننى ، إذا لم تخنى الذاكرة لم أجد فى الإسكندرية ، حين قدمت إلى مصر سوى ثلاثة من الأوربيين ، ينم مظهرهم عن أنهم فى أسوأ حال ، أما اليوم فإن الإسكندرية غاصة بالتجار الأوربيين ، حتى أنها لتبدو مدينة أوربية ، وهؤلاء التجار يقتنون الجياد الأصيلة ، والمنازل الأنيقة ، ويعيشون عيشة الترف والنعيم . أتدرى ماذا كان يحدث لو أخذت بوجهة نظرهم ؟ إذن لألحقوا الخراب بالبلاد ! ولكان الإفلاس من نصيبهم . لقد كانوا يريدون استغلال جهل الفلاحين ، ولكننى لا أرضى بهذا الاستغلال من ناحية ، فضلا عن أنهم سيكونون ضحية جهل أبناء العرب وسوء نيتهم من الناحية الأخرى ، إذ أنهم

سيغشونهم فى جميع الصفقات ، ولن يقدموا إليهم ما هم فى حاجة إليـه ، فلو طلبوا قطناً أو نيلة ، لقدمت إليهم الحنطة وكان من الطبيعى أن يرفضوا تسلمها ، فتهوى أثمانهـا إلى الحضيض ، ولا يجد الفلاح ما يسد نفقاته .

أما الطريقة التى أتبعها معه فتكفل له قليلا من الربح ، غير أنها تضمن له بيع محصوله ، كما أن الأسعار التى اشترى بها تسمح له بربح معقول ، بل لقد حدث فى بعض الأحيان ، أن كان القمح يباع فى السوق ، بثمن يقل كثيراً عن الثمن الذى أشتريه به من المنتجين ، فكان الجميع يحضرون إلى القمح لتسديد المتأخر عليهم من الضرائب ، دون أن يتكلفوا غير القليل من النفقات . يجب أن نقود هـذا الشعب كما يقاد الأطفال ، لأننا إذا تركناه وشأنه ، فسيعود إلى حالة الفوضى التى انتشلته منها ، ولو كففت لحظة عن قيادته لتردى فى وهدتها مرة أخرى » .

ه — موضوعات التقرير الثانى

سورة من حكومة محمد على — الترك — المماليك — أبناء العرب والبدو — القبط — الأرمن واليونانيون واليهود — البرابرة أو النوبيون — الزنوج — الأوربيون والإفرنج — تقدير عدد سكان مصر .

و — نص التقرير

الإسكندرية فى أول يوليو ١٨٣٣

إذا كان استثمار مصر من الناحية الزراعية قد قام على أساس تفردت به هـذه البلاد ، بأن صارت ملكية الأرض ذاتها فى يد الحاكم ، فإن طريقة الحكم التى وقع عليها اختيار محمد على ، تنطوى كذلك على نظم تختلف اختلافا تاما عما نعرفه من النظم فى أوربا .

ذلك بأن أبناء العرب ، وهم الجمهرة العظمى من السكان ، يعاملون على أنهم قوم حلت بهم الهزيمة ، وليس ثمة سوى عمل واحد يطالبون بأدائه ، هو خدمة الأرض وزراعتها ، أما الوظائف والسلطان ، فمن نصيب شعبين غريبين عن مصر هما الترك والمماليك ، ولا يطلق الاسم الأخير إلا على الأرقاء البيض الذين جيء بهم إلى هذه البلاد .

ومحمد على نفسه جد حريص على أن يحتفظ لحكومته بالطابع التركى ، فهو لا يتكلم غير التركية ، ولا يفهم لغة البلاد ، أو يتظاهر بعدم فهمها ؛ ولذلك يستعين بمترجم عند ما يتحدث إلى أحد من أبناء العرب ، وكذلك فإن كبار رجال الدولة جميعاً ، يرون فى الاقتصار على استخدام اللغة التركية دون سواها ، مظهراً من مظاهر العظمة والكبرياء .

وعلينا أن نذكر عند بحث هذه الحال ، مهما يظهر لنا من وجوه الغرابة فيها ، أنها كانت قائمة بمصر منذ نيف وألفى عام . فمنذ انقرض الجنس الفرعونى ، كان جميع الذين تعاقبوا على حكم البلاد ، من فرس ويونان ورومان وعرب ومماليك وأتراك ، لا يبالون بمصالح الأهالى ومصائرهم .

وقد أحدث محمد على نفسه ، فيما درج عليه المصريون من قديم الزمان ، تغييراً يجب أن يشار إليه . فلم يكن أبناء العرب مبعدين كل البعد عن الاشتراك فى شئون الحكم فحسب ، بل كانوا مبعدين كذلك عن الخدمة العسكرية ، إذ كان الجنود من الترك والمماليك والألبانيين والمغاربة أو البربر . أما محمد على ، فقد عمد إلى تجنيد أهل البلاد ، حتى أصبح

جيشه بأجمعه فى الوقت الحاضر من أبناء العرب . غير أنه لما كان من المحتمل ، أن يجىء يوم ، يرغب فيه هذا الجيش العربى الخالص ، فى إقامة حكومة عربية ، ثم يعمد إلى المطالبة بتحقيق هذه الرغبة ، فقد وضع محمد على على رأس ذلك الجيش ضباطاً من الترك ، إذ أنه ليس فى استطاعة أحد من أبنـاء العرب ، أن يرق إلى ما فوق رتبة اليوزباشى ، بل إنه لا يسمح إلا لعدد قليل منهم ، بالوصول إلى هذه الرتبة .

على أن ذلك لم يكن كافياً ليبعث الطمأنينة إلى قلب محمد على ، فقد توقع أن صراعا سوف ينشب فى يوم من الأيام بينه وبين الباب العالى ، ولا جدال فى أن هذا الصراع ، سوف يضع إخلاص الضباط الأتراك له موضع الاختبار الدقيق . ولذلك لم يشأ أن يعتمد عليهم ، أكثر من اعتماده على أبناء العرب ، فدعا المماليك إلى مشاطرتهم السلطة التى عهد بها إليهم ، سواء أكان ذلك فى شئون الجيش ، أم فى شئون الإدارة .

وكان المماليك خير من يؤدى هـذه المهمة ، بفضل ذكائهم وتربيتهم . فالرق فى بلاد الشرق نوع من التبنى ، بل إنه فى مصر أقرب طريق لنيل الشرف ، هـذا فضلا عن أنه لا ينطوى على أى معنى من معـانى الضعة والامتهان ، حتى أن الرجل ليقول لك فى كبر وخيلاء : « لقد كنت من عبيد الجناب العـالى ، أو أى من أصحاب الشخصيات البارزة الأخرى » . وعنده أن هـذا اللقب يميزه من الأهالى المصريين ، ويضعه فى مستوى واحد مع الترك ، بل إن التركى الذى لا ولد له ، ليعتبر أنه لم يفقد الثروة التى جمعها ، أو الوظائف التى شغلها ، إذا هو خلفها لواحد من عبيده . وقد قال لى عبد الله باشا « إن باشوية عكا أصبحت وراثية فى أسرتى منـذ ثلاثة أجيال ، إذ خلف أبى الجزار الباشا ، وكان أبى من عبيده ، ثم خلفت والدى » : فالعبيد الذين يؤتى بهم إلى مصر ، يرون أنهم جاءوا إليهـا ليحكموها لا ليخدموها . وهؤلاء الشبان اليونانيون ، الذين افتديناهم (من الأسر) منذ أربع سنوات ، لو ظلوا فى مصر ، لألفيناهم اليوم يعملون ضباطا فى الجيش ، أو يشغلون مناصب الحكم والسلطان بين سائر سكان البلاد .

وهكذا أصبح الترك والمماليك ، موزعين فى الجيش والوظائف المدنية ، توزيعاً يحفظ التوازن فيما بينهم ، ولـكن للمماليك نوعا من الحظوة ، فقد انتزعوا من بلادهم ، وصاروا لا أهل لهم ولا وطن ، ولا يعرفون غير من يكونون فى خدمته ، ولهذا كان من بين القواد العشرة الـكبار فى مصر اليوم ، سبعة أصلهم من الرقيق ، أى المماليك ، وخمسة من الترك بحكم مولدهم (كذا) . على أنه فى أثناء حصار عكا ، لما كان عبد الله باشا نفسه ابن مملوك ،

فقد ساور النفوس شيء من القلق ، خشية أن يحاول استمالة الضباط المماليك إلى جانبه ، فدبر الأمر بحيث يعين ثلاثة من الضباط الترك ، في مقابل كل اثنين من المماليك .

وتوزيع القوات الوطنية على هـذا النحو ، بين أبناء العرب والترك والمماليك ، يدعوني إلى أن أرسم في هذا المقـام بعض الخطوط العامة لطبائع الأجناس المختلفة التي تعيش في مصر ، وأن أبين نوع العمل الذي يصلح كل منها لأدائه بنوع خاص .

فالترك ، وهم سادة البـلاد ، يمثلون على صورة ما طبقة النبـلاء . على أن طبيعتهم العسكرية الخالصـة ، وما يستشعرونه من روح التفوق والسيطرة ، يجعلهم يشبهون بعض الشبه ، تلك الطبقة التي لا يألفون نظامها ، وهم أقل من أبناء العرب ذكاء ، وقدرة على تسيير الأمور ، واسـتعداداً لقبول كل ما هو جديد ، ولـكنهم أشد صلابة ، وأعظم جلداً ، وأكثر صلاحية للحكم .

أما المماليك ، فلا يعرف عنهم أن لهم طابعا خاصاً يميزهم من سواهم ، فقد انتزعوا من بين شعوب يختلف كل منها عن الآخر ، ولـكن تشابه ظروفهم ، أدى إلى إيجاد تشابه بينهم في النزعة والسلوك . ولما كانوا قد تربوا في بيوت الـكبراء ، وكانوا ينظرون إلى أنفسهم كأنما جيء بهم لحـكم البلاد ، فقد تملـكهم ما تملك الترك من روح السـيطرة ، كما غلبت عليهم النزعة العسكرية .

ومنذ عهد طويل ، لوحظ بشأن مماليك مصر أمر غريب ، تعذر تفسيره تفسيراً مقنعاً ، ذلك بأنهم لا يعقبون ذرية قط ، على الرغم من أنهم يعيشون وسط عدد كبير من الحريم . أو قلما نرى طفلا لهم ينجو من الهلاك ، كأنما الموت واقف لذريتهم بالمرصاد ، ولهذا لا يتكاثرون بل ولا يحتفظون بعددهم ، إلا بشراء الرقيق . غير أن شراء الرقيق الأبيض ، أصبح من الصعوبة بمكان ، منذ بسط الروس سيطرتهم على جورجيا وبلاد الجركس ، ومنهما يستورد معظم المماليك ، ولما كانت الأسر التركية في مصر قليلة النسل كذلك ، فقد كان محمـد على معرضاً لأن يحس نقصاً فيمن يستطيع إشراكهم في الحـكم ، لولا أن الاستيلاء على كريت وسوريا ، سد ما كان هنالك من عجز مطرد ، في العناصر الأجنبية التي تسيطر على مصر .

وفي ظل الترك والمماليك ، وهما الطائفتان اللتان تسيطران على البلاد أصبح أبناء العرب ، وهم أول من غزا مصر من المسلمين ، الطبقة المسودة ، إذ قلب لهم الحظ ظهر المجن ، على نحو لم يسبق له مثيل ، وقد تم هذا التغيير في غير عنف ، ودون أن يحدث ما يسترعي الأنظار إليه . وربما كان من المستطاع تبرير ذلك ، بما طبعوا عليه من صفات خاصة . وليس ذلك

راجعاً إلى أنه تعوزهم صفات الذكاء وسمو الخلق ، فقد حبتهم الطبيعة من هذه الصفات بما جعلهم أمة تأسر محبتها القلوب إلى أقصى الحدود . فإذا نظرنا إليهم بوصفهم أفراداً ، فإن تفوق ابن العرب على التركى ، قد يكون ظاهراً ملحوظا . غير أننا إذا تصدينا للحكم على أمة من الأمم فإنه لا يعول عند ذلك على المزايا الفردية ، وإنما يكون المعول على اتحاد الأهالى ، وعلى الروح العامة ، وعلى الاستعداد للسيطرة أو الخضوع ، وإذا كان الوضع على هذا النحو ، فمن الواجب أن نعترف بأن أبناء العرب أدنى مرتبة من غيرهم .

وهذا الشعب الذى طالما تألق نجمه خلال تاريخه الزاهر ، ما يزال محتفظا بحماسته ، وحبه لكل ما يثير الإعجاب ، وبما يستمتع به من خيال خصيب ، وما يزال حتى اليوم ، يفيض حيوية وظرفا وميلا إلى الفنون والشعر . هذا إلى أنه شعب باسل ، يستثير التنافس غيرته ، لبق قانع ، قدير على احتمال النصب والجهد . أما من حيث المزاج ، فهو على نقيض الأتراك ، فالمرء حين يرى أبناء العرب فى مرح دائم ، والترك تبدو عليهم سيما الجد والاكتئاب ، لا يسعه إلا أن يتساءل ، أى الشعبين أسوأ حظا وأتعس حالا ، أهو الشعب الظالم ، أم الشعب المظلوم . ومرد ذلك كله إلى طبيعة ابن العرب ، ولكن هذه الطبيعة التى تعينه على الرضا بحالته البائسة ، هى نفسها التى تحول دون خروجه من هذه الحالة ؛ ذلك بأن أبناء العرب شعب خفيف الروح ، يعنى بتوافه الأمور ، لا يثبت على رأى ، ثرثار لا يعمل شيئاً قبل أن يعدك ألف مرة ، مولع بالقصص والنوادر ، سريع التصديق ، مرهف الحس والتفكير حتى ليفوته إدراك الرأى السديد ، جم النشاط ، ولكن فى غير اطراد أو ثبات ، لا يدرك معنى الشرف أو الوطنية ، يجيد المحاكاة ، ولكنه يميل إلى الاعتماد على ذاكرته ، أكثر من اعتماده على عقله ، ولهذا كان سريع الحفظ سريع النسيان . وهو شعب يشبه الترك وجميع الشعوب الإسلامية ، فى أنه لا يشغل باله بالتفكير فى المستقبل ، وإذا كانت عبارة من العبارات تستطيع فى بعض الأحيان أن تصور أخلاق شعب من الشعوب ، فإن ثمة عبارة لا ينقطع ترديدها على أفواه أبناء العرب جميعاً وهى « بكره إن عشنا وكان لنا عمر » وقد غرست فيهم حالة العبودية التى كانوا عليها رذائل توارثوها ، فهم كاذبون منافقون ، ينكرون الجميل ، فقد كنت أتحدث فى يوم من الأيام إلى مراد كاشف ، أحد زعماء المماليك القدماء ، وكان قد نجا من مذبحة سبتمبر ١٨١١ ، فأنحى باللائمة على جميع تصرفات محمد على وعلى نظامه ، ولكنى عند ما سألته عن مسلك الباشا إزاء أبناء العرب قال « أما فى هذه الناحية فهو على حق ، لأنه لو وضع ثقته فيهم ، لغدروا به لا محالة . »

ومنذ نيف وعشرين قرنا ، وسكان مصر يستغلون الأرض لصالح سادة غرباء ، ومن ثم أصبح الانقطاع عن العمل ، والامتناع عن دفع الضرائب ، ضربا من الشرف فى نظرهم ، إذ يخيل إليهم ، أن هذا الرفض يحمل فى أطوائه معنى الاستقلال والشهامة كما أنه بمثابة احتجاج قوم نبلاء على سيادة غير شرعية . وقد أبدى « أميان مارسلان Ammien Marcellin » ، وهو مؤلف لاتينى ، ملاحظة فى هذا الشأن ، فى بداية القرن الخامس الميلادى فكتب يقول « إن المصريين يشعرون بالخجل ، إذا دفعوا ما عليهم من الضرائب ، دون أن يضطرهم إلى ذلك وقع السياط » وبعد ذلك بثلاثمائة عام ، كتب فاتح مصر عمرو بن العاص إلى الخليفة ، يشرح له حال البلاد ، فأظهر له أن الزراعة فى مصر ، إنما تحتفظ بكيانها ، بفضل السوط والعصا .

ومن أهم العوامل التى أدت إلى تأخر أبناء العرب ، ما يشعر به كل منهم نحو الآخر من حسد وغيرة . وصفة الطاعة فيهم ، إنما تصدر عن الخوف ، وليس أدل على صحة هذا القول من أنهم أسلس قياداً للترك ، وأطوع لهم عن طيب خاطر ، مما لو كان سادتهم من أبناء جلدتهم . وقد حدث فى بعض الجهات ، أن بدئ فى إحلال حكام من أبناء العرب محل الترك فأعقب هذا اللون من التجديد قيام الاضطرابات على الأثر .

وهناك من ناحية أخرى أمر لا نستطيع حتى الآن أن نتكهن بنتائجه ، ونعنى بذلك تلك الحرب التى وضعت أوزارها منذ عهد قريب ، وما سوف تبثه فى نفوس الأمة العربية ، من شعور بالقومية ، وروح عسكرية ، على يد جيوش محمد على الجرارة ، مما يوقظ فيها الشعور بقوتها من جديد ، ويولد فى أبناء العرب الرغبة فى أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم . وقد حلا لبعض القوم فى أوربا ، أن يروا فى هذه الحرب ، انتقاضا من العرب على الترك غير أن ذلك لا يتفق والواقع ، فصاحب المشروع تركى ، فكر فيه بعقل تركى ، كما أن الترك هم الذين تولوا قيادة العرب فى تنفيذه ، وقد حارب هؤلاء العرب ، لأن هناك من يقودهم ، دون أن يسائلوا أنفسهم من هم ومن العدو الذى يدفعون إلى مقاتلته ، غير أن النصر كان حليفهم فى النهاية ، ولعل نشوة الانتصار تؤدى فى يوم من الأيام ، إلى تبدل فى حالتهم النفسية ، ولن يعوزهم حينذاك ، غير زعيم يقودهم ، ولكننى لم ألحظ حتى الآن ، شيئاً من بوادر هذا التحول ، وسأضع نصب عينى ، ملاحظة هذه المسألة الهامة ، حين أزور جيش إبراهيم .

وهناك إلى جانب السكان من أبناء العرب الذين يفلحون الأرض ، قوم آخرون ، يتفقون وإياهم فى الأصل ، ولكنهم يختلفون عنهم تمام الاختلاف ، من حيث أخلاقهم ،

وما يقومون به فى الدولة من أعمال ، وأعنى بهؤلاء القوم عربان البادية .

ولما لم يكن لهم مكان ثابت يستقرون فيه ، فإنهم يرتحلون على الدوام ، إلى حيث ينعمون بالحرية ، أو إلى حيث تدفعهم ضرورة البحث عن عشب ترعاه قطعانهم ، أو عن سبل أخرى لمعيشتهم . أما ما درجوا عليه من عادات وصفها الإنجيل ، وظلت بمنأى عن التغيير والتبديل منذ فجر التاريخ فقد قضى عليها الباشا بعبقريته . وهـذا عمل جليل من أعمال محمد على ، سوف تقدره الأجيال القادمة . وقد كان عربان البادية من حيث وسائل معيشتهم ، ينقسمون فريقين ، ففى عام ١٨٢٧ ، كانت ست عشرة قبيلة منهم ، تحوى ١٠,٤٣٠ من الجنود المشاة ، و ٧٤٠ من الفرسان ، تعيش من نتاج قطعانها ، بينما كانت أربع وثلاثون قبيلة ، تحوى ٢٤,٧١٥ من المشاة ، و٥,٨٥٥ من الفرسان : لا مورد لها غير الحرب والسلب .

وقد نجح محمد على ، فى أنه مازال بالفريق الأول ، حتى كاد يألف حياة الاستقرار ، أما الفريق الثانى ، فقد عرف كيف يقضى على طبائعه ، حتى استطاع أن يؤلف لمصر من أفراده نوعاً من المسى ، مع أنه لم يعش على ظهر الأرض فيما يظن ، من هو أشـد منهم ميلاً إلى ارتكاب حوادث السطو والنهب .

وقد حملنى ما بيننا وبين البدو فى بلاد الجزائر من صلات وروابط على أن أبحث حقيقة ما اتبعه محمد على من أسلوب حكيم ، حتى أمكنه تغيير طباع البدو فى مصر تغييراً تاماً .

والظاهر أن أهم مبدأ يجب أن يتبع فى معاملة الشرقيين ، هو التدرج « من الشدة إلى اللين » وقد نتحمل إلى أمد طويل نتائج خطئنا إذا أغفلنا اتباع هذا المبدأ ببلاد الجزائر .

وكان أول ما عمله محمد على ، أن جعل عربان البادية يشعرون بقوته ، فقد سلط عليهم قوة عسكرية ، أخذت تطاردهم مطاردة متصلة لا هوادة فيها ، خارت أمامها شجاعتهم ، فلما أظهروا رغبتهم فى أن يظفروا بقسط من الراحة ، خاطبهم قائلا « حسناً ، فلنعش معاً فى سلام ، ولـكن على شريطة أن تقلعوا عن عادة النهب والسلب» . على أنه لم يلبث أن أوجد بينه وبينهم كثيراً من الصلات والروابط ، فقد عودهم قبل كل شىء أن يصدقوه فيما يقول ، كما حقق لهم ما يستهويهم من مظاهر الشرف والامتياز ، بأن هيأ لهم مورداً ثابتاً للرزق ، إذ عهد إليهم ، دون غيرهم ، بحراسة تلك القوافل ، التى ظلوا يسطون عليها حتى ذلك الحين لقاء أجر يتقاضونه ، كما استخدم منهم فى جيشه خمسـة آلاف ، ظهر تفوقهم فى الحرب الأخيرة ، إذ قاموا خلالها بدور فرسان القوزاق . ومع أن محمد على كان يعتبرهم رعاياه ، إلا أنه كان شديد الحرص على ألا يدعو نفسه سيداً عليهم ، بل كان يعامل « شيخهم » معاملة

الند للند ، ثم أخذ ينتحل مختلف المعاذير ، حتى انتزع منهم أصائل جيادهم ، وهى عماد قوتهم ، وعليها اعتمادهم . وبهذه الوسائل استطاع أن يربطهم بالأرض . وفضلا عن ذلك ، فقد حملهم على أن يقدموا إليه رهائن من بينهم ، وأقطع الأراضى من شاء من القبائل ، وعند ما صار له فيهم نفوذ وسلطان ، أخذ يؤدب القبائل المتمردة ، مستعيناً بسائر القبائل ، وبهذه الطريقة ، أوجد مصالح مشتركة ، بينه وبين كثير من القبائل ، كما استطاع أن يبث بينهم ، فى نهاية الأمر ، عوامل التفرقة والانقسام .

وعند ما دخل عمرو والعرب مصر فى عام ٦٣٨ ، كان خمسة أسداس السكان ، ممن يشايعون « أو طيخا » فى أخطائه . ولما كان الأباطرة يضطهدونهم ، وكان اليونانيون المنتشرون بينهم ، يسومونهم سوء العذاب ، بسبب عقائدهم الدينية ، فقد رأوا فى المسلمين قوما جاءوا لتحريرهم ، وكان من أثر الاتفاق ، الذى أبرم بينهم وبين عمرو ، أن سهل عليه فتح البلاد ، وأضحى الاحتفاظ بها أمراً لا ريب فيه .

ولم يقف هؤلاء الأحفاد ، من نسل سكان مصر الأقدمين ، موقف العداء قط من المسلمين . وهم يسمون القبط نسبة إلى مدينة قفط . وإن ما صاروا إليه من ضآلة العدد ، لنتيجة لما حل بهم من بلاء ، ودليل ما عانوه من شقاء ، بعد أن كانوا شعباً ذائع الصيت فى سوالف الأزمان . ذلك بأن الملايين الستة أو السبعة من المصريين ، الذين شهدوا حكم الفراعنة ، لم يكد يبقى منهم ، غير ١٦٠,٠٠٠ قبطى . ولكن من الممكن أن يقال ، إن فريقاً من القبط قد اعتنقوا الإسلام ، ومن ثم امتزجوا بالعرب ، واعتبروا منهم .

وعند ما قدم العرب لفتح مصر ، كان الشعب الذى انحدر منه الأقباط خليطا إلى حد كبير ، ويرجع ذلك إلى امتزاجه بالشعوب التى احتلت مصر واحداً تلو الآخر ، أو استقرت بها واستوطنتها . وربما كان من المستطاع أن نعثر على النموذج المصرى الأصيل فى الحبشة أو بلاد النوبة ، أكثر مما نستطيع العثور عليه فى مصر ذاتها ، ومع هذا فقد نصادف بين الأقباط ، من يشبه المصريين القدماء إلى حد يستوقف النظر . على أن ما بينهم وبين النوبيين الحاليين من تشابه ، يعيد إلى أذهاننا ، كيف انحدر سكان مصر الأوائل ، من أعالى وادى النيل . أما التشابه بينهم وبين الزنوج ، فيبين إلى أى حد كان مهدهم الأصلى قريباً من مواطن الجنس الأسود . وفضلا عن ذلك ، فإن التشابه الملحوظ ، بين ملامح الأقباط والصور المنقوشة على التوابيت ، وبين تلك الملامح وتماثيل منف وطيبة ، بل والموميات نفسها ، يدل على أن الدم المصرى ما يزال يجرى فى عروقهم . فهم متوسطو القامة ، سمر

البشرة عراض الجبهة ، ضيقة عيونهم ، بارزة وجناتهم ، غليظة شفاههم ، أما شعرهم فأسود مطوى على شكل حلقات ، ولكن فى غير تجعيد ، هذا إلى أنه يشبه الصوف كشعر الزنوج .

ومن الممكن أن نلحظ فى طبائع القبط كثيرا من أخلاق المصريين القدماء ، فما زالوا ذلك الشعب الذى يتسم بلين العريكة ، والطاعة والدأب ، ودماثة الخلق والاكتئاب . وقد أنجز هذا الشعب أعمالا ما أجلها ، بصبره واتحاده وطاعته التى لا تقف عند حد . ويستطيع المرء أن يجد فيهم شيئا من حكمة العرب ، ولكن يعوزهم الظرف ، كما يعوزهم الذوق المرهف الصدق . أما كفايتهم الممتازة فى علم الحساب فقد دعت محمد على إلى أن يختصهم بإدارة الشئون المالية العامة ، كما كان ذلك شأنهم منذ عهد سحيق . على أن عدداً كبيراً من أغنياء الترك والمماليك وأبناء العرب ، يعهدون إليهم كذلك بإدارة أموالهم الخاصة . وهكذا يديرون بلاد آبائهم وأجدادهم لحساب الفاتحين ، ولكنهم يستردون بفضل ذكائهم الممتاز ، جزءاً من الثروة التى أضاعها عليهم افتقارهم إلى الروح العسكرية . على أن الأقباط كادوا ينسون تماما لغتهم الأصلية ، ولو أنه لا معدى للمرء ، عن أن تتملكه الدهشة ، من أنهم ظلوا يستعملونها حتى الفتح العثمانى ، ومن أنهم استطاعوا ، بما أوتوا من الدأب الصمود عدة قرون فى وجه الأباطرة اليونان والخلفاء ، الذين حرموا عليهم استخدام تلك اللغـة ، وإلا عرضوا أنفسهم للهلاك ، كما قاوموا جهود الفاتحين فى إحلال اليونانية فالعربية محل اللغة القبطية .

ويشغل الأرمن واليونانيون وظائف الإدارة أسوة بالأقباط ، تلك الوظائف التى يبدو أنها مفتوحة للجميع ، باستثناء أحفاد العرب الذين رافقوا عمرو بن العـاص . وقد ارتفع شأن الأرمن فى مصر إلى حد كبير ، بفضل ما يستمتع به السيد بوغوص فى كنف محمد على من نفوذ واسع وجاه عريض . أما الأرمن واليونانيون ، فيستخدم عدد كبير منهم بستانيين فى القاهرة والفيوم والدلتا ، وأما اليهود ، فيصيبهم فى مصر من المهانة ، ويصيبون من المغانم ، ما قدر عليهم أن يلقوه فى كل بقاع العالم . والبرابرة أو النوبيون ، أقدر على تحمل مشاق العمل وأكثر دأبا من أبناء العرب ، هذا إلى ما هو معروف عنهم من أنهم أوفر حظاً من حيث الأمانة . وهم يعتبرون أكثر من الأقبـاط شبهاً بقدماء المصريين ، لأن ما يجرى فى عروق الأقباط من دماء ، قد امتزج بدم غريب عن سكان مصر الأوائل ، الذين ينتمون إلى الجنس الأبيض الإفريقى ، ولو أن بشرتهم قد اكتست شيئاً من السمرة بفعل المناخ . وينحدر الأقباط من شعب قدماء المصريين وهو شعب خليط ، ولكن البرابرة ليسوا من هذا الشعب ، وإنما ينحدرون من الجنس الأصلى رأساً ، دون أن يطرأ عليهم أى تغيير .

وزنوج إفريقية الشرقية يفوقون زنوج الغرب ، من حيث الذكاء وسمو الأخلاق ، وهم يشبهون السكان البيض شبهاً كبيراً فى القوام والسحنة ، حتى أنه ليتعذر التمييز بينهما فى كثير من الأحيان ، إذ أن الفروق بينهما لا تكاد تحس ، وفضلا عن ذلك فإنه لا ينظر إليهم بعين الازدراء ، التى ينظر بها إلى الجنس الأسود .

ولا تكاد تقع العين على العبيد فى مصر إلا فى الحريم ، حيث يقومون بخدمة الموسرين ، وما تزال منازل الخاصة تعج بالزنجيات يقمن بشئونها ، كما أن أسواق القاهرة ما فتئت مكتظة بهن ، بينما لا تجد فيها إلا نفراً قليلا جداً من الأطفال الزنوج ، وقلما ترى أحداً من البيض .

ومنذ حوالى نصف قرن ، كان الزى الأوروبى فى عهد المماليك ، يعرض من يرتديه لاضطهاد السلطات ، كما يعرضه فى الوقت نفسه لأخطار حقيقية ، من قبل سكان دينهم التعصب يشاطرهم سادتهم ما يضمرون من حقد وكراهية ، وما يزال هذا الشعور على ما هو عليه ، غير أن آراء الحاكم تغيرت ، فتغير معها موقف مصر بأجمعها إزاء الأوربيين .

وقد شعر محمد على ، بأنه لا يستطيع القيام بعمل من الأعمال ، دون مساعدة الإفرنج ، وعرف فى الوقت نفسه ، أن أوربا التى ينشد رضاها ، سيكون حكمها له أو عليه ، متوقفاً إلى حد كبير ، على مسلكه تجاههم ، فلم يدخر وسعاً فى أن يحبب إليهم القدوم إلى بلاده ، كما طلب إلى شعبه أن يكون مسلكه بحيث يتفق وشعوره الشخصى .

فلم يسع هذا الشعب المطواع ، إلا أن يصدع بما أمر ، أما الأوربيون ، فإنهم عند ما رأوا أنفسهم تحت حماية صاحب السلطان فى البلاد ، نضوا عن أنفسهم على الفور رداء الذلة والخنوع ، وأخذوا يسيرون فى كل مكان ، كما لو كانوا سادة الأمة والقائمين على تربيتها ، وهم يستغلون حالتهم الجديدة بشتى الطرق ، مطمئنين إلى أن السلطات المحلية ستنحاز إلى جانبهم على الدوام ضد أهل البلاد .

ولم تحل ملاحظة محمد على هذه الروح ، دون انتفاعه بمساعدة الأوربيين وعلومهم على نطاق واسع ، فالفرنسيون بنوع خاص ، قد أسسوا فى هذه البلاد ، كل ما تحويه من منشآت ضخمة نافعة . حدثنى الباشا فقال « إنى مدين بجيشى لسليمان بك وعدد آخر من الفرنسيين وبيحريتى لمسيو « سيريزى » ، بل إنى مدين للفرنسيين بأكثر ما عملته فى مصر ، كما أنى مدين بشطر كبير من وجودى السياسى ، لعطف الحكومة الفرنسية » وهذا الإطراء الذى ورد على لسان الباشا ، يستند إلى تلك الخدمات الجليلة التى يقوم بها الآن السيد « سيريزى »

مدير الترسانة ، والسيدان « بسون » Besson و«هوسار» Hussard ، من قواد السفن الحربية ، والـكولونيل «سيف» أو سليمان بك رئيس أركان حرب إبراهيم ، «والقومندان» « ڤاران » Varin ناظر مدرسة الفرسان ، والدكتور « كلوت » مدير الخدمة الطبية وناظر مدرسة الطب ، وقد رقى إلى رتبة البكوية ، والسيد « هامون » Hamont ناظر مدرسة الطب البيطرى ، والسيد « آيم » Ayme ناظرمدرسة الـكيمياء ، والسادة «لينان» Linant و « مارى » Mary ، و « فرزنل» Fresnel ، و « روچيه » Roger و «ديچون» Digeon وغيرهم ممن يديرون منشآت الباشا العلمية ، أويختلف فروع الإدارة أوالزراعة . وهناك حوالى سبعين فرنسياً فى خدمة الباشا ويزيد عدد الإيطاليين قليلا على عدد الفرنسيين ، ولكن أحداً لا يحس وجودهم ، إذا قيسوا بالفرنسيين ، ومن الممكن أن نضيف إليهم خمسة أو ستة من الأسبان ، ونحو هذا العدد من الإنجليز .

ويستمتع الذين فى خدمة الباشا من الأوربيين ، بمكان ملحوظ فى الدولة ، غيرأنهم أبعد ما يكونون عن أن يتساووا فى العدد مع سائر مواطنيهم . وتقيم الجمهرة العظمى من هؤلاء المواطنين فى الإسكندرية ، وقد رجوت حضرات القناصل ، أن يدلوا إلىّ بعدد مواطنيهم فى المدينة ، ونستطيع أن نكون فكرة عن أهمية هذا النوع من الملاقات مع أوربا ، من القوائم التى سلمها إلىّ القناصل .

ويبلغ عدد سكان مدينة الإسكندرية فى الوقت الحاضر أربعين ألفاً ، منهم :

انجليز ومالطيون وأيونيون		٣,٠٠٠
فرنسيون	٣٠٠	
يونانيون	٤٠٠	
ليڤانتيون	٢٠	٨١٠
جزائريون ورومانيون وسويسريون	٥٠	
لاجئون من الأسبان والطليان والألمان	٤٠	
تسكانيون معظمهم من يهود ليڤورنة		٥٠٠
نمساويون أغلبهم من الطليان		٢٩٦
سردينيون		٧٠
نابوليتان (أهل مملكة نابولى)		١٥٠
أسبان أغلبهم من جزر البليار		٦٠
المجموع		٤٨٨٦

على أن ما لدينا من المعلومات، عن عدد السكان فى مصر، ناقص إلى أبعد حد، ولا يمكن الوثوق بصحته، وقد وقفتم معاليكم، على ما دار بينى وبين الباشا من مناقشات فى هذا الموضوع، فهو يصر على أن عدد السكان فى مصر، حوالى أربعة ملايين من الأنفس، أما الرأى الشائع، فهو أن العدد لا يجاوز مليونين ونصف مليون. وقد عرفتم معاليكم، أن الأساس الذى يعتمد عليه الباشا فى تقديره، هو عدد الأفراد الذين يدفعون ضريبة الرءوس، وهم يبلغون طبقاً لأقواله ٨٧٠,٠٠٠ رجل، تزيد سنهم على السابعة عشرة. على أن هناك أساساً آخر لتعداد السكان، أراه خيراً من سواه، وهو عدد المنازل، فقد كان بمصر فى عام ١٨٢٨، ٦١٨,٠٠٠ منزل، تدفع الضريبة، فإذا كان فى كل منزل خمسة أشخاص، فيكون عدد السكان ٣,٠٩٠,٠٠٠، وقد دلت الأبحاث المتعددة التى أجريت فى عناية بالغة، فى عهد الاحتلال الفرنسى، على أن عدد السكان ٢,٦٠٠,٠٠٠، ومما استطعت الحصول عليه من من المعلومات الغامضة الناقصة، فيما يتصل بهذا الموضوع، يمكن توزيع سكان مصر على النحو التالى :

ترك		من ٢٠,٠٠٠	إلى ٣٠,٠٠٠
مماليك		من ٤,٠٠٠	إلى ٥,٠٠٠
الفلاحون وسكان المدن من أبناء العرب		٢,٥٠٠,٠٠٠	٢,٧٠٦,٦٠٠
عربان البدو	١٦ قبيلة من الرعاة ٥٥,٨٠٠ ٣٤ قبيلة من الرحل ١٥٠,٨٠٠	٢٠٦,٦٠٠	
نوبيون (برابره)			٣٠,٠٠٠
زنوج			٢٠,٠٠٠
قبط			١٦٠,٠٠٠
يونانيون أو سريانيون			١٠,٠٠٠
أرمن			٢,٠٠٠
يهود			٤,٠٠٠
أوربيون			٥,٠٠٠
الجموع على وجه التقريب			٣,٠٠٠,٠٠٠

ولما كانت مساحة مصر ٢٢,٠٠٠ فرسخ، (أى ما يقرب من ألفى Toises [1] مربع)

(١) Toise قياس قديم طوله ست أقدام.

فينتج عن ذلك ، أن يكون نصيب الفرسخ المربع الواحد من السكان ١٣٦ شخصاً ، أما إذا لم ندخل فى حسابنا سوى الواحات ، والجزء الذى ترويه مياه النيل ، وهو الجزء الوحيد المأهول الصالح للسكنى ، فإننا نجد أن هؤلاء السكان ، محصورون فى مساحة قدرها ألفا فرسخ مربع ، ومعنى ذلك أن نصيب الفرسخ المربع خمسمائة وألف من السكان ، أى ضعف عددهم فى فرنسا .

وقد حدث لى مرات عدة ، خلال مادار بين الباشا وبينى من محادثات أن عاودنا الكلام فى الأساس الذى أقام عليه نظام مصر السياسى ، وإليكم ما قاله لى منذ أيام قلائل ، تفسيراً لذلك النظام ، « لم أعمل فى مصر سوى ما عمله الإنجليز فى الهند ، فلديهم جيش من الجنود الهنود ، يقودهم ضباط من الإنجليز ، ولدى جيش من أبناء العرب ، على رأسه ضباط من الترك ، ولو خطر لكم أنتم ، أن تؤلفوا فى الجزائر فرقا عسكرية من أبناء العرب لا حتذيتم مثالى ، ووضعتم على رأسها ضباطاً من الفرنسيين . والتركى أصلح للحرب والقيادة ، إذ يشعر بأنه إنما خلق ليحكم ، ويحس ابن العرب فى حضرته ، أن التركى أحق بالقيادة ، وقد شهدت ذات مرة فى مديرية الغربيـة ، جمعاً يتألف من ثلاثة آلاف من أبناء العرب كانت ظواهر الأمور تدل على أنهم سيعصفون بكل شىء ، فأرسلت عليهم أحد ضباطى ، ومعه ثلاثون تركياً ، فما كان من هـذا الجمع الحاشد إلا أن تفرق . وإذا كان أبناء العرب قد أبلوا فى الحرب الأخيرة بلاء حسناً ، فالفضل فى ذلك راجع إلى اتباعهم أوامر ضباطهم . ولهـذا صرفت كل عنايتى إلى اجتذاب ضباط من الترك ، مما اضطرنى إلى أن أغترف من المعين الذى ينهل منه السلطان ، وكان من حسن طالعى ، أن غل السلطان يده فى منح المرتبات ، ولـكنى بسطت يدى كل البسط ، فهرع الضباط إلىّ ، ورأيت بعد ذلك أن أستوثق من إخلاصهم ، وقد وضح لى أن خير طريقـة لضمان ذلك ، أن أجزل لهم العطاء ، وأسخو عليهم بالهـدايا ، على أن أحول بينهم وبين اقتناء الممتلـكات ، والسعى فى أن يكون لهم بين الأهالى نفوذ أو سلطان » .

تقريرا « هودجسون »

(١) وليم هودجسون Hodgson

« وليم هودجسون » من أعضاء السفارة الأمريكية بالقسطنطينية . رأت حكومته أن تعهد إليه « بمهمة خاصة » فى مصر ، فأصدر إليه «لويس ماكلين» Louis Mac Lane وزير الخارجية الأمريكية فى ١٠ أكتوبر ١٨٣٣ ، تعليمات تقضى عليه بالذهاب إلى مصر ، « للوقوف على مدى ما يمكن تحقيقه عمليا ، من إنشاء علاقات تجارية مع باشا مصر ، تكون مستقلة عن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والباب العالى » . وقد تناولت هذه التعليمات بيان الغرض من مهمة « هودجسون » بالتفصيل ، فذكرت المسائل التى يجب عليه أن يقدم تقريراً شاملا عنها ، إذ طلب إليه أولا ، التحقق مما إذا كان فى مكنة الباشا أن يعقد معاهدات تجارية ، أو أية اتفاقات أخرى ، بشأن تنظيم التجارة بين مصر والدول الأجنبية ، حتى إذا ثبت لدى « الوكيل » الأمريكى ، أن ذلك فى حيز الأمكان ، صار من واجبه الوقوف على ميول الباشا ، تجاه الولايات المتحدة ، والتحقق من الفوائد التى يمكن أن تعود على التجارة الأمريكية ، من عقد مثل تلك المعاهدات أو الاتفاقات ، هذا إلى معرفة ما هنالك من ترتيبات قائمة بالفعل ، بين الدول الأوربية ومحمد على . وكان على هودجسون ثانياً ، أن يقف على أحوال القنصليات الموجودة فى مصر ، وأن يبحث فيما إذا كان من المستطاع ، أو من المتوقع ، إنشاء قنصليات أخرى ، غير تلك التى أنشئت عن طريق الباب العالى . ولما كان « الغرض الأكبر من إبرام أية اتفاقات مع باشا مصر ، هو أن يتسع أفق النشاط التجارى أمام الأمريكيين » فى هذه البلاد ، فقد طلب إلى «هودجسون» ثالثاً ، أن يجمع المعلومات التى لا غنى عنها ، لتحقيق هذا الغرض ، وذلك ببحث أحوال التجارة والصناعة فى مصر ، والوقوف على مدى نشاط النقل البحرى ، ومعرفة كل ما يمكن معرفته عن المنتجات المصرية ، من حيث أصنافها وكمياتها وقيمتها ، هذا إلى جانب السلع المستوردة أو المصدرة ، ومقدار ما يفرض عليها من ضرائب . وكان على هودجسون رابعاً وأخيراً ، أن يقوم ببحث موارد البلدان الخاضعة لسيطرة محمد على ، وأن يقدم بياناً عن الوكلاء الذين يمثلون مصالح الدول الأجنبية لدى حكومة الباشا .

وقد كلف هودجسون إنجاز هذه المهمة ، فيما لا يجاوز ثلاثة شهور ، من تاريخ وصوله إلى القطر المصرى ، حتى تتاح لحكومة الولايات المتحدة ، فرصة النظر فى قيمة الفائدة التى تعود

على البلاد من الصلات التجارية القائمة أوالتي يمكن إنشاؤها ، مع الأقطار الخاضعة لسلطة محمد علي واتخاذ الموقف الذي يلائم المصالح الأمريكية . وكان على «هودجسون» فضلا عن ذلك ، أن يصطنع الحرص والحذر في أداء مهمته محافظة على سريتها .

وصلت هذه التعليمات إلى « هودجسون » في ٣ يوليو ١٨٣٤ ، أي في نفس اليوم الذي عاد فيه من رحلة للاستشفاء في بلاد البلقان ، فرأى من باب الحرص على سرية مهمته ، أن يسافر إلى أمريكا عن طريق الشام ومصر ، كأي فرد عادي ، وحصل على الفرمان الذي كان يعطى عادة للمسافرين في أنحاء الدولة العثمانية ، تأمينا لهم على أرواحهم وأموالهم ، كما حصل على أمر يخوله الحق في استئجار الخيول اللازمة في أثناء الرحلة .

وفي مساء ٧ يوليو غادر «هودجسون» القسطنطينية إلى أزمير ، ومن ثم أبحر في ٢١ من الشهر نفسه ، فبلغ الإسكندرية في ٢٤ أغسطس ، بعد أن مر في طريقه بجزائر رودس وقبرص وغيرها ، وما هي إلا أيام حتى قدمه القنصل الأمريكي المستر «جليدون» Gliddon إلى محمد علي ، وكان «جليدون» من كبار التجار الإنجليز في الثغر ، وقد استطاع «هودجسون» أن يقابل الباشا مرتين ، كما قابل وزيره بوغوص بك ، وفي هذه المقابلات ، أظهر الباشا ووزيره الرغبة في أن تزداد العلاقات توثقا بين مصر والولايات المتحدة . وفي ٢٩ سبتمبر برح هودجسون الإسكندرية إلى القاهرة ، فاستقبله نائب القنصل الأمريكي «جورج جليدون» وهو ابن القنصل الأمريكي في الإسكندرية . ولما كان الباشا قد زود هودجسون بخطاب توصية إلى الكتخدا بك « حبيب أفندي » ، فقد توجه هودجسون لمقابلته ، ودار الحديث بين الرجلين باللغة التركية ، التي كان يحذقها هودجسون ، مما أثار إعجاب حبيب أفندي ، كما أثار عجبه ، « أن يهتم أحد أبناء الدنيا الجديدة ، بدراسة هذه اللغة » .

سافر « هودجسون » بعد ذلك إلى الصعيد بطريق النيل ، فزار مصانع غزل القطن ، في بني سويف والمنيا وملوي كما زار معمل تكرير السكر في الريرمون ، وقد استغرقت هذه الرحلة حوالي شهر تقريباً . وفي ٥ نوفمبر ١٧٣٤ أبحر « هودجسون » من الإسكندرية إلى مالطة ، وقد استطاع خلال إقامته في معزل الحجر الصحي ، أن يعد تقريره الأول ، عن « تجارة الولايات المتحدة مع مصر » ، وهو يشمل إلى جانب ذلك بيانا عن « تجارة بلاد الصومال ، الواقعة جنوب الحبشة عند مضيق باب المندب . . » وقد بعث به إلى حكومته ، في ١٣ ديسمبر ١٨٣٤ . وأخيراً غادر مالطة ، في طريقه إلى أمريكا ، وفي ٢ مارس ١٨٣٥ ، قدم من واشنطون تقريره الثاني والأخير إلى وزير الخارجية .

(ب) مصدر التقريرين

لم يسبق نشر هذين التقريرين ، وهما بين محفوظات وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطون ، ولدى قسم المحفوظات الملكية المصرية بسراى عابدين العامرة صورة كاملة منهما ، منقولة عن الأصل الأمريكى . ويوجد التقريران بين وثائق المجلد السادس الخاص بدولة تركيا ، وهو مجلد يحوى « رسائل مختلفة بين عامى ١٨٢٥و١٨٣٥ » .

(حـ) موضوع التقرير الأول:

تجارة الولايات المتحدة مع مصر : —

(مايلائم السوق الأمريكية من الحاصلات المصرية ، وما يلائم السوق المصرية من البضائع الأمريكية — النقود والموازين والمكاييل والمقاييس المصرية — تجارة بلاد الصومال من صادرات وواردات) .

(ء) نص التقرير الأول

تقرير عن مصر

كتبه

و . ب . هدجسون W. B. Hodgson

لوزارة الخارجية

تجارة الولايات المتحدة مع مصر

تتشابه غلات البلدين الأساسية ، فكلاهما ينتج القطن والأرز والحبوب والسكر ، ولهذا كانت هذه السلع العامة غير صالحة لأن تكون أساساً للتجارة بينهما .

ومع ذلك ففى مصر سلع كثيرة متنوعة ترد إلى الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة ، مما يشجع على إقامة علاقات تجارية مع الإسكندرية رأساً ، فالأفيون وحده جدير بأن يلفت نظر أصحاب المشروعات العظيمة من تجارنا إلى هــذه السوق . إذ ينتظر أن يبلغ محصوله فى العام القادم ٤٠٫٠٠٠ أقة أى ١٠٠٫٠٠٠ رطل . وقد بدءوا يدخلونها فعلا للمضاربة فى هذا العقار الثمين .

وفيما يلى بيان بالمحصولات المصرية التى تلائم السوق الأمريكية ، أعددته لإرشاد التجار الأمريكيين ، وأرفقت به مشروعا يتضح منه ما تستطيع الولايات المتحدة شحنه من بضائع تلائم سوق الإسكندرية ، وهـذا المشروع وليد التفكير وثمرة التجربة ، كما أنه من الدقة بحيث يتفق وما يحدث يومياً من تقلبات فى عالم التجارة والصناعة .

الصمغ العربى : رائج جداً ويتراوح السعر الاسمى للقنطار الذى يزن ٥٤ أقة ، بين ٢٣٠ و ٣٠٠ قرش ، حسب جودة الصنف ، أما النوع الممتاز الذى يصدر إلى انجلترة فيساوى ثلاثين ريالا . ويصدر من الصمغ عادة مقدار يتراوح بين ٦٫٠٠٠ ، ١٠٫٠٠٠ قنطار سنويا .

صمغ جدة : معفى من الميرى أو الضريبة الحكومية ، ويتراوح سعر القنطار فى الإسكندرية بين ١٣٠ و ١٨٠ قرشاً ، وفى القاهرة بين ١٠٠و١٢٥ قرشاً . وزن القنطار من هذا الصمغ يعادل وزن القنطار من الصمغ العربى .

الصمغ العنبرى : يتفق وصمغ جدة فى السعر والوزن .

صمغ قوبال : اختفى من السوق منذ مدة .

صمغ البخور : الجامد (من نضح الشجر) من ١٨٠ إلى ٢٠٠ قرش } فى الإسكندرية
« تشكيلة » من أنواع مختلفة « ٨٠ إلى ١١٠ قرشا }

ويتراوح ثمنه فى القاهرة بين ١٦٥ و ١٨٠ قرشا ، وبين ٧٥و٩٠ قرشاً حسب جودة الصنف . أما زنة القنطار فلا تختلف عنها فى الأنواع السابقة .

الصمغ المر : الجيد من ٤٠٠ إلى ٤٥٠ قرشا } فى الإسكندرية
« تشكيلة » من أنواع مختلفة « ١٠٠ « ٢٥٠ « }

ويتراوح السعر فى القاهرة بين ٢٧٠ ، ٣٠٠ قرش ، حسب جودة الصنف . أما الأوزان فواحدة من هذا الصنف ومن الأصناف السابقة .

العلقم : يمكن الحصول عليه فى القاهرة ، وثمن كل ١٢٠٠ أو ١٠٠٠ رأس من ٦٥ إلى ١٧½ قرش ، أما الثمن فى الإسكندرية فمن ٢٥ إلى ٣٠ .

ملح النوشادر : يصدر منه حوالى ١٠٠٠ قنطار ، وتحتكره الحكومة ، وسعر القنطار الذى يزن ٧٢ أقة ٧٠٠ قرش تسليم القاهرة ، أما فى الإسكندرية فيبلغ السعر ٧٥٠ قرشاً .

الأفيون : تزداد أهمية هذا المحصول باستمرار ، وينقسم من حيث جودة الصنف ثلاث درجات : أولى ، ثانية ، ثالثة ، وقد أجرى تحليله فى كل من لندن وبوسطن ، ومعروف أن مقدار المورفين الذى يستخرج منه يزيد حوالى ١٢٪ على ما يستخرج من الأفيون التركى .

وقد بيع محصول عام ١٨٣٢ بسعر ١١٦ ، ١٠١ ، ٩١ قرشاً للأقة ، تبعاً لجودة الصنف ، ويساوى الدولار ١٩ قرشاً .

السنامكى : يحتكر هذا الصنف منذ أكثر من نصف قرن أحد البيوت التجارية بالقاهرة ، وهو يؤجر حق هـذا الاحتكار من الباطن لبعض الدول ، وليس من العسير الحصول على هذا الامتياز لحساب الولايات المتحدة بستة وعشرين قرشاً للقنطار الذى يزن من الأرطال ١١٠ تسليم القاهرة ، وهو يساوى ٣٩½ أقة فى الإسكندرية .

صبغة الكرمز : سعر القنطار الذى يزن ٥٤ أقة ، يتراوح بين ١٤٠ و ١٦٠ قرشاً ، والسعر فى القاهرة يتراوح بين ١٠٥ و ١٢٠ قرشاً .

الصبغة الحمراء : لم يمكن إنتاج هـذه السلعة إلا منذ عهد قريب ، ولهذا لم يصدر منها شىء حتى الآن .

العفص الحلبى : يباع كثيراً فى الإسكندرية ويتراوح سعر القنطار الذى يزن ٥٠ أقة بين ٣٠٠ و ٣٧٥ قرشاً ، حسب جودة الصنف .

الحناء : صبغة نباتية يمكن استخدامها فى الصناعة .

السلع الآتية كبيرة الحجم ، زهيدة الثمن ، تصلح للاستيراد فى مقابل ما تصدره الولايات المتحدة

الملح : سعر التصدير قرشان وثلاثة أرباع القرش للإردب الذى يساوى ٨ بوشل . ويجمع كميات كبيرة من شواطىء بحيرة مريوط ، وقد أخذت سفينتان إنجليزيتان فى العام الماضى ، شحنة من الملح تحفظ اتزانهما ، عند إبحارهما إلى كندا .

النطرون : كان سعر الأقة فيما مضى عشر بارات (¼ قرش) ، وهو يستخرج من بحيرات النطرون ، على مسيرة ثلاثة أيام إلى الجنوب الغربى من الإسكندرية ، حيث يوجد الآن مصنع لتكرير كميات كبيرة منـه ، ومنذ إنشاء هـذا المصنع ، لم يعد يسمح بتصدير النطرون الخام ، ويجرى الآن تحضـير نوعين : النطرون المكرر لدرجة ٨٥ ، وكربونات الصودا من درجة ٩٥ ، والتشجيع يغرى المتعهدين بابتياعه .

ملح البارود : انتاجه لا حد له ، إذ أن تربة هذه البلاد مشربة بنترات البوتاس ، وقد باعت الحـكومة منه فى عام ١٨٣٢ ، ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ألف قنطار ، زنة كل منها

١١٠ أرطال ، أو ٣٩٢½ أقة ، بسعر القنطار ٧٥ قرشا ، وقد شحنت الكمية إلى ليجهورن ومرسيليا .

بذر الكتان : تختلف كمية ما يصدر من هذا المحصول من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٫٠٠٠ إردب وقد بيع فى عام ١٨٣٢ ثلاثة آلاف إردب ، بسعر الإردب خمسة دولارات .

الخرنوب : يستعاض بهذه الحبوب عن البرسيم ، مما جعل لها أهمية خاصة ، وقد بيع الإردب الذى يزن من ١١٢ إلى ١١٨ أقه ، بخمسة دولارات فى الإسكندرية ، وقد أرسلت من لندن إلى نيويورك عشرة براميل من هذه الحبوب على سبيل التجربة ، ويقال إنها بيعت للمزارعين ، بسعر الرطل عشرة سنتات .

السمسم : منذ مدة بيع ٥٠٠٠ إردب من هذه البذور الزيتية ، بسعر الإردب عشرة دولارات ونصف ، وقد شحنت إلى لندن .

نبات الحمص : صدر فى بعض السنوات نحوألفى إردب ، بسعر الإردب خمسة دولارات .

القرطم : بيع محصول العام الماضى ، وقدره ٤٠٠٠ قنطار ، (زنة القنطار ٤٤ أقة) ، لأحد البيوت التجارية ، بسعر القنطار ٤٢٠ قرشاً ، وبلغ المحصول فى بعض السنوات ١٨٠٠٠ قنطار .

البلح : يتراوح القنطار بين ٣٥ و ٨٠ قرشاً .

الكتان : يزيد المحصول أحيانا على ما تطلبه الحكومة لأنوالها . وقد بيع بسعر القنطار (زنة ٤٤ أقة) ، تسعة دولارات . وقيمة الدولار خمسة عشر قرشاً .

المنسوجات البيضاء : ثمن الثوب الذى يتراوح عرضه بين ١٧ ، ١٩ بوصة ، وطوله بين ٣٦ ، ٤٢ ذراعا ، (والذراع ثلاثة أرباع الياردة) ، من ٤٠ إلى ٧٥ قرشاً ، ويوجد منه ثلاثة أصناف .

وثمن الثوب المخطط ، الذى يتراوح عرضه بين ١٦ ، ١٩ بوصة ، وطوله بين ٢١ ، ٢٥ ذراعاً ، من ٩½ إلى ١٥ قرشاً ، ويوجد منه أربعة أصناف .

وثمن الثوب الذى يتراوح عرضه بين ١٥، ١٧ بوصة ، وطوله بين ٢٦ ، ٢٨ ذراعاً ، من ٩ إلى ١٦ قرشاً ، ويوجد منه أربعة أصناف .

ويمكن الحصول على هذه المنسوجات البيضاء من القاهرة وحدها ، والتنافس شديد على شحنها إلى كل من تريستا وليجهورن ، ومن ثم تأخذ طريقها إلى أمريكا الجنوبية .

ريش النعام : حرُّ التداول فى سوق القاهرة ، والرطل الذى يزن ١٤٤ درهما من

الريش الأسود ، يتراوح ثمنه بين ١٠ و ١٢ قرشاً . أما الرطل من الريش الأبيض فثمنه من عشرة دولارات إلى اثنى عشر ، إذا كان بين كل عشر ريشات ، اثنتان من النوع الممتاز .

الترمس : من أقل الصادرات قيمة ، وأشدها حاجة إلى حيز كبير ، ويبلغ ما يصدر منه سنويا من ١٥ إلى ٢٠ ألف إردب ، تذهب كلها إلى الجهورن ، حيث توزع على فلاحى تسكانيا ، الذين ينتفعون بالترمس فى إعداد الأرض ، وذلك بزرعه ، حتى إذا أورق حرثوا الأرض فطواه جوفها ، فإذا وجدت هذه الطريقة ملائمة للزراعة فى الولايات المتحدة ، فإن رخص هذا المحصول ، قد يعود بفائدة تجارية ، لأن الإردب من الترمس ، لا يزيد ثمنه قبل نقله على دولار ونصف .

ملاحظات

يباع أغلب الصادرات المصرية بأرخص الأثمان فى فصل الشتاء ، إذ يحمل فيه أبناء العرب ما لديهم من الغلات إلى الأسواق وقت فيضان النيل ، كما أن المحصولات الواردة من بلاد العرب ، تصل كذلك فى شهر يناير ، بسبب هبوب الرياح الجنوبية فى هذا الفصل بانتظام .

وليس هناك رسوم على الصادرات ، لأن الحكومة تقوم بجباية ضرائب ثقيلة على التاجر قبل وصولها إلى الأسواق .

أما الواردات ، فتدفع عنها ضريبة مقدارها ٣ ٪ من قيمتها طبقاً ، للمعاهدات القائمة .

ويكون البيع نقداً ، أو بكمبيالات مستحقة الدفع ، بعد مدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر ، حسب نوع البضاعة ، وتعتبر المصنوعات القطنية والمنسوجات والدخان ، من السلع التى لا يطلب سداد أثمانها إلا بعد آجال طويلة ، وكثيراً ما تباع المنسوجات القطنية نقداً أو بكمبيالات تستحق الدفع بعد شهرين ، وفى حالة ما إذا كان الأجل لا يزيد على ثلاثة شهور فإن من السهل تحويل الكمبيالة بعد خصم ١ ٪ عن كل شهر ، وقلما تتم مبيعات الحكومة دون خسارة تتراوح بين ٢ و ٥ فى المائة .

بيان بالأصناف التى يمكن شحنها من الولايات المتحدة لمصر

الفحم : يرسل من الفحم الأمريكى صنفان أو ثلاثة على سبيل التجربة ، ويبلغ استهلاك الحكومة من ٢٠ إلى ٣٠ ألف طن سنويا ، أما الأثمان التى سبق التعاقد عليها فهى ٩٣/٤ بارة للأقة من فحم نيوكاسل ، و ٧١/٢ بارة للفحم الفرنسى ، (وكل ٤٠ بارة تساوى قرشا واحد) .

القطران : ٥٠٠ برميل — لأن الاستهلاك كبير ، وتدفع الحكومة ٣٣ بارة ثمناً للأقة.

الزفت : ٢٠٠ برميل — والسعر الحالى ٣٥ بارة للأقة ، ويجب أن يكون لونه شديد السواد ، حتى يصلح لاستعمال الترسانة .

الراتنج (القلفونيا) : ٢٠ برميلا — إذ أن زيت التربنتينا لا يجد هنا سوقا رائجة .

عطر التربنتينا : ٥٠٠ جالون — ويباع بسعر الأقة خمسة قروش .

خشب المرجنى (الطابلى) : ٢٠ قرمة — وقد بيعت منه أخيرا رسالة صغيرة للترسانة ، بسعر ثلاثة دولارات للقدم المكعبة الفرنسية .

خشب الأنبيا : Lignum Vita : خمسة أطنان — تستهلك الترسانة قدرا عظيما منه ، وتساوى الأقة ثلاثة قروش .

أخشاب الصبغة : الاستهلاك قليل من الخشب الأحمر ، Santa Martha و Fernambuco والفستك .

الروم : عشرة براميل كبيرة — ويباع الجالون القديم بسعر يتراوح بين ١٣ و١٦ قرشاً

الطباق (الورق) : ٢٠ برميلا — وتباع الأقة بأربعة قروش فى القاهرة ، حيث يستهلك منه صانعو السعوط سنويا من ٤٠ إلى ٥٠ قنطارا إنجليزيا .

الطباق : Negrohead : ١٠ براميل — ويباع بالقطاعى فى الإسكندرية ، بسعر الأقة سبعة قروش .

السمك :

حوت سليمان	٥٠ برميلا	استهلاك هذه الأصناف بالمقادير التى حددتها ، مضمون فى الشتاء .
سمك القد	١٠ براميل	
سمك أسقمرى	١٠ براميل	
الرنكة	١٠ براميل	
رنكة مقددة	٢٠ صندوقا	ويباع القد المجفف بسعر يتراوح بين ٨٠ ، ١٠٠ قرش للقنطار
القد المجفف	٢٠ ربطة	

المأكولات :

لحم البقر المجهز فى الملح	٢٠ برميلا
لحم الخنزير المجهز فى الملح	١٠ صناديق
فخذ الخنزير المملح	٥٠ صندوقا

قديد الخنزير ... ... —
جبن ... ... ١٠ قناطير إنجليزية
زبد ممتاز ... ... ١٠ صناديق
زبد عادى ... ... ٢٠ صندوقا
« بقسماط » ... ... ٢٠ قنطاراً إنجليزيا
« بسكويت» ... . ٢٠ كيلو جراما
«بسكويت» من النوع الجيد ٢٠ »
دقيق... ... ... ١٠٠ برميل

ويباع الدقيق الفرنسى فى الوقت الحاضر بسعر ١٢٥ قرشاً للبرميل الذى يزن سبعين أقة ، (أما البرميل الذى يزن ١٩٢ رطلا إنجليزيا ، فيباع بستة دولارات و٢٥ سنتا) .

وتستهلك الإسكندرية ١٠٠ برميل فى الشهر .

الفلفل : ٢٠٠ زكيبة — وسعر القنطار الذى يزن ٣٦¾ أقة ، ١٦٥ قرشاً .

البهار : قليل الاستهلاك وسعره كسعر الفلفل .

الثوم : ٢٥ برميلا — والإقبال على شرائه لاينقطع ، ويتراوح سعره فى الوقت الحاضر بين ١٣ ، ١٤ قرشاً .

السكر :

البرازيلى الأبيض ... ... ٢٠ صندوقا
الهافانا الأبيض ... ... ١٠ صناديق

الشموع : مائتا صندوق من الدهن ، سوف تلقى سوقا رائجة ، إذا بيعت الأقة بسبعة قروش . أما الأصناف الشائعة ، فيتراوح ثمن الأقة منها بين ١٤ و ١٩ قرشاً . وتقوم تريستا فى الوقت الحاضر بتوريد الشموع .

دهن رأس الحوت : ٢٥ صندوقا — وتستهلك مقادير كبيرة منه ، بسعر الأقة ٢٤ قرشاً .

الشاى : هيسون (Hyson) ١٠ صناديق بسعر الأقة ٦٠ قرشاً
لوشنج (Louchong) ١٠ » » » ٤٠ قرشاً
الشاى الأسود ... ١٠ » » الأقة من ١٥ قرشاً إلى ٢٠ قرشاً
شاى ممتاز ... ... ٥٠ صندوقا صغيراً بسعر الأقة ٧٥ قرشاً

القرمز الأسود : ٢٠ « عبوة » -- بسعر قد يكون ١٠٥ قروش .

الحشيش — (حشيشة المحمودة) : ٢٠ بالة — لا ينقطع طلبها ، ويباع القنطار الذى يزن ٣٩٤/٣ أقة ، بسعر يتراوح بين ٩٠٠ و ١٠٠٠ قرش .

المنسوجات القطنية : ١٠٠ طرد — «تشكيلة» من المنسوجات البيضاء — يباع فى مصر سنويا من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ طرد من المنسوجات الإنجليزية .

منسوجات الهند الشرقية :	٢٠ بالة
بفتة	٢٠ بالة
نانكين (Nankeens)	١٠٠٠ ثوب

النحاس :	٢٠٠ سبيكة	يباع الرصاص الإنجليزى لمسابك الحكومة بسعر القنطار الذى يزن ٨٠ أقة ، من ١٠٠ قرش إلى ١٠٥ قروش ، كما يباع النحاس الأصفر بسعر الأقة ١٣ قرشاً ، وحديد للصابورة بسعر ٤٣ قرشاً للقنطار الذى يزن ٨٢ أقة .
الرصاص :	٢٠٠ »	
الحديد :	٣٠٠ »	

زيت الحوت :	١٠٠ قنطار إنجليزى	لمدبغة الحكومة
لحاء بلوط الصباغين :	١٠٠ » »	

الأخشاب : لا تنتج مصر الأخشات ، مع أنها تستهلك منها مقادير كبيرة .

خشب أحمر	٥٠٠ لوح
خشب أبيض	٥٠٠ »
عروق خشب طويلة وكبيرة	١٠٠٠ عرق
» » أصغر حجما	١٠٠٠ »
ألواح	٣٠٠٠ لوح

تباع ألواح الخشب البندق بسعر ٣٥٠ قرشاً لكل مائة لوح

وتباع عروق » » » يتراوح بين ٢٠٠ قرش و ٣٥٠ قرشاً لكل مائة عرق .

ضلوع البراميل : عدد ٢٠٫٠٠٠ من البلوط أو السنديان لعمل براميل الماء ، وتورد تريستا هذه الضلوع للحكومة ، بسعر ٦٥ بارة للضلع الواحد .

ضلوع : عدد ٢٠٫٠٠٠ من خشب الصنوبر لصنع براميل البارود ، بسعر ٢٥ بارة .

ضلوع : عدد ٢٠٫٠٠٠ « تشكيلة » من خشب السنديان والصنوبر .

مجاديف : ١٠٠٠ « تشكيلة » الإقبال عليها كبير .

ويمكن جلب كميات قليلة من «المران» وأخشاب سندقة السقف والبغدادلي ومن إليها، على سبيل التجربة، كما يمكن جلب «تشكيلة» من الدردار والزان والبندق والبلوط وغيرها من الأخشاب المتينة، وتباع هنا القدم المكعبة الفرنسية من خشب البندق بدولار واحد، أما ألواح الدردار التي يبلغ طولها من ١٠ — ١٢ قدما، وعرضها قدم ونصف، والتي تصنع منها عربات المدافع، فيباع الواحد منها بخمسين قرشاً

وإني لأوصي بالمصنوعات والأخشاب خاصة، إذ أن الترسانة تستهلك منها كميات عظيمة كما أن حركة البناء في الإسكندرية والقاهرة ما تزال واسعة النطاق، هذا فضلا عن أن السفن يجب أن تزود بما تكون في حاجة إليه .

على أني أستطيع التوصية بتوريد السلع الآتية، وإن كنت أقل ثقة في رواجها .

الرصاص الخام : سعره من ٨٥ إلى ٩٠ قرشاً للقنطار الذي يزن ٥٤ أقة ويكون على هيئة قطع غير منتظمة الشكل .

اسبيداج : من ٦٥ قرشاً إلى ٧٠ للصندوق الذي يزن ٢٥ أقة ويكون على هيئة أقراص صغيرة .

سلاقون : ١٣٠ قرشاً للقنطار الذي يزن ٥٤ أقة .

ويجدر بالتاجر الأمريكي، وهو يقدر مزايا المغامرة باتباع هذه المقترحات، ألا يغيب عن باله، أن مصر تجاورها أقاليم أخرى ذات أهميـة تجارية، كالشام وقبرص و كريت وساحل آسيا الصغرى، ومن هذه الأقاليم تستطيع السفن عند عودتها، أن تأخذ حمولتها من الزيت والنبيذ والصبغة الحمراء والفاكهة .

جدول النقود المصرية
للموازين والمقاييس

بحر ذهب، وهو وحدة القياس يساوي في الوقت الحاضر ١٩ قرشاً .

الريال الأسباني	=	٢٠	قرشاً و٢٠ بارة
الدبلون	=	١٦	دولاراً
الجنيه الإنجليزي	=	٥	دولارات
القرش	=	٤٠	بارة

سعر القطع

في سوق لندن : الجنيه الاسترليني يساوى ٧٤ قرشاً ، والدولار ١٥ قرشاً .
« « مرسيليا : الجر الذهب يساوى ٥ فرنكات ، ٥٠ سنتيما .
« « تريستا : الجر الذهب يساوى ١٢٨ كروتزر .

الموازين

الأقة = ٤٠٠ درهم
الرطل = ١٤٤ درهما
١٠٠ أقة = ٢٧٥ رطلا (أفواردبوا Avoirdupois)
= ١٢٣$\frac{٢}{٣}$ كيلو جرام (في فرنسا)
= ٣٧٠ رطلا حسب وزن الجهورن
الأقة = ٤٣ أوقية إنجليزية
١٢٥رطلا= ٤٥ أقة

معروف أن القنطار يساوى عادة ٤٤ أقة ، إلا إذا ذكر ما يخالف ذلك . أما القنطار الإنجليزى فيساوى ٤٠ أقة ، وللقنطار أوزان مختلفة تبعاً لاختلاف السلع .

المكاييل

الإردب يكاد يساوى كوارتر (وهو مكيال إنجليزى سعته ٢,٩٠٨ هكتولتر)
١٠٠ إردب = ٤٠٠ زمبيل في الجهورن
« « = ١٧٣ حسب وسق مرسيليا
« « = ٩٨ مكيالا تساويا
الإردب = $\frac{١}{٥}$ طن إنجليزى

المقاييس الطولية

تحسب بالذراع .
١٠٠ ذراع = ٦٦$\frac{٢}{٣}$ ياردة انجليزية
الذراع = ٢٧ بوصة إنجليزية
١$\frac{١}{٣}$ ذراع = ياردة واحدة إنجليزية
١$\frac{٣}{٤}$ ذراع = « آن » anne (في فرنسا)

، ومقدار السمسرة ورسوم التجارة (فى مصر) يعادل ما يحصل منها فى أزمير وغيرها من موانى الليفانت .

تجارة بلاد الصومال

تقع بلاد الصومال جنوبى الحبشة على بوغاز باب المندب ، وتمتد من الرأس المعروف بهذا الاسم ، إلى رأس غردفوى ، وأهم ثغورها بربرة ، على خط عرض ٣٠ ١٠° شمالا .

وقدجمعت المعلومات التالية ، الخاصة بتجارة بربرة ، من هذا الميناء نفسه ، وقد أدلى إلىّ بها سمرق ، كبير التجار الوطنيين ، ومن زعماء بلاد الصومال ، وهو يملك كثيراً من الأراضى ، كما يملك ثلاث سفن كبيرة ، تنقل تجارته إلى « مخا » فى البحر الأحمر ، وإلى بربرة والهند ، وهذا الرجل معروف معرفة تامة لدى حكومة بمباى ، التى أسبغت عليه أسمى ضروب التقدير والتكريم ، لما قام به من المحافظة على أرواح الكثيرين ، عندما حطم أهل بربرة فى عام ١٨٢٥ الإبريق الإنجليزى « مارى آن » Mary Ann الذى كان يقوده الكابتن « لنجارد » Linguard .

الصادرات

البن : تقدر كمية البن التى تصل سنويا إلى بربرة بنحو ١٫٥٠٠ زمبيل ، والزمبيل يساوى ١٢ « فرازيل » Frazil ، « والفرازيل » حوالى ٢٦ رطلا .

١٥٠٠ زمبيل تساوى ٣٦٠٫٠٠٠ رطل .

ويصدر بن بربرة عادة إلى مخا ، حيث يباع على أنه بن مخا .

الصمغ العربى : ويصدر سنويا نحو ١٠٠٠ قنطار من هذا الصنف ، ويباع الصمغ المنتقى من النوع الممتاز ، بسعر دولارين لكل ٣٠ رطلا .

الصمغ المر : يصدر سنويا نحو ٣٠٠ قنطار ، بسعر خمسة من المجر الذهب لكل ٣٠ رطلا .

العاج : يصدر منه سنويا نحو ٢٠٠ فرازيل ، أى ٥٢٠٠ رطل ، إذ أن الفرازيل يساوى ٢٦ رطلا ، وإذا بيعت قطع العاج الصغيرة مع القطع الكبيرة ، كان سعر كل مائة رطل ، خمسة من المجر الذهب .

جلود العجول : تجهز الجلود الكبيرة والصغيرة وتنظف ، ثم تصدر بكميات وافرة .

وزيلع أهم ميناء لتصديرها ، وتباع هـذه الجلود فى بربرة بسعر يتراوح بين ٦ ، ٨ من المجر الذهب لـكل ٢٠ قطعة مختلفة الحجم ويصدر سنويا نحو ١٠٫٠٠٠ قطعـة ، ويمكن الحصول على القرون بنفس النسبة ، وقرون الخرتيت موفورة .

الزبد النقى : أهم الصادرات ، ومقاديره تجل عن الحصر .

ومن الصادرات أيضاً ، اللؤلؤ والمسك (درق السلاحف) والعسل ، والشمع ، والمسك والصبر ، وريش النعام .

الواردات

صفائح الحديد : العرض ٣½ ، ٣ ، ٢½ بوصـة ، ولـكنه غير ثخين ، وثمن القطعة التى طولها أربعة أشبار ، مجر من الذهب .

قضبان الحديد : (اسطوانية الشكل) السعر مجز من الذهب لـكل قضيب طوله ثلاثة أشبار ونصف .

المبارد : نوعان من حيث جودة الصنف ، ويتراوح ثمن المبرد بين نصف دولار ودولار واحد .

البنادق العادية : يفضل الأهلون أن تكون طويلة وثقيلة ، وتقـدر أثمانها على حسب طول المـاسورة .

الطبنجات العادية :

نصال السيوف : على شكل المنجل .

الإبر : من أمتن الأنواع .

الأمشاط الخشبية .

الصحون الزنك .

القدور المصنوعة من الحديد أو من النحاس المطلى بالقصدير .

علبة السعوط المزخرفة .

السعوط .

الخيوط المتينة : أكثرها أبيض ويصنع الأهلون بأنفسهم ما يحتاجون إليـه من الخيوط القطنية

الخرز : هو عملة البلاد ، والواحدة منـه فى حجم الحمصة ، ويصنع من الزجاج ، الذى تصنع منه القنينات عادة .

الحرير الأسود : النوع الموجود منه عادى والقطعة التى طولها أربع أقدام ، وعرضها قدمان وتسع بوصات ، أو ثلاث أقـدام ، يتراوح ثمنها بين مجر واحد ، ومجر ونصف من الذهب .

المنسوجات القطنية البيضاء : هناك نوع خشن ، غير مبيض ثخين ، مدفىء ، طول القطعة منه ٣٢ قدما ، وعرضها ثلاث أقدام ، وثمنها من ٢½ إلى ٣ من المجر الذهب . أما القطعة المصبوغة باللون الأسود ، فتساوى من ٣½ إلى ٤ من المجر الذهب . وهـذه المنسوجات أهم الواردات ، ويباع منها سنويا مقدار عظيم .

الأمواس : من النوع العادى ، وتباع الموسى الواحدة بنصف دولار .

المقصات : أصناف متنوعة .

سبائك القصدير .

المرايا : الأنواع العادية .

الأبازيم والحلى الزائفة والخواتم والأقراط والعقود والأساور وما إليها .

ملاحظـات

يجب ألا يتأخر وصول السفن ، التى تنقل البضائع إلى بربرة ، عن أول ديسمبر ، لأن الرياح الموسميـة الشتوية تكون إذ ذاك معتدلة فى هبوبها على الساحل ، الذى يكثر تعرضه لهبوب نسيم البر والبحر . .

وقد تعود الصوماليون من أهالى بربرة ، أن يعملوا وكلاء أو متعهدين لتصريف أو شراء البضائع التى تحملها المراكب ، لقاء عمولة يتقاضونها طبقاً لنسبـة مئوية . وهؤلاء الوكلاء مسئولون أمام الطرفين .

وليس هناك غير فكرة واحدة تحفظ على السفن التى تتجر مع ثغر بربرة سلامتها ، فقد تلقى الأهلون على أيدى السلطات البريطانيـة فى بمباى ، درسا قاسياً لن ينسوه قبل مضى وقت طويل ، بسبب مسلكهم الغادر مع قائد الإبريق الإنجليزى مارى آن ، إذ أنهم سوف يظلون دهراً طويلا ، وهم يذكرون ذلك المبلغ الباهظ الذى دفعوه ثمناً لهذا المركب ، وهذه الملاحظـة تنطبق كذلك على السفن التى تعمل فى تجارة الساحل ، تلك السفن التى كانت تقوم فيما مضى بأعمال القرصنة إلى جانب التجارة .

(ﻫ) موضوع التقرير الثانى

١ — هل فى استطاعة محمد على أن يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، وهل عقد مع إحداها معاهدات تجارية ، لا صلة بينها وبين الامتيازات الأجنبية ، القائمة بين هذه الدول والباب العالى ؟ (مدى سلطة محمد على فى عقد المعاهدات — موازنة بين البابا والسلطان — اتفاق ينتظر عقده — مصالح بريطانيا العظمى فى مصر — مصالح فرنسا — الروسيا — سياسة الدول الأوربية لا تجيز عقد معاهدات مع الباشا) .

٢ — بيان حال القنصليات المختلفة فى مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون براءات من الباب العالى (للقناصل الأجانب براءات اعتماد من الباب العالى — سياسة الدول الأوربيــة فى تعيين القناصل بمصر — آراء بوغوص بك — مدى تقدير الباشا للبراءات — اعتماد وكلاء القناصل — القنصليات وكيفية تنظيمها — مدى سلطة القناصل — وكلاء القناصل فى القاهرة — مأمور القنصلية — مشروع الباشا بشأن الولاية القضائيــة — جداول الرسوم القنصلية — كيف تنفق تلك الرسوم — شركة الليفانت البريطانية — أين يقيم القناصل) .

٣ — التجارة والصناعة فى مصر (مقدار صادرات مصر ووارداتها مع الدول الأجنبية خلال عام ١٨٣٢ — تجارة الولايات المتحدة مع بلدان البحر الأحمر — السفن المصرية — القيود المفروضة على التجارة — الباشا يحترم المعاهدات المعقودة مع الباب العالى — الضرائب المباشرة — لا حماية ولا تشجيع للتجارة فى مصر — التجارة الحرة فى مصر — المسلمون والذميون يدفعون رسوما أعلى مما يدفع الإفرنج — لماذا تسعى الدول حثيثاً لافتتاح قنصليات فى الليفانت — إيرادات مصر ومصروفاتها — العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر ، وكيف يمكن إنشاؤها — اتساع أملاك الباشا — تجارة البحر الأحمر — مشروع فتح اليمن ، وأثره فى التجارة الأمريكيــة — آراء الباشا — التجارة الأمريكية مع مصر — لماذا تتطلب مصالحنا قنصلا مقيما فى مصر — رغبة الباشا فى وجود قنصل للولايات المتحدة بمصر — حديث القنصل جليدون مع بوغوص بك — التنظيم المنتظر لقنصلية الولايات المتحدة فى مصر — سلطة القنصل — القنصل العام للولايات المتحدة فى سوريا — مرتب القنصل — تنظيم القنصلية — الترجمان — تلاميذ اللغات الشرقية — إعادة تنظيم القنصلية) .

(و) نص التقرير الثانى

واشنطون فى ٢ مارس ١٨٣٥ .

جناب السيد چون فورسيث Hon. John Forsyth وزير الخارجية بواشنطون .

سيدى .

فى شهر يوليو الماضى كان لى الشرف أن أتلقى فى القسطنطينية ، رسالة من جناب السيد «لويس ما كلين» Louis Mclane وزير الخارجية فى ذلك الحين ، بتعيينى مندوبا خاصاً فى مصر لأداء مهمة معينة . وقد سافرت إلى تلك البلاد ، إطاعة للتعليمات الصادرة إلى ، وبناء على هذه التعليمات نفسها ، أتشرف اليوم بأن أرفع إليكم تقريراً عن علاقات مصر السياسية ، ومواردها التجارية والصناعية .

وخير نظام يمكننى الأخذ به فى كتابة هـذا التقرير ، إنما يكون باتباع نفس الترتيب الوارد فى الخطاب الذى يحوى التعليمات الصادرة إلىّ ، لبيان مختلف النواحى التى يجب على أن أوجه عنايتى إلى بحثها . لهـذا سأتبع ذلك الترتيب ، وسوف أقدم فى ملحق خاص ، نتيجة ما وقفت عليه فى مصر من ملاحظات ، عن مسائل أخرى لا تدخل مباشرة فى نطاق تعليماتى ، ولكنها لا يمكن اعتبارها غير ذات أهمية لوزارة الخارجية .

١ — هل فى استطاعة محمد على أن يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، وهل عقـد مع إحداها معاهدات تجارية ، لا صلة لها بالامتيازات الأجنبية ، القائمة بين هـذه الدول والباب العالى ؟

مدى سلطة محمد على باشا فى عقد المعاهدات

ظل محمد على باشا سنوات طويلة ، وهو يباشر جميع خصائص السيادة ، فمنذ عينه الباب العالى على باشوية مصر فى عام ١٨٠٥ ، إلى أن قامت الحرب الأخيرة بينه وبين السلطان محمود ، وتم فتح سوريا نتيجة لهـا ، ظل يعترف بالولاء لمولاه ، ويدفع لخزانة السلطان الخاصة ، جزية سنوية قدرها خمسون وأربعمائة ألف دولار ، كانت مفروضة على هذه الباشوية من عهد بعيد . وعلى الرغم من أن محمـد على كان يظهر ولاءه (للسلطان) ، فقد كان يدير شئون حكومته على النحو الذى يروقه ، فكان ينفذ الفرمانات الشاهانية ، أو يتفادى تنفيذها طبقاً لما تقتضيه دواعى السياسة ، أو يشـاء الهوى . ولهذا حشد الجيوش ، وبنى الأساطيل فى البحرين الأبيض والأحمر وشن الحروب ، وقام بفتوح فى الحجاز واليمن وسنار وكردفان

لحسابه الخاص . ومع ذلك فإنه لم ينكر قط ولاءه للسلطان ، ولم يعلن استقلاله ، بل ظل يعترف بالتبعية لمولاه ، ولو أنه لم يعد يقبل أن يؤدى إليه الجزية ، أو يسمح له ببسط سيطرته على شئون الإدارة فى مصر .

غير أن هذه الحالة ، التى تجمع بين استقلال واقعى وخضوع اسمى ، تتطلب شيئاً من الإيضاح والتفسير .

ذلك بأن علاقات مصر السياسية مع الباب العالى ، تنطوى على شىء من الشذوذ لم يألفه الناس فى تاريخ الحكومات ، إذ أن الثورات والحروب الأهلية فى أوربا ، لم تتمخض عن نظائر لها شديدة الشبه بها ، وإن كان مثل هذه الحالة أمراً مألوفاً فى بلاد الشرق . وتاريخ الدولة العثمانية يحوى أمثلة كثيرة ، لباشوات شقوا عصا الطاعة على الباب العالى ، ولكنهم لم يطمحوا قط إلى الاستقلال على الرغم من أنهم قضوا سنوات طويلة فى كفاح حالفه التوفيق ، فما تزال وجاقات الغرب تدفع للباب العالى نوعا من الجزية فى صورة هدايا ، كما أنها تقيم الدليل على ولائها بتقديم فرق من الجنود عند نشوب الحرب ، وليس تاريخ محمد على سوى تاريخ واحد من أسلافه هو على بك ، ذلك المملوك الذى حكم مصر ، وكذلك على باشا صاحب يانينا الذى استفاضت شهرته وذاع صيته .

وقد قاوم هؤلاء الأتباع الأقوياء سلطة الباب العالى ، إما للاحتفاظ بباشوياتهم ، أو للتخلص من دفع جزية ثقيلة ، وإما لتنمية ثرواتهم الخاصة ، وزيادة سلطتهم الشخصية ، غير أن أحداً منهم لم يجرؤ حتى الآن على أن يسىء إلى عواطف شعبه الدينية ، بإعلان استقلاله عن إمام المسلمين ، وهذا القول إنما ينطبق على أتباع عمر ، لأن العجم وهم من شيعة على ، لا يعترفون بإمامة السلطان .

وللدين أوجد عظيم فى نفوس الأتراك ، فالتركى يبجل السلطان بصفته خليفة للرسول ، كما يبجل الكاثوليك البابا ، وليس بين أتباع عمر من يرفض أداء واجب الاحترام لهذه الشخصية « ذات القداسة » فإن نقض الولاء معناه الامتناع عن أداء هذا الواجب ، ولن يلق أحد من الباشوات ، أى تأييد من جانب ضباطه أو من جانب شعبه إذا ادعى أنه يقف مع السلطان على قدم المساواة .

موازنة بين البابا والسلطان

فى عهود الكنيسة الأولى ، كان للباباوات ، باعتبارهم خلفاء السيد المسيح ، بسلطة

كنسية ، كما كان لهم قدر من السلطة الزمنية على شعوب أوربا . وقد غبر زمن كانت هذه الحكومة الكهنوتية تجد لها فى الشعور الدينى نصيراً . ويحتذى المسلمون حذو المسيحيين فى خطا وئيدة وانية . ومن المحتمل أن يقوم محمد على فى مصر ، بالدور الذى قام به هنرى الثامن ، فيرفض ما للسلطان من سلطة زمنية وروحية ، ويؤسس دولة مستقلة . بل لقد أعلن محمد على إلى هيئة القناصل لدى حكومته ، أنه يعتزم أن يشق عصا الطاعة على السلطان ، إذا هو استأنف الحرب ، وهى الآن واقفة الرحى .

وثمة سبب آخر لاستمرار خضوعه ، هو تدخل الحكومات الأوربية فى النزاع بينه وبين الباب العالى ، ومع ذلك فهو يعتقد أن فى استطاعته التوفيق بين ما للجميع من مصالح متضاربة فى هذه المسألة المعلقة .

محمد على باشا لم يعقد بعد أية معاهدة فردية مع أية دولة أجنبية

وكان من أثر هذا الخضوع الاسمى للباب العالى ، أن محمد على باشا لم يستخدم حتى الآن ما يتمتع به من سلطة فى عقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، كما أنه لم يعقد مع أية دولة منها اتفاقات تجارية منفصلة عن تلك الاتفاقات ، التى قد تكون هذه الدول قد أبرمتها فى معاهداتها مع الباب العالى .

اتفاق ينتظر عقده

ولا يستثنى من ذلك غير اتفاق تحت المفاوضة بشأنه أو من المنتظر إبرامه مع الحكومة البريطانية ، لتنظيم ما يجبى من عوائد المرور على البضائع الإنجليزية ، الواردة من الهند أو الصادرة إليها ، عند نقلها بطريق الخط الحديدى ، المنتظر إنشاؤه قريباً بين السويس والقاهرة ، وسوف تنقل هذه السكة الحديدية كذلك البريد والمسافرين الإنجليز من الهند وإليها .

مصالح بريطانيا العظمى فى مصر

مصر حلقة ذات أهمية كبرى ، فى سلسلة العلاقات السياسية والتجارية ، التى تربط بين بريطانيا العظمى وممتلكاتها فى الهند الشرقية . وجميع الاعتبارات الخاصة بمصالح بريطانيا تدعوها إلى الرغبة فى استقلال محمد على . ومنذ عهد يرجع إلى حملة المورة فى عام ١٨٢٧ ، أخذت كل من فرنسا وإنجلترا تستحث الباشا على إعلان استقلاله ، وما تزال الدولتان تنصحان له بذلك الآن فى طى الخفاء . ويلقى توطيد سلطة حكومته تأييداً من

جانب انجلترا ، فني عام ١٨١٣ ، أرسلت انجلترا إلى الخليج الفارسي حملة لمساعدة إبراهيم باشا في إخضاع الوهابيين ببلاد العرب ، كما وافقت على فتح اليمن ومخا ، حيث يناضل الباشا الآن في سبيل الاستيلاء عليهما ، وترغب انجلترا في قيام حكومة قوية على ساحل البحر الأحمر ، وعلى نهر دجلة والفرات ، لتأمين التجارة ، والسيطرة على تلك القبائل الهمجية ، التي لا تخضع لقانون ، والتي تقيم على طرق المواصلات بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي .

مصالح فرنسا

تعتبر فرنسا مصر شبه مستعمرة ، وتطمح إلى الاستيلاء عليها ، كما تتطلع مصر إلى فرنسا لتسترشد بها في ميادين العلم والفن ، وتأمل فرنسا أن يكون لنفوذها الغلبة في مجالس مصر الشورية ، إذا لاح شبح الحرب في أوربا أو آسيا .

الروسيا

تشجع الروسيا في طي الخفاء اتساع ممتلكات محمد علي ، إذ أن ذلك يضعف من قوة السلطان ، ويجعل من تركيا فريسة يسهل على الروسيا التهامها .

وهكذا ترى الدول الأوربية العظمى أن من مصلحتها تأييد الباشا ودعم سلطته .

سياسة الدول الأوربية تجيز عقد معاهدات مع الباشا

وفي الوقت نفسه ، لم تعقد أية دولة من هذه الدول معاهدة فردية مع محمد علي ، إذ أن ذلك لا يتفق وعلاقاتهم الودية مع الباب العالي ، كما أنه لا يتفق ومقتضيات السياسة .

المبحث الثاني

٢ — موضوع البحث الثاني هو بيان حال القنصليات المختلفة في مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون « براءات » من الباب العالي

للقناصل الأجانب براءات اعتماد من الباب العالي

إنني مدين بالمعلومات التي جمعتها عن هذا الموضوع للكولونيل « كامبل » Campbell ، القنصل العام لبريطانيا العظمى ، والكولونيل « دو هاميل » Du Hamel ، القنصل العام

للروسيا ، وأكد سعادة بوغوص بك ناظر الخارجية صحة هـذه المعلومات . وقد قدم هذان القنصلان الكبيران ، ومعظم أعضاء هيئة القناصل ، براءاتهم من لدن الباب العالى إلى الباشا ، أما المسيو « ميمو » Mimaut القنصل الفرنسى ، فمع أنه أقام فى مصر ثلاث سنوات إلا أنه لم يتسلم بعد « براءته » من السفير الفرنسى فى القسطنطينية ، وقد أجل اثنان من وزراء الدول الصغرى ، طلب براءات لقناصلهم فى مصر ، حتى تتم تسوية الخلافات القائمة مع الباب العالى .

سياسة الدول الأوربية فى تغيير القناصل بمصر

رأت الحكومات التى تدخلت فى النضال بين السلطان وتابعه ، أن من المناسب أن تتحاشى أى عمل قد يبدو فيه مساس بسيادة السلطان ، ولذلك طلب سفراء هذه الحكومات لدى الباب العالى ، « البراءات » اللازمة لاعتماد قناصلهم ، طبقا لما يجرى به العمل .

آراء بوغوص بك

وقد أجاب بوغوص بك وزير الخارجية عن سؤال فى هذا الموضوع ، بأن الباشا ليس فى حاجة إلى براءة يعطيها الباب العالى ، لأنه يكفى أن يكون لدى القنصل أمر تعيينه ، حتى يسمح له الباشا بتأدية وظيفته ، والاستمتاع بكل ما للقناصل من حصانة وامتياز ، عقب تقديمه هذا الأمر .

مدى تقدير الباشا للبراءات

أخبرنى الكولونيل « كامبل » ، أنه عند ما قدم قنصل سردينيا براءته ، وضعها الباشا على الديوان بجانبه ، وبدأ مع القنصل حديثا عن غنم الماريتوس فى بيدمونت . وقد لقيت براءة القنصل الروسى من قلة الاكتراث مثل ذلك ، لهذا أبلغ الكولونيل « كامبل » سعادة بوغوص بك ، قبل تقديم براءته ، أنه إذا كانت هـذه الوثيقة المعطاة من لدن الباب العالى غير ضرورية ، فإنه لن يقدمها إلى الباشا ، أما إذا لم يكن من تقديمها مناص فإنه يرجو أن يتسلمها جنابه العالى بما جرت به العادة من ضروب الاحترام ، وذلك بأن يفضها ، ويقرأها . وقد رأى الباشا ، لاعتبارات سياسية ، أن يتسلم البراءة حسب القواعد المرعية .

لذلك رأت الحكومات الأوربية ، التى تربطها روابط الصداقة بالباب العالى ، أنه من

اللائق أن تطلب براءات لقناصلها فى مصر ، وإن كان الباب العالى نفسه ، يرفض أحيانا إعطاء براءات للقناصل فى ممتلكات محمد على ، وأذكر أن الريس أفندى رجائى أن أؤجل طلب براءة لقنصلنا فى كريت إلى وقت آخر .

اعتماد وكلاء القناصل

لا تعطى براءات من الباب العالى لوكلاء القناصل فى مصر ، أو الوكلاء الذين يشغلون مراكز ثانوية ، بل يخولون القيام بمهام وظائفهم ، بمقتضى « بيورلدى » أى أمر من الباشا .

وفيما يلى قائمة بأعضاء الهيئة القنصلية لدى حكومة محمد على باشا ، مع ذكر ألقابهم ومرتباتهم :—

اللفتينانت كولونيل ب . كامبل Campbell مندوب بريطانيا وقنصلها العام ، ومرتبه ٨٠٠٠ دولار .

جناب المحترم ثربورن Thurburn قنصل بريطانيا فى الإسكندرية ، ومرتبه ٢٥٠٠ دولار .

الكولونيل دوهاميل Du Hamel ، قنصل عام الروسيا ، ومرتبه ٦٠٠٠ دولار .

المسيو ث . شامبيون Champions ، القائم بأعمال القنصل العام للنمسا ، ومرتبه ٣٠٠٠ دولار يضاف إليها بدل التمثيل .

السنيور پيدمونتى Signor Pedemonte ، قنصل سردينيا العام ، ومرتبه ٦٠٠٠ دولار

الشيڤالييه شوتز Chevalier Schutz ، قنصل هولنده العام ومرتبه ٣٠٠٠ دولار مضافا إليها بدل التمثيل .

السنيور كامپي سولر Senor Campsy Soler ، قنصل أسبانيا العام ، ومرتبه ٢٠٠٠ دولار ، وله أن يشتغل بالتجارة .

الشيڤالييه دانسطاسى Chevalier D'Anastasy ، قنصل السويد العام ، ومرتبه ٢٥٠٠ دولار ، وله أن يشتغل بالتجارة .

أ . أنتونيلى A. Antonelli ، القائم بأعمال القنصل العام لغراندوقية تسكانيا .

ر . فانتوزى R. Fantozzi ، قنصل عام صقلية .

د . دومريشير D. Dumreicher ، قنصل الدانمرك ، ويتقاضى ٦٠٠ دولار ، وله أن يشتغل بالتجارة .

أ . روجرب A. Roguerbe ، قنصل روسيا .

م . توسيچه M. Tosizza ، قنصل اليونان .

چون جليدون John Gliddon ، قنصل الولايات المتحدة .

القنصليات وكيفية تنظيمها

يشبه نظام القنصليات الأجنبية فى مصر ، نظام قنصليات الليڤانت بوجه عام ، وهذا بيان بموظفى القنصليات البريطانية :

١ — قنصل عام ومندوب سياسى مرتبه		٨٠٠٠ دولار
٢ — سكرتير خاص	»	٨٠٠ »
٣ — قنصل بالإسكندرية	»	٢٥٠٠ »
٤ — مأمور (مع الرسوم) ...	مرتبه ...	٦٠٠ دولار
٥ — مترجم أول	»	٨٠٠ »
٦ — مترجم ثان	»	٤٠٠ »
٧ — قواصان (حارسان تركيان مرتب كل منهما ٢٠٠ دولار فى السنة)		٤٠٠ »
٨ — « مراسلة » (اثنان مرتب كل منهما ١٢٠ دولاراً)		٢٤٠ »
		١٣٫٧٤٠ دولارا

وبالقنصليات الفرنسية والروسية والنمساوية والسردينية إلى جانب هؤلاء الموظفين ، ملحقون اصطلح على تسميتهم فى الليڤانت jeunes de langue بالفرنسية و giovani di lingua بالإيطالية .

وهؤلاء الملحقون تلاميذ يدرسون اللغات الشرقية ، ليكونوا مترجمين ، ثم ينتهى بهم الأمر إلى أن يصبحوا قناصل .

مدى سلطة القناصل

للقنصل العام إشراف وسيطرة على شئون بلاده السياسية والتجارية فى كريت وسوريا ومصر وبلاد العرب ، وهو يعالج الأمور مع الباشا وحده ، ويرسل مكاتباته رأساً إلى وزارة الخارجية التابع لها ، وترسل صور من المكاتبات الهامة إلى سفير دولته لدى الباب العالى ، ولذلك لا يزال هناك اتصال بين الوزراء الإنجليز والفرنسيين والروس فى القسطنطينية

وقناصلهم فى مصر ، ومما يجعل هذا الاتصال أمراً له ضرورته وأهميته ، الرغبة فى المحافظة على مصالح دولهم السياسية ، فى هذا الوقت الذى اضطربت فيه العلاقات بين الباب العالى ومحمد على

ولما كان القناصل الإنجليز والفرنسيون والروس مندوبين سياسيين كذلك ، فهم ينتقلون مع الباشا ، أما سائر القناصل ، ومنهم عدد يشتغل بالتجارة ، فإنهم لا يبرحون الإسكندرية . ويعقد الباشا ديوانه شتاء فى القاهرة ، وصيفاً فى الإسكندرية . وقد رافق الكولونيل « كامبل » الباشا فى الصيف الماضى ، عند زيارته الشام وفلسطين .

وكلاء القناصل فى القاهرة

كل قنصل يمثله فى القاهرة ، وهى مقر الحكومة ، وكيل يتناول مرتباً لائقاً ، كما أن هناك وكلاء فى ثغرى رشيد ودمياط . وتقع رشيد عند مصب فرع النيل البولبتيني ، على بعد خمسة وثلاثين ميلا من الإسكندرية . وتقع دمياط على مصب الفرع البوقوليقى ، على بعد ١٨٠ ميلا . وليس لدولة أخرى عدا انجلترا ، وكلاء قناصل فى أية ناحية من نواحى القطر المصرى . وللقنصل الإنجليزى وكلاء فى السويس والقصير على البحر الأحمر ، وفى قنا على النيل ، من الجهة القابلة للقصير ، وكذلك فى جدة ومخا فى الجزء الغربى من ساحل البحر الأحمر . وهؤلاء الوكلاء يؤدون خدمات جلى فى إرسال البريد والمكاتبات الحكومية من الهند وإليها ، وفى حماية الموظفين والمسافرين الإنجليز وتقديم المعونة إليهم ، كما هو الشأن مع السفن الكثيرة ، التى تحمل المتاجر إلى البحر الأحمر .

مأمور القنصلية

أما وقد فرغت من إبداء ملاحظاتى السابقة عن وظائف القنصل وواجباته ، فإنه يجدر بى الآن أن أوضح وظائف مأمور القنصلية وواجباته . ولما كان للقنصل على رعايا دولته ولاية قضائية فى الشئون المدنية والجنائية ، فإن من الممكن أن يقال إنهم يكونون شبه مستعمرة فى مصر . ومأمور القنصلية هو المنوط بالشئون القضائية ، ويقوم بالأعمال الكتابية فى المحكمة (القنصلية) ، ويحفظ المحاضر ، ويسجل جميع ما تقوم به القنصلية من أعمال ، إذ يسجل ويحفظ على سبيل الوديعة كافة الوصايا والعقود وغير ذلك من المستندات القانونية الخاصة بالرعايا البريطانيين . وتودع لديه النقود ، كما يعهد إليه بأموال القنصلية . ويقدر عدد الرعايا البريطانيين فى الإسكندرية بنحو ألفين ، بما فى ذلك أهل جزر الأيونيان والمالطيون وأهل

البلاد الأخرى الذين تشملهم القنصلية بحمايتها . ومن شأن هذه المستعمرة الكبيرة أن تهيء للأمور القنصلية من العمل ما يكفى لشغل وقته .

ويفصل القنصل شخصياً بين رعايا دولته فى جميع الدعاوى ، أو يعهد بذلك إلى لجنة تحكيم ، أما القضايا التى تكون بين المسلمين والإفرنج ، فيرجع الفصل فيها إلى الباشا نفسه ، أو إلى من ينيبه عنه ، على أن يحضر المحاكمة مترجم القنصلية ، إلى جانب الرجل من الفرنجة ، سواء أكان مدعياً أم مدعى عليه . أما ما يحدث من المنازعات بين الإفرنج من رعايا الدول المختلفة ، فتفصل فيه لجنة تحكيم مختلطة .

مشروع الباشا بشأن الولاية القضائية

وهذا الامتياز القضائى الذى يتمتع به الفرنجة فى تركيا ومصر ، منحه الباب العالى جميع الدول المسيحية ، غير أنه لما كان محمد على يرغب فى حسن توزيع العدالة ، وسريان قوانين البلاد على جميع المسيحيين الذين تضمهم ممتلكاته ، فقد رأى أن يعمل بقانون نابليون تحقيقاً لهذه الغاية . وفى القاهرة الآن محكمة أعضاؤها من الفرنجة والمسلمين والذميين ، ويستطيع الطرفان المتنازعان بالاتفاق فيما بينهما أن يقدما قضاياهما إلى هذه المحكمة للفصل فيها .

وعلى القنصل فى الليفانت ، إلى جانب هذه الأعمال القضائية ، واجبات أخرت بسبب التجارة ، ففى مقابل مايقوم به من خدمات للنقل البحرى ، يخول له ، بل ويطلب إليه ، أن يتقاضى رسوماً معينة ، طبقاً لتعريفة محددة ، من جميع السفن التى تحمل المتاجر إلى الموانى الداخلة فى دائرة اختصاصه ، وجدول الرسوم المرفق هو تعريفة القنصلية البريطانية بالإسكندرية كما أقرها قانون أصدره البرلمان .

القانون الصادر فى عهد الملك چورچ الرابع

الجدول الذى أشار إليه هذا القانون .

الجدول (١)

جدول الرسوم القنصلية

شهادة بإنزال البضائع المصدرة من المملكة المتحدة	٢	من الدولارات
التوقيع على قائمة وسق السفينة	٢	»
شهادة بجهة التصدير ، عند الطلب	٢	»

جواز أو براءة الصحة ، عند الطلب	٢	من الدولارات
التوقيع على سجل السفينة ، عند الطلب	٢	»
شهادة بصحة التوقيع ، عند الطلب	١	دولار
تأدية اليمين ، عند الطلب	½	»
البصم بخاتم المكتب والتوقيع على ما لم ينص عليه من المستندات	١	»

الجدول (ب)

الرهن البحرى	٢	من الدولارات
رفض القوانير	١	دولار
أمر معاينة	٢	من الدولارات
امتداد الرفض أو المعاينة	١	دولار
التسـجيل	١	»
التأشير على جوازات السفر	½	»
تثمين البضاعة	١ ./.	

حضور المبيعات ½ ./. عند تقاضى أجر عن تثمين البضاعة ، و١ ./. فى غير ذلك من الحالات .

ذهاب القنصل لمعاينة مايقع من حوادث غرق السفن ٥ دولارات يومياً لنفقاته الخاصة ، بالإضافة إلى مصاريف انتقاله .

حضور فتح الوصايا	٥	دولارات
إدارة أملاك من يتوفى من رعايا بريطانيا دون أن يترك وصية	٢½ ./.	

وجميع هذه الرسوم تدفع بالدولار ، مع احتسابه بأربعة شلنات وستة بنسات بسعر القطع

رسوم التخليص على السفن

السفن المسافرة — مشحونة

جواز أو براءة الصحة	٢	من الدولارات
التوقيع على سجل السفينة	٢	»
التوقيع على قائمة وسق السفينة « ما نيفستو »	٢	»
صورة أخرى من « المانيفستو » للجمرك	١	دولار
	٧	دولارات

التخليص على البضائع بالجمرك ١ دولار .

ولا حاجة لصورة من قائمة وسق السفينة ، والصورة المعطاة للجمرك ، ، إذا كانت السفينة فارغة .

كيف تنفق الرسوم الجمركية

يختلف إنفاق الأموال المتحصلة من الرسوم من قنصلية إلى أخرى ، ففى بعض القنصليات تكون بمثابة رصيد لتغطية نفقات العمل الطارئة ، وفى بعضها الآخر تدفع من هذه الرسوم مرتبات القنصل أو مأمور القنصلية ، وفى بعض الحالات يدفع جزء منها مرتبات لوكلاء القناصل فى القاهرة ، وكل قنصل مقيد بطبيعة الحال بما تضعه حكومته من أنظمة وقواعد فى هذا الشأن .

شركة الليفانت البريطانية

ومما يجدر ملاحظته أن تعريفة الرسوم القنصلية السابقة ، وضعت بعد أن حلت شركة الليفانت البريطانية فى عام ١٨٢٦ . وقد كان لهذه الشركة حتى ذلك الحين حق احتكار التجارة بين بريطانيا العظمى والليفانت ، وكانت تخضع لما وضعته لنفسها من قوانين ، وقد طلبت أن تدفع عن جميع البضائع البريطانية التى تصدر إلى تركيا ومصر رسوم قدرها واحد فى المائة من صافى قيمتها وتعرف هذه الرسوم باسم « رسوم القنصل » ، ولما كان الإنجليز يقومون بحماية التجارة الأمريكية فى موانى الليفانت ، فقد ظلت هذه التجارة إلى وقت تعيين المستر أوفلى Mr. Offley فى أزمير ، تدفع لشركة الليفانت رسوم القنصل التى تحصلها الشركة من السفن البريطانية .

وتدفع الآن تجارة سردينيا والنمسا قدراً كبيراً من الرسوم القنصلية ، وقد ثبت لدىّ أن هذه الرسوم تبلغ فى السنة ٥ فى المائة أو ١٠ فى المائة من أصل نفقات كل سفينة من السفن التى تدفع رسوم حمولة لمكتب القنصلية .

ومنذ بضع سنوات ، قبل أن يتم دعم حكومة محمد على ، كان يتلقى قناصل عدد من الدول الأوروبية ، أمر تعيينهم فى مصر من سفرائهم لدى الباب العالى ، وكان يسمح لهم وقتذاك بجباية رسوم قدرها ٢٪ عن جميع ما تحمله سفن بلادهم من صادرات وواردات ، وكان

نصف هذه الرسوم يدفع للسفير ، غير أنه لما كانت كل حكومة تتولى الآن تعيين قناصلها في مصر ، فقد انتهى العمل بهذا النظام .

أين يقيم القناصل

وقد يكون من المناسب أن أختم الحديث في موضوع النظام القنصلي في مصر ، بقائمة تحوي أسماء الجهات التي يعين بها القناصل ووكلاؤهم عادة في ممتلكات محمد علي .

في مصر	بالإسكندرية	
	والقاهرة	
	ورشيد	
	ودمياط	
في فلسطين	بالقدس	
	ويافا .	
في باشوية عكا	بعكا	
	وصيدا	
	وبيروت	
في باشوية طرابلس	باللاذقية	
	وطرابلس	
في باشوية حلب	بالإسكندرونة	
	وحلب	
في باشوية دمشق	بدمشق	
في جزيرة كريت	بخانيا	
	وقنديا .	

ومنذ فتح محمد علي بلاد الشام عينت الحكومة الإنكليزية قنصلاً عاماً في دمشق ، يظل تابعاً لقنصلها العام في مصر .

المبحث الثالث

٣ — الموضوع الأساسي الثالث هو التجارة والصناعة في مصر ، وطبيعة هذه التجارة ومداها مع البلدان الأجنبية ، وكذلك الأنظمة التي تسير بمقتضاها .

وتبين الجداول المرافقة مقدار الواردات والصادرات المصرية على وجه التقريب خلال عام ١٨٣٢ ، لأنه من التعذر الحصول على بيانات دقيقة فى بلاد وسائل النشر بها معدومة ، وليس لعلم الإحصاء فيها من الأهمية ما له فى الولايات المتحدة ، وعلى ذلك فإن هذه البيانات لا توضح سوى أهم سلع الواردات والصادرات ، مع تقدير قيمتها وكميتها .

ويقدر المجموع الكلى لقيمة الواردات بنحو ٧,٩٦٩,٣٨٩ دولاراً .

ولقيمة الصادرات بنحو ٨,٩٥٥,٦٤٨ »

ومقدار التجارة مع كل من البلاد الأجنبية كما يلى : —

	الواردات	الصادرات	
النمسا	١,٣٦٤,٣٦٥	٢,٤٣٩,٤٩٣	دولاراً
انجلترا	٩٣٤,٤٩٨	١,٣٨٠,٠٧٨	»
فرنسا	٤٤٥,٧٤٤	١,١١٣,٧٩٥	»
جزر الأيونان	———	٥١,٩١٥	»
اليونان	٤٣,١٣١	١١٨,٧١٧	»
مالطه	١٦٧,٦١٢	٢٣٨,٦٥٣	»
سردينيا	٣٠,٠٧٥	١٨,٤٤٠	»
الولايات البابوية	———	١٦,٧٢١	»
تسكانيا	١,٣٣٢,٩٧٧	٩٦٥,١٦٠	»
تركيا	٣,٦٢٧,٥٦٥	٢,٦١٢,٦٧٦	»
السويد	٢٣,٤٢٢	———	»
	٧,٩٦٩,٣٨٩	٨,٩٥٥,٦٤٨	دولاراً

وقد وضع هذا البيان فى عام ١٨٣٢ .

تجارة الولايات المتحدة مع بلدان البحر الأحمر

لما كانت تجارة الولايات المتحدة مع مصر تجارة غير مباشرة ، فإنها غير مدرجة فى هذا البيان ، ولكن تجارتنا مع البلاد الواقعة على البحر الأحمر ، كانت منذ ثلاثين سنة كبيرة القيمة ، وما زالت على جانب من الأهمية ، ومرافق لهذا التقرير ، بيان بالمحصولات الأمريكية والمصرية ، التى يصح أن تقوم على أساسها علاقات تجارية مباشرة بين البلدين .

حركة السفن فى ميناء الاسكندرية

وصل إلى ميناء الإسكندرية ٦٣٤ سفينة أجنبية فى سنة واحدة ، هى الشهور الستة الأخيرة من عام ١٨٣٣ والشهور الستة الأولى من عام ١٨٣٤ ، وفى القائمة التالية بيان بالدول التى تتجر مع مصر ، وعدد ما وصل إلى الإسكندرية من سفن كل دولة خلال الاثنى عشر شهرا المذكورة .

السفن الإنجليزية	٦٤
« الفرنسية	٥٧
« النمساوية	١٥٣
« السردينية	٤٠
« اليونانية	٢٢٨
« الروسية	٢٢
« التسكانية	٢٤
« النابوليتانية	١١
« الأيونية	٨
« الفلسطينية (بيت المقدس)	٢٢
« السويدية	٤
« البرازيلية	١
المجموع	٦٣٤

وطبيعى أن يزيد أو ينقص تبعا لكمية الإنتاج ومدى الإقبال على الشراء ، وقد بلغ عدد السفن فى بعض السنوات ١٢٤٠ سفينة ، وهو رقم كبير .

السفن المصرية

ليس لدى مصر من سفن النقل البحرى غير سفن « الجروم » الصغيرة غير ذات السطوح ، وهى تعمل فى نقل التجارة الساحلية .

القيود المفروضة على التجارة

ليس كتركيا بلد تتحرر فيه التجارة الأجنبية من القيود ولا يفرض عليها من الرسوم

غير القليل ، وتدفع الدول الأجنبية ، بمقتضى الامتيازات التعاقد عليها مع الباب العالى ، ضريبة على الواردات مقدارها ٣ ٪ ، طبقاً لتعريفة توضح ما يحصل عن قيمة البضائع ، وتجرى المفاوضة بشأن هذه التعريفة مع الباب العالى ، دون أن يكون لذلك علاقة بموضوع الامتيازات ، ولما كانت الولايات المتحدة لم تبدأ بعد المفاوضة للاتفاق على تعريفه خاصة بها ، فقد أجاز لها الباب العالى أن تتبع التعريفة الفرنسية بصفة مؤقتة .

الباشا يحترم المعاهدات المعقودة مع الباب العالى

يحترم باشا مصر جميع المعاهدات القائمة بين الدول الأجنبية والباب العالى ، وعلى ذلك يجرى فى مصر تطبيق القواعد التجارية السارية فى تركيا ، وما يزال الباشا يحصل ضريبة ٣ ٪ على الواردات فى داخل ممتلكاته ، ولا تفرض أية رسوم على حمولة السفن ، ولا يحصل من السفن أى نوع منها ، فى أثناء وجودها بإحدى موانى تركيا أو مصر ، أما مبلغ الخمسين سنتا ، أو الدولار الواحد ، الذى يدفع لقاء تذكرة أو إذن تخليص من الجمرك ، فلا يكاد يعتبر رسماً .

الضرائب المباشرة

فى مقابل هذه الضريبة المعتدلة على الواردات الأجنبية ، يفرض الباشا إتاوات ثقيلة على الصناعات المحلية ، وهذه الضرائب المباشرة عبء ثقيل فى تركيا ، أما فى مصر فقد بلغت من الظلم منتهاه ، إذ أخذت جميع ثروة هذه البلاد الغنية تنصب بأجمعها فى خزانة الباشا ، لما هنالك من مطالب منوعة ، يتطلبها وجود الاحتكارات والعشور وحقوق الشفعة ورسوم النقل والمغارم والإتاوات الجبرية . ولا تتدخل الدول الأجنبية فى شئون الإدارة الداخلية فى بلد من البلاد ، ومع ذلك فما يؤسف له أن يكون من آثار إدارة كهذه أن تتضاءل قدرة شعب مصر على شراء المنتجات الأجنبية ، وأن تعرض محصولاته للتجارة بمقادير قليلة أو على الأقل بأثمان عالية .

لا حماية ولا تشجيع للتجارة فى مصر

ليس بمصر ولا بتركيا قواعد وأنظمة تجارية من شأنها منح إعانات مالية لتشجيع الشحن أو السماح باسترداد الضريبة (الدروباك) ، كما أنه ليست هنالك رسوم لحماية التجارة

أو رسوم تفضيلية من أى نوع ، ولا تعتمد صناعه البلاد إلا على جهودها الخاصة ، دون تشجيع أو حماية ضد ما لدى الأجانب من رءوس أموال ، وما هم عليه من مهارة .

التجارة الحرة فى مصر

وقد أصبح لجميع الدول التى تربطها معاهدات بالباب العالى ، أن تسهم على قدم المساواة بنصيب فى هذه التجارة الحرة ، التى لا مثيل لها ، فلا تمنح إحداها أية أفضلية ، ولا توضع أية عراقيل فى سبيل رعاياها ، الذين يتجرون مع مصر ، كما أنه لا تمنح امتيازات خاصة لأى منها ، ويتولى قنصل كل دولة حماية أرواح رعايا دولته وممتلكاتهم على السواء ، كما أن هؤلاء الرعايا يخضعون له مباشرة فى شئونهم القضائية .

المسلمون والذميون يدفعون رسوما أعلى مما يدفع الإفرنج

وهذه المزايا التجارية ، التى منحها الرعايا الإفرنج ، لا يستمتع بها المسلمون أنفسهم أو الذميون استمتاعا كاملا ، وتفضيل الأجانب على الرعايا الأتراك على هذا النحو أمر غير مألوف فى الإدارة المدنية ، لا يسهل إدراك كنهه ، فبينما يدفع الإفرنج ضريبة جمركية قدرها ٣ ./. ، يدفع المسلمون ٤ ./. والذميون ٥ ./. ، هذا فضلا عما يدفعونه من إتاوات جبرية ، وعوائد مرور يعفى الإفرنج من دفعها ، وهذه المحاباة التى يحظى بها الأجانب يعزى سببها لتفاعل عوامل مختلفة ، كإكرام الغرباء ، وبلادة الأتراك ، وقلة اكتراثهم بالتجارة ونفورهم من الملاحة ، وقد لا يكون فى هذا التفسير مقنع ، ولكن ثمة سبب آخر لعله ما اشتهر به الأتراك من تشبث بكل ماجرى به العرف . ففى القرن السادس عشر ، كانت تلك المعاهدة التى أبرمت مع فرنسوا الأول ملك فرنسا ، أولى المعاهدات التى عقدتها الإمبراطورية العثمانية مع الدول المسيحية ، وقد اشترطت معاهدة الامتيازات هذه فرض رسوم قدرها ٣ ./. ومن ثم غدا ذلك عرفا واجب الاتباع .

وربما آثرت تركيا أن تأخذ فى اقتصادها السياسى بنظام حرية التجارة على أن تأخذ بمبدأ الحماية . ويبدو أن الأمراء الشرقيين إنما ينظرون إلى الضرائب المباشرة على أنها أسهل الوسائل لإفعام خزائنهم بالمال ، لا على أنها نظام فى صالح شعوبهم .

لماذا تسعى الدول حثيثاً لافتتاح قنصليات فى الليفانت

وتفسر هذه المزايا التى يتمتع بها الإفرنج فى الليفانت ، سر الرغبة الشديدة فى إنشاء

القنصليات ، ولماذا يعرض الأفراد فى بعض الأحيان آلافا من الدولارات فى سبيل الظفر بأحد مناصبها . أما أن هناك مبالغ كبيرة ، عرضت من أجل التعيين فى إحدى الوكالات الأمريكية ، فأمر معترف به ، وأما أن هذه العروض قد قبلت ، فهذا ما لم يقم عليه دليل . وقد نجم عن سوء استخدام الوظائف والامتيازات ، أن أصبح العرف جاريا بحماية أرواح الرعايا المسلمين والذميين وممتلكاتهم من جور السلطات التركية وابتزازها الأموال . ولهذه الخدمات قيمتها ولهذا يجد فيها القنصل موردا من موارد دخله .

وأستطيع أن أختتم هذا الجزء من تقريرى ، بإضافة بيان عن مالية محمد على باشا . ويبلغ دخله ٥٠٠ر٦١٨ر١٧ دولار ، أما نفقات حكومته فتبلغ ٥٠٠ر٥١٥ر١٥ دولار .

إيرادات مصر ومصروفاتها

فيما يلى بيان تقريبى عن إيرادات ومصروفات والى مصر عام ١٨٣٣ .

الايرادات

	بالدولارات
ضريبة الرءوس وتسمى فردة الرءوس	٠٠٠ر١٠٠ر٢
الخراج أو فرضة الرءوس على الذميين	٠٠٠ر٢٨
ضرائب جمرك الإسكندرية	٠٠٠ر٢١٠
« « دمياط وجمرك بلاق	٠٠٠ر٢٣٠
« « مصر القديمة ورسوم الصيد فى بحيرة المنزلة	٠٠٠ر٨٣
« « دراو	٠٠٠ر١٠
« « أسيوط	٠٠٠ر١٠
ضريبة على الحبوب عند دخولها القاهرة	٠٠٠ر١٤٠
رسوم على الملح والسمك والمراكب النيلية	٥٠٠ر١٢٠
« السوائل	٠٠٠ر٩٠
« الجلود الخام	٠٠٠ر٢٤٥
دخل الجمرك على الحدود الشامية	٥٠٠ر٧
احتكار الجير والملاط	٠٠٠ر١٤٠
ضرائب جمارك السويس والقصير	٠٠٠ر٣٠٠

	بالدولارات
احتكار القطن والنيلة والكتان والسكر والعسل والشمع والحناء وماء الورد . . . الخ	٢٫٥٠٠٫٠٠٠
الربح الناتج عن احتكار شراء الذرة والشعير والأرز والفول والقمح	١٫٢٠٠٫٠٠٠
ربح الحكومة من المنسوجات الكتانية وبيعها	٤٥٠٫٠٠٠
المكوس فى الوجهين القبلى والبحرى	٧٠٫٠٠٠
عوائد الراقصات والعاهرات والحواة	١٥٠٫٠٠٠
ضرائب على المجازر (السلخانات)	٧٠٫٠٠٠
ربح الحكومة من المنسوجات الحريرية	٢٥٠٫٠٠٠
احتكار السنامكى	٩٫٥٠٠
الربح المتحصل من دار الضرب (الضربخانه)	٤٢٤٫٠٠٠
الميرى أو ضريبة الأرض	٨٫٠٠٠٫٠٠٠
ضريبة (أو عشور) النخيل	٣٩٠٫٠٠٠
ضريبة الحصر	٢٨٫٠٠٠
ربح بيع النطرون	١٧٫٥٠٠
« « الصودا	١٠٫٠٠٠
رسوم صب الفضة والقصب	٣٣٫٥٠٠
رسوم التركات (بيت المال)	٤٥٫٠٠٠
عوائد الوكائل والأسواق	١٥٫٠٠٠
ربح بيع الزيوت	٨٧٫٥٠٠
ربح بيع ملح النوشادر	٣٥٫٠٠٠
عوائد الصيد فى بحيرة قارون وبحر يوسف	١٧٫٠٠٠
	١٧٫٦١٨٫٥٠٠

المصروفات

	بالدولارات
مرتبات ونفقات الجيش	٤٫٢٠٠٫٠٠٠

	بالدولارات
مرتبات ونفقات البحرية	٢ر٠٠٠ر٠٠٠
أجور رجال المدفعية والفرسان الأتراك	١ر٢٠٠ر٠٠٠
أجور العربان	٥٦٠ر٠٠٠
مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح ومخصصات أسرة الوالى	٢ر٠٥٠ر٠٠٠
مرتبات الكتبة والموظفين	١ر٣٥٠ر٠٠٠
معاشات ملاك الأراضى السابقين (الملتزمين)	١٢٢ر٥٠٠
معاشات الأرامل أو أسرات الضباط المتوفين	٢١٠ر٠٠٠
نفقات قافلة الحج السنوية وصيانة مساجد مكة والمدينة	٧٧ر٠٠٠
نفقات إنشاء المبانى العمومية والمصانع والجسور وما إليها	٦٣٠ر٠٠٠
أموال مرسلة إلى الآستانة بوصفها هدايا	٤٢٢ر٠٠٠
مرتبات المشايخ (رجال الدين) ونفقات إصلاح المساجد	٨٧ر٠٠٠
نفقات المصانع وأجور العمال	٧٥٦ر٠٠٠
آلات مستوردة من أوربا	٦٠٠ر٠٠٠
مصاريف غير عادية وهدايا وغير ذلك	٤٨٧ر٥٠٠
نفقات المدرسة الحربية	٥٤ر٠٠٠
« الطبعة	١٢ر٠٠٠
« إنشاء السفن الحربية	٣٤٧ر٥٠٠
مخصصات حريم الوالى وقصره	٣٥٠ر٠٠٠
	١٥ر٥١٥ر٥٠٠

***

العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر وكيف يمكن إنشاؤها

فى التقرير المرافق عرض واف لحالة التجارة وموارد الثروة والمالية وعلاقات مصر السياسية والتجارية مع الدول الأجنبية ، ولم يبق الآن سوى أن نبحث كيف يمكن إنشاء علاقات تجارية بين الولايات المتحدة ، وهذه البلاد العربية ، وكيف يمكن تنمية تلك العلاقات . والظاهر أن المصالح التجارية للولايات المتحدة ، فى مصر وسوريا وبلاد

العرب ، تتطلب حمايتها ورعايتها وجود قنصل عام يتخذ الإسكندرية مقراً له ، ويقف على قدم المساواة مع وكلائنا فى وجاقات الغرب . ويستند هذا الرأى إلى الاعتبارات الآتية :

***

اتساع أملاك الباشا

١ — تؤلف أملاك محمد على باشا إمبراطورية عظيمة الاتساع تطل على البحرين الأبيض والأحمر . وللولايات المتحدة فى كل منهما تجارة واسعة . وتمتد هذه الممتلكات من جبال طوروس فى آسيا الصغرى ، إلى جبال الحبشة فى الجنوب ، وتضم بين أطرافها أقطاراً غنية عامرة بالسكان ، هى سوريا ومصر وسنار واليمن والحجاز فى بلاد العرب وكذلك جزيرة كريت ، وهذه الأقطار يبلغ سكانها تسعة ملايين ، أما ما تنتجه للتجارة الخارجية ، فيمكن تقدير قيمته بخمسة وعشرين مليونا من الدولارات .

تجارة البحر الأحمر

ظلت الولايات المتحدة خلال الأعوام الثلاثين الماضية ، تسهم بنصيب كبير فى شطر من هذه التجارة ، ونعنى بذلك تجارة البحر الأحمر ، بل لقد كدنا فى وقت من الأوقات نحتكر سلعة نفيسة هى بن اليمن . ويمكن تقدير ما يصدر منه بمليون من الدولارات ، ولو بلغت تجارة أمريكا فى البن ما يوازى نصف هذا المبلغ لكادت تساوى رغم ذلك جميع ما نستورده من تركيا . ولا يزال التجار الأمريكيون يمدون أوربا بهذا الصنف ، متبعين ذلك الطريق الذى يدور حول رأس الرجاء الصالح .

مشروع فتح اليمن وأثره فى التجارة الأمريكية

تزحف الآن حملة عسكرية على اليمن بقيادة أحمد باشا ابن أخت محمد على ، وهو يرمى إلى فتح هذه البلاد التى ظلت حتى الآن تحت حكم إمام صنعاء ، مع تبعيتها اسما للباب العالى ، ولو استطاع الباشا إخضاع هذا القطر الغنى ، فقد يعقد النية على فرض قيود تجارية تعرقل تجارتنا . وهذا الأمر مسوغ جديد يبرر وجود وكيل أمريكى فى مصر يرعى مصالحنا ، ولا سيما أن تاجرا أمريكيا من دكسبرى بولاية مساشوست ، يقيم الآن فى مخا ببلاد اليمن .

آراء الباشا

وقد عرضت هذا الموضوع على الباشا ، وعلى ريره بوغوص بك ، وأوضحت لهما ما نأمل الحصول عليه من زيادة فى ضروب التسهيل لتجارتنا مع اليمن ، عندما يبسط الباشا سيطرته على هذه البلاد ، وكان جواب كل منهما ، أن شيئا لم يتقرر بعد ، فيما يتصل بحكومة قطر ما يزال خارجا عن دائرة نفوذ الباشا .

التجارة الأمريكية مع مصر

للولايات المتحدة صلات تجارية غير مباشرة مع مصر وسوريا وكريت . وفى زمن يرجع إلى عام ١٨٢٥ ، باع أحد الأمريكيين للباشا سفينتين حربيتين ، وقبض الثمن من محصولات البلاد . وتوضح البيانات الرافقة لهذا التقرير ، السلع الكثيرة المختلفة ، التى يمكن للبلدين أن يتبادلاها مباشرة عن طريق التجـارة . وتصل بعض شحنات السفن الآن إلى الإسكندرية ، ولا شك فى أن « ترسانة » الباشا ، بعد أن حصلت من الولايات المتحدة على بعض الإمدادات ، ستمضى فى تشجيع استيراد أخشابنا وما لدينا من عتاد وذخيرة يحتاج إليهما الأسطول . غير أن تجارتنا مع سوريا وكريت تتبع طريق أزمير .

٢ — أما ثانى الاعتبارات فهو السيادة الفعلية التى يستمتع بها محمد على باشا ، فلو أنه كان أميرا مستقلا بحكم القانون ، لكانت مصالحنا فى حاجة إلى معاهدة تحميها ، ولكن يمكن القول أن تجارتنا تتمتع الآن بالحماية المطلوبة فى ظل الامتيازات القائمة ، بين الولايات المتحدة والباب العالى . ويعترف الباشا بأن لهذه الامتيازات قوة القانون . فيما يدخل تحت سيطرته من بلاد ، وما دام الأمر كذلك ، فكيف تتطلب مصالحنا وجود قنصل مقيم فى مصر ، تعينه الحكومة رسميا فى هذا المنصب ؟

لماذا تتطلب مصالحنا قنصلا مقيما فى مصر

إن الإجابة على هـذا السؤال تبدو مقنعة ؛ فعلى الرغم من أنه يمكن أن تكون لشروط المعاهدة التى تربطنا بالباب العالى قوة القانون ، إلا أن أية مخالفة لها فى البلاد التى يسيطر عليها الباشا ، لا يمكن إزالة أثرها إلا عن طريقه هو نفسه ، وإليه وحده يجب أن تتجه حكومة الولايات المتحدة مطالبة بتنفيذ تلك الشروط ، إذ أنه لم يعد للباب العالى أية سلطة فى

إدارة شئون مصر ، كما كفت الدول الأجنبية عن مخاطبة الباب العالى فى المسائل التى تدخل فى اختصاص الباشا . ذلك بأن الكثيرين من قناصل الدول الأوروبية ونوابهم فى سوريا ومصر ، كانوا فيما مضى يرفعون احتجاجاتهم ومطالبهم النهائية إلى وزرائهم المفوض فى القسطنطينية ، أما الآن فإنهم يقدمونها إلى قنصلهم العام فى مصر . صحيح أن رفع المنازعات إلى الباب العالى ، امتياز حصلت عليه جميع الدول ، عن طريق معاهدة الامتيازات ، ولكن الرجوع إلى الباب العالى ، فى مسائل تتصل بحكومة الباشا ، من شأنه أن يثير السخط ، فضلا عن أنه لا جدوى من ورائه ، إذ أنه لا يخفى أن أى قرار يصدره الباب العالى ، لا يمكن أن يوضع موضع التنفيذ ، إلا بموافقة الباشا . فهو الذى يعين رجال الإدارة المحلية ، و« التسلمين » ، والباشوات ، والبكوات ، والأغوات ، ويعتمد هؤلاء فى وظائفهم عليه . من أجل هذا يجب أن يكون الباشا هو المنفذ لشروط المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة والباب العالى ، حتى يضمن مواطنونا فى مصر وسوريا سلامة أرواحهم ، وأملاكهم . فإذا قدمت شكاوى من ولاة الأمور المحليين ، فيجب أن يكون تقديمها إلى الباشا عن طريق القنصل العام ، فهناك عدد من الأمرى وأعضاء الإرساليات الدينية الأمريكية ، يقيمون فى سوريا ، وقد حدث أن أسيئت معاملة أحد هؤلاء ، فرفع الظلم عنه بفضل وساطة قنصلنا فى الإسكندرية ، أما القائم بأعمال سفارتنا فى القسطنطينية فلم يستطع أن يتخذ أى إجراء فى هذا الموضوع ، ورغبة من الحكومات الأوربية ، فى أن تجارى مقتضيات الظروف ، وتحقق رغبات الباشا ، أرسلت جميعها إلى وكلائها فى مصر تفويضا جديدا يخولهم أن يكونوا قناصل عامين فى مصر وسوريا والملحقات الداخلة فى نطاق ممتلكاته .

رغبة الباشا فى وجود قنصل للولايات المتحدة بمصر

إن الحجج التى سقتها لتأييد فكرة تعيين قنصل عام للولايات المتحدة ، لتستمد قوة من الرغبات التى أبداها الباشا نفسه ، كما أبلغنيها سعادة بوغوص بك وزير الخارجية فقد أكد لى ، حين اجتمعت به مرتين على انفراد ، أن الباشا يقدر الولايات المتحدة تقديرا عظيما ، وأنه يتمنى أن تزداد العلاقات معها توثقا ، لما يتوسمه من الخير لصالح البلدين . وقد أشار إلى أن هناك تشابها بين الولايات المتحدة ومصر ، ويسر جنابه العالى أن يستعرض وجوه هذا التشابه . فكلا البلدين مدين بثروته للزراعة والتجارة ، وما دام أمام الباشا مثال لأمة عظيمة كالولايات المتحدة ، فإنه لن يأنف من أن يسميه الأوربيون تاجرا .

حديث القنصل جليدون Gliddon مع بوغوص بك

وقد أشار بوغوص بك بعد ذلك ، إلى تعيين مستر جليدون ، فقال إنه على الرغم من أنه ليس بين الوكلاء فى مصر من هو أقل مرتبة من وكلائنا ، فإن الباشا لم يتردد فى اعتماد تعيين مستر جليدون ، حتى يباشر أعماله . ولم تمنع ضعة الوظيفة من اعتبارها فاتحة لعلاقات تجارية يتمنى الباشا مخلصاً ، أن تزداد توثقاً وقد سألنى عما إذا كنت أظن أن حكومتى ستعمد فى آخر الأمر إلى تعيين قنصل عام ، حتى يكون لمندوبنا فى حضرة الباشا مزية التساوى فى المرتبة ، مع سائر المندوبين فأجبته بأنى لا أعلم نيات حكومتى ولكنى على ثقة من أن أهمية مصر لعلاقاتنا التجارية معلومة لديها تماما . إن الباشا فى موقفه الحالى يتطلع إلى تأييد الدول الأجنبية ، فإذا أرسلت إليه الولايات المتحدة فى الظروف الحاضرة وكيلا فى درجة الوكلاء الذين تبعث بهم الدول الأوربية ، فإن ذلك سيزيد فى نفوذنا ، زيادة لها قيمتها ، لمصلحة تجارتنا ، إذا ما بدأت بينه وبيننا على حدة مفاوضات فى المستقبل .

التنظيم المنتظر لقنصلية الولايات المتحدة فى مصر

وعلى هذا ، فإذا وافق رئيس الجمهورية على ضرورة مثل هذه الوظيفة ، فإن الخطوة التالية ستكون مسألة السلطة التى يجب أن يتمتع بها هذا المندوب ، والطريقة التى يجب أن تنظم بها القنصلية ، أما لقبه فيجب أن يكون « القنصل العام لمصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد على باشا » ، وذلك حتى يقف على قدم المساواة مع سائر المندوبين الأجانب . وليس للولايات المتحدة حتى الآن سوى قنصل عام واحد ، معين لدول وجاقات الغرب ، ولما كانت واجبات القنصل فى مصر أوسع نطاقا ، فإن ذلك يستدعى أن يخول من السلطة ما يناسبها .

سلطة القنصل

ومن الواجب أن يكون للقنصل العام نفوذ على قناصل الولايات المتحدة ونوابهم ، الداخلين فى دائرة اختصاصه ، كما ينبغى التنبيه عليهم ، بضرورة مكاتبته والاستعانة به فى جميع ما يرفعونه إلى الحكومة العليا من اعتراضات على تصرفات ولاة الأمور المحليين ، فهناك أسباب كثيرة — سبق أن ذكرنا بعضها — تجعل من الحتم علينا أن نضع من يمثلنا الآن من أولئك الليفانتيين وأخلاط الفرنجة ، تحت نوع من الإشراف الدقيق ، لئلا يسيئوا بذلك استخدام مناصبهم ، وحتى لا يحطوا من شأن بلادنا .

القنصل العام للولايات المتحدة فى سوريا

إن نائب قنصلنا فى بيروت ، وهو مستر شاسود Mr. Chasseaud قد اتخذ لنفسه لقب القنصل العام لسوريا ، وشرع يقوم بأعماله ، وكان من أثر ذلك أن عين كثيراً من الوكلاء فى الثغور الواقعة على طول الساحل ، وقد تلقى الباشا منه — وأنا بالإسكندرية — طلباً باعتماد « بيولردى » لنائب قنصل ، يراد تعيينه فى دمشق ، فلم يكتف الباشا برفض هذا الطلب ، بل أبدى ملاحظة عما يفعله قناصلنا ، إذ أنهم يعمدون إلى تعيين وكلاء فى كل ميناء ، من الموانى التى يكثر بها صيد السمك ، ومثل نواب القناصل هؤلاء يجب ألا يسمح لهم بتعيين عملاء لهم ، دون استشارة القنصل العام وموافقته ، ويجب أن يكون مفهوما أن أحداً لا يطلب أن يعين فى مثل هذه الوكالات لفائدة منتظرة لمصالحنا ، بل لخدمة مالشاغل المنصب من مآرب خاصة ، ووكالاتنا فى أملاك الباشا قائمة الآن بالإسكندرية والقاهرة ودمياط فى القطر المصرى ، وبالقدس ويافا وعكا فى فلسطين ، وبصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والروضة وحلب فى سوريا ، وكذلك بخانيا وقنديا فى جزيرة كريت ، وفى اعتقادى أن كثيراً من هذه الوكالات لا لزوم له .

مرتب القنصل

ويمكن أن يحدد مرتب القنصل العام ، على أساس مرتب القناصل فى وجاقات الغرب مع جعله ثلاثة آلاف ريال ، بدلا من ألفين ، وذلك لأن نفقات المعيشة فى مصر أكثر ارتفاعاً ، وأنا أعلم بالتجربة أن هذه المرتبات ستعود علينا بالفائدة فى مصر ووجاقات الغرب على السواء .

تنظيم القنصلية

ويمكن تنظيم القنصلية وموظفيها على الوجه الآتى : —

القنصل العام	٣,٠٠٠ دولار
تلميذ قنصلية (يدرس عدة لغات ليعمل سكرتيراً ومأموراً)	٦٠٠ «
ترجمان	٣٠٠ «
قواص (حارس تركى)	١٢٠ دولارا
« مراسلة » (تركى)	٦٠ «
	٤,٠٨٠ «

وللقنصلية نفقات أخرى ، يقضى بها العرف فى بلاد الليڤانت ، ولـكن المبلغ الذى يتقاضاه القناصل فى وجاقات الغرب لمواجهة النفقات العارضة ، يمكن أن يغطى جميع نفقات القنصلية فى مصر وزيادة ، باستثناء مرتب القنصل العـام ، فليست هناك حاجة إلى تقديم هدايا إلى الباشا ، عند تعيين قنصل جديد ، كما هو الحال فى وجاقات الغرب ، وكل ما فى الأمر أن الحـكومات الأوربية تبعث إليه أحيانا فى مثل هذه المناسبات ، بنماذج قليلة نادرة من المصنوعات ، أو الحاصـلات التى تنتجها بلادها . وعلى ذلك فالمبلغ السنوى الذى يخصصه الـكونجرس لنفقات إيجاد صـلات مع أصحاب السلطة فى وجاقات الغرب ، يكفى لمواجهة ما يقترح الآن من نفقات إضافية .

الترجمان

إن وجود ترجمان من الإفرنج ضرورى لنا لدى بلاط محمد على ، كما هو ضرورى أمام الباب العـالى . ويشغل هـذه الوظيفة عندنا فى الوقت الحاضر « وسيط » يونانى جدير بالاحترام ، هو المستر «جورج مينوتو» Mr. George Minotto . ولا تتعدى معرفته باللغات الشرقية حد المحادثة ، فهو لا يستطيع أن يقرأ تلك اللغات ، وهو يؤدى خدماته الحالية لمستر « جليدون » ، يحدوه الأمل فى أن ينال لقاء ذلك تعويضا فى المستقبل ، ولـكن من الممكن أن يحل محله فى آخر الأمر ترجمان أمريكى ، إذا ما عين للقنصلية أحد التلاميذ .

تلاميذ اللغات الشرقية

أما هؤلاء التلاميذ فإنى مضطر ، تبرئة لذمتى ، إلى التصريح بأنهم إذا اختيروا من بين أقارب وأصهار القناصل ، فمن المحتمل جدا أن تفشل الحـكومة فى تحقيق أغراضها . ومن الواجب ألا يعين غير من أكملوا دراستهم فى إحدى الكليات ، فمن السخافة أن يختار لدراسة اللغات الشرقية شبان تعوزهم عناصر التربية التى تفتق أذهانهم ، فى حين أن هذه اللغات تتطلب عقولا مثقفة ناضجة .

إعادة تنظيم القنصلية

ولـمـا كنا بصدد البحث فيما ينتظر من إعادة تنظيم قنصلية الولايات المتحدة فى القطر المصرى ، فقد يكون من المناسب الآن أن نلفت النظر إلى حالتها الحاضرة ، فالمستر «جليدون» وكيلنا الحالى فى الإسكندرية ، تاجر إنجليزى يتمتع بقسط وافر من الاحترام ، وهو غير راض عن راتبه الحـالى ، كما أنه لا يميل إلى الاستمرار فى منصبه ، بوصفه قنصلا لبلادنا ،

إلا إذا كوفئ بعض الشيء ، وأقل ما يتوقعه أن يحصل على ألف دولار . ويصرح بأنه لا يستطيع بغير مكافأة كهذه ، أن ينفق شيئا من المال والوقت ، حتى يوفر لمواطنينا لوازم معيشتهم ، وربما بلغ ما تكبده حتى الآن من النفقات فى الإسكندرية والقاهرة على القواصين والهدايا وما إلى ذلك خلال السنوات الثلاث ، التى شغل فيها منصبه ثمانمائة دولار ، وهو مبلغ يرى من حقه أن يدفع له ويقترح مستر « جليدون » أن يتخلى رسميا عن رعويته البريطانية إذا منحه الرئيس تفويضا من قبله ، وقد أبلغ عزمه على ذلك إلى القائم بأعمال سفارتنا ، وهو يرمى من وراء ذلك إلى التخلص مما للقنصل البريطانى من ولاية قضائية ، عمد اللورد « بلمرستون » Palmerston إلى تعزيزها بما أرسله من تعليمات فى هذا الصدد ، وعملا بهذا الادعاء استدعى المستر «جليدون» للمثول أمام محكمة القنصلية ، فلما رفض إجابة هذا الاستدعاء ، هدده القنصل البريطانى باستخدام القوة . وتعمل الحكومة البريطانية جاهدة فيما يتصل بسلطتها القضائية على رعاياها فى هذه البلاد ، على أن تكون مصر مستعمرة يخضع فيها هؤلاء الرعايا للقانون الإنجليزى ، كما يخضعون له فى انجلترا نفسها ، وكذلك تعمل على أنه فى حالة ما إذا اشتغل أحد الرعايا البريطانيين قنصلا لأمريكا فى مصر ، فإنه يخضع لقوانين الدولة ، كما لو شغل هذا المنصب فى انجلترا . ويوافق القائم بأعمال سفارتنا على معارضة مستر جليدون ، لادعاءات القنصل الإنجليزى ، وقد كتب مذكرة طويلة فى تأييده ، وهذه المذكرة تنكر فى الواقع على الحكومة البريطانية أن لها الحق فى حكم رعاياها القاطنين فى ممتلكاتها النائية عنها . وإلى هنا أترك لحكومتى أن تفصل فى مسألة من مسائل القانون الدولى ، قد يدور حولها جدال عنيف فى بلاد الليفانت بين رعايا الدول الأوربية الكبرى الذين يعملون وكلاء للولايات المتحدة وبين قناصلهم .

والمبدأ الذى تناضل الحكومة البريطانية فى سبيله ، تؤيده كذلك سائر الدول الأوربية الكبرى ، فإذا عين أحد رعايا دولة منها وكيلا لدولة أخرى ، فقد جرى العرف فى بلاد الليفانت ، فى مثل هذه الحالة ، على طلب موافقة حكومة الشخص المعين ، وهذه الموافقة من جانبها تخرجه من اختصاصها القضائى طول مدة خدمته .

***

ولما كان هذا التقرير يحوى جميع ما يتصل بأمر مهمتى فى مصر ، من الموضوعات التى رأيت أنها تعنى وزارة الخارجية ، أو يفيدها الوقوف عليها ، فإلى هنا وأختم هذا التقرير ، وأضعه ياسيدى بين يديك فى خشوع حتى تبدى رأيك فيه .

ولك ياسيدى فائق الاحترام ؟

تقرير دوهاميل

(١) الكونت دوهاميل Duhamel

ظلت روسيا سنوات طويلة تربطها بمصر علاقات اقتصادية ، سهر على توثيق أواصرها قناصل ووكلاء ، ولكن لم يلبث أن زاد اهتمامها بأمر هـذه العلاقات ، منذ توطدت أركان حكومة محمد على ، وأدخل الباشا نظام الاحتكار فى ممتلكاته ، وأخذ يعمل على إحكام صلاته بالدول الأوربية لأغراض تجارية وسياسيـة . وكان أهم ما استرعى أنظار روسيا ، نشاط الباشا فى ميـدان التوسع الخارجى ، لما كان لهذا النشاط من آثار واضحة فى كيان تركيا ، وهى الدولة التى يعنى الحكومة القيصرية كل ما يتصل بتقرير مصيرها . لهذا عمد القيصر « اسكندر الأول » فى أغسطس ١٨١٨ ، إلى تعيين « چورج سيڤينى » Civigny قنصلا عاما لدولته فى مصر ، ومنذ ذلك الحين أخذ يشغل منصب القنصل العام ، أو يضطلع بأعمال القنصلية الروسية رجال عرفوا بالحنكة السياسية ، والدراية التامة بأحوال البـلاد ، نذكر منهم « بيلاڤوان » Pillavoine القنصل الفرنسى العام ، (فيما بين نوفمبر ١٨٢٠ ونوفمبر من العام الذى يليه) ؛ والقنصل الفرنسى « دروڤتى » Drovetti ، (من نوفـمبر ١٨٢١ إلى مايو ١٨٢٧) ؛ والقنصل الفرنسى « ماليڤوار » Mallivoire ، إذ قام بأعباء الوكالة مدة شهرين فى عام ١٨٢٧ . وفى يولية من العام نفسه عين الرومى « أنطوان بيزونى » Antoine Pezzoni قنصلا عاما لدولته ، وظل يشغل هذا المنصب حتى يولية ١٨٢٨ ؛ ثم قام برعاية المصالح الروسية فى مصر قنصل الأراضى الواطئة « بيير أمبرواز شوتز » Pierre Ambroise Schutz ، من يولية ١٨٢٨ إلى فبراير ١٨٣١ ، ومن بعده تولى أعمال القنصليـة « إدوار لاڤيزون » Edward Lavison ، ترجمان القنصلية الروسية العامة فى مصر .

غير أن « لاڤيزون » اضطر إلى مغادرة البلاد ، عند ما غزا إبراهيم بلاد الشام ، وقطعت الروسيا علاقاتها السياسية مع محمد على ؛ إذ كانت على وفاق مع البـاب العالى منذ عقدت معاهـدة أدرنة فى ١٤ سبتمبر ١٨٢٩ ، وكان يعنيها فى أثناء الحرب السورية الأولى ، أن تعمل على توطيد دعائم هذا الوفاق . إلا أن هذه الحرب لم تكد تضع أوزارها ، حتى أظهرت روسيا حرصها على استئناف علاقاتها مع مصر ، كما أظهر الباشا رغبتـه فى كسب صداقة الإمبراطور « نيقولا » الأول ومن ثم بات الموقف فى أشد الحاجـة إلى سياسى محنك يعمل

على وصل ما انقطع ورأب ما انصدع ، فوقع اختيار العاهل الأوتقراطى ووزيره « نسلرود » Nesselrode على « الكولونيل دوهاميل » Duhamel ؛ ليكون قنصلا عاما لدولته فى مصر وكان ياورا للقيصر ومعروفا بخلقه العسكرى الصريح ، كما سبق له أن زار إبراهيم باشا فى قونية فى عام ١٨٣٢ ؛ ولم يكد الباشا يعلم بنبأ هـذا الاختيار حتى أخذ فى تهيئة الجو لاستقبال صديق القيصر وممثله ، وكان من أثر ذلك ماحدث للبعثة البولونية العسكرية ؛ مما أدى إلى استقالة رئيسها ومغادرته البـلاد ، وقد مر بنا ذلك مفصلا فى العرض التاريخى فلا حاجة إلى إعادته .

أما «دوهاميل» فقد حمله الإبريق الحربى الروسى «أوليس» Ulysse من القسطنطينية فبلغ الإسكندرية فى ١٣ يناير ١٨٣٤ بعـد رحلة استغرقت اثنين وعشرين يوماً ؛ وصحبه « لاڤيزون » ترجمان القنصلية القديم . ووجد دوهاميل عند وصوله أن الباشا وبوغوص يوسف وعدداً كبيراً من أعضاء الهيئة القنصلية قد غادروا الإسكندرية إلى القاهرة منـذ شهرين ، كما عرف أنه لا ينتظر مجىء الباشا إلى الثغر إلا عند حلول عيد الفطر أى بعد شهرين من الزمان ، لذلك كتب إلى بوغوص يوسف ينبئه بوصوله واعتزامه القـدوم إلى القاهرة ، فى غير وناء أو إبطاء ؛ وقد ذكر القنصل الإنجليزى « كامبل » Campbell ، فى رسالة له إلى حكومته ، بتاريخ ١٧ يناير ١٨٣٤ ، أن بوغوص رد على رسالة « دوهاميل » بكتاب جاء فيه ، أنه « عظيم الاغتباط بوصول قنصل عام من قبل إمبراطور الروسـيا ، وأن الباشا يسره أن يرى القنصل فى القاهرة ، وأن الأوامر قد صـدرت بأن يكون استقباله مقرونا بكل ما يليق به من حفاوة واحترام » .

وعلى أثر ذلك ، سافر « دوهاميل » إلى القاهرة ، « فى غير وناء أو إبطاء » ؛ فوصلها فى ٢٤ يناير ، وذهب فى اليوم التالى لزيارة بوغوص يوسف ، وقد وصف القنصل الروسى استقباله الرسمى بالقلعة ، فى رسالة بعث بها إلى « نسلرود » من القاهرة ، فى ٣١ يناير ١٨٣٤ فقال : « كان أمس ٣٠ يناير الموعد المحدد ليستقبلنى الباشا بصفة رسمية ، ولما كان هذا اليوم من أيام رمضان ، فقد تمت المقابلة بعـد غروب الشمس ، على ضوء 'الشمعدانات' ، وكان الموكب الرسمى مؤلفاً من إحدى فرق الحرس وجميع قواصى الباشا . وكان علينا أن نقطع القاهرة من أحد طرفيها إلى الطرف الآخر حتى نصل إلى القلعة ، حيث يقيم الباشا . وازدحم الناس فى الشوارع الضيقة لمشاهـدة الموكب » . أما الباشا فقد أجلس القنصل بجانبه على « الديوان » ، وبعد تبادل التحية قدم إليه « دوهاميل » براءة الباب العالى ، وألقى خطبة

قصيرة ؛ فرحب به الباشا ، ثم لبس « دوهاميل » الفرو وتمنطق بالسيف ، وهما رمز السلطة طبقاً للتقاليد التركية ، ووجد عند خروجه من السراى حصانا مطهماً أهداه إليه محمد على .

وقد استطاع القنصل منذ البداية أن يكسب عطف الباشا وتقديره ؛ لما كان يتحلى به من صفات المرونة ودماثة الخلق ؛ فضلا عن إجادته اللغة التركية . قال عنه البرنس « بوكلر مسكاو » Puckler Muskau « إنه كان يعرف على ما يبدو جميع اللغات الحية ، كما كان واسع المعرفة بكل فرع من فروع العلوم » وقد ساعده ذلك على أن يتحدث إلى الباشا ساعات طويلة دون حاجة إلى ترجمان ، على خلاف ما كان يفعل زملاؤه . هذا إلى أن الباشا نفسه كان يعمل على استمالة الروسيا وإقناع ممثلها فى مصر ، بأنه إلى جانب رغبته فى كسب صداقة القيصر ، لا يكن للسلطان غير خالص الود وصادق الولاء . وقد كان من أثر هذه الصلات الحسنة بين القنصل الروسى والباشا أن استطاع « دوهاميل » أن يبعث إلى حكومته بعدد من التقارير الهامة وكثير من الرسائل العادية ، مع أنه لم يكن قد مضى عليه فى مصر سوى أقل من أربعة شهور .

وفى طليعة هذه التقارير ذلك التقرير القيم الذى بعث به فى ٣٠ إبريل ١٨٣٤ إلى « كانكران » Cancrin وزير مالية القيصر بناء على طلبه . وإلى جانب هذا التقرير وما يحويه من « ملاحظات عن تجارة مصر » ، أرسل إلى « نسلرود » فى العام نفسه تقارير أخرى عن الجيش والبحرية .

وفى أوائل عام ١٨٣٥ ، اعتزم الباشا زيارة الصعيد ، فانتهز « دوهاميل » هذه الفرصة ورافق القنصل الفرنسى « ميمو » Mimaut والقنصل النمساوى «لاورين» Laurin « لأنه — على حد قوله — لم يشأ أن تفلت من يده فرصة واتته لمشاهدة بلاد غنية بآثارها جديرة بأن تدرس أحوالها» . هذا إلى أن محمد على كان يسره دائما أن يصحبه كبار القناصل فى مثل هذه الأسفار ؛ « وكان هذا وحده كافياً لأن يقرر السفر معه » . وقد غادر « دوهاميل » القاهرة إلى الصعيد فى ١١ فبراير ١٨٣٥ ، بعد رحيل الباشا بعدة وجيزة ، فوصل إلى أسيوط فى ٢٤ فبراير ، ثم زار إسنا ، وهى آخر ما بلغه الباشا فى رحلته . وفى أثناء هذه الرحلة استطاع « دوهاميل » مقابلة الباشا مرات ، كما استطاع أن يجمع البيانات الكثيرة عن أحوال هذه الأقاليم القبلية . وفى أوائل مايو عاد الباشا إلى القاهرة وأقام فى قصره بشبرا ، فى « كورنتيلة » — على حد تعبير الشيخ الجبرتى — لأن الوباء كان لايزال شديد الوطأة فى العاصمة . أما « دوهاميل » فإنه أقام فى شبرا كذلك طوال شهرى مايو ويونية ، حتى إذا

قرر البـاشا القيام برحلة إلى الوجـه البحرى فى أواخر يونية ، سافر « دوهاميـل » إلى الإسكندرية فى يوليه ١٨٣٥ وبقى بها إلى الشهور الأولى من العام التالى .

وفى ٢٦ فبراير ١٨٣٦ ، كتب « دوهاميل » إلى « بوتنيف » Bouteneff المندوب الروسى فوق العادة بالقسطنطينية ، يبلغه رغبته فى الذهاب مع القنصل الانجليزى « كامبل » Campbell ، والقنصل النمساوى « لاورين » فى رحلة إلى سوريا فى بداية الشهر التـالى « كى تتكون لديه فكرة صحيحة عن الموقف السياسى فى تلك البلاد » وكان فى نيتم أن يسافر مع زميليه على ظهر إبريق حربى نمساوى ينتظر قدومه إلى الإسكندرية ليسافر عليه القنصل النمسـاوى « لاورين » ؛ فوافق « بوتنيف » على ذلك ولـكن « دوهاميـل » لم يستطع أن يرافق زميليه فى سفرهما يوم ٩ مارس ، وبقى بالإسـكندرية حتى وصلت الباخرة الإنجليزية « أفريكان » African فى ٦ إبريل ، وكانت تقوم بالخدمة بين أساكل الليڤانت ، فقرر أن يسافر عليها . وفى ٩ إبريل وصل إلى بيروت ، وبعد انقضاء مدة الحجر الصحى ، سافر منها إلى فلسطين ، وكان « كامبل » و «لاورين» قد سبقاه إليها منذ أواخر مارس ، ومن ثم رحل إلى لبنان وزار طرابلس وقابل الأمير بشير فى « بيت الدين » ، وخطر له أن يقابل إبراهيم باشا فى مقره بأنطاكية ، ولـكن إبراهيم كان إذ ذاك فى حلب ، فسافر إليها « دوهاميـل » ، واستطاع مقابلة القائد المصرى فى معسكره على مقربة منها فى ٨ مايو ، وتحدث إليه بضع ساعات ، حصل خلالها على بيانات وافية عن حالة الجيش وعدد القوات المصرية فى سوريا ، كما وقف على حقيقة الجهود التى بذلها المهندس البولونى « شولتز » Schultz فى تحصـين « بوغاز كولك » ، الواقع بين قونية وأنطاكية ، وفى إقامة اسـتحكامات على مسيرة سـبع ساعات من « عينتاب » لإغلاق الطريق بين مرعش وملطية . ثم زار « دوهاميل » دمشق ، وبيت المقدس . ولـما كان فى نية الباشا زيارة الشام ، فقد اعتزم « دوهاميل » وزميلاه « كامبل » و « لاورين» انتظار حضور الباشا . وكان «دوهاميل» قد التقى بالأول فى حلب ، وبالثانى فى الطريق بين بعلبك ودمشق ؛ ثم اجتمع الثلاثة فى بيروت . غير أن محمد على ، إزاء انتشار الطاعون فى الشام من ناحية ، وانحراف صحته من ناحية أخرى ، رأى أن يؤجل القيام بهذه الرحلة ، نزولا على رأى طبيبه الخاص « جايطانى بك » فقرر « دوهاميل » وزميلاه العودة إلى مصر . وفى ١٤ يونيه ١٨٣٦ ، غادر « دوهاميل » يافا إلى الإسكندرية ، بعـد أن زار فى أثناء رحلته بيروت واللاذقية وحلب ودمشق وبيت المقدس وبعلبك . وقد استطاع فى أثناء هذه الرحلة جمع المعلومات التى مكنته

من إرسال تقرير واف عن بلاد الشام عامة ، ومذكرة موجزة عن جبل لبنان خاصة فى يونية من العام نفسه .

ولم يكد دوهاميل يصل إلى الإسكندرية ، حتى عكف فى الشهور التالية على إعداد تقارير هامة عن التجارة الأوربية فى أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وعن المالية المصرية والاحتكار والصحة وترسانة الإسكندرية والزراعة والإدارة ، والتجارة الداخلية ، هذا عدا رسائله الأخرى فى الشئون السياسية العامة . وفى ديسمبر ذهب إلى القاهرة ، وأقام بها حتى أواسط مايو ١٨٣٧ ثم عاد إلى الإسكندرية وبقى بها حتى انتهت مدته فى أواخر نوفمبر ١٨٣٧ وقد استطاع «دوهاميل» فى أثناء إقامته بالثغر الإسكندرى ، أن يبعث إلى « نسلرود » فى ٦ يوليه ١٨٣٧ بذلك التقرير الضافى الذى ننشر ترجمته فى هذا الكتاب ، بعد أن قضى أكثر من ثلاثة أعوام — على حد قوله — وهو يجمع كل ما اتصل به من معلومات وإحصاءات عن أحوال هذا القطر ؛ حتى يرسم لحكومة القيصر صورة صحيحة عن الموقف فى مصر . وقد اعتمد « دوهاميل » فى إعداد هذا التقرير اعتماداً كبيراً على معاونة « بيير بوكتى » Pierre Bokty وكيل القنصلية الروسية العامة فى القاهرة ، الذى أقام بالبلاد سنين طويلة ، وقضى فى منصبه حوالى سبعة عشر عاما ، وليس أدل على واسع خبرته بأحوال مصر ، مما ذكره عنه البرنس « بوكلر مسكاو » ، حيث قال « إنه كان موسوعة حية ، يعرف كل أحداث التاريخ المصرى ، منذ قدم الفرنسيون إلى هذه البلاد حتى الوقت الحاضر » .

وفى ٤ نوفمبر وصل الكونت « ميدم » Medem إلى الإسكندرية ، ليخلف «دوهاميل» فى منصبه . وكان محمد على فى هذه الأثناء متغيباً عن القاهرة فى الصعيد ، فلما عاد ذهب « دوهاميل » لمقابلته ليقدم إليه القنصل الجديد . وفى ١١ نوفمبر ، تمت المقابلة فى قصر الباشا بشبرا ، وقدم إليه دوهاميل هدية من الفرو الثمين فدعاه الباشا إلى الغداء على مائدته فى اليوم التالى ، ثم أهداه علبة سعوط ثمينة مزينة بحجرين من الماس . وفى ١٣ نوفمبر ، قابل الباشا للمرة الأخيرة مستأذنا فى السفر . وفى ٢٨ نوفمبر ١٨٣٧ غادر الإسكندرية على ظهر الباخرة الفرنسية « تانكريد » Tancrède إلى أثينا فى طريقه إلى روسيا ، بعد أن نجح فى مهمته نجاحا ليس أدل على واسع مداه ، من قول الباشا فى حديث له مع القنصل الجديد ، « لقد كنت عظيم الارتياح إلى الكولونيل دوهاميل ، ومهما أطنبت فى الثناء عليه ، فلن أفيه حقه من المديح والاطراء» . وقال «نسلرود» «إن «دوهاميل» كان دائما يطلع وزراء القيصر على كل ضروب المساعدة التى لقيها من جانب باشا مصر ، وما

لمسه فيه من شعور طيب ، كما أظهر حكومة القيصر على مقدار ما تنطوى عليه جوانح الباشا من روح قوية وهمة فتية » .

(ب) مصدر التقرير

هذا التقرير من الوثائق الروسية التى نشرها رينيه قطاوى بك عن عصر محمد على فى كتابه :

"Le Règne De Mohamed Aly D'après Les Archives Russes En Egypte."

طبعة رومة عام ١٩٣٥ ، ويبدأ التقرير بصفحة ٣٤٠ وينتهى بصفحة ٤٢٠ فى الجزء الثانى من الكتاب .

(ج) موضوعات التقرير

موجز التقرير — بيان مدعم بالإحصاءات عن مصر من حيث (وصفها — سطحها — ترعها) — المناخ والأمراض — السكان — الثروة النباتية والزراعية — الثروة الحيوانية وتربية الماشية — الثروة المعدنية — النظام الإدارى — التقسيم الإدارى — الصناعة الآلية — التجارة — التعليم العام — الجيش — القوة البحرية — الضرائب والإيرادات — المصروفات — الخاتمة .

(د) نص التقرير

« من دوهاميل إلى نسلرود »

الإسكندرية فى ٦ يولية ١٨٣٧

ما كففت مذ حللت بمصر ، لنيف وثلاث سنوات خلت ، عن جمع كافة ما استطعت الحصول عليه من بيانات تدعمها الإحصاءات عن هذه البلاد .

والمذكرة التى أتشرف اليوم برفعها إلى معاليكم ، إنما هى نتيجة ما قمت به من بحوث فى هذا الصدد .

وقد حاولت أن أرسم صورة عامة لكل ما يستحق الاهتمام فى مصر ، من حيث مواردها الطبيعية ، وإدارتها ، وصناعتها ، وتجارتها ، وجيشها .

غير أن عملا مترامى الآفاق كهذا العمل ، يستحيل ألا تتسرب إليه بعض الأخطاء ، فكثيرا ما اضطررت إلى الاكتفاء ببيانات تقريبية ، ولكنى أعتقد مع ذلك أن هذه

البيانات تحوى من المعلومات الوثيقة عن مصر ، ما لا يحويه أى كتاب تناول شئون هذا البلد فى الأزمنة الحديثة .

وما يبلغ بى الزهو ياسيدى الكونت حتى أحسب أن وقتك سيتسع لقراءة هذه المذكرة من أولها إلى آخرها ، فحسب معاليكم ، أن ترجعوا إلى ثبت الموضوعات فى الصفحة الأخيرة ، وتختاروا من الفصول ما يبدو لكم أجدر بالاهتمام .

ولم يكن لى مأرب وأنا أعد هذا البحث ، إلا أن أقدم للحكومة ما عرفته ، على ضوء ما هيأته لى وسائلى المتواضعة من أسباب ، ولست أطمع من وراء ذلك إلا فى إرضاء معاليكم .

وإنى لمدين بالكثير من البيانات الهامة ، عن الإيرادات والمصروفات العامة ، للسيد « بيير بوكتى » Pierre Bokty ، وكيل القنصلية الروسية العامة فى القاهرة ، إذ قدم لى أعظم العون فى أبحاثى ، بفضل إقامته الطويلة فى هذه البلاد ، وإلمامه باللغة العربية إلماما واسع المدى .

وقد عين السيد « بيير بوكتى » فى وكالة القنصلية بالقاهرة ، منذ عهد سعادة المسيو « دى داشكوف » De Daschkoff فى مصر ، وهو يؤدى عمله فى همة ونزاهة منذ سبعة عشر عاما ، دون أن يتقاضى على ذلك أجرا ، وإنى لأرى لزاما على أن أوصى به خيرا لدى الحكومة القيصرية .

ولى الشرف أن أكون . . .

بيان مدعم بالإحصاءات عن مصر

الوصف — السطح — الترع

مصر ، فى حقيقة الأمر ، هى ذلك الجزء من وادى النيل ، الذى يمتد من الجنوب إلى الشمال ، بين جنادل أسوان والبحر الأبيض المتوسط .

وليس هذا الوادى الذى تحف به من الشرق والغرب سلسلتان من الجبال الجيرية ، سوى منطقة ضيقة ، يكسوها الزرع ، على امتداد سبعمائة فرسخ ، وسط صحراوات لا يبلغ الطرف مداها ، بل لقد شيد جزء من مدينة القاهرة نفسها ، تلك المدينة العربية التى خلفت ممفيس ، على سطح المقطم وبه تنتهى سلسلة جبال العرب .

وهنا يبدأ وادى النيل فى الانفساح ، ويقل ارتفاع الجبال رويدا رويدا حتى تتلاشى فى جوف الصحراء . وفى موضع لا يبعد كثيرا عن ذلك المكان ، يتشعب النيل إلى فرعين كبيرين ، هما فرع رشيد وفرع دمياط ، وهذان الفرعان يحتضنان مساحة من الأرض ، مثلثة الشكل ، كونتها رواسب النهر على مر السنين . وهذه هى الدلتا ، أخصب بقاع مصر وأغناها ، وأكثرها ازدحاما بالسكان .

ومصر السفلى هى الدلتا مضافا إليها مديريتا الشرقية والبحيرة ، أى الأرض الصالحة للزراعة ، شرق فرع دمياط وغربى فرع رشيد .

أما مصر الوسطى ومصر العليا فتضمان جميع الوادى ، من رأس الدلتا إلى أسوان ، كما تشملان مديرية الفيوم ، التى توغل فى الصحراء الليبية . وتحمل إليها مياه النيل ، وهى مصدر الخصب والنماء ، ترعة تعرف ببحر يوسف .

وللفيوم اعتبار خاص من حيث طبيعة أرضها ، إذ أنها تختلف اختلافا تاما عن سائر جهات القطر المصرى ، فهى واحة حقيقية تتخللها التلال والوديان ، ويرويها عدد كبير من الترع الصغيرة ، تستمد ماءها من بحر يوسف ، وتصب فى بركة قارون ، أو بحيرة موريس عند القدماء . وعلى ضفاف هذه البحيرة التى يضرب ماؤها إلى الصفرة ، ماتزال بعض الخرائب ماثلة للعيان ، دليلا على أن هذه البقاع لم تكن على الدوام صحراء قفراء ، إلى الحد الذى بلغته الآن .

والنيل ، وهو شريان مصر الحيوى ، نهر يسترعى الاهتمام الشديد من جميع النواحى . فمنذا الذى لا يعلم أمر فيضانه السنوى ، الذى يبدأ مع الانقلاب الصيفى ، ليبلغ شأوه عند اعتدال الخريف ؟

وليس مقدار الماء الذى ينساب فى مجرى النيل ، سوى ظاهرة لا تقل عن هذا استرعاء للنظر ، فما إن يلج النيل أرض مصر ، حتى ينقطع عنه كل رافد ، وتحف به جبال قاحلة ، لا يكسوها نبت ، ولا تنبثق من جنباتها عين .

فما أعظم هذا القدر من الماء الذى تستنفده الترع ورى الأرض وبخر الماء ! ومع هذا ترى النيل بساطا من الماء ممدوداً حتى المصب ، وترتسم الدهشة على وجه السائح القادم إلى مصر حين يشاهد ، وهو على مسافة نيف وأربعين فرسخا من شواطئها ، أمواج البحر الأبيض المتوسط تحمل غرين النيل .

وكلما أوغلنا نحو الجنوب ، جنح الوادى إلى الضيق . وليست الأرض المزروعة فى

أغلب الأحيان إلا شريطا من الخضرة بين النهر والصحراء . ومع هذا فليست الضفة اليسرى أقل قيمة من أختها ، ففى الضفة اليمنى تلاحق سلسلة جبال العرب مجرى النهر عن كثب ، حتى تغمر المياه سفوحها فى مواضع كثيرة .

وقد رسمت يد الطبيعة فى مصر العليا حدود الأرض الصالحة للزراعة ، وكانت سفوح سلسلتى جبال العرب وليبيا حدودا لم تستطع الزراعة مجاوزتها حتى خلال أزهى العصور ، أما الدلتا ففيها مساحات شاسعة من الأراضى البور ، لعلها كانت تزرع فى غابر الأزمان .

على أن مساحة الأراضى الزراعيــة التى تدفع ضريبة الأطيان فى عصرنا الحاضر تبلغ ٣٫٨٠٠٫٠٠٠ فدان .

وقد ذكر لى الباشا هذا الرقم منذ سنتين ، غير أننى أظن أن أراضى جديدة زرعت منذ ذلك الحين . والفــدان عبارة عن مســتطيل من الأرض ، عرضه عشر قصبات ، وطوله ثلاثة وثلاثون قصبة وثلث ، أى أن مساحته ⅓ ٣٣٣ قصبة مربعة ، والقصبة الطولية أربعة وعشرون قبضة ، أى ما يعادل إحدى عشر قدما وثمانى بوصات إنجليزية ، وبذلك يكون الفدان ٨٧٣ ساجينا مربعا[1] ، ونسبة الفدان إلى الدسجاتين[2] كنسبة ٨٧٣ إلى ٢٤٠٠ ، أى أن الفدان أكثر قليلا من ثلث دسجاتين .

وليس بمصر العليا من هذا القدر سوى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان ، منها ١٫١٤٠٫٠٠٠ فدان على الضفة اليسرى للنيل ، أما الضفة اليمنى فليس بها غــير ٦٠٫٠٠٠ فدان ، والفيضانات السنوية وحدها لا تكفى لأن يعم الخصب جميع أنحاء مصر إذا لم يعززها نظام شامل للترع والسدود .

وقد أسهم الباشا بنصيب وافر فى رفاهية البلاد ، نظرا لمــا قام به فى هذا الصدد ، فقد طهرت القنوات القديمة وزيد عمقها ، كما حفر غيرها ، أذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، ترعة المحمودية التى تربط الإسكندرية بالنيل ، وأضحت جزيلة الفائدة للتجارة ، إذ سهلت نقل البضائع بعد أن كانت تتعرض للـكثير من أخطار الملاحة ، لـكى تصل إلى الإسكندرية عن طريق البحر .

ويمكن القول بصفة عامة ، إن الرى فى الدلتا ليس سيئا على الاطلاق ، ومع ذلك فقد خطر للباشا ، تفاديا من الاعتماد على تقلب أحوال النيل واختلاف منسوبه من سنة إلى أخرى ،

(١) الساجين مقياس أطوال روسى .
(٢) الدسجاتين مقياس مساحات روسى .

أن يبنى على فرعيه قناطر بالقرب من رأس الدلتا ، آملا أن يتمكن بذلك من السيطرة على المياه فيرفعها إلى إحدى وعشرين قدما ، بينما تسير الملاحة فى قنوات جانبية، بفضل ما أقيم عليها من أهوسة مزدوجة الأبواب .

وقد انقضت ثلاث سنوات منذ بدأ الاشتغال بهذا المشروع ، وتمت جميع التصميمات والمواصفات ، ولكن العمل نفسه لم يبدأ بعد ، ومن المشكوك فيه ، نظراً لخلو الأرض من أى موضع صلد ، أن يتسنى تنفيذ مشروع ضخم كبناء قناطر على نهر عظيم ، فى بلد تعوزه المواد التى لا يمكن الاستغناء عنها كما يعوزه العمال المهرة ، والمهندسون الأكفاء ، لإدارة أعمال من هذا الطراز .

أما فى مصر العليا فمستوى سطح الأرض أعلى بكثير منه فى الدلتا ، ولهذا تبقى معظم الأراضى جافة إذا لم تعوض الأعمال الفنية قصور الفيضان عن ريها . والطريقة المتبعة لرفع المياه وإبقائها فى الأرض ، قوامها إنشاء جسور عالية ، تقطع الوادى عرضا ، متصلة بالنيل من جانب ، وبسلسلة جبال ليبيا من الجانب الآخر ، بينما تقام على طول النهر جسور أخرى أصغر منها ، حيث تكون الشواطىء منخفضة بطبيعتها .

وهكذا يمكن القول إن مصر العليا بأجمعها مقسمة أحواضاً ، كل منها عبارة عن جسرين ، يمتدان عرضا من طرف الصحراء إلى شاطىء النيل . وكل من هذه الأحواض ، تشقه قناة تستمد الماء من موضع أبعد ما يكون عن منحدر ماء النهر ، ولا يبعد هذا المنحدر فى العادة كثيراً عن الجسر ، الذى يفصل بين حوضين متعاقبين .

وعن طريق هذه القنوات ، يصل ماء النهر وقت الفيضان إلى داخل الأراضى ، ولما كانت الجسور العرضية والمحاذية للشاطىء تمنع الماء من العودة إلى النهر ، فإن الماء يرتفع بطبيعة الحال إلى أن يغطى جميع الأراضى المراد ريها ، حتى إذا تشبعت الأرض بالرطوبة إلى حد كاف ، فتح ما فى كل جسر عرضى من عيون ، وترك الماء ينساب إلى الحوض التالى .

المناخ والأمراض

تحت سماء مصر تزدهر محصولات المنطقة المعتدلة والمنطقة الحارة . والشتاء بمعناه الحقيقى غير معروف فى مصر إذ أن مقياس الحرارة لا يهبط فى الليل قط إلى ما دون ٦° « ريومور » Réaumur أما فى النهار فتتراوح الحرارة دائما بين عشر درجات واثنتى عشرة درجة .

وتلطف حرارة الصيف ، الرياح الآتية من الشمال الغربى ، تلك الرياح التى تهب بلا انقطاع خلال ستة أشهر فى السنة . ولا يرتفع مقياس الحرارة فى الإسكندرية عن ٢٤٠ «ريومور» ، حتى فى أشد أيام الصيف ، أما فى القاهرة والوجه القبلى فتزيد الحرارة قليلا ، على الرغم من هبوب الرياح الشمالية فى هذا الفصل من السنة .

وما دام الأمر كذلك ، فليس غريباً فى مثل هـذا المناخ المعتدل ، الذى يقل تأثره بالتقلبات الجوية ، أن تستجيب الأرض النداء ، فتخرج زرعها ، بجزية الفلاح عن جهوده عشرة أضعاف مابذل ؛ ذلك بأن الماء والشمس ، وهما العاملان الأساسيان فى الزراعة كفيـلان بإنماء الأشجار والخضر فى غير عناء ، حتى فى رمال الصحراء ، متى توافر لريهـا الماء .

ولقد كانت أمطار مصر فى غابر الأزمان أقل بكثير مما هى عليه الآن ، ويرجع هـذا التغيير إلى وفرة الأشجار ، التى تغطى جهات كثيرة من الدلتا فى وقتنا الحاضر .

وفى أيام احتلال الفرنسيين مصر ، لم تمطر السماء مرة واحدة فى الإسكندرية مدة ستة عشر شهرا ، أما الآن فتسقط الأمطار غزيرة فى نوفبر وديسمبر ويناير على جميع الجهات الساحلية ، وخلال هذه الأشهر الثلاثة ، يزرع القمح والشعير فى الأراضى التى لايسهل ريها حيث لا يمكن الاعتماد فى نمو المحصول إلا على المطر .

ولا تمطر السماء بالقاهرة فى فصل الشتاء غير أربع مرات أو خمس ، أما فى الصعيد فقلما تسقط الأمطار .

وحرارة الجو فى مصر لا تطاق ، لا سيما حين تهب الرياح الآتية من الجنوب ، وتعرف بالخماسين ، لأننا نلمس أثرها بنوع خاص خلال فترة طولها خمسون يوما ، تقع فى مارس وإبريل ومايو . وهـذه الرياح تملأ الجو غبارا ، فتضر الأشجار ، وتجفف الجلد ، وتسبب ضيق التنفس ، وتعجل بموت المصابين بأمراض وبيلة . وعندما تهب الخماسين ، تقاسى جميع الـكائنات الحية ألوانا من العذاب ، وإنه لمن حسن الطالع أن هبوبها لا يستمر عادة غير أربع وعشرين ساعة ، وقلما تزيد على ثلاثة أيام متوالية .

والدوسنطاريا والرمد بأنواعهما هما المرضان المنتشران فى مصر ، ويمكن اتقاؤهما باتخاذ بعض ضروب الحيطة ، أو على الأقل بمنع انتشارهما إلى حد ينذر بأوخم العواقب ، وذلك بمكافحتهما منذ البداية ، بما تشير به الخبرة والتجربة من وسائل العلاج . وكان من الممكن أن يقال إن جو مصر صحى ، لولا أن الأمراض الوبائية تنتشر فيه انتشارا مروعا ، وكان من

أثر ذلك أن رأينا الهواء الأصفر فى عام ١٨٣١ ، والطاعون فى عام ١٨١٣ وعام ١٨٣٥ ، يحصدان الناس حصدا ، أما الجدرى فيودى كذلك بحياة عدد كبير من الأطفال ، لأن التطعيم لم يعم البلاد بعد ، على الرغم مما أصدره الباشا من أوامر .

ولم يظهر الهواء الأصفر بمصر قط فيما يذكر الناس ، وإنما نقله الحجاج إليها عند عودتهم من مكة .

أما الطاعون ، فيظن كثير من الأطباء أنه متأصل فى مصر . وثمة ظاهرة عجيبة يحسن الإشارة إليها فى هذا المقام ، وهى ما شوهد على الدوام من أن هذا المرض ينتشر فى البلاد عشر سنوات متواليات ، حتى إذا كانت السنوات العشر التى تعقبها ، اختفت آثاره إلى حد يحمل الناس على الاعتقاد بأن هذا المرض قد استؤصلت شأفته إلى الأبد ، وهكذا وجد الفرنسيون الطاعون عند وصولهم إلى مصر ، ولم ينقطع دابره من البلاد إلا بعد رحيلهم عنها ، ولكنه عاد إلى الظهور فى عام ١٨١٣ ، واستمر حتى عام ١٨٢٤ . ثم حدث فى سنة ١٨٣٤ ، أى بعد عشر سنوات ، أن ظهر الطاعون مرة أخرى فى صورة مروعة ، وما زال حتى الآن يعاود الظهور فى مختلف الجهات .

ولما كان محمد على لا يؤمن بما يؤمن به إخوانه فى الدين من أوهام ، بل يعتقد أن الطاعون ينتقل عن طريق العدوى ، فقد أنشأ منذ عدة سنوات معزلا صحيا فى الإسكندرية ، ليحول دون دخول هذه البضاعة إلى مصر من بلاد الليفانت ، بفضل حرية التجارة . وقد أدى هـذا المعزل الناشىء للبلاد خدمات جليلة خلال العام الماضى . ذلك بأن نيفا وخمسين حاجا ممن زاروا مكة ، وانقلبوا عائدين إلى القسطنطينية بحرا ، دهمهم الوباء فقضوا نحبهم فى معزل الإسكندرية ، أما المدينة فقد نجت من هذه الكارثة ، بفضل ما اتخذ من إجراءات حازمة فى الوقت المناسب . ومن المأمول إذا ما تحسن نظام المعازل الصحية ، واصطنعت عدة وسائل أخرى للمحافظة على الصحة العامة ، أن تطهر مصر من وباء الطاعون على مر الأيام .

السـكان

ليست هناك مسألة أكثر استعصاء على الحل من مشكلة إحصاء السكان فى بلد إسلامى ، ومرد ذلك أولا إلى احتجاب النساء ، وما يؤمن به الشعب من أوهام دينية ، تأبى إجراء أى تعداد للسكان بطريقة منظمة . وفضلا عن ذلك ، فليس فى مصر قط سجلات للمواليد والوفيات يمكن اتخاذها أساسا لعمل إحصاء تقريبى على الأقل .

لهذا لم يكن ثم مناص من أن يقنع المرء بضروب من الحدس والتخمين ، يكتنفها

الغموض والإبهام ، فى كثير أو قليل من نواحيها ، وإنه ليخيل إلى أننا لا نعدو الحقيقة ، إذا أخذنا برأى الجمهرة العظمى من الجغرافيين ، وهو أن عصر مليونين ونصف من السكان ؛ بل إنى لأعتقد أنه لا بد من خفض هـذا الرقم إلى حد ما ، بسبب الوباء الذى حدث فى عام ١٨٣٥ .

على أن مصر تبدو لعين الزائر بلداً يتناقص سكانه ، فمنظر المنازل والأكواخ المهجورة المتداعية ، يوحى إلى المرء بأن المدن والقرى كانت فيما مضى أكثر ازدحاما بالسكان مما هى عليه فى الوقت الحاضر ، ولعله مما يسترعى النظر فى الريف بوجه خاص ، قلة عدد الشبان الذين يعملون فى الزراعة ، ذلك بأن التجنيد انتزع زهرة السكان ، ولهذا لا نجد اليوم فى القرى سوى الأطفال والشيوخ وذوى العاهات .

وعلى الرغم من ذلك فإن محمد على لا يكف عن القول بأن الأوربيين يرتكبون خطأ فاحشا حين يقدرون سكان مصر بمليونين ونصف ، فهو يعتقد — أو على الأقل يتظاهر بالاعتقاد — أن عدد الرجال فى مصر كبير ، ويبدى حججاً مختلفة ، يثبت بها صحة رأيه .

وأولى هذه الحجج ، ما يؤكده الباشا ، من أنه منذ أربع سنوات ، أمر بإحصاء المنازل فى جميع أنحاء البلاد ، فكان عدد المنازل المدونة فى سجلات الحكومة أكثر من ٨٧٠٫٠٠٠ ، فإذا افترضنا أن فى كل منزل أسرة تتألف من خمسة أشخاص أو أربعة ، فإن عدد سكان مصر فى الحالة الأولى يزيد على أربعة ملايين نسمة ، ويقرب فى الحالة الثانية من ثلاثة ملايين ونصف .

ويستنتج الباشا أرقاما مشابهة لهذه الأرقام ، من استهلاك الحبوب فى مصر .

إذ أن الحجة الثانية هى أنه يزرع فى الدلتا حوالى ٦٠٠ ألف فدان ذرة ، يقدر محصولها بما لا يقل عن ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ إردب[1] ، لم يزد ما صدرته مصر منها عن أربعين ألفاً ، حتى فى أوفر السنوات إنتاجا ، أما الباقى فقد استهلك بأجمعه فى داخل البلاد .

ولو أعيد إجراء هذه العملية الحسابية نفسها ، على نحو أعم وأشمل ، لوجدنا فى مصر ثلاثة ملايين ونصفا من الأفدنة تزرع فيها شتى أنواع المحصولات الغذائية وتنتج أربعة عشر مليونا من الأرادب فى المتوسط .

---

(١) الإردب من المكاييل التى تكال بها الحبوب . وفى مصر نوعان من الأرادب ، فالكبير إردب الإسكندرية ، أما الصغير فإردب القاهرة . ومائة من أرادب الإسكندرية تعادل ١٥٧ من أرادب القاهرة والمقصود دائماً فى هـذه المذكرة هو الإردب الصغير ، وهو أقرب الأشياء إلى المكيال الروسى « Tchetvert » .

فإذا خصم مليون ونصف للتقاوى ، ومثلها للتصدير إلى الخارج ، بقى أحد عشر مليونا من الأرادب تستهلكها البلاد ، وعلما أن مقدار مايستهلكه الفرد ، رجلا كان أم طفلا ، لايمكن أن يزيد على ثلاثة أرادب فى العام ، فإنه يتضح من هذه العملية الحسابية كذلك ، أن عدد سكان مصر ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة .

غير أن هذه الحجج تبدو لى أقرب إلى التمويه منها إلى الحق .

فمن المحقق ، فيما يتصل بتعداد المنازل ، أن الموظفين يعملون على نيل رضاء الباشا ، بأن يقيدوا فى سجلاتهم كثيراً من المنازل المهجورة والاسطبلات وأبراج الحمام ، ومن الواجب أن نصرح بأن هاتيك الأبراج ، كبيرة الشبه بمساكن الآدميين إلى حد يكاد يخدع المرء عن حقيقتها .

أما الأرقام المستنتجة من استهلاك المواد الغذائية ، فلا بد من التصريح أولا ، بأن موظفى الباشا كانوا دائماً يضللونه ويخدعونه ، ولهذا لم يكن يعرف على وجه التحديد عدد الفدادين المزروعة ، كما أنه يلاحظ من ناحية أخرى ، أن المواشى فى مصر تستهلك كميات وافرة من الفول ، خلال ثمانية أشهر من السنة ، لم يدخلها الباشا فى حسابه .

وأما من حيث الجنسية ، فبين سكان مصر زنوج وبرابرة وعرب وأقباط وأتراك وأرمن وأروام ويهود وإفرنج .

وإذا شئنا أن نتحدث عن السكان ، تبعاً للتدرج الطبيعى فى لون البشرة ، فلنبدأ بذكر شىء عن الزنوج ، أولئك الذين يعيشون فى قلب إفريقية ، وتفد منهم فى كل عام قوافل متعددة ، تباع فى مصر وفى بلاد الليڤانت . وهم بصفة عامة من ضعف البنية ، بحيث لا يصلحون للعمل فى الحقول ، كما أن محاولة استخدامهم فى الجيش ، باءت بالفشل أو كادت ، ومن ثم كانت الخدمة فى المنازل من نصيبهم ، ومن النادر أن تخلو أسرة من العبيد السود إناثا وذكرانا .

أما البرابرة فيقيمون على شواطىء النيل ، من كوم امبو إلى الشلال الثانى ، ولما كانوا أشد من العرب سمرة ، فإنهم يعتبرون حلقة الاتصال بين العرب والزنوج ، وهم قليلون بالقياس إلى هؤلاء .

والعرب عماد السكان فى مصر ، وهم فريقان : العرب المقيمون أو الفلاحون ، والعرب الرحل أو البدو ، الذين يعيشون فى جهات مختلفة من الدلتا ، وبخاصة على حدود الصحراء ، وقد منحهم الباشا أرضاً معفاة من الضرائب .

وهاتان الطائفتان من العرب ، لا يربط بينهما غير الاسم ، إذ تختلف كل منهما عن

الأخرى اختلافا واضحاً ، فى الشكل والعادات والأصل . فالبدو هم سلالة العرب الذين نشروا الإسلام بالحديد والنار ، أما العرب المقيمون فهم الأقباط الذين تعلموا لغة الغزاة الظافرين واعتنقوا دينهم . ويستطيع المرء أن يعرف من النظرة الأولى ، أن العرب المقيمين والأقباط من أصل واحد ، ولاجدال فى أن مايبديه بدو الصحراء لفلاحى الريف من احتقار شديد ، إنما يرجع إلى اختلاف الفريقين ، فى الأصل والحالة الاجتماعية .

أما الأقباط ، ونعنى بهم سكان البلاد الأوائل ، الذين ظلوا على ولائهم للنصرانية ، فيكادون يشتغلون جميعاً موظفين فى المصالح ، كتابا ومحاسبين ، غير أن من بينهم من تفرغوا للزراعة . على أن الأقباط إذا كانوا قد استطاعوا أن يحتفظوا بسلامة عقيدتهم الدينية ، فقد اندمجت لغتهم فى لغة الفاتحين ، حتى أصبحنا اليوم ، وليس فى مكنتنا أن نعثر بين الأقباط على فرد واحد يفهم اللغة التى كتبت بها كتبهم المقدسة .

وأما الأتراك فيؤلفون الطبقة الممتازة ، أو بعبارة أخرى الطبقة الأرستقراطية فى البلاد ، وهم يملئون جميع مناصب الحكومة ، ويعاملون أبناء العرب فى كبر وخيلاء ، ويعتقد أقل تركى أن من حقه أن على أوامره فتطاع .

وبين هذين الجنسين كراهية متأصلة وعداوة شديدة ، ولكن الخوف يمنع أبناء العرب من التمرد والعصيان ، وليس من النادر أن نرى تركيا واحداً ، يحمل أهل قرية بأكلها على الفرار .

على أن عدد اليونانيين والأرمن واليهود قليل ، وهم يعيشون فى المدن ، ويمارسون مهناً مختلفة ، ويشتغلون بالتجارة كذلك .

وأخيرا هناك الأوربيون ، وهم المعروفون بالإفرنج نسبة إلى جنسهم ، فقد ازداد عددهم ، ولاسيما بعد أن عمل الباشا كثيرا فى مصر على أن يطبع فنون الغرب وحضارته بطابع البلاد التى يحكمها ، وكان من أثر ذلك أن أخذ كثير من المدرسين والأطباء والصناع يتقاطرون من كل صوب . ولاشك فى أن هناك أشخاصاً جديرين بالاحترام ، بين الإفرنج المقيمين فى مصر ، وبين موظفى الحكومة ، غير أن هناك جماعة من المغامرين ، يفدون إلى البلاد زرافات جريا وراء المال ، لضيق ذات أيديهم ، ولكنهم يصبحون فى العادة حملة على الجمهور ، إذ تعوزهم وسائل المعيشة .

ويقسم « كادالفين » Cadalvène فى كتابه عن مصر أهالى هذه البلاد ، تبعاً لجنسياتهم ، على النحو التالى :

أتراك ومماليك	١٩,٠٠٠
عرب مقيمون	١,٨٠٠,٠٠٠
أقباط	١٤٥,٠٠٠
برابرة	٧,٠٠٠
عربان البدو	٢٠٦,٠٠٠
يونانيون وسوريون	٨,٠٠٠
أرمن	١,٥٠٠
يهود	٣,٥٠٠
زنوج	١٨,٠٠٠
أوربيون	٥,٠٠٠
المجموع	٢,٢١٣,٠٠٠

الثروة النباتية والزراعة

مصر بطبيعتها بلد زراعى ، وأرضها وافرة الخصب حقاً ، إذ تنتج ثلاثة محصولات متوالية ، فإن الشتاء لا يعوق نمو النبات .

ولما كانت الزراعة فى مصر تعتمد على فيضان النيل السنوى ، فإنها تنتج من الحبوب محصولات تختلف بسبب تعاقبها اختلافاً ظاهراً عن نظام الاستغلال الزراعى المعمول به فى المناطق الواقعة على نفس خطوط العرض ، ولهذا كانت تستحق شيئاً من البسط والإيضاح .

يحدد فيضان النيل مواعيد بذر التقاوى ، ويعين على وجه ما مواسم الزراعة ، غير أنه من الخطأ أن يعتقد المرء أن الفيضان يصل إلى جميع الأراضى ، إذ أن هناك زراعات كالقطن والنيلة والذرة ، يعمل الإنسان على وقايتها بإنشاء الجسور ، إذا خيفت غزارة مياه النيل ، ذلك بأن هذه المزروعات على الرغم من أنها تحتاج إلى الماء للسقيا ، تبلغ كامل نمائها وقت فيضان النيل ، ولكن الفيضان يقضى عليها قضاء مبرما .

وفى هذه الكلمات القصار ، ما يكفى لإفهام المرء أن الزراعة فى مصر نوعان جد مختلفين :

أولهما : الزراعة الصيفية ، وتتناول الأراضى التى غمرتها مياه النيل ، وتظل الأرض رخوة رطبة بعد أن ينحسر الماء عنها .

وتشمل هذه الزراعة جميع أنواع الحبوب عدا الأرز والشعير والذرة ، كما تشمل أغلب أنواع الخضر ، وكذلك الأفيون والزعفران والكتان والقنب والبرسيم والدخان .

وتتغير فترة البذور تبعاً لطول المدة التى تبقى فيها الأرض مغمورة بالماء ، غير أنه فى أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر تكون جميع الحقول قد زرعت ثم تحصد الحبوب فى مارس وإبريل ومايو .

والرطوبة التى تتشبع بها الأرض عقب الفيضان ، كافية فى أغلب الأحوال لنمو الزراعات الشتوية ، ولهذا لا يفكر المرء فى الاستعانة بوسائل الرى الصناعى إلا فى محصولات كالكتان والقنب ، إذ أنهما يحتاجان إلى وقت طويل قبل أن يتم نضجهما ، وذلك حتى لا يتأثر النمو بجفاف الأرض فى شهرى مايو ويونية (١).

أما الثانية فالزراعات الشتوية ، وتشمل الأرز والذرة والقطن والنيلة والقوة والسمسم والقصب والخيار والشمام والبطيخ وغيرها . وتزرع هذه النباتات جميعاً فى فصل الربيع ، فى الأراضى التى يبلغ ارتفاعها حداً يجعلها بمأمن من الفيضان ، ولذلك كان الرى الصناعى لمثل هذا النوع من المزروعات ، أمراً تقتضيه الضرورة القصوى .

أما الرى فيكون أقل نفقة ، إذا كان مستوى الماء فى الترع أكثر ارتفاعاً من الحقول المتاخمة ، إذ يكفى إحداث فتحة صغيرة فى جسر الترعة لرى الأرض ، غير أنه ليس فى الوجه البحرى سوى مساحات قليلة ، تستطيع الانتفاع بمثل هذه المزية (٢) فى حين أن الحقول التى تكون عادة أكثر ارتفاعاً من مستوى الماء ، لا بد لها من وسائل صناعية لرفع الماء إليها . وهذه الوسائل أنواع ثلاثة هى :

١ — الشادوف : وهو قضيب من الخشب ، يربط فى أحد طرفيه جوالق من سعف النخل ، وفى الطرف الآخر ثقل يحفظ التوازن . ويتحرك الشادوف بين عمودين رأسيين ، وهو يشبه روافع المياه من آبارنا .

وكثيراً ما نرى فى الوجه القبلى ، حيث تنحدر شواطىء النيل انحداراً وعراً ، ثلاثة شواديف يقوم كل واحد منها خلف الآخر ، لرفع الماء إلى الحد المطلوب . وهذه الطريقة من طرق الرى تتطلب ، كما هو ظاهر ، كثيراً من الأيدى العاملة ، إذ أن كل شادوف لا بد له من رجلين على الأقل .

---

(١) دلت التجارب على أن الأرض المزروعة قمحاً تغل محصولا وافرا ، إذا كان الفلاح يملك وسائل ريها فقد وجد أن فدان الشعير يستطيع أن يصل إنتاجه فى هذه الحالة إلى عشرين إردبا بدلا من ستة أرادب .

(٢) وسوف تروى جميع أراضى الدلتا بهذه الطريقة عندما يتم بناء القناطر .

٢ — الساقية : وهى عبارة عن بئر ، فيها « علبة » موضوعة وضعاً رأسياً ، ويتصل بالعلبة عدد من القواديس الفخارية ، ويديرها ثور أو أكثر بطريقة تكاد تخلو من التعقيد .

وهنا يجب أن نلاحظ أن المـاء موجود فى جميع أنحاء وادى النيل ولـكن على عمق يقل أو يزيد تبعاً للفصول ، لأن مياه الآبار تؤثر فيها زيادة ماء النهر أو نقصانه . ولهذا السبب كانت السواقى تلائم مصر خاصة طالما كان فى الاستطاعة تقصير حبل القواديس أو إطالته ، تبعا لما تقتضيه الظروف . وفى ضواحى القاهرة تكفى الساقية الواحدة لرى خمسة أفدنة وقد بلغ من فداحة ما تتقاضاه « الدواليب » المائية فى البداية من نفقات ، أن ما يلزمها من الرجال والثيران يتطلب مبالغ باهظة يدفعها الفلاح سلفا كما يستنزف شطرا كبيرا من دخله فى غالب الأحيان . وتقدر نفقات إنشاء الساقية بخمسة آلاف قرش ، أما نفقات صيانتها فبخمسمائة وألف قرش فى العام . (١)

٣ — ويوجد نوع آخر من « الدواليب » المائية يسمى « التابوت » لايستخدم إلا فى الجهات الشمالية من الوجه البحرى ، وهو يشبه الساقية من حيث التركيب ، وليس بينهما إلا فارق طفيف ، هو أن « العلبة » الموضوعة وضعاً رأسياً ترفع الماء بنفسها ، إذ أنها جوفاء ذات فتحات وعيون . وهذا النوع من الدواليب المائية يرفع من الماء كمية أكبر بكثير مما ترفعه الساقية ، كما أنه يستطيع رى أربعة وعشرين فـدانا ، ولـكن استخدامه غير ميسور إلا فى الجهات التى يكون فيها الماء على عمق قليل من سطح الأرض .

وكثيراً ما فكر الإنسان فى إيجاد وسـائل أخرى لرى الأرض ، تكون أقل من حيث النفقات . ومما لا شك فيه أن حل هذه المشكلة من شأنه أن يضاعف إيراد الفلاح ، غير أن جميع ما بذل من جهود فى هـذا السبيل حتى الآن ، كان مصيره الفشل ، فلم يكن ثم منـاص من استخدام « الدواليب » المائية ، وقد عرفتهـا البلاد منذ عهد سحيق .

ومن مزايا هذه الدواليب أن أبناء العرب يستطيعون إصلاحها بأنفسهم ، إذا اختل أحد أجزائها ، ولو كان تركيبها أكثر تعقيداً ، لاستحال عليهم إجراء هذا الإصلاح . ومنذ عهد قريب ، بدأت المحاولات لاستخدام الرياح قوة محركة ، فإذا أمكن إحلالها محل القوة الحيوانية ، فستعود على البـلاد من وراء ذلك فوائد تجل عن الحصر ، ولـكن يجب ألا يعزب عن البال أن التجارب التى أجريت حتى الآن لا تبعث على الرضا .

(١) بمقتضى نظام النقد المتبع فى مصر حديثا يساوى الريال النمساوى (التالير) عشرين قرشا وبذلك يزيد القرش المصرى فى قيمته على القرش العثمانى بمقدار يتراوح بين ٥ و٦ ٪ .

وفى مصر أنواع من النبات ينبغى التحدث عنها فى شىء من الإسهاب ، لكثرة مالها من منافع ، وعظم ما بينها من وجوه الاختلاف ، وذلك لإعطاء فكرة تكاد تقارب الحقيقة عن زراعتها

الذرة الصيفية والذرة الشامية : تنتمى كل من الذرة الصيفية « أو الدخن الإفريقى » والذرة الشامية أو « الحنطة » إلى فصيلة واحدة ، ولكنهما يختلفان فى الشكل والسنبلة ونوع الحب . وأكثر ما تزرع الذرة الصيفية فى الصعيد ، أما الذرة الشامية ففى الوجه البحرى ، ولما كان غذاء الفلاح المصرى يكاد يعتمد على هذين النوعين من الحبوب خاصة ، فإن رداءة محصول الذرة يعتبر كارثة على البلاد .

ولا تحتاج الذرة بنوعيها إلا إلى شهرين ليتم نضجها ، وإذا بدأت عملية البذر فى شهر إبريل ، فمن المستطاع الحصول على نحو ثلاثة محصولات متعاقبة طيلة فصل الصيف . غير أنه لما كانت المياه شديدة الانخفاض فى شهر إبريل ، وكان الرى الصناعى باهظ النفقات فإن أحداً لا يزرع فى هذا الوقت ، سوى مقادير طفيفة ، تؤكل طازجة مشوية ، وهذا النوع من الذرة يحبه أبناء العرب حباً جماً .

أما زراعة الذرة على نطاق واسع ، فلا تكون إلا إذا بلغ ارتفاع المياه حداً يسمح برى الأرض دون استعانة بالسواقى أى فى سنوات الرخاء ، خلال شهرى يولية وأغسطس ، ولكن إذا كان فيضان النيل منخفضاً أو متأخراً عن موعده ، كما حدث فى عام ١٨٣٥ ، فإن محصول الذرة يصاب بضرر كبير ، وهو أمر يصيب البلاد بأفدح الكوارث كما سبق لنا القول . ويكفى الإردب من الذرة الشامية ، لبذر ثمانية أفدنة ، وينتج كل فدان فى المتوسط من ثلاثة أرادب إلى أربعة ، غير أن الذرة الصيفية أكثر ملاءمة للفلاح ، لأنها فى غير حاجة إلى السقيا ، كما أنه من المستطاع بذر عشرة أفدنة بإردب واحد ، وينتج الفدان من ستة عشر إلى ثمانية عشر إردبا ، أى بنسبة ١٦٠ إلى ١ .

القمح والشعير والفول : يزرع القمح والشعير والفول كما ذكرنا فى الأراضى التى يخصبها غرين النيل ، وتنتج فى غالب الأحيان محصولات وافرة . ويلزم إردب واحد لبذر فدانين من القمح أو الشعير ، ومتوسط محصول الفدان دون استعانة بالرى الصناعى أربعة أرادب من القمح وخمسة من الشعير ، أى بنسبة ثمانية أمثال التقاوى فى الحالة الأولى ، وعشرة أمثالها فى الثانية . أما فدان الفول فيغل ثمانية أمثال التقاوى فى الحالة الأولى ، وعشرة أمثالها فى الثانية . أما فدان الفول فيغل ثمانية أو عشرة أو إثنى عشر إردبا ، ولكنه يتطلب كذلك إردبا كاملا للتقاوى .

الأرز : لا يزرع الأرز إلا فى المناطق المجاورة لدمياط ورشيد ، وفى الأراضى المنخفضة التى يمكن ريها بوجه عام ، فليس بين أنواع الحبوب كافة ما يفوق الأرز فى حاجته إلى الماء الوفير ، ولهذا لا يكفى أن يظل نبات الأرز تغمره المياه على الدوام ، بل يجب تجديد هذه المياه كل خمسة أيام .

ويزرع الأرز فى نهاية مارس ، ويحصد فى سبتمبر أو أكتوبر ، وما يكاد حصده يتم ، حتى يزرع البرسيم أو القمح أو الشعير فيما خلفه من أرض رخوة رطبة ، ويكفى إردب واحد من الأرز لزرع أربعة أفدنة ونصف ، وينتج الفدان الواحد من أربعة أرادب إلى خمسة ، إذا كانت الأرض جيدة ، أى بنسبة ٢٠ إلى ١ .

ويتطلب الأرز بعد درسه عملية أخرى لفصل الحب عن السنابل ، إذ يدق بعد خلطه بالملح فى آنية كبيرة ، لنزع القشور الخارجية عن الحب وإعطائه اللون الأبيض المعروف . وتقوم بهذه العملية الأخيرة آلة بخارية فى رشيد ، بلغت الغاية فى الرونق والجمال .

السمسم : يزرع السمسم فى مارس وإبريل ، ويحصد فى أغسطس ، ويكفى الإردب الواحد لزراعة أربعة وعشرين فدانا ، وينتج الفدان عادة ثلاثة أرادب ، أى أن الحبة الواحدة تنتج ٧٢ حبة . والزيت المستخرج من حبوب السمسم من أجود الأنواع ، وتستخدم سيقان النبات وقودا ، ويتغذى الفلاح نفسه بالكسب الذى يتخلف بعد استخراج الزيت .

الكتان : يبذر الكتان فى نوفمبر ، ويحصد فى إبريل أو مايو ، وتتطلب زراعة الفدان من نصف إلى ثلاثة أرباع الإردب ويغل الفدان عادة من إردبين ونصف إلى ثلاثة أرادب أى أن الحبة الواحدة تغل أربع حبات أو خمساً . وفضلا عن الحبوب فإن الفدان يغل خمسة قناطير من أجود أنواع الكتان . وزراعة الكتان تأتى عادة بدخل طيب .

القنب : يزرع القنب فى يناير ويحصد فى مايو أو يونية ، ولا يزرع منه إلا ما يلزم مصانع الحبال التى يملكها الباشا .

القطن : لم يكن يزرع فى مصر من قبل غير القطن العادى ، الشائع فى بلاد الليفانت غير أن رجلا فرنسيا يدعى « جوميل » Jumel ، عثر مصادفة فى إحدى حدائق القاهرة ، على شجيرة نجحت زراعتها نجاحا عظيما منذ ذلك الحين ، إذ تغل نوعا معروفا فى عالم التجارة من أجود أنواع القطن طويل التيلة .

ويتراوح ارتفاع هذه الشجيرة ، بين ست أقدام وسبع ، وهى قادرة على الإنتاج

عدة سنوات متوالية . ويزرع القطن فى الربيع ، ويمتد موسم الحصاد من سبتمبر إلى فبراير لأن اللوزات لا تنضج إلا تباعا .

ولكن شجيرات القطن يجب أن يزرع غيرها كل ثلاث سنوات لأن المحصول يأخذ فى التدهور بعد هذه الفترة من الزمن . ولقد باءت بالفشل جميع المحاولات التى بذلت حتى الآن لزراعة قطن « جوميل » ، فى جهات أخرى من بلاد الليفانت ، ذلك بأن الصقيع مهما خفت وطأته ، قادر على إهلاك هذه الشجيرة الحساسة ، ولما كان موسم الحصاد يشمل جميع فصل الشتاء ، على نحو ما رأينا ، فإن الأمطار نفسها تسبب أضراراً بالغة لنوع المحصول .

على أن زراعة القطن « العقر » كادت تطغى فى مصر تماما على زراعة البذرة ، غير أنه على الرغم من جميع ما بذلته الحكومة من عناية لتشجيع هذا الضرب من الزراعة ، فإن مقادير القطن المخصصة للتصدير ، لم تزد بنسبة ما اعتور أغلب المواد الأخرى من نقصان ، وهذه الظاهرة ، إذا أضيفت إليها ظواهر أخرى ، تدل دلالة كافية على أن مصر تعوزها الأيدى العاملة ، كما تدل على أن سكانها آخذون فى التناقص .

النيلة : تزرع النيلة فى شهر مارس . وإذا استطاع النبات أن يحصل على كفايته من الماء ، فإنتاجه مكفول مدة ثلاث سنوات متوالية ، دون حاجة إلى تجديد زراعته . ويتم جنى المحصول ، أى قطع الأوراق ، ثلاث مرات فى السنة فى مايو وأغسطس وأكتوبر . والاعتقاد شائع فى مصر ، أن أوراق الجنية الأولى ، يستخلص منها أحسن أنواع النيلة ، كما أنه يستخلص من أوراق الجنية الثانية نوع أقل جودة وهكذا على التعاقب . ومنذ عهد قريب أجرى بعض الكيميائيين الأوربيين عدة تجارب ، لإثبات أن من المستطاع استخراج أجود أنواع النيلة من أوراق الجنيات جميعاً دون استثناء على أن تتبع الأصول الفنية ومن الممكن أن يغل فدان النيلة من خمسة عشر إلى عشرين قنطارا من الأوراق ، (ويقدر القنطار بخمسمائة رطل) ، ومن قنطار الأوراق يستخرج من ١٤٠ — ١٨٠ درهما من المادة الملونة .

الزعفران : يزرع هذا النبات فى نوفمبر ، ويتراوح ارتفاعه بين أربع أقدام وخمس . وبعد أن تجفف أوراق زهرته فى الشمس ، تستخدم فى الصباغة باللون الأصفر كما يستخرج الزيت من البذور . ويغل الفدان حوالى ثلاثة أرباع قنطار ، تستعمل فى عملية الصباغة

الفوة : (نبات يستعمل فى الصباغة) :

تعرف الفوة فى بلاد الليفانت باسم « الليزارى » allizari وتتطلب زراعة هــذا النبات عناية فائقة ، ولا يجنى المحصول إلا بعد مضى أربع سنوات ، ولذلك يكون وفيراً ، ويؤكد بعض الناس أن إيراد فدان من الفوة يبلغ ثلاثة آلاف قرش .

قصب السكر : تنتشر زراعة القصب خاصة بين القاهرة وأسيوط ، ولما كان تصدير السكر من مصر قد اعتوره نقص شديد منذ حوالى عشر سنوات ، فلا بد أن تـكون ثمة أزمة يعانيها هذا النوع من المزروعات .

ويحتاج القصب إلى سنة كاملة حتى يتم نضجه ، إذ يزرع فى شهر فبراير ، ويحصد فى فبراير أو مارس من العام التالى ، وهو يتطلب عناية فائقــة وماء كثيراً ، ومن الممكن أن يعود بربح وفير ، إذا اتبع نظام إدارى غير النظام الذى يتبعه باشا مصر ، لأن إنتاج الفدان الواحد قد يصل إلى خمسين قنطاراً من الســكر الخام ، ومثلها من العسل الأسود .

وفى القرى التى يزرع بهـا القصب ، معاصر سهلة التركيب ، لم تتناولها يد الصـقل والتهذيب ، مهمتها استخراج عصير القصب ، وتحويله عن طريق تسخينه إلى ســكر خام وعسل أسود . وبعد هــذه العملية الأولى ، يرسل هذان النوعان إلى مصنع الباشا الخاص بالتـكرير ، ويعتبر أبناء العرب عيدان القصب نوعا من الحلوى .

الأفيون : الخشخاش الذى ينتج الأفيون (فى مصر) ، أكبر فى حجمه ، وأكثر سمـكا فى ساقه وأوراقه ، منه فى بلادنا . ويزرع فى أوائل ديسمبر ويزهر فى فبراير ويجمع الأفيون فى مارس وإبريل . والحصول على هذه المادة المخدرة ، إنما يكون بإحداث شقوق أفقية غير عميقة فى الثمرة ، قبل أن يتم نضج البذور . أما العصير الأبيض الذى يظهر على السطح فإن لونه يصـير بنيا ، ثم يتجمد وينزع بسكين من الخشب فى حذر وحيطة . وهذه المادة ، التى لا تحتاج إلى أية عملية أخرى ، هى الأفيون المستعمل فى التجارة . وهذه العملية التى شرحناها يمكن تكرارها ثلاث مرات . ولدينـا من الأمثلة مايدل على أن الفـدان ينل مقداراً قد يصل إلى ست أقات من الأفيون ، ولـكن متوسط الإنتاج ليس كبيراً إلى هذا الحد .

الطباق : يزرع كثير من الطباق فى الصعيد والوجه البحرى ، وتـكون زراعته عادة على المنحدرات الساحلية ، كلما انحسر عنها الماء . والطباق ردىء النوع ، ولـكن الفلاح شغوف بزراعته ، لأنهـا تحقق رغبة من رغباته الملحة . هذا إلى أن محصول الطباق بأكمله من نصيب الفلاح ، ومن ثم كان يؤثر هذه الزراعة على سائر الأنواع كافة .

البرسيم : لما كانت المراعى الطبيعية غير معروفة فى مصر على الإطلاق ، فزراعة ما تأكله الماشية من أنواع النبات ، وفى طليعتها البرسيم ، ضرورة قصوى . وفى أكتوبر يزرع النبات الذى يطلق عليه هنا اسم البرسيم ، ويحش أربع مرات خلال الموسم الذى ينتهى فى إبريل ، لأن هذا النبات تعاوده دائما القدرة على النماء من جديد ، طالما نال حظه من السقيا . وتعيش المواشى على البرسيم خمسة أشهر فى السنة ، وتتغذى سائر العام بالفول والتبن ، وتقتات بالدريس فى بعض الأحيان ، إذا توافرت منه مقادير كبيرة .

ولم يكن بمصر من الأشجار قبل عهد محمد على سوى النخيل واللبخ والجميز . ومن الحق أن نصرح بأن الباشا عمل كثيراً على تشجيع زراعة أشجار الفاكهة والأشجار البرية ، وقد أنشئت بساتين واسعة فى الإسكندرية والقاهرة ، حتى أننا لنجد اليوم فى بعض أنحاء مصر جميع ما فى وسط أوربا من أشجار البرتقال والليمون ، والعنب واللوز ، والرمان والخوخ ، والزيتون والتوت والموز .

وفى عام ١٨٣١ كان هناك عشرة آلاف فدان مزروعة توتا ، فإذا كان فى كل فدان عدد يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ شجرة ، فمعنى ذلك أن هناك حوالى ثلاثة ملايين من أشجار التوت وقد بلغ محصول الحرير فى تلك السنة ، ٦١٥٠ أقة . ولا أدرى إذا كان المحصول قد ازداد منذ ذلك الحين . وتعتبر الحرارة المبكرة فى فصل الصيف ، عقبة كأداء فى سبيل إنتاج الحرير إذ أنها تساعد على فقس ديدان القز قبل أن تورق أشجار التوت .

وتزرع أشجار الزيتون فى ضواحى القاهرة ، وفى كثير من جهات الدلتا ، كما تزرع فى الفيوم . ولكن مدى ما أعلمه ، أن الأمر مقصور حتى الآن ، على تمليح أشجار الزيتون ، للانتفاع بها فى شئون البحرية .

غير أنه ليس ثمة بين جميع أنواع الأشجار التى ذكرناها ، ما يعدل النخيل فى أهميته ، فثمره يتغذى به الشعب ، وأوراقه تستعمل فى صناعة « القفف » ، وتصنع من غصونه أقفاص تستعمل فى نقل كثير من الأشياء ، كما يستعمل الليف فى صنع الحبال ، حتى إذا ما هرمت الشجرة ، قطعت واستخدم ساقها فى أعمال البناء .

وعلى الرغم من تنوع الأشجار والمزروعات فى مصر ، فالحق أن الزراعة هناك ما تزال فى بداية دور الطفولة ، ذلك بأن أبناء العرب ، ما فتئوا يستعملون إلى اليوم ، نفس الآلات الزراعية ، التى كانت تستخدم منذ أربعة آلاف عام ، تلك الآلات التى ما زلنا نرى صورها

فى مقابر طيبة . ولم تعرف مصر حتى الآن شيئاً مما أدخلته انجلترة وفرنسا وألمانيا منذ عهد بعيد من ضروب التحسين ، أو اصطنعته من حديث الأساليب . وعلى الرغم من إنشاء مزرعة نموذجية ، وإرسال بعثات إلى فرنسا وانجلترة لدراسة العلوم الزراعية ، فإن أحداً لم يستطع حتى الآن أن يحيد عن الطرائق ، التى أسبغ عليها حكم العادة صفة القداسة والاحترام .

وهناك ثلاثة أمور ، هى أهم ما تشكو منه الزراعة فى مصر :

أولها : أن الأراضى لا يعنى بحرثها ، بل إن سطحها لا يقلب تقليباً خفيفاً ، إلا بجهد ومشقة .

وثانيها : أن تطبيق نظام الدورة الزراعية تطبيقاً معقولا غير معروف فى مصر قط .

وثالثها : أن الأراضى لا تسمد على الإطلاق ، وهذا أسوأ العيوب جميعاً ، وبخاصة فيما يتصل بنباتات المنطقة الحارة . ولن يستطاع علاج هذا النقص إلا بالتوسع فى زراعة ما تقتات به الماشية من أنواع النبات ، كما يجب فى الوقت نفسه أن يعنى بأمر الماشية ، حتى يستطاع الإقلال من أخطار الأوبئة الحيوانية وضحاياها .

الثروة الحيوانية وتربية الماشية

لا يمكن أن تزدهر تربية الماشية ، فى بلاد تعوزها المراعى الطبيعية ، ولا تزرع إلا القليل من نبات العلف . وفضلا عن ذلك ، فقد ظل هذا الفرع من فروع الاقتصاد الريفى فى مصر ، أكثر تأخراً من الزراعة ، ولهذا سوف نكتفى بالإشارة إلى أهم صنوف الحيوان الأليفة ، دون حاجة إلى التوسع فى هذا الموضوع .

ذوات القرون : البقر والجاموس كبيرة الحجم ، هذا إلى أنها جيدة النوع إلى حد بعيد ، ولكن عددها لا يكفى حاجة البلاد ، ولذلك تضطر إلى أن تستورد من سنار فى كل عام ، ما يسد النقص الناشىء عن كثرة الأوبئة ، التى تجتاح الماشية . ولا تستخدم ذوات القرون فى مصر ، إلا فى أعمال الزراعة ، كالرى وحرث الأرض ودرس الحبوب .

الخيول : جياد الخيول قليلة فى مصر ، وتستورد من بلاد العرب وسوريا ودنقلة ، أما الخيول المصرية فلا قيمة لها . ويمكن القول إن هذا النوع لم يعد له وجود ، إذ أدى إنشاء سلاح الفرسان فى الجيش إلى الاستيلاء على كل ما كان فى البلاد من خيول .

وعلى ذلك فإن العدد القليل منها فى مصر الآن ، لا يكاد يوجد فى غير القاهرة والإسكندرية

حيث تعتبر الخيل من الخصائص التى لا يستغنى عنها الموظفون الأتراك . أما فى الأرياف فليس لدى الشيوخ غير الحمير يمتطونها فى غالب الأحيان .

ولم يعزب عن بال محمد على ، وهو الرجل الذى يمتد نشاطه إلى جميع فروع الإدارة ، أن قلة الخيول فى مصر ، من شأنها أن تزيد العقبات ، فى سبيل سلاح فرسانه ، يوما بعد آخر ، ففكر فى إنشاء مدرسة للطب البيطرى ، واصطبل لتحسين أنواع الخيول المصرية ، وذلك بالعمل على اختلاط الأفراس المصرية ، بأحسن الجياد العربية . وهذا الاصطبل الذى كاد يتم بعد أن بدئ فى إنشائه منذ سنتين ، يقع على مسيرة ساعة ونصف من مدينة القاهرة وسوف يتسع لثمانمائة حصان .

الحمير والبغال : البغال قليلة العدد ، أما الحمير فكثيرة ، لأنها أوفق صنوف الحيوان لأرض مصر ومناخها . وتمتاز الحمير المصرية بقوة أبدانها ونشاطها إلى حد غير مألوف . وهى تستعمل للركوب وحمل الأثقال ، وفى جميع شوارع القاهرة والإسكندرية حمير عليها برادع وسرج يستخدمها السكان .

الابل : الجمل المصرى كزميله السورى والعربى ، ليس له إلا سنام واحد . ويستخدم خاصة للنقل فى الصحراء وفى داخل البلاد . وأكثر الإبل يملكها البدو ، ويستأجرها منهم المسافرون والتجار ، وشأنها فى مصر وسوريا شأن العربات فى بلادنا ، وحمولة الجمل أربعة قناطير ، أى أقل من أحد عشر پودا Pouds (١) ، فى حين أن الإبل ذوات السنامين ، التى تقطع سهول القرغيز ، تستطيع أن تحمل ما وزنه ستة عشر پودا فى غير مشقة .

ذوات الصوف : عددها فى مصر كبير ، لأن أبناء العرب لا يكادون يأكلون سوى لحم الضأن .

والبدو الضاربون على حدود الصحراء ، والمقيمون فى بعض جهات الفيوم والدلتا ، هم الذين يتخذون من تربية ذوات الصوف أهم عمل يقومون به . على أن أحدا لم يعن حتى الآن بالعمل على تحسين نوع الصوف ، ولكن الباشا جلب أغنام المارينوس من بيد منت وأودسا وقد بات من المحقق فيما يظهر أن إيلاء هذه الناحية من الاقتصاد الريفى حقها من العناية يمكن أن يؤدى إلى تحسين نوع الأغنام فى مصر . أما سوريا ، فإن وفرة مراعيها ، تجعل لها مزايا كثيرة فى هذه الناحية ، ولهذا تنوى الحكومة إنشاء عدد من الحظائر هناك .

---

(١) Poud من الأوزان الروسية .

ويبلغ عدد ذوات الصوف من النوع الجيد فى الوقت الحاضر ، حوالى ثمانية آلاف رأس .

والطيور الداجنة فى مصر ، هى نفس الأنواع التى تعيش فى مناخنا المعتدل ، كالديكة الرومية والأوز والبط والدجاج وعدد عظيم من الحمام بنوع خاص . وعملية التفريخ فى الأفران المستعملة فى مصر من الشيوع بحيث لا يستدعى الأمر الإفاضة فى هذا الموضوع ، فحسبى الإشارة إليها . أما طيور الصيد ، فمنها دجاج الحقل والبط والأوز البرى والسمان ، وتصاد من النوع الأخير كميات كبيرة وهى متجهة ناحية الشمال . والخنازير البرية والغزلان معروفة على السواء ، وتعيش الأولى فيما ينمو على شواطىء البحيرات من غاب متشابك الأغصان ، أما الثانية فتعيش فى الصحراء .

وإلى هذا كله ، تكثر أنواع السمك الممتاز فيما يحف بشواطىء مصر من بحار ، وفى بحيرة المنزلة قرب دمياط . ويعتبر الصيد فى هذه البحيرة ، موردا هاما تعتمد عليه الحكومة فى دخلها .

الثروة المعدنية

لا تحوى السلسلتان الجبليتان اللتان تحيطان بوادى النيل أية ثروة معدنية ، بل إنه إذا عثر بمرور الزمن على بعض عروق من المعدن ، فإن استغلالها يكاد يكون مستحيلا ، لقلة الماء وغلاء الوقود .

وهذه الجبال مكونة من طبقات كلسية ، أخذت منها المواد التى استعملت فى بناء الأهرام وغيرها من الآثار ، التى اشتهر بها عهد الفراعنة والبطالمة . أما الجرانيت الذى يزين معظم هذه الأبنية ، فيؤتى به من أسوان ، حيث توجد أقدم الصخور الجرانيتية .

وقد عثر فى مصر ، منذ عهد قريب على الرمر الشرقى ، الذى لم نر له أثراً إلا فى بعض خرائب المصر القديم . وقد فتح محجر قرب بنى سويف ، أخذت منه عينات على جانب من الجمال ، أما المواد المدنية التى تستحق الاهتمام ، فيجب أن نذكر على الترتيب الآتى : الملح ، وملح البارود ، والنطرون ، والكبريت ، والشب .

الملح : تحوى جميع أرض مصر مقادير من المواد الملحية ، ويتكون الملح على سطح أغلب البحيرات الممتدة على طول الساحل ، وما على الإنسان إلا أن يكلف نفسه مئونة جمعه . وهو من المواد التى يسمح بتصديرها ، ويحتكر بيعه محرم بك أحد أصهار الباشا .

ملح البارود : تعلم أبناء العرب على يد كيميائى إيطالى يدعى « بافى Baffy » ، طريقة الحصول على هذا الملح ، بتأثير الشمس وحدها دون استعانة بالوقود .

وقد أنشئت معامل ملح البارود ، وعددها الآن فى مصر ستة ، قرب الخرائب القديمة ، التى تكون الأرض فيها مشبعة بهذا الملح ، حيث يمكن الحصول عليه بتبخير الماء ، ثم يكرر الإنتاج الأول فى معمل مركزى بمدينة القاهرة . ويبلغ ما تنتجه جميع معامل البارود ، ستة عشر ألف قنطار ويباع جزء منها لتصديره إلى الخارج .

النطرون : يوجد النطرون بكميات وفيرة فى وادى النهر بعيدا عن الماء ، كما يوجد على سطح كثير من البحيرات ، التى تقع على مسيرة أربع عشرة ساعة غربى الطرانة[1] فى صحراء ليبيا .

وقد أنشأ المسيو « بافى » وهو الذى يحتكر وحده هذا النوع من التجارة ، مصنعا فى الصحراء على حسابه الخاص ، لاستغلال هذا النطرون وتكريره . ويستخدم فى هذا المصنع ثلاثين ومائة عامل ويكرر فى السنة من ١٥٫٠٠٠ إلى ٢٠٫٠٠٠ قنطار من النطرون . وعلى مسيو « بافى » أن يدفع للحكومة مبلغا قدره أربعة عشر قرشا عن كل قنطار ، ويصدر النطرون إلى أوديسا وموانى البحر الأبيض المتوسط .

الشب : يستخرج الشب من محجر واقع فى صحراء ليبيا على مسيرة خمسة أيام من أسيوط . وكان يستغله البدو منذ زمن طويل . على أن هناك على شواطىء البحر الأحمر مناجم كبيرة للكبريت ولكن لم يحاول أحد الانتفاع بها حتى الآن .

النظام الادارى

لما كانت الحكومة فى مصر تتدخل فى كل شىء ، فى استغلال الزراعة ، وإدارة المصانع وتوجيه التجارة ، فمن الطبيعى أن تكون الإدارة الحكومية مكونة من عدد لا نهاية له من الإدارات . ولما كان الباشا قليل الثقة بموظفيه ، فقد أنشأ كثيرا من المجالس ، تبحث فيها جميع المسائل قبل عرضها عليه لإقرارها .

وإذا صرفنا النظر عن « المُلَّة » والقاضى ، ولهما حق الفصل فى المسائل المتنازع عليها من الأفراد طبقا لأحكام القرآن الكريم ، واختصاصهما واحد فى جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، وجدنا أن أهم السلطات الإدارية مقرها القاهرة ؛ فهناك .

١ — المجلس المالى أو الديوان الخديوى : وهو مكون من جميع رؤساء الإدارات وله رئيس . ويتناول اختصاصه جميع المسائل الإدارية ، كما يعهد إليه فى بعض الأحيان ببحث بعض المسائل المتنازع عليها بين الأفراد .

---

(١) من البلاد التابعة لمركز كوم حمادة بمديرية البحيرة وتقع على فرع رشيد .

٢ — ديوان التجارة : ويتكون من التجار الأوربيين وأبناء العرب ، ويختص بالفصل فى المشاكل التجارية التى تنشأ بين الوطنيين والأوربيين .

٣ — ديوان المدارس : ويتألف من رئيس وأعضاء كثيرين ، وفيه تناقش وتقرر جميع الإجراءات الخاصة بمعاهد العلم وطرق التعليم .

هذا إلى أن لكل من أبواب الإيرادات ، إدارته الخاصة به مثال ذلك :

١ — إدارة بيع المصنوعات .

٢ — إدارة الفردة .

٣ — إدارة المصانع .

٤ — إدارة السفن .

٥ — إدارة المحاجر وصناعة الجير .

٦ — إدارة بيع البن والنيلة وأشياء كثيرة أخرى أقل أهمية .

وجميع هذه الإدارات يديرها نظار ، ومعهم عدد يقل أو يكثر من الكتبة ، يرسلون المبالغ المحصلة فى خزائنهم إلى الخزانة الكبرى ، التى يرأسها الخازندار .

ويرسل المتحصل من المزارع ومختلف الضرائب المفروضة على الفلاحين إلى الخزانة الكبرى ، وبعبارة أوجز تتركز حسابات مصر كلها فى مكاتب الخازندار ، حتى أن إدارة تجارة الإسكندرية — التى سنتكلم عنها فيما بعد — تبعث إليه بحساباتها للمراجعة .

ويقيم فى القاهرة كذلك ناظر الحربيــة ، وهو ينظر فى جميع المسائل الخاصة بالتموين والتعبئة والتسليح ومرتبات الجيش .

ويتبع هــذه النظارة ، معامل البــارود ، ومصانع صب المدافع والبنادق ، وورش الجرارات ، وكافة شئون المدفعية عامة .

وأهم الإدارات فى الإسكندرية اثنتان ، هما إدارة التجارة وإدارة البحرية .

وأقسام الإدارة الأولى هى :

١ — إدارة البيع ، وتشرف على جميع مبيعات الحكومة ، وتشمل تلك المبيعات ، على ما هو معروف ، جميع منتجات مصر وسنار وبلاد العرب ، وتجري منذ عامين بطريق المزايدة العلنية ، تحت شرط صريح يقضى بتصدير المواد المشتراة إلى خارج البلاد .

٢ — إدارة التجارة نفسها ، وتعنى بكافة أنواع التوريدات التى تحتاج إليها الحكومة ، ولها حسابات جارية مع جميع تجار الإسكندرية . وهاتان الإدارتان يديرهما بوغوص يوسف بك ، وهو يحمل لقب مدير عام التجارة .

ومنذ هروب عثمان باشا ، رقى مصطفى باشا إلى رتبة أمير البحر ، فضلا عن أنه يحمل لقب ناظر البحرية . وهو يقود الأسطول المصرى ، ويشرف على ترسانة الإسكندرية . هذا ويؤلف مدير الترسانة ومساعد أمير البحر وقواد السفن ، مجلسا للفصل فيما يرتكبه رجال البحرية من جرائم ، وجميع ما يصدر عن « بوليس الميناء » من مخالفات .

وفى الإسكندرية عدة مجالس أخرى ، تشابه فى اختصاصها مجالس القاهرة ، فهنـاك ديوان التجارة وينظر فيما بين الأوربيين والوطنيين من مسائل تجارية وهناك مجلس إدارى يكاد يكون له ما للديوان المالى بالقاهرة من اختصاص ، وإن يكن ذلك فى نطاق أضيق .

أما إدارة الأقاليم ، فمعهود بها إلى مديرين ، يخضع لأوامرهم عدد يقل أو يكثر من المأمورين أو حكام المراكز . وقديماً كان المديرون فى قمة السلم الإدارى ، ولـكن منذ وقت غير بعيد ، عين الوالى اثنين من الموظفين بدرجة أعلى ، أحدهما لمصر العليا والوسطى ، والآخر لمصر الســفلى ، ومنحهما لقب مفتش ، وعليهما أن يقدما حسابا عن أعمالهما إلى مفتش عام مقره القاهرة . وهذا المنصب الذى أنشىء حديثاً ، يشغله فى الوقت الحاضر عباس باشا أحد أحفاد محمد على .

ومنذ تم ذلك ، حدث تعديل شامل فى نظام مصر الإدارى ، فقد ألغيت جميع المجالس وأنشئت نظارات خاصة لخدمة الصالح العام فى شتى النواحى ، وسيكون للنظار حق البت فى أغلب الأمور ، ولا يستثنى من ذلك غير المسائل الهامة فسوف يكون الفصل فيها من اختصاص مجلس شورى المعاونة ، وهو مؤلف من سبعة أشخاص ، ويجتمع دائماً على مقربة من الباشا . والمأمول أن يفضى التنظيم الجديد ، إلى زيادة الإسراع فى إنجاز الأعمال ، ولما كان هـذا التنظيم لم يصـدر غير أمس ، فقد صار من المتعذر علينا ، أن نتحدث عنه ، قبل أن نرقب سيره ردحا من الزمن .

أما النظارات التى أنشئت حديثاً فهى :

١ — نظارة الداخلية .

٢ — نظارة الحربية .

٣ — نظارة المعارف والأشغال العمومية .

٤ — نظارة المالية للوجه البحرى .

٥ — نظارة المالية للوجه القبلى وبلاد العرب وسنار .

٦ — نظارة البحرية .

٧ — نظارة التجارة .

وسيحتفظ بمنصب المفتش العام .

وهناك أربع خزائن ، تقوم بأداء جميع ما يصرف من المبالغ ، غير أنه لا يمكن دفع أى مبلغ ، إلا بناء على أمر من ناظر الداخلية .

وهذه الخزائن هى :

١ — « الخزينة » الكبرى .

٢ — « خزينة » نظارة الحربية .

٣ — « خزينة » المدارس .

وهذه الخزائن الثلاث فى القاهرة ، وتستمد الأموال اللازمة لها من نظارتى المالية فى الوجهين البحرى والقبلى ، وفيهما تتجمع كل إيرادات الدولة . أما إيرادات الإسكندرية ، فتابعة لإدارة بوغوص بك ناظر التجارة . ومن تلك الإيرادات تمول « الخزينة » الرابعة ، وهى « خزينة » البحرية ، ومقرها الإسكندرية كذلك .

ويبدو لى أن إدارة الشئون المالية لم تعد عليها فائدة تذكر من هذا التنظيم الجديد ، الذى يتطلب تعاون ثلاثة من الموظفين ، لا تربط بينهم أية صلة ، حتى يمكن صرف أى مبلغ مهما تفهت قيمته ، ذلك بأن ناظر الداخلية يجب أن يأمر بالدفع أولا ، ثم يعتمد أحد ناظرى المالية صرف المبلغ المقرر ، وأخيراً يقوم الخازندار بعملية الدفع .

وقدرلى أن تضم شئون كريت وسوريا إلى اختصاص النظار فى القاهرة ، ولكن ثبت فى النهاية ، أن هذا الإجراء لا يمكن تحقيقه من الناحية العملية ، ولهذا ستبقى كل من جزيرة كريت وبلاد سوريا كما كانت فى الماضى ، يحكم الأولى مصطفى باشا بلقب سر عسكر ، ويحكم الثانية شريف باشا بلقب حاكم عام ، وسيكون لزاماً عليهما أن يقدم كل منهما فى آخر كل سنة ، حسابا عن إدارته ، إلى الحكومة المركزية .

ويختار الموظفون الذين ذكرناهم من بين الأتراك ، وهم يؤلفون مع المماليك ، منذ فتح العثمانيون مصر ، الطبقة الأرستقراطية فى البلاد كما أنهم يستأثرون بإدارتها ، أو بالحرى استنزاف مواردها .

ومنذ سنتين فحسب ، عين مأمورو المراكز من بين أبناء العرب . على أننى لا أميل إلى الاعتقاد ، بأن البلاد أفادت من وراء هذا التغيير ، فلطالما سمعت من الفلاحين ، أن المأمورين الترك كان من السهل خداعهم بالتذلل والملق ، لما كانوا عليه من جهل وصلف أما المأمورون من أبناء العرب ، فكان اختلاس أى شىء منهم ضربا من المستحيل ، إذ كان

معظمهم يختارون من بين مشايخ البلاد ، الذين يعرفون كل ما لدى الفلاحين من أساليب المكر والخديعة .

ولقد زعم كثير من السائحين الأجانب ، حين رأوا محمد على يحكم البلاد كما لوكانت مزرعة واسعة ، أنه المالك الوحيد لمصر ، وأن جميع الأراضى تابعة للحكومة ، ولكن هذا الزعم غير صحيح ، فكثير من رءوس الأموال ملك ثابت للأفراد بحكم القانون .

ولتصحيح هذا الخطأ الواضح ، يجب أن نذكر قبل كل شيء ، أن الأراضى التى يزرعها الفلاحون نوعان : أراضى الوسية وأراضى الأثر .

أما الوسية فأراض عامة ، كانت تضاف إلى زمام كل قرية قبل عهد محمد على ، وكان ريع هذه الأراضى المعفاة من الضرائب ، مرصوداً للإنفاق على المسافرين والجنود وموظفى الحكومة ، وبعبارة أوجز سد جميع ما تتطلبه الجماعة من نفقات محلية ، ولا يزال هذا النوع من الأراضى باقياً حتى الآن . ولكن نظراً لزوال الأغراض التى كان ذلك الريع مخصصاً لها ، فقد وزعت أراضى الوسيـة على الفلاحين ، وفرضت عليها الضرائب ، فإذا تركت بوراً حق للحكومة أن تنزعها من صاحبها القديم ، وتسلمها إلى من تريد ، وليس عليه إلا أن يتعهد بزراعتها .

وأما أراضى الأثر ، فهى التى يورثها الآباء أبناءهم ، ويكون للفلاح حق شرائها وبيعها ، لأن حقه فى امتلاكها كامل ، وليس من المستغرب أن نجد كثيرا من المشايخ يمتلكون ألف فدان أو أكثر (١) من هذه الأراضى .

وهناك أراضى الرزق التى خصص ريعها لصيانة المساجد ، والإنفاق على من يتصل بها من رجال الدين ، وكانت هـذه الأراضى كذلك معفاة من الضرائب ، ولكن منذ استولى عليها الباشا ، وضمها إلى الأراضى الخاضعة للضرائب ، عينت للمساجد إعانات مالية من الحكومة .

وإلى جانب هـذا كله ، هناك الأراضى البور ، أو أراضى « الهدية » وهى بأجمعها تابعة للحكومة ، والإقطاعات التى وهبها الباشا ، وما يزال يهبها أولاده وقواده وموظفيه ، مقتطعة من أراضى الهدية . وهذه الأراضى ملك ثابت لهم ، يرثه أبناؤهم وأقاربهم الأبعدون ، فإذا لم يكن للمتوفى أقارب ، انتقلت الأرض إلى مماليكه ، وليس هناك ما يقيد حريتهم بشأنها ، سوى أنهم لا يستطيعون بيعها .

---

(١) غير أن هناك كثيراً من الفلاحين لا يمتلكون شيئا من أراضى الأثر أو أراضى الوسية ، ولهذا يشتغلون أجراء فى أراضى الآخرين ، ويتقاضون أجورهم إما نقدا وإما عينا .

ولم يكن الملتزمون فى يوم من الأيام ملاكا للأرض ، وهم الذين كان لهم شأن فى بعض أدوار التاريخ المصرى ، وألفاهم محمد على ينهضون بأعباء وظائفهم عند توليه الحكم ، وكل ما كان لهم ، هو حقهم فى الاستيلاء على عشر ما يحصلونه من دائرة التزامهم ، قرية كانت أم عدة قرى . ولما كان هـذا النظام ، قد اعتورته رويداً رويداً ضروب من الخلل كثيرة ، تصيب الفلاحين بأضرار واضحة ، كان وجود هذه الطائفة من أنصاف الملاك ، يضايق الباشا فى إقامة نظامه ، الخاص باستغلال الزراعة ، لذلك قرر بجرة قلم وقف جميع ما يدفع لهم من أموال ، بعد موافقتهم على أن يمنحوا معاشات من « الخزينة » على سبيل التعويض .

وكان دخل الملتزمين ، عند ما ألغيت وظائفهم ، يبلغ ثلاثين ألف كيس ، ولما كانت المعاشات التى وافقوا عليها قد قدرت طبقاً لما كانوا يحصلون عليه من عشور منذ ثلاثين عاماً ، أى عندما كانت قيمة القرش أكبر مما هى عليه الآن ، فقد نجم عن ذلك ، أن قلت إيراداتهم قلة واضحة ، وقد مات منهم عدد كبير منـذ ذلك الحين ، فانخفض المبلغ الذى تدفعه الخزانة لهم فى الوقت الحاضر إلى أربعـة آلاف كيس ، وسوف يتلاشى هـذا الدين على مر الأيام بطبيعة الحال .

ولم يشرع الباشا فى العمل على تنظيم الادارة والاحتكار المعمول به الآن فى مصر ، إلا بعد أن تخلص من الملتزمين . ومنذ ذلك الحين ، صار للحكام ، ومن تحت يدهم من المرءوسين ، حق التدخل فى أدق ما يتصل بالشئون الزراعية من تفاصيل ، فهم الذين كانوا يحددون فى كل قرية عدد الأفدنة التى يجب تخصيصها لزراعة هذا النوع أو ذاك ، كما كانوا يشرفون على صيانة الجسور والترع ، ويقدمون البذور بل والمواشى لمن يعجز عن شرائها من القرويين .

وقد ترتب على هـذا النظام ، أن أصبحت الحكومة تشترى جميع ما تنتجه الأرض بثمن معتدل تحدده سلفا ، ولم يستثن من ذلك غير المواد الغذائية ، فقـد سمح للفلاحين ببيعها فى داخل البلاد للاستهلاك المحلى .

ومنذ ذلك الحين ، صار لكل مزارع حساب جار ، مع الشونة التى يسلم إليها محصولاته ، وبعـد خصم قيمة ما ورده مما عليه من ضرائب وقروض ، يختم حسابه فى نهاية العـام ، ويقرر ما إذا كان دائنا أم مدينا للحكومة .

وقد خطر للباشا منذ بضع سنوات ، أن ينشىء نظاما تضامنياً ، يسرى على جميع أنحاء مصر . فإذا عجز فلاح عن أداء ما عليه ، أرغم جاره على الدفع بدلا منه . ولما كان هذا النظام

قد امتد تطبيقه من قرية إلى أخرى ، ومن مديرية إلى المديرية المتاخمة لها ، فقد أصبحت مصر بأسرها ضامنة كل فرد من سكانها .

وما دام هذا النظام العقيم يغرى الناس بالكسل ، فلم يكن هناك معدى عن أن يصيب الزراعة بطعنة نجلاء ، ويلحق بالبلاد أفدح الأضرار ، دون أن يكون له ، على الرغم من ذلك أثر فى تيسير جمع الضرائب .

ومن ذلك الحين ، نشأ معظم الديون المتأخرة ، التى ما يزال أهل المديريات يرزحون تحت عبئها الثقيل ، فأى حافز يدفع الفلاح إلى العمل ، وهو يرى أنه لا يأتى على كده جزاء ، فكثيراً ما كانت الحكومة مدينة له ، دون أن يدخل جيبه فلس واحد ، وهكذا لم يجد أمامه سبيلا للعيش ، سوى أن يلجأ إلى الغش والخديعة .

ومن العدل أن نذكر أن الباشا أدرك خطأه فى النهاية ، فألغى نظام التضامن ، كما أصدر منذ عام أوامر مشددة ، بأن تدفع للفلاحين نقداً أثمان المحصولات التى يودعونها مخازن الحكومة ، وذلك بعد خصم جزء مما عليهم من الضرائب ، غير أن هذا الإجراء السديد ، لم يطبق حتى الآن تطبيقاً شاملا .

واستيفاء لما قلناه نبين فيما يلى الثمن الحالى كما حددته الحكومة لشراء أهم المحصولات ، وكذلك متوسط السعر الذى كانت تبيعها به عند الاتجار فيها ، وذلك خلال عام ١٨٣٦ .

	السعر الذى اشترت به الحكومة بالقرش	متوسط السعر الذى باعت به الحكومة بالقرش
الفول (الإردب الصغير)	٢٤	٥٥
الشعير (الإردب الصغير)	٢٤	٦٣
القمح (الإردب الصغير)	٣٦	٥١
بذر الكتان (الإردب)	٦٠	١١٠
القطن (من الدرجة الأولى ، والقنطار منه مائة رطل)	٢٠٠	٤٤٠
الكتان (من الدرجة الأولى ، والقنطار منه ١٢٥ رطلا)	١٥٠	١٨٠
الأفيون (من الدرجة الأولى ، الأقة)	١٠٠	١٣٥
أرز قش (إردب الأرز الرشيدى ٢٣٠ أقة ينتج ١٣٦ أقة بعد ضربه)	١٢٥	٣١٧

التقسيم الإدارى

خضع التقسيم الإدارى فى مصر لكثير من ضروب التغيير ، خلال السنوات العشر الأخيرة ، ولا يزال الباشا يدخل عليه تعديلات أخرى بين يوم وآخر .

وفيما يلى بيان بالتقسيم الإدارى الحالى :

١ — الوجه القبلى : يقتسم إدارته اثنان من المديرين أو الحكام .

(ا) مدير أسيوط يمتد اختصاصه من برديس إلى إدفو والبلاد المجاورة لها .

(ب) جنادل النيل خاضعة لنفوذه كذلك ، ومنذ عهد قريب ، وزع هذا الاختصاص بين اثنين من المديرين ، يقيم أحدهما فى قنا ، والآخر فى إسنا .

٢ — مصر الوسطى وتشمل :

(ا) مديرتى بنى سويف والفيوم .

(ب) الفشن ، وتمتد من مديرية بنى سويف إلى ملوى .

(ح) القليوبية ، وتمتد من شمال القاهرة حتى النقطة التى يتفرع النيل عندها إلى فرعى دمياط ورشيد .

(ى) وأخيرا مديرية الجيزة ، وتشمل ضفتى النيل بين القاهرة وحدود مديرية بنى سويف .

٣ — الوجه البحرى : ويتألف من خمس مديريات كبرى يعين لكل منها مدير أو أكثر ، كما يشمل محافظتين يحكمهما محافظان .

وفيما يلى أقسام الوجه البحرى :

(ا) البحيرة ، وتشمل كل البلاد الواقعة غربى فرع رشيد ، ويقتسم إدارتها اثنان من المديرين .

(ب) الغربية وهى قسم من الدلتا به من المدن المحلة وطنطا وفوة وفيه ثلاث مديريات .

(ح) مديرية المنصورة فى الدلتا ويقتسم إدارتها اثنان من المديرين .

(ى) المنوفية ، وهى الشطر الجنوبى من الدلتا ويقتسم إدارتها كذلك اثنان من المديرين .

(ه) الشرقية ، وتشمل جميع البلاد الواقعة شرق فرع دمياط ويحكمها مدير واحد ، وإلى جانب ذلك ، هناك محافظتا دمياط ورشيد ، وتشمل كل منهما مدينة بنفس الاسم وما يتبعها من الأراضى .

أما القاهرة والإسكندرية وضواحيهما فلا تتبع أية مديرية من المديريات السالفة الذكر ، بل تتبع السلطات المحلية رأساً .

الصناعة الآلية

إن المصانع التى يراها الناس منبثة فى جميع أنحاء مصر كأنما أقامتها يد السحر ، يرجع الفضل فى إنشائها وخلقها إلى محمد على . ومع هذا فليس صحيحاً أن الصناعة الآلية لم تكن قبل عهده معروفة فى مصر على الإطلاق. ولعله مما يؤيد رأينا أن المنسوجات والحصر والآنية الفخارية العادية كانت تصنع فى مصر على الدوام .

ونسج الكتان صناعة قديمة جداً ، ويحتمل أن يكون الجيل الحاضر من أبناء العرب قد أخذها عن قدماء المصريين ، الذين حازت منسوجاتهم الكتانية عن حق شهرة عظيمة ، إذا صح أن نحكم عليها بتلك اللفافات التى نراها حول جثثهم المحنطة .

ولا تصنع الآن فى مصر غير المنسوجات الخشنة ،ولكن جودة نوع الكتان يضمن لها رواجا كبيرا ، ويشتغل النساجون فى أكواخهم الحقيرة ، لا تقع عليهم العين ، ومن ثم كان الناس لا يحسون فى غالب الأحيان أثرا لهذه الصناعة ، المتواضعة فى ظاهرها ، النافعة فى حقيقة أمرها .

ومنذ ثلاث سنوات ، كانت صناعة النسيج خاضعة لنظام الاحتكار ، فكانت الحكومة تعطى الكتان للنساجين ، ثم تبيعه بعد نسجه لحسابها الخاص . ويقدر عدد الأنوال فى مصر إذ ذاك بثمانين ألف نول ، بلغ إنتاجها سبعة ملايين ثوبا من المنسوج ذى العرض الكبير والصغير .

وهذا التقدير إما أن يكون مبالغا فيه ، وإما أن تكون هذه الصناعة قد اضمحلت منذ ألغى نظام الاحتكار. على أن هذا الرأى لايبدو غريباً ، إلا لمن لا يعرفون الفلاح المصرى ، ويجهلون أن القوة والإكراه ، هما الكفيلان وحدهما ، بأن يحفزا إلى العمل ، هذا الشعب الذى بلغ الغاية فى الكسل والخمول . وفضلا عن ذلك ، فإن شراء المواد الأولية ، يتطلب نفقات لا تقوى على احتمالها عادة موارد الفلاحين المالية ، ولهذا يظن أن عدم وجود رءوس الأموال ، كان من العوامل التى ساعدت على شل حركة هذه الصناعة .

ولقد أصبح من حق كل فرد فى الوقت الحاضر أن يشتغل بصناعة النسيج ، على أن يدفع عن كل نول ضريبة شهرية ، قدرها ستة وثلاثون قرشاً . ولما كان المتحصل من هذه الضريبة فى العام الماضى عشرين ألف كيس ، فالظاهر أن عدد الأنوال المستعملة لا يزيد على ثلاثة وعشرين ألفاً .

وتستعمل الحصر فى تغطية أرض المنازل ، وهى شائعة الاستعمال فى مصر ، فى معظم قرى الوجه البحرى . وتنمو المادة الأولية أى نبات الحلفا فى ضواحى رشيد ودمياط ، وكذلك فى أطراف كثير من الواحات فى صحراء ليبيا . أما مدينة قنا فى الوجه القبلى فمشهورة بصناعة الأوانى الفخارية ، ولهذه الأوانى فى عالم التجارة مقام ملحوظ ، فهناك تصنع الجرار الكبيرة ، كما تصنع آنية صغيرة يطلق عليها اسم « برادق » ، وتنضح المياه من خواص هذه الجرار وتلك الآنية التى لا يستغنى عنها أى من المنازل ، فمياه النيل ، المحملة بمواد طينية ، لا يستساغ شربها إلا بعد ترشيحها . وللبرادق فائدتها فى تبريد الماء ، إذا عرضت لتيار الهواء ، ولا يقدر هذه المزية حق قدرها ، إلا من عاش فى بلد لا ثلج فيه ولا جليد(١) .

والطريقة التى يتبعها صناع الأوانى الفخارية فى قنا تتلخص فى خلط تراب الفخار بالرماد بنسبة ٤ إلى ١ ، وبفعل المياه تتحلل الذرات القلوية التى يحتويها الرماد ، فيؤدى ذلك إلى إحداث كثير من المسام لا تراها العين ، ولكنها تساعد عملية الترشيح .

ومن المصانع التى أنشأها الباشا ، مصانع كثيرة استلزمتها الحالة العسكرية الجديدة ، كمصانع البارود وصب المدافع ، وصنع البنادق وملابس الجنود وغيرها .

ومع ذلك فهناك مصانع أخرى كثيرة فى طليعتها مغازل القطن . وليس ثمة ما يبقى على تلك المصانع ، سوى نزوة من نزوات الباشا ، أوحت إليه بأن يعمل على أن تكون مصر بلداً صناعياً ، إذ كان يعتقد اعتقاداً راسخا ، أن الشعب الذى يطلب الثراء يجب عليه أن ينتج فى داخل بلاده جميع ما يحتاج إليه ، وألا يشترى من الخارج إلا أقل ما يستطاع

غير أنه لم يكن قط فى حيز الإمكان أن نرى الصناعة مزدهرة ، فى بلد تعوزه الأيدى العاملة ، وتجود أرضه بمثل هذه المحصولات الوافرة . ومن الممكن أن يقال كذلك ، إن الأحوال الجوية فى مصر تعرقل نجاح بعض الصناعات .

ذلك بأن الآلات سرعان ما يصيبها الخلل ، بسبب المثير والحرارة . ومن يرقب مصانع الغزل ، ير كيف تؤدى شدة جفاف الهواء إلى تقصف الخيوط ، ومن ثم كان العمل على إعادة وصلها ، أمراً تدعو إليه الضرورة فى كل حين . هذا إلى أن مصر لا تنتج الأنواع الراقية من النسيج ، ولهذا يمكن أن يقال بصفة عامة إنه لخير للباشا أن يبيع قطنه خاما من أن يبيعه منسوجا .

---

(١) أجريت تجربة فى شبرا ، فكانت حرارة الجو أكثر من ٢٢° ريومور ، وحرارة الماء فى دورق من البلور ٢٠° وفى البردقة ١٥¾° ، أى بنقص ٤¼° .

وتشرف نظارة الحربية على إدارة المصانع الآتية : —

في قلعة القاهرة :

١ — مسبك للنحاس وآلة لطرق المعادن ، وفي المسبك آلة بخارية .
٢ — مصنع للمدافع ، وفيه تصنع السيوف كما يصنع غيرها من الأسلحة .
٣ — مصنع للبنادق « والطبنجات » وما إلى ذلك .
٤ — ورشة لصنع السرج والبراذع وبيت الفشك .
٥ — مصنع للمسامير ومهاميز الخيل وأدوات أخرى من الحديد .
٦ — مصنع للأسلحة النارية

في الحوض المرصود وبولاق :

٧ — مصنع للأسلحة النارية .
٨ — مسبك للحديد ، به آلة بخارية .
٩ — مصنع للجوخ .
١٠ — مصنع للبارود .
١١ — معمل لملح البارود .
١٢ — مصنع للمنسوجات القطنية لعمل قلوع السفن .
١٣ — مدبغة للجلود .
١٤ — معمل لصنع أدوات مختلفة من الحديد تستخدمها البحرية .

وجميع المصانع الأخرى في مصر ، إما أن تتبع « الخزينة » رأساً ، وإما أن تتبع مديراً عاما له حق الإشراف على مصانع غزل القطن جميعها .

وهذه المصانع هي :

في الريرمون في الوجه القبلي :

(ا) مصنع لتكرير السكر وتقطير الروم .
(ب) مضرب للأرز به آلة بخارية كبيرة .

في رشيد :

مضرب للأرز تدير الثيران مدقاته .

في دمياط :

مضرب من نفس النوع .

فى فوة :

(ا) مضرب آخر من نفس النوع .

(ب) مصنع للطرابيش وهى شائعة الاستعمال فى بلاد الليفانت .

مصانع غزل القطن :

	عدد المصانع
القاهرة	٢
بلاق	٣
فى طريق شبرا	١
قليوب	١
بنها العسل	١
دمياط	١
المنصورة	١
زفتى	١
ميت غمر	١
نبروه	١
شبين الكوم	١
المحلة الكبرى	٢
سمنود	١
دمنهور	١
فوه	١
بنى سويف	١
المنيا	١
ملوى	١
الفشن	١
جرجا	١
فرشوط	١

قنا	١
إسنا	١
رشيد	٢
المجموع	٢٩

وفى جميع هـذه المصانع عدد قليل أو كثير من الأنوال لنسج القطن ، كما أن هناك مصنعين آخرين فى بلاق لطبع الشيت بالألوان .

ولست أعتقد ، بعد هذا البيان المجمل عما أنشأه الباشا من مصانع ، أن من لغو الـكلام أن أتبع ذلك ببعض تعليقات وافية ، تجعلنا أصدق حكما على مدى ما بلغته هذه المصـانع من أهمية .

١ — مما لا شك فيه أن هذه المصانع كانت مصدر خسائر فى السنوات الأولى من إنشائها ، أما الآن ، وقد أحسنت إدارتها عن ذى قبل ، فمن الممكن أن يقال إنها بدأت تدر بعض الأرباح ، ولم يعد العمال يشتغلون لقاء أجر يومى ، كما كانت الحال فيما مضى ، بل رؤى من الأفضل التعاقد مع بعض المتعهدين ، فترك لهم الإشراف على عدد معين من الأنوال ، كما تهيىء لهم الحـكومة المواد الخام ، على أن يسلموا الحـكومة ما ينتجون ، طبقاً لتعريفة سبق الاتفاق عليها .

وليس فى وسع جميع مصانع الغزل فى مصر حتى الآن ، أن تغزل خلال السنة الواحدة أكثر من خمسين ألف قنطـار من القطن ، ولـكن إذا أديرت جميع الأنوال ، فإن فى استطاعتها أن تغزل وتنسج ثمانين ألف قنطار .

وتتـكلف الحـكومة تسعة وأربعين قرشاً فى صنع الثوب الواحد من القطن ، بعد احتساب جميع نفقاته ، أما إذا طبع بالألوان ، فإنه يباع بمبلغ يتراوح بين ١٠٥ ، ١١٠ من القروش ، أى بربح يقارب ١٠٠./. ، غير أن هذه النسبة تبدو ضئيلة ، إذا راعينا أن المواد الخام قدرت على أساس الثمن الذى يدفع للمزارعين ، دون نظر إلى الأرباح التى كان يسـتطاع الحصول عليها ، إذا بيع القطن خاما ، فضـلا عن أن رأس المـال ، المحبوس فيما اشترى من آلات وأقيم من مبان وغيرها ، لم تدرج فائدته فى الحساب السابق .

والآلات فى جميع المصانع تديرها الثيران ، لا يستثنى من ذلك إلا مصنع واحد فى بلاق تدار فيه الآلات بالبخار ، ومن الممكن أن يقال إن كل مصنع يشتغـل به خمسمائة عامل فى المتوسط .

٢ — فى مصنع الجوخ ١٩٠ نولا ، تنتج عشرين ألف ذراع فى الشهر ، وهو لا يعمل إلا لسد مطالب الجيش ، ويكلف الذراع الواحد الحكومة ، من اثنى عشر إلى خمسة عشر قرشاً ، ويشترى أكثر الصوف من تونس ، إحدى وجاقات الغرب .

٣ — مسبك الحديد — وتستورد من انجلترة المواد الأولية ، وهى الحديد وكذلك الفحم الحجرى ، لأن نوع الفحم الذى ينتفع به فى سوريا لا يصلح لصهر الحديد ، ذلك بأنه يحتوى على نسبة كبيرة من الكبريت ، تتحول إلى تراب عند إحراقه .

وكثيراً ما يتعطل العمل فى هذا المسبك لنقص الوقود ، وما تزال مصر حتى الآن تستورد من انجلترة مدافع الأسطول ومراسى السفن وكرات الحديد وغيرها من القذائف .

وتبلغ نفقات الرطل من الحديد الزهر فى مصنع بلاق ثمانين بارة ، فى حين أن المصانع الإنجليزية تستطيع تسليمه بستين ، ويتضح من ذلك أن الحكومة لا تتوخى الاقتصاد ، غير أن هناك أمراً آخر ، وهو أن مطالب البحرية والدفعية والمعامل من المصنوعات الحديدية ، قد بلغت من الكثرة حداً يستدعى مرور وقت طويل ، كلما أريد استيراد بعض هذه المصنوعات من انجلترة ، ومن ثم كان إنشاء مسبك للحديد أمراً تقتضيه الضرورة .

٤ — وفى الريرمون ، قرب ملوى ، يقوم المصنع الوحيد لتكرير السكر فى القطر المصرى ، وتورد القرى التى تزرع القصب إلى هذا المصنع ، ما تحصل عليه بعد العملية الأولى من السكر الخام والعسل الأسود ، وذلك بالأسعار الآتية : —

	ثمن القنطار (٣٦ أقة)
سكر خام من الدرجة الأولى	٥٦ قرشاً
سكر خام « « الثانية	٤٥ »
سكر خام « « الثالثة	٣٤ »
عسل أسود « « الأولى	١٥ »
عسل أسود « « الثانية	١٢ »
عسل أسود « « الثالثة	١٠ قروش

ولما كان مصنع الريرمون غير كبير ، فليس من المستطاع أن يكرر به إلا مايقرب من ثلاثين قنطاراً فى اليوم . ويباع قنطار السكر المكرر بمائتى قرش ، وأقة الروم بأربعة قروش ، فى حين أن السكر المستورد من أوربا ، يفوقه فى الجودة كثيرا ، ولا يزيد عليه فى الثمن إلا قليلا .

ونرى واجبا علينا ، ونحن نتحدث عن الصناعة الآلية ، أن نذكر مصانع النيلة المنتشرة فى طول البلاد وعرضها .

فقد كانت النيلة تزرع فى مصر على الدوام ، غير أن المادة الملونة ، التى تستخرج من هذا النبات ، كانت من رداءة الصنف ، بحيث لم تلق قط رواجا فى الأسواق الأوربية ، فرأى الباشا ، وكان موفقا فيما رآه ، أن يستدعى بعض الأرمن من الهند ، ليعلموا أبناء العرب مايتبع من الطرق فى البنغال لتجهيز النيلة .(١)

ذلك بأن يبنى حوض كبير فى الهواء الطلق ، يملأ نصفه ماء ، وتملأ أوراق النيلة النصف الآخر ، ويبقى المخلوط معرضاً للشمس مدة تطول أو تقصر تبعاً لفصول السنة ، إلى أن يبلغ درجة معينة من التخمر ، وعندئذ يترك الماء المشبع بالمواد الملونة حتى ينسكب رويداً رويداً فى حوض آخر ، يعلوه الحوض الأول ببضع أقدام ، وهنا تتم العملية الكبرى ، فالمادة الملونة ، وهى خضراء حتى ذلك الحين ، لا تكتسب اللون الأزرق المعروف إلا إذا احتكت بأكسجين الهواء .

وللوصول إلى هذه النتيجة ، ينزل عدد من العمال فى الحوض ، ولا يكفون عن تقليب السائل بالمجارف وقذفه فى الهواء ، حتى يحدث الجو أثره المطلوب ، وبعد أن يترك السائل بأجمعه بضع ساعات حتى يهدأ ويستقر ، يسمح للماء بالانسياب ، فتجف الرواسب فوق قطعة من المنسوج بسطت فى حرص وعناية ، حتى يصبح لها لون عجينة الفخار ، ثم تعبأ بعد ذلك فى أكياس صغيرة من المنسوج ، وتضغط لإخراج ما قد يكون باقياً فى النيلة من الماء .

غير أن الباشا عدل منذ سنتين تقريباً عن إدارة مصانع النيلة لحسابه الخاص ، وآثر أن يتركها لمشايخ القرى القريبة منها ، على أن يسلموا الحكومة جميع ما ينتجونه من النيلة مهما كان نوعه ، بسعر الأقة الواحدة ثلاثين قرشاً .

وهذه اللمحة الخاطفة تقيم الدليل على أن الصناعة الآلية يتعذر العمل على توطيد دعائمها فى مصر وأن المصانع الكثيرة التى أنشأها الباشا ، وأنفق فى سبيلها مبالغ طائلة من المال ، لم تحقق له حتى الآن مايعدل ذلك من المزايا .

---

(١) كانت مصانع النيلة ، وعددها اثنا عشر ، تشتغل لحساب الباشا فى بادئ الأمر ، وكان على الفلاحين أن يبيعوا هذه المصانع كل خمسمائة رطل من أوراق «القطفة» الأولى ، بثلاثة عشر قرشاً وعشرين بارة ، ومن «القطفة» الثانية بأحد عشر قرشاً وعشر بارات ، ومن الثالثة بتسعة قروش . وكان ما ينتج من النيلة ، يقسم من حيث الجودة ثلاث درجات ، ثم يباع للتجار .

التجارة

كانت تجارة مصر زاهرة فى كل العصور ، طالما كانت الفوضى والحروب الأهليـة لا تمزق البلاد ، ولا يرجع ذلك فحسب إلى أن تربتها الخصيبة تنتج محصولات وافرة تطلبها كل أسواق العالم ، بل إنه ليرجع كذلك إلى موقعها الجغرافى بين آسيا وأوربا وداخل إفريقية مما جعلها فى الأزمنة الخالية مستودعاً لتجارة المرور ذات الربح الموفور ، وما زال شطر من من هذه التجارة باقياً حتى الآن ، غير أنها فقدت كثيراً من أهميتها منذ كشف طريق رأس الرجاء الصالح .

فقد كادت البضائع الهندية ينقطع ورودها إلى مصر ، ولم يعد يرد إلى السويس سوى منتجات بلاد العرب كالصمغ والبخور والبن ، كما أنها تصدر بدورها الملابس والذخائر الحربية والمؤن إلى الجيش المصرى الذى يقاتل فى الحجاز ، وفضـلا عن ذلك فإن مصر ترسل إلى بلاد العرب فى كل عام مبالغ طائلة من « الكولونوت » (وهى قروش أسبانية لها قيمتها) إذ أنها العملة الوحيدة التى يعرفها الأهاون ، ويرتضونها ثمناً لمنتجاتهم .

والبن أهم السلع فى هذه التجارة ، وكانت ترد منه فى الماضى مقادير وافرة ، لم تكن تكفى الاستهلاك المحلى وحده ، بل كانت تصدر إلى الخارج كذلك .

على أن باشا مصر ، وهو الرجل الذى لم يكن يرى أية تجارة رابحـة دون أن يعمل على أن يستأثر بها استئثاراً تاما ، لم يكن موفقاً حين فكر فى احتكار تجارة البن ، وهناك من يزعم أن هذا الاحتكار كان أهم أغراض الحملة التى أرسلت على اليمن .

ومنذ احتلت القوات المصرية مدينه « مخا » عينت فيها الحكومة المصرية مندوبا لشراء جميع ما فى البلاد من البن ، وتصديره إلى السويس ، ومن ذلك الوقت بالذات ، أخذت هذه السلعة يندر وجودها فى مصر ، حتى لقد بلغ من ندرتها ، أن اضطر النـاس إلى شراء البن الأمريكى ، ولا شك فى أن الباشا قد خسر كثيراً بسبب سياسة الاحتكار ، لأن ما كان يحصله من الضرائب الجمركية فى جدة والسويس ، يفوق ما يربحه الآن من بيع البن .

ورغبة فى أن يعود الباشا بتجارة الهند إلى مصر من جديد ، فكر منـذ سنوات ، فى مشروع يقضى بإنشاء خط حديدى من السويس إلى القاهرة ، بل لقد وصل إلى الإسكندرية جانب من القضبان فعلا ، إلا أن تنفيذ هذا المشروع ، ما تزال تعترضه كثير من الصعاب فيما يخيل إلى ، ومع هذا فلو قدر لهذا الخط أن يتم فى يوم من الأيام ، لشككت فى قدرته

على أن يحول البضائع الهندية عن الطريق الذى تسلكه الآن حول رأس الرجاء الصالح
ولنأخذ على سبيل المثال البضائع الآتية من بمباى إلى مصر ، فمن الواجب إنزالها فى السويس حتى تنقل براً إلى القاهرة ، ومنها تشحن فى النيل ، حتى إذا بلغت فم الترعة ، نقلت إلى مراكب أخرى تحملها إلى الإسكندرية .

فإذا قدرنا ما تتكلفه عمليات الشحن والتفريغ المتوالية ، وما يجب أن يتقاضاه الوكلاء الذين يناط بهم الإشراف على هذه العمليات المختلفة ، سهل الاقتناع بأن طريق السويس ، لا يناسب من البضائع الهندية ، إلا ما صغر حجمه وغلا ثمنه .

أما تجارة مصر مع داخل إفريقية ، فتحملها القوافل عبر الصحراء ، ثم تعود إلى الاتصال بوادى النيل مرة أخرى عند أسيوط ، وهى أهم مراكز الوجه القبلى . وأهم سلع هذه التجارة العبيد من الجنسين ، والعاج والصمغ ، وريش النعام والتمر هندى ، وكثير غيرها .

وقد احتفظ الباشا لنفسه باحتكار العاج والصمغ ، ومن ثم كان على الجلابين ، وهو الاسم الذى يطلق على من يقودون القوافل ، أن يبيعوا الحكومة هاتين السلعتين ، بالسعر الذى تحدده وفق مشيئتها ، ولذلك كادت قوافل دارفور ، وهى بلاد مستقلة عن مصر ، تكف نهائياً عن التوجه إليها مؤثرة أن تسير ببضائعها إلى طرابلس الغرب ، وغيرها من بلاد البربر .

ولكن مصر تستورد فى كل عام مقادير وافرة من الصمغ والعاج من سنار ودنقلة ، وهى بلاد خاضعة للباشا ، ويقوم ضباطه بإدارتها .

ويباع بعض الرقيق فى مصر ، ويصدر بعضهم إلى الآستانة وغيرها من أساكل الليڤانت .

وليس بمصر على ساحل البحر المتوسط سوى مينائى الإسكندرية ودمياط . ومنذ رأى الباشا أن من صالحه أن تكون الإسكندرية مركزاً لجميع أعماله التجارية ، أخذت أهمية دمياط تقل عن ذى قبل ، غير أنها ما تزال توطد علاقاتها التجارية مع سوريا وكرمانيا ، فتستورد منهما الحرير الخام والطباق والخشب ، وتصدر إلى عدة جهات فى بلاد الليڤانت ما يزرع فى أرضها من الأرز .

ولم يبق لى الآن إلا أن أتحدث عن الإسكندرية ، وهى مستودع جميع ما تنتجه مصر فى الوقت الحاضر ، وقد غدت إحدى المدن التجارية الهامة لتجارة الليڤانت ، بسبب ما أنشىء

بها من بيوت تجارية أوربية كثيرة ، وما تدفق فيها من رءوس الأموال تبعاً لذلك .

وفى وسع المرء أن يقول ، دون أن يكون مغالياً ، إن ٩/١٠ من الشئون التجارية تقوم به الحكومة ، لأن ما يستورده الباشا لحسابه الخاص من أخشاب البناء والذخائر الحربية والأسلحة والآلات والفحم وموارد أخرى كثيرة ، تؤلف ثلث الواردات كما أن جميع البضائع المعدة للإصدار ، تكاد تكون جميعها ملكا للحكومة ، فتبيعها بطريق الزايدة العلنية لمن يدفع فيها أكبر ثمن .

على أن هذه الطريقة لم تتبع إلا منذ سنتين ، أما قبل ذلك فكان الباشا يبيع محصولاته سلفا ، فكان التاجر الذى يدفع الثمن مقدما ، يحصل على فرمان أو (إذن) بألف قنطار من القطن مثلا ، وكان يتسلم مايرد من البضاعة أولا بأول . ولما كان الباشا فى غالب الأحيان يغالى فى تقدير محصولاته ، ويوزع من الفرمانات أكثر مما يستطيع الوفاء بما تنص عليه فى آخر العام ، فإن شطراً كبيراً من محصول العام التالى كان التعاقد بشأنه قد تم سلفا ، ومن ثم لقى الباشا كثيراً من العنت فى مواجهة نفقاته .

وقد خطر للباشا كذلك ، أن يصرف منتجات مصر فى أوربا لحسابه الخاص ، عن طريق شركات ينشئها فى كبريات المدن التجارية ، غير أن الخزانة المصرية تعرضت لخسائر فادحة ، لأن وكلاءه أساءوا استغلال ثقته بهم ، والظاهر أن النظام المعمول به الآن ، أقل النظم عيوبا فى حقيقة الأمر ، وسيبقى كذلك طالما كان الباشا فى غير حاجة ملحة إلى المال .

وبينما يزعم الذين ينتقصون من قدر الحكومة أن تجارة الإسكندرية قد قلت أهميتها ، يؤكد الذين يشايعون الباشا أنها لم تكن فى يوم من الأيام أكثر ازدهاراً مما هى عليه الآن .

وإذا شئنا استجلاء الحقيقة ، من خلال رأيين يناقض كل منهما الآخر إلى هذا الحد ، فلا سبيل إلى ذلك فيما يبدو لى ، إلا بالرجوع إلى الإحصاءات ، ومن المعلومات التى استطعنا الحصول عليها ، أمكننا إعداد الجداول الأربعة التالية :

فالجدول الأول يبين حركة التجارة البحرية فى ميناء الإسكندرية خلال عشر سنوات ، ويوضح الجدول الثانى مقادير القطن المصدرة إلى الخارج منذ عام ١٨٢٤ إلى عام ١٨٣٦ ، أما الثالث فيحوى مقادير البضائع المصدرة من ميناء الإسكندرية وأثمانها خلال سبع سنوات ، وأخيراً يأتى الجدول الرابع ومنه تتضح مقادير الواردات والصادرات فى الأعوام التالية ١٨٢٣ — ١٨٢٤و ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ .

ملاحظات على الجدول الأول

١ — يعزى ما حدث من نشاط تجارى فى عام ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٥ إلى الثورة اليونانية ، وإلى حالة القحط التى أعقبتها . ففى هذه الفترة من الزمن ، كانت جزر الأرخبيل كما كانت جيوش إبراهيم باشا فى المورة ، تستورد من مصر جميع ما تحتاج إليه من مئونة .

٢ — وكان الهيلينيون ، الذين لم يرد ذكرهم فى الجدول السابق إلا فى أعوام ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، يرفعون الراية الروسية أو الأيونية على سفنهم خلال الثورة .

٣ — لا يشمل الجدول الأول السفن التى كانت ترفع العلم العثمانى ، ولما كانت هذه السفن لا تتصل بالقنصليات لتحديد خط سيرها ، فقد غدا الحصول على بيانات صحيحة عنها ضربا من المستحيل .

[الجداول غير موجودة]

ولما كان يؤسفنا أن نقرر ، دون أن نخشى الوقوع فى كثير من الأخطاء ، أن استهلاك البلاد المحلى باق على ما هو عليه ، فمن المستطاع أن نستنتج من الجداول الأربعة :

١ — أن ما نلحظه من تفاوت عظيم بين سنة وأخرى ، يرجع أغلبه إلى حالة فيضان النيل ، من حيث الزيادة والنقصان .

٢ — أن إنتاج الغلال والحبوب الزيتية والكتان وما إلى ذلك ، قد قل خلال الاثنتى عشرة سنة الأخيرة .

٣ — أنه ليس صحيحاً أن محصول القطن قد زاد بقدر ما نقص محصول الحبوب ، إذ يدل الجدول الثانى على أن أكبر محصول للقطن كان فى عام ١٨٢٤ ، ولم يستطع الباشا حتى الآن ، أن يصل إلى الحد الذى بلغه محصول ذلك العام ، وعلى الرغم من جميع ما بذله من جهود .

٤ — أنه إذا كانت قيمة الصادرات فى عامى ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ قد عادلت نظائرها فى سنوات الرخاء السابقة ، فإن ذلك لا يرجع إلى زيادة المحصولات وإنما يرجع فحسب إلى ارتفاع أسعار القطن فى الأسواق التجارية ارتفاعا عظيما .

٥ — هذا إلى أنه لما كان نشاط تجارة الحبوب من شأنه ازدياد أعمال أصحاب السفن ، فقد ضعفت حركة السفن التجارية فى ميناء الإسكندرية إلى حد كبير ، منذ قل تصدير المواد الغذائية .

على أنه إذا كان صحيحاً أن الإنتاج فى مصر قد اضمحل منذ اثنتى عشرة سنة ، أى منذ ترتب على إنشاء الجيش والبحرية فى مصر انتزاع كثير من المشتغلين بالزراعة ، فليس أقل من ذلك صحة ، أن الموازنة بين تجارة مصر اليوم ، وتجارتها فى عهد المماليك وفى السنوات الأولى من حكم محمد على ، لا يسع الناقد النزيه إزاءها ، إلا أن يعترف بما حدث من تقدم عظيم . ولما كانت البيانات الموثوق بصحتها بعيدة عن متناول أيدينا ، فإن موقفنا لا يساعدنا على أن ندعم هذا الرأى بالأرقام ، غير أن جميع من يقيمون فى هذه البلاد منذ زمن طويل ، قد اتفقت كلمتهم على أن المعاملات التجارية فى تلك العهود القديمة ، لم تكن شيئاً مذكوراً ، إذا قيست بما هى عليه اليوم من نشاط واسع النطاق .

التعليم العـام

ليس بين منشآت محمد على ما هو أكثر تشريفاً له من المدارس . ولا جدال فى أن هذه المؤسسات بعيدة عن الكمال ، بل إن ما أطلق على بعضها من أسماء ، كمدرسة الفنون والصناعات ، ليوحى بعقد موازنة بينها وبين معهد شهير فى أوربا ، ولن يؤدى ذلك إلا إلى إظهار ما عليه معاهد التعليم المصرية من تأخر شديد .

غير أننا إذا شئنا أن نقدر جميع ما قام به محمد على فى هذه الناحية تقديراً عادلا ، فمن الواجب ألا نغفل قط النقطة التى بدأ منها .

فالطلبة الذين يدرسون اليوم علوم الرياضة ، ويدربون على فنون الرسم ، هم أبناء الفلاحين الذين يجهل أغلبهم القراءة والكتابة . وقد قال لى الباشا ذات مرة ، إنه عندما ولى الحكم لم يكن بمصر مائتان من الأشخاص يعرفون الكتابة ، إذا استثنينا الكتبة من القبط ، بل إنه هو نفسه لم يتعلم القراءة إلا فى سن الأربعين ، لذلك كان عليه أن ينشىء كل شىء من جديد ، فيستدعى المدرسين ، ويترجم الكتب ، ويقضى على تلك الأوهام التى لم تكن تسيطر على عقول الشعب وحده ، بل وعلى عقول من اضطرهم الواجب إلى معاونة الباشا ، إذ كانوا لا يستطيعون إدراك ما تنطوى عليه آراؤه من حكمة وسداد .

ويقولون ، ولهم بعض الحق فيما يقولون ، إن الأنانية هى التى أوحت إلى محمد على بكل أعماله ، ولكن هذا الضرب من التجريح يجب ألا يوجه إليه فى كل ما له صلة بإنشاء المدارس ، إذ لا شك فى أن الباشا لن يجنى بنفسه ثمار غرسه ، لأن بذور المدنية التى ألقى

بها فى البلاد ان تنمو وتزدهر إلا فى قابل الأيام ، بل لقد صار لزاما على من يخلف محمد على ، أن يقتفى أثره ويتم عمله ، لأن المدارس لم تتوطد أركانها بعد ، إلى الحد الذى يمكنها من الاستغناء عن تأييد الحكومة ورعايتها .

وكان من أهم العقبات التى صادفها محمد على عند التفكير فى إنشاء المدارس ، تعذر العثور على مدرسين يعرفون لغة البلاد ، فقد كان جميع الأساتذة الذين قدموا من فرنسا يعجزون عن إلقاء دروسهم إلا إذا استعانوا بالترجمين ، وفى وسع امرء أن يدرك مدى الأضرار التى تلحقها هذه الطريقة بسير التعليم . غير أن إعداد فريق من الطلبة يمكن الاطمئنان إليهم فى النهوض بوظائف التدريس لم يتم إلا فى تدرج بطىء ، ومع أنهم لم يكونوا من الممتازين ، إلا أن ذلك كان أفضل على الدوام من طريقة تعليمية تمر فى مراحل ثلاث ، لم يكن هنالك معدى عن اتباعها فى بداية الأمر .

وإلى جانب ذلك ، أرسل محمد على مائتى شاب من الأتراك وأبناء العرب والأرمن إلى فرنسا وانجلترة ، حيث يختلفون إلى المدارس ، ويقبلون على دراسة اللغـات الأوربية ، ويتخصصون فى مختلف المهن .

وهؤلاء التلاميذ ، الذين أحرز بعضهم نجاحاً باهراً ، يشغلون اليوم وظائف الإدارة ، ويهيمنون على المدارس ، ويعمل فريق آخر من بينهم فى المصانع والورش . وقد يعجب الإنسان أيما عجب ، حين يزور هـذه المؤسسات ، فيلتقى فى بعض الأحيان شباناً من أبنـاء العرب ، يتحدثون بالفرنسية أو الإنجليزية ، خيراً مما يتحدثون بلغتهم الأصلية .

وقد أنشىء ما فى مصر الآن من مختلف المدارس واحدة تلو الأخرى ، دون أن تكون هناك خطة مقررة من قبل . ومنذ عامين فحسب ، وضع مجلس التعليم العام مشروعاً لتنظيم المدارس ، يجرى العمل على تنفيذه بكل همة ونشاط ، وهأنذا أذكر بعض ما أشار به :

المادة الأولى — تقسم جميع المدارس فى مصر على النحو الآتى :

ا — مدارس ابتدائية .

ب — مدارس تجهيزية .

حـ — مدارس خصوصية .

المادة الثانية — الغرض من المدارس الابتدائية إعداد التلاميذ للمدارس التجهيزية ، ونشر التعليم الأولى فى كل أنحاء البلاد .

المادة الثالثة — تنشأ فى القطر المصرى بأجمعه خمسون مدرسة ابتدائيــة ، توزع على المديريات المختلفة بنسبة عدد سكانها ، وتتسع لخمسة آلاف وخمسمائة تلميذ .

المادة الخامسة — الغرض من المدارس التجهيزية التوسع فى تعليم التلاميذ الذين تخرجوا فى المدارس الابتدائية ، وإعدادهم للالتحاق بالمدارس الخصوصية .

المادة السادسة — تنشأ مدرستان تجهيزيتان ، إحداهما قرب القاهرة ، والأخرى فى الإسكندرية .

المادة السابعة — تقبل المدرسة الأولى ١٥٠٠ تلميذ ، والثانية خمسمائة[١] .

المادة التاسعة — المدارس الخصوصية مهمتها إعداد مرءوسين يشغلون مختلف الوظائف العامة من مدنية وعسكرية .

المادة العاشرة — تشمل المدارس الخصوصية المدارس الآتية :

(١) مدرسة الألسن : ومهمتها إعداد مترجمين من الفرنسية إلى العربيــة والتركية ، وإمداد المدارس الخصوصية المختلفة بتلاميذ يجيدون هذه اللغات ، ومقر هذه المدرسة مدينة القاهرة ، وبها ١٥٠ طالباً .

(٢) مدرسة المحاسبة : ومهمتها إعداد الكتبة والمحاسبين للإدارات والمصالح المختلفة ، ومقرها القاهرة ، وبها ١٥٠ طالبا .

(٣) مدرسة الفنون والصناعات : ومهمتها إعداد الطلبة للمدارس التى تدربهم على أعمال الدفعية من برية وبحرية ، وكذلك إعداد المهندسين للجيش والأسطول والطرق والكبارى والمناجم ، وموظفين لجميع المناصب الأخرى التى تتطلب إلماماً واسعاً بالعلوم الطبيعية والرياضية ، وهذه المدرسة فى بلاق ، وبها ٢٠٦ من الطلاب .

(٤) مدرسة الدفعية : ومهمتها إعداد الضباط لمختلف الوظائف فى هذا السلاح ، وقد أنشئت فى طره ، على مسيرة ساعتين من القاهرة ، وتشمل ١٩٦ طالبا .

(٥) مدرسة الفرسان : ومهمتها إعداد الضباط وصف الضباط فى هذا السلاح ، وهذه المدرسة مقرها الجيزة ، وبها ٤٠٠ طالب .

(٦) مدرسة المشاة : ومهمتها إعداد الضباط لهذا الســلاح ، ومقرها دمياط ، وبها ٤٠٠ طالب .

---

(١) أنشئت مدرسة القاهرة التجهيزية منذ عهد قريب فى أبى زعبل ، وهى تؤدى عملها فى همة ونشاط ، ولكن العمل ما يزال جاريا لإعداد مدرسة الإسكندرية .

(٧) مدرسة الطب : ومهمتها إعداد المارستين الصحيين والأطباء والصيادلة للجيش والخدمات المدنية .

(٨) مدرسة الطب البيطري : ومهمتها إعداد الأطباء البيطريين للجيش والخدمات المدنية .

والمدرستان الأخيرتان مقرهما قصر العيني ، وعدد الطلبة في الأولى مائتان ، وفي الثانية مائة .

وقد تقرر أن يبقى الطلبة ثلاث سنوات في المدارس الابتدائية ، وأربعا في التجهيزية ، وخمسا في الخصوصية .

وجميع المدارس التجهيزية والخصوصية التي زرتها فسيحة نظيفة حسنة التهوية ، ينام طلبتها على أسرة من الحديد ، وتقدم إليهم أنواع جيدة من الغذاء والكساء ؛ هذا عدا مايتقاضونه من مرتبات تتراوح بين ثمانية قروش ومائة قرش في العام .

وإذا قدرنا عدد الطلبة جميعا في المدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية ألفيناهم ٤٠٠ ر٩ ، تتكفل الحكومة بالإنفاق على مسكنهم ومأكلهم .

وقد قيل لي بلهجة التأكيد ، إن النفقات اللازمة لصيانة معاهد التعليم ، ودفع مرتبات الأساتذة والموظفين المعينين فيها تبلغ ثلاثين ألف كيس ، أي خمسة عشر مليونا من القروش في السنة ، وبذلك يتكلف الطالب الواحد في المتوسط ١٦٠٠ قرش سنويا[1] .

وليست جميع المدارس المصرية ، كما ذكرت في مطلع هذا الفصل ، في مستوى المعاهد المشابهة لها في مختلف الدول الأوروبية ، ورغم ذلك فإن بلوغ مستواها الحالي أمر يستثير العجب والدهشة . أما مدرسة الفنون والصناعات ومدرسة المدفعية فتمتازان بأنهما في حالة لابأس بها إذ سار التعليم فيهما على طريقة التبادل (وذلك بأن يعلم التلاميذ بعضهم بعضا تحت إشراف أساتذتهم) . والطلبة أقوياء في مبادئ الرياضة إلى الحد المعقول ، أما الرسوم والتصميمات التي عرضت عليّ فكانت دقيقة نظيفة .

ولما كانت مدرسة الطب لم تخرج للجيش غير أطباء ضعاف ، فلعلها المدرسة الوحيدة التي لم تقم بأداء رسالتها حتى الآن ، ذلك بأن العلوم المختلفة التي يجب أن يلم بها الطبيب الكفء فوق مستوى الذكاء العادي عند أبناء العرب بكثير ، ومن ثم كان نجاحهم في هذه الناحية من نواحي المعرفة الإنسانية لا أمل فيه ، وربما كان إرسال بعض الطلبة الممتازين لدراسة الطب في الجامعات الأوروبية خيرا من أن ينشأ في مصر معهد للطب ، لا تزوده البلاد نفسها بأهم ما يحتاج إليه .

---

(١) في الأصل ١٦٠٠ قرش — ٤٠٠ رطل لكل تلميذ .

القوات الحربية — الجيش

منذ أكثر من خمس عشرة سنة شرع الباشا فى تنظيم الآلايات من المشاة والفرسان، وهيأت له حروبه فى سنار وبلاد المورة، كما هيأت له حروبه فى سوريا بعد ذلك بوقت طويل الفرصة لإنشاء جيش عظيم. وقد لقى إنشاء هذا الجيش فى أول الأمر عقبات كأداء، ولكن محمد على وولده استطاعا، بما أظهراه من مثابرة، التغلب على ما كان يسيطر على الشعب من أوهام، حتى نجحا فى تعويد أبناء العرب احترام النظام العسكرى.

وقد نظم الجيش المصرى على النسق الفرنسى. وجميع أفراده من أبناء العرب، غير أن ضباطه من الترك، عدا من يشغلون المراكز الصغرى.

ويتكون « ألاى » المشاة من أربعة طوابير ويتألف كل طابور من ثمانية « بلوكات »، يضم كل منها مائة جندى أى أن « الألاى » الواحد من المشاة يشمل ٣٢٠٠ جندى.

أما ألاى الفرسان فيتألف من ست كتائب، عدد جنود كل منها ١٤٠ جنديا، فيكون المجموع ٨٤٠ رجلا.

وتتألف الآلايات الدفعية المشاة من اثنتى عشرة بطارية، والآلايات الدفعية الراكبة من ست بطاريات، لكل منها ستة مدافع وبكل بطارية ١٩٢ جنديا.

وليست جميع المدافع المصرية من عيار واحد، فمنها مدافع عيارها أربعة أرطال، أو ثمانية، ومدافع أخرى قطرها خمس بوصات ونصف. وإلى جانب ذلك، هناك مدافع « الهاون » على الطراز الفرنسى، فلكل منها صندوق للذخيرة يحوى ١٦٠ طلقة، وصندوق آخر صغير يسع أربع عشرة طلقة.

ويتألف الجيش المصرى اليوم من ثلاثة آلايات من المشاة، منها ألايان كاملان من السود، أرسلا من سنار إلى اليمن عن طريق مصوع، كما يتألف من الايين من فرسان الحرس، وأربعة عشر ألايا من الفرسان المقاتلة، والايين من المدفعية المشاة، ومثلهما من المدفعية الراكبة وأورطتين من المهندسين، وعدد كبير جداً من الباطجية (حملة البلط) يظلون فى المدن للقيام بشئون الحراسة.

وجميع هذه الآلايات ليست كاملة العدد، وما يحارب منها فى بلاد العرب لا بد أن يكون قد قاسى الأمرين من سوء الأحوال الجوية. وقد أمكن فى بعض الحالات سد ما يحدث فى الآلايات من نقص بتجنيد السوريين. ومهما يكن من شىء، ففى استطاعة

المرء أن يجزم بأن الجيش المصرى لا يكاد يبلغ مجموع جنوده ثلثى الرقم الناتج عن احتساب جميع الآلايات كاملة العدد .

الجيش المصرى فى كامل قوته

المشاة	٢٩	ألايا	٩٢٫٨٠٠ رجلا
الفرسان	١٦	«	١٣٫٤٤٠ «
المدفعية	٣٦	بطارية	٦٫٩١٢ «
المهندسون	«	أورطتان »	١٫٦٠٠ «
		المجموع الكلى	١١٤٫٧٥٢

وتبلغ هذه القوة إذا أنقصت إلى الثلثين ٧٦٫٥٠٠[1].

وفى أول يناير ١٨٣٧ كان الجيش المصرى موزعا بين مصر وسوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت وسنار على النحو التالى :

١ — المشاة

١ —	حرس (غارديا) فى سوريا		فى حماه
٢ —	حرس (غارديا) « مصر		« القاهرة
٣ —	حرس (غارديا) « مصر		« القاهرة
١	من جنود الصف « سنار		« الخرطوم
٢	« « « « سوريا		« دمشق
٣	« « « « بلاد العرب		—

(١) استناداً إلى مذكرة قدمت إلىّ ، ولكنى لا أستطيع الاطمئنان إلى صحتها ، يتألف الجيش المصرى فعلا مما يأتى :

مشاة نظاميون		٩٢٫٢٦١ رجلا
فرسان نظاميون		٧٫٥٣٠ «
رجال المدفعية		٧٫٢٦٦ «
سلاح المهندسين		٣٫٨٣١ «
	المجموع	١١٥٫٩٨٨ «
فرسان غير نظاميين		٩٫٠٣١ «
المجموع الكلى		١٢٥٫٠١٩ «

٤	من جنود الصف في سوريا	في عينتاب
٥	» » » » سوريا	» أذنة
٦	» » » » سوريا	» اللاذقية
٧	» » » » بلاد العرب	—
٨	» » » » مصر	» القاهرة
٩	» » » » بلاد العرب	—
١٠	» » » » مصر	» القاهرة
١١	» » » » جزيرة كريت	—
١٢	» » » » سوريا	» دمشق
١٣	» » » » سوريا	في حلب
١٤	» » » » »	» صيدا وبيروت
١٥	» » » » بلاد العرب	—
١٦	» » » » مصر	» القاهرة
١٧	» » » » سوريا	» حلب
١٨	» » » » »	» »
١٩	» » » » مصر	» الإسكندرية
٢٠	» » » » بلاد العرب	—
٢١	» » » » » »	—
٢٢	» » » » سوريا	في أذنة
٢٣	» » » » بلاد العرب	—
٢٤	(من السود) » » »	—
٢٥	من جنود الصف » سوريا	» القدس
٢٦	» » » » بلاد العرب	—

الفرسان

١	— حرس[1] (غارديا) في سوريا	في غزة
٢	— » » » »	» بعلبك

(١) سيعطى لهذين الألايين دروع .

١	من جنود الصف فى سوريا	فى عكا
٢	» » » » »	» اللاذقية
٣	» » » » »	» مرعش
٤	» » » » مصر	» القاهرة
٥	» » »	(هذا الألاى لم يشكل بعد من جديد إذ أصبح الاى الحرس الثانى)
٦	» » » فى سوريا	فى طرسوس
٧	» » » » »	» الرملة
٨	» » » » مصر	» بنى سويف
٩	» » » » سوريا	» غزة
١٠	» » » » »	» طرسوس
١١	» » » » »	» طرسوس
١٢	» » » » »	» كلس
١٣	» » » » مصر	» القاهرة
١٤	» » » » مصر	» أسيوط

المدفعية

١٢	من بطاريات المدفعية المشاة	فى سوريا	فى حلب
١٢	» » » »	» مصر وبلاد العرب	» »
٦	» » » الراكبة	» سوريا	» حمص
٦	» » » »	» »	» زحلة

سلاح المهندسين

«أورطة» واحدة	فى سوريا	فى عكا
«أورطة» واحدة	» مصر	» الإسكندرية

من هذا البيان يتضح ما يلى :

فى سوريا :

مشاة	١٢ ألايا
فرسان	١٢ ألايا

مدفعية	٢٤ بطارية
فى مصر :	
مشاة	٦ ألايات
فرسان	٤ »
مدفعية	٩ بطاريات
فى جزيرة كريت :	
مشاة	ألاى واحد
فى سنار :	
مشاة	ألاى واحد
فى بلاد العرب :	
مشاة	٨ ألايات
مدفعية	٣ بطاريات

وإلى هذه الأرقام يجب أن يضاف عدد الجنود غير النظاميين الذين فى خدمة الباشا ، وهم من البدو والمغاربة وأتراك آسيا الصغرى وألبانيا .

وهناك فصائل من الفرسان غير النظاميين على طول حدود سوريا الشرقيــة لحمايتها من إغارات عربان عنيزة ، كما أن هناك فصائل كبيرة العدد ، مع الجيش النظامى الذى يقاتل فى بلاد العرب .

القوة البحرية

لقى إنشاء قوة بحرية فى مصر من الصعاب والعقاب مالم يلقه الجيش البرى عنـد إنشائه لأن محمد على لم تـكن لديه المواد اللازمة لبناء السفن الحربية ، وكذلك لم يكن لديه أسطول تجارى ، يستطيع أن يمده بذوى الخبرة والدربة من البحارة .

وقد بنى الباشا فرقاطاته الأولى فى « ليڤورنة » « ومارسيليا » « وتريستا » ، وكان العمل فى الوقت ذاته يسير حثيثا فى إنشاء دار الصناعة بالإسكندرية . ولعله كان من أسعد الأيام فى حياة محمد على ، ذلك اليوم الذى خرجت فيه أول بارجة من مصانعه . ومنذ ذلك الحين ، أخذ محمد على ، وكان يعد العدة لغزو سوريا ، يبذل غاية ما فى وسعه لإنجاز جميع ما فى « الترسانة » من أعمال حتى تسنى له إنشاء أسطول عظيم ، وكأنما تم ذلك بفعل ساحر. ويتألف الأسطول المصرى اليوم من تسع بوارج أنزلت إحداها إلى البحر منذ عهـد

قريب ، كما يتألف من سبع فرقاطات ، وأربعة قراويت ، وثلاثة أباريق ، وخمس سفن من نوع الغولت ، وكوتر واحد ، وسفينة بخارية ، وأربعين نقالة .

والجدول الموافق يبين أسماء السفن الحربية المصرية وأرقامها وعدد ماسلحت به من المدافع .

البوارج (الغلايين أو القباق)

المحلة الكبرى	١٠٢ مدفعا
المنصورة	١٠٢ »
الإسكندرية	١٠٠ مدفع
أبو قير	٧٤ مدفعا
مصر	١٠٦ »
عكا	١٠٦ »
حمص	١٠٢ »
بيلان (أنزلت إلى البحر منذ عهد قريب)	١٠٢ »

ملاحظة : يجرى العمل إلى جانب ذلك فى بناء ثلاث بوارج فى كل منها مائة مدفع ، ويتراوح طاقم كل بارجة بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ رجل

الفرقاطات

البحيرة	٥٤ مدفعا
كفر الشيخ	٥٤ »
شير جهاد	٦٠ »
رشيد	٦٠ »
دمياط	٥٦ »
مفتاح جهاد	٥٦ »
فضل الله	٦٠ »

ملاحظة : منذ عهد قريب ، حولت مفتاح جهاد إلى قرويت ، وفى ورش الترسانة فرقاطتان جديدتان ، يتراوح طاقم كل منهما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ رجل .

القراويت

جهاد بيكر	٢٤ مدفعا
جناح بحرى	٢٤ »
طنطا	٢٤ »
پلنك جهاد	٢٤ »

ملاحظة : عدد طاقم كل قرويت من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ رجل .

الأباريق

سمند جهاد	١٨ مدفعا
شهباز جهاد	١٦ »

ملاحظة : يتراوح طاقم كل إبريق بين ١٥٠ و ٢٠٠ رجل .

الغولتات

الصاعقة	٢٠ مدفعا
شاهين دريا	٢٠ »
واشنطن	٢٠ »
تمساح	١٤ »
بادئ جهاد	١٤ »
الفشن	١٠ مدافع

الكوتر

ملاحظة : يتراوح طاقم كل غولت بين ٢٠٠ و ٢٥٠ رجلا تقريبا ، فى حين أن طاقم كل كوتر يبلغ مائة رجل .

النقالات

هناك أربعون سفينة تختلف فى مقدار حمولتها . وليس فى البحرية المصرية من السفن البخارية سوى « وابور النيل » ، وهو باخرة رائعة الجمال فى حجم الفرقاطة ، وتبنى الآن

باخرة أخرى فى ترسانة الإسكندرية ، كما ينتظر بفارغ الصبر وصول باخرة ثالثة تصنع فى انجلترا للملاحة النيلية[1].

ولدى الباشا زيادة على ذلك أسطول صغير فى البحر الأحمر ، لتأمين المواصلات بين مصر وجيشها الذى يقاتل فى الحجاز واليمن .

وقد كانت جميع السفن فى هذا الأسطول ، قبل أن يقتنيها الباشا مراكب تجارية ، تنقل تجارة الهند . وهناك أمر آخر ، وهو أنه ليس على شواطئ البحر الأحمر ورش لإصلاح السفن ، فإذا احتاجت أية سفينة إلى الإصلاح ، فلا مناص من إرسالها إلى بمباى .

قوة السفن المصرية فى البحر الأحمر وحمولتها

	عدد المدافع	الحمولة (بالإردب)
بارجة الأميرال	١٦	٤٥٠٠
عبد الله عمر	١٢	٢٠٠٠
برج ظفر	١٢	٢٥٠٠
عجمى خورشيد قبطان	١٤	٢٠٠٠
الأمير مميش قبطان	١٤	٣٠٠٠
بارجة جديدة	—	٢٠٠٠

ويجرى العمل فى إصلاح « التاج البحرى » . وفى جدة ثلاثة قراويت ، بكل منها ثلاثة مدافع ، كما أن هناك ثلاثة قراويت أخرى ، واحد منها فى اللحية وآخر فى الحديدة وثالث فى مخا .

الضرائب والإيرادات

إن النظام المالى ، الذى أقامه محمد على فى مصر ، ليحمل بين أطوائه جميع ماتفتقت عنه أذهان الاقتصاديين فى هذا الصدد منذ أقدم العصور . فقد فرضت الضرائب على الأراضى والأشخاص ، وكل المواد المعدة للاستهلاك ، بل وعلى جميع الصناعات دون أن يستثنى من من ذلك أكثرها ضعة ومهانة .

(١) يبلغ عدد رجال الأسطول المصرى ١٨٫٦٥٣ ، وعمال الترسانة ٥٠٦٩ ، ويجب أن يضاف إلى هذا العدد ٨٠ رجلا من العمال الأوربيين والكتبة الأقباط وغيرهم .

ويتولى عمال الحكومة جمع الضرائب المباشرة فى كل مديريات القطر المصرى ، فى حين أن الضرائب غير المباشرة ، كالرسوم الجمركية والعوائد المقررة على مواد الاستهلاك المختلفة يفوض أمرها إلى جماعة من الملتزمين يتعاقدون عليها مع الحكومة مدة سنة أو بضع سنوات .

وليس الاحتكار مجهولا فى مصر ، إذ يتولى وكلاء الحكومة بيع البن والنيلة للاستهلاك المحلى (١) .

ويباع الصنفان فى مصر بأسعار أعلى بكثير مما يباعان به فى أهم جهات البحر الأبيض المتوسط ، وكان من أثر ذلك أن نشطت حركة التهريب نشاطا كبيرا . فقد عرف أن بعض التجار يشترون النيلة والبن عن طريق المزايدة العلنية ، على أن يقوموا بتصديرها إلى الخارج ثم يشحنونها فعلا فى السفن المعدة لهذا الغرض ، ويعملون بعد ذلك على إعادة هذه البضائع إلى البلاد خفية ، فيفيدون من وراء هذه العملية القائمة على الغش ربحا يعادل مائة فى المائة .

ويجب أن نضيف إلى أبواب الإيرادات هذه بابا آخر على أكبر جانب من الأهمية ، وهو صافى الأرباح الناتجة عن بيع محصولات الأراضى . وهذه الأرباح عبارة عن الفرق بين الثمن الذى تشترى به الحكومة من الزارعين ، والثمن الذى تبيع به للتجار بعد ذلك .

وها هى ذى الضرائب المباشرة :

أولا — ضريبة الأراضى (أو الميرى) :

ليست هذه الضريبة موحدة فى جميع أنحاء القطر المصرى ، بل إنها لتتغير تبعا لخصوبة الأرض وسهولة ريها وهى تقدر بالبتك Patak ، وهو عملة سورية قيمتها تسعون بارة . وتتراوح ضريبة الفدان بين ٧ و ٢٥ بتكا أى من ١٥ قرشاً و٣٠ بارة إلى ٥٦ قرشا وعشر بارات . على أن هناك أراضى فى الوجه البحرى وفى ضواحى القاهرة تدفع عنها ضريبة قدرها ٣٥ بتكا (أى ما يعادل ٧٨ قرشا و ٣٠ بارة) .

ويمكن أن يقال ، دون أن يخشى المرء الوقوع فى كثير من الخطأ ، إن متوسط ضريبة الفدان أربعون قرشا ، أى أن ضريبة الدسياتين (٢) ٢٥ روبلا من عملتنا .

---

(١) حصل الإنجليز ، منذ عهد جد قريب ، على فرمان من الباب العالى ، يبيح لهم استيراد البن الأمريكى فى كل الأقطار الخاضعة لحكم محمد على . ولكن لما كان الباشا لا يطيب له أن يمنح أى شعب امتيازا تنجم عنه خسارة لغيره من الشعوب ، فقد أصدر فى الحال أمرا (بيولردى) يقضى بأن يكون استيراد البن الأمريكى إلى مصر وسوريا مباحا لجميع الأوربيين بلا استثناء ، ومن المحتمل أن يؤدى ذلك إلى تعديل النظام المعمول به الآن فى احتكار البن اليمنى .

(٢) نسبة الفدان إلى الدسياتين (Dessiatine , Dessjatine) هى ٨٧٣ إلى ٢٤٠٠ .

وتعفى من هذه الضريبة الأراضى المرتفعة ، التى لا يمكن ريها إذا جاء الفيضان منخفضا وكذلك الأراضى المزروع نلثاها أشجارا .

ثانيا — ضريبة الرءوس (أو فرضة الرءوس) :

هذه الضريبة تتغير تبعا لظروف دافع الضريبة . فالمسيحيون الموظفون فى الحكومة ، وأبناء العرب المستخدمون فى الأعمال الخاصة ، يدفعون هذه الضريبة بنسبة مرتباتهم ، إذ يخصم منهم مرتب شهر على مدار السنة .

وتتراوح الفرضة على الفلاحين بين ٣٠ قرشا ومائة قرش ، أما الصناع والتجار فيدفعون الضريبة تبعا لمقدار كسبهم من أعمالهم وتجارتهم ، على ألا تتجاوز الضريبة ٥٠٠ قرش بحال من الأحوال .

ثالثا — الجزية (على الذميين) :

يدفعها غير المسلمين جميعا ، كما هو الشأن فى سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، إذ ترسل الأستانة رأسا عددا معينا من تذاكر الجزية فى كل عام ، ويدخل المتحصل من هذه الضريبة فى حساب الجزية التى تدفع للباب العالى .

رابعا — عشور النخيل :

أشجار النخيل التى يستعمل ثمارها غذاء للشعب ، والتى تنمو فى جميع أنحاء القطر المصرى ، تخضع لضرائب مباشرة وغير مباشرة . فيدفع عن كل نخلة ضريبة قدرها ٢٠ أو ٤٠ أو ٥٠ بارة فى الوجه القبلى ، و ٤٠ أو ٦٠ أو ١٠٠ بارة فى الوجه البحرى حيث يكون محصول النخل أجود وأوفر .

خامسا — ضريبة أنوال النسيج :

تفرض على كل نوع ضريبة شهرية قدرها ٣٦ قرشا وبناء على البيانات التى جمعتها بنفسى كانت إيرادات الضرائب المباشرة كما يلى [1] :

---

(١) كان ذلك فى سنة ١٢٥١ من التقويم القبطى ، (وصحتها ١٥٥٢) . وهذا التقويم هو الذى تأخذ به مصر فى الشئون المالية ، وتشمل السنة المشار إليها ، المدة الواقعة بين أول سبتمبر ١٨٣٥ وأول سبتمبر ١٨٣٦ .

ضريبة الأرض (الميرى)	٣٢٠ر٠٠٠	كيس
الفرضة (فرضة الرءوس)	٦٠ر٠٠٠	»
الجزية (على الذميين)	٩٠٠	»
عشور النخيل	٦ر٠٠٠	»
ضريبة أنوال النسيج	٢٠ر٠٠٠	»
المجموع	٤٠٦ر٩٠٠	»

وكان دخل الضرائب غير المباشرة فى السنة ذاتها على النحو التالى :

إيرادات جمرك بلاق	٧٣١٩	كيسا
» » دمياط	١٥٦٤	»
» جمركى الإسكندرية ورشيد	٦٠٢٥	»
» جمرك مصر القديمة	١٥٢٥	»
» » السويس	٣٩٢٠	»
	٢٠٣٥٣	»

عوائد وكالات الصابون	١١١	كيسا
عوائد التزام النبيذ والمشروبات الروحية	٣٣٠٠	كيس
» » صيد السمك فى بحيرة المنزلة	٢٨٠٠	»
» » السمك فى بلاق ومعارض الوحوش والحواة فى رشيد	١١٢٠	كيسا
عوائد التزام الملح	٣٣٠٠	كيس
ضريبة على العبيد عند إدخالهم إلى مصر	٤٠	كيسا
» » الصودا فى الإسكندرية	٥٢	»
» » تصدير ملح النوشادر	١٠	أكياس
عوائد على التزامات صغيرة مختلفة (أبالتو) فى المحلة الكبرى	١٤	كيسا
(عوائد القواسة) على البضائع الواردة من الوجه القبلى والمصدرة إليه	٨٠	»
عوائد دلالة تحصل من الدلالين فى القاهرة	٦٢١	»
عوائد وكالات الجلابين وتحصل من التجار الذين يفدون من بلاد الزنوج	١٥٥	»

عوائد السنامكي والقرفة	٢٦١	كيس
عوائد على البلح	٤٥	»
عوائد على البوص (الناب)	٣١	»
» » الدلالين بالإسكندرية	١٠٠	كيس
» » الصائغين بالإسكندرية	٢٧	كيساً
» » التزامات صغيرة مختلفة (أبالتو) فى الإسكندرية ورشيد	٣١٧	»
إيرادات المخازن العامة فى المحمودية	٣٥	»
ضريبة على المواد الغذائية المستهلكة فى القاهرة [1]	١١٥٠٠	كيس
» » » » » الإسكندرية ودمياط ورشيد	٨٧١٢	كيساً
عوائد على المواشى الواردة إلى القاهرة [2]	١١٥٠	كيسا
» » » » » الأسكندرية	٦٠٠	كيس
» استغلال النطرون	٤٩٠	كيسا
المجموع	٥٥٢٢٤	»

مما تقدم يتبين أن البن والنيلة يخضعان لاحتكار مزدوج ، إذ احتفظت الحكومة لنفسها بحق بيعهما فى داخل البلاد وخارجها .

ويبلغ مقدار ما يستهلك سنويا من البن ثلاثة عشر ألف قنطار ، منها ستة آلاف تستهلكها القاهرة ، والباقى تستهلكه الإسكندرية والأقاليم .

وقنطار البن الواحد يكلف الباشا حوالى ١٤٠ قرشا ، ولكنه يبيعه بمبلغ ٤١٢ قرشا ، ومن ثم تربح الحكومة ٢٧٢ قرشا فى كل قنطار ، وبذلك تبلغ الأرباح من احتكار البن فى الداخل ٧٠٧٢ كيسا .

وكذلك تستهلك مقادير كبيرة من النيلة لأن الملابس الزرقاء شائعة الاستعمال ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة من السكان ويتضح من البيانات التى قدمتها لى الإدارة التى تشرف على بيع هذه المادة ، أن متوسط ما تستهلكه البلاد فى السنة ٨٦ ألف أقة من النيلة ، وتباع بسعر

---

(١) قيمة هذه الضريبة ثمانية عشر قرشا عن إردب القمح وخمسة عشر عن إردب الفول أو الشعير .

(٢) عوائد المواشى ثلاثة قروش عن الرأس الواحد من الضأن و ٣٥ قرشا عن الجاموسة و ٦٢½ قرشا عن البقرة وخمسون عن الجمل .

٦٨ قرشا ، أى بربح قدره ٣٨ قرشا فى الأقة الواحدة ، وبذلك يحصل الباشا من احتكار النيلة على ٦٥٣٠٨ كيسا .

وهذا ما يمكن أن يسمى إيرادات الدولة الثابتة ، غير أننا إذا شئنا تكوين فكرة صحيحة عن موارد باشا مصر وجب أن نضيف إلى الأرقام السابقة أرباح الحكومة من جميع السلع التى يبتاعها التجار لتصديرها . وهذه الأرباح غير ثابتة بطبيعة الحال ، إذ أنها تتوقف على ارتفاع وانخفاض الأسعار التى تباع بها حاصلات مصر المختلفة فى أهم الأسواق الأوربيـة . ولإعطاء فكرة تقريبية عن الأرباح التى يجنيها الباشا من نظام الاحتكار ، سنتخذ عام ١٨٣٦ مثالا ، ثم نحاول معرفة الفرق بين الأسعار التى اشترى بها الباشا والأسعار التى باع بها ، أى الأرباح الصافية التى عادت على الحكومة .

			ثمن البيع بالقروش	ثمن الشراء بالقروش	صافى الأرباح بالقروش
الحنطة	١٩ر٤٢٦	(إردبا)	٧٢٦ر٩٩٠	٣٣٦ر٦٩٩	٣٩٠ر٢٩١
الفول	١٤ر٧٢٤	»	٨٢٠ر٨٠٩	٣٧٦ر٣٥٣	٤٤٤ر٤٥٦
الشعير	٢٤ر٩٥٧	»	١ر٥٧٢ر٢٩١	٥٩٨ر٩٦٨	٣٢٣ر٩٧٣
الأرز	١١ر١٩٢	»	٣ر٥٤٧ر٨٦٤	١ر٣٩٩ر٠٠٠	٢ر١٤٨ر٨٦٤
القطن	١١٠ر١٤٠	(بالة)	١٠٧ر٠٢٩ر١٢٠	٤٨ر٦٤٩ر٦٠٠	٥٨ر٣١٩ر٥٢٠
الصمغ العربى	١٥ر٣٢١	(قنطارا)	٣ر٢١٧ر٤٨٠	٧٦٦ر٣٧٥	٢ر٤٥١ر١٠٥
بذر الكتان	٢٧ر٢١٧	(إردبا)	٢ر٩٩٣ر٨٧٠	١ر٦٣٣ر٠٢٠	١ر٣٦٠ر٨٥٠
نيـلة	٨٤ر٦١٦	(أقة)	٥ر٥٨٤ر٦٥١	٣ر٣٨٤ر٦٤٠	٢ر٢٠٠ر٠١١
أفيون	٨ر٦٤٢	(أقة)	١ر١٦٦ر٦٩٣	٨٦٤ر٢٠٠	٣٠٢ر٤٩٣

المجموع ٦٨ر٥٦٤ر٠٠٠

أى ما يعادل ١٣٧ر١٢٨ كيسا

ولو أردنا الآن تلخيص مختلف أبواب الإيراد التى أوردناها فى البيانات السابقـة لوجدنا أن :

حصيلة الضرائب المباشرة	٤٠٦ر٩٠٠	كيس
« « غير المباشرة	٥٥ر٢٢٤	كيسا
« احتكار البن	٧ر٠٧٢	«
« « النيلة	٦٥٣٦	«
صافى أرباح السلع المباعة للتصدير	١٣٧١٢٨	«
المجموع	٦١٢ر٨٦٠	«

أى ما يعادل ٣٠٦ر٤٣٠ر٠٠٠ قرش

وفى السنوات التى تنتعش فيها التجارة ، وتباع فيها المحصولات بأثمان عالية ، ويسهل تصريفها ، يمكن تقدير الإيرادات التى يحصلها الباشا من مصر بمبلغ ١٥ر٣٢١ر٥٠٠ ريال .

ولست أجهل أن هذا الرقم لا يتفق وما تقدر به إيرادات الباشا عادة ، كما أنى لا أجهل أن كثيرا من النـاس يصلون فى تقديرها إلى عشرين مليونا من الريالات ، وإلى اثنين وعشرين فى بعض الأحيان ، ولـكنى أعتقد أن أولئك الذين يقدرون إيرادات الحـكومة المصرية هذا التقدير السخى ، لم يكلفوا أنفسهم مشقة القيام بما قمت به من أبحاث دقيقة .

وهذا الفرق الـكبير الذى بينته ، لا يلبث أن يضؤل إذا أضيف إلى إيرادات مصر ما تحصله من سوريا وجزيرة كريت . وقد قدرت إيرادات سوريا فى المذكرة الموجزة التى تشرفت برفعها فى العام الماضى إلى حكومة القيصر عن هذه الولاية ، بمـا يقرب من ١٣٠ ألف كيس . أما إيرادات جزيرة كريت المثبتة فى ذيل تلك المذكرة ، فقـد بلغت ٧٧٩٧ كيسا فى عام ١٨٣٢ ، ومن المحتمل أن تكون قد زادت الآن ، فليس من شك فى أن هذه الجزيرة تسير فى طريق الرقى والتقدم . وبذلك تكون :

إيرادات مصر	٦١٢ر٨٦٠	كيسا
« سوريا	١٣٠ر٠٠٠	كيس
« كريت	٧ر٧٩٧	كيسا
المجموع	٧٥٠ر٦٥٧	«
أى	٣٧٥ر٣٢٨ر٥٠٠	قرش
أى ما يعادل	١٨ر٧٦٦ر٤٢٥	ريالا

ولما كانت جميع إيرادات سوريا وكريت تبتلعها المصروفات المحلية ، فقد استحال على إدراجها ضمن المصروفات العامة ، وهى الموضوع الذى سوف أتناوله فى الفصل التالى ، ووجدت من واجبى ألا أدخل فى الحساب سوى الأرقام الخاصة بإيرادات مصر وحدها ، إذ

أن الغرض من ذلك الحساب إنما هو عقد موازنة بين إيرادات الباشا ومصروفاته .

المصروفات العامة

لما كنت قد اعتمدت فى تقدير إيرادات الحكومة المصرية على مصادر محترمة ، كما رجعت فى بعض الأحيان إلى وثائق موثوق بصحتها ، فإنى أعتقد أن ما قدم إلى من بيانات فى هذا الصدد قد روعى فيه أقصى ما ينشده الإنسان من دقة فى حساب من هذا النوع .

وكنت أود لو استطعت أن أقول ذلك عما قمت به من بحوث فى شأن المصروفات العامة ، وهى موضوع هذا الفصل ، غير أن الاضطراب الذى يسود الإدارات الحكومية ، وعدم السير على طريقة واحدة فى دفع الأموال إلا فى النادر من الحالات ، والمصروفات الاستثنائية والطارئة التى لا يقف عليها المرء مهما بلغت دقته فى البحث والتحرى ، كل هذه الأمور تجعل مهمة الباحث على جانب كبير من المشقة ، حتى إنه ليضطر فى كثير من الأحيان إلى أن يقنع بتقديرات تقريبية .

وإنه لمن دواعى الفخر لدى ، أنى نجحت على الرغم من ذلك فى الحصول على بيانات كافية عن أهم الأبواب فى ميزانية المصروفات ، وعندى أن الجدول المرافق جدير بأن يكون موضع عناية كبيرة ، ذلك بأن المركز المالى لأية دولة ، لا يمكن الحكم عليه إلا بالموازنة بين إيرادات تلك الدولة ومصروفاتها .

ميزانية الجيش النظامى من مشاة وفرسان ومدفعية .		
وتشمل مرتبات الجنود وجراياتهم وكساءهم	٢١٢ر٠٠٠	كيس
أجور للبدو وغيرهم من الجنود غير النظاميين	٤٤ر٠٠٠	»
ميزانية البحرية وتشمل مرتبات البحارة ،		
وجراياتهم وكساءهم .	٢٧ر٢٠٠	»
أجور العمال فى ترسانة الإسكندرية وجراياتهم وكساؤهم	٩ر٦٧٨	كيسا
مصروفات الترسانة فى شراء المعدات اللازمة لها	٨ر٨٢٢	»
ذخائر حربية للأسطول ونفقات إصلاح السفن	٤ر٨٠٠	كيس
مرتبات الوظفين المدنيين	٣٨ر٥٠٧	أكياس
إعانات لزوجات الوظفين المتوفين وأبنائهم	١٧ر٨٠٠	كيس
هبات ومنح لأشخاص مختلفين	٣ر٦١٥	كيسا

نفقات المائدة والإضاءة للباشا وأسرته في الإسكندرية والقاهرة	١٨ر٠٠٠	كيس
نفقات ملابس الباشا وأسرته وتشمل أثمان الملابس التي توزع على رؤساء البدو ومشايخ البلاد	٢٨ر٠٠٠	كيس
مصروفات نثرية لبلاط الباشا	٣ر١٢٩	كيسا
كبير المهندسين يتناول سنويا لصيانة المصانع والقصور وغيرها من المباني العامة في القاهرة	٢٠ر٠٠٠	كيس
ميزانية ديوان المدارس .	٣٠ر٠٠٠	»
الجزية السنوية التي تدفع للباب العالي عن مصر وسوريا وكريت	٣٤ر٠٠٠	»
نفقات قوافل الحجاج	٢ر٢٠٠	»
« عمولة » تدفع في أوربا وتبلغ كل عام	٦٠ر٠٠٠	»
المجموع	٥٦١ر٧٥١	كيسا

وزيادة على ذلك تقوم « الرزنامة » أو إدارة إيرادات مختلف الأفراد بدفع المبالغ الآتي بيانها :

الحساب السابق	٥٦١ر٧٥١	كيسا
إلى الملتزمين القدماء عوضا عن العشر الذي كانوا يحصلونه من القرى	٤ر٠٠٠	كيس
إعانات لمختلف الأفراد تعويضا لهم عن الإيرادات التي كانت لهم في القرى ثم اقتطعت منهم	٣ر٠٠٠	»
إعانات منحت لعائلات مختلفة أخنى عليها الدهر	٣ر٥٠٠	»
معاشات منحت للعجزة من الجنود النظاميين	٣٢٨	كيسا
معاشات منحها السلطان العثماني طائفة من الفقراء يطلق عليهم اسم « دعاء جية » واحتسبت على إيرادات مصر	١ر١١٤	»
إعانات للمساجد عوضا عن أراضي الرزق التي استولت عليها الحكومة ، والتي كانت مخصصة لصيانة المساجد وغير ذلك من الأعمال الخيرية	٢ر٠٥٨	»
المجموع	٥٧٥ر٧٥١	»
أي	٢٨٧ر٨٧٥ر٥٠٠	قرش
أي ما يعادل	١٤ر٣٩٣ر٧٧٥	ريالا

وبالموازنة بين أبواب الإيرادات وأبواب المصروفات نجد أن :

إيرادات مصر	٠٠٠ ر٤٣٠ ر٣٠٦	قرش
مصروفاتها	٥٠٠ ر٨٧٥ ر٢٨٧	«
أى أن هناك فائضا قدره	٥٠٠ ر٥٥٤ ر١٨	«

ولكن إذا قدرنا أن بعض أبواب المصروفات كنفقات الحرب فى الحجاز وإنشاء قناطر على النيل ، ونفقات أخرى غير ذات بال ، لم تدرج فى الجدول السابق لعدم توافر البيانات المضبوطة عنها ، استطعنا أن نؤمن بأن الفائض الذى أشرنا إليه لا وجود له ، وأن أقرب الفروض إلى التصديق هو أن هناك توازنا بين إيرادات الباشا ومصروفاته . بل إنى لأذهب إلى أبعد من ذلك ، فلا أتردد فى أن أصرح برأيى ، وهو أنه لولا استغلال إيرادات سوريا فى دفع مرتبات الجنود المعسكرين بها ، وفى إزالة بعض الأعباء الثقيلة عن عاتق المالية المصرية ، لعجزت حكومة مصر عن تدبير شئونها .

الخاتمة

بعد أن استعرضت حالة مصر من حيث ثروتها العامة على اختلاف مواردها ، ومن حيث نظامها الإدارى ، وما بها من مدارس ، وما لها من قوات عسكرية ، أرجو أن يسمح لى بإلقاء نظرة خاطفة على موقف هـذه البلاد فى الوقت الحاضر ، فهى جديرة بما تثيره من اهتمام ، لما يتصل بها من ذكريات تاريخية ، وللدور السياسى الذى قد تلعبه فى المستقبل القريب .

على أننى لست من المعجبين بمحمد على ، أما حكومته التى تتسم بالقسوة والأثرة والحرص على المال ، فتستحق جميع ما يوجه إليها من ضروب الطعن والتجريح على يد كثير من الكتاب ، غير أن أولئك القادحين أنفسهم لا يستطيعون أن ينكروا على محمد على أنه أقر النظام فى بلاد كانت مسرحا للفوضى إلى حد لا يطاق ، كما أشاع الأمن فى جميع الأرجاء .

وربما كانت حوادث القتل والسرقة فى مصر الآن أقل منها فى أكثر الدول الأوربية حضارة ، حتى غدا فى مقدور أى فرد فى الوقت الحاضر أن يجوب البلاد ، ويسافر بطريق النيل إلى إقليم سنار ، ويجتاز سوريا من جميع مناحيها ، دون أن يتعرض لأقل الأخطار .

ومنذ عهد قريب ، ذهب بعض السائحين ، بل وبعض السيدات الأوربيات ، لزيارة آثار بلاد

العرب وتدمر ، أما فى السنوات الأولى من حكم محمد على ، فكان من الضرورى إرسال حرس من خمسمائة فارس ، لمرافقة أمثال هؤلاء فى زيارة الأهرام ، التى لا تبعد عن القاهرة بأكثر من ساعتين .

وكل من يعرف البدو ، وما ركز فى طباعهم من ميل إلى النهب والسلب ، لا يسعه سوى الاعتراف بأن النتائج التى أمكن الحصول عليها فى هذا الشأن كانت باهرة .

أما من حيث الإدارة ، فليس فى مقدور المرء كذلك أن ينكر أن محمد على لم يأل جهداً فى العمل على إنشاء نظام ثابت مستقر ، غير أنه ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة إذا تعددت أخطاؤه ، ذلك بأنه لم يجد أمامه مثالا يحتذيه ، سوى النظام المتبع فى تركيا ، وحكومتها دون ريب من أسوأ حكومات العالم ، هذا إلى أن الزهو قد بلغ منها مبلغاً حال بينها وبين الاسترشاد بآراء الأوربيين .

وكانت مصيبته الكبرى ، أنه لم يجد بين خاصته شخصاً واحداً سوى ابنه ، يستطيع معاونته معاونة حقة .

وقد اعتقد الباشا أنه مضطر تحت ضغط الظروف السياسية إلى أن يعهد بكل الوظائف العامة إلى الأتراك ، وأقل ما يوصف به هذا التصرف ، الذى أملته الضرورة على ما يظن ، أنه كارثة .

ومن السهل الإفاضة فى الحديث عن أخلاق الترك باعتبارهم أمة ، غير أن ذلك يبعد بى كثيراً عن موضوعى الأصلى ، لذلك أكتفى بأن ألاحظ أنه ليس من النادر أن نجد فى الطبقات الدنيا من المجتمع التركى ، بين العمال والصناع ، بله التجار ، أناساً يتسمون بالاستقامة وسلامة النية . أما الأتراك المقيمون فى مصر فمن حثالة القوم ، إذ يفدون إلى هذه البلاد للحصول على وظائف يثرون عن طريقها ، ومن الممكن أن يقال عنهم إن فيهم كل ما فى جنسهم من نقائص ، وليست لديهم فضيلة واحدة من فضائله . فهم جميعاً ، عدا القليل منهم ، أقرب إلى أن يكونوا أفراداً لا يعتنقون أى مبدأ نبيل ، وليست لديهم ذرة من الأدب ، لا شرف لهم ، ولا استقامة عندهم ، ولا وطنية فيهم . ولما كان هؤلاء هم الرجال الذين اضطر محمد على إلى أن يضعهم على رأس فروع الإدارة العامة جميعاً ، فليس غريباً أن يضرب بمقاصده النبيلة عرض الأفق ، وأن تنفذ الأوامر المبتسرة أو الصارمة تنفيذاً يجاوز الحد فى شدته . وقصارى القول ، إن الواجب يقضى باعتبار جميع موظفى الدولة ، كل فى دائرة اختصاصه ، مسئولين عن أشنع ضروب الإسراف ، وأبشع أعمال العسف والطغيان .

وابن العرب بصفة عامة أحد من التركى ذكاء ، فهو يتعلم فى سرعة وسهولة ، كما أنه لا يتصنع ولا يتعمل ، ولكن تعوزه القدرة على التمييز ، فضلا عن أنه دائماً فى حاجة إلى الإرشاد والتوجيه ، وإذا ترك وشأنه ، فلن يقتصر الأمر على أنه يعجز عن السير فى طريق التقدم ، بل إن ما سبقت له معرفته لن يبقى فى ذكراته .

ولما كان أبناء العرب[1] لم يشغلوا حتى الآن سوى الوظائف الثانوية ، سواء أكان ذلك فى الجيش أم فى الإدارة ، فإن من العسير أن نتنبأ عما تكون عليه حالهم إذا أسندت إليهم مناصب رفيعة . ولما كانوا قد رزحوا قرونا طويلة تحت وطأة الاستبداد ، وألجأتهم الضرورة إلى أن يصطنعوا الكذب والنفاق ، ولم يجدوا أمام أعينهم مثلا يحتذونها سوى أولئك الذين ظلموهم ، ولما كانوا إلى جانب ذلك أشد تعصباً من أولئك الظالمين ، فأكبر الظن أن مصر ما كانت لتفيد شيئاً ، لو أن أبناء العرب تولوا حكمها بدلا من الأتراك .

ولقد أدرك محمد على ، أكثر مما أدرك سواه ، مدى افتقار مصر إلى الرجال القادرين على إدارة الأعمال ، وكان لهذا الاعتبار بصفة خاصة أثر فى جميع ما اتخذ من وسائل لنشر التعليم فى البلاد . وفى الحق إنه ليخيل إلى أن إحياء الشعوب التى دب فيها الفساد ، وما أكثرها الآن فى بلاد الشرق ، أمر لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التعليم . ومهما يكن التقدم الذى يحرزه المرء عن هذا الطريق بطيئاً إلا أنه دائم الأثر . ومن الواجب أن يكون المقام الأول للتربية والتعليم فى الدول عامة ومصر خاصة ، كما يجب أن يلقن الصغار مبادئ الخلق الكريم ، وأن يحال بين الرذيلة ودور التعليم فى غير هوادة .

وربما كانت مصر أكثر بلاد الشرق استفادة من أوربا ، فقد رأينا الباشا يلحق بخدمته ضباطا بريين وبحريين وأطباء وصيادلة ومدرسين وأصحاب مصانع وأرباب حرف ، ولكن يجب ألا يدور بخلد أحد أنه نشأ عن ذلك تقارب حقيقى بين مدنية الشرق ومدنية الغرب ، كما يجب ألا يظن ظان أن الأتراك مع اعترافهم بتفوق الأوربيين ، كانوا يزجون إليهم آيات التقدير وعرفان الجميل . وأكثر من ذلك أن الدين قد أوجد بين المسيحيين والمسلمين فجوة لن يستطاع سدها ، بل إن الباشا نفسه ليشاطر أمته أوهامها فى هذا الصدد ، مع أنه أرقى بكثير من سائر أفرادها . فمحمد على يتسامح مع الأوربيين ، ويكثر من استخدامهم ، لأنه يشعر بأنه لا يستطيع الاستغناء عما لديهم من ألوان العلم والمعرفة ، حتى إذا اعتقد أن رجاله من الترك وأبناء العرب صاروا قادرين على النهوض بالعمل وحدهم ، عمد إلى التخلص من

(١) كل ما ذكرته عن أبناء العرب لا يصدق إلا على من استقر بمصر منهم .

الأوروبيين ، وهو أقر ما يكون عينا لأنه يضمر لهم فى دخيلة نفسه المقت والازدراء[1].

وإذا كانت الصورة الأولى التى تنطبع فى أذهان الأطفال يمكن إزالة بعض خطوطها أو طمس جميع معالمها ، أفما كان من المتعين أن نجد لهذا التغيير الواضح أمثلة بين أولئك الشبان الأتراك الذين تربوا فى أوربا ، وصاروا يتكلمون الإنجليزية والفرنسية فى طلاقة وذلاقة ، ووقفوا على مظاهر المدنية قاطبة ؟ ولكننا لم نجد من ذلك شيئا قط ، بل إن الجمهرة العظمى من الشبان الذين أمضوا فى أوربا سبعة أعوام أو ثمانية ، عادوا إلى بلادهم وهم محافظون على كل ما ورثوه من فاسد العقائد ، حتى إنه ليمكن أن يقال إنهم عادوا وهم أكثر تعصبا وأشد عداوة للافرنج مما كانوا قبل رحيلهم إلى أوربا . وهذا صحيح ما دام الإسلام يقيم حاجزا يفصل بين أتباعه وأتباع الديانات الأخرى ، وطالما كان التركى يظل تركيا لا حظ له من المدنية على الرغم من كل ما يبذل من عناية للسير به فى طريق الحضارة .

وقد عنى السائحون الذين كتبوا عن مصر عناية خاصة بأن يرسموا صورة ليس أبشع منها لما تمخض عنه نظام الاحتكار ، ذلك النظام الذى اشتدت وطأته على الزراعة والصناعة والتجارة . وإنى لأعتقد عن حق وصدق ، أن نتائج هذا النظام لم تبلغ فى أى بلد من بلاد العالم المدى الذى بلغته فى مصر . ومع هذا فمن الواجب أن نعترف بأن لمصر موقفا خاصا ، فالزراعة فيها مرتبطة برى الأراضى أوثق ارتباط ، كما أن صيانة الجسور والترع تستدعى تدخل الحكومة فى حزم وقوة ، وهكذا نستطيع أن ندرك أن الحكومة التى كان عليها أن تتحمل بعض النفقات ، أرادت أن تقاسم الزارع أرباحه . وثم اعتبار آخر لم يفت الباشا — تأييدا لنظامه — أن يوليه حظه من العناية والتقدير ، ونعنى بذلك ما جبل عليه ابن العرب من الكسل والتراخى ، فإذا ترك وشأنه دون أن يرغم على العمل ، فسوف يقنع بزراعة قليل من الذرة يقيم به أود أسرته تاركا ثلاثة أرباع أرضه بورا . على أن الأسعار التى حددها محمد على لشراء المحصولات لم تمكن الزارع من أن يسدد نفقات الزراعة فحسب ،

(١) وإليك هذه القصة التى تكشف عما تنطوى عليه جوانح محمد على من كوامن العواطف .

ذات يوم أخذ السيد « دروفتى » ، وهو قنصل عام قديم لفرنسا ، يعتب على الباشا إيثاره الإنجليز إيثاراً لا خفاء فيه . فحاول محمد على فى بادئ الأمر أن يفهمه أن الإنجليز والفرنسيين لديه سواء ، غير أن لجاجة « دروفتى » فى بث شكواه أثارت غضب الباشا، حتى انتهى به الأمر إلى أن يرفع عقيرته صائحا وفى حركاته ما يوحى بأن صبره قد عيل « ألا لعنة الله على من يحب أولئك أو هؤلاء » .

وقد سمع مرة أخرى يقول « إننى لا أحب سوى نفسى وما يتفق ومصالحى ، بل إننى لا أحب أبنائى أنفسهم ، إلا إذا كان من ورائهم خير » .

بل لقد كان فى وسعه أن يحصل على إيراد معقول لقاء كده وكدحه إذا أديت إليه أثمان الحاصلات كاملة غير منقوصة . وما كانت الضرائب التى فرضتها الحكومة لتهبط بالفلاح إلى ما نراه عليه الآن من بؤس وضيق ، لو لم يعمد كبار موظفى الحكومة وصغارهم إلى إرهاقه بإتاوات إضافية لحسابهم الخاص ، حتى أن من يحاول شفاء البلاد من أدوائها ، لن يجد فى النهاية ، مهما أعاد البحث والتحليل ، سوى علة واحدة ، هى ما عليه موظفو الدولة من الجشع والانحلال الخلقى .

على أننا لو رجعنا إلى ما ذكرته فى باب الضرائب من بيانات ، لكان من السهل أن نقتنع بأن فى وسع الباشا أن يلغى أكثر من نصف الاحتكارات التى نظمها على التوالى دون أن يلحق موارد الخزانة ضرر يقام له وزن ، فالقطن والنيلة والصمغ والأرز ، هى السلع الأربع التى تضمن للحكومة أرباحا طائلة . أما المنتجات الأخرى ، فإن احتكار بيعها لا يعود على الخزانة إلا بمبالغ ضئيلة . وفى الحق إن أمرا تافها إلى هذا الحد ، لا يوازى ما يلقاه المرء فى سبيله من عناء التضييق على التجارة وإثارة خواطر الناس .

وكثيرا ما يفخر الباشا ، كلما تحدث عن إيراداته ، بأن لديه إلى جانب مصروفاته فائضا قدره مائة ألف كيس ، مع أن الأمر لم يزد فى سنوات الرخاء على أن تتعادل إيراداته ومصروفاته كما ذكرنا من قبل . وإذا كانت الأعمال العامة كثيرا ما يصيبها المطل والضرر ، فمرد ذلك إلى اختلال الإدارة أكثر من أى شىء آخر . على أننا نرى الحكومة دائما قادرة فى نهاية الأمر على الوفاء بكل تعهداتها ، دون أن تلجأ إلى عقد قروض من الخارج .

ولا جدال فى أن الجيش من أعظم المصائب التى منيت بها مصر ، فهو أبعد ما يكون عن أن يتناسب وعدد سكان البلاد ، فضلا عن أنه يستنزف أكثر من نصف إيراداتها . وقد يتيح إنقاص الجيش والأسطول لمحمد على أن يخفف عن الشعب بعض أعبائه ، وأن يوجه نشاطاً أوفر إلى المشروعات العامة النافعة ، تلك المشروعات التى يعطلها عدم وجود المال فى كثير من الأحوال ، ولكن من المشكوك فيه أن تسمح الحالة السياسية فى يوم من الأيام بالوصول إلى مثل هذه النتيجة الموموقة ، ذلك بأن اضطراب موقف الباشا بسبب اتفاقية كوتاهية ، جعله ينظر إلى جيشه على أنه الضمان الوحيد لقوته وسلطانه ، وطالما كان مستقبل أسرته لم يوضع بشأنه نظام يكفله ، فليست هناك بارقة أمل فى موافقته على تسريح جندى واحد من جنوده .

تقرير بورنج

(ا) — جون بورنج John Bowring

كان الدكتور السير « جون بورنج » شديد الإعجاب بآراء صديقه الفيلسوف الإنجليزى « جرمى بنتام » Jeremy Bentham ، ومعروفا بالنزوع إلى المبادئ الجديدة ، وبخاصة منذ تولى الإشراف على تحرير « مجلة وستمنستر » Westminister Review فى عام ١٨٢٥ ، إذ شرع ينادى على صفحاتها بتأييد حرية التجارة وبالإصلاح النيابى وتحرير الكاثوليك ونشر التعليم بين الطبقات الشعبية . وقد جاوزت شهرته حدود بلاده ، فمنحته جامعة « جرونتجن » Groningen إجازة الدكتوراه فى القانون ، عند ما زار هولندة فى عام ١٨٢٨ .

وبعد ذلك بسبع سنوات ، صار نائباً عن « كيلمارنوك » Kilmarnock فى مجلس العموم ، وما هو إلا عام واحد حتى عين رئيساً للجنة أرسلت إلى فرنسا ، لبحث العلاقات التجارية بينها وبين انجلترة . ثم سافر إلى كل من سويسرة وإيطاليا والشام ومصر وبعض الإمارات الألمانية للقيام بمثل تلك المهمة ، ورفع إلى البرلمان الإنجليزى تقارير شاملة بنتائج ما قام به من بحوث . ولما كان بورنج قد خسر المعركة الانتخابية فى عام ١٨٣٧ فقد ظل بعيداً عن البرلمان مدى أربعة أعوام ، لم تكد تنقضى حتى عاد إليه فى عام ١٨٤١ نائباً عن « بولطن » Bolton . وبقى منذ ذلك الحين يستمتع بمقعده النيابى إلى أن عين فى عام ١٨٤٩ قنصلا لدولته فى « كانتون » ببلاد الصين . وبعد أن شغل هذا المنصب أربع سنوات ، رفع إلى مرتبة البارونية فى عام ١٨٥٤ ، وعين فى السنة نفسها حاكما على « هونج كونج » . وفى العام التالى زار سيام ، لعقد معاهدة تجارية مع ملكها ، ثم اعتزل العمل بعد خمس سنوات ومنحته الحكومة معاشا ، غير أنه لم يلبث أن عين فى عام ١٨٦١ ، « قوميسيرا » لبحث العلاقات التجارية بين انجلترة ومملكة إيطاليا الناشئة ، وكان هذا آخر عمل عهدت به الحكومة إليه . ومع أن الرجل كان إذ ذاك فى حدود السبعين ، فقد كانت ما تزال لديه بقية من نشاط ، تنأى به عن حياة الدعة والخمول ، ومن ثم قبل أن يكون وزيراً مفوضاً ومبعوثاً فوق العادة لحكومة « هوائى » فى أوربا ، واستطاع بصفته هذه أن يعقد عدة

معاهدات مع بلجيكا وهولندة وإيطاليا وأسبانيا وسويسرة . غير أنه كلما تقدمت به السن ، فترت همته وساءت صحته ، حتى جاء اليوم الذى نفد فيه الزيت وخبا السراج ، وشهدت « كليرمونت » Claremont ، قرب « إكستر » Exeter ، ذلك الرجل وهو يلفظ آخر أنفاسه فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٢ ، كما شهدته قبل ذلك بثمانين عاما يستروح ، فى ١٧ أكتوبر ١٧٩٢ ، أول نسمة من نسمات الحياة .

وجل مايعنينا من سيرة بورنج أنه قدم إلى مصر فى عام ١٨٣٧ ، موفدا من قبل حكومته ، لوضع تقرير عن حالة مصر فى ذلك الحين ، وما ينتظر أن تكون عليه فى المستقبل ، وقد أظهر منذ قدومه نشاطا واسع المدى ، واضعا نصب عينيه أن يؤدى المهمة الموكولة إليه على أحسن وجه مستطاع . لذلك عكف على جمع المعلومات والإحصاءات ، عن « أهل البلاد ومنتجاتها الزراعية والصناعية ، وعن إيراداتها ومصروفاتها ، وعن عرفها التجارى وحالة التشريع فيما يتصل بالأشخاص والممتلكات ، وعن مدى تقدم أهلها من حيث التربية والتعليم ، وبعبارة أوجز ، عن جميع ما يمكن أن يتناوله الإحصاء من مسائل تؤثر فى نمو موارد البلاد بطريق مباشر أو غير مباشر » وقد اعتمد « بورنج » فى ذلك على السلطات المحلية ، فاتصل بكثير من موظفى الحكومة وطنيين وأجانب واستطاع أن يحصل منهم على تقارير ضافية ، وإحصاءات وافية ، وبيانات شافية . ولم تقف جهوده عند هذا الحد ، فقد حصل على بيانات وإحصاءات أخرى كثيرة من القنصلين الإنجليزيين « كامبل » Campbell القنصل العام ، و « ثوربورن » Thurburn قنصل الإسكندرية ، وفضلا عن ذلك فقد استطاع مقابلة السائح الإنجليزى « آرثر هولرويد » Arthur Holroyd ، عقب عودته من رحلته الطويلة فى السودان ، وعرف منه الشىء الكثير عن الرق والنخاسة فى ذلك القطر الفسيح ، كما تمكن من الاتصال بأكثر قناصل الدول الأجنبية ، والانتفاع بما يعرفون عن أحوال مصر وشئونها .

وكان أهم ما حصل عليه بورنج من أولئك القناصل والموظفين والسائحين ، إحصاءات وبيانات ، قدمها إليه « كامبل » عما أنتجته البلاد من الغلات الزراعية فى عامى ١٨٣٠ و ١٨٣٤ ، وما أنتجه إقليم الفيوم من الغلال فى عام ١٨٣٢ ، وعن محصول الحرير فى عام ١٨٣١ — ١٨٣٢ وكذلك عام ١٨٣٣ ، وعن مقدار ما استخرج من الروم فى عام ١٨٣١ . ولم تقف مساعدات « كامبل » عند هذا الحد ، فقد زود « بورنج » بمعلومات كافية عما أنتجته معامل ملح البارود فى عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٣ ، وبيانات وافية عن الصناعة المصرية فى عام ١٨٢٩ ، والميزانية فى عام ١٨٣٣ وكذلك عن عدد الجيش ومدى انتشار الطاعون فى مختلف السنين .

أما القنصل الإنجليزى « ثوربورن » فقد أمده بإحصاء عن تجارة دمياط فى عام ١٨٢٣، وبيانات عن الواردات والصادرات فى ١٨٢٤ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٨ ، كما قدم إليه فى ١٢ يناير ١٨٣٨ تقريرا شاملا عن تجارة مصر الخارجية .

واستطاع « بورنج » إلى جانب ذلك أن يحصل من المستر « جالوى » Galloway على إحصاء عن البحرية ، وتقرير عن حوض الإسكندرية ، ومن « جيمس تريل » JamesTraill على قائمة بما أدخلت زراعته فى مصر من صنوف الأشجار والنباتات منذ ١٨٣٠ ، ١٨٣١ ، ومن « كلوت » بك على تقرير عن الخدمة الطبية ، ومن مختار بك على تقرير عن التربية والتعليم ، ومن المسيو « لينان » على بيانات تتصل بإنشاء القناطر الخيرية ، ومن المستر « هولرويد » على تقرير خاص بتجارة الرقيق ، ومن السلطات المحلية على قائمة بأثمان المواد الغذائية فى القاهرة .

وفضلا عن هذا كله فقد حصل على تقرير من الصناع « الميكانيكيين » الإنجليز الذين يعملون فى مصانع الباشا ، كما حصل على قائمة تكاد تكون كاملة بالمطبوعات التى ظهرت فى القاهرة ، وقائمة أخرى بأثمان الكتب المطبوعة .

ومع هذا فإن « بورنج » لم يشأ الاكتفاء بكل مازوده به أولئك وهؤلاء ، بل رأى أن يجمع بنفسه كل مايستطيع جمعه من بيانات خلال تجواله فى أنحاء البلاد، بين الإسكندرية على شاطىء البحر الأبيض وأسوان عند حدود النوبة . وقد انتهز فرصة وجوده بالثغر الإسكندرى ، وزار الترسانة (دار الصناعة) والمستشفى البحرى ، وفى أثناء سفره إلى القاهرة عن طريق ترعة المحمودية والنيل ، زار العطف ، وجمع بيانات وافية عن تلك الترعة ، ولم تعوزه الوسائل لدراسة أحوال الزراعة ومراكز الإنتاج والصناعة فى الدلتا ، فقد عرف الكثير عن مضارب الأرز فى رشيد ، ومغازل القطن فى قليوب وشبين والمحلة الكبرى وطنطا وميت غمر والمنصورة ودمياط ودمنهور وفوة ، ومعامل النيلة فى شبرا وقليوب ، وزراعة شجر التوت فى وادى الطميلات وإنتاج الحرير فى منوف والمنصورة ومديريات الغربية والشرقية والقليوبية والجيزة ، وزراعة القطن فى أكثر جهات الوجه البحرى . وفى أثناء وجوده بالقاهرة زار مصانع الأسلحة فى ترسانة القلعة والحوض المرصود وبلاق ، كما زار معمل ملح البارود فى مصر القديمة ، وحدائق إبراهيم باشا فى جزيرة الروضة ، وقد نالت هذه الحدائق إعجاب « بورنج » حتى أنه طلب إلى المشرف عليها ، وهو « جيمس تريل » الإنجليزى ، أن يقدم إليه تقريرا مسهبا عن النباتات المختلفة التى جلبها إبراهيم باشا إلى هذه

الحدائق ، من شتى بقاع الأرض ، منذ أنشائها فى عام ١٨٣٠ ، وما أسفرت عنه زراعتها من نتائج. فقدم إليه « تريل » التقرير المطلوب فى ٩ فبراير ١٨٣٨ ، عما أجرى من تجارب، لا فى حدائق الروضة وحدها ، بل وفى جهات القطر المصرى بأجمعه وكذلك زار « بورنج » الماريستان ، كما زار المستشفى الجديد ، الذى أشار كلوت بك على الباشا بإنشائه فى الأزبكية ، بعد أن نقل إليه عددا من مرضى الماريستان . ولم يفته أن يزور سوق الرقيق ، والمحكمة وكنائس القبط فى جميع أنحاء القطر ، ومعمل البارود فى جزيرة الروضة ، وعددا كبيرا من المدارس ، كمدرسة الهندسة ومدرسة الفرسان فى الجيزة ومدرسة المدفعية بطرة ومدرسة الطب البيطرى ومدرسة الطب البشرى ومدرسة الألسن والمدرسة الإنجليزية فى القاهرة ، وكان ملحقا بها مدرسة أخرى للبنات تحت إشراف الآنسة « هوليداى » Holliday هذا عدا المدارس التى زارها فى أثناء رحلته ، كمدارس حلوان ، وأسيوط ، وجرجا، وقنا ، وإسنا . وفضلا عن ذلك كله فقد أولى الكتاتيب ومدارس الأقباط حظا من عنايته ، فزار عددا كبيرا منها فى القاهرة والأقاليم .

وفى الفيوم ، ذلك الإقليم الذى اشتهر بأنه « حديقة البلاد المصرية » استلفت نظر « بورنج » كثرة ما هنالك من حقول الزيتون والحنطة والشعير ، كما سره أن يزور معملا للنيلة فى مدينة الفيوم نفسها ، وعندما اتجهت به السفينة صوب النوبة ، كان من الأمور التى استرعت انتباهه انتشار زراعة الدخان فى إقليم مصر الوسطى ، وكثرة مزارع القصب التى يملكها إبراهيم باشا جنوبى منفلوط ، وقد شاهد زراعة النيلة والخشخاش فى أسيوط ، أما فى فرشوط وإسنا فرأى القمح وأشجار الدوم ، وكانت أكثر البلدان التى مر بها مراكز لغزل القطن ، كبنى سويف والمنيا وأسيوط وفرشوط ، أو لتجهيز النيلة كبنى سويف ، أو لتكرير السكر كالريرمون .

وإلى جانب ذلك استطاع « بورنج » فى أثناء رحلة الصعيد أن يجمع بيانات كثيرة عن تجارة الرقيق ، وعن الطريقة التى كانت متبعة فى تجنيد الفلاحين . فقد شهد فى جرجا وقنا وأسوان سفنا ملأى بالعبيد ، بعضها قادم من السودان ، وبعضها متجه صوب القاهرة ، كما رأى فى فرشوط جماعة منهم يستريحون وسط أشجار الدوم ، تحت إشراف الجلابين . وقد راعه انتشار أسواق الرقيق فى المدن الكبيرة ، أما التشويه الذى كان يحدثه الفلاحون فى أجسامهم فرارا من الجندية ، كقطع أصابع اليد اليمنى أو فقء العين أو تحطيم الأسنان ، فقد عنى « بورنج » بتدوين ملاحظاته عنه ، وبخاصة فى مدينة أخميم .

غير أن « بورنج » لم يكن بالرجل الذى يقف جامدا إزاء ما يدور حوله ، مكتفيا بتسجيل

ما يراه أو يسمعه أو يقرؤه ، بل كان يبادر إلى اتخاذ موقف إيجابي ، حين تواتيه الفرصة وتتهيأ لديه الوسيلة ، ولما كانت المشاهدات التي رآها بنفسه ، والبيانات التي جمعها من مصادر أخرى ، قد أظهرته على ما فى سياسة مصر الداخلية من مواطن الضعف ، فقد رأى أن يلفت نظر الباشا إلى تلك المواطن ، مؤثرا أن يبدأ بموضوع الرقيق . وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٣٧ ، ذهب مع « كامبل » لمقابلة الباشا ، فى سراى ابنته أرملة الدفتردار بك ، (المتوفى سنة ١٨٣٣) ، ولكنه كان قد غادر المكان . فذهبا فى مساء اليوم التالى ، واستقبلهما الباشا وهو يدخن « شيبوكا » بديع المنظر جميل التنسيق ، تزينه قطع من الماس ، يخطف لألاؤها الأبصار . وعلى « الديوان » ، حيث يجلس الباشا ، كانت علبة السعوط ، مرصعة بالأحجار الكريمة . وكان الباشا يعلم بطبيعة الحال فيم قدم الزائران ، إذ أن « بورنج » كان قد أطلع سكرتير الباشا وترجمانه « أرتين بك » على الغرض من المقابلة . وكان « كامبل » البادئ بالحديث فى موضوع الرق والنخاسة . وقد كتب إلى اللورد « بلمرستون » فى أول ديسمبر سنة ١٨٣٧ ، يقول إنه ذكر للباشا أنه لا يتحدث إليه فى هذا الشأن بوصفه موظفا رسميا ، أى قنصلا عاما لحكومته ، وإنما يتحدث إليه باعتباره فردا عاديا ، يريد أن يعبر عما يخالج نفوس الشعب البريطانى من جراء صيد الرقيق فى السودان ، وأنه يتكلم الآن بصفة ودية ، وفى مرجوه ألا يضطر إلى الحديث بصفة رسمية . وقد انحصرت مطالب « كامبل » و« بورنج » فى ضرورة منع « الغزوة » فى السودان ، ووضع حد لتوزيع الرقيق على الجنود بدلا من مرتباتهم . ويقول « بورنج » إن الباشا كان بادى التأثر ، يكاد الشرر يتطاير من عينيه ، كلما انطلقت الألفاظ من بين شفتيه ، كما كان يكثر من القبض بكلتا يديه على سيفه الملقى على ركبتيه . وكان ذلك شأنه دائما إذا هاج خاطره أو ثار ثائره ، ولكنه لم يلبث أن غالب شعوره المكظوم ، فأخذ الهدوء يبدو على محياه ، حتى استحال غضبه بشرا وإيناسا ، فوعد بإجابة الطلب فى اليوم نفسه ، كما وعد بأن يرسل إلى القنصلية الإنجليزية صورة من الأوامر التى سوف يصدرها . وقد بر بوعده ، وأرسل أرتين بك فى اليوم التالى (أول ديسمبر) خطابا إلى « كامبل » يحوى ترجمة ما أرسل من التعليمات إلى خورشيد باشا حاكم سنار ، وذلك حتى يثبت الباشا للقنصل وللدكتور « بورنج » ، أنه كان مرتاحا لما أبدياه من روح طيبة .

وقد تعددت بعد ذلك أحاديث « بورنج » مع محمد على ، وتناولت مسائل كثيرة ذات شأن وخطر ، أعد بها « بورنج » قبيل سفره بيانا بعث به من الإسكندرية إلى بوغوص فى ٤ مارس سنة ١٨٣٨ بناء على طلبه . ويتضح من مراجعة هذا البيان ، أن « بورنج » تحدث

إلى الباشا كذلك فى ضرورة العمل على إزالة المساوئ المقترنة بنظام التجنيد فى مصر ، فاقترح أن يكون التجنيد على أساس تعداد السكان ، فلا يؤخذ من جهة غير ما يتناسب وعدد أهلها ، ولا يطلب إلى جهة قدمت « حصتها » من المجندين ، أن تقدم عددا آخر ، فمن شأن هذا التوزيع العادل أن يبعث الطمأنينة فى نفوس الفلاحين ، فيستقرون فى قراهم ، ويقبلون على أعمالهم فى الحقول إقبالا يكفل للإنتاج الزراعى البقاء والنماء .

وقد تحدث « بورنج » إلى الباشا كذلك فى طريقة توزيع الأراضى ، وفى ضرورة العمل على تعديل تلك الطريقة . فهناك قرى لا تجد كفايتها من الأرض الصالحة للزراعة ، وقرى أخرى تزيد فيها الأرض على حاجة أهلها وطاقتهم ، وليس أمامهم إزاء ذلك إلا أن يتركوها دون زراعة . والوسيلة إلى تصحيح هذا الوضع ، أن تعيد الحكومة مسح الأراضى ، مع إعداد بيان تقريبى عن عدد السكان فى كل جهة من الجهات ، حتى يمكن توزيع الأرض توزيعا يكفل زيادة موارد الدولة ، ويحد من مساوئ الإدارة ، ويخفف أعباء الضرائب .

وقد اقتضى الحديث عن الأرض والضرائب، بحث الطريقة المتبعة فى ضبط حساب الحكومة. فقد وجد « بورنج » ، عند مراجعة الدفاتر ، أنه لم يكن ثم نظام يكفل التوافق بين « جرانيل » ناظر المالية « وجرانيل » مرءوسيه ، بحيث يستطاع التحقق من صحة الحسابات ، ويتعذر العبث بها . فقد كان ينفق من الإيرادات على مختلف الشئون ، قبل أن تسلم إلى « الخزينة » العامة ،ومن ثم أصبحت بعيدة عن رقابة السلطة المركزية . هذا إلى ما كان يحدث من رصد إيرادات إقليم بعينه للإنفاق منه على مرفق خاص من مرافق الدولة . فقد كانت إيرادات مديرية الشرقية مثلا ، مخصصة للصرف على شئون المدارس ، وبذلك صارت هناك خزائن متعددة ، لا خزانة عامة واحدة ، وهو أمر كان له أثره السيء فى إدارة الشئون المالية .

وقد تحدث « بورنج » إلى الباشا فى هذا كله وفى ضرورة العمل على ضبط الحسابات العامة ، فسارع الباشا إلى تشكيل ديوان برياسة حفيده عباس باشا ، شهده أغلب النظار ، وجيء بدفاتر حسابات الدولة ليطلع عليها « بورنج » .

وقد استبان « بورنج » أنه ليس فى الشرق بأسره دولة تستطيع مجاراة مصر فى ضبط حساباتها العامة ، غير أن المجال كان ما يزال متسعا لكثير من ضروب الإصلاح . لذلك عمد إلى كتابة تقرير موجز عما يقترحه من وجوه التعديل ، وكان أهم ما أشار به أن تعد ميزانية بالإيراد والمنصرف قبل بداية العام وأن تودع « الخزينة » العامة جميع الإيرادات دون أن يستقطع منها شيء ، على أن يقوم ناظر المالية بتوزيعها على النظار ، كل على قدر حاجته ، فى

بداية كل شهر ، كما أشار بأن يمنع هؤلاء النظار من بيع أملاك الحكومة مهما كان نوعها ، وأن يكون لناظر المالية وحده حق التصرف فى إيرادات الدولة ، وأن يقتصر عمل مراقبي الحسابات على المراجعة دون أن تسلم إليهم أموال يتصرفون فيها .

وكان مما اقترحه « بورنج » على الباشا كذلك إنشاء مصلحة تعنى بالمحافظة على الآثار القديمة ، حتى يكف الوطنيون والأجانب عن نقلها أو العبث بها . وقد طلب إليه محمد على أن يعد مشروعاً لذلك ، فرفع إليه « بورنج » تقريراً اقترح فيه تشكيل لجنة من حاكم القاهرة ، ومدير ديوان المدارس ، وناظر الأشغال العمومية ، وناظر مدرسة الهندسة ، والمهندس المعمارى العام ، وأربعة من قناصل الدول العظمى ، وغير هؤلاء ممن قد تدعو الحاجة إليهم ، على أن تعين هذه اللجنة من يقومون بزيارة الآثار ، وترفع تقارير سنوية عن حالتها وعن الوسائل التى تكفل المحافظة عليها ، كما اقترح أن يكون من حق هذه اللجنة تسهيل زيارة الآثار المصرية ، والتنقيب عنها طبقاً لما تراه ، وألا يتلف من الآثار إلا ما تصرح اللجنة بإتلافه ، وقد قدر بورنج لنفقات هـــذه اللجنة مبلغاً سنويا يجاوز أربعمائة كيس أو خمسمائة .

ومن الملاحظات التى أبداها « بورنج » حاجة البلاد إلى زيادة العناية بنشر التعليم العام وذلك بإنشاء المدارس الابتدائيــة (أو مكاتب المبتديان) ، إذ كان يرى أن تعميم التعليم الشعبي من شأنه أن يمكن الباشا من تشييد صرح حكومته على أسس ثابتة ، ولـكنه كان يرى فى الوقت نفسه ، أن هـذه المدارس لن تستطيع أداء رسالتها ، إلا إذا عمل الباشا على تزويدها بالـكتب اللائمة ، لأن الـكتب التى نشرتها المطبعــة الأميرية فى بلاق ، باللغتين التركية والعربية ، كانت تغلب عليها الصبغة العلمية ، ومن ثم عجزت المدارس الابتدائية عن الإفادة منها . وقد علل « بورنج » هذا التفاوت بين مستوى الـكتب ومستوى التلاميذ ، بأن النية كانت منصرفة إلى خلق طبقة قليلة العدد ، يحظى أفرادها بأكبر قسط من التعليم العالى ، أكثر من انصرافها إلى تزويد الجمهرة العظمى من أبناء الشعب بالتعليم الابتدائى ، ومن شأن هذه السياسة التى يعنيها نوع التعليم أكثر مما يعنيها مدى انتشاره ، أن تبلغ البلاد أقصى ما بلغه سواها فى هذا المضمار ، ولـكن فى خطا يعوزها الاتزان . ولعل أظهر مواطن الضعف فى تلك السياسة أنها تهدف — على ما قال « بورنج » — إلى اجتناء الثمار قبل النضوج ، وبدء الحصاد غب إلقاء البذور .

وعلى الرغم من أن « بورنج » كان لا يستطيع الجرى على هذا السنن ، فإن ذلك لم يمنعه من

الجهر بأن المدارس التى أنشأها الباشا كانت خيرا من المدارس التى أنشئت قبل عهده ، ولكنها لم تكن تبلغ مرتبة مثيلاتها فى أوربا ، إذ كانت فى أشد الحاجة إلى المدرسين الأكفاء والكتب اللائمة ، كما كانت العقوبات البدنية أنجع وسائل التربية وحفظ النظام بين جدرانها .

وإلى جانب التعليم ، تحدث « بورنج » إلى العاهل العظيم فى موضوع المواصلات بين انجلترة والهند عن طريق مصر ، وكان يؤثر الطريق البرى المعروف (طريق الإسكندرية وترعة المحمودية والقاهرة والسويس) على شق قناة بحرية ، تصل البحرين الأحمر والمتوسط وكان يرى أن استخدام هذا الطريق يدعو إلى استقرار الهدوء والسكينة فى مصر ، ويدعم العلاقات بينها وبين بريطانيا العظمى ، كما يؤدى إلى زيادة رخائها وانتعاشها .

على أن « بورنج » لم يقف عند هذا الحد ، فقد تناولت أحاديثه نظام مصر الزراعى ، ونظام الاحتكار التجارى ، إلى جانب موضوعات أخرى ، كالجيش والبحرية والصناعة ، ونظام الحكومة ، وطبقات المجتمع من فلاحين وقبط وترك وبدو وعبيد ، وجاليات أجنبية من أرمن ويونان ومالطيين وغيرهم ، كما تناولت موضوعات شتى كالتمثيل القنصلى والبيوت التجارية وبخاصة فى الإسكندرية ، وحالة الأمن والقضاء ، والأوبئة المنتشرة كالطاعون ، والخدمة الطبية ، وحقوق الملكية ووسائل الرى ، ونظام الضرائب .

ولكن ما سر هذه المقابلات التى تعاقبت وتعددت ، وتلك المحادثات التى استطالت وتشعبت ، بين الباشا من ناحية ، « وبورنج » من ناحية أخرى ؟ وكيف اطمأن محمد على — وما هو بالساذج الغرير — إلى رجل أجنبى ، قدم إلى مصر فى زيارة عابرة ، حتى يطلعه على دفاتر حكومته ، ويستكتبه التقارير فى شتى المسائل ، ويستجيب لندائه ، فى موضوع شائك دقيق ، كموضوع الرقيق ، ويستمع إلى آرائه ، فارغ البال ، مفتوح الأذنين ؟ ترى أكان إلمام « بورنج » بالشئون المصرية هذا الإلمام الشامل هو وحده السر فى ذلك كله ، أم أن هناك عوامل أخرى كان لها أثرها وخطرها ؟ الحق أن « بورنج » ترك أثراً طيباً فى نفس محمد على منذ قابله للمرة الأولى . قال القنصل الفرنسى « كوشيليه » ، إن الباشا لم يلبث أن ذكر لبوغوص بك عقب هذه المقابلة « إنه لا يذكر أنه شاهد قبل الآن إنجليزياً تشيع فيه روح المرح ، وترتاح إليه النفس ، كما هو شأن الدكتور « بورنج » ، حتى لقد حسبه فرنسياً فى بادئ الأمر ! » وفضلا عن ذلك ، فقد حضر « بورنج » إلى مصر ، والباشا يفكر فى إعلان استقلاله عن تركيا — وذلك شأنه كلما توترت العلاقات بينه وبين الباب

العالى — ولم يكن يعترض طريق الباشا سوى معارضة الدول ، وبخاصة إنجلترة وفرنسا .
أما « بورنج » فكان يعتقد أن استقلال محمد على ، بل وامتداد حدود دولته إلى شواطئ دجلة والفرات ، أمر لا غنى عنه لرخاء الأقطار التى تضمها إمبراطوريته من ناحية ، ولاستتباب الأمن فى طريق مصر البرى ، وطريق الإسكندرونة من الناحية الأخرى ، مما يؤدى فى النهاية إلى انتشار التجارة الإنجليزية فى بلاد الشرق . وقد أشار القنصل الروسى السام فى مصر الكونت « ميدم » Medem ، فى رسالة بعث بها إلى الوزير « نسلرود » من الإسكندرية فى ٣٠ مايو ١٨٣٨ ، أن « بورنج » استطاع أن يحصل فى أثناء رحلته فى الشام ، على موافقة القنصل الإنجليزى فى دمشق ، وزميله فى بغداد ، على بيان بهذا المعنى ، رفع إلى البرلمان الإنجليزى ، بعد أن عمل « بورنج » بطريق غير مباشر على إبلاغ هذا البيان إلى الباشا ، مع تأكيدات قاطعة ، بأن فى وسعه أن يعتمد على مساعدات « بورنج » فى مجلس العموم عند عودته إلى بلاده . ويقول « ميدم » فى الرسالة نفسها ، إن « بورنج » مازال بالقنصل الإنجليزى « كامبل » حتى استماله إلى جانبه ، وأقنعه بآرائه ، وظهر صدى هذه الآراء فى تقارير القنصل مما أحرج موقفه إزاء حكومته . بل إن « ميدم » ليقول فى رسالة سابقة ، بتاريخ ١٧ مايو ١٨٣٨ ، إن « بورنج » ألقى فى روع محمد على ، أنه لا ينتظر قط أن تعارضه انجلترة أو فرنسا معارضة جدية ، إذا انعقدت نيته على إعلان استقلاله ، بل إن تصريح الباشا من آن لآخر عما وطد عليه العزم ، من شأنه أن يهيء أذهان الدول الأوربية لقبول الخطوة الحاسمة .

ولم يكن غريباً ، وهذا موقف « بورنج » وتلك آراؤه أن يطمئن إليه الباشا اطمئناناً تعددت دلائله ، وأن يهيء له من ضروب المساعدة كل مايعينه على إنجاز ماهو بسبيله من كتابة تقرير ضاف عن مصر ، يرفع إلى البرلمان الإنجليزى .

ولكن أ كانت مهمة « بورنج » فى مصر مقصورة على إعداد هذا التقرير ،أم كان ثمة أغراض أخرى يبغى تحقيقها ؟ إن أقوال قناصل الدول ، الذين لم ينظروا بعين الارتياح إلى ما هنالك من وثيق الصلات بين محمد على والدكتور « بورنج » ، خليقة أن تلقى شيئاً من الضوء ، يجلو غوامض هذا الموضوع . فى ٨ مارس سنة ١٨٣٨ ، كتب القنصل النمساوى « لاورين » Laurin من القاهرة ، إلى البارون « شتورمر » Stürmer سفير النمسا فى القسطنطينية يقول ، إن الإنجليز يصطنعون كافة الوسائل لحمل محمد على على أن يفعل شيئاً فى صالح تجارة الهند ، وقد حاول « بورنج » من جانبه أن يقيم الدليل على مدى ما تفيده مصر

من وراء النقل وغنى المسافرين ، واستطاع وكيل شركة الهند من ناحية أخرى أن يقدم إلى محمد على مشروعا يرمى إلى إنشاء محطات بين القاهرة والسويس ، ولكن الباشا لم يستسغ الحديث فى هذه المسائل ، ولهذا كان يجيب « بورنج » إجابة لا تنقع غلته ، بل لقد بدأ الباشا يظهر الضجر من إلحافه ولجاجته . وفى ٦ مارس ١٨٣٨ كتب القنصل الفرنسى « كوشيليه » إلى الوزير « موليه » Molé ، ردا على رسالة يستوضحه فيها الأغراض التى يهدف إليها « بورنج » من وراء رحلته فقال ، إنه (أى القنصل) قدم إلى مصر ، وفى ذهنه صدى ما أعلنته بعض الصحف ، من أن غرض « بورنج » من زيارته ، إنما هو مكافحة النفوذ الذى تتمتع به فرنسا فى مصر ، وكان يوصف فى الإسكندرية ، بأنه من رجال السياسة وعضو سابق من أعضاء البرلمان ، وهو معروف بأن له آراء حرة تسبق عصرها . ويصف « كوشيليه » نشاط « بورنج » فيقول ، إنه قابل كل من كان فى وسعه أن يزيده معرفة بشئون مصر ، وقد استطاع أن يجتذب الباشا إليه ، بما توافر لديه من روح المرح والدعابة ، « حتى لقد حسبه الباشا فرنسيا » . وقال أيضا « تحدث « بورنج » إلى محمد على فى كل موضوع ، واقترح عليه بعض الخطط ، وكان أول نجاح أحرزه وعد محمد على بمنع جنده فى السودان من انتزاع العبيد عنوة اجتناء لأرباح خاصة من وراء بيعهم ، وتحريم توزيع الرقيق على الجنود بدل مرتباتهم » . على أنه كان لبورنج مسعى آخر — على ما ذكره القنصل الفرنسى — إذ منع الباشا استيراد الحبوب والمجاعة تهدد البلاد . عند ذلك طلب « بورنج » إلى « كوشيليه » أن يؤازره فى مسعاه لدى محمد على ، حتى يبيح الاستيراد ولو إلى أجل معلوم وقد نجح المسعى ، وحدد الباشا مدة نهايتها ٢٥ فبراير ، ثم سمح بعدها إلى يوم ٢٥ مارس . وكذلك تحدث « بورنج » عما تستطيع البواخر الإنجليزية فى البحر الأحمر أداءه من خدمات ، لما أثرها فى تسهيل المواصلات بين مصر وأوربا . كما تحدث عما تصيبه مصر من أموال ينفقها المسافرون عند اجتيازهم الأراضى المصرية ، وهم بين ثلاثمائة وأربعمائة فى الشهر الواحد . ثم شفع ذلك بأن طلب إلى الباشا العمل على تسهيل وسائل النقل فى الطريق الصحراوى ، بين السويس والقاهرة ، وفى النيل بين إسنا والإسكندرية . وقد ذكر « كوشيليه » أن « بورنج » استطاع إلى جانب ذلك كله أن ينتزع من الباشا وعدا بتعديل نظام التجنيد ونظام الاحتكار ، كما رفع إليه عدة اقتراحات لتنظيم الشئون المالية . ومع ذلك فقد كان « كوشيليه » يرى أن « بورنج » لم يوفق فى الحصول على شىء يفيد التجارة الإنجليزية ، « وكل ما استطاعت الحكومة الإنجليزية أن تجنيه من رحلة بورنج ، أنها

ازدادت يقيناً بأن لمصر أثراً أى أثر فى علاقاتها مع الهنـد ، ولهذا لم يعد هناك ممدى عن الوصول إلى قرار نهائى فى شأن موقفها السياسى ، حتى تصيب انجلترة بعض المزايا التجارية كإبطال الاحتكار أو الحد منه ، بفضل ما تبديه من عناية بآراء محمد على ، وتقدير لوجهة نظره . ومع هذا فسوف يكون لبعثة بورنج أثرها فى مساعدة الحكومة الإنجليزية على أن تزداد معرفة بحقيقة الوقف فى مصر ، حتى تتخذ إزاءها سياسة أكثر وضوحا واستقراراً» .

وعندما كتب القنصل الفرنسى هذه الرسالة فى ٦ مارس ١٨٣٨ ، كان بورنج ما يزال بالقاهرة ينتظر ورود الأمر الذى أصدره محمد على بإبطال صيد العبيد وتحريم بيعهم فى سنار ، ليبعث به إلى البرلمان الإنجليزى . ويقول « كوشيليه » ، إنه لاشك فى أن « بورنج » كان يحفزه حب الخير والإنسانية للدفاع عن الرقيق « غير أن هذا الدفاع كان ينطوى على غرض سياسى » ، ذلك بأن انجلترة ظلت معنية بأمر الحبشة ، منذ سافرت إليها بعثة « سولت » Salt قنصلها القديم فى مصر ، للوقوف على مايجرى بها ، ومعرفة ما إذا كان من المستطاع إنشاء بعض مراكز للتجارة على شواطئها ، أو بدء علاقات تجارية معها . وفى العام الماضى (١٨٣٧) ، سلمت أربعة آلاف بندقية إلى « كاسا » ، ويلقب نفسه بملك تيجرى ، ويحكم مقاطعة يسيطر بفضل موقعها على مدخل الحبشة ، وعلى هـذا الرجل تعتمد انجلترة فى فتح بلاده لتجارتها . تلك هى الحقائق التى توضح السر فيما تبديه انجلترة من اهتمام بشأن السود ، الذين تطلب محالفتهم ، كما توضح السبب فى موقف المعارضة المستمرة ، الذى اتخذته المرة بعد المرة ، حيال مشروعات محمد على ، حتى تحول بينه وبين فتح الحبشة » .

ومع أن « بورنج » لم يشر إلى مسألة الحبشة فى تقريره ، ولا فى خطابه إلى بوغوص بك بتاريخ ٤ مارس ١٨٣٨ ، فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن محاولة التأثير فى الباشا حتى ينصرف عن فتح هذه البلاد ، كانت من الأغراض التى أوفد من أجلها « بورنج » إلى مصر .

وفى مارس ١٨٣٨ قفل « بورنج » راجعاً إلى بلاده ، وبعد عام كامل ، أى فى مارس ١٨٣٩ ، رفع إلى حكومتـه تقريره المشهور عن مصر وكريت Report on Egypt & Candia ، وهو ذلك التقرير الضخم الذى نثبت تعريبه فى هذا الكتاب .

(ب) مصدر التقرير

تقرير « بورنج » بين محفوظات وزارة الخارجية البريطانية ، تحت رقم ٧٨ مجلد ٣٨١

من مجموعة وثائق تركيا ، (F.O. 78-381) ، وقد طبعته الحكومة الإنجليزية ، وقدمته إلى مجلس البرلمان فى عام ١٨٤٠ ، وكان اعتمادنا عند ترجمته على صورة شمسية للنسخة المطبوعة وهذه الصورة محفوظة بمكتبة جامعة فؤاد الأول بالقاهرة .

(ح) موضوعات التقرير

نظرة عامة : عيوب الإحصاءات فى بلاد الشرق — عيوب الإحصاءات عامة — الوثائق الواردة فى الملحق — آراء متناقضة عن مصر وحكومتها — أهمية مصر وسوريا من الناحية التجارية — الموقع الجغرافى — عدد السكان — التقاليد الإسلامية تقف فى سبيل تعداد السكان — محاولات الباشا لعمل إحصاء — ما يعترض عمل الإحصاء من صعوبات — كثرة النسل عند المصريين — التجنيد — مرض الحنين إلى الوطن — الزواج — الوفيات — أجناس السكان — الفلاحون — القبط — الترك — البدو — الأرمن — الزنوج — سائر الأجانب — عدد سكان الإسكندرية .

الزراعة : مسح الأراضى — حقوق الملكية — الغلات الزراعية — توزيع الأرض — تربة مصر — زحف الصحراء — الخماسين — الجراد — فيضان النيل — النيل — الأرض الزراعية — أثر التجنيد — الإنتاج الزراعى — السواقى — عدم انتظام الفيضان — المطيرة — الترع — الآبار — توزيع المحصولات — الزراعة بطريق الإجبار — كسل المصريين — تضامن النواحى فى دفع الضرائب — الاحتكارات والنفوذ القنصلى — مصلحة الحكومة — العمل على إفقار الزراع — حالة الزراعة فى مختلف الجهات — الفيوم — النيلة — ضريبة الأرض — أسيوط — إسنا — استقرار البدو — غلات مصر — ما يصدر من القمح — القمح — إنتاج الفدان — أسعار القمح — حرية الاتجار فى الغلال تتوطد دعائمها — استيراد القمح — الحيطة من السرقة — الذرة — الأرز — التبغ — القطن — زراعة القطن والقمح والقطانى وغيرها — الحرير الخام — السكر — الروم — العسل الأسود — النيلة — الأفيون — الزيوت النباتية — النطرون — ماء الورد — عطر الورد — البلح — الفوة — النبيذ — الأشجار — الليف — البصل — فلاحة البساتين — تجارب مستر « تريل » Mr. Traill — بيان عن طائفة من أنفع أنواع النبات التى أدخلت فى مصر خلال الأعوام الثمانية الماضية — الآلات البدائية — ملح البارود — معامل تكرير ملح البارود — البارود — الجير — الملح — الفخار .

الصناعة في مصر : الجاليات الأوربية — الخسائر الناجمة عن محاولات الباشا في سبيل الصناعة — الصناعات المصرية في عام ١٨٢٩ — مالطة — قلعة الكبش — قايموب — شبين — المحلة الكبرى — زفتى — ميت غمر — المنصورة — دمياط — دمنهور وفوة — الواسطى — بنى سويف — أسيوط — مصانع أخرى — بركة الفيل — بلاق (منسوجات صوفية) — الصوف المصرى — دواليب الغزل — نتائج التجارب الصناعية — المنسوجات القطنية — أسباب فشل التجارب الصناعية — ملاحظات عن الحقائق السابقة — الخسائر المالية — ديوان المدارس — المنشية — مصنع قنا — إسنا — إنتاج المصنع وأجور عماله — بيان عن مقدار القطن المغزول الذى قامت مصانع الباشا بنسجه في شهر المحرم ١٢٤٩ هجرية وأثمان القطن الأصلية وأجور العمال والمشرفين — مصنع الخرنفش ومصنع الحوض المرصود — أنواع القطن المستعمل في المصانع — إنتاج الخيوط — إدارة المصانع — مدى كفاية أبناء العرب — الأجور — متوسط الأجور — تصريف الخيوط — نفقات النسيج — الطرابيش — السجاجيد — رأى الباشا في الصناعة — مصانع صهر الحديد — الأسلحة — عمال بلاق — دار الصناعة في القاهرة — مستر «هولرويد» Mr. Holroyd في النوبة — مصايد السمك — الإيرادات — ميزانية عام ١٨٣٣ .

الضرائب : ضريبة الأرض — الضرائب المتأخرة على الفلاحين — نقل الأراضى من يد إلى أخرى — التخلى عن الأراضى — الاحتكارات — الإيرادات قابلة للزيادة — تدليس الحكومة — مغامرات الحكومة — النهب في جمع الضرائب — الامتناع عن دفع الضريبة — الدين العام لا وجود له — أراضى (المساجد) — موارد رجال الدين المسيحيين — الحالة المالية بوجه عام .

الإدارة : الوزراء (النظار) — الديوان الخديوى — موظفو الأقاليم — مرتبات الأوربيين — إنجاز الشئون العامة — كثرة التغيير والتبديل بين الموظفين .

الجيش : إدخال فنون الحرب الأوربية — بكوات المماليك — الضباط الفرنسيون في مصر — الفلاحون — البدو — الكولونيل «سيف» — عدد الجيش — الضباط المظام — مرتبات رجال الجيش — الزى العسكرى — البنادق — فوضى التجنيد — تشويه الأجسام لتفادى التجنيد — الفرسان غير النظاميين — مدرسة الفرسان — مدرسة المدفعية .

البحرية : بناء السفن — القانون البحرى — ضباط البحر الفرنسيون — الملاحون من أبناء العرب — المستشفى البحرى — الأمراض — مصنوعات للجيش .

المصانع الحكومية : الترسانة — أجور العمال — قلة اكتراث أبناء العرب — دار الصناعة بالإسكندرية وتقرير مستر « جالوى » Galloway — الأحواض الجافة — عمال الترسانة وأجورهم .

القناطر الخيرية : الآلات المائية .

الخط الحديدى بين القاهرة والسويس : الرغبة فى إنشاء طريق من الإسكندرية إلى القاهرة .

لجنة الآثار العامة :

التجارة : المحاسبة العامة — الواردات والصادرات — تقرير مستر « ثربورن » Thurburn عن تجارة مصر — تصدير القطن من ١٨٢٢ إلى ١٨٣٧ — التجارة بين مصر والهند البريطانية — التجارة مع دول البحر الأحمر — صادرات بلاد العرب — تجارة إفريقية — الاتجار مع داخل إفريقية — واردات الإسكندرية فى عام ١٨٣١ — الملابس الشرقية — المصنوعات المستوردة — سمعة انجلترا فى عالم التجارة — طريقة المساومة — امتيازات الباب العالى — مساوئ التعريفة (١٨٣٥) — اعتدال الرسوم الجمركية بوجه عام — مستقبل تجارة المرور — أثر الاتصال المباشر بالهند عن طريق مصر — الحاجة إلى ثغر مصرى — الإسكندرية غير ملائمة — السفن البخارية وسيلة الاتصال — البواخر الفرنسية — البواخر النمساوية — ترعة المحمودية ، من العطف إلى بلاق — الملاحة النيلية — السفن النيلية — الصحراء — الخط الحديدى — بواخر البحر الأحمر تمون بالفحم من القاهرة — وجهة نظر الباشا فى الطريق البرى — تجارة البن اليمنى — سهولة المواصلات — بريد الحكومة بين القاهرة والإسكندرية — بريد التجار — البريد الحكومى — تجارة الإسكندرية — السفن التى قدمت إلى الإسكندرية والسفن التى غادرتها فى ١٨٢٦ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ — أثمان المأكولات فى الإسكندرية — عوائد الدخولية — أجور الشحن (النولون) فى الإسكندرية — الأسعار العادية — قائمة بأسماء التجار المقيمين بالإسكندرية فى ١٣ ديسمبر ١٨٣٧ — قائمة بأسماء القناصل وأهم الملحقين بالقنصليات فى الإسكندرية — دمياط ورشيد — الأرز — تجارة القاهرة والربا — مدة القرض — الأوزان والمقاييس المصرية .

النقود : أنواع العملة — المحاسبة — النقود المتداولة :

الرق وتجارة الرقيق :

الغزوات — تقرير مستر « هولرويد » Holroyd — ضحايا الغزوات من العبيد — متاعب الصحراء — مخادعة الأحباش — سوق الرقيق فى أسيوط — قوافل دارفور — قافلة فى عام ١٨٢٧ — الرسوم المفروضة على استيراد الرقيق — تجارة الرقيق فى بلاد النوبة — بربر — الآباء يسلمون أبناءهم للرق — أثمان العبيد — الخرطوم — سنار — بلاد السودان — خصى الذكور — الرسوم المفروضة على الرقيق فى كردفان — الرسوم المقررة على العبيد — معاقبة العبيد — أثر المسيحيين من تجار الرقيق فى المسلمين والوثنيين — الحروب الحبشية — تجارة الرقيق لا تعود بأى ربح — تجارة الرقيق تقضى على الزراعة — العبيد المشتغلون بالزراعة — العبيد فى بلدة العطف على النيل — فى بلدة القرنة — فى فرشوط — فى قنا — فى أسوان — سفن الرقيق فى نهر النيل — المساومة بشأن الرقيق — التشريع الإسلامى بشأن العبيد — العبيد فى مأمن من التجنيد — العبيد ينسون ذكريات الطفولة — لا تمييز بين الألوان فى مصر — النوبيون فى السفن النيلية وفى القاهرة — تعصب العبيد وأخلاقهم — الخلق الإفريقى — عدد العبيد — كثرة الوفيات بين العبيد — أسواق الرقيق — العبيد الأحباش — الرقيق الأبيض — سوق الرقيق فى القاهرة — سماسرة الرقيق — سوق الرقيق فى الإسكندرية — غذاء العبيد — نقل الحجاج يؤدى إلى الإقبال على شراء الرقيق — الخصيان — أثر الرق فى أحوال السكان — الوسائل التى اتخذت لإلغاء تجارة الرقيق — عرض الأمر على الباشا — من الليفتنانت كولونيل « كامبل » Campbell إلى الفيكونت « بلمرستون » Palmerston — من أرتين بك إلى الكولونيل « كامبل » — من محمد على إلى خورشيد باشا — من الفيكونت « بلمرستون » إلى الكولونيل « كامبل » — من الفيكونت « بلمرستون » إلى الكونت « سباستيانى » Sebastiani — ملاءمة الظروف لإلغاء الرق — انخفاض الأسعار — إقامة وكلاء من الإنجليز فى إفريقية الشرقية — خلاصة الموضوع — مقدار العبيد الذين يصدرون من إفريقية إلى الأسواق الإسلامية — ورود العبيد إلى مصر — مصر أرخص سوق للرقيق — ضعف الإقبال على اقتناء العبيد فى بلاد العرب — قنص الرقيق — التجارة المشروعة يمكن أن تحل محل تجارة الرقيق — المفاوضات المباشرة قد يكون لها أثرها فى الباشا — المفاوضات مع الحبشة — لا يمكن استرقاق المسلمين بحكم القانون — لا يمكن إلغاء تجارة الرقيق إلا بزراعة الأرض والاتجار فى حاصلاتها — إمام مسقط — استخدام الرقيق للعمل بالحقول — لابد من القيام بحركة موحدة فى مصر ومسقط والحبشة .

الطاعون : المجلس الصحى بالإسكندرية — انتشار الطاعون — التدابير التى اتخذت — ظهور الطاعون فى أحد الأدوزة اليونانية — وفاة قبودان تركى — الوباء فى فوة — انتشار الطاعون فى القرى — معارضة الأهالى — الطاعون من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٧ — الطاعون فى عام ١٨٣٦ — الوجه البحرى — المحاجر الصحية لم تمنع الطاعون — اقتراحات مستر « تربورن » Thurburn — الطاعون فى عام ١٨٣٨ — المجلس الصحى بالإسكندرية .

الحالة الاقتصادية : ديوان التجار (محكمة تجارية) — مصرف فى القاهرة — النقابات فى القاهرة (النقابة تحمى أعضاءها — الإجراءات الحكومية) — القناصل — معرفة لغة البلاد أمر واجب — الحاجة إلى مدارس اللغات — الحماية القنصلية — أثمان السلع — ارتفاع الأسعار — الملابس — المواد المستهلكة — المقادير المستهلكة — التفريخ — الأجور — الصناعات « الميكانيكية » — تنفيذ الأعمال على نحو سيء — العمل المشترك .

الأقسام الجغرافية : أقسام مصر الإدارية — النظار (الوزراء) — أعضاء المجالس الشورية — الإداره المحلية — حكومة القاهرة — شيخ البلد — الشرطة — حكومة الإسكندرية .

القضاء : المحكمة — القرآن مرجع القوانين — احترام القرآن — الاتصال بالحريم أمر لا سبيل إليه — التعجيل بالعقوبة — ذكر بعض القضايا — العدالة فى نظر الشرقيين — عدد حوادث الشنق — ضمان الممتلكات — التعصب الدينى — الكنائس القبطية — حق الملكية — الملكية المكتسبة بطول المدة — الأملاك المحبوسة على المساجد — الامتيازات — ممتلكات الفرنجة فى الوقت الحاضر .

لجنة تنظيم الإسكندرية : إزالة الجبانات — الآثار القديمة .

التعليم : شورى المدارس — المدارس فى مصر — المدارس الفنية والصناعية — التعليم المشترك — الأساتذة والتلاميذ — المدارس التجهيزية والخصوصية — المدارس الابتدائية — المدة — المدارس التجهيزية — « المهندسخانة » — مدرسة البيادة — مدرسة السوارى — مدرسة الألسن — مدرسة الطب — مدرسة الطب البيطرى — التعليم الإجبارى (الإلزامى) — حالة التعليم بوجه عام — عقبات فى الطريق — أثر الأوربيين — زيارة المدارس — حلوان — جرجا — إسنا — قنا — مدارس أخرى — المعاهد الدينية — مدارس الأقباط — المدارس الإنجليزية — السعى فى سبيل تعليم البنات — المدارس الطبية — تقرير كلوت بك عن المدارس الطبية — المستشفيات الأهلية — استسلام أبناء العرب — الكتب المطبوعة

فى القاهرة — أثمانها — الترجمة — الصحافة الشرقية — وسائل التسلية عند المصريين .

محمد على : تاريخه وأخلاقه .

الدين الإسلامى : التسامح فى ممتلكات محمد على — المسيحيون فى أمان — الإيمان بالقضاء والقدر — البطء فى إحداث التغيير — مظاهر الإصلاح — آداب الشرقيين .

الترك : فضائلهم — عيوب الحكم — التغيير فى تركيا — « العثمانلى » فى مصر — أحقاد الأتراك .

الفرنسيون : أثرهم .

الفلاحون المصريون : أخلاقهم — توقير السن — نقائص أبناء العرب — عادة تأجيل الأعمال — بقاء أحوال الفلاحين على ما هى عليه — موازنة بين الحكم الحالى والحكم فى عهد المماليك — تقرير مرفوع إلى الحكومة المصرية — المضى فى طريق الإصلاح .

الملاحق : اللحق الأول (تقرير الكولونيل « كامبل » مندوب صاحبة الجلالة البريطانية وقنصلها العام فى مصر وملحقاتها) — اللحق الثانى (أسئلة موجهة إلى حكومة مصر — ترجمة تقرير لسعادة مختار بك ناظر المعارف العمومية) — اللحق الثالث (تقرير أحد الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة وحالة الطبقة العاملة فى مصر) — الملحق الرابع (تقرير أحد الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة والزراعة فى مصر) — اللحق الخامس (تقرير « آرثر هولرويد » عن النوبة والسودان وكردفان) — اللحق السادس (ملاحظات عن الطاعون فى بلاد الشرق وعن الحجر الصحى باعتباره وسيلة لوقف انتشاره رفعت إلى الجمعية العلمية البريطانية المنعقدة بمدينة نيوكاسل فى شهر أغسطس ١٨٣٨) .

(ى) نص التقرير

تقرير

إلى الرايت أونرابل لورد ڤيكونت بالمرستون ، ج . ت . ب ، م . پ ، ... الخ ... الخ
وزير الخارجية فى حكومة صاحبة الجلالة الملكة

نظرة عامة

سيدى اللورد :

إن الاهتمام الذى تلقاه مصر حتى اليوم ، إنما يرجع فى جوهره إلى ما خلفته أقدم

العصور من آثار رائعة ، ما برحت مصر مستودعا لها . ولما كانت مصر قديمة حتى فى نظر القدماء أنفسهم ، وما تزال إلى وقتنا الحاضر تحوى آثاراً يعتبرها المؤرخون الأوائل أقدم ما بقى من تذكارات الجنس البشرى ، فقد هيأت مجالا واسعاً للتساؤل واستيحاء الخيال ، كما قدمت من المواد ما يعوض جهود العلماء فى البحث ، ويثير طلعة المولعين بالاستطلاع . ومع أن البحوث الخاصة بحاضر مصر ومستقبلها ، تبدو ضئيلة الشأن إذا قيست بروائع الماضى ، إلا أنه من المستحيل أن ننظر إلى مصر ، وهى قائمة فى مفترق الطرق وواقعة على أهم طريق بين العالم الشرقى والعالم الغربى ، يجرى بها نهر عظيم ، يشق واديا وفير الإنتاج كما هو شأنه على الدوام ، وأن نذكر الحوادث التى ظلت مسرحا لها حتى إبان القرن الحالى ، دون أن نحس الرغبة فى تعرف أحوالها واتجاهاتها وما تصبو إليه من آمال .

وقياماً بالمهمة التى عهدت بها إلى حكومة صاحبة الجلالة ، وهى إعداد تقرير مدعم بالإحصاءات عن حالة مصر فى الوقت الحاضر ، وما يحتمل أن تكون عليه فى المستقبل ، حاولت أن أجمع من كل مصدر استطعت الاتصال به ما أمكننى جمعه من بيانات عن أهل البلاد ، ومنتجاتها الزراعية والصناعية وإيراداتها ومصروفاتها وعرفها التجارى ، وعن حالة التشريع بها فيما يتصل بالأشخاص والممتلكات ، ومدى تقدم أهلها فى شئون التعليم ، وبعبارة أوجز عن كافة ما يمكن أن يتناوله الإحصاء من مسائل تؤثر فى نمو موارد البلاد بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولقد وجدت من واجبى أن ألجأ إلى الإسهاب فى بعض الموضوعات ، كتجارة الرقيق ونظام الحجر الصحى ، والصفات الغالبة على الشرقيين فى معاملاتهم التجارية ، نظراً لاتصالها بالصلحة العامة ، وما تثيره من اهتمام الجمهور ، محاولا أن أضع نصب عينى على الدوام طبيعة البحث الذى عهد به إلىّ . وكل ما أهدف إليه أن أسرد من الحقائق ما يكون له أثره فى آراء غيرى ، لا أن أعرض آرائى الخاصة عرضاً يلفت إليها الأنظار .

عيوب الإحصاءات فى بلاد الشرق :

ليس من الضرورى أن نذكر لأولئك الذين يعرفون شيئاً عن عادات الأمم الشرقية ونظامها ، أن المادة التى يتطلبها إعداد بيانات إحصائية صحيحة لا وجود لها إلا فى تلك النواحى من ميادين البحث ، التى تعنى بها وتشرف عليها السلطات الأوربية ، بل إنه حتى فى تلك

النواحى ، يجب أن تؤخذ الحقائق بكثير من الحذر والريبة ، فى جميع الحالات التى يتولى جمع المادة فيها مرءوسون من الأتراك أو المصريين . وليس لى أن أشكو أى إعراض من جانب السلطات المصرية ، عن أن تقدم أوفى الإجابات عما أسأل عنه . فإذا تعذر الحصول على إجابة مرضية ، فإنى لا أعزو ذلك إلى العزوف عن مساعدتى ، أو إلى الشك فيما أرمى إليه من وراء ما أقوم به من تحريات ، وإنما أعزوه إلى حقيقة واقعة ، هى عدم وجود البيانات الصحيحة أو ما يستلزمه وضعها من معلومات . لهذا كان من الواجب أن تتسع صدورنا ، لباحث كثيراً ما يضطره تعدد الآراء المتعارضة ، إلى أن يكون رأيا يقوم على الحدس والتخمين ، وإلى أن يقبل هذا الرأى على علاته .

عيوب الإحصاءات عامة :

وما ينبغى أن يكون سير الأمور على هذا النحو مثار دهشة لدى أولئك الذين يدركون صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ، عن موضوع ليس ثمن سبيل إلى جمع حقائقه وتنسيقها ، حتى فى أرقى الدول الأوربية وأعظمها حضارة ، كبلادنا على سبيل المثال .

ورغبة فى أن أدفع عن نفسى مظنة الادعاء بأننى قد بلغت الغاية من الدقة فيما أوردته فى هذا التقرير من إحصاءات ، أرى من الضرورى أن أصرح فى غير تردد بأننى لم أكن مطمئنا فى كثير من الأحيان ، إلى البيانات التى سوف أدلى بها الآن ، فإذا اتضح أن هذه البيانات أصح وأكمل فى بعض نواحيها مما ذكره السابقون من السائحين ليزيدونا معرفة بالشرق ، فإننى أكون قد وفقت لأقصى ما كنت أتوقعه فى موضوع تكتنف بحثه عقبات بلغت الغاية فى كثرتها وضخامتها .

الوثائق الواردة فى الملحق :

وقد رأيت من المرغوب فيه ، أن أذيل هذا التقرير بملحق ، يضم ما استطعت الحصول عليه من وثائق رسمية ، دون حذف منها أو زيادة عليها ، مع الإشارة إليها فى ثنايا تقريرى ، لإيضاح ما يعرض من موضوعات ، كلما اقتضت الضرورة هذا الإيضاح . ومن المتوقع أن نجد فى تلك الوثائق تباينا وتناقضا فى بعض الأحيان ، ولكن يجب ألا نعجب لذلك ، إذ أنها خاصة ببلاد الشقة فيها بين الآراء واسعة ، والوصول إلى الحقائق جد عسير .

آراء متناقضة عن مصر وحكومتها :

وفى الحق إن ما ذاع فى العالم من آراء شديدة التناقض عن مصر وحكومة الباشا ، أمر لا يكاد يوجد فيه ما يدعو إلى العجب ، فمجال القول ذو سعة للمدح والقدح على

السواء . وكل من ينعم النظر فى محاسن مصر ، من دخل وفير ، ومحصولات جديدة ، ومضى فى سياسة التسامح ، وانتشار التعليم ، وإدخال فنون الحرب البرية والبحرية ، وتحسن المواصلات ، والعمل على تأمين السائحين ، واحترام السلطات ، ومسلك الباشا نفسه ، يستطيع أن يطنب فى مزايا هـذا الجانب المضىء . أما من يريد أن يقصر همه على الجانب المظلم ، وهو جانب لا أمل فى إصلاحه ، فيجد فيما يقوم به الحكام من أعمال العسف ، وما عليه المحكومون من ضنك وإجهاد ، وفيما يرتكبه القليلون من مظالم ، ويقاسيه الكثيرون من آلام ، موردا لا ينضب ومعينا لا يغيض . ولو حكمنا على أحوال الشعب بمقياس حضارتنا ، وطبقا لنوازع الخير التى يدعو إليها الدين المسيحى ، لوجدناها جديرة بالأسى . غير أننا إذا وازنا بين ما تم فى مصر بعد كفاح فى سبيل الإصلاح ، وما تم فى أى بلد إسلامى آخر انتهينا إلى نتائج على أكبر جانب من الفائدة والأهمية .

أهمية مصر وسوريا من الناحية التجارية :

وكلما أولينا مصر وسوريا نصيبا أكبر من العناية ازداد اتضاحا ما لمركزهما من أهمية وفائدة ، إذ أنه مما لاشك فيه أن البحر الأحمر والخليج الفارسى سيصبحان بمرور الزمن أهم الطرق الموصلة إلى الهند ، كما أن ما تؤدى إليه كثرة مرور المسافرين من اختلاط بالأهلين ، لابدّ من أن يتمخض عن تحسن أحوال البلاد التى يمرون بها وازدياد ثروتها . أما ما قد يلقاه هؤلاء المسافرون فى البداية من ضروب الحقد والارتياب ، فسوف يعمل على إزالة أثره ما ينفقون من مال وما ينشرون من حضارة .

الموقع الجغرافى :

ولا بد أن يكون للموقع الجغرافى كذلك أثر فى حكومة كل بلد وأحواله فى نهاية الأمر . ولما كانت مصر واقعة على حدود إفريقية وآسيا ، مع قربها من أوربا وسهولة اتصالها بها ، وكانت بطبيعتها حديقة غناء ومستودعا للخيرات ، فسوف تصبح بحكم الظروف من أعظم الأسواق فى العالم القديم . ولا بد من أن تكون مركزا من مراكز النفوذ ، تكتفى نفسها بنفسها ، أو تقف عند حد الاعتماد على ما ينشأ بينها وبين غيرها من علاقات تجارية على مر الأيام .

عدد السكان :

تختلف الآراء اختلافا كبيرا بشأن عدد سكان مصر فى الماضى والحاضر على السواء . فهذا العدد غير معروف على وجه التحديد ، فقد ذكر هيرودوت أن مصر كانت

تضم عشرين ألف مدينة آهلة بالسكان فى العصور الأولى من تاريخها ، غير أن هذا النوع من الكتابة فيه غموض وإبهام . ويظن مع هذا أن سكان مصر لم يقل عددهم عن ٨٠٠٠ر٠٠٠ر٨ نفس فى عصورها السحيقة ، وكانوا ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ فحسب فى عهد ديودور الصقلى . وعند ما كتب « ڤلنى Volney » قدرهم بمليونين وثلاثمائة ألف ، وهو عدد قد لا يبعد كثيرا عن تعدادهم فى الوقت الحاضر ، إذ تقدر الحكومة عددهم بثلاثة ملايين ومائتى ألف ، غير أنه استحال على أن أنتهى إلى تقدير صحيح . ويرى الواقفون على أصح المعلومات أن عدد السكان يتراوح بين ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ ، ٠٠٠و٥٠٠ر٢ . وقد يكون عدد الأقباط بين ٠٠٠ر١٥٠ و٠٠٠ر٢٠٠ ، منهم نحو ٠٠٠ر٦ يتبعون كنيسة روما ، تحت رعاية أسقف يعينه البابا . ويتراوح عدد الأتراك بين ٠٠٠ر١٨ و ٠٠٠ر٢٠ ، كما أن هناك نحو ٠٠٠ر٣ يهودى ، وأقل قليلا من ٢٠٠٠ أرمنى و ٧٠٠٠ يونانى ، و٠٠٠ر٦ من الإفرنج الكاثوليك .

التقاليد الإسلامية تقف فى سبيل تعداد السكان :

إن قوانين المسلمين وتقاليدهم تمنع الشرطة من الإشراف على نصف المجتمع ، وهى بذلك تزيد كثيرا من أثر الصعوبات التى تقف حجر عثرة فى سبيل إعداد ما يمكن اعتباره تقديرا صحيحا لعدد السكان . فبكل منزل حريم لا سبيل إليه ، ولذلك كان من الضرورى لقيد المواليد معرفة ما يجرى فى داخل الأسر ، أو إيجاد وسيلة من الوسائل لإرغام أربابها على الإبلاغ عمن يولد لهم من الأطفال ، غير أنه ليست هناك أية قوة تستطيع أن تنفذ إجراء يخالف التقاليد الإسلامية إلى هذا الحد وفضلا عن ذلك ، فإن كل محاولة لإحصاء السكان تعتبر تمهيداً لفرض ضرائب جديدة ، ومن ثم يجرى العمل لمقاومتها أو إحباطها . ولن يصدق أحد أن التعداد لا ضرر منه ، بل قد ينطوى على غرض مفيد ، مهما أكد ذلك حاكم من الحكام أو هيئة من الهيئات . ولهذا يعاون كل فرد أخاه فى التخلص من الإدلاء بالبيانات المطلوبة أو تزييفها .

محاولات الباشا لعمل إحصاء :

وقد حاول محمد على منذ سنوات قليلة أن يعرف عدد سكان عاصمته القاهرة على وجه التحقيق ، ولكنه فشل فى محاولته ، إذ أن التضامن فى مقاومة السلطات لم يكن مقصورا على الطبقات الدنيا وحدها ، بل إن افرادا من ذوى المكانة ، حتى من أولئك الذين تربطهم بالبلاط صلة مباشرة ، كان لهم ضلع فى مقاومة التعداد . وعلى ذلك فقد عجز عن الوصول إلى أية نتيجة يصح الاطمئنان إليها ، فكف عن متابعة هذا العمل .

غير أنه ليس هناك ما هو أدعى إلى أن تنعم مصر بحكومة تفضل حكومتها فى الوقت الحاضر من معرفة عدد سكانها على وجه التقريب . فنظام الضرائب بأجمعه فى البلاد مع ما يقترن به من مخالفات ، ونظام التجنيد مع ما ينطوى عليه من آلام ، يعتمدان فى إحصاء سكان البلاد على مجرد الحدس والتخمين . وقد أتيح لى عدة مرات أن أباحث الباشا فى هذا الموضوع ، واقترحت عليه أن يسير قدما نحو غايته ، ولكن فى خطا وئيدة ، حتى لا يصدم الناس فى مشاعرهم ، كما أشرت عليه بالبدء فى عمل إحصاء صحيح لعدد المنازل فى مختلف الجهات ، وذكرت له أن هناك أماكن كثيرة لا يتعذر فيها معرفة عدد القطان فى كل منزل على وجه التحقيق ، وأن كل ذلك من شأنه أن يساعد الحكومة على أن تعرف عدد سكان البلاد جميعاً بطريق الحدس والتخمين معرفة تقارب الحقيقة ، ولما كان من المستطاع كذلك الوقوف على عدد الوفيات ، فإن معالجة البحث من أسهل نواحيه قد تؤدى فى النهاية إلى تذليل أصعبها .

ما يعترض عمل الإحصاء من صعوبات :

إن مهمة تعداد السكان فى الشرق ستظل على الدوام مبعث حيرة وارتباك ، ذلك بأن لدى الشرقيين عادة فكرة عن الأرقام يشوبها الاضطراب والغموض . فقد حدث أن ذهبت إلى إحدى القرى أسأل شيخها عن عدد ما تحويه من منازل ، فقال إنها عشرة ، مع أنى كنت قد أحصيتها من قبل ، فوجدتها مائة . وفضلا عما هناك من غموض شديد فيما لديهم من فكرة عن الأرقام ، فإن هناك عزوفا من جانبهم عن إعطاء بيانات صحيحة عن عدد السكان ، خوفا من أن يؤدى ذلك إلى مضايقات مالية . ومن المحقق أن التجنيد باستنزافه على الدوام موارد مصر من الرجال قد أدى إلى نقص مخيف فى عدد سكان البلاد كما هو الحال فى جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية .

كثرة النسل عند المصريين :

لا شك فى أن قدرة سكان وادى النيل على التناسل عظيمة ، فكلما سادت فترة هدوء قصيرة ، وامتنعت مطالب الجيش ، زاد عدد السكان وعدد المواليد من الأطفال فى سرعة فائقة . وقد لاحظت ذلك فى الفيوم بنوع خاص ، حيث مضت عدة سنوات دون أن يطلب أحد للتجنيد ، فاكتظت المدن والقرى بالأطفال . وفى بلد كمصر ، تتفاوت فيه نسبة الإناث إلى الذكور تفاوتا جد عظيم ، يساعد تعدد الزوجات دون شك على زيادة الإسراع فى سد الفراغ الناشىء عن الحاجة الدائمة إلى الشبان . ولو عاشت البلاد فى هدوء

وسلام ، لتضاعف عدد سكانها خلال سنوات قليلة جداً . كيف لا وسبل الرزق ميسرة ، والإقبال على الأيدى العاملة لا ينقطع ؟ وقد بلغ من شيوع الزواج المبكر وقدرة المصريين على التوالد ، أن صار من النادر أن ترى شابة لا تحمل طفلها على كتفها . غير أن تفاوت النسبة بين الجنسين تفوق حد التصور ، إذ يتضح من بيان الحكومة فى هذا الشأن ، أن نسبة النساء إلى الرجال هى ١٣٥ إلى ١٠٠ ، ولكنى أظنها أعلى من ذلك بكثير .

التجنيد :

وقد نشطت حركة التجنيد فى هذا العام نشاطا عظيما ، ونقص عدد الذكور مرة ثانية نقصاً كبيراً ، وأخذ الناس يلجئون من جديد إلى تشويه أبدانهم حماية لأنفسهم من الالتحاق «بالنظام» بعد أن بطل ذلك بضع سنوات . والتجنيد ، كما ينفذ بالطريقة المختلة التى جرى عليها العمل حتى الآن ، والتى أعتقد أنها فى سبيل الإصلاح ، ينتزع من الأيدى العاملة عدداً عظيما من الرجال ، يفوق إلى حد كبير ما تتطلبه خدمة الجيش . فكثيرون هم الذين يهجرون أراضيهم ، وكثيرون هم الذين يبترون أعضاء من أطرافهم هربا من التجنيد، أما من يجمعون قسراً فيزيد عددهم زيادة كبيرة على العدد المطلوب . وكان من أثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة ، وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر ، وهى مساوىء شنعاء ، فعلى الفلاح ، إذا كان أيسر حالا من جيرانه ، أن يفدى بالمال نفسه المرة تلو الأخرى .

مرض الحنين الى الوطن :

ومن العوامل التى أدت إلى بلوغ جيش الباشا حد الإعياء ، تفشى «النسطالجيا» ، أى مرض الحنين إلى الأوطان ، وهو مرض غامض عصى الشفاء . وقد أبلغنى أحد الأطباء ممن يعملون فى خدمة الباشا ، أن أولئك الذين أضناهم السقم ، حتى ماتوا من ذلك الداء الذى استعصى على الطب علاجه ، كان عددهم كبيراً جداً ، وكان أثر هذا المرض أظهر فيمن ولدوا بأقاليم جبلية . ويستسلم عربان الصحراء لما قدر عليهم ، أما عربان النجود فكثيراً ما يودى بحياتهم اشتياقهم العودة إلى الأهل والوطن . ويروض السوريون من سكان السهول أنفسهم على الحياة العسكرية ، أما دروز جبل لبنان وحوران فيهلك منهم عدد عظيم بسبب ما يستولى على نفوسهم من كآبة مضنية ، بل إن هذا المرض ليؤثر حتى فى سكان المرتفعات ، من أولئك النوبيين الذين يشبه شعرهم صوف الغنم ، فقد قال لى أحد الأطباء : «ليس فى وسعى أن أذود الموت عنهم إذا ما شرعوا يفكرون فى الأهل ويتحدثون عن الوطن» ، إذ يغمرهم ، قبل موتهم بزمن طويل ، شعور بفتور الهمة وبلادة الحس وقلة الاكتراث . ولما وجد إبراهيم باشا فى مناسبات كثيرة أن حبهم للأهل والوطن عاطفة

لا سبيل إلى كبح جماحها ، وأن من المستحيل عليه أن يحفظ على الجبليين من أهل سوريا صحتهم ويقوى الروح المعنوية لديهم ، سمح لهم بالعودة إلى بلادهم ، كما سمح للمجندين باصطحاب زوجاتهم وسراريهم ووالديهم رغبة فى مقاومة شعور اليأس إلى أقصى حد مستطاع .

الزواج :

يتزوج النساء عادة فى سن الثانية عشرة فما فوقها ، وقلما يتزوجن بعد العشرين . ويندر أن تنجب المرأة من الطبقات الراقية عدداً كبيراً من الأطفال ، ولكن وفيات الأطفال كثيرة جداً حتى بين هذه الطبقات . وفى الحق إن عدد من يموت منهم فى كل طبقة من طبقات المجتمع ، وبخاصة بين الفقراء ، كبير يفوق حد التصور والتصديق . ويمكن أن يقال إن نصف المواليد يموتون خلال العام الأول بعد ولادتهم ، هذا إلى أن حوادث سقط الجنين كثيرة الوقوع ، وكذلك الشأن فى حالات الإجهاض المقصود ، إذ أن القيام بهذه العملية لا يكاد يعتبر أمراً يؤاخذ عليه فى نظر المجتمع ، بل إن القانون لأكثر تسامحاً فى هذا الصدد . وكثيراً ما يجتاح الجدرى قرى بأكملها ، فاتكا بالجمهرة العظمى من شبابها ، إلا أن إدخال طريقة التطعيم وضع حداً لفتكاته فى كثير من الجهات . ومنذ عهد قريب اتخذ الباشا من الوسائل ما يكفل الحصول على مقادير كافية من الطعم ، وتبدو معارضة الفلاحين للتطعيم واضحة فى بعض الأقاليم ، غير أنه أمكن التغلب على هذا النفور من جانبهم إلى حد ما . والبدو أقل ممانعة فى التطعيم ، وكثيراً ما يقصدون إلى المدن ليحصلوا على الطعم ثم لا يترددون فى أن يطعموا به .

الوفيات :

ومهما بدا عدد الوفيات فى مصر كبيراً ، فإن المستنيرين من الأهلين يرون أن هذا العدد قد نقص فى السنوات الأخيرة نقصاً ظاهراً . فإقامة الأوربيين فى البلاد وإنشاء مدارس للطب ، وإيجاد أقسام طبية فى الجيش ، وذيوع بعض المبادىء الأولية لعلم الطب بين طبقات الشعب ، كل ذلك زاد كثيراً فيما أتيح للناس من فرص الحياة ، ومع أن المعلومات الطبية كانت حتى الآن عاجزة كل العجز عن أداء ما يرجى من ورائها ، ومع أن بضاعة المتطببين من العلم قليلة ، فإن استخدام الرقى والتمائم أصبح الآن أقل منه فيما مضى ، وبدأ الناس يعتقدون أن الالتجاء إلى العقاقير الطبية أكثر فائدة وأعظم جدوى . ويرتضى أبناء العرب الآن بملء اختيارهم أن تجرى لهم عمليات جراحية ، وقد زاد فى ثقتهم ماحالف بعض الأطباء الأوربيين من نجح وتوفيق . وإذا استثنينا كبريات المدن ، فإن المرء لا يكاد يعثر حتى فى وقتنا هذا على متطبب يفضل حلاق القرية ، بل إن شدة الحاجة إلى الأطباء والجراحين لتؤدى إلى التضحية بصحة الكثيرين وأرواحهم حتى فى القاهرة نفسها وغيرها من المدن

الكبيرة . ومرض الزهرى واسع الانتشار بين أبناء العرب فى العاصمة ، ولم يتخذ أى تدبير لعلاجه أو للحيلولة دون تفشيه . وقد علمت أن جميع إقليم الفيوم ، وهو إقليم آهل بالسكان ، ليس به متطبب واحد على جانب من الفطنة والذكاء . وقلما يعيش من نسل الأتراك من يكفل بقاء سلالتهم فى مصر ، إذ يكاد الأطفال جميعا يموتون ، وإنما يبقى على الأتراك ما يستوردونه من المماليك ، فقد نبئت أن أحد الكشاف الترك أنجب ما لا يقل عن ثمانين طفلا ، ولكن لم يبلغ منهم سن الرجولة غير واحد فحسب . ولا يكاد يوجد أحد من ذرية الجيل الماضى من المماليك ، بل إنه لا يمكن العثور على غير القليلين جدا من الأطفال الذين يولدون من أب تركى وأم عربية (ويطلق عليهم اسم شلبى) .

أجناس السكان :

إذا شئنا أن نقدر على وجه التقريب ماتستطيع مصر إنتاجه وما ينتظر من نمو تجارتها فى المستقبل ، فإنه من الضرورى أن نلقى نظرة على مختلف الأجناس التى يتألف منها سكانها الخليط ، وهى أجناس بينها من الفوارق ما بين الطوائف الهندية ، أما حرفها فتختلف تبعا لتباين صفاتها الخاصة . وإنتاج البلاد الزراعى بأجمعه يكاد يكون فى أيدى الفلاحين المسلمين ، أما القبط المسيحيون فيشغلون جميع وظائف الكتبة والحاسبين ، غير أن الترك يتولون أرفع مناصب الحكم حيثما ذهبت وأنى سرت ، فى حين أن الإفرنج وأهل الليفانت ، على اختلاف طوائفهم وتعددها ، تتألف منهم طوائف التجار وأصحاب الحوانيت . أما الزنوج فيكادون جميعا يقومون بالخدمة فى المنازل ، ولم يصل المصريون المسلمون من أبناء العرب قط إلى أى منصب من مناصب النفوذ والسلطان إلا منذ عهد قريب ، بل إنه حتى فى وقتنا هذا تكاد جميع المناصب العالية فى مصر تكون وقفا على الترك ، ولا يستثنى منها غير المناصب التى يشغلها مسيحيون .

الفلاحون :

ولا يسمح إلا فى النادر القليل حتى بإيصال رسالة إلى شخص من ذوى السلطان على يد خادم من أبناء العرب . والرجل مهما حقر شأنه فلا معدى عن اعتباره من طبقة أرقى من طبقة أبناء البلد ما دام يتكلم التركية . وقد عم الأهلين الإحساس بما هم عليه من ضعة الشان ، وانتشر فيهم روح الخضوع والإذعان ، حتى ليخيل إلى الإنسان أنهم يعترفون بحق الأقلية التركية ، بما لها من قوة وسلطان ، فى حكم الأكثرية المصرية ، فكثيرا ما يقول المصريون فى ذلة وضراعة « مانحن إلا فلاحون » وهكذا تسلط الغزاة على البلاد طائفة إثر طائفة ، دون أن يلقوا أية مقاومة من جانب أهلها . ولم يكن ذلك راجعا إلى عدم

تعلق المصريين ببلادهم ، فهم يحبونها بكل جارحة من جوارحهم ، وإنما يرجع ذلك إلى أنهم يمقتون الحياة العسكرية لأنها تباعد بينهم وبين مسقط رأسهم ، مع أن ما يلقونه فيها من أسباب الراحة يفوق كثيرا مايجدونه فى غيرها . وعادة الخضوع شائعة بين الفلاحين ، وهى بعض ما نشئوا عليه ، وقد غرست فيهم منذ عهد سحيق . ومع أنه من المحتمل أن يكون انتشار التعليم بين جماعة منهم ، قد أوجد لديهم نوعا من الشعور الغامض بالقومية ، فسيمضى زمن طويل قبل أن يظهر لهذه العاطفة أثر أو ينفسح لسلطانها المجال . وعلى الرغم من عادة الخضوع هذه التى انحدرت إلى المصريين من أزمان عريقة فى القدم ، فقد أخذت أحوالهم تتحسن رويدا رويدا . فبعد أن كانت جميع أبواب الوظائف موصدة فى وجوههم ، أصبحنا نراهم الآن فى المصالح المدنية والعسكرية ، وصار القبط وأبناء العرب يقلدون فى بعض الأحيان مناصب ذات سلطان ، وانتقلت السلطة القضائية والدينية إلى أيديهم منذ وقت طويل . ولا يتجلى ازدياد سلطان العناصر الوطنية فى تناقص عدد الأتراك فحسب ، بل إنه ليتجلى كذلك فى انتشار روح التسامح ، تلك الروح التى يتحلى بها المصريون أكثر مما يتحلى بها سواهم من الشعوب الإسلامية . ففى مصر يعيش المسلمون والمسيحيون واليهود فى انسجام ، لا نظير له بين مختلف الطوائف النصرانية فى العالم المسيحى ، وجميعهم يمقتون الوثنية ، غير أن عدم التسامح لايجاوز هذا المدى .

والفلاحون من سكان مصر يشملون جميع العمال الزراعيين فى البلاد على وجه التقريب ، وهم الطبقة التى تأخذ منها الحكومة كل جنودها وصناعها وعمالها ، كما أنهم جميعا مجردون من السلاح ، وموسومون بطابع الخضوع والإذعان ، ومهما تغيرت الحكومات فمصيرهم باق على ماهو عليه ، وإنه لمن النادر أن يبلغ أحدهم درجة الثراء ، فهم لا يصيبون من كدهم وكدحهم سوى قوت يومهم ، فإذا ابتاعوا لأنفسهم قليلا من الحلى النفيسة بالقليل الذى يكسبون من العمل الزراعى ، أو ورثوها عن أجدادهم ، فإن هـذه الحلى هى الدليل الوحيد على أن صاحبها لم يهبط فى معيشته إلى مستوى الطبقات الدنيا بين الآدميين . إذ يعيش الفلاح فى كوخ من الطين ، خال من النوافذ ، وأرضه من تراب . أما ما لديه من آنية قليلة فمن أرخص الأنواع وأحقرها ، ورغم ذلك فهو أشد خلق الله مرحا ، وأكثرهم أخذاً بأسباب البهجة والسرور . وهو لا يعبأ بالمستقبل ، ولو ترك وشأنه فى أمن وسلام ، يزرع أرضه ، ويروى بماء النيل مايحف بشاطئيه من تربة خصيبة ، لما كانت هناك حياة أسعد ، تصبو إليها نفسه أو تطوف صورتها بخياله . ومع أنه دءوب على العمل ، فهو يقنع بأن يكون له

نصيب ضئيل من ثمرة كده وكدحه ، ويمكن أن يقال عن الفلاحين ماقاله عمرو عن المصريين القدامى حين شبههم بالنحل ، « لغيرهم ماسعوا من كدهم » . ويحب الفلاح بلاده ونيله حبا يملأ شغاف قلبه ، فإذا نزعته من أرضه هلك . وهو لايستطيع العيش بعيدا عن قريته عاما واحدا ، فالأرض التى بها ولد ، هى الأرض التى بها يموت ، ولكنه أكثر الناس خضوعا وإذعانا ، فهو يؤثر الموت على العصيان ، أولى فضائله الاستسلام لقضاء الله وقدره ، لايضيق ذرعه مهما ثقل النير الذى يرزح تحته ، فالخضوع حياته ، والخضوع عقيدته ، والخضوع قانونه . « الله كريم » مبعث السلوى والعزاء لديه فى كل آن ، ومصدر الخير والبركة على الدوام . خلق للسلام لا للحرب والقتال ، حبه للوطن قوى عميق ، ولكن لا يمازجه طموح إلى المجد والفخار ، ولا هيام بالفتح والانتصار . القومية لديه هى ما يربطه بقريته من أواصر المحبة وإنها لوثيقة . وهؤلاء القوم ، بعيونهم اللامعة وقوامهم الجميل ، يستحيل على المرء أن ينظر إليهم ، دون أن يوليهم بالغ اهتمامه ، فهم بين المرحين أشدهم مرحا ، وبين السعداء أسرعهم إلى انتهاب المسرات ، إذا أقبلت عليهم الأيام بالسلم والرخاء ، فما أكثر أهازيجهم وموسيقاهم وأفراحهم !!

القبط :

لاريب فى أن نفوذ القبط آخذ فى الازدياد ، وقد يكون لهم فى قابل الأيام أثر غير ضئيل فى تاريخ مصر . وقد مرت بهم قرون ذاقوا فيها ألوانا من قسوة الألم ومرارة الاضطهاد والإذلال ، وكان الأتراك يعتبرونهم طائفة المنبوذين فى الشعب المصرى . ومع ذلك فهم قوم من صفاتهم حسن المعاشرة وحب السلام والفطنة والذكاء ، أقبح نقائصهم مرذها إلى سيهم وراء ملجأ يعصمهم من النهب والأذى . وثمة شىء من التعاطف بين القبط وأبناء العرب ، لعله نتيجة ما يقاسونه جميعا من آلام . والقبط هم الساحون والنساخون والصيارفة والوزانون وكتبة الحسابات ، وبعبارة أوجز هم الطبقة المتعلمة بين أهل البلاد ، وهم لازمون للأعمال الحسابية والكتابية لزوم الفلاح للحقل والمحراث . وعدد الأقباط ثابت لايكاد يتغير ، وعندى من الأسباب ما يحملنى أعتقد أنهم فى بعض المناطق الزراعية يعتنقون الإسلام ، ولو أن ذلك يعرضهم للتجنيد ، وهم منه معفون بحكم مسيحيتهم وهناك اثنتا عشرة أسقفية ، وينتخب الأساقفة البطريق ، وهو لا يتمتع بسلطة كنسية فحسب ، بل إنه كثيرا مايمارس نوعا من السلطة القضائية فيما بينهم ، والخضوع لقراراته مقرون بكل تجلة واحترام . وهم يستعملون فى صلواتهم اللغة المصرية القديمة أى القبطية ،

ولكنها تترجم إلى العربية حتى يفهمها المسلمون . وقد أبلغنى البطريق أنه يقدر عددهم بحوالى خمسين ومائة ألف ، ولكنى أرى أن هذا التقدير أقل من الحقيقة بكثير . ويستخدم عدد كبير منهم فى المصالح العامة ، إذ أن مستوى التعليم عندهم ، يفوق إلى حد كبير مستواه عند المسلمين . غير أنه لا يكاد يوجد بينهم وبين النازحين من الأوربيين أى اختلاط . ولا يعرف عن عاداتهم المنزلية إلا القليل ، شأنهم فى ذلك شأن المسلمين ، فالحجاب مضروب على نسائهم كما هو مضروب على نساء المسلمين ، ولهم حريم كسائر الشرقيين ، وفى الجهات النائية من القطر المصرى ، يأخذون بنظام تعدد الزوجات ، ويختنون أطفالهم ، ولهم فى القاهرة حى خاص . والأثرياء منهم قليلون ، وقليلون أيضا من لهم تجارة واسعة . وعندهم مدارس كثيرة تلقن فيها مبادئ العلوم الأولية ، ولكن ليس عندهم أية مدرسة لما هو أرقى من ذلك من أنواع الدراسات . وعادة السكر نقيصة شائعة بين الأقباط . ويشتغل كثير منهم بالنسج على الأنوال اليدوية فى مصانع الباشا . ويزعم الأقباط أنهم دون سواهم أحفاد الفراعنة ، ويعتبرون المشتغلين بالزراعة من أهل الريف — وجمهرتهم العظمى من المسلمين — شعباً متأخراً ، ولكن ليس هناك من الأسباب الكافية ما يجعلنا نعتقد أن القبط وحدهم من سلالة قدماء المصريين . ومع أن التعليم أكثر انتشارا بينهم منه بين أبناء العرب ، فإن سمعتهم من حيث الصدق والأمانة سيئة للغاية .

وفى الريف لا تكاد تفترق عادات الأقباط عن عادات أبناء العرب . وللقبط تقويم خاص ؛ فسنة ١٨٣٨ الحالية ، التى تقابل عام ١٢٥٤ هجرية ، هى سنة ١٥٥٥ فى التاريخ القبطى .

وقد أكد الأساقفة الأقباط أن عدد القبط فى تناقص ، وأن حفلات التعميد أقل من جنازات الموتى ، ذلك بأنهم يقاسون كثيرا من الأوبئة المتفشية فى البلاد كالطاعون والزحار « الدوسنطاريا » والرمد .

وأغلب أساقفتهم يتلقون تعليمهم فى دير القديس أنطونيوس بالصحراء ، حيث يوجد نحو مائتين من الرهبان ينتخب البطريق من بينهم عادة على يد هيئه الأساقفة . أما اضطهاد المسلمين القبط فقد زال أو كاد . وهم يبكرون فى الزواج ، وتتزوج بناتهم فى سن الثانية عشرة عادة ، وفيهم ما فى المسلمين من روح المحافظة ، وفى الحق إنه لا فرق بين الطائفتين فى أسلوب الحياة المنزلية . والطلاق بينهم كثير الحدوث سهل المنال ، بل لقد جرت العادة بأن ينص فى عقود الزواج على الطلاق وشروطه . وهم كالمسلمين يؤمنون بالخرافات الشائعة

فى البلاد ، سواء أكانت تلك الخرافات راجعة إلى أصل إسلامى أم أصل مسيحى . فقد أكد لى أحد أقباط النيا أن فى مسجدها عمودا يأتى بالمعجزات ، إذ يتصبب العرق منه فى كل يوم من أيام الجمعة غير أن استعداد المسلمين لتصديق الخرافات المسيحية ، أقل من استعداد القبط لتصديق خرافات المسلمين .

الترك :

لايجاوز عدد الترك أو « العثمانلى » فى مصر عشرين ألفا ، غير أنه لم يعد يستورد على الدوام من صغار المماليك من يحل محلهم أو يسد ما يحدث من النقص فى صفوفهم كما كان الحال فى الماضى ، وهكذا يتناقص عددهم ويضعف نفوذهم عاما بعد عام . وهم مشتتون فى جميع أنحاء البلاد ، ففى كل قرية منهم اثنان أو ثلاثة عادة ، وفى كل مدينة بين اثنى عشر وعشرين ، أما فى العواصم فعددهم كبير . وهم فى مراتب لا يرقى إليها الأقباط ، غير أنه طرأ تغيير على مركزهم بالنسبة إلى القبط وأبناء العرب ، فلم تعد العلاقة بينهم كما كانت فيما مضى علاقة السادة بالعبيد ؛ فقد كان الجندى من أبناء العرب فى الجيل الماضى يتصرف فيه ضابطه التركى تصرفا مطلقاً تبعا لهواه ، أما الآن فلم يعد الأمر كذلك ، بل إن « النفر » من أبناء العرب ليستطيع استدعاء اليوزباشى التركى للحضور أمام ديوان الأميرالاى التابع له . وقد زودت بلاد الجركس وجورجيا مصر فيامضى بأشهر من ظهر فيها من الباشوات والبكوات ، أما الآن فلم يعد يرد منها غير عدد قليل ، وكان من أثر ذلك أن أخذ الأتراك فى الانقراض السريع . ومصير الترك معلق فى خيط دقيق ، لابد وأن ينقطع من تلقاء نفسه ، إن لم يكن قد انقطع فعلا . ولكن الترك مازالت تتألف منهم الأرستقراطية الحاكمة فى البلاد ، ومع أن نسبتهم إلى سكان البلاد الأصليين ضئيلة جدا ، فإن عادة الطاعة قد تأصلت وشاعت بين الوطنيين ، كما استمتع « العثمانلى » استمتاعا كاملا بما فى أيديهم من سيطرة ، حتى إن السلطه لتبدو فى كل مكان وقفا على « الأقلية » من هذا الشعب الأجنبى ، أما الخضوع فمن نصيب « الأكثرية » وهم أهل البلاد الأصليين . غير أن هجرة الترك إلى مصر ضيقة النطاق وزاد نفوذ الوطنيين زيادة عظيمة حين بوىء كثير منهم مناصب ذات هيبة وسلطان ؛ فباسليوس بك مدير الحسابات من الوطنين الأقباط ، وناظر المالية فى الشام سورى مسيحى ، وإذا ظلت الأمور تجرى على هذا السنن ، فستنقطع هجرة الترك بعد سنوات قليلة انقطاعا يكاد يكون تاما ، وتئول مقاليد السلطة إلى الوطنيين وحدهم ، مسلمين كانوا أم مسيحيين . وكان من آثار حرب الجركس أن نقص عدد الشبان الذين يردون

إلى الجنوب من بلاد القوقاز وبذلك أخذ طابع البلاد يتغير تغيرا واضحا وإن كان هذا التغيير يحدث فى هدوء وسكينة . وهكذا شرع العنصر المصرى يحل محل العنصر التركى رويدا رويدا ، كما أخذت اللغة العربية تستخدم فى الأغراض الرسمية على نطاق أوسع ، فصارت الحسابات العامة تدون باللغة العربية ، وأصبح عدد كبير من « التذاكر » والأوامر تصدر عن السلطات التركية بلغة البلاد ، وعهد إلى أبناء العرب بوظائف ما كانوا يتطلعون إليها منذ جيل مضى ، وانتشر بينهم انتشارا واسعا شعور خاص بمصريتهم . ويبلغ عدد الترك فى القاهرة حوالى خمسة آلاف ، وقد يكون بالإسكندرية ألفان ، ويظن أن هناك ثلاثة آلاف موزعين فى الوجهين القبلى والبحرى . ومعظم القاطنين بالعاصمة منهم فى خدمة البلاط والحكومة ، أما من يقيمون فى الأقاليم فكثير منهم يشتغلون بالزراعة ، وأغلب أبنائهم يتعلمون فى المدارس الحربية استعدادا للالتحاق بالجيش .

ويتبع الأسرات التركية نحو ألفين من المماليك ، معظمهم من الشبان ، يعملون خدما وحراسا ، كما أن ثلاثمائة من اليونانيين الذين أسلموا ، يقومون بهذه الأعمال نفسها . وهناك حوالى ثلاثة آلاف من جوارى جورجيا وبلاد الجركس ومنجريليا منهن ستمائة يونانية من المورة وكريت وشيوز ، وإلى هؤلاء يجب أن يضاف أولئك الأتراك الذين يعملون ضباطا فى جيش الباشا ببلاد النوبة والحجاز والشام ، وغيرهم من الموظفين الموزعين فى أرجاء ممتلكاته .

ومنذ سنوات قليلة قدر عدد الترك فى القاهرة وحدها بتسعة آلاف ، وهو عدد يكاد يعادل عدد أولئك الذين استقروا بعاصمة مصر أيام الفتح العثمانى ، أما عدد أفراد أسراتهم فيقدر بخمسة وثلاثين ألفا .

البدو :

من المستحيل أن نقدر تقديرا صحيحا عدد البدو أو عربان الصحراء الذين يسكنون مصر . ولما كانت وسائل العيش لديهم جد قليلة فمن المحتمل أن يظل عددهم ثابتا لا يتغير . ولم يطرأ تغيير ما على أزيائهم أو عاداتهم منذ عهد سحيق . وهم يتحاشون الاختلاط بجميع الأجناس الأخرى ، فلا يحدث إلا فى القليل النادر أى تزاوج بينهم وبين الفلاحين أى المصريين المشتغلين بالزراعة ، أو بينهم وبين زنوج الجنوب ، مع أن بعض هؤلاء الزنوج يعيشون معهم فى بعض الأحيان عبيدا لهم يقومون بخدمتهم . وأولئك البدو لا يعرفون عيشة الاستقرار ، وذلك إذا استثنينا منهم الضاربين على تخوم الصحراء ، إذ يقضون بعض شهور

السنة مع ما يملكون من قطعان الغنم والماشية فى الجهات التى ينمو بها العشب الأخضر . ويرى كثيرون منهم فى المدن الكبيرة ، وهم أكبر من يملكون قطعان الإبل التى لا يكاد يوجد فى مصر سواها من الدواب التى تحمل الأثقال . وقوامهم يخلع عليهم مظهرا ملؤه النبل والشرف ، لهذا يسيرون فى جرأة واعتزاز بالنفس ، تستر أبدانهم ثياب ليس فيها أثر للتكلف والأناقة ، كأنما لاتغريهم الدنيا وما تحويه من أسباب الترف والنعيم . ولكنهم ، فى مصر على الأقل ، نبذوا حياة السلب والنهب التى كانت أبرز طباعهم فيما مضى ، لهذا يندر أن يتعرض المسافر للسطو عليه ، فقد وقع حادث أو اثنان ولكن كان الإسراع فى تعقب الجناة والتوفيق فى البحث عنهم والصرامة فى إنزال العقاب بهم بحيث امتنع تكرر هذه الجرائم أو كاد . ويبدو أن عربان الفيوم شرعوا يحيون حياة الرعى ، وقد أخذ الكثيرون من البدو يضربون خيامهم حيث تتاخم الصحراء أرضاً صالحة للزراعة ، وانصرفوا إلى الاشتغال بالأمور الزراعية ، غير أن الفلاحين لاينظرون إليهم بعين الارتياح ؛ إذ أن وجودهم لا يكفل سلامة مايملكه الفلاحون ، فضلا عن أنه يرفع إلى حد ما ثمن الأرض وقيمة الإيجار . ولم ينبذ البدو كل النبذ ما طبعوا عليه من عادة السلب والنهب فى مستقرهم الجديد ، غير أنهم لما كانوا يمدون الحكومة بفرق لها قيمتها من الفرسان غير النظاميين ، فقد أصبحوا موضع عطف السلطات ، فضريبة الأرض التى يدفعونها خفيفة ، وإذا استصلحوا بعض الأراضى البور لزراعتها فلا تفرض عليهم أية ضريبة لعدد معين من السنين . والبدو خاضعون الآن خضوعا تاما لمحمد على ، ويبدو أنهم لم يعودوا قط يفكرون فى مقاومة سلطانه . وقد أنبأنى المسيو « لينان » ، بعد أن عاش بينهم فى الصحراء أكثر من عامين ، أنه استمع بنفسه إلى بعض ما دار بينهم من حديث ، حينما دهمتهم فرقة من الجنود أرسلها الباشا لإخضاعهم ، وبعد تقليب وجوه الرأى ، بعثوا إلى قائد الفرقة ، حين طلب إليهم الإذعان ، بالرسالة التالية : « ليس هناك مايحملنا على التسليم لك ، فنى وسعنا أن نبيدكم جميعاً ، دون أية صعوبة ، ودون أن ينجو منكم أحد ، ولكنا نعرف سيدكم ، كما نعرف أن فى استطاعته أن يرسل علينا قوة من الرجال نعجز عن إبادتها ، فلا مناص لنا إذن من التسليم ، وهانحن أولاء نسلم » . وقبل ذلك بزمن قصير حدث سوء تفاهم بين الباشا والبدو بشأن ماينبغى أن يكون عليه لون أرديتهم ، فهاجموا إحدى قوافل مكة ، ونهبوا من البن ومنسوجات الحرير مابلغت قيمته عشرين ألف ريال ، أما البن فسرعان مااستهلك ، وأما منسوجات الحرير فسرعان ما أتلفت ، وكان من أثر ذلك أن أرسل عليهم الباشا قوة من الجند النظاميين ، أسرت

الشيخ وأبناءه ، ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن دفعوا قيمة كل ما نهبوه ، وهكذا فقدوا جميع ما يملكون أو كادوا فقالوا للمسيو « لينان » إن السلب لم يعد تجارة رابحة .

الأرمن :

الأرمن على قلة عددهم من ذوى النفوذ ، ويشغلون كثيرا من أرفع مناصب الحكومة ، فبوغوص بك « رئيس وزراء » الباشا أرمنى مسيحى . ذلك بأن تضلعهم فى اللغات يؤهلهم بنوع خاص لوظائف السكرتيرين والتراجمة ، وهى وظائف لها أهميتها . ويشتغل كثير منهم فى صناعة الذهب والفضة ، كما يشتغل آخرون بمختلف الصناعات اليدوية . وهم فى جملتهم على شىء من التعليم ، وينقسمون من حيث الدين طائفتين هما الأرمن الأرثوذكس الذين يؤلفون الأغلبية ويخضعون لسلطة بطارقتهم ، والأرمن الكاثوليك الذين يعترفون لبابا روما بالسيادة الروحية .

الزنوج :

أما الزنوج فى مصر ، فسيأتى وقت الكلام عنهم بإسهاب ، عند تناول موضوع الرق وتجارة الرقيق . ويقدر عدد منازل القاهرة التى يقوم بالخدمة فيها زنجيات أو حبشيات بستة آلاف ، ولما كان متوسط من يشتغل فى كل من تلك المنازل اثنتين ، فإن مجموع الأرقاء من النساء هو اثنا عشر ألفا ، وفضلا عن ذلك فمن المحتمل أن يكون هنالك ألفان من ذكران العبيد وألفان وخمسمائة فى الجيش . ويرد إلى مصر عدد وافر من السود الأحرار ، وهم أمناء فى خدمة المنازل ، ومن ثم يشتغلون فى الأغلب الأعم حجابا وبوابين وحراسا وما إلى ذلك . وكل منهم زعيم بأن يسلك زملاؤه مسلكا حميدا ، ويقدر عددهم فى القاهرة بخمسة آلاف ، وقلما يتزوجون من مصريات بل يعودون بما كسبوه إلى أوطانهم ، على أن يخلفهم سيل لا ينقطع من المهاجرين الجدد . وهم يسيرون مرفوعى الرأس ، يبدو على سيماهم النبل ، ولهم فى أنفسهم وفى زملائهم ملء الثقة ، وكلما أوغلت فى بلادهم كانت الجرأة والكبرياء فيهم أظهر .

سائر الأجانب :

ليس هناك ما يميز أخلاط السكان من اليونانيين والمالطيين والإفرنج الذين يعيشون فى كبريات المدن المصرية ، وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية ، ممن يماثلهم من طبقات الأجانب المقيمين فى مختلف مراكز التجارة فى حوض البحر المتوسط ، إذ تزدحم ثغور الليفانت بأصحاب الحوانيت والصناع وخدم المنازل وأبناء السبيل ممن يقومون بأعمال وضيعة قليلة

الجدوى ، ولكن لاداعى لأن نتخذ منهم موضوعا خاصا للحديث ، ويتراوح عدد أمثال أولئك الغرباء فى الإسكندرية وحدها بين ثمانية وعشرة آلاف .

عدد سكان الإسكندرية :

نظرا لعدم وجود أى إحصاء عن عدد السكان فى مصر فإن الإنسان ليلتمس له العذر إذا ما اعتمد على أى بيان يستطيع الحصول عليه فيما يتصل بأية جهة من الجهات . ويبلغ عدد سكان الإسكندرية طبقا لما يقدره أعرف ذوى الشأن بحقائق الأمور حوالى ستين ألفا ، منهم ثمانية آلاف من جنود الجيش والبحرية ، وثلاثة آلاف من الصناع الذين يشتغلون بالترسانة . وقد علمت أن متوسط عدد الوفيات فى اليوم الواحد نحو اثنى عشر شخصا ، أى ٤٣٨٠ فى السنة ؛ وبذلك تكون نسبة الوفيات ٧ $\frac{٣}{٢}$ ./ فى السنة . أما خلال إقامتى بالإسكندرية فى عام ١٨٣٧ — ١٨٣٨ فكان متوسط الوفيات يوميا ثمانية عشر شخصا أى حوالى ١١ ./ . بيد أن عدم ملاءمة الإسكندرية للصحة عامل يجب أن ندخله فى حسابنا ، فلو احتسبت السنة التى انتشر فيها الطاعون لبدا عدد الوفيات مخيفا مزعجا ، إذ أنه فى شهر مارس وحده من عام ١٨٣٥ ، لم يقل عدد من عرف أنهم ماتوا بالطاعون عن ٤٢٥٠ شخصا ، وذلك عدا الكثيرين ممن ماتوا دون أن يبلغ عن وفاتهم أحد فيما يظن . والأسرة من أبناء العرب تتألف من أربعة أفراد فى المتوسط ، وعلى الرغم من أن تعدد الزوجات أمر كثير الشيوع بين الموسرين ، بل وبين أهل الطبقة الوسطى ، فهو غير شائع بين الطبقات العاملة والطبقات الفقيرة ، التى يقتصر كل فرد منها فى غالب الأحيان على زوجة واحدة ، لعجزه عن أن يعول ما هو أكثر من ذلك .

الزراعة

إن الأسباب التى أدت إلى وقف تقدم الزراعة والصناعة فى بلاد الشرق ، سوف يتضح أنها بعيدة الغور كثيرة الشيوع . ومع أنه يمكن العثور على بعض دلائل التقدم هنا وهناك ، إلا أنه ينبغى أن ينظر إليها على أن فيها مناقضة ظاهرة لنتيجة تكاد تكون عامة . ... . .

... ...

مسح الأراضى :

لما كنت سأتحدث عن الأرض فى مناسبات كثيرة ، فإن من الضرورى أن أمهد لذلك ، بأن طريقة مسح الأراضى فى عهد محمد على قد أصابها كثير من التغير ، وكان من أثر ذلك ، أن أخذت مساحة الفدان تقل باطراد ، فقد كانت فيما مضى أربعمائة قصبة مربعة ، أنقصت

فيما بين سنتى ١٨٠٦ — ١٨١٠ إلى ٣٣٣ ⅓ ، كما أنقص طول القصبة من سبع أقدام إلى ست ، (علما بأن « المندازة » تزيد قليلا على قدمين انجليزيتين) ، وهكذا زاد عدد الأفدنة حوالى ٢٥ ٪ زيادة اسمية [١] .

مفهوم الملكية :

ليست حقوق الملكية فى مصر واضحة المعالم بينة الحدود ، فلم يكن للملتزمين سوى حق الانتفاع بالأرض ، أما ملكيتها فكانت من حق السلطان صاحب السيادة العليا . فلما تولى محمد على زمام السلطة طلب أن تودع جميع الوثائق خزانة الدولة ، وأن تدفع لأصحابها معاشات سنوية . وكثيرا ما يحدث أن تنتقل حقوق الملكية هذه من شخص إلى آخر ، لقاء مبلغ يعادل ريع الأرض مدة ثلاثة أعوام أو أربعة . أما الأراضى التى ليست فى حوزة أحد فيهبها الباشا من شاء فى غالب الأحيان . وكثيرا ما يهجر الفلاحون أراضيهم فتقوم الحكومة بتوزيعها على طالبيها الجدد . ولما كانت الحكومة قد أصبحت بذلك مالكة الأراضى فإنها تتخلى عن أية مساحة منها للراغبين فى زراعتها ، على أن يدفعوا الميرى (أى ضريبة الأرض) سنويا . وحدها الأدنى سبعة عشر ريالا عن الفدان الواحد ، أى مايساوى سبعة شلنات وتسعة بنسات . أما حدها الأعلى فثمانية وعشرون ريالا ، أى ما يساوى اثنى عشر شلنا وثمانية بنسات . ويتوقف مقدار الضريبة على مساحة الأرض ومدى قربها من النيل ، كما يتوقف على غير ذلك من العوامل المحلية ، التى تختلف بين عام وآخر تبعا لفيضان النيل ، مما يؤدى إلى تغيير مقدار ما يطلب من الميرى . وفى وقت الحصاد ، يدفع المزارع الذى يأخذ الأرض من الحكومة الضريبة المقررة عليه ، إما نقدا أوعينا ، طبقا للأسعار التى تحددها الحكومة . وفى وسع الفلاح أن يزرع ما يشاء من المحصولات إلا فى الجهات القريبة من النيل حيث يرغم على زراعة القطن والنيلة والأفيون والكتان وهى محصولات تحتكرها الحكومة وتسلم إليها بأسعار تحددها تبعا لجودة الصنف .

وقد جرت العادة بأن يكلف أثرياء المزارعين زراعة هذه الأصناف ، إذ يجب عليهم أن يدفعوا سلفا نفقات زراعة المحصول وحصده ، ثم لا يحصلون على ما دفعوه إلا بعد تسليم المحصول للسلطات ، فتعمد هذه السلطات إلى استقطاع ضريبة الأرض قبل أن تعطيهم « أذونات » بالدفع . أما ما يتبقى لهم بعد ذلك فيعطون به حوالات على « الخزينة » ، وكثيرا ما

(١) يرى مستر « لين » Lane أن الفدان المصرى أقل قليلا من الفدان الإنجليزى . أما القصبة فطولها ثلاثة أمتار وأربعة وستون سنتيمترا أى ما يكاد يعادل اثنتى عشرة قدما .

يترتب على خصم تلك الحوالات خسارة تتراوح بين ١٥ ./· و ٢٠ ./· بسبب ندرة النقود ، وقد كانت تخصم فى الماضى بخسارة تبلغ ٨ ./· وهكذا أصبحت الخسارة الآن أعظم بكثير .

الغلات الزراعية :

للمزارع الذى ينتج البرسيم والقمح والفول والشعير والقطانى وغير ذلك من الحبوب أن يبيعها كيفما شاء بعد أن يدفع ضريبة الأرض نقدا أو عينا . فإذا كان الدفع عينا قدر المحصول بسعر يقل عن سعر السوق ، أما ما يتبقى لديه ، فيبيعه فى الحقل ، أو ينقله إلى القاهرة ، أو يخزنه حتى يقبل الشتاء ، وفيه ترتفع الأسعار عادة . وتدفع جميع نفقات الزراعة عادة من المحصول ، فعمال الحصاد مثلا يأخذون بدل أجورهم حزما مما يحصدون ، تقدر بمجرد النظر دون عد أو كيل ، ويزيد مقدارها كلما بعد الحقل عن القرية . وعند نقل المحصول ، يعمد المزارعون الذين لا يمتلكون جمالا إلى استئجارها لقاء قرشين ونصف القرش لكل منها فى اليوم الواحد ، بما فى ذلك أجر الحادى ، غير أن الجمال تأكل على الدوام مما تحمله من حب وقش . وكذلك الحال حين تستأجر الثيران لدرس القمح ، فأجرها اليومى قرشان ونصف القرش ، ولكنها تأكل من تبن هذا القمح نفسه . أما الرجلان اللذان يشتغلان فى درس القمح ونقله ، فيتقاضى كل منهما فى كل يوم كيلة ، والكيلة نصف الويبة ، وكل ست ويبات تساوى إردبا ، ويزن الإردب ١٦٠ أقة مصرية ، ويتقاضى من يقوم بالحراسة ليلا كيلة عن كل ليلة ، « بالإضافة إلى ما يسرقه » على ما يقول محدثى .

توزيع الأرض :

ليست الأراضى فى مصر موزعة بنسبة ما فى كل جهة من الأيدى العاملة فى الزراعة . وقد عمل تأريع لأكثر الأراضى الزراعية ، ولكن به نقصا وخطأ ، ومن ثم صار مفهوما أن النية معقودة على « روك » البلاد بمزيد من الدقة . فهناك قرى كثيرة يتسع زمامها إلى حد لا تستطيع معه أن تجد من الأهال من يقوم بزراعته ، فى حين أن قرى أخرى لم تحصل من الأراضى على النصيب الذى تستحقه . والنقص والزيادة كلاهما يلحقان الأذى بالفلاحين وبإيرادات الدولة . وقد لاحت أمامى الفرصة أكثر من مرة فأظهرت للباشا ما فى توزيع الأراضى بنسبة عدد السكان من خير ، وأوضحت له ما ينطوى عليه الوضع الحاضر من ظلم لا مساواة فيه ، وهو أمر قال الباشا إنه يشعر بضرورة تغييره ، ووطد العزم على أن يسارع إلى تحقيقه .

تربة مصر :

إن قدرة التربة المصرية على الإنتاج لا حد لها ، فحيثما ابتلت الأرض بالماء ، سارعت الخضرة الجميلة إلى الظهور ، وإذا بذر الحب ونال حظه من السقيا جادت الأرض بما اعتادت أن تجود به من الثمر دون حاجة إلى مزيد من العناية ، بل إن رى الأرض ليسرع بنمو صنوف من النبات وأنواع العشب الأخضر حتى فى الجهات التى تتاخم الصحراء وتطغى عليها الرمال . ومن المستطاع كذلك إنشاء حديقة جميلة بضواحى الإسكندرية ، وهى أقل نواحى مصر صلاحية لذلك ، خلال عامين اثنين . وثمة جهات كثيرة تنمو فيها الأعشاب الطويلة ، فيأخذك منظرها رغم خشونتها ، ولو زرعت تلك الجهات لجاءت بأطيب فاكهة وأوفر محصول . ولا شك فى أنه قد تم الشىء الكثير فى السنوات الأخيرة نتيجة الاهتمام بوسائل الرى ، فقد أنبأنى الباشا أنه أنشأ ما لا يقل عن ثمان وثلاثين ألف ساقية ، وحيثما وجد الماء وجد الخصب والنماء .

زحف الصحراء :

هناك عراك دائم بين الصحراء والزراعة ، ففى كثير من جهات الدلتا غزت الصحراء الأراضى الزراعية وسيطرت عليها . أما فى الجهات المجاورة لأبى زعبل وفى منطقة أسيوط وبعض جهات أخرى من مصر ، فقد كان للزراعة النصر على الصحراء . وفى الحق أنه إذا توافرت الأيدى العاملة لحرث الأرض ، والماء لسقياها ، فليس من اليسير عليك أن تقدر عظم المساحة التى يمكن استخلاصها من براثن الصحراء ، غير أن قدرة الأرض على الإنتاج تقف حيالها فى مصر صعوبات أخرى ، تختص بها الأقطار الشرقية .

الخماسين :

إن رياح الصحراء الحارة كثيرا ما تحطم آمال الزراع ، ذلك بأن شدتها ومدة هبوبها مبعث قلق عظيم لهم ، فهناك مواسم تجف فيها مناطق برمتها ، حتى عقب ريها ، بفعل رياح الخماسين ، (وهى رياح تستمد اسمها من مدة هبوبها وهى فى العادة خمسون يوما)

الجراد :

يضاف إلى ذلك أن الأمل فى الحصول على محصولات كبيرة وفيرة الغلة قد ينهار فجاءة بسبب غارات الجراد ، إذ تظهر منه الملايين فى السماء كأنها السحب ، فتهلك كل ما تصادفه . وقد شاهدت أسرابا كثيفة من هذا الوباء الفتاك ، تسير فى أعقابها جموع حاشدة من الصقور

وغيرها من الطيور ، فتملأ أجواز الفضاء ، ثم تنقض على حقول القمح فتأتى عليها ، ثم تشد رحالها إلى مكان آخر فتدمره تدميرا .

فيضان النيل :

تخضع جميع الأقطار قليلا أو كثيرا لما تحدثه فصول السنة من أثر فى حاصلاتها الزراعية ، فقد تزيد هذه الحاصلات أو تنقص تبعا لمدى ملاءمة الظروف لوقت البذر والنماء والحصاد . أما فى مصر فهنالك ضرورة واحدة تتلاشى أمامها سائر الضرورات ، فالشمس التى تنضج الزرع والطقس المعتدل الذى يتطلبه جنى الثمار ، يمكن الركون إليهما والاعتماد عليهما فى كل آن ، أما إذا لم يرو فيضان النيل الأرض ، فما يجدى بذر الحب فى مساحات واسعة ولا ذهاب الزارع للحصاد . وتختلف الفيضانات اختلافا شديدا من حيث نوعها ونتائجها فإذا جاءت وفق مطالب مصر العليا زادت مياهها عن حاجة مصر السفلى ، وإذا ما لاءمت مصر السفلى تركت أراضى مصر العليا فى حاله تقرب من الجفاف فى بعض الأحيان .

النيل :

يبلغ متوسط سرعة جريان النيل ١٫٣٦٦ تويز Toises [1] فى الساعة ، غير أن سرعة التيار تزيد زيادة عظيمة وقت الفيضان . والسفن الذاهبة صعدا فى النيل تجد فى الرياح الشمالية السائدة ما يعوضها وزيادة ، عما تلاقيه من صعوبة ، بسبب سرعة جريان الماء . فإذا بلغ مستوى الفيضان فى الصعيد أربعة وعشرين ذراعا ، فإنه يكون فى القاهرة واحدا وعشرين ، وعند مصبى النيل أربعة . وخير الفيضانات ما تراوح مستواه بين تسعة عشر وواحد وعشرين ذراعا على حسب مقياس جزيرة الروضة التى تواجه القاهرة . وعند ما يبلغ الارتفاع تسعين ومائة بوصة ، يقطع السد ، فتنطلق مياه النيل ، وعندئذ تتعالى صيحات عشرات الألوف ممن يشهدون الحفل مرددين « أوفى الله » ، أى « أن الله قد أنجز وعده » ، وعلى مقدار ما يصيبه يوم « جبر البحر » من توفيق ، يتوقف الكثير من السعادة أو الشقاء . ولما كان الانحدار عند السد يتراوح بين ثمان أقدام وعشر ، فإن اندفاع قدر كبير من المياه يكون شديداً للغاية .

وعند ما يرتفع النيل من ثلاثة وعشرين إلى أربعة وعشرين ذراعا يزرع مليونان من الأفدنة ، وعلى هذا الأساس فرض الميرى (أى ضريبة الأرض) فى عام ١٨٣٣ . غير أن

---

(١) التويز Toise مقياس فرنسى عتيق طوله ٦٫٣٩٥ قدما إنجليزية

النيل لا يزيد ارتفاعــه على تســعة عشر ذراعا فى غالب الأحيان ، ولا يستمر الفيضان مدة تكفى لتحقيق الغرض المنشود .

الأرض الزراعية :

تقدر الأراضى الصالحة للزراعة فى مصر بثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة إذا بلغت الزراعة أقصى المدى .

أثر التجنيد :

لا شك فى أن استنزاف موارد الرجال فى مصر لتجنيدهم قد أثر فى قوى البلاد الإنتاجية تأثيرا كبيرا ، ذلك بأن بقــاء مسائل الشرق دون حل حاسم ، أدى على الدوام إلى انتزاع الزراع من أراضيهم ، كما زاد فيما ألقى على كواهل الباقين من مطالب وأعباء ثقيلة . والواقع أن الأرض المزروعة الآن لا تقل مساحتها عما كانت عليه منذ جيل مضى ، بل إنها لتزيد كثيرا فى بعض الجهات ، إلا أن المشتغلين بزراعتها قل عددهم ، كما قلت مقدرتهم على العمل كثيرا ، بسبب ما اعتادوه من الالتجاء إلى تشويه أجسامهم ، فرارا من الخدمة العسكرية ، التى يبغضها المصريون من أبناء العرب بغضا لا نظير له ، لا لأنهم يخشون ما يتعرضون له بسببها من أخطار فحسب ، بل ولأنهم يحبون واديهم حبا عميقا يتجلى فى جميع أفراد الشعب .

الإنتاج الزراعى :

ليس من اليسير أن يعمد المرء إلى التعميم عندما يتحدث عن إنتاج مصر من حيث زيادته أو نقصه ، فحيثما كان الحاكم ذا فطنة ونشاط ، ميالا إلى وضع حد لما يرتكبه مرءوسوه من ضروب الابتزاز والاغتصاب ، زادت الأراضى المزروعة زيادة كبيرة . فقد وجدت فى أسيوط وهى من أكثر مديريات مصر ازدهــارا ، ما لا يقل عن ستين ألفا من الأفدنة أصبحت صالحة للزراعة خلال عامين أو ثلاثة ، على الرغم من أن حالة الفيضانات لم تــكن مرضية . هذا إلى ما أبلغنيه « مفتش العموم » من أن مائة ألف فدان قد زيدت على الأراضى المزروعة فى جميع أنحاء الصعيد . والقمح أهم ما ينتجه هذا الإقليم الذى يدل مظهره على أنه غنى يبشر بالخير . وبلاد الصعيد من خصب التربة بحيث تستطيع أن تنتج من القمح ما يكفى استهلاك القطر المصرى ، إذا أحسنت إدارتها . وقد بلغ سعر القمح بأسيوط فى عام ١٨٣٧ تسعين قرشا للإردب ، أى ثلاثة شلنات وثمانية بنسات للبوشل ، غير أن هذا السعر فوق المتوسط بكثير . ومساحة الأرض المزروعة فى إقليم أسيوط حوالى ستمائة ألف فدان ، وقد بلغت أرباح الحاكم

فى وقت ما خمسة آلاف كيس ، أى خمسة وعشرين ألف جنيه إنجليزى فى السنة ، ولكن هذه الأرباح نقصت نقصا كبيرا .

السواقى :

علمت من المسيو « لينان » أن فى مصر السفلى — على حسب تقديره — خمسين ألف ساقية لرى الأراضى ، وذلك عدا « الشواديف » . فإذا احتسب للساقية الواحدة ثلاثة ثيران ورجلان ، فإن جميع هذه السواقى تتطلب خمسين ومائة ألف ثور ومائة ألف رجل . ولما كان متوسط العمل للجميع ثمانين ومائة يوم فى السنة ، وكان ما يتكلفه الثور قرشا ونصف قرش وما يتكلفه الرجل قرشا واحدا فإن مجموع ما تتكلفة الثيران أربعون مليونا وخمسمائة ألف قرش ، أى ٤٠٥,٠٠٠ جنيه إنجليزى ، أما الرجال فيتطلبون من النفقات ثمانية عشر مليونا من القروش . ومتوسط ما يكلفه بناء الساقية ١٢٠٠ قرش ، وعلى ذلك فإن خمسين ألف ساقية تعادل رأس مال قدره ستون مليونا من القروش . ولما كان الثور يساوى تسعمائة قرش فإن ثمن الثيران جميعا يوازى رأس مال قدره ١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ قرش . وعلى ذلك فإذا احتسبت لمبلغ ١٦٥ مليونا من القروش فائدة بواقع ١٢ ٪ فى السنة ، كما هو الواجب ، فإنه يربح طبقا لتقدير المسيو « لينان » ، ٦٥,٥٢٠,٠٠٠ قرشا ، أى ٦٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى فى السنة وهى نفقات باهظة يتطلبها الرى وحده . ويظن أن هذا العبء الثقيل من النفقات ، سيمكن التخلص منه ، بإنشاء القناطر (الخيرية) التى سوف أتحدث عنها فيما بعد ، وتقع على مسافة قريبة من رأس الدلتا . وهى مشروع تستثير ضخامته العجب والدهشة دون ريب ، غير أنه ليس فى وسعى أن أجازف بإبداء رأى فى مدى ما ينتظره من نجاح . ومهما يكن من الأمر فلا جدال فى أن ما ينفق على الترع والسواقى مبلغ ضخم ، فقد صرف على ترعة السرساوية عشرون ألف كيس ، أى مائة ألف جنيه ، وهى ترعة صغيرة لا تروى ، حتى بمساعدة السواقى ، غير ثمانية آلاف من الأفدنة . وستقام قنطرتان عند مخرج بحرشبين وبحر مويس فى زمن قريب .

عدم انتظام الفيضان :

تعاقبت سنتان هما ١٨٣٦ و ١٨٣٧ كان الفيضان فيهما قليل النفع ، بل لقد حدث — كما يعلم الناس — أن مرت سبع سنوات دون أن تفيد الأرض من الفيضان خصبا وقوة . وهناك من يؤكد أن الإنسان يستطيع بمهارته أن يقف فى بلاد الحبشة جريان مياه النيل ، أو يحول جزءاً منها إلى مجرى آخر .

العطبرة :

العطبرة ، أو بحر مقرن ، هو أهم الروافد التي تأتي بمياه الري محملة بالغرين الذي يخصب الأرض . ويرى مسيو « لينان » أن من الميسور تحويل مجراه ليصب في البحر الأحمر عند سواكن إذ يجرى هذا النهر عبر سهول وأراض رملية ، كما أن بين العطبرة والبحر الأحمر آثاراً تدل على أن يد الإنسان حاولت أن تشق مجرى أو قناة .

الترع :

شقت في عهد محمد على ترع كثيرة عدا ترعة المحمودية العظيمة التي تمتد بين الإسكندرية والنيل ، وتعود بالفائدة على الملاحة والري . فهناك في الدلتا ترعة طنطا ، التي تبدأ جنوبي شبين قرب الجعفرية وهي تلتقي بترعة عند كفر الشيخ غربي دفرية وطولها ١٣,٥٠٠ قصبة ، أي ما يعادل ٥٤,٠٠٠ ياردة ، أما اتساعها فأربع ياردات ، ولها أربع فتحات عند دماص ؛ ويجرى الماء فيها طول السنة . وفضلا عن ذلك فهناك ترعة البوهية وطولها ١٥,٥٠٠ قصبة أي ما يعادل ٦٢,٠٠٠ ياردة ، واتساعها أربع ياردات ، وتستمد ماءها من فرع دمياط . وهناك رياح البحيرة وطوله ٢٦,٠٠٠ قصبة ، أي ما يعادل ١٠٤,٠٠٠ ياردة ، واتساعه خمس ياردات ، ويستقى من فرع رشيد . ولم يكن في وسعى الحصول على بيان شامل عن جميع ما حفر من الترع فهي كثيرة جداً .

الآبار :

لقد تم إعداد آبار خارج حدود وادي النيل للاستقاء منها ، ففي عامي ١٨٣١ و ١٨٣٢ حفر اثنان من المهندسين الإنجليز وأصلحا من الآبار عدداً كبيراً . وبين قنا والقصير ثمان آبار صار أربع منها في حالة جيدة .

توزيع المحصولات :

عند توزيع المحصولات الزراعية ، تبدأ الحكومة عادة بتحديد كمية ما يزرع من صنف معين في منطقة معينة ، كما تقوم بتحديد السعر قبل موعد التسليم . وبمقتضى هذا التنظيم يئول معظم حاصلات البلاد إلى أيدي الحكومة ، بشروط حددتها هي بنفسها . ولما كانت الحكومة تعتبر نفسها المالك الحقيقي للأراضي ، فإنها تنظر إلى الفلاحين في الواقع على أنهم عمال تحت إشرافها ، في وسعهم أن يتخلوا عن الأرض — وكثيراً ما كانوا يفعلون — إذا لم تكن شروط زراعتها مقبولة لديهم . على أن الأثمان التي تدفعها الحكومة لاتكاد تقيم

أود الفلاح إذا كان فقيرا ، أما إذا كان لدى الزارع رأس مال يمكنه من شراء التقاوى وانتظار المحصول ، فإن الأسعار التى تحددها الحكومة تعود — على ما أعتقد — بربح يتراوح بين ١٥ ٪ و٢٠٪ مما أنفق من رأس المال . ومهما يكن من شىء فهذا ما أكده لى بعض الأهالى الذين يزرعون مساحات واسعة من الأراضى . وتمد الحكومة الفلاح بالتقاوى فى السنوات العجاف ، وتخصص لهذا الغرض مقادير توضع فى أيدى ذوى الشأن ، فيوزعونها على الفقراء من الفلاحين تبعاً لمساحة الأرض التى فى حوزتهم ، ثم يقوم هؤلاء بعد الحصاد برد ثمن ما اقترضوه مع إضافة الربح إليه . وقد جرت عادة الفلاح ، إذا كان المحصول وافراً أن يحتجز قدراً كافياً من الحبوب للتقاوى .

الزراعة بطريق الإجبار :

إن العذر الذى يلتمس لإكراه الفلاحين فى مصر على زراعة أصناف معينة ، هو أنه لولا هذا الدافع وما ينطوى عليه من استبداد ، لأغراهم ما طبعوا عليه من كسل بالكف عن الاشتغال بالزراعة تماماً أو بالاقتصار على إنتاج السلع اللازمة لاستهلاكهم الخاص ، أو تلك التى لا يتطلب إنتاجها إلا بذل أقل الجهود . وقد ذكرت لمحمد على فى إحدى المناسبات أن إفساح المجال أمام الزارع من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الإنتاج ، فكان جوابه « لا . إن الفلاحين عندى مصابون بعدم إدراك ما هو فى صالحهم ، وعلىّ أن أقوم بدور الطبيب ، ومن واجبى أن أصطنع الشدة ، إذا لم تسر الأمور فى مجراها الصحيح » .

كسل المصريين :

قد يكون فى تراخى الفلاحين ما يبرر إلى حد ما ذلك الإشراف الذى تبسطه الحكومة على الزراعة ، إذ تطالب بزراعة أصناف معينة ، فى مناطق معينة ، دون أن تترك للزارع أو المالك الحق فى اختيار المحصول الذى يراه أعود عليه بالفائدة من سواه . ويؤكد ذوو الشأن أن محصول الزارع يقل كلما منح قدراً أوفر من حرية التصرف ، وأن النفور من العمل يرجع لديه حب الربح ، وهو دافع يحفز إلى السعى عادة ، ومع هذا فإننى أقرر ، طبقاً لآخر ما وصل إليه علمى ، أن الرغبة فى جمع المال والاحتفاظ به قوية بين الفلاحين ومسيطرة عليهم ، كما هو شأن أية طائفة أخرى من بنى الإنسان . ولو صارت حقوق الملكية أكثر تحديداً ، ونالت قسطاً أوفر من الاحترام ، وأدخل على الإدارة المالية فى مصر شىء من التنسيق ، لكان من الممكن أن نطمئن كل الاطمئنان إلى اهتمام الفلاحين بمصالحهم .

تضامن النواحي في دفع الضرائب :

هناك سبب قوى يدعو إلى الشكوى من النظام الحالى ، وهو جعل النواحى مسئولة بالتضامن عن مقدار الضرائب المفروضة عليها ، حتى إذا قصر أحد فى دفع ما عليه ، وجب تحصيل مبلغ العجز من أولئك الذين قاموا فعلا بسداد حصصهم من الضريبة . ولكن النظام القائم ، يبرره أن مشايخ البلاد وذوى النفوذ من ملاك الأراضى كثيراً ما يحتالون على إلحاق الخراب بصغار المزارعين ، وذلك بتوزيع الضرائب توزيعاً غير عادل . وليس هناك من سبيل للحد من جشعهم ، إلا أن يكون جميع دافعى الضرائب مسئولين عن جملة المبلغ المفروض على ناحيتهم . وأقل ما يوصف به هذا الإجراء ، أنه محاولة لدفع الظلم بالظلم ، مع أن العلاج الناجع ، إنما يكون بتوزيع الأراضى ، توزيعاً أكثر تعادلا مع ما فى أيدى المستحوذين عليها من رءوس الأموال ووسائل الزراعة . والضمان الحقيقى الوحيد لتلافى العيوب الفاشية فى جمع هذه الضرائب ، وسواها من إيرادات الحكومة ، إنما يكون بزيادة التدقيق فى مسح الأطيان ، وتوزيع ضريبة الأراضى توزيعاً يصحح ما فيها من أخطاء ، وفرض رقابة مالية رشيدة .

الامتيازات والنفوذ القنصلى :

إن احتكار الحكومة المصرية للزراعة وتدخلها المستمر فى شئونها إنما يرجع الفضل فى زيادتهما إلى ما أبداه عدد من قناصل الدول بالإسكندرية من موافقة وتشجيع ، فقد كان هؤلاء القناصل وكلاء الباشا فى غالب الأحيان ، كما كانوا يديرون لحسابهم الخاص تجارة واسعة تدر عليهم أرباحا وفيرة ، فى الوقت الذى يقومون فيه بتمثيل دول مختلفة . وليس من شك فى أن حصولهم على كثير من المزايا التجارية من جانب الحكومة ، لا بد وأن يكون له أثره فى استقلالهم السياسى ، كما يقضى على مالهم من سلطة فى أداء وظائفهم الرسمية أداء قد يكون كبير النفع للدول التى يمثلونها . وإذا استثنينا القناصل العامين لكل من انجلترة وفرنسا والنمسا والروسيا وأسبانيا ، فإن الآخرين جميعاً ، على ما أعتقد ، تجار يتجرون فى منتجات البلاد على نطاق واسع ، وأكثر ما يكون اتصالهم بالسلطات لتحقيق أغراضهم الخاصة ، لا لتحقيق أغراض عامة . وهكذا تقل مقدرتهم على التدخل المثمر إلى حد كبير ، وتفقد صفتهم التمثيلية قيمتها ، كما يعجزون عن المطالبة برفع أية مظلمة عادية ، بشروط تليق بوكلاء مفوضين من قبل دول أجنبية . غير أنه مما لا شك فيه أن وكلاءنا من هذه الناحية يفوقون سواهم بكثير من حيث الشرف والكفاية .

مصلحة الحكومة :

غير أن الحكومة نفسها ذات مصلحة حقيقية فى أن تهيىء للنشاط الزراعى مجالا أرحب وأكثر انطلاقا من القيود والأغلال . ولا شك عندى فى أن الإيرادات تزيد كلما زادت حرية الإنتاج ، إذ أن السلع التى تعتبر فى الدرجة الأولى من حيث الحاجة إليها عرضة لتقلبات كثيرة لا داعى لها فى ظل النظام الحالى . وقد يستحيل فى بعض الأحيان شراء الزيت أو الصابون أو البن أو سلع كثيرة غيرها حتى مع الاستعداد لدفع الثمن فوراً . ويبيع الفلاح محصوله بسعر تحدده الحكومة ، وهو دائماً سعر منخفض ، ولكنه كثيراً ما يضطر إلى شراء هذا المحصول ثانية ، بالسعر الذى تختاره الحكومة ، وهو على الدوام سعر مرتفع ، بل إنه قد يعجز عن الحصول عليه فى بعض الأحيان ، مهما كان الثمن الذى يعرضه .

العمل على إفقار الزراع :

إن إفقار الفلاح على هذا النحو يعود بالضرر على الحكومة نفسها ، إذ يتأخر فى دفع ما عليه من ضرائب ، ويهمل أرضه ثم يهجرها ، هذا إلى أن النقص فى إيرادات الخزانة ، إنما هو نتيجة مباشرة لتدهور زراعة الأرض .

حالة الزراعة فى مختلف الجهات :

يستحيل على الإنسان أن يعرض ما يصح أن يكون فكرة عامة عن حالة الزراعة فى مصر ، إذ أن لكل جهة مميزاتها الخاصة بها . وسأذكر بعض حقائق جمعت من مختلف الجهات ، وقد تؤدى هذه الحقائق إلى إلقاء شىء من الضوء على عدة موضوعات ، بشأن حالات معينة .

الفيوم :

أغارت الصحراء مراراً على الفيوم ، وكان هذا الإقليم فيما مضى أحفل جهات القطر المصرى بالمزروعات . وقد هيئت الوسائل لريه لا عن طريق الآبار أو الشواديف بل عن طريق عدد من مختلف الجداول والمجارى المائية تمد الأرض بالرطوبة ولو أن مقدار هذه الرطوبة غير كاف . وقد حدثنى أحد الأوربيين من كبار ملاك الأراضى فى الفيوم ، بأن الأراضى هناك ليست — على ما يرى — فى جودة أراضى الدلتا ، ثم أظهر أسفه لأنه استقر فى هذه الجهة من مصر . ولا شك فى أننا إذا وازنا بين هذا الإقليم الآن ، وهو المعروف بأنه حديقة القطر المصرى ، وما كان عليه فى الماضى السحيق ، لوجدنا أنه فقد الشىء الكثير من خصبه . غير أن الشخص الذى استشرته يرى أن الحالة الآن تختلف عما كانت عليه منذ

خمسة عشر أو عشرين عاماً ، إذ زاد عدد ما يزرع من الأفدنة ، ذلك بأن محدثى كان يملك فى الأصل مائة فدان فما زال بها حتى صارت ثمانمائة . وإذا استثمر رأس المال ، فإنه يعود بربح كبير ، وبخاصة إذا كان استثماره فى زراعة النيلة ، إذ يباع محصول الفدان الواحد بثلاثة أكياس أو أربعة (أى عما يتراوح بين خمسة عشر جنيها استرلينياً وعشرين) على أن الأمر لا يتطلب من العناية أكثر من توفير ما يكفى من الماء .

النيلة :

. تجهيز النيلة من أيسر الأمور ، إذ أنه لا يعدو أن تغلى الأوراق إلى درجة معينة . ثم تضغط مجتمعة حتى تتخذ الشكل الذى يلائم السوق . وتختلف الزراعة فى الفيوم عنها فى سائر جهات القطر ، لا لأن الرى هناك غير متوقف على ما يشق أنحاء البلاد من مجار مائية فحسب ، بل ولأن هناك مزارع كثيرة من أشجار الزيتون خاصة . على أن نمو النبات سريع جداً ، فقد شاهدت بعضاً من أشجار التين الشوكى عمره سبع سنوات أو ثمانية ، ولكن بلغ ارتفاعه خمس عشرة قدماً . ويمكن القول بصفة عامة ، إن لكل قرية مجراها المائى الخاص ، غير أن هناك تفاهما مشتركا على توزيع المياه بين النواحى المختلفة .

ضريبة الأرض :

بلغنى أن ضريبة الأرض التى تدفع عادة فى الفيوم عن الفدان الواحد تبلغ حوالى خمسة عشر ريالا أى ستة شلنات وثمانية بنسات . وكثير من القرى متأخر فى دفع ما عليه ، فسنهور مثلا التى يبلغ زمامها ٥٫٧٠٠ فدان كانت مدينة للحكومة بخمسمائة وألف كيس ، أى ٧٫٥٠٠ جنيه . وكثيراً ما يرتكب مشايخ البلاد ، وهم أصحاب السلطان فى القرى، مخالفات جسيمة . وقد يحدث فى أحوال كثيرة ، إذا ما ألمت بإحدى القرى ضائقة ، أن يتقدم أحد أصحاب رءوس الأموال ، فيأخذ على عاتقه تسديد الدين ، ويصبح الزراع عمالا مأجورين بعد أن كانت التبعة واقعة عليهم ، وهكذا تحصل الحكومة على الأموال المتأخرة ، حين يحل موعد سدادها .

أسيوط :

وجدت فى أسيوط أوربيا يزرع ٢١٠ من الأفدنة ، وقد تحدث عن وفرة إنتاجها وبخاصة إذا كان من شأن الفيضان أن يساعد على ذلك . وعنده أن مساحة الأراضى المزروعة فى منطقة أسيوط زادت بمقدار الخمس منذ عام ١٨٣٠ ، وأن متوسط محصول الفدان من الحنطة ستة أرادب (أى ثلاثون بوشلا) ، غير أن المحصول كان فى كثير من الحالات ثمانية

أرادب أى أربعين بوشلا . ونسبة ثمن الذرة إلى القمح هى ٦ إلى ١٠ ، وينتج الفدان الواحد من الذرة اثنى عشر إردبا أى ستين بوشلا . وقد وجد فى هـذا الإقليم أن من الأفضل أن يأخذ الفلاح نسبة معينة مما تنتجه الأرض بدل أجره اليومى . أما زراعة النيلة فنجحت نجاحا باهراً فى بعض الحالات ، وأنتج الفدان ما يساوى أربعة أكياس أو خمسة (أى من عشرين إلى خمسة وعشرين جنيهاً استرلينياً) . والنيلة المصرية غير محتكرة فى هذه المديرية أما الصنف المحتكر فهو نيلة الهند الشرقية ، إذ أنها أجود كثيراً من النيلة المصرية ويعود الأفيون كذلك بربح وفير ، غير أن ذلك الأوربى يرى أنه ليس هناك بين جميع ما تنتجه أرض مصر ماهو أوفر ربحاً من قصب السكر . وأهم مايبعث على الشكوى أن كثيراً من الفلاحين يلحقون بالخدمة العسكرية مما دعا بعض الملاك إلى استخدام الزنوج الأرقاء فى أعمال الزراعة ، إلا أن نفقات التجربة حالت دون المضى فيها .

إسنا :

فى منطقة إسنا يزرع خمسـة وعشرون ألف فدان محصولات صيفية من الذرة العويجة والشامية ، كما يزرع حوالى عشرين ألفاً محصولات شتوية من القمح والشعير . من هـذه الأراضى ثلاثة آلاف فـدان ترويهـا مياه الفيضان ، ونحو عشرين ألفا تروى بالساقية أو الشادوف . ويتطلب رى الفدان فلاحا واحداً فى الصيف ، أما فى الشتاء فيتطلب اثنين ، نظراً لانخفاض الماء فى مجرى النيل . والفرق كبير جداً بين إنتاج الأراضى التى تروى ريا صناعياً وتلك التى يرويها النيل . فالفدان الذى يسقى بالشادوف ينتج من عشرة أرادب إلى اثنى عشر إردبا ، أما محصول الفدان من الأراضى التى تغمرها مياه النيل ، فلا يتجاوز أربعة أرادب أو خمسة . وأوفر البقاع إنتاجا هى الجزائر الواقعة فى النيل ، إذ يتراوح حدها الأقصى فى الإنتاج بين عشرة أرادب واثنى عشر إردبا من القمح فى حين أن متوسط الإنتاج لا يتجاوز فى الأراضى سبعة أرادب أو ثمانية . أما محصول الفدان من الشعير فيتراوح بين عشرين وواحد وعشرين إردبا .

استقرار البدو :

تجرى الآن ضروب من التغيير ، تدل على أن من بين الأعراب فريقا يتخلى عما ألفه من عادات الصحراء ، ويكرس نفسه لحياة الرعى أو الزراعة . وفى حديث جرى بينى وبين بدوى استقر به المقام على مقربة من اخميم ، فى كوخ صغير وقطعة من الأرض تبلغ الفدان ، قال لى الرجل : « من ذا الذى يرضى أن يكون بدويا ، يوجه إليه الاتهـام ويقع تحت طائلة

العقاب كلما وقعت حادثة من حوادث السرقة ؟ » كما قال إنه يعيش على تلك القطعة الصغيرة من الأرض التى تغل له عشرة أرادب من الذرة ، ولما كان ثمن الإردب فى ذلك الحين ستين قرشاً ، فيكون مجموع الثمن حوالى ستة جنيهات استرلينية . ثم أضاف إلى ذلك قوله إنه يحصل على قليل من الملح من أحجار فى الجبل ، ثم أرانى أحدها ، فوجدته حجراً رمليا شديد التشبع بالمادة الملحية .

وقد استقر الآن كثير من عربان البدو على حدود الفيوم ، واشتغلوا بالزراعة . وعلمت منهم أنهم يدفعون للباشا عن الأراضى التى يشغلونها إيجاراً يبلغ تسعة قروش ، أى ما يساوى شلنين عن الفدان الواحد . ويقدر مسيو « مانجان » Mengin أن الأرض التى زرعت فى عام ١٨٣٣ كانت ٠٠٠ ر١٨٥٦ر١ من الأفدنة ، أما فى عام ١٨٣٥ فقيل أن الأرض المزروعة بلغت مليونى فدان ، تدفع عنها ضريبة تتراوح بين واحد وعشرين وثلاثين ريالا عن الفدان أما الصعيد فإن بعض أراضيه يدفع عنها من ستة عشر إلى سبعة عشر ريالا فحسب . ويقدر المتوسط بخمسة وعشرين ريالا ، فيكون مجموع الإيراد تسعين مليونا من الريالات ، أى مايعادل ٠٠٠ ر٥٠٠ ر١١٢ قرش أو ٠٠٠ ر٢٢٥ كيس أى ٠٠٠ر١٥٢ ر١ جنيه استرلينى ، غير أن هذا التقرير فيما يخيل إلى ، يعوزه الوضوح والتحديد إلى الدرجة القصوى .

غلات مصر :

طبقا لأوثق المعلومات التى استطعت الحصول عليها من بين أوراق القنصل العام ، كانت غلات مصر فى سنة ١٢٤٨ هجرية (١٨٣٤ ميلادية) على النحو الآتى :

القمح	٠٠٠ ر٩٥٠ إردب
الفول	٠٠٠ ر٨٠٠ «
العدس	٠٠٠ ر٧٠ «
الشعير	٠٠٠ ر٥٦٠ «
الذرة الشامية	٠٠٠ ر١٦٠ «
الذرة العويجة	٠٠٠ ر٨٥٠ «
الحمص	٠٠٠ ر٥٠ «
الترمس	٠٠٠ ر٣٥ «
الحلبة[1]	٠٠٠ ر١١٠ «
	٠٠٠ر٥٨٥ ر٣ «

(١) حب مر المذاق إلى حد ما ، يخلط الفلاحون دقيقه بالذرة .

الإردب فى القاهرة يساوى ١٤ بوشلا فى باريس ، أى ١٫٨٢١ هكتو لترا .

الأرز الدمياطى ٨٠٫٠٠٠ إردب ، والإردب فى دمياط ٢٢٥ أقة ، والأقة ٤٠٠ درهم .

الأرز الرشيدى ٥٦٫٠٠٠ إردب ، والإردب فى رشيد ١٥٥ أقة والأقة ٢¾ رطلا (أقوارديبوا)

السكر	٣٢٫٠٠٠	هندردويت
القطن (من نوع مصرى)	٦٫٠٠٠	»
القطن (من نوع أجنبى)	٢٠٠٫٠٠٠	»
الكتان	٥٥٫٠٠٠	»
النيلة	٧٧٫٣٠٠	أقة
الزعفران	٣٫٥٠٠	هندردويت
التبغ	١٠٠٫٠٠٠	»
الحناء	٣٠٫٠٠٠	»
الحرير	٦٥٫٠٠٠	أقة
الأفيون	١٥٫٠٠٠	»
بذر الكتان	٦٠٫٠٠٠	إردب

القمح : يمكن تقدير ماتنتجة مصر من كميات القمح عما يتراوح بين مليون ومليونين من الأرادب ، وفى عام ١٢٤٥ هجرية (١٨٣٠ ميلادية) كان الوارد والصادر من الحبوب فى مدينة القاهرة على النحو التالى :

٢٩٢٫٢٦٢	إردبا	بالمخازن فى ١٢٤٤ هجرية
٢٦٨٫٢١٨	»	وردت من الوجه البحرى فى عام ١٢٤٥
٧٩١٫٦٦١	»	» » » القبلى » » »
١٫٣٥٢٫١٤١	»	قاهريا [1] وتتألف من :

١٫٠٢٤٫٥٦٥	من القمح
٢٦٨٫٣٦٨	» الفول
٤٠٫٤٢٨	» الشمير
٦٫٩٩٩	» الذرة الشامية
٣٫٣٣٥	» الحمص
٦٫٧٠٧	» المدس
١٫٧٣٩	» البسلة

(١) ستون إردبا فى الإسكندرية تعادل مائة من أرادب القاهرة .

ما يصدر من القمح :

كانت الكمية المصدرة :

إلى الإسكندرية	٢١٩٫٧٥٦	إردبا
إلى دمياط	٢٨٫٢٤٤	»
إلى المنصورة	١٢٫٧٣٢	»
إلى شربين	٢٧٫٢٦٨	»
إلى رشيد وما إليها	٤٤٫٢٦١	»
قمح صنع منه «بسكويت» لحاميات كريت وسنار والحجاز	٦٠٫٠٠٠	إردب
قمح للأسطول والجيش	٢٣٦٫٩٥٢	إردبا
قمح لبلاط وحريم محمد علي ولإبراهيم باشا وموظفي الحكومة	٦٤٫١٤٨	»
قمح يباع في القاهرة لاستهلاك الأهالي	٦٥٤٫٢٨٠	»
	١٫٣٤٧٫٦٤١	»
الباقي بالمخازن	٤٫٥٠٠	إردب
	١٫٣٥٢٫١٤١	إردبا

وكان التزام ما يستهلك في القاهرة يعطى لقاء ٢٫٢١٠ كيسا ، أي ١١٫٠٥٠ جنيها استرلينيا ، كما كانت تدفع عن الحبوب ضريبة قدرها ٨٤ بارة ، أي حوالي ستة بنسات عن الإردب .

القمح :

في عام ١٨٣٢ أنتجت مديرية الفيوم ٧٥٫٠٠٠ إردب من القمح و ٩٠٫٠٠٠ إردب من الشعير ، احتفظ منها بخمسة عشر ألفا من الأرادب لاستهلاك الزراع .

وفي السنوات التي يكون فيها المحصول وفيرا يباع إردب القمح بخمسة وعشرين قرشا ، وهو الحد الأدنى لسعر القمح ، وقد يرتفع السعر حتى يبلغ تسعين ومائة قرش كما حدث في عام ١٨٣٨ . ولكن على الرغم مما يكلفه البذر والحرث والحصاد من باهظ النفقات ، فقد قدر أن إنتاج القمح يعود بربح سنوي لا يقل في المتوسط عن ١٠ — ٢٠ ٪ من رأس المال ، ويزيد هذا الربح زيادة كبيرة إذا كان في حوزة الزارع إبل وثيران .

إنتاج الفدان :

فيما يلى صورة بيان حصلت عليه عن ريع ونفقات فدان واحد مزروع قمحا :

متوسط ما ينتجه الفدان أربعة أرادب يباع كل منها بخمسين قرشا	= ٢٠٠ قرش
الميرى ولنفرض أن حده الأقصى ٢٨ ريالا	= ٦٣ قرشا
البذور ونفقات الزراعة	= ٢٠ »
عملية الحصد وتتطلب عشرة عمال يشتغلون مدة يومين نظير عشرين حزمة من القمح تنتج ثلاث ويبات أى نصف إردب ولهؤلاء العمال فضلا عن ذلك الحق فى جمع فضلات المحصول بعد حصاده	= ١٢٫٢٠ قرشا
نقل المحصول من الحقل إلى القرية يتطلب جملا لمدة أربعة أيام بأجر يومى قدره قرشان ونصف	= ١٠ قروش
زوجان من الثيران لدرس المحصول فى أربعة أيام بخمسة قروش (لكل زوج)	= ٤٠ قرشا
عامل يشتغل أربعة أيام بأجر قدره كيلتان (أى ويبة) فى اليوم فيكون الناتج أربع ويبات أى ثلثى إردب	= ١٦ »
حارس لمدة أربعة أيام نظير كيلة فى اليوم	= ٨ قروش
نفقات تافهة	= ٤ »
	١٧٣٫٢٠
الربح	٢٦٫٢٠

ملاحظة : وجد أن محصول الفدان من القمح فى ضواحى فرشوط لا يقل قط عن خمسة أرادب (أى ٣⅛ كوارتر)

أسعار القمح . حرية الاتجار فى الغلال تتوطد دعائمها :

كان تباين أسعار القمح عظيما فى مختلف أنحاء مصر خلال إقامتى بهـا ، ففى حين أن السعر فى القاهرة كان ١٨٠ قرشا إذا به لا يزيد على ١٣٠ فى الإسكندرية ، ومائة فى إسنا ، وتسعين فى أسيوط ، وأربعة وستين فى جرجا . غير أنه حدث فى شتاء عام ١٨٣٧ أن انتشر

ذعر شديد، بسبب ما كان يتوقع من قلة الحبوب فى الأسواق المصرية . فارتفع السعر فى القاهرة ارتفاعا لم يسبق له مثيل، إذ بلغ ثمن الإردب ١٨٠ و ١٩٠ قرشا أى مايعادل ستين شلنا للكوارتر، مع أن متوسط الثمن كان يتراوح بين ستين وثمانين قرشا . وقد أصدر الباشا أمرا بحدد أقصى سعر بمائة قرش، وتعهد بأن يبيع الناس بهذا السعر، غير أن ما فى مخازن الحكومة سرعان ما أوشك على النفاد، وما هى إلا بضعة أيام حتى كاد يصبح من المستحيل الحصول على الغلال بأى سعر كان . ولم تتبع قرارات الباشا بشأن تسليم الغلال، كما أدى الخوف من المجاعة إلى حدوث ذعر شديد، فلم يرد قمح من الصعيد، حيث تطايرت بين السكان أنباء قلة المحصول، وأخذت الأسعار فى الارتفاع، كما أخذ نوع الغلال يتدهور فى السوق يوما بعد يوم، إذ كان ما يباع منه يخلط بحبوب أقل منه قيمة كالبسلة والفول، ومع ذلك فقد كان الموجود من هذا الصنف الردىء جد قليل . وقد أمر الباشا باستيراد كميات كبيرة من القمح على حسابه الخاص، إذ كان يرى فى الاستيراد وسيلة لتموين الأسواق وخفض الأسعار . ثم أبلغ القنصل العام وأبلغنى، (نحن الذين رأينا من واجبنا أن نتحدث إليه فيما آلت إليه الأمور من حالة تدعو إلى الانزعاج الشديد)، أنه على الرغم مما قد يضطر إلى تحمله من تضحية، فإنه عاقد العزم على أن يظل السعر فى حدود القروش المائة، وأنه سينزل العقاب بمن يحتكرون السوق، ملتجئين إلى المضاربة لرفع الأسعار، ظانين أن فى وسعهم الإبقاء على ما بلغته الأسواق من مستوى غير عادى . وقد جرت عدة محادثات بين الجناب العالى وبيننا، واستطعنا إقناعه فى النهاية، بأن الوسيلة الوحيدة لخفض أسعار القمح وضمان وفرته، هى السماح بحرية استيراده وإصداره وتداوله، فعند ذلك سرعان ما يستخرج القمح من الأهراء، وسوف يتضح أن المقادير الموجودة منه فى البلاد أكبر بكثير مما كان يظن . هـذا إلى أنه سوف يتدفق من الدول الأخرى، طالما كان السعر عاليا . وقد أخذ الباشا بهذه الآراء فى نهاية الأمر، ووصلت بالفعل كميات عظيمة من الصعيد ومن مناطق البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، فزال ما كان يخشى من أثر المجاعة، وعادت الأسعار ثانية إلى حدود الاعتدال .

على أن ماتنتجه مصر من القمح يتغير مقداره تغيرا كبيرا جدا من عام إلى آخر، وكثيرا ما يتوقف بطبيعة الحال على فيضان النيل . وقد أنبأنى الباشا أنه صدر من القمح فى إحدى السنوات مليونا من الأرادب، أو ٣٦٠,٠٠٠ كوارتر . وعنده أن الإردب يمكن إنتاجه فى المتوسط إنتاجا مجزيا بخمسين قرشا، أى مايساوى ستة عشر شلنا للكوارتر الواحد .

استيراد القمح :

فى عام ١٨٣٧ وردت إلى مصر كميات كبيرة من القمح ، ولا تكاد توجد لذلك أية سابقة ، لأن البلاد لاتنتج فى الأحوال العادية ما يكفى استهلاكها فحسب ، بل يكون لديها فائض كبير تصدره . ومن أهم الأسباب التى أدت إلى قلة زراعة القمح ، ازدياد إنتاج القطن ، فنى سبيله ضحى بكثير من الأصناف الأخرى ، غير أن انخفاض سعره فى العام الماضى وارتفاع سعر القمح سيؤديان إلى تحديد المقادير التى تزرع من كلا الصنفين على أنسب الوجوه .

الحيطة من السرقة :

تتبع فى مخازن الباشا طريقة فريدة فى بابها ، ولكنها سهلة فى ذاتها ، للتحقق من أن يد السرقة لم تمتد إلى مابها من القمح ، فنى الوجه القبلى قلما توضع الحبوب فى مكان مسقوف . والواقع أنه ليس ثمة مايدعو إلى ذلك لما هو معروف عن ندرة سقوط الأمطار هناك . لهذا يجمع القمح على شكل كومة ، تختم قاعدتها من كل نواحيها بخاتم من الخشب كبير ، وبذلك لا يستطيع إنسان أن يمس الكومة دون أن يشوه ماخلفه الخاتم من أثر .

الذرة :

ينتج الصعيد كميات وفيرة من الذرة ، وثمنها فى العادة أقل من ثمن القمح بمقدار ٣٠ أو ٤٠ فى المائة ، ويقتات بها الفلاح أكثر مما يقتات بغيرها من الحبوب ، أما زراعتها فلها من النجاح حظ موفور .

الأرز :

والأرز كذلك محصول له قيمته ، وأكثر ماتكون زراعته فى الجهات المنخفضة من الدلتا . وكانت منطقة رشيد تنتج فيما مضى مايزيد على ١١٠٫٠٠٠ إردب ، غير أنه طبقا للبيانات الأخيرة هبطت غلتها إلى حوالى عشر هذا المقدار ، ويظهر أنها الآن آخذة فى الزيادة شيئا فشيئا .

التبغ :

يزرع الدخان بكثرة فى مصر الوسطى ، غير أن محصوله من نوع ردىء ، ولهذا كان استهلاكه مقصورا على أهل البلاد ، ولو أن أغلب التبغ الذى تستهلكه الطبقات الغنية يستورد من الأقطار السورية .

القطن :

القطن أهم الحاصلات الزراعية فى مصر غير منازع[1] ، ويرجع الفضل كل الفضل فى إدخال زراعته إلى همة محمد على . ومتوسط إنتاج القطن ، وهو أمر يتصل بعلاقات مصر مع البلاد الأجنبية ، قد يتراوح بين ١٠٠٫٠٠٠ و١٥٠٫٠٠٠ بالة سنويا . وتزن البالة نحو قنطارين إنجليزيين ، ويختلف ثمن القنطار من ثمانية دولارات إلى عشرين . وقد انقضت تلك السنوات التى لم يكن المحصول فيها بأكمله يجاوز خمسين ألف بالة . على أن الفلاح لا يزرع القطن عن رغبة واختيار ، ولولا تدخل الباشا فى الأمر وفرض إرادته لكان من المحتمل أن يقف إنتاج القطن وقوفا تاما . ومع هذا فإن الثمن الذى يدفعه الباشا لقاء ذلك يكون مجزيا طالما كان الزارع على جانب من الثراء والجاه يمكنه من أن يدرأ عن نفسه أعمال الابتزاز والاختلاس التى يقوم بها جباة الضرائب وغيرهم من عمال الحكومة . أما إذا كان الفلاح المسكين واقعا تحت رحمة موظفى الدولة ، فإنه يصبح فى الأغلب الأعم من الحالات فى موقف يستحق الرثاء ، إذ أنهم يسلبونه ما لديه ، دون أن تأخذهم به شفقة . وإذا كان القطن الذى ينتجه من النوع الجيد ، فلن يدفع إليه فى أغلب الأحيان سوى الثمن العادى ، هذا فضلا عما يلقاه من غش فى الوزن ، ومطل فى الدفع . وإلى جانب ذلك فإن موظف الحكومة لا يفكر إلا فى شىء واحد ، هو أن ينتزع من الفلاح البائس ، كل ما تستطيع يده أن تصل إليه .

وثمة سبب آخر يصرف الناس عن زراعة القطن ، وهو أن الأرض لا تنتج إلا محصولا واحدا فى السنة ، ولكن أصنافا كثيرة سواه تغل محصولين أو ثلاثة .

والرأى السائد أن متوسط محصول الفدان من القطن لا يزيد على قنطارين ، وقد لا يتجاوز قنطارا واحدا فى كثير من الجهات . ولكنى علمت أن الفدان الواحد كثيرا ما يغل سبعة قنطارا أو ثمانية إذا وجهت عناية خاصة إلى شئون الرى والزراعة وأعمال الجنى . كما علمت أن متوسط إنتاج الفدان — إذا التزمنا جانب الاعتدال — هو خمسة قناطير ، ثمن كل منها مائتان من القروش . وفى اعتقادى أن الزارع غير مغبون ، ولو أن الشىء الكثير يتوقف على نفقات الرى وهى أهم النفقات . وتستخدم الساقية عادة فى الوجه البحرى ، إذ أن لدى

(١) أميل كثيرا إلى الاعتقاد فى أن نبات (Bvoooc) الذى أشار هيرودوت إلى أنه ينمو فى مصر هو نبات القطن . فقد وجدت بأبيدوس وغيرها من الجهات مقادير غير قليلة من القطن الخام ، دثرت بها جثث الأطفال المحنطة . ولعله من الحقائق الطريفة الجديرة بالاعتبار ، أن هذا الصنف قد أهملت زراعته أو كادت فى أنحاء مصر ، ثم يأتى حاكم مسلم بعد عشرين قرنا ، فيدخل أجود أنواعه . وقد وجد نبات القطن ناميا بطبيعته على ضفاف النيل الأزرق .

الفلاح فى غالب الأحيان ثيرانا تديرها . أما فى مصر الوسطى والصعيد ، فترفع المياه فى أكثر الحالات بالأيدى ، وذلك باستخدام آلة بلغت الغاية فى سهولة التركيب ، وهى عبارة عن عمود مشدود إلى قائم مستقيم ، وفى أحد طرفى العمود ، كيس من الجلد يغمر فى الماء ، وفى الطرف الآخر حجر كبير أو قدر من الطفل يوازن ثقل الماء . وقد تستخدم ثنتان أو ثلاث من هذه الآلات لرفع مياه النهر إلى الأراضى المرتفعة من حوض إلى آخر . وهكذا يقضى جميع سكان البلاد من أبناء العرب كثيرا من شهور السنة وليس لهم من عمل سوى رفع الماء بهذه الطريقة من النيل إلى الحقول المجاورة .

وفيما يلى بيان حصل عليه وكيلنا وقنصلنا العام ، وفيه ما يوضح طريقة الزراعة .

زراعة القطن :

التربة المصرية بوجه عام صالحة لزراعة القطن ، فهى تربة قوية تحتفظ برطوبتها ، وتجد الشجرة فيها ما يصلب به عودها ، وتفضل الأراضى القريبة من النيل على ألا تكون عرضة للفيضانات . ويقيم الفلاح السدود حول الحقول لحفظها من الفيضان ، وتروى الأرض فى الشتاء مرة كل خمسة عشر يوما ، أما فى الربيع فلا تروى عادة إلا كل اثنى عشر يوما (بسبب كثرة الندى) ويستخدم الدلو والشادوف لريها من الآبار . والشادوف عبارة عن عمود مرفوع بطريقة تحفظ توازنه ، فى طرفه وعاء من سعف النخل ، يدلى به الفلاح فى البئر ثم يفرغ ما يحتويه فى قناة تتصل بالحقل . وتحرث الأرض مرة واحدة فى الوجه القبلى ، أما فى الصعيد فتحرث مرتين إذا كانت التربة « رقيقة » ثم تشق الأرض خطوطا يبعد الواحد منها عن الآخر مترا وخمسة وعشرين سنتيمترا (أى ٥٠ بوصة) ، وتحرث الأرض على عمق يبلغ ٣٦ سنتيمترا . ويستخدم لذلك المحراث عادة ، والفأس أحيانا مع الاستعانة بالثور والجاموسة والحمار . وبعد الحرث تسوى الأرض بالفأس وتحفر حفراً يتراوح قطرها بين ثلاث بوصات وأربع ، يوضع فى كل منها من البذور بين ثنتين وأربع ، على عمق يتراوح بين بوصتين وثلاث بوصات ، وذلك بعد أن « تبل » التقاوى بالماء أربعا وعشرين ساعة . وتجرى زراعة القطن دائما فى شهرى مارس وإبريل . وتبعد كل شجرة عن الأخرى نحو متر ، وتزرع هذه المسافات خضرا أو غير ذلك فى الجهات القريبة من المدن . ومع أن الفلاح يهدف دائما إلى أن تكون زراعته فى خطوط مستقيمة إلا أنه قلما ينجح فى ذلك . وقد ينمو اثنان أو ثلاثة من أنواع النبات معاً دون أن ينجم عن ذلك ضرر ما . ويقتلع الفلاح بيديه ما ينمو بين الأشجار من أعشاب عقب الفيضان ، حتى إذا أقبل الشتاء استعمل المحراث لهذا الغرض فى المزارع

الواسعة ، أما الفأس فتستخدم فى الحقول الصغيرة . ويبدأ تنظيف الأرض من الأعشاب عند ما يبلغ ارتفاع النبات ثلاثة أمتار ، وهى عملية تفيد التربة . وتقلع الأعشاب فى العام التالى بالمحراث والفأس . ويتراوح نمو النبات فى السنة الأولى بين متر ومتر ونصف المتر ، ولكنه يقل عن ذلك فى السنة الثانية أو الثالثة . وتقلم شجرة القطن بما يشبه المنجل تقليما دقيقا ، بحيث تقطع جميع الأغصان لاستعمالها وقودا ، ويعمد الفلاحون فى الوجه القبلى حين تعوزهم الآلات إلى نزع أغصان الأشجار على نحو لا يلحق بها ضررا . ولا تقلم شجرة القطن فى السنة الأولى بنفس العناية التى تقلم بها فى السنة الثانية أو الثالثة ، ولهذا التقليم أثر كبير فى تقوية الشجرة . وقد كانت هناك فيما مضى أشجار بلغت من العمر نصف قرن ، ولكن ثبت أن المحصول يضؤل بعد ثلاث سنوات . ذلك بأن محصول الشجرة الواحدة فى السنة الأولى يتراوح عادة بين رطل ورطلين وربع الرطل ، وفى السنة الثانية والثالثة بين رطل وربع ورطل ونصف الرطل ، ثم تأخذ كمية المحصول بعد ذلك فى النقصان . ويبدأ جنى القطن فى يولية وينتهى فى يناير ، أما إذا كان الطقس رطبا فينتهى فى ديسمبر . ويستطيع العامل أن يجمع من ١٥ إلى ١٨ رطلا من القطن فى اليوم ، كما يستطيع أن يقوم بزراعة أربعة أفدنة فى كل منها ألف شجرة ، أما عند الجنى فيستعان بالأطفال . وينظف القطن من القشر بآلة سهلة التركيب تدار بالقدم وتتألف من اسطوانتين . وفى وسع العامل الواحد أن ينظف من ١٢ إلى ١٥ رطلا فى اليوم . وينظف الفلاح الصغير قطنه بنفسه ، أما المزارع الكبير فيستخدم عمالا يتناولون خمسة فرنكات لقاء قيامهم بتنظيف قنطار يزن ١٢٠ رطلا ، وليس ثمة عمليات أخرى لتنظيف القطن بعد نزع القشور منه بل يوضع فى البالات وهو بحالة قذرة . وقد يعنى الفلاح بنظافة قطنه ، غير أن ذلك نادر الحدوث . وكان القطن يكبس بالأرجل فيما مضى ، غير أن مكبسا أمريكيا استخدم منذ عهد قريب . وفى بلاق ستة من هذه المكابس يدير كلا منها ثلاثة عمال ، يعبئون فى اليوم الواحد من ١٨ إلى ٢٠ بالة ، وزن الواحدة منها مائة كيلو جرام ، وارتفاعها متر ونصف المتر ، وعرضها متر واحد ، غير أنه بفضل اتباع الطريقة الجديدة ، صار ارتفاع البالة من الوزن نفسه مترا واحدا ، أما قطرها فصار مترا ونصف المتر .

وقد جرت العادة بألا يقرض الباشا الفلاحين شيئا ، بل إنه ليطلب إليهم تسديد ضريبة الميرى عقب الحصاد ، وعلى الفلاح أن يسلم الباشا جميع المحصول . ويدفع الباشا للزارع من ١١٢ إلى ١٥٠ قرشا ، ثمنا للقنطار الذى يزن ١٢٠ رطلا تبعا لجودة الصنف . وعلى الفلاح أن يسلم القطن فى عاصمة الإقليم ، ويأخذ « علما » بثمنه ، فإذا لم يكن قد قام بسداد ما عليه

من ضرائب خصمت قيمتها من الثمن ، أما فى حالة السداد ، فإنه يحصل على ماله قليلا قليلا ، طبقا لمشيئة حاكم الإقليم . ويتراوح أجر العامل الزراعى فى الصعيد بين عشرين وثلاثين بارة فى اليوم ، أما فى الوجه البحرى فيتراوح بين ثلاثين وأربعين ، وتبلغ نفقات المعيشة نصف أجر العمل ، بل إن كثيرا من الفلاحين لا يكاد يتجاوز ماينفقه الواحد منهم فى اليوم نصف بنس . ويجب أن تظل الأراضى التى تزرع قطنا بنجوة عن فيضان النيل ، وإنما يكون ذلك بإقامة السدود حولها أو باختيار الأراضى المرتفعة . أما القمح والقطانى وما إليها ، فإن زراعتها على العكس من ذلك تزداد جودة فى الأراضى التى تغمرها مياه الفيضان ، ولهذا تلقى بذورها فى شهر نوفمبر عقب انحسار المياه ، أما القطن فيزرع فى مارس أو فى شهر أبريل . ولم يكن لزراعة القطن فى الوجه البحرى إلا أثر ضئيل فى وسائل إنتاج القمح وما إليه ، ولكنها كادت تقضى على زراعة الذرة . والطريقة المتبعة فى الزراعة هى أن يحدد حكام الأقاليم ، بعد معاينة مختلف الجهات ، وطبقا لما يصدره الباشا من أوامر ، عدد الأفدنة التى تزرع قطنا فى كل قرية ، ثم يحدد رئيس القرية لكل فلاح عدد ما يزرعه من الأفدنة ، ثم يسلم القطن بعد جنيه على النحو الذى سبق بيانه . وقد لقيت زراعة القطن بعض المقاومة من جانب الفلاحين فى بداية الأمر ، غير أنهم ما لبثوا أن أقبلوا عليها ، إذ استبانوا أنها فى الواقع لاتكاد تؤثر فى زراعة غيره من المحصولات ، كما عاونهم الباشا بما احتفر من آبار وأقام من سواق مما شجعهم على زراعته . وكان الباشا فى أول الأمر يدفع سعرا قدره ١٧٥ قرشا ، فلما خفض هذا السعر قلت حماستهم وزاد إهمالهم .

الحرير الخام :

الحرير الخام من السلع التى وجه إليها شىء من العناية فى مصر ، وقد يكون له شأن عظيم فى المستقبل . وتزهر أشجار التوت فى شهر يناير ، ويكتمل نمو أوراقها فى العاشر أو الثامن عشر من فبراير . ويفقس بيض دود القز فى أوائل مارس أوقبل ذلك ، إذا لم يحتفظ بها فى مكان بارد ، وتظهر اليرقات كلها فى مدى عشرة أيام . ولا بد من انقضاء نحو ستين يوما قبل أن يبدأ دود القز عملية غزله . وتستغرق أولى مراحل نموه اثنى عشر يوما ، وتستغرق المرحلة الثانية من اثنى عشر يوما إلى خمسة عشر ، وكذلك المرحلة الثالثة ، أما الرابعة فمدتها خمسة عشر يوما . ولا يتعرض دود القز للأمراض ، إلا إذا لم ينل حظه من العناية ، أما الأوبئة فلا تعرف السبيل إليه . وتنتج الأوقية من البذرة ٧٢٠٠ شرنقة ، يتراوح وزنها بين نصف درهم ودرهم كامل . ويحفظ البيض فى أماكن رطبة كالآبار ، ويضعه الفراش على قطع من

المنسوج حتى يسهل نفضه عنها . وتظهر اليرقات غالبا قبل ظهور الأوراق ، وتبقى الدودة فى الشرنقة مدة تتراوح بين خمسة عشر يوما وعشرين . وكل ٢٥٠ أو ٢٦٠ شرنقة تنتج رطلا من الحرير ، زنته اثنتا عشرة أوقية . وثم مزارع من التوت فى وادى الطميلات ، وفى جهات الشرقية والمنصورة ومنوف والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة . وفى وادى الطميلات نحو ثلاثة آلاف فدان من شجر التوت وفى الأقاليم الأخرى سبعة آلاف ، وبالفدان الواحد ثلاثمائة شجرة ، وبذلك يكون عدد الأشجار جميعها ثلاثة ملايين .

وقد كان مقدار الناتج من الحرير فى عام ١٢٤٧ هجرية (١٨٣١ — ١٨٣٢ ميلادية) على النحو التالى :

	أقة	درهم
وادى الطميلات	٢١٣٩	٢٠٠
منوف	١٢٢٢	٣٠٠
المنصورة	١١٦٧	١٥٦
الغربية	٨٨٢	٥٠
الشرقية	٧٤٤	٥٠
القليوبية	٣١٠	٢٠٠
البحيرة	٢٢٧	٢٥٠
الجيزة	٥٦	٢٠٠
	٦٫٧٤٨	٤٠٦

وقد علمت أن محصول الحرير فى عام ١٨٣٣ بلغ ٥٣٠٠ أقة ، ويحصل الفلاح على الدرهم من البيض بقرش ونصف القرش ، ويشترى الباشا الحرير من الدرجة الأولى بسعر ١٢٥ قرشا ومن الثانية بخمسة وتسعين ومن الثالثة بخمسة وثمانين على أن يسلم بالقاهرة ، وقد أدخلت تربية دود القز كذلك فى شبرا وغيرها من الجهات التى تجود بها زراعة أشجار التوت . وزرع إبراهيم باشا التوت فى مئات من الأفدنة ، وماتزال زراعته فى ازدياد ، غير أن المحصول المصرى لا يكفى البلاد حاجتها من الحرير الخام ، ولهذا تستورد من سوريا مقادير وافرة . إن قدرة مصر على الإنتاج عظيمة ، وليس هناك ما يمنعها من أن تصبح من أكثر البلاد التى تصدر هذه السلعة الثمينة .

السكر :

منذ عهد قريب صار لقصب السكر مكان موموق بين حاصلات مصر الزراعية ، ولا شك فى أن زراعته سوف تنتشر انتشارا سريعا .

وقد زرت مزارع القصب التى يملكها إبراهيم باشا فى الروضة ، وهى واقعة على النيل جنوبى منفلوط بقليل . وتبلغ مساحة الأرض المزروعة قصبا ٢٧٢ فدانا ، وأما عدد العمال الذين يشتغلون بجمع المحصول فكان ٧٥٠ ، أجر العامل منهم فى اليوم الواحد ثلاثون بارة أى ١$\frac{7}{8}$ بنس ويستغرق قطع القصب وصنع السكر مدة شهرين وقد عمد جميع العمال — ولا أكاد أستثنى منهم أحدا — إلى تشويه أبدانهم ببتر إبهام اليد اليمنى أو فقء العين اليمنى أو خلع الأسنان الأمامية ، كل ذلك فرارا من التجنيد .

وينتج الفدان الواحد ٢٧$\frac{1}{2}$ قنطار[1] من السكر ، ولكنى علمت ممن يشرف على العمل أن فى استطاعته الحصول على ثلاثين قنطارا لو أن لديه آلات أفضل . ويتراوح ثمن القنطار الذى يزن مائة رطل من السكر الخام ، بين خمسة وتسعين قرشا ومائة قرش ، أى من تسعة عشر شلنا إلى العشرين . ويغلى السكر ثلاث مرات ، وتدير الثيران المعاصر ، فتملأ فى مدى أربع وعشرين ساعة من أربعة عشر إلى ستة عشر وعاء بنحو أربعة قناطير . والعمل فى المصانع لا ينقطع ليلا ونهارا ، حتى إذا تعب العمال وركنوا إلى الراحة ، استبدل بهم غيرهم . ومعظم الأوعية المستعملة من الفخار المصنوع فى الجهة نفسها ، دون أن تتناوله يد الصقل والتهذيب . وعيدان القصب طويلة غليظة . وتحتاج المعصرة إلى خمسة عشر شخصا للعمل بها ، ويبارحونها عند إتمام عملهم ، دون أن يشيروا إلى ما أمضوه فيها من ساعات العمل . وإلى جانب الرجال يستخدم عدد عظيم من البنات والصبيان ، تتراوح أجورهم بين عشرة وخمسة وعشرين بارة فى اليوم ، أى من $\frac{5}{8}$ البنس إلى البنس ونصف البنس . وتمدهم الحكومة خبزا يقل ثمنه قليلا عن سعر السوق عادة ، فيدفعون فى الأقة مثلا اثنى عشرة بارة (أى ثلاثة أرباع البنس) ، بدلا من عشرين (أى بنس وربع البنس) ، وهو الثمن الذى يبيع به الخباز . وقد سمح لهم بشراء أقة واحدة فى اليوم بهذا السعر على أن يخصم ثمنها من أجورهم . وكان بودهم أن يحصلوا على أكثر من هذا القدر ، لولا تحديد الكميات التى يسمح لهم بشرائها . وقد وجدت بين العمال كثيرا من الأطفال السود ، وليس هناك ما يعوضهم عن عملهم ، سوى السماح لهم بأخذ قدر معين من أجزاء عيدان القصب العليا ، يطعمون به ماشيتهم .

(١) القنطار ٣٦ أقة وهى تساوى مائة رطل

وتصنع من السكر أصناف مختلفة الجودة ، ويباع أنقى الأنواع بسعر القنطار ٣٠٢ من القروش ، أى ما يعادل سبعة بنسات ونصف البنس للرطل الواحد . وعلى الرغم من انخفاض الأجور إلى هذا الحد ، فلم نلق أية مشقة فى الحصول على العمال ، مع أن وجودهم فى خدمة إبراهيم باشا لم يعصمهم من الانخراط فى سلك الجندية . غير أن أغلب العمال كانوا من العجزة . وقد اتضح أن القصب يجهد الأرض حتى فى مصر ذات التربة الغنية ، ومن ثم كان من الضرورى أن يزرع فى أرض أخرى بعد مدة وجيزة . والظاهر أن طبيعة التربة ، وسهولة وسائل الرى وقلة أجور العمال إلى حد كبير ، من شأنها أن تجعل مصر إقليما له قيمته الخاصة فى إنتاج السكر . فمتوسط أجر الرجل فى هذه الجهات بنسان فى اليوم ، ولا شك فى أن قرب مزارع القصب من الواصلات النهرية الرخيصة السهلة ، يزيد كثيرا فيما تعود به من أرباح . وليس هناك حد لما تهيئه مصر للسكر والقطن والروم والنيلة من ضروب التسهيل .

وطبقا لما ورد فى بيان آخر عن زراعة محصول القصب ، أنتج ١٥٢ فدانا من الأرض ٤٠١٠ قنطارا من السكر و ٤٤٩٣ قنطارا من العسل الأسود ، أى أن الفدان الواحد أنتج من السكر نحو ٢٦ قنطارا ومن العسل ٢٩ . وفى الريرمون معمل لتكرير السكر ، أنشأه أحد الإنجليز فى عام ١٨١٨ ، ثم خلفه اثنان من الطليان . ويجرى العمل فى هذا المعمل بنظام لا بأس به ، ولكن الطلب على إنتاجه قل فى عام ١٨٢٦ ، بسبب الكميات الكبيرة التى استوردت من أوربا . ومع هذا فقد تحسن نوع السكر تحسنا كبيرا . وفى عام ١٨٣١ أنتج عمال المصنع ١١٫٠٠٠ قنطار ، وفضلا عما استخرج منها من العسل الأسود فقد ورد إلى المصنع من الأقاليم المجاورة ثلاثة آلاف قنطار من العسل . وأجود أنواع السكر الخام يباع القنطار منه بستين قرشا ، كما يباع القنطار من النوع الذى يليه بثمانية وخمسين ، أما النوع الثالث فيتراوح ثمنه بين أربعة وثلاثين وأربعين ويطلق على السكر الجيد من الدرجة الأولى اسم «مكرر» ويباع القنطار منه بثلاثمائة قرش ، (زنة القنطار مائة رطل ، والرطل ١٤٤ درهما) . أما السكر الذى يليه فى الجودة ، فيطلق عليه اسم « كسر » ، وثمن القنطار منه خمسون ومائة قرش .

وفيما يلى ترجمة وثيقة أعطانيها ناظر معامل السكر التى يملكها إبراهيم باشا :

تقدير تقريبى لنفقات الفدان الواحد من القصب فى عام ١٢٥١ هجرية (١٨٣٧ ميلادية) .

	بارة	قرش
ضريبة الأرض	١٠	١٠٦
غذاء للماشية مدة ٣٦٠ يوما	٠٠	٤٥٠
١٥ إردبا من مخلفات الحمام للتسميد	٠٠	١٠٥
ثمن تقاوى القصب	٠٠	٣٢٤
٥٠ عاملا لعزق الأرض	٢٠	٢٧
مكافآت لسبعة عمال اشتغلوا ثلاثة أيام	٠٠	٢١
عمال لتسوية الأرض	٠٠	٣
عمال لرفع الماء مدة ٣٦٠ يوماً	٠٠	٢٧٠
حمالون لنقل التقاوى	٢٠	١٢
اثناعشر شخصا لنشر السماد (من مخلفات الحمام)	٠٠	٩
الحولى	٣٠	٧
حبال لآبار المياه	٠٠	٢٥
٤٨ شخصا لتنظيف القصب	٠٠	٣٦
٦٤ شخصا للعناية بالقصب	٠٠	٤٨
عمال لغلى السكر وصنعه	٣٠	٣٣
ستة عشر حمالا	٠٠	١٢
سقاءون	٠٠	٤
وقادون	٠٠	١٢
حمالون لنقل العصير	٠٠	٨٠
المشرف على الوقود	٠٠	٤
ثمن خشب الوقود	٠٠	١٩٢
ثمن زيت للإضاءة	٠٠	١٢
ثمن دريس للبهائم المستخدمة فى عمليات الوقود	٠٠	٤
رواتب القواسين والكتبة ... ومن إليهم	٠٠	١٨٣
	٣٠	٢٫٠٣٥
مصاريف صنع السكر	٠٠	٨٠
مصاريف العملية الثانية	٣٠	٨٦
	٢٠	٢٫٢٠٢

ما ينتجه نفس الفدان من السكر الخام .

	بارة	قرش
قيمة ما ينتجه من السكر (الجيد) ، ١٢ قنطارا و ٤٠ رطلا	٠٠	٣١٢٠
« « « « الخام من صنف أجود ، ١٤ قنطار و ٤ أرطال	١٦	٨٤٢
« « « « (من صنف عادى) ٢٩ قنطارا و٣٣رطلا	٢٦	١٤٦٦
	٢	٥٫٤٢٩
تنزيل النفقات التى سبق ذكرها	٢٠	٢٫٢٠٢
	٢٢	٣٫٢٢٦

صافى إيراد الفدان ٣٢ جنيهاً استرلينيا .

الروم :

بذلت بعض المحاولات حتى أمكن إدخال صناعة الروم فى مناطق القصب التى يملكها إبراهيم باشا . ونوعه لا بأس به ، ولكن سموه بعث منذ عهد قريب إلى جزائر الهند الغربية عمر أفندى ، وهو من المسلمين ذوى الفطنة والذكاء ، ليتعرف أسرار صناعة الروم ، حتى يتسنى إنتاجه فى مصر بأحسن الوسائل . وقد تم الاتفاق بينه وبين جماعة ممن يحذقون هذه الصناعة ، على أن يهجروا المستعمرات البريطانية ويستقروا فى مصر ، ولا مجال للشك فى أن إنتاج الروم سيزداد زيادة عظيمة .

العسل الأسود :

بلغ مقدار ما قطر من العسل الأسود فى عام ١٨٣١ أربعة عشر ألف قنطار . وينتج القنطار الواحد عشر أقات من الروم (من درجة ٢٨) . يكلف صنعها أحد عشر قرشاً ، أما نفقات العسل فى البداية فتبلغ خمسة عشر قرشاً . ويباع قنطار الروم الذى يزن ٣٦ أقة بثمن قدره ١٨٢ قرشاً ، وتبلغ نفقات الإدارة عشرين فى المائة .

النيلة :

يمكن زراعة مقادير وافرة من النيلة فى مصر . وطريقة تجهيزها غاية فى السهولة ، إذ يلقى بأوراق النبات فى آنية من الفخار ، توضع فى حفر وتملأ بالماء ثم تعرض للحرارة ، فيغلى السائل إلى أن يبلغ من التماسك حداً يستطاع معه تجفيفه ووضعه فى شكل معين .

وقد استدعى كثير من الأرمن من جزائر الهند الشرقية لتعليم الفلاحين أفضل الطرق في تجهيز النيلة . وكان من أثر ذلك إنشاء مصانع للنيلة في شبرا وشبين ومديرية قليوب ، وفي المزرية والشرقية ومنوف وأشمون والمحلة الكبرى وبركة السبع ، وهناك مصانع للنيلة في الفيوم وبني سويف . وجميع هذه المصانع تملكها الحكومة ، ويدير كلا منها ناظر يقوم بدفع أجور العمال وإرسال النيلة إلى مخزن عام بالقاهرة ، حيث تباع لتصديرها إلى الأسواق التركية والأوربية . وكثيراً ما يختلف إنتاج النيلة قلة وكثرة ، إذ يتراوح بين ١٥٫٠٠٠ و ٨٠٫٠٠٠ أقة .

الأفيون :

منذ سنوات استدعى بعض الأرمن من أزمير ليقوموا بزراعة الأفيون في مصر . وتزرع البذور بعد خلطها بتراب ناعم ، في أرض قوية على شكل خطوط ، وذلك في أواخر أكتوبر عقب انخفاض مياه النيل . ويظهر النبات بعد خمسة عشر يوما ، ويصبح خلال شهرين في سمك قصبة الغليون التركي ، كما يصل ارتفاعه إلى أربع أقدام . وتغطى الساق أوراق طويلة بيضية الشكل ، أما الثمرة ، بلونها الضارب إلى الخضرة ، فتشبه البرتقالة الصغيرة . ويحمل بعض نبات الخشخاش أربع ثمرات على أبعاد متساوية ، أما إذا كان يحمل ثمرة واحدة ، فإنها تكون دائماً في أعلاه . وعند ما تأخذ الثمرة في النضج ، تخدش جوانبها ، قبل مطلع الشمس في كل صباح خدوشاً صغيرة ، تقطر على الفور سائلا أبيض ، يجمع في إناء ، ولكن السائل سرعان ما يسود لونه ، ويأخذ في التحول إلى حالة الصلابة ، فتصنع منه كرات تغطى بأوراق من النبات مغسولة ، ثم تباع على هذه الصورة . وإذا زرعت البذور في أرض لا ترويها مياه الفيضان ، فلا معدى عن استخدام الساقية ، غير أن المحصول يقل مقداره وينحط نوعه . وتعصر بذور الخشخاش لاستخراج زيت المصابيح ، أما النبات فيستعمل في الوقود . وقد بلغ محصول الأفيون في عام ١٨٣١ ، ١٤٫٥٠٠ أقة بيعت الأقة منها بثمن قدره ١١٠ قروش .

الزيوت النباتية :

استخراج الزيوت النباتية في مصر ما يزال ضيق النطاق ، وذلك على الرغم من انتشار مزارع الزيتون انتشاراً عظيما . والثمر كبير الحجم ، ولكنه لا يحوى من المادة الزيتية ما يجعل إنتاجه من الزيت وافراً . ويجود الزيتون في إقليم الفيوم ، ولهذا يقبل الفلاحون

على زراعته من تلقاء أنفسهم . وفى آخر إحصاء حصلت عليه ، أن محصـول الزيتون بلغ مائة إردب كل منها مائة أقة ، وتنتج الأقة من الزيت ٣٠ ٪ من وزنها . ومنذ ذلك الحين زرع كثير من أشجار الزيتون ، حتى لقد قدرت الزيادة فى إقليم الفيوم بأكثر من ثلاثة أضعاف ما كان به من الشجر . وقد انتشرت زراعة الزيتون انتشاراً عظيما فى كل من الوجهين القبلى والبحرى ، وزرع إبراهيم باشا كثيراً من أشجاره ، ونجحت زراعته نجاحا لا بأس به . والثمر فى مزارعه من نوع جيد ، وقد رأيت كيف ينتفع به على صور شتى ، وكان من رأى وكيل البـاشا أنه لن تمضى سنوات قليـلة ، حتى يصبح الزيت من أهم موارد الإنتاج .

النطرون :

فى السنوات الأخيرة كان العمل يجرى فى بحيرات النطرون تحت إشراف المسيو «بافى» Baffi ، بعد أن قدم المسيو « چورچ جبارة » George Gibbara رأس المال اللازم . وقد ذاع صيت المسيو « بافى » بفضل العملية التى أدخلها للحصول على ملح البارود ، دون حاجة إلى حرارة أخرى سوى حرارة الجو المصرى . وتبعد البحيرات التى يستخرج منها النطرون أوالقلويات المعدنية نحو اثنتى عشرة ساعة ، عن أية جهة مأهولة . وقد أجريت تجارب متتابعة أدت إلى إنتاج مادة غاية فى النقاء ، يقال إن لها من المزايا الـكثيرة ما تفضل به أحسن أنواع البوتاس . كما أمكن تنقية المادة التى يعرفها الـكيماويون باسم كربونات الصودا من النطرون القديم المعروف فى عالم التجارة ، بنسبة ٩٠ إلى ١٧ .

وكان يعمل فى هذه الصناعة نحو ثلاثمائة شخص . وقد وجد أن كربونات الصودا قلوية من تسعين إلى خمس وتسعين درجة ، ومن المحتمل أن يزداد الطلب فى أسواقنا على هذه السلعة ، لولا أن الضرائب المفروضة عليها تكاد تكون مانعة ، إذ كانت تلك الضرائب تفرض عليها تبعا لمدى قلويتها . وبعد أن كانت الرسوم المفروضة على مادة البار لا تخضع لمثل هذا النظام ، أصبح يدفع عنها الحد الأدنى من الضريبة ، مهما كانت قلويتها ،

ماء الورد :

الفيوم بلاد الورد ، فى شهر مايو تعزق الأرض مرتين ، وتقسم أحواضا ، ثم تغرس العقل فى حفر ، على مسافة أربع وعشرين قدما ، ثم يهال عليها التراب . ويراعى أن يظل التراب رطبا حتى تظهر الشجيرات فوق سطح الأرض ، وعند ذلك تقل سقياها ، وتبلغ الأشجار

حظها الطبيعى من الارتفاع ، وهو قدمان ونصف القدم . وفى نهاية شهر ديسمبر تقلم الفروع الصغيرة عند سطح الأرض ، وتبدأ السقيا من جديد ، وتظل مدة تتراوح بين ثلاثين وأربعين يوما ، وهى المدة اللازمة لظهور الأكمام وتفتح الزهور . وتجمع الورود كل صباح قبيل الشروق ، وهى مخضلة بالندى ، ثم توضع فى « أنبيق » قبل أن تجف أو تسخن ، وتستمر عملية التقطير ست ساعات . ويكون الماء أبيض اللون حين ينسكب من الأنبيق ، أما مايعرض للبيع فإن لونه يصفر عادة بما يضاف إليه من ماء نقع فيه الورد . وينتج الفدان من الورد قدراً يتراوح بين ستة قناطير وسبعة . وقد جمع من الورد فى عام ١٨٣٢ ثمانمائة قنطار . فإذا أنقصت هذه الكمية ٥٠٪ بسبب التقطير ، صارت هذه القناطير الثمانمائة أربعمائة ، تنتج من ماء الورد أربعين ألف رطل . ويكلف فدان الورد ستين قرشا لقاء زراعته وما فرض عليه من ضرائب ، وينتج ثلاثة قناطير قدرها ثلاثمائة رطل ، ولما كان ثمن الرطل ثلاثة قروش ، فإن صافى ثمن المحصول هو تسعمائة قرش ، غير أنه لايصرح لأحد بتقطير الورد لحسابه الخاص ، ولهذا كان زراعه مضطرين إلى بيعه للحكومة .

وقد تضاءلت إلى حد كبير صناعة ماء الورد التى اشتهرت بها الفيوم شهرة واسعة . فعلى مقربة من العاصمة (مدينة الفيوم) ، تقوم مساحات قليلة من حدائق الورد ضئيلة المحصول . وقد أدى احتكار أوراق الورد إلى تحويل أنظار الفلاحين وأصحاب الأراضى عن زراعته ، إذ لم يكونوا يحصلون إلا على ثمن جد زهيد . ولهذا قلما كان يخصص أى زارع لإنتاج الورد أكثر من فدان واحد . ويباع القنطار من أوراق الورد بخمسة وعشرين قرشا ، أى خمسة شلنات . ويقطر قليل من ماء الورد النقى لينتفع به موظفو الحكومة ، أما ما يقطر للبيع فلا قيمة له ، ونوعه لايؤبه به . وهناك ثلاثة أنواع من ماء الورد ، تباع الزجاجة منها بثلاثة قروش ، (أى سبعة بنسات ونصف البنس) وبخمسة قروش (إى بشلن ونصف بنس) وبسبعة قروش (أى بشلن وخمسة بنسات ونصف البنس) .

عطر الورد :

لا يصنع عطر الورد فى الفيوم ، مع أن إطلاق زراعة الورد ، على ما أعتقد ، من شأنه أن يساعد أهل هذا الإقليم على أن ينافسوا فى إنتاجه أية جهة أخرى من بلاد الشرق . وكان من آثار الاحتكار أن أخذت زراعة أشجار الورد فى هذا الإقليم تضمحل شيئاً فشيئاً ، ذلك بأن كل امرىء أصبح لا يمنيه سوى أن يزرع منه أقل مساحة ممكنة .

البلح :

النخيل من أوفر أنواع المملكة النباتية محصولا وأكثرها انتشاراً ، ويزرع فى جميع أنحاء مصر ، كما أنه مصدر إيراد عظيم للحكومة ، (إذ جرت العادة بأن يفرض على كل نخلة قرش) . ويجد الأهلون من الفوائد فى ثمره وجذوعه وفروعه وسعفه وأليافه مالا يجدونه فى الحاصلات الزراعية الأخرى . والنخيل وفير الأرباح بوصفه من موارد الإيراد الزراعى . وقد علمت من أحد الملاك أنه غرس خمسة آلاف نخلة ، أنتجت كل منها من التمر ، بعد ثمانية أعوام ، ما تتراوح قيمته السنوية بين أربعين وثمانين قرشا فى المتوسط (أى من ثمانية شلنات إلى ستة عشر شلنا) . وتجبى الضرائب على نحو مليونين من أشجار النخيل .

الفوة :

تنتج مصر الوسطى مقداراً من الفوة تستهلكه البلاد غالباً فى صبغ الطرابيش ، وهى أغطية للرأس شائعة الاستعمال . وقد أدخلت زراعة الفوة فى عام ١٨٢٥ . وفى عام ١٨٣٣ خصص لزراعتها ثلاثمائة فدان فى الوجه القبلى ، وخمسمائة فى الدلتا وقليوب .

النبيذ :

لم تشتهر مصر بالنبيذ فى يوم من الأيام ، وقد ذكر هيرودوت أن مصر لم تكن فى عهده تنتج أى نوع من أنواع النبيذ . على أنه بذلت جهود ، وبخاصة من ناحية إبراهيم باشا ، لإدخال صناعة النبيذ ، وأمكن الحصول على أنواع منه لا بأس بها ، ويشبه النبيذ الأبيض نبيذ «مرسالا» Marsala ، وإن كان لا يضارعه فى جودته . أما النوع الأحمر ، فيكاد يشبه النبيذ الشائع فى أسبانيا .

الأشجار :

١ — الأشجار الأصيلة فى مصر قليلة . واللبخ جميل الأوراق فى زمن الفيضان ، وقلب جذوعه أسود اللون ، تصنع منه العجلات والسواقى ، أما جزؤها الأبيض فسريع العطب .

٢ — شجر الجميز كثير العقد ، يستعصى على الشق ، ويستعمل بكثرة فى بناء السواقى ، أما أثماره فتنمو على الفروع ، ولكنها لا تنضج حتى تخدش .

٣ — شجر السنط ينتفع به فى إقامة الأسوجة والحظائر ، كما يستخدم فى بناء السفن

النيلية والسواقى وعمل الفحم النباتى . ويستخرج الصمغ من هذا الشجر فى الصعيد ، ومنه تبنى السفن فى سنار ، حيث يباع بمدأن يرد إليها بطريق النيل ، أماثمره — ويدعى القرظ — فيستعمل فى دبغ الجلود ، إذ يتشبع الجلد تشبعاً تاماً فى مدى أربعين يوما ، حتى إذا تم دبغه على هذا النحو ، استطاع أن يصمد للحرارة صموداً يستثير الإعجاب ، غير أنه لا يستطيع مقاومة الرطوبة .

٤ — الأثل : شجر خشبه من النوع الخفيف ، يكفيه القليل من المـاء حتى ينضر ويترعرع ، ولهذا ينمو على تخوم الصحراء ، وهو فى مظهره شبيه بشجر الحية (السرو) .

٥ — النبق : شجر يحمل ثمراً يشبه الزيتون ، وينتفع بخشبه فى مختلف الأغراض .

٦ — الدوم : نخل متزاوج الفروع ، ينتفع بخشبه فى بنـاء السواقى ، وهو ليفى يتعذر شقه .

٧ — النخل : أكثر الأشجار المصرية شيوعاً وأعظمها نفعاً ، وهو سهل التكاثر بما ترسله جذوره من فسائل . ومن سعفـه (؟) تصنع المكانس والفراجين ، ومن الليف الذى يربط بين الفروع تصنع جميع أنواع الحبال ، وينتفع بالجذوع فى بناء المنازل وغيره من الأغراض الكثيرة ، أما الثمار فيأ كلها جميع الأهالى .

وقد أدخلت مقادير كبيرة من أشجار الزيتون ، وهى تثمر بعـد ثلاث سنوات . أما أشجار البرتقال فكثيرة جداً فى منطقة قليوب . كما أن أشجار الليمون موفورة . وهناك كثير من شجـر البرقوق ، وبعض أشجار التفاح والخوخ ، ومقادير وافرة من التين والتين الشوكى .

وثم قليـل من الأشجارالطبية منهـا خيار الشنبر إذ يستعمل ثمره دواء مسهلا .

الليف :

تستهلك البلاد مقادير كبيرة من الليف الذى يربط بين فروع النخل ، إذ ينتفع به فى صنع الحبال ، وفى الفيوم نوع ممتاز من هذا الليف .

ومن الممكن أن يتتبع المرء فى هذا الصنف أثر التسعير الجبرى فى الإنتاج ، حتى حين تعمد الحكومة إلى استخدام جميع ما يخوله لها الاحتكار من سلطة استبدادية ، فقد حددت الحكومة لشراء الليف ثمناً قدره اثنان وعشرون قرشاً للقنطار ، (أى أربعة شلنات وأربعة بنسات للهندردويت) ، فلم يشأ الفلاحون تسليم الليف بهذا الثمن لأنه فى واقع الأمر لا يكاد

يعوضهم عما أنفقوه فى جمه من مال وجهد ، ولما امتنع العرض رفعت الحكومة السعر إلى خمسة وثلاثين قرشاً (أى سبعة شلنات لكل هندردويت) ، فرأيت الفلاحين ينهمكون فى جمع الليف فى همة ونشاط حتى تنتفع به الحكومة فى شئونها .

البصل :

إن محصول البصل فى مصر وفير للغاية ، بل هو أوفر بكثير من محصول البطاطس ، إذ أنها لا تجود فى التربة الخصيبة التى يكسوها غرين النيل . ويتراوح سعر قنطار البصل عادة بين أربعة قروش وستة (أى نحو شلن) غير أن الثمن ارتفع فى عام ١٨٣٧ إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه بسبب ما اعتور الأغذية من نقص عام . واستهلاك البصل فى مصر واسع النطاق ، فقد بلغ الانتفاع به فى كثير من ألوان الطعام وفى مختلف الأغراض حداً دعا أحد الأثرياء ، ممن تبلغ نفقاتهم حوالى ثلاثمائة جنيه فى العام ، إلى أن يؤكد لى أن أسرته تستهلك منه نحو طنين .

فلاحة البساتين :

لقد بذلت جهود جبارة للنهوض بفلاحة البساتين فى مصر ، وكثير من الحدائق بديعة فى منظرها ، غنية بأشجارها ، وأبدعها ما تمهده الأوربيون . ومن أجملها حديقة إبراهيم باشا فى جزيرة الروضة ، إذ يشرف عليها مستر « تريل » Traill ، كما يقوم بتنسيقها عشرون ومائة عامل ، متوسط أجر الواحد منهم بنسان ونصف البنس فى اليوم . ومساحة هذه الحديقة أربعون فدانا ، وقد أجريت بها تجارب كثيرة على أكبر جانب من الأهمية والإمتاع ، وينتظر أن يكون لهذه التجارب أطيب الأثر فى مستقبل حاصلات البلاد . وقد وجدت شجرة الساج (فى الحديقة) نضرة يانعة ، بلغ ارتفاعها فى سبعة أعوام خمسا وعشرين قدماً ، كما بدت فى أبدع منظر وأبهى حلة . وكان مستر « تريل » يستنبت شجر الساج من البذور ، وكان بالحديقة نحو ثلاثمائة شجرة . ولما كانت مصر لا تكاد تعرف أشجار الغابات ، وكان أكثر ما تستهلكه من الخشب فى بناء السفن ، وفى الشئون المنزلية وغيرها من الأغراض العامة يستورد من سوريا ، فإن إدخال شجر الساج فى الدرجة القصوى من الفائدة والأهمية للبلاد . وكذلك لقيت زراعة الخيزران واليام (من نوع البطاطا) والكاوتشوك والزنجبيل والأرروت أكبر قسط من النجاح . ويرى مستر « تريل » أن التوسع فى زراعتها لا تقوم فى سبيله عقبات ، وفضلا عن ذلك فقد أدخل السفرجل الهندى ونجحت زراعته .

أما التجارب التى أجريت بشأن زراعة البن والشاى فلم يحالفها التوفيق ، ويخشى أن تكون تربة مصر غير ملائمة لها ، ولكن لا مجال للشك فى أن إدخال كثير من الحاصلات الزراعية الهامة ، التى لم تكن موضع عناية حتى الآن ، سيؤدى إلى زيادة موارد مصر زيادة عظيمة . غير أن جمود الفلاحين وعزوفهم عن تجربة محصولات جديدة ، مهما كان الخير الذى يرجى من زراعتها ، هما السبب فى أن أرض مصر لم تنبت حتى الآن سوى عدد قليل من الحاصلات ، رغم ما عليه تربتها من خصب يستثير العجب والدهشة . ولم يكن ثم شىء يستطيع إنتاج تلك المقادير الكبيرة من القطن وزراعة الأفيون والنيلة وغير ذلك من المحصولات التى تستهلكها أوربا سوى صلابة الباشا فى تحقيق أغراضه . فالفلاح ميال على الدوام إلى إنتاج ما يستهلكه هو وجيرانه ، مؤثراً ذلك على ما تتطلبه تجارة الصادر ، والظاهر أن ما يستخدم مع الفلاحين من وسائل القهر لإرغامهم على زراعة أهم ما تتطلبه الأسواق الأجنبية من حاصلات يجد بعض ما يبرره ، فلولا تدخل السلطات الحكومية تدخلا استبدادياً لا نصرف الزراع عن الاهتمام بتلك الحاصلات .

ومن المحتمل فى نهاية الأمر ، أن تفضى تلك التجارب الناجحة ، التى أجريت فى حدائق مصر ، إلى نتائج بعيدة الأثر فى الحقول الزراعية . ومن العسير فى هذه البلاد التفريق بين الزراعة وفلاحة البساتين ، غير أن ما تأتى به فلاحة البساتين من ربح أوفر قد تشجع على المغامرة بإنشاء الحدائق . والحق أن إبراهيم باشا أبدى رغبة شديدة فى أن يوزع البذور وأنواعاً من النبات والأشجار من حديقته الخاصة ، دون أن يتقاضى لها ثمناً ، غير أن الذين اهتموا بالحصول عليها كانوا جد قليلين .

وفلاحة البساتين فى مصر مدينة للباشا بالشىء الكثير ، وليس الأمر مقصوراً على أن حدائقه الواسعة يشرف عليها إخصائيون فى النبات من ذوى الفطنة والمهارة ، بل لقد أرسل جماعة من البستانيين ، إلى جزائر الهند الشرقية وغيرها من الجهات ، حيث تنقلوا ليجمعوا من فصائل النبات ما قد يلائم التربة المصرية . هذا إلى أنه لا يحجم عن تحمل كافة النفقات فى سبيل تقدم علم النبات ، وفى سبيل الانتفاع به فى خدمة مصالح البلاد ، من الناحية الزراعية العامة .

تجارب مستر « تريل » :

وقد تفضل مستر « تريل » فحصلت منه على بيان ممتع ، عن نجاح تجاربه فى فلاحة البساتين وإليك البيان : —

الروضة فى ٩ فبراير ١٨٣٨

سيدى العزيز .

أرجو ، وأنا أبعث إليكم طى هذا بقائمة تحوى طائفة من أهم أنواع النبات التى أدخلت زراعتها فى حدائق صاحب السمو إبراهيم باشا ، منذ إنشائها فى عام ١٨٣٠ ، أن تسمحوا لى بأن أذكر أن لدينا فضلا عن ذلك أنواعا كثيرة لها قيمتها الكبرى كالمانجو وجوز الهند والفلفل الأسود والقرفة والشاى وما إلى ذلك ، إلا أننا لم نحصل عليها إلا منذ عهد جد قريب ، وهى الآن تحت التجربة . وقد آثرت ألا أضيفها إلى القائمة ، حتى أستطيع بمرور الزمن أن أكون رأيا فيما يتصل بإمكان تأقلمها .

والقائمة المرسلة إليكم لا تحوى سوى الأنواع التى تأقلمت فى مصر فعلا ، أو التى أسفرت زراعتها عن نتائج مرضية .

وتفضلوا ياسيدى العزيز .

إمضاء

جيمس تريل

« دكتور بورنج »

قائمة تحوى طائفة من أنفع أنواع النبات أدخلت فى مصر خلال الأعوام الثمانية الماضية.

الاسم	الاسم النباتى	تاريخ إدخال زراعته	ملاحظات
تفاح الورد	Chrysophyllum cainito.	١٨٣٠	تأقلم — غير أنه لم يثمر بعد
الجوافة	Psidium pomiferum.	»	أدخلها مستر « بريجز » Mr. Briggs منذ سنوات طويلة ، ولكنها أهملت فلم تأت بنتيجة حتى اهتممت بزراعتها فى عام ١٨٣١ — والآن تأقلمت نهائياً — وهى وفيرة الثمار
شجرة البن	Coffea Arabica	١٨٣٠	بذرت حبوبها فى عام ١٨٣٠ — أثمرت بعض أشجارها فى العام الماضى ، ويشك كثيراً فى إمكان تأقلمها نهائياً نظراً لما تحتاجه المحافظة على النبات من عناية غير عادية
الساج	Tectona grandis	١٨٣١	من الأشجار الست التى نبتت من البذور الهندية ، هناك واحدة يبلغ ارتفاعها الآن ٢٩ قدماً وأربع بوصات ، ويبلغ متوسط نمو النبات أربع أقدام سنويا ، ومحيط الجذع على بعد قدم من سطح الأرض قدمان وأربع بوصات ونصف البوصة ، وهناك نوع آخر من النبات أصغر حجما أنتج بذوراً فى السنة الماضية .
شجرة البباز	Carica papana	١٨٣٤	تأقلم — أثمر

الاسم	الاسم النباتى	تاريخ إدخال زراعته	ملاحظات
شجرة البيكسا أوريلانا	Bixa Orellana	١٨٣٤	تأقلم — ينمو بكثرة ولـكنه لم يثمر بعد
البهار	Myrtus pimenta	»	تعيش الأشجار ولـكن الزراعة غير ناجحة
الساجو	Cycas revoluta	»	
سفرجل هندى	Annona cherimoya	»	تأقلم — لم يثمر
شجر المطاط	Ficus elastica	»	» — ينبت بكثرة
الـكركم	Curcuma longa	»	» — » »
أرروت	Maranta arundinacea	»	» — » »
الزنجبيل	Zingiber officinalis	»	» — » »
الشربين الأمريكى	Cedrela odorata	»	تأقلم — يبلغ ارتفاع الشجرة ١٤ قدما — ينمو بقوة
القستك		»	تأقلم
الجاوى	Terminalia angustifera	»	تأقلم — ارتفاع الشجرة ١٥ قدماً
كايبوت (حب السلاطين)	Melaleuca cajeputi	»	تأقلم — ارتفاع الشجرة ١٤ قدماً
اليام	Dioscorea aculeata	١٨٣٧	بلغ متوسط إنتاج خمسة جذور غرست فى السنة الماضية خمسة عشر ضعفاً — نجاح زراعته محقق
الخيزران	Bambusa arundinacea	»	نبات صغير زرع على مقربة من إحدى القنوات فى العام الماضى فأطلق ثلاثة فروع قوية يزيد طولها على عشر أقدام ، ولما كان قد استطاع مقاومة الشتاء دون أن يلحق به أذى فإن تأقلم هـذا النبات القيم أمر لا شك فيه .

الآلات البدائية :

تلقى الآلات المستحدثة فى بدء استعمالها مقاومة فى كل مكان لا فى مصر وحدها ، ولهذا كان طبيعياً أن تتقدم الزراعة تقدماً بطيئاً . فما زال يستعمل ذلك المحراث القديم ، وتلك الآلات البدائية التى ظلت تستخدم منذ مئـات الأجيال . ولم أجد ، حتى بين المصريين والأتراك الذين زاروا أوربا ، من عاد إلى بلاده ولديه أية رغبة فى محاولة النهوض بوسائل الزراعة . وتستخدم أرقى الآلات فى المزارع النموذجية التى أنشأتها الحكومة ، غير أن أثر هذه المزارع ما يزال ضئيلا حتى الآن :

ملح البارود :

يصنع ملح البارود بمقادير وافرة من أنقاض المدن المصرية القديمة ، إذ تشبع بالماء تلك الأنقاض التى تحتوى قدرا كبيرا من نترات البوتاسا . ولما كان الماء عرضة للبخر بأشعة الشمس ، فإن ملح البارود يرسب ثم يجمع ويرسل إلى المخازن الكبرى لاختبار نوعه . وقد زرت أحد هذه المخازن فى مصر القديمة . ووجدت جماعة من الكيميائيين الأوربيين عاكفين مع بعض موظفى الحكومة على اختبارمفعول هذه النترات . وكم تعرضت الحكومة وتعرض الجمهور لضروب من الغش والتدليس ، ولكن المجرمين ألقى بهم فى غيابات السجون ، وكان ذلك منذ عهد قريب .

وفى عام ١٨٣٢ كان بالقاهرة ستة من مصانع ملح البارود ، وكان إنتاجها فى العام الماضى على النحو التالى : —

القاهرة	١٢ر٠٠٠	قنطار
الطرانة	٥٠٠	«
البدرشين	٢ر٠٠٠	«
مدينة الفيوم	١ر٥٠٠	«
بنى سويف	١ر٥٠٠	«
الأشمونين	٢ر٠٠٠	«
	١٩ر٥٠٠	«

وقد بيع القنطار باثنين وسبعين قرشا .

أما فى عام ١٨٣٣ فكان إنتاج هذه المعامل فى : —

القاهرة	٩ر٦٢١	قنطارا
البدرشين	١ر٦٨٩	«
الأشمونين	١ر٥٣٣	«
الفيوم	١ر٢٧٩	«
إهناس	١ر٢٥٠	«
الطرانة	٤١٢	«
	١٥ر٧٨٤	«

على أن هذا الإنتاج قد زاد زيادة كبيرة في عام ١٨٣٧ ، إذ شرعت مصانع قصر العيني بالقاهرة تنتج من عشرة آلاف قنطار إلى اثنى عشر ألفا فى كل سنة ، كما أنتجت سائر المصانع بالأقاليم مايقرب من هـذا المقدار ، أى ما قد يتراوح مجموعه بين عشرين واثنين وعشرين ألف قنطار . غير أن الإنتاج ازداد زيادة كبيرة مرة ثانية ، وقد علمت أن المصانع التى يجرى العمل بها سوف تنتج حوالى ضعف هذا القدر ، أى نحو أربعين ألف قنطار .

معامل تكرير ملح البارود :

لقد أدخل كثير من ضروب التحسين على طريقة تكرير ملح البارود ، حتى أصبحت المواد الغريبة لاتزيد نسبتها على ١ إلى ٣٠٠٠ فى أحسن أنواعه ، وهو الصنف الذى يستعمل فى مصانع البارود . أما مايباع منه ، فإن نسبة المواد الغريبة فيه تتراوح بين ٦٪ و٧٪ . على أن التكرير بحرارة الشمس يتخلف عنه نحو ثلاثين فى المائة من تلك المواد . أما العملية التى تعقب ذلك ، فيعتمد فيها على الطرق الكيميائية .

ومن المصانع التى زرت الكثير من أجزائها مصنع المنشية ، حيث يبلغ الإنتاج اليومى نحو قنطارين . والحرارة الصناعية غير مستعملة فى هذا المصنع ، إذ يمر الماء وهو مشبع بما فى خرائب المدن القديمة ، (وهى مدن من عهد البطالسة فى حالتنا هذه) ، فى سلسلة من الحفر قريبة الغور قليلة الانتظام . ويؤدى البخر إلى أن يزداد السائل صلابة كلما انتقل من حفرة إلى أخرى ، حتى إذا تكونت البلورات ، نقل إلى المخازن فى السلال .

ويستخرج كل عام من خرائب هرموبوليس نحو ٢٫٧٠٠ قنطار من ملح البارود ، ويشتغل هناك حوالى ثمانين عاملا ، تتراوح أجورهم بين ١٥ ، ٤٠ بارة فى اليوم ، (أى حوالى البنس ونصف البنس فى المتوسط) .

وقد لفت نظر الحكومة ، إلى أنه من المرغوب فيه ، أن تتخذ من الوسائل ما يحول دون هدم الآثار القديمة ، ويكفل المحافظة على مايعثر عليه منها ، فى أثناء جمع الأنقاض لمصانع ملح البارود . وقد اتصل بى ، وأنا فى مصانع ملح البارود بدندرة ، أنه بعد استخراج نترات البوتاس من الأنقاض ، لاتلبث تلك الأنقاض أن تتشبع به من جديد بعد سنوات قلائل ، وربما كان من المستطاع إمرارها فى الحفر ، وقد يتخلف عنها من النترات ما يكاد يعادل المقدار الأول .

البارود :

يقع مصنع البارود بجهة المقياس ، عند الطرف الأقصى من جزيرة الروضة ، وهو مكان

فسيح بعيد عن أية بقعة آهلة بالسكان . ويشرف عليه رجل من الفرنسيين ، نشأ فى مصنع « سان شامون» St. Chammond ، وتحت يده تسعون عاملا موزعين على عدة أقسام ، منهم ثمانية عشر يعملون بأيديهم فى مركبات الكبريت والفحم النباتى وملح البارود ، وواحد وعشرون يشتغلون بتحريك المسحوق فى الطاحن . وهناك عشرة من هذه المطاحن بكل منها عشرون مدقة ، تحركها دون انقطاع عشر آلات تديرها البغال ، وقد عهد بتلك البغال إلى عشرة رجال . ويشتغل أربعون رجلا فى تحويل المسحوق إلى حبات . وينتج المصنع خمسين قنطارا فى اليوم ، أما فى أثناء الحرب السورية فكان متوسط إنتاجه اليومى ثمانين قنطارا .

الجير :

ظلت طائفة من أبدع المعابد المصرية تستخدم أحجارها فى صناعة الجيرسنوات طويلة ، وقد دمر لهذا الغرض تدميرا تاما معبد فخم فىهرموبوليس ، لم يكن باقيا منه إلى ما قبل ذلك بسنوات سوى اثنى عشر عمودا ، ولكن تدخل الباشا وضع لذلك حدا . أما الأفران فتأخذ حاجتها من الحجارة فى الوقت الحاضر من محاجر الجير الواقعة على ضفاف النيل .

وفى إدفو يعمل كثير من الفلاحين فى صنع الجير ، وتنقل الحجارة فى النيل من محاجر فى الجنوب ، وكان ثمن قنطار الجير إذا سلم فى القاهرة ثمانية قروش ، وبذلك يكون ثمن الطن اثنين وثلاثين شلنا .

الملح :

تستهلك مصر مقدارا كبيرا من الملح ، ووسائل الحصول عليه عجيبة غريبة . ففى أبيدوس يعمد أبناء العرب إلى فتح الجثث المحنطة ، ثم يستخرجون أحشاءها ، وينقعون فى الماء تلك الأحشاء ظانين أنهم يحصلون من وراء ذلك على ملح من أجود الأنواع . وقد يلجئون أحيانا إلى استخراج الملح من الرمال التى دفنت فيها الجثث المحنطة ، ولكن استخراجه من الجثث نفسها أكثر شيوعا . وفى الجهات البعيدة عن النيل حجارة رملية مشبعة بالملح ، وقد قابلت بعض الفلاحين ، فعلمت منهم أنهم اعتادوا تفتيت هذه الحجارة وغمرها فى الماء ، حتى إذا عرضت لأشعة الشمس ، حصلوا منها على بلورات الملح .

الفخار :

صناعة الفخار واسعة الانتشار وبخاصة فى مدينة قنا ، حيث تصنع مقادير وافرة من الأباريق والقلل ، ثم ترسل إلى الجهات الأخرى بطريق النيل ، ولهذه الأباريق والقلل

شهرتها فى تبريد الماء ، كما أنها على أشكال كثيرة منوعة . ويبدو أن استعمال الأوانى الفخارية فى مصر كان شائعا فى جميع العصور والأزمان ، وآية ذلك ما هنالك من مساحات واسعة تغطيها قطع الفخار على مقربة من المدن القديمة ، كما أن هناك تلالا كبيرة من هـذه القطع وحدها . وما يزال صنع الأوانى الفخارية واستهلاكها واسع النطاق حتى الآن. فكثيراً ما نصادف فى النيل سفنا تحمل مقادير وافرة من الفخار . أما العجلة التى تستخدم فى هذه الصناعة فمن أسهل الآلات تركيبا ، والظاهر أنها لم تتطور قط منذ أقدم العصور .

الصناعة فى مصر

من العسير أن نغلظ القول حين نتحدث عما قام به الباشا من محاولات فى سبيل إدخال الصناعة ، واضعا نصب عينيه تحقيق ما يدعونه الاستقلال عن الدول الأخرى . على أنه من المستطاع أن يشك المرء فيما تنطوى عليه هذه الغاية من حكمة وكياسة ، أما الوسيلة فعاجزة كل العجز عن أن تحقق تلك الغاية ، مهما كان تحقيقها مرغوبا فيـه . ولو ثبت أن ما أنشىء من مختلف المصانع رفع مستوى الأخلاق بين أفراد الشعب ، وزود العمال بثقافة تفوق ثقافتهم ، وأن الطرق البدائية الأولى أخذت تتناولها يد الصقل والتهذيب ، وأن هناك اتجاها واضحاً ملحوظاً نحو استخدام رأس المال والانتفاع بجهود العمال على نحو يؤدى فى النهاية إلى الخير ، لو ثبت ذلك لكان هناك عذر مقبول غاية القبول يبرر ما تكبدته الحكومة من تضحيات ، عند ما بدأت تقوم بتجاربها . ولكن الذائع المعروف أن تلك التجارب كانت فاشلة باهظة النفقات ، فقد كان التقدم محدود المدى ، إلا فى القليل من الحالات . ولم تزد المصانع شيئاً من موارد البلاد ، ولو استخدم هذا القدر نفسه من رأس المال وجهود العمال فى الشئون الزراعية لعاد بربح وفير . والحق إن استثمار رأس المال فى الصناعة على أساس غير سليم يكلف مصر خسارة فادحة فى كل عام . وكثيراً ما كان محمد على يبرر تصرفاته — عند البحث معه فى هـذا الموضوع — بما لجأت إليه الدول الأخرى من طرق الحماية ، ضاربا الأمثال بانجلترة وفرنسا تأييداً لحجته . هذا إلى أن المساوىء التى تنجم عن إدخال الصناعة قسرا أقل فى مصر منها فى أى بلد آخر ، لأن الخسارة تقع على عاتق الخزانة لا على عواتق المستهلكين . وترد المصنوعات الأجنبية إلى البلاد ، بعد أن تدفع ضريبة اسمية قدرها ٣./ ولكن الضريبة فى الواقع أقل من ذلك كثيراً . ومن الطبيعى أن تباع مصنوعات الباشا بنفس السعر المنخفض الذى تباع به المصنوعات الأوروبيـة . وعلى الرغم من ضآلة أجور العمال ، ورخص المواد الخام بالقياس إلى أوربا رخصاً كبيراً ، فإن المنسوجات القطنية ، وهى

أهم ما تنتجه مصانع الباشا ، تكلفه من النفقات ما لا تكلفه البضائع المستوردة . هـذا إلى أن كل رجل ينتزع من العمل الزراعى إنمـا ينتقل من عمل مثمر مفيد إلى عمل لا ثمرة له ولا فائدة فيه .

وإنه لمطلب جد عسـير أن يتوقع المرء أن تكون إدارة الشئون المصرية بيد أولى الرأى والتدبير ، فهذا ما يعوز بلاد الشرق عامة مع الأسف الشديد ، ذلك بأن إضاعة المال ليست بالأمر الجليل الخطر ، كما أن موضوع النفقات قلما ينظر إليه . فإنى أعتقد مثلا أن القضبان الحديدية التى أرسلت على عجل من القاهرة أو الإسكندرية ، للانتفاع بها فى مناجم الفحم بسوريا ، كان من الممكن استيرادها بثلث ما أنفق عليها ، وكذلك الحال فى كثير غيرها من مصنوعات الباشا . ذلك بأنه على الرغم من قلة أجور العمال إلى حد كبير ، إذ يقل متوسطها فى اليوم عن بنس ونصف البنس ، وعلى الرغم من انخفاض أسعار المواد الخام ، على الرغم من هذه المزايا التى سبقت لى الإشارة إليها ، فقد بلغ الإسراف ، وسوء الإدارة ، والافتقار إلى كفاية عقلية تحسن التوجيه وتوحيد العمل ، والتراخى عند التنفيذ ، ومايقع من مخالفات للنظام بأكمله ، بلغ كل ذلك حدا من شأنه أن يجعل المنتجات عند تمامها فادحة النفقات، حتى إنه ليكاد يكون من المستطاع فى جميع الحالات أن تشترى تلك المنتجات من أوربا ، بثمن يقل عشرين أو ثلاثين فى المائة عما أنفق عليها فى مصر . وليس من شك فى أنه من دواعى الفخر ودلائل النصر أن يستطيع الباشا إنتاج سلع خاصة يفخر بها مهرة الصناع الأوربيين ، إلا أن تضحية رأس المال فى هذا السبيل كانت وما تزال كبيرة . ورغم جميع مابذل من جهود وأنفق من أموال ، فإن فى مصر نقصا ظاهرا فى المتعلمين من العمال . فلست أعتقـد أنه من المستطاع العثور فى القاهرة على فرد يجيد إصلاح ساعة . على أن هناك صناعات خاصة يمارسها أربابها فى كثير من النجح والتوفيق ، مع أنها تحتاج إلى غير قليل من الذوق والمهارة ، فثم عدد كبير من الصائغين يقومون بعملهم على نحو يدعو إلى أقصى حدود الفخر والإعجـاب ، وصناعة الخراطة يجيدها أصحـابها ، كما أن بعض أنواع النقش تلقى من العناية ما يكفل لها أكبر قسط من النجاح . غير أن هذه الصناعات موجودة منـذ أزمنة سحيقة ، وقائمة على استخدام الأيدى فى صنع المواد الخام ، دون الاستعانة بما حدث من تقدم آلى عظيم . أما إذا دعت الضرورة إلى منافسة آلات الصناعة الأوربية بما هى عليه من تعقد فى التركيب ، وإلى الاستعانة بألوف الأشياء الثانوية ، التى غدت ذات صلة بالتقدم الصناعى بفضل الفن والعلم ، وبفضـل رأس المال والنظم الحرة والمواصلات السريعة ، فليس غريبا أن تتخلف الدول

الشرقية فى المضمار ، وأن تعجز عجزا تاما عن الصمود فى وجه منافسة تقوم على قدر وافر من الذكاء والنشاط والثراء .

الجاليات الأوربية :

جنت مصر من وجود الأوربيين أجل الفوائد ، وليس الأمر مقصورا على ما أدوه من خدمات مباشرة بما لديهم من علم ودراية ، فإن إلمامهم الواسع بجميع ما أدخل من ضروب الإصلاح أشاع فى النفوس احتراما عميقا لما أحرزوه من علوم لها التفوق والامتياز ، كما أشاع نوعا من التسامح إزاء تلك الآراء التى أخذ أثرها ينتشر انتشارا سريعاً بين أفراد الشعب . وصحيح أنه كان من النتائج التى أسفر عنها انتشار العلم والخبرة بالآلات بين المصريين ، أن أخـذوا يعتقدون أنهم أصبحوا فى غير حاجة إلى معونة الفرنجة ، وأن ما تعلموه منهم كاف لتمكينهم من السير وحدهم ، وأن شيئاً قط لا يمكن أن يعوق تقدمهم المطرد . ولـكن ليس هناك ما هو أوهى أساساً من هذه الفكرة ، ذلك بأنه على الرغم من نشوء طبقة من العمال تستطيع أن تدير المصانع العامة تحت إشراف الأوربيين ، فإن كل ما تم سوف يسرع إليه الخراب والدمار إذا تركوا وشأنهم . وقد أجريت هذه التجربة فى كثير من مصانع الباشا ، واقترنت بعواقب وخيمة ، ذلك بأن أبناء العرب لن يستطيعوا قبل أجيال إحراز ما تتطلبه الإدارة من كفاية واستعداد ، ففيهم ذكاء ولديهم استعداد للعمل تحت إشراف من يفوقهم علماً ومعرفة ، ولـكنهم يفتقرون افتقاراً شديداً إلى ذلك التفوق العلمى الذى تستلزمه إدارة المشروعات الـكبرى إدارة رشيدة .

الخسائر التى نجمت عن ادخال الصناعة :

حاولت فى كثير من المحادثات التى جرت بينى وبين محمد على بشأن مصانعه أن أظهره على أن أكثرها لا جدوى من ورائه ، وأنها تستنفد رأس ماله ، فضلا عن أنها توجه العمال توجيهاً غير سديد ، إذ تصرفهم عن العمل الزراعى ، وهو أجدى وأنفع . فأجابنى بأنه إنما يواصل مشروعاته الصناعية ليعود الشعب الاشتغال بالصناعة ، لا انتظارا لربح يجنيه . على أنه ليس من اليسير تقدير نفقات المصانع ، فإن إدارتها سيئة ، تتطلب الـكثير من المـال . وقد لاحظت قبل ذلك أنه ما دامت منافسة المصانع الأوربية لا يحول دونها فرض ضريبة ضئيلة على الواردات ، فإن الأسعار التى يبيع بها الباشا تحددها بطبيعة الحال أسعار المصنوعات المستوردة . ولما كان من المستحيل أن تسايرنا مصر فيما ندخـله على منتجاتنا من ضروب

التحسين ، فإن المنافسة يصبح عبؤها أثقل وأفدح . وإنه لأعود بالنفع الجزيل على مصادر الإيراد فى مصر ، وأدعى إلى أن يتسع نطاق تجارتها اتساعا عظيما ، أن ترد إليها من أوربا تلك البضائع القطنية ، التى تقوم بإعدادها مختلف المصانع الحكومية .

الصناعات المصرية فى عام ١٨٢٩ :

استقيت أغلب التفصيلات التالية عن حالة الصناعات فى مصر قبل نهاية عام ١٨٢٩ من الكولونيل « كامبل » Campbell وكيل صاحبة الجلالة وقنصلها العام .

لم يكد زمام الأمور فى مصر يئول إلى محمد على ، حتى أدخل على نواحى الإدارة ضروبا من التعديل والتبديل ، خطرت له من اختلاطه بالأوربيين فى كل يوم . فقد بصر بمناح كانت إلى ذلك الحين خافية عليه ، ذلك بأن القنصل السويدى « بوكتى » Bokti تحدث إليه فى مشروعات تهدف إلى تخليص مصر من الاعتماد على الصناعة الأجنبية ، فعمد محمد على إلى تنفيذها على الفور . وإلى ذلك القنصل يعزى إلى حد ما إنشاء مايقوم الآن من مصانع القطن فى القاهرة وبلاق والأقاليم . وسوف يكون من الميسور ، بعد الوقوف على أسماء هذه المصانع وما أريد الإدلاء به من تفصيلات ، أن تقدر ما إذا كانت تلك المصانع تعود بالنفع على البلاد عامة ، أو تلحق الضرر بأية سلعة هامة من السلع التجارية . أما أول هذه المصانع فأقيم فى القاهرة بجهة الخرنفش ، حيث شرع عمال من مصانع فلورنسا يغزلون الحرير لصناعة المخمل والحرير الرفيع وما إلى ذلك من أنواع النسيج التى يستعملها الأهالى . وما هو إلا زمن يسير حتى نقلت مواد هذه الصناعة إلى مصنع آخر ، سأتحدث عنه بعدقليل ، وحلت محلها خيوط ومواد أخرى لنسج القطن .

إن آلات الغزل ، ويدعونها فى أوربا دواليب الغزل أو العربات ، يبلغ عددها عشراً للغزل السميك وتسعين للغزل الرفيع ، أى بنسبة ١ إلى ٩ ، وهذا ماجرت به العادة فى جميع المصانع . وتحوى المجموعة الأولى مائتى مغزل فى صف واحد ، أما الثانية ففيها ٢١٦ . وقد ألحق بالآلات ٢٧٠ مشطا زودت بعدد تهيئ القطن قبل غزله . وفى الشتاء يغزل العمال بالدواليب نحو سبعين رطلا فى اليوم ، أما فى فصل الصيف فيبلغ إنتاجهم مائة رطل ، وكذلك يغزلون بالدواليب فى الشتاء ثمانية أرطال من نمرة عشرين إلى أربعين ، وخمسة من نمرة ٤٠ إلى ٦٠ و ٧٠ ، أما فى الصيف فيزيد إنتاج المعمل بمقدار الثلث . وتنتج الأمشاط من ١٥ إلى ١٨ رطلا فى الشتاء و ٢٥ فى الصيف . ويتقاضى العامل أجره طبقا لفئات محددة ،

فيأخذ سبع بارات عن الرطل المشط ، وأربعاً عن الرطل من خيوط الغزل السميك الذى تنتجه الدواليب ، وعشراً عن الغزل الرفيع من نمرة ٢٠ ، وخمسة عشر عن نمرة ٣٠ ، وعشرين عن نمرة ٤٠ ، وهكذا بالنسبة عينها . وفضلا عن الدواليب ، فهناك فى مصنع الخرنفش ثلاثمائة نول لنسج القطن والموسلين والتيل الرفيع . وينسج العامل عادة من ٣½ إلى ٤ أذرع بالدية فى الشتاء ، وخمسة فى الصيف ، ويتقاضى عادة عشر بارات عن الذراع من نسيج القطن ، و ١٥ بارة عن الذراع من التيل الرفيع ، وبين ٢٠ و ٢٦ عن الموسلين ، وذلك تبعا لطريقة نسجها . ولا تكاد المنسوجات تنزع عن الأنوال ، حتى يبعث بها إلى بلاق أو إلى مصنع يدعى فابريقة مالطة لتبييضها ، ومن ثم ترسل إلى المخازن ، حيث يتولى بيعها الأمناء . وتحت يد أمين المخزن كاتب «بمسك» الحسابات وصراف . ويباع ثوب القطن الذى عرضه ذراعان وطوله اثنان وثلاثون ذراعا بستين قرشا ، إذا كان من أجود الأصناف ، وبخمسين إذا كان خشنا فى نسجه . وثوب القطن الذى يباع بستين قرشا سداه من نمرة ٣٦ ، ولحمته من نمرة ٣٠ . ويباع الثوب من نسيج القطن المعروف «بالباتستا» بخمسة وثلاثين قرشا ، وطوله سبعة عشر ذراعا ونصف الذراع ، وعرضه ذراع واحد وثلاثة أرباع الذراع . أما سداه فمن نمرة ٣٥ وأما لحمته فمن نمرة ٤٠ . ويباع الثوب المزدوج من «الباتستا» وطوله اثنان وثلاثون ذراعا ونصف الذراع وعرضه ذراع واحد وربع الذراع بخمسة وخمسين قرشا فى الجملة ، وبستين بالقطاعى . وسداه من نمرة ٤٠ ولحمته من نمرة ٥٠ . أما أنواع الموسلين فعرضها ذراع وثلاثة أرباع الذراع ، وطولها اثنان وثلاثون ذراعا ، ويباع الثوب منها بخمسين قرشا . وتصنع من أنواع الموسلين مناديل تصدر إلى القسطنطينية ، حيث يتخذها النساء غطاءا للرأس . وسدى هذه الأنواع ٤٠ ولحمها ٥٠ . ويتطلب البيع بالقطاعى دفع الثمن فورا ، أما البيع بالجملة فيسمح بتأجيل الدفع مدة طولها ثلاثة شهور أو أربعة أو ستة . ويستغل تجار البلاد هذه الميزة التى جرى عليها العرف فيبيعون بالقطاعى ، ويصدرون المنسوجات إلى تركيا وسوريا .

فابريقة مالطة :

وإلى جانب ما فى مصنع الخرنفش من دواليب الغزل والأنوال ، صناع يشتغلون بالحدادة والسمكرة وسبك المعادن وخراطة الخشب وبالنجارة وإصلاح الآلات وصنع ما يتصل بها من أدوات . ولم يكن هذا المصنع قد تم حين وضع أساس مصنع آخر فى بلاق أكبر منه بكثير . وقد وكلت إدارته إلى مسيو « چومل » Jumel ، ذلك الرجل الذى أزاح لمصر الغطاء عن كنز ثمين ، حين أدخل فيها زراعة القطن .

وهـذا المصنع الـكبير الذى أطلق عليه فيما بعد اسم فابريقة مالطة لـكثرة من يشتغل به من العمال المالطيين ، به ثمان وعشرون آلة للغزل ، وأربع وعشرون للتمشيط . وهذه الآلات شبيهة بما يوجد منها فى مصنع الغزل بالخرنفش ، وتتطلب كل آلة من آلات الغزل رجلين وثلاثة أطفال ، إذ أن بها أربعة عشر طنبورا تحركها آلة ، يديرها ثمانية من الثيران .

وفى « مالطة » مائتان من الأنوال . وتصنع خيوط القطن فى جميع المصانع ، كما تصنع منسوجات من القطن والتيل الرفيع والموسلين بنفس الطول والعرض . غير أن « مالطة » هى المصنع الوحيد الذى يحوى « مبيضة » ، ولهذا ترسل إليها المنسوجات على اختلاف أنواعها ، لإجراء عملية التبييض على النحو التالى . فالمنسوجات القطنية يستعمل فى تبييضها محلولان قلويان ثم تنشر فى مكان التبييض . أما المنسـوجات التيلية الرفيعة فتستخدم فى تبييضها طريقتان مختلفتان ، إحداهما بأوكسيد حامض الـكلوريدريك ، والأخرى بمحلول قلوى والتعريض للهواء وحامض الـكبريتيك ، ويستخدم كلوريد الجير كذلك فى بعض الأحوال . أما المنسوجات التى يراد طبعها بالألوان ، فيجب إعدادها بعد إمرارها فى حامض لإزالة أثر الأوكسيجين ، وأما ما يعـد منها للبيع فيصقل فوق أسـطوانة ، كما هو الحال فى شأن المنسوجات التيلية الرفيعة . وفى « مالطة » يطبع ثمانمائة ثوب فى كل شهر على الألواح والأسطوانات معا . وكان من الممكن أن يطبع أكثر من هذا القدر لوكانت المبيضة من الاتساع بحيث تسمح بذلك . وقد أنشئت أربع مبيضات أخرى فى شبرا شهاب وشبين والمحلة الـكبرى والمنصورة . وطبع المنسوجات بوجه عام فيه مايعيبه ، فالألوان من نوع ردئ ، لا تستطيع الصمود طويلا لعملية الغسل ، وما يطبع منها بالآلات لا بد من استكماله بالأيدى .

وثمن الثوب من « الشيت » الملون باليد ثمانون قرشا ، ومن المطبوع بالآلة ستون . أما الثوب الذى طبعته الآلة واستكملته اليد فيباع بسبعين .

وفى « مالطة » صـناعة أخرى هى صـناعة المناديل الملونة التى يكثر النساء من استعمالها غطاء للرأس . ويخصص لهذا الغرض أربعمائة ثوب من الموسلين كل شهر . ويبلغ طول الثوب الواحد اثنين وثلاثين ذراعا ، يصنع منها ستة وعشرون منديلا ، تطبع بمختلف الألوان . ويتراوح ثمن المنديل الذى يطبع على الألواح بين خمسـة قروش وستة تبعا لـما عليـه من رسوم أنيقة . أما ما يرسم باليد ويصبغ بالـكرمين (اللعل الأحمر) فيباع الواحد

بستة عشر قرشا . ويتقاضى العمال الذين يطبعون المناديل أربعة قروش ونصف القرش عن نصف ثوب من الموسلين ، طوله ثلاثة عشر ذراعا ، كما يتقاضون خمسة قروش عن المناديل التي تنقش صورها باليد ، وتأتي هذه المناديل بربح قدره نحو ثلاثين في المائة .

ويبدو لي أن خير ما في « مالطة » وغيرها من المصانع هو غزل خيوط القطن ، إذ تستخدم في النسيج ، كما تصدر إلى تريستا وليفورنه والموانى التركية . وتباع الأقة من هذه الخيوط (وهي أربعمائة درهم) بخمسة عشر قرشا للأنواع من نمرة ١٥ إلى ٣٦ ، وبخمسة وعشرين قرشا من ذلك الرقم إلى نمرة ٦٠ ، وبأربعين قرشا من نمرة ٦٠ إلى ١١٠ ولا يغزل في الوقت الحاضر سوى الأنواع من نمرة ٣٠ إلى ٧٠ . ويبلغ مقدار مايتلف من قنطار القطن المغزول في القاهرة نحو الخمس . وفضلا عن هذه المصانع فهناك عمال يمتهنون جميع الحرف لإصلاح الآلات وتركيبها ، سواء أكانت هذه الآلات خاصة بصناعات الوجه القبلي أو الوجه البحري . وقد تم الآن إعداد آلة لصنع البارد ، والنموذج الذي سوف يقاس عليه قدمه رجل من ميلان . ويشتغل الأوربيون في أهم جهات المصنع طبقا لما يتلقونه من توجيهات . وفضلا عن ذلك فهناك ورشة لنجارة الأثاث ، على رأسها أحد المالطيين . وثم طائفة من الفرنجة وبعض اليونانيين يقومون بصنع النماذج وأعمال التنجيد . وفي « مالطة » كذلك ثنتان من ورش الخراطة : أما إحداهما ففيها آلات تخرط بها اسطوانات دواليب الغزل ، وفيها عجلتان للثقب ، ومنشاران ، للخشب منشار وللنحاس آخر ، وأما الورشة الثانية ، فيحرك آلاتها ثمانية من الثيران ، وبها مسن كبير وأقلام من الفولاذ للتضليع والتخريم والتثقيب ، كما أن بها خطافا يحركه أربعة من الثيران ، فيحرك بالتالي ثمانية أكوار ضخام ، تلين في النار أدوات كبيرة الحجم . وفضلا عن ذلك فإن هناك نحو ثمانية وعشرين كورا أخرى يحرك كلا منها ثلاثة رجال .

وفي « مالطة » إلى جانب ذلك ورش للحفارين على الخشب وعلى عجلات الاسطوانات اللازمة لطبع « الشيت » . وهؤلاء العمال من السود وأبناء العرب ، ويشرف عليهم رجل فرنسي وآخر سويسري . وعلى مقربة من هذه الورش آلتان اسطوانيتان لهما مكابس لصقل المنسوجات . وفي ناحية أخرى يوجد السمكرية والسباكون . فالسمكرية يقومون بصنع الصناديق التي تحفظ لوازم المصنع ، أما السباكون فيصنعون الأنابيب التي تجرى فيها المياه.

بقي على أن أتحدث عن المسبك ، إذ لست فيه كثيراً من أوجه النقص . فالأفران موضوعة وضعاً سيئاً ، فضلا عن أنها تستهلك مقادير وافرة من الوقود . ولا يلقى الرمل الذي

تحفر فيه النماذج عناية كافية بسبب إهمال العمال ، إذ أنهم لا يجففون القوالب جيداً فيتلف المعدن الذائب عند صبه فى أغلب الأحيان . وهناك ثمانية أفران لا تكف عن العمل . ويشرف اثنان من السوريين على هذه الورش ، يساعدهم اثنان من أبناء العرب . وقد أطلت الحديث عن هذا المصنع لأنه مركز العصب لجميع المصانع الأخرى ، ففيه تصنع دواليب الغزل والأمشاط وغير ذلك من الأدوات التى تستلزمها صناعات الوجه القبلى ، وفيه تبيض المنسوجات ، ويستخدم العمال الأجانب فى جميع نواحى الصناعة . وللمصنع مدير ومساعدون ، وتحت إمرة هؤلاء المساعدين رؤساء العمال واللاحظون ، وعليهم توزيع العمل على العمال .

وإدارة هذا المصنع معقدة ، فهناك عدد من الكتبة الأقباط يمسكون الحساب ، كما أن هناك صرافاً يقبض الأموال من « الخزينة » ويدفعها لمن يقومون بالعمل .

ويصبغ القطن باللون الأحمر فى مكان فسيح قرب « مالطة » ، والصبغ عملية صعبة ، تعلمها أبناء العرب فى البداية من رجل فرنسى ، لقاء دين بألف دولار عجز عن أدائه للحكومة . وهذا العمل لا يجرى الآن على نحو يدعو إلى تمام الرضا والارتياح ، فاللون لا بريق له . وتصنع من القطن المصبوغ بهذه الطريقة مناديل مربعة الشكل ، محاكاة لما يصنع منها فى برن ، إلا أن مادتها خشنة ، وألوانها غير ثابتة . ويستخدم فى نسجها أربعون نولا ، ويتقاضى العامل عشرين بارة عن كل منديل ، ويباع المنديل بخمسة قروش أو ستة ، ولكن الإقبال على شرائها ضعيف .

وعلى مقربة من «مالطة» مصنعان لغزل القطن ، يدعى أحدهما مصنع إبراهيم أغا والآخر مصنع السبتية . وفى المصنعين تسعون من آلات الغزل ، وستون من آلات التنظيف والأمشاط . وتزودهما « مالطة » بما تتطلبه آلاتهما من لوازم . وليس فى المصنعين غير صناعة الغزل . وأسعار الغزل اليدوى تعادل أسعار الغزل فى المصانع التى يتألف معظم إنتاجها من القطن الشمر . ويبيع المديرون الغزل للجمهور بالأسعار التى ذكرتها آنفاً ، إذ أن الإدارة المالية موكولة إليهم .

قلعة الكبش :

هناك على مقربة من القلعة ، وفى حى يدعى قلعة الكبش يقوم مصنع كبير ، يحوى من أنواع الورش كثيراً مما تحويه « مالطة » . فهناك عدد من النجارين والحدادين والبرادين والخراطين ، ولن أتحدث عن المسبك ففيه من أوجه النقص ماسبقت لى الإشارة إليه . ومن هذه الورش ترسل دواليب الغزل وآلات التمشيط الدقيقة إلى المصانع التى سوف تنشأ

فى الأقاليم بعد قليل . ويجرى العمل الآن لإعداد مكان فسيح يستطيع أن يضم ٢٢٠ من أنوال غزل القطن ، وسوف تدير هذه الأنوال آلة بخارية واردة من فرنسا . وغير بعيد من قلعة الكبش ، يقع مصنع للغزل يدعى مصنع السيدة زينب ، لوقوعه فى حى يحمل هذا الاسم . وتستعمل فيه عشرون من آلات الغزل ، وثمان وعشرون من آلات التمشيط ، كما أن به ثلاثمائة نول لنسج القطن ، ونسيج هذه الأنوال كنسيج « مالطة » نوعاً وثمناً ، وهو يرسل إلى « مالطة » لتنظيفه . ويباع النسيج اليدوى بنفس السعر . ولا يزيد ماينسجه العامل على ثلاثة أذرع ونصف الذراع يومياً فى فصل الشتاء ، خمسة أذرع فى فصل الصيف .

قليوب :

فى قليوب عاصمة مديرية القليوبية مصنع كبير تصنع فيه آلات الغزل والتمشيط للمصانع الجديدة . ولهذا توافرت به المواد ، كما أن به عدداً من العمال بينهم بعض الأوربيين . وثم مسبك ساءت إدارته كما ساءت إدارة غيره من المصانع التى سبق لى ذكرها . وإلى جانب ذلك يوجد سبعون من دواليب الغزل ، كما أن هناك ثلاثين ، تحركها فى كل يوم ثلاث مجموعات من الثيران ، عدد كل منها ثمانية . وهذه الآلات تغزل أقطانا من نفس الأصناف التى تغزل فى « مالطة » . وفى هذا المصنع كذلك تصنع الأنوال ، وكانت خمس عشرة آلة تقوم بالعمل فعلا .

شبين :

فى قرية شبين بمديرية منوف سبعون من آلات الغزل وثلاثون من آلات التمشيط ، جمعت فى بناء كبير ، ويحركها ثلاث آلات ، بكل منها أربع عشرة اسطوانة ، يشد إليها ثمانية من الثيران . ويرسل مدير هذا المصنع ما تغزله تلك الآلات من القطن إلى «مالطة» ، ولا يغزل بالمصنع ما هو أعلى درجة من نمرة ٦٠ .

المحلة الكبرى :

منذ ثلاثة أعوام أقيم فى المحلة الكبرى مصنع كبير ، يحوى من دواليب الغزل عشرين ومائة ، ومن آلات التمشيط ستين ، تدار بآلات أربع ، كما أن هناك مائتين من الأنوال . ونوع النسيج وطول كل ثوب وعرضه كما هو الحال فى سائر المصانع . وهناك ورش تصنع بها الأكوار . هـذا إلى ما هنالك من برادين وحدادين . وفى هذا المصنع تصنع دواليب الغزل لإرسالها إلى المصانع التى لم يكتمل عدد دواليبها .

زفتى :

فى زفتى بمديرية الغربية مصنع للغزل ، به من الدواليب ٧٦ ، ومن آلات التمشيط ٥٠ ، عدا فى ذلك لوازمها . وتحرك الآلات هذه وتلك . ويحصل المدير على المواد اللازمة من مخزن المحلة الكبرى .

ميت غمر :

فى مصنع الغزل بميت غمر من الدواليب وآلات التمشيط مثل هذا العدد ، وهى فى زيادة مطردة .

المنصورة :

فى المنصورة كذلك مخزن ومصنع للغزل . وهناك أربع آلات تدير ١٢٠ دولابا وثلاثين آلة للتمشيط ، كما أن هناك مائتى نول لنسج القطن ، ومسبكا ، وورشة للخراطة ، وورشا للحدادة ، وعمالا يشتغلون فى الحديد . ويجرى الآن صنع آلات للغزل .

دمياط :

فى دمياط حيث لا تقوم الآن غير صناعة الغزل ، مصنع جديد به من آلات التمشيط وآلات الغزل مثل العدد الذى نجده فى المنصورة .

دمنهور وفوة :

فى مصانع دمنهور مائة مغزل وثمانون من آلات التمشيط . وفى فوة من دواليب الغزل خمسة وسبعون ، ومن آلات التمشيط أربعون . وفضلا عن غزل القطن ، فقد رأى الباشا إقامة مصنع للطرابيش فى تلك البقعة ، إذ أن موقعها ملائم جدا من ناحية المواصلات . وتصنع هذه الطرابيش محاكاة لمثيلاتها فى تونس ، وهى تشبهها فى جودة الصنع ، فيما عدا اللون فإنه أحمر فاتح ، وهو لون لا يميل الشرقيون إلى وضعه على رؤوسهم كما يميلون إلى اللون الأحمر القاتم . وتصنع الطرابيش من الصوف الأسبانى على يد عمال من المغاربة ، أغراهم الباشا بالقدوم من تونس لمزاولة هذا العمل . ويقوم هؤلاء العمال بتعليم أبناء العرب طرق نسج الطرابيش وصبغها ووضعها فى قوالب . وليس من الميسور معرفة سعر الطرابيش لأنه لم يحدد بعد ، ولم يبع منها شىء حتى الآن . وهذا المصنع ، الذى ينمو كلما ازداد العمال خبرة ، ينتج فى الوقت الحاضر ١٢٠ طربوشا فى اليوم . وقد يلحق بمصانع تونس أضرارا فى نهاية الأمر ، لأن الطرابيش التونسية لا تستطيع الصمود أمام رخص الطرابيش المصرية ،

كما أن قربها من البلاد التى تقبل على شرائها ، يحول دون دفع الرسوم الجمركية ونفقات النقل .

الواسطى وبنى سويف وأسيوط وغيرها من المصانع :

فى الواسطى مصنع به خمسون ومائة مغزل وثمانون آلة للتمشيط ، تحركها آلات أربع . ويعمل المدير على صنع آلات أخرى ، إذ أن لديه كثيرا من العمال يحسنون هذا العمل . وتباع خيوط القطن من نمرة ١٠ إلى ٦٠ بنفس السعر الذى يباع به فى «مالطة» . وبالوجه القبلى كثير من مصانع الغزل . فمنذ سنتين أقيم فى بنى سويف مصنع ضخم به فى الوقت الحاضر ١٢٠ من «البغال» ، وسبعون من آلات التمشيط، وثلاثة محركات . ومنذ عهد قريب صار فى أسيوط مثل هذا العدد من الآلات . ويرسل ما ينتجه هذان المصنعان إلى مدير « مالطة » لنسجه وبيعه . وفضلا عن المصانع التى ذكرتها ، فقد أنشأ الباشا مصانع فى سمنود والمنيا وفرشوط وطنطا وجرجا وقنا وإسنا . وقد تم بناؤها ولكنها خالية من الآلات حتى الآن ، إذ يجرى صنعها فى القاهرة بقلعة الكبش و « فابريقة مالطة » .

بركة الفيل :

وما دمت قد تحدثت عن مصانع القطن فسوف أروى شيئاً عن مصنع للحرير ، أسس فى القاهرة على مقربة من الجهة المعروفة ببركة الفيل . فقد استقدم الباشا من القسطنطينية منذ البداية بعض الأرمن، الذين يجيدون صنع الحرير والمنسوجات الحريرية الموشاة بالذهب مما يصنع مثله فى تركيا والهند . وقد نجحت أولى المحاولات مما أدى إلى تشجيع هذه الصناعة ، حتى صار لرؤساء العمل تلاميذ، وغدا بالمصنع فى الوقت الحاضر ١٦٠ نولا ، لنسج الحرير من خيوط بيروت ، المصنوعة من الذهب والقطن . وقد استخدمت ستون ألف أقة من الحرير هذا العام لصنع منسوجات من كل الأنواع وبجميع الأسعار ، يصنع العمال منها كل قطعة على حدة . والعمل بعد متقن ، والنسيج معتنى به ، كما أن النماذج ملائمة للذوق . والألوان براقة على وجه العموم ، ولكنها لا تثبت طويلا ، شأن الألوان الهندية .

بولاق والمنسوجات الصوفية :

فى عام ١٨١٨ ، أقام محمد على مصنعاً ضخما فى بلاق لصنع المنسوجات . وقد اشتريت النماذج ، ولكن اتضح أنها لا تلائم هذا الغرض ، فأهمل المشروع ثم بعث بعد عامين مرة أخرى ، وشرع عمال من مصانع فرنسا وبلجيكا يقومون بمحاولات جديدة . وقد أدى

موت البعض وعزوف البعض الآخر عن المشروع ، إلى وقف العمل والكف عن تعليم التلاميذ . غير أن الباشا لم يكد يفرغ من إعداد جيش قائم . حتى أراد أن يلبس الجنود مما تنسجه بلادهم ، ولهذا ولى وجهه شطر صناعة المنسوجات من جديد ، فحضر عمال جدد من لانجدوك Languedoc ، وبدئ في العمل ، وأخذت ترد من مديريات المنيا والفيوم والبحيرة خيرما تنتجه مصر من أنواع الصوف ، لتصنع منها بدورها منسوجات تلائم ملابس الجند . ويجرى الآن إعداد مائة آلة غزل بدواليبها وأمشاطها وما إلى ذلك . ويستعمل الآن منها فعلا خمس وعشرون . وفى كل قسم من أقسام المصنع ملاحظ يوجه العمال . ويتقاضى العامل أجرة بنسبة ما يقوم به من عمل ، فيتناول سبعين بارة عن الذراع (الإسلامبولى) الذى يتم نسجه بعد أربع وأربعين « طرحة » وينسج العامل ذراعين فى الشتاء ونحو ثلاثة أذرع فى الصيف .

الصوف المصرى :

لا يصلح الصوف المصرى لأى نوع من المنسوجات الناعمة ، لأن تشبعه بغبار ملىء بملح البارود يكسبه صلابة وجفافا . وتقص أصواف الغنم مرة فى السنة ، ولكنها لا تغسل قبل القص ، وهى عادة تؤدى إلى تدهور نوع الصوف ، فما يكاد يمضى بعض الوقت حتى تشيع فيه العثة دون أن يستطاع التخلص منها فيتلف ثلثا الصوف قبل أن يكون صالحا للنسج . ولكن يبدو على الرغم من ذلك أن المنسوجات التى تصنع من هذا الصنف ملاءمة كل الملاءمة لملابس الجند ، لأن صناعتها متينة متداخلة الخيوط ، وذلك فضلا عن إتقانها . ويتراوح الثمن من ١٠ إلى ١٢ قرشاً تبعاً لنوعها . وهذه المعلومات المفصلة تعطى فكرة عامة عن حالة الصناعة فى مصر .

دواليب الغزل :

فى مصانع القطن ١٤٥٩ من دواليب الغزل ، منها ١٤٥ للغزل السميك ، و١٠١٩ للغزل الرفيع . وتنتج الأولى يومياً ١٤٫٥٠٠ رطل فى الصيف و ١٠٫١٥٠ فى الشتاء . وتنتج الثانية فى اليوم ١٣٫١٤٠ صيفاً و ٨٫٥٤٠ شتاء . أما الأنوال وعددها ١٢١٥ فتنتج ٣٫٦٤٥ ذراعاً (بلديا) فى الشتاء و ٦٫٠٧٥ فى الصيف .

نتائج التجارب الصناعية :

من المستطاع أن يزيد الإنتاج مقدار الخمس على أقل تقدير ، إذا شددت الرقابة على العمال ،

ودفعت إليهم أجورهم بانتظام . إلا أن أولئك العمال ، ويبلغ عددهم واحداً وثلاثين ألفاً ، ليس من طبعهم الاعتزاز بالنفس ، كما أنهم مفطورون على الكسل ، وعملهم لا يلقى منهم العناية الواجبة ، وإذا توافر لديهم قوت يومهم ، لم يأبهوا لما يأتى به الغد . وثم أعمال كثيرة تظل غير مستكملة ، فتقضى الضرورة بإعادة عملها ، مع ما يستدعيه ذلك من نفقات . وهذه الحالة تثير متاعب جمة ، وبخاصة من ناحية أبناء العرب ، على أن ما ذكرته الآن يمكن أن ينطبق على سائر الصناعات ، كصناعة الحرير وغيرها . ويرسل بعض القطن المغزول إلى موانى تسكانيا وبحر الأدرياتيك حتى تصل إلى داخل إيطاليا وألمانيا . أما المنسوجات القطنية فتستهلكها البلاد ، ولكن التجار يرسلون بعضها إلى آسيا الصغرى وجزر الأرخبيل وسوريا. وإذا قدرنا أن الحكومة تشترى القطن والصوف من الفلاحين بأثمان معتدلة ، وأن أجور العمال أقل فى مصر منها فى أى بلد آخر ، وأن غزل القطن ونسجه عملية رابحة على الرغم من النفقات التى يتطلبها الاحتفاظ بمائتين وألف من الثيران ، تستخدم فى إدارة الآلات (إذ يستبدل بها غيرها كل ساعتين كما يكلف علف الثور قرشين كل يوم بما فى ذلك أجر المشرفين عليه) ، رابحة على الرغم من الإصلاحات الكثيرة التى تحتاج إليها تلك الآلات ، لعدم انتظام حركتها وما قد تتعرض له فى بعض الأحيان من هزات فجائية ، إذ يبطىء الثور فى مشيته إذا حل به التعب ، ويسرع الخطو إذا ألهب بدنه سوط السائق ، ورابحة على الرغم من النفقات التى تستدعيها إدارة ثقيلة العبء ولكنها فى الواقع قليلة الجدوى ، تعقد المسائل الحسابية وتؤدى إلى ظهور كثير من المساوئ ، وإذا قدرنا أن الأرباح مع ذلك يبتلعها ، بل ويبتلع ما هو أكثر منها ، شراء جميع أنواع الآلات التى ترد من أوربا بأثمان باهظة ، وبعثرة الكثير من أجزائها هنا وهناك فى المخازن ، وهذا الإسراف الذى لا حد له فى استعمال الخشب والحديد والنحاس والزنك والصفيح والفحم والمواد الأولية للصناعة ، كما يبتلعها ما تستدعيه إقامة المصانع الجديدة من مواد كثيرة وعدد من العمال وفير ، إذا قدرنا هذه الأمور جميعا ، اتضح لنا أن التجربة الصناعية لم يحالفها التوفيق ، فقد بلغت نفقات البناء فى العام الهجرى الأخير مليونا من الدولارات .

المنسوجات القطنية :

المنسوجات القطنية هى وحدها التى عادت بالضرر على الواردات فى الوقت الحاضر ، إذ يبدو أن انجلترة أنقصت مقدار ما ترسله من هذه الأصناف ، والأنواع الواطئة منها خاصة . أما أنواع الموسلين الهندى ، وكانت شائعة الاستعمال فيما مضى ، فقلما يرد الآن إلى مصر شىء

منها ، منذ شرعت المصانع الجديدة فى نسجها . بل لقد كدت أقول إن منسوجات البنغال تمر بهذه الظروف نفسها ، إذ تدهورت تلك الأصناف بعد سنوات من القضاء على المماليك .

أسباب فشل التجارب الصناعية :

كنت أستطيع فى هذا المقام أن أمضى فى سرد تفصيلات أخرى ، بالكشف عن العوامل التى دفعت منتجات هذه المصانع الجديدة إلى حلبة المنافسة مع المنتجات الأوربية . وكنت أستطيع أن أبين مالم أذكره قبلا وهو أن العمل فى الزراعة أعود بالفائدة على الحكومة وبالرفاهية على الأهالى من أى شىء آخر ، ولايستثنى من ذلك غير مصانع غزل القطن إذ يمكن الانتفاع من وراء الإبقاء عليها . وكان من الميسور إقامة الدليل على أن العمال الذين يشتغلون فى إنشاء هذه المؤسسات وإدارتها ، (ومنهم واحد وثلاثون ألفا يعملون فى المصانع ونيف وأربعون ألفا فى تشييد أخرى جديدة على ما ذكرت) ، هؤلاء العمال لو استخدموا فى الزراعة لكانوا أكثر نفعا مما لو ظلوا حيث هم الآن يقومون بعمل لا قيمة له . غير أن ذلك يخرج بى عن الخطة التى رسمتها لنفسى ، فعلينا أن نقرر أن الدوافع قد وجدت ، أما النتائج فيزيد فيها أو يقضى عليها فعل الزمن والأحداث .

ملاحظات عن الحقائق السابقة :

على الرغم من أن التقرير السابق كتب منذ ثمان أو تسع سنوات ، فإن الحقائق الأساسية تظل ثابتة لا تتغير . وأغلب ما أورده الكاتب من آراء يدعمه ما استطعت مشاهدته بنفسى . وليس من اليسير الحصول على بيان دقيق عن مؤسسات مصر الصناعية من حيث نفقاتها وإيراداتها ، فمن الطبيعى أن تكون البيانات التى تقدم للحكومة بحيث تظهر نجاح المصانع فى صورة مزوقة منمقة إلى أبعد حدود التزويق والتنميق ، ولو قدر ما أنفق على المبانى وأثمان الآلات من أموال ، وما تطلبته إدارتها من نفقات ، وما أخفاه المحاسبون من خسائر فى غير اكتراث أو مبالاة ، لو قدر ذلك كله لاتضح أن خسارة الحكومة جسيمة للغاية ، وأنهـا فى الواقع لم تسفر عن نتائج ذات نفع محقق . وفضلا عما يقوم فى سبيل إدخال الصناعات الآلية من صعوبات عادية ، فإن لمصر صعوبات خاصة بها . فمناخها يؤذى الآلات ويتلفها بعد زمن وجيز ، وأجف أنواع الخشب تؤثر فيه الحرارة ، وكثيرا ما تزود الآلات بالماء على غير طائل ، كما يتسلل إليها غبار ناعم دقيق يعطل الجديد منها . وعلى الرغم من اتخاذ جميع مايستطاع من وسائل الحيطة والعناية ، فإن أحسن العدد يلحقها كثير من الأذى .

وقلما يستطيع عامل ، بل قد يستحيل عليه ، إصلاح الآلة التى يشرف عليها ، مما أدى إلى الاستمرار فى إنفاق أموال جديدة فى استيراد آلات جديدة ، لا يوجـد فى غالب الأحيان « ميكانيكى » واحد يستطيع ضبط عددها . وتأخر وصول الآلات يقف العمل فى المصانع ، وقد شاهدت كثيرا منها بعد وصوله ، فإذا به مهمل لا ينتفع به . وفضلا عن ذلك ، فليست الأمانة ولا الـكفاية من صفات المديرين فى غالب الأحيان ، كما أن العمال ما يكاد تدريبهم يتم ، حتى يقصـوا عن عملهم استجابة لمطالب التجنيد ، وهى مطالب لا يمكن مناقشتها أو الاعتراض عليها ، ثم يحل محلهم جماعة من الفلاحين ، لا حظ لهم من الصقل والتهذيب ، حتى إذا نالوا قليلا من الخبرة بأعمال الصناعة ، صدرت الأوامر باستدعائهم ، على أن يخلفهم فوج جديد من العمال تعوزه الخبرة واللباقة .

الخسائر المالية :

ليس فى مصر من مصانع القطن مصنع حسنت إدارته ، بل إنه ليس فيها على ما أعتقد مصنع واحد لا يعود على الباشا بالخسارة . ولقد زرت أول ما زرت ذلك المصنع القائم فى بلاق ، فكان المحرك البخارى فى حالة من القذارة يرثى لها ، كما كان إصلاح كثير من الآلات يجرى فى غير عناية أو اكتراث . صحيح أن معظم الآلات صنعت فى انجلترة ، ولـكنها كلما ازدادت اتقانا ازداد تعرضها للتلف ، وشق الاحتفاظ بسلامتها ، بسبب من تستخـدمهم مصر من العمال ، الذين لا يبالون بأمر من الأمور . وإنه لعبث أن نتوقع أن تلقى آلات أبدعتها صناعة راقية متقنة ، أفرادا من الفلاحين المصريين يصلحون لإدارتها ، والإشراف عليها ، وتوجيهها وجهة نافعة . إن السلطة الإدارية ضعيفة فى كل مكان ، ومن الطبيعى أن يسير كل ما يتوقف عليها فى غير طريقه الصحيح .

وبمصنع بلاق فى الوقت الحاضر ١٤٢ نولا ، متوسط إنتاجها فى الأسبوع ٣٧٠ ثوبا من الشيت طول كل منها أربعون ذراعا . وينتج بعض الأنوال بين ثلاثة وأربعة أثواب فى الأسبوع . ويتقاضى النساجون سبعة عشر قرشا عن كل ثوب من الشيت ، وخمسة عشر عن كل ثوب من البفتة ، وجميع هذه المنسوجات تطبع بالألوان . وقد قدرت نفقات الثوب — طبقا للبيانات التى حصلت عليها — بتسعة وخمسين قرشا ، أى باثنى عشر شلنا . غير أن هذا المبلغ لا يشمل نفقات الأبنية ، ولا ثمن الآلات ، ولا أى شىء آخر عدا الأجور وأثمان المواد الخام . وأبناء العرب عامة تعوزهم الدراية بعمل الأنوال ، إذ أنهم لم يحصلوا على خبرة سابقة ، ولم يطبعوا على عادات تؤهلهم لذلك ، فهم لا يعتادون الاشتغال بالصناعة فى

سن مبكرة ، بل يؤخذون من الحقول عندما يبلغون دور الرجولة ، وتخصص لهم أعمال تختلف كل الاختلاف عن أعمالهم السابقة . وهم يشتغلون فى اليوم تسع ساعات .

ديوان المدارس :

ديوان المدارس هو الهيئة التى تشرف على جميع المصانع فى مصر ، فإليه ترفع جميع المسائل للبت فيها ، ولـكن هذا البت يأتى دائما بعد الأوان ، كما أن الافتقار إلى الخبرة العملية كثيرا ما يعود بالضر والأذى . وقد يحدث فى أحوال كثيرة أن يتعطل عمل من الأعمال لأن عملا آخر طلب أداؤه ، كما أن الحاجـة إلى تنظيم صحيح يلائم بين تموين البلاد بالسلع على صورة منظمة ومصلحة الإيرادات العامة ، هى سر شيوع الفوضى ووقوع الخسائر .

المنشية :

إن مصنع القطن بالمنشية من أعظم المصانع ، والقوة المحركة فيه عجلة تديرها الثيران ، كما هو الشأن فى هذه المصانع . والمنسوجات التى ينتجها طولها اثنان وثلاثون ذراعا ، وعرضها ذراعان ، ويستخدمها رجال الجيش غالباً ، فإذا بيعت كان ثمن الثوب اثنين وخمسين قرشاً ، أى عشرة شلنات وأربعة بنسات . أما الأنوال فغاية فى سهولة التركيب وتدار كلها بالأيدى . ويتقاضى النساجون تسعة قروش عن الثوب الواحد . وقد أجاب بعض من سألته منهم عما إذا كانوا يؤثرون عملهم على الاشتغال بالزراعة ، بأنهم يؤثرون حالتهم الراهنة . وهم يشتغلون من مطلع الشمس إلى مغربهـا . وقال من يشرف عليهم إن فى استطاعتهم أن يصنعوا بين أربعة أثواب وستة فى الشهر الواحد ، فلما تحريت الأمر من العمال كادت إجابتهم تتفق على أنهم يصنعون ثوباً واحداً كل أسبوع ، ولم يذكر غير عامل واحد أن فى مكنته أن ينسج من أربعة أثواب إلى خمسة كل شهر . ومهما يكن من شىء فإن الاشتغال بالنسيج مضاعف الأجر بالقياس إلى العمل الزراعى ، ذلك العمل الذى لا يكاد أجره يزيد على ثلاثين بارة فى اليوم. ويحتاج الأمر إلى رطلين ونصف الرطل من القطن لصنع سدى الثوب ، وإلى ثلاثة أرطال ونصف الرطل للحمته ، ثم يضاف ٣٠٪ من النشا حتى يكتسب الثوب شيئاً من الصلابة . ويصنع من النسيج نوعان ، ولـكن الفرق بينهما غير كبير . والقطن الذى يستعمل فى هذه المصانع من أجود الأنواع ، ومع ذلك فالنسيج من النوع الخشن . ونفقات الأبنية والآلات طائلة ، والإشراف على الحسابات فيه كثير من وجوه النقص ، كما أن قسطاً كبيراً من جهود العمال يبدد أو يساء توجيهه ، أما المواد الخام فيتلف كثير منها إذا تناولتها أيد تعوزها الخبرة والمرانة . وقصارى القول إن النتائج ليست فى صالح مالية البلاد .

مصنع قنا :

تجرى صناعة القطن بمدينة قنا على نطاق واسع فى بناء شيد لهذا الغرض . ويشتغل به نحو ألف عامل ، (كانوا ٩٨٠ عند ما كنت هناك) . وتعيش الجمهرة العظمى من هؤلاء العمال فى الحى الذى يحيط بالمصنع على مسافة تقطع فى نصف ساعة أو ساعة . ويبدأ وقت العمل قبل مشرق الشمس بنصف ساعة وينتهى قبل مغربها بنصف ساعة . والقوة المحركة هى الثيران ، ولهذا يحتفظ بمائة منها فى المصنع . وهناك خمس عجلات كبرى ، يدير كلا منها فى العادة خمسة ثيران أو ستة ، أما سائر الثيران فتحل محلها بعد فترة معينة ، إذ يستبدل بها غيرها ثلاث مرات فى اليوم . أما فيما يسمى فصل البرسيم أو الرعى ، فيحل الرجال والأولاد محل الثيران .

وترسل المواد الخام من الوجه البحرى ، أما الآلات ، وهى بدائية تتطلب الصقل والتهذيب ، فمن صنع القاهرة . ويلحق بالمصنع عدد من «الميكانيكيين» لا بأس بخبرته فى إصلاح الآلات .

وقد أنفق على البناء نحو ١٨٠٠ كيس ، أى تسعة آلاف جنيه استرلينى ، وإنتاجه الحالى فى الشهر ١٣٠٠ ثوب من الشيت ، طول كل منها عشرون ذراعاً وعرضه ذراع ونصف الذراع . هذا فضلا عن ثلاثمائة ثوب آخر ، طول الواحد منها اثنان وثلاثون ذراعاً ، وعرضه ذراعان ، ووزنه ستة أرطال . ويباع الثوب من النوع الأول بسبعة وعشرين قرشاً ، أى بخمسة شلنات وستة بنسات ، ومن الثانى باثنين وخمسين قرشاً ، أى بعشرة شلنات وستة بنسات وهذان النوعان ينفدان من السوق على الفور . والواقع أن هذا الصنف من البضاعة يمكن العثور عليه فى أسواق جميع المدن المصرية ، أما المواد الخام المستعملة فمن أجود أنواع القطن .

ومتوسط ما يدفع من الأجر فى هذه الصناعة قرش واحد فى اليوم ، أى بنسان ونصف البنس . أما العمل فى الحقل فأجره خمس وعشرون بارة فحسب ، أى نحو البنس ونصف البنس . والراغبون فى العمل كثيرون على الدوام حتى يصبحوا بمنجاة من التجنيد ، كما أنهم يجنون بعض الفوائد حين ترتفع أسعار الغلال ، إذ يسمح لهم بأن يأخذوا لأنفسهم ما يكفيهم من مخازن الحكومة بأعلى سعر تحدده ، وقد كان إلى عهد قريب أقل من سعر السوق بكثير . هذا ويصرح لهم بثلاثة أرباع الساعة لتناول طعامهم كما أنهم لا يشتغلون فى أيام الجمعة ، (وهو يوم العطلة عند المسلمين) ، إلا فى مناسبات خاصة . ويتقاضى العمال أجوراً معتدلة ، فقد علمت أن الخراط يتقاضى فى اليوم ثلاثة قروش ونصف القرش ، أى

ثمانية بنسات وثلاثة أرباع البنس . أما عدد دواليب الغزل فثلاثون ، يصنع كل منها ١٩٠ بكرة من الخيوط . وليس ثمة نساء يشتغلن فى هذه المصانع ، وأصغر الأولاد عمره ثلاث عشرة سنة . ويقوم النساجون بتركيب أنوالهم . ويستطيع أمهر العمال أن يصنع سبعة أثواب فى الشهر ، أما العامل المتوسط فأربعة ، وأما الذى لا يزال فى دور التعليم فاثنين . ويتقاضون تسعة قروش ، أى شلنا وعشرة بنسات ونصف البنس ، عن كل ثوب طوله اثنان وثلاثون ذراعاً ، وأربعة قروش ونصف القرش عن كل ثوب طوله عشرون . وأغلب العمال الذين يشتغلون بنسج الشيت من أبناء العرب المسلمين .

وإلى جانب ذلك كان فى المصنع عشرون ومائة نول يدير معظمها مسيحيون من الأقباط . وكان تركيب تلك الأنوال فريداً فى بابه ، إذ كان العامل يجلس فى حفرة فى الأرض ، وتتدلى الخيوط الطويلة فوقه من ارتفاع شاهق . والمنسوجات التى تصنع بهذه الطريقة ملونة بالأزرق ، وهى شبيهة « بالشملة » التى يستعملها أبناء العرب وقد يكون بها شىء من الحرير وقد لا يكون . وطول الثوب منها ستة أمتار وعرضه متران ، ويحاك ثوبان من هذا النوع حتى يتألف منهما ثوب يلبس . وقد دفعت ستة وأربعين قرشا ، أى نحو تسعة شلنات ، فى واحد من ذلك النوع .

وعلى الرغم من أن نسج هذه الأثواب لا صعوبة فيه على ما يبدو ، إلا أنه يظهر أننا لم نوفق فى انجلترة لمحاكاة هذا الصنف ، وما زال الإقبال على البضاعة الوطنية كبيراً .

وليس فى هذه المصانع أحد من رجال الطب ، بل ليس هناك من يعالج حتى ذوى الثراء فى مدينة قنا القريبة من المصانع . وإذا ظهر مرض من الأمراض ترك وشأنه يفشو وينتشر دون أن يعترض طريقه ما يعرقل سيره . وإنه لمن حسن الطالع أن الصحة العامة لدى أفراد الشعب جيدة ، ولكن ما يكاد يزور طبيب هذه الجهات حتى يطلب إليه إبداء بعض الإرشادات وتوزيع بعض الأدوية .

إسنا :

تتدهور الصناعات كلما أوغلت فى داخل البلاد . واستعمال السوط فى إسنا لا ينقطع ، فقد أبلغنى مدير المصنع أنه لا يستطيع الاستغناء عنه ، وقال « كيف تكون الحال بغير ذلك ؟ إنهم جميعاً قوم ذوو جهالة ، قدموا من الحقول . وكثير منهم طوال اللحى ، يرون المصانع لأول مرة فى حياتهم ولم يألفوا جميعا هذا العمل » . وبالمصنع خمسمائة عامل ، منهم مائتان من القبط والباقى من المسلمين . ولا يكاد يوجد بين هؤلاء جميعا فرد واحد يعرف

القراءة والكتابة . وقد قال مدير المصنع ، وكان قد زار إيطاليا ، إنه غير مرتاح قط إلى النتائج ، لأنه لم يوفق لإنتاج سلع تشرف بها الصناعة . والواقع إنها رديئة النسج رديئة الصقل . وهناك أربع عجلات تحركها الثيران ، ثنتان منها يستعملان فعلا ، وتتطلب كل عجلة ثمانيــة ثيران ، يستبدل بها غيرها ثلاث مرات فى اليوم ، ويستمر العمل اثنتى عشرة ساعة .

ولقد مضى على المصنع عامان ، ولكنه لم يسر فى طريق التقدم إلا قليلا ، إذ أن العمال لم ينالوا من الدربة ما يبلغ بهم حد الكفاية فى الغزل والنسج على السواء . وقد استوردت من انجلترة بعض الآلات المعقدة فى تركيبها ، أما أغلب الآلات فمن صنع القاهرة ، وليس فى المصنع أية وسيلة لإصلاح مايختل أو يكسر منها .

إنتاج المصنع وأجور عماله :

يتقاضى العمال فى اليوم بين خمس وعشرين وأربعين بارة ، (أى من بنس إلى بنسين ونصف البنس) ، وطالما كانت حركة التجنيد قائمة فإنهم يفدون على اختيارهم حتى يكونوا بنجوة من الخدمة العسكرية . أما فى الأحوال العادية ، فإنهم يؤثرون العمل فى الحقول . وهناك أربعون زوجا من آلات التمشيط . وأهم ماتنتجه هذه المصانع المنسوجات ذات العرض الضيق ، التى يستخدمها الجيش ، ولو أن بعضها يباع فى الأسواق . وتتقاضى الحكومة ثمنا للثوب سبعة وعشرين قرشا ، أى خمسة شلنات وأربعة بنسات . وينتج النول من هذه الأثواب شهريا اثنى عشر ثوبا فى المتوسط . وبعض ما يصنع من النوع العريض ، ولا ينتج الناسج منه فى اليوم أكثر من ثلاثة أذرع فى المتوسط ، ويتقاضى تسعة قروش عن كل ثوب طوله اثنان وثلاثون ذراعا ، ويباع باثنين وخمسين قرشا ، أى بنحو عشرة شلنات وأربعة بنسات . وجميع المنسوجات من ذوات العرض الضيق تكاد تكون من صنع القبط . وهناك ستة وثمانون نولا من النوع القديم ، يجلس إليها الناسج فى حفرة فى الأرض . والإشراف ضعيف فى هذا المصنع كما هو الشأن فى أغلب المصانع ، وفضلا عن ذلك فهو سيىء البناء ، والعمال ليس لهم بالعمل أية دراية ، وليس لدى الرؤساء من المعرفة ما يعوض جهل المرءوسين . وقصارى القول إن ماينتجه المصنع باهظ النفقة كثير العيوب .

وفيما يلى بيان خاص عن مقدار المواد الخام المستعملة ، وعن القطن المغزول فى مصانع الحكومة خلال شهر واحد ، وذلك من حيث ماأنفق عليه وما حصل منه .

الخرنفش والحوض المرصود :

وهذا بيان من مصدر آخر يبين متوسط الإنتاج الشهرى لمصنعين من مصانع الباشا هما مصنع الخرنفش ومصنع الحوض المرصود ، كما يبين عدد العمال ومقدار الأجور التى يتقاضونها على اختلاف طوائفهم ، وذلك بالقدر الذى أمكننى التحقق منه .

متوسط الإنتاج الشهرى

	الوزن								
	الوزن الكلى	التالف من القنطار ٢٥٪ أى الربع	الباقى بعد التلف	التالف	الباقى بعد التلف				مقدار القطن المغزول
	رطلا	رطلا	رطلا	رطل	رطلا	رطلا	رطلا	نمرة	رطلا
مصنع الخرنفش	٢٤١٩٦	٦٠٥٠	١٨١٤٦	١٢٠٠	١٦٩٤٦	٢٢٤٤	٤٧٠٢	١٢	٣٣٣٠
								١٨	١٠٩١
								٣٢	١٠٢٨١
مصنع الحوض المرصود	٤١٠٤	١٠٢٣	٣٠٧٩	—	٣٠٧٩	٦٨٢	٢٣٩٧	١٢	٧٦١
								١٨	١٦٣٢
								٣٢	٦٩٤

غزل القطن

	ثمن القطن		النفقات		أجر العمل		مجموع الثمن والنفقات	
	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش	بارة	قرش
مصنع الخرنفش	٤	١	١١	—	١٤	—	٢٩	١
	٤	١	١١	—	٢٢	—	٣٧	١
	٤	١	١١		٣٠	—	٥	٢
مصنع الحوض المرصود	—	—	—	—	—	—	٢٩	١
	—	—	—	—	—	—	٣٧	١
	—	—	—	—	—	—	٥	٢

	مقدار البضائع	الطول بالذراع	الثمن فى فلسطين
بركال	١	٢٨	٤٠
« رفيع	١	١٨	١٠
بفتة محمدية	١	١٨	١٥
محلاوى	١	١٨	١٣
هندى	١	٢٨	٣٦

ما يتقاضاه العمال والمحاسبون شهريا من أجور

مصنع الخرنفش

نساجون	١٣٫٧٠١
غزالون	٧٫٩٤٥
رادون	٧٠٠
«ميكانيكيون» تحت التمرين	٢٫٧٩٨
محاسبون	١٫٧٦٧
نفقات أخرى	٥٥٠
	٢٧٫٤٨١
ثيران	١٫٧٥٠
	٢٩٫٢٣١ قرشا

مصنع الحوض المرصود

نساجون	٦٫٣٧٠
غزالون	١٫٣٨٥
«ميكانيكيون»	٩٫٥٧٧
كتبة	١٫٣٧٧
مصروفات	٥٠٠
	١٩٫٢٠٩ قروش

المعلومات التالية عن الإنتاج والأجور والنفقات الأخرى فى مصانع القطن التى يملكها باشا مصر مستقاة من أحد المراقبين الإنجليز .

رتب القطن المستعمل فى المصانع :

القطن المستعمل فى مصانع الجناب العالى من أربع رتب ، ويشترى بالأسعار التالية : —

القنطار من الرتبة الأولى بمبلغ ٦٫٠٠٠ بارة

« « « الثانية « ٥٫٠٠٠ «

القنطار من الرتبة الثالثة	بمبلغ	٤٫٠٠٠	بارة
« « « الرابعة	«	٣٫٠٠٠	«

إنتاج الخيوط :

فيما يلي مقدار الخيوط التي ينتجها القنطار من كل رتبة من رتب القطن الآتية ، على أن يكون تسليم الخيوط « بالشلة »

	عدد الأرطال
الرتبة الأولى يجب أن نحصل منها على	١١٣½
« الثانية « « « « «	١١٠½
« الثالثة « « « « «	١٠٩
« الرابعة « « « « «	١٠٧¾

هذا البيان يوضح ما يضيع من قنطار القطن المصرى خلال العمليات المختلفة التي يمر بها في المصانع .

إدارة المصانع :

إن مصانع الجناب العالى تحت إدارة اثنين من الأفندية الأتراك ، لأحدهما الإشراف على جميع مصانع الوجه البحرى من القاهرة إلى رشيد ودمياط ، أما الآخر فنوط بجميع المصانع فيما يلي القاهرة جنوبا . ويتقاضى كل منهما مرتبه تبعا لما تنتجه المصانع من جميع نمر القطن المغزول بمعدل ¾٣ فضة عن الرطل مع إضافة مثل هذا المبلغ عن كل ثوب من القطن المنسوج . ومتوسط ما تستهلكه مصانع الجناب العالى من القطن فى كل عام ثلاثون ألف قنطار . ومعظم هذا المقدار تغزل منه خيوط رديئة النوع من نمرة ١٠ إلى نمرة ٢٥ . وآلات القطن فى جميع مصانع الباشا فى أسوأ حال ، وذلك إذا استثنينا بعضاً منها فى القاهرة يشرف عليه جماعة من الإنجليز . فقد صنعت هذه الآلات فى البداية على يد الفرنسيين ، وليس الأمر مقصوراً على أن تصميمها ردىء عتيق ، بل إن طريقة صنعها سيئة ، وأخشى أن أقول شائنة . وكان لقلة عناية العمال من أبناء العرب بالمحافظة على سلامتها ، كما كان لشدة الحاجة إلى النظافة فى جميع أقسام المصانع أثر فى عجزها الحالى عن أن تنتج أنواعا من الغزل أفضل مما تنتجه الآن على الرغم من أن القطن المصرى يصلح لذلك كل الصلاحية .

مدى كفاية أبناء العرب :

إذا استخدم أبناء العرب فى المصانع منذ نعومة أظفارهم ، فإنهم يكونون عادة ذوى بديهة

حاضرة ، وسرعان ما يقفون على أية ناحية من نواحى العمل الذى يكلفون أداءه ، أما الأجور التى يتقاضاها الناظر والكاتب ومن يلزم من اللاحظين فتحدد على النحو التالى ، طبقاً لإنتاج المصانع المختلفة التى يشتغلون بها ، وذلك بحساب الرطل : —

الناظر يتقاضى	١٨	فضة عن الرطل		
الكتبة يوزعون فيما بينهم	١٣	«	«	«
أمناء المخازن	٦¾	«	«	«
الوزانون	٣	«	«	«
البواب وخفير بالليل	٧½	«	«	«
القواس	٥	«	«	«
المكلفون رعاية الماشية	٦	«	«	«
المجموع				٥٩¼

الأجور :

أما أجور من تتطلبهم المصانع من العمال الآخرين فهى كما يلى : —

١ خراط خشب	١½
١ « حديد	٣½
١ نجار	٦
١ سمكرى	١½
١ براد	٤½
١ حداد	٣½
١ وزان (قبانى)	١¾
	٢٢¼

بارة قروش

٨١½ = ١½ ٨

إن المصنع الذى أنقل عنه هذه التقديرات ينتج من خيوط الغزل نمرة ٢ ما يتراوح متوسطه بين عشرة آلاف وأحد عشر ألف رطل فى الشهر على أن تكون أيام العمل ستة وعشرين . ويشتغل فى عنبر التمشيط بهذا المصنع خمسة وسبعون شخصا ، بينهم اللاحظ ويتقاضون عن الرطل الواحد عشر بارات ، وبذلك يكون مجموع أجورهم — ١٠

بارة قرش

أما العملية التالية فتقوم بها آلة تدعى المنسج ، وبهـا تسعون مغزلا تتطلب إدارتها رجلا واحدا واثنين من الصبية ، وتنتج نحو سبعين رطلا من القطن فى اليوم . ويتقاضى العمال ثنتين من البارات عن الرطل ، وبذلك يكون مجموع أجورهم — ٢

ثم يأتى دور دولاب الغزل أو « البغلة » وتحركه فى مصر أيدى الرجال ، ويحوى عادة ١٨٠ مغزلا . وفى البلاد نوع منها عـدد مغازله ٢١٦ ، ولـكنه قليل . ويدير الغزال دولابا واحدا ، أى ١٨٠ مغزلا يأخذ بارة عن كل اثنين من نمر القطن الذى تنتجه . مثال ذلك أنه يتقاضى عشر بارات عن الرطل إذا غزل قطنا من نمرة ٢٠ . وعليه أن يدفع مما يتقاضاه أجور جميع العمال الآخرين على النحو التالى محتفظا بما يتبقى بعـد ذلك لنفسه . فهناك رجلان يقومان بإدارة الآلة بمرتب ثابت قدره قرش واحد وخمس بارات فى اليوم ، وولدان يأخذ أحدهما عشر بارات والآخر ثلاثين بارة كل يوم . ولمـا كان الدولاب ينتج فى اليوم ٢٥ رطلا من الخيوط نمرة ٢٠ ، وكان يدفع عن الرطل عشر بارات فإن المجمـوع يصبح ستة قروش وعشر بارات ، فإذا اقتطعنا أجور سائر العمال ولتكن ثلاثة قروش وعشر بارات ، فإنه يتبقى للغزال أجر يومى قدره قرشان وثلاثون بارة — ١٠

ويقدر علف الثيران وغيره من النفقات بحساب الرطل الواحد بحوالى — ٤

مستهلكات وزيوت وغيرها ٣½ —

أجر رئيس الأفندية ٣½ —

٨½ ٣٤

متوسط الأجور :

وهكذا يكون كل مايدفعه الباشا من أجور ونفقات فى صنع رطل واحد من خيوط الغزل بمصانعه هو مبلغ ٣٤ قرشا و ٨½ فضة أى حوالى البنسين .

تصريف الخيوط :

ينسج فى مصر نحو ثلثى الخيوط المغزولة بها ، أما الثلث الباقى فيصدره الديوان أو يبيعه

التجار بسعر الأقة خمسة عشر قرشا . وكان يدير مصنع بلاق ردحا من الزمن خمسة أو ستة من الفرنسيين من مصانع « لنجدوك » Languedoc ، دربوا خلال أربع سنوات عدداً من العمال المبتدئين ، وبذلك صار الوطنيون يحذقون الآن أعمال الغزل والنسج والتبييض والقص والطبع ، كما أرسل بعض أبناء العرب إلى « إلبيف » Elboeuf و « رعس » Rheims .

نفقات النسج :

يقدر ما يكلفه صنع ثوب من النسيج على النحو التالى : —

	بارة	قرش
سبعون رطلا من الصوف يتلف منها ٦٦ ٪	—	١٠٥
التنظيف والغسل والندف وغيره . لإعداد الصوف	—	٣٥
زيت للخشب والغزل	٢٠	٢٤
نفقات النول	١٠	٦
الغراء والمعجون وما يستلزمانه من وقود	—	١٥
الإعداد والتمشيط	—	٥
النسج	—	٩٠
اثنا عشر رطلا من الصابون للتنظيف وسعر الرطل قرشان وعشر بارات	—	٢٧
الوقود	—	٢
القائم بعملية التنظيف	—	٥
القص والإعداد وما شابه ذلك	—	١٨
الصبغ	—	١٠٠
الكبس	—	١٠
ستة عشر ثورا كل منها بقرشين فى اليوم — خمساها	—	٦٩
خمسا مبلغ ١٤٧ قرشا يتقاضاه الأوربيون والكتبة من أبناء العرب	٣٢	٥٩
	٢٢	٥٧١

أي أن الذراع يكلف ٨ قروش و ٧ بارات .

ويصنع فى الشهر الواحد ١٦٠ ثوبا . وهناك مائة نول يدير كلا منها رجلان أحدهما يقوم بالنسج والآخر بإصلاح الخيوط . كما أن هنـاك تسع مجموعات من آلات التمشيط والغزل . وترسل المنسوجات الخشنة التى تنسج فى دمنهور إلى بلاق لصقلها حتى تصنع منها للجند معاطف ذات أغطية للرأس ، إذ تستخدم منسوجات بلاق للجيش .

الطرابيش :

ينتج مصنع الطرابيش فى فوة بين عشر واثنتى عشرة دستة يوميا فى التوسط ، غير أن هناك من الوسائل ما يكفل إنتاج ستين . ولا تباع الطرابيش للجمهور ، بل يقصر استخدامها على الجيش . وهى من نوع ممتاز يضاهى طرابيش تونس ، التى يساوى الواحد منها فى السوق نحو ثلاثين قرشا أى ستة شلنات .

ويشترى الصوف غالبا من « أليقانتى » Alicante ، وسعر الأقة خمسة وعشرون قرشا ، أما من النوع الفاخر فثمن الأقة ثلاثون . وهذا الصوف لا يغسل ، ويتطلب الرطل ثمـانى أوقيات من الزيت . وتنظف الطرابيش بوضعها فى ماء ساخن ثلاثة أيام بلياليهـا ، حتى إذا انتهت المدة ، أضيف قليل من الصابون ، ثم تصبغ الطرابيش بالقرمز والعفص والشب ، ويساوى الواحد منها سبعة عشر قرشا .

السجاجيد ورأى الباشا فى الصناعة :

تصنع السجاجيد فى مصر لحساب الباشا ، وقد استحضرت النماذج من انجلترة . ويقوم بإدارة المصنع جماعة من الشبان تعلموا فى هذه البلاد . أما الأسعار فأعلى من الأسعار الإنجليزية كثيرا ، ولـكن الباشا يرى ، ولست أوافقه على ذلك قط ، أنه سوف يستطيع بعد سنوات قلائل أن ينتج السجاجيد بنفس الأثمان الرخيصة التى تشترى بها من انجلترة . وعندما أوضحت لجنابه العالى فى إحدى المرار بعض العوامل التى تقعده عن منافسة مصنوعاتنا ، كإتقان الآلات لدينا وكفاية عمالنا وانخفاض نسبة الأرباح وحالة العلوم الـكيميائية والفنية ، أجاب بقوله « لقد بدأتم كما بدأت ، وتحملتم من النفقات الطـائلة فى أول الأمر ما تحملت ، على أننى لا أتوقع إحراز قسط كبير من النجاح فى البداية ، ولـكن التوفيق سيواتينى رويدا رويدا » . وإنه لمن سوء الطالع أن أناسا كثيرين يرون من مصلحتهم تضليل الباشا فى هذه المسائل ، وتشجيعه على إنفاق دخله فيما لا طائل تحته ، مما يشجع مستشاريه على اقتناص هذا الدخل لمصلحتهم الخاصـة : وإذا كان مضيه فى القيام بمحاولات لا فائدة منها أمرا لا يدعو إلى

العجب ، فلا شك فى أنه لا يستحق أن نصطنع القسوة عند الحكم عليه ، فهذه الجهود تحمل فى أطوائها بعض الخير ، كما أن منافسة البضائع الأجنبية من شأنها أن تزيح عن كواهل المستهلكين عبء ارتفاع الأسعار .

مسابك الحديد :

يشرف على مسبك الحديد فى بلاق رجل انجليزى يتقاضى عشرين جنيها استرلينيا فى الشهر . غير أن فى هذا المصنع ، كما فى أغلب مصانع الباشا ، ناظرا من أهل البلاد ، له من السلطان ما للإنجليزى إن لم يزد عليه . وفضلا عن ذلك فإن الناظر منوط بدفع الأجور وإمساك الحسابات وغيرها . ونظام الأجور غير مقيد بما ينتجه العمال ، بل إنهم على اختلاف طوائفهم يقيدون فى الصنع بفئات ثابتة ، يحددها الناظر أو من يليه فى المرتبة . وقلما تقوم المنافسة بين العمال ، لأن التفوق لا يلقى على تفوقه جزاء . أما العقوبة البدنية والسجن فما يقضى به نظام المصنع . وتتراوح الأجور بين قرش واحد وثمانية قروش فى اليوم ، أى من بنسين ونصف البنس إلى شلن وثمانية بنسات ، غير أن هذه الأجور لا تحدد طبقا لما عليه العمال من كفاية واستعداد . وقد شاهدت قدراً كبيرا من المعادن تلف من جراء سوء التدبير ، كما انتثرت فى أنحاء المكان أدوات غدت قليلة الجدوى بسبب رداءة صنعها . ولا بد أن تكون الخسارة جسيمة طالما كان الإشراف ضعيفا إلى هذا الحد . وكثيرا ما يشكو العمال الإنجليز من أنهم لا يملكون من السلطة ما يستطيعون به الحيلولة دون وقوع الضرر . وقد أنفق على إقامة البناء ١٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك أى ستة آلاف من الجنيهات الاسترلينية . وكان هناك إلى جانب الرئيس الإنجليزى خمسة آخرون من الإنجليز وثلاثة من المالطيين وأربعون من أبناء العرب . وتحت يد الناظر اثنان من المسيحيين الأقباط يتولون أمر الحسابات . ومن الممكن صب خمسين قنطارا من الحديد المصهور فى اليوم الواحد ، بخمسين قنطارا من الفحم . وتبلغ النفقات السنوية من عشرة آلاف إلى أحد عشر ألف قرش دون أن ندخل النفقات الأصلية وأرباح المبلغ فى حسابنا .

الأسلحة :

متوسط ما ينتجه مصنع الأسلحة بالقلعة من البنادق (بسنكاتها) من ٢٤ إلى ٢٥ فى اليوم أى ٦٢٥ فى الشهر .

المدافع	من ٣	إلى ٤ فى الشهر
السيوف	٢٠	فى اليوم
المزادات « جربنديات »	من ٣٠٠	إلى ٢٨٠ فى اليوم

وهناك من ٤١٠ إلى ٤٢٠ عاملا يشتغلون فى صناعة البنادق

»	»	٢٢	»	٢٣	»	»	»	»	المدافع
»	»	٢٤	»	٢٥	»	»	»	»	السيوف
»		٣٠٠			عامل	»	»	»	المزادات وغيرها من الأدوات

وفضلا عن مصنع الأسلحة بقلعة القاهرة ، فهناك مصنع الحوض المرصود ، ومصنع بلاق بالقاهرة . وفى استطاعة المصنعين أن ينتجا كل شهر فى غير مشقة ألف بندقية ، متوسط ما تكلفه الواحدة ١٢٥ قرشا ، أى جنيه وخمسة شلنات .

أما الأجور فتتراوح بين قرش ونصف القرش وستة قروش ، أى ثلاثة قروش فى المتوسط .

عمال بولاق :

أهم ما يقوم به مصنع بلاق هو عمليات الإصلاح . ومتوسط عدد العمال :

فى القلعة	٩٠٠
« المدينة	١٫٢٠٠
« بلاق	٥٠٠

وقد علمت أن من الممكن عند الضرورة إنتاج ثلاثة آلاف بندقية فى الشهر ، إذا دبر الأمر على الوجه الصحيح .

دار الصناعة فى القاهرة :

وكان يصهر ويخرط فى دار الصناعة بالقاهرة تسع مدافع من النحاس شهريا . وهناك اثنتان من المخارط تعمل كل منهما فى صنع مدفعين .

وقد ذكرت فى الملحقين حـ ، ى رأى اثنين من « الميكانيكيين » الإنجليز ، ظلا فى خدمة الباشا سنوات طويلة ، عن حالة الزراعة والصناعة فى مصر الآن وما ينتظر أن تكون عليه فى المستقبل . وكانت لدى الرجلين وسائل خاصة لاستقاء الأخبار بسبب مادرجا عليه

عهدا طويلا من الاختلاط بالعمال والفلاحين المصريين . وقد رأيت من المستحسن أن أعرض آراءهما كما نقلت إلى .

مستر « هولرويد » فى النوبة :

نظراً إلى أنى لم أقم بزيارة ممتلكات الباشا فى النوبة ، أى جنوبى مصر الأصلية ، فقد رأيت الانتفاع بتقرير تفضل به على صديق مستر « هولرويد » (ملحق رقم ه) ، وقد دون فى هذا التقرير ما انطبع فى ذاكرته عند سفره من أسوان إلى بلاد النوبة وإلى ما يلى ذلك جنوبا حتى ملتقى النيلين الأزرق والأبيض . وإنى لأثبت الوثيقة كما تسلمتها من مستر « هولرويد » . ومع أنى لا أشاطره جميع آرائه إلا أنى على ثقة من أنه يؤمن بهـا فى قرارة نفسه .

مصائد السمك :

مصائد السمك فى مصر على جانب من الأهمية . فبحيرة قارون وبحر يوسف لا يغلان سوى مائة كيس فى العام ، أما بحيرة المنزلة فتدر على الدولة أكثر من ألفى كيس كل سنة .

الإيرادات :

تبلغ إيرادات مصر فى الوقت الحاضر على ما ذكرته الحكومة تسعمائة ألف كيس ، أى ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ، غير أننى لم أستطع الوقوف على التفصيلات .

أما فى عام ١٨٢١ فكانت :

	من الأكياس	من القروش
إيرادات مصر	٢٣٩٫٢٤٠	٣٠١
والمصروفات	١٨٩٫٤٠٠	

وفى العام الهجرى ١٢٤٥ (١٨٢٩ — ١٨٣٠) كانت :

الإيرادات	٤٩٣٫٧٩٤
المصروفات	٤٤٤٫٨٧٢

وفى عام ١٨٣٣ (وهو آخر عام نشرت فيه الميزانية وبها أبواب الإيرادات) ذكر أن :

الإيرادات	٥٠٥٫١٣٥ كيسا
المصروفات	٤١٥٫٥١٣ »

غير أنه يجب أن نذكر أن نقد البلاد هبطت قيمته حتى صار الريال يساوى اثنى عشر قرشا بدل عشرين ، ومع هذا فإن هناك زيادة كبيرة ، تعزى إلى ازدياد إنتاج البلاد .

ميزانية عام ١٨٣٣ :

فيما يلى ترجمة لما كانت عليه الميزانية فى عام ١٨٣٣! .

الإيرادات

دخل مصر فى سنة ١٢٤٩ هجرية (١٨٣٣ ميلادية) .

	بالكيس
الميرى أو ضريبة الأرض	٢٢٥,٠٠٠
الفرضة أو ضريبة الرأس	٧٠,٠٠٠
أرباح من القطن والنيلة[1] والقنب والأفيون والسكر والأرز والعسل والشمع والسنامكى وماء الورد وبذر الكتان والحس والزعفران	٩٠,٠٠٠
أرباح البضائع القطنية	١٢,٠٠٠
« المنسوجات وأرباح البضائع الحريرية	٩,٥٠٠
مكوس الإسكندرية ورسوم المجلس البلدى	٦,٠٠٠
« دمياط وبلاق	٧,٣٥٣
« الفسطاط	١,٦٠١
مصائد المنزلة	٢,٧٥٠
ضريبة الغلال فى القاهرة	٣٦,٠٠٠
الملح والسفن والسمك	٣,٥٠٠
التزام المشروبات الروحية	٢,٧٧١
أرباح الجلود	٧,٠٠٠
مكوس على بضائع آتية من سوريا بطريق البر	٢٠٠
الجير والجبس والملح (المستخرج من البحر) والأحجار	٤,٤٠٠

(١) أستطيع أن أذكر مثلا يدل على فساد النظام الحالى ، وهو أن الحكومة لا تدفع لزارع النيلة — على ما بلغنى — سوى مائة قرش فى الأقة ، ثم تبيعها المستهلكين من أهل البلاد بضعف هذا المبلغ أو ثلاثة أمثاله . وعلى الرغم من ذلك فالظاهر أن ما يعود على الحكومة من الربح لا يجاوز ٤٠ ٪ ، أما الباقى فيذهب نهبا لمشايخ البلاد وغيرهم من الموظفين .

	بالكيس
الرسوم الجمركية فى السويس والقصير	٦٫٠٠٠
رسوم البلديات فى الوجهين القبلى والبحرى	٣٫٣٠٠
ضرائب على الراقصات والموسيقيين والمغنين	٩٠٠
عوائد البلديات على الماشية	٢٫٠٠٠
التزام السنامكى	٢٩٠
ضرب النقود	٣٫٠٠٠
عشور النخيل	٤٫٠٠٠
أرباح بيع الحصر	٨٠٠
أرباح النطرون	٦٠٠
« الصودا فى الإسكندرية	٣٠٠
الرسوم الجمركية فى دراو	٢٧٠
ملح النوشادر	٤٠٠
صهر الفضة والمصوغات	٤٩٠
معامل السكر	١٫٢٠٠
الوكائل والأسواق فى الوجه القبلى	٤٠٠
رسوم الخرج	٦٤٠
مكوس الفيوم ومصائد بحيرة موريس	٥٨٠
السفن النيلية	٢٫٠٠٠
	٥٠٥٫١٤٥

المصروفات

المصروفات فى سنة ١٢٤٩ هجرية (١٨٣٣ م)

	بالكيس
نفقات الجيش	١٢٠٫٠٠٠
كبار الموظفين	٣٩٫٨٠٠

	بالكيس
الكاتبة الأقباط وغيرهم من المستخدمين	٢٠٫٠٠٥
معاشات للملتزمين القدامى	٣٫٥٠٠
نفقات قافلة الحج	٢٫٢٠٠
نفقات المصانع وأجور العمال وغيرها	٢١٫٦٠٠
نفقات إنشاء المصانع والسدود والكبارى وغيرها	١٨٫٠٠٠
أموال مرسلة إلى القسطنطينية	١٢٫٠٠٠
ميزانية البحرية	٦٠٫٠٠٠
مصروفات البلاط	١٠٫٠٠٠
جرايات للموظفين العامين	٥٫٠٠٠
رواتب الفرسان الأتراك غير النظاميين	٦٫٥٠٠
رواتب عربان البدو	٥٫٠٠٠
معاشات الحريم	٦٫٠٠٠
سلع مستوردة من أوربا[1]	١٥٫٠٠٠
بناء السفن فى بلاق	٣٫٥٠٠
المدرسة الحربية	١٫٥٠٠
المطابع	٣٥٠
بناء السفن[2]	١٥٫٥٠٥
نفقات السراى	٤٫٠٠٠
المواد الحربية	١٤٫٠٠٠
علف للإبل ودواب الحمل	٤٫٠٠٠
مصروفات سرية وبعثات وهدايا للقسطنطينية وغير ذلك	١٦٫٠٠٠
شراء خيول وجمال وغيرها	٣٫٠٠٠
شراء كشمير ومنسوجات وحرير ومجوهرات وغيرها	١٤٫٠٠٠
	٤٢٠٫٥٠٥

(١) بلغت قيمة السلع المستوردة للمصانع من أوربا فى السنوات الخمس الأخيرة ٨٣٫٢٧٤ كيسا ، أى مايزيد على نصف مليون من الجنيهات الاسترلينية .

(٢) خلال السنوات الأربع الأخيرة أنفق على بناء السفن الحربية ٥٠٫٠٠١ من الأكياس ، أى مايتيف على ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى .

ضريبة الأرض :

إن أهم مورد للإيرادات هو الميرى أى ضريبة الأطيان ، ويبدو أنها تعتبر فى جميع أنحاء القطر المصرى عوضا عن الإيجار . وتفرض هذه الضريبة تبعا لما تقدر به قيمة الأراضى ، ولو أنه يحدث عند إجراء التقدير كثير من ضروب المحاباة وسوء التصرف . والحد الأقصى لضريبة الأطيان أربعة وستون قرشا عن الفدان الواحد ، أى حوالى ثلاثة عشر شلنا ، أما الحد الأدنى فى الجهات المزروعة فثمانية وثلاثون قرشا ، أى سبعة شلنات وستة بنسات عن الفدان . والإيجار فى الدلتا ومصر السفلى أعلى بوجه عام ، وقد وجدت متوسط السعر فى مصر الوسطى حوالى اثنين وأربعين قرشا ، أى نحو ثمانية شلنات وستة بنسات . وعلمت من أحد الملاك الوطنيين ، وهو رجل فى حوزته ثمانية ومائتان من الأفدنة فى جوار القاهرة ، أنه يدفع خمسة وعشرين كيسا ، أى مايساوى ١٢٥ جنيها استرلينيا ، أى أنه يدفع عن الفدان نحو اثنى عشر شلنا . كما علمت منه أنه دفع ريع ثلاث سنوات تقريبا حتى أصبح مالكا للأرض ، وهو يعتبر حق توريثها محصوراً فى شخصه . وليس هناك مايحول دون زيادة ضريبة الأطيان إلى أى حد ، طالما كانت الأرض بطبيعة الحال قادرة على دفع تلك الضريبة ، مع شىء من الربح لصاحبها ، غير أنه لاتوجد أية عقبة فى سبيل الحصول على إقطاعات من أرض الحكومة ، مادامت ضريبة الأطيان بسعرها الحالى .

وهناك مليونان من الأفدنة تدفع الميرى ، كان مزروعا منها فى عام ١٨٣٣ ١٫٨٥٠٫٠٠٠ فدان .

الضرائب المتأخرة على الفلاحين :

فى كثير من الأقاليم يتأخر الفلاحون كثيرا فى دفع ماعليهم من الأموال ، وغالبا ماتكون الأموال المتأخرة ضريبة سنتين أو ثلاث سنوات فى بعض الجهات . فإذا كانت مياه النيل غير كافية ، أو جاوزت الحد المعقول ، استحال على الزارع فى أغلب الأحيان أن يفى بمطالب الحكومة ، حتى إذا واتت إحدى سنوات الرخاء ، أمكنه التخلص من المال المتأخر عليه .

نقل الأراضى من يد إلى أخرى :

منذ عهد قريب ، انتقلت مساحات واسعة من الأرض إلى أيدى أصحاب رءوس الأموال الذين قبلوا دفع المتأخرات المطلوبة ، وأصبحوا نتيجة لذلك يستخدمون الفلاحين أجراء ، بعد أن حملوا عنهم عبء القيام بسداد ضريبة الأطيان ، وتسليم القدر المتفق عليه من المحصول بالأسعار التى حددها الباشا . وفى مثل هذه الأحوال قلما كان أجر الفلاح فى اليوم يزيد على

أربعين بارة ، أى بنسين ونصف البنس . وقد زرت بعض جهات استولى فيها أصحاب رءوس الأموال على مساحة تتراوح بين ثلاثمائة وثمانمائة فدان ، وعندى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أن استثمار المال على هذا النحو كان عملية رابحة .

التخلى عن الأراضى :

عندما يزداد عبء الأموال المتأخرة إلى حد لايطاق ، يلجأ الفلاحون غالبا إلى هجرة أراضيهم ، فتمنح من يطلبونها بالشروط التى ترى الحكومة فرضها عليهم . ومتوسط ضريبة الأطيان فى الفيوم خمسة عشر ريالا ، أى مايساوى ثلاثة وثلاثين قرشا وثلاثا وثلاثين بارة ، أو مايعادل ستة شلنات وثمانية بنسات عن الفدان الواحد . وكان لقرية سنهور التى زرتها زمام يبلغ ٥٧٠٠ فدان ، وكانت مدينة للحكومة بخمسمائة وألف كيس أى ٧٥٠٠ جنيه . وقد شكا الفلاحون مر الشكوى من أن شيخ البلد يسلب أموالهم ، إذ أنه لايدفع للحكومة المبالغ التى يستولى عليها منهم ، كما شكوا من أنه لاتوجد أمامهم أية فرصة لإراحة أنفسهم من وطأة المطالب القديمة : وقد رأيت حالات كثيرة نظمت فيها العلاقة بين صاحب رأس المال والفلاح بشأن الضريبة المستحقة على الأطيان ، ففى سنورس مثلا ، وهى قرية زمامها ٦١٩٠ فدانا ، يزرع الشيخ لنفسه ١٥٠٠ فدان ، ويدفع ستمائة كيس أى ثلاثة آلاف جنيه من متأخرات الميرى ، مخصصا للفلاح جزءا معيناً من المحصول ، بدل مايستحقه من الأجر . وقد أبلغنى الشيخ أنه راض تمام الرضى عن صفقته هذه ، وأن الفلاحين أيسر حالا بكثير مما كانوا عليه ، وقت أن كانت المسئولية واقعة عليهم بالذات ، ولست أشك فى صحة ما أبلغنيه الشيخ ، فهو رجل يذكره الجميع بالخير .

الامتيازات :

يخضع عدد كبير من السلع وبخاصة فى المدن الكبرى لنظام الالتزام ، أى حق التفرد ببيعها . ومن شأن هذه الامتيازات بطبيعة الحال أى تؤدى إلى رفع الأسعار ، فيعتبرها الشعب مظالم صارخة . وقد ألغيت بعض التزامات ضئيلة الشأن ، لم يكن الملتزمون ينتفعون من ورائها فى غالب الأحيان .

وكانت أرباح الحكومة من مختلف الالتزامات فى عام ١٨٣٢ على النحو الآتى :—

	بارة	قرش
الجلود المدبوغة	١٧	٢,٤٩٧,٩٤٦
الجلود غير المدبوغة		١,٠٣٦,٤٤٨

	بارة	قرش
الملح		١٫٢٨٥٫٠٠٠
الأنبذة والمشروبات الروحية		١٫٣٨٥٫٨٨٣
سوق الرميلة والسمك		٢٨٠٫٠٠٠
السفن		١٨٤٫٥٠٠
جمرك مصر القديمة		٥٢٥٫٠٠٠
جمرك بلاق ودمياط	٢٦	٣٫٦٧٦٫٦٦٦
جمرك الإسكندرية		٣٫٠٠٠٫٠٠٠
عوائد والتزامات صغيرة مختلفة		٢٫٢٢٥٫٠٠٠
الخردل		١٣٠٫٥٠٠
	٣	١٦٫٢١٦٫٩٤٤

الإيرادات قابلة للزيادة :

على الرغم من ضخامة موارد مصر واتساع أبواب دخلها حتى فى ظل النظام الحاضر ، فإن تلك الموارد والأبواب ماتزال قابلة لكثير من الزيادة ، إذا تخلت الحكومة عن معظم ماتقوم به من أعمال صناعية ، وأفسح المجال أمام الأفراد لاستثمار رءوس أموالهم وتنفيذ مشروعاتهم . وقد يكون حقا أنه لم يكن هناك شيء سوى السلطة الاستبدادية يستطيع إرغام الفلاحين على زراعة الكثير من الأصناف ذات الشأن ، كالقطن والأفيون وقصب السكر والنيلة ، وغيرها مما تنتجه مصر الآن بمقادير كبيرة . ولا جدال فى أن ماقدمته الحكومة من الأموال وضروب التسهيل كان العامل الأكبر فى زيادة هذه المنتجات . ومن المحقق أن ماعاناه الفلاحون من فقر مدقع ، كان عقبة كأداء فى سبيل أى تقدم زراعى واسع المدى . غير أنه قد يكون فى مصلحة الخزانة والزارع على السواء فى الظروف الحاضرة ، أن يمنح كل من المالك والفلاح قسطا أكبر من حرية التصرف ، وأن تتحول الضرائب التى تجبى على الأراضى شيئا فشيئا إلى ضرائب مباشرة ، وأن يزداد الإيجار عن طريق زيادة الميرى ، بدلا من الدفع عينا بأسعار تحددها الحكومة . وقد أخذ الميل يشتد للاستحواذ على الأرض ، وإعداد المال اللازم لإصلاحها . وتشجيعا للاستقرار منح الباشا ضروبا من التسهيل ، كالإعفاء من الضرائب إلى أجل مسمى ، حتى إذا انتهى هذا الأجل تدخلت الحكومة ، أو كان من المحتمل أن تتدخل لزراعة أصناف خاصة . وإنه لأمر طبيعى أن يحول توقع مثل

هذا التدخل دون استغلال الأموال فى الشئون الزراعية استغلالا حرا . والواقع أنه ليس هناك قانون عام للمحصولات التى تحتكرها الحكومة . ففى بعض المديريات لا يحدث أى تدخل بشأن سلع يطلب إنتاجها فى مديريات أخرى . وهناك بعض جهات تفرض فيها ضرائب على منتجات معينة ، فى حين أن تلك المنتجات تكون معفاة من الضرائب إعفاء تاما فى سواها من الجهات . غير أنه مهما يكن لقوة السلطان من أثر كبير فى توسيع مجال الإنتاج إلى هذا الحد ، فإننى أعتقد أن الإنتاج ما زال من المستطاع توسيع مجاله أكثر من ذلك بتعديل النظام القائم .

والأرباح التى تحصل عليها الحكومة بوصفها زارعا كبيراً وتاجراً كبيراً وصانعاً كبيراً أقل بكثير مما ينتجه فرض الضرائب المباشرة ، وهو عملية أكثر سهولة وأسلم عاقبة ، وذلك بعد أن يخصم من تلك الأرباح جميع « الاستقطاعات » التى يستلزمها نظام إدارى يتسم بالشذوذ والنقص والتعقيد ، نظام لا يمكن الاطمئنان إليه ، فضلا عما يستدعيه من باهظ النفقات .

تدليس الحكومة :

فى وقتنا الحاضر تمر الضرائب بأدوار كثيرة من الحتم أن يستقطع فى كل منها جزء من تلك الضرائب . غير أنه فى الكثير من هذه الأدوار يستقطع جزء كبير بطريق النصب والاحتيال . ومن المستحيل الاهتداء إلى ما يكفل سلامة هذه العملية مهما بلغت الدقة فى نظام المحاسبة ، وما يبتكر من وسائل المراقبة . ومن الممكن أن يرسم الإنسان لنفسه صورة واضحة لمدى ماينشأ من مفاسد إذا كثرت عيوب إمساك الدفاتر إلى هذا الحد ، وبلغ التفتيش والرقابة هذا المبلغ من الضعف .

مغامرات الحكومة :

ليس من العسير تبيان الأسباب التى تدعو الحكومة المصرية إلى الدخول فى مضاربات لا جدوى من ورائها ، ذلك بأن ذهن الوالى تملؤه فكرة حب الاستطلاع ، والرغبة الملحة فى الانتفاع بكل ماتتمثل فيه الحضارة الأوربية ، ولهذا يميل كثيرا إلى أن يلقى بسمعه لآراء المغامرين ، فيشيرون عليه بمشروع للإصلاح إثر مشروع ، مع أن جميع تلك المشروعات لا تلائم قط حالة مصر وظروفها . وليس أسرع منه فى تنفيذ كل ما قد يرجى من ورائه زيادة فى قوته أو ثروته ، حتى إذا بدت طلائع الفشل كانت النتيجة الطبيعية فى غالب الأحيان أن

يكف فجاءة عن التنفيذ . وقد سمعت الباشا وهو يقدر نفقات ما قام به من مختلف المحاولات ، ليقتبس من أوربا بعض وسائل الإصلاح ، بستين مليونا من الدولارات ، أى اثنى عشر مليونا من الجنيهات . ولا جدال فى أن الجهود التى تبذل لإصلاح البلاد وزيادة تقدمها فى شئون الصناعة والزراعة جديرة بالتقدير إلى حد كبير . غير أن نجاح الكثير منها يتطلب من الأموال والوسائل ما تعجز مصر فى حالتها الراهنة عن إعداده .

النهب فى جمع الضرائب :

لما كان مقدار الضرائب ومصروفات الحكومة عظيما ، فإن من المستحيل تقدير ما يقع من اختلاس ، وما يحدث من خسائر ، فى أثناء انتقال الضرائب من جيوب الشعب إلى الخزانة العامة .

ومن الممكن أن يقدر المبلغ الذى يدفعه الزراع بما يقل قليلا عن أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، أى أن كل شخص يدفع قدرا من الضرائب يزيد على جنيهين . وهذا المبلغ يعادل ما يدفعه سكان بريطانيا العظمى ، ويكاد يوازى ضعف ما يدفعه سكان فرنسا ، وأربعة أمثال ما يساهم به الشعب الأسبانى فى نفقات حكومته .

وليس من المستطاع أن يوجد ماهو أقوى من ذلك دليلا على قدرة وادى النيل من حيث الإنتاج . ولو أنه لم يؤخذ من دافعى الضرائب غير المبالغ التى تصل فعلا إلى خزائن الدولة ، لكان من المحتمل أن يقتنى المنتجون كثيرا من الأملاك .

الامتناع عن دفع الضريبة :

قد يبلغ الامتناع عن دفع الضرائب فى بعض الأحيان حدا خارقا للعادة ، ذلك بأن أبناء العرب بلغ من اعتيادهم الجلد ، ونفورهم من دفع ماعليهم من ضرائب ، أنهم كثيرا مايؤثرون أن يتعرضوا لضرب السياط ضربا مبرحا ، على أن يسددوا المتأخر عليهم من الضرائب . فقد روى لى أحد الموظفين نبأ حادث وقع فى جهة على النيل ، حيث استدعى فلاح للمثول أمام الهيئة الحاكمة بسبب امتناعه عن دفع الميرى أى ضريبة الأرض ، فحكم عليه بأن يضرب مائة جلدة ، وأن يذهب بعد ذلك لإحضار المبلغ . وبعد أن ضرب أعلن أنه لا يملك بارة واحدة ، فاستدعى ثانية وحكم عليه بمائتى جلدة ، ولكنه ظل يؤكد أنه ليس فى مقدوره قط أداء ما تطالبه به الحكومة . فاستدعى للمرة الثالثة ، وضرب ثلاثمائة جلدة ، دون أن يستطاع الحصول منه على شىء . فأجريت عليه تجربة رابعة وكان نصيبه أربعمائة جلدة ،

عند ذلك دعته الآلام المبرحة إلى أن يعـد بالدفع ، واتضح أنه كان يخفى النقود معه منذ اللحظة الأولى .

وكثيرا ما يعتبر من دواعى الفخر بين الفلاحين أن ينـالوا من ضربات السياط عددا معلوما قبل أن يقوموا بسداد ماتطلبه الحـكومة . ويحل فى المقام الأرفع بينهم أكثرهم على المقاومة صبرا ، وأوفرهم من الضربات حظا . وعلى الرغم من أن الفلاح قد يكون مدركا تمام الإدراك ما ركب من القسوة فى خلق الجانى الذى يستنزل عليه العقاب ، وعلى الرغم من أن العقاب قد يبدو من الصعب احتماله ، إلا أنه يذعن لهذا الأمر فى استسلام ما بعده استسلام ، إذا لاحت من وراء ذلك الإذعان بارقة أمل فى إعفائه من دفع أتفه قدر من المال .

الدين العام لا وجود له :

ليس على مصر دين أهلى من أى نوع ، وكلما أصبحت حقوق الملـكية أكثر تحديدا ، وأخذت الأموال المدخرة من كسب العمل تتـكدس ، أنتج ذلك العمل فى مثل هـذه البلاد قدراً من المال يعود بأعظم الفوائد . لأن سكان مصر فى الحاضر أو المستقبل لن يحتملوا شيئا من تبعات الماضى . ولم تخلف حماقات العهد الغابر أو ضروراته أية أعباء مالية للأيام القابلة . وهكذا يولد الجيل إثر الجيل دون أن يرتبط بأية ديون خلفتها الأجيال السابقة ، وإذا كان أبناء الجيل لم يحصلوا إلا على القليل مما ادخره أسلافهم ، فإن عواتق هؤلاء الأبناء لم يثقلها ما ارتكبه أولئك السلف من ضروب السرف والتبذير .

أراضى المساجد :

إن أموال الدولة لا ينفق منها على الشئون الدينية ، ذلك بأن أكثر المساجد لها أراض خاصة بها يديرها القائمون عليها من رجال الدين ، ومن ريع هذه الأراضى تدفع رواتب العلماء وغيرهم من موظفى الشئون الدينية .

موارد رجال الدين المسيحيين :

تقوم الطوائف المسيحية بالإنفاق على رجال الدين التابعين لمذاهبها من تبرعات تدفعها من تلقاء نفسها . وللجمهرة العظمى من رجال الدين هؤلاء محال إقامة تملكها هيئاتهم المختلفة . وهم يتناولون أكثر وجباتهم مع من يشهدون محافلهم من الأفراد . وتقابل زياراتهم لأولئك الأفراد بالترحيب عادة . وهم يعتمدون فى معيشتهم على ذلك وعلى مايحصلونه

من رسوم الزواج والوفاة والتعميد ، وما يقدم إليهم من الهدايا فى الأعياد المختلفة ، غير أن مواردهم المالية فى الغالب محدودة للغاية .

الحالة المالية بوجه عام :

مالية مصر الآن بصفة عامة أحسن حالا مما كانت عليه منذ سنوات قليلة . إذ كان من عادة الحكومة أن تتعاقد على تسليم محصولاتها قبل إعداد تلك المحصولات للشحن بعدة طويلة ، كما كانت تعتمد فى مواردها على قروض يقدمها التجار الأجانب إليها سلفا على أن يتم الشحن فيما بعد . ولكن منذ عهد قريب ، لم تعد هناك ضرورة لمثل هذه الاتفاقات السابقة على محصولات لاحقة . وعلى الرغم من أن الحكومة تتأخر فى دفع بعض المرتبات إلا أن ذلك قد لا يرجع إلى قلة المال قدر ما يرجع إلى سياسة جرى عليها العمل فى أحوال كثيرة ، سياسة تهدف إلى تقوية سلطان الحكومة على موظفى الدولة بالعمل على أن يتجمع لديها بعض رواتبهم المتأخرة . وقد فهمت من نظار (وزراء) الباشا أنهم لم يجدوا أية صعوبة فى جمع مبالغ طائلة بمثابة قرض مؤقت يؤدى عنه ربح معتدل إلى أقصى حدود الاعتدال . والواقع أن الإسكندرية أصبحت الآن مركزاً لكثير من البيوت المالية لديها القدرة التامة ، بنفسها وبما لها من صلات ، على أن تقدم القروض للحكومة المصرية . وهى فى الوقت نفسه على استعداد لذلك .

النظار (الوزراء) :

فيما يلى ذكر للدواوين المصرية ، ولمن يرأسها من الموظفين ، غير أنها عرضة للكثير من التعديل .

الشئون الخارجية والتجارة	بوغوص بك
المعارف والأشغال العمومية وما إليها	مختار بك[1]
نظارة البحرية	حسن بك
نظارة الحربية	حشمت باشا
« المالية	محمد أفندى
رئيس المجلس وناظر الداخلية	حبيب أفندى محافظ القاهرة[2]

(١) وقد مات منذ عودتى من مصر وخلفه أدهم بك .

(٢) خلفه عباس باشا بن طوسون باشا وحفيد الوالى (محمد على) .

الديوان الخديوى :

هناك إلى جانب ذلك مجلس يشبه المجلس الخاص يتصل بالوالى نفسه ، غير أن أعمال النظار تشبه مثيلاتها فى فرنسا . أما الناظر الذى يثق به الباشا فهو بوغوص بك ، وهو مسيحى أرمنى نادر الذكاء ،متعدد جوانب المعرفة .

موظفو الأقاليم :

أكبر موظفى الأقاليم هم المديرون ، ويحكمون عدة مديريات أو يشرفون عليها . ويليهم فى الرتبة المأمورون أو المشايخ الكبار وهم حكام المديرية . ويتبع المأمور ناظر القسم وهو يتولى حكم أحد الأقسام . ويليه فى ترتيب ذوى السلطة شيخ البلد ، ويكاد يكون فى جميع الحالات من المصريين الوطنيين ، وهو رئيس المدينة أو القرية . وقد تواضع الناس على أن يلجئوا إليه للفصل فى شئونهم القضائية . وفى كل من القاهرة والإسكندرية ضابط قضائى يدعى ضابط بك أو باش أغا . ويتبع جميع أصحاب السلطة من أتراك ومصريين ، كتاب من المسيحيين الأقباط . وفى كل قسم من الأقسام مفتش للأشغال العامة .

مرتبات الأوربيين :

إن المرتبات التى خصصها الباشا للأوربيين سخية بوجه عام ، نظرا لما تقتضيه ضرورات الحياة فى مصر من نفقات ، إذ يتقاضى بعض من يشغلون المناصب العليا واحداً وعشرين كيسا فى الشهر ، أى ١٢٦٠ جنيها فى السنة ، ويتقاضى الآخرون من ستة أكياس إلى اثنى عشر كيسا كل شهر ، أى مبلغا يتراوح بين ٣٩٠و٧٨٠ جنيها فى السنة . هذا فضلا عن الجرايات التى تخصص للجميع كل حسب رتبته . ويستقطع للمعاش مرتب يوم عن كل شهر فيتألف من ذلك مبلغ احتياطى .

إنجاز الشئون العامة :

يقوم بإنجاز الشئون العامة فى مصر ، كما هو الحال فى بلاد الشرق عادة ، ديوان يرأسه موظف كبير ، إذ تفض المكاتبات وتتلى ، ثم تملى الإجابات على من يوجد من الكتاب ، وهم من القبط فى جميع الأحوال بوجه عام . وقد تجرى مناقشة فى بعض الأحيان ، ويطلب إلى مختلف أعضاء الديوان إبداء آرائهم ، إلا أن رأى الرئيس يرجح على الدوام سائر الآراء . وتكاد جميع هذه الإجراءات تكون ذائعة الأنباء ، إذ يتوالى وفود المستمعين والشاهدين دون أن يكون لكثير منهم شأن بالمسائل المعروضة على بساط البحث ، بل إنه حتى

فى الاجتماعات الكبرى ، التى يحضرها حكام المديريات وكبار ذوى النفوذ والسلطان لأهم المسائل ، يعقد الاجتماع فى فسطاط كبير يضرب فى الهواء الطلق . وليس هناك مايمنع أحد الواقفين بجواره من الدخول .

كثرة التغيير والتبديل بين الموظفين :

من أهم العوامل التى تنتقص من كفاية الموظفين فى بلاد الشرق ، كثرة نقلهم من مصلحة حكومية إلى أخرى . ومن النادر أن تؤهل أحد الشرقيين دراسته الخاصة لشغل منصب معين ، فضلا عن جميع المناصب . إلا أن رؤساء المصالح كثيرا ماينقلون من أحد المناصب ذات الحول والطول إلى منصب آخر وبذلك يذهب هباء جميع ما اكتسبوه من الخبرة فى منصب معين ؛ فأمير أحد الألايات البرية فى يوم من الأيام قد يصبح من أمراء البحر فى اليوم التالى ، ذلك بأن صلاحية الشخص للقيام بالأعمال المأكولة إليه ليست بالأمر الذى يقام له كبير وزن .

إدخال فنون الحرب الأوربية :

رأى محمد على فى مستهل حياته الحربية مايكفى لإقناعه بتفوق فنون الحرب الأوربية على مثيلاتها فى بلاد الشرق . فقد حارب بنفسه ضد الجيش الفرنسى فى مصر ، وانطبعت فى ذهنه صورة رائعة عن قيمة العلوم الحربية ، إلا أن إدخال التنظيم الغربى فى جيوش بلاد الليفانت أسفر عن نتائج أخرى على جانب من الأهمية ، ذلك بأنه لم يكن هناك معدى عن أن يصحب الأخذ بهذا التنظيم الغربى الجديد تطبيق العلوم الميكانيكية والاستفادة من التعليم واستخدام المعارف الطبية ، فضلا عن إدخال نظام عام لحمته الطاعة وسداه احترام المرءوسين لرؤسائهم ، فإن تحويل أفراد الجيش من أقوام شاعت فيهم روح التمرد والفوضى إلى جماعة من الجنود دربت تدريبا منظما على الطاعة والنظام فى مختلف المراحل ، كان فى حد ذاته ، إقراراً لمبدأ من مبادئ النظام لم يلبث أن شمل المجتمع بأسره .

بكوات المماليك :

قبل عهد محمد على كان جيش مصر مقصورا على من يلتف حول بكوات المماليك من الأتراك والألبانيين ، دون أن يكون هناك ما يكبح جماحهم أو يلزمهم حدود النظام . فلما قضى على زعمائهم ، تبدد شملهم ، وأصبحوا عاجزين عن القيام بأية مقاومة فعالة لتنظيم الجيش على النسق الأوربى .

الضباط الفرنسيون في مصر :

كان سقوط نابليون مدعاة للكثير من ضباطه إلى أن يجربوا حظهم في مصر ، فأصبحوا الدعامة الكبرى في تكوين « النظام الجديد » . وقد أجريت التجارب الأولى على العبيد النوبيين ، الذين اشتراهم الباشا لتلقينهم الفنون الحربية ، فكانوا أول من تلقاه الضباط الفرنسيون من الجنود الجدد . ثم انخرط الفلاحون المصريون في سلكهم رويدا رويدا . غير أن الشطر الأكبر من الجيش النظامي كان في البداية من الزنوج ، ذوي الشعر الصوفي . وكلما سارت عملية التنظيم في طريقها ، وجد من بين الترك من يشغل مناصب الضباط ، بعد أن أعدوا لذلك من قبل تدريجيا . وبذلك أخذ طابع القوات العسكرية في البلاد يتغير شيئا فشيئا ، حتى تم إنشاء جيش مصري صميم .

الفلاحون :

إن ما في أخلاق الفلاحين المصريين من وداعة وسهولة انقياد جعلهم آلات طيعة أحدثت مثل هذا التغيير الملحوظ . وإذا كان تعلقهم بأرضهم وقراهم ، ذلك التعلق القوي الذي يقارب العبادة ، قد دفعهم من ناحية إلى مقاومة التجنيد لأنه يباعد بينهم وبين أوطانهم ، فإن مقامهم في الريف من ناحية أخرى قلما كان يقترن بأعمال العنف والسلب التي كان يتميز بها مسلك المماليك عادة ، بل صار الجنود يقومون بحماية الممتلكات بدل أن يقوموا بتخريبها ، كما أصبحوا ركنا في بناء الإصلاح الاجتماعي ، ذلك الإصلاح الذي أنتج من الفوائد الكثيرة ما لا مثيل له رغم مايقترن به من مساوئ . وقد كان لهذا النظام الذي يفضل سابقه أثر عظيم ، فقبل عهد محمد علي لم يكن ثمة غير القليل مما يكفل سلامة الأرواح والأملاك ، حتى في جهات مصر الآهلة بالسكان ، أما الصحراء فلم يكن فيها أي ضمان على الإطلاق .

البدو :

إلا أن البدو بعد أن استطاعوا دون عناء ، مقاومة غير النظاميين من جنود المماليك والانكشارية ، الذين لا يفضلونهم كثيرا من حيث النظام ، وجدوا أنفسهم عاجزين عن مقاومة رجال المدفعية والفرسان والمشاة ، إذ كان في مقدور هؤلاء ، بفضل مناوراتهم العسكرية ، اللحاق بهم على الدوام ، وتطويقهم في غالب الأحيان ، حتى لقد اشتهر عنهم أن النصر حليفهم أينما ذهبوا ، ولم تزد جميع المعارك هذه الشهرة إلا ذيوعا . ولم تعد توقع على اللصوص

من العرب أية عقوبة ، إذ وجد مشايخهم أنفسهم ، أنه فى صالح قبائلهم ، أن يسلموا أولئك اللصوص إلى ذوى السلطة من رجال الباشا . وهكذا أصبحت الصحراء فى أمنها واستقرارها كأى طريق عام فى وادى النيل . وصار من النادر أن يسمع عن حدوث سطو فى أى من الطرق الكبرى بالصحارى المصرية ، لأن تنظيم قليل من الآلايات ، أوقع أشد الرعب فى القلوب ، وأخضع فى النهاية هؤلاء القوم من أبناء الصحراء ، الذين لم يكن أحد يظن أن قهرهم أمر ميسور ، حتى منذ تلك الأزمان التى كان هيرودوت يشيد فيها بروحهم الاستقلالية التى لا يستطاع التغلب عليها[1] .

الكولونيل « سيف »

يرجع الفضل الأكبر فيما ناله الجنود من تدريب حديث على النظام الأوربى ، وبخاصة النظام الفرنسى ، إلى الكولونيل سيف المعروف باسم سليمان باشا ، ذلك الرجل الذى ضاق صدره بعد معركة ووترلو Watterloo ، فغادر فرنسا خالى الوفاض قليل الحيلة ، على الرغم من أنه كان ضابطا ممتازا من ضباط السوارى . وكانت أول وظيفة حصل عليها تتقاضاه أن ينقل الفحم عبر الصحراء ، ثم طلب إليه ، بعد مرور فترة من الزمن ، أن يشرف على ثلاثمائة من المماليك فى أسوان عند حدود النوبة ، وأن يعودهم النظام الذى يؤهلهم للخدمة العسكرية . ولم يكن هذا المشروع منطويا على قليل من الخطر وهو يتصل بقوم بلغوا هذا المبلغ من التمرد والهمجية والاستخفاف بالأمور . وقد أظهر سيف حذقا ما بعده حذق فى تعويدهم الانصياع للأوامر ، وغالبا ما كان ذلك فى مرح ودعابة ، كما استطاع بدماثة أخلاقه أن يكون له عليهم سلطان أى سلطان . بعد ذلك أحضر إلى خيمته إحدى البنادق ، وأخذ يثير طلعتهم بشرح ما لها من فائدة ، وتبيان ما استمده الفرنجة من قوة بسبب استعمالهم إياها ، ثم أخذ يضع البنادق فى أيديهم رويدا رويدا . ولكنهم استخدموا أسلحتهم الجديدة ، وأطلقوا النار على رئيسهم عند ما حدث سوء تفاهم بين الطرفين لأول مرة ، وكانت هذه هى اللحظة التى سيطر فيها « سيف » عليهم سيطرة كاملة ، إذ أخطأ فى سبهم ، وأساء معاملتهم لتجردهم من النخوة والكفاية ، ولما هم عليه من جبن وسوء تهذيب ، وكانوا يتوقعون أن يبلغ رؤساءه ما اقترفوه من ذنوب ، غير أنه قال لهم إن ذلك لم يعر له بخاطر قط ، فقد حاولوا قتله ، وثأر لنفسه أكثر مما ينبغى ، ومن الواجب أن يقف الأمر عند هذا الحد . وبهذا المسلك الكريم زاد فى حماستهم له وتعلقهم به . ومن بين أولئك المماليك رجال (كخورشيد باشا) بلغوا أرفع

Thalia, lib'ii j' IXXXVIii. (1)

المناصب ذات النفوذ ، وأظهروا من الولاء ما لا حد له نحو سليمان باشا ، ذلك الرجل الذى مهد له نجاحه الباكر فى إدخال النظام الأوربى سبيل الرقى من درجة إلى أخرى ، حتى صار رئيسا لأركان حرب الجيش تحت إمرة إبراهيم باشا .

عدد الجيش :

سيتضح من البيان الرسمى المذكور فى الملحق أن جيش مصر يتألف من : —

٨٢٠ر ٩٧	من المشاة
٧٥٠ر ١٢	« الفرسان
٣٨٦ر ١	« حملة البلط (بلطاجية)
٦١٤ر ٧	« المدفعية
٧٦٥ر ٥	« قدماء المحاربين
٨١٥ر ١	« العاجزين عن الخدمة فى الميدان
١٥٠ر ١٢٧	

ويجب أن يضاف إلى هؤلاء عدد يتراوح بين عشرة آلاف واثنى عشر ألفا من الجنود التركية غير النظامية ، كما يضاف ثلاثون ألفا من عربان البدو عند الحاجة . أما البيان الذى حصلت عليه من الـكولونيل « كامپل » فهو كما يلى : — [انظر الجدول المقابل]

الضباط العظام :

الضباط العظام المشرفون على الجيش هم :

إبراهيم باشا : قائد القواد .

سليمان باشا : رئيس هيئة أركان الحرب .

أحمد يكن باشا : فى الحجاز واليمن وهو ناظر الجهادية وقائد الجيش .

خورشيد باشا : فى سنار .

أحمد باشا : على حدود الحبشة .

أحمد المنكلى باشا : فى القاهرة وناظر الجهادية بالنيابة .

مرتبات رجال الجيش :

مرتبات ضباط الجيش وجنوده كما يلى وذلك عدا الجرايات الخاصة بكل رتبة :

الجيش المصرى

بيان من الجنود النظاميين وغير النظاميين فى جيش والى مصر

	جنود غير نظاميين من الأتراك	مغاربة	ألبانيون	مدفعيون غير نظاميين	مشاة نظاميون	فرسان نظاميون	مدفعيون نظاميون	[illegible]	بحارة	عمال فى ترسانة الإسكندرية	عربان من البدو	المجموع	آلايات من الفرسان	مشاة	رقم الآلاى	الأورطة	ملاحظات
سوريا	١,٥٠٠	٣٤	—	—	٢٢,٦٠٠	٥,٢٠٠	٢,٠٠٠	٥٠٠	—	—	٢,٥٠٠	٤٠,٢٨٤	أرقام من ١ إلى ١١	٩	٥ من ١٠ إلى ١٤ ٥ ، ١٧ ، ١٩	—	يتألف آلاى المشاة النظاميين من ٣٢٠٠ رجل ، وآلاى الفرسان من ٣٣٢ رجلا
الحجاز	١,٢٠٠	١٧٠	—	—	٩,٦٠٠	—	١٥٠	١١٠	٤٠٠	—	٦٦٠	١٢,٢٩٠	—	٣	٢ ، ٧ ، ١٦	١	
سنار وكردفان	٤٠٠	—	—	—	٣,٢٠٠	—	—	—	—	—	٢٥٠	٣,٨٥٠	—	١	١	١	
قنا وأسيوط	٤٠٠	—	—	—	—	—	—	٨٠٠	—	—	—	١,٢٠٠	—	—	—	—	كل أورطة رجل على رأسهم يوزباشى
عنا والدقهلية	٧٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٧٠٠	—	—	—	—	
القاهرة	٤٠٠	—	—	—	٦,٢٠٠	—	—	٦٠٠	—	—	—	٧,٢٠٠	—	—	أورطة واحدة من الآلاى الخامس ٩ ١٠	—	
الإسكندرية	—	—	—	٨٥٠	١,٦٠٠	—	—	٣٠٠	١٠,١٤٠	٣,٥٠٠	—	١٦,٣٨٠	—	—	آلاى واحد من الحرس وأورطة واحدة من الحرس الثانى	—	
طره	—	—	—	—	—	٤,٢٠٠	—	—	—	—	—	٤,٢٠٠	أورطة واحدة من الآلاى التاسع	أورطة واحدة من الآلاى التاسع	—	—	
كريت	—	—	٢,١٠٠	—	٩,٦٠٠	—	—	—	—	—	—	١١,٧٠٠	—	٣	٢٨ ، ٢٠	—	
ينتظر حضورهم من كريت والشام	—	—	—	—	٨,٦٠٠	١,٠٦٤	—	—	—	—	—	٩,٦٦٤	١٢ و ١٣	٢	٤ ، ٦	٣	
	٤,٧٥٠	٢٠٤	٢,١٠٠	٨٥٠	٦٦,٤٠٠	٦,٢٦٤	٢,١٥٠	٢,٣١٠	١٠,٥٥٠	٣,٥٠٠	٤,٤١٠	١٠٧,٦٢٨					

٤,٢٠٠ فرسان ومدفعيون نظاميون

٢,١٥٠ مجموع المدفعيين النظاميين

١٢,٦١٤ مجموع الفرسان والمدفعيين النظاميين

ميرلواء (أمير اللواء)	٢٥٠	كيسا فى السنة
الميرالاى (أمير الألاى)	٢٠٠	كيس « «
القائم مقام	٦	أكياس فى الشهر
البمباشى	٥	أكياس فى الشهر
محاسبى أول	٩٠٠	قرش « «
الصاغ قول أغاسى	١٢٥٠	قرشا « «
اليوزباشى	٥٠٠	قرش « «
اليوزباشى (فى المدفعية)	٦٠٠	« « «
الملازم الأول	٣٠٠	« « «
« الأول (فى المدفعية)	٣٦٠	قرشا « «
الملازم الثانى	٢٥٠	« « «
« « (فى المدفعية)	٣٠٠	قرش « «
الباشجاويش	٤٠	قرشا « «
الجاويش	٣٠	« « «
الأمباشى	٢٥	« « «
الجندى (النفر)	١٥	« « «

وفى الحرس يتقاضى كل ضابط مرتب الدرجة التى تعلو درجته .

ويوضع « المعلمون » أى كتبة الحسابات ، ومعظمهم من القبط ، فى درجة ملازم أول ، ويتقاضون المرتب المخصص لهذه الدرجة .

وتتألف العلامات التى تميز الرتب العسكرية فى جيش الباشا من أهلة ونجوم ، فيحمل الملازم الأول هلالا من الفضة ، واليوزباشى هلالا من الفضة تعلوه نجمة . وللبمباشى هلال ونجمة من الفضة عليهما طلاء من الذهب ، وللقائم مقام نجمة من الماس ، فوق هلال مذهب ، وللأميرالاى هلال ونجمة من الماس ، وللواء هلال ونجمتان من الماس ، أما الباشا فله هلال وثلاث نجوم كلها من الماس .

الزى العسكرى :

إن اللباس الذى وقع عليه الاختيار حتى يرتديه رجال الجيش والأسطول فى مصر

وسط بين الزى الشرقى والزى الفرنجى . وهو عبارة عن سترة تحتها صديرى ، وعن سروال كبير فضفاض مشدود إلى ماتحت الركبتين . أما الحزام فعـادى ، وأما الحذاء فواسع ، ولايبدو على أيهما أنه من لباس العسكريين ، وكلاهما لايساعد على السير أو الحركات السريعة من أى نوع .

البنادق :

يستعمل الجنود بنادق من الطراز الفرنسى ، صنع معظمها فى ترسانة القاهرة ، حيث يصب كذلك مايستعمله سلاح المدفعية من مدافع .

فوضى التجنيد :

ليس هناك ماهو أكثر فوضى من الطريقة التى يسد بها مايحدث من نقص فى أنفار الجيش ، إذ يجمع العدد المطلوب من كل جهة دون نظام أو ترتيب أو تسجيل للأسماء أو اقتراع ، مما أدى إلى وقوع مظالم صارخة ومآس مفجعة . فالمسيحيون معفون من التجنيد بحكم الشريعة المحمدية ، غير أنهم قد يجندون فى بعض الأحيان بسبب ماعليـه الإجراءات من فوضى . وهناك حالات أجبروا فيها على دخول « النظام » على اعتبار أنهم مسلمون . وقد وصلتنى شكاوى من القبط فى كثير من الأقاليم ، لأن أفرادا من طائفتهم انخرطوا فى جيش الباشا قسرا عنهم ، فعرضت الأمر على الحـكام فى مناسبات عدة ، وأوضحت لهم أنى لاأفعل ذلك بصفة رسمية ، بل لأنه عمل إنسانى ، ولأنى أريد أن أطلعهم على حقائق قد لايستطيعون الوقوف عليها من أى مصدر آخر . وقد نزل العقاب بمن ارتـكبوا هذه المخالفات ، وحصلت أكثر من مرة على وعد باتخاذ وسائل حازمة لمنع تـكرارها .

تشويه الأجسام لتفادى التجنيد :

إن الآلام التى يسببها الفلاحون لأنفسهم فى بعض الأحيان فرارا من التجنيد لا يكاد يصدقها العقل . فقد سمعت فى القاهرة عن رجل بتر أصابع قدميه واحدا بعد الآخر ، فكان يبتر فى كل يوم إصـبعا حتى أتى عليها جميعـا ، وظل يذهب إلى مقر عمله كما جرت بذلك عادته بعد أن لف حول قدميه قطعة من المنسوج إخفاء لفعلته . واستدعيت فى أخميم بعض الفلاحين من أبناء العرب كانت أيديهم ملفوفة فى قطع من المنسوج ، وسألتهم عن سبب إخفائها على هذا النحو ، فنزعوا الخرق عنها ، وأرونى أيديهم اليمنى وقد قطعوا منهـا

أصابع السبابة عند المفصل الثانى قبل ذلك بزمن يسير ، وكانوا يتضاحكون من هذا الأمر كأنه لم يخرج عن حد المزاح ، وزادوا على ذلك قولهم إنهم آثروا بتر أصابعهم اليمنى على فقء عيونهم اليمنى . ومنذ سنوات قليلة ، كان تشويه الأطفال على أيدى أمهاتهم أمراً شائعا جدا ، ولكنى علمت أن هذا العمل قد خفت وطأته إلى حد ما ، بعد أن شنقت فى الفيوم امرأة ارتكبت ذلك الجرم . أما الإجراء الذى ينتظر أن يكون أقوى أثرا من جميع ما عداه فى إبطال عادة التشويه ، تلك العادة التى تفزع من هولها القلوب ، فهو ما استقر عليه رأى الباشا أخيرا من أن المشوهين لن يفلتوا من التجنيد . فقد كان بأسيوط ألاى كامل يتألف من مجندين مشوهين ، فقد كل منهم عينه أو إصبعه أو أسنانه الأمامية .

ومهما تكن الحياة العسكرية بغيضة إلى نفوس الفلاحين فى بداية الأمر ، فإنهم يألفون حالتهم الجديدة بعد مدة ، وتقل حوادث الهرب بينهم أكثر مما كان ينتظر . ولما كان معظم الجنود تصحبهم زوجاتهم ، وكانت حالتهم من حيث الغذاء والكساء لا بأس بها ، فإن حالهم الآن خير مما كانت عليه وقت اشتغالهم فى الحقول . وقد كنت أسمع منهم ، بين حين وآخر ، عبارات تدل على الرضا والقناعة . وحالة جنود الجيش فى مصر حسنة كحالة زملائهم فى معظم الدول الأخرى ، غير أن الأمر الذى لا جدال فيه ، أن ذلك لا يمكن أن يقال عن الفلاحين ، فإن حالتهم من السوء بحيث لا تستطاع الموازنة بينها وبين حالة الأجراء من الزراع فى أوربا .

الفرسان غير النظاميين :

فى خدمة الباشا كثير من عربان البادية ، تتألف منهم جماعات من الفرسان غير النظاميين ، تخضع لنظام يقل فى صرامته كثيرا عن نظام الجيش . ومعظم أولئك العربان يمتطون خيولهم الخاصة ، ويحتفظون بنوع من الاستقلال ، على الرغم من أنهم يتقاضون من الحكومة مرتبات وجرايات . وعدد هؤلاء الجنود يختلف اختلافا كبيرا بين وقت وآخر . وإنى لأعلم أن المحاولات التى كان يقصد من ورائها إدخال النظام الأوربى فى صفوفهم لم تكن موفقة . ويبدو أنهم ما زالوا يحتفظون بنوع من العزلة عن سكان المدن ، ولكن يقال إنهم مشهورون بالشجاعة والجلد والنشاط .

مدرسة الفرسان :

يشرف على مدرسة الفرسان بالجيزة ضابط فرنسي قديم يدعى الكولونيل « ڤاران » Varin . والعناية بتعليم التلاميذ حسنة ، إذ تتوافر لديهم المقدرة على القيادة عادة قبل مغادرة المدرسة . إلا أن الحرب السورية زادت الحاجة إلى الطلاب ، حتى إنه في شهر ديسمبر ، بلغ عدد جميع الشبان بالمدرسة ثلاثين ومائة . وقد زرت مدرسة الفرسان في صحبة ضابط إنجليزي ممتاز برتبة « جنرال » وفي رأيه أن المناورات العسكرية المختلفة أجريت على نحو يدعو إلى الإعجاب ، كما أن بعض أعمال الفروسية كانت بارعة حقا ، براعة تجاوز الحد المألوف ، هذا فضلا عن أن التلاميذ يدربون على أخطر الألعاب الرياضية ، ويظهر أن هناك تنافسا شديدا بين المدارس . وبين التلاميذ كثير من أبناء العرب امتزجوا بالمماليك الأتراك . وإذا ما أظهر التلاميذ تفوقا في المدارس الأولية ، فإنهم يرسلون إلى المؤسسات الحربية ، مكافأة لهم على حسن سلوكهم . وقد قرر مدير المدرسة أنه وجد أبناء العرب يضارعون الترك ذكاء ، كما قرر أن الشراكسة وأهل جورجيا إن وجد بينهم الكفء كان ممتازا في كفايته وإن وجد بينهم الغبي كان ممعنا في غباوته .

ومكان تدريب الخيل بناء ضخم ، طوله أربعون مترا وعرضه ثلاثون ، ويبدو أن النظام في المدرسة على خير ما يكون .

مدرسة المدفعية :

في طرة مدرسة للمدفعية أنشأها قائد أسباني يدعى « سجويرا » بك وهي الآن تحت إشراف الكابتن « برونو » Bruneau وتتسع لثلاثمائة تلميذ . وقانون العقوبات الذي يطبق على رجال الجيش في مصر هو القانون الفرنسي ، غير أن المجالس التي تعقد للفصل فيما يرتكبه العسكريون تكون جلساتها علنية . وقد شهدت في أسيوط محكمة عسكرية انعقدت تحت خيمة ضربت في الخلاء ، وكان أحد أمراء الألايات متهما بالرشوة لحمايته بعض الفلاحين من التجنيد . وسارت الإجراءات سيرا معقولا إلى حد كبير ، فاستجوبت المحكمة الشهود ودونت شهاداتهم ، وتلاها عليهم الكتبة وهم من القبط ، ثم أعقب ذلك استجواب آخر للشهود أدق من سابقه . وكان شيخ البلد من أبرز شهود الإثبات ، غير أن شهادته كان بها الكثير من الأقوال المتناقضة ، فلما طلب إليه أن يوفق بينها قال « ألا فلينزل الله عقابه عن خلق هذه التهم الباطلة » مع أنه هو نفسه كان زعيم من وجهوا هذه التهم . وترفع قرارات

المحاكم العسكرية إلى ناظر الجهادية المصادقة عليها . وفى الحالات التى يحكم فيها بالعقوبة ، يحتفظ الناظر بحق زيادتها أوخفضها ، دون تدخل من الوالى على ما علمت . وكان الأميرالاى المتهم حاضرا بالمحكمة ، وجلس مع غيره من الضباط فى المجلس ، ولكنه أوقف عن العمل فى أثناء المحاكمة .

البحرية :

حالة البحرية المصرية مرضية بوجه عام . فإن أبناء العرب من سكان وادى النيل ألفوا منذ صغرهم معيشة تكاد تجمع بين حياة البر والبحر معا ، مما جعلهم بحارة من الطراز الأول . ويكاد ضباط الأسطول يكونون جميعا من الترك ، أما النوتية فمن المصريين الوطنيين . والعناية بالسفن تثير الإعجاب ، فقد بلغت الغاية فى نظافتها ونظامها . وحالة الأمن تدعو إلى تمام الرضا ، بل إن مظهر الأسطول ، فيما عدا أزياء البحارة ، لايختلف عن مظهر أى أسطول أوربى حسن التنظيم .

بناء السفن :

كثير من سفن الدرجة الأولى غير متينة البناء ، لأن أخشابها لم تكن موضع اختبار دقيق . أما السفن التى بنيت منذ عهد قريب ، فأحسن منها جميعا . وجميع تلك السفن الحديثة كان يشرف عليها محمد بك وهو ممن تعلموا فى انجلترة . وإلى جانب القائمة التى سوف أتقدم بها يبنى الآن فى حوض الإسكندرية ثلاث سفن كبيرة وعدة سفن أصغر منها حجما .

القانون البحرى :

القانون البحرى المتبع فى مصر هو القانون الفرنسى ، وقد أدخله فى مصر ضباط البحر الفرنسيون الذين التحقوا بالأسطول المصرى ، وبلغ الكثيرون منهم مراكز القيادة العليا .

ضباط البحر الفرنسيون :

أدى ضباط البحر الفرنسيون للبحرية المصرية خدمات على أعظم جانب من الأهمية ، ونخص بالذكر منهم « سيريزى » بك Cerisy ، الذى تولى الإشراف على دار الصناعة بالإسكندرية سنوات طويلة ، و « بسون » بك Besson الذى كان يشغل المركز الثانى فى قيادة الأسطول ، أما أول الرجلين فقد غادر مصر ، وأما الآخر فمات بالإسكندرية ، منذ عام على وجه التقريب .

الملاحون من أبناء العرب :

يستخدم البحارة للخدمة البحرية أو البرية على السواء ، إذ أن اعتياد الجمهرة العظمى من أبناء العرب المصريين الملاحة فى النيل يجعل ذلك أسهل عليهم مما قد يبدو لأول وهلة .

وهم جميعا سباحون من الطراز الأول ، ومن اليسير عليهم تعلم جميع المناورات البحرية . وقد وصفهم لى أوربى يقود إحدى سفن الباشا الحربية بقوله : « إن من السهل تعويدهم النظام ، كما أنهم يتحلون بالصبر والطاعة والوداعة والإخلاص ، ويحتملون ضروب الحرمان فى هشاشة وبشاشة ، ولا يكفون عن المرح والدعابة إلا فى النادر من الأحوال ، ولكنهم قلما يتطلعون إلى مراكز الرياسة أو يرغبون فيها » .

المستشفى البحرى :

فى الإسكندرية مستشفى خاص بالأسطول ، إلا أنه قد يحدث فى بعض الأحيان أن يسمح بدخوله لأفراد قليلين من غير موظفى الحكومة بأمر من المحافظ . ومنذ عهد قريب ، خصص قسم من المستشفى لاستقبال الحوامل اللواتى يعتبر قبولهن مساعدة الأطباء الإفرنج لهن من أظهر الدلائل على ازدياد روح التسامح والاستنارة . وقد علمت أن مرض الحنين إلى الوطن كان منتشرا للغاية ، وبخاصة بين السوريين ، إذ كثيرا ما يموتون من أثر رغبتهم الملحة فى العودة إلى أوطانهم . وقد أجمع أطباء المستشفى على أن الاستسلام للألم والموت كان شائعا بين المرضى ، وعلى أن معرفة كنه المرض الذى يشكون منه كان من أشق الأمور ، وذلك لخوفهم من أن يفرض عليهم طعام خاص ، ولعزوفهم عن تناول الدواء ، والخضوع لما تتطلبه الحالة من القيود . هذا وبيان الأمراض فى ١٨٣٧ — ١٨٣٨ كما يأتى : —

الأمراض :

بيانات عن المرض فى المستشفى البحرى بالإسكندرية من آخر رجب ١٢٥٢ هجرية إلى غرة شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧ — ١٨٣٨ م) :

عدد الذين قبلوا بالمستشفى	الوفيات	الحميات	الحميات المتقطعة	الزحار (الدوسنطاريا)	الجروح	الرمد	الزهرى	الجرب	بعد الختان
٥٨٢٢	٤٢٦	٢٨٦١	٣٥٢	٣٠١	٧٦٠	٦٦٣	٢٨٣	٣١٤	١٨٨

مصنوعات الجيش :

أشرت عند الحديث عن المصنوعات المصرية إلى مؤسسات الباشا التى تعد للجنود الكساء والذخيرة ، وما إلى ذلك مما تنتجه ترسانة القاهرة ، كما تنتج عجلات وعربات للمدافع (ويصنع فى الشهر نحو تسع من كل)، وكذلك صناديق الذخيرة وحدوات الخيل والحراب والسيوف والبلط وركائب السرج والأبازيم والآلات التى يستعملها حملة البلط (البلطجية) والنسافون (اللغمجية) وغيرهم . ويبلغ عدد العمال نحو ثمانمائة عند ما يكون العمل قائما على قدم وساق .

وثم قسم آخر لصنع المسامير والأقفال والأمشاط وعربات النقل وحدوات الخيل ومحكاتها والصفائح وصناديق الأدوية وغيرها ، ويشتغل فى ذلك ستمائة عامل . وهناك ورشة قائمة بذاتها لصنع المسامير ، يعمل بها نحومائتين من الأشخاص يشتغلون فى ستين مسبكا للحديد . وهناك قسم لصنع السرج وقرب الماء وأطقم الخيل وصناديق الخرطوش وغيرها ، ويشتغل فى هـذا القسم ألف عامل . ويقوم حوالى أربعين عاملا بصنع نحو خمسين زوجا من أحذية الجيش فى اليوم الواحد .

ولكل قسم مراقب ووكيل وموظفون ، كما أن هناك مراقبين ومراجعين للحسابات ، ويمنحون جميعا رتبا عسكرية .

وتدفع أجور العمال عادة بحساب القطعة الواحدة . وقد علمت أن متوسط ما يكسبه العامل فى اليوم ثلاثة قروش ، وأن الحد الأدنى قرش واحد ، أما الحد الأعلى فستة قروش .

وهناك على تلال القطم مصنع يضم من مهرة الصناع مائتين من العسكريين وأربعين من المدنيين ، يعدون لحساب الحكومة جميع صنوف الأسهم النارية والخراطيش والصواريخ والقذائف وما إليها .

المصانع الحكومية . الترسانة :

وسأذكر فيما يتصل بهـذا الموضوع قليلا من التفصيلات الخاصة ببعض المؤسسات الحكومية فى مصر ، كما أننى سأشير إلى عدة مشروعات عامة أولاها الوالى اهتماما خاصا . على أن ترسانة الإسكندرية جديرة بأن يوجه إليها التفات خاص ، فعند ما قمت بزيارتها فى نوفمبر سنة ١٨٣٧ ، علمت من كاتب الحسابات أن عدد من يشتغلون بها ٥٠٠ر٥ ، وأن عدد الكتبة مائة بينهم ثلاثون من المسيحيين الأقباط . وإدارة العمل تعوزها الحكمة ، فالحق أن

شطرا كبيرا منه يضيع سدى لعدم وجود سلطة عليا تشرف عليه، ولعدم توزيعه بين مختلف الأيدى العاملة توزيعا يدعو إلى الارتياح. وهنا، كما فى سائر أنحاء مصر، رغبة شديدة فى التخلص من الأوربيين، وهم الذين تدين هذه الترسانة لمهارتهم، كما تدين لها سائر المؤسسات بنشأتها، وما أحرزته من نجاح فى أول عهدها. ويرجع الفضل فى بلوغ دار صناعة السفن بالإسكندرية حدا يدعو إلى الارتياح إلى «سيريزى» وهو موظف فرنسى سبق لى الحديث عنه. وقد ظهر أثر اعتزاله الخدمة فى كل مكان، إذ أصبحت إدارة العمل أقل من ذى قبل كفاية ومقدرة، ذلك بأن تفصيلات المسائل لا تنفذ وفق التوجيه العام، ومن ثم تستهلك مواد كثيرة فى غير ضرورة، كما يضيع كثير من الوقت والجهد على غير طائل. ويعول الباشا العمال وأسرهم، إذ تخصص للنساء والأطفال جرايات أسوة بالرجال. ولبعض أولئك العمال زوجتان أو ثلاث يسكن غالبا فى أكواخ قريبة لا تتفق وقواعد الصحة فى أكثر الأحيان، حتى إذا جاء موسم الطاعون زارها ذلك الوباء وهو لا يكاد يميز بين كوخ وآخر. ويجرى العمل الآن فى هدم تلك الأكواخ وإنشاء مساكن خير منها تحل محلها على نفقة الحكومة.

أجور العمال:

إن الأجور التى يتقاضاها العمال من أبناء العرب ضئيلة إلى حد مزر، وكثيرا ما يتأخر لهم بعضها لدى الحكومة. وقد علمت أن الحكومة تتعمد أن تكون دائما مدينة لعمالها حتى تزيد فيما لها عليهم من سلطان، وحتى تحد من رغبتهم فى ترك العمل. وسنذكر الأجور الاسمية فيما بعد. وفى الورش عدد كبير من الأوربيين والمالطيين بنوع خاص يشتغلون بالنجارة والحدادة وما إلى ذلك. ويتقاضى الرجل منهم فى اليوم خمسة عشر قرشا، أى ما يساوى ثلاثة شلنات

قلة اكتراث أبناء العرب:

يمكن القول بوجه عام إن أبناء العرب لا يبالون قط بالعمل الذى يكلفون أداءه. فالرجل الذى يهوى بمطرقته قلما يبالى أين تقع، والنجار قد يستخدم منقارا أو مسحجا دون أن يكلف نفسه أى عناء فى ملاحظة ما تعمله الأداة التى معه، كما أن اهتمامه بالخطوط والزوايا جد ضئيل. وإذا دق مسمارا فإنه لا يكبد نفسه أية مشقة ليستوثق من أن ذلك المسمار أكبر أو أصغر بكثير مما يجب حتى يؤدى الغرض منه.. فليس ثمة شىء يراعى فيه أن يؤدى

مامنع من أجله ، إذ أنه لاتوافق هناك بين الوسائل والغايات ، ومن ثم كان كل شيء في غير موضعه . وإنه ليحدث على الدوام أن تشترى سلع أو تصنع مع أن بالمخازن منها كمية كبيرة ، ولكن أحدا لا يعرف أين يجدها . على أن هذه الحالة ليست مقصورة على مصر وحدها ، بل هي شائعة في بلاد الشرق جميعا .

وإنه لواجب على أن أوجه الشكر إلى مستر « ر . هـ . جالوى» R. H. Galloway على التفصيلات التي سوف أدلى بها .

دار الصناعة بالإسكندرية : تقرير مستر « جالوى » .

في عام ١٨٢٧ بدىء في إقامة الترسانة ، أو دار صناعة الإسكندرية بعبارة أدق ، وكان ذلك على يد مسيو « سيريزى » ، وهو فرنسي يشتغل ببناء السفن جيء به خصيصا لإنشاء أسطول الباشا . وحين شرع مسيو « سيريزى » في إنشاء الدار كان المكان الذي أقيمت عليه أرضا خالية إلا من المسجد وبناء أو اثنين من الأبنية الصغيرة عند المدخل . لذلك كان من حق مسيو « سيريزى » أن يفخر بإنشاء هذه الدار . ومع أنها ماتزال بعيدة عن أن تبلغ حد الكمال ، وعن أن تحتمل أية موازنة بينها وبين أية دار من دورالصناعة البريطانية ، إلا أن « سيريزى » جدير بموفور الثناء ، لأنه أنجز ما أنجز في مثل هذا الوقت القصير ، وبمثل الوسائل والمواد التي هيئت له ، لاسيما إذا ذكرنا أن العمال الوطنيين ، حين عهد بهم إليه ، كانوا ، عدا القليلين منهم ، عمالا وزراعا عاديين . ولكن يجب أن يذكر كذلك ، أنه عند إقامة هذه الدار ، قد استعان بعدد من الصناع الفرنسيين والإيطاليين والمالطيين ، في تعليم الوطنيين مختلف الصناعات ، ولولا ذلك لاستحال عليه استحالة مادية أن يخطو خطوة واحدة في سبيل التقدم . ومن ضروب التيسير التي هيئت له كذلك ، حتى يؤدى العمل الذي عهد به إليه ، استمتاعه بسلطان مطلق ، وإمداد الباشا إياه بجميع ماطلب . وإذا كان يرجى لهذه المؤسسة أن تبقى على الدوام ، فلا جدال في أن مسيو « سيريزى » قد ارتكب خطأ فاحشا ، إذ أنه لم ينشئها على نطاق أوسع ، ولم يعد إلى جانبها أماكن تلحق بها ، حتى تتلاءم وما يحتاج إليه أسطول الباشا .

وقد أرسل مستر « ا . جالوى » من أهالى لندن مجموعة كبيرة جدا من الرسوم لأحواض جافة وغير جافة ، وما إلى ذلك من اللوازم التي تتطلبها دار صناعة كاملة . إلا أن مسيو «سيريزى» لم ينتفع بهذه المجموعة ، مدفوعا بعامل الحسد والغيرة أو بعامل آخر . أما الآن وقد تم إنشاء

الأسطول فإن الشعور بالحاجة إلى الأحواض أصبح واضحا كل الوضوح .

وتشمل دار الصناعة حيزاً يبلغ حوالى ستين فدانا ، ولها على ساحل البحر وجه جميل طوله نحو ربع ميل . وفيها مزالق تلائم البوارج والفرقاطات ، كما أن بها أماكن لصنع سفن تقل عن ذلك حجما ، وجميعها قريب من حافة الماء مما يسهل إنزال السفن إلى البحر . وهذه المزالق مبنية ، غير أنها فى رأى صاحب التقرير شديدة الانحدار إلى حد يعرض السفن للتصدع عند إنزالها إلى البحر . وقد بنى مسيو «سيريزى» فى أقصى «الترسانة» حاجزا يتألف من صناديق خشبية أرسيت فى البحر بعد أن بنى داخلها بالحجر . ويمتد هذا الحاجز فى الميناء نحو أربعمائة قدم ، وبذلك يتكون منه حوض تهيأ فيه السفن بعد إنزالها إلى البحر . وليس هناك فى الوقت الحاضر ماهو أقرب منه شبها بالحوض . وأول ما يسترعى النظر من المبانى عند دخول الترسانة مكان الحدادة ومسبك صغير للنحاس . ويحتوى أولهما على عشرين كورا يدويا من النوع الصغير الحجم . ولا يمكن استخدامها إلا فى صنع الأدوات الصغيرة . أما الكبيرة فيؤتى بها من القاهرة ورشيد ، كما يؤتى بدروع نحاسية للسفن ، غير أن جميع المراسى والأسلاك والصواريج والمهمات تستورد من إنجلترة . أما مسبك النحاس ففيه نحو اثنى عشر من الأفران الهوائية الصغيرة ، فى وسعها أن تصنع من ذلك المعدن ما يطلب من مثل هذه الأشياء .

وهناك إلى جانب ذلك ورشة للخراطة ، بها حوالى خمس عشرة أو عشرين مخرطة يدير بعضها ثوران ، أما بعضها الآخر فيدار باليد ، غير أن أية واحدة منها لا تقوى على أن تصنع شيئا من النوع الثقيل ، وغاية ما تقوى عليه قطعة تزن قنطارا ، أو عمود قطره بوصتان أوثلاث بوصات . وفى هذه الورشة كذلك قليل من البرادين والنحاسين ، ولكن ما يستطيعون إنتاجه تافه جدا فى مقداره ونوعه ، وبدائى فى مظهره . وتحوى دار الصناعة ورشة ممتازة تصنع بها ساريات السفن ، كما تحوى ورشة للنجارة وأخرى لصنع القلوع لا بأس بهما من حيث صلاحيتهما لما يقومان به من عمل . هذا إلى ما هنالك من مخازن ومستودعات لما يستخدم فى الأقسام المتعددة من مختلف الأدوات . كما أن هناك مصنعا للحبال طوله نحو ستمائة قدم ، ولكنه يكاد يكون خلوا من الآلات ، فضلا عن أن ما ينتجه من الحبال ضئيل فى مقداره ردىء فى نوعه . وتصنع فى الدار ملابس البحارة كذلك ، أما الأحذية والطرابيش فتقوم بصنعها معامل فوة والقاهرة .

وأما فيما يتصل بعدد العمال فى مختلف الصناعات فإنه يتضح من الجدول أن بينهم

الآن من الأوربيين عددا جد قليل . وعلى الرغم من أن العمال الوطنيين لا يمكن الموازنة بينهم وبين زملائهم الأوربيين ، إلا أننا إذا راعينا المدى الذى بلغوه من حيث التربية والتعليم ، أدركنا أنهم يأتون بالعجائب ، وبخاصة من يشتغلون منهم ببناء السفن ، فهؤلاء أقرب إلى العمال الأوربيين ممن يعملون فى نواحى الصناعة الأخرى .

وفى عام ١٨٣٥ اعتزل مسيو « سيريزى » منصبه ، بوصفه مهندسا لبناء السفن ومديرا لدار الصناعة ، بسبب المعارضة المستمرة التى كان يلقاها من مرءوسيه بعد أن لقنهم فى الواقع جميع ما يعرفون ، ولو أن ما تعلموه لم يزد على القدر الذى زين لهم أن فى استطاعتهم مواصلة السير وحدهم . وإذا شئنا أن نستعمل نفس الألفاظ التى فاه بها الرجل لكاتب هذا التقرير ، فإنه اعتزل العمل لأنه ، « خلال العام الأخير من خدمته ، رأى الدار تسير من سيء إلى أسوأ ، فلم يشأ البقاء حتى اليوم الذى يشهد فيه مصرعها » .

وبعد رحيله قام بإدارة القسم الخاص ببناء السفن رئيس مهندسيه المسيو « هنرى » ، وكان فى عمله رجلا ماهرا جدا ، ولكنه لم يكن يصلح لإدارة قسم بأكمله . وقد عاد مسيو « هنرى » هذا إلى فرنسا فى أوائل عام ١٨٣٧ ، وخلفه محمد أفندى ، وهو شاب تركى تعلم هندسة بناء السفن فى إحدى دور الصناعة الحكومية بانجلترة . غير أنه لما كان عمله مقصورا على إتمام السفن التى شرع فى بنائها من قبل ، فإن الفرصة لم تكن مواتية له حتى يثبت للباشا مواهبه وكفايته . ولكنه حصل على وعد ببناء فرقاطة أعد نماذجها وعرضها على الباشا . ثم عهد بإدارة الدار والإشراف عليها إلى المدير العام لطيف بك ، وهو ضابط فى أسطول الباشا يحسن إدارة الأعمال على الطريقة التركية . وعلى الرغم من أنه لم تكن لديه أية خبرة ببناء السفن ، إلا أنه استطاع فيما يظهر أن ينظم الدار تنظيما لا بأس به ، فقد أصبحت الدار منذ تولى إدارتها على جانب كبير من النظافة والنظام ، وهو أمر غير معهود فى الأتراك . والحق أن الدار من هذه الناحية أحسن بكثير مما كانت عليه فى عهد « سيريزى » ، ولو أنه يبدو واضحا لكل من يزورها أن المجال ما يزال يتسع لكثير من ضروب التحسين . ومهما يكن من الأمر ، فإنه لما يدعو إلى الدهشة حقا أن يستطاع خلال مدة قصيرة قدرها ست سنوات إنشاء مثل هذه الدار ، وبناء أسطول قوى ، فى بلد تسوده الفوضى ، ويدين أهله الكسل والتراخى .

وفى مايو ١٨٣٥ قرر رأى الباشا على أن يكون له حوض جاف ، بعدما رآه من شدة الحاجة إليه ، إذ كان كثير من سفنه يصاب بالعطب والتصدع ، إذا تركت فى البحر لإصلاحها .

وقد عرضت على الباشا خطة العمل ونموذج الحوض على يد شاكر أفندى ، وهو رجل تركى تقدمت به السن وقضى فى خدمة الباشا أعواما طوالا ، ولم تكن خبرته بهذا العمل تزيد على أنه شاهد مثيله فى القسطنطينية . وكان النموذج الذى تقدم به هـذا التركى الذى اعترف به مهندسا ، عبارة عن عدة صناديق من الخشب ، تملأ أحجارا ويتم إرساؤها فى الميناء ، بحيث تقام منهـا أربعة حوائط تضم فيما بينها الحوض . وقد شهد عرض هـذا المشروع كاتب التقرير وعدد من الأوربيين فى خدمة الباشا ، فأشار الكاتب إلى أن الخطة التى يقترحها شاكر أفندى لا يمكن أن تؤدى إلى إنشاء حوض يفى بالغرض منه ، وأيد هذا الرأى بعض الحاضرين . ولـكن الباشا رد على ذلك كله بأنه عمل الشىء الكثير وبأنه على استعداد لأن يعمل ما هو أكثر منه ، ثم أصدر أوامره إلى شاكر أفندى بالشروع فى العمل . وقد بدىء بصنع الصناديق فى « الترسانة » ، ولم تكد تتم ، حتى بودر بإرسائها فى الجهات المعينة . ولـكن الأمر الذى لا يمكن أن يسيغه عقل هو أن الأرض التى رؤى أن تستقر الصناديق عليها لم تكن موضع اختبار فى يوم من الأيام . وكان من أثر ذلك أن انقلب كثير من الصناديق ، وقلما استقر اثنان منها فى وضع رأسى أو أفقى ، بل ظلت تتغير مواضعها دون انقطاع . وبعد مضى بضعة أشهر ، وإنفاق ما يزيد على ثلاثين ألف جنيه ، رأى الباشا الأمر على حقيقته ، وأيقن أن شاكر أفندى أعجز من أن ينهض بما كلف أداءه ، فطرده من خدمته ، وأمره باعتكاف فى منزله ، فلم يبرحه منذ ذلك الحين . وقد وكل الأمر بعد ذلك إلى لجنة من الأتراك ، كان من بينها اثنان أو ثلاثة زاروا أوربا وتعلموا شيئا من الهندسة ، ولـكن أيا منهم لم يكن من الـكفاية بحيث يستطيع النهوض بهذا العمل . لهذا عرض كاتب التقرير ، بطريقة غير مباشرة ، أن يقوم ببناء الحوض ، لقاء مبلغ من المال لا يدفع إلا بعد إتمام البناء . ولـكن الباشا ما يزال يرى ، على الرغم من الدرس الذى ألقى عليه ، أن فى استطاعته إنشاء الحوض بوسائله الخاصة وبنفقات تقل عما يدفعه بطريق التعاقد . ولما كان هـذا رأيه فقد أرسل إلى فرنسا يطلب رجلا مارس مثل ذلك العمل حتى يتولى الإشراف عليه ، على أن يستمر تنفيذ المشروع فى الوقت نفسه بمعرفة اللجنة التى سبقت الإشارة إليها ، طبقـا للخطة السابقة ، وهى خطة يستهجنها العلم ، ويفضح عيوبها التنفيذ ، ولا بد من أن يحـكم بفسادها كل من له إلمام بمثل هـذه المسائل . وهكذا ضاع عامان سدى ، كما ضاعت ألوف الجنيهات ، وسوف تضيع ألوف أخرى كثيرة لإزالة ما تم إنشاؤه .

وحين زار مستر « ا . جالوى Galloway » مصر فى سبتمبر ١٨٣٧ قدم إلى الباشا

بناء على طلبه مجموعة من الرسوم لحوض مناسب يقام على أسس سليمة قوية ، ولكن يجب أن ننتظر القادم من فرنسا لنرى هل يأخذ بها أم يلجأ إلى خطة أخرى يضعها بنفسه .

الأحواض الجافة :

يتضح مما ذكره مستر « جالوى » أن أموالا طائلة أنفقت فى سبيل إنشاء أحواض جافة بالإسكندرية ، ولكن لم يكن من وراء ذلك جدوى حتى الآن . فقد وكل أمر إنشائها إلى رجال ليست لديهم ذرة من الكفاية ، كما أن الأعمال التى أقيمت فى البر أو البحر تدل على أن الذين تعهدوها بلغوا من العجز منتهاه . وقد اتخذت الوسائل منذ عهد قريب لاستقدام من تمس الحاجة إليهم من أرباب الكفايات ، حتى تستأنف أعمال البناء . فجاء إلى مصر حين غادرتها مهندس فرنسى زار أهم الأحواض فى انجلترة وفرنسا ، وهو المعهود إليه بإنشاء حوض الإسكندرية فى الوقت الحاضر .

عمال الترسانة وأجورهم :

فيما يلى بيان عن العمال والأجور فى دار الصناعة بالإسكندرية : —

النجارون (من الجنود)	٢٠٠	أجر كل منهم ٥ قروش	فى اليوم بما فى ذلك الغذاء والكساء
صغار النجارين « «	٣٠٠	» » » ٥ »	» » » » » » » »
« « من الأوربيين	٢٠	» » » ١٥ قرشا »	» » » » » » » »
« البورغوجية » لثقب الأخشاب (من العسكريين)	٣٠٠	» » » ٥ قروش »	» » » » » » »
القلافطية	٤٥٠	» » » ٥	» » » » » » » »
صانعو الحبال	٢٠٠	» » » ٥	» » » » » » » »
الحدادون	٢٥٠	» » » ٥	» » » » » » » »
البرادون	٦٥	» » » ٥	» » » » » » » »
الخراطون وصانعو النظارات وصانعو الأدوات البحرية والسمكرية وصانعو المراجل	١٠٠	» » » ٥	» » » » » » » »
النحاسون	١٠٠	» » » ٥	» » »
صانعو القلوع	١٠٠	» » » ٥	» » »
صانعوا البكرات لرفع الأثقال	١٠٠	» » » ٥	» » »

عمال مهمات السفن الحربية	١٠٠	أجر كل منهم	٥	قروش فى اليوم	
الخياطون	١٠٠	» » »	٥	» » »	
صانعو الأحذية	١٠٠	» » »	٥	» » »	
النقاشون والسباكون	١٠٠	» » »	٥	» » »	
صانعو البراميل	١٠٠	» » »	٥	» » »	
النشارون	١٥٠	» » »	٥	» » »	
حراس وسقاءون لآلات إطفاء الحريق	١٠٠	» » »	٣	» » »	
الحمالون	٢٨٠	» » »	٣	» » »	
سجناء الليمان (ليمانجية) يستخدمون فى مختلف الأعمال	٢٠٠	» » »	٤	» » »	
طهاة للعمال	٥٠	» » »	٥	» » »	
الكتبة الأقباط	٥٠٠	» » »	٦٠٠	قرش فى الشهر	
المتعهدون ومن إليهم	١٠٠	» » »	٥٠	قرشاً » »	
عمال الكراكات بما فيهم الموظفون	٢٠٠	» » »	٤	قروش فى اليوم	
عمال الخدمة على ظهر المراكب	٥٠	» » »	٤	» » »	
الموظفون المحالون إلى المعاش وغير اللائقين للخدمة	٢٠	» » »	٤٠٠	قرش فى الشهر	عدا الجراية
طبيب	١	أجره	١٠٠٠	» » »	» »
جراحون (من أبناء العرب)	٤	أجر كل منهم	٥٠٠	» » »	» »
معلمون أوربيون	٤	» » »	٥٠٠٠	فرنك فى العام	» »
» » (من الدرجة الثانية)	٤	» » »	٣٠٠٠	» » »	» »
بيك	١	أجره	٩٠٠٠	قرش فى الشهر	» »
قائم مقام	١	»	٣٥٠٠	» » »	» »
بمباشى	٢	أجر كل منهما	٢٥٠٠	» » »	» »
صاغ قول أغاسى	٣	أجر كل منهم	١٥٠٠	» » »	» »

صاغ قول أغاسى	٨	أجر كل منهم	١٢٥٠	قرش فى الشهر	عدا الجراية
يوزباشى	٢	« « «	٦٠٠	« « «	« «

القناطر الخيرية :

من أعظم المشروعات العامة التى كانت موضع التفكير فى مصر خلال جميع العهود تلك القناطر التى أريد من ورائها تنظيم مياه النيل بإقامة سد ضخم ذى عيون قرب ملتقى فرعى النيل : وقد صدر الاقتراح الأصلى عن علماء الحملة الفرنسية ، وقيل إنه نال تأييد نابليون . ويقدر مسيو « لينان » ، وهو المشرف على إدارة القناطر ، أنها سوف تروى ٣٨٠٠٫٠٠٠ فدان ، حتى فى أسوأ سنوات الفيضان ، دون استعانة بالآلات ، أما إذا استعين بها فسوف يمكن إيصال المياه إلى مساحة أخرى واسعة جداً تمتد أمام القناطر إلى مسافة تبلغ ثمانية فراسخ . ويرى « لينان » أن القناطر سيكون من شأنها تحسن الملاحة فى الترع والنهوض بفرعى دمياط ورشيد ، فضلا عن أنها سوف تزود ترعة المحمودية بما يكفيها من الماء ، وبذلك تساعد أكبر السفن على الوصول من تلك الترعة إلى النيل . كما يرى أن القناطر سوف تجعل من المستطاع إحلال الترع النيلية ، وعرضها ثلاثة أمتار أو أربعة ، محل الترع الصيفية التى يبلغ اتساعها ثمانية أمتار ، إذ أنها بحالتها الحاضرة تحتاج إلى التطهير فى كل عام . ويؤكد «لينان» أن القناطر سوف تساعد الحكومة لقاء نفقات قليلة على جعل ترعة السويس صالحة للملاحة . ولا جدال فى أن ذلك من أهم الأعمال التى يمكن اقتراحها للنهوض بمصر وخدمة المصالح التجارية فى العالم ، فسوف تمد هذه القناطر خليج القاهرة طول أيام السنة بمقادير كافية من المياه تضاهى ما تزوده بها أعلى الفيضانات . ويعترض « لينان » على نظام الرى الحالى بأن حفر الترع لا يرفع مستوى الماء ، فى حين أنها تزداد امتلاء بالطين عاما بعد عام . كما يرى أنه من غير المستطاع تقدير ما ينتظر أن تكون عليه المحصولات الزراعية فى البلاد ، نظراً لعدم استقرار أحوال الفيضانات . ويقدر « لينان » المدة اللازمة لإنجاز المشروع بخمس سنوات ، كما يقدر نفقاته بمبلغ ٧٫٧٥٨٫١٦٤ دولاراً أى ٣١٠٫٣٢٢ كيساً أى ١٫٥٥٠٫٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية .

واعتمادا على هذه البيانات صدرت الأوامر بالبدء فى هذا المشروع الضخم ، وهو مشروع إذا أمكن تنفيذه كان جديرا ببلاد الأهرام ، ولكن يظهر أنه بدئ فيه قبل أن يلقى ما كان خليقا أن يلقاه من بحث وتفكير ، ولهذا أهمل المشروع أو أجل بعد أن أنفقت فى سبيله أموال طائلة ، إذ جمعت له مقادير عظيمة من المواد ، فهناك مليونان من الأحجار

وغيرها تشغل ما لا يقل عن ألفى فدان من الأطيان الجيدة استبعدت من الأراضى المزروعة . ورغبة فى تزويد المشروع بالأحجار أنشئ خط حديدى يربط نهر النيل بمحاجر المقطم خلف القاهرة (ومنها اقتطعت أحجار الأهرام) . هذا إلى ما هيئ من وسائل لجلب مقادير وافية من أخشاب الغابات القريبة من الإسكندرونة . وقد حشد من العمال جمع غفير يبلغ اثنى عشر ألف رجل على ما أعتقد ، ولكن العمل بأجمعه معطل فى الوقت الحاضر . والرغبة شديدة فى تعرف آراء صفوة المهندسين الأوربيين فيما ينتظر أن يتمخض عنه هذا المشروع الضخم من نتائج ، من حيث مزاياه وأخطاره ونفقاته وإيراداته . ومن العبث أن يسارع الإنسان إلى إبداء رأى قطعى فى ذلك المشروع ، لاسيما وأن هناك تضاربا شديدا بين آراء الذين درسوه .

وعندما استقر الرأى فى بداية الأمر على إنشاء القناطر سار العمل بأسرع ما يستطاع من الهمة والنشاط ، وأنفق ٣٤٠٠٠ كيس (وهو مبلغ يساوى أكثر من ١٧٠٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية) ، ولكن لم يكن ثم ما يكفل إنفاذ العمل على وجهه الصحيح . وهناك من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أن إنفاق المبالغ الأولى فى غير حساب أثار بعض السخط فى نفس الباشا ، وحال دون المضى فى العمل . فبدلا من أن تهيأ مواد البناء شيئا فشيئا تبعا لما يستدعيه السير فى عملية الإنشاء ، أحضرت جميع المواد دفعة واحدة ، فكظت الأراضى المجاورة ، وأوقعت العمال فى حيرة كلما هموا بالعمل . لهذا استغنى عن $\frac{19}{20}$ منهم ، وسارت الإجراءات فى بطء وفتور ، يعوزها ما تجلى فى بداية الأمر من وحدة فى الغرض وقدرة على التنفيذ .

الآلات المائية :

بلغ من ازدياد قوة الآلات البخارية فى رفع الماء ، ومن شدة الاقتصاد فى الوقود فى السنوات الأخيرة (وبخاصة فى مقاطعة «كورنوول Cornwall») ، أن صار العدول عن مشروع القناطر وإنشاء آلات مائية أقل منه نفقة أمرا متوقع الحدوث . وتجرى البحوث الآن فى هذا الشأن ، والرأى الغالب أن القناطر ليست أكثر وسائل الرى ضمانا ولا أقلها نفقة .

الخط الحديدى بين القاهرة والسويس :

كان الخط الحديدى الذى يصل القاهرة بالسويس موضع بحث طويل ، حتى لقد بدا فى كثير من الأحيان أن المشروع على وشك التنفيذ ، ولكن اعتبارات تتصل بضخامة

العمل وعدم الاطمئنان إلى نتائجه المالية تدخلت للحيلولة دون المضى فى الشروع ، على الرغم من أن حكومة الباشا كانت قد تعاقدت فعلا بشأن القضبان التى سوف تستخدم فى إنشاء الطريق ، بل لقد وردت إلى مصر كمية منها تكفى لمد بضعة أميال . غير أن بعض هذه القضبان استخدم فى إنشاء الخط الحديدى القصير الذى سبقت الاشارة إليه بين محاجر جبل المقطم والنيل ، حتى تنقل به الأحجار لإنشاء القناطر (إذا ما استؤنف العمل) ، أو لغير ذلك من أعمال البناء . أما البعض الآخر فقد استخدم فى بناء خط حديدى قصير فى ضواحى الإسكندرية . وسوف أعود إلى موضوع وصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عند الإشارة إلى موضوع المواصلات بين أوربا والهند بطريق السفن التجارية .

الرغبة فى إنشاء طريق من الإسكندرية إلى القاهرة :

إنه لمن المرغوب فيه أشد الرغبة أن يكون بين القاهرة والإسكندرية اتصال عن طريق أقصر وأكثر تحديداً من طريق ترعة المحمودية والنيل . فليس الأمر مقصورا فى الوقت الحاضر على ضرورة استبدال سفينة بأخرى عند « العطف » حيث تتصل الترعة بالنهر ، إذ أن هنالك بعض الشك فى أن يستطيع الإنسان العثور على سفينة عقب وصوله ، ومن ثم يستحيل عليه أن يعرف متى يبلغ القاهرة . وقد لا تزيد المسافة بينها وبين الاسكندرية ، إذا قيست فى خط مستقيم ، على مائة ميل . وتهب الرياح عادة من الشمال ولكن مياه النهر تأتى من الجنوب . وقد بلغ من تقلب أحوال الرياح ، أن يستغرق قطع القناة فى بعض الأحيان اثنى عشر يوما قد تمتد إلى أربعة عشر . هذا فضلا عما هنالك من خطر شديد ، فالحوادث كثيرة الوقوع إذ تثور عواصف فجائية لا يتوقعها أحد ، ولا يستطيع توقيها فى جميع الأحوال . فقد انقلبت السفينة بالوالى نفسه مرتين فى النيل ، وكان عليه أن يسبح ملتمسا النجاة بحياته ، ولا يكاد يمر يوم دون وقوع حوادث مفجعة . ولن تكون هنالك أية مشقة فى إنشاء طريق ممهد فوق الأراضى المصرية بما هى عليه من استواء السطح . وإنى لعلى ثقة من أن هذا الموضوع قيد البحث .

لجنة الآثار العامة :

من أهم الرغبات التى أتيح لى أن ألفت إليها نظر الحكومة المصرية إنشاء هيئة تتعهد القديم من الآثار العامة فى مصر . ذلك بأنه مما يدعو إلى الحزن والأسى ، أن تعمد السلطات الوطنية والزائرون الأوربيون إلى تدمير تلك التذكارات الرائعة ، التى تستثير أكبر دواعى الاهتمام . وإنه لما يؤسف له كذلك ، أن تتناول يد الهدم والتخريب مثل هذا العدد الوفير من الآثار القديمة ، بعد أن ظلت ردحا طويلا من الزمن معروضة لكل من يريد استكناه

سرها واستطلاع خبرها . وقد أوضحت للباشا ، حين لفت نظره إلى هـذا الموضوع ، أن تلك الآثار من أنفس مقتنيات بلاده ، فشرفنى بأن طلب إلى أن أضع مشروعا للمحافظة عليها بحالتها الراهنة وللقيام بأية بحوث أخرى . وكان من أثر ذلك أن وضعت تقريرا موجزا عن الموضوع رفعته إلى الباشا واختتمته على النحو التالى :

« يبدو لى أن خير وسيلة للمحافظة على ما بقى من آثار والكشف عن أخرى جديدة أن تؤلف هيئة من أفراد لهم من مركزهم الاجتماعى ومن غيرتهم واستنارتهم ما يكفل أداءهم هذه المهمة النبيلة التى وكلت إليهم أداء حسنا . وإن لجنة تتألف من محافظ القاهرة وناظر المعارف وكبير المهندسين والقناصل العامين للدول الأربع العظمى ومن رئيس الجمعية المصرية و « سكرتيرها » ومدير الأشغال العمومية وناظر مدرسة الفنون والصناعات ، إن لجنة تتألف من هؤلاء يمكن أن تكون خير نواة ، ومن الممكن أن يزاد عدد أعضائها بالقدر الذى تتطلبه الظروف . وحين يناط بهذه اللجنة المحافظة على الآثار العامة والبحث عن آثار جديدة يجب عليها أن تعد العدة لإنشاء متحف تجمع فيه نفائس هذه الأشياء . وعلى اللجنة أن تعين لها سكرتيرا يشتغل فى الوقت نفسه مديرا للمتحف براتب سنوى قدره (كذا) . وقد يخصص الباشا مبلغ (كذا) فى كل عام للمحافظة على الآثار ونظافتها والقيام بما تشير به اللجنة من بحوث جديدة . ومن واجب اللجنة أن تعين مندوبا فطنا يطلعها على حالة الآثار ووسائل صيانتها ، كما يناط به إدارة ما يطلب من الأعمال الجديدة بتفويض من اللجنة . ويجب أن تمنع أعمال الحفر والتنقيب إلا بإذن من اللجنة ، وألا يصرح بتصدير العاديات إلا بعد استئذان الباشا . وواجب أن يكون من حق اللجنة تعيين مندوبين خاصين فى حالات معينة إما للوقوف على معلومات تتصل بالآثار والعمل على صيانتها وإما لإدارة ما قد يصرح به من أعمال البحث والتنقيب . وإنه لمن الواجب كذلك ألا يحطم أثر من الآثار القديمة أو يهدم أو ينقل من مكانه قبل الحصول على موافقة اللجنة . وعلى اللجنة أن تقرر جميع ما يتخذ من وسائل لمساعدة السائحين ، بالقدر الذى يتفق وصيانة الآثار وضرورة العناية بها » .

المحاسبة العامة :

أشرت إلى حالة الحسابات العـامة فى مصر ، وهى حالة تسمح بوقوع الكثير من المخالفات . فعلى الرغم من أن يد الإصلاح قد تناولتها من بعض مناحيها فى السنوات الأخيرة ، وعلى الرغم من أن طريقة « الدوبيا » أصبح معمولا بها فى إمساك الدفاتر التى يرجع إليها ، فإن الصلة بين « جرانيل » ناظر المالية ومرءوسيه ما تزال مقطوعة يعوزها التنظيم ، إلى حد غدت معه صحة الحسابات والحيطة من اختلاس الأموال الأميرية أمرا ليس له من الضمان ما يكفله ،

وليس عليه من الإشراف ما يكفيه . ولا تودع الإيرادات خزانة عامة ، وإنما تخصص لمختلف الأغراض مع بقائها بعيدة عن رقابة أية سلطة مركزية . وقد تنقل إيرادات إقليم معين إلى باب خاص من أبواب المصروفات كما هو الشأن فى إيرادات مديرية الشرقية إذ خصصت لسد نفقات التعليم . وقد أدى ذلك إلى إيجاد عدة خزائن منفصلة مستقلة ، كل منها عرضة للخراب والفوضى .

وقد سنحت لى فرصة رفعت فيها إلى الباشا نتائج ماشهدته من مظالم ترتكب ومخالفات يسدل عليها الستار وضروب من الابتزاز لاتنقطع ، لأن النظام المتبع فى إمساك الدفاتر نظام سيء . على أننى لم أتردد فى أن أوضح له شدة مايعانيه الناس لأن الرقابة التى يقترن بها كل نظام حسابى دقيق لا أثر لها ، (وكان جنابه العالى يصغى إلى وهو أوسع ما يكون صدراً وأكثر مايكون اهتماماً) . ولقد رغب إلى فى أن أعاونه على إصلاح حسابات مصر العامة . وانعقد برياسة حفيده عباس باشا ديوان شهده أغلب النظار ، وأحضرت إلى جميع دفاتر الحكومة لأقوم بمراجعتها . وهذه الدفاتر بأجمعها معهود بها إلى موظفين مسيحيين من القبط ، يرأسهم «باسليوس» بك المدير العام للحسابات ، وهو مسيحى قبطى . وقد أدخلت بعض ضروب التحسين . ويخيل إلى بصفة عامة أن الحسابات لم تبلغ من الضبط والإحكام فى أية دولة شرقية مابلغته فى القاهرة . ومع هذا فقد ابتهجت بتلك الفرصة التى أتاحها لى الباشا ، حتى أكتب تقريرا تنتفع به الحكومة فى شأن التغييرات التى بدا لى أن الحالة فى أشد الحاجة إليها . وقد قال الباشا وأمارات السرور بادية عليه ، إن إجراء هذه التغييرات سيكون موضع اهتمامه على الفور .

وكان أهم ماتوخيته من الأغراض أن توضع فى بداية كل عام ميزانية للإيرادات والمصروفات يتضح منها مقدار ما صرح بجمعه من الإيراد وما يجب على الحكومة إعداده من النفقات ، وأن يقصر الدفع على الخزانة الكبرى منعا لحدوث اختلاسات وأضرار تنشأ دائما عن وجود سلطة تتذرع بحجة من الحجج للحيلولة دون وصول الإيرادات إلى الخزانة ، وأن يتم الفصل بين أعمال الصرف والتحصيل فيما يتصل بأموال الحكومة ، وأن يكون لناظر المالية سلطة الإنفاق على جميع المصالح الحكومية ، وألا يكون ثم اتصال بين المفتشين ومن يتولون الصرف ، وأن يصبح أولئك الصيارفة مسئولين أمام ناظر المالية رأسا ، وأن يحرم على أية مصلحة تحصيل الأموال إلا عن طريق نظارة المالية ، وأن تتخذ العدة للإسراع فى الدفع وتنظيم الموازنة وإجراء المراجعة النهائية للحسابات فى جميع فروع الإدارة . على أنى لم أشأ أن أذكر تفصيلات معقدة تقف الحكومة إزاءها موقف الحيرة والارتباك ، بل آثرت أن أعرض بعضا من المبادىء الأولية فى المحاسبة العامة ،

وهى مبادئ متى أخذ بها نمت وازدهرت بطبيعتها وبحكم الضرورة وأدت إلى القصد فى الإنفاق ، والاطمئنان على الدخل ، وزيادة الايراد ، وتناقص أعمال الابتزاز .

الواردات والصادرات :

لم أستطع الحصول على بيانات إحصائية صحيحة عن واردات مصر وصادراتها فى السنوات الأخيرة ، إلا أنه فى عام ١٨٢٣ بلغت قيمة الواردات من أوربا ٢٫٨٨٨٫٥٥٢ دولاراً أسبانيا ، منها ١٣١٫٢٢٢ قيمة ما استورد من انجلترة ، و٣٠٠٫١٥٧ من الأدرياتيك ، و٥٠٤٫٦٩٠ من تركية أوربا ، أما أكبر مقدار فهو ما استورد من ليفورنة وقيمته ٧٦٩٫٨٠١ . وأما الصادرات إلى أوربا فى نفس العام فبلغت قيمتها ٥٫٥١٨٫٨٧٠ من الدولارات الأسبانية ، منها مبلغ ١٨٦٫٤٣٩ قيمة ما صدر إلى انجلترة ، و ٥٩٣٫٢٨٦ إلى مرسيليا ، و ٧٣٦٫٧٢١ إلى سوريا ، و ٩٤٩٫٥٢٠ إلى ليفورنة ، أما أكبر مبلغ فهو ١٫٢٥٢٫٦٧٦ وهو قيمة ما صدر إلى القسطنطينية . وقد بلغ مجموع الصادرات إلى العالم بأجمعه ٧٫٢٧٦٫٠٠٠ دولار ، ومجموع الواردات ٣٫٢٨٢٫٤٥٠ دولارا .

الواردات والصادرات فى عام ١٨٢٤ :

	الصادرات	الواردات
١٨٢٤ ميلادية		
إنجلترة	١٫٩٤٥٫٠٠٠	٥٦٩٫٠٠٠
النمسا	١٫٠٠٦٫٠٠٠	٧٤٧٫٠٠٠
وجاقات الغرب	١٣٠٫٠٠٠	٢٩٢٫٠٠٠
الدنمرك	—	—
سردينيا	٢٨٣٫٥٠٠	٤٧٫٥٠٠
أسبانيا والبرتغال	٤٧٫٠٠٠	٢٫٥٠٠
فرنسا	٢٫٢٣٩٫٠٠٠	١٫٥٨٣٫٠٠٠
هولندة	٤٥٫٧٠٠	١٫٣٠٠
القسطنطينية	١٫٠٤٦٫٠٠٠	٣٤٦٫٠٠٠
الليفانت والجزر الأيونية	١٫٩١١٫٠٠٠	٤١٤٫٠٠٠
سوريا	٧٦٢٫٠٠٠	٥٢٢٫٠٠٠
نابلى	—	—
تسكانيا	١٫١٧٨٫٠٠٠	٦٩٣٫٠٠٠
روسيا	٣٨٫٠٠٠	٣٦٫٠٠٠
السويد	—	—
المجموع	١٠٫٦٣٦٫٥٢٩	٥٫٠٤٣٫٠٠٠

وفى عام ١٨٢٦ :

	الصادرات	الواردات
إنجلترة	٦٢٣ر٧٠٠	٦١٤ر٠٠٠
النمسا	٩٥٧ر٠٠٠	٤٥٦ر٠٠٠
وجاقات الغرب	١٣٧ر٠٠٠	٥١ر٠٠٠
الدنمرك	—	—
سردينيا	٢٧٥ر٠٠٠	١٥٨ر٠٠٠
أسبانيا والبرتغال	٩٧ر٤٦٧	١٤ر٠٠٠
فرنسا	٥٩٣ر٠٠٠	٢٩٣ر٠٠٠
هولندا	١١ر٣٠٠	—
القسطنطينية	١ر٢٥٢ر٠٠٠	٢١٢ر٠٠٠
الليفانت والجزر الأيونية	١ر٧٠٢ر٠٠٠	٥٦٧ر٠٠٠
سوريا	٦٦٢ر٠٠٠	١١٧ر٠٠٠
نابلى	—	—
تسكانيا	٩٤٩ر٠٠٠	٧٥٩ر٠٠٠
روسيا	١٤ر٠٠٠	٧ر٨٠٠
السويد	—	—
المجموع	٧ر٢٧٦ر٠٠٢	٣ر٢٨٢ر٤٥١

تجارة دمياط فى عام ١٨٢٣ :

كانت تجارة دمياط فى عام ١٨٢٣ كالآتى : —

السفن		الصادرات	الواردات
٣٧	النمسا	١٠١ر٠٠٠	٢٧٥ر٠٠٠
٢٢	فرنسا	١٢٩ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠
٨	جنوة	٤٥ر٠٠٠	٨٩ر٠٠٠
١١	روسيا	٥٩ر٠٠٠	١٢١ر٠٠٠
٣	نابلى	١٥ر٩٠٠	١٦ر٠٠٠
٢٥	إنجليزية وأيونية	٣٠ر٠٠٠	١٠٤ر٠٠٠
—	تسكانية	—	—
١٠٦		٣٧٩ر٩٠٠	٧٦٥ر٠٠٠

تقرير مستر ثربورن Thurburn *عن تجارة مصر :*

رغبة فى إعطاء فكرة عامة عن حالة التجارة المصرية فى الوقت الحاضر ، أورد ما أجاب به مستر « روبرت ثربورن » قنصل صاحبة الجلالة فى الإسكندرية ، وأحد الشركاء فى بيت « برجز » Briggs الشهور وشركائه على الأسئلة التى وجهتها إليه : —

الإسكندرية فى ١٢ يناير ١٨٣٨

سيدى العزيز .

« تأخرت بضعة أسابيع فى الرد على الأسئلة التى حواها كتابكم الذى أرسلتموه إلى فى العاشر من نوفمبر ، عساى أستطيع أن أنقل إليكم معلومات أدق عن النقط التى أشير فيه إليها ، إلا أن افتقار هذه البلاد إلى سجلات عامة وغيرها من الوسائل التى يعتمد عليها فى كتابة تقارير مدعمة بالإحصاءات الصحيحة ، يضطرنى إلى الإدلاء بردى على علاته ، راجياً ألا تعلق عليه أية أهمية باعتباره وثيقة رسمية ، إلا إذا وجدت أن المعلومات التى يحويها تعززها بيانات من مصادر أخرى .

« منذ عرفت هذه البلاد ، تعرضت تجارة مصر لعدة تقلبات شديدة للغاية ، يرجع بعضها إلى أسباب سياسية وبعضها الآخر إلى الأنظمة الداخلية التى أقامتها الحكومة المحلية ، ولكن لا يمكن أن يقال إن هذه التقلبات كان لها أى أثر ملحوظ فى عدد السكان .

« ففى أثناء الحرب التى أعقبت الثورة الفرنسية كان يستورد لبلاد الليفانت عن طريق مصر قليل من السلع التى تنتجها الهند ، كما كانت تجلب بالطريق نفسه ، من البلاد الواقعة على البحر الأحمر ، مقادير عظيمة من الصموغ والعقاقير ، فضلا عن مقادير أخرى من بن مخا . وكانت جميع تلك المقادير تنقل إلى أزمير وموانى البحر المتوسط ، حيث يتم إعدادها لأسواق الشمال ، ثم غدا هذا الإعداد يتم فى مصر بعد ذلك . وإذا استثنينا الصمغ العربى الوارد إلى مصر من سنار لحساب الحكومة ، فقد فترت حركة إصدار الحاصلات التى ينلها داخل إفريقية فتوراً شديداً منذ بضع سنوات . ويرجع ذلك فى الغالب إلى الضرائب الباهظة التى تفرض عليها عند إرسالها إلى ممتلكات الباشا ، وقد يرجع إلى ضآلة الثمن الذى يدفع فى أمثالها من السلع التى تحتكرها الحكومة ، وإلى إعداد وسائل أيسر لنقلها عن طريق رأس الرجاء الصالح .

« وقد أدت هذه الأسباب عينها إلى ضياع تجارة البن اليمنى من يد مصر نهائيا ، كما ضاعت تجارة العقاقير والعاج والتبر وغيرها مما ينقله داخل إفريقية . وقد كانت هذه السلع من أهم موارد التجارة المصرية ، ولم تكن تقل أهمية عما تجلبه القوافل من ثمين البضائع ،

وعما تأخذه فى مقابلها من منتجات أوروبا ومصنوعاتها . وإزاء ماصادفه التبادل التجارى مع داخل إفريقية فى مصر من عقبات ، اضطرت التجارة إلى أن تسلك مسالك أخرى . ويجد تجار إفريقيـة الآن من مصلحتهم أن ينقلوا متاجرهم إلى وجاقات الغرب ، بل إلى الثغور النائية فى زنجبار وغيرها من ممتلـكات إمام مسقط ، على ساحل إفريقيـة الجنوبى الشرقى ، فقد لقيت منه التجارة فى هذه الجهات تشجيعاً عظيما فى الزمن الأخير .

« وقد أفضت تلك التقلبات ، بما أحدثته من نقص فى تجارة المرور ، إلى خفض واضح الأثر بعيد المدى فيما يرد من أوربا عامة . ولو أزيلت القيود الحالية ، لـكان لذلك أحسن الأثر فى إصلاح تجارة مصر الداخلية ، وتحسن علاقاتها الخارجيـة . وقد صرح باستيراد البن الأجنبى خلال الشهور الاثنى عشرة الماضية بمقتضى فرمان من السلطان ، بعد أن كان استيراد هذا الصنف ممنوعا إلى ذلك الحين ، رغبة فى زيادة الإقبال على استهلاك البن اليمنى . وهكذا تهيأت فرصة قد تؤدى إلى زيادة الوارد من بن جزائر الهنـد الغربية ، إذا بقيت الرسوم العالية المفروضة على البن اليمنى فى البحر الأحمر على ما هى عليه .

« وقد أدخل الباشا زراعة عدة أصناف لم يسبق إنتاجها فى مصر ، كالقطن طويل التيلة والنيلة والأفيون والحرير والقوة وغيرها . وكان لهذه الأصناف (ولأولها بنوع خاص) أثرها فى زيادة تجارة الصادر ، دون أن تؤدى إلى زيادة مماثلة فيما يرد من أوربا .

« على أن الأرباح الناشئة عن بيع هذه المحصولات الجديدة لحساب الحـكومة لاتعود على الزارع ، إذ أنه يأخذ لقاء محصولاته مايراه موظفو الدولة ثمنا ملائما لها ، ولـكنه ثمن غير مجز فى أغلب الحالات ، لما هنالك من نقائص وعيوب فى طريقة الدفع المعمول بها . لهذا لم يبد على جمهور الزارعين أنهم أفادوا شيئا من مزايا هذا التوسع الزراعى ، فلم يشتد إقبالهم على اقتناء السلع الأجنبية التى تكفل لهم الراحة والنعيم ، إذ أن شطرا عظيما من صادرات مصر كانت ترسل إليها فى مقابله من أوربا حتى ذلك الحين ذخائر حربية وأخشاب وغير ذلك مما تحتاج إليه الحـكومة . ولم يكن ماتحتاج إليه الحـكومة سوى مواد مستهلـكة ، لاعلاقة لها بالعوامل التى تؤثر فيما يستهلك داخل البلاد .

على أن الانخفاض الشديد فى أسعار المصنوعات الأوربية ، والقطنية منها خاصة ، ذلك الانخفاض الذى حدث خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة منذ عقد الصلح العام ، كان أشد أثرا فى زيادة استهلاك هذه المصنوعات بين الأهالى على اختلاف طبقاتهم ، من أى عامل من عوامل تحسين التجارة فى داخل البلاد . وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن

«هذه الزيادة قد تطرد ، إذا أمكن تخفيف القيود المفروضة على الطريقة التي يسهم بها الزراع فيما يعود به إصدار محصولات البلاد من أرباح . غير أنه لما كانت تجارة الصادر من أهم موارد الحكومة المالية ، فإن أي تغيير من هذا القبيل لا يمكن أن يحدث ، مهما يكن مرغوبا فيه ، إلا بإجراء يوفق بين مصالح الباشا ومصالح التجارة ورفاهية البلاد .

« وإنه لمن واجبي أن أعترف ، بناء على ماأعلمه بنفسي من أخلاق أبناء العرب كما هي في الوقت الحاضر ، بأن هناك بعض الحق فيما يقال ، من أن الفلاح المصري ، لو أطلقت له حرية التصرف طبقا لمشيئته ، لقصر اهتمامه على مطالبه الوقتية ، ولظل دهرا طويلا غير معنى إلا بزراعة الحاصلات التي لايكلفه إنتاجها غير أقل جهد ونفقة . فقليل جدا من تتوافر لديهم الأموال الكافية للقيام بمشروعات زراعية ، مهما يكن الربح الذي تدره تلك المشروعات إذا كان من شأنها إنفاق أموال طائلة والتأخر في اجتناء الأرباح . هذا إلى أنه ليس في وسع الأوربيين أن يشتغلوا بمثل هذه الأعمال ، دون أن تكون هناك اتفاقات تحميهم ، وليست هذه الاتفاقات واردة فيما بينهم وبين الباب العالي من معاهدات في الوقت الحاضر .

« فإذا أمكن تدبير وسائل تكفل صيانة رءوس الأموال الأجنبية ، سواء ماأستغل منها في الزراعة ، أو ماأقرض للزراع انتظارا للمحصول ، (كما هو الشأن في صقلية وغيرها من البلاد) ، فليس من شك في أن الباشا سوف نجد من مصلحته في النهاية أن يتخلى عن نظام الاحتكار ، وأن يستبدل به ضريبة مئوية ثابتة تغني عن جميع الضرائب الأخرى . ومن الممكن أن تفرض تلك الضريبة في موانى الشحن ، دون التجاء إلى تلك الوسائل الإدارية المعقدة ، التي تكلف كثيرا من النفقات ، ولا يستغنى عنها في تأييد النظام القائم .

« ولما كان القطن أهم مايصدر إلى أوربا ، منذ بضع سنوات ، فإن البيان الرافق يمكن أن يتخذ مقياسا لما طرأ على التبادل التجاري بين مصر ومختلف الدول الأوربية من زيادة أو نقص .

« وقد ظلت مصر خلال السنوات التي أعقبت صلح ١٨١٥ تزود تريستا وليفورنة وجنوه ومالطة وثغور أسبانيا والبحر المتوسط بمقادير وافرة من القمح والشعير والبقول . غير أن التجارة مع أسبانيا وقفت نهائيا في السنوات الأربع عشرة أو الخمس عشرة السابقة بسبب الضرائب الفادحة التي فرضتها تلك البلاد على الحبوب الواردة من الخارج ، وما كان لذلك من أثر في تشجيع الزراعة هناك . هذا إلى أن تشجيع باشا مصر زراعة القطن ،

مؤثرا إياه على غيره من الحاصلات الزراعية ، أدى إلى نقص تدريجى فيما يصدر من القمح إلى جميع البلاد التى كانت تستورده من مصر فيما مضى . وقد كان لهذا العامل نفسه أثره فى زراعة الكتان ، فعلى الرغم من أن مصر كانت تصدر من بذوره فى السنوات الماضية بين خمسين وستين ألف كوارتر فقد أخذ هذا المقدار فى الهبوط شيئا فشيئا ، حتى أنه لم يصدر منه وسق سفينة واحدة ، خلال ست سنوات أو سبع ، إلى أن حل العام الماضى فبلغ ماشحن فيه وما لم يشحن نحو عشرة آلاف كوارتر .

« ومع هذا فقد قل إصدار بذور الكتان لزوال بعض القيود التى كانت مفروضة على عصرها فى البلاد لاستخراج الزيت ، ذلك بأن الزراع يرون أن عصر البذور أعود عليهم بالفائدة من بيعها للحكومة .

« وقد ظل الأرز والقرطم سنوات طويلة وهما يصدران من مصر ، ويكاد إصدار الصنف الأول يكون مقصورا على تركيا ، إذ يفضله أرز إيطاليا وأمريكا فى الأسواق الأوربية لتفوقه فى النظافة . أما التبغ الذى تزرعه مصر فمن صنف ردىء جدا ، ولا يدخنه غير الطبقات العاملة من أهل البلاد . وللصعيد قدرة عظيمة على إنتاج السكر ، غير أن الحاجة إلى ما تتطلبه إدارة المزارع من رءوس الأموال ، وقلة التشجيع من جانب الحكومة ، كان من شأنهما قصر إنتاجه فى الوقت الحاضر على مقدار صغير يستهلك فى داخل البلاد . أما الحرير والروم فلا يمكن اعتبارهما حتى الآن من صادرات مصر ، ذلك بأن الحرير القليل الناتج تقوم بصنعه معامل البلاد ، أما تقطير الروم فما يزال فى بدايته .

« وقد وجد أن الكميات القليلة من الأفيون التى صدرت حتى الآن كانت عيوبها من الكثرة بحيث كاد يستحيل بيعها فى الصين ، وهى البلاد التى يستهلك فيها هذا الصنف على أوسع نطاق ، ولكن إذا تحسنت زراعته فقد يصبح عظيم الأهمية فيما بعد . وقد بلغ آخر محصول من الأفيون ٢٢٫٠٠٠ رطل إنجليزى .

« أما النيلة فقد زرعها الفلاحون المصريون منذ عهود عريقة فى القدم ، واستخدموها فى صبغ ما تنسجه البلاد ، ولكن العمل على أن تكون ملائمة للأسواق الأوربية لم يكن قط موضع اهتمام ، حتى استقدم باشا مصر من البنغال بعض الأرمن ممن لهم دراية بزراعة النيلة فى ذلك الإقليم . ولما كان قدر كبير من محصولها يستهلك فى مصر وسوريا ، فإن الصادرات لا توضح مدى نجاحها ولا حالتها الراهنة على وجه التحقيق إلا من بعض النواحى . أما مستقبلها فيتوقف على ما قد تلقاه من عناية وتشجيع ، فمن الممكن رفع أسعارها بحيث تكون

تلك الأسعار مجزية إلى الحد المعقول ، وذلك لقلة ما تستتبعه زراعتها من نفقات .

« وكذلك ظل القطن قصير التيلة سنوات طويلة وهو أحد الحاصلات المصرية ، ولكنه كاد ينقرض منذ إدخال القطن ذى التيلة الطويلة الذى أطلق عليه اسم محو ، فقد عثر على نباته أول ما عثر عليه فى حديقة محو بك بالقاهرة ، ويظن أنه جىء به من جزيرة « بوربون » إبان الغزو الفرنسى . ومن الممكن التوسع فى زراعة هذا الصنف بالديار المصرية إلى مدى بعيد يجاوز مداه فى الوقت الحاضر . وعلى الرغم من أن أسواق أوربا لم تعد فى العهد الأخير تقدم له من ضروب التشجيع ما كانت تقدمه فيما مضى ، فليس من شك فى أنه من المستطاع أن تكون زراعته فى هذه البلاد رابحة إذا أحكمت إدارتها ، وذلك بسبب ضآلة أجور العمال .

« وتجارة الصادر من الإسكندرية إلى أوربا تكاد تنقل جميعها على ظهر سفن أوربية ، أما تجارة الصادر من دمياط فقصورة على سواحل الشام وما يجاورها من الجزر ، (ويستثنى من ذلك الأرز ، فإنه يشحن إلى القسطنطينية) . وتنقل هذه التجارة على سفن يملكها جماعة من أهل البلاد المسلمين والتجار المسيحيين .

« أما الأسطول التجارى فى ثغر الإسكندرية فمؤلف فى الوقت الحاضر من ست عشرة سفينة ، تتراوح حمولة كل منها بين مائة وثلاثمائة طن ، وبها من الرجال عدد يتراوح بين تسع وثمانية عشر .

« وكذلك أعد الباشا فرقاطة وخمس سفن غير مسلحة ، حمولة كل منهـا بين أربعمائة وستمائة طن ، كما أعد ثمان عشرة أو عشرين نقالة أقل منها حمولة ، وذلك لنقل المتاجر إلى سوريا وكريت والموانى القريبة . ولم أستطع الحصول على قائمة بالسفن التجارية فى عام ١٨٢٧ ، ولكن العدد قد ازداد منذ ذلك الحين . وليس هنا سجل للسفن فى ثغر دمياط ، فحمولتها صغيرة كما أنها تشتغل غالبا فى التجارة الساحلية .

« وقد ذكرت فى البيان المرافق أجور النقل فى الوقت الحاضر .

« ولما كانت الحكومة تتولى بيع أهم السلع المصدرة ، فإن تصريف هـذه السلع يتم بطريق المزايدة العلنية فى أوقات غير منظمة ، على أن تدفع أثمانها فورا . أما السلع المستوردة فقلما تباع نقدا بل يؤجل دفع الثمن عادة مدة يتراوح طولها بين شهرين وأربعة شهور .

« وقد حددت معاهدات الامتياز مع الباب العالى الرسوم المقررة على الواردات والصادرات على أساس ٣٪ ولكن أغلب المحصولات التى تبيعها الحكومة لا تفرض عليها أية رسوم ، وذلك باستثناء القطن إذ تجبى ستة قروش وثلاث بارات عن القنطار الذى تبلغ زنته حوالى

مائة من الأرطال الإنجليزية . وقد جرت العادة بأن تتفق الدول الكبرى مع القسطنطينية كل عشر سنوات على تعريفة ثابتة للرسوم ، وقد حل أجل التعريفة البريطانية فى أول مارس سنه ١٨٣٤ ، ولم تجدد حتى الآن ، إذ ما تزال الباحثات تجرى مع الباب العالى فى هـذا الشأن . غير أن الباشا سمح ، إلى أن توضع التعريفة الجديدة ، بسريان التعريفة القديمة وهى فى صالح تجارتنا إلى حد كبير ، لأن النسب الواردة بها قلما تزيد متوسطها على ٢ ٪ .

« وفيما يلى الرسوم المقررة الآن على أنواع النبيذ والمشروبات الروحية وهى من السلع التى تفرض عليها ضرائب ما نعة : —

« الـكونياك الفرنسى والجن والروم : ثلاثة قروش على الجالون مع إضافة عشرين بارة مقابل البيع بالقطاعى .

« أنواع النبيذ وسائر الخمور : قرشان وربع القرش على الأقة بما فى ذلك ضريبة البيع بالقطاعى .

« النبيذ العادى : أربع بارات على الأقة مع إضافة اثنتى عشرة بارة فى مقابل البيع بالقطاعى .

« نبيذ « مرسالا » Marsala وغيره ست بارات على الأقة عا فى ذلك ضريبة البيع بالقطاعى .

« أنواع النبيذ الفاخر معبأة فى زجاجات : أربع بارات على الزجاجة عا فى ذلك ضريبة البيع بالقطاعى .

« وقد حدث فى أوقات مختلفة أن كثر التساؤل عن الرسوم الجمركية ، وبخاصة رسوم الحرير الخام فى بلاد الشام ، إذ كان هذا الصنف فى ظل حكومة السلطان معرضاً لأن تفرض عليه ضرائب متنوعة ، لا تخضع لنظام ولا تقرها معاهدات الامتياز . وكانت الحكومة المصرية راغبة فى الاحتفاظ بهـذه الضرائب ، وفرض قيود أخرى على ذلك الصنف ، أما الآن فقد ألغيت تلك الضرائب إلغاء تاماً ، بل لقـد تخلى الباشا عن صنع المنسوجات الحريرية فى مصر .

« ويتراوح سعر الفائدة المحصلة على الأموال بين ١٠ ٪ و ١٨ ٪ تبعاً لنوع القرض ومقتضيات التجارة .

« ولا تقر الشريعة الإسلامية اقتضاء فوائد على الأموال ، ولـكن الباشا يسمح بإعطاء ٦ ٪ للبيوت الأوربية التى اقترض منها مبالغ من المال .

« وترعة المحمودية من الإسكندرية إلى العطف من أهم الأعمال التى قام بها محمد على لتسهيل المواصلات الداخلية ، فقبل أن تحفر هذه الترعة فى عام ١٨١٩ ، لم تكن ثم وسيلة

لنقل محصولات البلاد من الداخل إلى الإسكندرية سوى طريق رشيد ، غير أن مصب النهر عند رشيد لم يكن من الميسور اجتيازه فى بعض الأحيان خلال فصل الشتاء مدى خمسين أو ستين يوماً ، وهو أمر أصيبت التجارة من جرائه بأفدح الخسائر ، لأن النفقات التى يتحملها التجار بسبب احتجاز السفن محملة فى ذلك المكان أمداً يجاوز الحد المألوف ، كانت تزيد فى كثير من الأحيان على الأجور التى دفعوها فى شحن البضائع بأسرها .

« وهناك بيان مرافق عن عدد السفن التى قدمت إلى الإسكندرية والسفن التى غادرتها روعى فى إعداده أقصى ما يستطاع من الدقة ، ولكنه لا يتناول المدة بأكملها ، فضلا عن أنه لا يتناول سائر التفصيلات التى تطلبها .

« وفيما يلى الأجور الحقيقية التى يتقاضاها العمال فى الوجه البحرى : —

البناء	من	٣	إلى	٧	قروش فى اليوم		
الفاعل	»	١½	»	٢½	قرش	»	»
النجار	»	٤	»	٩	قروش	»	»
الحداد	»	٣	»	٦	»	»	»
الحمال	»	٢	»	٤	»	»	»
خادم المنزل	»	٢	»	٣	»	»	»
البستانى	»	٣	»	٤	»	»	»
العامل الزراعى	»	١½	»	٢	من القروش فى اليوم		

« والحد الأعلى للأجور إنما يشير إلى ما يتقاضاه العمال فى المدن الكبرى ، ومع هذا فمستوى الأجور الآن بوجه عام فوق مستواها العادى حتى منذ عامين ، فقد ارتفعت أسعار المأكولات من جميع الأنواع فى الوقت الحاضر ارتفاعا كبيرا ، بسبب ندرتها فى كل أنحاء البلاد .

« وإنى لأرجو أن ترجعوا إلى قائمة الأسعار الحالية المرافقة لمعرفة أثمان المواد التى يكثر استهلاكها .

« والطبقات الموسرة من أهل البلاد يتألف طعامها من خبز القمح ولحم البقر والجاموس والضأن والسمك والدجاج (ولو أنهم يستهلكون من الأطعمة الحيوانية مقادير أقل مما يستهلكه عامة الأوربيين) ، كما يتألف من الزبد وزيت الزيتون والأرز والبقول والخضر والبلح وغيره من ألوان الفاكهة ..

« أما الطبقات العاملة فتستهلك مقادير ضئيلة جداً من الأطعمة الحيوانيـة ، ويستثنى من ذلك فى بعض الأحيان ما تقوم البلاد بإعداده من السمك المملح . وأهم ما يقتاتون به الفول والعدس وغير ذلك من البقول ، وكذا الزيتون المخلل والخضر والبلح والبطيخ (فى الصيف) والأرز فى القليل النادر من الحالات . أما خبزهم فيصنع من الشعير أو من دقيق الذرة الشامية . ويستخدمون فى طهى الطعام زيت بذر الـكتان والسمسم وزيوتاً أخرى من الأصناف الواطئة .

« ويرتدى الفلاحون المصريون فى الصيف ملابس من القطن الخشن أو الـكتان ، تنسج فى البـلاد ؛ وقد تصبغ باللون الأزرق فى بعض الأحيان . أما فى الشتاء فيرتدون ملابس خشنة من الصوف يصنعها الأهالى .

« ومنذ عشر سنوات ، أنشأ الباشا محـكمة للنظر فيما بين الأجانب والوطنيين من قضايا تجارية يكون الوطنيون فيها مدعى عليهم . وتتألف المحـكمة من ثمانية قضاة ، منهم اثنـان من الأوربيين ، واثنان من المسيحيين الليفانتيين ، وأربعـة من المسلمين . وعلى الوطنيين كذلك أن يلجئوا إلى هذه المحـكمة للفصل فيما يقع بينهم من منازعات تجارية . أما المحـكمة (الوطنية) فهى الملجأ الأعلى فى القضايا المدنية .

« وترتكز قوانين الحجر الصحى ونظمه على القوانين الصحيـة فى أهم المحاجر بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، غير أنها لم تطبع بعد . ويدير أعمال لجنة الشئون الصحية رئيس فى كل شهر ومجلس من القناصل الأوربيين تنتخبه الهيئة القنصلية ، وقد فوضت إليهم الحـكومة سلطة مطلقة فى أن يضعوا آراءهم موضع التنفيذ .

«وسوف أظل ياسيدى العزيز المخلص لـكم

« (التوقيع) ر . تريوريه »

الصادر من القطن من ١٨٢٢ إلى ١٩٣٧

بيان بالصادر من القطن المصرى فى السنوات من ١٨٢٢ — ١٨٣٧

الجهات المصدر إليها	١٨٢٢	١٨٢٣	١٨٢٤	١٨٢٥	١٨٢٦	١٨٢٧	١٨٢٨	١٨٢٩
مارسيليا	١١٨	٦,٦١٦	٥٤,٩٣٨	٢٩,٣٩١	٥٨,٥١٥	٧٥,٥١٨	٣١,٩٨٥	١٣,٢٠٥
إنجلترة	١٣٥	٤,٥٢٩	٤٨,١٦٠	٨٧,٨٠٨	٣٢,٠٧٢	٢١,١٦٥	٣١,٧٤٦	٢٧,٩٦٢
مالطه	—	٤٠٠	٢,٣١٣	٤١٤	٢,٣٩٦	١١٠	—	٢٥٠
تريستا	١٥٠	٣,٧٢٢	١٩,٥٦٦	٩,٦٣٩	١٩,٣٥٤	١٨,٧٩٢	٢٨,٢٠٨	٣,٩٢١
ليفورنة	٦٠	١,٦٣٠	١٩,٥٦٧	٣,٢٤٤	٢,١٩٤	٢,٦١٠	٢٠٠	١,٧٥٠
هولندة	—	—	٨٩٧	٥,٠٩٤	٣,١٣٤	٢,٠٠٠	١,٠٥٠	٦٠٥
الروسيا	—	—	٤٠٠	١,٩٧٨	١,٥٠٦	٤١٠	—	—
جنوة	—	١,١٢٤	١,١٨١	—	—	٢,١١٠	١٧٥	—
أسبانيا	—	—	٢٦٥	—	—	٥٠٠	١,٠٠٠	١,١٩٤
ثغور مختلفة	٧٨	٤٨	٩٨٩	١٠٩	٤١٤	—	٦٣	—
مجموع البالات	٥٤١	١٨,٠٦٩	١٤٨,٢٧٦	١٣٧,٦٧٧	١٢٤,٠٨٥	١٢٣,٢١٥	٩٤,٤٢٧	٤٨,٨٨٧

الجهات المصدر إليها	١٨٣٠	١٨٣١	١٨٣٢	١٨٣٣	١٨٣٤	١٨٣٥	١٨٣٦	١٨٣٧
مارسيليا	١٢,٢٥٦	٣٦,٤٠٨	٢٦,١٧١	٣٦,٧٧٧	١٤,٩٦٩	٣٣,٨١٢	٤٤,١١٩	٣٥,٩٥٥
إنجلترة	١١,٨٢١	٣٦,٠٧٤	٣٨,٠٨٩	٢,٥٦٩	٢,٠٣٨	٣١,٧٠٩	١٧,٨٦٤	٤٢,٤٩٥
مالطة	—	٢,٠١٥	—	—	—	—	٢٥	—
تريستا	٢٠,٣٣٥	٤٧,٧٨٣	٤٤,٧٧٨	١٣,٠٣١	١٦,٢٤٤	٣٢,٣٦٢	٤٩,٩٥٨	٥٦,١٦٩
ليفورنة	٣٨٣	١,٦٤٨	٦٦٥	٣٤٨	—	٤٢٤	١,٣٧٣	٧٢٥
الروسيا	٨٣٤	١,٩٠٠	١,٥٦٢	—	—	١٥٠	٥٥٠	—
هولندة	—	—	—	٦١٢	—	—	١٦٢	٦٨٠
جنوة	—	٥٠٤	—	٢٦٠	—	—	—	٦٦٠
أسبانيا	—	—	—	—	—	—	—	—
ثغور مختلفة	—	٦٩٢	٦٨٨	١١٥	—	٤٥	—	٣
مجموع البالات	٤٥,٧٢٩	١٢٧,٠٢٤	١١١,٩٥٣	٨٣,٧١٢	٣٣,٢٥١	٩٨,٥٠٢	١١٤,٠٥١	١٣٦,٦٩٧

التجارة بين مصر والهند البريطانية :

منذ بضع سنوات حاول الباشا أكثر من مرة أن ينشئ علاقات تجارية بين مصر والهنـد البريطانية ، وقد قام بمحاولاته فى أوسع نطاق ، ولـكنها انجلت عن خسارة جد فادحة . ذلك بأن العلاقات التجارية لا يمكن فرضها بالقوة ، ولا إنشاؤها فى التو والساعة ، على النحو الذى تصوره محمد على بواسع عقله .

ما يحتمل أنه تكون عليه التجارة مع الهند فى المستقبل :

من الممكن أن يتنبأ المرء ، واثقاً من صدق نبوءته ، أن شطراً كبيراً من التجارة الأوربية التى تدور الآن حول إفريقية سوف يسلك على مر الأيام طريقاً أقصر عبر مصر والبحر الأحمر ، ولـكن نمو هـذه التجارة سوف يتم شيئاً فشيئاً ، كما أن اتساعها سوف يتوقف كثيراً على ما تلقاه عملية المرور من ضروب التسهيل .

ولم يسفر الاتصال بالهند عن طريق السفن التجارية حتى الآن عن زيادة ذات بال فى تجارة البلاد الواقعة على البحر الأحمر أو فى التجارة المـارة به . على أنه مهما يكن من شىء فالأمر الذى لا مرية فيه أن التجارة لن تنى عن السير فى الطريق الذى سلـكه المسافرون ، ولـكنها سوف تزيد أو تنقص تبعاً لما تضعه الحـكومة المصرية من نظم وقواعد . وسوف تنقل فى قابل الأيام أعلى السلع قيمة وأصغرها حجما بأقصر الطرق وأسرعها كما تقضى بذلك طبيعة الأشياء . وتقوم السفن الإنجليزية الآن فعلا بنقل الحلى والأحجار الـكريمة وبعض الفاخر من الشيلان وخيوط الذهب والفضة من الهند وإليها .

التجارة مع دول البحر الأحمر :

قلت تجارة مصر مع سواحل البحر الأحمر بل كاد يقضى عليها ، بسبب الحروب الطويلة التى نشبت فى اليمن والحجاز ، وبسبب ما خضعت له محصـولات بلاد العرب من ضروب الاحتكار . وأهم الموانى على الساحل العربى جدة ومخا ، ومن جدة ترد أكثر المؤن إلى مكة المـكرمة ، وتجارتها فى ازدياد بصفة عامة . أما تجارة مخا فسائرة فى طريق الـكساد ، ومرد ذلك إلى عدم صلاحية الميناء ، وإلى الاحتكار المفروض على البن ، وهو أهم صادراتها . أما أهم ثغرين على الساحل الغربى للبحر الأحمر فهما السويس والقصير ، وهما على اتصال بالقـاهرة وقنا . وقد زادت أهمية الثغرين فى السنوات الأخيرة بسبب ازدياد عدد المسافرين من جزائر الهند الشرقية وإليها ، ومع ذلك فلا جدال فى أنه من المتوقع أن يزداد العـدد إلى ما هو أكثر من ذلك . وتصدر قنا إلى بلاد العرب مقادير وفيرة من القمح ، قد تبلغ فى بعض

الأحيان ٢٠٠٫٠٠٠ إردب ، أى ١٫٠٠٠٫٠٠٠ بوشل فى السنة . والمسافة بين القاهرة والسويس تقطعها الإبل عادة فى ثلاثة أيام ، أما المسافة بين قنا والقصير فتستغرق أربعة أيام وقد بلغ من أمن الطريق فى الوقت الحاضر أن أبطل حشد القوافل ، وغدت البضائع تنقل إثر الفراغ من إعدادها ، فى غاية من النظام والطمأنينة . وتسير قوافل الحجاج فى كل عام من القاهرة إلى مكة ، ولا بد من أن يؤدى اجتيازهم الأراضى المصرية ، عند ذهابهم إلى بلاد العرب وعودتهم منها ، إلى عقد كثير من الصفقات التجارية . ويقوم عدد كبير من أولئك الذين يزورون الأماكن المقدسة بتبادل المتاجر فى نطاق ضيق ، وجل همهم تسديد نفقات الحج . وقد أبلغنى حاكم الطف ، أن عدد من يسيرون فى النيل ، فى طريقهم إلى الأماكن المقدسة ، يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين ألفاً فى السنة . ولكن يخيل إلى أن هذا التقدير مبالغ فيه إلى حد ما ، وربما كان الأقرب إلى الصواب أن عددهم يتراوح بين اثنى عشر وخمسة عشر ألفاً .

صادرات بلاد العرب :

لا تنتج بلاد العرب سوى القليل مما يمكن إصداره ، والبن والصموغ أهم صادراتها . أما الخيول العربية فإنها لا تربى لإصدارها على الرغم من واسع شهرتها . ومع أن أصائل هذه الجياد سريعة الحركة ، إلا أنها تمتاز بجلدها ، أكثر مما تمتاز بسرعتها ، فشهرتها بما تستطيع أداءه أقل من شهرتها بما تستطيع الصبر عليه . وقد يحدث فى بعض الأحيان أن يدخل العرب فى أنواع من السباق ، يتراوح مداها بين أربعين وخمسين ميلا ، يدور الكفاح فيها أكثر ما يدور ، على قوة احتمال التعب ، لا على سبق المنافسين فى سرعة العدو .

تجارة إفريقية :

إن تجارة القوافل مع داخل إفريقية ووجاقات الغرب لوثيقة الصلة كذلك بالحج إلى مكة ، لأن التجار عادة يرافقون القافلة الكبرى التى تغادر القاهرة فى كل عام إلى المدن المقدسة . وسوف أتحدث عن التجارة مع دنقلة ودارفور وسنار ، والبلاد الإفريقية الواقعة جنوبى الجندل الأول ، عند الإشارة إلى تجارة الرقيق ، لأن صادرات هذه الجهات فى الوقت الحاضر تكاد تكون مقصورة على الزنوج . على أن أهم السلع التجارية هى القليل من سن الفيل وقرون الخرتيت وريش النعام وبعض أنواع الصمغ والسمسم والصبر والتمر هندى والنطرون وقليل

من الحلى الذهبية والتبر . ويبلغ ما يحصل من الرسوم الجركية كل عام نحو عشرين ألف كيس أى مائة ألف من الجنيهات الإسترلينية .

ولقد كان من أعز أمانى الباشا منذ زمن طويل أن ينمى علاقاته التجارية مع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من ممتلكاته ، فهى من القدرة على الإنتاج بحيث لا تدع مجالا للشك فى أن التجارة معها سوف تنمو نمواً عظيماً فى ظل نظام يحسن اختياره لهذه الغاية . ولقد كانت هذه التجارة فى الماضى ذات شأن كبير ، غير أن الرسوم الباهظة التى صار يتقاضاها الباشا أفضت إلى أن يتخلى التجار من الفرنجة عن الاشتغال بها ، إذ فرضت ضريبة على الصادرات قدرها ١٠ ٪ ، تجبى فى الفسطاط على المتاجر بعد تقدير قيمتها تقديراً مبالغاً فيه ، وبذلك كان يحدث فى بعض الأحيان أن يصل ما يدفع عنها فعلا إلى ٢٠ ٪ من قيمتها الحقيقية .

الاتجار مع داخل إفريقية :

ليس من شك فى أن فرض رسوم قليلة على ما يصدر من المصنوعات إلى الجهات الواقعة جنوبى الجنادل من شأنه ، إذا اقترن بتشجيع ما يرد من أواسط إفريقية ، أن يخلق تجارة عظيمة ، وقد يكون كذلك من وسائل القضاء على تجارة الرقيق التى اتسع الآن مداها .

ومن المستطاع ، طبقاً لأوثق المعلومات التى حصلت عليها ، إنتاج مقادير وافرة جداً من الصموغ فى سنار . وإنى على ثقة من أن كردفان وحدها يستطاع الحصول منها على ثمانية آلاف حمل فى العام (والحمل ٥٥٠ رطلا أى ما يساوى ٣٤٠ رطلا إنجليزيا) . ولا تدفع الحكومة فى الحمل سوى ١١٠ من القروش مع أنه يساوى فى القاهرة عادة من ١٫٠٠٠ قرش إلى ١٫٢٠٠ .

وقد بلغت قيمة الواردات فى الإسكندرية فى عام ١٨٣١ حوالى ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ، صدوت تركيا وحدها من هذه الواردات ما قيمته ١٨٠٫٠٠٠ جنيه وإليك التفصيل :

مستورد من	أخشاب	طرابيش	مسامير	توابل	قضبان من الحديد وغيرها	زفت	منسوجات	قرمز	ورق	رصاص
انجلترة	—	—	٦٤٧	—	١,١٩٦,٢٢٦	٩,٩٣٧	١٣,٠٧٢	—	—	٣,٤٥٥
مالطة	—	—	٤,٧٨٩	١٠,٠٠٠	٥٠٢,٥٠٥	٣٨,١١١	—	—	—	٥١,٦٧٩
النمسا	٢,٣٤٥,٧٨٧	١٦,٠٤٠	١٢٨,٠٩٢	١٣,٠٠٠	٤٦٦,٣٦٠	—	٣٧٥,٨١٥	١٩,٠٠٠	٢٥١,١٩٧	٦٢,١٤٦
فرنسا	—	٨,٥٥٧	—	١٩,٠٠٠	٢٥٧,٢٢٨	—	٣٢٩,٠٩٩	٥٣,٠٠٠	٤,٣٤٧	١٠٦,٤٠٨
اليونان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سردينيا	—	—	—	٤,٢٦٠	—	—	—	٢٣,٠٠٠	—	٧,٦٠٠
السويد	—	—	—	—	—	٣٠,٧٥٩	—	٧٨,٨٨١	—	—
تسكانيا	—	٦٨,٨٦٥	٧,٥٠٠	١٠,٠٠٠	٣٥١,٢٥٥	١,٩٦٩	٩٧,٥١٧	—	٢٨٢,٣٨٥	٦٩,١١٤
تركيا	٥,٩١١,٨٠٢	٧٣٤,٢٣٤	—	—	—	١٢,٧٩٣	—	—	—	—
المجموع بالقروش	٨,٢٥٧,٠٨٩	٨٢٧,٦٩٦	١٤١,٣٢٥	٥٦,٣٠٠	٢,٧٧٣,٨٠٥	٩٣,٥٦٩	٨١٦,١٠٣	١٥٣,٨٨١	٥١٧,٩٢٩	٢٩٥,١٠٠

مستورد من	بضائع حديدية وآلات قاطعة	سكر	منسوجات تيلية	بضائع قطنية	منسوجات	بضائع حريرية	زجاج	نبيذ ومشروبات روحية	سلع مختلفة	المجموع
انجلترة	٥٠,٢٩٢	—	٣٧,٦٠٠	١,٥٨٥,٩٥٩	٧٥,٠٠٠	—	١,٥٧٥	٦,٠٧٤	١٩٠,٨٤٤	٣,١٧٢,٣٨١
مالطة	٨,٦٩٦	٣٠,٦٥٠	١٥,٠٠٠	١٦٤,٣٤٦	—	—	—	٧٥,٣١٧	٤٣٤,١١٢	١,٣٣٤,٢٠٩
النمسا	٤٧,٩٨٣	٢٣,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	١,٦١٧,٧٢٢	١٤,٠٠٠	٧٢,٥٣٧	١٩٦,٨١٩	١٤,٣٩٢	١٠٩٦,٦٣٧	٧,١٠٠,٨٢٥
فرنسا	٨٢,١٥٣	٤٢٤,٨٣٢	—	٧١,٥٢٩	٨,٠٠٠	١٣١,٣٩٨	١٩,١٥٩	٢١١,٥٣٤	٥١٨,٥٠٠	٢,٢٢٥,٥٤٤
اليونان	—	—	—	—	—	—	—	—	٢١٤,٦٥٤	٢١٤,٦٥٤
سردينيا	—	—	—	٩,٠٠٠	—	١١,٢٨٦	—	٦,٩٦٩	٩٥,٣٨٥	١٥٧,٤٤٠
السويد	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠٩,٦٤٠
تسكانيا	٤٧٢,٣٩٩	٤,٥٩٢	٢٤,٠٠٠	٣,٩٣٨,٠١٦	١٥٧,٠٠٠	٢٣٠,٧١٠	٧,٠٠٠	٣٦,٤٥٠	٩١٩,٠٧٣	٦,٦٦١,٨٧٩
تركيا	٧٠,٥٥٩	—	—	٧٦٦,٩٥٨	٦٥٨,٠٠٠	٢,٨١٩,٥٣٦	٦,٠٠٠	٨٦,٥٦٤	٧,١٥٢,٦٨٦	١٨,٢١٨,٩٢٧
المجموع بالقروش	٧٣١,٨٨٢	٤٨٢,٩٩٣	١٤٠,٧٠٠	٨,١٥٣,٥٢٥	٩١٢,٠٠٠	٣,٢٦٤,٤٤٨	٢٢٦,٣٥٣	٤٣٤,٣٠٠	١٠,٩٢٠,٨٩٥	٣٩,٢٠٠,٤٩٩

الملابس الشرقية :

لما كانت الملابس الشرقية ، وما ترتديه النساء منها خاصة ، غالية الثمن عادة ، فإن حظها من التجديد أقل كثيراً منه فى أوربا . ومن ثم كان تغيير الأزياء محصور النطاق ، بل إنه ليحدث فى بعض الأحيان حتى بين ذوات اليســار أن ترتدى ملابس العرس عدة أجيال . غير أن هناك اتجاها فى بلاد الليفانت نحو ارتداء ملابس أقل فى زينتها وأرخص فى ثمنها مما كانت عليه الحال فى سوالف الأزمان ، ذلك بأن مصنوعات أوربا قد استطاعت بفضل جمالها وتنوعها وقلة نفقاتها أن تفرض نفسها رويداً رويداً على حرائر الشرق الثقيلة ومنسوجاته الذهبية وعلى شيلان كشمير وما يرد من القسطنطينية وبلاد الشام من فاخر الثياب . أما فيما يتصل بالرجال فقد كان من أثر إدخال الزى العسكرى أن حل اللباس الأوربى محل الأثواب الطويلة الفضفاضة التى كانت تصنع عادة من حرائر الشرق فى حين أن الملابس الداخلية كانت تصنع من تلك الحرائر دائماً . أما الحزام الحريرى ، وهو ما لا يستغنى عنه الزى العسكرى ، فهو الشىء الوحيد الذى تنتجه أنوال البلاد الشرقية فى وقتنا الحاضر .

المصنوعات المستوردة :

علمت من أحد كبار المستوردين أن الإقبال يشتد على البضائع الحريرية السويسرية ويضعف على الفرنسية . وأهم السلع الرائجة الآن هى حرائر نابلى كالأطلس وغيره . وقد فترت حركة بيع المنسوجات ، ولعل ذلك راجع إلى نقص الأموال وقلة عدد المستهلكين . وأكثر الإقبال على المنسوجات القطنية البيضاء التى ترد من انجلترة الآن ، وثمن الأنواع الملونة منها من الارتفاع بحيث لا تقوى على دفعه عامة الشعب . وعلى الرغم من أن سلعا معينة قد فترت حركة بيعها ، فإن سهولة المواصلات بطريق النيل كان من أثرها اتساع الأسواق شيئا فشيئا وظهور البضائع الأوربية فى أسواق المدن الكبرى . ففى أسيوط مثلا وجدنا كمية وافرة من أجود البضائع الصوفية والقطنية والكتانية ، واستطعنا إصلاح ماانكسر من مجموعاتنا الخزفية فى غير عناء . وكان هناك كثير من البدو جاءوا بالتمر وغيره من المحصولات ، وأخذوا يعقدون صفقات صغيرة فى السوق . وكذلك قدم بعض تجار من الجنوب مع أن المدينة فقدت الكثير من أهميتها منذ انقطع مجىء القافلة السنوية إليها بانتظام . أما الفلاحون فكانوا هنا ، وفى كل مكان ، يرتدون ثيابا رثة إذ كانت أرباحهم ، زراعا كانوا أم صناعا ، لاتكاد تكفى تزويدهم بالطعام وأحقر أنواع اللباس . ومع هذا فقد كانت العين تقع بين

الحين والحين على بعض النسوة يتزين بالثمين من الحلى ، غير أن الفلاحين بوجه عام قد وصلوا فى الفقر إلى الدرك الأسفل .

سمعة انجلترة فى عالم التجارة :

للتجار الإنجليز وللبضائع الإنجليزية صيت ذائع للغاية فى بلاد الشرق فإذا قلت « هذه كلمة انجليزية » فمعنى ذلك أنك ارتبطت بوعد لامعدى عن إنجازه . وإذا قلت « هــذه بضاعة إنجليزية » عد ذلك ضمانا بأنها بضاعة ممتازة . وقد تمكنت هذه العقيدة من النفوس إلى حد أن البضائع الإنجليزية ، فيما أعتقد ، تباع عادة فى بلاد الليڤانت بأكثر من متوسط قيمتها بالقياس إلى غيرها .

طريقة المساومة :

إن طريقة المساومة تصور الخلق الشرقى تصويرا رائعا ، إذ يطلب التاجر دائما لقاء السلعة التى يبيعها ثمنا يجاوز قيمتها كثيراً فيتقدم الشارى بثمن يقل عن قيمة السلعة بكثير . وقد جرت العادة بأن يقول التاجر بعد ذلك « لا . إننى لاأستطيع أن أقبل ماتقدمت به فإن السلعة تساوى أكثر من ضعف الثمن الذى تريد دفعه بل أكثر من ثلاثة أمثاله أوأربعة أمثاله ، ولــكنى سوف أقدمها لك دون مقابل ، فاقبلها ولن أتقاضاك ثمنها » . وكثيرا مايدس السلعة فى يد الشارى غير أن ذلك لامعنى له ، إنه ليس سوى طريقة من طرق المجاملة ينتظر من ورائها عطاء أسخى ، وسرعان مايأتى العرض المرتقب ، ومع هذا فإن الصفقة لاتتم إلا بعد أن يطول الأخذ والرد .

امتيازات الباب العالى :

إن امتيازات البــاب العالى التى فرضت بمقتضاها ضريبة قدرها ٣ ٪ على ما يرد من أوربا أو يصدر إليها هى أساس التشريع الجمركى فى مصر ، غير أن شروط الامتياز لم تعد نافذة فى معظم الممتلــكات العثمانية نظراً لفرض رسوم داخلية وبيع حقوق الامتياز أو التذاكر . هذا إلى انقضاء مدة التعريفة الجمركية نفسها من سنوات مضت ، (وهى التعريفة التى كانت مفروضة على مختلف السلع التجارية تطبيقاً لتلك الامتيازات) . ومع ذلك فقد ظل أكثر الامتيازات معمولا به ، وكان أظهر ماخولفت فيه بنودها مسألة الأنبذة والمشروبات الروحية ، وهى مسألة ظل بشأنها الخلاف بين الحــكومتين المصرية والفرنسية . هــذا إلى أنه كانت تظهر مسائل بين الحين والحين كمسألة حرير سوريا التى أشار إليها مستر « ثربورن » فى خطابه (صفحة ٥٠٣) . وثم موضوع عام أثير بين عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٤ بشأن البضــائع

الإنجليزية . فهل يدفع عنها ٣ ٪ إذا لم تذكر بين الأصناف الواردة في التعريفة أم أنه في حالة ورودها مخفضة الرسم في التعريفة المعقودة مع النمسا أو غيرها من الدول يسمح لها بدفع ذلك الرسم المخفض ؟ وقد استند الكولونيل « كامبل » في مطالبه على المادتين ١٨ و ٢٧ من مواد الامتيازات (وهما تخولان الرعايا البريطانيين جميع الامتيازات التي تمنح للأكثر مراعاة من الدول الأوربية) ، واستطاع أن يحصل للتجار البريطانيين على اعتراف بأن لهم الحق في أن يدفعوا الحد الأدنى من الرسوم متى كانت تعريفات الدول الأخرى ذات فائدة لهم في أسواق الشرق .

مساوئ التعريفة (في عام ١٨٣٥) :

في عام ١٨٣٥ أصدر الروس إلى مصر بضائع من الموانى التركية طبقاً للرسوم المقررة على الدول الأوربية وهي الرسوم التي لا تزيد على ٣ ٪ ، ولكن دولا أخرى دفعت الرسوم التركية وقيمتها ١٤ ٪ في غالب الأحيان . وقد أصر الكولونيل « كامبل » على سحب الامتياز من الروس أو الاعتراف به لغيرهم ، وكان من أثر ذلك تجريد الروسيا منه .

اعتدال الرسوم الجمركية بوجه عام :

يمكن القول بصفة عامة إن الشكاوى قليلة من مقدار الرسوم الجمركية في مصر ومن طريقة تحصيلها ، ذلك بأن التجار البريطانيين يقدرون بأنفسهم قيمة البضائع التي يدخلونها إلى البلاد . ولا يقوم النزاع بشأن قيمة الرسوم التي يجب عليهم دفعها إلا في حالات جد قليلة ، كما أني على يقين من أنه قلما يفض طرد من طرود البضائع للاستيثاق من البيانات التي يدلي بها أي من المستوردين الأوربيين ذوي المكانة والاعتبار .

مستقبل تجارة المرور :

إن الشروط المفروضة على المرور عبر مصر قد تصبح موضوعاً له أهميته الكبرى عند ما يفضي الاتصال بالهند البريطانية عن طريق البحر الأحمر إلى نقل التجارة ، وهو أمر لا بد من حدوثه بطبيعة الحال . فسوف يكون من الضروري أن تكافح هذه التجارة ما تقيمه نظم الحجر الصحي من عقبات وما تسببه من مضايقات وما تستدعيه من نفقات ، كما أن من الواجب حمايتها من أية ضريبة باهظة أو أي عامل من عوامل القلق والاضطراب إذا أريد لها النمو . ويخيل إلى أن الباشا يدرك ما لهذا الموضوع من أهمية . ولما كنت أعلم أنه لا بد من قيام منافسة شديدة على الدوام بين طريق الرأس وطريق البحر الأحمر فإني أعتقد بحق أن النية معقودة على تسهيل نقل البضائع بالطريق الثاني . فقد أحدث كشف طريق رأس

الرجاء الصالح تغييراً شاملا فى تجارة العالم ، لأنه فتح للمواصلات طريقاً أقل نفقة ، وزاد فى أهمية ثغور بريطانيا العظمى والبرتغال ، ووضع أساسا لتجارة الولايات المتحدة ، وجعل للجمهوريات التجارية فى البحر المتوسط المحل الثانى بعد دولة مغامرة من دول المحيط الأطلسى أظهرت من الجرأة ما لم تظهره تلك الجمهوريات .

أثر الاتصال المباشر بالهند عن طريق مصر :

غير أن من المحتمل أن يؤدى طريق مصر ، وهو أسهل وأقصر ، إلى إحداث ثورة جديدة فى عالم التجارة ، لأن السفن البخارية ستغير طبيعة مواصلاتنا شيئاً فشيئاً . فأقصر الطرق وأقلها نفقة ستعود إليه الحركة ، أما العقبات التى تواجه السفن الشراعية فى البحار الهندية بسبب الرياح الموسمية ، فمن المحقق أن البخار سوف يتغلب عليها بقوته التى لا حد لها . على أن تقصير المسافة إلى ما يقرب من ثلث متوسط المدة التى تستغرق فى الطواف حول رأس الرجاء مزية ترجح كثيراً من المزايا الأخرى ، وهذا الموضوع يفتح الباب واسعاً للقيام بأبحاث على أكبر جانب من الأهمية . ولكن تبقى مسألة البت فيما إذا كان مستطاعاً من الناحية العملية حفر قناة من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر . على أن انخفاض الساحل ، وطبيعة التربة الرملية ، وماينطوى عليه المشروع من عقبات كثيرة لاخفاء فيها ، هذه الأمور جميعها هى السر فى عزوف الباشا عن أن يقوم مرة أخرى بمشروع أسفر منذ خمسة وعشرين قرنا عن تضحية عظيمة بأرواح الناس[1] . غير أنه نظرا للتقدم الفنى فى مجال العمل والملاحة ، ولازدياد أهمية الموضوع بسبب ما هنالك من صلة بين موقع الهند وأوربا ، فإن من المرغوب فيه القيام ببحث جدى دقيق يكشف عن أهم العقبات ووسائل تذليلها ، إن كان ثمة وسائل . أما فى الأحوال الراهنة فليس من شك فى أن خير طريق للمواصلات هو طريق الإسكندرية فترعة المحمودية فالنيل فالقاهرة فالسويس . ولكن إلقاء نظرة على الخريطة يوضح كيف يصبح الاتصال أسرع بكثير مما هو عليه الآن ، إذا أمكن المرور رأسا من السويس إلى البحر المتوسط عن طريق بلوز القديمة . غير أن المهندسين الفرنسيين لم يستطيعوا ، وهم يقومون بمسح الأراضى فى عام ١٨٠٠ ، أن يسبروا غور السواحل بسبب نشوب الحرب مع انجلترة .

الحاجة إلى ثغر مصرى :

إنه لمن أعز الأمانى أن يكون هناك ثغر يتصل بالسويس اتصالا مباشرا ، ولكن يجب

(١) Herodotus II. 258; IV. 42.

أن نستوثق من أن إعادة بناء ثغر بلوز القديم أمر خارج عن حدود الإمكان ، كما أنه يجب في هذه الحالة أن نستوثق من أنه ليس ثمة نقطة أخرى يمكن أن يستقر الرأى على أن تكون نهاية قناة عبر برزخ السويس . ولاشك فى أن اتصالا سوف يتم فى يوم من الأيام بين البحر الأحمر والجزء المتاخم للبحر الأبيض المتوسط ، إما بإعادة حفر القنـاة القديمة وإما بالاتفاق على مكان آخر أوفى بالغرض .

الإسكندرية غير ملائمة :

يرجع اتساع مدينة الإسكندرية إلى ضرورة إيجاد منفذ عجزت كل من دمياط ورشيد على أن تكونه . غير أن موقع الإسكندرية بالقياس إلى النيل والبحر الأحمر غير ملائم ، ومن المحتمل جدا أن تقوم فى الزاوية الجنوبية من الدلتا على مر السنين مدينة لها من المزايا فى تسهيل المواصلات ماليس للقاهرة . والنيل نفسه على جلال خطره نهر يفيد الزراعة أكثر مما يفيد التجارة ، وطريق عام أكثر منه قناة بحرية ، فهو شريان يجرى وسط الإقليم الذى يخصب أرضه ولـكنه لايصلح للملاحة ولا لأن يكون حلقة الاتصال بين العالم الشرقى والعالم الغربى . وإن قناة بحرية تحيل القارة الافريقية جزيرة ، وتعين السفن على نقل بضائعها من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر ، لمن أجل المشروعات الحديثة وأعظمها وأنفعها .

السفن التجارية وسيلة الاتصال :

تزور الإسكندرية فى كل شهر ست سفن بخارية ، ثلاث من مرسيليا ترسو فى مالطة وسوريا وتأتى بالبريد من القسطنطينية ، واثنتان من تريستا ترسوان فى جزيرة كريت ، وواحدة من انجلترة تصل من مالطة رأسا ثم تذهب من الاسكندرية إلى بيروت فى بلاد الشام . ولو وضع نظام يفضل النظام الحالى لـكان من المستطاع وصـول الخطابات من أوربا بانتظام كل أربعة أيام أو خمسة ، أما الآن فلا تكاد تمضى عشرة أيام حتى تصل إحدى البواخر .

البواخر الفرنسية :

هناك عشر بواخر فرنسية تتبع إدارة البريد . وسوريا هى المكان الذى تلتقى فيه مختلف السفن القادمة من مرسيليا والقسطنطينية وأثينا والإسكندرية ، وتتبادل فيـه المراسلات والمسافرين . ولـكل باخرة آلات قوتها ستون ومائة حصان ، وعلى ظهرها بحارة عددهم اثنان وأربعون رجلا ، وتقطع المسافة من مرسيليا إلى الإسكندرية فى مدة تتراوح بين أربعة عشر وخمسة عشر يوما ، بما فى ذلك أوقات راحتها ، كما تستغرق هذه المدة بعينها فى السفر

إلى القسطنطينية . وأجرة السفر فى الحالة الأولى ٢٩٨ فرنكا ، أى أربعة وعشرون جنيها ، وفى الحالة الثانية ٢٩١ فرنكا ، أى ثلاثة وعشرون جنيها وأربعة عشر شلناً . ويدفع عن الخطاب الواحد فرنكان باضافة إجرة البريد فى داخل البلاد . أما الخطابات بين لندن والإسكندرية فتصل عادة فى مدة تتراوح بين سبعة عشر وتسعة عشر يوما .

البواخر النمساوية :

تغادر البواخر النمساوية تريستا Triste إلى أنكونا Ancona وكورفو Corfu وبتراس Patras وخانيا Canea فى اليوم السادس واليوم العشرين من كل شهر ، وتغادر الإسكندرية فى اليوم الخامس واليوم العشرين . وقد علمت أن السفن قد كفت أو على وشك أن تكف عن التعريج على جزيرة كريت ، وأهم ما يدعو إلى ذلك ما تسببه أنظمة الحجر الصحى من مضايقات .

وهناك باخرة تتردد بين الإسكندرية والقسطنطينية رأسا وتغادر أيا من الثغرين كل عشرين يوما .

ترعة المحمودية :

يتم الاتصال عادة بين الإسكندرية والقاهرة عن طريق ترعة المحمودية التى تتصل بالنيل عند العطف حيث ينزل المسافرون وتحمل البضائع إلى البر ، ثم ينقل الجميع إلى سفن أخرى فى النهر ، فعلى الرغم من أن هناك أهوسة تساعد السفينة نفسها على مواصلة السير والانتقال من الترعة إلى النهر ، إلا أن هذه الأهوسة قلما تفتح ، ويكاد الانتقال من سفينة إلى أخرى يتم دائما فى تلك البقعة التى زاد سكانها زيادة عظيمة فى السنوات الأخيرة ، إذ لا يقل عددهم الآن كثيرا عن ٧٥٠٠ ، طبقا للبيان الذى أعده الوكيل البريطانى هناك .

من العطف إلى بولاق :

يتراوح أجر السفينة من الإسكندرية إلى العطف بين أربعين قرشا ومائة قرش ، ومن العطف إلى بلاق (ميناء القاهرة) بين مائتى قرش وألف ، وذلك تبعا لنوع السفينة ومدى الإقبال عليها . ويبلغ متوسط المدة التى يستغرقها السفر من الإسكندرية إلى القاهرة نحو أربعة أيام ، إذ تهب الرياح عادة من الشمال إلى الجنوب ، غير أن المدة تزيد على ذلك كثيرا فى غالب الأحيان . ويسير البحارة من أبناء العرب بأسرع مما يتوقع ، فإذا اعتدلت

الريح نشروا جميع قلوعهم معرضين للخطر أرواح المسافرين ، إذ تدهمهم الرياح الهوج على غير انتظار ، حتى ليتولاهم العجب منها فى بعض الأحيان . على أن الخطر الذى يتعرض له البحارة جد ضئيل ، إذ يكاد يستوى لديهم أن يكونوا فى جوف الماء أم خارجه فهم فى بيئتهم على الحالين . أما الذين تزهق أرواحهم فى النيل بسبب إهمال البحارة من أبناء العرب فكثير ما هم . وإذا هبت الريح فى اتجاه مضاد نزل البحارة إلى البر وأخذوا يجرون السفينة على طول الشاطىء . وقد يحدث فى بعض الأحيان أن يثبوا فى مجرى الماء ويسحبوها وهم يسبحون ، ولو أن ذلك يؤدى إلى كثير من التعويق فى الطريق . ولكن ما يصح قط أن يتوقع المرء أن تجتاز هذه المسافة دون أن ينزل إلى البر بين حين وآخر . وقصارى القول إن قيادة السفن تدل على كثير من الحذق والمهارة كما أن مسلك البحارة يتسم بالسرعة والشجاعة .

الملاحة النيلية :

ترعة المحمودية والنيل هما فى الواقع أنشط طرق الاتصال بأهم الأسواق فى مصر ، إن لم يكونا الطريقين الوحيدين . ففى هذين الشريانين من شرايين التجارة نشاط دائم تبديه السفن من أصغر « قنجة » إلى أكبر « معاش » ، أى من السفن التى تحمل أربعة أطنان أو خمسة إلى تلك التى تبلغ حمولتها عشرين ومائة طن . أما بلاق ، ثغر القاهرة ، وأما العطف التى تتصل عندها الترعة بالنيل ، فهما أهم أماكن الشحن والتفريغ . وتتعرض أجور النقل لكثير من التقلبات ، ولا يرجع ذلك إلى المؤثرات العادية التى تنشأ عن العرض والطلب فحسب ، بل إنه ليرجع كذلك إلى كثرة الاستيلاء على السفن خدمة لمصالح الحكومة ، وهو أمر يؤدى فى بعض الأحيان إلى نقص شديد فى عدد السفن التى تتطلبها التجارة دائما ، كما يؤدى فى أحيان أخرى إلى الإفراج عن عدد كبير من السفن لا يتوافر له ما يحمله . ومن ثم كان هذا التباين العظيم فى أجور النقل ، ولكن هذه الأجور بصفة عامة شديدة الميل إلى الصعود على الرغم من ازدياد عدد السفن ازديادا كبيرا .

السفن النيلية :

أنشىء فى السنوات الأخيرة عدد عظيم جداً من السفن للملاحة النيلية . ففى عهد الاحتلال الفرنسى لم يزد عدد السفن التى تعمل بين أسوان والقاهرة على سبعمائة ، كما أن السفن التى تستخدم جنوبى القاهرة فى فرعى رشيد ودمياط بلغ عددها تسعمائة .

أما فى عام ١٨٣٣ فقد كان للحكومة وحدها ثمانمائة سفينة ، وللأفراد خاصة ٣٢٥٠ ،

ولكن عددها زاد كثيراً منذ ذلك الحين . وأكبر هذه السفن لا تستخدم إلا فى زمن الفيضانات العالية ، وتنقل من الصعيد بين ألف وألفى إردب من الحنطة والشعير والبقول . ويطلق على هذه السفن اسم « المعاش » ، وتستخدم فى نقل البضائع فحسب . أما « الذهبيات » و « القنجات » فتنقل المسافرين . وهناك نحو عشرين ومائة سفينة كبيرة من نوع الجروم تسير بين الإسكندرية ورشيد ، وتستخدم كذلك فى نقل البضائع من دمياط إلى الجانب الآخر من البوغاز لشحنها فى سفن راسية فى البحر . وخلال فصل الصيف قد تصل سفن الجروم هذه إلى قبرص وسوريا ولكنها قلما تعود .

الصحراء :

الإبل هى الوسيلة التى يلجأ إليها عادة فى اجتياز الصحراء بين القاهرة والسويس . ويمكن إتمام ذلك فى يومين أو فى ثلاثة أيام على الأكثر ، إلا إذا قامت بعض العراقيل . وسيزداد الأمر سهولة إلى حد كبير بإقامة ثلاث محطات يجرى العمل الآن فى بنائها . والنية متجهة إلى أن تحوى وسطاهن جميع ما فى الفنادق من معدات .

وتبلغ المسافة حوالى ثمانين ميلا ، ولما كانت العدة قد اتخذت لاستبدال الخيول بعد كل مرحلة ، فإن من المستطاع أن تنقضى الرحلة فى كثير من الراحة والسهولة . وليس ثم ما يدعو إلى الخوف قط ، فقد كف أبناء العرب منذ عهد بعيد عن التعرض للمسافرين بأيسر ضروب المضايقة ، ولم يكن ذلك راجعاً فحسب إلى خضوعهم لحكومة محمد على خضوعا تاما ، بل إنه ليرجع كذلك إلى ما يفيدونه من وراء نقل هؤلاء المسافرين . وفى الحق إنه لمن الممكن أن يقال بوجه عام إن السفر فى مصر لا يقل أمناً عنه فى أعظم بلاد أوربا مدنية وحضارة .

الخط الحديدى :

سبق أن أشرت إلى مشروع يجرى بحثه منذ عهد طويل بشأن مد خط حديدى بين القاهرة والسويس . وليس ثمة عقبات هندسية كثيرة ، فالأرض على طول الطريق صلبة حجرية مستوية السطح عدا أميال قليلة من الرمال يصادفها المرء عقب مبارحته القاهرة ، ومسافة أخرى قصيرة عند مدخل السويس تماثلها فيما تخلقه من متاعب . وقد علمت أن قضبان الميل الواحد فى خط مفرد لا يتجاوز ثمنها ٦٨٠ جنيها ، وأن مصاريف الإنشاء والنفقات الأخرى لا تزيد على هذا المبلغ ، غير أنه لما كان مقدار البضائع وعدد المسافرين

لا يمكن حتى الآن أن يعودا بما يكاد يوازى النفقات ، فقد أرجئ المشروع إن لم يكن قد أهمل . ومع هذا فقد صدرت إلى مصر القضبان التى تستلزمها عدة أميال من سكة حديد السويس ولكنها استخدمت فى أغراض أخرى على ما ذكرت فى غير هذا المقام .

بواخر البحر الأحمر تموينه بالفحم من القاهرة :

إن البواخر التى تسير فى البحر الأحمر ، وهو طريق مواصلات شركة الهند الشرقية ، تمون بالفحم من القاهرة . وهذا الفحم يرسل إلى القاهرة من مخازن الإسكندرية فى سفن من نوع الجروم . ومقدار ما يطلب منه فى اليوم ثلاثون حمل بعير ، ومتوسط ما يحمله البعير خمسة قناطير ، أى أن متوسط ما يجب إيصاله إلى السويس يوميا ستة أطنان ونصف الطن ، وبذلك يكون الاستهلاك السنوى ٢٧٠٠ طن . ويصل هذا المقدار إلى السويس بفضل ما يبذله الموظفون البريطانيون من جهود جبارة ، وما يلقونه من تعاون ودى من جانب الباشا .

وجهة نظر الباشا فى الطريق البرى :

إن الباشا يقدر تمام التقدير الأهمية التى يعلقها الرأى العام على إيجاد طريق آمن مريح يصلنا بممتلكاتنا الأسيوية . وكثيرا ما كان هذا الموضوع محل بحث مع جنابه العالى ، فلم يقتصر فى كل مرة على إظهار خالص الرغبة فى تقديم معونته ورعايته ، بل بذل من الجهود وتحمل من التضحيات مايفوق حد الوصف ، وذلك حتى لا يتعطل طريق الاتصال . فبفضل ما أصلحه فى مسابكه من آلات محطمة ، وما زودنا به من الإبل حين لم يكن فى وسعنا أن نحصل عليها دون مساعدته ، وما أصدره من أوامر حازمة صارمة إلى مختلف السلطات حتى تتعاون معنا وتقدم إلينا ما نطلبه ، بفضل هذا كله ، ذللت عقبات كثيرة لولاه ما أمكن تذليلها ، وهيئت وسائل كان لها أكبر الأثر فى إرسال البريد فى سرعة وانتظام .

تجارة البن اليمنى :

لم تسر تجارة البحر الأحمر بعد فى طريق النمو ، ولو أتيح لها أن تتخلص من ضروب الاحتكار التى تنوء تحتها لما كان هناك شك فى أن المجال قد ينفسح أمامها انفساحا بعيد المدى ، لأن محمد على يحتل جميع الثغور الواقعة على هذا البحر فى شبه الجزيرة العربية . وعلى الرغم من أن الاتصال بالداخل كانت تعرقله فى كثير من الأحيان ثورات يقوم بها العربان بغية النهب والسلب ، فقد سادت الطمأنينة الآن ، وغدت القوافل تسير دون أن تخشى شيئا يزعجها .

وقد كسدت تجارة البن فى مخا كساداً عظيما بسبب احتكار الحكومة هذه التجارة ، ولو أصبح ثغر عدن ملكا لبريطانيا لما كان ثمة شك فى تحول تلك التجارة إليه ما لم يطرأ على النظام القائم تغيير واسع المدى . ويقال إن الأثمان التى تدفع لزارع البن لا تكاد تسد نفقات الزراعة ، ولهذا كانت النتيجة التى لا معدى عنها أن ينصرف القوم عن إنتاج هذا الصنف .

سهولة المواصلات :

هناك أمور من شأنها تسهيل المواصلات إلى حد كبير ، فقد أشرت إلى ما هنالك من أمن شامل ، وأزيد على ذلك أن رجال الشرطة لا يقيمون من جانبهم أية عراقيل فى ممتلكات الباشا ، فليس ثم ما يدعو إلى الحصول على جوازات للسفر أو المرور عند الانتقال من جهة إلى أخرى ، بل حتى عند القدوم إلى مصر أو الرحيل عنها . ويطلب المسافرون فى بعض الأحيان فرمانات للسفر ، وهى عبارة عن توصيات رسمية للحكام والسلطات قد تفيد فى التماس العون والحماية ، وفى علاج ما يرتكبه الأهالى من أعمال الغدر والخيانة ، غير أنها لم تكن ذات قيمة كبيرة إلا فى حالات نادرة .

بريد الحكومة بين القاهرة والإسكندرية :

هناك بريد يومى بين القاهرة والإسكندرية وبالعكس ينقل الخطابات فى زمن يتراوح بين ثلاثين وست وثلاثين ساعة ، ولكنه لا يحمل غير الرسائل الحكومية ، وما قد تتعهد به الحكومة من رسائل الأفراد ، وكثيرا ما تفعل ذلك .

بريد التجار :

لتجار الإسكندرية على الرغم من ذلك بريد خاص يصل إلى القاهرة ثلاث مرات فى الأسبوع ، وتوزع الخطابات فى اليوم الرابع . وهناك إلى جانب ذلك « خط تلغرافى » بين القاهرة والإسكندرية يمكن الاتصال عن طريقه دائما . ولا يعرقل الضباب عمله فى غالب الأحيان ، ويقوم كل يوم بنقل الأخبار عدة مرات كلما دعت الحاجة .

البريد الحكومى :

أنشأت الحكومة بريدا منظما للاتصال بجميع الهيئات الحاكمة من أقصى أطراف مصر إلى أقصاها ، غير أنه يحدث فى المناسبات الخاصة أن يبعث بالرسل على ظهور الهجن فتقطع فى الساعة سبعة أميال أو ثمانية ، وقد يحمل الخطابات رسل يسيرون على الأقدام .

تجارة الإسكندرية :

إن شطرا كبيرا جدا من تجارة مصر مركزه الإسكندرية ، فأغلب ما يصدر إلى أوربا مقصور على هذا الثغر فى حقيقة الأمر ، وسوف يتضح من آخر بيان حصلت عليه ، وهو خاص بعام ١٨٣١ أن أولى الدول المستوردة من مصر هى تركيا ، والثانية النمسا ، والثالثة بريطانيا العظمى ، والرابعة تسكانيا ، والخامسة فرنسا . غير أنه سوف يتبين من قوائم السفن التى قدمت إلى مصر وتلك التى غادرتها فى عامى ١٨٣٦ و ١٨٣٧ ، أن ترتيب هذه الدول قد اعتوره تغير كبير ، كما أنه سوف يتبين أن التجارة الحرة بين مصر وبريطانيا العظمى فى ازدياد عظيم ، فى حين أن التجارة المصرية عامة آخذة فى النقصان .

صادرات الإسكندرية فى عام ١٨٣١

أنواع البضائع المصدرة وقيمتها

الجهة المصدر إليها	بن	غلال	قطن شعر	خيوط قطنية	سن الفيل	ورق السلاحف	بخور	صمغ	بضائع جالة	أصناف
انجلترا	—	—	٤,٦٢١,٠٨٣	—	—	—	—	٥١,٢٤٠	٦٦,٠٠٠	١٦,٠٠٠
	—	١٦٢,٨٧٠	—	—		—	—	—	٢٢,٨٠٥	—
مالطة	٩,٠٠٠	١٧٠,٥٠٠	١٥٩,٠١٨	—	—	—	٥,٠٠٠	٣٩,٢٢٣	٦٥٢,٦٤١	—
النمسا	٢٠,٣٦٠	٣٢,٣٤٠	٥,٤٢٦,٤٢٨	٤٤,٠٣٠	٢٥٦,٠٠٠	١١٠,٩٥٠	٦٠,١٦٥	١,٣٣٧,٠٢٨	١,٩٥٢,٨٦٦	٤٢,٣٠٢
	٧٢٥	—	—	—	—	—	٩,٤٧٠	٢,٥٢٠	٧٧,٩٦٢	—
فرنسا	—	—	٤,٠٤٠,١٦٨	—	٩٩,٨٠٠	—	٦,٧٨٢	١٠٥,٤٢٧	—	٦٦,٤٨٠
اليونان	—	—	—	٨,٠٠٠	—	—	٢٨,٣٧٧	١١,٠٠٠	—	—
	٣٥٠	—	٥٦,٧٠٠	—	—	—	—	١,٢٦٠	١٥,٠٩٤	—
تسكانيا	١٦,٠٢٥	—	٢٩٩,٧٦٢	—	—	٦٦,٠٠٠	٣٧,٣٣٦	٤٥١,٦٠٩	٣,٠٧٨,٥٩٢	٤٠,٢١٨
تركيا	٢١٤,٥١٠	٦١,٧٢٢	١١٨,٠٥٥	١٧٢,٠٣٢	٧٣,٢٢٥	١٠٦,٣٧٠	٦٤٢,٧٨١	٢٩٢,٥٦٦	٥٦٨,٢١١	٩,٠٠٠
المجموع	٢٠٦,٠٣٠	٤٣٣,١٣٢	١٥,٠٣١,٢٥٤	٢٢٤,٠٦٢	٤٢٩,٠٢٥	٢٨٣,٣٢٠	٨١١,٩١١	٢,١١٤,٠٢٣	٦,٤٤١,٣٣٥	١٧٤,٩٢٠

الجهة المصدر إليها	بذر الكتان	سنامكى	تمر هندى	كتان	جلود	أرز	زعفران	تيل	سلع مختلفة	المجموع
انجلترا	٣٤٦,٢٠٢	٥٦,٣٧١	—	—	١١,٥٨٩	—	—	—	٩٦,٠٤١	٥,٥٢٣,٦٥٦
	—	—	—	—	٣,٩٠٧	٩,٠٠٠	—	٦,١٧١	٣٥,٧١٦	٢٥٩,٥٤٩
مالطة	—	—	—	٢٢,٣٦٦	٦٥,٠٠٠	٢٥,٢٩٩	—	٨,٢٦٠	٣٦,٣٠٩	١,١٨٢,٦٤٩
النمسا	١٢٧,٠٠٠	١٨٦,٠٦٣	١٤٤,٨٨٣	٥٤,٠٠٠	٨٥,٤٣٦	٢,٤٩٨	٢٠٩,٩٥٠	١١٧,٧٥٨	١٨٨,٥٠٤	١٠,٣٧٠,٤١١
	—	—	—	—	—	—	—	—	٦٥٠	٨٣,٣٤٣
فرنسا	—	١٤,٨١٦	٣,٠٠٠	—	٥٩,٠٠٠	١٥٧	—	—	٢٠٩,١٩٧	٤,٦٠٤,٧٨٧
اليونان	—	٢,٠٠٠	—	٨,٤٦٢	٣٧,٢٧٣	٢٣١,٠٣٣	—	٥٢,٢٢٨	١٠٦,٥٠٣	٥٢٤,٨٦٦
	—	—		—	—	—	—	—	—	٧٣,٤٠٤
تسكانيا	—	٨٨,٤٢١	١٠,١٧٦	١١١,٩٤٠	١٠٠,٣٦٩	٣٥,٠٠٠	٤٠,٨٨٧	٧٤٩,٩٦٦	١٠٩,٥٥٧	٤,٧٩٨,١١٩
تركيا	—	٩٦,٥٠٠	١٣,٩٦٩	٣٥٤,٤٧٤	٥٩٣,١٩٤	١,٨٤٩,٠٧٥	١٠,١٩٨	٦,١١٣,٣١٥	٣,٠٧٤,٢٧٦	١٣,٧٣٠,٦٦٣
المجموع	٤٨٣,٢٠٢	٤٤٣,٤٥١	١٧٢,٠٢٨	٦٣١,١٦٢	٩٦٠,٢٨٤	٢,٢١٥,٩٠٧	٢٦٠,٩٦٥	٦,٥٨٢,٧٢٥	٣,٩٠٤,٠٥٨	٤١,٢٥٩,٤٤٣

تبين الجداول التاليـة عدد السفن التى قدمت إلى ثغر الاسكندرية وتلك التى غادرته فى عام ١٨٢٦ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ . ومع أن السفن التى جاءت فى عام ١٨٢٦ بلغ عددها ٦٩٨ فإن جميع ماجاء من بريطانيا العظمى لم يزد على ثلاث عشرة سفينة ، ومع أن السفن التى غادرت الإسكندرية بلغت ٦٧٨ فلم يقصد منها إلى بريطانيا سوى خمس وعشرين . وفى عام ١٨٣٧ قدمت من الثغور البريطانية تسع وأربعون سفينة من مجموع السفن القادمة وعددها ٥٢٣ . ومن بين ٣٧٩ سفينة غادرت الاسكندرية رحلت إلى تلك الثغور ثلاث وثلاثون . وقد شحنت إلى لفربول تسع عشرة سفينة فى عام ١٨٢٦ ، وثنتان وثلاثون فى عام ١٨٣٧ . أما التدهور الشديد فقد أصيبت به التجارة التركية ؛ ففى عام ١٨٢٦ قدمت من الثغور التركية ٣١٦ سفينة ورحلت إليها ٢٩٥ ، أما فى عام ١٨٣٧ فلم يصل من تلك الثغور سوى ١٧٢ سفينة ولم يقصد إليها سوى ١٥٣ ، أى أن التدهور بلغ حوالى ٥٠٪ ، وسوف يتضح أن تجارة تسكانيا قد أصابها مثل هذا الهبوط .

السفن التى قدمت إلى الإسكندرية فى عام ١٨٢٦ :

فكرة عامة عن السفن التى قدمت إلى ثغر الاسكندرية ومن أين جاءت وإلى أين تقصد ، وذلك فى المدة الواقعة بين أول يناير و ٣١ ديسمبر ١٨٢٦ . يضاف إلى هذا بيان عن السفن التى ظلت بالثغر فى أول يناير ١٨٣٧ .

جهة القيام	المجموع	نمساوية	دنمركية	فرنسية	مقدسية	انجليزية	أيونية	هولندية	روسية	سردينية	نابوليتانية	أسبانية	سويدية	تسكانية
	أعلام السفن													
جزر الأرخبيل	٤٩	٢١	—	—	—	٥	١٧	—	٥	—	—	١	—	—
وجاقات الغرب	١٨	٧	—	٦	—	٢	—	—	—	١	١	١	—	—
القسطنطينية	٦٠	٣٩	١	—	—	٨	—	٢	٨	٢	—	—	—	—
كرمانيا	٧٣	٤٧	—	—	—	١١	٥	—	—	١	٢	٦	—	١
جنوه	٦	١	—	—	—	١	—	—	—	٣	—	—	١	—
جبل طارق	٤	١	١	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جوتنبرج	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—
الجزر الأيونية	٧	—	—	—	١	٢	—	—	—	١	—	٢	—	١
كريت	١٦	٦	—	٣	—	٣	٣	—	—	—	—	—	—	١
قبرص	٣٣	١٤	—	١	٢	٤	٤	—	١	٤	—	٣	—	—
رودس	١٠	٤	—	—	—	—	٤	—	١	—	—	—	—	١
ليفورنة	٤٩	٢٦	—	١	—	٥	—	—	٣	٧	—	—	٤	٣
لندن	٢	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
ليفربول	١١	—	—	—	—	١١	—	—	—	—	—	—	—	—
مرسيليا وطولون	٦١	١	—	٥٩	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—
مالطه	٢٤	٣	—	—	—	١٧	٢	—	—	١	—	—	—	١
ماهون	٤	—	—	١	—	١	—	—	—	—	—	٢	—	—
المورة	١٤	٥	—	—	—	٤	—	—	—	٣	١	—	—	١
هولنده	١	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—
بطرسبرج	٢	—	—	—	—	١	—	١	—	—	—	—	—	—
	٧	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أزمير وغيرها	١٠٩	٦٤	—	٤	—	٢٧	٤	—	٧	٢	—	١	—	—
سلانيك	١٠	٣	—	١	—	—	٤	—	٢	—	—	—	—	—
سوريا	٢١	٩	—	—	—	٤	—	—	—	١	٢	١	—	١
تريستا والبندقية	١٠٦	٩٤	١	١	—	٩	—	—	—	١	—	—	—	—
المجموع	٦٩٨	٣٥٢	٣	٧٩	٣	١١٧	٤٣	٤	٢٧	٢٧	٦	١٧	٧	١٣
المجموع فى عام ١٨٢٥	٧١٠	٢٥٨	١	٧١	—	١٦٦	٢٧	٢٠	٣٥	٢٧	١	٣٨	٢٥	٣٥

جهة الوصول	المجموع	عثمانية	دنمركية	فرنسية	مقدسية	انجليزية	أيونية	هولندية	روسية	سردينية	نوبلتانية	أسبانية	سويدية	تسكانية
أعلام السفن														
جزر الأرخبيل	٧٣	٣٤	—	—	—	٥	٢٠	—	٨	١	٢	—	—	٢
أستردام	٢	—	—	—	—	١	—	١	—	—	—	—	—	—
أقرس	٣	—	—	—	—	١	—	٢	—	—	—	—	—	—
وجاقات الغرب	٦	—	—	١	—	٤	—	—	١	—	—	—	—	—
كوبنهاجن	١	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
القسطنطينية	٧٥	٥٨	—	—	—	٨	—	—	٦	٣	—	—	—	—
كرمانيا	٦١	١٦	—	—	—	٥	٣	—	—	—	١	٥	—	١
دمياط	١	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—
جنوه	٩	—	—	—	٢	—	—	—	٦	—	—	—	١	—
الجزر الأيونية	٢٧	١٨	—	—	—	٢	٤	—	١	—	١	—	—	١
كريت	٣	—	—	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
قبرص	٣٣	١٧	—	—	٢	٤	٤	—	١	٢	—	٣	—	—
رودس	١٥	٨	—	—	—	٤	٢	—	—	—	—	—	—	١
لفربول	١٩	—	—	—	—	١٩	—	—	—	—	—	—	—	—
لندن	٦	—	—	—	—	٦	—	—	—	—	—	—	—	—
ليفورنة	٤٣	٢١	—	—	—	١	—	—	١	٨	—	١	٦	٥
مرسيليا	٨٥	٢	—	٧٧	—	١	—	—	—	٢	—	—	٢	١
مالطه	٤٤	١٢	—	—	—	٢٣	٣	—	—	٣	—	١	١	١
ماهون	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—
بطرسبرج	١	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—
	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أزمير وغيرها	٩٦	٥٦	—	—	—	٢٨	٣	٢	٥	—	—	١	—	١
سوريا	٢٥	١٥	١	—	—	٢	—	—	—	١	١	٢	—	٣
سلانيك	٥	١	—	—	—	—	٤	—	—	—	—	—	—	—
تريستا	٤٣	٣٨	١	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	٢
المجموع	٦٧٨	٣٢٧	٣	٨١	٢	١١٦	٤٤	٥	٢٤	٢٦	٦	١٥	١١	١٨
المجموع فى عام ١٨٢٥	٨١٢	٣١٩	١	٧٠	—	١٩٥	٢٠	١٩	٣٦	٣٤	٦	٥٣	٢٨	٢٨

السفن التي قدمت إلى ثغر الاسكندرية

من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٦

جهة القيام	المجموع	انجليزية	فرانسية	نمساوية	تسكانية	سردينية	يونانية	سورية	روسية	أيونية	هولندية	سويدية
مالطة	٤٠	٣٥	—	١	٢	١	—	—	١	—	—	—
وجاقات الغرب	٣٩	٤	٢١	٦	٢	٢	٤	—	—	—	—	—
تريستا والبندقية	٧٣	٣	١	٥٩	—	١	٦	—	٥٠	—	١	—
جزر الأرخبيل	٧٧	١	٢	٣	—	—	٦٣	٦	١	١	—	—
مرسيليا	٤٦	—	٤٣	١	—	١	١	—	—	—	—	—
لندن	١٥	١٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كارديف ونيوكاسل	١٥	١٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لفربول	٣	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
راجوزه	٣	٣	—	٣	—	—	—	—	—	—	—	—
أزمير والليفانت	١٧	٢	٨	٣	—	—	٣	—	١	—	—	—
القسطنطينية	٣١	—	—	٦	—	—	١٤	—	٩	٢	—	—
جبل طارق	٢	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سوريا وكرمانيا	١٠٦	١٤	—	٦	٢	—	١٨	٦٥	١	—	—	—
كريت	٢٩	١	١	١	—	١	٢١	—	٢	٢	—	—
رودس	١٣	—	—	—	—	—	٨	٣	١	١	—	—
قبرص	٢٠	١	١	١	—	—	١٢	٢	—	٣	—	—
ليفورنة	٢٩	—	—	٦	١٠	٣	٤	—	٥	—	١	—
جنوه	١٢	٢	—	—	—	١٠	—	—	—	—	—	—
هولنده	٦	١	—	—	—	١	—	—	—	—	١	—
دمياط	١	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—
السويد	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١
المجموع	٥٨٠	١٠١	٧٨	٩٢	١٦	٢٠	١٥٤	٧٦	٢٧	٩	٦	١

السفن التي غادرت الإسكندرية

من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٦

جهة الوصول	المجموع	إنجليزية	فرنسية	نمساوية	تسكانية	سردينية	يونانية	سورية	روسية	أيونية	هولندية	سويدية
مالطة	٤٦	٣٩	—	٢	٢	٢	—	—	١	—	—	—
وجاقات الغرب	٦	١	—	٢	—	—	٢	—	—	١	—	—
جزر الأرخبيل	٢٧	١	—	٢	—	—	٢٠	١	٣	—	—	—
مرسيليا	٤٥	—	١٣	١	١	—	—	—	—	—	—	—
تريستا والبندقية	٦٨	٣	—	٥٠	٢	٩	٨	١	٢	١	—	—
ليفورنه	٢٦	٤	—	٤	١١	٢	٢	—	٣	—	—	—
جنوه	٤	—	—	—	٣	١	—	—	—	—	—	—
لندن	٣	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
ليفربول	١٨	١٧	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—
أزمير والبلدانات	٤٠	٤	٧	١٢	—	٣	١١	—	٣	—	—	—
القسطنطينية	٣٢	٩	—	٩	—	٢	٦	—	٥	١	—	—
جبل طارق	٣	٢	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—
كريت	٦	—	—	—	—	١	٤	—	—	١	—	—
رودس	٧	٢	—	٢	—	—	٢	—	—	١	—	—
قبرص	٨	—	—	٢	—	—	٣	١	١	١	—	—
كرمانيا وسوريا	٨٨	١٢	٣	١	٢	٣	١٩	٤٦	١	١	—	—
راجوزة	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
هولنده	٦	١	—	١	—	—	—	—	—	—	٣	١
دمياط	٦	—	—	٣	—	—	١	—	٢	—	—	—
المجموع	٤٤١	١٠٠	٥٣	٩١	٢١	١٦	٧٨	٤٩	٢١	٨	٣	١

السفن التى قدمت إلى ثغر الإسكندرية

من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٧

جهة القيام	المجموع	انجليزية	فرنسية	نمساوية	تسكانية	سردينية	يونانية	سورية	روسية	أيونية
مالطة	٣٨	٣٠	١	٧	—	—	—	—	—	—
وجاقات الغرب	٢٤	٣	١٢	٤	٢	٣	—	—	—	—
تريستا والبندقية	٦٦	٣	٦	٤٧	—	—	١٠	—	—	—
جزر الأرخبيل	٧٥	١	٧	٥	—	١	٥٤	٢	٤	١
لندن	١١	١١	—	—	—	—	—	—	—	—
لفربول	١٠	١٠	—	—	—	—	—	—	—	—
نيوكاسل	٢٨	٢٨	—	—	—	—	—	—	—	—
مرسيليا	٣٩	—	٣٥	٤	—	—	—	—	—	—
أزمير	١٠	—	٤	—	—	—	٤	١	١	—
القسطنطينية	٣٦	—	—	٦	—	—	١٦	—	١٣	١
كرمانيا وسوريا	١١٣	١٧	٦	٣	١	—	١٦	٦٨	٢	—
كريت	١٧	١	—	—	—	—	١٤	١	١	—
رودس	٤	١	—	٢	—	—	١	—	—	—
قبرص	١٩	—	١	—	—	—	١٢	٦	—	—
راجوزة	٥	—	١	٣	—	—	١	—	—	—
ليفورنة	١٩	—	١	٥	١١	١	—	—	—	١
جنوه	٨	١	١	—	—	٦	—	—	—	—
دمياط	١	—	—	—	—	—	١	—	—	—
المجموع	٥٢٣	١٠٦	٧٥	٨٦	١٤	١١	١٢٩	٧٨	٢١	٣

السفن التى غادرت الإسكندرية

من أول ينـاير إلى ٣١ ديسمبر عام ١٨٣٧

جهة الوصول	المجموع	إنجليزية	فرنسية	نمساوية	تسكانية	سردينية	يونانية	سورية	روسية	أيونية	هولندية
مالطه	٢٠	١٤	—	٤	١	—	—	—	—	١	—
وجاقات الغرب	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—
تريستا والبندقية	٥٩	٦	١٤	٢٦	١	٤	٥	—	٣	—	—
جزر الأرخبيل	٣٤	١	١٠	١	—	—	١٧	١	٣	١	—
لندن	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لفربول	٣٢	٣٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مارسيليا	٤١	—	٤١	—	—	—	—	—	—	—	—
أزمير والليفانت	٤٤	١٨	—	١٦	—	—	٥	—	٥	—	—
القسطنطينية	٢٥	—	٢	١٠	١	٤	٥	—	٣	—	—
جبل طارق	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كرمانيا وسوريا	٦٦	٩	—	١	٢	—	٦	٤٨	—	—	—
كريت	٣	—	—	—	—	—	٣	—	—	—	—
رودس	٢	١	—	—	—	—	—	١	—	—	—
قبرس	١٦	٣	٢	٢	—	١	٤	٣	—	١	—
راجوزه	٢	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
ليفورنة	١٦	—	٥	١	٧	١	—	—	١	١	—
جنوة	٢	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	—
هولندة	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١
دمياط	١٢	—	٤	٢	—	—	٣	٢	١	—	—
المجموع	٣٧٩	٨٧	٨٠	٦٤	١٢	١٢	٤٨	٥٥	١٦	٤	١

أثمان المأكولات فى الإسكندرية :

فى ١٢ يناير ١٨٣٨ كانت أسعار اللحوم والحبوب وما إليها بمدينة الإسكندرية على النحو التالى :

اللحم البقرى	ثمن الأقة (٢¾ رطل إنجليزى)	من ٥	إلى ٥½	قرش
لحم الضأن	» »	» ٥	» ٥½	»
لحم الجاموس	» »	» ٣	» ٣½	»
الدجاج	» الدجاجة	» ٣½	» ٤	قروش
السمك (من الأنواع الرديئة)	» الأقة	٤½		قرش
القمح	» الإردب (١٠٠ إردب تعادل ٦٣ كوارترا)	» ١١٠	» ١٢٠	قرشاً
الشعير	ثمن الإردب	٧٢		»
الفول	» »	» ٨٠	» ٨٤	»
البن	» الرطل (ويقل عن الرطل الفوازديبوا بحوالى ٢٪)	٤½		قرش

عوائد الدخولية :

تحصل العوائد الآتية لحساب الحكومة عند مداخل المدن :—

٧٤ قرشاً عن كل رأس من الثيران المعدة للذبح

٤٢½ قرش » » » » الجاموس » »

٣½ » » » » » الأغنام » »

ينزل الصيادون عن ثلث ما معهم من السمك

٢٠ قرشاً ضريبة استهلاكية عن كل إردب من القمح

١٥ » عن كل إردب من الشعير والفول والذرة والبقول

أجور الشحن فى الإسكندرية :

كانت أجور الشحن بالإسكندرية فى ١٢ يناير ١٨٣٨ على النحو التالى : —

لندن القطن ¾ البنس عن الرطل فى البالة — مكبوس

» البذور ٩ شلنات و ٦ بنسات عن الكوارتر

لندن البضائع الثقيلة ٥ جنيهات عن الطن
تريستا القطن ٧٠ كروتزرا عن القنطار الذى يزن ٤٤ أقة
« البذور ٦٠ « « الإردب

الصمورغ والبضائع الثقيلة وهى :

« البذور
« البخور وغير ذلك } من ٣٠ إلى ٣٣ كروتزرا عن القنطار (٤٤ أقة)

مرسيليا	القطن	٤ فرنكات عن القنطار (٣٣ أقة)
«	البضائع الثقيلة	٢½ فرنك « « « «
«	البذور	٢½ « « « « «
«	البخور	
ليفورنة	القطن	٣ جنيهات (طبقا التعريفة ليفورنة) عن القنطار (زنة ٣٦ أقة)
«	الكتان	٢¾ جنيه « « « «
«	البضائع الثقيلة	٢½ « « « « «
«	المواد الغذائية	٢ من الجنيهات « « عن الإردب الكبير

الأسعار الجارية :

رغبة فى إيضاح الحالة بسوق الإسكندرية سوف أذكر الأسعار الجارية لأهم السلع المصدرة والمستوردة مع رسم العلامات التى وضعها الوسطاء (السماسرة) إلى جانب تلك السلع .

الإسكندرية فى أول يناير ١٨٣٨

الأسعار الجارية للبضائع من صادرات وواردات

الأسعار المكتوبة هى أسعار البضائع فى الجملة . ويدل حرف « ا » على أن الصنف وفير ، وحرف « ث » على أن سوقه كاسدة ، وحرف « م » على أنه معدوم ، وحرف « ر » على أنه مطلوب ، وحرف « س » على أنه نادر ، وحرف « ف » على أن بيعه ممكن .

سلع حكومية تباع بالمزايدة العلنية

المواد الغذائية	:	الكتان
القطن	:	الأفيون
البن اليمنى	:	الأرز
سن الفيل	:	بذر الكتان
الصمغ العربى	:	الزعفران
السكر الروسى	:	ملح البارود
النيلة	:	

سلع تباع بأثمان تحددها الحكومة

جلود الجاموس	:	جلود البقر

مبيعات بالمزايدة فى شهر ديسمبر

أرز دمياطى : ١٥٠٠ إردب — سعر الإردب $\frac{٢}{٣}$ر٣٤ر٤١٣ قرش

أرز رشيدى : ١٥٠٠ « — « « $\frac{١}{٣}$ر٢٤ر٢٥٦ «

وزن الإردب فى رشيد ١٥٦ أقة .

« « « دمياط ٢٢٥ «

بضائع حرة التداول

الصبر السقطرى « م »	٣٢٠	قرشا للقنطار الذى يزن ٥٤ أقة تقريبا
صبر الكاب	٦٥٠	« « « « « « «
أبو كبير (مصنف)	٤٠٠	قرش « « « « « «
« « نقى « م »	٦٥٠	قرشا « « « « « «
جاوى (مصنف)	٣٢٠	« « « « $٣٩\frac{١}{٢}$ « صافية

جاوى (نقى) « م »	٧٠٠	قرش للقنطار الذى يزن ٣٩ ½ أقة صافية
البوتاسا	٩٠	قرشا « « « ٨٦ « تقريبا
Turkey Berries	٧٥	« « « « ٥٤ « «
السكركم	١٦٠	« « « « « « «
القرفة	٦٤٠	« « « « ٤٨ « «
الشمع الأصفر	٢٠	« للأقة التى تزن ٤٠٠ درهم
صمغ جدة	من ٢٨٠ إلى ٣١٠	قروش للقنطار الذى يزن ٤٨ أقة تقريبا
الصمغ العربى « م »	من ٣٩٠ إلى ٤٠٠	قرش « « « ٥٤ « «
صمغ عنبرى	من ٢٢٠ إلى ٢٥٠	قرشا « « « ٤٨ « «
صمغ المر	٢٨٠	قرشا « « « ٥٤ « «
صمغ (من نضح الشجر) « م »	٩٠٠	قرش « « « ٦٤ « «
صمغ قوبال (سندروس بلورى)	٥٠٠	« « « « ٤٣ ½ « صافية
الجهان « م »	من ٣٨ إلى ٤٠	قرشا للأقة التى تزن ٤٠٠ درهم
الحناء	من ٨٠ إلى ٩٠	« للقنطار الذى يزن ٤٤ أقة تقريبا
بخور (مصنف)	من ١٠٠ « ١٠٥	قروش « « « ٤٤ ¾ « صافية
بخور نقى	« ١٨٥ « ١٩٠	قرشا « « « « « تقريبا
الدسك (درق السلاحف)	« ١٤٠ « ١٦٠	« « « « ٣٢٤ درهما
منسوجات قطنية مصنفة	« ٦ « ٧	قروش للذراع
منسوجات الوجه البحرى	« ١٤ « ١٥	قرشا «
المنسوجات الرفيعة	« ١٧ « ٢٠	« «
التمر هندى	٢٠٠	قرش للقنطار الذى يزن ٣٩ ½ أقة صافية
النطرون (المكرر)		قرش واحد للأقة

الواردات

إبر « ألمانى تقليد » « ث » نمرة ١، ٢	٤	قروش	للألف
إبر أصلى « ف » نمرة ١، ٢	من ٩ « إلى ١٠	قروش	«
عنبر خام أو متحجر « ف » نمرة ١، ٢، ٣	١٢٩	قرشا عن الرطل الذى يزن ١٠٥ دراهم	

عنبرخام أومتحجر «ف» من نمرة ١ إلى ٦ ٧٠ قرشا

« شفاف « « « ١ « ٥ من ٢٢١ إلى ٢٣٠ قرشا للأقة

حجر الشب «ث» ٨٠ قرشا للصندوق (٥٤ أقة)

ألواح إنجليزية «س ف» من ١٩٠ إلى ١٩٥ قرشا للصندوق (٥٤ أقة)

زرنيخ أبيض « ١٨٦ قرشا للصندوق (٣٩½ أقة صافية)

زئبق «ث» ١٨٠٠ قرش لكل ٣٦½ أقة صافية

صلب نمرة ١ ، ٢ «ف» من ١٢٥ إلى ١٣٠ قرشا لكل ٤٤ أقة صافية

ماء الورد «ث» « ٥½ « ٦ قروش للأقة

ألواح من الصفيح «ف» « ٢٣٠ « ٢٣٥ قرشا للصندوق الذي يحوى ٢٢٥ لوحا

طرابيش Cardoso «ث» من نمرة ٢½ إلى ٣

½ ، ٢½ درجة أولى من ٦٥ إلى ٧٦ قرشا للدستة

درجة ثانية ٥٥ قرشا

« ثالثة ٥٠ «

طرابيش Cardoso نمرة ٥ طراز تونس

درجة أولى من ١٢٥ إلى ١٣٠ قرشا للدستة

« ثانية « ٩٥ إلى ١٠٠ قرش «

« ثالثة « ٨٠ إلى ٨٥ قرشا «

« D'alberti — حجم صغير « م »

« « « كبير

« تونس (Calabush)

درجة أولى من ٢٨ إلى ٣٠ قرشا للدستة

« ثانية « ٢٠ إلى ٢١ « «

« ثالثة « ١٤ « ١٥ « «

اسفيداج « ف » « ١٠٠ « ١٢٠ « للصندوق

(٣٦ أقة)

قرمز أبيض من ٢٢ إلى ٢٤ قيراطا « ف » من ١٠٥ « ١١٠ قروش للأقة

قرمز أحمر من ٢٢ قيراطا « ث »	من ٩٠ إلى ٩٥ قرشاً الأقة
خيوط قطنية من نمرة ٢٠ إلى ٣٠ « ث »	١٨ قرشا الأقة
شلل خيط من القطن من ١٢ إلى ١٨ « ف »	١١ « (للورقة)
راى (نوع من السمك) « ث »	« ٦٥ إلى ٧٠ قرشا للبرميل (١٢٠ أقة)
مسامير نمرة ٩ ، ١٢ ، ١٨ « ث »	من ٢٤٠ إلى ٢٤٥ قرشا للكيس
« « ١٨ « ث »	٢٦٠ قرشا
« half canal of 40000 « ث »	٣٦٠ «
ورق خشن « ف »	١٢ قرشا للرزمة
ورق مصمغ « ث »	١٥ « «
ورق ذو ثلاثة أقمار — من البندقية « ث »	من ٣١ إلى ٣٣ قرشا للرزمة
« royal « ف »	« ٧٥ « ٨٠ « «
« half royal	« ٦٠ « ٦٥ « «
« imperial	« ١٩٠ « ٢٠٠ قرش «
« ذو ثلاثة أقمار — من ليفورنة	
درجة أولى	« ٣٦ « ٣٧ قرشا «
« ثانية	« ٣١ « «
« ثالثة	« ٢٥ إلى ٢٦ « «
« mezzanina (الحزمة سبع رزم)	« ٦٠ « ٦٥ « «
(« ست «)	« ٨٥ « ٩٠ « «
(« أربع «)	١٨٠ « «
(« رزمتان)	٢١٠ « «
« Fioretta — جنوه (« عشرون رزمة)	من ٢٢ إلى ٢٣ « «
غاب (بوص)، لونان، أبيض وأحمر « ف »	« ٩٠ « ٩٥ قرشا القطار (٣٧½ أقة)
Coral berries « ث » نمرة ١٢٠ ، ١٤٠ و١٨٠ « ث »	١٥ قرشا للورقة

ألوان ، نصف رطل ، أزرق وأبيض وأحمر « ف »	من ١١٠ إلى ١١٢ قرشا للقنطار (٣٧½ أقة)
ألوان ، نصف رطل ، أسود وأزرق	« ١٢٠ »
« ، أربعة أرطال من أربعة ألوان ، أصفر وأسود وأخضر وأزرق	« ١٤٠ إلى ١٥٠ « «
« ، أربعة أرطال أخضر أزرق ولازوردى « ث »	٢٨٥ « «
ألوان من هولندة أزرق وأبيض وأصفر « ف »	٨ قروش للحزمة (١٠٠٠ جرام)
مرجان نظيف كبير الحجم تام اللون «ث»	من ٥٥ إلى ٥٦ قرشا للأقة (٤٢٠ درهما)
« زيتونى اللون من أوقيتين إلى ثلاث أوقيات « ث »	من ٣٨ إلى ٤٠ قرشا للأقة
مرجان زيتونى اللون من أربع أوقيات إلى ست «ث»	من ٥٥ إلى ٥٦ قرشا للأقة
حرير أسود من فلورنسا «ف»	« ١٩ « ٢٠ « للذراع
أسلاك من الحديد «	٣٢٠ « للحزمة
« « النحاس «	٦٢٠ « للقنطار (٣٧ أقة)
« « الذهب الروسى «	من ٦ إلى ٦¼ قرش للمثقال
« « « النمساوى «س»	« ٥½ « ٥¾ « «
« « « الفرنسى «ف»	٤½ « «
حديد إنجليزى (مصنف) «	« ١٢٥ « ١٣٠ قرشا للقنطار (من ٨٢ إلى ١٣٠ أقة)
« روسى «	« ١٥٥ « ١٥٦ « للقنطار
قرنفل «ث»	١٢½ قرش للأقة
Gelamine «ف»	من ٢½ إلى ٢¾ قرش للأقة

ألواح من النحاس الأحمر والأصفر

madonna ، ٧½ صفراء ، ¾

بيضاء «ث» ١٠ قروش

حرير أطلس أصفر وأسود من

فلورنسا «ا.ث» من ١٠ إلى ١٠½ قرش للذراع

حرير أطلس من ألمانيا «ا.ث» ١١ قرشا

مبارد ألمانية » من ٣ إلى ٣½ قرش للمبرد

لحوم اليهود «س.ق» » ١٤٥ » ١٥٠ قرشا . صندوقان بهما ستون قطعة

خشب Santa Martha «ث» » ٨٠ » ٩٠ » للصندوق (٤٣½ أقة)

سلاقون » ١٩٠ » للقنطار (٥٤ أقة)

محلب أزمير «س.ق» » ٢٦٠ » ٢٦٥ » » (٤٤ »)

المصطكا من جزيرة ساقز «ا.ث» » ٢٢ » ٢٣ » للأقة

اللوز (من صقلية أو فرنسا) «م ق» » ٧ » ٨ قروش »

الزيت (من أوربا) «ق» ٦ » »

» (من وجاقات الغرب) » ٥ » »

» (من تركيا) » » ٥ » ٥½ قرش »

» (من الشام) ٥ قروش »

الرصاص » ١٨٠ قرشا للقنطار (٧٨ أقة)

البيريتروم — عود القرح «ا.ث» ٣٥٠ » » (٨٦ أقة)

الفلفل «س» من ١٨٥ إلى ١٩٠ » » (٣٦½ أقة)

منسوجات فرنسية عادية «ا.ث» ٧½ قرش للذراع

» عادية قرمزية اللون » ٨ » ٨½ » للذراع

Londrini, 2 Fonses ainé ١٣ قرشا »

منسوجات قرمزية اللون ١٤½ قرش »

منسوجات Freres Floth من ذوات التيجان الثلاثة	من ٢٣	إلى ٢٤	قرشا للذراع
» » » » » الأربعة	» ٢٥	» ٢٦	» »
» » » » » الخمسة	» ٢٩	» ٣٠	» »
» Forcats » » » الثلاثة	٢٤ قرشا		»
» » » » الأربعة	٢٦	»	»
» » » » الخمسة	من ٢٩	إلى ٣٠	» »
» Siau (نصفها أحمر ونصفها قرمزى)		١٤	» »
» جميعها قرمزية اللون		١٤½	» »
» ألمانية Mautsarai	من ٢٠	إلى ٢١	» »
» » من ذوات التيجان الثلاثة	» ١٣	» ١٤	» »
ساتان أحمر وأخضر وأزرق (من فلورنسة) «ف»	من ١٢½	» ١٣	قرشا الذراع
حرير «ف»	» ١٣٠	» ١٤٠	» للأقة
العشبة (حشيشة المحمودة) «س . ف»	من ٩٠٠	إلى ١٠٠٠	» للقنطار (٣٦½ أقة)
الكبريت النباتى «ف»		١٧٠	قرشا للقنطار (٥٠ أقة)
كبريت مكرر «ث»		٦٠	» » (٥٤ أقة)
إسمنز أبيض (صبغ) «ف»		٦	قروش للورقة
صفيح إنجليزى «ا . ث»		٤٩٠	قرشا للقنطار (٣٦½ أقة)
دخان سالونيك «ث»		٣½	قرش للأقة
» Giardina		»	» »
» Jani Coi		»	» »
» Enos or Cheserdeli		٤½	» »
» استامبول أو بفرة	من ٣½	إلى ٤½	قرش للأقة
القطيفة ⅔ أحمر ، ⅓ أسود من جنوة «س . ر»	» ٤٠	» ٤٥	قرشا للذراع
البراقع «ف»	من ١٥٠	إلى ١٥٥	قرشاً ذراعان على حسب اللون
الزاج الأخضر (سلفات الحديدوز) «ث»		٧	قروش للأقة
الزاج «ث»		٥٥	قرشا للقنطار (٩٣ أقة)

الزعفران (الإنجليزى) «ف»	من ٩٠ إلى ١٠٠ قرش للرطل (١٤٤ درهما)
« (الأوربى)	٨٠ قرشا « « «
سكر فرنسى (رءوس) «ث»	٤½ قرش للأقة

أخشاب من تريستا

كتل من البندقية «ث»	من ١٥½ إلى ١٦ دولارا لكل ١٠٠ كتلة
« « تريستا «ث»	« ١٦ « ١٧½ دولار « « «
« « « ⅔ «ث»	١٠ دولارات « « «
ألواح ١٥ قدما	« ٧½ « ١٨ قرشا
« من جميع الأحجام	« ٣٥ « ٤٠ «
عروق	« ٥½ « ١٤ «
خشب اسلامبولى من جميع الأحجام	« ٣½ « ٩٠ «
ألواح وقضبان صغيرة	« ١½ « ٣½ قرش

ملاحظة : هناك سلع مختلفة من المألوف بيعها كالمنسوجات الفاخرة ذات الألوان العصرية التى ترد من فرنسا وانجلترة ، والآلات القاطعة والبضائع الحديدية والشموع والأوانى الخزفية والصينية ولكننا لم نستطع إدراجها هنا لتعدد أنواعها .

وقد أصدرت الحكومة أمرا عاليا بأن تكون الأقة ٤٠٠ درهم والقنطار ٣٦ أقة أو مائة رطل ، وذلك فى جميع الحالات ، وعلى هذا الأساس يجب تنظيم الأمور .

الأسعار الجارية للمصنوعات :

الإسكندرية فى اليوم العاشر من يناير ١٨٣٨

الأسعار الجارية للمصنوعات المستهلكة فى مصر مع أسعار الكمبيو وقيمة العملة : علامة «ا» = موفور ، «ث» = كاسد ، «م» = معدوم ، «ں» = عليه إقبال ، «س» = نادر ، «ف» = من الممكن أن يباع .

المصنوعات الإنجليزية

			بالقروش
منسوجات طويلة	« س . ف »	من ٩٥	إلى ١١٢
« «	« م . ف »	٨٥	
« « من مصانع أخرى	« ث »	« ٦٠	« ٦٢
منسوجات طويلة Peel		« ١٠٠	« ١١٠
« « عادية ومتوسطة	« ف . ث »	« ٤٤	« ٥٦
« « أو سمراء	« ف »	« ٤١	« ٨٨
Pennington, Mahmoudies	« ف . م »	٧٥	«
منسوجات من مصانع أخرى	« ث »	« ١٦	« ٦٢
Madapolams	« ف »	« ٣٨	« ٩٠
موسلين	« ف »	« ٢٤	« ٤٠
« Lappets	« ف »	« ٢٦	« ٤٢
Doreas	« م . ف »	« ١٥	« ٢٧
منسوجات تيابية رفيعة	« ف »	« ٢٩	« ٨٤
« « مصقولة	« ا . ث »	« ١٩	« ٣٠
« « مخططة	« س ف »	« ٤٢	« ٨٠
« مطبوعة	« ث »	« ٥٠	« ٨٥
« « عادية	« ف »	« ٣٨	« ٥٠
مناديل Balasor	« ث »	١١	للدستة
« Bandanoes	« ف »	١٤ . «	« ١٥ «
شيلان غير أصلية	« ف »	« ٢٨	« ٥٠ للشال
منسوجات قطنية Nankeens	« ا . ث »	« ٦٣	« ٦٥ بارة للياردة

المصنوعات السويسرية

مناديل	« م . ف »	من ١٢ إلى ٣٢ قرشا الدستة
« فاخرة	« ف »	« ١٠ « ١٢ « للمنديل

منسوجات قطنية	« ث »	من ٣٤ إلى ٤٤ بارة للذراع
« مطبوعة	« ث »	« ٨٥ « ١١٥ « «
موسلين	«	« ١٧ « ٣٢ « «
منسوجات تيلية رفيعة	«	« ٣٨ « ٤٠ « «
« « فاخرة	« ث »	« ١ « ٢ « «
طرابيش	« م »	« ٢٢ « ٢٣ قرشاً للدستة
موسلين حرير مشجر	« ث »	« ٣٦ « ٣٨ للذراع

أسعار الكمبيو

لنـدن	من ٧٤ إلى ٧٥ قرشا
مرسيليا	« ١٠ر٥ « ١٥ر٥ «
ليڤورنة	١٢٣ صلديا للريال
تريستا	من ١٢٢¾ إلى ١٢٣
القاهرة	١ فى المـائة

العمولة :

سعر النقد

الإسلامبولى الجديد	١٨ ٨٨/٤٠ قرشا
« «	٢٠ ٢٥/٤٠ «
الجنيه الإنجليزى	٩٧ ½ «
الريال الأسبانى ذو الأعمدة (أبو مدفع) :	٢٠ ٢٨/٤٠ «
الريال	٢٠ ٧/٤٠ «
الريال الأمريكى	١٩ «
البندق	٤٦ ١٧/٤٠ «
المجر	٤٥ ٢٦/٤٠ «
الدبلون	٣١٣ ٢٩/٤٠ «
الخمسة فرنكات	١٩ ١٠/٤٠ «
الونتو الفرنسى	٧٧ ٦/٤٠ «

١٣ ديسمبر ١٨٣٧

قائمة بأسماء التجار المقيمين فى الإسكندرية

أقرينو S. Avierino ، من أصحاب رءوس الأموال اليونانيين — حماية إنجليزية (من حرائر الأيونيان)

أوبير وشركاؤه J. Aubert ، تجار فرنسيون

أنسطاسى G. D'Anastasy ، تاجر يونانى ، قنصل السويد .

بسيونى E.Buscioni تسكانى ، وكيل The American Assurance Bank .

بورجون وشركاؤه . F. Bourgogne ، فرنسيون ، تجار حديد .

بلونباو وشركاؤه J. Belunbau ، تجار ، حماية نمساوية .

براجيوتى وشركاؤه Braggiotti ، تجار ، حماية نمساوية .

بكير ، تاجر تركى ، من رعايا باشا مصر .

بدر الدين ، تاجر تونسى ، تحت رعاية قنصل تونس .

بتاجليا J. D. Battaglia ، موظف فى مخازن الحكومة ، من رعايا النمسا .

بسيتا F. Busietta ، تاجر مالطى ، حماية إنجليزية .

كورتس S. Cortis ، » » ، » »

كيزى ومالان Casey & Malin ، تجار انجليز .

كاردوزو وفرانكو Cardoso & Franco من التجار التسكانيين بالإسكندرية والقاهرة

كستاجلى Dem,Castagli ، تاجر يونانى ، حماية روسية .

كاسترو إخوان Castro ، تجار ليفانتيون ، حماية تسكانية .

سيزانا A. Cesana ، من أصحاب رءوس الأموال ، صراف سابقا ، حماية نمساوية .

دمريشر D. Dumreicher تاجر باڤارى ، قنصل دانمرك .

ديفنتكلير وشركاؤه Defontclaire ، من أصحاب المصارف والوسطاء الفرنسيين .

فرياس إخوان Frias ، تجار تسكانيون .

فرند J. Friend ، وسيط فى شراء السفن الإنجليزية .

فرانك وشركاؤه D. Franc ، تجار فرنسيون .

فانتوزى وإخوته Fantozzi ، تجار نمساويون .

جبارا G. Gibbara ، نمساوى ، رئيس إدارة التجارة لدى باشا مصر .

جالوى وتيبالدى وشركاؤهما Galloway, Tibaldi ، تجار إنجليز .

جليدون G. Gliddon مدير بنك النيل للسيكورتاه (قنصل أمريكا) .

ستيفن جوتييه Stephen Gautier ، تاجر فرنسى ، فى الإسكندرية مؤقتا .

هاريس وشركاؤه Harris ، تجار إنجليز

فرانسيس هنريسى Francis Henricy ، تاجر فرنسى .

جويس ثربورن وشركاؤه Joyce Thurburn ، تجار إنجليز .

اسمالام وشركاؤه G. Jsmalam ، من أصحاب رءوس الأموال الليڤانتيين ، حماية نمساوية .

لشزج وشركاؤه Lechesig ، نمساويون من أصحاب المصارف والوسطاء فى شراء السفن

لمبروزو وشركاؤه Lumbroso ، تجار تونسيون ، حماية تسكانية .

لسكنر وشركاؤه Lochner ، تجار فرنسيون .

مونتكربولى وشركاؤه Montecorboli ، تاجر تسكانى .

مورجارداتو Mauregardato ، تاجر يونانى ، حماية يونانية .

دى أ. مونتكربولى S. A di I. Montecorboli، تاجر تسكانى .

ميور S. Muir, Senior ، تاجر انجليزى .

موربورجو وشركاؤه J. Morpourgo ، تجار نمساويون .

ماتيسوروڤيتش G. Matissorovich ، رأسمالى من راجوزة ، حماية نمساوية .

مونتكربولى وأخوته Montecorboli ، تجار تسكانيون .

ناشمبينى E. Naschembeni ، تاجر نمساوى .

نوفل ، تاجر ليڤانتى ، من رعايا باشا مصر .

أوت وشركاؤه Ott ، تجار سويسريون ، حماية فرنسية .

بيل وشركاؤه W. Peel ، تجار انجليز .

پروا وشركاؤه Proi ، تجار يونانيون ، حماية يونانية .

پاستريه وأخوته Pastré ، تجار فرنسيون .

پوما وشركاؤه C. Poma ، تجار فرنسيون ، حماية فرنسية .

پوپولانى G. Popolani ، تاجر يونانى (أيونى) ، حماية انجليزية .

رينلين وبوييه Reinlein and Boyer ، من أصحاب المصارف والوسطاء الفرنسيين .

روكيرب وشركاؤه Roquerbe تجار سويسريون ، حماية فرنسية ، (مستر روكيرب قنصل روسيا) .

رولان وشركاؤه Rolland ، تجار فرنسيون .

ريجا جيرو A. Riga Giro ، تاجر يونانى (أيونى) ، حماية انجليزية .

رينى وشركاؤه Regny ، تجار فرنسيون .

روسيتى A. De Rossetti ، تاجر تسكانى (قنصل تسكانية) .

روسانو وأدا Rossano and Adda ، تجار ليفانتيون ، حماية تسكانية .

شيف وشركاؤه Chiff ، تجار نمساويون .

شيدتمبرجر J. F. Scheidtemberger ، تجار نمساويون ، إقامتهم مؤقتة .

سنينو وشركاؤه J. Sonnino ، أصحاب مصارف ووسطاء من ليفورنة .

سكاكينى وشركاؤه D. Sakakini ، تجار فرنسيون .

سكارامانجا G. Scaramanga ، تاجر يونانى ، حماية يونانية .

جيفاستوبولو G. Gevastopulo ، تاجر يونانى حماية نمساوية .

سايور وأخوته Sayur ، تجار ليفانتيون ، حماية نمساوية .

سلامة وتكلا ، من الصيارفة الليفانتيين ، حماية تسكانية .

سربوزيان M. Serposian ، تاجر أرمنى ، حماية نمساوية .

تود A. Tod ، تاجر انجليزى .

توسيچه وإخوته ، Tossizza ، تجار يونانيون (مستر توسيچه قنصل اليونان) .

ڤيرو G. Vuro ، تاجر يونانى ، حماية نمساوية .

صقالى N. Zaccali ، تاجر يونانى ، حماية نمساوية .

زيزينيا S. Zizinia ، تاجر يونانى ، حماية يونانية .

د . وزغيب D. and N. Zogheb ، تجار ليفانتيون ، حماية تسكانية .

قائمة بأسماء القناصل وكبار الملحقين بالقنصليات

فى مدينة الإسكندرية (مصر)

القناصل بالاسكندرية :

مسيو كوشيليه Cochelet ، قنصل فرنسا العام .

الكولونيل كامبل P. Campbell ، الوكيل والقنصل العام لبريطانيا العظمى .

لاورن Laurin ، قنصل النمسا العام .

الكونت ميدم Medem ، قنصل الروسيا العام

سروتى Cerruti ، قنصل سردينيا العام .

كامب Camps ، قنصل أسبانيا العام .

شوتز Schutz ، قنصل هولندة العام .

فانتوزى Fantozzi ، القنصل العام لمملكة نابلى .

أنسطاسى D'Anastasy ، قنصل السويد العام .

دمريشر Dumreicher ، قنصل الدنمرك .

جليدون Gliddon قنصل الولايات المتحدة الأمريكية .

روسيتى De Rossetti قنصل تسكانيا العام .

توسيجه Tossizza قنصل اليونان العام .

كاردان Cardin مأمور ومترجم القنصلية الفرنسية العامة .

دانتا Danta المترجم الأول بالقنصلية « « «

جيوفروى Geoffroy المترجم الثانى « « «

ثربورن R. Thurburn قنصل انجلترة (للشئون التجارية) .

شارل سلون Charles Sloane نائب قنصل ومأمور القنصلية الإنجليزية .

جيربى Jerpi مأمور القنصلية النمساوية .

بابيش Babich المترجم الأول بالقنصلية النمساوية .

لاڤزون Lavison نائب قنصل بالقنصلية الروسية .

جان Jean مأمور القنصلية الروسية .

برزيو Brizio مأمور قنصلية سردينيا .

لنزى Lenzi مأمور قنصلية تسكانيا .

إيفو Ivo مأمور القنصلية اليونانية .

دمياط ورشيد :

يظهر أن موقع ثغرى دمياط ورشيد على مصبى النيل يعود على التجارة بفوائد عظيمة ، غير أنه نشأ عن سوء حالة ميناءيهما ، وسهولة الاتصال بطريق ترعة المحمودية التى تربط الإسكندرية بالنيل عند العطف ، أن أخذت تجارتهما فى الهبوط شيئاً فشيئاً . وأكثر ما يتجر الثغران الآن مع سوريا وقبرص وكريت ، وقلما تجىء إليهما السفن الإنجليزية ، ولو أنه يحدث بين حين وآخر أن تجىء إلى دمياط سفينة من الجزر الأيونية .

	ريالات أسبانية		ريالات أسبانية
فى عام ١٨٢٣ بلغت الصادرات من دمياط	٣٨١ر١٧٠	والواردات	٨٦٧ر٠٠٠
» » ١٨٢٤ » » » »	٦٢٨ر٥٠٠	»	٨٢٢ر٠٠٠
» » ١٨٢٥ » » » »	٣١١ر٨٠٠	»	٢٤٦ر٠٠٠

الأرز :

الأرز أهم الصادرات غير أن زراعته آخذة فى النقصان .

تجارة القاهرة :

عانت القاهرة نقصا كبيرا فى تجارتها ، ولم تعد كما كانت فى الماضى مستودعا للصادرات والواردات ، بل خلفتها فى أهميتها مدينة الإسكندرية ، إذ هيألها موقعها من ضروب المساعدة ما لم يهيئه موقع القاهرة . وليست القاهرة الآن سوقا عظيمة إلا فى تجارة الصموغ وغيرها من السلع الثانوية . أما البضائع المخزونة بها فقد خصص أغلبها للاستهلاك المحلى ، إذ رأى التجار الذين يبيعون سلعهم فى داخل البلاد ، أن شراءهم ما يحتاجون إليه من مخازن المستوردين فى الإسكندرية أعود عليهم بالفائدة . وليس فى القاهرة أية مؤسسة تجارية انجليزية

سعر الفائدة :

الأموال قليلة بوجه عام ، ومن المستطاع الحصول على قرض ربحه ٢٪ فى الشهر لقاء وديعة من الماس على سبيل الضمان ، فقد رأى المقرضون أن يكون الماس ضماناً لأموالهم لخفة حمله وسهولة نقله ، ولهذا جرت العادة بأن تكون الودائع منه فى الوقت الحاضر .

والشكوى عامة من كساد التجارة ، وعندى أن هذه الشكوى تقوم على أساس متين ، فقد ضعف الإقبال على أدوات الترف إلى حد كبير ، كما يرجع السبب فى انخفاض أثمان ما يرتديه ذوو اليسار من السكان إلى تدهور ثروتهم . ومنذ عهد قريب صدر قدر عظيم من الماس والأحجار الكريمة من القاهرة إلى كلكتا وجهات أخرى فى جزائر الهند الشرقية .

القروض :

مدة القروض فى سوق القاهرة أربعة شهور اسميا ، ولكنها تمتد غالبا إلى أكثر من ستة شهور أو ثمانية ، لأن ارتفاع سعر الفائدة عامل يؤدى دائما إلى تأجيل الدفع . وقل أن تشترى بضائع لقاء حوالات مالية يؤجل دفعها إلى موعد محدد . وفى القاهرة نحو :

٢٤ تاجرا أجنبيا من الأتراك

١٥ بيتا أوربيا .

١٠ من اليونانيين الكاثوليك .

٦ « « الذين لا يتبعون الكنيسة

الأوزان والمقاييس والمكاييل المصرية :

من العسير أن نذكر وحدة خاصة للقياس تتخذ معيارا للأوزان والمقاييس والمكاييل المصرية ، ذلك بأن هذه الأوزان والمقاييس والمكاييل لا يقتصر أمرها على أنها تتفاوت فى جهات القطر المختلفة ، بل لقد غيرتها تشريعات لعبت بها الأهواء ، كما غيرت فرمانات القسطنطينية العملة فى أوقات متفاوتة . وكثير من المقاييس تتمثل فيه جميع صفات البداوة فى الجماعات البشرية الأولى ، وآية ذلك الفتر وهو عبارة عن المسافة بين طرف الإبهام والسبابة ، والشبر وهو المسافه بين طرف الإبهام والخنصر ، والذراع البلدى وهو حوالى اثنين وعشرين بوصة ، والذراع الهندى وهو خمس وعشرون بوصة ، وذراع القسطنطينية وهو ٢٦½ بوصة .

وقد سبق لى الحديث عن الفدان وهو يقارب الفدان الإنجليزى و « الملآة » هى المسافة بين محطة وأخرى ، غير أن الفكرة التى تعطيها عن هذه المسافة جد غامضة ، فهى تختلف بين ميلين وستة أميال .

٤ أرباع = ١ ويبة .

٦ ويبات = ١ إردبا = ٥ بوشلات إنجليزية .

القمحة أى حبة القمح حوالى ¾ حبة إنجليزية .

الحبة من الشعير تساوى حبة انجليزية .

القيراط يساوى ثلاث حبات إنجليزية .

الدرهم « ٤٨ حبة .

الرطل « ١٢ أوقية و٣١ درهما أفواردىپوا .

الأقة تساوى ٢¾ رطل

مائة رطل « قنطارا = ٩٨¾ رطل انجليزى .

النقود

العملة :

العملة المضروبة فى مصر هى الخيرية بتسعة ، وزنتها أربعة قراريط ونصف القيراط ، منها ثلاثة من الذهب الخالص ، وقيراط ونصف القيراط من مزيج معدنى

والسعدية بأربعة ، وزن قيراطين ، وثلثاها من الذهب الخالص ، والثلث الباقى من مزيج معدنى

والعملة الفضية هى القروش ، والقطع من ذوات العشرين والعشر والخمس بارات أما العملة التى هى أدنى من ذلك فتدخل فى صنعها معادن كثيرة قليلة القيمة .

وتحمل العملة طغراء السلطان وتاريخ تولى محمد على حكم الباشوية أى عام ١٢٢٣ هجرية (١٨٠٨ - ١٨٠٩ م) .

المحاسبة :

تجرى الحسابات عادة بالقرش وبالبارة (أى الفضة) ، أما إذا كان المبلغ كبيرا فيكون الحساب بالكيس ، وهو يساوى خمسمائة قرش أى خمسة جنيهات استرلينية .

النقود المتداولة :

النقود الأخرى المتداولة فى البلاد هى الإسلامبولى ، وقيمته عشرون قرشا ، ولكنه يساوى ½ ١٧ قرش عند التداول . أما الدبلون الأسبانى والبندق والمجر والريال الأسبانى والريال النمساوى والجنيه الإنجليزى فتحتفظ بقيمتها عند التداول .

الرق وتجارة الرقيق

لما كان الرق وتجارة الرقيق مسألة يوليها أهل هذه البلاد بالغ اهتمامهم ، فقد رأيت من المرغوب فيه أن أضع تقريراً خاصا عن هذا الموضوع . وسوف أتبع فى تنظيم المعلومات التى استطعت الوقوف عليها فى مصر عن تجارة عبيد إفريقية بها ، من حيث طبيعة تلك التجارة ومدى انتشارها ، طريقة مؤداها أن أذكر أولا ما أعرفه عن وسائل قنص الرقيق ونقله إلى الأسواق المصرية ، وأن أبدى ثانيا بعض الملاحظات عن حالة العبيد فى مصر ، ثم أبين ثالثا ما تم عمله فعلا ، وما يخيل إلى أن من الخير أداءه تخفيفا لوطأة تجارة الرقيق فى شمال شرق إفريقية وتضييقا لدائرتها واستئصالا لشأفتها .

الغزوات :

كان قنص الرقيق أو « الغزوات » من أهم مصادر الإيراد فى الجهات الواقعة على حدود ممتلكات محمد على . وكان جنود الباشا فى غالب الأحيان يتقاضون مرتباتهم عبيدا تقدر أثمانهم بما يفوق سعر السوق بكثير . ولما كان التأخر فى دفع رواتب الجنود أمرا كثير الحدوث ، فقد أظهروا نشاطا غير قليل فى قنص الرقيق ، لاعتمادهم على ما يحصلونه من بيعه فى استيفاء رواتبهم المتأخرة . والأدلة موفورة على أن صيد العبيد يقترن غالبا بضروب من الأعمال الوحشية تقشعر لهولها الأبدان . ففى بعض الظروف التى يلجأ فيها العبيد إلى المغاور والكهوف ، توقد النيران عند مداخلها فى القش وأغصان الشجر ، حتى يدفعهم الخوف من الاختناق إلى مغادرتها . فإذا عمدوا إلى المقاومة ، استتبع ذلك قيام شجار تسيل فيه دماء غزيرة ، ولكن قنص العبيد التعساء يجرى عادة إما على يد رجال يكمنون لهم وينتزعونهم من أمهاتهم فى الحقول ، ومن بين جماعاتهم الصغيرة التى يدهمها الجنود أو يقطعون عليها الطريق ، وإما على يد أفراد يختطفونهم اختطافا . وقد يخاض غمار الحروب بغية الحصول على عدد من الأسرى يباع بيع الرقيق . ويقوم العراك بين الطوائف الصغيرة حتى يكون أضعف الجانبين من نصيب الجلابين . ويبيع الأقوياء فى بعض الأحيان ضعاف الأفراد ، ولو كانوا من نفس القبيلة التى ينتمون إليها . وصفوة القول إنه ما من جريمة لم ترتكب فى البقاع التى كانت مهدا لتجارة الرقيق . وأكاد لا أجد وسيلة خيرا من اقتباس أقوال المستر «هولرويد» Holroyd لإعطاء فكرة واضحة عن الغزوات ، فقد رآها بنفسه رأى العين .

تقرير مستر هولرويد :

« عندما كنت بمدينة الخرطوم فى شهر مايو ، تعرفت إلى ضابط من الحجاز ، ذكر لى أن لديه أوامر بإعداد مجندين عدتهم ثلاثة آلاف . ولكنه رغم الشهور الطويلة التى أمضاها هناك لم يستطع تجنيد رجل واحد ، فأخذ يملل نفسه بأن الغزوة سوف تهيء له العدد المطلوب من الرجال . وفى شهر يونية ، وجدت كذلك فى بربر ضابطا قدم من الحجاز لتجنيد العبيد ، وقد أقام بها ستة أشهر ، وحشد من الرجال ثمانمائة ، بعد أن لجأ فى سبيل تحقيق غايته إلى وسيلة جديدة عجيبة ، لعل مركز القيادة هو الذى أوعز بها ، ذلك بأنه كان يلقى القبض على من فى حوزة الفلاحين من العبيد ، ثم يضطر الفلاحين إلى الموافقة على بيعهم ، لقاء ثلاثمائة من القروش للعبد الواحد ، مع أنه كان من المستطاع فى أغلب الحالات أن يباع العبد فى السوق بما يزيد كثيرا على الثمن الذى يضطر الفلاح إلى قبضه من مندوب الباشا . ولعله لم يلجأ فى ملء صفوف جيشه وزيادة دخله إلى وسيلة أشد قسوة من الغزوة أى الحرب السنوية التى يشنها على العبيد ، فهى أمر لا مثيل له فى العصور الحديثة . وكانت ترسل لهذا الغرض فى شهرى سبتمبر وأكتوبر حملتان أو ثلاث حملات إلى جهات مختلفة ، فالجنود المرابطون فى كردفان كان يبعث بهم عادة إلى جبل نوبا ، وجنود سنار وواد مدنى كانوا يتوجهون إلى جبل فنج أو جبل Lidduk أو الدنكا . أما الموجودون فى الخرطوم فكانت تأتيهم أمداد من واد مدنى ثم يذهبون إلى بلاد الشلوك على النيل الأبيض أو تخوم الحبشة على نهر رهد . على أننى لم أكد أبلغ كردفان فى شهر مارس ، حتى بادرت بزيارة حاكمها إذ ذاك ويدعى مصطفى بك ، إثر عودته من الغزوة التى قام بها فى جبل نوبا ، وكان معه من الأسرى ٢١٧٨[١] بينهم رجال ونساء وأطفال . وكان طبيب الحملة ينتقى ذوى البنية القوية ليلتحقوا بالجيش ، غير أن حملات الباشا على هذه الجهات الجبلية تكررت إلى حد قضى على العناصر الصالحة من سكانها قضاء تاما ، ولهذا لم يصلح للخدمة العسكرية من العدد السابق ذكره سوى خمسين ، وقد سيق هؤلاء التعساء إلى الخرطوم فبلغوها بعد مسيرة أربعة عشر يوما ، وهم عراة الأجسام ، وزاد فى بؤسهم أن وتدا من الخشب طوله ست أقدام أو سبع ينتهى أحد طرفيه بشعبتين ، كان يشد إلى عنق الواحد منهم بقضيب مستعرض ويثبت فى مكانه بسيور من جلد الثيران ، أما الطرف الثانى من الوتد فكانت به حلقة من الحديد تطوق عنق آخر من هذه المخلوقات التعسة التى

---

(١) كان هذا عدد الأسرى ولكنى علمت بعد ذلك علما ليس بالظن أن رجال الجيش قتلوا كثيرا من العبيد وهم يدافعون عن أنفسهم .

لا تقدر على الأذى . وهكذا سيقوا فى غير رحمة أوشفقة إلى مدينة الخرطوم، دون أن يكون معهم ما يقتاتون به فى الطريق ، وأرغموا على اجتياز جهات صحراوية محرقة وليس لديهم غير القليل من الماء . وكانوا يرسلون أفواجا فى كل فوج خمسون . وقدأضناهم الحرمان والنصب فى أثناء السفر أيما إضناء ، حتى لقد وصل إلى كردفان من خورشيد باشا حكمدار السودان فى الخرطوم ، خطاب باسم مصطفى بك تلى جهار وأنا أزور البيك فى ديوانه ، فإذا بالحكمدار ينبئه بأنه لم يبلغ الخرطوم حيا مع القافلة سوى خمسة وثلاثين من بين خمسين عبدا غادروا كردفان منذ أيام قلائل . غير أن ذلك لم يكن أشد وأنكى ما أسفرت عنه الغزوة من أمور يتمزق لها القلب ويضطرب لها الفؤاد ، وإلا لكان من بواعث سرورى ألا أكلف نفسى مئونة سرد حقيقة شاهدتها بعينى رأسى . ولكن لما كان التصرف فيمن بقى من الأسرى قد تم فى ظروف تكاد تكون مجهولة لدينا ، بل قل أن نجد ، حتى فى القاهرة ، من يتحدث عنها بالخير ، فلست بنادم على أن أروى حقيقة ما شهدت . ذلك بأننى عندما زرت مصطفى بك لأول مرة فى الثلاثين من شهر مارس ، وهو يوم وصولى إلى كردفان ، ألفيته فى ساحة الديوان يفرز حوالى ثلاثمائة أو أربعمائة من العبيد ، هم بعض من قنصهم فى حملته ، بغية توزيعهم على الجنود بدل مرتباتهم . وكان يراعى فى فرز أولئك العبيد نوعهم ومدى نموهم الجثمانى . فهناك قسم لمن تقدمت بهن السن ووهنت منهن العظام ، وكذلك للحوامل وصغار الفتيات . وقسم ثان للصبيان من الثامنة إلى الثانية عشرة ، وثالث للأطفال من الرابعة إلى الثامنة ، ورابع للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة ونصف وأربع سنوات . وإذا بدت على النساء والفتيات مسحة من الجمال أو كانت بهن مظنة النفع ، قسمن كذلك تبعا للشكل والهيئة . غير أن النساء كن حثالة الجنس اللطيف ، إذ بيعت الجميلات من قبل للترك وأبناء العرب للإقامة فى الحريم . وكانت رتبة الفرد العسكرية تراعى عند التوزيع ، كما كان الفرد مضطرا إلى أن يتسلم مخلوقات آدمية فى مقابل نصف المتأخر له ، ومالا فى مقابل النصف الآخر . وكان يراعى كذلك أخذ واحد أو اثنين من كل قسم ، فيأخذ من بلغ رتبة اليوزباشى من الضباط أربعة غلمان أو ثلاثة أطفال بدلا من ١٨٠٠٠ قرش ، ويعطى اثنان من الجنود غلاما واحدا . وما كاد الضباط والجنود يتسلمون العبيد حتى اقتادوهم إلى مساكنهم . وقد استرعى نظرى ، حين كان أحد الضباط يغادر ساحة الديوان ، طفل عمره سنتان ونصف يندفع نحو امرأة ، عرفت فيما بعد أنها والدته ، فلم يكد يبلغها حتى تشبث بها مبديا أسمى عواطف البنوة ، ضارعا إليها أن يظل فى كنف رعايتها ، تلك الرعاية التى يقدرها أعظم تقدير .

وقد بقى الحال على هذا المنوال حتى استثار الطفل بعويله جنديا تركيا بليد الحس ، فعمد إلى انتزاعه من أعز الناس عليه ، وسارع إلى التفريق بينه وبين أمه ، التى لم يكن فى مقدور أحد سواها أن يهيىء له أسباب الراحة ويبعث إلى نفسه العزاء ، فى مثل هذا الوقت الذى يشعر فيه بحاجته وقلة حيلته ومع أن الرجل الإنجليزى يستبشع مثل هذه المناظر ، إلا أننى لا أستطيع أن أغفل ذكر حادثة أخرى . ذلك أن جنديا كان قد قنص من جبل النوبة منذ عام ونصف ذهب إلى الديوان ليأخذ نصيبه من غنائم الغزوة ، فعرف وسط الجمع المحتشد أخاه الأصغر ، وهو غلام فى الخامسة أو السادسة من عمره ، لم يمض عليه فى الأسر غير زمن وجيز . فأجلسه على ركبته وأخذ يعانقه فى حنو ظاهر . ورأى مصطفى بك ذلك المنظر فسأل الجندى عن الغلام ، ولما عرف أنه أخوه ، التفت إلى الكاتب وسأله عن ثمنه ، فقيل له « أربعة أو خمسة من الريالات » فقال « إذن دع الجندى يأخذه بثلاثة وقيد المبلغ على حسابه » . وهكذا اضطر أحد جنود محمد على باشا « مجدد » مصر و « باعث نهضتها » إلى أن يشترى أخاه ببعض ما تأخر من راتبه . وإذا غضضنا الطرف عن قسوة هذه الطريقة فى دفع رواتب الجنود ، فإن أولئك الجنود يتعرضون كذلك لغبن فاحش ، ذلك بأن العبد الذى تبيعه الحكومة لقاء ثلاثمائة ، أو خمسين وثلاثمائة قرش ، لا يمكن أن يباع بأكثر من نصف هذا المبلغ أو ثلثيه . وبهذه الطريقة يبدو المبلغ الذى يقيد على حساب الجندى أضخم بكثير مما يحصل عليه فعلا . وفى جهات أخرى من السودان تصرف للجنود منسوجات مصنوعة فى داخل البلاد من الأقطان الخشنة على أنها جزء من مرتباتهم ، ويصيبهم من الغبن فى هذه الحالة ما يصيبهم فى موضوع الرقيق .

ويموت عدد كبير جدا من العبيد الذين يبعث بهم إلى الخرطوم لإلحاقهم بالجيش عند ما يبدأ تدريبهم على النظام العسكرى . وقد اتضح أن أهم أسباب الوفاة مبعثها حنينهم إلى الوطن وتغير طعامهم ، وما يصيبهم من النصب وهم يجتازون الصحراء من كردفان إلى الخرطوم ، وقلة ما لديهم من الماء والغذاء فى أثناء السفر ، كما ترجع إلى ذلك الوتد الخشبى المدبب الذى يجبرون على إبقائه مشدودا إلى أعناقهم لا يفارقها نحو شهر أو ستة أسابيع » :

ضحايا الغزوات من العبيد :

نشأ عن الغزوات نقص عظيم فى سكان المناطق التى تعرضت لها . وليس الأمر بمقصور على ما يحدث من الخسائر الفادحة فى الأرواح عند محاولة قنص الرقيق ، فقد ثبت لدى أن هؤلاء العبيد يلاقون عقب القبض عليهم ألوانا من سوء المعاملة وضروبا من القسوة تقضى ،

خلال الأيام العشرة الأولى من وقوعهم فى الأسر ، على ما لا يقل عن ثلاثين فى المائة منهم . هذا إلى أنهم لا يقاسون مرارة الإهمال فحسب ، فهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الفتيات الزنجيات اللواتى يقعن فى أيدى الجلابين كثيرا ما يصبحن فرائس لشهواتهم البهيمية قبل انتقالهم إلى حوزة سادتهن ، بل كثيرا ما يتعرضن لتصرفات تحمل طابع العنف . وقد حدث خلال ما أجريته من أحاديث مع العبيد الذين يعملون خدماً بالمنازل فى المدن المصرية ، أن وصفوا ، والرهبة تملأ قلوبهم ، ما قاسوه من متاعب عند ما تجرعوا مرارة الرق لأول مرة . ولم تكن هذه المتاعب إلا بداية أحزانهم ، إذ مات منهم كثيرون جوعا ونصبا ، وهم يجتازون الصحراء . وقد سمعت الشىء الكثير يروى عن مظاهر شقائهم وهم فى طريقهم إلى النيل . ذلك بأنه نظرا لفقر الجلابين وقلة القوافل قلة دعت إلى أن يناط بها فى كثير من الأحيان الإشراف على عدد من العبيد يجاوز طاقتها ، نظرا لذلك ، كان يقدر أقصى عدد يكفى ما بقى من الماء للمحافظة على حياته . أما سائر العبيد فكانوا جميعا يتركون للموت عطشا بين رمال الصحراء .

متاعب الصحراء :

وإليك ما روته امرأة من العبيد فى القاهرة بلسانها ، وأكاد أقول بنفس ألفاظها ، عما حدث لها فى رحلة إلى أسيوط عبر الصحراء . قالت « لم يكن معنا ما يكفينا من الطعام ، ولم يكن معنا فى وقت ما شراب على الإطلاق ، حتى أخذ العطش منا مأخذه . فلما كففنا عن السير ، والظمأ يكاد يقتلنا ، نحروا بعيرا وأعطونا دمه لنشربه . ولما عجزت الإبل نفسها عن مواصلة السفر ، كان مآلها الذبح ، واستغنينا بلحومها عن الطعام ، وبدمائها عن الماء . وبلغ الضعف من بعض الأشخاص مبلغا أقعدهم عن متابعة السير ، فتركوا فى الصحراء يلاقون حتفهم . وكان بعض الجلابين ذوى قلوب رحيمة ، فكانوا يسمحون لنا بركوب الإبل كلما أصابنا الإعياء ، غير أن طائفة كبيرة منهم لم تسمح قط للعبيد بالركوب ، بل اضطروهم إلى السير على الرمال . فلما قضينا عدة أيام بلا ماء ، سقط من بيننا الكثير وتركناهم رقودا على الرمل ، حتى إذا بلغنا مستقرنا كان قد هلك كثير من الرفاق » .

مخادعة الأحباش :

بلغنى أن كثيرا من العبيد الأحباش ، الذين جىء بهم إلى مصر ، قد تم بيعهم على يد آبائهم وأقاربهم ، كما اختطف عدد كبير منهم على أيدى أناس من بنى جلدتهم وأسلموهم إلى الجلابين النوبيين . وقد علمت من مبشر أوربى ، أكد لى وقوفه على جلية الأمر ، أن

قسيسا حبشياً يتظاهر بالتدين ، أخذ غلامين من أسرتهما ، بعد أن قطع على نفسه عهدا بأن يسير بهما إلى بيت القدس ، ولكنه باعهما ببيع الرقيق فى مدينة مصوع ، وهى ثغر بلاد الحبشة ، حيث أطلق سراحهما على يد زملاء من أبلغنى الخبر . وقد ثبت لدى أن مثل هذه الحوادث من الأمور المألوفة . وهناك ما يدعو إلى الظن أن من أنشط تجار الرقيق فى تلك البلاد جماعة من الأوربيين الذين استوطنوها .

سوق الرقيق فى أسيوط :

كانت أسيوط إلى ما قبل سنوات قلائل ، أعظم سوق لتجارة الرقيق فى مصر ، إذ كانت تأتى إليها فى كل عام قوافل من دارفور وسنار ومعها ألوف العبيد لتموين أسواق مصر وسوريا وتركيا . وكانت المدينة تعج بالرقيق عادة ، غير أننى فى المرتين اللتين مررت فيهما بأسيوط ، لم أر عبدا واحدا يعرض للبيع . فلما سألت المدير أبلغنى أن المدينة لم تأت إليها منذ بضع سنوات قافلة واحدة من قوافل الرقيق . ولما كان النيل يؤدى إلى زيارة تسهيل المواصلات ، فإن ذلك يغرى الجلابين بالقدوم عن طريقه فى القوارب ، بدل اجتياز الصحراء على ظهور الإبل . وقد علمت أن قافلة قدمت إلى أسيوط هذا العام (١٨٣٧) ومعها عدد كبير من الرقيق .

قوافل دارفور :

تستغرق القافلة القادمة من دار فور ، وتبدأ عادة من Souini ، من أربعين إلى خمسين يوما فى سفرها . وأهم جهة يجمع منها العبيد هى واحات الفرتيت . وتتم الرحلة بأجمعها عن طريق البر . أما قوافل سنار فتذهب أحيانا إلى بربر فى ستة أيام ، ثم تسير بطريق النيل حتى تبلغ دراو فى حوالى أربعين يوما . أما إذا اجتازت القوافل الصحراء عن طريق Negim و El Nababah فإنها تتم الرحلة مبتدئة من بربر ، فيما يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين يوما . وأما قوافل دنقلة فتسير فى النيل عادة ، ولكن قل أن يزيد عدد العبيد فيها على المائة . ويجمع العبيد الذين تأتى بهم قوافل سنار من الواحات المختلفة كواحات « الشلك » و « تقلى » ، وهى لا تبعد عن سنار غير مسيرة أيام قليلة ، ولكن يؤتى بآخرين من « الحفير » و « بندة » ، وبينهما وبين سنار مسافة تستغرق اثنى عشر أو خمسة عشر يوما .

قافلة فى عام ١٨٢٧ :

وقد أدت الحروب التى أشاعت الخراب فى تلك المناطق إلى كساد تجارة الرقيق وجميع ماعداه . إلا أنه فى عام ١٨٢٧ قدمت إلى أسيوط فى شهر يوليـة قافلة واحدة تتألف من ٣٤٦٦ بعيراً . وإذا غضضنا النظر عما جاءت به من المحصولات الإفريقية الكثيرة ، فقـد جلبت ٢٨٢٠ من الرقيق . ويتفاوت دائماً عدد العبيـد الذين تأتى بهم القوافل إلى أسيوط تفاوتاً كبيراً ، فتارة يهبط إلى خمسمائة ، وتارة أخرى يرتفع إلى خمسة آلاف . ويوازى عدد الإبل فى كثير من الأحيان عدد العبيد . وتمكث القوافل فى أسيوط مدة تتراوح بين شهر وخمسـة شهور ، حتى يبيع رجالها بضاعتهم ، وبعض الإبل التى لا حاجة بهم إليها فى نقل ما يعودون به من السلع . وهم يسافرون عادة إلى القاهرة حيث يبيعون ما يعجزون عن بيعه فى أسيوط .

الرسوم المفروضة على استيراد الرقيق :

وتدفع عن العبيد المستوردين إلى مصر رسوم جمركيـة فى ثلاثة أماكن مختلفة ، كما سيذكر مفصلا فيما بعد . ففى كردفان ، تتراوح الضريبة بين عشرين وثمانين قرشاً ، أى من أربعة شلنات إلى ستة عشر شلناً ، تبعاً لقيمتهم . وفى دنقلة يدفع عنهم خمسة عشر قرشاً ، دون تمييز بينهم ، أما فى أسوان فأربعـة وثلاثون قرشاً ونصف القرش ، حتى إذا بلغوا القاهرة فرضت عليهم ضريبة قدرها أحد عشر قرشاً . ومتوسط الرسوم المقررة على العبيد خمسة ومائة قرش ، أى واحد وعشرون شلناً ، وذلك مع احتساب جميع المبالغ المدفوعة . ولهذا فإن إلغاء تجارة الرقيق سيؤدى فيما يتصل بالدخل إلى تضحية طفيفة لا تجاوز عشرة آلاف أو اثنى عشر ألفاً من الجنيهات الاسترلينية فى السنة ، بل إن قيمة العبيد المستوردين لا يمكن أن تزيد فى مجموعها على ثمانين ألف جنيه استرلينى فى العام على أكثر تقدير . وأعتقد أن متوسط أرباح الجلابين أو تجار الرقيق لا يبلغ عشرة آلاف جنيه كل عام . فما أفظع الجرائم التى ترتكب ، وما أشد ما يعانيه الناس من آلام فى سبيل مثل هذا الكسب المادى الضئيل !

وقد استطعت بفضل ما أبداه المستر « هولرويد » Holroyd نحوى من عطف ، أن أقف منه على المعلومات الآتية عن تجارة الرقيق فى بلاد النوبة .

تجارة الرقيق فى بلاد النوبة :

التزم سليمان أغا بتحصيل الرسوم المقررة فى دنقلة الجديدة ، ويبلغ ما فرض على العبد الواحد خمسة عشر قرشاً ، أى ثلاثة شلنات . ويرسل هؤلاء العبيد إلى سوق القاهرة . ويزيد

سعرهم فى دنقلة الجديدة على سعرهم فى الخرطوم بنحو ثلاثة ريالات . ويشترى التجار الذين تربطهم بدنقلة الجديدة علاقات تجارية عبيداً من الجلابين فى الخرطوم وكردفان ، لأن أولئك الجلابين مضطرون فى غالب الأحيان إلى بيع من فى ركبهم من الرقيق ، حتى يستطيعوا الإنفاق على الباقين . ويسافر التجار عادة بطريق الضفة الغربية للنيل ، إذ أن السلع التجارية بها أوفر . ويجبر العبيد على قطع المسافة بأكملها إلى وادى حلفا سيراً على الأقدام ، طالما كانوا على المشى قادرين ، إلا إذا قلت أعمارهم عن أربع سنوات ، أو كانوا يعانون آلام المرض . وهم يسيرون فى كل يوم من ثمان ساعات إلى عشر ، ويتمون رحلتهم عادة في نحو تسعة أيام أو عشرة . ويمج سوق دنقلة بالعبيد فى شهرى مايو ويونية ، وكذلك فى أكتوبر ونوفبر . وفى الشهرين الأولين تسير القوافل إلى القاهرة قادمة من سنار والخرطوم ، ومعها عبيد الغزوة الذين باعتهم الحكومة أو جنودها . أما قوافل كردفان التى تعبر صحراء Simrie إلى « دبة » فإنها لا تبدأ سيرها حتى يحين فصل الخريف ، وذلك بسبب حاجتها إلى مقادير من مياه الأمطار الموسمية التى تسقط فى هذه الفترة .

بربر :

ويذكر المستر « هولرويد » الحادثة التالية التى وقعت فى بربر ، وهى تصور حالة المجتمع وحالة الرق فى بلاد النوبة . قال : « كنت مع عباس أغا حاكم بربر ذات صباح ، فجاء إلى الديوان رجل يصحب امرأة حبشية على جانب كبير من الجمال ، وامرأتين أو ثلاثا أخريات . وذكر الرجل أنه اشترى الفتاة وحملها على احتراف الدعارة سعياً منه وراء الكسب المادى ، كما أنه جمع مبلغاً طائلا من المال نتيجة اشتغالها بالرقص . ثم ذكر أن شخصاً سبق لها الاتصال به أبدى رغبته فى شرائها وتحريرها ليتزوجها . وقد أوحت إليها هذه الظروف أن ترفض المضى فى استقبال رجال آخرين ، فساقها إلى الشرطة ، وأصدرت المحكمة قراراً يقضى بأن له حق التصرف فيها ما دامت « ماله الخاص » . عند ذلك طلبت أن تستدعى للحضور أمام عباس أغا ، فأوصى مالكها ببيعها . وقد أرضاها هذا الحكم ، ولكنه لم يرض سيدها إذ قال إنها كلفته خمسة آلاف قرش ، أى خمسين جنيها ، ولهذا سيقول لكل من يريد شراءها « يفتح الله » حتى يدفع فيها هذا المبلغ . غير أننى علمت فيما بعد أنه اشتراها بثمانمائة قرش لا بخمسة آلاف .

وبربر ملتقى تجار الرقيق القادمين من سنار والخرطوم للسفر إلى القاهرة عن طريق صحراء كورسكو . وتجارة الرقيق فيها رائجة ، ويبلغ ثمن الغلام خمسين وأربعمائة قرش ، أى

أربعة جنيهات وعشرة شلنات ، وثمن الفتــاة من خمسمائة إلى ستمائة قرش أى من خمسة جنيهات إنجليزية إلى ستة .

الآباء يسلمون أبناءهم للرق :

يحدث فى بعض الأحيان أن يرغب الآباء فى تسليم أبنائهم إلى أشخاص من الطبقات الراقية على أن يكونوا عبيداً أو مماليك لأولئك الأشخاص . فقد ذكر لى مستر « هولرويد » أنه شهد فى بلاد النوبة فلاحا يحضر ابنه وهو فى الخامسة أو السادسة من عمره إلى حاكم الخفير ، ويعرض عليه أن يسلمه الغلام ، وأن يعلن موافقته على ذلك أمام أحد رجال الدين . فلما سئل عن سر ما يبديه من رغبة ملحة فى الافتراق عن ولده ، أجاب بأن والدته ماتت ، وأنه لا يملك من الطعام ما يعطيه الغلام ، ولهذا أراد أن يأخذه الكاشف حتى لا يموت جوعاً . وقد أبلغنى مستر « هولرويد » أن من أكبر تجار الرقيق فى السودان رجلا فرنسياً يدعى ڤسيير Vissiere ، يحمل وسام جوقة الشرف ، ويقال إنه يقتاد عبيده من وادى حلفا مستظلا بالراية الفرنسية ذات الألوان الثلاثة ، وكان قبل ذلك يتجر فى البن الحبشى على نطاق واسع ، حتى لقد روى عنه أنه أرسل إلى القاهرة فى إحدى المرار أربعمائة حمل بعير . وقد أدى اتساع نطاق هذه التجارة إلى أن ينقل الباشا احتكار تجارة البن إلى يد الحكومة . وكان من النتائج التى أسفر عنها هذا العمل انتشار تجارة الرقيق ، إذ أصبح العبيد أهم السلع التى تدفع بمقتضاها أثمان واردات السودان . وكذلك يتجر حاكم الخرطوم سليمان أغا فى العبيد على نطاق واسع ، ويتسلم فى مقابل ذلك من القاهرة سلعاً أوربية . ويكاد يكون من المحقق أن الخرطوم بموقعها البديع فى إحدى دالات نهر النيل لو اتخذت مركزاً تجارياً لا ستقرت بها تجارة واسعة مشروعة ، تحل رويداً رويداً محل تجارة العبيد . ويباع الرقيق الآن فى الأسواق ، إما بالمزايدة العلنيــة على يد الدلالين ، وإما بطريق التعاقد الشخصى . ويزداد تدفق العبيد بعد الغزوات ، وفى أوائل فصل الأمطار فى مايو ويونية ويولية . وعندما كان مستر «هولرويد» هناك فى شهر مايو ١٨٣٧ كانت أثمان العبيد على النحو الآتى :

أثمان العبيد :

							شلن	جنيه		جنيه
الغلام المراهق سليم البنية	من	٤٠٠	إلى	٥٠٠	قرش	أى من	—	٤	إلى	٥
الغلام العادى	»	١٥٠	»	٣٠٠	»	» »	١٠	١	»	٣
الذكر من الدنكا	»	٧٠	»	١٠٠	»	» »	١٤	—	»	١

شلن جنيه جنيه

الولد الحبشى من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ قرش أى من — ٦ إلى ١٠

الفتاة فى سن المراهقة « ٢٠٠ » ٤٠٠ » » » — ٢ » ٤

المرأة من الدنكا « ١٠٠ » ٢٠٠ » » » — ١ » ٢

البنت الحبشية « ٦٠٠ » ١٥٠٠ » » » — ٦ » ١٥

وثمن الأطفال أقل من ثمن المراهقين إلا إذا كانوا قد أمضوا مدة فى البلاد فتعلموا العربية أو الخدمة فى المنازل . ويؤتى بالعبيد عادة من الخرطوم ، إما عن طريق بربر والصحراء النوبية الكبرى إلى كورسكو ، وإما عن طريق « المتمة » « وأمبا كول » ودنقلة الجديدة وغيرها .

الخرطوم :

يعتقد مستر « هولرويد » اعتقاداً راسخاً أن مدينة الخرطوم ذات أهمية عظيمة ، من حيث كونها مركزاً تجارياً وموقعاً بديعاً لتنفيذ ما انتواه الباشا من إلغاء الرق . ويزداد عدد سكانها فى سرعة كبيرة ، وآية ذلك أنه لم يكن بها منذ خمسة عشر عاماً أكثر من مائتين من السكان ، أما الآن فإنهم يتراوحون بين ١٤٫٠٠٠ و ١٥٫٠٠٠ مع اطراد الزيادة فى عددهم يوماً بعد يوم .

سنار :

هناك فى سنار ، على ما يقول مستر « هولرويد » ، جماعة من كبار التجار الوطنيين من بينهم حسن طنطا لوبر ، الذى يتجر فى الرقيق على نطاق واسع . ولديه مائة من العبيد منهم نحو خمسين امرأة تحترف الدعارة وتدفع إليه كل منهن ريالا فى كل شهر ، إلى جانب قيامها بشئونها المعيشية . أما الأطفال الذين يتمخض عنهم هذا الاتصال الجنسى غير المشروع فيدعى حسن طنطا لوبر ملكيتهم ، وما يكاد فصلهم عن أمهاتهم يغدو فى حيز الإمكان حتى يبادر إلى بيعهم . وفى سنار لا يستخدم العبيد فى الشئون الزراعية فحسب بل يستخدمون كذلك فى أعمال الصناعة . فقد رأى مستر « هولرويد » فى Mougara من ثمان عشرة إلى عشرين زوجاً من العبيد يشتغلون بنشر الخشب ، ويتقاضون عشرة قروش فى الشهر ، أى شلنين بالإضافة إلى ما يصرف لهم من جراية . ويقول مستر « هولرويد » إن جل أهل كردفان تجار رقيق ، ولا يترددون فى بيع أسراهم النساء ، إذا وجدوا أنهم سيكسبون من وراء ذلك ولو بضعة قروش . ويواصل حديثه فيقول « ما دخلت بيتاً فى « الأبيض » إلا رأيت

عبدا أو أكثر فى قيد من الحديد . » وقد علمت أن وضعهم فى الأغلال كان أمراً لا معدى عنه للحيلولة دون هربهم إلى جبل الدير ، وهو عبارة عن سلسلة من الجبال بينها وبين كردفان مسيرة يوم واحد ، وهى خارجة عن دائرة نفوذ الباشا . ويقل ثمن العبد فى كردفان حوالى خمسة وعشرين قرشاً عنه فى الخرطوم . وأكثر ما يعرض العبيد للبيع فى مارس وإبريل ومايو ، بعد عودة الجنود من الغزوة .

بلاد السودان :

عند شراء العبيد فى بلاد السودان يسمح للمشترى قبل إتمام الصفقة بإيواء العبد فى داره ثلاث ليال ، ذكراً كان أم أنثى ، وذلك بعد دفع عربون قدره ربع الثمن المتفق عليه أو خمسه . ويعيب العبد أن يكون به مس من الجنون ، أو يكون قد ألف التبول فى الليل أو الشخير عند النوم ، أو أن يكون مصاباً بالزهرى ، فإذا ما خلا من هذه العيوب تمت الصفقة ، وإلا أعيد إلى البائع واسترد العربون . أما إذا كانت الجارية بكراً ، وعاشرها الراغب فى شرائها معاشرة الأزواج فى أثناء مدة الاختبار ، فلا يمكن ردها ، بل يصبح الاحتفاظ بها أمراً لا مناص منه . ويزيد فى قيمة العبد أن يكون قد أصيب بالجدرى ، ولهذا كانت إصابة العبد بذلك المرض من أوائل الأمور التى يسأل عنها .

خصى الذكور :

أبلغنى مستر « هولرويد » أن خصى الأولاد الذين يخدمون السيدات التركيات فى الحريم يجرى فى كردفان على نطاق واسع يدعو إلى الفزع . ومن أهم الذين يقومون بهذا العمل شقيق ملك دارفور السابق ، فهو يبتر عضو التذكير فى نحو خمسين ومائة غلام كل عام . ويلجأ غيره من الأوغاد إلى مثل هذه الطريقة الوحشية مع عدد من الغلمان يقارب ذلك العدد . والمعروف عن أسيوط ، عاصمة الصعيد ، أنها كذلك مورد لهؤلاء الخصيان . إلا أن ما تتطلبه عملية الخصى من إجراءات يتم فى الخفاء بحيث لا تقع عليه أنظار السائحين . ولا شك فى أن الطلب عظيم على أولئك الخصيان ، فقلما يخلو حريم رجل ذى مكانة من هذه المخلوقات التى هوت إلى الحضيض . وأقاصى السودان معين لتوريد العدد المطلوب .

ويقال عن مسيو « مارتان » Martin ، وهو رجل فرنسى ، إنه بتر بيده فى دنقلة عضو التذكير لواحد من عبيده ، ثم باع العبد بعد ذلك ؛ كما يقال إن هناك فرنسيا اعتنق الإسلام ، وأطلق على نفسه اسم مصطفى افندى ، ويشتغل الآن صيدليا فى كردفان ، درج على أن يشترى العبيد ويبعث بهم إلى من يخصيهم ، ثم يبيعهم ليربح الفرق بين سعر العبيد

الخصى ومن اكتملت فيه أعضاء الرجولة . وكان يرسل إلى السلطان « تيمة » فى كل مرة عشرة أو اثنى عشر عبدا ليقوم بخصيهم ، على أن يأخذ ثلث العدد ويرد الثلثين الباقيين خصيانا . ويقدر الفتى فى سن النضوج بعشرة أو اثنى عشر ريالا . ويتقاضى « تيمة » سبع ريالات ونصف الريال لإجراء عملية الخصى للفتى الواحد . ويباع الخصى صغير السن بثلاثين ريالا . ويخصى كثير من العبيد الأحباش فى الحبشة نفسها ، وليس مستغربا من الأتراك أن يخصوا عبدا خدمهم عدة سنوات فى أمانة وإخلاص .

الرسوم المفروضة على الرقيق فى كردفان :

يقول مستر « هولرويد » إن الرسوم المقررة فى كردفان هى أربعة وخمسون قرشا على كل عبد ، سواء أكان أسود اللون أم حبشيا ، ذكرا كان أم أنثى ، وسواء أكان شابا فتيا أم حدثا صغير السن والرسم المقرر فى الخرطوم ستون قرشا على كل حسناء بارعة الجمال من الزنجيات أو الحبشيات ، وأربعة وخمسون على العاديين من العبيد ، وإذا كانت الرسوم قد دفعت فى كردفان فلا تدفع رسوم إضافية إذا سار العبيد بطريق الخرطوم ، إلا إذا قام التجار بعمليات البيع ، فعند ذلك يجبى ضريبة إضافية قدرها خمسة وعشرون قرشا على كل رأس . أما إذا سار التاجر بمن معه من العبيد إلى القاهرة عن طريق الصحراء النوبية وكورسكو ، فإنه لا يدفع شيئا فى المتمة أو بربر ، إلا إذا باع بعض العبيد فإنه يدفع ضريبة قدرها خمسة وعشرون قرشا ، أى مايعادل الضريبة التى سبق دفعها فى مدينة الخرطوم .

الرسوم المقررة على العبيد :

ويدفع فى أبى حمد رسم قدره قرش ونصف القرش عن العبد الواحد ، فى حين أنه يبلغ خمسة عشر قرشا عن العبيد على اختلاف أنواعهم فى دنقله الجديدة أما فى دراو فقدره أربعة وثلاثون قرشا ، وفى مصر القديمة أحد عشر قرشا ونصف القرش . ويدفع تجار الرقيق القادمون من دار فور عن الرأس الواحد رسما قدره خمسة وعشرون قرشا فى أسيوط ، وأحد عشر قرشا ونصف القرش فى مصر القديمة . ويعادل الرسم المقرر على الخصيان ما هو مقرر على سواهم من العبيد . وتدفع الرسوم عادة من قبل البائعين .

معاقبة العبيد :

قبل وصول مستر « هولرويد » إلى كردفان بشهور قلائل ، قتل أحد التراجمة بيد عبد من العبيد ، فلما ثبتت إدانة القاتل ، حكم عليه مصطفى بك بأن تبقر بطنه ، فبرزت أمعاؤه ،

وترك فى المدينة على هذه الحال ، فظل يومين أو ثلاثة وهو على قيد الحياة . وثمة عبد آخر قتل سيده ، فعاقبه مصطفى بك على النحو التالى . قطع لسانه أولا ورشق جسمه بخطاطيف تحت أضلعه تماما ، ثم ربطت الخطاطيف بحبال صار بها مدلى فى الهواء . وبعد ثلاثة أيام ، وكان ما يزال على قيد الحياة ، أمر البيك بإعدامه فنفذ الأمر . وكانت جثث المجرمين وجميع العبيد يلقى بها خارج المدينة لتلتهمها جوارح الطير والكلاب وكواسر الوحوش .

وأكثر الأوربيين اشتغالا بتجارة الرقيق على شواطئ النيل هم رعايا فرنسا ، ويعرف ولاة الأمور الفرنسيون أسماءهم معرفة تامة . وقد رأيت من واجبى أن أبعث برسالة خاصة إلى لورد « جرانفيل » Granville ، طالبا إليه أن يلفت نظر الوزارة الفرنسية إلى هذا الموضوع .

أثر المسيحيين من تجار الرقيق فى المسلمين والوثنيين :

كيف ينتظر من الجلابين المسلمين والوثنيين أن يمتنعوا عن مزاولة تلك التجارة الشائنة وهم يلقون من رعايا الحكومات المسيحية المتحضرة كل عون وتشجيع ؟ فمهما تكن العقبات التى يقترن بها إلغاء الرق فى المستعمرات الفرنسية ، فإن من الواجب ألا يوجد من هذه العقبات ما يحول دون تحريم تجارة الرقيق فى بلاد تعترف بسلطة القنصل العام ، وليست على استعداد لحماية المجرمين ، فضلا عن أن تجار الرقيق فيها لا يستطيعون التذرع بأن لهم حقوقا تخولهم امتلاك الزنوج . على أن الجلابين الفرنسيين بها فى الوقت الحاضر هم أكثر الأوربيين اشتغالا بهذه التجارة البغيضة . ولكنى أعتقد أن فرنسا حكومة وشعبا قد بلغت من الرق حدا لا يسمح بأن يظل هذا العار لاصقا بسمعتها القومية .

الحروب الحبشية :

نشبت الحرب مع الحبشان منذ أمد طويل ، وقد علمت أنه اشترك فيها حوالى ستة آلاف من جنود الباشا . والمعروف أن المفاوضات تقدمت بعض الشيء وأن رحى الحرب أوشكت أن تكف عن الدوران .

تجارة الرقيق لا تعود بربح :

قابلت عند حدود النوبة رجلا فاضلا عاش أكثر من عشر سنوات فى كردفان فأكد أن الجنود كثيرا ما يشتركون فى قنص الرقيق ، وعزا السبب الأكبر فى اكتظاظ الأسواق

بالعبيد وهبوط سعرهم ، إلى وفرة من تتمخض الغزوات عن اقتناصهم . وكان الرجل خبيرا بتجارة الرقيق وعليما بكبار من يزاولونها من الجلابين . وقد أكد لى أن الفرق بين أسعار العبيد فى كردفان والقاهرة لا يترك أمام تجار الرقيق مجالا للربح فى الوقت الحاضر ، كما أكد أنه لم يكن من المستطاع أن تستمر هذه التجارة ، والأسعار على ما هى عليه ، لولا أرباح السلع التى ترد فى مقابل ذلك من القاهرة لاستهلاكها داخل القارة . فمتوسط ثمن العبد فى كردفان لا يقل عن عشرة ريالات ، قيمة كل منها خمسة عشر قرشاً ، أى ما يوازى نحو ثلاثة جنيهات استرلينية . ولا تقل نفقات السفر إلى القاهرة عن هذا القدر ، وبذلك يكون المجموع ستة جنيهات ، وهو مبلغ يفوق سعر العبد فى القاهرة . إلا أن هذه الأسعار المنخفضة أدت إلى استخدام العبيد فى الشئون الزراعية ، وهو أمر لم يكن معروفا منذ عهد قريب . وقد كان الرجل يعرف أناسا يستخدمون فى مثل هذه الشئون عددا من العبيد يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ ، وهو يرى أن استخدامهم كان أمرا له فائدته وجدواه . ولهذه الحقيقة قيمتها الكبرى ، إذ أنها تظهر ضرورة القيام بجهود سريعة جبارة لوقف التوسع فى طلب العبيد لهذا النوع الجديد من العمل .

تجارة الرقيق تقضى على الزراعة :

ترتفع أثمان المحصولات الزراعية بمقاطعة كردفان ارتفاعا كبيرا فى بعض الأحيان ، فقد بيع القمح بسعر خمسة وتسعين شلنا للكوارتر ، أى بسعر ثلاثمائة قرش للإردب . وقد أكد لى المصدر الذى أرجع إليه ، أننا إذا غضضنا النظر عن العبيد الذين يمكن الحصول عليهم باختطافهم ، فإن هناك كثيرين باعهم آباؤهم بأنفسهم . وقد جرت بعض محاولات لإلحاق الشبان من العبيد بالجيش ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل إذ كان فرار أولئك الشبان وموتهم بسبب حنينهم إلى أوطانهم عقبات كأداء . ويتراوح عدد من يرد إلى كردفان سنويا من العبيد بين عشرة آلاف واثنى عشر ألفا .

العبيد المشتغلون بالزراعة :

لم تنجح زراعة الأرض فى مصر على يد العبيد ، فقد علمت من أحد كبار الملاك فى أسيوط أن التجارب التى أجريت لاستخدام السود فى العمل الزراعى كانت فاشلة ، ذلك بأن العبد الذى اكتمل نموه يتراوح ثمنه بين ثمانمائة وتسعمائة قرش ، (أى من ثمانية جنيهات إلى تسعة) . ورغبة فى تشجيع العبيد على العمل كان من الضرورى تزويجهم والعمل على استقرارهم .

وهكذا كانت الأسرة الواحدة من هؤلاء السود تكلف المالك فى العام ما يقرب من عشرين ألف قرش ، أى عشرين جنيها ، وهو مبلغ يزيد كثيرا على ما يتقاضاه الفلاح نظير عمله . غير أنه كانت لهم فى مقابل ذلك مزية الإعفاء من التجنيد ، وهو آفة عمت شرورها أرجاء مصر ، إذ أنه على الدوام ينتزع من الأرض عمالها ، تاركا أخصب بقاع القطر وليس هناك من الوسائل ما يكفل زراعتها .

العبيد فى بلدة العطف على النيل :

كثيرا ما التقيت بفرق من العبيد كلما وقفت على شواطىء النيل ، وقد وجدت منهم جمعين فى بلدة العطف ، حيث تتصل ترعة المحمودية بالنيل متجهة صوب الإسكندرية . وكانوا كثيرين جلسوا على الشاطئ ، وذقون أكثرهم تستند إلى أيديهم ، يرقبون السفن وهى تروح وتغدو ، ولا سيما تلك السفينة التى أعدت لنقلهم إلى الإسكندرية . وكانت جمهرتهم العظمى من الأطفال وصغار الفتيات . فلما دنوت منهم أخفت الفتيات وجوههن كما جرت بذلك العادة فى بلاد الشرق . وكان بينهم قليل من الأحباش الذين تميزهم من الأجناس النوبية ملامحهم السمحة وبشرتهم السمراء وشعرهم الطويل وقد وجدت أن حركة استيراد الغلمان كادت تقف إذ لم تكن هناك حاجة إليهم فى الأعمال الزراعية ، وقلما انتفع بهم فى هذه الناحية ولهذا لا يباعون بأثمان مناسبة . ويفضل الشراة عند ما يشترون العبيد للخدمة فى المنازل ، أن يكون أولئك العبيد قد دربوا على ذلك منذ الصغر . ذلك بأنهم فى هذا الدور من أدوار الحياة لا يشق عليهم فراق أهلهم وبلادهم وأقاربهم ، كما أنه لا يعييهم أن يكتسبوا عواطف وعادات وتقاليد جديدة ، وفى ذلك شىء من السلوى والعزاء .

فى بلدة القرنة :

وعند سفرى من القرنة إلى حدود النوبة ، صادفتنى الحوادث التالية ، وهى ذات صلة بتجارة الرقيق . فعلى مسافة من القرنة مر بنا مركب يعج بالعبيد ، آت من أعالى النيل . وقد أفرغت بعض المراكب القادمة من سنار حمولتها فى إسنا ، بعد أن سلخت فى سفرتها خمسة شهور أو ستة . وكان كثير من هؤلاء العبيد يزينون أعناقهم وسواعدهم ، غير أنهم أطلقوا سيقانهم للريح متصايحين ، عند ما أخذنا نقترب منهم ، ولعل ذلك راجع إلى أننا أول من رأوا من الأوربيين أو المسيحيين . وكان فى المركب أربع زرافات وأسد واحد ، وقد لاحظنا

أن الشواب كن يخفين وجوههن غير عابئات بترك سائر الأعضاء نهبا للعيون ، فلم يكن لدى بعضهن من الأسمال ما يستر أبدانهن .

في قرشوط :

وفى إحدى مزارع أشجار الدوم قرب قرشوط عثرت على جماعة كبيرة من الرقيق ، أنزلها الجلابون إلى البر ، لتنال قسطا من الراحـة ، وتصيب شيئا من الطعام . ورست السفينة قرب الشاطىء وسرت نحو هؤلاء العبيد ، فلم أجد بينهم من جاوز الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من عمره . وتسللت الفتيات جميعا واختفين بين الأشجار ، أما الأطفال فقد ثبتوا فى أماكنهم . فدنونا منهم ، وفحصنا عنهم ، ولـكننا لم نجد بينهم واحدا يتكلم العربية . وجرى بينى وبين الجلابين بعض الحديث فتظاهروا بالعزة والـكرامة ، ولـكنهم عندما أدركوا أننا لن نشترى منهم شيئا ، أظهروا قحة وكبرا . وهؤلاء الجلابون يحتقرون الفلاحين المصريين أيما احتقار ، ويرتدون الفاخر من اللباس فى بعض الأحيان ، ويعتبرون ان لمهنتهم احترامها ومقامها بين سائر المهن . وليس هناك ما يحد من شرورها سوى أن لهم مصلحة تتصل بمن فى حوزتهم من العبيد ، فذلك هو الشىء الوحيد الذى يحفزهم إلى العناية بصحة هؤلاء العبيد والمحافظة عليهم . وقد كنت مسافرا مع رجل فاضل من الترك أخذ يساومهم على شراء بعض الأولاد ، فلم يشأ التجار أن يحددوا له ثمنا ، بل تركوه يعرض الثمن الذى يراه . وقد عرض عليهم أربعة جنيهات وعشرة شلنات أى خمسين وأربعمائة قرش ، ثمنا لغلام جميل المنظر فى نحو الثـانية عشرة من عمره ولـكنهم أبوا . ويخيل إلى أنه لو عرض خمسمائة قرش لتمت الصفقة .

فى قنا :

كان فى قنا ثلاث سفن تحمل عبيدا نزلوا إلى البر ، واجتمع أكثرهم حول نيران أوقدوها على الشاطىء . ومع أن درجة الحرارة كانت فوق الستين ، إلا أنه كانت تبدو عليهم دلائل التأفف من البرد . وقد لاحظت أن العبيد كانوا يبادرون حيثما حلوا بجمع أغصـان الشجر ليتخذوا منها وقودا . ولم يكن بين جميع أولئك العبيد من بلغ حد الرجولة الـكاملة . وقد استفسر بعض المسافرين عن وجود الخصيان ، ولـكن لم يكن بين هذا الجمع غير خصى واحد ، لم يتيسر عرضه على الناس لمرضه . وقد وضح لى أن جميع هؤلاء العبيد من الضاربين حول سنار ، أما الجلابون فكانوا يزعمون أن بينهم كثيراً من الحبشان ، لأن الحبشان أغلى ثمنا من سواهم . غير أن الأحباش المزعومين كانت رءوسهم مغطاة بشعر صوفى كسائر زملائهم ،

وغاية ما هنالك أنهم ربما جيء بهم من الجهات الواقعة على حدود الحبشة .

في أسوان :

بين جرجا والمنشاة مررنا بعدة مراكب تحمل العبيد قادمة من أسوان ، قاصدة سوق القاهرة . وعند ما يبلغ العبيد شواطىء النيل يزول عنهم أشد ما يقاسون من ألوان العناء ، وقد يؤمرون بالنزول إلى البر في مواضع مختلفة ، رغبة في بيع عدد معين منهم . وكلما ساروا في النيل صوب الشمال ، زادت قيمتهم وارتفعت أثمانهم . وتبلغ تلك الأثمان أقصاها في الإسكندرية ، إذ يكونون في الثغر الذي يصدرون منه إلى أوربا . وقد لقيت في أسوان كثيراً من العبيد القادمين من النوبة ، منتشرين فوق الرمال إلى جنوب المدينة ، وعلى شواطىء النيل قرب الشلال الأول ، في مساحة تبلغ نحو ميل . وكان الكثيرون منهم يحملون أثقالا منها كتل ضخمة من خشب الوقود ، وأدوات للطبخ ، وحبوب الذرة لصنع الطعام . وكانت أجسام النساء عارية في أكثر مواضعها ، إذ لم يكن يسترها غير ما كن يلبسنه فوق أردافهن من أهداب مصنوعة من الجلد ، وموشاة بالودع والخرز وغير ذلك من أدوات الزينة . وقد علمت أن هؤلاء العبيد قاسوا كثيرا خلال إحدى مراحل رحلتهم عبر الصحراء ، إذ ظلوا عشرة أيام بغير ماء ، لأن فقر الجلابين حال بينهم وبين إعداد ما يكفي من الإبل لحمل الطعام والشراب . وقد جيء بهؤلاء الزنوج من جهات سنار ، وقديما كان عبيدها يرسلون في قوافل إلى أسيوط ، أما الآن فإنهم يجيئون إلى أسوان ، لأن المواصلات المائية أسهل وأيسر . وكان بعضهم يستحم في النيل بعد أن غسل ما لديه من ملابس قليلة وتركها تجف . وكان بينهم كثير من الأحباش . وكانت الفتيات الحبشيات تباع بثمن أعلى من الثمن الذي تباع به فتيات دارفور أو سنار ، أما الفتيان فكان الفرق بين أثمانهم ضئيلا . وقد حدث أن عهد أحد رفقائنا المسلمين إلى رجل من سماسرة الرقيق بأن يشتري له غلامين ، فوقع الاختيار على ثمانية من الغلمان في أول الأمر ، ثم اجتمع مجلس على هيئة محكمة للبحث والاستقصاء ، كل عضو من أعضائها يبدي رأيه في دوره . وبعد أن فحص عن الغلمان المرة بعد المرة قر الرأي على اختيار غلامين يعتبران خير الجميع . وقد عرض على الجلابين عشرة آلاف قرش ، أي عشرة جنيهات ، ثمنا لهما ، ولكنهم رفضوا قبول المبلغ رفضا باتاً ، فبدت على الغلامين البائسين سيما الحزن العميق ، إذ أفلتت منهما فرصة الانتقال إلى يد سيد واسع الثراء .

سفن الرقيق فى نهر النيل :

ولم نكد نتابع السير فى النيل صوب الشمال ، حتى وجدنا فى قنا إحدى سفن الرقيق . وهناك حضرنا صفقة تعقد بشأن غلامين ، تتراوح سنهما بين العاشرة والثانية عشرة . وقد دفع فى أصغرهما خمسون وأربعمائة قرش ، أى أربعة جنيهات وعشرة شلنات ، أما الأكبر فدفع فيه خمسون وخمسمائة قرش ، وتقاضى الوسيط لقاء أتعابه عشرين قرشا ، أى أربعة من الشلنات .

المساومة بشأن الرقيق :

لم يحدد الجلاب ثمنا ، بل أخذ الشارى والبائع يتبادلان الرأى ، حتى انتهى الأمر بعرض مبلغ قبله الجلاب . وقد سألت الغلامين عمن خلفاه فى موطنهما من أقارب ، فقال الصغير : « لم أترك ورائى غير والدتى فقد مات أبى ، وليس لى إخوة ولا أخوات » ، وأجاب الآخر بأن له أخا كان معه فى السفينة ، ولكنه لم يطلب أن يراه أو يودعه عند ما حانت ساعة الفراق ، ومن يدرى لعله كان فراقا إلى الأبد . وقد بلغ من ابتهاج الغلامين حين استبدلا بأسمالهما البالية جلبابين زرقاوين جديدين ، وأصابا من طيب الطعام حظا ، أن عادا وسط هذا الابتهاج لا يفكران فى شىء آخر . وقد رأيت هذين العبدين فى القاهرة يلاعبان أحد أطفال الطبقة الراقية ، وهما فى هندام بديع ، يبدو عليهما الاغتباط بما قدر لهما من طالع سعيد .

التشريع الإسلامى بشأن العبيد :

يظهر أن التشريع الإسلامى بشأن الرق والرقيق يعتمد فى أساسه على التشريع اليهودى[١] ففى البلاد التى حلت فيها الشريعة المحمدية محل الشريعة الموسوية ، أقرت القوانين والتقاليد الإسلامية حق شراء العبيد والإماء من بين الوثنيين ، بل ومن بين أطفال المستوطنين الأجانب ، كما أقرت امتلاكهم وتوارثهم ، وهذا ما يقره التشريع الموسوى . وليس لون البشرة مما يحط من قدر العبد فى بلاد الشرق ، فلا ينظر الناس إلى الأجناس السوداء بعين الاحتقار . وعلى العكس من ذلك يعتبر النوبى ذو الشعر الصوفى نفسه من طبقة أرقى بكثير من طبقة أبناء العرب الفلاحين . هذا إلى أن كثرة ما يحظى به المماليك أو الرقيق الأبيض من

---

(١) سفر اللاويين « فى التوراة » ١٥ (٤٤ ، ٤٥) .

الترق إلى أرفع مناصب الدولة ، من شأنها أن تزيل عن الرق نفسه وصمة العار إلى حد كبير .
وقد يشبه شعور المسلمين عامة إزاء عبيدهم شعور قدامى العبرانيين ، الذين استباحوا لأنفسهم أن يتخذوا « من جيرانهم الوثنيين » « عبيدا أو إماء علكونهم ويتوارثونهم إلى الأبد » ، مع أن تعاليمهم تقضي عليهم بألا يعتبروا التعساء من إخوانهم سوى خدم مأجورين ، لا يصح إرغامهم على خدمتهم بوصفهم عبيدا . (سفر اللاويين في التوراة ١٥ (٣٩ ، ٤٦) . وقد أقر محمد وأباح أغلب ما جرى عليه العرف في عصره ، كما أخذ بالتشريع اليهودي في موضوع الرق ، وبذلك كانت حالة مصر في هذه الناحية كبيرة الشبه بحالتها أيام آباء العهد القديم .

العبيد في مأمن من التجنيد :

كان يعصم العبيد من التجنيد شهادة يعطيها البائع عند البيع . ومن الواجب أن نذكر تكريما للمسلمين أنهم بعبيدهم رحماء ، فالواقع أن العبيد كثيرا ما يستمتعون بمقام ملحوظ في بيوت سادتهم . ويرتدي الخصيان بنوع خاص ملابس أنيقة للغاية . وهم محل تبجيل الحريم رجالا ونساء . وإذا خرج النساء إلى الحمامات العامة ، أو ركبن للنزهة ، فكثيرا ما يتقدمهن خصي عليه ثياب زاهية اللون ، متمنطقا سيفا عربيا محدودب النصل ، وعلى سيماه غير قليل من الزهو والكبرياء . وليس بين الغيورين على الدين طائفة أكثر تعصبا من الخصيان ، وليس هناك من هو أكثر منهم ميلا إلى ازدراء المسيحيين ، ومرد ذلك إلى مرافقتهم النساء المسلمات ، اللواتي حال احتجابهن عن المجتمع بينهن وبين التقدم السريع ، إذ لم تؤثر فيهن روح التسامح ، تلك الروح التي أشربتها نفوس الرجال لأنهم أكثر اختلاطا بالفرنجة منهن . ومع هذا فليس ثمة شك في أن العبد تختلف حالته تبعا لأخلاق مولاه . والعبيد في مصر ، ولا أكاد أستثني منهم أحدا ، يشتغلون خدما في المنازل ، وقل أن يطلب إليهم الاشتغال في الحقول. ولا ينفر أبناء العرب من أحد بسبب لون بشرته ، ومن ثم كان زواج الحبشيات أمرا ميسورا ، لأن مقامهن في حريم الأغنياء ، يغري بالزواج منهن تلك الطبقات التي لا تنعم بالعيش الرخي .

العبيد ينسون ذكريات الطفولة :

سرعان ما تنمحي ذكريات الطفولة من أذهان العبيد ، وتحل محلها ذكريات أقرب عهدا وأكثر اتصالا بحاضرهم ومستقبلهم . فمن بين طائفة من الفتيات الحبشيات اللاتي كن يتعلمن الولادة في مدرسة الطب بالقاهرة ، لم توجد فتاة واحدة تعرف مسقط رأسها ،

أو تستطيع الإدلاء ببيان واضح عن المكان الذى قضت به عهد طفولتها .

التمييز بين الألوان فى مصر :

إن اختلاف اللون لا يستدعى التمييز بين الرتب والمراكز فى أية ناحية من نواحى القطر المصرى ، فالرأى العام ينظر إلى السود والبيض نظرة واحدة ، ولهذا سرعان ما تمتزج الأجناس ، فالزيجات بين السود والمصريات أمر شائع ، وأكثر منه شيوعا زواج الزنجيات من الرجال السمر والبيض ، بل إن الزنوج الذين ألفوا الخدمة فى المنازل — وهذا شأن جمهرتهم العظمى — ليعتبرون الفلاحين أقل منهم شأنا[١] .

النوبيون فى السفن النيلية وفى القاهرة :

ليست هناك أية عقبة تمنع الزنجى من أن يكون له فى الهيئة الاجتماعية شأن ، فكثير من العبيد يفدون من بلاد النوبة ويقيمون فى القاهرة . وكثيرا ما رأيت « ريسا » (أى ربانا) نوبيا ، يرأس بحارة من المصريين فى السفن النيلية . ويمتزج كثير من العبيد بجنود الباشا من الوطنيين ، دون أن يعتبرهم زملاؤهم أقل منهم شأنا فى أية ناحية من النواحى . غير أنهم يعانون كثيرا بسبب حنينهم إلى أوطانهم ، فإذا تألفت منهم الآلايات ، فإن رغبتهم الملحة فى العودة إلى أهليهم تصيبهم غالبا بمرض يرثهم الهزال ويستعصى على الطب علاجه ، فيموت منهم عدد وفير . ولقد اختلطت بالسود ، وبخاصة من بلاد النوبة السفلى ، فلم أجد البيض يفضلونهم قط من الناحيـة العقلية . ورأيت السلطة توضع مرارا فى أيديهم ، فأظهروا من حسن التصرف فى استخدامها ما أظهره أقرانهم . ولا يبدو على الأجناس الأخرى أنها تعزف عن الزواج من العبيد ، غير أن المشاهد عادة أن العبد الأسود ، إذا أعتق بعد أن يكون قد أمضى صدر حياته فى أغلال العبودية ، يصبح سيدا فظا غليظ القلب كما أنه يمعن فى الاستبداد بمن يخضعون لأمره ، بل إن فيه لغلظة وقساوة إزاء من يسيطر عليهم بأية صورة من الصور ، حتى وهو ما يزال فى ظل العبودية .

تعصب العبيد وأخلاقهم :

إن العبيد الذين يشتغلون فى المنازل بخدمة الأسر المسلمة ، لا يكاد يوجد بينهم فارق فى تعصبهم الدينى الشديد . ولو عرفت الأخلاق الشائعة بينهم فلن تجد ما هو أشد تناقضا منها .

---

(١) حدثنى جراح ذائع الصيت يعمل فى خدمة الباشا ، أنه لم يكد ينتهى من بتر ساق أحد الجنود حتى أخذ يمتدح شجاعته ، لأنه تجلد خلال إجراء العملية فلم يبد عليه أى مظهر من مظاهر الجزع . وكان الرجل زنجيا فقال ، « أتظن أن المراسى يضنيه الألم ؟ ألست ترانى خيرا من الفلاح ؟ »

وقد سمعت سادتهم يكيلون لهم المديح ، أو يرشقونهم بسهام اللوم والتقريع ، تبعا لما أوحت به إليهم تجاربهم . فقد جرت حوادث تدل على تفانيهم فى حب أسيادهم تفانيا لا مزيد عليه ، كما سمعنا فى الوقت نفسه عن حوادث حاول العبد فيها أن يدس السم لسيده ، أو يقضى على من اشتراه بأية وسيلة أخرى .

الحلم الإفريقى :

كلما سرت فى النيل صعدا واقتربت من حدود النوبة ، بدا على الزنوج طابع الاستقلال ، وذلك على عكس ما هو شائع بين الفلاحين العرب من روح الخضوع . وقد قابلت فى المنشاة كثيرا من السود مسلحين بالحراب ، تظهر عليهم سيما البسالة والاحترام . ويخيل إلى أنه لا يقع فى الأراضى التابعة لمصر أى من حوادث اختطاف الزنوج ، مع أن كثيرا من العبيد يتجرون فى الرقيق ، كما أن الجلابين عادة من الجنس الأسود .

عدد العبيد :

ليس من السهل أن نكون فكرة صحيحة عن عدد العبيد فى مصر ، فليس هناك أى إحصاء تقريبى لأية طائفة من السكان ، فضلا عن العبيد الذين يعيشون فى الحريم ، وهو أبعد نواحى المجتمع الشرقى منالا . ويظهر أن عدد السود آخذ فى التناقص ، على الرغم من أن الهجرة لا تنقطع ، وكثير من الزنجيات أمهات ، غير أن حوالى نصف أبنائهن يتخطفهم الموت ، كما أن أغلب أطفالهن ينتمون إلى آباء من الجنس الأبيض .

كثرة الوفيات بين العبيد :

إن نسبة الوفيات بين الأرقاء السود فى مصر تدعو إلى الانزعاج . إذ يحصد وباء الطاعون عند ما يحل بالبلاد أرواح الكثيرين منهم ، كما أنهم أول من يذهب ضحية لأغلب ما يفشو من سائر الأمراض ، حتى لقد سمعت أن خمسة أعوام أو ستة كافية للقضاء على جيل من العبيد ، ومن ثم يصبح من الضرورى فى نهاية هذه الفترة أن يستبدل به جيل آخر . ولعل هذا من العوامل التى تؤدى إلى خفض أسعارهم فى السوق . وإذا ما تزوجوا فقلما يعيش نسلهم ، كأنما تأبى نواميس الطبيعة أن يظل الرق متوارثا ، فيأتى الموت ليحطم أغلال العبودية الموروثة ، وبذلك لا يستبقى الإنسان ما له من حق جائر إزاء أخيه الإنسان ، غير سنوات قلائل ، لأن الخلاص على يد الموت قريب فى كل آن .

أسواق الرقيق :

فى كبريات المدن المصرية أسواق للرقيق . وفى الساحة الوسطى من السوق ، تجلس القرفصاء جماعات كبيرة من الرقيق الأسود أغلبها من الأطفال . وتحيط بالساحة مساكن عادية يقيم بها الشباب ، وأغلبه من النساء . أما اللواتى يصلحن للحريم من الرقيق الأبيض فيأوين إلى مساكن خير منها . على أننا إذا سرنا خلال الشوارع القريبة من أسواق الرقيق ، فكثيرا ما تقع أبصارنا على أشخاص من السود ، هائمين على وجوههم ، زرافات تارة ، ووحدانا تارة أخرى . وكثيرا ما يسير التجار بعبيدهم هنا وهناك استرعاء للأنظار . ولكن أسعار الحبشيات أعلى الأسعار ، إذ تباع الجمهرة العظمى منهن للمتاع البدنى ، ولهذا يتوقف سعر كل منهن على ما لديها من وسائل الإغراء .

وأغلب العبيد من النوبيين ، وقل أن تجد على أجسادهم ما يسترها حين يعرضون للبيع .

وتزين البنات الحبشيات شعورهن بالصدف ، وتبدو على محيا الكثيرات منهن مخايل الذكاء . أما قسمات وجوههن فجميلة ، تبلغ فى بعض الأحيان حد الروعة . ويمكن التمييز بين الأجناس المختلفة من العبيد بملاحظة وجوههم ، ومدى صبرهم على ما كتب لهم فى لوح القدر ، فأولئك الذين جيء بهم من السودان ودارفور ، يبدو عليهم فى الغالب أنهم مستسلمون للقضاء غير آبهين لما يدور حولهم ، ولهذا لايكاد يطرأ على ملامحهم أى تغيير . أما الأحباش فكثيراً ما تظهر عليهم دلائل الحزن والكآبة ظهورا واضحا ، وينم مظهرهم عن المواطف التى تستبد بهم فجأة واحدة تلو الأخرى ، إذ يرقبون فى لهفة ما يجرى بشأنهم من مساومات . وقد لاحظت مظاهر الارتياح تبدو عليهم ، إذا ارتسمت للشارى فى أذهانهم صورة تروقهم ، كما لاحظت عليهم دلائل الاشمئزاز إذا استثقلوا ظله . وليس من المستطاع — إلا فى الأحوال النادرة — معرفة شيء عن تاريخ أى من العبيد حين يبلغ سوق الرقيق ، فقلما يعرف هؤلاء العبيد لغة يتفاهمون بها ، حتى مع من هم فى حوزته . ولما كان الجلاب نفسه لا يسأل عن الطريقة التى اقتناهم بها ، وكان المشترى عادة قليل الاهتمام بالوقوف على تاريخ العبد الذى يشتريه ، لم يجد الجلاب دافعا قويا يحفزه إلى معرفة شيء من ذلك . ويتعلم العبد بمرور الزمن لغة البلاد التى يعيش فيها ، سواء أكانت التركية أم العربية ، أما ذكريات بلاده الأصلية ، فيطويها النسيان فى غالب الأحيان .

العبيد الأحباش :

ويبدو أنه لم يخطر قط ببال الجلاب أن يصطنع شيئاً من الكياسة وهو يعامل النساء ، فمنذ ما ذهبت إلى أسواق الرقيق كان التجار ينزعون الأسمال التى تكتسى بها الشواب . وكثيرا ما رأيت البنات يخفين وجوههن بملابسهن ، تاركات سائر أعضاء الجسم عارية . وذات مرة ، استلفت نظرى بوجه خاص مرأى فتاة حبشية ، فى التاسعة أو العاشرة من عمرها ، كانت حقا ذات وجه جميل ، على الرغم من أنه لم يكن يكسوها سوى قطعة قذرة من المنسوج الأسود تتدلى من رأسها على أكتافها . فقد كانت طلعتها جميلة بل جليلة ، حتى خيل إلى أنها لا بد أن تكون من الطبقات الراقية فى بلادها . ونظرت إلى الفتاة ضارعة على نحو أحسست معه بإغراء شديد إلى شرائها منتهكا حرمة القانون ، دون أن يكون لى من وراء ذلك مأرب فى الواقع سوى تعليمها وإطلاق سراحها . وقد أيقنت بعد تفكير أن تحريم شراء الرقيق إجراء ينطوى على الحكمة والرحمة ، حتى ولو كان المقصود من شرائه عتقه ، أو أى عمل آخر من أعمال الخير ، لأن وجود الشراة يستتبع وجود الباعة ، ولو أقرت شرائعنا حق شراء العبيد لا نفسح المجال لحدوث مساوئ لا حصر لها ، ولاسبيل للسيطرة عليها . وعلى جبين الفتاة الحبشية ، وإلى ما تحت جيدها ، كان يتدلى شعرها الطويل الفاحم ، بتجاعيده الطويلة البديعة كما كانت تتدلى بين خصلات الشعر حبات الصدف الصغيرة البيضاء . فلما وقفت لحظة لأشبع عينى من مرآها ، أزاح التاجر تلك الأسمال التى كانت تنسدل فوق أكتافها ، فبدت أمامى عارية لا يستر جسمها شيء على الإطلاق . وقد طلب إلى أن أدفع ألفى قرش ، ظناً منه أنى أريد شراءها ، ثم خفض الثمن شيئاً فشيئاً إلى ألف قرش ، أى عشرة جنيهات ، لأنه لم يبد على أى مظهر من مظاهر التلهف على اقتنائها . ولم تكن تلك الفتاة سوداء ، بل كانت سمراء ، كما كانت قسماتها متسقة ، وعيناها صافيتين لا معتين . وبدت حولها هالة من تقوى الصابرين ، فطفر الدمع من عينى إشفاقاً عليها ، لا سيما أنها كانت إلى جانب ذلك من أتباع السيد المسيح .

الرقيق الأبيض :

أما العبيد الذين هم خير من أولئك ، فيستبقون فى الأدوار العليا من مبانى السوق ، حيث تحتجز الجركسيات ونساء جورجيا دائما . ولا يعرض الرقيق الأبيض من النساء على المسيحيين الأوربيين ، ولا يباع لهم إلا فى أحوال نادرة . أما الجموع التى تجلس القرفصاء

على الأرض ، فمن العبيد العاديين وأغلبهم من الأطفال ، ويندر أن نجد بينهم من يعرف شيئا من العربية أو التركية .

سوق الرقيق فى القاهرة :

رأيت فى سوق الرقيق بالقاهرة جماعة من العبيد يعبثون بسوط مزخرف مصنوع من جلد الكركدن يضربون به ، ألقاه الجلاب بينهم . وكان بعض العبيد يتجاذبون أطراف الحديث ، ولكن أكثرهم كان صامتا ، كما تصمت النعاج حين تضمها الحظيرة . ولم يظهر الاكتئاب أو الحزن إلا على واحد أو اثنين من بين عشرات العبيد المجتمعين . ومع أن كثيرا من العبيد كانوا ينظرون نظرات لا معنى لها كما كان بعضهم يتجلى البله فى نظراته ، فإن سوق الرقيق عادة مكان يسوده المرح والابتهاج . والحق إن ما يبدو على وجوه العبيد فى السوق لا يدل فى الغالب على وجوم أو أسى ، إذ أنهم يجلسون جماعات يلعب بعضهم مع بعض ، وينظر بعضهم إلى بعض تغمرهم السعادة ، لأنهم بلغوا مكانا ينالون فيه قسطا من الراحة بعد سفر طويل شاق . ولدى الجلابين من الدوافع ما يحفزهم إلى الرفق والعناية بعبيدهم ، فكلما بدت على أولئك العبيد مظاهر الصحة والابتهاج ، كان طبيعيا أن يقبل الناس على شرائهم . ويمكن القول إن كل عبد من العبيد يبدى بجميع ما فى وسعه من وسائل التعبير رغبته فى أن يباع ، لأن حب الاستطلاع ، والميل إلى التغيير ، وتوقع أسباب الراحة ، كل ذلك يولد فيه شغفا بالانتقال إلى مكان جديد . وقلما كان يلقن العبد شيئا من لغة شاريه ، فلم يكن يتعلم غير اسم البلاد التى جاء منها ، ولم تكن قدرته على التعبير تجاوز قوله « حبش » إذا كان من الحبشة ، « ونوبا » إذا كان من أثيوبيا . وقد يحدث فى بعض الأحيان أن يجتمع عبيد كثيرون من أصقاع وشعوب متباينة ، فلا نكاد نجد بينهم اثنين يستطيع أحدهما أن يفهم ما يريده الآخر . والفكرة العامة التى تنطبع فى ذهن المتفرج والشارى والبائع ، أن الاتجار فى الرقيق ليس إلا اتجارا فى صنوف من الحيوان يعييها النطق ، ولهذا يفحص عنها كما يفحص عن غيرها من الماشية التى لا تستطيع أن تروى عن نفسها حديثا . ويطالب العبيد بالسير تارة ، وبالجرى تارة أخرى ، وقد ترفع أذرعهم أو تخفض للتحقق من مرونتها وتجس عضلاتهم لتقدير مدى اكتنازها باللحم والشحم ، ويفحص عن ألسنتهم فحصا دقيقا للتحقق من سلامتها ، كما يطالبون بالدوران حول أنفسهم المرة بعد المرة ، لإظهار ما هم عليه

من اتساق الأجسام . وفى الشواب ولوع بالكشف عما لديهن من مفاتن ، لاسيما إذا كان فى شخص المشترى أو مظهره مايجذبهن إليه .

وقلما رأيت فى سوق الرقيق بالقاهرة عددا يقل عن مائة أو مائتين . وقد شاهدت من تقدمت بهم السن من العبيد ، ولهم فى العادة مكان خاص ، جاثمين على أردافهم فى حزن صامت كأنهم قردة مقعية . وكانوا يصوبون أنظارهم إلى المتفرجين ، دون أن يبدو عليهم ما يدل على ما يكنونه من أمل أو رهبة ومن انفعال أو رغبة ، بل تلوح عليهم كآبة الاستسلام لقضاء الله كائنا ما كان ، وينتقلون من جهة إلى أخرى كما تتحرك الخيول الملجمة المسرجة طوع إرادة أصحابها . أما الأولاد والبنات والأطفال من العبيد ، فقد بدت عليهم مظاهر الألفة ، فانقسموا جماعات صغيرة ، استغرقها تجاذب الأحاديث ، دون أن يخلو ذلك من الابتهاج والضحك والسرور . وكانوا ينتقلون بأبصارهم من زائر إلى آخر ، يدفعهم إلى ذلك حب الاستطلاع ، باديا عليهم أنهم فى طفولتهم السعيدة مازالوا ينعمون بالحياة ، وأن صحيفة آلامهم الماضية قد طواها النسيان ، وأن الغد المرقوب سيكون أبعث على سرورهم منه على تنغيصهم ، وكانت أعمار هؤلاء العبيد الصغار تتراوح بين الخامسة والخامسة عشرة . وكثيرا ما رأى الإنسان بينهم وجوها ، إن لم تخلب اللب ، فإنها تبعث السرور إلى القلب ، وإن لم تكن جميلة ، فإنها متناسقة . وما أوسع الفرق بين بعض شعوب النوبة بجباهها الغائرة ، وعظام خدودها البارزة ، وعيونها الضيقة ، وأنوفها الفطساء ، وشفاهها الغليظة ، وخصلات شعرها القليلة المجعدة ، وبعض الأحباش الذين ولدوا من والدين مسيحيين وبيعوا ليعمل أكثرهم فى الحريم التركى ، بما لهم من منظر وسيم ، وقسمات حلوة ، وعيون سوداء لامعة ، وأنوف بديعة التكوين ، وأفواه صغيرة ، وغدائر طويلة من الشعر المتموج . ويتزين الكثيرات من هؤلاء بما يتزين به النساء فى أوطانهن ، ولاتعوز بعضهن القدرة على المزج بين جمال الفن وجمال الطبيعة ، كما هو شأن النساء فى جميع الأقطار . وقد رأيت كثيرا من بنات الحبشة وعيونهن من حولها خضاب أزرق سماوى ، وأظافرهن مخضبة بالحناء . وليس من النادر أن يكون الكرباج ، أو السوط المصنوع من جلد الكركدن ، ملقى فى الفناء ، بينما يسير الجلابون جيئة وذهوبا أو يجلسون إلى « الشبك » يدخنونه ، فى فتور ظاهر ، إلى أن يطيل سائل أوشار النظر فى أحد العبيد ويبدأ المساومة فى الثمن . وقد جرت العادة بأن يحاول التاجر معرفة الثمن الذى يتقدم به المشترى ، أما هو فيأبى أن يحدد ثمنا .

سماسرة الرقيق :

رغبت ذات يوم فى شراء فتاة صغيرة ، فطلب التاجر ستمائة قرش ، أى ستة جنيهات ، ثمناً لها . وعرض أحد الحاضرين خمسين وثلاثمائة قرش فرفض العرض ، ولكن أياً من الرجلين لم يقترح ثمناً وسطاً بين الاثنين . ويستخدم سماسرة الرقيق فى بعض الأحيان . وقد رأيت الشارى والبائع يتبادلان الحديث عشرين مرة ، وعلمت أن البائع يدفع جعلا محدداً على سبيل السمسرة ، أما الشارى فيقدم هدية إلى الوسيط ، إذا راقته الصفقة . أما العبيد الذين يفضلون هؤلاء ، لأنهم تعلموا العربية أو دربوا على خدمة المنازل أو أقاموا فى الحريم ، فإنهم — كما ذكرت آنفاً — يحتجزون فى الغرف العليا بسوق الرقيق . وقد لاحظت أن أولئك العبيد كانوا جميعاً يضعون النقاب على وجوههم ، عند مقدم أحد المسيحيين ، كما كانت تصدر عنهم عبارات تدل على الاشمئزاز والاستفظاع . ويتجلى فيهم على أكمل وجه جميع ما يتسم به المسلمون من ضروب التحيز والتحامل ، فكلما ظهر مشتر مسيحى ، علت أصواتهم بالاحتجاج كراهية منهم لمثل هذه الصفقة . وقد يكون بين هذه الطبقة من العبيد أشخاص على جانب كبير من أناقة الملبس ، لفظهم الحريم فى بيوت الموسرين . والرأى فى أمثال هؤلاء العبيد ، على ما علمت ، غير حميد ، ولهذا عرض الكثيرون منهم للبيع ، بسبب غدوهم وحدة طبعهم ، أو غير ذلك من وجوه النقص الخلقى . ومع هذا فلم يبد عليهم قط أنهم يستشعرون الضعة والمهانة ، بل كان يبدو عليهم أنهم يعتبرون أنفسهم جنساً يختلف كل الاختلاف عن أولئك العراة البائسين غير المدربين من العبيد ، الذين يعج بهم الفناء الأسفل. كما يعتبرون أنفسهم أرق منهم .

سوق الرقيق بالإسكندرية :

لا يقام سوق الرقيق فى الإسكندرية بصفة دائمة ، وعند ما يكون مغلقا يساق العبيد فى الشوارع ، فيستوقفهم من يريد الشراء ، ليختبرهم كما تختبر الدواب ، ويطلب إليهم أن يديروا أجسامهم مرة بعد أخرى ، ويفحص عن ألسنتهم وعيونهم فحصاً دقيقاً ، ويجذب أطرافهم فى أوضاع شتى ، كما يؤمرون بالسير أو الجرى . وتختلف الأسعار من خمسمائة إلى خمسة آلاف قرش ، أى من خمسة جنيهات إلى خمسين .

غذاء العبيد :

كثيراً ما راقبت جماعات العبيد وهم يأكلون ، فإذا بطعامهم لا يختلف فى شىء عما ألف الفلاحون تناوله من العدس المسلوق والترمس والدخن وخبز الذرة المعروف ، كما أن

الخضر الرخيصة الأخرى التى تنتجها مصر هى أهم ما يستهلكونه من مواد الغذاء . أما الترف عندهم ، فقل أن يعدو الاستمتاع بقطعة من القصب ، أو قليل من التمر . وليس لهم قط غير الماء من شراب . ولكنهم عندما يلحقون بخدمة الأسر المصرية ، يأكلون مما يأكل أسيادهم . وتتألف الوجبات الشرقية من ألوان كثيرة مختلفة ، توضع على المائدة ثم ترفع عنها واحداً بعد الآخر ، حتى إذا فرغ كبار الأسرة من طعامهم ، كان للخدم منه نصيب .

نقل الحجاج يؤدى إلى الإقبال على شراء الرقيق :

كثيراً ما يؤدى مرور الحجاج بمصر إلى شىء من الإقبال على شراء الرقيق ، ولولا أن موارد الحجاج المالية تنضب عادة قبيل انتهاء سفرتهم ، لزاد الطلب عليه . ومع هذا فإن ارتفاع أسعاره ارتفاعاً عظيماً فى تركيا عنه فى مصر دافع قوى يغرى بالاتجار فيه . فقد حدث أن وجدت فى إحدى البواخر التى سافرت عليها من الإسكندرية إلى استانبول سيدة تركية أنفقت فى شراء العبيد جميع ما لديها من نقود ، حتى كادت فى نهاية رحلتها لا تجد بارة واحدة تدفعها ثمنا لطعامها .

الخصيان :

والطلب كبير على اقتناء الخصيان السود خاصة ، وقلما يعود إلى تركيا أحد المسلمين الموسرين دون أن يلحق بحريمه واحداً أو اثنين من هذه المخلوقات البائسة . وفى الصعيد تجرى عملية استئصال أعضاء التذكير فى الشبان على نطاق واسع ، تمهيداً لاستخدامهم فى الحريم ، وهو أمر يضاعف ما يقترن بتجارة الرقيق من ألوان البؤس والشقاء . وقد اتصل بى أن بعض القساوسة من القبط كانوا يشتغلون بتلك التجارة البغيضة ، غير أنى لم أظفر بما يؤيد هذه الحقيقة تأييداً صريحاً . وقد ذكرنا آنفاً أن شقيق ملك دارفور السابق كان من أكبر الذين يزودون أسواق مصر بالخصيان . ويكاد العبد الخصى يساوى ضعف ما يساويه غير الخصى إذا كانا فى سن واحدة وظروف متشابهة . وليس من السهل أن نقدر نسبة الخصيان إلى مجموع العبيد ، ولكن يخيل إلىّ أنها نسبة ضئيلة ، إذ أنه لم يكن هناك أحد من الخصيان بين أفراد ثلاث من الجماعات الأربع التى التقينا بها فيما بين القاهرة وأسوان . أما الجماعة الرابعة ، فلم يكن فيها غير واحد أو اثنين . وبينما كنت مسافراً مع أحد بكوات الأتراك ، وكان يبحث عن خصيان لحريمه ، لاحت أمامى فرصة القيام بكثير من ضروب التحرى والوقوف على كثير من المعلومات . وهناك ما يدعو إلى الظن أن الآباء فى بعض جهات Nigritia يعمدون أحياناً إلى خصى أطفالهم ، رغبة فى رفع أسعارهم . وقد تحريت

فى أسيوط عن حقيقة ما يحدث من خصى العبيد فى هذه العاصمة ، ولكنى لم أستطع الوقوف على ما يحلو غوامض هذا الموضوع ، وهو فى الواقع موضوع يطيب التحدث فيه إلى مسيحى أوروبى .

لم يكن فى مقدورى أن أعرف على وجه التقريب عدد الخصيان الذين يرسلون إلى مصر وقد اتصل بى أن عدد من بيع منهم فى القاهرة وحدها بلغ ثلاثمائة فى العام ، كما قيل لى إن الأوربيين كان لهم على وجه التحقيق ضلع فى خصى العبيد ، ولكنى لم أعثر على دليل مادى يؤيد هذه الحقيقة ، وإن كان من المقطوع بصحته أن بين من يستوطنون مصر والأصقاع النائية فى سنار وجنوب النوبة وجهات دارفور خاصة عدداً من الإفرنج على أكبر جانب من الطيش والحماقة .

أثر الرق فى أحوال السكان :

من أظهر عيوب نظام الرق فى الشرق عامة ومصر خاصة أنه يباعد تماماً بين الطبقات الغنية الممتازة وسائر طبقات الشعب . فما دامت أعمال الخدم مقصورة على العبيد ، فإن الطبقات الراقية لا يتاح لها الاختلاط بغيرها إلا فى الأحوال النادرة . وهكذا أصبحوا حاجزاً يفصل بين الفقراء والأغنياء فحرموا أولئك عطف هؤلاء ، وتزهوا الأغنياء عن أن يخدمهم الفقراء . وليس من شك فى أن حالة العبيد أفضل بكثير من حالة العامل الأجير ولهذا ينظرون إليه دائماً بعين الزراية والاستخفاف . ويعتبر العبد نفسه منتمياً إلى أسرة سيده ، بل عضواً من أعضائها ، كما يرى أنه يمثل سيده فى نفوذه ومركزه على صورة من الصور . وهو يستبد بمن هم دونه من الفلاحين التعساء حين يمارس ما فى يده من السلطة . وله فى تحقير كل من يستطيع تحقيره عزاء عما يتعرض له من ضروب الإذلال والمهانة . وهكذا كان الرق مصدراً للعسف والبؤس ، يصيب شره حتى أولئك الأحرار ، الذين لا يعرضون لبيع أو شراء .

الوسائل التى اتخذت لإلغاء تجارة الرقيق :

سأذكر الآن ما اتخذ من الوسائل لإبطال تجارة الرقيق خلال إقامتى فى مصر ، فعندما اكتملت لدينا الأدلة التى تخولنا حق الاعتراض على الباشا فى موضوع الغزوات التى يقوم بها جنود عظمته فى سنار وغيرها من الجهات الواقعة على حدود دولته بغية اقتناص العبيد ، عول القنصل العام وعولت معه على أن نعرض عليه هذا الأمر فى عزم وقوة . وإنه ليسرنى أعظم السرور أن أنوه فى هذا المقام بما لقيته من الكولونيل « كامبل » فى هذه المناسبة ، وفى جميع المناسبات الأخرى ، من تعاون أكيد ورغبة صادقة فى استخدام كل ما لديه من نفوذ لتأييد كل عمل سياسى ينطوى على النبل والرحمة . وما من شك فى أنه كان هناك

بعض الحرج فى التحدث إلى أحد الباشاوات المسلمين ، فى موضوع كل ما يقال فيه جديد عليه غير متوقع لديه . ومهما تكن العبارات التى نحاول أن نخفى بين ثناياها ما لدينا من اعتراضات فلامعدى عن أن يستشف الباشا مافى أطوائها من تقريع يثير فيه روح المقاومة . غير أنه لم يكن فى وسعنا أن نلتمس الدواء ، أو نحصل عليه ، إلا إذا كشفنا عن الداء . وقد كان من دواعى ارتياحنا دون ريب شعورنا ، ونحن نقوم بواجب ثقيل له خطره ، بأننا لا تحركنا غير دوافع إنسانية . وكان فى مرجونا ، إذا لم يظهر الباشا استعداداً للأخذ بآرائنا ، أن نفاتح على الأقل فى إقناعه بأن تدخلنا ليس فيه ما يمكن اعتباره أمراً غير ودى . وقد رأى القنصل العام ، ورأيت معه أن نجاح مهمتنا ربما كان أسهل منالا إذا عرضنا القضية على الباشا فى صورة نصيحة ودية أكثر منها فى صورة تدخل دبلوماسى رسمى ، لأن الحاكم المسلم ، حين يرى الرق متغلغلا من حوله فى جميع نواحى النظام الاجتماعى ، لا بد أن يقف موقف المعارضة ، كما أن عواطف رعاياه ، وما تنطوى عليه جوانحهم من تحامل تشجعه على أن يقاوم أى تدخل رسمى يمس ما لديهم من تقاليد يرجع تاريخها إلى عهد سحيق ، وهى تقاليد أقرها النبى بما تفرد به من سلطان .

عرض الأمر على الباشا :

كنا فى شهر رمضان حين أخذنا طريقنا إلى قصر الباشا فى شبرا ، وكانت هذه هى المحاولة الثانية ، التى قمنا بها لمقابلته فى شأن هذا الموضوع . فقد ذهبنا فى اليوم السابق إلى قصر ابنته أرملة الدفتردار بك ، الواقع فى الناحية الأخرى من القاهرة ، ولكنا علمنا أن الباشا غادره . وقد ألفينا جنابه العالى يدخن غليونا بديع النقش ، رصعت جوانبه بقطع كثيرة من الماس ، يخطف لألاؤها الأبصار ، وهو من النوع الذى يستخدم فى الحفلات الكبرى . وكان على « الديوان » إلى جانب الباشا علبة السعوط ، تسطع منها أضواء أحجارها الكريمة . وهو حاد الذكاء ، فى وسعه أن يستشف سلفا ماإذا كانت الأحاديث التى توشك أن تجرى معه ، من النوع الذى يسر أم من النوع الذى يسوء . ولهذا لم يكد يمضى قليل من الوقت ، حتى بدر منه ماجعلنا ندرك أنه يعلم أننا سنتحدث إليه فى موضوع ليس فيه مايشوق السامع . ولاريب فى أن ترجمانه الأرمنى الأريب أرتين بك أنبأه بذلك من قبل ، إذ سبق لنا أن أبلغناه عزمنا على أن نعرض موضوع الرقيق على مسامع سيده . وقد بدأ الكولونيل « كامبل » حديثه قائلا إنه يؤلمه أن يرى نفسه مضطرا إلى أن يتحدث إلى جنابه العالى فى أمر يمس ضباطه وجنوده إلى حد كبير ، ولكنه لو علم مدى الضرر الذى يصيب سمعته ، وإلى أى حد تثير

مسألة استرقاق العبيد ثائرة الرأى العام فى انجلترة ، لنفر لنا هذا التصرف من جانبنا ، بل لوافقنا عليه ، ولعدها خدمة جليلة نسديها إليه ، حين نقترح عليه أن يبادر على الفور بإبطال صيد الرقيق فى الجنوب من تلقاء نفسه ، قبل أن يطلب إليه ذلك بطريقة رسمية . وكان الشرر يتطاير من عينى الرجل العجوز ونحن نتحدث إليه ، ثم أمسك بسيفه الموضوع على ركبتيه ، كما هو شأنه فى غالب الأحيان ، إذا حدث مايستثيره . وكانت جميع حركاته تدل على أنه فى حالة هياج شديد ، غير أن أساريره أخذت تنبسط رويدا رويدا ، حتى بدا عليها شىء من البشر ، ثم قال إنه يشك كثيرا فى أن جنوده تقاضوا مرتباتهم عبيدا فى يوم من الأيام ، وأن ذلك لم يصل إلى مسامعه قط . كما قال إنه علم أن ضباطه كانوا يتجرون فى الرقيق حقا ، ولكنه استنكر ذلك منهم استنكارا شديدا ، فهو يكره تجارة الرقيق ، وكم يكون سعيدا إذا استطاع القضاء عليها قضاء مبرما ، ولكن فى خطوات وئيدة فما هناك سبيل آخر لتحقيق هذا الغرض فقلنا له إننا ما كنا نجرؤ على أن نعرض هذا الأمر عليه ، مالم تكن لدينا الأدلة التى لا تدفع على أن جنوده يقومون بغزوات لقنص الرقيق ، وأن هؤلاء الجنود يتقاضون أجورهم عبيدا ، وأن هذا النظام تمخض عن فواجع مروعة ، وخسائر فى الأرواح فادحة . وقد تساءل الباشا « كيف يمكن أن تدفع مرتبات جنودى عبيدا ، إذا لم يكن ثم جندى واحد يجاوز مايستحقه خمسة وسبعين قرشا ، أى خمسة عشر شلنا ، فى حين أن أقل ما ندفع ثمنا للعبد ، هو خمسون ومائة قرش . فقلنا له إن العبيد كانوا يوزعون جماعات طبقا للمبالغ المستحقة للجنود ، وبهذه الطريقة كان يعطى لكل مائة من الجنود خمسون من العبيد ، قيمة كل منهم خمسون ومائة قرش ، نظير خمسة وسبعين قرشا متأخرة لكل جندى . فبدا عليه أنه مازال يشك فيما أدلينا به ، وعرض علينا أن يرسل إلى تلك الجهات ضابطا يصحب أى شخص يقع عليه اختيارنا ، لكتابة تقرير عن الحالة ، حتى إذا تبين أن الأمور تسير وفق ماذكرناه ، أصدر أوامره بوضع حد لهذا العمل الشائن فأجبناه بأننا عرفنا تلك الحقائق لامن الأجانب فحسب ، بل ومن بعض السائحين الإنجليز ممن لايشك فى صدقهم ، ولهذا يجدر به أن يكون على ثقة من أننا لانضلله بذكر أمور غير صحيحة أو مبالغ فيها ، كما قلنا له إن اللهجة التى نحدث بها عن الرق تضفى عليه شرفا ليس بعده شرف ، وأن قيامه بتنفيذ مشروع ينطوى على النبل والرحمة ، يكسب إدارته وسمعته شهرة مابعدها شهرة . فقال إنه سيبعث فى نفس هذا المساء برسالة إلى حاكم ذلك الإقليم ، ينهاه تماما عن استخدام جنوده فى قنص الزنوج ، وعن إعطائهم عبيدا نظير أجورهم ، كما قال إن صورة من هذا الأمر

ستوسل إلى القنصلية . فضممت أطراف شجاعتى وقلت له إننى لا أشك فى أن نواياه الطيبة سيذاع أمرها فى انجلترة ، وأن العقبات التى تقف فى سبيل إلغاء تجارة الرقيق وإن بدت كأداء لابد من أن تذللها المثابرة المقرونة بالعزم والتصميم ، وأنه إذا أمكن تذليل تلك العقبات فسيكون النجاح أعود بالفخر والثناء . وقد ذكرت له أن جاره إمام مسقط ، وهو أمير مسلم مثله ، قد ضرب أحسن الأمثال بإلغائه تصدير الرقيق ، مع ما فى ذلك من تضحية بدخل سنوى كبير فقال الباشا إنه يقدر خلق الإمام كل التقدير ، وإن أواصر الصداقة الوثيقة تربط بينهما . فذكرنا للباشا أن بعض الفرنسيين كذلك يشتغلون بتجارة الرقيق ، وقد رأى القنصل العام أن الضرورة تحتم اطلاع القنصل الفرنسى على أسمائهم ، حتى تتدخل الحكومة الفرنسية وتضع حدا لتصرفاتهم المزرية . فأجاب الباشا بأنه لم يخول أحدا من الأجانب قط حق الاتجار فى الرقيق . وقد عرضتم على البرلمان ياجناب اللورد الرسائل الخاصة بالحادثة السالفة الذكر وستجدون صورا منها فى أسفل الصفحة .

من الكولونيل « كامبل » إلى اللورد « بلمرستون » :

مصر

رقم ٨١

من الليفتنانت كولونيل « كامبل » إلى الفيكونت « بلمرستون »

(سلم فى ٧ يناير ١٨٣٨)

(مستخرج)

القاهرة فى أول دسمبر ١٨٣٧

لى الشرف أن أبلغ فخامتكم أننى لم أكد أعلم بأن جنود الباشا فى قلب إفريقية ، أى فى بلاد النوبة ودنقلة وما إليها ، يستخدمون فى جمع العبيد وأن أجورهم تدفع من الإيراد الناجم عن بيع هؤلاء العبيد ، حتى رأيت الواجب يتقاضانى أن أسارع إلى عرض الأمر على الجناب العالى بصفة جدية . وقد قابل الدكتور « بورنج » فى الوقت نفسه الدكتور «هولرويد» ، عقب قدومه من تلك الجهات ، فأطلعه على ماسلف ذكره من حقائق ، ومن ثم لا يمكن الشك فى صحتها على الإطلاق .

ولما كان الدكتور « بورنج » شديد الاهتمام بأن يجمع عن هذا الموضوع تفصيلات كثيرة أبلغنيها ، فقد وافق على أن يصحبنى فى زيارتى إلى الباشا ليدعم حججى ويؤيد ما أبديه من رغبات فى هذه المناسبة . وقد ذهبت إلى الباشا مساء أمس ومعى الدكتور

« نورنج » ، وبعد أن تحدثنا فى بعض الموضوعات العامة ، قلت إننى وجدت من الحتم على أن أتصل بجنابه العالى مجردا عن صفتى الرسمية ، ملتمسا أن يوجه اهتماما جديا إلى موضوع توليه الشعب الإنجليزى أهمية خاصة ، وأنه قد ترامت إلى سمعى إشاعات عن هذا الموضوع منذ عهد طويل ، ولكنى لم أشأ أن أذكر منها شيئا ، حتى حصلت على أدلة وتفصيلات جعلتنى أعتقد اعتقادا جازما أننى إذا لم أنتهز هذه الفرصة لعرض الموضوع بصفة ودية غير رسمية ، فسوف أضطر قبل مضى وقت طويل إلى أن أقوم بهذه المهمة بصفة رسمية ، وهو أمر أود مخلصا أن أتفادى وقوعه .

وقد علمت حكومة انجلترة وشعبها من شهود العيان أن ضباط الباشا وجنوده يقومون بعمليات قنص الرقيق أى الغزوات ، وأن كثيرا من الزنوج يقبض عليهم ، ويوزعون بين الجنود ، استيفاء لما قد يتأخر من رواتبهم ، وأن الغزوة أسفرت فى بعض المرار عن جمع ٢٫٧٠٠ من العبيد ، أرغم ٢٥٠ منهم على الانخراط فى سلك الجيش ، أما الباقون فقسموا بين الضباط والجنود بأثمان محددة ، تبعا لمقدار المتأخر من مرتباتهم .

وقد ألقى جنابه العالى السمع إلى هذه الأقوال فى انتباه شديد ، وقال إنه يعلم أن ضباطه يمارسون تجارة الرقيق لحسابهم الخاص ، وأنه لا يقر هذا التصرف بحال من الأحوال ، إلا أنه لم يسمع ولا يصدق أن جيشه يستخدم فى قنص الرقيق لتسديد المتأخر من الرتبات ، وأنه لا يدرى كيف يمكن تقسيم العبيد بين الجنود ، فى حين أنه لم يكن متأخرا لأى من الجنود مبلغ يوازى ثمن عبد واحد . وقد أظهر الباشا رغبته فى إجراء تحقيق شامل فى الموضوع . كما أظهر أننى إذا شئت تعيين أحد الأفراد ، ولو كان الشخص الذى استقيت منه معلوماتى ، فإن جنابه العالى يعين فردا آخر معه ، ويدفع جميع نفقات الرحلة ، فإن اتضح أن الأمور تسير على نحو ما ذكرت ، فلابد من رفع هذه المظالم . وكان جواب الدكتور « بورنج » وجوابى أن وجود المظالم أمر لاشك فيه ، إذ أننا استطعنا الحصول على أوفى المعلومات . وصحيح أن ثمن العبد كان يزيد على استحقاق الجندى الواحد ، غير أن الذى يحدث ، هو أن يعطى عدد معين من العبيد طائفة معينة من الجنود يقتسم أفرادها فيما بينهم ما يحصلون عليه من بيع العبيد . ولما كانت هذه الحقائق قد اتصل خبرها بانجلترة ، فقد صار من الأهمية بمكان عظيم ، أن يصدر الباشا على الفور أمرا كتابيا بوقف هذه التصرفات وقفا تاما . وقد رجوت أن يكون فى استطاعتى أن أبعث إلى اللورد « بلمرستون » بهذا الأمر الكتابى ، مع أول بريد أرسله ، حتى إذا ما عرضت هذه المسألة على البرلمان ، أمكن لفخامته أن يوضح ما لجنابه العالى إزاءها

من موقف ينطوى على الرحمة وحب الخير . فقال الوالى إن الأمر سيتم إعداده فى نفس الليلة ، وسترسل صورته المترجمة إلىّ فى اليوم التالى ، كما قال جنابه العالى فى سياق الحديث إنه ليس أحب إلى حكومة انجلترة وشعبها من الخطوات التى يتخذها لتحقيق هذه الغاية ، وأن جاره إمام مسقط ، وهو أمير مسلم ، قد وضع حدا لتجارة الرقيق فى أملاكه ، مضحيا بدخل سنوى كبير . فقال جنابه العالى إنه يقدر إمام مسقط كل التقدير ، فهو رجل ذكى ممتاز . ثم قال غير مرة إنه يكن للإمام كل تقدير واحترام . فذكرت بعد ذلك أنه قد ثبت لدى أن جماعة من الفرنسيين ، بينهم مسيو « ڤسيير » Vessière ومسيو « تيبو » Thibaud ، يتجرون فى الرقيق لحسابهم الخاص ، وأظن أنه من واجبى أن أبلغ عنهم قنصلهم العام . فقال جنابه العالى إنه لم يوافق قط على اشتغال الأجانب بتجارة الرقيق ، ولم يصرح لأحد منهم بذلك فى يوم من الأيام . ثم قال : إنه يشكر لنا اهتمامنا بعرض هذا الأمر عليه ، فقد سره ذلك ، كما يسره فى كل مناسبة أن يقوم بأى عمل من شأنه إرضاء الحكومة البريطانية ، التى يقدر لها حسن ظنها به .

وسأعرض قضية مسيو « ڤسيير » Vessière ومسيو « تيبو » Thibaud فى أقرب فرصة على المسيو « كوشيليه » Cochelet قنصل فرنسا العام ، وهو الآن فى طريقه إلينا قادما من الإسكندرية .

وفضلا عن ذلك فقد ترامى إلى سمعى أن عددا من الأجانب الذين ينتمون إلى دول أخرى يشتغلون بهذه التجارة نفسها ، وسأعرض مسألتهم على قناصلهم العامين فى مصر ، عقب التثبت من أسمائهم ، والحصول على معلومات قاطعة بشأنهم . وإنه ليسرنى أن أقرر أنه ليس بين رعايا بريطانيا شخص واحد يمارس هذه التجارة الشائنة .

وقد تسلمت الآن من أرتين بك ترجمان الباشا خطابا لى الشرف أن أرسل صورة منه إلى فخامتكم ، وهو يحتوى على الأمر الذى بعث به الوالى إلى خورشيد باشا حاكم سنار . وإنى لألفت نظر فخامتكم بكل احترام إلى الفقرة الأخيرة منه ، إذ ورد فيها قول الباشا إنه على استعداد لتحمل أية تضحيات قد يتطلبها إلغاء تجارة الرقيق . ولن أقصر فى استغلال هذا التصريح الذى أعلنه جنابه العالى ، إذا تطلب ذلك ظرف من الظروف فى قابل الأيام .

رسالة أرتين بك إلى الكولونيل « كامبل » :

المرافقة لرسالة رقم ٨١

من أرتين بك إلى الكولونيل « كامبل »

(ترجمة) .

القاهرة فى أول ديسمبر ١٨٣٨

ياجناب الكولونيل :

لى الشرف أن أرسل لكم طى هذا ترجمة الخطاب الذى بعث به سيدى صاحب العظمة إلى حاكم سنار ، حتى يمتنع عن تسليم العبيد إلى الجنود لقاء مرتباتهم . وقد كلفنى جنابه العالى أن أرسل إليكم ترجمة خطابه ، ليبرهن لكم وللدكتور « بورنج » على ارتياحه إلى الشعور الطيب الذى اقترنت به مشاركتكم فى عمل يدل على ما تكنانه من صداقة .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة الخ

(التوقيع) أرتين بك .

مترجم صاحب العظمة

رسالة محمد على إلى خورشيد باشا :

مرافقة أيضا للرسالة رقم ٨١

(ترجمة) .

ترجمة خطاب عظمة والى مصر وملحقاتها إلى حاكم سنار خورشيد باشا ، بتاريخ أول ديسمبر ١٨٣٨ .

تحدث إلى الكولونيل « كامبل » وكيل صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا وقنصلها العام ، ومعه السيد المحترم الدكتور « بورنج » ، بشأن تقرير قدمه إليهما سائح إنجليزى ، وفيه أن الجنود الذين تحت قيادتكم يتسلمون عبيدا لقاء مرتباتهم . وعندى أنه لا يصح توزيع العبيد على الجنود ، وإن كان الضباط يشترونهم ويبعثون بهم إلى القاهرة ، ليجنوا من وراء ذلك ربحا لأنفسهم . وكان طبيعيا أن أعتقد أن هذين السيدين إنما تحدثا إلى فى الموضوع الأخير ، لولا أنهما أكدا لى أن الأمر لم يقف عند حد شراء الضباط العبيد سعيا وراء ربح يجنونه ، بل إن مرتباتهم وأجور الجنود كان يعطى لهم بدلها مايوازيها من العبيد .

وإذا كان هذا الأمر صحيحا ، فليكن معلوما لديكم أن ذلك مخالف لرغباتى ، وأنه لايشرفنى أمام جميع الشعوب المتحضرة ، وبخاصة أمام الحكومة الإنجليزية ، التى تقوم بينها وبين حكومتى علاقات ودية . ولهذا آمركم بأن تكفوا فى المستقبل عن إعطاء العبيد إلى الضباط والجنود وغيرهم من الموظفين لقاء مرتباتهم . واعلم أننى لا أحب أن أجر مغنما من تجارة لا تشرفنى ، بل إننى على استعداد لأن أحتمل بعض التضحيات التى قد يتطلبها إبطال هذه

التجارة . وعسى أن تصلنى كذلك معلومات وافية عن العوامل التى هيأت الظروف لكتابة تقرير السائح الإنجليزى الذى سبقت الإشارة إليه .

رسالة الفيكونت بلمرستون إلى الكولونيل « كامبل » :

رقم ٨٢

من الفيكونت بلمرستون إلى الكونيل « كامبل »

وزارة الخارجية فى ١٧ يناير ١٨٣٨ .

سيدى :

تسلمت رسالتك التى بعثت بها أول الشهر الماضى عن تجارة الرقيق ، التى يشتغل بها جنود الباشا فى داخل إفريقية . وقد بادرت بعرضها على الملكة ، وأحب أن أبلغك موافقتى التامة على عرضك هذا الموضوع على الباشا .

أما فيما يتصل بما أسفر عنه هذا العرض من تعليمات صدرت إلى حاكم سنار ، حتى يكف فى المستقبل عن تسليم العبيد إلى الضباط والجنود وغيرهم لقاء مرتباتهم ، فإننى أشير عليك بأن تؤكد للباشا أن حكومة جلالة الملكة تقدر كل التقدير تلك العواطف الكريمة الرحيمة التى دفعته إلى إصدار أمر يكسبه شرفا عظيما . ومع ذلك فإننى ألاحظ أن هذا الأمر مازال فى ظاهره يسمح للضباط فى جيش الباشا بأن يحشدوا العبيد أو يقنصوهم ويبعثوا بهم إلى القاهرة ، حيث يباعون . ومن أجل هذا يجدر بك أن تنتهز هذه الفرصة فتبلغ جنابه العالى أنه إذا منع جميع ضباطه منعا باتا من الاتجار فى الرقيق على أية صورة من الصور ، فإن ذلك يرفع من قدر جيشه فى نظر سائر الدول ، ويجعل بقاء جنوده أقل إرهاقا وعنتا لسكان الجهات التى قد يتخذها هؤلاء الجنود مقرا لإقامتهم . وقد أبلغت السفير الفرنسى ماحوته رسالتك من بيانات عن تجارة الرقيق ، إذ قررت أن رعايا فرنسا المقيمين بالقاهرة يمارسونها فى شرق إفريقية .

إلى الليفتينانت كولونيل كامبل ... الخ ... الخ .

(التوقيع) بلمرستون

رسالة اللورد بلمرستون إلى الكونت سباستيانى :

فرنســـا

رقم ٦٦

من اللورد بلمرستون إلى الكونت سباستيانى .

وزارة الخارجية فى ١٧ يناير ١٨٣٨ .

الموقع على هذا له الشرف فى أن ينقل إلى سعادة الكونت سباستيانى المقتطفات المرافقة من رسالة بعث بها القنصل العام لجلالة الملكة فى مصر ، فيما يتصل بتجارة الرقيق ، فقد ثبت أن الرعايا الفرنسيين بالقاهرة يمارسونها فى إفريقية الشرقية .

سعادة الكونت سباستيانى ... الخ ... الخ .

(التوقيع) بلمرستون

ملاءمة الظروف لإلغاء الرق :

يخيل إلى أنه ليس هناك ما هو أنسب من الوقت الحاضر لخدمة قضية إلغاء الرق فى بلاد الشرق ، ذلك بأن الدول الشرقية الكبرى أخذ شعورها يزداد بأنها تعتمد فى الاحتفاظ بكيانها على تأييد ملوك أوربا ، فإذا اشترط أن يكون القضاء على تجارة الرقيق ثمنا لهذا التأييد ، فلاريب فى أن تلك الدول ستضطر إلى أن تخضع لهذا الشرط ، فتسمح بأن يتخذ من الوسائل ما يؤدى إلى استئصال شأفة تلك التجارة شيئا فشيئا . وإنه لمن حسن الطالع أن الربح المادى الذى يعود على حكومات الشرق من وراء هذه التجارة غير كبير ، لأن المبلغ الناجم عن استيراد العبيد ونقلهم لا يقام له وزن . فإذا ألغيت أسواق العبيد ووضع حد لقنصهم واختطافهم ، فإن انتعاش الزراعة لن يقتصر على بلاد العبيد . وقد أخذ الأوربيون يزدادون خبرة بها ، ونزوحا إليها ، بل إن أهل مصر لا بد وأن تتحسن أحوالهم ، لأنه سيطلب إليهم القيام بخدمة المنازل ، وهم الآن مبعدون عنها ، بفضل نظام الرق . وعلى هذا فمنع استيراد الرقيق سيحدث فراغا لن يملأه غير أبناء العرب من المصريين . وأعتقد أن هذا التغيير سوف يفيد ملاك العبيد الحاليين من الناحية المادية فى النهاية ، لأن حياة العبد النوبى قل أن تطول فى مصر . فقد سبق أن قدمت فى ملاحظاتى أن مختلف الأوبئة تجد فى هذه الطائفة مرعاها الخصيب . ويحصد الطاعون بنوع خاص كثيرا من الزنوج . وليست أرباح تجارة الرقيق وفيرة فى الوقت الحاضر . ولو أن تجارة مشروعة أسست وشجعت وأزيلت من طريقها العقبات ومختلف ضروب الاحتكار ، لحل تبادل المصنوعات الأوربية بالمنتجات الزراعية فى البلاد دون ريب محل الاتجار فى المخلوقات الآدمية فى مدى سنوات قليلة .

وعندما جرت المحادثات بينى وبين الكولونيل « كامبل » من ناحية ، ومحمد على من الناحية الأخرى ، فى شأن تجارة الرقيق ، وأمكننا أن نحصل منه على تصريح بأنه يريد

اتخاذ خطوات مبدئية فى سبيل القضاء عليها ، اشتد خوف الجلابين ، خشية أن تكون نهاية تجارتهم قد اقتربت . فانتدبوا شخصا لمقابلتى ، ظنا منهم أننى حصلت من محمد على على فرمان بمنع استيراد الرقيق إلى مصر فى المستقبل . وقد أظهر عدد من هؤلاء الجلابين رغبتهم فى التخلى عن تجارة الرقيق ، إذا سمح لهم بالاتجار فى الصمغ وغيره من الحاصلات الإفريقية دون أن يخضعوا لما يفرضه الباشا من ضروب الاحتكار ، وبعبارة أخرى إذا سمح لهم بجمعها وبيعها لحسابهم الخاص دون أن يلقوا فى ذلك عنتا .

انخفاض الأسعار :

كانت السوق تعج بالعبيد طول إقامتى فى مصر ، فهبطت الأسعار هبوطا غير عادى . فإذا قدرنا أن المكان الذى جىء بالعبيد منه بعيد جدا ، وأضفنا إلى ذلك ما أنفق من وقت ومال فى سبيل إطعامهم ونقلهم ، وكثرة من مات منهم فى مثل هذا السفر الطويل ، إذا قدرنا ذلك كله فإن هناك ما يدعو إلى الظن أن شكاوى الجلابين من ضآلة أرباحهم تقوم على أساس صحيح . وما دام الأمر كذلك ، فإن هذا الوقت هو أنسب الأوقات لمحاولة القضاء على تجارة الرقيق ، إذا شجعنا استيراد سلع أخرى من النوبة والسودان وسنار ودارفور والحبشة وغيرها من الأقطار الواقعة فى جنوبى مصر . وإنى لأميل إلى الظن أنه إذا أنشئت محطات تجارية أو مراكز للتجارة فى كردفان والخرطوم وغير ذلك من أماكن ذات موقع ملائم على النيل ، وإذا شجع الأهالى على أن يجلبوا بدل العبيد أنواعا من الصموغ وسلعا من الحاصلات الأخرى ، فإن تجارة الرقيق خايقة أن تتلاشى من تلقاء نفسها ، وأن تحل محلها تجارة مشروعة فى ظل السلام، ليست أقل ربحا ولكنها أكثر شرفا ، وأدعى إلى الرضى من تجارة عمادها أطفال يسرقون ، فتتعالى أصواتهم بالصياح .

إقامة وكلاء من الانجليز فى إفريقية الشرقية :

لعل خير ما يؤدى إلى إلغاء تجارة الرقيق ، أن يقيم وكلاء من الإنجليز فى الخرطوم وفى كردفان وغيرها من الجهات التى يسهل اتصالها بالنيل فى إفريقية الشرقية ، وأن تؤسس هناك مراكز تجارية ، إذا كان ذلك مستطاعا . ومن الممكن أن توجه إلى تجارة الرقيق طعنة فى الصميم ، وأن يقضى على الإجرام والبؤس فى البداية ، إذا يسرت سبل الاتجار فى السلع الإفريقية ، ووضعت العراقيل فى طريق تجارة الرقيق ، وساعد باشا مصر على تنفيذ فكرة الإلغاء ، التى أبدى رغبته فى مؤازرتها . وقد كان يخيل إلىّ فى كل حين أن الداء لم يعالج وهو لا يزال فى بدايته ، بل ترك وشأنه حتى اشتدت وطأته ، واستحال التغلب عليه ،

واستشرى حتى استعصت مقاومته . هذا إلى ما هنالك من مصالح أوجدها ، وأموال أنفقت في سبيله بغير حساب . وقد أخذنا نستخدم نفوذنا بعد أن بلغ السيل الزبى ، وزاد ثمن العبد زيادة كبيرة ، لقاء ما يتعرض له الجلابون من أخطار ، وما يقومون به من مغامرات . غير أنه إذا أمكننا الوصول إلى مواطن الرقيق الأصلية ، حيث لا يكاد يساوى العبد شيئا فى نظر من يختطفونه فى البداية ، كان علينا أن نناهض أرباب صغرى المصالح لا كبراها مما ييسر علينا مهمة قهرهم والقضاء عليهم .

خلاصة الموضوع :

وعلى الرغم من أن الأقوال التى أدليت بها تحوى أغلب الحقائق التى أعرفها ، فإننى أحب أن أضيف إلى ذلك التلخيص التالى ، وقد أعطيته بناء على موافقة فخامتكم ، لمستر « توماس فاول بكستون » Thomas Fowell Buxton ، ردا على طائفة من الأسئلة وجهها إلىّ .

مقدار العبيد المصدرين من إفريقية إلى الأسواق الاسلامية :

أولا — ليس من المستطاع فيما أظن تقدير العبيد الذين يصدرون من إفريقية إلى الأسواق الإسلامية تقديرا مضبوطا ، وقد يكون من الممكن محاولة تقدير عددهم تقديرا تقريبيا ، عندما تصل جماعات كبيرة منهم مع القوافل التى لا تجتاز الصحراء إلا فى فصول معينة من السنة ، غير أن المواصلات التى تزداد سهولة يوما بعد يوم ، والأمن الذى يشعر به المسافرون حين ينتقلون فى مصر من جهة إلى أخرى ، كل ذلك أحدث تغيرا فى تجارة الرقيق . فقد أخذ العبيد يتسربون إلى مصر إذ يرد إليها فى كل يوم تقريبا جماعات صغيرة ، لا تزيد فى بعض الأحيان على حمولة أحد المراكب النيلية ، ولكنها فى العادة لا تتجاوز ثلاثة مراكب أو أربعة مجتمعة . ويخيل إلىّ لفرط السهولة التى يشحن بها العبيد من مصر الى مختلف أنحاء الدولة العثمانية أنها هى موطنهم الأصلى . أما وجاقات الغرب فلا تستطيع الاتصال بداخل إفريقية بمثل هذه السهولة ، كما أنها لا تستمتع بما تستمتع به مصر من مزايا حين ترسل العبيد الى تركية آسيا وأوربا .

ورود العبيد إلى مصر :

ثانياً — قد يتراوح عدد من يبعث بهم إلى مصر سنوياً من العبيد بين عشرة آلاف واثنى عشر ألفاً ، ولكنى أشك فى وصول ما يزيد على ثلثى من يقنصون منهم . وتتطلب السوق المصرية أن ينتزع من مواطن العبيد بين خمسة عشر ألفاً وثمانية عشر ، لتجارة المرور والاستهلاك المحلى فى تلك البلاد .

مصر أرخص سوق للرقيق :

ثالثاً : أن استيلاء الفرنسيين على الجزائر ، وحالة الارتباك والفوضى والكساد التجارى فى طرابلس ، وضعف مركز تونس من الناحية التجارية ، وبعد مراكش عن الولايات العثمانية ، كل ذلك أكسب الأقطار التى تتصل بالنيل مزية عظيمة هى انخفاض أسعار الرقيق[1] وما بها من وسائل النقل كما أدى شيئاً فشيئاً إلى جعلها مستقراً لما يرسل من العبيد إلى بلاد الليفانت وشرق إفريقية ، وفى اعتقادى أن بعض العبيد يرسلون من القاهرة والإسكندرية إلى مدن إفريقية الشمالية .

ضعف الإقبال على اقتناء العبيد فى بلاد العرب :

رابعاً : يخيل إلىّ أن إقبال العرب على اقتناء الرقيق غير شديد . ويرد إليهم عن طريق مصوع ما هم فى حاجة إليه من الأحباش ، غير أنى لم ألتق بقوافل من العبيد تسير فى الطرق التى تربط بين مصر والبحر الأحمر ، كالطريق من قنا إلى القصير ومن القاهرة إلى السويس وغيرهما . ويرافق كثير من العبيد حجاج بيت الله الحرام إلى المدن المقدسة ، ولكنهم قلما يبقون فى بلاد العرب . وكثيراً ما يشترى المسلمون عند عودتهم بطريق النيل إلى بلادهم من مكة والمدينة بعض الرقيق ، لخدمتهم الخاصة ، وبيعه فى القسطنطينية وغيرها من البلاد . وأغلب العبيد الذين يعتنقون الإسلام شديدو التعصب ، يبتهجون إذا واتتهم الفرصة لأداء فريضة الحج . وليس بين أتباع محمد من هو أشد تمسكاً منهم بجميع المظاهر الخارجية ، سواء أكانوا من المماليك أم من الحبشان والزنوج .

مواطن الرقيق :

خامساً — إن أهم الجهات التى تمد السوق المصرية بالرقيق هى بلاد الجالا ودارفور وكردفان وسنار والحبشة . أما فزان فهى أهم مورد لطرابلس ، كما هو شأن زنجبار ، بالقياس إلى جنوبى بلاد العرب .

قنص الرقيق :

سادساً — إن الجمهرة العظمى من الرقيق يمكن اقتناصها خلال الغزوات التى يشنها الجنود المصريون على حدود الحبشة ودارفور فى أوسع نطاق . وكثير من العبيد يقعون فى أيدى عصابات صغيرة من قطاع الطرق ، وبعضهم يختطفه الأفراد . ويبلغ التخريب فى

(١) أبلغنى المسيو « دبوى » Dupuis أن متوسط ثمن العبد المراهق فى تونس وطرابلس مائة دولار أى عشرون جنيهاً استرلينياً ، أى مايوازى ضعف ثمنه فى مصر ، أو ثلاثة أمثال ذلك الثمن .

مواطن الرقيق حداً مروعاً خلال الغزوات ، إذ يهلك عدد كبير من الناس ، ويتلف كثير من المتاع . وثم تقديرات مختلفة لعدد الوفيات ، ارتفع بعضها فى بعض الأحيان إلى ٥٠ ٪ ويقع فى الأسر كثيرون خلال ما يشن على الحبشــة ودارفور وغيرها من الأقطار التى لا تخضع لمحمد على من حروب يقصد من ورائها السلب والنهب . ويموت عدد كبير من العبيد أحياناً عنــد اجتيازهم الصحراء ، قبل أن يبلغوا سوقا من الأسواق . ويرجع ذلك إلى قلة ما يقدم إليهم من الطعام والمــاء ، كما يعزى إلى ما يصيبهم من إرهاق أو إلى اشتداد وطأة الجدرى وغيره من الأمراض الوبائية . فإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى جميع هــذه العوامل التى تفضى إلى الهلاك كان من الممكن أن يقال إن كل مائة من العبيد تصل إلى أسواق القاهرة والإسكندرية ، يهلك فى مقابلها مائة أخرى على الأقل . ومع هذا فإنهم حتى حين يبلغون المدن المصرية ويستقرون بها ، تقصر أعمارهم إلى حد يدعو إلى الأسف . وليس ذلك راجعاً إلى سوء معاملتهم ، فإن المسلمين يعاملونهم بوجه عام معاملة تنطوى على شىء من الرحمة ، وإنمــا يرجع إلى تغير المناخ واختلاف طرق المعيشة ، كما يرجع إلى حياة العزلة التى يحيونها ، وإلى الأوبئة التى تفشو بينهم من آن لآخر .

التجارة المشروعة يمكن أنه تحل محل الرقيق :

سابعاً — لا أظن أن من العسير القضاء على تجارة الرقيق فى مهدها ، واستمالة الجلابين إلى احتراف تجارة أكثر منها رحمة ، وقد تكون أوفر منها ربحاً فى نهاية الأمر . والعبيد الآن أهم سلعة تستبدل بها بضائع أوربا ، غير أنى أعتقد أنه إذا اتخذت وسائل معينة بالاتفاق مع الباشا ، فإن من الممكن أن تزداد حاصلات البــلاد التى يرد منها العبيد زيادة عظيمة ، بحيث يستطاع دفع أثمان البضائع التى تحتاج إليها تلك البلاد من مصر . وثم حقيقة من الأهمية بحيث لا أستطيع الكف عن ترديدها ، وهى أننى عند ما كنت فى مصر ، شاع وذاع أننى نجحت فى القضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرما ، وأن الباشا قد عقد النية على إصدار فرمان يحرم مرور العبيد ، وبيعهم فى الأقطار التابعة له . وكان من أثر ذلك أن سرى الرعب فى نفوس الجلابين ، وبعثوا إلىّ يتحرون عن صحة ما أذيع من أقوال ، كما قرروا أن أرباحهم من وراء تجارة الرقيق جد ضئيلة ، وأنه إذا ألغى احتكار الصمغ وما إليه ، ونالوا من التشجيع ما يمكنهم من أن يعرضوا فى السوق سلعاً تجارية أخرى ، فإن هذه التجارة تعود بما تعود به تجارة الرقيق من أرباح .

المفاوضات المباشرة قد يكون لها أثرها فى الباشا :

ثامناً — أما من ناحية باشا مصر ، فإن لى ملء الثقة فى أن المفاوضة المباشرة معه ستجعل من الممكن الوصول إلى إلغاء تجارة الرقيق فى ممتلكاته تدريجاً ، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بإجراء مفاوضات مباشرة مع الباشا . فإذا تيسر بأية وسيلة من الوسائل أن تكون تجارة الرقيق موضوع اتصال ودى ، فلا يخامرنى أدنى شك فى أنه سيقضى عليها فى شرق إفريقية قضاء مبرماً . (وهذا ما أقوله بعد أن تحدثت إلى الباشا طويلا واتصلت به اتصالا وثيقاً) . ولا شك عندى كذلك فى أنه من الميسور أن تقوم مع الحبشة ودارفور وبلاد الجالا وجميع الجهات الواقعة فى وسط إفريقية وشرقها علاقات تجارية واسعة المدى ، تشق للحضارة طريقاً . كما أنه مما لا شك فيه أن محمد على ، بما لا سمه وقوته من هيبة وسلطان ، يستطيع فى سنوات قليلة أن يعمل وحده فى سبيل استئصال هذه الشرور الوبيلة ، ما لم تستطعه الحكومات والأمم الأوربية مجتمعة ، ذلك بأنك فى هذه الحالة تصل إلى أصل الداء فتعالجه فى منبته . فقد يكون فى مقدورك أن تجعل للقوم مصلحة فى أن يبقى الزنجى فى موطنه حيث تزداد قيمته باعتباره وسيلة لكسب المال . ومنذ أيام قليلة — وأنا أكتب الآن فى التاسع من يناير ١٨٣٩ — تلقيت خطاباً من رجل فاضل يثق به الباشا ثقة عظيمة ، يبلغنى فيه أن الباشا يرى أن من الممكن إيجاد وسائل تكفل الانتفاع بالعبد فى موطنه فيما هو أكثر فائدة مما لو سمح باسترقاقه وبيعه . وهكذا اتضح أن الآراء التى أشرت إليها قائمة فى ذهن محمد على ، وإنى لواثق من أن العمل على زيادة التجارة مع بلاد الزنوج من بين الأغراض التى يسعى إليها ، وهو الآن فى طريقه إلى حدود الحبشة . ولهذا أكرر القول بأن الوقت الحاضر جد مناسب لإجراء مفاوضات فى موضوع الرق والعلاقات التجارية مع وسط أفريقية .

المفاوضات مع الحبشة :

تاسعا — منذ عهد قريب كانت المفاوضات تجرى مع السلطات الحبشية لإنشاء علاقات تجارية على نطاق أوسع إذ علك محمد على مصوع أهم ثغور الحبشة . وقد ظلت الحرب قائمة بين محمد على والأحباش دهرا طويلا ، وبذلت ما فى وسعى خلال إقامتى بمصر حتى أمهد لتسوية ما بين الباشا وبينهم من مشاكل . غير أنى أجهل ما حدث بعد ذلك ، وأرى أنه ليس من العسير أن يتم الاتفاق مع محمد على على تأسيس مركز للتجارة فى أهم جهات Nigritia الشرقية . فالتجارة الآن محتكرة لمصلحته وحده ، بحجة أن التجار لا يستطيعون حماية

أنفسهم فى هذه الجهات ، مما يجعل سلطته ضرورية حتى تسير الشئون التجارية سيرا آمنا . ولكن عندى من المعلومات الوثيقة ما يجعلنى أعتقد أنه إذا اتخذت تدبيرات محكمة ، فقد تصبح الحبشة سوقا عظيمة لاستهلاك البضائع الأوربية والهندية معا ، وقد تكون وسيلة لإحياء ما كان لإثيوبيا وعصب من تجارة فى سالف الأزمان . ويخيل إلىّ أنه من الممكن الانتفاع بما قدمه أحد ملوك (الحبشة) ورجال الدين فيها من اقتراحات فى هذا الصدد .

ومعلوم أن مستر « صولت » Salt واللورد « ڤالنتيا » Valentia قاما بعدة محاولات لإنشاء علاقات تجارية مع الحبشة . ويقدر سكانها بأكثر من أربعة ملايين إذا حسن استخدامهم فربما عاد من وراء ذلك خير على الشعوب الإفريقية فى جنوب الحبشة وغربها ، وربما استطاعوا التخلص مما جرته عليهم تجارة الرقيق من دمار وفساد خلق . ولما كنا نستمتع فى البحر الأحمر بنفوذ عظيم يزداد على مر الأيام ، فمن الممكن الانتفاع بهذا النفوذ فى تحقيق أنبل الأغراض الإنسانية .

لا يمكن استرقاق المسلمين بحكم القانون :

عاشرا — لا يمكن استرقاق أى من المسلمين طبقاً لما ورد فى القرآن ، فإذا قال أشهد ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن فى هذه الشهادة حماية له من العبودية ، طبقاً لآراء أكبر الثقاة من المفسرين . ولا ريب فى أنه كثيراً ما تخالف أحكام القانون خلال ما يقترن بقنص الرقيق من أعمال العنف والفوضى ، ولكن القانون لا يجيز لأحد أن يستعبد سوى الذين لا يؤمنون بالله . وليس معنى هذا أن اعتناق الإسلام يؤدى إلى التحرر من العبودية ، فأغلب العبيد كما أسلفت ، متدينون مخلصون لعقيدتهم إلى حد التعصب ، أما جمهرة الزنوج الذين يقمون فى الأسر فهم من الوثنيين ماق ذلك ريب .

لا يمكن إلغاء تجارة الرقيق إلا بزراعة الأرض والاتجار فى محصولاتها :

حادى عشر — لا أعرف وسيلة لإلغاء تجارة الرقيق أجدى من قيام تجارة مشروعة رابحة ، لأن تحريم الاتجار فى الرقيق بفرمان من الباشا ، أو من أية سلطة أخرى فى إفريقية لن يضع حدا لهذه التجارة إلا إذا أمكن إيجاد وسيلة أخرى ، تستطيع بها الشعوب الإفريقية أن تدفع أثمان ما تستهلكه من بضائع . والرقيق والتبر أهم ما يؤدونه فى سبيل الحصول على جميع المنتجات الأجنبية . وقد أصبح الزنوج — بحكم ما تأصل فيهم من عادات ، وما يحسونه من اضطراب الأمن ، وماينشب بينهم دائما من حروب — لا يميلون إلى الاعتماد على استثمار أراضيهم ، والاشتغال بالصناعات الشريفة ، فى الحصول على ما يستوردونه من الدول الأخرى .

أما تغيير طبائع ملايين الرجال وما يحترفونه من أعمال ، فسرعان ما يتحقق بإنشاء مراكز للتجارة يحميها تفاهم حقيقى مع السلطات ، وقدوم مستوطنين يقدرون قيمة العمل ويبثون فى المعاملات التجارية روح النظام والأمانة ، أى قدوم رجال يرجى منهم أن يلتزموا جادة الإنصاف حين يبيعون الزنوج ما يريدون اقتناءه من سلع كمالية ترد من الخارج . وإنه لكارثة فادحة ألا يطلب إلى مثل محمد على الاشتراك فى هذا الأمر الخطير .

إمام مسقط :

ثانى عشر — يصرح إمام مسقط بأنه ألغى تجارة الرقيق مضحيا بمائتى ألف دولار فى السنة وليس فى مقدورى أن أتحدث عن التجارة التى يشتغل بها رعاياه ، ولكن عندى مايؤيد مخاوفى من وجود الرق هناك على نطاق واسع ، ومن أن الجمهرة العظمى من العمال الزراعيين أرقاء .

استخدام الرقيق فى العمل بالحقول :

ثالث عشر — لقد ترامى إلى سمعى أن العبيد فى زنجبار يستخدمون فى العمل بالحقول ، كما أعلم أن هذا شأنهم فى كردفان ، ولكنى لاأعرف مدى ما يعملون .

لابد من القيام بحركة موحدة فى مصر ومسقط والحبشة .

رابع عشر — أعتقد أن إمام مسقط عرض على البريطانيين ، منذ عهد جد قريب ، أن يختاروا أية بقعة فى بلاده ليستوطنوها ، كما أنه يبدى رغبته فى المعاونة على إلغاء تجارة الرقيق . ومن الممكن أن تتخذ مع إمام مسقط تدبيرات يجرى العمل بها فى وقت واحد مع نظائرها فى مصر وملحقاتها ، ولن تفشل تلك التدبيرات فى تحقيق الغرض المطلوب منها . ولهذا كان الاتفاق مع الباشا والإمام والسلطات الحبشية للقيام بعمل مشترك ، كبير الفائدة فى القضاء على تجارة الرقيق ، فى جميع إفريقية الشرقية إلى جنوبى خط الاستواء وعقد مثل هذا الاتفاق ميسور فى الوقت الحاضر .

الطاعون

الطاعون :

لقد انتهزت الفرص الثمينة التى سنحت لى بفضل إقامتى فى الشرق ، فجمعت كل ما أمكننى جمعه من حقائق عن موضوع الطاعون ، وعن الوسائل التى اتخذت ، عن طريق

التشريع أو بإنشاء المحاجر الصحية ، لمنع دخوله إلى البـلاد وانتشاره فيها . وقد أبحت لنفسي في مثل هـذا الموضوع النافع أن أذكر في ملحق التقرير ، زبدة الملاحظات التي وجهتها إلى القسم الطبي في الجمعية البريطانية بمدينة نيوكاسل في شهر أغسطس الماضي ، مما حدا بتلك الهيئة العلمية إلى أن تقرر بإجماع الآراء ضرورة مطالبة الحكومة بإجراء تحقيق رسمي في الإقامات ، على يد لجنة من ذوي الكفاية ، يناط بها التحري عن عدوى الطاعون ، وعن الضمانات التي اتخذت فعلا ، أو من المفروض أن تكون قد اتخذت بما سن من قوانين الحجر الصحي لمنع انتشاره .

المجلس الصحي بالإسكندرية :

تفضل الكولونيل « كامبل » فأمدني ببيانات على أكبر جانب من الأهمية سوف أدلي بها الآن . ومن حق المجلس الصحي وحده تقديم هذه البيانات ، في تقريره عن مدى ما أدركه نظام المحاجر الصحية بالإسكندرية من نجاح . ولما كانت جداول الوفيات تحوي بيانات مقنعة ، فليست هناك حاجة إلى قيام جدل طويل بشأنها . وهي تدل على أن الطاعون لم يمكن التغلب عليه ، أو الحد من انتشاره ، وأنه مازال قويا فتاكا كما كان في الماضي ، على الرغم مما بذل في هذا السبيل من خبرة طويلة ونفقات باهظة .

تبين هذه الوثيقة أن الفوائد التي يسعى عظمة والي مصر إلى أن تعود على رعاياه من وراء تعديل القوانين الصحية واضحة وضوحا كافيا . ورغم ذلك فقد اتخذت بعض التدابيرات في ميناء الإسكندرية خلال شهر أكتوبر ١٨٣١ ، للمحافظة على الصحة العامة ، بتطبيق قوانين الحجر الصحي على السفن القادمة من جهات موبوءة ، ابتداء من أول ديسمبر من ذلك العام . وقد سنحت الفرصة للتحقق من وجود الطاعون على ظهر سفينة تركية ، غادرت القسطنطينية بقيادة القبطان حسين في ٣ نوفمبر ، وعلى ظهرها خمسة عشر بحارا وخمسة وتسعون مسافرا ، مات اثنان منهم بعلة مشكوك فيها . غير أن طبيبين في المجلس الصحي ، هما السيدان « جراسي Grassi » و « سرڤيللي Cervelli » ، صرحا وأكدا ، فيما يتصل باثنين آخرين ، أن جميع الأعراض التي ظهرت عليهما إنما هي أعراض الطاعون الدملي المنتشر في بلاد الشرق . وقد مات الاثنان بسببه ، أحدهما في ليلة ٣٠ نوفمبر ، والآخر في صبيحة أول ديسمبر .

انتشار الطاعون :

كان من سوء الطالع في ذلك الحين أن المجلس الصحي بالإسكندرية ، ولما يمض على

إنشائه غير زمن وجيز ، كان يعوزه محجر صحى يعمل فيه موظفون أكفاء ، كما كانت تعوزه المواد اللازمة للتبخير . ونظرا إلى أنه لم تكن ثم وسيلة خير من هذه الوسائل ، فقد اتجهت الرغبة إلى إبعاد السفينة عن الموانى والسواحل المصرية ، فسار بها القبطان حسين إلى بيروت ونقل المسافرون الطاعون إلى تلك المدينة ، كما نقلوه إلى دمياط .

ما اتخذ من تدبيرات :

اضطرب المجلس الصحي لهذه الحادثة . ولما كان يخشى انتشار الوباء ، وله ما يبرر هذه الخشية ، فقد أشار على الحكومة بأفضل الوسائل التى تكفل وضع حد له ، كما بعث إلى دمياط بالدكتور « جرامى » وهو أحد أعضائه . فكان أول ما عمله أن أقام معزلا ثم شرع فى فصل الأصحاء عن المرضى وتبخير المدينة ، واستطاع فى ظرف ثلاثة شهور ، بفضل إحراقه ما كان لدى السكان من متاع ، أن يخفف وطأة الوباء ، بل لقد استطاع لحسن الحظ أن يقضى عليه .

وفى اليوم الثامن عشر من سبتمبر ۱۸۳۲ ، وصلت من القسطنطينية السفينة النمساوية « سافيريو دللا ايندى » Saverio delle Indie ، وهى من نوع الإبريق ، ويقودها القبطان « ماركو سكوجليارين » Marco Scoglearin . وقد حدثت بعض الوفيات بين البحارة فى أثناء الرحلة ، ولكنه لم يعلن ذلك حين وصوله ، فانتشر المرض بين البحارة بعد أيام قليلة ، وكانوا ستة رجال ، لم ينج منهم غير رجل واحد هو القبطان .

وفى السادس والعشرين من نوفمبر ۱۸۳۳ ، وصل القبطان « باوا » Paua ، يقود سفينة أيونية من نوع الإبريق تدعى « ليونيداس » Leonidas ، وعلى ظهرها واحد وثمانون مسافراً أنزلوا فى المحجر الصحي . وقد ظهر الوباء خلال بضعة أيام . وفى الجداول الملحقة يتضح عدد الموتى ، وعدد من قدر لهم الشفاء .

ظهور الطاعون فى أحد الأديرة اليونانية :

وفى اليوم السابع من شهر يوليو ۱۸۳٤ ظهر الطاعون فى دير يونانى ، فمرض راهبان مات أحدهما . وقد اتخذت جميع التدبيرات اللازمة لحصر الوباء بين جدران الدير ، وكلل هذا العمل بالنجاح . وعند ما أريد البحث عن هذا الطاعون ، ثبت ثبوتاً قاطعاً أنه نجم عن وصول سكرتير البطريق اليونانى فى القدس إلى الدير ، وكان الوباء منتشراً فى تلك المدينة . ولم تكن الحقائب التى تحوى أمتعة هذا الشخص قد فتحت قط خلال رحلته بطريق البر

أو البحر ، ولا خلال الأيام السبعة ، وهى الفترة القصيرة التى طلب إليه أن يقضيها فى المعزل الصحى عند وصوله من قبرص . ولكن هذه الحقائب لم يكد يفتحها أحد خدم الدير حتى أصابه المرض ، وعاجله الموت فى ثمان وأربعين ساعة . وكاد هذا الحادث يمر دون أن يلتفت إليه أحد ، لولا أن الراهبين اللذين ساعدا الخادم ، مرضا فى صبيحة يوم وفاته .

وفاة قبودان تركى :

وفى اليوم الخامس من أغسطس ، مات القبودان ديمترى ، وكان يقود سفينة تركية من نوع الإبريق ، تدعى « ليونيداس Leonidas » ، وكانت إذ ذاك راسية فى الميناء القديم . وقد وجدت على جسمه آثار الطاعون ظاهرة ظهوراً واضحاً . وثبت عند تحرى أسباب الوفاة ، أن القبودان اتصل ببعض الفتيات السود فى قرية فوة ، وكن يقمن قبالة المستشفى الأوربى .

الوباء فى فوة :

فى اليوم الثالث عشر من أغسطس ، توالت عدة وفيات خلال أيام قليلة ، فى القرية التى سبقت الإشارة إليها وفى قرية أخرى تجاورها ، وهما قريتان يقطنهما الزنوج . وقد ظهر الطاعون فيهما . وعند التدقيق فى تحرى منشئه ، اتضح أن غسالتين زنجيتين ، تقطنان إحدى القريتين ، كانتا تقومان بعملهما فى الدير اليونانى لأول مرة ، حين كانت تجمع أمتعة الراهبين اللذين ماتا بالطاعون .

انتشار الطاعون فى القرى :

وقد صدرت الأوامر بإخلاء هاتين القريتين ، وتبخيرهما تبخيراً جيداً ، كما بخرت بالجير المحروق أمتعة الأهالى كل على انفراد . وبذلك أمكن القضاء على الوباء ، وظل الأهالى تبدو عليهم مظاهر الصحة والطمأنينة ، حتى إذا كان اليوم الحادى عشر من شهر نوفمبر ١٨٣١ ، أثبت الدكتور « جراسى » أن خادم الصراف اليهودى « أغيو Aghio » مصاب بالطاعون . وقد أدت هذه الحادثة المشئومة إلى وقوع تلك النكبات التى توالت فى اليوم العشرين من الشهر نفسه . فقد ذهب عدد عظيم من المصريين ضحية هذا الوباء ، فى الفترة الواقعة بين ذلك اليوم ، واليوم الثانى من شهر سبتمبر ١٨٣٧ .

معارضة الأهالى :

انهمك المجلس الصحى فى إيجاد علاج لهذا البلاء ، ولكن شاء سوء الطالع أن تذهب أكثر جهود المجلس عبثاً ، بسبب معارضة الأهالى ، فقد كانوا يقاومون ما يشير به القسم الطبى من وسائل .

الطاعون من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٧ :

ظل الطاعون منتشرا فى بلاد الليڤانت ، من ٢٧ أكتوبر ١٨٢٨ إلى ١٧ يناير ١٨٣٧ وكان مصدره الحجاج القادمون من جهات الليڤانت التابعة للأتراك . وتوضح الجداول عدد الإصابات والوفيات ، وعدد من نالوا الشفاء .

الطاعون فى ١٨٣٦ :

وفى شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ١٨٣٦ ، ظهر الطاعون مرة ثانية فى دمياط . غير أن الوباء لم يلبث أن قضى عليه ، لا فى المدينة فحسب ، بل وفى خمس وسبعين ومائة من القرى التى ظهر فيها ، وذلك بفضل نشاط الدكتور « جراسى » وسرعة ما اتخذه من تدبيرات .

الوجه البحرى :

وفى فبراير ١٨٣٧ ظهر الطاعون فى المنصورة والوجه البحرى ، فأسرع الدكتور « جراسى » إلى هذه الجهات ، ونجح فى القضاء عليه بفضل نشاطه وتفانيه فى العمل .

(التوقيع) « پاتريك كامپل »

وفيات الطاعون فى عام ١٨٣٤ :

جـــدول « ا » سنة ١٨٣٤

	عدد الوفيات	ملاحظات
يوليـة	١	راهب فى الدير اليونانى .
أغسطس	٤٨	فى إحدى قرى السود .
سبتمبر	—	
أكتوبر	—	
نوفـبر	٣٨	من السكان عامة
ديسمبر	١٥٠	
	٢٣٧	

ليس ثم بيان عن الأمراض العادية فى هذه السنة .

حالات الطاعون في عام ١٨٢٥ :   جدول «ب» سنة ١٨٣٥

	يناير			فبراير			مارس			ابريل		
	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١	٤	—	١٠	٩	—	١١	٦٨	—	—	١٣٥	--	—
٢	١	—	٦	١٧	—	١٢	٦٦	—	—	١٢٠	—	—
٣	٢	—	٨	١١	—	٢٢	٩٧	—	—	٩٦	—	—
٤	١	—	٩	١٢	—	١٢	١٤٦	—	—	١٠٠	—	—
٥	٤	—	٧	٩	—	١٨	١٤١	—	—	١٠٣	—	—
٦	٣	—	٥	٧	—	٢١	١٣٦	—	—	٩٥	—	—
٧	٣	—	٥	١٨	—	١٢	١٤٠	—	—	٨٣	—	—
٨	٤	—	٩	١٢	—	٢٢	١٤٤	—	—	٨٠	—	—
٩	٩	—	٦	١٥	—	١٦	١٥٦	—	—	٨٣	—	—
١٠	٣	—	٨	٢٢	—	٢٢	١٤٦	—	—	٦٠	—	—
١١	٧	—	٧	٣٦	—	٢٥	١٨٤	—	—	٦٨	—	—
١٢	٤	—	١٠	٣١	—	٣٠	١٦٢	—	—	٧١	—	—
١٣	٢	—	١٣	٢٥	—	٢٩	١٧١	—	—	٥٢	—	—
١٤	٥	—	١١	٢٣	—	٢٦	١٥١	—	—	٦٢	—	—
١٥	٢	—	١٠	٤٣	—	٢٦	١٥٥	—	—	٧٧	—	—
١٦	٥	—	٨	٢٧	—	٢٧	١٦٥	—	—	٦٣	—	—
١٧	٥	—	١١	٢٧	—	٢٤	١٥٩	—	—	٤٨	—	--
١٨	٦	—	٩	٢٤	—	١٨	١٥٢	—	—	٦٠	—	—
١٩	٢	—	١٠	٣١	—	١٨	١٤٤	—	—	٤١	—	—
٢٠	٣	—	٩	٢٨	—	٢٤	١٤٩	—	—	٢٩		—
٢١	٥	—	٤	٣٥	—	٢٩	١١٥	—	—	٥١	—	—
٢٢	٧	—	١١	٢٦	—	١٩	١٤٨	—	—	٥٥	—	—
٢٣	٨	—	٨	٣٩	—	٣	١٣٨	—	—	٣٩	—	—
٢٤	٧	—	٧	٤٠	—	٢	١٣٥	—	—	٢٩	—	—
٢٥	٩	—	٩	٦٦	—	—	١٢٣	—	—	٣٨	—	١
٢٦	٧	—	٨	٥٠	—	—	١٢٩	—	—	٢٤	—	—
٢٧	٩	—	١٠	٥٣	—	—	١٣٠	—	—	٣٤	—	—
٢٨	٥	—	١٢	٦٦	—	—	١٣٣	—	—	٢٦	—	٤
٢٩	٢	—	١٠	—	—	—	١١٦	—	—	١٨	—	٤
٣٠	٨	—	١١	—	—	—	١٤١	—	—	١٥	—	—
٣١	٩	—	١٨	—	—	—	١٠٩	—	—	—	—	—
	١٠٦	—	٢٧٩	٨٠٢	—	٤٧١	٤٢٥٢	—	—	١٨٥٤	—	٩

١ — منذ انتشر الطاعون انتشاراً واسع المدى ، لم تعمل إحصاءات لما عداه من الأمراض ، فلم تصدر نشرات في يوليو وأغسطس وسبتمبر وأكتوبر .

حالات الطاعون فى عام ١٨٣٥ : تابع جدول (ب) سنة ١٨٣٦

	مايو			يونية			يولية			أغسطس		
	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١	٢٢	—	١	٢	—	٥	—	—	—	—	—	—
٢	١٢	—	٣	١	—	٢	—	—	—	—	—	—
٣	١٣	—	٦	٣	—	٧	—	—	—	—	—	
٤	٥	—	٤	١	—	٨	—	—	—	—	—	
٥	١٦	—	١	٢	—	٥	—	—	—	—	—	—
٦	٢٤	—	٢	—	—	٣	—	—	—	—	—	—
٧	٢٦	—	٢	٤	—	٥	—	—	—	—	—	—
٨	٢٢	—	٤	٢	—	٤	—	—	—	—	٢	—
٩	٨	—	٢	٥	—	٥	—	—	—	—	—	—
١٠	١٩	—	٤	٥	—	٣	—	—	—	—		—
١١	١٢	—	١	٣	—	٢	—	—	—	—	٢	—
١٢	١٠	—	١	١	—	٣	—	—	—	—	—	—
١٣	١٣	—	٥	٢	—	٤	—	—	—	—	—	—
١٤	١٢	—	٧	٣	—	٥	—	—	—	—	١	—
١٥	١٠	—	١	—	—	٥	—	—	—	١	—	—
١٦	٩	—	٤	٣	—	٦	—	—	—	—	١	—
١٧	٦	—	٤	—	—	٧	—	—	—	—	—	—
١٨	٦	—	٣	١	—	٦	—	—	—	—	—	—
١٩	٥	—	٢	١	—	٣	—	—	—	—	١	—
٢٠	٣	—	٣	—	—	٢	—	—	—	—	١	—
٢١	٦	—	٧	—	—	٢	—	—	—	—	—	—
٢٢	٦	—	٣	٢	—	٤	—	—	—	—	—	—
٢٣	٧	—	٢	—	—	٧	—	—	—	—	—	—
٢٤	٤	—	٣	—	—	٥	—	—	—	—	—	—
٢٥	٥	—	٣	—	—	٧	—	—	—	—	—	—
٢٦	٣	—	٤	—	—	٩	—	—	—	—	—	—
٢٧	٤	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٢٨	١	—	٤	—	—	—	—	—	—	—	٢	—
٢٩	١	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٣٠	٣	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	٢	—
٣١	٣	—	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—
	٢٩٦	—	١٠٠	٤١	—	١٢١	-	—	—	١	١٣	—

حالات الطاعون في عام ١٨٣٥ : تابع جدول «ب» سنة ١٨٣٥

	سبتمبر			أكتوبر			نوفمبر			ديسمبر		
	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١	—	—	—	—	—	—	١	١	٣	—	—	٦
٢	—	١	—	—	—	—	—	٤	٤	—	—	٦
٣	—	١	—	—	—	—	—	٣	١٠	٣	—	٩
٤	—	—	—	—	—	—	—	—	٧	—	—	١٠
٥	—	—	—	—	—	—	—	١	٨	—	١	١٠
٦	—	١	—	—	—	—	—	١	١٠	—	—	٥
٧	—	—	—	—	—	—	—	٢	١٠	١	—	٩
٨	—	—	—	—	١	—	—	١	١١	١	—	٩
٩	—	١	—	—	—	—	—	١	٦	—	—	٦
١٠	—	—	—	—	٢	—	—	—	٧	٢	—	٦
١١	—	١	—	—	٤	—	—	٣	١١	—	—	١٢
١٢	—	—	—	—	—	—	—	٣	٥	—	—	٨
١٣	—	—	—	—	٨	—	—	٣	١١	—	—	٦
١٤	—	—	—	—	٣	—	٢	—	٥	—	—	١٠
١٥	—	١	—	—	٥	—	—	١	٦	١	—	٤
١٦	—	—	—	—	٩	—	١	١	٧	—	—	١٣
١٧	—	١	—	—	٢	—	—	٣	١١	—	—	١٠
١٨	—	٢	—	١	١	—	—	٢	٦	—	—	٥
١٩	—	—	—	٢	٤	—	—	١	١١	—	—	٦
٢٠	—	١	—	—	٤	—	—	١	١٢	—	—	٨
٢١	—	—	—	—	٤	—	—	—	٤	١	—	٧
٢٢	—	—	—	—	٣	—	—	٣	٧	—	—	٣
٢٣	٢	٤	—	—	—	—	—	١	٨	—	—	٤
٢٤	—	—	—	—	١	—	١	١	١٣	٢	—	٩
٢٥	—	—	—	—	—	—	١	—	١٠	—	—	١٤
٢٦	١	—	—	—	—	—	—	١	٨	١	—	٥
٢٧	—	١	—	—	—	—	—	١	١٢	—	—	١١
٢٨	—	—	—	—	—	—	—	—	٧	١	—	٩
٢٩	—	—	—	—	—	—	—	—	٨	١	—	١٩
٣٠	—	—	—	—	٣	—	—	١	١٣	—	—	٦
٣١	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢	—	—	١٤
	٣	١٥	—	٣	٥١	—	٦	٤٠	٢٦٣	١٤	١	٢٢٩

حالات الطاعون فى عام ١٨٣٦ :- جدول « جـ » سنة ١٨٣٦

	يناير		فبراير		مارس		ابريل		مايو		يونية	
	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية
١	—	٣	—	٤	٢	٥	—	٣	—	٤	١	١٠
٢	—	١٤	—	٤	—	٣	—	٦	—	٩	—	١١
٣	—	٦	—	٧	١	٤	—	٩	—	١٥	—	٧
٤	—	٦	—	٨	—	٤	١	٥	—	٥	—	١١
٥	—	٨	—	٤	—	٩	—	١١	—	٥	٢	٧
٦	—	١٧	٤	٥	—	٨	—	٦	—	١٢	١	٦
٧	—	٩	—	٧	١	٣	—	٤	—	٤	—	٤
٨	—	٦	—	١٠	٥	١٠	—	٦	٢	٣	—	٣
٩	١	١٤	٣	٧	١	٤	٣	٧	٢	٦	١	٤
١٠	—	١٨	٢	٩	—	٣	—	٣	—	٣	٢	٨
١١	—	١١	١	٢	—	١٠	—	٥	٣	٩	١	٥
١٢	١	٩	—	٦	—	٥	—	٨	١	٧	—	١١
١٣	١	٤	—	٥	—	٥	—	١	١	٧	—	١٢
١٤	—	٦	٢	٤	١	٦	—	٥	١	٧	—	٥
١٥	—	١٠	—	٥	١	٣	—	٣	٢	٤	—	١٣
١٦	—	١٠	١	٦	١	٤	—	٥	—	٤	—	٨
١٧	—	٨	—	٥	—	٧	—	٥	١	٥	—	٧
١٨	—	٣	—	٨	—	٦	—	٥	١	١٠	١	٧
١٩	—	٦	٢	٤	—	٦	—	٤	٢	٥	—	١٠
٢٠	—	٨	—	٨	١	٦	—	١١	—	٩	—	١١
٢١	١	٦	—	٣	٢	٤	١	٨	١	٧	—	٣
٢٢	—	١٠	—	٦	١	٨	—	٦	١	٩	—	١٠
٢٣	—	٩	١	٦	—	٤	—	٤	٤	٨	—	١٤
٢٤	١	١١	—	٦	—	٤	١	٥	٢	١٠	—	٨
٢٥	١	٩	—	٨	—	٤	—	٩	١	٧	—	٧
٢٦	—	٦	١	٨	—	٩	—	٧	—	٦	—	٦
٢٧	١	٨	١	١	—	٣	—	٥	—	٧	١	٧
٢٨	١	١٣	—	٣	—	٤	—	١٠	١	٧	١	١٣
٢٩	—	٨	—	٣	—	٣	—	٩	١	٩	١	١٠
٣٠	—	٩	—	—	—	٦	—	٥	—	٦	—	٦
٣١	—	١٠	—	—	—	٣	—	—	—	٧	—	—
	٨	٢٧٥	١٨	١٧٢	١٧	١٦٣	٦	١٨٠	٢٧	٢١٦	١٢	٢٤٤

حالات الطاعون فى عام ١٨٣٦ : (تابع) جدول « ح » سنة ١٨٣٦

	يولية		أغسطس		سبتمبر		أكتوبر		نوفمبر		ديسمبر	
	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية
١	—	٩	١	٢	—	٣	٩	—	—	٥	—	٦
٢	—	٩	—	٥	—	٤	١٠	—	—	١٢	—	٩
٣	—	١٣	—	١١	—	٧	٨	—	١	٩	—	٧
٤	١	١٤	—	٧	—	٧	١١	—	٢	١٣	—	١٣
٥	١	٨	—	٨	١	١٣	٤	—	—	٥	١	١٣
٦	—	٩	١	٥	—	٥	١١	—	—	١٦	—	١٨
٧	—	١١	—	٥	—	٤	١٣	—	—	١٢	—	٨
٨	—	١٣	٢	٨	—	٦	٩	—	—	١٣	—	١٠
٩	٢	٨	—	١١	—	١٠	١٢	—	—	٩	—	١
١٠	—	٨	—	١٢	—	٩	١١	—	—	١٤	—	١١
١١	—	١٠	—	١٠	—	١٠	١٤	—	—	٨	—	٧
١٢	—	١٠	—	١٢	—	٨	١١	—	—	٨	١	٦
١٣	—	٨	١	١٣	—	٩	١٠	—	١	١٠	—	٦
١٤	—	١٢	٢	٦	—	٧	٤	—	٢	٨	١	٧
١٥	—	٦	١	٩	—	٨	٧	—	—	١٢	—	٧
١٦	—	٨	—	٨	—	١٠	١٣	—	—	١٢	—	٨
١٧	—	٩	—	٥	—	١٢	٧	—	—	١١	—	١٣
١٨	—	١	—	٨	—	١٣	١٢	—	—	١٢	—	٩
١٩	١	٩	٢	٨	—	٧	٦	—	—	٧	١	٥
٢٠	—	١٢	—	١١	—	٩	٩	—	—	٩	—	٨
٢١	—	٩	—	١٠	—	٩	١١	—	—	١٠	—	٧
٢٢	—	٣	—	٧	—	١٣	١٥	—	—	١٢	—	٤
٢٣	١	٩	١	٤	—	١١	٩	—	—	١٢	١	٤
٢٤	—	٩	—	٦	—	١١	٨	—	—	١٥	—	١٣
٢٥	—	١٠	—	١٤	—	١٢	٨	—	—	٤	١	٧
٢٦	—	٨	—	٦	—	١٤	٦	—	—	١٥	—	٤
٢٧	—	٨	—	١١	—	٧	٦	—	—	٩	—	٩
٢٨	١	٩	—	٦	—	٤	١٤	١	١	١١	—	١١
٢٩	—	١٢	—	١٣	—	٤	٩	١	—	٧	—	٦
٣٠	١	١١	—	٦	—	٩	٤	١	—	١٠	—	٩
٣١	—	٥	—	٦	—	—	١٢	—	—	—	—	٦
	٨	٢٨٠	١١	٢٥٣	١	٢٥٥	٢٩٣	٣	٧	٣١٠	٦	٢٥٢

حالات الطاعون فى عام ١٨٣٧ :

جدول « ى » سنة ١٨٣٧

	يناير			فبراير			مارس			ابريل		
	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١	—	—	٣	—	—	٨	—	—	١٣	—	—	١٠
٢	—	—	٦	—	—	٦	—	—	٩	—	—	٤
٣	١	—	٩	—	—	٨	—	—	٣	—	—	٣
٤	—	—	٨	—	—	٧	—	—	٨	١	—	٥
٥	—	—	٣	—	—	٦	٢	—	١٢	١	—	١٢
٦	—	—	٨	—	—	٣	—	—	٦	—	—	٩
٧	—	—	٥	—	—	٦	—	—	٨	—	—	١٠
٨	١	—	٨	—	—	٦	—	—	٩	—	—	١٠
٩	١	—	١٢	—	—	١١	—	—	٥	١	—	٥
١٠	—	—	٩	—	—	٧	—	—	٥	—	—	٦
١١	—	—	٤	—	—	٦	—	—	٦	—	—	٤
١٢	—	—	٤	—	—	١٣	٣	—	٨	٣	—	١٢
١٣	—	—	٥	—	—	٤	—	—	٧	—	—	٧
١٤	—	—	٩	—	—	١٠	—	—	٩	—	—	٥
١٥	—	—	٩	—	—	١١	—	—	٧	—	—	١٠
١٦	—	—	٨	—	—	٨	١	—	١٠	٢	—	٤
١٧	—	—	٥	—	—	٤	١	—	١٠	١	—	٩
١٨	١	—	٧	—	—	١١	١	—	٥	—	—	١٣
١٩	—	—	٥	—	—	٩	—	—	١٠	—	—	١٠
٢٠	—	—	٩	—	—	١٣	—	—	١١	—	—	٨
٢١	—	—	٥	—	—	١٠	—	—	١٤	—	—	١٠
٢٢	١	—	٤	—	—	٤	—	—	٥	—	—	١٨
٢٣	١	—	٥	—	—	٦	١	—	٧	—	—	١٣
٢٤	—	—	١٠	—	—	٨	—	—	٣	—	—	١٤
٢٥	—	—	١٠	—	—	٤	—	—	٧	—	—	١٠
٢٦	—	—	١٠	—	—	١٠	—	—	٧	—	—	١٥
٢٧	—	—	١٣	—	—	٤	—	—	٨	—	—	١٣
٢٨	—	—	١١	١	—	١٠	—	—	١١	١	—	١٤
٢٩	—	—	٤	—	—	٨	—	—	٦	—	—	١٠
٣٠	—	—	٧	—	—	—	—	—	٨	—	—	١٦
٣١	—	—	١٣	—	—	—	—	—	٤	—	—	—
	٦	—	٢٢٨	١	—	٢٢١	١٠	—	٢٤١	٢٤١	—	٢٨٩

حالات الطاعون فى عام ١٨٣٧ :　　　　(تابع) جدول « د » سنة ١٨٣٧

	مايو			يونيــة			يولية			أغسطس		
	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١	١	—	١١	—	—	١٣	—	—	١٥	—	—	١٧
٢	—	—	١٣	—	—	١٥	—	—	١٢	—	—	١٧
٣	١	—	١٣	—	—	١٨	—	—	١٤	—	—	٩
٤	—	—	٩	—	—	١٢	—	—	١٧	—	—	١٣
٥	١	—	٩	—	—	١٥	—	—	١٣	—	—	١٤
٦	٢	—	١٧	—	—	٢٣	—	—	١٣	—	—	٨
٧	١	—	١٢	١	—	١٨	—	—	١٥	—	—	١٦
٨	—	—	٢١	—	—	١١	—	—	١١	—	—	١٥
٩	—	—	١٧	—	—	١٦	١	—	١٢	—	—	١٣
١٠	١	—	١٩	—	—	٦	١	—	١٢	—	—	١٠
١١	—	—	١٥	—	—	٩	—	—	١٨	—	—	١٧
١٢	—	—	١٥	—	—	١٠	—	—	١٣	—	—	١٠
١٣	—	—	٢٠	١	—	١٨	—	—	٨	—	—	١٠
١٤	١	—	٨	—	—	١٥	—	—	١٠	—	—	١٣
١٥	—	—	١٧	—	—	١٠	—	—	١٧	—	—	٩
١٦	—	—	٩	—	—	١٥	—	—	١٥	—	—	٩
١٧	—	—	١٤	١	—	١٦	—	—	٧	—	—	٨
١٨	١	—	٩	١	—	١٥	—	—	١١	—	—	١٦
١٩	—	—	١٣	—	—	١٤	—	—	٥	—	—	٩
٢٠	١	—	٩	—	—	١٨	—	—	١٢	—	—	١١
٢١	—	—	١٦	—	—	١٥	—	—	١١	—	—	٩
٢٢	١	—	٧	—	—	١٨	—	—	٩	—	—	١٠
٢٣	١	—	٨	١	—	١٥	—	—	١٠	—	—	٧
٢٤	١	—	١٧	١	—	١٥	—	—	١٠	—	—	١٠
٢٥	—	—	١١	—	—	٢٠	—	—	١٢	—	—	٩
٢٦	—	—	١٤	—	—	١٨	—	—	١١	—	—	٦
٢٧	٢	—	١٦	—	—	١٣	—	—	٨	—	—	١٢
٢٨	—	—	١٩	—	—	١٣	—	—	١٥	—	—	٨
٢٩	١	—	١٧	—	—	١٨	١	—	١٢	—	—	١٣
٣٠	١	—	٢١	—	—	١٠	—	—	١٤	—	—	٥
٣١	١	—	١٤	—	—	—	—	—	١٦	—	—	٢
	١٨	—	٤٣٠	٦	—	٤٤٢	٣	—	٣٧٨	—	—	٣٣٥

حالات الطاعون عام ١٨٣٧ : (تابع) جدول (ى) سنة ١٨٣٧

	سبتمبر			أكتوبر			نوفمبر			ديسمبر		
	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١	—	—	١٠	—	—	١٢	—	٦	١٧	—	—	١٢
٢	—	—	١٥	—	—	١٦	—	٦	١٧	—	—	١٦
٣	—	—	١٥	—	—	١٨	—	٧	١٦	—	—	١٤
٤	—	—	١٥	—	—	٢٠	—	٦	١٦	—	—	١٢
٥	١	—	١١	—	—	١١	—	٣	١٤	—	—	٨
٦	١	—	١٩	—	—	١٥	—	—	١١	—	—	٩
٧	—	—	١٥	—	—	١٦	—	—	١٨	—	—	٥
٨	—	—	٦	—	—	٢٤	—	—	١٩	—	—	١٣
٩	—	—	١٨	—	—	١٨	—	—	١٠	—	—	١٣
١٠	—	—	١٥	—	—	١٢	—	—	١٤	—	—	١٣
١١	—	—	٧	—	—	١٩	—	—	٨	—	—	١٠
١٢	—	—	١٨	—	—	١٩	—	—	٢٠	—	—	١١
١٣	—	—	١٣	—	—	١٧	—	—	١٨	—	—	١٢
١٤	—	—	٧	—	—	٢٢	—	—	٢٠	—	—	٧
١٥	—	—	١٠	—	—	١٨	—	—	١٠	—	—	١٠
١٦	—	—	١١	—	—	٢١	—	—	٩	—	—	٥
١٧	—	—	١٣	—	—	٢٠	—	—	١٨	—	—	٨
١٨	—	—	١٨	—	—	١٩	—	—	١٣	—	—	٧
١٩	—	—	١١	—	—	١٢	—	—	١٤	—	—	١٤
٢٠	—	—	١٤	—	—	٢١	—	—	١٢	—	—	١٣
٢١	—	—	١١	—	—	٢٣	—	—	١٣	—	—	١١
٢٢	—	—	١٢	—	١٩	٢٣	—	—	١٤	—	—	١٥
٢٣	—	—	١٧	—	١٩	٣١	—	—	١٠	—	—	١١
٢٤	—	—	٨	—	١٩	٢٢	—	—	١٣	—	—	١٦
٢٥	—	—	١٠	—	٢١	٣١	—	—	٩	—	—	١١
٢٦	—	—	١٢	—	٣	٢٢	—	—	١٠	—	—	١٣
٢٧	—	—	١٤	—	١٣	٢٩	—	٧	١٢	—	—	١٣
٢٨	—	—	١٥	—	١١	٢٣	—	١٢	١٢	—	—	٩
٢٩	—	—	٩	—	١٠	١٩	—	—	٧	—	—	١١
٣٠	—	—	١٨	—	٧	١٨	—	—	١٢	—	—	١٤
٣١	—	—	—	—	٤	١٩	—	—	—	—	—	١٣
	٢	—	٣٨٧	—	١٢٦	٦١٠	—	٢٨	٤٠٦	—	—	٣٤٩

فى الجزء الأخير من عام ١٨٣٧ انتشرت الحميات والجدرى .

الأمراض العادية فى عام ١٨٣٨ :　　　　جـــدول « ٤ »

	يناير	فبراير	ملاحظات
١	١٠	١٣	
٢	١٣	٥	
٣	٨	٧	
٤	٧	٧	
٥	٧	٨	
٦	١٠	١	
٧	٩	٦	
٨	٩	٦	
٩	١٦	٦	
١٠	٦	٩	
١١	٥	١١	
١٢	٧	٩	
١٣	١٠	٧	
١٤	١٦	٦	
١٥	١٢	١٥	
١٦	٨	٦	
١٧	١٣	٩	
١٨	١٤	٧	
١٩	١١	٦	
٢٠	١١	١١	
٢١	١٢	٧	
٢٢	١٠	١٠	
٢٣	١٥	٦	
٢٤	١٤	٧	
٢٥	١٦	١٠	
٢٦	١٥	٦	
٢٧	٨	١١	
٢٨	٤	٦	
٢٩	٦	—	
٣٠	٧	—	
٣١	١٠	—	
	٣١٩	٢١٨	
	٥٣٧		

لم تحدث إصابات بالطاعون خلال هذين الشهرين

حالات الطاعون من عام ١٨٣٤ إلى عام ١٨٣٨ :

جـــدول « 6 » — ملخص

الأشهر	١٨٣٤		١٨٣٥			١٨٣٦		١٨٣٧			١٨٣٨
	طاعون	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	أمراض عادية
يناير	—	—	١٩٦	—	٢٧٩	٨	٢٧٥	٦	—	٢٢٨	٣١٩
فبراير	—	—	٨٠٢	—	٤٢١	١٨	١٧٢	١	—	٢٢١	٢١٨
مارس	—	—	٤٢٥٢	—	—	١٧	١٦٣	١٠	—	٢٤١	—
إبريل	—	—	١٨٥٤	—	٩	٦	١٨٠	١٤	—	٢٨٩	—
مايو	—	—	٢٩٦	—	١٠٠	٢٧	٢١٦	١٨	—	٤٣٦	—
يونية	—	—	٤١	—	١٢٤	١٢	٢٤٤	٦	—	٤٤٢	—
يولية	١	—	—	—	—	٨	٢٨٠	٣	—	٣٧٨	—
أغسطس	٤٨	—	١	١٣	—	١١	٢٥٣	—	—	٣٣٥	—
سبتمبر	—	—	٣	١٥	—	١	٢٥٥	٢	—	٣٨٧	—
أكتوبر	—	—	٣	٥١	—	٣	٢٩٣	—	١٢٦	٦١٠	—
نوفمبر	٣٨	—	٦	٤٠	٢٦٣	٧	٣١٠	—	٢٨	٤٠٦	—
ديسمبر	١٥٠	—	١٤	١	٢٥٩	٦	٢٥٢	—	—	٣٤٩	—
المجموع	٢٣٧	—	٧٤٢٨	١٢٠	١٥٠٥	١٢٤	٢٨٩٣	٦٠	١٥٤	٤٣٢٢	٥٣٧
المجموع الكلى للوفيات	٢٣٧		٩٠٥٣			٢٩١٧		٤٥٣٦			٥٣٧

الإسكندرية فى أول مارس سنة ١٨٣٨

(عن المجلس الصحى العام)

المحاجر الصحية لم تمنع الطاعون :

يتضح من الوثائق السابقة ، أن اتباع مصر قوانين الصحة المعمول بها فى أوربا ، لم يحل دون ظهور الطاعون فى كل سنة ، ولم يكسر من شرته عند ما ينتشر بشكل وبائى ، كما حدث فى عامى ١٨٣٤ و ١٨٣٥ . ولهذا فإن فى مصر شعورا قويا ، يتزايد يوما بعد يوم ، بضرورة إدخال تعديلات جوهرية على النظام القائم . هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى ، فإن الأمل فى أن يؤدى الحجر الصحى إلى السيطرة على الوباء واستئصال شأفته ، يتضاءل رويدا رويدا ، بعد أن ثبت قصوره بحقائق ليس إلى نقضها من سبيل . وكان من أثر ذلك ، أن رأى المستر « ثربورن » Thurburn قنصلنا فى الإسكندرية ، قبل أن يقبل منصب العضوية فى المجلس الصحى ، أن يوجه إليه الخطاب التالى :

اقتراحات مستر « ثربورن » :

الإسكندرية فى ١٢ سبتمبر ١٨٣٨ .

« إلى أعضاء مجلس إدارة المجلس الصحى بالإسكندرية » .

حضرات السادة .

« أرى واجبا على عقب انتخابى عضوا بالمجلس الصحى ، فى الاجتماع العام الذى عقده القناصل أخيرا ، أن أوجه إلى سائر أعضاء المجلس — قبل قيامى بأعباء منصبى — بعض ما ألاحظه بشأن الواجبات الملقاة على عواتقنا ، طبقا لما أرتئيه بصدد هذه المهمة ، فى الظروف الحالية التى يمر بها المجلس .

« فقد أنشىء المجلس الصحى منذ نحو سبع سنوات ، ووضع قانونا يشتمل على تعليمات لتنفيذ الحجر الصحى ، وإرشاد موظفيه إلى الطريقة التى يؤدى بها كل منهم عمله . وعين عضو آخرى من هيئة القناصل وكيلا دائما لمجلس الإدارة .

« لهذا كانت واجبات أعضاء المجلس الصحى حتى الآن ، محصورة فى دائرة ضيقة جدا . غير أنه يبدو لى أن هذا الوقت بالذات مناسب ليوسع المجلس دائرة تفكيره ، حتى تشمل أغراضا أخرى ، ليست أقل أهمية من ناحية الصحة العامة .

فقد كان الغرض الأول الذى يسعى إليه المجلس القضاء على الطاعون فى مصر ، حتى إذا فرغ من ذلك ، عمد إلى رفع الحجر الصحى ، وإباحة الاتصال بأوربا ، أو لعله يستطيع على الأقل خفض مدة الحجر إلى حد كبير ، غير أن غرضا من هذه الأغراض لم يتحقق إلى

الآن ، وليس فى المستقبل ما يدعونا إلى أن نزداد أملنا فى الفوز بتحقيق تلك الأغراض ، فى ظل النظام القائم .

«وقد اهتم أسلافنا اهتماما كبيرا بزيادة تنظيف الشوارع ، وإزالة كومات الأقذار ، وتحسين مساكن الطبقات الدنيا من ناحيتى البناء والتهوية ، وإنشاء البالوعات وتطهيرها ، وماسوى ذلك من الأمور . ولكن على الرغم مما تبديه السلطات المحلية ، من رغبة فى معاضدة جهود المجلس فمن الواجب أن نعترف بأننا مازلنا بعيدين عن أن نعيش فى ذلك الجو الصحى ، الذى تدين له أغلب المدن الأوربية الكبرى بما يستمتع به أهلها الآن من هواء يعتبر على جانب كبير من النقاء ، بالقياس إلى ما كانت عليه الحال منذ أربعين أو خمسين عاما . ولما كانت التجربة قد علمتنا أن الطاعون لايتخذ شكلا وبائيا إلا إذا تهيأت له ظروف جوية تساعد على انتشاره ، فإن المجال ما يزال متسعا أمام اللجنة ، حتى تبذل جهودها للحد من تهيئة هذه الظروف ، لافى مدينة الإسكندرية وحدها ، بل وفى جميع أنحاء القطر المصرى .

«وقد أصبح الآن من المقرر لدى رجال الطب عامة ، أن الطاعون يحدث بغض النظر عن الحالة الجوية التى سبقت الإشارة إليها ، وأن عدواه فى هذه الحالة ليست أمرا انتقالا من عدوى سائر الحميات التى ألفتها البلاد ، وهذا ما يعرف بالوباء المتقطع . ويخيل إلى أن من واجبى أن ألفت نظر مجلس الإدارة ، إلى البحث فى أنسب الوسائل لمعرفة أى نوعى الوباء يحل بالبلاد فى فترة معينة ، لأنه إذا أمكن التمييز بينهما فسيتضح أنه لا يصح أن تتخذ وسائل صحية واحدة ، فى ظروف بينها كل هذا الاختلاف .

« ويكاد الإجماع ينعقد على تحديد الفترة التى لايظهر فيها الطاعون بشكل وبائى فى القطر المصرى ، إذ أنه بعد نهاية يونية لا يوجد من الحالات ما يدل على أن هذا المرض أشد فتكا من سائر الحميات ، التى تظهر عادة فى هذا الموسم . على أن أغلب من يصيبهم الطاعون بعد هذه المدة ، ينالون الشفاء إذا عولجوا علاجاً صحيحاً .

« أما الفترة التى يظهر فيها المرض بشكل وبائى فى مصر ، فلا يمكن تحديدها تماماً . غير أننى بعد التجارب التى كسبتها خلال إقامتى فى البلاد نيفاً وثلاثين سنة ، أستطيع أن أقرر أن المرض لا يبدأ قبل أوائل يناير .

« فإذا رأى مجلس الإدارة — بعد بحث يجريه أناس لديهم المؤهلات الكافية لمعالجة هذا الموضوع — أن لديه ما يبرر موافقته على ما تقدمت به إليه ، من تقسيم المرض قسمين ، فسيكون من نتائج هذه الموافقة ، رفع الرقابة الصحية عن المسافرين من مصر ، فى سائر

الثغور التابعة للحكومة المصرية ، وذلك من أول يولية إلى آخر ديسمبر . أما ضروب الحيطة التى تتخذ بشأن البضائع ، فيترك أمر تعديلها للظروف .

« وسيكون من نتائج هذا التقسيم كذلك معاودة البحث فى المبدأ المعمول به الآن ، والقاضى بمنع إصدار براءات صحية ، إلا بعد مرور أربعين يوماً على آخر حالة من حالات الوباء . ولعله يسمح لى فى هذا المقام ، بملاحظة أن المجلس الصحى فى مصر ، بدلا من أن يتطلع إلى أوربا ليتلقى عنها التعليمات الخاصة بما يحسن اتخاذه من ضروب الحيطة لمقاومة الوباء ، يجب أن تتطلع أوربا إليه للاستئناس بآرائه فى مثل هذه الأمور جميعاً . إذ أن المجلس يملك خير الوسائل لمعرفة خصائص الطاعون معرفة تامة . ولم يسبق لهيئة أن توافرت لها مثل هذه المزايا لمتابعة بحوثها بشأن طبيعة مرض الطاعون . فنحن نستمتع باستقلال تام ، ونؤدى عملنا دون أن نرجو من وراء ذلك ثواباً ، فضلا عما نحظى به — كما هى حالتنا الآن — بتأييد كامل من جانب السلطات المحلية . لذلك أرى واجباً علينا ألا نضيع الفرص التى يتيحها لنا تكرر حدوث الطاعون لبحث جميع ما يتصل به بحثاً علمياً ، حتى ننفى أو نثبت ما يعلق به من شكوك ، وحتى نستوثق من المرض أمتوطن هو أم يجىء به من الخارج ، وهل هو معد أم وبائى . وليس هذا الواجب ديناً علينا للحكومات التى نتشرف بخدمتها فحسب ، بل هو دين علينا للعالم أجمع .

والآن وقد بلغت البحوث فى العلوم هذه المرحلة ، فلن يتقبل المستنيرون فى العالم أن يتلقوا آراء أجدادنا على أنها حقائق لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها ، إلا إذا اتضحت صحتها بعد تمحيصها تمحيصاً علمياً . وليس فى وسعنا أن نغمض أعيننا عن أن عدوى الطاعون صارت موضع بحث عدد كبير من أشهر علماء وظائف الأعضاء فى أوربا ، والبارزين من رجال الطب فى هذه البلاد بصفة خاصة . فقد كسب أولئك الرجال ، فضلا عن واسع علمهم بشئون مهنتهم ، خبرة لا حد لها فيما يتصل بهذا المرض . وليس فى مقدور لجنة تأسيست للنهوض بمجتمع وفير العدد ، أن تنض من قيمة آراء تصدر عن أمثال هؤلاء . ولعله مما يشرف المجلس الصحى ، أن يسهم فيما يجرى من بحوث ، على ضوء ما يستطيع أمثال أولئك الأفراد تقديمه من معلومات عن هذا الموضوع . وهكذا يستطيع الوصول إلى حل نهائى لهذه المسألة بتمحيص الحقائق تمحيصاً تتجلى فيه روح الحماسة والتجرد عن الهوى وعدم التأثر بفكرة سابقة . وليس يعوز مصر العلماء المستنيرون الذين لديهم المؤهلات اللازمة لمؤازرة اللجنة فى مثل هذا العمل النبيل . وإنى على ثقة من أن الفرص الثمينة السانحة لنا الآن ،

يمكن الانتفاع بها انتفاعاً يخول اللجنة بعض الحق فى أن تظفر جهودها بشكر الجنس البشرى .

ورغبة فى أن يكون نظام الحجر الصحى أخف وطأة على المسافرين ، وأقل مضايقة لهم ، أحب أن ألفت نظر اللجنة ، إلى ضرورة الوصول إلى نتيجة حاسمة ، بشأن أطول مدة يكون الفرد فيها حاملا أسباب العدوى ، لأن بحث هذا الموضوع ، فى مكان ملائم كهذا المكان ، قد يتضح منه أن تقصير مدة الحجر الصحى المفروضة على المسافرين فى الوقت الحاضر أمر لا خطر من ورائه ، كما قد يؤدى إلى السماح بالفحص عنهم فى فترة أقصر مما تسمح به الأنظمة الحالية .

ومهما يكن من شىء ، فمن الواجب أن نعترف بأنه من غير المعقول أن نسوى بين أحد المسافرين وحزمة من السلع التجارية فى مدة التطهير . وإذا كان من الميسور التخفيف من وطأة الحجر الصحى ، مع مراعاة ما تقتضيه الصحة العامة ، فإن واجبنا إزاء الجمهور يتقاضانا ألا نضيع أية فرصة لتحقيق ذلك .

وقبل أن أختم هذه الملاحظات ، أرى واجباً على أن أصرح بأننى فى حالة ظهور الوباء هنا من جديد ، أعارض كل المعارضة فى جميع ما يتخذ من وسائل للقضاء على الطاعون ، بإغلاق المنازل التى يظهر فيها المرض . فقد أقنعتنى الفظائع التى اقترنت بهذا الإجراء الفاشل عند ما فشا الوباء فى ١٨٣٤ — ١٨٣٥ بأن مثل هذه الوسائل ليست وحشية فحسب بل إنها فوق ذلك عديمة الجدوى ، إذ اضطر أبناء العرب إلى دفن موتاهم فى منازلهم ، أو إلقائهم فى الشوارع ، تفادياً لقيود الحجر الصحى . وقد كنت وقتذاك عضوا فى المجلس الصحى ، وكنت أجد بعض العزاء كلما خطر ببالى أننى أسهمت فى حث الحكومة على وقف هـذا الإجراء مؤقتاً . وأنا أعلم أن بعض الأفراد يعزون زوال الطاعون من مالطة فى عام ١٨١٣ ومن أودسا أخيرا ، إلى استخدام مثل تلك الوسائل ، غير أن المرض فى كلتا الحالتين سار فى طريقه عدة أشهر حتى إذا حان وقت زواله ، كان هناك سبب قوى يدعونا إلى الاعتقاد فى أن ذلك لم يكن نتيجة عزل المرضى ، بقدر ما كان أثراً من آثار تغير فى الأحوال الجوية ، مرده إلى أسباب طبيعية ، كما هو الشأن فى مصر . وقد يرجع زوال الوباء إلى بذل مزيد من العناية فى الأخذ بالوسائل التى تكفل تخفيف وطأته ، وإلى تزويد الطبقات الفقيرة بطعام تتوافر فيه عناصر التغذية .

ويعزز رأيى هـذا أن جميع ما اتخذه المجلس الصحى من تدبيرات فى هذا الصدد منذ إنشائه لم تسفر عن شىء ، كما يعزز رأيى بنوع أخص ، ذلك التقرير الذى تقدمت به عن

عن أعماله فى الثامن والعشرين من الشهر الماضى ، فى الاجتماع العام الذى عقدته هيئة القناصل .

والآن وقد ذكرت فى إيجاز وصراحة آرائى فيما يتصل ببعض الواجبات العاجلة الملقاة على عاتق مجلس صحى ، أعضاؤه من الأوربيين ، ومقره مصر ، يجدر بى أن أعلن استعدادى لتقديم خدماتى المتواضعة إلى أقصى حد يتفق وتلك الآراء . أما إذا رأت اللجنة الحالية أنه مما لا يتفق ومهمتها أن تحيد عن ذلك الطريق الضيق الذى تسلكه ، وهو طريق سلكه السلف من قبل ، فإن الواجب يتقاضانى فى هذه الحالة ، أن أرفض شرف الاستمرار فى عضوية هذه اللجنة ، اعتقاداً منى أن خدماتى لن تكون من ورائها فائدة للصحة العامة أو لقضية الإنسانية .

ولى الشرف أن أكون . الخ

« (التوقيع) ثربورن »

الطاعون فى عام ١٨٣٨ :

أصيب بالطاعون فى عام ١٨٣٨ ، حتى آخر فترة استطعت الحصول على بيانات بشأنها ، ٢٢٦ شخصاً ، ومات به ١٣٣ . وسوف أدلى بالتفصيلات ، مع ملاحظة أن الإسكندرية ظلت أربعة شهور وهى فى حالة فزع ، كما كانت تصدر إلى كل سفينة تغادر الثغر شهادة تثبت وجود الوباء (مع مايترتب على ذلك من طول فترة الحجر الصحى ، وزيادة أجور النقل ، ووقوع خسارة محققة فى الأرباح ، واحتمال ضياع الأسواق ، فضلا عما يتعرض له المسافرون أنفسهم من آلام ومضايقات ونفقات) ويرجع صدور هذه « الشهادات » إلى وفاة ١٣٣ شخصاً ، من بين ثمانين ألفا على الأقل ، من بينهم رجال الأسطول والجيش والترسانة وأسرهم . وفى استطاعتى أن أزيد على ذلك ، أنه لم تحدث إصابة واحدة بالطاعون على ظهور السفن الأوربية الراسية فى الميناء ، ولا فى أثناء سفرها ، ولا بعد بلوغها الجهات التى تقصد إليها .

بيان عن الأشخاص الذين أصيبوا بالطاعون أو شفوا منه أو ماتوا بسببه فى مدينة الإسكندرية فى الفترة الواقعة بين ٢٨ مارس و٣٠ يولية سنة ١٨٣٨ .

الشهور	عدد المصابين	عدد الذين شفوا	عدد الوفيات
مارس	١	—	١
إبريل	٣٤	١٣	٢١
مايو	٧٧	٣٠	٤٧
يونية	٧٣	٣٠	٤٣
يولية	٤١	٢٠	٢١
	٢٢٦	٩٣	١٣٣

رجال الترسانة	٤٦	
رجال فرق الأسطول	٦٣	
أفراد أسر رجال الترسانة وفرق الأسطول	٤٩	
		١٥٨
أوربيون	٧	
يونانيون	٤	
أهالى الليفانت	٩	
أهل الإسكندرية	٢٤	
اليهود	٢	
فى الحجر الصحى	٧	
جنود الصف	٨	
سفن أجنبية رفع عنها الحجر الصحى	٤	
المؤسسة الصحية	١	
المستشفى	٢	
		٦٨
		٢٢٦

المجلس الصحى بالإسكندرية :

تكرم القنصل البريطانى العام فزودنى بدقائق الإجراءات التى اتخذها المجلس الصحى بالإسكندرية منذ إنشائه . وقد كان محمد على أول من أنشأه وسمح للقناصل الأوربيين بتنظيم جميع أعماله وإدارتها ، على أن تتكفل الحكومة المصرية بدفع النفقات . فشيدت المعازل الصحية ، وعين الموظفون ، بموافقة المجلس . ومع أنى صرت أعتقد اعتقادا راسخا أن هذا المجلس لاجدوى منه ، غير أنه مما لاريب فيه أن أعضاءه لاتعوزهم الحماسة والاهتمام . ويدل آخر تقرير دورى بعث به الكولونيل « كامبل » فى ٢٨ أغسطس عام ١٨٣٨ عن السنوات الثلاث الماضية ، على أن المجلس كان يعتزم إعداد تشريع صحى موحد متسق ، غير أن التقرير يشير فى صراحة إلى أن المحاولات التى بذلت فى هذا السبيل لم تكلل جميعها بالنجاح . ومع هذا فقد أزيلت العيوب والمساوىء شيئا فشيئا ، وحل بمن لم يسلس قيادهم صارم العقاب . إلا أن أعضاء اللجنة يعترفون فى صراحة ، « بأن الحظ لم يسعدهم بالقضاء على الطاعون فى الإسكندرية رغم جميع المحاولات التى قاموا بها ، وبذلك ضاعت جهودهم فى مقاومته سدى » . ويضيفون إلى ذلك أن الطاعون لن يقتصر ظهوره على هذه السنة وحدها ، بل إنهم يتوقعون ظهوره مرة ثانية عندما يحين موسمه . ومن العسير عليهم ، على ما يقولون ، أن يجدوا تعليلا لظهور الطاعون فى اليوم التاسع والعشرين من شهر مارس ١٨٣٨ ، لأن الحالة الصحية فى المدينة كانت حسنة إلى أقصى حد ، خلال الشهور الستة السابقة ، وليس فى مقدور أعضاء اللجنة أن يزعموا أن أشخاصا قدموا من جهات موبوءة ، أو أن هناك إصابات فى المعازل الصحية ، أو أن لديهم ما يثبت أن الطاعون بضاعة خارجية استوردتها مصر ، ولكنهم يقولون « إنه ليس من الشجاعة أن يقطعوا بأن الطاعون إنما انتشر لأن الحكومة لم تعمل بنصائحهم » . إذن فكيف كان ذلك ؟ قيل إن الحكومة منحت قائد الأسطول فى عام ١٨٣٧ قطعة من أراضى البناء ، سبق أن دفن بها فى عام ١٨٣٤ — ١٨٣٥ خمسمائة من ضحايا الطاعون فلما نقلت جثثهم فسد الجو . ولا شك فى أنه نشأ عن ذلك طاعون ١٨٣٨ ، على ما يقولون ويزعم المجلس الصحى ، دون أن يكون لديه أى دليل يؤيد مازعمه من أن إخراج الجثث بعد أن ظلت مدفونة فى الأرض عدة أعوام ، كان السبب فى عودة الطاعون إلى الظهور . غير أنه لا يستطيع أن يذكر حالة واحدة ، أصيب فيها بالطاعون عامل واحد ، ممن اشتغلوا بنقل هذه الجثث . كما أن المجلس لم يحاول أن يجد تعليلا لظهور الطاعون فى فترة معينة لاتكاد تتغير . ومع أن توقف المعلول على العلة يجب أن يكون واضحا وضوحا جليا ، فليس

فى هذه الحالة أى دليل على وجود صلة أو تبعية وليس أدل على قلة اقتناع المجلس بنظريته من قوله بعد ذلك ، « إن هذا الرأى على أية حال ، ليس معناه استبعاد رأى آخر ، هو أن الطاعون يساعد على انتشاره بنوع خاص تلك الأكواخ (الأعراش) التى سكنتها ألوف كثيرة من الناس ، تعيش فى القذارة والرطوبة والعرى والشتاء » ولذلك يقترح المجلس على الحكومة هدمها ، وهو فى ذلك على حق . ولا يخفى المجلس أن الجمهور يقبل على مساعدته فى تنفيذ جميع مشروعاته بصدر رحب . أما العاملون فى الأسطول ودار الصناعة ، فيتخذون موقفا آخر ، إذ يصرون على عدم الإبلاغ عن مرضى الطاعون ، ولا يسمحون بتطهير الغرف الموبوءة ، كما أنهم لا يبدون أى احترام لموظفى المجلس الصحى . إلا أن المجلس لا يكشف عن السر فى ذلك ، وهو أن السكان المسلمين لا يعتقدون فى عدوى الطاعون ، أو فى فائدة نظام الحجر الصحى . ويقول المجلس إن عدم اكتراثهم أدى إلى زيادة مرضى الطاعون إلى ٤٧٪ وفاته أن يسجل أن الزيادة فى ١٨٣٤ — ١٨٣٥ لم تكن ٤٧ ٪ ، بل أربت على ١٠٠٠ ٪ وذلك رغم ما اتخذه من ضروب الحيطة . ويعلن المجلس أنه بفضل همة مبعوثيه أمكن القضاء على الطاعون فى سوريا وفلسطين ويافا والقدس والناصرة . غير أن البعثة لم تكد تعود إلى الإسكندرية ، يدعو لها بالخير والبركات شعب تولت علاجه ، حتى تفشى الطاعون من جديد ، وسار فى طريقه المشئوم . أما البعثة فقد بقيت فى مصر ، تاركة المرض يستأنف حملاته الفتاكة ، دون أن يلقى مقاومة . على أن التفصيلات التى يتقدم بها وكلاء مجلس الصحة العمومية فى مصر — وهم كثيرون — لا يمكن الاطمئنان إليها ، كما هو شأن التقارير التى يتقدم بها المجلس . وربما كان من المستطاع أن يؤخذ على سبيل المثال ذلك التقرير الذى قدمه الدكتور « جراسى » Grassi إذ أرسل إلى فلسطين فى عام ١٨٣٨ ، ليتخذ التدبيرات اللازمة لمكافحة الطاعون ، فغادر الإسكندرية فى مايو ، مزودا بسلطة واسعة . وقد وجد فى يافا « طاعونا خبيثا » ، بدأ يتفشى فى دار وكالة القنصلية الروسية ، حيث أصيب عشرة من بين أحد عشر شخصا ، ولم ينج غير واحد . وكان هناك خمس عشرة أسرة انتشر المرض بين أفرادها . أما السكان فكانوا فى حاجة إلى جميع أنواع المساعدات الطبية ، ولكنهم لم يحصلوا على شىء منها إلى أن جاء الدكتور « جراسى » ، فوضع الحراس على أبواب المنازل الموبوءة . ولكن الفائدة لم تكن كبيرة ، فقد استمر المرض آخذاً فى الانتشار ، حتى وصل إلى الحامية ، وقضى على عدد كبير من الجنود ، مما أدى إلى ضرب الحصار على أبواب المدينة . غير أن الدكتور جراسى يقول إن الطاعون انتقل عن طريق القوافل

اليونانية إلى القدس فلوث المدينة المقدسة . ومع هذا فالأدلة موفورة لدى على أن إصابات الطاعون فى القدس ، إنما حدثت من تلقاء نفسها ، ولم يكن للمصابين أى اتصال بيافا أو أية جهة تعرضت لزيارة الطاعون . وقد عمد الدكتور « جراسى » إلى مرضى الطاعون فنقلهم إلى بقعة مجاورة ، ويقول إنه لم تحدث أية إصابة جديدة منذ أول يونية ، وهو الشهر الذى جرت العادة بأن يقف فيه الطاعون حملاته الفتاكة . وقد ذهب الدكتور جراسى بعد ذلك إلى القدس ، حيث فشا الطاعون فى جميع أحياء المدينة ، وانتقلت عدواه إلى ستين مسكنا ، على ما يقول الدكتور . وقد أقيم على هــذه المساكن حجر صحى ، غير أن ذلك لم يحل دون انتشار المرض ، على الرغم من أن المنوطين بأعمــال الحجر كانوا يتقاضون مرتبات سخية . وبدلا من أن يعمد الدكتور جراسى إلى العمل على تحسين المنازل ، قرر إزالتها ، وأباح الاتصال بالقرى المجاورة ، حيث كان الطاعون فاشيا ، وذلك على الرغم من أنه اضطر — على حد قوله — إلى تضحية الواجب فى سبيل التعقل ، والصالح العــام فى سبيل التعصب . غير أن جميع النتائج كان حظها من التوفيق واحدا ، فقد أنشأ الدكتور خمسة مستشفيات للمسيحيين واثنين لليهود . أما المسلمون فلم يطيقوا سماع ذلك ، فقام بتطهير المنازل حيثما تيسر له التطهير ، وأطاع أوامره من كان عنده استعداد لأن يطيع . وبعد كفاح دام ثلاثة وأربعين يوما ، أى فى اليوم الثالث عشر من شهر يولية ، أمكنه التغلب على الطاعون . غير أن الدكتور « جراسى » لم يشر إلى حقيقة يعرفها الباحثون وهى أنه فى هذه الفترة من السنة دائما يزول الطاعون من تلقاء نفسه . ولم يذكر كذلك أنه حينما ظهر الطاعون بالقدس فى عام ١٨٣٢ ، ولم تسعد المدينة إذ ذاك بوجوده فيها اختفى الطاعون فى شهر يولية . أما الدكتور « جراسى » فيذكر فى تقريره أنه « قضى على الوباء قضاء مبرما » ، غير أنه عندما انخفضت الحرارة فى شهر أكتوبر التالى ، ظهر الوباء فى القدس من جديد ، دون أن يزعم أحد أن الطاعون إنما انتقل إليها من يافا أو أى مكان آخر .

وفى المكاتبات التى بعث بها الدكتور « جراسى » إلى مجلس الصحة العمومية بمصر أدلى بتعليل مملوء الخلط والاضطراب ، لما زعمه من انتقال الطاعون إلى يافا عن طريق سفينة وصلت فى السادس عشر من شهر مارس ، وعلى ظهرها مسافرون من اليونانيين ، سبق أن قضوا أربعــة عشر يوما محجوراً عليهم حجراً صحياً فى بيروت ، وأحضروا معهم « براءة الصــحة » غير أن الرحلة من بيروت استغرقت اثنى عشر يوماً ، وكان من أثر العوائق التى صادفها المسافرون ، أنهم لم ينزلوا إلى البر إلا فى اليوم الثامن والعشرين من

شهر مارس . وقد توفى أحدهم بعد نزولهم إلى البر ، ولم يكن الطاعون سبب الوفاة . وبعد ذلك بردح من الزمن ، ماتت بين يافا والقدس أرملة وصلت على ظهر هذه السفينة . ويرى الدكتور « جراسى » أنها ماتت بالطاعون ، ولكن طبيباً آخر صرح بعكس ذلك ، ولم يتضح أن هناك أية علاقة بين هذه الأرملة وأسرة نائب القنصل الروسى ، وهى أول أسرة ظهر الوباء بين أفرادها فى مدينة يافا . أما فيما يتصل بحالة المعازل فى الشرق ، فيكفى أن أذكر قول الدكتور جراسى فى وصف معزل بيروت الصحى ، « إنه ليس معزلا صحياً مع أنه هكذا يدعى ، ومن أجل ذلك أقيم . إن موقعه لابأس به ، إذ أنه يبعد عن المدينة ، وعن حاجز الأمواج القائم خارج الميناء ، مسافة معقولة ، ولكن يعوزه منظر المحجر وهندسته ، فهو يتألف من أبنية منفصلة ، فى مستوى واحد ، لا نظام لها ، ولا تناسق بينها ، فضلا عن أنها لا تلائم المسافرين ، الذين يمضون مدة الحجر فيها . ولهذا كانوا على حق إذ يشكون من أنها غير مستوفية الشروط الصحية ، فهى رطبة يعوزها ما يدرأ عمن فيهما قسوة الجو . وليس ثمة فواصل تحول دون اتصال الطوائف المختلفة التى يضمها المحجر ، فالمراحيض فى متناول الجميع ، فضلا عن أنها مكشوفة من ناحية البحر . أما مخازن البضائع فربما كانت أسوأ حالا ، فليس يفصلها عن بعضها البعض أبواب أو خنادق أو حواجز . وأما الخدمة العامة ، فلا تقل عن ذلك فى سوء نظامها » .

ويرى الدكتور « جراسى » أن جميع موظفى السواحل تقريباً مرتشون ، وأن مرتباتهم ضئيلة ، وأنهم على استعداد لإعطاء شهادات زائفة ، وأن وقف الاتجار فى الممنوعات أمر مستحيل ، وأن أشخاصا يقيمون فى جهات خاضعة للحجر الصحى كثيرا ما يتسربون إلى سوريا فى الخفاء . ومن الحق أن يتساءل المرء فى مثل هذه الحالة المليئة بالمتناقضات ، لماذا يثقل كاهل التجارة بالنفقات الباهظة ؟ ولماذا يتعرض المسافرون لمضايقات لا حد لها بسبب نظام الحجر الصحى ، وهو نظام بلغ الغاية فى قلة جدواه وعدم استقراره وعدم قابليته للإصلاح ؟ أما فيما يتصل بنوع الكفاية الطبية فى محاجر الليفانت ، فسأدلى بما يذكره الدكتور « جراسى » عن طبيب المحجر فى بيروت قال ، « غاية ما أعلمه أنه يعرف عمله معرفة حسنة ، ولكن تعوزه السرعة فى كشف حالات الطاعون ، وكنت حاضراً وهو يعترف بذلك فى صراحة للوالد المحترم » . أما سلفه ، فقد طرد لأنه لم يكن يستطيع التمييز بين جرح عادى متعفن ، ودمل سببه الطاعون ، ولو أن الدكتور « جراسى » يقول إنه كان أكفأ الرجلين . وإلى رجال لهم مثل هذه الكفاية يعهد بالمصالح التجارية وأرواح الأفراد ؛

ولست أظن أنه من الضرورى أن أذكر جميع ما رأيته من الحالات التى يتجلى فيها الخلل والسخف وسوء التصرف فى نظام الحجر الصحى ، لأن النظام بأجمعه إما أن يجدد أو يهدم ولو أعيد بحثه بروية وإمعان ، لاستدعى الأمر إحداث تغييرات على جانب كبير من الأهمية إذ تصادف المرء فى كل خطوة يخطوها ضروب من التناقض والاضطراب ، ليس هناك ما هو أشد منها استرعاء للنظر . ففى جميع نواحى التشريع الصحى ، نرى الجهل مكان العلم ، والإسراف محل الاقتصاد ، والقلق بدلا من الأمن والسلامة ، والشر حيث يجب أن يكون الخير .

(الحالة الاقتصادية)

ديوان التجار :

فى عام ١٧٢٦ أنشئت فى القاهرة محكمة تجارية ، منحها الوالى حق الفصل فى جميع المنازعات التجارية بين القدمين أنفسهم (المسيحيين الوطنيين) وبينهم وبين الأوربيين ، إذا كان المدعون منهم . وتبحث المحكمة جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها ، حتى حسابات المدينين للحكومة . أما أعضاء المحكمة ، فيختارون من بين أفراد الشعوب المختلفة التى استقر بها المقام فى مصر . فهناك تاجران من الأتراك ، وثلاثة من المصريين ، واثنان من المغاربة ، واثنان من الليفانتيين اليونانيين ، واثنان من اليونانيين الذين لا يتبعون الكنيسة اليونانية ، واثنان من الأرمن ، واثنان من اليهود . ويرأس الجميع تاجر تركى . وتعقد المحكمة جلساتها ثلاث مرات فى الأسبوع لإنجاز أعمالها . وللرئيس الحق فى أن يقبض على المدين المفلس ، ويلقى به فى غيابة السجن . وليس من شك فى أن الحكم كثيراً ما يؤثر فيه تدخل الموسرين وذوى النفوذ ، كما أن مطالب الفقراء لا تلقى ما تستحقه من العناية لأنه الدس والرشوة لابد وأن تكون لهما آثار سيئة . وفى الإسكندرية محكمة تشبه هذه المحكمة .

مصرف فى القاهرة :

منذ سنوات قليلة ، وضع مشروع لتأسيس مصرف بالقاهرة ، كان فى نية الحكومة أن تخصص له رأس مال قدره ستون ألف كيس ، أى ثلاثمائة ألف من الجنيهات الاسترلينية . وكان الغرض منه إقراض الأموال وخصم الكمبيالات ، بسعر ١ ٪ فى الشهر . على أنى أعتقد

أن المبلغ الذى قدمته الحكومة لم يتجاوز ستة آلاف أو سبعة آلاف كيس ، لأن الدولة فى حاجة دائمة إلى مالها فى المصرف من أموال لسد نفقاتها . وطبيعى أن يزداد الإقبال على اقتراض المال بفائدة قدرها ١٢٪ ، لأن متوسط السعر بين الأهالى الوطنيين لا يقل عن ٢٪ فى الشهر ، حتى ولو أودع من الحلى والجواهر مايضمن سدادها .

النقابات فى القاهرة :

فى القاهرة مالا يقل عن ١٦٤ نقابة تتولى حماية ماتمثله من مختلف الحرف ، وتعمل على النهوض بها . ولكل نقابة شيخ أو رئيس يرجع إليه فيما يتصل بطائفته من شئون . وله على أفرادها نوع من الولاية القضائية ، فى وسعه أن يعاقب من تصدر منهم مخالفات . وهناك شيخ أعلى أو شيخ الشيوخ ، وهو يشترى مركزه من الحكومة وله على الجميع سلطة تامة ويشير المسلمون دائما إلى الآية القرآنية ، « وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم » ، على أنها أساس النظام الذى بنيت عليه نقاباتهم المتعدده ، كما أنها تسبغ على تلك النقابات صفة دينية فى أعين الشعب . غير أن هناك ما يجعلنا نعتقد أن مثل هذه النقابات كان موجودا فى بلاد الشرق قبل أيام الرسول .

النقابة تحمى أعضاءها :

فى الدول الاستبدادية ، يكون اتحاد الهيئات أكبر ضمان للجميع من أعمال العسف التى ترتكب ضد الأفراد . والشيخ فى النقابات المصرية مسئول عن دفع ما هو مفروض على جميع أعضاء نقابته من أتاوة أو فردة الرأس . أما الأعضاء فليسوا مسئولين شخصيا أمام الحكومة ، كما أنهم بأمن من أعمال الابتزاز ، التى كان من الممكن أن يتعرضوا لها ، لو أنهم لم يكونوا أعضاء فى النقابة ، نتيجة لجشع موظفى الحكومة . وتحقيقاً للغرض نفسه ، وثقت النقابات المختلفة علاقتها بالطقوس والحفلات الدينية ، التى تقام فى البلاد ، فصارت تشترك فى المواكب العظيمة ، كخروج القوافل إلى الأماكن المقدسة ، وذلك حتى يبسط الرأى العام على هذه النقابات ظلا وارفا من حمايته .

الإجراءات الحكومية :

وبفضل هذا النظام ، تسيطر الحكومة على جماعات كثيرة من الأفراد عن طريق الشيوخ . فإذا حدث مايستدعى الشكوى من صانع أو أى فرد ينتمى إلى إحدى النقابات ،

فإن أيسر طريقة يرد بها الحق إلى نصابه ، أن يرفع الأمر إلى الشيخ ، فسلطته تكاد لا تعرف حدا ، فضلا عن أنه فى الأحوال العادية ، يميل إلى التدخل لإزالة آثار مايكون قد حدث من اضرار أو أخطاء . على أن خدم المنازل والسقائين وسائقى الحمير وغيرهم ممن يمارسون أحط الأعمال وأحقرها ، ينتمون إلى نقابة من النقابات ، ولهم شيخ يعترفون بسلطته . ومن حق الشيوخ أن يتصلوا بالباشا . وهم يمارسون هـذا الحق ، إذا وقع أمر ذوبال . وقد جرت العادة ، عندما يجتمع أعضاء النقابات للاشتراك فى الحفلات والمواكب الـكبرى ، أن يعرض من تـكون له من بينهم صلة بالصناعات ، بعض نماذج ممتازة من فنه . وإذا حدث لإحدى النقابات أن تناقص عدد أعضائها إلى حد لايسمح باستمرارها ، سواء أكان ذلك التناقص راجعا إلى الوفاة أو التجنيد أو أى سبب آخر ، فإن للشيخ الحق فى أن يقبل أعضاء جددا من بين الفلاحين أو المشتغلين بالزراعة ، الذين يتوقون إلى الحصول على حماية هـذه الهيئات المنظمة ، والمشاركة فى أعفاءاتها . فقد جرت عادة الفلاحين أن يشتغلوا بالزراعة وإلا فبالصناعة وإلا فبالملاحة . ويدعوهم إلى الالتحاق بأى من هذه الأعمال ، إما قلة الأيدى العاملة فى إحدى تلك الحرف ، أو زيادتها فى أخرى . ولا تلزم النقابات أعضاءها بأن يتتلمذوا على يد معلم فى الصناعة لا يجوز لهم مفارقته ، بل تترك لـكل شخص الحرية فى أن يفارق من يشتغل عنده كلما أراد ذلك . هذا إلى أنها لا تتدخل فى مسائل الأجور ، ولا فيما يقع من المنازعات بين الشراة والبائعين ، تاركة جميع المسائل المتعاقد عليها حرة من كل قيد .

القناصل :

إن قناصل الدول جميعاً ، باستثناء بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والروسيا وأسبانيا وبلجيكا ، تجار بينهم وبين الباشا معاملات تجارية . وقد جمع كثيرون منهم ثروات طائلة ، من وراء تعاملهم مع الحـكومة . ومن أجل ذلك لا يمكن أن يكون لهم نفوذ ، ولا يستطيعون أن يأتوا عملا يدل على استقلالهم . فقد اعتمد الباشا بعضهم وكلاء فى استيراد ما تحتاج إليه الحـكومة من الخارج ، وفى تصريف الحاصلات المصرية ، عند ما ترسل إلى أوربا ، حتى تباع لحساب الوالى . وكثيراً ما كانت تتعارض المصلحة والواجب ، فمنذ ما طرح على بساط البحث موضوع إباحة الاتجار فى الغلال استوردت بأمر الباشا ألوف « الـكوارترات » عن طريق البيوت التجارية ، التى يتصل بها بعض القناصل . وهكذا كانوا الرابحين من نظام يلحق بالصالح العام بالغ الأذى .

معرفة لغة البلاد أمر واجب :

إنه لمن الأهمية بمكان عظيم لعلاقاتنا التجارية مع الشرق ، أن يستطيع قناصلنا وكلاؤنا التفاهم مع من حولهم من ولاة الأمور والوطنيين ، دون وساطة التراجمة ، لأنهم ليسوا أهلا للثقة دائماً . وربما كانت هناك عقبة فى الوقت الحاضر ، فى ملء مناصب القناصل بأفراد يجب أن تتوافر فيهم ميزة خاصة هى معرفة اللغات الشرقية ، إلى جانب ما يتطلب فيهم من صفات عامة ولهذه الأمنية أهمية خاصة فى بلاد الليفانت ، إذ أن استمساك الأهالى بقول الصدق أمر مشكوك فيه إلى حد ما ، هـذا إلى أن اللغات الأوربية إذا ما ترجمت إلى لغة شرقية ، فإن المترجم يصوغها ، من حيث الأسلوب والمادة ، صياغة قل أن تعبر عمـا يريده المتكلم .

الحاجة الى مدارس اللغات :

لهذا كان إنشاء مدرسة خاصة بتعليم اللغات ، لرجال السلـكين السياسى والقنصلى ، وسيلة لها قيمتها ، تضاف إلى الوسائل التى تؤدى إلى زيادة نفوذنا . وليس ثمة حكومة تعدل الحكومة الروسية فى اهتمامها بأن تختار لوظائفها أناسا يجيدون لغة البلاد التى يعينون فيها ومن الممكن أن نعزو ما للروس من نفوذ إلى هذا التصرف ، ومن ثم لا تجد موظفا روسيا قط تحت رحمة مترجم من الوطنيين ، أما الموظف البريطانى فغالبا ما يكون . على أن مصلحة التراجم ، وما أشأمها ، كثيرا ما تتعارض وما يجب عليه حيال من يستعين به من الأوربيين . بل إنه حتى فى الحالات التى لا تشف فيها هذه المصلحة عما تنطوى عليه من أمور تجـافى الاستقامة ، فإن الموقف الذليل الذى يقفه المترجم فى حضرة ولاة الأمور الشرقيين ، والعبارات التى يستخدمها فى نقل آراء المندوب الأوربى ، لا تليق عادة بما لحكومات الدول الأوربية العظمى من مقام رفيع وكيان مستقل .

الحماية القنصلية :

إن أنواع الحماية القنصلية التى يسبغها القناصل الأجانب على المتمدين فى بلاد الشرق ، كثيرا ما تكون عقبة كأداء فى سبيل تسـديد الديون بالطرق القضائية المألوفة . فهذه الحمايات ، التى أسىء استعمالها زمنا طويلا بصورة مزرية ، تخرج المتمتعين بهـا من اختصاص المحاكم الوطنية ، وتدخلهم فى اختصاص محاكم هؤلاء القناصل وحدهم . ويهم أصحاب الأمر من الانجليز اهتماما كبيرا بألا يبسطوا حمايتهم إلا على الرعايا البريطانيين . وقد

بلغ اهتمام قناصلنا بتنفيذ تعليمات الحكومة البريطانية حدا يجعلني أعتقد أنهم لم يمنحوا الحماية غير مستحقيها ، إلا في حالات نادرة جدا . ولكن ليس هذا هو الحال فيما يتصل بقنصليات الدول الصغرى ، فإنها تسيء التصرف غالبا إذ تمنح حمايتها من لا حق لهم في الحماية ، نظراً للأرباح الطائلة التي تعود من وراء ذلك . ومهما يكن من شيء فإن التعليمات التي تصدرها وزارة خارجيتنا بشأن الرعايا البريطانيين ، كان من أثرها أن صارت تصلح شيئاً فشيئاً ما تقع فيه القنصليات الأخرى من مخالفات ، إذ أن الحقوق ، أو على الأصح الادعاءات ، التي لا تتمسك الدول الكبرى بها ولا تسعى وراء الحصول عليها ، لا تستطيع الدول الصغرى بطبيعة الحال أن تطيل التشبث بها ، وإساءة استخدامها . وفي الحق إن تجارنا هم الذين يلقون عنتاً من وراء ذلك ، فكثيرا ما يحدث في الحالات التي يكون المدين فيها أحد الوطنيين ، أو فريقاً يخضع للسلطات الوطنية ، أن يؤدي استصدار حماية من إحدى القنصليات الصغيرة بطريق التزوير ، أو بطريقة أخرى غير مشروعة ، إلى غل يد المحاكم العادية عن التصرف .

أثمان السلع :

إن ثبات الأسعار في مصر قليل الاطراد ، وبخاصة خارج الأسواق الكبرى . ولما كان الفلاحون يتعرضون لكثير من ضروب الابتزاز ، فإنهم كثيرا ما ينتهزون فرصة حاجة المسافرين الذين يمرون بها ، ليحصلوا منهم على أثمان باهظة ، لقاء مايبيعونهم من الحاجات فقد اشتريت بنفسي نعجة بثمانية وعشرين قرشا ، ولقيت في ذلك عنتا ، بينما عرض على في القرى التي مررت بها بعد ذلك ، أن أشترى نعجتين مثلها بالثمن نفسه . وقد يحدث في بعض الأحيان أن يرفض الفلاح بيع مالديه للغرباء ، مهما كان الثمن . وفي مثل هذه الحالة يصبح من الضروري أن يصدر الباشا أمرا حتى يمكن الحصول على المواد الغذائية المطلوبة ، بأسعار تحددها السلطات المحلية . غير أنه حدث في السنوات الأخيرة أن ارتفعت أثمان الحاجات التي تستهلك في مصر عادة ارتفاعا عظيما ، وذلك فيماعدا السلع التي تستورد من البلاد الأجنبية .

ارتفاع الأسعار :

وقد علمت ممن أقاموا بالقاهرة زمنا طويلا ، أن نفقات المعيشة في تلك العاصمة منذ ثلاثين عاماً ، لم تكن تجاوز ربع النفقات الحالية . وقد كانت الزيادة في مواد الغذاء وإيجار المنازل بنوع خاص . غير أن الإيجار المرتفع يشاهد غالبا في الأحياء الإفرنجية ، لأن أجور السكن في أحياء المسلمين واليهود مازالت جد ضئيلة .

الملابس :

إن الأموال التي ينفقها الوطنيون على اقتناء الملابس أقل كثيرا مما كانت عليه في الماضي . ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى أن الأوربيين يرتدون ملابس أكثر بساطة من ملابس الوطنيين ، كما يعزى إلى انتقال جزء كبير من تجارة البلاد إلى أيدى المستوطنين الأجانب ، وإلى الضعف المالي الناشيء عن الضرائب الجركية العالية والأثمان الفادحة التي تشترى بها ما تستلزمه المعيشة من ضرورات . غير أن التجار الوطنيين عامة يجأرون بالشكوى من سوء الحال ، إذ قل الدخل بينما ازدادت نفقات المعيشة .

وعندى بيانات رسمية عن أثمان السلع المختلفة المستهلكة في القاهرة في عام ١٢٤٤ هجرية (١٨٢٩) . وهي كما يلي : —

المواد المستهلكة :

					شلن	بنس
لحم الضأن	٢٤	بارة للرطل		= حوالى	١$\frac{7}{8}$	—
لحم الماعز	٢٣	«	«	=	١$\frac{3}{8}$	—
لحم الجاموس	١٥	«	«	=	١	—
دهن الغنم	٣٠	«	«	=	٢	—
رأس الخروف	٥٠	«	«	=	٣	—
جلد الماعز	٢٥	«	«	=	١$\frac{7}{8}$	—
أرجل الجاموس	٤$\frac{1}{2}$	قرش	«	=	١١$\frac{1}{4}$	—
أرجل الجاموس	٢	من القروش للرطل		=	٥	—
النعجة	٢٢	قرشا	«	=	٧	٤
الماعز	١٤	«	«	=	١١	٢
الجاموسة	٢٠٠	قرش	«	=	—	٤٠
جلود الغنم	٧٥	بارة	«	=	٥	—
جلد الجاموس	٧	قروش و٢١ بارة	«	=	٦	١
أرجل الخروف الأربعة	٣٠	بارة	«	=	٢	—

المقادير المستهلكة :

تحتكر الحكومة حق تموين القاهرة بلحوم الحيوان .

وقد كان استهلاك مدينة القاهرة فى عام ١٢٤٦ هجرية (١٨٣٠ — ١٨٣١) على النحو التالى :

			بارة	قرش
١٣٥ر٧٨٢	نعجة	تساوى	٣٦	٣ر٨٥٨ر٦٨٩
٣٠ر٥٧٨	كبشا خصيا	نفقاتها	١٤	٢٠٥ر٥٨٤
٩ر٢٤٩	جاموسة وثورا		١٠	٤ر٠٦٤ر٢٧٤
	الربح		١	١ر٢١٢ر٨٤١
	ثمن البيع		١١	٥ر٢٧٧ر١١٥

	بارة	قرشا		بارة	قرشا
ثمن شراء النعجة	—	٢٠	متوسط ثمن البيع	—	٣٤
« « الكبش الخصي	٢٠	٢٢	« « «	٣٨	٣٤
« « الجاموسة أو الثور	١٥	٨٤	« « «	٢٧	١٣٥

التفريخ :

يفقس فى مصر سنويا من خمس عشرة إلى عشرين مليونا من الكتاكيت ، باحداث حرارة صناعية. وفى مقابل كل بيضتين ينتج كتكوت واحد . ويتراوح ثمن الدجاجة بين قرش وثلاثة قروش أو أربعة فى نواحى القطر المختلفة ، (أى من بنسين ونصف البنس إلى عشرة بنسات) . أما الحمام فله أهمية عظيمة بين المواد الغذائية فى جميع أرجاء مصر . ويربى الفلاحون عدداً كبيراً منه . ويباع الحام بثمن يتراوح بين ٢٠ بارة (١¼ بنس) و ٤٠ بارة (٢½ بنس) لكل واحدة منه . أما السلع الأخرى فأسعارها كما يلى : —

الزبد من ٢ إلى ٣ قروش للرطل = من ٥ إلى ٧½ بنس للرطل الإنجليزى

الطباق « ٥ « ٢٠ قرشا للأقة = « ٤ بنسات « شلن و٤ بنسات « «

رأس السكر (المصرى) قرشان للرطل = ٥ بنسات « «

الخشب من ١٠ إلى ١٢ قرشا للحمل الصغير = من شلنين وبنس إلى شلنين و ٦ بنسات

الصابون قرش وثلاثون بارة للرطل = ٤½ بنس للرطل الإنجليزى

الشمع ثمانية قروش ونصف للأقة = ٧ بنسات للرطل الإنجليزى

الأجور :

تختلف نسبة الأجور فى جهات مصر اختلافاً كبيراً ، إذ أنها تتوقف بطبيعة الحال على مهارة العامل . وفى أغلب الصناعات الأولية يشتغل عدد كبير من العمال الأوربيين ، أكثرهم من مالطة . ومتوسط أجورهم من شلن إلى خمسة شلنات فى اليوم ، تبعا لكفايتهم .

الصناعات الآلية :

يظهر أبناء العرب فى غالب الأحيان مهارة فائقة فى الصناعات الآلية . فقد جرت عادة الخراطين على أن يمسكوا بأقدامهم الخشب الذى يعملون فيه . وقد يرى أبناء العرب فى بعض الأحيان وهم يلتقطون بأصابع أقدامهم أشياء من الشارع . ومع هذا فقل أن يزيد أجر عامل اليومية المصرى فى اليوم على قرشين أو ثلاثة قروش (من ٥ بنسات إلى ٥ر٧ بنس) .

تنفيذ الأعمال على نحو سيء :

يقترن العمل فى بلاد الليفانت بسوء الإدارة ، وكثرة ما يتخلف عنه من نفايات ، وقلما يكون ذلك فى الحرف العادية . فإذا كان ثمة فضلات يراد نقلها مثلا ، فإن جزءا كبيراً منها يقع من السلال أو العربات التى تلقى فيها . ولا يراعى فى أعمال النجارة أن تكون الأجزاء المختلفة محكمة التركيب . فقل أن تجد حجرة لا يدخلها الهواء من الباب أو النافذة ، أو سلما تتساوى درجاته فى ارتفاعها . ويقوم بالأعمال الزراعية أفراد يتراوح أجرهم اليومى بين قرش واحد وقرش ونصف القرش) أى من ٥ر٢ بنس إلى ¾ ٣ بنس) .

العمل المشترك :

يوزع العمل فى بعض الأحيان بين جماعات صغيرة من العمال . وقد شاهدت فى الصعيد طريقة تدل على الذكاء يوزعون بها العمل فيما بينهم بالتساوى . فإذا كان هناك عدد معين من الفلاحين يريد أن يقتسم العمل فى الحقل مع عدد مساو له يعمل فى رفع الماء بالشادوف ، عمدوا إلى صنع مزولة من النوع القديم ، وذلك بأن يغرسوا فى الأرض قطعة من الخشب ،

وعلى مسافات متساوية يضعون بقطع من الطباشير علامات تحدد ساعات العمل . فإذا بلغ الظل العلامة المتفق عليها ، حل الذين يشتغلون فى الحقل محل من يرفعون الميـاه ، وهكذا يتبادلون العمل فيما بينهم . وقد سألتهم عن الطريقة التى يعالجون بها هذا الوضوع إذا غابت الشمس ، فقالوا إنهم يحدثون ثقبا صغيرا فى إناء من الفخار يملئونه ماء ، حتى إذا نفد الماء تبادلوا العمل ، ثم يعمدون إلى ملء الإناء مرة أخرى ليعرفوا كم يلبث الزملاء الجدد .

الأقسام الجغرافية :

سأذكر فى إيجاز أقسام مصر الجغرافية ، وكذلك وظائف السلطات الرئيسية .

إن موقع مصر من شأنه أن يسهل إدارتها إلى حد كبير ، فوسائل الاتصال سهلة رخيصة فى كل مكان ، إذ يجرى النيل وسط البلاد ، وترسم الجبال والصحراء حدود الجهات المعمورة ، وهى حدود لا تبعد كثيراً عن النيل نفسه . ومن السهل أن تمسح الأراضى مسحاً دقيقا ، كما أن سرعة الاتصال ، وهى الآن متوافرة إلى حد كبير ، يمكن العمل على أن تزيدها البواخر كثيراً ، لا سيما أن استخدام تلك البواخر فى النيل على نطاق أوسع لا يمكن أن يتأخر مدة طويلة .

أما السكان ، فيكاد وادى النيل الخصيب يضمهم جميعاً بطبيعة الحال ، ولو أن عدداً كبيراً منهم يشتغل بالملاحة فى النهر على الدوام .

أقسام مصر الإدارية :

كانت مصر فيما مضى تنقسم ست عشرة مديرية ، ولكنها تتألف الآن من أربعة وعشرين قسما ، تنقسم بدورها مراكز وأخطاطا ، طبقا للطريقة الفرنسية فى التنظيم الجغرافى .

فى الوجه البحرى

المديريات : ١ — قليوب	المراكز ١ — قليوب	(٣ أخطاط)	
	٢ — بنها	(»	»)
	٣ — طوخ	(»	»)

المديريات : ٢ — الشرقية	١ — بلبيس	(٣ أخطاط)
قسمان	٢ — أبو كبير	(» »)
ا — بلبيس	٣ — كفور نجم	(٤ »)
ب — شيبة	٤ — العزيزية	(» »)
	٥ — شيبة	(٣ »)
	٦ — ههيا	(» »)
٣ — المنصورة	١ — ميت غمر	(٤ »)
قسمان	٢ — السنبلاوين	(» »)
ا — ميت غمر	٣ — المنصورة	(٥ »)
ب — المنصورة	٤ — محلة دمنة	(٤ »)
٤ — دمياط	١ — دمياط	(٣ »)
	٢ — فارسكور	(» »)
	٣ — المنزلة	(» »)
٥ — الغربية	١ — طنطا	(٤ »)
ثلاثة أقسام	٢ — الجعفرية	(» »)
ا — طنطا	٣ — زفتى	(» »)
ب — المحلة	٤ — المحلة الكبرى	(» »)
حـ — فوة	٥ — نبروه	(» »)
	٦ — كفر الشيخ	(» »)
	٧ — فوة	(» »)
٦ — منوف	١ — سبك	(» »)
قسمان	٢ — منوف	(» »)
ا — مليج	٣ — مليج	(» »)
ب — منوف	٤ — إبيار	(» »)

(المديريات) ٧ — البحيرة

(«) قسمان

(«) ١ — النجيلة) ٤ أخطاط)

(«) ٢ — شبراخيت (» »)

(«) ٣ — دمنهور (» »)

(«) ٤ — الرحمانية (» »)

(«) ١ — الجيزة (» »)

(«) ٢ — البدرشين (» »)

(«) ب — دمنهور

في الصعيد

١ — أطفيح

٢ — بني سويف : قسمان

ا — بوش

ب — بني سويف

٣ — الفيوم

٤ — المنيا : قسمان

ا — المنيا

ب — منفلوط

المراكز ١ — الأشمونين

٢ — المنيا

٣ — ملوى

٤ — منفلوط

٥ — أسيوط

٦ — جرجا

٧ — قنا

٨ — إسنا

النظار :

إن أكبر سلطة تلي الوالي هي سلطة ابنه الأكبر إبراهيم باشا ، القائد العام للجيش ، ويليه عباس باشا ، (حفيد محمد علي وابن طوسون باشا) ، وهو رئيس النظار . أما النظار الحاليون ، فهم بوغوص يوسف بك ناظر الخارجية والتجارة ، ومحمد بك ناظر الحربية ، وأدهم بك ناظر المعارف والأشغال العامة ، وحسن بك ناظر البحرية ، ومحمد أفندي ناظر المالية (١)

أعضاء المجالس الشورية :

وللباشا هيئة صغيرة لا علاقة لها بالنظارات، تتألف من مستشارى الباشا الخصوصيين ، يسألهم الرأى فى شئون الدولة . ويعقد بالقاهرة فى كل عام اجتماع برياسة عباس باشا ، يحضره جميع حكام المديريات ، وتبحث فيه المسائل الهامة ، ثم ترفع نتائج المداولات إلى الوالى للتصديق عليها .

الوزارة العامة :

يتمتع الحكام الذين يشرفون على شئون المديريات بلقب مدير ، ولهم السيطرة على المأمورين ، وهم حكام المراكز . وتحت إمرة المأمورين كشاف يستمدون السلطة منهم ، ويليهم فى المرتبة موظفون يلقب كل منهم بحاكم الخط . أما رئيس القرية — ويكاد يكون دائما من أبناء العرب — فيدعى شيخ البلد . بينما يكاد يكون جميع من فوقه من أصحاب السلطة من العثمانلى . وفى كل مركز خولى منوط بمسح الأراضى ، وصراف قبطى تساعده السلطة المدنية وشيخ البلد فى تحصيل الأموال الأميرية . وينوب الشاهد عن القاضى فى تصريف الشئون القضائية .

حكومة القاهرة :

حاكم القاهرة هو عباس باشا . وتنقسم المدينة ثمانية أقسام (أو أثمان) ، لكل منها شيخ « ثمن » . وفوق كل اثنين من شيوخ « الأثمان » شيخ ربع . ويسيطر على الجميع ناظر أشغال المحروسة ، وهو تركى . ولبلاق ومصر العتيقة أيضا شيخ « ثمن » . ويكلف هؤلاء الشيوخ جمع الفردة وتزويد المدارس بالأطفال والمصانع بالعمال . وهم جميعا موظفون يتقاضون مرتبات من الحكومة . وفى كل حى من أحياء المدينة شيخ حارة ، وهو لذلك مرتبة ولكنه لا يتقاضى مرتبا من الحكومة .

شيخ البلد :

مشيخة البلد فى القرى وراثية عادة ومع هذا فكثيرا ما تعزل الحكومة الأفراد وتعينهم .

الشرطة :

الكتخدا منوط بشرطة القاهرة ، وهو القاضى الجنائى ورئيس الشرطة معا ، ويرفع إلى الوالى تقريرا يوميا عن جميع ما يقع من الحوادث . وتحت إمرته ضابط برتبة قائمقام ، له الإشراف المباشر على النظام فى المدينة ، والقبض على المجرمين ، ويقوم بالتفتيش على

جميع المحلات العامة ، كما أنه يفحص عن الموازين والمقاييس ، ويعاقب على الفور من تقع منهم مخالفات .

محكومة الإسكندرية :

محافظ الإسكندرية هو محرم بك صهر محمد على ، ويساعده وكيل المحافظة . وعليه أن يقوم بكافة الأعمال الرسمية العادية . ووظيفة المحافظ على جانب كبير من الأهمية ، لوجود الأسطول ، واتساع دار الصناعة ، ووجود مخازن الحكومة ، وكثرة السكان من وطنيين وأجانب ، وكذلك لاتخاذ الإسكندرية مقرا للحكم فى غالب الأحيان ، ومقاما دائما لبعض النظار .

تصريف الشئون القضائية :

إن تصريف الشئون القضائية فى مصر أكثر سرعة وأقل تعرضا للأهواء منه فى أغلب البلاد الإسلامية . فإجراءات المحاكم جميعا علنية عادة . ومع أنه لاجدال فى أن ثمة حوادث كثيرة يتجلى فيها فساد الأحكام وجورها ، فقد وجدت المحاكم بوجه عام تصدر أحكاما عادلة ، وإن كان يعوزها العقل والأناة فى غالب الأحيان .

المحكمة :

هى أرفع المحاكم درجة ، ولها نوع من الاختصاص القضائى فى الأمور الشرعية ، وإليها تستأنف القضايا فى مراحلها النهائية . وهى تطبق أحكام القرآن ... ... وليس من شك فى أن به بعض مبادئ شاملة عن العدالة عامة ، غير أنه لاتوجد به نصوص صريحة يمكن تطبيقها على تسعة أعشار القضايا التى تعرض على المحكمة .

هذا إلى أن المحكمة مختصة بتسجيل الأرض وغير ذلك من العقار الثابت ، بحيث لايمكن أن يكون انتقال الملكية قانونيا إلا بأمر منها . وهكذا تباشر اختصاصات جد واسعة ، وعلى أعظم جانب من الأهمية ، وتعتبر سجلاتها دليلا لايمكن الطعن فى صحته .

القرآن مرجع القوانين :

إن القرآن الذى يشار إليه فى كل مكان على أنه القانون الأساسى ، أو قانون القوانين ، فى جميع البلاد الإسلامية ، لا يمكن طبعه ونشره لأوهام عالقة بأذهان المسلمين . وبذلك يظل بعيدا عن متناول الجمهرة العظمى من أفراد المجتمع ، لأن النسخ المخطوطة من القرآن غالية الثمن على الدوام . صحيح أن القرآن ليس بالقانون الذى يحوى توجيهات فى شئون الحياة

اليومية ، ولكنه رغم حالته هذه لا يتيسر لأغلب الناس اقتناؤه ، شأنه فى ذلك شأن الكتاب المقدس ، عند ما كان مكتوبا باللغات الميتة وحدها . وقد حاول قليل من المسلمين الذين استنارت بصائرهم أكثر من سواهم ، أن يطبعوا نسخا من القرآن ، ولكن كان الإخفاق نصيبهم ، لأن طبع القرآن يعتبر اعتداء على قدسيته ، وامتهانا يجب ألا يتعرض له .

احترام القرآن :

لقد تغلغل احترام القرآن فى نفوس أتباع الرسول إلى حد أنهم يؤمنون إيمانا ملؤه الإجلال والتوقير بأية عبارة ورد فى نص الكتاب تبريرا لها أو موافقة عليها . ولما كان القوم يحترمون تعاليم القرآن دون مناقشة ، فإن إدخال نوع من الفقه الفلسفى فى بلاد الشرق أمر عسير ، إلا إذا أمكن أن تكون له صلة بتعاليم الرسول على صورة من الصور .

الاتصال بالحريم أمر لا سبيل إليه :

هناك عقبة أخرى كأداء تصادف الشرع منذ البداية ، وهى أن أكثر من نصف السكان لا تصل إليه يد القانون على الإطلاق . فعدد الإناث فى بلاد الشرق يزيد كثيرا على عدد الذكور ، ومركزهن عقبة يكاد يستحيل تذليلها إذا أريد وضع نظام شامل لتشريع عادل . وليست هناك قوة تستطيع أن تنفذ إلى داخل الحريم . ومهما يرتكب فيه من آثام ، فإن يد الشرطة والقانون والرأى العام لن تستطيع الوصول إليه . وهذا الحجاب الشديد ليس مقصورا على المسيحيين ، فما من مسلم حسنت تربيته يرضى أن يشير فى حديثه إلى من فى أسرة رجل آخر من الإناث ، أو إلى أنه يعرف شيئا عنهن ، بل تستعمل عند التحدث عن الحريم عبارات عامة . فإذا وجهت فى هذا الشأن أسئلة ، أو أدلى ببعض المعلومات ، فإن ذلك يكون دائما باستعمال عبارات غامضة مثل « بيتى » أو « جماعتى » . وليس من شك فى أن جرائم مروعة وأعمالا رهيبة ترتكب فى هذه المنزلات التى لا تخضع لأى تفتيش أو تدخل أو رقابة . وهكذا يقف نظام المجتمع نفسه فى طريق العدالة ، فقد تنطلق العواطف الملتهبة من عقالها ، وقد تخلف وراءها ألوانا من الضر والبأساء ، ومع هذا تظل جميعها بمنأى عن أن تمتد إليها يد القانون . ويسير أن نتخيل بعض ما يتمخض عنه ذلك من نتائج ضارة .

التعجيل بالعقوبة :

فى بلاد الليفانت توقع العقوبة على المذنبين فى الظروف العادية على الفور . ومع أنها تكون فى غالب الأحيان خاضعة للأهواء ، وليس ثمة ما يضمن نفاذها ، فإنها فى كثير من

المناسبات أجدى من تلك الإجراءات التأديبية التي تلجأ إليها أمم أعرق حضارة، إذ تأخذ بنظام السجون ، وهو نظام سيء ، كما تعمد إلى النفي والحكم بالإعدام . فالمذنب الذي يضبط متلبسا بجريمته توقع عليه عقوبة الجلد عادة في غير إبطاء . أما الضرب فيكون خفيفا أو شديدا تبعا لما يحكم به قاضيه . وهو لا يتردد في الاعتراف بما للقاضي من سلطة ، بل يخضع لما ينزله به من عقوبة في غير تذمر . والحق أنه حيثما وجدت القوة وجدت الطاعة ، فإن الإنسان ليخضع حتى للمظالم التي يرتكبها الأقوياء .

ذكر بعض القضايا :

إن عدداً قليلا من القضايا قد يوضح الوسائل التي تتخذ لحماية المجتمع وتوزيع العدالة من أقصر سبيل ، مع رعاية المصالح العامة رعاية حسنة بصفة عامة فقد حدث حوالى الوقت الذي كنت فيه بالإسكندرية ، أن لجأ إلى محافظ المدينة رجل يتجر في البضائع الأوربية ، كان قد اشترى كمية منها ليبيعها في سوق القاهرة ، ثم حملها إلى مسكنه ، ولكن المسكن اقتحم وسرقت منه جميع البضائع . فكان أول ما أجاب به المحافظ على هذه الشكوى أن قال « يا سيدي لا بد أنك كنت ثملا بالخمر » . فلما ثبت الرجل أنه لم يتناول مسكرا ، قال المحافظ : « إذا كنت لم تشرب خمرا ، فلن يستطيع أحد أن يرتكب هذه السرقة سوى فلان » ، وذكر اسمه ، « ولو أن ذلك مستحيل ، لأنه مكبل بالأغلال في دار الصناعة ، ومع ذلك فيجب أن نبحث الأمر » . فلما جرى الاتصال بالدار اتضح أن الرجل كان قد هرب منذ يومين . وأرسل رجال الشرطة للبحث عنه ، فعثروا عليه مختبئا في المقابر في الجهات الواقعة قرب عمود بومبي وعند ما أحضروه بين يدى المحافظ صاح فيه « لقد ارتكبت هذه السرقة » فاعترف الرجل بجرمه ظنا منه أن الأدلة على إدانته حاضرة ، وتوقعا منه أن يخفف عنه العقاب إذا قال الحق واعترف بما اقترف . وعلى إثر هذا قال الأفندي في غير تمهل أو تصنع ، « لقد عفوت عنك أربع مرات قبل ذلك ، ولكن دون جدوى ، فاخرج الآن لتشنق » ، فخرج الرجل وشنق على الفور .

وكنت ذات يوم جالسا مع حبيب أفندي محافظ القاهرة في بهو الديوان وهو يصدر في القضايا أحكاما سريعة ولكني أعترف بأنه أظهر في ذلك كثيرا من الحكمة والسداد . وقد أبلغني نبأ حادثة وقعت منذ زمن وجيز ، إذ جيء إليه بلص معروف للمرة الأخيرة . وكان الرجل مشهورا بجرأته وحذقه . ارتكب من حوادث السرقة عدداً ضخما في مختلف

نواحي العاصمة ، وكثيرا ما ألقى عليه القبض ، ووقع في كل مرة تحت طائلة العقاب . أما وقد ارتكب حادثة سطو كبيرة ، فقد قبض عليه ثانية ، وجيء به إلى القلعة ، فقال له الكخيا ، « ما جدوى معاقبتك المرة تلو المرة ، طالما كنت تعود إلى الإجرام من جديد وتلقي بنفسك في مآزق أخرى ؟ لابد من أخذك بالشدة » فأجاب اللص « إنك على حق ، ولا فائدة من إنزال العقاب بي مرة بعد أخرى ، لأني سأسلك الطريق نفسه ، فمر بشنقي وتوكل على الله » فكان جواب الحاكم « إن شاء الله » ، وسيق الرجل إلى الخارج وشنق على باب المدينة في غير تذمر .

العدالة في نظر الشرقيين :

إن المحادثة التالية التي دارت بين أحد الحكام المسلمين وسائح انجليزي ، تعطينا صورة تمثل آراء الشرقيين في العدالة .

الحاكم : أصحيح أنكم في انجلترة تنفون اللصوص والأشقياء إلى بلد بعيد ؟

السائح : نعم

الحاكم : وكم يكلف نفي الواحد منهم ؟

السائح : نحو مائة جنيه استرليني أي عشرة آلاف قرش .

الحاكم : وما ثمن السيف ؟

السائح : حوالي عشرة جنيهات أي ألف قرش .

الحاكم : وكم يساوي حبل من القنب ؟

السائح : لا يكاد يساوي شيئا .

الحاكم : ومع ذلك تدعون أنكم شعب متحضر متعلم ! أنتم الذين تستطيعون أن تشتروا سيفا بألف قرش ، وحبلا بغير ثمن تقريبا ، فتحزون بالسيف رقاب أشقياء كثيرين ، وتشنقون بالحبل لصوصا غير قليلين ، تأبون إلا أن تدفعوا عشرة آلاف قرش للتخلص من فرد واحد ! أهذه مدنيتكم ؟

عدد حوادث الشنق :

قلت حوادث الشنق في مصر إلى حد كبير ، إذ قلت الجرائم تبعا لازدياد كفاية رجال الشرطة ، وغدا الالتجاء إلى عقوبة الإعدام أمرا نادر الحدوث . ويحكم على المجرمين الذين يرتكبون جريمة القتل بتقييدهم في السلاسل مدى الحياة ، وبالعمل في دور الصناعة ، أو

الأشغال العامة ، ما بقى من حياتهم . والطريقة العادية فى تنفيذ عقوبة الإعدام هى الشنق ، إلا إذا كان المجرم من الطبقات الراقية ، فعند ذلك يستخدم السيف أو القوس . ولقد ذهبت غير مرة إلى بوابة القاهرة ، حيث تنفذ عادة أحكام الشنق ، وحيث كانت جثث المشنوقين فيما مضى ترى معلقة فى غالب الأحيان ، غير أنى لم أر أثرا لتنفيذ عقوبة الإعدام . وعلمت من سكان المنازل المجاورة ، أن هذا الأمر نادر الحدوث الآن . وقد تحدثت إلى الجلاد ذات مرة فقال فى كثير من الصراحة « إن عملى قليل فى الوقت الحاضر » .

ضمان الممتلكات :

إن من أعظم النتائج التى أسفرت عنها سياسة الباشا ذلك الأمن الذى توطدت أركانه فى جميع أنحاء القطر المصرى ، سواء أكان ذلك فى النيل أم فى وديانه ، فى البقاع المطروقة أم فى الجهات المقفرة من الصحراء حيث يقل عدد السكان . فقبل عهده لم يكن المسافرون يستمتعون بالأمن عند سفرهم فى النيل ، أو اجتيازهم القرى والجهات الخلوية ، إذ كانوا معرضين لعدوان البدو ، كما كانوا معرضين للشتائم والأخطار والسرقات من قبل الفلاحين فى الريف . وكانت هناك جهات برمتها يسكنها جماعة ممن يحترفون قطع الطريق ، فكان من الضرورى فى غالب الأحيان أن يشترى الإنسان سلامته حين يجتاز جهات معينة ، بدفع الإتاوات الفادحة . أما الآن فالأمن الشامل يسود ربوع مصر جميعها ، من النوبة إلى البحر المتوسط ، ولا يكاد المرء يسمع عن وقوع سرقة بإكراه . وليست هناك قرية يرفض أصحاب الأمر فيها معالجة ما يقع من حوادث العدوان على الممتلكات ، بغية إرجاع الحقوق إلى أصحابها .

التعصب الدينى :

غير أنه إلى جانب ما شهدته مصر من تحسن فى توزيع العدالة ونظام الشرطة ، ما زال بها الكثير من آثار النظام القديم . فالاستبداد المحلى شديد فى كل مكان ، كما أن الأفراد متعصبون من ناحية الدين . وكانت تحدونى رغبة خاصة فى أن أعرف على وجه التحقيق موقف الأقباط أى المسيحيين المصريين . ولا شك فى أنهم بصفة عامة أحسن حالا مما كانوا عليه تحت حكم بكوات المماليك .

الكنائس القبطية :

لقد زرت جميع الكنائس القبطية فى مصر على وجه التقريب ، بعد أن وجه البطريق إلى الأساقفة ومن إليهم من موظفى الكنيسة جميعاً منشوراً قوى اللهجة يأمرهم فيه « بأن يعاملونى

بمنتهى الأدب والاحترام ، وأن يفتحوا لى كنائسهم ، ويحدثوا معى بما يعنيهم من الشئون ، هذا فضلا عن الترحيب بى عند القدوم ومباركتى عند الرحيل » . وهكذا استطعت أن أتصل بطائفة لا يعرف الأوربيون عن أحوال معيشتها غير القليل . ولما كانوا قد تحدثوا إلى عما يقع عليهم من مظالم حديثاً ملؤه الصراحة ، فقد كان فى وسعى غير مرة أن أعرض تلك المظالم على الباشا ، وأمكننى بفضل ما أسداه إلى القنصل العام دائماً من مساعدة أخوية ، أن أصل إلى علاج يكفل إزالة ما لحق بهم من أذى وإنى لأرجو أن أكون قد حصلت لهم كذلك على ضمان يحول دون تعرضهم لهذه المظالم مرة أخرى .

حق الملكية :

تحتاج ملكية الأرض فى مصر إلى شيء من الإيضاح . فامتلاك الأرض امتلاكا حقيقياً يعتبر من حق الحاكم ، وذلك فيما عدا الهبات التى تم تسجيلها فى المحكمة ، سواء أكانت هذه الهبات لهيئات متضامنة — كما هو الشأن فى ممتلكات الرهبان — أم كانت لأفراد . وعند ما قضى على المماليك انتقلت أراضيهم إلى حوزة محمد على ، غير أنه كان منظوراً إليهم دائماً على أنه لم يكن لهم سوى حق الانتفاع بتلك الأراضى ، لا حق التصرف فيها تصرفا حراً . ولم يبلغنى نبأ حادثة واحدة انتزعت فيها الأرض من أحد الأفراد إلا إذا كانت ضريبة الأرض لم يتم دفعها . وكثير من الأراضى تمتلكه الهيئات الدينية ، وكثير غيرها فى أيدى القبطيين ، أى الوطنيين المسيحيين وقد سجلت جميعها فى المحكمة طبقاً للأصول المرعية . أما الأراضى المثقلة بالضرائب المتأخرة ، فتسلمها الحكومة إلى جماعات تتعهد بدفعها . على أن نقل الأراضى من يد إلى أخرى أمر من الصعوبة بمكان ، ولو لم تكن عليها ضرائب متأخرة . ومع هذا فإن عملية النقل ليست شاقة على الدوام ، فى الجهات التى تزداد فيها خصوبة التربة . وقد وجدت أن الأراضى يمكن الحصول عليها ممن هى فى حوزتهم ، لقاء مبلغ من المال ، يعادل ريع هذه الأراضى مدة أربع سنوات أو خمس . على أن هذه الأراضى تعود بربح يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ٪ من رأس المال ، إذا أحسنت إدارتها .

الملكية المكتسبة بطول المدة :

على الرغم من أن الحكومة تدعى حق التصرف المطلق فى الأراضى التى لم تسجل فى المحكمة فقد ظهر نوع من حق التملك المكتسب بطول المدة . وفى جميع جهات القطر ، كثير من أصحاب الأرض يعتبرون أنفسهم ملاكا مطلقى التصرف فى ممتلكاتهم . وطبقاً لوجهة النظر هذه فإنهم لا يلقون عنتاً ولا تدخلا ، بل إنهم مطمئنون على أملاكهم .

الأملاك المحبوسة على المساجد :

إن الممتلكات التى تعتبر فى حرز حريز من الاعتداء عليها ، هى الأملاك المحبوسة على المساجد . فلا الحكومة ، ولا قوة الحجة ، تستطيع نقل ملكيتها ، حتى ولو أريد من وراء ذلك تحقيق خير عام ، لا سبيل إلى الشك فيه . فقد أرادت الحكومة منذ زمن طويل أن تمتلك قطعة أرض معينة فى مدينة الإسكندرية ، للقيام بإصلاحات عامة ، فلما لم يمكن التغلب على معارضة الأمناء عليها ، لأن الأرض كانت من الأملاك المحبوسة على المساجد ، لم يكن من المستطاع امتلاكها ، وذلك على الرغم من أن الحكومة بذلت كل ما تملكه من نفوذ لتحقيق هذا الغرض .

ملك العقار مع الإفرنج :

هناك مسألة على جانب كبير من الأهمية تتصل بمصلحة الإفرنج ، الذين استوطنوا بلاد الشرق . ومن المرغوب فيه أن توضع بشأنها بعض الشروط ، حتى يمكن التوفيق بين الملكية والأوضاع الراهنة .

الامتيازات :

عند ما تم الاتفاق على الامتيازات فى بادئ الأمر بين السلطان والدول المسيحية الكبرى فى أوربا ، لم يكن للتجار الذين يتبادلون المتاجر مع الولايات التابعة للدولة العثمانية أى وضع مستقر فى مختلف المراكز التجارية ، ولم يكن يراد لهم أن يستمتعوا بشىء من ذلك . وكان الغرض الذى تستهدفه الامتيازات ، أن تحقق لهم مركزا ممتازا يبعدهم كل البعد عن الخضوع للتشريع العثمانى ، وأن ينشىء لهم محاكم خاصة ، وقصارى القول أن يظلوا تحت رعاية حكوماتهم مباشرة . ومع أنه ليس فى الامتيازات ما يمنع الإفرنجى من أن يشترى أو يمتلك البيوت أو الأراضى ، أو ما سوى ذلك من أنواع العقار ، إلا أن المادة التى تعفى الإفرنجى من جميع الضرائب ، تمنعه بالضرورة من شراء العقار الثابت واقتنائه ، لأن جميع العقارات الثابتة خاضعة للضرائب ، إذ أنها أهم مورد للدخل فى جميع بلاد الشرق . وبناء على ذلك عمدت الحكومات الأوربية المختلفة ، من ذوات الصلة بالامتيازات ، إلى إصدار تعليمات تمنع رعاياها من امتلاك الأرض . بل لقد وصل الأمر إلى حد أن أمرت القناصل أن يبيعوا بيعا جبريا الأراضى التى قد يجدونها فى حوزة رعايا الدول التى يمثلونها .

ممتلكات الإفرنج فى الوقت الحاضر :

كان من أثر ازدياد علاقات الصداقة والتسامح التى توطدت أركانها بين المسلمين

والمسيحيين ، بمضى الزمن وتقدم الحضارة ، أن نشأت حالة جديدة . إذ أن مساحات واسعة من الأرض ، وعددا عظيما من المنازل والمخازن ، أصبح فى حوزة المستوطنين من الإفرنج ! وكان التسجيل فى أغلب الحالات باسم السيدات الإفرنجيات ، إذ اتضح أن هذه الطريقة أنسب وأسهل . غير أن هنالك كثيرا من الحالات التى يظن أنها تتعارض وأساس التشريع الإسلامى . ذلك بأن سجلات المحكمة تحوى أسماء الإفرنج المسيحيين بوصفهم ملاكا معترفا لهم بها فى حوزتهم من الأراضى ، ولا يدرى أحد فى مثل هذه الحالة ما إذا كان فى استطاعة أية قنصلية تنفيذ بيع مثل هذه الممتلكات ، وهل توافق المحكمة على أن يتدخل أحد فى أعمالها ، وهل تهتم بأوامر صادرة من القنصل . ومهما يكن من الأمر فإن التشريع الحالى يتطلب تغييرات هامة ، وليس هنالك تغيير أدعى إلى الارتياح من أن ينال مثل هؤلاء الإفرنج الذين يريدون الإقامة فى الليفانت ، كل تشجيع وضمان لما يشترون ويقتنون من أملاك .

لجنة تنظيم الإسكندرية :

من بين المؤسسات التى يدل وجودها على أن مصر تسير فى طريق الإصلاح سيرا مطردا ، لا أستطيع أن أغفل ذكر لجنة التنظيم فى الإسكندرية . فقد أسست للنهوض بهذه المدينة الهامة ، من حيث نظافتها وتوافر الشروط الصحية فيها ، وجمال منظرها . وقد سنحت لى فرصة للبحث فيما اتخذته هذه الهيئة من اجراءات منذ نشأتها ، فوجدت أنها عملت الشىء الكثير فى سبيل رفاهية الإسكندرية ، إذ اهتمت بتسهيل الحركة فى الشوارع ، وتهوية المنازل ، وملاحظة المبانى القائمة أو المراد إقامتها بوجه عام ، فلا يمكن أن يشيد بناء جديد إلا إذا أقرته اللجنة ، كما أن لها أن تأمر بإزالة جميع مايقلق الراحة ويؤثر فى الصحة العامة . والقنصل البريطانى العام هو رئيس اللجنة على الدوام . وهى مؤلفة من بعض رجال الهيئة الحاكمة من المصريين ، ومعهم عدد أكبر من الأوربيين . وهناك مهندس مدنى متفرغ لأعمالها . وقد أفلحت اللجنة فى إدخال كثير من ضروب التحسين ، وفى التخلص من عوامل كثيرة تقلق الراحة مما جعل المدينة أكثر ملاءمة للصحة . وقد حظيت اللجنة بتأييد الحكومة تأييداً خالصا فى جميع المناسبات .

ويخضع الوالى نفسه وجميع موظفى حكومته لأحكام اللجنة . وأراضى الأوقاف من أهم العقبات التى تقوم فى سبيل شق شوارع جديدة ، وإزالة عوائق المرور ، فهذه الأراضى خاضعة لتشريع استثنائى هو فى الوقت نفسه أسمى التشريعات وأوسعها سلطانا ! وأملاك

المساجد ، كما ذكرت آنفا ، لا يمكن أن يتدخل حتى الحاكم فى شئونها إذ أن القانون الوحيد المعترف به فى المحكمة العليا (المحكمة) هو القرآن ، ويجب أن يخضع له كل تشريع آخر ، كما أن الاعتراضات التى تبديها هذه المحكمة تقضى على أية محاولة لنقل الملكية من يد إلى أخرى .

إزالة الجبانات :

من بين الاقتراحات المفيدة ، التى أعرف أنها صدرت عن هذه اللجنة ، نقل جميع الجبانات إلى خارج أسوار الإسكندرية . فللمسلمين الآن مدافنهم ولكل من الطوائف المسيحية كالأقباط واليونانيين والأرمن والكاثوليك والبروتستانت وكذلك لليهود مقابر لموتاهم على مسافة من المدينة .

الآثار القديمة :

ولكن بينما عمل الشيء الكثير فى سبيل الإصلاحات الحديثة ، تعرضت الآثار المصرية القديمة منذ سنوات لتخريب لا مثيل له . ومهما قيل عن التعصب الدينى الذى كانت تتسم به جموع الفرس تحت قيادة قمبيز ، ومهما قيل عن إهمال العرب وطيش الأتراك ، فإن جيلا واحدا من الأوربيين الذين انتشروا فى جميع أنحاء مصر بدعوى حب الفن والتنقيب عن الآثار القديمة ، قد أحدث فى الآثار المصرية القديمة من التحطيم والتشويه والهدم ما لم يحدثه الحكم الإسلامى طوال قرون كاملة . فهذه البعثات المؤلفة من بعض المغامرين المحدثين ، تقوم بأعمال شائنة تدعو إلى الأسى . وقد شجعنى نجاح لجنة التنظيم ، وهى مؤلفة من مسلمين ومسيحيين ، على أن أنصح لها بالمحافظة على الآثار المصرية القديمة التى أشرت إليها آنفا فى صفحة ٤٩٣ رغبة فى حماية ما بقى من تلك الآثار .

التعليم

لما كان موضوع التعليم لحسن الحظ من الموضوعات التى يوليها العالم المتحضر بالغ اهتمامه ، ولما كانت حكومة محمد على قد نالت شهرة تسبغ عليها شرفا عظيما لما أسدته من مساعدة كبيرة سخية لمشروع واسع النطاق يراد به تعليم الشعب ، فقد رأيت أن أدلى ببيان على شيء من الإسهاب عن النظام المتبع ، وأن أذكر بعض ما يعن لى من ملاحظات عن أوجه النقص ووسائل العلاج .

شورى المدارس :

هناك مجلس للتعليم يدير جميع المدارس فى مصر ، وهذا المجلس ليس منوطا بالإشراف العام فحسب ، بل عليه إلى جانب ذلك إجراء تفتيش شامل على جميع المدارس ، وترشيح المدرسين ليصادق عليهم ناظر الشورى ، وتعيين جميع صغار الموظفين ، ووضع نظم العقاب والجزاء ، هذا فضلا عن القيام بكل ما يتصل بأعمال التعليم من مكاتبات . ويطلب إلى أحد أعضاء الشورى كل ثلاثة أشهر زيارة المدارس وتقديم « جورنال » عنها . أما نظارها ومديروها فيطالبون بتقارير شهرية ترفع إلى المجلس . ويرأس أحد أعضائه الامتحان السنوى الذى يعقد لاختيار الطلبة . ويتألف المجلس من رئيس وثلاثة أعضاء دائمين وستة استشاريين ، وله سكرتير ليس له حق التصويت . وهناك قوانين كثيرة لتنظيم المدارس أعدت باللغة الفرنسية ، ثم طبعت باللغة العربية . وهكذا أصبح للتعليم نظام يشرف عليه ناظر المعارف العمومية ، يعاونه مجلس فيما يحتاج إلى المداولة . وهناك مدارس ابتدائية وثانوية وخاصة يجب أن يمر الطلبة بها جميعا .

وقد عهد بمشروع تنظيم المدارس فى مصر إلى مختار بك و « كلوت » بك و « كيانى » بك Kiany و « أرتين » أفندى واسطفان أفندى و « هامون » Hamond و « ڤاران » Varin وحكيكيان ورفاعة وبيومى و « لامبير » Lambert » ودوزول « Duzol . فاستشاروا « لينان » Linant و « برينو » Bruneau و « وبولونينى » Bolognini بوصفهم إخصائيين . وأنشئت مدارس ابتدائية وتجهيزية وخصوصية .

المدارس فى مصر :

الابتدائية (خمسون مدرسة) ، موزعة على المديريات تبعا لعدد السكان ، وتستوعب ٥٠٠ر٥ طالب . أما نظام التعليم فواحد فى الجميع .

التجهيزية (مدرستان) فيهما ٥٠٠ر١ طالب فى القاهرة و ٥٠٠ فى الإسكندرية .

المدارس الخصوصية : مدرسة الألسن للترجمة من التركية والعربية والفرنسية .

مدارس الهندسة :

الغرض منها إعداد طلبة للدفعية ، ومهندسين للطرق والكبارى ومعدنين وغير ذلك .

مدرسة المدفعية

« السوارى

« البيادة

مدرسة الطب

« الطب البيطري .

الخضوع لنظام واحد فى التعليم :

يتبع نظام واحد فى التعليم ، فيعقد امتحان سنوى فى شهر شعبان ، وتبدأ العطلة من أول رمضان ، وتنتهى فى ٤ شوال ، وتدرس حالة المدارس كل ثلاثة أشهر ، وتقدم كل مدرسة تقريرا شهريا .

الأساتذة والتلاميذ

لجميع الأساتذة رتب عسكرية ومرتبات و « تعيينات » .

أما التلاميذ فيتقاضون فى : —

	السنة الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
	ق	ق	ق	ق	ق
الابتدائية	٨	١٠	١٢	—	—
التجهيزية	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	—
الخصوصية	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠
مدرسة المعليات	٨٠	٩٠	١٠٠	—	—

« التعيينات » :

« التعيينات » المخصصة هى :

	المدارس الابتدائية	التجهيزية	الخصوصية
الخبز	٣٠٠ درهم	٣٠٠ درهم	٣٠٠ درهم
العدس	٤٠ درهما	١٠ دراهم	١٠ دراهم
الملح	٦ دراهم	٥ »	٥ »
الفول	٣٠ درهما	—	—
الزبد	١٠ دراهم	١٤ درهما	١٨ درهما
الزيت	٤ دراهم	٤ دراهم	٤ دراهم
الصابون	٢ درهمان	—	—
الشمع	٣ دراهم	٣ دراهم	٣ دراهم

الوقود	٢٠٠ درهم	٤٠٠ درهم	٤٠٠ درهم
الضأن	—	٦٠ درهما	٨٠ درهما
الأرز	—	٤٠ درهما	٥٠ «
الدقيق	—	٢٠ «	٢٥ «
العسل الأسود	—	٥ دراهم	٥ دراهم
الخضراوات	—	١٠٠ درهم	١٢٠ درهما

المدارس التجهيزية والخصوصية :

لطلبة المدارس التجهيزية والخصوصية زى خاص ، يتألف من صديرى وسروال وحزام . أما المدارس الابتدائية فيصرف للتلميذ بها فى كل سنة قميصان و « لباسان » وتكذان وجلباب وزوجان من الراكيب ومنشفتان ، كما يصرف له طربوش واحد و « زعبوط » واحد من الصوف كل ثمانية عشر شهرا .

غير أن مخصصات الطالب تزيد على ذلك بمقدار الثلث تقريبا فى المدارس التجهيزية والخصوصية . وهناك تعليمات بشأن الأثاث فى مختلف المدارس ، ففى المدارس الابتدائية ينام الأولاد على الحصير ، ولكل منهم بطانية وملاءة وحرام ، أما فى المدارس التجهيزية والخصوصية فيصرف للتلميذ سرير جديد بفراش عادى .

المدارس الابتدائية :

خمسون : ٤ فى القاهرة وواحدة فى الإسكندرية فى كل منها ٢٠٠ تلميذ .

٤٥ فى المديريات فى كل منها ١٠٠ تلميذ .

مدة الدراسة :

يؤخذ التلاميذ من سن السابعة إلى الثانية عشرة تبعاً لعدد السكان ، ويتلقون العلم مدة ثلاث سنوات ، يتعلم التلميذ فيها القراءة والكتابة واللغة العربية والدين ومبادئ الحساب .

وشورى المدارس منوط بتوجيه الدراسة فى المدارس الابتدائية ، غير أن لكل مدرسة ناظراً وبها اثنان من المدرسين ووكيل و « طبله جى » للخرج (كلارجى) وكاتب وطاه وترزى واثنان لغسل الملابس وخادمان (فراشان) وسقاءان وبواب وحلاق وصبى

حلاق . ويقدم الغذاء والكساء للتلاميذ فى المدرسة ، كما أنهم يبيتون بها . أما العقوبات فهى التأنيب العلنى أولا والحجز فى المدرسة ثانياً ، والحجز مع الاقتصار على تناول الخبز والماء ثالثا ، والكرباج أى الضرب على الأقدام رابعاً ، والطرد خامساً ، ومدى السلطة فى توقيع هذه العقوبات تحددها الأوامر واللوائح . وفى كل ثلاثة أشهر يقوم بالتفتيش على المدارس الابتدائية مندوب عن شورى المدارس ثم يرفع تقريراً إلى المجلس . ويعقد امتحان سنوى تحت إشراف أحد أعضاء الشورى لاختيار التلاميذ الذين ينقلون إلى المدارس التجهيزية .

وهناك سجل يعرف منه مدى تقدم جميع التلاميذ ، ترفع بياناته سنويا إلى الشورى حتى يقف على مدى تقدمهم ويقرر نقلهم إلى مدارس أرقى . ومكاتب المبتديان التى أنشئت هى :—

مكاتب المبتديان :

مكاتب المبتديان

المديريات	المدن	عدد المدارس	التلاميذ	ملاحظات
القليوبية	قليوب	١	١٠٠	
	بنها	١	١٠٠	ملحق بمكتب قليوب
الجيزة	الجيزة	١	١٠٠	
	حلوان	١	١٠٠	
المنوفية	منوف	١	١٠٠	
	أشمون	١	١٠٠	
	شبين الكوم	١	١٠٠	
	أبيار	١	١٠٠	ملحق بمكتب أشمون
	المحلة	١	١٠٠	
	زفتى	١	١٠٠	
	شربين	١	١٠٠	
الغربية	فوة	١	١٠٠	
	طنطا	١	١٠٠	
	الجعفرية	١	١٠٠	
	نبروه	١	١٠٠	
الشرقية	بلبيس	١	١٠٠	
	ميت غمر	١	١٠٠	
	المنصورة	١	١٠٠	
	المنزلة	١	١٠٠	
الدقهلية	ميت العز	١	١٠٠	
	العزيزية	١	١٠٠	
	الزقازيق	١	١٠٠	
	كفور نجم	١	١٠٠	

(تابع) مكاتب المبتديان

المديريات	المدن	عدد المدارس	التلاميذ	ملاحظات
	النجيلة	١	١٠٠	
البحيرة	دمنهور	١	١٠٠	ملحق بمكتب الرحمانية
	الرحمانية ..	١	١٠٠	
	بنى سويف	١	١٠٠	
نصف أول ...	بوش ...	١	١٠٠	
	الفيوم	١	١٠٠	
	الفشن	١	١٠٠	
نصف ثان... ...	بنى مزار	١	١٠٠	ملحق بمكتب الفشن
	المنيا	١	١٠٠	
	ملوى	١	١٠٠	
	منفلوط	١	١٠٠	
	أسيوط .	١	١٠٠	
	أبو تيج	١	١٠٠	
نصف أول	الساحل	١	١٠٠	
قبلى	جرجا .	١	١٠٠	
	طهطا	١	١٠٠	
	سوهاج	١	١٠٠	
	أخميم	١	١٠٠	
قنا	فرشوط	١	١٠٠	
	قنا	١	١٠٠	
إسنا	قامولة	١	١٠٠	
	إسنا	١	١٠٠	
القاهرة	القاهرة	١	١٠٠	المكاتب الأربعة بالقاهرة
الإسكندرية ...	الإسكندرية	١	١٠٠	يضمها بناء واحد فى الخانقاه

المدارس التجهيزية :

تتلقى المدارس التجهيزية تلاميذها من مكاتب المبتديان ، وتعمل على إعدادهم للمدارس الخصوصية ، حيث يستغرق منهج الدراسة أربع سنوات ، قد تمتد إلى خمس ، إذا استدعت ذلك ظروف خاصة . وهناك أربع فرق دراسية تمثل المراحل المختلفة لتقدم التلاميذ ، ويعبر التلاميذ بتلك المراحل واحدة تلو الأخرى ، عقب امتحانات تعقد لهم . وتشمل المناهج اللغة العربية والتركية والفارسية ، وكذلك الحساب ومبادئ الجبر ومبادئ الجغرافية والتاريخ العام والجغرافية العامة والخط والرسم الخطي والرسم . ويتولى شورى المدارس تنظيم المناهج . ولكل مدرسة مدير ، ووكيل ، وثلاثة من مراقبي الدراسة واثنا عشر مدرسا ، واثنا عشر أستاذا للغات العربية والتركية والفارسية ، وأستاذ للتاريخ وآخر للجغرافية ، وثلاثة مدرسين للرسم ، وأستاذان للخط الثلث ، ومثلهما للرقعة .

وعلى المدير أن يتصل بشورى المدارس في كل ماله صلة بالمدرسة ، ولمراقبي الدراسة سلطة كاملة على المدرسين والأساتذة ، وهم مكلفون حفظ النظام بالمدرسة ، وعلى المدرسين أن يتصلوا بهم دائما لتلقي تعليماتهم . ويعهد إلى المدرسين خاصة بالإشراف على الطلبة في غير أوقات الدراسة ، فيصحبونهم في نزهاتهم ، ويشرفون على المنابر التي ينامون فيها . ويتلقى الأساتذة تعليماتهم من المدير والوكيل . أما الموظفون الآخرون فهم الناظر وكاتب الحسابات والكاتب الثاني ووكيل الخرج و « خرجي » « للبياضات » وآخر لباقي الأدوات والطاهي الأول والطاهي الثاني ومساعد الطباخ والقباني و « الترزية » وصانعو الأحذية والغسالون والحلاقون ورئيس الخدم ومساعدوه والسقاء ومساعدوه وخدم الحمامات وخدم الإضاءة وقارعو الطبول والنافخون في الأبواق والبوابون والحطابون . وهناك هيئة طبية تتكون من طبيب ومساعد أول ومساعد ثان وصيدلي ومساعدين له وناظر وكاتب وممرض واثنين من الغسالين وترزي وعامل الصيدلية وفراش المخزن وحلاق وسقاء وبواب . والمدارس خاضعة للنظام العسكري ، فيعيش الطلبة في ثكنات ، ويؤلفون ثلاث كتائب ، في كل منها أربع سرايا ، وفي كل سرية ١٢٥ طالبا . ويحصل الطلبة على ما يناله الضباط من رتب عالية . ويتولى مراقب الدراسة قيادة الكتائب ، أما المدرسون فيتولون قيادة السرايا . والعقوبات المسموح بها هي (١) الإنذار (٢) التأنيب على مسمع من جنود الكتائب (٣) عزل الطلبة المذنبين عن غيرهم (٤) الإنزال من الرتبة (٥) الحرمان منها (٦) ارتداء السترة مقلوبة (٧) الحجز في غرفة خاصة (٨) الحبس (٩) الحبس مع الاقتصار على تناول الخبز والماء (١٠) الحبس في

غرفة مظلمة « الزنزانة » (١١) الضرب بالكرباج (١٢) الطرد من المدرسة . وقد حدد قانون التعليم الحالات التى توقع فيها هذه العقوبات .

وفى المدرسة مجلس للتعليم والنظام يجتمع فى كل شهر ويقدم تقريرا إلى شورى المدارس . ويتألف مجلس إدارة المدرسة من المدير رئيسا والوكيل وأحد مراقبى الدراسة واثنين من الأساتذة وسكرتير يختار من بين المدرسين ، دون أن يكون له حق التصويت . ولا يمكن فصل طالب بغير قرار يصدره مجلس إدارة المدرسة بعد أن يسمع من الطالب دفاعه ، ولابد من أن يصادق شورى المدارس على قرار الفصل . ويجب أن يستخدم الطالب المفصول فى إحدى الوظائف الصغرى . ويتجدد اختيار أعضاء مجلس إدارة المدرسة سنويا ، وبذلك يشترك كل موظف فى المجلس حين يأتى دوره . وبعد كل ثلاثة أشهر يجب إجراء تفتيش على المدارس التجهيزية ، بحضور عضو من أعضاء الشورى ، أو مندوب عن ذلك المجلس . وعلى العضو أو المندوب أن يقدم إلى الشورى تقريرا عن حالة المدرسة ومستقبلها ووسائل إصلاحها . ويعقد امتحان سنوى لنقل الطلبة إلى فرقة أعلى ، ثم إلى المدارس الخصوصية ، على أن ترفع إلى الشورى كل حالة بالتفصيل . أما الطلبة الذين لايقبلون فينقلون إلى وظائف حكومية صغيرة . ويعين الوالى المديرين والوكلاء بترشيح من الشورى . وستضم المدرسة التجهيزية بالإسكندرية ٥٠٠ من الطلبة ، وسوف تطبق عليها جميع النظم السابقة .

أما الهندسخانة فقد أنشئت على غرار زميلتها فى باريس ، والغرض منها تخريج ضباط للخدمة فى سلاح المدفعية برا وبحرا ، وضباط مهندسين ، ومهندسين للأشغال العامة والمناجم ، ومديرين لمصانع البارود وملح البارود ، وضباط يعرفون علم هيئة الأرض ومساحتها « الجيودزيا » لأعمال أركان الحرب ، وأساتذة فى علوم الرياضة والطبيعة .

ويؤخذ طلبتها من المدارس التجهيزية ، ومدة الدراسة ثلاث سنوات ، وعدد الفرق ثلاثة ، والمواد التى تدرس هى : (١) الهندسة العالية (٢) الجبر العالى (٣) حساب المثلثات (المستقيمة والكروية) (٤) الهندسة الوصفية (٥) الإحصاء (٦) الهندسة التحليلية (٧) التفاضل والتكامل (٨) الميكانيكا (٩) هيئة الأرض ومساحتها (الجيودزيا) (١٠) الآلات (١١) الطبيعة (١٢) الكيمياء (١٣) الفلك (١٤) علم المعادن (١٥) هندسة المبانى (١٦) الجيولوجيا (١٧) فكرة عامة عن الآلات وتركيبها (١٨) رسم الخطط (١٩) الرسم الخطى والطبوغرافى .

ويقوم مجلس إدارة المدرسة بتنظيم منهج الدراسة سنة بعد أخرى ، ويصادق على ذلك

شورى المدارس . والموظفون هم المدير والوكيل واثنان من أساتذة الرياضة واثنان من المساعدين وأستاذ للطبيعة والفلك والكيمياء وأحد المساعدين وأستاذ للجيودزيا وتصميم المشروعات والرسم الخطى وأستاذ للمناجم والجيولوجيا والمعادن وأمين لحفظ الأثاث وأستاذ للهندسة المعارية وفن البناء وأعمال الهيدروليكا وأستاذ لصنع الآلات وأمين لحفظ النماذج وصانع لها واثنان من الخراطين .

وتسير المهندسخانة ، فيما يتصل بموظفيها الإداريين ، والقسم الطبى التابع لها ، وتنظيمها العسكرى ، ونظام العقوبات بها ، والنظم الموضوعة لتفتيشها ، ورفع تقرير عنها إلى شورى المدارس كل ثلاثة شهور وفى نهاية كل سنة ، وفى تأليف مجلسها الخاص ، على النحو المتبع فى المدارس التجهيزية ، وقد سبق تبيانه .

وتلاميذ المهندسخانة الذين ينجحون فى إتمام دراستهم يرشحون لرتبة الملازم الثانى بعد الحصول على موافقة الوالى . أما الراسبون فيصبحون صف ضباط .

وفى قسم المعادن تتبع المناهج الآتية : (١) الكيمياء والصناعة وتطبيقها على المصنوعات والمواد الخام وعلى الأشياء النافعة الموجودة فى مصر أو المستوردة من الخارج على أن يشتغل الطلبة بأيديهم ويزوروا المصانع بأنفسهم (٢) مناهج فى الجيولوجيا وعلم المعادن مع السفر إلى الجهات الجبلية والقيام برحلات أخرى (٣) الآلات وإدارة المناجم (٤) رسم الآلات والأفران وما إليها ، وكذلك رسوم المحاجر وصنع الزجاج (٥) صنع الآلات والخراطة .

وفى قسم الأشغال العامة (١) منهاج عن أعمال الهيدروليكا والكبارى وفتحات القناطر وحواجز لصد الأمواج خارج الموانى والسدود والترع والطرق وما إليها (٢) الهندسة الوصفية مع تطبيقها على بناء السقوف وقطع الأحجار (٣) علم المعادن .

المهندسخانة :

أنشئت المهندسخانة فى عام ١٨٣٤ ، وكان بها ٢٢٥ طالباً عند ما زرتها فى العام الماضى . وكان مديرها حكيكيان أفندى ، وقد تعلم فى انجلترة . وتوضح الجداول المرافقة منهج الدراسة توضيحاً تاماً .

خطة الدراسة لطلبة المهندسخانة

١٢٥٢ هجرية — قسم الطرق والكباري

الأيام	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
الاستيقاظ						
	طوبوغرافية	جبر	طوبوغرافية	جبر	طوبوغرافية	جبر
الإفطار						
	طوبوغرافية	جبر	طوبوغرافية	جبر	طوبوغرافية	جبر
لغة عربية						
علوم						
الغداء والفسحة						
جغرافية — رسم						
استذكار اللغة العربية						
العشاء والفسحة						
تلاوة واستذكار						
النوم						

١٢٥٣ هجرية — قسم الطرق والكباري

الأيام	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
الاستيقاظ						
	طوبوغرافية	فن البناء	ميكانيكا	طوبوغرافية	فن البناء	هندسة وصفية
الإفطار						
رسم						
لغة عربية						
دراسات علمية						
الغداء والفسحة						
جغرافية						
استذكار اللغة العربية						
رسم						
العشاء والفسحة						
دراسات علمية						
النوم						

(تابع) خطة الدراسة للطلبة المهندسخانة

١٢٠٥ هجرية — قسم الطرق والكبارى

الأيام	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
النوم						
دراسات علمية						
العشاء والفسحة						
رسم						
استذكار لغة عربية						
الغداء والفسحة						
رسم						
لغة عربية						
الإفطار						
	طبوغرافيا	فن البناء	ميكانيكا	طبوغرافيا	فن البناء	هندسة وصفية
الاستيقاظ						

١٢٠٤ هجرية — قسم الطرق والكبارى

الأيام	السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس
النوم						
دراسات علمية						
العشاء والفسحة						
دراسات علمية						
استذكار لغة عربية						
رسم						
الغداء والفسحة						
رسم						
لغة عربية						
الإفطار						
	طبوغرافيا	ميكانيكا	فن البناء	طبوغرافيا	فن البناء	هندسة وصفية
الاستيقاظ						

(تابع) خطة الدراسة لطلبة المهندسخانة

١٢٥٢ هجرية — قسم على نسق مدرسة السنترال

اليوم	الاستيقاظ	رياضيات	الإفطار	رياضات	لغة عربية	علوم	الغداء والفسحة	جغرافية — رسم	استذكار لغة عربية	العشاء والفسحة	مراجعة	النوم
السبت [illegible]												
الأحد												
الاثنين												
الثلاثاء												
الأربعاء												
الخميس												

١٢٥٣ هجرية — قسم على نسق مدرسة السنترال (باريس)

اليوم	الاستيقاظ		الإفطار	لغة فرنسية	لغة عربية	امتحان في العلوم	الغداء والفسحة	جغرافية	استذكار اللغة العربية		العشاء والفسحة	استذكار اللغة الفرنسية	النوم
السبت [illegible]		ميكانيكا											
الأحد		ميكانيكا								رسم			
الاثنين		هندسة وصفية								رسم			
الثلاثاء		كيمياء								طبيعة			
الأربعاء		هندسة وصفية								رسم			
الخميس		كيمياء								طبيعة			
										رسم			

(تابع) خطة الدراسة لطلبة المهندسخانة

١٢٥٤ هجرية

قسم على نسق مدرسة السنترال (بباريس)

السبت	الاستيقاظ	تاريخ طبيعي	الإوطار	لغة عربيه	كيمياء / رسم	الغداء والفسحة	لغة فرنسة	استذكار لغة عربية	دراسات علمية	العشاء والفسحة	استذكار اللغة الفرنسية	النوم
الأحد		فن البناء			رسم							
الاثنين		ميكانيكا			أشغال يدوية							
الثلاثاء		صناعة			جيولوجيا أو علم المعادن / رسم							
الأربعاء		كيمياء			أشغال يدوبة							
الخميس		هندسة وصفية			ميكانيكا / رسم							

١٢٥٥ هجرية

قسم على نسق مدرسة السنترال (بباريس)

السبت	الاستيقاظ	أشغال يدوية	الإفطار	لغة عربية	أشغال يدوية	الغداء والفسحة	استذكار اللغة العربية	لغة فرنسية	العشاء والفسحة	استذكار اللغة الفرنسية	النوم	دراسات علمية
الأحد		كيمياء			أشغال يدوية							
الاثنين		كيمياء			صحة / رسم							
الثلاثاء		اقتصاد سياسي			آلات / رسم							
الأربعاء		آلات			تاريخ طبيعي / رسم							
الخميس		فن البناء			أشغال يدوية							

(تابع) خطة الدراسة لطلبة الهندسخانة

١٢٥٣ هجرية — قسم المأذون والناجح

النوم					
دراسات علمية					
العشاء والفسحة					
رسم					
استذكار لغة عربية					
جغرافية					
الغداء والفسحة					
رسم					
لغة عربية					
رسم					
الإفطار					
فن البناء	طبوغرافيا	القطاعات المخروطية وميكانيكا	آلات	آلات	هندسة وصفية
الاستيقاظ					

١٢٥٢ هجرية — قسم المأذون والناجح

النوم					
مراجعة					
العشاء والفسحة					
استذكار اللغة العربية					
جغرافية — رسم					
الغداء والفسحة					
علوم					
لغة عربية					
هندسة	جبر	هندسة	جبر	هندسة	جبر
الإفطار					
هندسة	جبر	هندسة	جبر	هندسة	جبر
الاستيقاظ					
السبت	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس

(تابع) خطة الدراسة لطلبة المهندسخانة

١٢٠٤ هجرية — قسم المعادن والمناجم											
	الاستيقاظ		الإفطار	لغة عربية	رسم	الغداء والفسحة	استذكار اللغة العربية	رسم	العشاء والفسحة	دراسات علمية	النوم
السبت		آلات									
الأحد		صناعة									
الاثنين		كيمياء									
الثلاثاء		إمساك الدفاتر									
الأربعاء		آلات									
الخميس		هندسة وصفية									

١٢٠٥ هجرية — قسم المعادن والمناجم											
	الاستيقاظ		الإفطار	لغة عربيـة	رسم	الغداء والفسحة	استذكار اللغة العربية	رسم	العشاء والفسحة	دراسات علمية	النوم
السبت		كيمياء									
الأحد		هندسة وصفية									
الاثنين		تعدين									
الثلاثاء		صناعة									
الأربعاء		كيمياء									
الخميس		صناعة									

توزيع المناهج والتمرينات بالمهندسخانة فى القاهرة فى عام ١٢٥٣ — ١٢٥٤ هجرية

القسم الأول يتألف من ثلاثة وعشرين طالبا يعدون ليكونوا أساتذة . وقد شرعوا هذا العام (١٢٥٣ — ١٢٥٤) فى دراسة المنهج المقرر على طلبة السنة الأولى بمدرسة الهندسة فى باريس

	نصف ساعة	١½ ساعة	نصف ساعة	من ١½ ساعة إلى ساعتين	من ساعة إلى ساعتين	من ١½ ساعة إلى ساعتين	من ١½ إلى ساعتين	ساعة واحدة	ساعة واحدة	من ساعة إلى ١½ ساعة	ساعة ونصف	ساعة ونصف	نصف ساعة
السبت	الاستيقاظ	لغة عربية وتركية وفارسية فى الفصول	الإفطار	خـــــــروج			الفسحة والغداء	خط ورسم (بالفصل)	رسم خرائط (بالفصل)	استذكار (بالفصل)	الفسحة والعشاء	أسئلة يوجهها الأساتذة (بالفصل)	النوم
الأحد				فن البناء (بالفصل)	رسم (بالفصل)	طبيعة (بالمدرج)							
الاثنين				ميكانيكا (بالفصل)	قطع الأحجار وصنع السقوف بالمدرج								
الثلاثاء				طبيعة (بالفصل)	رسم (بالفصل)	علم المعادن (بالمدرج)							
الأربعاء				طبيعة (بالفصل)	أشغال يدوية بالمدرج								
الخميس				هندسة وصفية (بالفصل)	رسم (بالفصل)	ميكانيكا بالمدرج							

(تابع) توزيع الدروس والتمرينات بالمهندسخانة فى القاهرة فى عام ١٢٥٣ — ١٢٥٤ هجرية

القسم الثانى يتألف من اثنين وعشرين طالبا يعدون للتخرج فى آخر عام ١٢٥٤ للعمل بالمصانع

السبت	الاستيقاظ	لغة عربية وتركية وفارسية (بالفصول)	الإفطار	خـــــروج		الفسحة والمشاء				الفسحة والمشاء	أسئلة يوجهها الأساتذة ليلا (بالفصول)	النوم
الأحد				ميكانيكا (بالفصل)	رسم الآلات (بالفصل)		خط بالفصول	رسم (بالقاعة)	خط بالفصول			
الاثنين				طبيعة (بالفصل)	محاسبة (بالفصل) / خط (بالفصل)		الذهاب إلى المصانع لصنع الآلات					
الثلاثاء				هندسة وصفية (بالفصل)	رسم الآلات (بالفصل)		خط (بالفصول)	رسم (بالقاعة)	استذكار (بالفصول)			
الأربعاء				كيمياء	أشغال يدوية (بالمدرج)							
الخميس				ميكانيكا (بالفصل)	رسم الآلات (بالفصل)							

(تابع) توزيع الدروس والتمرينات بالمهندسخانة فى القاهرة فى عام ١٢٥٣ — ١٢٥٤ هجرية

القسم الثالث يتألف من ١٨٠ طالبا من مدرسة أبى زعبل يبقون بالمدرسة ثلاث سنوات لإتمام منهج الدراسات الهندسية المقرر عليهم إذا أريد إنشاء المدرسة الخصوصية للطرق والكبارى

	الاستيقاظ	لغة عربية وتركية وفارسية ، بالفصول	الإفطار		رسم بالطباشير على حسب طريقة فرانكور Francoeur (بالفصول)		الفسحة والغداء	خط (بالفصول)		مدرج الجغرافيــة	الفسحة والعشاء	أسئلة يوجهها الأساتذة ليلا بالمدرج	النــوم
السبت				مدرج الجبر					مراجعا بالفصول مع « الألفوات » أى المبيدين				
الأحد				مدرج الهندسة									
الاثنين				مدرج الاستذكار									
الثلاثاء				مدرج الجبر									
الأربعاء				مراجعات مع « ألفوات » الفصول					مدرج الهندسة				
الخميس				مدرج الاستذكار					ت				

مدرسة البيادة :

يلتحق بمدرسة البيادة كذلك تلاميذ من المدارس التجهيزية ، ومدة الدراسة بتلك المدرسة ثلاث سنوات ، وبها فرق ثلاث ، يدرس فيها (أولا) مبادىء التحصين والهجوم على الحصون والدفاع عنها (ثانياً) الطبوغرافية ورسم الخطط (ثالثاً) مناورات المشاة والتمرين على استخدام السلاح (رابعاً) واجبات الخدمة الداخلية والشرطة ونظام الحاميات والأورط والبلوكات .

والقائمون بالتعليم هم مدير المدرسة (قومندان) ووكيل المدير ووكيل القومندان وأستاذ للطبوغرافية والخطط وآخر للتحصين والهجوم والدفاع وأربعة يوزباشية من المشاة وأربعة ملازمين ومدرب للسلاح ومعلم للرياضة البدنية .

وهى تشبه المدارس التجهيزية فى إدارتها الداخلية . ويرأس هيئة الامتحان السنوى عند عقده أحد جنرالات الجيش .

مدرسة السوارى :

يلتحق بمدرسة السوارى (أولا) ضباط يعدون ليكونوا معلمين بالجيش ، (ثانياً) تلاميذ من المدارس التجهيزية ، (ثالثاً) جنود من الشبان ليكونوا ضباط صف وأمراء آلايات و « بروجية » وعلى كل آلاى من الفرسان والمدفعية الراكبة من آلايات الحرس والجيش أن يرسل فى كل عام ضابطا إلى مدرسة السوارى . أما بلوكات المدفعية المشاة (على العربات) وسلاح المهندسين والمهمات ، فترسل كل سنتين ضابطا برتبة ملازم لا تقل سنه عن الثلاثين ويجب أن ترشحه هيئة الضباط للمفتش العام ، وأن يكون هذا الترشيح راجعاً إلى كفايته وحسن مسلكه . ويقضى هؤلاء الضباط سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر فى مدرسة السوارى ، وعليهم أن يستحضروا معهم خيولهم ، وأن يظلوا تحت الاختبار ثلاثة أشهر يقبلون فى أثنائها بالمدرسة رسمياً .

أما تلاميذ المدارس التجهيزية ، فعليهم أن يجتازوا ما يعقد لهم من امتحانات مبدئية . ومدة الدراسة ثلاث سنوات أو أربع على الأكثر ، يوزعون بعدها على آلايات الجيش المختلفة .

والتعليم فى مدرسة الفرسان عسكرى من أوله إلى آخره . ويشمل خدمة السوارى فى الميدان وفى الحصون والمعسكرات ، كما يشمل الفروسية وتعليم البيادة والسوارى وإطلاق

البنادق والمسدسات والمناورات وسياسة الخيل . أما نظام الامتحان والترقى فعلى غرار ما يجرى فى غيرها من المدارس الخصوصية .

والقائمون بالتعليم هم القومندان (المدير) ونائب المدير واثنان من البمباشية وثمانية يوزباشية ورئيس الاسطبلات ومساعد له ورئيس لملاحظة الخيول ومدرب لركوبها ومدرس رسم ومدرس موسيقى ومعلم لألعاب السيف واثنان من الرؤساء وأستاذ للطب البيطرى وثلاثة من الضباط برتبة صاغقول أغاسى

أما الموظفون الإداريون فهم الناظر وأمين البلوك وكاتب الحسابات ووكيل الخرج و « الخزنجى » ومساعد الطبيب البيطرى وبيطاران ويوزباشى وأمير ألاى « للبروجية » وستة عشر « بروجيا » وأربعة من صانعى الدروع وأربعة من السروجية وأربعة من الترزية وأربعة من صانعى الأحذية ورئيس للطهاة وبعض الطهاة ومساعدوهم وغسالون وحلاق و « كلاف » وصانعو السيوف وسقاءون وسائس لكل أربعة من الخيول .

وثم هيئة طبية على غرار ما فى سائر المدارس . ويطلب إلى التلاميذ فى الشهور الثلاثة الأولى من دراستهم أن يتعهدوا خيولهم بأنفسهم . ويؤلف الطلبة فى مدرسة الفرسان كتيبتين كل منهما تتألف من :—

١ رئيس البيطارية .

٨ بيطارية .

١ رائد .

١٦ أمير الايا .

١١٢ تلميذا .

٤ من « البروجية » .

ويختار الضباط وأمراء الألايات من بين التلاميذ . وتطبق على الفرسان قوانين الخدمة العسكرية . أما العقوبات التى توقع على التلاميذ طبقاً لما يحدده القانون فهى : ١ — الاعتقال ٢ — المحاكمة أمام ضباط النظام ٣ — السجن — أو السجن مع الاقتصار على الخبز والماء ٤ — الحبس فى غرفة مظلمة (الزنزانة) ٥ — الجلد ٦ — الطرد . أما عقوبات الضباط فهى ١ — الحجز ٢ — الحبس ٣ — السجن ٤ — الطرد .

ويتبع فى إجراءات الطرد ما يتبع فى سائر المدارس الخصوصية ، فلا بد من سماع أقوال المتهم ورفع الأمر إلى شورى المدارس .

ويعقد كل ثلاثة شهور وفى آخر كل سنة امتحان كما هو الشأن فى سائر المدارس. ويرفع إلى الشورى تقرير خاص عن مدى تقدم كل تلميذ.

مدرسة الطوبجية:

تستمد مدرسة الطوبجية تلاميذها من الهندسخانة، فإذا لم يكن العدد كافياً أخذ الباقى من مدرسة طرة. ويقسم الطلبة الثلاثمائة الذين تضمهم الآن مدرسة بلاق أربعة أقسام فى كل منها خمسة وسبعون طالباً يتعلمون: —

١ — الرياضيات: أى الحساب ومبادىء الهندسة والجبر وحساب المثلثات والهندسة الوصفية.

٢ — الطبوغرافية الخطية ورسم الخطط.

٣ — مناورات البيادة والسوارى.

٤ — « الدفعية.

٥ — إنشاء البطاريات.

٦ — عمل المفرقعات الحربية.

٧ — عمل الدفعية فى الألايات والميدان والحصون.

٨ — منهج فى الاستحكامات المؤقتة والدائمة ومهاجمة الحصون والدفاع عنها.

٩ — بناء الكبارى.

١٠ — الاحتطاب وعمل فتيل البارود وأكياس الرمل الخ.

ويدرب التلاميذ فى الميدان. وتتألف الفرقة الأولى من تلاميذ يلحقون بالجيش فى نهاية العام برتبة الملازم الثانى. أما رتب الفرق الأخرى فتتناسب ومدى تقدمهم.

أما القائمون بالتعليم فهم قومندان يشغل منصب مدير المدرسة، ووكيل، واثنان من اليوزباشية قسم الدفعية، واثنان من الملازمين، وأستاذ للرياضة، وأستاذ للاستحكامات، ومدرس للمناورات والدفعية، ومعلم لاستخدام السلاح، ومدير للأسلحة وثلاثة مساعدين من ضباط الصف.

وتشبه هيئة الإدارة والقسم الطبى وقوانين النظام وقواعد الامتحان والنقل مثيلاتها فى المدارس الأخرى الخصوصية. وللمدرسة مجلس للتعليم يعقد جلسات شهرية ويعرض عليه تقرير الوكيل فيقترح ما يراه من ضروب الإصلاح. ونظام المدرسة هو النظام الذى تتبعه المدارس

التجهيزية والمدارس الخصوصية . أما قوانين الامتحانات والنقل ، فعلى غرار ما أوضحناه في المدارس التي سبقت الإشارة إليها .

مدرسة الألسن :

الغرض من مدرسة الألسن إعداد مترجمين للمصالح العامة المختلفة و «ألفوات» (تلاميذ مدرسين) للمدارس التجهيزية . ويؤخذ تلاميذها من المدارس التجهيزية . ومدة الدراسة خمس سنوات قد تمتد إلى ست . وهناك خمس فرق تمثل مراحل التعليم المختلفة ، ولكن الانتقال من فرقة إلى أخرى لا بد أن يكون نتيجة امتحان . والمواد التي تدرس هي اللغات العربية والتركية والفرنسية ومبادىء الرياضة والتاريخ والجغرافية . ويستطيع شورى المدرسة النظر في تعديل المناهج خلال الاجتماعات السنوية التي يعقدها .

أما المدرسون فهم المدير واثنان من مراقبي الدراسة وأستاذان من الدرجة الأولى للغة العربية وأستاذ من الدرجة الأولى للتركية وثلاثة أساتذة للفرنسية يكلفون فوق ذلك تدريس الرياضة والتاريخ والجغرافيـة . ويعهد إلى مراقبي الدراسة بملاحظة دراسات الطلبة في غير أوقات الدراسة . أما الموظفون الآخرون الذين يتولون الإدارة والقسم الطبي فإنهم يسيرون وفق النظام المتبع في المدارس الخصوصية التي سبقت الإشارة إليها . ونظام المدرسة عسكري ، ويوزع الطلبة على بلوكين يضم كل منهما خمسة وسبعين طالبا ويرأسهما مراقبو الدراسة ، أما أمناء البلوكات فيختارون من بين التلاميذ .

وقانون العقوبات هو نفس القانون المتبع في سائر المدارس الخصوصية ، وكذلك الحال فيما يتصل بشورى المدرسة والنظام والتفتيش كل ثلاثة شهور أو كل سنة . ويتألف المجلس السنوي من أحد أعضاء شورى المدارس ومن المدير وسائر أعضاء مجلس إدارة المدرسة .

مدرسة الطب :

الغرض من مدرسة الطب تخريج ضباط للقسم الطبي في الجيش وللخدمة المدنيـة . وتستمد طلبتها من المدارس التجهيزية . أما مدة الدراسة فأقلها خمس سنوات قد تمتد إلى ست ، إذا قدم لشورى المدرسة ما يستدعي ذلك من الأسباب .

وهناك خمس فرق تمثل سنوات الدراسة . أما المناهج فهي : ١ — علم التشريح ٢ — علم وظائف الأعضاء ٣ — الباثولوجيا الجراحية ٤ — الباثولوجيا الطبية ٥ — علم الصحة ٦ — الجراحة الكيماوية ٧ — الطب الكيميائي ٨ — علم الأقرباذين ٩ — علم

الطبيعة ١٠ — علم النبات ١١ — علم الحيوان ١٢ — العقاقير الطبيـة ١٣ — الصيدلة (تركيب الأدوية) ١٤ — الولادة .

وتوضع المناهج السنوية بمعرفة مجلس إدارة المدرسة وبمصادقة شورى المدارس . والقائمون بالتعليم هم المدير ، ويتولى تدريس أحد المناهج ، وستة أساتذة وثلاثة أساتذة مساعدين وسبعة معيدين ، يختـارون من بين الطلبة الذين أتموا دراستهم ، ومدرس للرسم ومترجمان ومصححان .

على أن الأساتذة والمساعدين والأطباء والجراحين مطالبون ، إلى جانب اشتغالهم بالتدريس بأن يشرفوا على المستشفى ، فيكون مدير المدرسة كبير الأطباء ، وأستاذ الصيدلة كبير الصيادلة ، وباقى الأساتذة رؤساء للأقسام .

ويحل محل المدير عند مرضه أستاذ يرشح من قبل

ويحل الأساتذة المساعدون محل الأساتذة فى حالة غيابهم ، ويعهد إليهم بالإشراف على المكتبة والمتحف والمجموعات .

ويكلف المعيدون مراجعة المحاضرات مع الطلبة .

ويقوم المترجمون بترجمة ما يقدم إليهم من الكلمات أى من المحاضرات التى يلقيها الأساتذة الأوربيون . ويعهد إلى المصححين بالتحقق من صحة الترجمة .

وهيئة إدارة المدرسة كهيئة إدارة المستشفى التى توجد فيه بزيادة اثنين من المساعدين إلى قسم التشريح ، وموظف يقوم بحفظ الآلات الجراحية وإصلاحها ، وبستانيين وصبيان للمعامل وخياطين وغسالين وحلاقين وخدم للأبهاء وعنابر النوم وغرف الأكل .

ويخصص جناح للمرضى ويعاملون معاملة الضباط .

وتخضع المدرسة للنظام العسكرى ، فيعيش الطلبة فى ثكنات ، ويقسمون ثلاثة بلوكات كل منها يتألف من مائة ، ويختار أمناء البلوك من بين الطلبة .

ولا تختلف العقوبات بالمدرسة عنها فى سائر المدارس الخصوصية .

ويؤلف مجلس إدارة المدرسة على نمط المجالس فى المدارس الأخرى ، كما يتبع النظام نفسه فى الامتحان والنقل . وكل من يطرد من الطلاب يعين فى خدمة المستشفى أو يصبح جنديا فى الجيش .

وفى كل عام يحدث تغيير بين الأساتذة الأربعة فى مجلس إدارة المدرسة ، إذ يقتعد كل منهم مكانه فى هذا المجلس بالتناوب طبقاً لنظام الأقدمية .

مدرسة الطب البيطرى :

يلتحق بمدرسة الطب البيطرى تلاميذ من المدارس التجهيزية ومدرسة الألسن . وتستغرق الدراسة خمس سنوات قد تصل إلى ست على الأكثر . أما الفرق التى تمثل مراحل التقدم من سنة إلى أخرى فخمس .

والمناهج هى : ١ — علم التشريح ٢ — علم وظائف الأعضاء ٣ — الباثولوجيا الجراحية ٤ — الباثولوجيا الطبية ٥ — علم الصحة ٦ — الجراحة الكيميائية ٧ — الطب الكيميائى ٨ — الكيمياء ٩ — الطبيعة ١٠ علم النبات ١١ — العقاقير الطبية ١٢ — العيادة الخارجية ١٣ — البيطرة . ويقوم شورى المدرسة بتوزيع مواد الدراسة سنويا .

والقائمون بالتعليم هم المدير ، ويدرس إحدى المواد ، وثلاثة أساتذة ، وأستاذان مساعدان ، وأربعة معيدين ، ومترجمان ، ومصححان ، وبيطار . ويشتغل الأساتذة الأطباء فى المستشفى ، شأنهم فى ذلك شأن زملائهم فى مدرسة الطب . وينطبق هذا القول أيضا على الإدارة والنظام العام بالمدرسة فيما يتصل بالثواب والعقاب .

التعليم الإجبارى :

هذه النظم تغلب عليها روح الحكمة والسداد وتلائم الشعب المصرى . ويلاحظ أن النظام إجبارى من أوله إلى آخره لأن طريقة التجنيد تمتد حتى تشمل التعليم نفسه ، إذ يطلب إلى الجهات المختلفة أن تقدم عددا معينا من الأطفال الصغار يرسلون إلى المدارس العامة ، حيث تتكفل الحكومة بطعامهم وكسائهم ومسكنهم وتعليمهم على نفقتها . وكثيرا ما يحدث أن يزيد عدد التلاميذ الذين تضمهم جدران المدارس على عدد من انتزعوا بالقوة فقد يطغى على المدارس فى بعض الجهات سيل من التلاميذ يحضرون على رغم إرادتهم ، وقد وجدت فى إحدى المدارس ذات مرة ثلاثين ومائة تلميذ ولم يكن المكان معداً لغير مائة . ولما كانت الحكومة تقوم بجميع ما يحتاج إليه الأطفال ، فقد يوافق آباؤهم فى بعض الأحيان على إرسالهم إلى المدارس ، غير أنه تبدو على الآباء فى أحوال كثيرة دلائل السخط ، خشية أن يحتجز أبناؤهم لإلحاقهم بالجيش ، وبذلك يجبرون على مفارقة نيلهم المحبوب ، والابتعاد عن مواطن يكنون لها كل حب وتقدير .

حالة التعليم بوجه عام :

لا جدال فى أن المدارس التى أنشأها الباشا كانت خيراً من المدارس التى أنشئت قبل ذلك ،

ولو أنها دون المدارس الأوربية التي تفوقها كثيراً في حسن النظام . ولعل أظهر وجوه النقص هي الحاجة إلى مدرسين أكفاء ، وكتب ملائمة ، وتغيير طريقة التأديب القائمة على العقوبة البدنية وحدها . فالمؤلفات التركية والعربية التي تطبعها مطبعة الحكومة في بلاق عسيرة الفهم على تلاميذ المدارس الابتدائية ، إذ تغلب عليها الصبغة العلمية . وربما كان الخطأ راجعاً إلى أن الرغبة منصرفة إلى إيجاد تعليم عال لعدد قليل ، أكثر من انصرافها إلى إيجاد وسيلة لنشر التعليم الابتدائي بين عدد كبير . فضعف التعليم الابتدائي ظاهر الأثر حتى في المدارس العالية ، إذ أن المواد التي تدرس بها تستند إلى أساس متداع إلى أبعد الآماد ، حتى أن الجمهرة العظمى تجهل البديهيات الأولية في العلوم . وتشبه الجهود التي بذلت في سبيل التعليم تلك الجهود التي بذلت في سبيل إدخال الآلات الصناعية الأوربية في مصر ، فقد استورد عدد وافر من تلك الآلات تلائم أمة على جانب كبير من التقدم في العلوم الآليـة ، ولـكنها لا تلائم قط شعباً بدأ يزايل أسوأ حالات البداوة والجهل التي كان عليها ، ذلك بأن الرغبة منصرفة إلى بلوغ حد معين دون المرور بالمراحل الأولى ، وإلى جمع الثمر قبل أن يمضي من من الوقت ما يكفي لنضجه ، وإلى جني المحصول غب إلقاء البذور .

عقبات في الطريق :

غير أن هناك كثيراً من الآراء المستقرة في الأذهان يجب التغلب عليها ، وما بذل من الجهود في هذا السبيل حتى الآن يستحق كل تقدير . فليس للقراءة عند المسلمين قيمة أكثر من أنها تساعدهم على فهم الـكتب المقدسة . ومازالت روح الخليفة عمر مسيطرة على العلماء ، وقد يرد على ألسنتهم في بعض الأحيان كلام يشبه ما أثر عن الفاتح العربي ، فهم يقولون « إن القرآن يحوي كل شيء وجميع مالم يرد فيه لا وزن له ولا قيمة » .

أثر الأوربيين

لما كان الأوربيون يضطلعون بالنصيب الأكبر من التعليم في مصر ، فإنهم يصادفون عقبات كأداء بسبب اختلاف طرائق التفكير والمشاعر بين المسلمين والمسيحيين . ثم ذلك التباين في المران العقلي ، والأسلوب اللغوي ، وتلك الحيرة التي تصيب العلماء الأوربيين كلما هموا بالبحث في اللغتين العربية والتركية عن ألفاظ وآراء تعبر عما في أذهانهم . وثم التقاليد المنزلية والاجتماعية والدينية التي رسخت في الأذهان . ولـكن يجب أن نضيف إلى ذلك أن عدداً قليلا جداً من الأوربيين أنفسهم هم الذين حصـلوا في بلادهم على قدر كاف من التعليم يؤهلهم لأن يكونوا معلمين ومشرفين على التعليم في الخارج .

زيارة المدارس :

لما كنت قد قمت بزيارة المدارس فى الجهات التى مررت بها ، فإن بعض الملاحظات التى دونتها فى التو والساعة عن بعض تلك المدارس ، تكفى لإعطاء فكرة صحيحة إلى حد كبير عنها جميعاً .

حلوان :

وجدت فى مدرسة حلوان سبعة وتسعين تلميذا ، وقد أخبرنى رئيسها أن الفلاحين أرسلوا أبناءهم باختيارهم ، وكان من الممكن أن يكون لديه عدد أكبر لو اتسع البناء . ولم يكن المكان أحسن بكثير من كوخ كبير من أكواخ الفلاحين ، فقد كان مؤلفاً من طابقين ، ولم تكن الأرض مغطاة بألواح من الخشب ، هذا إلى أن حجزات النوم كانت مظلمة رديئة التهوية . غير أن المكان فى مجموعه كان أجلب للراحة من تلك الأبنية التى يقيمها الشعب من الطين لسكناه . وتقام أبنية المدارس فى بعض الجهات على أن تسع ٤٧ تلميذاً . وللناظر سلطة الإشراف العام على المدرسة . ويتقاضى كبير المدرسين (الباشخوجة) مائة قرش فى الشهر ، أى اثنى عشر جنيها فى السنة ، مضافا إليها « تعيين » يوازى ما هو مخصص لمن كان فى رتبة اليوزباشى ، كما أن هناك اثنين من مدرسى الدرجة الثانية يتقاضى كل منهما خمسة وسبعين قرشا فى الشهر و «تعيين» ملازم . وتقوم الحكومة بإعداد النور والوقود ، كما تقوم بإطعام التلاميذ وكسوتهم وإيوائهم على نفقتها . ولكل تلميذ فى السنة قميصان وحذاء وجلباب . ويعلم القرآن فى كل مكان ويقسم التلاميذ ثلاث فرق . ويتقاضى تلميذ السنة الأولى فى الشهر عشرة قروش ، وتلميذ الثانية ثمانيـة ، والثالثة ستة ، وذلك عدا ما يتناولونه من مخصصات أخرى . وبعد الانتهاء من التعليم الأولى ينقلون إلى المدارس التجهيزية أو الخصوصية .

جرجا :

زرت المدرسة الابتدائية فى جرجا ، وبها نحو مائة طفل ، كانت ملابسهم خيرا من ملابس الأهالى عامة . وقد قال رئيسها إن الأطفال جاءوا إليها بإرادتهم ، لأن حصولهم على الملبس والمسكن بالمجان دافع فيه كل الكفاية . وقد اختبرت بعض الصبية فوجدتهم يقرءون العربية ويكتبونها على نحو مرضى ، غير أن الحاجة إلى كتب أولية هى أظهر وجوه النقص فى هذه المدرسة ، كما هو الشأن فى سائر المعاهد العلمية . وليس هناك رأى عام يعاضد تلك

المعاهد ، أو يهتم بنجاحها وإصلاحها ؛ بل يتوقف كل شيء على تدخل ديوان المدارس ، ولكن أعماله لسوء الحظ من التنوع وسوء التوزيع بحيث لا يمكن التوسع فى أغراض الباشا إلا على صورة تشوه تلك الأغراض إلى أبعد الآماد ولو أن نصف ما ينفق الآن على التعليم أحسن التصرف فيه لكان الخير مضاعفا .

إسنا :

كان بالمدرسة الأميرية فى إسنا ستة وتسعون طفلا ؛ تبدو على سيماهم دلائل البشر والسعادة والرغبة فى التعليم . ولكن التعليم فى هذه المدرسة ، كما هو الحال فى المدارس الأخرى ، دون المستوى الذى يجب أن يكون عليه بكثير . والحاجة إلى الكتب اللائمة ظاهرة فى كل مكان . وإلى أن يتم إعدادها فلن تفلح الوسائل التى تصطنعها الحكومة فى تحقيق الغرض المطلوب .

قنا :

كان فى مدرسة قنا الابتدائية ١٤٥ فتى ، وكان تقدمهم فى الكتابة كبيرا ، حتى لقد وضحت رغبتهم فى اطلاعنا عليه . وهم يستعملون ألواحا من الصفيح يسهل محو ما عليها من الكتابة ، حتى يصبح سطحها لامعا نظيفا يمكن أن يكتب عليه من جديد . وتبدو على وجوه الأطفال بصفة عامة دلائل الذكاء . وكان ظاهرا أن رغبتهم فى التعليم شديدة . وطريقة التعليم هى نفس الطريقة المتبعة فى جميع أنحاء الدولة العثمانية . وفى أثناء الدرس يهتز رأس المدرس على الدوام إلى الوراء وإلى الأمام ، ويحاكيه فى ذلك الأطفال . وعدد الوفيات بينهم سنويا سبعة «والتعيينات» المخصصة لهم يوميا هى ٣٠٠ درهم[1] من العدس و ٤٠ درهما من الفول ، ومن الشمع ثلاثة دراهم ومن الزيت درهم ومن الصابون درهمان ومن الملح ستة دراهم ومن الزبد عشرة ومن الوقود مائتا درهم ومن اللحم خمسة وسبعون (مرة فى كل أسبوع) . ويقسم الأطفال ثلاث فرق . وفضلا عن «التعيينات» المخصصة لهم يتقاضى تلميذ السنة الأولى فى الشهر ١٢ قرشا ؛ وتلميذ الثانية عشرة قروش ، وتلميذ الثالثة ثمانية . وجميع الأطفال تدفع لهم «ماهيات» من الحكومة مهما كان مركز آبائهم . ويتقاضى «الباشخوجة» أى كبير المدرسين خمسة وسبعين قرشا فى الشهر ، أما « تعيينه » اليومى فمقداره ٦٠٠ درهم من الخبز ، وثمانون من العدس ، وأربعون من الأرز ، وأربعة وعشرون من الزيت واثنان ونصف من الصابون وثمانمائة من

---

(١) الدرهم ٤٨ حبة .

الوقود وثلاثون من اللحم ، وأربعة من الملح . وللمدير أو الناظر هذه المخصصات عينها ، غير أن مرتبه مائة قرش فى الشهر . وهناك ثلاثة مدرسين آخرين راتب كل منهم شهرياً أربعون قرشاً ، وكاتب راتبه خمسون ، أما « التعيين » اليومى لـكل منهم فهو ٣٠٠ درهم من الخبز ، وأربعون من العدس وأربعون من الفول وستة دراهم من الملح وعشرة من الزبد وأربعة ونصف من الزيت ودرهم ونصف الدرهم من الصابون وخمسة عشر درهما من اللحم وعشرون من الأرز وأربعمائة درهم من الوقود . أما الخدم فيتراوح أجرهم الشهرى من ١٥ إلى ٢٥ قرشاً هذا فضلا عن « تعيين » يومى قدره ثلاثمائة درهم من الخبز .

المدارس الأخرى :

وإذا تركنا المدارس الأميرية جانبا ، فهناك نحو خمسة آلاف من الأطفال يتعلمون فى المؤسسات الدينية بالأقاليم وخمسة آلاف آخرون فى المؤسسات الدينية بالعاصمة . ويكاد التعليم فى تلك « الـكتاتيب » يقتصر على حفظ القرآن ، وعلى معرفة الـكتابة ، ولو أن تعليم الـكتابة لم يكن عاما . وأغلب هذه « الـكتاتيب » ملحق بالمساجد ، ومعلموها من رجال الدين المسلمين . ويقوم الآباء بقسط من التعليم ، فكثيرا ما يتعلم الأطفال فى المنازل والحوانيت آيات من القرآن .

المعاهد الدينية :

إن التعليم الذى يقوم به أساتذة الشريعة فى المعاهد الدينية لتنشئة رجال الدين المسلمين ، قليل الجدوى ، بل إنه ليهبط فى مستواه حتى يبلغ من التفاهة حدها الأقصى . فقلما يلقى درس فى الأخلاق . أما الآيات القرآنية التى تحض على الفضائل فإن حظها من الذكر والتفسير أقل كثيرا مما تحظى به آيات تتصل بالأمور الشكلية فى الإسلام . فالمسائل التى يحتدم حولها الجدل ، وتعتبر على أعظم جانب من الأهمية ، حتى أن التوصل إلى حلها قد يضفى على العلماء شهرة واسعة ، هى البحث فى مدى الفساد الذى يجعل الماء غير صالح للوضوء ، وإعراب ما يتلى فى الصلوات من آيات ، والحالات التى يجوز فيها تعديل أحكام الصيام ، والإشارات التى تصدر فى أثناء الصلاة وتكون أكثر قبولا عند الله ، وقداسة الجهات المختلفة بالقياس إلى بعضها البعض ، وما شاكل ذلك من الموضوعات .

المدارس القبطية :

مدارس الأقباط كمدارس المسلمين ، إلا أنه بدلا من القرآن تتلى المزامير مترجمة إلى العربية ،

على أنها الكتاب الذى يدرس فى أغلب المدارس الأولية . ويشير المدرس إلى الحروف بقضيب من الخشب فيتبعه التلاميذ على الأثر فى صوت له رنين ونغم . وفى جميع أنحاء مصر ترتل الدروس ترتيلا . وقد جرت عادة التلاميذ وهم يحفظونها أن يهزوا رءوسهم إلى الخلف وإلى الأمام دون انقطاع ، كما هو الحال فى المدارس الإسلامية . وتكاد أحسن المدارس القبطية تكون فى مستوى أسوأ المدارس القروية فى انجلترا ، وليس هناك غير فارق واحد ، هو أن الأقباط جميعا ، خلا القليل منهم ، يتعلمون الكتابة لأن جلهم يعدون لشغل وظائف الكتبة . وعدد الأطفال الأقباط فى المدارس حوالى الألفين .

المدارس الانجليزية :

أدت المدارس التى يديرها قسس إرسالية الكنيسة الأنجليكانية خدمات جلى للتعليم . ويعيش هؤلاء القسس فى القاهرة ، ويؤدون وظائفهم فى الكنيسة الإنجليزية بها ويعلمون عدداً كبيراً يبلغ عادة حوالى مائة من الأطفال ، انحدرت جمهرتهم العظمى من آباء مسيحيين أقباط ، ولكن بينهم عدداً قليلا من المسلمين . ويتعلم الأطفال القراءة والكتابة باللغة العربية ، كما يتعلمون مبادئ الجغرافية والتاريخ الطبيعى والحساب والقواعد الهندسية التى لا يعسر حلها ، ويتكلم عدد قليل منهم اللغة الإنجليزية . والمبشرون الذين تولوا إدارة هذه المدارس حتى الآن من الألمان ، ويخيل إلىّ أنهم يؤدون ما عليهم من الواجبات فى همة وحكمة واقتدار .

غير أن المدارس الأوربية لم تفلح حتى الآن فى إزالة ما وقر فى الأذهان بشأن الفوارق بين الطبقات ، ولا فى إيصال التعليم إلى الطبقات الدنيا من الشعب . فما يكاد الفتى يتعلم القراءة والكتابة ، حتى يزهد فى احتراف أية صناعة ، ولو كان من ورائها الشهرة والمنفعة بل ولو كان من ورائها الثراء . فهو يؤثر أن يكون كاتباً ضئيل الإيراد ، على أن يكون صانعاً يكسب المال الوفير . ذلك بأن الحصول على لقب أفندى مطمح أسمى من السعى وراء الغنى واليسار . وهذا النقص متغلغل فى المجتمع الشرقى كله ، وعقبة كأداء تحول دون انتشار الرخاء . وهكذا نجد الكبر يورث الفقر فى كل خطوة نخطوها . ومع أن الفقر معلم شديد المراس إلا أنه عاجز عن أن يفهم المسلم أن من الخير له أن يكون ناجحاً فى عمل وضيع ، من أن يتهدده الجوع بالموت وهو فى منصب رفيع .

ويلحق بمدرسة البنين الثانية لإرسالية الكنيسة ، ويرتبط بها من بعض الوجوه ، مدرسة للبنات تحوى نحو مائة من الطالبات ، تحت إدارة الآنسة « هوليداى » Holliday ، التى

جاءت إلى مصر على نفقة « جمعية السيدات للنهوض بتعليم المرأة فى الشرق » (Ladies' Society for Promoting Female Education in the East) . وقد زرت المدرسة وكان طبيعياً أن يغمرنى السرور لتقدم البنات فى دروسهن . وقد نبئت أنه لو عرف من قبل أن رجلا أوربياً فى نيته أن يجوس خلال المدرسة ، لتخلف العدد الأكبر من التلميذات عن الحضور . وبين الفتيات عدد كبير من المسلمات ، أما الجمهرة العظمى فمن القبطيات . وعندما دخلت المدرسة ، كان البنات مشغولات بدرس من دروس المطالعة العربية ، وهو أمر لا يقبلن عليه إقبالهن على أشغال الإبرة وعلى التطريز بنوع خاص ، لأن التطريز هو العمل الذى يؤثرنه على سواه ويشغفن جميعاً بالانهماك فيه شغفاً كبيرا . على أن ما أنتجه بنات هذه المدرسة قد استطاع أن يشق طريقه إلى حريم الباشا وابنته أرملة الدفتردار بك ، وأثار كثيراً من الدهشة وحب الاستطلاع ، حتى لقد أرسل فى طلب الآنسة « هوليداى » ، لتعلم سيدات البيت المالك ، وهى خطوة أولى جليلة الخطر ، قد تتمخض عن نتائج بالغة الأثر ، إذ أنه من المستحيل أن تزدهر فى الشرق حضارة ، أو يتم إصلاح ، إلا بانتشال النساء من المركز الوضيع الذى انحدرن إليه . ولن يمكن تحقيق ذلك ، إلا إذا تذوق نساء الحريم هذا اللون من التعليم الأولى ، حتى يتطلعن إلى ما هو خير منه . فماذا يرجى من الأطفال إذا كانت عقول الأمهات عاجزة عن تقدير فوائد العلم ومزاياه ؟ . إن جميع ذكريات الطفولة والصبا ، فى الحريم نشأت ، وعلى غراره طبعت . ولهذا لا يمكن التقليل من قيمة التعليم ، إذا كان فى سن مبكرة ، وتولته عقول مفكرة . ولو أمكن بدء التعليم فى داخل الحريم ، لكان المضى فيه أسهل خارج جدرانه . وتسير هذه المدرسة إلى الأمام رويداً رويدا فمتوسط التلميذات فى سنتها الأولى حوالى الثمانين ، وفى الثانية نحو التسعين ، وفى الثالثة يجاوز المائة . ويبقى التلميذات بالمدرسة تسع ساعات من الثامنة صباحاً إلى الخامسة مساء .

السعى فى سبيل تعليم البنات :

كان حكيكيان بك ، وهو من تعلم فى انجلترة ويشغل الآن منصب مدير المهندسخانة ، ذا أثر بارز فى لفت أنظار الباشا إلى موضوع تعليم البنات ، وهو موضوع له أهميته الكبرى . ولو قدر للجهود التى تبذل فى الأوساط الراقيـة من المجتمع أن تنزل إلى مستوى الطبقات الدنيا ، وهو أمر يحتمل حدوثه ، فإن ما قد تتمخض عنه تلك الخطوة الهامة من خير فى نهاية الأمر أكثر من أن يقدر .

المدارس الطبية :

إن المدارس الطبية فى مصر تثير اهتماما خاصاً لـكثرة الأوهام التى كان من الضرورى التغلب عليها ، حتى يمكن إنشاء تلك المدارس . فعندما اعتزم محمد على أن يدخل فى مصر النظام العسكرى المعمول به فى أوربا ، واستخدم لتوطيد أركان هذا النظام الغربى ضباطاً من الإفرنج جمهرتهم العظمى من الفرنسيين ، وجد نفسه مسوقاً بحكم الضرورة إلى تهيئة وسائل الإسعاف الطبى للجنود ، وسرعان ما اعترف بما له من قيمة وخطر . غير أنه اتضح أن نفور المسلمين من مس الموتى ، وبالأحرى من تشريح جثثهم ، يقيم صعوبات لا يمكن تذليلها . ولـكن المثابرة الدائبة من جانب « كلوت » بك ومساعديه ، ذللت جميع العقبات . فاستخدمت جثث الرعايا المسيحيين فى البداية ، وبعد زمن وجيز بلغ اهتمام الطلبة بالأمر حـدا جعلهم يحملون معهم إلى منازلهم بعض أجزاء الجسم لدراستها ، وبهذه الوسائل قل نفور أصدقائهم من تلك الأعمال . ولما كان الجراح الناجح يحظى بالمكافأة والترقية دائما ، فقد أخذت الاعتراضات تتلاشى رويدا رويدا ، حتى لقـد بدأ الطلبة يلقون من آبائهم كل تشجيع على أن يمضوا فى طريقهم . وقـد أدى انتشار علم الطب إلى زيادة الإقبال عليه والاطمئنان إليه ، حتى أن المرضى ليسافرون الآن مئات الأميال بل ألوفها لتجرى لهم عمليات جراحية . وكثيرا ما يفد زنوج من سنار وعرب من الصـعيد وبدو من أقاصى الصحراء . وقد شاهدت عمليات تجرى فى مدارس القاهرة لأشخاص قدموا من أقطار نائية ، فوجدتهم يسلمون أنفسهم إلى مبضع الجراح فى بشر وشجاعـة ، لم أرلها ضريبا فى أى مكان آخر .

وتقبل الحوامل فى مدارس الطب لإجراء عمليات الولادة لهن . وثم طائفة من الشواب يعلمن الولادة علما وعملا . وهذه الطائفة لا تقتصر على الفلاحات المصريات القادمات من تخوم النيـل بل إنها لتشمل كذلك زنجيات من النوبة وبنات من الحبشة . وهن يلقن المبادئ العامة فى علم التشريح ، وكان فى مقدور بعضهن أن يجبن على جميع الأسئلة الخاصة بجوهر الموضوع . وقد قامت عقبة بسبب صعوبة التوفيق بين اللغـة العربية وفن الطب فى حالته الحاضرة ، غير أنه إذا تعذر إيجاد كلمات مرادفة فى العربية ، استعملت الاصطلاحات الفرنسية . ولم يظهر البنات قط قصورا فى الناحية العملية ، فقد كن يجبن على الفور إجابة تدل على الذكاء ، إذا ما وجهت إليهن أسئلة ، بشأن ما يجب اتباعه فى حالات الولادة العسرة :

وفى نية الوالى ، عندما يتم تعليم عدد كاف من النساء ، أن يوزعهن فى جميع أنحاء البلاد ، ليقمن بتعليم غيرهن ، ولمساعدة من تكون فى حاجة إليهن . وقد أتيح لبعض البنات اللواتى كان لهن حظ أوفر من الذكاء ، أن يحصلن من مكتبة المدرسة على معلومات عامة إلى جانب دراسة الطب .

تقرير كلوت بك عن المدارس الطبية :

قدم « كلوت » بك إلى البيان التالى عن حالة المدارس الطبية فى مصر .

بيان تاريخى مدعم بالإحصاءات عن حالة الطب بمصر فى الوقت الحاضر

تنظيم الخدمة الطبية

قبرت جميع العلوم فى مصر وغيرها من بلاد الشرق تحت أنقاض الإمبراطورية التى شادها الخلفاء المسلمون ، ولهذا لقينا أشد العنت حتى استطعنا الحصول على صورة غامضة لذلك العهد الحافل بالفاخر وآيات الذكاء ، رسمتها لنا مخطوطات شوهاء ، لم يفهم ما فيها على الوجه الصحيح . وكان من أثر ذلك أن حل الدجل محل الطب ، كما انتقلت الجراحة إلى أيدى الحلاقين ، والصيدلة إلى أيدى التجار . غير أنه لما ازداد الاتصال وغدا أيسر وأسهل بفضل العلاقات السياسية الطيبة التى قامت بين تركيا وأوربا المسيحية ، نزح إلى بلاد الشرق كثير من الأطباء الذين استطاعوا أن يثبتوا تفوقهم على الجهلاء من أدعياء الطب . ومنذ ذلك الحين ذاعت شهرة الأوربيين فى جميع فروع الطب بين أهل الشرق ، حتى أنه كثيرا ما يحدث الآن أن يستغل سذاجة الجمهور رجال كل مؤهلاتهم العلمية أنهم ينتمون إلى أصل أجنبى .

« وعند ما شرع محمد على فى تنفيذ الإصلاحات العظيمة التى استقر رأيه عليها ، سعى فى استخدام ضباط أوربيين من جميع الرتب والأسلحة ، وكان من أثر ذلك القيام بتنظيم شئون الجيش عامة ، واستتبع هذا التنظيم إنشاء قسم طبى يتولى المحافظة على صحة القوات المصرية .

« ولما عين كلوت بك طبيبا وكبيرا للجراحين فى الجيش الجديد ، قدم إلى مصر ومعه عدد من الضباط الأطباء ، عينوا على الفور فى مختلف الألايات والمستشفيات ، التى كانت

وقتئذ فى سبيل الإنشاء ، وهكذا بدأت خدمة طبية منظمة .

« وقد تألف مجلس عام للشئون الصحية (شورى الأطباء) من جراح وطبيب وصيدلى . ويخضع هذا المجلس لناظر الحربية مباشرة ، بينما تخضع له بدوره مجالس ثانوية للقوات البرية والبحرية فى جميع أملاك الجناب العالى .

« وتغلب الروح الفرنسية على ماوضع للخدمة الطبية من أنظمة .

« ومع هذا فإن الأطباء والصيادلة الأجانب الذين استخدموا فى الجيش أو فى المستشفيات العسكرية ، ينتمون إلى شعوب أوربا المختلفة . ويتضح من جدول الأطباء أن النسبة بينهم كانت على النحو التالى :—

إيطاليون	١٠٥
فرنسيون	٣٢
إنجليز	٦
ألمان	٥
بولنديون	٤
أسبان	٢
	١٥٤

« ومن يكون حاصلا على لقب « دكتور فى الطب » من إحدى الكليات الأوربية يحوز رتبة البكباشى .

« ويتألف شورى الأطباء فى الوقت الحاضر على النحو التالى :—

كلوت بك	: المفتش العام — الرئيس .
جيطانى بك	: الطبيب الخاص للجناب العالى — عضو فخرى .
دلسينور Delsiynore	: مفتش طبى — عضو عامل .
ديتوش Destouches	: مفتش صيدلى — عضو عامل .

« أما مرتبات الرتب المختلفة فكانت على الوجه التالى :—

	فرنك
مفتش عام القوات البرية والبحرية ورئيس شورى الأطباء	٣٠٫٠٠٠

	فرنك
المفتشون وأعضاء شورى الأطباء	١٠٫٠٠٠
مفتشو الجيش	٨٫٥٠٠
الرؤساء	٥٫٠٠٠
جراحو الآلايات	٣٫٤٠٠
مساعدو جراحي الآلايات	٢٫٢٠٠
صغار المساعدين	١٫٥٠٠

انشاء مستشفى ومدرسة الطب فى أبى زعبل

« يرجع افتتاح مستشفى أبى زعبل إلى عام ١٨٢٥ . وبالقرب منه يقع معسكر التدريب، وهو يضم المشاة وأركان الحرب ومدارس المدفعية ، وعددهم جميعاً خمسة وعشرون ألف رجل . وكان المرضى الذين يردون من المعسكر إلى المستشفى يتراوح عددهم فى المتوسط بين ١٥٠٠ وألفين .

« وقد أوحى انعدام الأطباء الوطنيين ، ووجود المواد اللازمة لإنشاء مدرسة ، إلى كلوت بك بفكرة إنشاء فصل فى داخل المستشفى نفسه لتعليم الطب ، يتخرج فيه جراحون وصيادلة لخدمة الجيش فصادفت آراؤه قبولا ، ووقع الاختيار فى عام ١٨٢٧ على طائفة من شبان المعاهد الدينية ، فكانو أول من تذوق حكمة ابن سينا وأبى القاسم .

« ويشمل برنامج الدراسة المواد الآتية :—

١ — التشريح وعلم وظائف الأعضاء .
٢ — الباثولوجيا والعيادة الخارجية .
٣ — « « الداخلية .
٤ — المقاقير الطبية وعلم الأقرباذين .
٥ — الصحة والطب الشرعى .
٦ — الطبيعة والكيمياء .
٧ — النبات .

« وقد عين كلوت بك مديراً للمدرسة وأستاذا لعلم الباثولوجيا والعيادة الخارجية .

وتخرج فى هذه المدرسة فى السنوات العشر التى تلت إنشاءها ٤٢٠ ضابطا وطبيبا ، التحقوا بالجيش والأسطول برتبة جراحين أو مساعدين أو صغار المساعدين .

« وقد أحضر كلوت بك إلى باريس فى عام ١٨٣٣ اثنى عشر شابا من أبناء العرب لإكمال دراستهم الطبية عين ستة منهم ، عقب عودتهم إلى مصر ، فى وظائف أساتذة مساعدين فى مدرسة أبى زعبل الوطنية حيث تعلموا الفن الذى يمارسون حين كانوا من طلبتها . أما الستة الآخرون فما يزالون فى باريس وسيعودون إلى بلادهم للانتفاع بعلمهم كما انتفع بعلم من تقدموهم .

انشاء مدرستين أخريين فى الاسكندرية وحلب

« فى عام ١٨٣٧ أنشئت مدرستان ثانويتان للطب ، إحداهما فى الإسكندرية والأخرى فى حلب ، لرفع مستوى التلاميذ الذين يتخرجون فى مدرسة أبى زعبل من الناحية العملية فكانوا يتعلمون التشريح الوصفى وعلم الباثولوجيا والعيادة الداخلية والخارجية والصيدلة العملية . وصار التعليم فى يد كبار الأطباء والجراحين والصيادلة فى الجيش والأسطول .

نقل المستشفى ومدرسة الطب من أبى زعبل الى القاهرة

نشأ عن إلغاء المعسكر الذى كان السبب فى إنشاء المستشفى والمدرسة فى أبى زعبل أن أصبح الجناح المخصص للمرضى لا يستقبل غير أفراد يشكون عللا مزمنة . ومنذ ذلك الحين ، انعدمت فائدة المؤسستين ، ووقف تقدمهما ، وأصبح نقلهما إلى مكان أكثر ملاءمة للمرضى وللتعليم ضرورة لامناص منها . وقد قدر لبناء قصر العينى الفسيح ، وكانت به مدرسة تجهيزية ، أن يحل به المرضى وتلاميذ مدرسة أبى زعبل والعكس بالعكس . وكان هذا التبادل فى مصلحة العلم والإنسانية .

ويقع بناء قصر العينى على ضفة النيل الشرقية بعيدا عن القاهرة بنحو ربع فرسخ ، فى موضع كان إبراهيم بك قد اتخذه مكانا لمزرعته كما أقام عليه الفرنسيون مستشفياتهم العسكرية عندما فتحوا مصر .

« وقصر العينى عبارة عن أربعة صفوف من الأبنية على شكل مربع وفيه أربعة وستون عنبراً فسيحاً يسع كل منها أربعين سريراً . وهو مؤلف من طابقين ، وفيه بناء

منفصل للصيدلة والمعمل الكيماوى ومتحف الطبيعة والتاريخ الطبيعى والمدرج والحمامات والمطابخ . . . الخ .

« ومنذ إنشاء مدرسة الطب ترجمت إلى اللغة العربية مؤلفات فى المواد الآتية : —

١ — علم التشريح .
٢ — الپاثولوجيا الجراحية .
٣ — علم وظائف الأعضاء .
٤ — الطبيعة .
٥ — الكيمياء .
٦ — علم النبات .
٧ — العقاقير الطبية .
٨ — علم السموم .
٩ — علم الصحة .
١٠ — فن الولادة وأمراض النساء والأطفال .
١١ — رسالة فى التشريح العام .
١٢ — علاج الاختناق .
١٣ — مرشد فى الجراحة العسكرية .
١٤ — رسالة فى الضمادات .
١٥ — أمراض الجلد .
١٦ — قوانين المستشفيات العسكرية .

« ومدة الدراسة الطبية خمس سنوات .

« ويجدد خمس الطلبة كل سنة . ويلبسون كسوة رسمية ، ويخضعون للقانون العسكرى ، ويحصلون على الغذاء والكساء والمسكن على نفقة الحكومة . وفضلا عن ذلك فإنهم يتقاضون مرتبات تختلف تبعاً للفرقة التى يكونون بها . فيتقاضى طالب السنة الأولى أربعين قرشا فى الشهر (أى عشرة فرنكات) وطالب السنة الثانية خمسين ، وتستمر الزيادة على هذا النوال حتى السنة الخامسة .

« ويمين فى وظائف التدريس الحائزون رتبة قائم مقام ، وقد يعهد بها فى بعض الأحوال إلى من أدوا خدمات تستحق مثل هذه المكافأة .

« وراتب الأستاذ خمسة آلاف فرنك فى العام ، أما راتب مدير المدرسة فسبعة آلاف .

« وفيما يلى بيان عن الأساتذة ومناهج الدراسة :—

مسيو دڤينو Duvigneau : مدير — لعلم الباثولوچيا والعيادة الداخلية .
شيزون Scisson : للباثولوچيا والعيادة الخارجية .
فشر Fischer : للتشريح وعلم وظائف الأعضاء .
پرون Perron : للطب والكيمياء .
فيجارى Figari : لعلم النبات والمقاقير الطبية .
پاكثود Pacthod : للصيدلة .
پرونر Pruner : كبير أطباء المستشفى العسكرى — لطب العيون[1].

« ولكل أستاذ أوربى مساعد من أبناء العرب يعرف الفرنسية .

انشاء مدرسة الولادة

« إن إحساس الناس فى مصر مرهف فيما يتصل بأهمية الولادة ، ولهذا يترك أمر العناية بالنساء عند الوضع إلى قابلات ليس هناك من هو أشد منهن جهلا وإيماناً بالخرافات .

« وقد اقترح كلوت بك فى عام ١٨٣٢ إنشاء مدرسة للقابلات ، ونفذ اقتراحه فى نفس العام . فحشد عشرون من الزنجيات والحبشيات فى مكان لهذا الغرض ، تحت إشراف قابلة من دار الولادة بباريس ، وطبيب من أبناء العرب تخرج فى فرنسا ، وأحد العلماء لإلقاء دروس فى الدين وآداب اللغة . ويقرأ التلميذات ويكتبن اللغة العربية ، ويتعلمن فن التوليد علماً وعملا . وهذه المدرسة الخاصة بالولادة تزداد أهميتها يوماً بعد يوم ، وعدد طالباتها خمسون فى الوقت الحاضر . وقد وكل أمر تعليمهن إلى أكفأ خمسة بينهن ، تحت إشراف معلم المدرسة وحكيمها وأحد العلماء .

(١) يمكن الاستدلال على شيوع الرمد وغيره من أمراض العيون فى مصر منذ أزمنة سحيقة ، من تلك الحقيقة التى ذكرها « هيرودوت » ، وهى أن « قمبيز » بعث إلى « أمازيس » يطلب طبيباً ماهراً فى معالجة هذا النوع الخاص .

انشاء المستشفى المدنى

« أدى نقل المستشفى من أبى زعبل إلى قصر العينى إلى إلغاء مستشفى القاهرة القائم بميدان الأزبكية الفسيح ، فقد حول إلى مستشفى مدنى ، يتألف من خمسة أقسام . مستشفى للرجال ، وآخر للنساء ، ودار للأمومة ، ومستشفى للولادة ، وآخر للأمراض العقلية . ويتسع هذا المستشفى لإيواء خمسمائة مريض .

« وهذا المستشفى المدنى بالقاهرة أول مستشفى من نوعه أقيم فى الدولة العثمانية من عهد الخلافة . فمع أن الخلفاء أنشئوا بعض المستشفيات وهم فى أوج سلطانهم ، إلا أنها لم تبلغ من الكمال ما بلغته تلك المبرة ، التى افتتحها محمد على لتخفيف آلام الإنسانية .(١)

« وهكذا كان الطب — كما هو الواجب — من أقوى العوامل التى ساعدت على النهوض بمصر .

« فإن ما كان يستمتع به رجال الطب بين جميع طبقات المجتمع من مقام رفيع بفضل ما يؤدونه من خدمات لخير الإنسانية ، قد زاد فى توثيق عرى الاتحاد بين شعب يعتنق أفراده ديانتين مختلفتين إذ انتزع الشكر من طائفة وغرس فضيلة الإخلاص فى الأخرى ، كما أنه حطم ذلك الحاجز الذى أقامته بين أتباع المسيح وأتباع محمد أحقاد ألفها الجمهور وإن كانت تقوم على أساس من الخرافات .

« وقد كان لإخلاص الأطباء الأوربيين وكفاحهم الباسل ضد أخطر الأمراض وعدم مبالاتهم قط بأرواحهم ، وهو ما يستحقون من أجله الحمد ، كان لهذا كله نتائج قيمة لا يمكن تقديرها ، إلا أن إنشاء مدرسة أبى زعبل خاصة بدأ فى مصر عهدا جديدا لعلم الطب بل عهدا مجيدا لحاكم رحيم لا تبلى على الدهر ذكراه .

« ذلك بأن طلبة الطب الذين بدءوا يدرسون مختلف العلوم التى تتصل بهذا الفن ، وتعمل على تكوين رجل واسع الخبرة به ، أصبحوا رسلا كثيرين عليهم أن ينشروا نور العلم بين شعب ما زال أسير الجهل وإساءة الظن .

---

(١) فى عام ١٢٥٢ هجرية (أى ١٨٣٦ — ٧ م) دخل المستشفى البحرى بالإسكندرية ٥٨٢٢ مريضاً ، مات منهم ٤٢٦ ، ومع أن هذا المستشفى وقف على الجنود والبحارة وغيرهم من موظفى الحكومة إلا أن ولاة الأمور كثيراً ما كانوا يبعثون إليه بمرضى آخرين ، كما كانت تقبل فيه الحوامل لتلدن به .

« ومنذ ذلك الحين لم يعد استخدام مبضع الجراح فى تشريح جثث الموتى انتهاكا للحرمات يستحق فاعله اللعنة ، ولم يعد الناس يحسبون ما يأتيه الطب والكيمياء من عجائب أثرا من آثار السحر أو عملا من أعمال الشيطان

« بل لقد أخذ علماء الدين أنفسهم يسيرون فى طريق التقدم ، فحبذوا تعليم الفتيات اللغة العربية كما يتعلمها التلاميذ فى المساجد ، وغدا فى مقدور أولئك الفتيات شرح تركيب الأعضاء ، وتفسير ظاهرة الحمل ، وأهم وظائف الحياة ، والكشف العظيم الذى اهتدى إليه « هارفى » Harvey ، وتحليل الهواء تحليلا كيماويا ، والنسب الهندسية لتجويف الحوض ، والولادة الطبيعية وغير الطبيعية ، كما غــــدا فى مقدور هن الاستشهاد بأقوال « سملى » Semlie و « بوديلوك » Baudeloque فى الوقت المناسب .

« وكانت مدرسة الطب أول من دفع حركة التجديد إلى الأمام ، ولم تكف عن ذلك لحظة واحدة ، بل مضت فى خطا موفقة ، تواصل عملها الإنسانى الثقافى الذى تكفلت بأن تحسن أداءه ولا غرو فهى أم المدارس المصرية جميعاً ، وقدوتها فى حسن التنسيق ، واستقرار النظام ، وفى رتب الأستاذية التى تمنح نتيجة للامتحانات السنوية العامة أو تقديراً لكفاية ممتازة تستحق رعاية من يهيمن على مصائر البلاد وإقرار الشعب بفضلها ، وكذلك فى الرسائل العلمية الكثيرة التى يؤدى تعريبها إلى صبغها نوعا ما بالصبغة المصرية .

« ٢٧ ديسمبر ١٨٣٧ »

المستشفيات الأهلية :

سأحاول رسم صورة توضح حالة المستشفيات الأهلية القديمة فى مصر .

المارستان :

ألحق بأحد جوامع القــاهرة الكبرى ، وهو جامع المجاذيب ، مستشفى المارستان . وينفق عليه من إيراد وقف خيرى يديره أئمة المسجد. ويضم هذا المستشفى بين جدرانه المرضى والمجانين ، وكان إلى عهد جد قريب يعتبر مثالا لأقصى ما يصل إليه بؤس الإنســان من وحشة وألم . فكان المجانين يصفدون بالأغلال داخل أقفاص من الحديد ، وكان كثير منهم يشاهدون بغير لباس يستر أجسادهم ، وهم يصيحون فى المتفرجين من خلال قضبان سجنهم . وعند ما كنت أزور هذا المكان كان كثير من المتفرجين يسخرون منهم ، كما كان بعضهم يجذب السلاسل المتصلة بأجسامهم . وصاح أحد المجانين قائلا « الخبز الخبز فقد مضى على

ثلاثة أيام دون أن أذوق له طعما » . أما الفناء الذى بنيت حوله مساكنهم ، وهى شبيهة بمغاور الوحوش ، فمن اليسير على أى من المارة أن يبلغه . ومع هذا فإن الاحترام الذى يلقاه المجانين من المسلمين كثيراً ما يسمح لأشد المجانين خطراً بأن يظل مطلق السراح ، فقد أحضروا إلى المستشفى قبل زيارتى بيوم واحد شخصاً ارتكب عدداً من حوادث القتل قبل أن يتدخل ولاة الأمور لاعتقاله . وفى قسم النساء وجدت بعضهن عاريات من قمة الرأس إلى أخمص القدم ، وأقذارهن ملقاة على الأرض لأن مغاورهم غير مبلطة ، هذا فضلا عن رطوبتها وإظلامها ووخامتها .

أما موقف المرضى فلم يكن أقل من ذلك سوءاً ، إذ كانوا يعيشون فى أماكن مظلمة رطبة معرضة للريح والمطر ، ليس لها سقف أو نوافذ أو بلاط . ولم يكن لديهم « بطاطين » أو أغطية من أى نوع ، وإنما كانوا ينامون على ألواح قذرة من الخشب . وكان هذا المكان مرتعاً لملايين الهوام ، ومبعثاً لكريه الروائح ، ومصدراً لأنتن الأقذار ، ومباءة لأخطر الأمراض . تلك كانت الحال منذ عهد سحيق ، ولهذا لفت كلوت بك أنظار الباشا إلى ما فى ذلك المارستان من عيوب شنعاء ، فأمر جنابه العالى بإعداد مستشفى آخر فى الأزبكية ، زرته بعد أن نقل إليه الكثيرون من مرضى المارستان . وقد استمتعوا فيه بالغرف المريحة ، والأسرة النظيفة والهواء العليل ، والعناية البالغة ، والعلاج الطبي الناجع . وليس هناك ما هو أقوى من عبارات الشكر التى جرت على ألسنتهم بسبب هذا التغيير .

وثم ما يبعث على الظن بأن المارستان يستخدمه فى بعض الأحيان أشخاص ممن لهم نفوذ لدى العلماء أو ولاة الأمور ، للتخلص من أولئك الذين لا يرتاحون إلى وجودهم . فقد اتصل بى أن سيدة وجهت إلى بعلها تهمة الخيانة الزوجية ، فاعتقلت فى مغاور المارستان الرهيبة ما يزيد على ثمانية أشهر ومع أن عقلها كان فى البداية سليما إلى أقصى حد ، فقد صرحت بأنه كاد يضنيها الخبال لما تلقاه فى هذا المكان من بؤس شديد . وقد عرضت قضيتها على كل زائر تنشد العدالة ، وبسطت قضيتها هادئة باكية كلما وجدت سميعاً ، ولكن على غير طائل .

استسلام أبناء العرب :

يستسلم المرضي من أبناء العرب لما يصيبهم على نحو يدعو إلى العجب ، فقل أن تنفرج شفاههم عما يشكون منه ، بل يحتملون آلامهم فى غير تذمر ، حتى ليبدو عليهم كأنهم

لا يبالون قط بالموت سواء أعدا عليهم أم على رفاقهم . وهم لا يخضعون لنظام العلاج الطبي عن طواعية واختيار ، ولـكنهم فى معارضتهم يلجئون إلى الصمت أكثر مما يلجئون إلى العنف . وهم قلما يتحدثون عن آلامهم ، وليس هناك فى واقع الأمر ما هو أشق من أن تحصل منهم على معلومات عما يحسونه من آلام ، أو يعانون من مضايقات ، ذلك بأن الخوف من أن يحال بينهم وبين أكل ما يشتهون ، أو من أن يحرموا بعض طعامهم ، أقوى عندهم من الرغبة فى تخفيف آلامهم . ويحاول المريض فى أغلب الأحيان أن يحصل من الطبيب على غذاء مناسب لا يستطيع الحصول عليه خارج المستشفى . ومن الممكن أن يقال بصفة عامة إن الصدق ليس فضيلة شائعة بين العرب ، فهم لا يترددون فى أن يكذبوا ، إذا كان من شأن الـكذب أن يجلب لهم لذة ، أو يجنبهم ألما ولا تعوزهم الشفقة ولا رعاية بعضهم بعضاً عند المرض ، ولـكن قلما يؤثر فيهم فقد الأصدقاء . وإنه لمن الطبيعى ألا يأبهوا لأحزان الآخرين وآلامهم ، طالما كانوا يواجهون أحزانهم وآلامهم الخاصة مستسلمين دون أية بادرة من بوادر التذمر .

وقد ذكر لى طبيب أوربى فى الإسكندرية ، أنه وصف دواء لمريض أخذ منه المرض كل مأخذ ، ولـكنه رفض تناوله ، وعجز الممرض عن حضه على ذلك ، فلما عاد الطبيب إلى المستشفى وجد الممرض وهو من أبناء العرب يضرب المريض على رأسه ضربا مبرحا عقابا له على عصيانه .

الـكتب المطبوعة فى القاهرة :

طبع فى القاهرة عدد كبير من الـكتب باللغتين التركية والعربية على نفقة الحـكومة ، وفيما يلى بيان بهذه الـكتب أعتقد أنه يكاد يكون شاملا :—

طبقات الأمم	: سجل لأهم الحقائق فى التاريخ العثمانى ، لواصف .
تاريخ بونابرته	: تاريخ نابليون .
تاريخ إيطاليـا	: التاريخ الإيطالى تأليف « بوتا » .
قترينة تاريخى	: تاريخ روسيا تحت حكم كترين .
سليمان نامة	: التاريخ الخاص بالسلطان سليمان .
ذيل سير نبوى	: (ذيل السيرة النبوية) .
سير وهبي	: عن الخلفاء والعقيدة الإسلامية .

سيرة حلبى	: نفس الموضوع .
أخلاق أعلام	:
ديوان على	: قصائد على .
إنشا خيرت	: مجموعة رسائل خيرت لأهم شخصيات الإمبراطورية ، وصور العرائض وغيرها .
إنشاءات مرعى	: نماذج الرسائل ، لمرعى .
إنشاء العطار	: » » ، للعطار .
إنشاء عزيز	: » » ، لعزيز .
تحفة وهبى	: مرادفات شعرية بالفارسية والتركية والعربية ، لوهبى .
تحفة خيرت	: » » » » » ، لخيرت
نخبة وهبى	: مرادفات عربية وفارسية .
كلستان	: حديقة الورد ، قصيدة فارسية .
سبحة صبيان	: معجم عربى وتركى بالشعر للأطفال .
مثنوى شرحى	: رسالة فى الفلسفة الأدبية لجلال الدين وتفسير كفروى .
شرح القاموس	: قاموس عربى وتركى كبير .
بركلى شرحى	: محاورات دينية وتفسير البركوى
دريكتا	: الدرة الفريدة (شعر) .
كتاب الجراحة	: فى الجراحة (عن الفرنسية) .
كتاب التشريح البشرى	: التشريح البشرى بالعربية (عن الفرنسية) .
رحلة رفاعة	: أسفار الشيخ رفاعة فى فرنسا .
قلائد المفاخر	: (فى غريب عوائد الأوائل والأواخر) .
كليلة ودمنة	: أساطير بيدبا ، عن الهندستانية .
ديوان نديم	: بعض مقطوعات شعرية لنديم .
طوطى نامة	: قصة الببغاء لطوطى Touti .
ألف ليلة وليلة	: الليالى العربية .
ابن عقيل	: شرح الألفية لابن عقيل فى النحو العربى .
ديوان فاطمة	: قصائد سيدة من القسطنطينية .

الشذور : فى النحو العربى .
الشيخ خالد : » » »
الألفية : خلاصة النحو العربى شعرا لجمال الدين محمد .
الأزهرية : النحو العربى .
معرفة نامة : فلسفة وطنية لإثبات وجود الله ، لإبراهيم حقى .
كليات أبى البقاء :
الجغرافية : ترجمة جغرافية «ميشلان» Michlant لرفاعة أفندى — مدرسة الألسن .
الفيزيولوجيا : علم وظائف الأعضاء ، عن الفرنسية .
الباثولوجيا : علم الأمراض .
ديوان حافظ : شعر حافظ .
جملة الصرف : فى تصريف الأفعال .
كتاب الصباغة : فن الصباغة .
الأجرومية : متن النحو العربى .
كتاب الترجمان : معجم عربى تركى .
حديقة السعداء :
شرح ديوان حافظ : تفسير لديوان حافظ .
برهان قاطع : قاموس فارسى وتركى .
خوبان نامة :
قانون الزراعة : التقويم الزراعى .
قانون الصحة : رسالة فى الصحة .
الكفراوى : النحو العربى .
شرح الحمدية : تفسير للعقيدة الإسلامية .
التشريح البيطرى : التشريح المقارن .
الهندسة الوصفية : الهندسة الوصفية ، لبيومى أفندى أستاذ الرياضة .
أصول هندسة : مبادئ الهندسة .
جملة الهندسة : رسالة فى الرياضة العملية

مجموعات المهندسين	: كتاب الجيب للمهندسين
الطب البيطرى	: الطب البيطرى
تعليم نامة المشاة	: معلم المشاة
تعليم نامة الفرسان	: معلم الفرسان
قانون نامة المشاة	: قانون المشاة
قانون نامة الفرسان	: « الفرسان
قومندارى سوارى	: قيادة الفرسان
أشكال سوارى	: رسوم أشكال التعليم السوارى
قانون الاسبتالية	: قانون المستشفيات
تعليم البحرية	: معلم البحارة
قانون البحرية	: قانون البحرية
ديوان نشأت	:
تعليم نامة طوبجيان جهادية برية	: معلم المدفعية
قانون نامة ملكية	: قانون الإدارة
اللوغاريتمات	: جدول اللوغاريتمات
سفر قانون نامة سى	: قانون الحرب

أثمان الكتب :

أما الأثمان التى تبيع بها الحكومة بعض المؤلفات الآتية فهى : —

		بالقرش
القاموس ، ٣ مجلدات	: تركى وعربى	٢٦٠
مثنوى شرحى ٣ مجلدات	: تركى عن الفارسية	٣١٠
إنشاء خيرت افندى	: تركى	٤٣
إنشاء العطار	: عربى	١٠
إنشاء مرعى	: تركى	٧
أخلاق أعلائى	: تركى (تاريخ)	٢٩
سيرة حلبى	: تركى (تاريخ)	٢٧
روضة الأبرار	: تركى	٣٨

		بالقروش
تاريخ واصف	: تركى	٣٧
تاريخ إفريقية	: »	٥ر٥
» بونابرته	: »	٣٢ر٥
» إيطاليا	: »	٣٢ر٥
سيرويسي	: » (تاريخ)	٢٢
ذيل سير نبوى	: » »	٢٥
سليمان نامة	: » »	٣٥
مجموعة المهندسين	: »	٣٠
الهندسة الوصفيــة	: عربى	٦
هندسة أدهم بك	: تركى	٣٠
ألف ليلة	: عربى	١٠٠
كليلة ودمنة	: »	١٥ر٥
قلائد الفاخر	: »	١٦ر٥
رحلة الشيخ رفاعة	: » (رحلة)	١٦ر٥
الجغرافية	: »	٢٩
تاريخ قدماء الفلاسفة	: »	١٥
تحفة وهبي	: تركى وفارسى	٦ر٥
تحفة خيرت	: » »	٥ر٥
بند عطار	: فارسى	٤ر٥
كلستان	: »	٢٧
أجرومية	: عربى	١ر٥
الألفية	: »	٤
الـكفراوى	: »	١١
ابن عقيل	: »	١٦ر٥
الشيخ خالد	: »	٥

		بالقرش
شرح الأزهرى ... ... :	عربى	٦ر٥
جملة النحو ... ... :	«	٦ر٥
جملة الصرف ... ... :	«	٦ر٥
شرح البركلى ... ... :	تركى	١٤ر٥
در يكتا ... ... :	«	٥ر٥
علم حال ... ... :	«	١
سبحة صبيان ... ... :	عربى وتركى وفارسى	٦
تاريخ بترو ... ... :	تركى	١٦ر٥
التشريح البشرى ... ... :	«	٢٨
ديوان سيدنا على ... ... :	عربى	١٠
نخبة وهبى ... ... :	عربى وتركى وفارسى	٧ر٥
قانون الصباغة ... ... :	«	١١
كتاب المعادن ... ... :	تركى	١٠
برهان قاطع ... ... :	قاموس فارسى وتركى	١٠
فيسو شرحى ... ... :	تركى (آداب)	١٢٠
كليات أبى البقاء ... ... :	عربى (أجرومية)	١١٠
ديوان سامى ... ... :	فارسى	٤٥
ديوان نديم ... ... :	«	٤٠
طوطى نامة ... ... :	تركى	٣٠
حلية الناجى ... ... :	«	٣٥
خوبان نامة ... ... :	« (حكايات)	٥
ديوان برتو ... ... :	«	٢٠
شرح المحمدية ... ... :	«	١٨٠
ديوان راغب ... ... :	«	٢٥
ديوان نفعى ... ... :	«	٢٥
ديوان فاطمة ... ... :	«	١٠

			بالقرش
حديقة السعداء	:	تركى	٤٠
معرفة نامة	:	»	١٥٠
همايون نامة	:	» (حكايات)...	١٠
			٢٫٢٢٣٫٥

المترجم :

المؤلفات التي ترجمت في بلاق وتستعمل الآن هي : —

« لجاندر » Legendre بالتركية لأدهم بك والمقالات الأولى بالعربية لعصمت أفندى .

كتاب الحساب ترجمة السيدين عياد وحنا مسرة — كامل — جزآن طبعا على الحجر — يقوم الشيخ سالم بتصحيحه .

كتاب الجبر تأليف « مار » Mayer ترجمه إلى العربية بيومي — كامل — غير مطبوع .

مبادئ الهندسة الوصفية تأليف « دوشين » Duchesne — ترجمه إلى العربية بيومى — مطبوع .

مبادىء اللوغاريتمات — ترجمه إلى العربية بيومى — كامل — غير مطبوع .

وهناك كتب أخرى في دور الترجمة أو ستترجم للانتفاع بها في المدارس وهي : —

١ — ميكانيقا تأليف « تركم » Terquem ، جزء واحد ، تعريب بيومى

٢ — كتاب الطبيعة ، تأليف « بكليه » Peclet ، جزآن ، » فايد

٣ — ميكانيقا ، تأليف « لاوس » و « بتانكور » Laus et Betancourt ، جزء واحد . تعريب طائل

٤ — مبادئ الطبوغرافيـة ، تأليف « ثيوليـه » Thiollet ، جزء واحد . تعريب إبراهيم رمضان .

٥ — أيدروليك ، تأليف « دوبيسون » d'Aubuisson ، مجلد واحد . تعريب دقلة .

٦ — رسالة في المنشآت ، تأليف « نافييه » Navier ، جزء واحد ، تعريب دقلة .

٧ — كتاب الكيمياء تأليف « دوماس » Dumas (مختارات) ، ستة مجلدات ، تعريب فايد

٨ — كتاب الجغرافية الطبيعية تأليف « لاكروا » La Croix ، جزء واحد ، تعريب دقلة .

٩ — كتاب الجيولوجيا البسطة تأليف « بوبيه » Boubée ، جزء واحد ، تعريب فايد .

١٠ — كتاب قطع الأحجار تأليف « دويو Duillot » ، جزء واحد ، تعريب بيومى.
١١ — كتاب الأخشاب تأليف « دويو » ، جزء واحد ، تعريب بيومى.
١٢ — رسالة فى الحرارة تأليف « بكتيه Pictet » ، جزآن .
١٣ — رسالة فى الإضاءة » » » ، جزء واحد .
١٤ — رسالة فى استغلال المناجم تأليف « برار Brard » ، جزء واحد .
١٥ — رسالة فى التركيب العددى تأليف « جرعييه Oremilliet » ، جزء واحد . تعريب دقلة .
١٦ — كتاب الكيمياء تأليف « ثنار Thenard »
١٧ — كتاب الكيمياء تأليف « جراى Gray » .
١٨ — » » » « شابتال Chaptal » .
١٩ — جريدة المعارف العادية .
٢٠ — مبادئ المنتجات الكيماوية .
٢١ — مبادئ التجارة .
٢٢ — استخراج الحديد وصناعته تأليف « كارستون Karston » .
٢٣ — علم الخراطة .

الصحافة الشرقية :

تصدر فى القاهرة صحيفة عربية تركية أغلب مادتها وثائق رسمية ، وليس لها يوم محدد أو وقت معين للظهور . وهناك صحيفة فرنسية تدعى « المونيتور اجبسيان Moniteur Egyptien » كانت تصدر فى الإسكندرية أسبوعياً فيما بين أغسطس ١٨٣٣ ومارس ١٨٣٤ ، ولكنها احتجبت منذ ذلك الحين . وكانت الحكومة تمدها بالمال ، غير أنها لم تكن واسعة الانتشار .

وسائل التسلية عند المصريين :

أهم وسائل التسلية لدى الشعب المصرى مشاهدة أعمال خفة اليد وحيل الحواة ، والاستماع إلى نوادر وحكايات يرويها جماعة من القصاصين المحترفين أو إلى فرق موسيقية تجمع الناس حولها وبخاصة فى أيام العطلة . وقلما يلجأ المصريون إلى القراءة للترويح عن أنفسهم . وهم لا ينقطعون عن العمل خلال أعيادهم الدينية ، وإن كانوا يقومون به فى شىء من التراخى .

ويحب أبناء العرب المشاهد التمثيلية التى يعوزها التهذيب ، وغالباً ما تدور حول أحد الموضوعين اللذين يهتمون بهما أبلغ اهتمام ، ونعنى بهما الدين والضرائب . وقد جرت العادة

فى الروايات التى تتناول موضوعاً دينياً أن يظهر فيها مسيحى مهين ، يراد تحويله عن دينه بجلده جلداً شديداً . ولا بد من أن ينتهى الأمر دائماً بفوز الإسلام ، ذلك بأن المسيحى المعذب يأخذ فى التسليم رويداً رويداً ، فكلما زادوه ضرباً ازداد إيماناً حتى تجىء النهاية . أما النوع الآخر من الروايات ، فغالباً ما يظهر فيه الجانى وهو يطالب فلاحاً فقيراً لا يملك من دنياه سوى عشرة قروش بأن يدفع مائة قرش ، ثم يضرب المسكين على قدميه ضرباً مبرحا بين ضحك المشفقين عليه لأنه لا يعمل المستحيل .

تاريخ محمد على وأخلاقه :

فى جميع الدول الشرقية حيث يضؤل أثر الأنظمة الحرة والرأى العام ، يتوقف الشىء الكثير على صفات حكامها من الناحيتين العقلية والخلقية . لهذا ألتمس لنفسى العذر إذا أشرت فى إيجاز إلى تاريخ محمد على وأخلاقه ، وعمدت إلى شىء من الإسهاب ، عند ذكر بعض ما دار بينه وبينى من محادثات فى مختلف المناسبات .

ولد محمد على فى مدينة قولة بالروملى فى عام ١١٨٢ هجرية (١٧٦٩م.) . وكان والده إبراهيم أغا يرأس الشرطة فى ناحيته . وفى عام ١٨٠٠ جاء محمد على إلى مصر وكيلا للقوة العسكرية التى أعدتها قولة ، وكانت تتألف من ثلاثمائة رجل استدعوا لرد غزاة مصر من الفرنسيين . ثم غدا نافذ الكلمة بفضل ما أظهره من الشجاعة والحكمة والنشاط[1] خلال الفوضى الشاملة والارتباك السائد وما وقع من دسائس وخلافات وما جرى مع المماليك من معارك ومفاوضات . وعندما قامت الثورة فى القاهرة عام ١٨٠٥ بعد رحيل الفرنسيين ، ورفض البارزون من شيوخ المماليك قبول خورشيد باشا ، دعى محمد على لتولى مقاليد الحكم ووافق السلطان على تثبيته فى منصبه . غير أن بكوات المماليك كانوا ما يزالون يستمتعون فى البلاد بنفوذ عظيم . وقد ثبت أنهم كانوا يتآمرون عليه ، حتى إذا آن الأوان لتنصيب ابنه طوسون باشا قائداً للحملة ، التى كان يراد تسييرها لمقاتلة الوهابيين ببلاد العرب فى

(١) لما نشبت الثورة بفلسطين فى عام ١٨٣٤ ، كتب إبراهيم باشا إلى أبيه يبلغه أن مركزه قد تحرج . فأمر الباشا بأن يرسل إليه من القاهرة عدد من الجنود ، يتراوح بين ثمانية وتسعة آلاف جندى . وقد اجتمعوا فى الإسكندرية خلال تسعة أيام ، وسافر مع هؤلاء الجنود إلى يافا ، حيث بقى سبعة عشر يوما فحسب . ثم ضرب أعناق ثلاثة من زعماء الثورة ، وعاد إلى مصر فى أقل من شهر ، بعد أن قضى على الفتنة قضاء مبرما . وقد أشار إلى ذلك فى حديث له فقال : « أخبرنى مسيو « د » ذات يوم ، أننى أزداد عظمة إذا قرأت كتب التاريخ ووعيت ما أعثر عليه فيها من كلمات منمقة ، ولكننى رجل أعمال لا رجل أقوال ، وسأروى لك كيف قضيت على ثورة سوريا » ، ثم ذكر لى ما فرغت الآن من تسجيله .

الحادى عشر من شهر مارس ١٨١١ ، دعى زعماء المماليك إلى الاجتماع فى قلعة القاهرة وذبحوا بها[٢] ، فبقيت حكومة مصر محصورة فى يديه . وقد وافق الباب العالى على أن تكون له هذه السلطة ، وسرعان ما امتد نفوذه جنوباً إلى النوبة ، وشرقاً إلى بلاد العرب ومن ثم إلى آسيا ، فاحتل الحجاز ونجد ودنقلة وبربر وكردفان وكريت كما احتل المورة مؤقتاً . وفضلا عن ذلك فقد انتزع من سيده خلال صراعه الأخير مع الباب العالى جميع باشوية سوريا ، ثم تقدم حتى إذا بلغ كوتاهية فى آسيا الصغرى ، حال بينه وبين المضى فى طريقه تدخل الحكومات الأوربية ونزول الجنود الروسية إلى البر . ولا جدال فى أن انتصاراته العسكرية ألهبت مطامعه ، كما أن قلة ما لقيته أعماله من فشل ، ولدت فيه روح الثقة بمشروعاته ، وجعلته يعتقد — على حد قوله — أنه ولد وفى السماء كوكب سعيد .

وليس من المستطاع دائما أن نعزو ازدياد قوة باشا مصر وامتداد نفوذه إلى أنه يستهدف غرضا معينا أو ينفذ سياسة مرسومة بل كان ذلك أمرا محتوما أملته القوة على الضعف ونشاطا أبداه نظام حسن إزاء نظام سيء على أن تقدم محمد على كان يسير خطوة خطوة ، فقد أنشأ فى بادئ الأمر جيشه وأسطوله حتى يقوى على رد ما يتعرض له من هجوم ، وأوحى إليه اتصاله بالأوربيين عدة إصلاحات قام بها فى ريث وأناة ولكن فى دأب ومثابرة ، إلا أن ما ينشأ للدفاع يسهل اتخاذه وسيلة للعدوان . فقد جرت العادة فى بلاد الشرق أن يظل الباشا فى منصبه سنوات لا عدد لها ، ولكنه على الرغم من أدائه الجزية المقررة بانتظام، مهدد دائما بأن يخلعه سواه ، إذا استطاع أن يجد من أصحاب النفوذ من يؤيده فى القسطنطينية تأييدا كافيا . غير أن محمد على سرعان ما اعتزم أن يعمل على تقوية نفسه بحيث لا يستطاع عزله ، وقد صدرت ضده فرمانات كثيرة ، وعزل المرة تلو المرة ، ولكنه كان دائما ينال الاعتراف بولايته ويعاد إلى منصبه .

وقد قضى محمد على بيده القوية على أولئك المستبدين الذين كانوا يفرضون المغارم على الشعب فى مختلف نواحى مصر ، كما اقترنت مظالمهم بفوضى شاملة . إلا أن استبداد كل منهم كان يتوقف إلى حد كبير على أخلاقه الشخصية . فإذا وجد أحد البكوات الأشرار ، فكثيرا

(٢) أخبرنى محمد على أنه حاول مرارا إغراء المماليك قبل ذبحهم بالاستقرار فى الوجه القبلى ، بل لقد عرض عليهم حتى بعد أن اجتمعت لديه الأدلة على أنهم يتآمرون على حياته — إذ وقعت مكاتباتهم فى يده — أن يستولوا على بعض الأراضى ، على شريطة أن ينزحوا عن العاصمة ، ولكنهم رفضوا ذلك العرض . وقد بلغ عدد من قتل منهم حوالى خمسين وثلاثمائة .

ما كان يوجد إلى جانبه أحد الأخيار ، وإذا حل الظلم بإحدى المديريات وجد فى غيرها مايقابل ذلك من حسن الإدارة . أما الآن فما من شك فى أن النظام قد حل محل الفوضى وأن البلاد لم تعد أجزاء متنافرة كما كانت من قبل ، إذ أقيمت حكومة مركزية ، خلقت فى البلاد ما يشبه الشعور العام ، ولكن القدرة على الابتزاز زادت فى الوقت نفسه زيادة عظيمة . وصحيح أن حماية المزارعين وبث الطمأنينة فى نفوسهم ساعداهم مساعدة كبيرة على زيادة منتجاتهم ، غير أنهما اتخذا فى الوقت نفسه ذريعة لمطالبتهم بأموال كثيرة . وقد أدى رأس المال المستخدم فى الزراعة كذلك إلى زيادة المحصولات زيادة تدعو إلى الدهشة ، إلا أن أثرها يظهر بوجه خاص فى إيرادات الحكومة التى ارتفعت إلى حد لا مثيل له ، لا عن طريق التوسع الزراعى فحسب ، بل وبالقدرة على جمع الأموال واغتصابها ، تلك القدرة التى تهيأت أسبابها للحكومة بوجود نظام إدارى تناولته يد الإصلاح والتحسين .

على أن القلق الذى يساور ذوى العقول الجبارة فى كثير من الأحيان ظاهر فى خلق محمد على . فعواطفه وقواه يجب أن يهيأ لها مجال العمل . وقد استخدمت فى تذليل عقبات ضخمة ، ولكنه على الرغم من حسن طالعه فى أغلب المواقف كثيرا ما ألمت به كوارث فادحة فقضى الطاعون عدة مرات على عشرات الألوف من أفراد شعبه ، واستنفدت النفقات الباهظة موارد دخله المرة تلو المرة ، كما هددت الحروب الطاحنة بلاده بالإقفار من السكان . غير أنه تغلب على البكوات ، وقضى على المماليك ، حين خيل إلى الناس أن الوقوف فى وجههم أمر لا سبيل إليه ، وخلص مصر من طغاتها وناهبيها وهم ألوف ، كما لازمه التوفيق فى كل خطواته إبان نضاله مع مولاه السلطان ، فسار النصر فى ركابه من جنوبى فلسطين حتى قلب الأناضول . وفضلا عن ذلك فقد أعاد فتح المدن المقدسة بعد أن انتزعت من الخلافة ، ثم أبقاها فى حوزته . ولما كان حاكما يشتغل بالتجارة ، فقد أحال البلاد إلى مصرف للمعاملات المالية والتجارية ، وملأ مخازنه بالقطن والأفيون والنيلة وغير ذلك من السلع القيمة ، حتى تصدرها إلى أقطار نائية بلاد كانت تجهل فى الزمن القديم كل شىء من أمثال هذه المنتجات .

وما من شىء ساعد على تكوين شخصية محمد على مثل ما امتاز به من الشغف بتحصيل العلم ، فقد أمر بأن يترجم له عدد كبير من المؤلفات التى قامت بطبعها « جمعية نشر الثقافة النافعة Society for the Diffusion of Useful Knowledge » ، وما من سائح واسع المدارك زار مصر إلا اتصل به حتى يضيف جديداً إلى ما لديه من علم ومعرفة . فحبه للاستطلاع لا يقف عند حد ، كما أن لديه ما لا يتوافر إلا للقليلين من لباقة تساعده على أن

يقتنص من زائريه ما حذقوه من فروع العلم . فهو يحادث كلا منهم في الموضوع الذي يجيده ، وقد عرفت أنه كثيراً ما يعود بعد تفكيره فيما حدث إلى مناقشة الموضوعات التي لم يسغها عقله ، إما لاستكمال بعض ما يكون في المعلومات ذاتها من نقص ، وإما لإزالة ما يشك في صحته أو يستغلق عليه فهمه . وأسماء جميع رجال السياسة البارزين في أوروبا تكاد تكون معروفة له معرفة تامة ، كما أنه يعرف تاريخ البارزين منهم . وليس هناك ما يسترعي انتباهه أكثر من تقدم الصناعات الآلية ، فكثيرا ما يطالب بوصف مسهب لعدد الآلات بعد أن يوضح له عملها .

ورغبة في عرض صورة تقريبية لعقلية محمد علي ، سأعمد عند ذكر التفصيلات الخاصة بحادثاتي الشخصية معه إلى إثبات ترجمة صحيحة لعباراته قال :

« لا تحكموا على طبقاً للمستوى العلمي الذي بلغتموه ، بل وازنوا بيني وبين الجهل الذي يحيط بي ، فليس في استطاعتنا أن نطبق في مصر الأساليب التي تطبق في انجلترة ، إذ أنكم لم تصلوا إلى الحالة التي أنتم عليها الآن إلا بعد قرون طويلة ، أما أنا فلم يمض على غير سنوات قليلة . ولديكم كثير من ذوي الفطانة يفهمون حكامهم وينفذون مشروعاتهم ، ولكنني لا أجد إلا أفرادا جد قليلين يفهمونني ويعملون ما أوصي به وكثيرا ما أكون فريسة الخداع والتضليل ولكنني أعرف أنني مخدوع ، أما الكثيرون فيخدعون ولا يعرفون . إنني أبحث عن كل من أستطيع أن أفيد منه علما ومعرفة » .

وقد ذكرت في ملاحظة (بصفحة ٦٨٥) إشارة محمد علي إلى قمعه ثورة فلسطين ، وقد تحدث عن تلك الثورة في مناسبة أخرى فقال : —

« التدريب والعمل هما كل شيء . ففي أثناء الثورة السورية نصحني الكولونيل « د » ومسيو « م » بدراسة التاريخ حتى أتعلم منه فن الحكم ، ولكن تقدمي في السن لا يسمح بدراسة التاريخ . وقد كتب إلي ابني في طلب تعليمات ، إذ كانت تحيط به المصاعب من كل جانب ، فرأيت أن خير ما أعمله أن أذهب بنفسي ، فسافرت إلى يافا وقضيت على الثورة في الحال ، وهكذا تكون الطريقة العملية في الحكم » .

« وزرت كريت منذ عهد قريب ، فوجدت بالجزيرة من السكان أكثر مما كنت أتوقع . وقد شكوا إلي كثرة الضرائب ، وقالوا إنهم يكونون أسعد حالا في ظل الحكم اليوناني ، فعرضت عليهم أن ألغي جميع ما يدفعونه من ضرائب ، وأن أتبع الطريقة اليونانية

فى تنظيمها مع خفض مقاديرها خفضاً عظيماً ، ولكنهم رفضوا قبول اقتراحى . وشكا المسيحيون من أنهم يدفعون ضريبة الروس فى حين أن الأتراك لا يدفعونها ، فعرضت أن نتفق على ضريبة تفرض على المنازل ، غير أن المسألة لم يفصل فيها حتى الآن .

« ولقد قضيت الشطر الأكبر من حياتى وحيدا لا أجد من يؤازرنى غير بوغوص بك ، وأستطيع أن أقول إننى لم أعش سوى الخمس عشرة سنة الأخيرة . وفى مقدورى الآن أن أعمل فى أربع سنوات أكثر مما عملت فى السنوات الخمس عشرة الماضية . وكنت أشك فى كفاية أبنائى ، حتى إبراهيم باشا نفسه ، ولكننى أدركت الآن أن من الممكن أن أعتمد عليه وأثق فيه كل الثقة . ومع هذا فليس فى وسعنا أن نسير بالسرعة التى نريدها ، ولا أن نعمل كل ما نريد عمله ، فهبنى لبست ملابس الكولونيل « كامبل » (ناظرا إلى القنصل العام وطوله ست أقدام) فهل هذا يجعلنى شبيها بالكولونيل « كامبل » ؟

« وكثيرا ما يظن الأوربيون الذين يفدون إلى مصر أن فى مقدورهم أن يسلكوا مع أبناء العرب مسلكهم مع أبناء جلدتهم ، ولكنهم يطلبون المحال ويخيل إليهم أن أبناء العرب سوف يعملون كما يعمل الأوربيون ، وهذا ما لا يمكن أن يكون . فعندما سافرت إلى الصعيد أوصيت خيرا بموظف قيل عنه إنه ممتاز جدا فى عمله ، وطلب إلى أن أعمل على استبقائه فى خدمتى بكل الوسائل ففعلت . ثم جاءنى الرجل وسألته رأيه فيما يجب عمله لتستقر الأمور ، فقال لى « لا بد لك من كيت وكيت وكيت » فأجبته « بأن كيت وكيت وكيت هذه لا سبيل إليها » ثم أعدته إلى عمله .

« وقد عرضت آرائى على الكولونيل « دوهاميل » القنصل الروسى ، وأفهمته أن كل شىء لا يمكن أن يعمل فى وقت واحد فاستصوب رأيى ، إذ لاحظ أن مدينة بطرسبرج لم يكن بها فى وقت من الأوقات غير الذى منزل كلها من الخشب ، أما الآن فإن بها أكثر من ألفى قصر .

« وعندما كنت فى الصعيد زارنى « كونت » روسى و « كابتن » من البحرية الإنجليزية ، وبدأ الكونت الروسى يتحدث عن أسطولى وأسرف فى مدحه أيما إسراف ، فقلت له « وماذا يعرف كونتات الروس عن السفن ؟ خير لى أن أسأل الكابتن الإنجليزى ، لأنه يعرف شيئا عن مثل هذه الأمور » ثم قلت للكابتن الإنجليزى « ما رأيك فى أسطولى ؟ » فقال « لا بأس به » .

« وحين سافرت إلى كريت ، كان هناك قنصل فرنسى لا يكف عن الثرثرة ، حتى أنه

لو كان معه عشرون أو ثلاثون شخصاً لتحدث بأكثر مما يتحدثون جميعاً ، فما كان في وسع أحد سواه أن يتكلم . وها هوذا قد سافر إلى البرازيل فإذا تكلم الآن وأسرف في الكلام فإنه أبعد من أن نسمعه .

« قد يخدعني غيري في بعض الأحيان ، وقد أخدع نفسي في أحيان أخرى ، ولكن هذا الخداع لا يعيش طويلا . »

وقد اجترأت على أن أقول له إن الحكام كثيراً ما يحيط بهم قوم يرون من مصلحتهم ألا ينقلوا إليه الأمور على حقيقتها بدلا من إطلاعه عليها فقال .

« إن بي حاجة إلى النصيحة الخالصة ، ولهذا أتمنى حولى باجتماعها ، وأمنيتي أن يكون لدى مجلس شورى من الرجال الأمناء .

« إن ما يعوز تركيا هو ما يتوافر لدى انجلترة ، أعنى بذلك الرجال الذين يصلحون للحكم . غير أن الأتراك متكبرون جهلاء وسيودى بهم كبرهم وجهلهم .

« ولقد أتيت إلى مصر فوجدت البلاد يسكنها جماعة من المتبربرين ، ولم يكن بها فرد واحد يعرف القراءة والكتابة ، بل إني لم أجد سوى شخص واحد يصلح لأن يكون سكرتيراً لى فبذلت كل ما في وسعى لإدخال المدنية في البلاد . وكنت أعرف أن أوربا أسبق من مصر في ميدان الحضارة ، فحاولت أن أنقل إلى هذه علوم تلك .

« ولو أتيح لى أن أكرس نفسي عشر سنوات لإصلاح مصر ، إذا قدر لى أن أعيش هذه المدة ، فسوف أحدث في البلاد تغييراً شاملا . لقد تمت على يدى بعض الأعمال ، ولكنها لن تكون شيئاً بالقياس إلى ما سوف أقوم به في المستقبل .

« وقد علمت ألوفا من الأفراد على نفقتي الخاصة ، وأرسلت بعضهم إلى أوربا ، وقد بلغني أن كثيراً من أبنائي الشبان تفوقوا على أقرانهم حتى في المدارس الأوربية .

« إن بلادكم ، أعنى انجلترة ، إنما بلغت مكانتها الحالية بفضل جهود أجيال كثيرة ، وليس في مقدور أية دولة أن تطفر دفعة واحدة نحو العظمة والازدهار . ومع هذا فقد أديت لمصر بعض الشيء ، وبدأت أعمل على إصلاحها ، حتى إنه لمن الممكن أن توازن من بعض الوجوه بينها وبين دول أوربية ، لا بينها وبين دول شرقية فحسب . إن أمامي وأمام شعبي شيئاً كثيراً يجب أن نتعلمه ، وقد أرسلت أدهم بك ومعه خمسة عشر شابا ليتعلموا ما تستطيع بلادكم أن تلقنهم إياه من العلوم ، وإن عليهم أن يروا بأعينهم ، ويعملوا بأيديهم ، ويتعرفوا أسرار صناعتكم

كما أن عليهم أن يعرفوا كيف تفوقتم علينا وأسباب هذا التفوق ، حتى إذا أمضوا بين ظهرانيكم مدة كافية ، عادوا إلى بلادهم وتولوا تعليم شعبي .

« ولقد توصل الإنجليز إلى اختراعات عظيمة، ولكن السفن التجارية أعظم ما اخترعوه » فقلت للباشا إن الذى اخترع السفن البخارية رجل أمريكى ، فأجاب « لو لم يكن للأمريكيين آباء مثلكم ما كانوا أبناء على هذه الدرجة من الذكاء .

« إن الحظ لم يسعدنى بأن أتعلم فى صغرى ، حتى لقد بدأت فى تعلم القراءة والكتابة وأنا فى السابعة والأربعين من عمرى ، ولم يتح لى أن أرى بلاداً أرقى مدنية من بلادى ، ولهذا فلست أتوقع أن أعمل ما تستطيعون أنتم عمله ، ولا أن أبلغ درجة الرقى التى بلغتموها .

« إن الصعوبة فى البداية ، وقد كان على أن أبدأ بدبوس أنبش به أرض مصر . وقد توصلت الآن إلى أن أستعين بالفأس ، غير أنى أريد أن أنتفع بكل مزايا المحراث » .

وكثيراً ما تحدث عن الفوارق بين أساليب الحكم فى أوربا والشرق ، فقال لى ذات مرة « إنه لابد لكم فى بلادكم من استخدام أيد كثيرة لإدارة شئون الدولة ، ولكنى أقوم بذلك وحدى . إننى لا أعرف دائما على وجه التحقيق خير ما يجب عمله ، ولكننى إذا عرفته أمرت بتنفيذ رغباتى على الفور فيؤدى على خير وجه مايبدو أنه خير مايعمل .

« إن الأتراك الذين يفدون إلى مصر من أوربا يخشون الظهور بأنهم يعتنقون الآراء الأوربية ، فقد قلت لرجل ذات مرة (والآن وقد عدت من أوربا فلابد أنك ستعمل على أن تكون إنجليزيا) ، فتألم من هذا القول ، معتبراً إياه زراية به وتقريعاً له ، ولهذا ظل يظهر بعد ذلك فى كل مناسبة كراهية شديدة للإنجليز ، ولم يكن هذا ما أقصده . »

وكثيراً ما بحثت مع محمد على بعض مسائل تتصل بالاقتصاد السياسى فوجدته شديد الرغبة فى الاقتناع عن طريق المناقشة ، وقد قال لى ذات مرة « رغبت إلى حكيكيان فى أن يعد لى بيانا عن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ووارداتها ، إذ أنها تصدر من البضائع أكثر مما تستورده من الآخرين ، ولهذا لابد أن تكون تجارتها رابحة » . وقد حاولت أن أوضح له أن التجارة إذا كانت رابحة ، فلا بد من أن تزيد الواردات على الصادرات والفرق بينهما هو الربح ، وأنه فى جميع بيانات الواردات لاتذكر فى الجداول الرسمية سبائك الذهب والفضة والبضائع المهربة . وقد سأل عن سعر الفائدة فى الولايات المتحدة وقال « أليس مما يؤسف له ألا يكون عليهم دين أهلى ، لأن الدين يساعد على تنمية موارد الأمة ووجوده أمر مفيد ؟ » فأجبته بأننا على استعداد لأن نلقى على عاتقه جزءاً من ديننا ، فأظهر رغبة شديدة

فى أن يعرف مقدار ما يدين له من الدين منذ بداية السلام .

ثم ذكر أنه غامر بالاتجار مع الدول النائية ، فقد قام ثلاث مرات بمضاربات تجارية كبيرة فى جزائر الهند الشرقية ، وكانت النتائج مخيبة لآماله فى المرات الثلاث .

وللباشا من زوجته المحبوبة خمسة أبناء أكبرهم إبراهيم ، وبينه وبين أخته أرملة الدفتردار بك محبة شديدة . أما الابن الثانى فهو طوسون ، وقد مات بالطاعون معقباً عباس باشا حاكم القاهرة الحالى . أما ابنه الثالث إسماعيل باشا فقتله السودانيون فى شندى بإقليم سنار ؛ وأما سعيد بك فقائد إحدى الفرقاطات ، وقد تعلم على يد مسيو « كونيج König » ، وهو رجل فرنسى على جانب كبير من الذكاء . وهناك عدد من الأبناء أصغر من هؤلاء .

وكانت زوجة محمد على الأولى روميلية مثله ، كما كان نفوذها عليه عظيما .

وعند الشروع فى البحث عما يحتمل من زيادة رخاء الشرق فى المستقبل ، تظهر مسألة على جانب كبير من الأهمية ، وهى ما إذا كان يحول دون تقدمه تقدما عظيما مطرداً عقبات لا يمكن تذليلها من ناحية العادات والآراء والنظم الشرقية ، وما إذا كانت التقاليد الاجتماعية والتعاليم الدينية والأساليب الحكومية لا تقضى على كل أمل فى القيام بإصلاح حاسم مثمر .

الدين الإسلامى

لا ريب فى أن ثمة عقبات يحسب لها ألف حساب ، ولكنها ليست من النوع الذى يستعصى التغلب عليه ... ...

فمستوى الرأى العام فى أرفع درجاته منخفض إلى حد يدعو إلى الأسف ، كما أن ترقية المواهب العقلية والخلقية التى تقوم عليها عظمة الرجال والأمم لا تلقى إلا القليل من التشجيع ، ومن ثم انعدم الابتكار فى ميدان الفنون والعلوم ، ووقف التقدم فى مجال الصناعة ، وقل وجود الإصلاحات الجوهرية الدائمة . أما الكتب الأجنبية فلا تقرأ إلا نادراً ، وأما الأقطار النائية فإن أسباب تقدمها قلما تكون محل بحث . وطبيعى ألا ينطبق هذا القول على جميع الحالات ، ففى بلاد الليڤانت حالات تخرج عن دائرة هذا التدهور الذى يكاد يكون شاملا ؛ غير أن هذه الحالات الشاذة من القلة وضآلة الأثر فيما حولها ، بحيث تتضح الفروق الكبيرة بينها وبين ما يحيط بها من ظلام دامس وضوحا ملموساً . هذا إلى أنها لم يكن لها فى المجتمع عامة سوى أثر ضئيل . ...

ومع هذا فما زال لهذه الناحية من الموضوع جانبها المضىء وبخاصة فى مصر ، ذلك بأنه رغم الكثير مما بقى فى نفوس رجال الدين المسلمين من تعصب شديد ، ورغم المعارضة القوية

التي يلقاها كل جديد مهما تكن فائدته والخير الذي يرجى منه ، فقد ارتقت الأفكار من بعض الوجوه ارتقاء يدعو إلى الدهشة . فقد استطاعت الحكومة ، حتى في الجهات التي لم تشهد هذا الرقي الفكري ، أن تفرض على الناس ، بما لها من سطوة وما تقربه من مثل ، أن يحترموا ويشملوا بالرعاية أشخاصاً وأشياء ليس لها من الصبغة الإسلامية وما يخلع عليها ثوب القداسة .

التسامح في مؤلفات محمد فلي :

« في جميع بلاد الشرق ، وفي مصر وسوريا بنوع خاص ، خطا التسامح في السنوات الأخيرة خطوات فسيحة إلى الأمام ، وأخذت الفوارق بين المسلمين والمسيحيين تختفي شيئاً فشيئاً . فترقية الموظفين المسيحيين إلى أرفع مناصب الدولة ، وكثرة الزيارات التي يقوم بها الأوربيون لبلاد الليفانت ، وما أحدثته السفن البخارية وغيرها من ضروب التقدم في الشئون البحرية من سهولة في المواصلات ، وإدخال المصنوعات الأوربية ، والملاقات التجارية التي ازداد نشاطها واستقرارها ، كل ذلك كان من شأنه تخفيف حدة الخلافات الدينية ، وتهيئة جو تزول فيه الفوارق بين الأديان إلى حد كبير . فقد أصبح من السهل على الأجانب أن يزوروا المساجد التي كان الإفرنج لا يجرءون على دخولها فيما مضى ، ولم يعد الإنسان يتعرض بسبب زيه الإفرنجي للسلب والعنت كما كانت الحال فيما مضى ، بل لقد صار هذا الزي يسبغ على صاحبه نوعاً من الحماية في جميع أنحاء القطر ، إذا صح أنه يسترعي أي التفات من جانب الأهالي . وما يزال الإنسان يذكر أنه لم يكن في طوق المسيحي أن يدخل الأحياء الإسلامية في المدن المصرية وهو آمن على نفسه ، وكان أقل أمناً إذا جاس خلال الديار من ناحية إلى أخرى ، أما إذا اجتاز الصحراء فإن شعوره بالأمن يتضاءل إلى أقصى الحدود .

المسيحيون في أمانه :

ليس هناك في الوقت الحاضر من يتعرض لأقل مضايقة بسبب عقيدته الدينية . وقد قال الأسقف القبطي الكاثوليكي بالقاهرة إن التحسن في هذه الناحية لا يكاد يصدق ، إذ كانت العقيدة المسيحية فيما مضى تعرض الفرد لمضايقات لا حد لها ، وكان إظهار أية علامة من علائم المسيحية يعرض الشخص لخطر شديد . وقد علمت من الأسقف أنه يذرع الآن الشوارع في كل وقت ، والصليب على صدره ، وعصا الأسقفية في يده دون أن يلقى أية مضايقة . وليست هذه الحالة مقصورة على العاصمة وحدها ، فإن القبط يؤدون شعائرهم الدينية في حرية تامة ، حتى في المدن الصغرى ، ويبدي ولاة الأمور استعدادهم لتلبية النداء

على الفور ، عند أية بادرة من بوادر التدخل فى طقوس المسيحيين (١) ، وفيما يجب عليهم مراعاته من شئون دينهم .

الإيمان بالقضاء والقدر :

كل ما يحدث فى بلاد الشرق خاضع إلى حد كبير للمذاهب الشائعة عن عقيدة القضاء والقدر ، وكل تغيير فى سبيل الإصلاح إن هو إلا مهاجمة لتلك العقيدة المسيطرة على العقول . فالتغيير فى حد ذاته إصلاح . وقد جرت العادة فى بلاد الليڤانت أن تترك الأمور تأخذ مجراها ، دون قلق على مصيرها أو تدخل فى مسيرها . فلا تحطيم ولا تجديد ولا ترميم ولا تشييد ، لأن جميع الأنظمة والأعمال قائمة على أساس مبدأ دينى ، هو أنه ما دامت إرادة الله فوق كل شىء فلا بد من نفاذ تلك الإرادة . ومن ثم أصيبت جهود الإنسان بالشلل وعواطفه بالجمود . غير أن فى مصر ، وفى غيرها من بلاد الليڤانت ، عدداً قليلاً من الرجال يشعرون بضرورة افتتاح عهد جديد يقوم على مبادىء جديدة . وبفضل هؤلاء أخذ النشاط يحل محل الجمود ، فكان ذلك فاتحة تبدل عجيب . وقد قال لى محمد على ذات مرة ، « أريد رجالا يفهمون ، حتى إذا فهموا عاونونى . » غير أنه ليس هناك ما هو أشق من تغيير جميع تلك الآراء التى صارت عزيزة على النفس منذ أمد طويل ، وتلك المشاعر التى تجد الراحة فى أن تؤمن بأن لله تدبيرا خاصا وقضاء عاجلا ، كما تجد العزاء فى أن أحكامه لا تقبل التبديل . ولو كان فى مصر عدد كاف من الرجال ، يتناول آراء محمد على فيصقلها ، وأغراضه التى يرمى من ورائها إلى نشر الحضارة فيزيل ما بها من لبس وغموض لتمت إصلاحات ضخمة فى زمن وجيز . فليس لدى الباشا فى كل آن فكرة واضحة عما يقترحه بنفسه ، ذلك بأنه نظرا لجده وطموحه وقلة صبره ورغبته فى الوصول إلى نتائج عاجلة ، قلما يسمح بالوقت الكافى للتفكير فى وضع الأسس التى يتوق إلى أن يشيد عليها ذلك البناء الشاهق . لهذا يسرع فى غرس الشجرة ، وهو أمر محمود ما فى ذلك ريب ، ولكنه يتعجل قطف الزهرة واجتناء الثمرة ، فليس أبغض إليه من أن يرقب الشجرة ويغذيها ويسقيها ، ثم يقف موقف الانتظار . وقد سمع يقول ، « لقد أدركنى الكبر فلا أستطيع أن أنتظر كما يستطيع ذلك من هم أصغر منى ، لهذا يجب الإسراع فى تنفيذ كل ما أريد » . ولعل هذا هو السر فى حبوط كثير من أغراض الباشا لأنه بدلا من أن ينتظر حتى ينمو النبات مع الزمن ، وترسخ جذوره فى الأرض ، يعمد إلى

---

(١) لما أبلغت محمد على دمشق من أن الحجاج الذاهبين إلى مكة يستعملون بواخر الكفار التى تمخر عباب البحر الأحمر قال الباشا ضاحكا ، « إن القرآن لم ترد فيه كلمة واحدة ضد هذه البواخر » .

الغابة فينقلب منها أشجارا ضخمة قد تزهر سويعات قلائل — أو تبدو عليها علائم الإزهار — ثم ينتهى بها الأمر إلى الذبول .

البطء فى إحداث التغيير :

لا بد أن يمضى زمن طويل قبل أن يستطاع تغيير طابع الحكومات الشرقية ، إذ أن الرأى العام بطىء الأثر ، وتصريف العدالة يجرى على سنن هادىء منتظم . أما إذا لم يكن هناك أى نظام يمثل الصالح العام تمثيلا كافيا ، فلا مناص عند ذلك من استخدام القوة ولو أنها الشر الذى ما بعده شر . والظاهر أنها تستطيع أن تحسم جميع المسائل ، وهى تستخدم أول الأمر فى معازل الحريم ، ثم تتغلغل بين جميع طبقات المجتمع ، ومن ثم يعتاد كل فرد أن يقاومها أو يخضع لها تبعا لما يجد من المسائل بينه وبين من هم فوقه أو من هم دونه . وهكذا تصبح القوة آية النفوذ التى لا آية سواها ، أما العقل وأما الحق فلا يقام لهما كبير وزن . فالعصا هى الفيصل ، ومن ثم لا ينشد الناس العدالة ، وإنما ينشدون القوة والقدرة على إيقاع الأذى البدنى . فمن كان يملك تلك القوة فله فى المجتمع شأن ، ومن أعوزته فهو صفر على اليسار ، وضحية لما يصدر عن تلك القوة من تصرفات سيئة تمليها الأهواء .

مظاهر الإصلاح :

على أن مظاهر الإصلاح ظاهرة ولو إلى حد ما حتى فى هذه الناحية ، وقد أثبتنا عليها الدليل فى ثنايا هذا التقرير . إذ قلت أعمال العنف عن ذى قبل ، ولم تعد الفوارق بين الطبقات واسعة كما كانت فى الزمن القديم ، فقد ازداد الاتصال بين مختلف الأجناس وأخذت عادة النظام التى تدعمها أداة الحكم الصالح ترسخ يوما بعد يوم . ولما كان الناس قد درجوا منذ أجيال طويلة على أن تكون القوة البدنية الغاشمة هى التى تسيرهم وتتحكم فى شئونهم ، فليس عجيبا أن تظل قوة الفكر والتشريع من الضعف بحيث لا يمكن أن تحل محل عادات خلفتها العصور الخوالى : وهذه العادات عقبة كأداء فى طريق الإصلاح .

آداب الشرقيين :

تتوافر لدى الشرقيين فضيلتا حسن الضيافة والكرم ، أما فضيلتا الصدق والأمانة فما يكادون يعرفون أيامنهما . ولا تعلو وجوههم حمرة الخجل إذا افتضح كذبهم ، لأنهم يتخذون الكذب وقاء لهم من شدة الاستبداد وهول الابتزاز . أما السخاء فيعوض جميع ما عداه من سجايا . وخير ضمان للأمانة فى الصفقات التجارية أن يحس الشرقى أنه سيكون فى حاجة إلى خدمات الأوربى فى المستقبل ، ذلك بأن المستوى الخلقى منخفض ،

ولعله أحط عند المسيحيين فى بلاد الليفانت منه عند المسلمين . فقد أحس المسيحيون أنهم أشد حاجة إلى اصطناع الحيلة والدهاء اتقاء للمظالم ، لأن الظلم إذا لم يلد الشاعر أورث العقل ، فيعمد المظلومون إلى أفانين الكذب ، حتى يدفعوا عن أنفسهم شرور الظالمين . ولا جدال فى أن ازدياد التسامح أدى إلى ارتفاع المستوى الخلقى العام ، كما أن الاتصال بالأوربيين علم الأهالى أن الاستقامة والإخلاص والمثابرة تعود فى نهاية الأمر بفوائد تربى على الفوائد التى يمكن الحصول عليها إذا انعدمت تلك الفضائل .

فضائل الأتراك :

إن الفضائل التى يتميز بها الأتراك من الوضوح بحيث يراها السائح ، لأنها من النوع الذى يفيده خاصة ، ويزيد أسفاره راحة ومتعة ، إذ يلقى الزائر ضيافة كريمة ينفق عليها بسخاء ما وجد المال ، وقد تقترن بمظاهر الزهو والمباهاة فى بعض الأحوال . وقلما يلاحظ الزائر ما فى الخلق التركى من نقائص ، أما العيب الذى يلازم نظام الحكم عندهم فهو ما ينطوى عليه ذلك النظام من عنف وظلم ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك منذ حين ؛ لأن القوة هى الأداة الوحيدة التى يستخدمونها فى بسط نفوذهم . وأما انعدام الصدق والنزاهة فى علاقات الحياة المادية فيكاد يكون أمراً شائعاً بينهم . ويضاف إلى ما سبق من النقائص الخلقية ، عقبة فى سبيل التقدم تدعو إلى الحزن والأسى ، ألا وهى احتقار العلم من جانب الشعب عامة . وربما كان الكسل والتراخى مصدر ما فى الخلق التركى من نقائص ، فإن يوماً واحداً يقضيه الإنسان مشتركا فى حرب ظافرة قد يهيىء له من أسباب الشهرة والنفوذ ما لا يهيئه التفانى فى خدمة الصالح العام دهراً طويلا . فالشجاعة التى تبهر الأبصار ، ولو إلى أمد قصير ، أيسر بكثير من تلك الفضائل التى يتطلبها الاختلاط بالناس يوماً فيوماً وساعة فساعة . ولما كانت هذه الفضائل تظل محجوبة عن الأنظار ، فمن النادر فى بلاد الليفانت أن تجد فرداً يسعى وراء الشهرة أو حتى السلطة إلا بأحط الوسائل وأكثرها ابتذالا .

عيوب الحكم :

لقد عمل فى مصر الشيء الكثير فى سبيل النظام والمركزية فى الحكم ولكن بقى أن يعمل ما هو أكثر من ذلك ، إذ تحصد أرواح الشعب فى حروب لا مصلحة له فيها ، ولا يكاد يمنيه أن تكلل بالنصر . فلو ألغى التجنيد الإجبارى ، أو على الأقل لو امتنع القضاء على جميع العناصر القوية من بين أفراد الشعب ، ولو وقفت المحاولات التى ترمى إلى إدخال الصناعة ،

وهي محاولات مرهقة باهظة النفقة ، ولو ظل قدوم السائحين فى زيادة مطردة ، ولو استهوى جمال المناخ وخصب التربة بعض ذوى الفطانة من الزراع الأوربيين فاستقروا على ضفاف النيل ، لو حدث ذلك لما استطاعت دولة مهما عظمت أن تنازع مصر في تقدمها ، فقد بدأت حقوق الملكية تصبح موضع الاحترام كما شرعت قوانينها فى الاستقرار رويداً رويداً .

التغيير فى تركيا

كان لتغيير الأحوال فى تركيا الأوروبية والآسيوية أثره فى مصر بحكم الضرورة ، فقد كاد يقف نزوح المماليك الذين كانوا فيما مضى يملئون صفوف الأتراك المقيمين على ضفاف النيل ، وصارت الجمهرة العظمى من الأتراك الذين استوطنوا مصر ترتبط الآن بالأرض ، ولم يعد الترك زواراً يرحلون إلى إحدى المستعمرات وفى نيتهم أن يعودوا إلى مسقط رءوسهم بما جمعوه من أموال ، بل استقر بهم المقام وصارت لهم فى مصر مصالح لا تمت بأية صلة إلى بلادهم الأصلية . ويزداد فى كل يوم عدد ملاك الأرض من الترك وأبناء العرب ، كما تزداد الشعور بالقومية والوطنية والتعلق بالأرض . وليست هناك صحافة تعبر عن هذه المشاعر ، ولا نواب يمثلونها مع وجودها وازدياد قوتها ساعة بعد ساعة ، بل هى قائمة بذاتها ، لا صلة لها بهذا الحاكم أو ذاك . وليس من شك فى أن الحكومة تستطيع إرهافها أو إضعافها بما تصطنعه من حكمة وسداد ، إلا أنها لا ترتبط قط بفرد من الأفراد أيا كان شأنه أو طالعه .
وقد أرهفت هذه المشاعر ولا تزال ، على الرغم مما اقترنت به عصور الحكم الفاسد من نهب وتدمير ، كما اعتصرت البلاد حتى آخر قطرة من دمائها على يد من تتابع عليها من ضيوف جشعين ، ومع هذا فما تزال أهلها من الرح وأرضها من القدرة على الإنتاج بحيث لم تستطع أعمال الابتزاز ولا أحوال الركود أن تقف نمو الشعور المصرى ، ذلك الشعور الذى لا معدى عن أن يوحد بين الظالم والمظلوم ، فى سبيل المصلحة المشتركة .

« العثمانى » فى مصر :

للعثمانى فى مصر مقام ملحوظ ، فهم يستمتعون بنفوذ عظيم ، ويشغلون أكثر المناصب الرفيعة فى الدولة ، كما أنهم مصدر السلطة فى جميع أنحاء البلاد . غير أنهم لا يملكون من المواهب العالية أو الكفاية الخاصة أو الثراء الواسع ما يجعلهم أهلا للثناء . وهم قليلون ولكنهم يتجبرون أما أبناء العرب فكثر ومع ذلك يطيعون . ولا يربط الترك بالأرض إلا أضعف الصلات ، ولا ينظر إليهم إلا على أنهم قوم يقيمون ردحا قليلا من الزمن ، فى بلد ينهبونه ويسلبونه ...

الأشرار التركية :

فهمت ممن فى خدمة الباشا من الإفرنج أن مايلمسون من أحقاد وما يصادفون من عراقيل إنما يصدر دائماً عن الأتراك ، أما أبناء العرب فقلما تبدر منهم نادرة تدل على سوء النية أو الجفاء . غير أنه من الضرورى أن نذكر أننا إذا وجدنا بين الإفرنج المقيمين فى مصر كثيراً من الفضلاء ، فإن البلاد تعج بشتى صنوف الأدعياء الجهلاء ، الذين يحاولون استغلال ماعليه الترك وأبناء العرب من جهل يفوق جهلهم .

أثر الفرنسيين :

لم يسهم شعب فى إصلاح مصر وإدخال الحضارة فيها بأكثر مما فعل الفرنسيون . ولا جدال فى أن بعض الإنجليز قد أدوا للبلاد خدمات لها قيمتها ، غير أن مصر مدينة للفرنسيين بالكثير فى جميع النواحى . فقد أنشئ الجيش على النظام الأوربى ، ودرب على الخطط الحربية الحديثة على يد سليمان باشا ، وبلغ الأسطول مابلغه من مستوى رفيع بفضل « سيريزى » بك Cerisy . و « بسون » بك Besson ، كما أن مدارس الطب وعلومه عامة مدينة أكبر الدين لكلوت بك Clot ، هذا إلى أن مسيو « لينان » Linant وكثيراً غيره من الفرنسيين ، بثوا — كل فى ناحيته — روح التقصى وحب التعلم ، وتعهدوا هذه الروح بنصائحهم الثمينة . وممن يستحقون الذكر من الإنجليز « جالوى » بك Galloway ، فقد قام بخدمات جليلة الشأن ، كما أضاف الأسبان والبولنديون والألمان جديدا إلى العلم . وعلى الرغم من اندساس كثير من الأوغاد والجهال بين من هاجروا من أوربا ، فلا ريب فى أن النتيجة العامة التى تمخض عنها وجود الأوربيين وامتزاجهم بالوطنيين الشرقيين ، كانت جزيلة الفائدة .

أخلاق الفلاحين المصريين :

كلما أنعمنا النظر فى أحوال الطبقة العاملة فى مصر ، ازددنا شعورا بضرورة الاهتمام برفاهيتها . فليس هناك من يضارع فلاحى وادى النيل فى الصبر على طول الأذى ، والخضوع لذوى السلطان ، والبشر عند الشدائد ، ولا فى روحهم المرحة ، وابتهاجهم على الدوام . فما يبدو على الرجال ، وهم مصفدون بأثقل الأغلال خلال قيامهم بالأشغال العامة ، أنهم أقل ابتساما من أى زميل لهم مهما أرهقتهم تلك الأغلال ، التى تهرأ منهم اللحم حتى تبلغ العظم . والغناء والموسيقى يلازمان العمل مهما شق . وقد ترى الجموع السوط فى يد من يشرف عليها

وهو يلهب به ظهور العمال فى غالب الأحيان ، ومع ذلك فإن الغناء لاينقطع ، والروح المعنوية لايعتورها الوهن على الإطلاق . ومن العسير أن يجد الإنسان وسط هذا الجمهور فردا تلازمه الكآبة وانكسار الخاطر . فهذه الروح المرحة التى تتقبل المصائب على أنها أمر لامحيص عنه ، لايستطيع شخص أن يحد منها أو يقضى عليها ، بل إنها لتتشبث فى الوقت نفسه بكل ما تبدو عليه مسحة البهجة أو السرور ، سواء أكان ذلك حقيقة أم خيالا . على أن الموت نفسه يقترن فى مصر بمظاهر الابتهاج ، إذ تسير المواكب فى خطا سريعة كأنها مواكب النصر ، وتنطلق الصيحات وتعزف الموسيقى ، على نحو لا يمت إلى الحزن بسبب .

توقير السن :

إن احترام السن الذى ذكره هيرودوت على أنه من مميزات قدماء المصريين ، مازال شائعاً بين أبناء مصر الحديثة . وجميع من أدركهم الهرم يطلقون لحاهم ، وما يلقونه من توقير فى جميع الأوساط العربية أمر يدعو إلى كثير من العجب ، فقلما يخالف الصغار آراء الكبار وقلما يبدون أى تردد فى الأخذ بنصائح من يكبرهم من الشيوخ .

الفلاحون :

الفلاحون المصريون أكثر شعوب العالم وداعة وحباً للسلام . ولو أتيح لهم أن يزرعوا أراضيهم الخصبة فى أمان ، ما دار بخلدهم قط أن يشنوا حرباً أو يخوضوا لها غمارا . فماذا يدعوهم إلى مفارقة بلادهم ونهرهم الذى يرويها ، وهم يقدرونه تقديرا يشبه العبادة ؟ وأين يجدون بلادا تضارع بلادهم فى جمالها ووفرة خيراتها ؟ صحيح أنهم تعرضوا منذ عهد سحيق لظلم فادح ، ولكن هذا الظلم لم يفسدهم ، فقد أحنوا رءوسهم فى ذلة وخضوع ، ووضعوا على أعناقهم النير ، كما كان يفعل أجدادهم فى كل آن . وليس هناك شعب أجدر بالرثاء من هذا الشعب فى ماضيه وحاضره .

نقائص أبناء العرب :

من المفروض بطبيعة الحال أن فى أبناء العرب نقائص ، ولعل التواكل من أظهر خصائصهم . فكثيرا ما يتلمسون الأعذار حتى لايؤدوا عملا . فالبحار من أبناء العرب وهو فى سفينته النيلية يعتذر عن عدم العمل وقت هبوب الرياح بقوله « لماذا أشتغل ؟ أليست هناك ريح ؟ » فاذا لم تهب قال « لماذا أشتغل وليست هناك ريح ؟ » وليس هناك مايحرج ابن العرب إذا لم يجد مايعتذر به على الفور ، فإن لديه كلمة « كده » « أى هذا هو الحال » يقولها فى

جميع الناسبات بوصفها تعليلا أو عذرا أو مخرجا له من أى سؤال محرج .

عادة تأجيل الأعمال :

وشبيه بما لدى الشعوب الشرقية والجنوبية جميعاً من ميل إلى الراحة ، ماشاع فيها من ميل إلى تأجيل الأعمال ، إذ يؤجل ما يمكن تأجيله إلى غد أو بعد غد . فإذا طلب إلى الشخص أن يبذل جهدا ، كان الجواب « بكره أو بعد بكره » ذلك بأن نشاط المرء من تلقاء نفسه أو باختياره صفة يعز وجودها فى بلاد الشرق .

بقاء أحوال الفلاحين على ماهى عليه :

لو أريد السؤال عما إذا كانت حالة الفلاح المصرى فى الوقت الحاضر خيرا من حالة أجداده أم أسوأ منها ، فإنى أخشى أن يكون نصيب القوم جميعاً منذ عهد سحيق ميراثاً من الذل والعبودية .

موازنة بين الحكم الحالى والحكم فى عهد المماليك :

فى استطاعتنا أن نقول بحق إن عبء المظالم وأعمال الابتزاز التى تحدث الآن أثقل بكثير منه فى العهود السابقة . ففى ظل بكوات المماليك كانت هناك مقاطعات يلى أمرها حكام ألين عريكة وأقل جشعا ، وكانت أعمالهم أخف عبئا على الفلاحين من المطالب التى يفرضها نظام الحكم الحاضر ، وهى مطالب مطبوعة على غرار واحد وتؤدى بصورة منظمة . غير أن أعمال العنف التى كان يرتكبها الجنود ، وعدم الاطمئنان إلى سلامة الممتلكات ، واستمرار حوادث السلب والنهب والقسوة فى معاملة الأفراد ، كل ذلك كان يعوضه إلى حد كبير ما يتجلى فى حالات قليلة من رفق ورحمة . أما قدرة البلاد على الإنتاج فقد اضمحلت ، كما قلت مواردها إلى حد لا يمكن تصوره . ولم يكن ذلك راجعا إلى عزوف المماليك عن ابتزاز الأموال ، وإنما كان راجعا إلى عجز الشعب عن أداء ما يفرضون من مغارم .

تقرير مرفوع إلى الحكومة المصرية :

طلب إلى رئيس النظار بوغوص بك قبل أن أغادر مصر أن أسلمه بيانا موجزا عن أهم الموضوعات التى كان لى شرف بحثها مع الوالى ، والتى أبديت بشأنها ملاحظات كتابية للجناب العالى . وقد شرفنى سموه فى مناسبات عدة ، بأن رغب إلى فى أن أكتب بعض التقارير عما شهدته من أوجه النقص فى فروع الإدارة المختلفة ، وأن أقترح من وسائل العلاج ما أراه متناسبا لإصلاح أداة الحكم فى البلاد . وفيما يلى ترجمة خطابى إلى سعادته :—

« الإسكندرية فى ٤ مارس ١٨٣٨

« لما كنتم ترغبون فى أن أقدم إليكم بياناً موجزاً عن أهم الموضوعات التى كان لى شرف التحدث بشأنها إلى الجناب العالى ، ويبدو لى أن لهذه الموضوعات أهمية كبرى فيما يتصل برفاهية مصر ، فإنه يسرنى أعظم السرور أن أحقق هذه الرغبة ، فليس هناك ما يروق الرأى العام فى أوربا ، وفى انجلترة خاصة مثل العمل على إسعاد مصر ، وليس هناك موضوع آخر بحثته كما بحثت هذا الموضوع مراراً مع المستر « كاميل » ، ذلك الرجل الذى طالما انتهز الفرصة لإبلاغ ما يعتقده إلى مسامع جنابه العالى ، وفى وسعى أن أقول إنه يوافقنى على جميع ما سوف أعرضه عليكم من آراء . وقد درجت الحكومات فى كل الأزمان ، وفى هذا الزمن خاصة ، على أن يكون للآراء التى تتلقاها شأن لديها ، كبيراً كان ذلك الشأن أم صغيراً ، وإذا صح أن هناك حكومة أكثر استجابة لأفكار الشعب الذى تمثله ، فهى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية دون ريب .

« لم أكد أبلغ القاهرة حتى اشتركت مع المستر « كاميل » فى التحدث إلى جنابه العالى بشأن تجارة الرقيق وما يقوم به جنوده من الغزوات فى سنار وغيرها من الجهات ؛ ولعل سعادتكم تعلمون أن تجارة الرقيق موضوع اتفقت بشأنه جميع الأحزاب عندنا ، وأننا قد ضحينا بمائة مليون من الدولارات حتى نضع حداً لها فى مستعمراتنا ، وأن القضاء على هذه التجارة هدف تنطوى عليه جوانح الشعب البريطانى بأسره . وقد أحسن الجناب العالى بإجابة ملاحظاتنا ، فأصدر الأوامر إلى حاكم كردفان بألا يسمح لجنوده بعد الآن بالقيام بغزوات الرقيق ، وبأن يكف عن دفع المتأخر من رواتبهم عبيداً ، بل لقد أبلغنا أنه على استعداد للموافقة على إلغاء الاتجار فى الزنوج بوسائل تحقق الغاية السعيدة رويداً رويداً . وأؤكد لكم أن كل خطوة تخطوها حكومة جنابه العالى فى سبيل تحقيق غاية كهذه مأؤها النبل والخير ، سوف تنظر إليها انجلترة بمنتهى الغبطة والارتياح . ولا شك عندنا فى أن البرلمان سيعلم فى الوقت المناسب ما يتخذه جنابه العالى من إجراءات ، وأن جنابه العالى سوف يلقى من الإنصاف ما يستحقه لقاء ما اتخذه منها حتى الآن ، وأن مسلكه فى المستقبل إزاء تجارة تسم النوع الإنسانى بميسم الذل والعار إلى هذا الحد ، سيكون مثار اهتمام كبير .

« وتعلمون سعادتكم ما قد يؤدى إليه التجنيد الإجبارى من مساوئ لها خطرها . غير أننى على ثقة من أن جنابه العالى لا تصل إلى مسامعه المعلومات الكافية عما يقترن به التجنيد من ألوان الشذوذ ، ولا عن الشرور الكثيرة التى يتمخض عنها بطريق غير مباشر ؛ ومما يتعرض له الفلاحون من ضروب البتر والتشويه ، وما يرتكبه ولاة الأمور

المحليون كل فى دائرته من أعمال استبدادية ووسائل انتقامية حقيرة ، وما إلى ذلك من كوارث عدة يصبها التجنيد على رؤوس الناس . وقد أصغى إلى جنابه العالى فى عطف شديد ، حينما ألححت عليه بضرورة تنظيمه على أساس إحصاء السكان وتوزيع مطالب الحكومة بينهم توزيعاً أكثر انطباقاً على العدالة . ولا جدال فى أن كل حكومة تسعى إلى أن يكون لها جيش ، وأن على كل فرد من أفراد الرعية أن يسهم بنصيبه فى هذه الناحية ، غير أن خير سياسة هى الحصول على النتيجة المبتغاة بأقل ما يمكن من دواعى الألم والاضطراب ، ولن يتحقق ذلك إلا باصطناع الحق والمساواة فيما يطلب إلى الناس أداؤه طبقاً لعدد السكان . ويمكن البدء فى إجراء إحصاء منظم بتسجيل عدد المنازل ، حتى يمكن عمل تقدير تقريبى لعدد من يسكنونها . ومن المستطاع الحصول تدريجيا على عدد المواليد والوفيات ، ومن ثم يمكن الحصول على تقدير قريب من الحقيقة لجميع السكان فى النهاية . وفى مقدور الباشا أن يتغلب بفضل إرادته القوية على جميع العقبات . وعندما يتضح أن هذه التدبيرات إنما يقصد من ورائها حماية أولئك الفلاحين الذين يطلبون للتجنيد من القبض عليهم ، أو من أى عمل استبدادى آخر ، وأن الجهات التى أدت نصيبها لاخطر من أن يطالب إليها أداؤه مرة أخرى ، وأن الفلاحين بعد أن قدموا نصيبهم من المجندين إلى الجيش يستطيعون أن يشتغلوا بالأعمال الزراعية آمنين ، إذا اتضح ذلك كله امتنع تشويه أعضاء الجسم ، وانتعشت الزراعة ، وازداد عدد الجيش بأقل مما يدفع فى الوقت الحاضر من نفقات وما يحدث من متاعب . وفضلا عن ذلك فقد وجدت من الملاك فى كل مكان استعداداً لإعداد فرق من الفلاحين لديهم تنضم إلى الجيش ، إذا ضمنوا هدوء البال لأولئك الذين لم يقع عليهم الاختيار ، أما اليوم فكثيرا ما يتواطأ ولاة الأمر مع الفلاحين ، فتظل الحكومة مضللة ، ويزداد الفلاحون بؤسا . فإذا أصررت كل الإصرار على أن لهذه الإصلاحات أهمية كبرى ، فإنما يرجع ذلك إلى ما أعرفه من اهتمام كثير من الحكومات الأوربية بمساوئ التجنيد ، وإنى لصادق الرغبة فى أن يتمكن جنابه العالى من أن يقول إنه قد اتخذ التدبيرات اللازمة للسير على نهج الحكومات الأخرى . . . .

« وقد تحدثت إلى جنابه العالى كذلك عن عدم المساواة فى توزيع الأراضى ، وما يتعرض له من الخسائر الفادحة بسبب هذا التوزيع . فهناك قرى تزرع من الأرض أقل بكثير مما تستطيع ، وهناك غيرها تزرع ما يزيد كثيرا على ما تستطيع . ومن ثم كان مسح جميع الأراضى عامة ، وإحصاء السكان المقيمين فى مختلف الجهات إحصاء تقريبياً ، أمرا يعود

على البلاد بأكبر فائدة ، فضلا عن أنه يؤدى بالضرورة إلى زيادة دخل الحكومة ، لأن التعسف فى تقدير الضرائب ، أقل بكثير مما يقترن به فرضها وجمعها من مساوىء الإدارة وأعمال تخالف القانون . ويدفعنى ذلك إلى أن الاحظ أنه على الرغم من أننى وجدت تحسناً كبيرا فى دفاتر الحسابات العامة التى عرضها على جنابه العالى ، وبخاصة بعد استعمال طريقة القيد المزدوج (الدوبيا) التى يتبعها ذوو الإدراك السليم من التجار ، فقد يكون من المفيد جداً أن تعمل ميزانية للمصروفات والإيرادات قبل بداية العام ، وأن تودع جميع الإيرادات ، بغير استثناء ودون أن يخصم منها شىء ، خزانة عامة ، ثم يوزع ناظر المالية هذا الدخل فى أول كل شهر بين سائر النظار ، طبقا لطالبهم وقدرة الخزانة على الدفع . ويجب ألا يكون فى يد النظار سلطة تمكنهم من بيع ممتلكات الحكومة من أى نوع رغبة فى الحصول على أموال لأنفسهم ، بل يجب أن يدفع جميع ما يحصل للخزانة على الفور دون إبطاء ، ولا يجوز التصرف فيها لغير ناظر المالية وحده . وكذلك يجب ألا يعهد بصرف المال إلى من يعهد إليهم الفحص عن الحسابات . تلك مبادىء أولية قليلة من مبادىء المحاسبة العامة ، رفعتها إلى جنابه العالى وسوف يؤدى الأخذ بها فى آخر الأمر إلى إصلاحات كبيرة أخرى .

« وقد شرفنى الجناب العالى كذلك بأن رغب إلىّ فى وضع خطة لتأليف لجنة يعهد إليها بالمحافظة على الآثار القديمة ، وإنشاء متحف للعاديات بمدينة القاهرة . وهذا موضوع يعنى به رجال العلوم والآداب فى أوربا عناية تامة . وإنى لواثق من أن تأليف مثل هذه اللجنة سيزيد الجناب العالى شرفا . فإن إعانة مالية سنوية قدرها أربعمائة أو خمسمائة كيس تكفل اتخاذ العدة للمحافظة على الآثار القائمة ، والمضى فى أعمال جديدة هدفها الكشف والتنقيب . وينبغى أن تعين اللجنة شخصا أو أشخاصا يصلحون لزيارة الجهات المختلفة وكتابة تقرير سنوى عن حالة الآثار ووسائل المحافظة عليها ، كما يجب أن يكون فى وسع اللجنة أن تمنح ضروب التسهيل لمن يرغبون فى زيارة الآثار المصرية أو يريدون القيام بأبحاث جديدة عنها . ومن الضرورى أن يمنع هدم الآثار إلا إذا أقرت اللجنة ذلك بتصريح منها . وهكذا تصبح اللجنة فى وقت قصير وسيلة اتصال وارتباط بالعالم المتمدين . ويمكن أن تؤلف اللجنة من بعض كبار الموظفين فى حكومة جنابه العالى ، ومن القناصل العامين للدول الأربع الكبرى ، ومن رجال آخرين لهم بالموضوع نفسه شغف ودراية . ولا شك فى أن الجناب العالى قد سلمكم الوثيقة التى كان من دواعى سرورى أن أرفعها إليه .

« وقد سرني كثيراً أن أشهد جميع ما قام به جنابه العالى لنشر التعليم العام . وإنى لأرجو أن يعمل على زيادة عدد المدارس الابتدائية ، وأن يمدها ناظر المعارف بما يكفيها من الكتب الأولية المناسبة ، (وقد صرح سعادة مختار بك بأنه يزمع ذلك) ، لأن المدارس تعوزها هذه الكتب إلى حد يدعو إلى الرثاء ، ذلك بأن جنابه العالى يستطيع عن طريق التعليم العام أن يضع لحكومته أساسا ثابت الدعائم ، كما يستطيع أن يكسب عطف خيار الناس جميعا .

« وقد كنت أود أن أستطيع التحدث إلى سعادتكم فى موضوع مواصلاتنا مع جزائر الهند الشرقية ، ولكن ليس هناك ما يدعو إلى ذلك ؛ إذ أن ما تعلمونه عن أهميتها وهو كثير يجعل ما أبديه من الملاحظات أمرا تافها لا يتصل بالجوهر : فهذه المواصلات فى حد ذاتها تخلق رغبة شديدة فى أن تتمتع مصر بالأمن والسعادة ، كما تساعد على توثيق أواصر الصداقة بين هذه البلاد وبريطانيا العظمى ، هذا إلى أنها سوف تؤدى إلى تبادل الخدمات على نطاق واسع ، كما أنها سوف تزيد مالية مصر ورخاء انجلترة .

« وإنى لأطلب إلى سعادتكم أن تغفروا لى تلك الجرأة التى أبديت بها ملاحظاتى ، وسأرقب عن بعد ما يجرى فى هذه البلاد ، وكم أكون سعيداً إذا رأيتها تتقدم تقدما حثيثا مطرداً يستهدف استمتاع مصر وحاكمها بالقوة والسعادة » .

المضى فى طريق الإصلاح

لقد أتيحت لى ظروف كثيرة باحثت فيها جنابه العالى فيما بدا لى من أوجه النقص فى نظامه الزراعى والتجارى ، وإنه ليكفينى أن أرى ضروبا كثيرة من الاحتكار قد ألغيت أو فى طريقها إلى الالغاء . على أن قبول الباشا معاهدة القسطنطينية يجعل من غير الضرورى أن أعيد الرأى الذى أبديته فى نواح كثيرة من هذا التقرير ، وهو أن التوسع فى الزراعة ، والعمل على تيسير الاتصال ، وإلغاء جميع أنواع الالتزامات العامة التى لا ضرورة لها ، وتخفيض رسوم المرور بأجمعها ، وتبسيط نظام الإيرادات بأكمله ، كل ذلك لن يقتصر أثره على زيادة الإنتاج وتوسيع مجال التجارة وتعميم الرخاء ، بل سوف يؤدى كذلك فى نهاية الأمر إلى ازدياد موارد البلاد زيادة ملموسة ، على الرغم من وفرتها فى الوقت الحاضر .

الملاحق

ملحق «ا»

تقرير الكولونيل «كامبل»

وكيل صاحبة الجلالة البريطانية وقنصلها العام فى مصر وملحقاتها

القاهرة فى ١٨ يناير سنة ١٨٣٨

عزيزى الدكتور «بورنج»

منذ تسلمت خطابك المؤرخ ١٧ أكتوبر الماضى حاولت أن أشغل نفسى بأن أعد وأرتب ما يكفل وضع إجابة مفصلة عن مختلف الأسئلة التى وجهتها إلى ، ولكنك تعلم أن هناك نقطاً كثيرة من العسير أن تحصل على معلومات صحيحة بشأنها فى هذه البلاد ، كما تعلم أن حالتى الصحية يكاد يكون من المستحيل معها أن أبذل جهداً كبيراً بدنياً كان ذلك الجهد أم عقلياً .

على أنه كان فى مقدورك أن تجمع كثيراً من النقط التى تضمنتها أسئلتك من مذكراتى الضخمة عن حالة مصر ، وقد وضعتها بين يديك . ففيها بيانات شاملة مفصلة عن مصانع الباشا المختلفة ، واحتكاراته المنوعة ، وزراعة ما تنتجه مصر من مختلف المحصولات ، وعن المصالح المختلفة الخاصة بالحرب والمالية والزراعة ، ومساحة الأرض المزروعة فى مصر ، ومقدار كل صنف من المحصولات المصرية ، وكذلك عن قوة مصر البحرية والحربية ووسائل التجنيد ، وتلك القناطر التى يزمع الباشا إنشاءها عند رأس الدلتا ، هذا إلى كثير من المسائل الأخرى ، لا داعى لتفصيلها إذ يثقل على النفس ترديدها .

والآن أحاول الإجابة عن النقط المتعددة التى تضمنها خطابك .

إن تأسيس المصانع فى مصر يرجع إلى عام ١٨١٦ ، ومنذ ذلك التاريخ يمكن البدء فى تقدير المبالغ الضخمة التى أنفقها الباشا فى تشييد المؤسسات العظيمة ، لا فى القاهرة وحدها بل وفى الأقاليم أيضاً ، وكذلك فى إحضار العمال من انجلترة وفرنسا وإيطاليا ، لقاء أجور عالية ، هذا فضلا عن شراء الآلات من جميع الأنواع حتى يمكن تسيير تلك المؤسسات .

ومن الممكن أن نقدر على وجه التقريب المبلغ الذى أنفق على هذه المصانع منذ بدايتها إلى أن شرعت فى إنتاجها بمبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ كيس ، أى خمسة ملايين من الدولارات .

ولم يعد هذا المال بأى ربح ، بل هو خسارة لن يستطاع تعويضها . فمن الواضح أن كل شىء سائر فى طريق التدهور ، كما يطلب فى كل يوم أجراء إصلاحات باهظة النفقات . وكثير من الآلات مبعثر هنا وهناك ، لعدم دراية من يتولى إدارتها من العمال .

وثم أسباب تحول دون نجاح هذه المصانع سأحاول تفصيلها .

وأول هذه الأسباب أن أكثر تلك المصانع تديره الثيران ، وسواء أكانت بطيئة أم سريعة فى سيرها فإن خطواتها وحركاتها غير المتسقة تحدث فى هذه الآلات ارتجاجا واهتزازا ، مما يؤدى إلى وقفها وتلفها .

أما ثانى الأسباب فذلك الغبار الذى لا ينقطع لحظة وليس له من علاج ، إذ يتسلل إلى العجلات وإلى الأجزاء الدقيقة من الآلات ، فيضطر العامل إلى أن يمضى وقتا طويلا فى تنظيفها . وهذا الغبار أكثر ما يكون ضرره بآلات التمشيط والنسج .

وثالث الأسباب أن ناظر كل مصنع أى مديره معهود إليه بحساباته ، وهو لا يعرف عنها أكثر مما يعرف عما يجرى فى داخل المصنع . فقصاراه أن يوجه كل شىء الوجهة التى تحقق له مصلحته الخاصة . هذا إلى ما يرتكبه رئيس الكتبة وأمين المخزن والوزان (القبانى) فى كل يوم من اختلاسات .

ورابع الأسباب أن المصانع تستخدم حوالى ثلاثة آلاف ثور ، يكلف كل منها فى اليوم الواحد مبلغاً يتراوح بين أربعة قروش وخمسة . ولو أديرت هـذه المصانع بقوة المياه لأمكن تفادى هذه النفقات .

أما السبب الخامس فهو أن عدد من يشتغلون بالمصانع من العمال لا يقل كثيراً عن ثلاثين ألفاً . وتتبع فى إحضارهم نفس الوسائل التى تتبع فى تجنيدهم للخدمة العسكرية ، إذ يؤخذون قسرا رجالا ونساء وأطفالا ، ويرسلون إلى المصانع فى غير نظام ويمكثون بها حتى يجدوا وسيلة للفرار منها . وعلى الرغم من أن مرتباتهم متواضعة ، فإنها لا تدفع لهم بانتظام ، بل يبقى لهم على الدوام متأخرات عن عدة أشهر . وكثيراً ما يضطرون إلى « بيع » مرتباتهم بعد خصم ١٥ أو ٢٠ أو ٢٥ فى المائة منها تبعاً للظروف . وتوحى طبيعة هذه العقبات كلها بأن منتجات المصانع لا يمكن أن تغطى نفقاتها ، فضلا عن أنها لن تستطيع أن تبلغ ما بلغته المنتجات الأوربية من جودة وإتقان . وإنى لأذكر أننى كنت

مع الباشا ذات مساء فأحضر عبد الرحمن بك صندوقا يحوى آلات جراحية مصنوعة فى مصر وعرضها على الباشا . وبعد أن فحص الباشا عنها ، التفت إلى وقال إن هذه الآلات كلفته أقل مما تكلفه مثيلاتها التى تستحضر من باريس ، وبدأ يدخل فى تفصيل أثمانها بالقياس إلى بعضها البعض . إلا أن الباشا فى هـذا التقدير لم يدخل فى حسابه غير الثمن الأصلى الذى اشتريت به الخامات التى استخدمت فى صنعها . فقلت للباشا بعد ذلك إن تقديره غير صحيح فيما يبـدو لى ، لأنه إلى النفقات التى ذكرها يجب أن تضاف نفقات إنشاء المصانع ، وأثمان الآلات ، ومرتبات النظار والكتبة والعمال ، وكذلك ما ينفق على إصلاح البناء والآلات ، وما يضيع من مبالغ بسبب انتزاع جميع هؤلاء العمال من الزراعة وغيرها من الأعمال النافعة . وإلى جانب ذلك فإن نفقات الآلات الجراحية لا تبلغ فى السنة غير آلاف قليلة من الدولارات ، وهو مبلغ لا يمكن أن يغطى ربح المبلغ الذى أنفق على البناء وما إليه بالإضافة إلى رواتب من يشتغلون فى المصنع من العمال .

ولا بد أن يكون الباشا عالما بذلك كله ، ولـكن حب الزهو وسوء التدبير حببا إليـه أن تكون مصر مستقلة عن الدول الأجنبية فى كل ما تنتجه الصناعة . على أن الإسراف وقلة التبصر ، وهما ناشئان عن السبب نفسه ، ظاهران فى أكثر مصانع محمد على الأخرى . وقد ألحقت بعض مصانع الباشا ضرراً ببيع المنسوجات القطنية الإنجليزية ، إذ قل استهلاك هذه المنسوجات قلة واضحة ، لأن السكان يستخدمون مصنوعات هذه البلاد ، بل إن تلك المصنوعات لتصدر إلى سوريا والحجاز وتركيا . ومع هذا فقد أظهرت التجربة أن مصر بلد زراعى ولا يمكن أن تكون بلداً صناعياً .

وإذا كانت مصانع الباشا ضارة بالبلاد فليست احتكاراته أقل ضرراً .

فاحتكار الحبوب يؤدى إلى شقاء الشعب ، وقد ألغى فى الوقت الحاضر ، وأطلقت حرية الاستيراد وبيع الحبوب فى جميع أنحاء البلاد . والفضل الأكبر فى ذلك راجع فيما أعتقد إلى ما أبديناه نحن الاثنين للباشا من اعتراضات . فاحتكار تجارة الصادرات يودى بالتاجر وينضب معين ثروته ، واحتكار الصناعة يفقر الصانع ويجرده من أملاكه . ولو أن القناصل العامين الذين كانوا هنا فى ذلك الوقت أظهروا الحزم فى معارضة هذه الاحتكارات ، وقدموا احتجاجات جدية فى هذا الموضوع ، لألغيت جميعها إلغاء تاما أو جزئيا . غير أن كثيرين منهم كانوا يشتغلون بالتجارة ، فكان الباشا صاحب فضـل كبير عليهم ، ومن ثم كانوا مندوبين لا يملكون حرية التصرف . والظاهر أن بعض القناصل العامين الآخرين لم يقيموا

وزنا لهذه الاحتكارات ، هذا فضلا عن أن الجمهرة العظمى من التجار الأوربيين كانت مدينة للباشا . وكان لسائر التجار مصلحة فى بقاء الاحتكارات ، ولهذا لم يتقدموا بأى احتجاج إلى القناصل العامين .

وأستطيع أن أذكر على سبيل المثال احتكار النيلة ، إذ يستهلك منها قدر عظيم فى صبغ ما يستعمله الأهالى من منسوجات أكثرها أزرق اللون . ذلك بأن الباشا ، وهو المالك الوحيد للأراضى ، يجبر صابغ الملابس على أن يشترى ما لديه من النيلة بسعر الأقة مائة قرش فى حين أنها تباع للتاجر الأوربى لتصديرها بثلث ما يدفعه الوطنى . فكانت نتيجة ذلك أن بعض التجار الأوربيين يهربون ما اشتروه من النيلة ، ويبيعونه للأهالى بدلا من تصديره .

ويحاول من يستغلون الاحتكار إقناع الوالى بفائدته ، وبأنه لا يستطيع بدونه أن ينهض بنفقاته الطائلة ، ولهذا يمضى الباشا فى ممارسته . ومهما يكن من الأمر فإنه يسرنى أن أصرح بأنه نظراً للمساعى التى بذلها القنصل « ثوربورن » Thurburn وبذلتها معه ، انتوى بوغوص بك أن يقترح على الباشا أن يسمح لجميع من يشاء من الأوربيين ببناء سفن للملاحة فى النيل ، على شريطة أن يستخدموا بحارة من أبناء العرب . وسيكون لذلك فائدة كبرى ، لأن المسافرين الإنجليز الكثيرين القادمين من الهند والذاهبين إليها كثيرا ما لقوا عنتاً فى تأجير السفن .

ولو كان الزارع حرا يزرع فى أرضه ما يعتقده أنسب لها ، ولو كان حرا يبيع محصولها من يراه أحق بالشراء ، لتحسنت زراعة الأرض ، لأن عنايته بالزراعة تزداد إذا أدرك أنه يعمل لمصلحته الخاصة . ولو كان حرا لخف الظلم عنه ، لأنه لن يكون معرضا للاضطهاد ولابتزاز الأموال من جانب المديرين والحكام ، ولسهل عليه أن يدفع الضرائب ، ولكان لديه من الأموال ما يكفى لاتخاذ الوسائل الكفيلة برى الأرض ، إما بزيادة عدد السواقى ، وإما بزيادة العناية بتطهير الترع ، التى تحمل الخصب إلى ما تجرى وسطه من حقول .

وسوف يؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى أن تكون أثمان ضروريات الحياة معتدلة على الدوام ، كما أن الأسواق سيتوافر فيها جميع ما يلزم الشعب من حاجات . وحين يحس الشعب أنه قد استراح مما كان يعانيه من آلام ، فإنه سيبارك اليد التى وهبته حياة جديدة .

ومن المحتمل أن يقل دخل الباشا ردحا من الزمن ، بانتقاله طفرة من نظام الاحتكار إلى الأخذ بمبدأ حرية التجارة ، إذا هو ألغى نظم الاحتكار على الفور ، ولكن فى وسعه أن يلغيها رويداً رويداً ، وفى وسعه كذلك أن يخفض كثيراً مما تتطلبه مصانعه من نفقات

لا فائدة منها ، كما يستطيع خفض نفقات بلاطه ، وفى مقدوره كذلك أن يقلل عدد جنوده ، وينزع الأسلحة من أكثر قطع الأسطول ، وبذلك لن تكون به حاجة إلى انتزاع رجال من عملهم فى الريف لإلحاقهم بجيشه وأسطوله ومصانعه .

إن ما لدى الوالى من أسلحة ضخمة ، عبء على مصر جد ثقيل . وحجة الباشا فى الإبقاء عليها خوف وهمى يساوره من أن يهاجمه الباب العالى . ومن ثم كان مضطرا إلى الاعتماد على موارده الخاصة ، والاحتفاظ بمقادير وافرة من السلاح ، لأن الدول الكبرى لا تضمن له بقاء الحالة الراهنة على ما هى عليه . ومن أجل هذا يتعذر اعتباره فى حالة سلم . فليس الأمر سوى هدنة قد يضع حدا لها أتفه الحوادث . ورغبة فى القضاء على هذه المساوىء التى ترزح مصر تحت أثقالها ، وتعرض مستقبلها للقلق وعدم الاستقرار ، يجدر بالباشا أن يعيد شطرا كبيرا من رجال جيشه وأسطوله إلى العمل فى الحقول .

وعليه أن يمدهم بالآلات الزراعية فذلك وحده هو الذى يكفل هدوء البلاد وسعادة أهلها .

وما من شك فى أنه كان من المستطاع أن يعرف الوالى هذه الحقائق لولا من حوله من المتملقين . فقصاراهم إخفاء كل شىء عنه ورعاية مصلحتهم الخاصة دون مبالاة بالصالح العام .

وهؤلاء القوم لا تربطهم بمحمد على إلا مصلحتهم الشخصية ، وقل أن يوجد بينهم من يكن له الإخلاص والولاء على الرغم من أنه يغمرهم بما يرفعهم إلى مراتب الشرف والثراء ، كما أنه يغض الطرف عما يرتكبون من أعمال العسف ، ومن يدرى لعله يجهل تلك الأعمال .

وربما كان ذلك من أكبر ما فى مصر من عوامل الشر ، إذ يؤدى إلى عدم المبالاة بالصالح العامة ، وإلى رغبتهم فى الإثراء على حساب الشعب المسكين . ومع هذا فليست هناك دولة تهيأ لها من أسباب الرخاء أكثر مما تهيأ لمصر لو استغلت مواردها على يد حكومة رشيدة ، فموارد مصر لا تنفد بسبب خصوبة أرضها وموقعها الجغرافى .

ولدى مصر الآن سفن بخارية تمخر عباب البحار ، تلك البحار التى تطغى أمواجها على سواحل مصر ، فتنشىء بينها وبين الهند وأوربا اتصالا مباشرا منتظما ، فضلا عن أنها سوف تفجر لتجارتها ينبوعا جديدا ، وستعود بالنفع على صناعتها بفضل المسافرين الكثيرين من جميع الأمم الذين يمرون بها على الدوام . وما من شك فى أن الوالى يشجع الاتصال بالهند عن طريق الملاحة البخارية ، إذ يمنح فى كل مناسبة ضروبا من التسهيل ، لولاها لصادفتنا

عقبات كثيرة تودى بتلك الملاحة . ومن الممكن أن أضيف إلى جميع ما أدليت به من ملاحظات وتفصيلات ملاحظة أخرى لا تقل أهمية عنها ، وأعنى بها إدارة الشئون المالية ، وهى مدار كل شيء بالضرورة . فهى فى فوضى شاملة لا يتصورها العقل ، وأسوأ من ذلك أنه لا تبذل أية جهود ، ولا يجرى البحث عن أية وسائل ، لإصلاح هـذا الخلل فى الإدارة المالية . وربما قيل إن الآلة تسير ، ولـكنك تعلم كيف تسير ، فإن هذا الخلل نفسه سيظل موجودا ما لم توضع ميزانية منظمة ، وما لم ينشأ مكتب للمراقبـة يعهد إليه كذلك بتنظيم أعمال صغار الموظفين الإداريين جميعا . وإنه لمن الضرورى لاتخاذ مثل هـذا الإجراء أن يعلم الشبان فى هـذا السلك كيف يمسكون دفاتر الحسابات ، وأن نجعلهم يألفون النظام المتبع فى دواوين المصالح العامة فى أوربا .

إذ كيف يمكن أن يكون هناك نظام أو حسن ترتيب أو إدارة صحيحة ، إذا كان مقـدار الإيرادات والمصروفات غير معروف ؟ إن مثل هذه الحالة لا بد أن تفضى إلى السخط فى أجلى مظاهره .

وإنه لواجب على الباشا بعد أن اتبع كثيرا من الأنظمة الأوربية أن يحس الحـاجة إلى تحسين نظامه المالى ، فإن هـــذا التحسين سوف يلمس أثره الحميد فى جميع فروع الادارة الحـكومية ، كما أن مزاياه ستتجلى فى تحسين موارد البلاد وفى زيادة رفاهية الشعب .

وقصارى القول إن الاحتكار مازال قائما ، وإنه كان ومايزال سببا فى إلحـاق أبلغ الأضرار بمصر .

ومادامت الحـكومة تأخـذ لنفسها جميع الحبوب وضرورات الحياة والسلع التجارية بأثمان تحددها هى أيضا وفق رغائبها ، فإن ذلك يستتبع المساوىء الآتية : —

أولا — أن الفلاح مادام قد حرم محصوله ، فلن يكون قادرا على إعداد ماتتطلبه زراعة أرضه ، كشراء الماشية والبذور وغير ذلك من الأشياء الضرورية .

ثانيا — أن هـذا المحصول مادام قد أخذ منه فى وقت يساوى فيه غالبا أقل من قيمته الأصلية ، فإن الفلاح يظل دائما مدينا للحكومة لعجزه عن تسديد ضريبة الأرض وغيرها من الضرائب ، مما يعرضه للمضايقة والجلد حتى يضطر إلى تسديد ديونه ، ويؤدى بالتالى إلى تدهور الزراعة . وعلى عكس ذلك لو أن الحـكومة تركت للفلاحين الحرية فى بيع محصولاتهم على أن تكتفى بمطالبتهم بالضرائب المناسبة عند بيعهم تلك المحصولات ، لاستطاعوا أن يجنوا

ربحا من بيعها ، ولأمكنهم فى غير عناء أن يتخذوا للمحصول الجديد عدته ، ولسددوا ماعليهم من الديون بانتظام ، وعن طواعية واختيار .

أما ارتفاع أثمان حاجات المعيشة ، فينشأ عن عدة أسباب :

أولا — أن تدهور الزراعة يقلل ماينتج من السلع من حيث عددها ومقاديرها . وطبيعى أن يقاسى الناس من جراء ذلك الشىء الكثير ، لأن الأشياء التى يطلبونها إما أن يتعذر الحصول عليها ، وإما أن يستطاع شراؤها ولكن بأبهظ الأثمان .

ثانيا — أن الباشا فرض ضرائب عالية ، لم يكن أكثرها موجودا من قبل ، وما كان موجودا منها لم يكن باهظا إلى الحد الذى هو عليه الآن . وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أثمان ضرورات الحياة ، لأن الفلاح مضطر إلى إضافة هذه الضرائب إلى الثمن العادى للأشياء التى يملكها ، حتى يقوم بأداء هذه الطلبات .

ثالثا — أن الحكومة تأخذ السلع الضرورية لتموين جيشها وأسطولها ، وكذلك للجرايات اللازمة لمن تستخدمهم فى المصانع بأثمان منخفضة جدا تحددها بنفسها ، وهى بذلك تجبر الفلاح على أن يبيع الأفراد تلك السلع بأغلى ثمن يستطيعه ، حتى يدرأ عن نفسه عسف الحكومة . وهذا كله يؤدى إلى شقاء الشعب عامة والفقراء خاصة .

ومادامت الحكومة كما ذكرت تستولى على جميع السلع التجارية بأثمان تحددها وفق مشيئتها ، مستخدمة فى ذلك موازين ومقاييس أكبر من الموازين والمقاييس العادية ، حتى تعيد بيع هذه السلع بأثمان أعلى فلا معدى عن تدهور التجارة ، كما أن جميع الأرباح التى يمكن أن يجنيها التجار الأجانب من ورائها تتعرض للضياع . وليس غريبا أن يكون النظام الذى تتبعه الحكومة المصرية هو السر فى أن كثيرا من مصانع الباشا تعود عليه بالخسارة بدلا من أن تعود عليه بالربح . فمنذ شرع محمد على فى تحويل هذه البلاد الزراعية إلى دولة حربية قوية ، بحجة الاستعداد ضد الباب العالى ، ظل يحشد لقواته البرية والبحرية ولمصانعه المختلفة أفرادا حاجة الزراعة إليهم جد شديدة . وقد نتج عن ذلك أن هؤلاء الرجال القادرين ، بدل أن تعود من ورائهم فوائد كثيرة إذا ظلوا فى أعمالهم الزراعية ، صارت تنفق عليهم الأموال الطائلة . وهذا التصرف ضار بتجارة البلاد كما هو ضار بالتجارة الأجنبية

ولو أن الحكومة المصرية اكتفت بقوة حربية تتناسب وسكان مصر وسوريا وممتلكاتها الأخرى ، واقتصرت على عدد قليل من المصانع لإنتاج مايلزم جنودها ، ما استثارت حسد الباب العالى أو الدول الكبرى ، ولاتسعت تجارتها باستيراد ما لا غنى للشعب عنه من السلع

المستهلكة ، وهكذا يستطيع الشعب الحصول عليها بما هو أرخص من ذلك كثيرا .

وقد يشق على الغريب الوافد إلى مصر أن يكون فكرة صحيحة عن حالة البلاد الحاضرة بالقياس إلى ما كانت عليه فى الماضى ، غير أنه إذا عرف أن البلاد كانت فى تدهور مستمر منذ عام ١٨٢٤ إلى الآن ، بسبب التوسع فى التجنيد بين حين وآخر توسعا كان يجرى فى الغالب على نحو ظالم فيه غلظة وفظاظة ، وبسبب الضريبة الفادحة المقررة على كل فرد فى البلاد وهى الفردة أى ضريبة الرأس ، ونتيجة مضايقات أخرى سبق ذكرها ، إذا عرف ذلك كله وضح على الفور سر ما انتاب البلاد من تدهور .

أما سوء الإدارة فى مصر ، فيرجع إلى أن محمد على ، نظرا لكثرة أعماله ، اضطر إلى أن يضع ثقته فى بعض المغامرين الوافدين من جميع أنحاء أوربا . وهؤلاء الأفراد ، الذين يعوزهم الخلق والأمانة ، لاهم لهم إلا الإثراء على حساب الباشا . ولو اقتنع محمد على بأنه ليس هناك ما يخشاه من جانب الباب العالى ، وأن عليه أن يحد من أطماعه ويقصر اهتمامه على رخاء البلاد وأهلها ، لا تسع أمامه الوقت لتعليم الموهوبين من أبناء البلاد تعليما مثمرا ، ولعرف أنهم أصلح للإدارات التى قد يعهد بها إليهم وما بقى أسير الغش والخداع كما هى حاله الآن .

أما جميع الحسابات المالية فيقوم بها الأقباط ، فما يستطيع أن ينهض بذلك غيرهم من أهل البلاد فى واقع الأمر . ولكنهم جميعا لصوص خبثاء يجرون عملياتهم الحسابية بطريقة لا يستطيع معها محمد على أن يعرف كيف يضللونه ، على الرغم من أنه يعتقد اعتقادا جازما أنهم يخدعونه .

أما فيما يتصل بارتفاع أثمان المحصولات عامة ارتفاعا غير مألوف ، فيجب أن يكون مفهوما أن جميع الأراضى التى كانت تزرع فى عهد المماليك كان الشطر الأكبر منها مخصصا لإنتاج المواد الغذائية كالقمح والشعير والفول والذرة الشامية والفواكه وغيرها . وقد كان محصولها وافرا وكان فى مقدور الأهالى أن يقوموا بتربية الدجاج والأغنام والماعز وما إليها . وترتب على ذلك أنه إذا قيست تلك الأسعار عما هى عليه فى الوقت الحاضر ، لم تبلغ السدس أو الثمن بله العشر فى بعض الحالات .

وكان جزء آخر من الأرض مخصصا لزراعة الزعفران ، وكان محصوله يتراوح من عشرة آلاف إلى اثنى عشر ألف قنطار فى السنة . وكانت الأرض تنتج كذلك من ٣٠ إلى ٥٠ ألف

ألف قنطار من الكتان سعر الواحد منها ثلاثون دولارا ، كما كان هناك مقدار كاف من النيلة يستعمله الصباغون ، وكمية من القطن تستهلكها البلاد ، وقدر من الطباق يكفى الفلاحين .

وقد ظلت هذه الطريقة متبعة فى الزراعة حتى نهاية عام ١٨٠٥ ، حين أصبح محمد على واليا على مصر . ومنذ ذلك الحين إلى وقت إنشاء محمد على نظام الاحتكار ، أخذ ثمن كل سلعة يرتفع شيئا فشيئا ، ولكن الارتفاع العظيم فى أثمان السلع جميعا إنما حدث منذ عام ١٨٢٤ ، وهو الوقت الذى أنشأ فيه محمد على جيشه النظامى . وكان عليه أن يتخذ من التدبيرات ما يكفل إمداده بحاجاته ، علاوة على ما كان يستلزمه أسطوله وجميع من يستخدمهم الباشا فى مصانعه المختلفة .

وإليك الآن بعض التفصيلات عن موضوع المواصلات بالسفن البخارية بين أوربا والهند بطريق البحر الأحمر . وقد أخذت أهمية هذا الموضوع تزداد يوما بعد يوم . فالسفن البخارية (فى هذا الطريق) لا تنقل الآن سوى الخطابات والمسافرين ، ولكن ينتظر قريبا أن تنقل الجواهر وغير ذلك من المتاجر ذات الحجم الصغير .

ومنذ بضع سنوات أخذ استخدام السفن التجارية بين انجلترا والهند فى طريق البحر الأحمر يثير اهتمام الحكومة ومجلس الإدارة (فى شركة الهند الشرقية التجارية) والشعب البريطانى فى كل من أوربا والهند ، حتى غدا فى النهاية مثار اهتمام شديد من جانب الحكومة ومجلس الإدارة . وقد بدئ الآن فى الانتفاع بتلك السفن إلى أقصى الحدود .

وتغادر سفن البريد التجارية الذاهبة إلى الإسكندرية انجلترة فى السبت الرابع من كل شهر ، ولهذا تصل إلى الإسكندرية فى أيام مختلفة من الشهر ، أى أنه إذا كان الشهر السابق واحدا وثلاثين يوما ، وكان ينتظر وصول الباخرة إلى الإسكندرية فى اليوم العشرين من الشهر التالى مثلا فإن سفينة البريد التى تتلوها ينتظر وصولها فى اليوم السابع عشر من الشهر التالى ، أى أن هناك فرقا يبلغ ثلاثة أيام بسبب مبارحة السفينة انجلترة إلى الإسكندرية كل ثمانية وعشرين يوما ، ولم يتسع الوقت بعد لاتخاذ مايلزم من التدبيرات لتصل الباخرة القادمة من بمباى إلى مدينة السويس فى وقت يتفق وموعد وصول الباخرة الإنجليزية إلى الإسكندرية حتى لاينشأ عن ذلك إلا أقل مايستطاع من التعويق فى نقل الرسائل والخطابات التى تصل إلى الإسكندرية والسويس عن طريق هذه البواخر ذهوبا وجيئة . غير أن ذلك يتطلب بالضرورة بعض الوقت ، كما أن كثيرا من العوائق والمصاعب قد تحدث فى بداية العمل بهذا

النظام ، ولكن الخبرة ومرور الزمن كفيلان بتذليلها .

والقائمون بأعمال شركة الهند فى مصر الآن هم مندوب رئيس ، (وهو أنا) ، ووكيل له هو الكابتن « جون ليونز John Lyons » من بحرية جلالة الملكة ، وسيكون مقره غالبا فى القاهرة ، وخمسة مندوبين للبريد يقيمون فى الإسكندرية والقاهرة والسويس والقصير وجدة ، وستعين حكومة بمباى مقيما عسكريا فى مخا .

وهناك ثلاثة مستودعات كبرى للفحم أسست لفائدة البواخر بين بمباى والسويس ، ومقر هذه المستودعات بمباى ومخا والسويس .

وقد طلبت شركة الهند الشرقية أن يرسل ١٥٠٠ طن من الفحم إلى مخا عن طريق رأس الرجاء الصالح ، كما أن ألفى طن ، (وصل أكثرها فعلا إلى الإسكندرية) ، ستنقل بطريق النيل إلى القاهرة ، ومن ثم تنقل إلى السويس على ظهور الإبل . ولقد قامت فى سبيل هذه الخطوة الأخيرة عوائق لم أكن أتوقعها ، ولم يكن فى وسعى اجتنابها .

ذلك بأن الفحم بدل أن يرسل بحيث يصل إلى الإسكندرية بين منتصف يولية ومنتصف سبتمبر ، وهى المدة التى تستطيع فيها الجروم المحملة بالفحم المرسل إلى القاهرة أن تجتاز فى غير صعوبة السد القائم عند رشيد حتى تدخل مجرى النيل ، لم يصل إلى الإسكندريه إلا فى الخامس عشر من نوفمبر ، حين انخفض النيل وانحسر الماء عن السد . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فقد حل فصل الشتاء ولم يعد فى مقدور أية سفينة أن تغادر الإسكندرية إلى رشيد فى سفرة طويلة متصلة . وكانت هناك عقبة أخرى ، إذ لم تكن لدينا غرارات نستطيع أن ننقل فيها الفحم فى أى وقت من السنة عن طريق ترعة المحمودية إلى العطف ، ومن ثم إلى القاهرة فالسويس . ومع أنه كان لدينا وعد بأن يرسل إلى الإسكندرية ألف غرارة للفحم ، وعدد من المجارف والموازين ، فقد وصلت الإسكندرية خمس سفن تحمل نحو ١٥٠٠ طن من الفحم يراد إرسالها إلى السويس ، دون أن يصل شىء من تلك الأدوات التى كان الواجب يقضى بأن ترسل فى أول سفينة . وقد نشأ عن تأخر وصول الفحم إلى الإسكندرية أن قامت عقبة أخرى كان علينا أن نواجهها ، وهى صعوبة الحصول على الإبل لنقله من القاهرة إلى السويس . وترجع هذه الصعوبة إلى سببين ، أولها وصول عثمان باشا مبعوث السلطان بالكسوة الشريفة التى أعدت لقبر الرسول فى المدينة ، ومعه حاشية تتألف من ستين شخصا ، فضلا عن نسائهم وخصيانهم وعبيدهم وخدمهم وأمتعتهم ، وكان على محمد على بطبيعة الحال أن يمد الإبل اللازمة لهؤلاء جميعا . أما ثانى

السببين فهو أن الحجاج فى هذا الوقت كانوا يتقاطرون من جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، كما أن كثيرا من الرعايا الروس المسلمين سكان القرم وغيره من الجهات يغادرون الإسكندرية قاصدين مكة لأداء فريضة الحج . ولما كانوا يستأجرون الإبل لقاء أجر باهظ ، فقد أصبحت قدرتنا على استئجارها محدودة بطبيعة الحال ، وصارت نفقات نقل الفحم إلى السويس أكثر مما يجب أن تكون عليه فى ظروف غير تلك الظروف .

لهذا لا يصح أن تتخذ هذه التجربة الأولى مقياسا صحيحا لما سيحدث فى السنوات القادمة ، إذ تقوم الآن عقبات تساعدنا الخبرة التى كسبناها هذا العام على تفاديها فى المستقبل.

على أن الأمر الذى أوليه الآن بالغ اهتمامى هو أن يكون لدينا مقدار كاف من الفحم فى السويس ، حتى تستطيع البواخر أن تعود منها إلى محا . وكل ما يبذل من الجهود يستهدف هذه الغاية ، وسأعد نفسى سعيدا إذا وفقت فى ذلك . وكثيرا ماأثير فى مصر موضوع إنشاء خط حديدى بين السويس والقاهرة ، وقد تقدم إلى الباشا بهذا الاقتراح مستر «جالوى» Galloway ، وهو مهندس مدنى فى خدمة الباشا وابن المستر « إسكندر جالوى » Alexander Galloway صاحب أحد مسابك الحديد فى لندن ، وكان المفهوم أنه هو الذى سيقوم بتوريد المواد اللازمة . وقد أرسل أكثر الحديد اللازم لهذا العمل إلى مصر فعلا ، وتكبد الباشا فى سبيله أموالا طائلة . غير أنه الآن لا ينتفع به بعد مادفع فى سبيله من فادح النفقات . وعندى أن إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس سيظل مدى سنوات عدة أمرا لا تقتضيه الضرورة ، كما أنه يكاد يكون من المستحيل الاحتفاظ به فى حالة تسمح بدوام الإفادة منه ، نظرا لما ينتظر من تراكم الرمال فوقه . وفضلا عن ذلك فليس من المحتمل أن تكون مصر فى يوم من الأيام طريقا تمر منه البضائع ذات الوزن الثقيل من أوربا إلى الهند والعكس بالعكس . أما البضائع ذات الوزن الخفيف فإن نقلها على ظهور الإبل بين السويس والقاهرة فى مدى يومين أو يومين وربع ميسور على الدوام . ومن ذلك ترى كيف أن ذوى المآرب يخدعون الباشا ويكلفونه نفقات باهظة فى سبيل أغراضهم الخاصة . وقد كان هذا دأب الأوربيين جلهم بل أقول كلهم ، عدا بعض تجار من البريطانيين يمارسون تجارتهم المشروعة ، أو يأتون إلى الباشا بتوصيات من انجلترة عن أعمال يريد إنجازها هناك . ولا بد أنك شاهدت بنفسك سلعا وآلات مختلفة فادحة الثمن مبعثرة هنا وهناك لا يكاد ينتفع بها إذ استحال استخدامها عقب ورودها . وهكذا أثرى التاجر الأوربى وبعثر الباشا أموالا كان يمكن الانتفاع بها فى تحسين أحوال البلاد ، وفيما يفيد الزراعة ويسعد الشعب .

وإذا قلنا إن محمد على يبذل فى سبيل حركة النقل التجارى كل ما فى طوقه من معونة خالصة ، فلن يكون ذلك إلا مجرد إنصاف له . فلولا هذه المعونة لأدت الظروف التى شرحتها آنفا إلى قيام صعوبات كبيرة يتعذر تذليلها . وقد بذل لنا كل ضروب المساعدة ، وأرسلت الأوامر المشددة إلى محافظى الإسكندرية والقاهرة ومن إليهما بأن يقدموا إلينا كل ما فى وسعهم من معونة فى سبيل الحصول على السفن والإبل وغيرها . وفضلا عن ذلك فقد أمر من تلقاء نفسه بأنه فى حالة تأخر ورود الفحم إلينا من الإسكندرية ، فإن لنا أن نأخذ من مستودعه بالقاهرة أية كمية من الفحم الإنجليزى نريد إرسالها إلى السويس . هذا إلى أنه منحنا قطعة أرض على ضفاف النيل قرب القاهرة لنقيم عليها مستودعا للفحم . وأخيرا عند ما كانت الباخرة « برنيس Berenice » قادمة من بمباى ، وانكسر فى إحدى آلاتها الكباس وأغطية الاسطوانات ، ولم يكن من المستطاع إصلاحها فى بمباى ، أمر مهندسه الإنجليزى فى القاهرة أن يقوم بصنعها تاركا جميع أعماله الأصلية ، كما أطلق يده فيما قد يحتاج إليه لإصلاح آلات تلك الباخرة . وزيادة على ذلك فقد صرح لنا ، بناء على طلب حكومة بمباى ، أن ننشىء مستودعا للفحم فى جزيرة « قمران Kamaran » بالبحر الأحمر ، وأقام لنا فى القصير مستودعا يسع ألف طن من الفحم ، كما تخلى لنا عن مستودع آخر فى السويس .

ولولا ما لقيناه من مساعدة الباشا فى هذه النواحى وغيرها من المسائل التى تتصل بحركة النقل البحرى عن طريق البواخر ، لاضطربت أمورنا إلى حد نعجز معه عن مواصلة هذه الحركة . ولعلك تعرف جيدا موقف المعارضة الشديدة الذى أقفه إزاء السياسة الإدارية التى يتبعها الباشا فى كثير من الشئون ، وقد كنت حاضرا عند ما صارحته بذلك ، والتمست منه أن يستبدل بالاحتكار نظاما آخر ، وأن يعمل على إنقاص جيشه وأسطوله ، غير أنه من الواجب على أن أعترف بأنه لو قدر لمصر أن تخضع لنوع آخر من الحكم كما حدث فى الماضى ، وأن يكون الباشاوات قابلين للعزل فى كل عام ، أو طبقا لرغبة الباب العالى ، لقصر هؤلاء الباشاوات تفكيرهم على جمع الثروة لأنفسهم خلال حكمهم المزعزع ، وما كان هناك ما يكفل سلامة الأوربيين أو السائحين ، ولعاد البدو إلى ما ألفوه فيما مضى من عادة السطو وقطع الطريق . ومن يدرى فقد يبلغ الأمر حدا يجعل اجتياز الصحراء من القاهرة إلى السويس غير مأمون العاقبة تماما . أما المعاونة فى إصلاح آلات بواخرنا ، أو فى تموينها بالفحم إذا اقتضى ذلك ظرف مفاجىء ، فأمر لا يمكن أن يكون موضع تفكير بعد الآن .

وهناك فائدة أخرى عادت يقينا على الأوربيين من حكم محمد على ، وهى استمتاعهم استمتاعا

تماما بالتسامح الديني والاطمئنان على أرواحهم وأملاكهم ، فضلا عن امتزاجهم بأهل البلاد المسلمين امتزاجا يكاد يكون اندماجا . ولاشك فى أنك تعلم مما رأيته بنفسك أن الزى الأوربى جواز يحظى حامله بالرعاية والاحترام فى جميع أنحاء الديار المصرية وبلاد النوبة ودنقلة وغيرها ، وأنا أعلم من خبرتى الشخصية أن ذلك ينطبق على سوريا سواء بسواء .

وقد حدث أخيرا نزاع بين حكومة بمباى وسلطان عدن بسبب اعتداء وقع على إحدى بواخرنا . وهذا الثغر يصح أن نجعل منه مستودعا ممتازا للفحم فى منتصف الطريق بين بمباى والسويس ، فضلا عن أنه يقضى على ضرورة إنشاء مستودع آخر فى مخا .

وموقع عدن حصين فيما أعتقد ، ولايحتاج الدفاع عنه إلا إلى حامية صغيرة جدا إذ أن مساحة الأصقاع التابعة لعدن محدودة للغاية .

ويخيل إلى أن الاستيلاء عليها يعود على مصالحنا بأكبر الفوائد ، لاسيما أنه يكاد يكون من المقطوع به أن الاتجار فى البن اليمنى سيكون عن طريق عدن ، نظرا للحرب القائمة الآن بين محمد على من ناحية والوهابيين وعرب عسير من ناحية أخرى . هذا إلى أن امتلاك عدن من شأنه أن يضع حدا نهائيا لما قد يجول فى ذهن محمد على من مشروعات الفتح والتوسع فى هذه الجهات .

وبعد فعسى أن تكون التفصيلات التى أدليت بها إليك بحيث ترضيك ، ولكنك تدرك تمام الإدراك مدى الصعوبة فى الحصول على معلومات صحيحة عن إدارة هذه البلاد ، وعن التغييرات التى تحدث كل يوم فى كل فرع من فروع الشئون العامة فى مصر وسوريا ، بسبب ماتحسه الحكومة من مساوىء فى كثير من نواحى نظامها ، وبسبب رغبتها فى علاج تلك المساوىء ، دون أن تعرف السبيل إليه ، ممايؤدى إلى عدم الاستقرار ودوام التغيير فيماتتخذه من تدبيرات .

ورغبة فى إيضاح ماسبق أن ذكرته عن النيلة ، أضيف أن مصر تنتج ثلاثة أصناف منها . وقد حددت الحكومة أسعارها على النحو التالى : — فالأقة من الصنف الأول تساوى خمسة وسبعين قرشا ، ومن الثانى خمسة وخمسين ، ومن الثالث خمسة وثلاثين . ويصدر الصنفان الأولان إلى أوربا وتركيا ، أما الثالث فيستهلك غالبا فى مصر ، كما يستهلك جزء صغير فى سوريا . وتبيع الحكومة مقادير متساوية من هذه الأصناف الثلاثة معا فى الإسكندرية بطريق المزاد ، بسعر يتراوح فى المتوسط بين ستين وثلاثة وستين قرشا ، ولكنها فى الوقت نفسه تقسر الفلاح من أهل البلاد على أن يدفع فى الأقة من هذا الصنف

مبلغا قدره مائة قرش . وكان من أثر ذلك أن التجار الذين يشترون النيلة فى الإسكندرية ، يرسلون إلى أوربا الصنف الأول والثانى فحسب ، ويقومون بتهريب الصنف الثالث للاتجار فيه ، إذ يعيدون بيعه فى مصر بأغلى ثمن يمكنهم الحصول عليه ، وهو ثمن يعود بربح كبير على التجار والصباغين معا .

وما زلت ياعزيزى الدكتور « بورنج » صديقك المخلص .

باتريك كامبل

ملحق « ب »

أسئلة موجهة إلى حكومة مصر

ما عدد سكان مصر فى مختلف الجهات وفى المدن الكبرى ؟ ما نسبة الرجال إلى النساء ؟ ما عدد المواليد ؟ ما عدد الوفيات ؟ ما متوسط عدد أفراد الأسرة ؟ ما النسبة بين الوفيات فى المدن والوفيات فى الريف ؟ هل عدد السكان يتزايد أم يتناقص وما الأسباب ؟ ما عدد من يشتغلون بالزراعة والصناعة والتجارة وغير ذلك من الحرف ؟ ما المدى الذى بلغته المهاجرة ؟ ما عدد السكان المسلمين والأقباط والأرمن واليونانيين والكاثوليك وغيرهم ؟ (إنه لأمر هام أن نقف على المعلومات التى اتخذت أساسا لمعرفة هذه الحقائق)

ما مساحة البلاد ؟ ما الظواهر والحاصلات الزراعية ؟ أى الحاصلات تتزايد زراعتها وأيها تتناقص وما النسبة بينها ؟ ما أسباب الزيادة والنقص ؟ وهل يمكن التوسع فى زراعة هذه الحاصلات إلى حد كبير ؟ من المرغوب فيه أن توجه عناية شديدة للوقوف على تاريخ حاصلات البلاد الهامة ومدى تقدمها ، وإلى مقدار ما ينتج منها فى الأوقات المختلفة ، وإلى أثمان الجملة والقطاعى ، وإلى الجهات التى تنتج هذه الحاصلات ، ومقدار ما ينتج فى كل منها من القطن وأشجار التوت ودود القز والنيلة والسكر والأفيون والبن والغلال وملح البارود وماء الورد والقنب والجلود المدبوغة وغير المدبوغة والملح وغير ذلك من المنتجات التى استخدمت أو يمكن استخدامها فى التجارة .

التجارة :— ما حالة الاستيراد بالقياس إلى كل سلعة وكل دولة مصدرة ؟ ما الثغور التى تفرغ فيها السفن من البضائع ؟ ما أهم التغيرات التى طرأت على تجارة البلاد منذ تولى أمرها

الجناب العالى ؟ ما المعروف من أسباب التقلبات التجارية ؟ ماذا هنالك من تفصيلات عن التجارة مع الدول الأجنبية فيما يتصل بنقلها برا ، وماذا هنالك من تفصيلات عن التجارة الداخلية كذلك ؟

الملاحة : — ما عدد السفن التى تستخدم لنقل التاجر فى البحار أو المرور بالسواحل المصرية رافعة العلم المصرى وما حمولتها وعدد بحارتها ؟ ما عدد سفن كل نوع من تلك التى تدخل أو تغادر موانى مصر سنويا مع ذكر البلاد القادمة منها أو الذاهبة إليها ومع التفريق بين ما هو أجنبى من تلك السفن وما هو مصرى ؟

التعريفة الجمركية : — ما الرسوم الجمركية التى يدفعها الوطنيون والأجانب ؟ وما عوائد المكوس ؟ هل هنالك ضرائب أخرى على الاستهلاك وما هى ؟ وما العوائد التى تدفع بطريق الالتزام وما شروطها ؟ هل هناك تفكير فى تعديل التعريفة الجمركية الإنجليزية يمكن أن يؤدى إلى زيادة علاقاتنا التجارية بمصر ؟ .

الصناعات : — مامنتجات البلاد الصناعية ، ومامدى انتشارها وماثمنها بالجملة والقطاعى ؟ أى المصنوعات ينتفع بها فى الخدمة العامة ؟ والجيش ؟ والأسطول ؟ وأيها يصدر إلى البلاد الأجنبية ؟ ومما له قيمته معرفة كافة البيانات الخاصة بالمصانع التى أسسها سمو الجناب العالى ، مع ذكر تفصيلات عن عدد العمال وأجورهم وإنتاجهم ونفقات ذلك الإنتاج وإدارة المصانع وتاريخها وحالتها الحقيقية والخيوط والمنسوجات القطنية والصوفية والكتانية والطرابيش والسكر المكرر والروم والمنسوجات الحريرية والبارود والذخائر وغير ذلك من المصنوعات .

المناجم والمعادن : — ما الوسائل التى تتخذ للكشف عن ثروة البلاد المعدنية ؟ وفيم تتألف تلك الثروة .

المواصلات : — ما الطرق الموجودة فى مصر ؟ وماذا يكلفه نقل البضائع من جهات القطر المختلفة ؟ ما الترع التى حفرها الجناب العالى وما الترع القديمة التى أصلحها ؟ ما الطرق التى تسلكها قوافل الإبل فى سبيل الاتجار مع مصر ؟ ما الخطوط الحديدية الموجودة أو التى يجرى العمل فى إنشائها ؟ .

الأعمال العامة : — ما أهم الأعمال العامة التى بدأها أو أتمها الجناب العالى ؟ ما حالة الأحواض بمدينة الإسكندرية فى الوقت الحاضر ؟ وما الأعمال القائمة فى سائر أنحاء البلاد ؟

المرتبات : — كم يكسب العامل الزراعى فى اليوم ؟ وكم تكسب طوائف الصناع المختلفة ؟

ما أجر الخدم فى المدينة وفى الريف ؟ ما أهم السلع التى تستهلكها طوائف العمال ؟ وما أيام العطلة التى تستمتع بها ؟ .

التعليم : — ماحالة التعليم العام فى الوقت الحاضر ؟ ماعدد المدارس والطلبة والمدرسين ؟ ماذا يدرس بالمدارس الابتدائية والتجهيزية ؟ ماذا هناك من المدارس الخصوصية من طبية وحربية وبحرية وغيرها ؟ ماعدد تلاميذها وأساتذتها وماالنظام الذى يتبع فيها ؟ كيف يعلم الدين ؟.

الفقر : — فى أى الظروف تقدم الدولة إلى الفقراء ما هم فى حاجة إليه ؟ ما الملاجئ ، والمستشفيات وغيرها من المؤسسات الخيرية ؟ وهل يستطاع إعطاء فكرة عن مواردها والغرض منها ؟ .

القضاء : — ما المحاكم القائمة لإجراء العدالة من شرعية ومدنية أو جنائية ؟ هل من الممكن الحصول على إحصاء قريب من الصحة عن الجرائم التى ترتكب والعقوبات التى توقع وعدد المسجونين الذين يحكم بإدانتهم وينالون جزاءهم فى كل سنة ؟ ما القوانين والأنظمة ؟ وكيف يتسنى للجمهور معرفتها ؟ ما التشريع التجارى الخاص بما قد ينشأ من منشا كل بين الأجانب والوطنيين وبين الوطنيين أنفسهم ؟ .

العملة : — ما النظام النقدى المعمول به فى البلاد ؟ وما العملة القانونية المصنوعة من النحاس والفضة والذهب ؟ وما القيمة الحقيقية لأنواع العملة ؟ وما الموازين والمكاييل والمقاييس المستعملة فى البلاد ؟ .

قوانين الملكية : — ما قوانين التوريث لدى المسلمين والأقباط واليهود والمسيحيين ؟ وبأى الشروط يستطيع غير المسلم أن يكون مالكا ؟ هل تسجل الحكومة المبيعات عند انتقال الملكية ؟ .

الميزانية : — ما إيرادات الدولة بالتفصيل ؟ كيف تفرض وكيف تحصل ؟ ما مصروفات الدولة بالتفصيل ؟ هل هناك دين عام ؟ ما مقدار المعاشات وغيرها ؟

الجيش : — ما عدد الفرسان والمشاة والمدفعية والجنود غير النظاميين وما عدد الضباط والجنود ؟ ما المرتبات و « التعيينات » المخصصة للرتب المختلفة ؟ ماعدد المجندين الذين يقيدون سنويا ؟ كيف يوزع ما يؤخذ من الصالحين للخدمة العسكرية على أقاليم القطر ومديرياته .

الأسطول : — توجه الأسئلة نفسها عن الأسطول — ماقوة البلاد البحرية ؟ ماعدد السفن ؟ وما القانون العسكرى ؟ .

النيل : — ما أثره فى المنتجات الزراعية ؟ إلى أى حد ترتفع مياه الفيضان حتى تكون أكثر إخصابا للأرض ؟ ما أثر الفيضانات فى مختلف المحصولات والأوقات ؟ ما حالة القناطر ؟

ترجمة تقرير لسعادة مختار بك ناظر المعارف العمومية فى مصر

لا ينبغى لغير البلاد التى نعمت بالمدنية دهرا طويلا أن تجمع العناصر التى تتألف منها إحصاءات صحيحة ، لأن هذا العمل يتطلب أن يسود النظام حياة المجتمع ، وهذا النظام فى ذاته وليد تقدم الحضارة . غير أن مجرد استعراض أحوال مصر قبل أن يليها الجناب العالى ، تكفى للاقتناع بأنه كان مصدر جميع ما هنالك من تنظيم سياسى وحربى ورقى تجارى وصناعى وتحسن زراعى بل وتقدم ثقافى . فقبل عهد الباشا كانت الفوضى ظاهرة بشكل يدعو إلى الأسف فى استعمال السلطة التى كان يشترك فيها ممثل الباب العالى وعماله مع بكوات المماليك وأتباعهم ، وكانت حامية البلاد بأجمعها عبارة عن طوائف قليلة العدد من الأجانب المأجورين ومن الرقيق الأبيض ، وكانت المصنوعات مقصورة على أخشن أنواع المنسوجات ، وكاد يقضى على الصناعة قضاء مبرما بسبب طمر الترع وغارات البدو ، وانعدمت التجارة الخارجية لافتقار المعاملات التجارية إلى الثقة والطمأنينة ، ولم يفكر الحكام فى تعليم الشعب الذى يتولون أمره . أما حالة المصريين الاجتماعية فكانت فى الحقيقة حالة شعب تعوزه كل أسباب القوة والاستقلال والتقدم والأخلاق الفاضلة . غير أن الجناب العالى استطاع بفضل ما بذل من جهد عظيم متواصل أن يبعث من جديد تلك العوامل التى تقوم عليها رفاهية البلاد وقوتها عاملا إثر عامل . فأعاد توحيد السلطة العامة ، وكانت فى حاجة إلى هذا التوحيد ، مما أسبغ على عملها النظام والانسجام ، وهما للشعب من الضرورة بمكان ، وأنشأ جيشاً مصرياً وأسطولا ، كما أقام معامل ودوراً للصناعة لا يقتصر أمرها على تزويد البلاد عما هى فى مسيس الحاجة إليه ، بل هى فوق ذلك مدارس فنية للطبقات الدنيا ، يتخرج فيها ألوف من خيرة العمال . هذا إلى أنه طهر وشق عدداً من الترع ، ووضع حداً لما كان يشنه البدو من غارات السلب والنهب ، ووزع الأراضى توزيعاً يفضل سابقه ، وأدخل فى البلاد خير الأساليب الزراعية مما كان له أثره فى إحداث توسع زراعى كبير ، وذلك بزراعة أراض جديدة ، وبالعمل على تحسين نوع المحصول . كما أنه أعاد إلى مصر تجارتها بما بثه فيها من روح الثقة ، وما أولاها من تشجيع ، وما تحمله فى سبيلها من تضحيات .

وفضلا عن هذا كله فقد عمل باطراد على وضع نظام شامل كامل للتعليم العام يتناسب وما تقتضيه الحالة الاجتماعية فى أرقى درجاتها .

لهذا لا يمكن الشك فى أن شعب مصر يسير فى طريق التقدم ، وفى أن محمد على بصفته والياً سيجنى فى القريب ثمرة كده وجهوده ، ولكنه وسط المشاغل الكثيرة المتنوعة التى تصادفه وهو يتابع ما بدأ من إصلاحات وما استحدث من أنظمة تحل محل الأنظمة القائمة كان أكثر اهتماما بأن تسفر أنظمته عن نتائج أدبية واجتماعية منه بتتبع ما يوضع بشأنها من إحصاءات . لهذا يكاد يكون من المستحيل إعداد الوثائق اللازمة لوضع تقارير تستند إلى إحصاءات دقيقة . ولم يستطع جنابه العالى أن يتفرغ لمسائل غير مستعجلة إلا فى العام الماضى ، فلما أحس حاجته إلى أن يقيم الدليل على أن مصر تتقدم فى جميع النواحى معتمداً على بيانات صحيحة لا على مجرد التعميم ، أصدر أوامره بوضع مؤلف أحضرت من أجله وثائق مشتملة على إحصاءات من مختلف الحكومات . أما مصر فإنها حديثة العهد بمثل هذا النوع من العمل ، حتى إن أغلب ما لديها من البيانات يعتوره الخطأ أو النقص ، وأما سائر البيانات فلم تجتمع بعد . ومع هذا فلا يمكن الانتفاع بها إلا بعد استقصاء طويل دقيق . ولذلك فلن يستطاع الحصول على أية نتيجة إلا بعد الفراغ من هذا الاستقصاء ، وعند ذلك فحسب تكون ثمة مبادىء على شىء من التفصيل عن الإحصاء فى مصر بحالته الحاضرة . ولكن هذه المبادىء لن تكون وافية إلى الحد المطلوب ، ولن يكون ذلك سوى الخطوة الأولى فى سبيل اتباع طريقة الإحصاء فى مصر . وقد كان من الضرورى الدخول فى مثل هذه التفصيلات ، حتى يتضح أن بلداً لم يحل فيه النظام محل الفوضى الشاملة إلا منذ عهد قريب ، وما زال يحبو فى طريق الحضارة ، فضلا عن أن مظاهر تلك الحضارة لا تبدو إلا فى كل ما يثير الاهتمام من الشئون العامة ، يستحيل فيه الحصول على بيانات دقيقة صحيحة عن مشاكل لن يستطيع حلها على وجه مرضى غير العلم الحديث فى أرقى المجتمعات .

عدد السكان : — لما كانت التقاليد لا تبيح إحصاء كل فرد ، فإن مقدار السكان لا يمكن معرفته على حقيقته إلا إذا أدرك الأهالى عن طريق التعليم مزية الوقوف على حقيقة عددهم (وقد صدرت الأوامر فعلا بالاستعداد لذلك) . غير أنه طبقا لأوثق البيانات ، يظهر أن سكان مصر فى الوقت الحاضر يبلغون حوالى ٣٫٢٠٠٫٠٠٠ نسمة ، وسيصبح من الميسور حين ينتشر التعليم فى أنحاء البلاد عن طريق المدارس الابتدائية ، أن تستقر الشئون الدنية . وتبلغ نسبة الرجال إلى النساء بوجه عام ٢٠ إلى ٢٧ .

مساحة الأراضى : — لقد مسحت الأراضى بصفة عامة ، غير أن التفصيلات الخاصة بذلك فى حاجة إلى كثير من الصقل . ولما كان إدراجها فى المؤلف الذى يخرجه جنابه العالى أمرا محتملا ، فمن المستحسن الرجوع إلى ذلك المؤلف .

التجارة : — راجت التجارة بطريق البحر رواجا عظيما تحت حكم الجناب العالى ، فقد زاد مقدارها فى عام ١٨٣٦ من حيث الصادرات والواردات حتى بلغ أكثر من ١٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ من الفرنكات . ولم تكن الملاحة أقل تقدما ، فقد بلغ عدد السفن التى تغادر الإسكندرية وتعود إليها ٢٣٨٢ سفينة . ومن الواضح أن زيادة الواردات قد نشأ عنها زيادة تماثلها فى التجارة الداخلية فى جميع السلع التى ترد عن طريق البحر ، ولهذا كانت السفن النيلية وعددها ٤٤٣٦ غير كافية لعمليات النقل . أما التجارة الخارجية عند الحدود فمن العسير تقديرها تقديرا دقيقا ، إذ أن جنابه العالى لم يأمر بإعداد بيانات عامة عنها إلا خلال العام الماضى .

العوائد الجمركية : — تدفع السلع التجارية الواردة من أوربا لحساب الأجانب والوطنيين ٣٪ طبقا للوائح الجمركية . وهناك سلع أخرى تفرض عليها الحكومة زيادة على ذلك ضريبة خفيفة إذا كانت من المواد الخام . غير أن التجار الوطنيين يدفعون كذلك رسوم استيراد عن هذه السلع التجارية نفسها بنسبة ١٠ ٪ .

وتبلغ الضرائب الحكومية فى القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط ١٨ قرشا على القمح و ١٣ قرشا على الشعير ، و ١٣ قرشا على الفول ، و ٤٠ قرشا على البقر والثيران و ٣ قروش على الغنم . أما السلع التى وضعت لها أسعار محدودة فستذكر الفوائد التى يدفعها الفلاحون عنها .

المصنوعات : — ستوجد تفصيلاتها فى المؤلف الذى أمر الجناب العالى بنشره حاويا كل ما يتصل بهذا الموضوع .

المناجم : — منذ عهد قريب عثر على مناجم للفحم فى جبل الدروز ، كما عثر على الرصاص والنحاس والحديد فى جبال طوروس . وإلى جانب المحاجر المصرية التى يؤخذ منها الحجر الجيرى الجيد ، يوجد الحجر الرملى والجرانيت والرخام الشرقى والبازلت ومناجم الكبريت ، ويجرى العمل الآن فى التنقيب عن مناجم الذهب فى سنار .

المواصلات : — أهم طرق المواصلات هى النيل والترع التى تستقى منه ، وفضلا عن أن هذه الترع وسيلة من وسائل المواصلات فإنها تستخدم فى رى الأراضى . وقد أصلح

جنابه العالى واحتفر عدداً كبيراً منها ، ويجرى الآن إعداد بيان دقيق عن الترع التى شقت .

الأشغال العامة : — إن المنشآت التى قام بها الجناب العالى فى هذه الناحية كثيرة ، وتشتمل على مؤسسات من جميع الأنواع كالترسانات والمصانع والمعامل والمسابك والورش والمدارس والمستشفيات والمساجد والقصور والثكنات والترع والأهوسة والجسور والمصارف والبرق والاسطبلات وحظائر الأغنام وما إليها . وسوف يلحق بالمؤلف الذى سينشره جنابه العالى بيان على شىء من الإسهاب عن كل هذه الأشياء .

المرتبات : — يحصل العامل فى التوسط على قرش وعشرين بارة (٣¾ بنس) أما فى المدن فيحصل الصانع على ثلاثة قروش . ويتقاضى الخادم فى المدينة عادة خمسة وعشرين قرشا زيادة على الطعام والسكن ، أو ستين قرشا بدونهما ، ويوم الجمعة هو يوم العطلة الوحيد فى الأسبوع ، ولكنه لايخصص بأكمله للراحة كما هو الشأن فى أوربا . والعيدان الكبير والصغير وعدتهما نحو سبعة أيام يحتسبان أيضا من أيام العطلة .

التعليم : — إن مصر مدينة لجنابه العالى بإدخال التعليم الأولى والتعليم الخاص . ونظام التعليم العام كما يأتى : —

خمسون مدرسة ابتدائية : —

٣	فى القاهرة بها	٦٠٠	تلميذ
١	فى الإسكندرية بها	٢٠٠	»
١	فى أسيوط بها	٢٠٠	»
٤٥	فى مدن أخرى بالأقاليم فى كل منها مائة تلميذ	٤٥٠٠	»
	المجموع خمسون مدرسة ابتدائية بها	٥٥٠٠	»

وفى هذه المدارس يتعلم التلاميذ القراءة والكتابة باللغة العربية ، والقواعد الأربعة الأولى فى علم الحساب . ويلتحق التلاميذ بعد ثلاث سنوات بالمدرستين التجهيزيتين ، وقد أنشئت إحداهما فى أبى زعبل والأخرى فى الإسكندرية .

١	مدرسة تجهيزية فى أبى زعبل بها	١٥٠٠	تلميذ
١	» » » الإسكندرية بها	٨٠٠	»
٢	المجموع مدرستان تجهيزيتان بهما	٢٣٠٠	»

وفى هاتين المدرستين تعلم اللغات العربية والفارسية والتركية وجميع القواعد الحسابية

ومبادئ الهندسة والجبر وكذلك الجغرافية والتاريخ والرسم . وفى خلال أربع سنوات تعد المدرستان اللتان سلف ذكرهما تلاميذهما لدخول المدارس الخصوصية وهى إحدى عشرة .

مدرسة الطب وبها	٣٠٠ تلميذ	
« الطب البيطرى وبها	١٢٠ تلميذا	
« الفرسان وبها	٣٠٠ تلميذ وكذلك فرقة من « البروجية »	
« المدفعية وبها	٣٠٠ «	
« المشاة وبها	٨٠٠ «	
« المهندسخانة وبها	٢٢٥ تلميذا	
« الألسن وبها	١٥٠ «	
« الموسيقى وبها	١٥٠ «	
« الزراعة وبها	٥٠ «	على أن يزيد العدد فيما بعد
« الولادة وبها	٢٠ تلميذة وهى معدة لمائة	
« المحاسبة وبها	٣٠٠ تلميذ	
المجموع ١١ مدرسة خصوصية بها	٢٫٤١٥ تلميذا	
٢ « تجهيزية بها	٢٫٨٠٠ تلميذ	
٥٠ « ابتدائية بها	٥٫٥٠٠ «	
المجموع الكلى ٦٣ « بها	١٠٫٧١٥ تلميذا	

وجميع هذه المدارس مزودة بأساتذة من الأوربيين والوطنيين سواء بسواء ، وتختلف مدة الدراسة من ثلاث سنوات إلى خمس . ويتكفل جنابه العالى بإيواء تلاميذ جميع هذه المدارس وتقديم الكساء والغذاء لهم مع تطبيق النظام العسكرى عليهم .

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
	ـه	ـه	ـه	ـه	ـه
ويتقاضى تلاميذ المدارس الابتدائية	٨	١٠	١٢		
« « « التجهيزية	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	
« « « الخصوصية	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠

وإلى جانب مدارس التعليم العام المنظم أنشئت مدارس للجنود فى الفرق العسكرية ، كما يتعلم فى مدارس المساجد بالقاهرة عدد يتراوح بين ٤٫٠٠٠ و ٥٫٠٠٠ تلميذ . وفى مساجد

المدن المصرية الأخرى وكذلك فى القرى نحو ١٥٠٠٠ ، وفضلا عن ذلك فقد أنشئت تحت إشراف جنابه العالى مؤسسات خاصة يديرها أجانب لنشر التعليم بين جميع الطبقات دون مراعاة الجنس أو العقيدة .

الفقر : أنشأت الحكومة ملاجىء لإيواء العاجزين عن العمل ، رغبة منها فى القضاء على التسول . وفضلا عن ذلك فقد أسس فى القاهرة منذ عهد طويل مستشفى يدعى المارستان حبست عليه موارد وهبات يعالج الفرباء فى جزء منه ، كما أنشأ جنابه العالى فى القاهرة منذ عهد قريب مستشفى للمرضى الفقراء يحوى من الأسرة ثلاثمائة للرجال ومائتين للنساء . وقد ألحق بمدرسة الولادة مستشفى للتوليد يشرف عليه أساتذة المدرسة وتلميذاتها . على أن مساعدة الجناب العالى بعض اليتامى من الأطفال وصدور أوامره بتقديم جرايات الخبز وخمسة قروش فى كل شهر إلى أبناء الجنود ، وقيامه بتنفيذ مشروعات كثيرة بين عامة وخاصة يشتغل فيها العمال ، كل ذلك جعل الفقر محصوراً فيمن يؤثرون التسول على العمل . ولعله مما يسترعى النظر أن عدد العمال لا يكفى الأعمال التى يجرى القيام بها .

العدالة : لما كانت السلطات الدينية هى المهيمنة على إجراء العدالة ، كان من المستحيل فى هذا المقام تقديم ما يطلب من تفصيلات عن هذا الموضوع ، كما يستحيل تقديم إحصاءات عما ارتكب من جرائم أو وقع من عقوبات . غير أن من الممكن الجزم بأن عدد الجرائم والجزاءات قليل جداً بالقياس إلى عدد السكان فى مصر . أما الأنظمة والأوامر العامة فتطبع وتعلن للجمهور . ويفصل فى الجرائم والأخطاء التى تقع فى مختلف المراكز من مندوبى الحكومة عند تأدية وظائفهم أمام مجلس كل مركز ، طبقاً لنظام يحدد طبيعة الجرائم والأخطاء والعقوبة التى تناسب كلا منها . ومنذ بضع سنوات أنشأ جنابه العالى لجاناً مختلطة من تجار أجانب ووطنيين للفصل فى المنازعات التى تقع خلال المعاملات التجارية بين الوطنيين والأجانب . وقد ألفت واحدة منها فى الإسكندرية والأخرى فى القاهرة . هذا إلى أنه توجد محاكم تجارية وطنية تعقد إحداها فى القاهرة والأخرى فى الإسكندرية وذلك للفصل فى الخلافات التجارية التى تقع بين الوطنيين .

النقود : — العملة المستعملة فى البلاد طبقاً للنظام الذى وضعه الجناب العالى أخيراً هى : وحدة النقد هى القرش ، وهو يساوى من حيث وزنه $\frac{1}{2}$٢ من ريال ماريا تريزا والقرش أربعون بارة . ومن النقود الفضية قطع ذات عشر بارات وعشرين بارة وقطع من ذوات القرش الواحد والخمسة قروش والعشرة قروش والعشرين قرشاً . وثم قطع من النقود

النحاسية من ذوات البارة والخمس بارات . وهناك من العملة الذهبية قطع من ذوات الخمسة قروش والعشرة قروش والعشرين قرشاً والمائة قرش . وقيمة النقود الذهبية تعادل الدبلون الأسبانى . وقد كان من حسن الطالع أن حل هـذا النظام محل نظام آخر أحدث تدهوراً تدريجياً فى العمـلة المتداولة . ويسمح النظام الجديد بتداول النقد الأجنبى . وما دام يكفل تداول العملة المصرية بطريقة قانونيـة فإنه سيؤدى إلى التوسع فى استعمالها وإلى تسهيل المعاملات التجارية .

الموازين والمكاييل والمقاييس : — وحدة الأوزان هى الدرهم ، وكل أربعة وأربعين ومائة درهم تـساوى رطـلا ، وكل أربعمائة درهم تساوى أقة ، وكل مائة رطل تساوى قنطاراً . أما وحدة المكاييل فهى الربع ، وهو عبارة عن مخروط قطع طرفه الأعلى ، وارتفاعه ٩ر٥ بوصة ، ومتوسط قطره ٥¾ ، والربع أربعة أقداح ، والقدح أربع ربعات ، والربعة ثمنتان ، وكل ٢٤ ربعاً تساوى إردبا . على أن الفوضى التى كانت تسود مقاييس الأطوال دفعت جنابه العالى إلى اختيار النظام العشرى ووحدته المتر الفرنسى .

قوانين الملكية : — تنظم الشريعة الملـكية فى مختلف أوضاعها من حيازة واستبدال وتوارث كما هو الشأن فى جميع الأمم التى تعتنق الإسلام . وهذا النظام ينطبق على جميع الرعايا الذين يحوزون أملاكا طبقاً للأصول الإسلامية مهما كانت ديانة هؤلاء الرعايا ، ولا يستثنى من ذلك غير التصرفات الفردية . وجميع الإجراءات الخاصة بتغيير الملـكية وتسجيل عقودها وإبرام تلك العقود من اختصاص القاضى .

الميزانية : — إن التنظيم الذى أخذ جنابه العالى نفسه به منذ بدء ولايته ، وكذلك التغييرات الـكثيرة التى أحدثها فى مختلف فروع الشئون العامة حتى ينهض بها ، كل ذلك لم يسمح بجمع مفردات الميزانية ولهذا فإن جميع ما نشر حتى الآن عن هذا الموضوع يمكن اعتباره غير صحيح . ولما كانت الإدارة المصرية لم توضع على أسس منظمة إلا خلال هذا العام ، فقد أصبح من المستطاع جمع البيانات التى يتطلبها إعداد الميزانية . ويجرى العمل الآن فى وضع جداولها العامة ، وستظهر هـذه الجداول فى المؤلف الذى أمر جنابه العالى بنشره . وعلى الرغم من صعوبة الإدلاء ببيان مفصل عن إيرادات مصر ومصروفاتها للأسباب التى سبق ذكرها ، فإن من الميسور معرفة أرقامها بالضبط . وتبلغ الإيرادات ٩٠٠ ألف كيس ، والمصروفات العادية ٦٢٦ ألفا ، وغير العادية ٧٧ ألفا . وعلى ذلك يتبقى بعد دفع المصروفات ١٩٧ ألف كيس .

الدين : ليس فى مصر ديون عامة . وكثيراً ما اقترحت بعض الشركات الأوربيـة على الجناب العالى اقتراض مبالغ كبيرة ، ولـكن سموه لم ير من الصواب قط أن يوافق على مثل هذه الاقتراحات .

المعاشات : يبلغ مجموع المعاشات من جميع الأنواع ١٥٧٩١ كيساً فى السنة موزعة على ١٦٠٣٧ شخصاً من مختلف الدرجات .

الجيش : يتألف الجيش المصرى من ٢٩ ألايا من المشاة وثلاثة ألايات من الحرس ، فإذا أضيفت إليها كتيبتان كل منهما قائمة بنفسها وإذا أضيف إليها كذلك معسكر النجيلة ، بلغ العدد ٩٧٨٢٠ رجلا . ويتألف الفرسان من خمسـة عشر ألايا واثنين من الايات الحرس ومجموع رجالها ١٢٧٥٠ . أما السباكر « البلطه جيه » فيبلغ عددهم ١٣٨٦ ، وأما الدفعية فعدد جنود الحرس وجنود الصف متساو سواء أكانوا مشاة أم فرسانا وهم يبلغون ٧٦١٤ رجلا . وفضلا عن ذلك فهناك من المحاربين القدماء المجربين عدد يبلغ ٥٧٦٥ تنتظمهم سبع كتائب ، كما أن فى المستشفيات خمس عشرة سرية تؤلف مجموعتين من الجنود عددهم ١٨١٥ رجلا أى أن مجموع رجال الجيش يبلغ ١٢٧٫١٥٠ ، ويتراوح عدد الجنود الأتراك غير النظاميين من عشرة آلاف إلى اثنى عشر ألف رجل ، وقد يشترك من البدو فى الجيش ثلاثون ألفاً . أما المرتبات والنفقات فمحدودة على النحو الآتى :

المير ميران	١٥٠٫٠٠٠	قرش	فى	السنة
مير لواء	١٢٥٫٠٠٠	»	»	»
الأمير الاى	١٠٠٫٠٠٠	»	»	»
القائم مقام	٣٦٫٠٠٠	»	»	»
البمباشى	٣٠٫٠٠٠	»	»	»
صاغقول أغاسى	١٦٫٠٠٠	»	»	»
اليوزباشى	٦٫٠٠٠	»	»	»
الملازم أول	٣٫٦٠٠	»	»	»
« الثانى	٣٫٠٠٠	»	»	»
الباشجاويش	٤٨٠	قرشاً	»	»
الجاويش	٣٦٠	»	»	»
الأومباشى	٢٤٠	»	»	»

جندى الحرس	٣٠٠	قرش فى السنة
النفر	١٨٠	قرشاً » »
الجندى العاجز عن الخدمة فى الميدان	١٤٤	» » »

النيل : جميع المسائل الخاصة بالزراعة سوف تدرج فى المؤلف الذى تقوم الحكومة بطبعه ، وسيعالج فيه موضوع النيل علاجا وافياً .

القناطر : البيان التالى هو كل ما يمكن الإدلاء به الآن عن جميع ما يتصل بالقناطر ، فأكثر الورش والمخازن العامة تم إنشاؤها فعلا ، كما انتهى الكثير من عمليات الحفر . غير أنه من الضرورى الآن أن تجمع فى صعيد واحد المواد التى لا يمكن أن يسير العمل بدونها سيراً منتجاً . ولتحقيق هذا الغرض جىء بأنواع مختلفة من الحجر لإنفاذ المشروع ، كما أن قطع الأحجار من محاجر طرة قرب القاهرة يسير الآن بنشاط أعظم من ذى قبل . ويجرى الآن إنشاء خط حديدى حتى يسهل نقل الكتل الحجرية من الجبل إلى النيل ، كما أرسل مهندس إلى سوريا ليختار ما هو ضرورى من الأخشاب . وعند ما تجمع كل هذه المواد فى الجهات المخصصة لإقامة السدود ، فسوف يبدأ العمل ويستمر دون انقطاع حتى النهاية . أما تصميم المشروع وطريقة بنائه فقد تم بحثهما واختيارهما وطريقة تنفيذهما .

أحواض السفن لقد تقرر بعد البحث الطويل اختيار موقع أحواض السفن وبها سوف يكتمل عدد المنشآت التى تتألف منها دار الصناعة البحرية فى ثغر الإسكندرية . وقد جمعت كمية كبيرة من المواد ، كما أن لجنة المهندسين التى عينت لوضع تصميم المشروع أنجزت عملها ووافق عليه مجلس البحرية بعد فحص دقيق . على أن اللجنة نفسها قد اختارت أحد أعضائها لإدارة العمل ، وهم الآن منهمكون فى اختيار الأرض ، حتى إذا عرفوا طبيعة التربة قرروا الطريقة التى يتبعونها فى وضع الأساس . وقد دعت إقامة الأحواض والقناطر إلى إنشاء خط حديدى لنقل الحجارة من المحاجر الواقعة قرب الإسكندرية إلى حافة الطريق المعد لشحن السفن .

الخطوط الحديدية : الخطوط الحديدية فى كل من طرة والإسكندرية هى الخطوط الوحيدة التى أنشئت فى مصر أو يجرى العمل فى إنشائها . ويبلغ طول خط طرة ٢٢٩٥ متراً . وأول خط أنشىء فى الإسكندرية طوله ١٢٠٠ متراً ، أما الخط الذى يجرى فيه العمل الآن فسيبلغ طوله ——— من الأمتار .

البحرية : تتألف بحرية الجناب العالى فى الوقت الحاضر من ١٣ سفينة حربية أنزلت منها اثنتان فى البحر منذ عهد قريب . وما تزال واحدة فى « مغلق الخشب » وأخرى يجرى بها العمل للآن ، كما أن هناك خمس سفن من نوع الفرقاطة ، وأربعا من نوع القرويت ، وستا من نوع الإبريق ، وواحدة من نوع الـكوتر ، وثلاث بواخر . هـذا فضلا عن فرقاطات فى حاجة إلى الإصلاح ، وسفن أخرى للنقل .

ملحق (ج)

تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الانجليز عن الصناعة وحالة الطبقة العاملة فى مصر .

القاهرة فى الثالث من فبراير ١٨٣٨ .

سيدى :

سأحاول بكل ما يسعنى من جهد أن أرسم لكم صورة صادقة عن حالة سواد الشعب المصرى فى وقتنا الحاضر .

أعتقد أن محمد على باشا قد عمل كل ما يستطاع عمله لتنوير أذهان الأهالى ، وحضهم على الأخذ بأسباب الحضارة ، متحملا نفقات طائلة فى سبيل إنشاء المعاهد العلمية ، واستخدام الأجانب لتعليم أبناء الفلاحين المصريين .

ويجرى القضاء بين أبناء العرب فى المدن الآن على نحو أكثر انطباقا على العدالة مما كان عليه الحال عند ما جئت إلى القاهرة لأول مرة . وهم يضطلعون الآن بمناصب كثيرة ذات مسئولية كقضاة المحاكم المصرى وحكام الأقاليم ومديرى المصانع وغير ذلك ، بعد أن كانت هذه المناصب فيما مضى وقفا على الأتراك .

وأكثر مايشكو منه الفلاح أن الحكومة تتصرف فى حياته وأرضه وحريته على النحو الذى يروق لها . ولولا أن المسكين يعمد إلى إخفاء بعض محصوله ، ما بقى له غالبا فى أواخر الخريف شىء يقيم به أوده وأود أسرته خلال فصل الشتاء .

وإنه لمن المستحيل إعطاء بيان صحيح عن القواعد التى تنظم العلاقة بين حكومة الباشا والزراع ، لأن هـذه القواعد تتغير كل عام وفق مصلحة الباشا . ويأخذ الفلاح فى الوقت الحاضر أرضا مساحتها عشرة أفدنة مثلا بإيجار معين ، فتأمره الحكومة بأن يزرع اثنين منها نيلة أو قنبا أو قطنا . وتشترى محصول الفدانين بالثمن الذى تقدره .

وعلى الفلاح زيادة على ذلك أن يدفع ضريبة تبلغ عشر دخله السنوى تقريبا . أما من يعمل فى أحد مصانع الباشا فيخصم من أجره السنوى ما يستحقه عن ثلاثة وثلاثين يوما من أيام

العمل . هذا إلى أن الحكومة تأخذ التبن كما تأخذ رطلين من الزبد عن كل فدان . ومنذ سنوات قليلة كان الباشا يأخذ من الفلاح جميع المحصول بالثمن الذى يرتئيه . على أنه حتى فى الوقت الحاضر لايكاد يترك للعمال المساكين مايكفيهم من القوت .

ومن أثقل الأعباء التى يرزح تحتها ابن العرب المسكين أنه إذا عجز جاره عن دفع ماعليه من الإيجار أو الضرائب وما إليها ، استولى الحاكم على ماعلكه شخص آخر فى القرية عوضا عن المبلغ المطلوب ، وإذا تأخرت قرية فى سداد ما عليها ، عمد إلى إرغام القرية التى تجاورها على سد النقص ، وكان من أثر هذه الطريقة أن ركن الناس إلى الإهمال ، وأصبحوا لايبذلون من الجهد ما كان يجب أن يبذلوه .

ويؤثر الفلاح أن يفقد عضوا من أعضائه على أن يكون جنديا فى الجيش ، وقد لاحظت فى طريقى إلى جنادل النيل أن أغلب الأهالى لايبصرون بالعين اليمنى ، وأن عصب الإبهام مقطوع قطعا عرضيا ، أو أن أسنان الجانب الأيمن من الفك مخلوعة ، وقد فعلوا ذلك بأنفسهم حتى لايقبض عليهم ويلحقوا بالجيش .

وفى اعتقادى أن مصر إذا غزاها أى جيش ، فإن أغلب جنود الباشا سيولون الأدبار .

وعندى أن مافى مصر الآن من ضروب البؤس ترجع إلى قلة السكان التى ينشأ عنها ، فيما يخيل إلى ، ترك مايقرب من نصف الأرض بوراً ، لأن ظهور الطاعون والكوليرا منذ سنوات قليلة ، وإلحاق العدد الكبير من الرجال بالجيش والأسطول ، كل ذلك أنقص عدد السكان إلى حد كبير .

وإنى لأعتقد اعتقادا جازما أن الباشا لو أجر الأرض أوباعها وسمح للأهالى بأن يتصرفوا فى المحصول كيفما شاءوا لكان ذلك خيرا له ولهم .

وقد كان طعام الفلاح فى عهد المماليك أحسن وأوفر مما هو عليه الآن .

أما فيما يتصل بسلامة الأرواح فإن الفلاح الآن أكثر أمنا على حياته منه فيما مضى .

وليس هناك مايستثير النعرة من الأوربيين غير اختلاف العقائد الدينية . فابن العرب يعلم أن الأوربى أحد منه ذكاء وأصوب آراء ، ولهذا يعمل على محاكاته قدر مايستطيع فى جميع نواحى الفنون والعلوم .

أما الغيرة والحسد فإنهما يوجدان بين التركى وابن العرب ، وبخاصة منذ عهد جنابه العالى إلى ملء الوظائف الحكومية الصغرى بأفراد من أبناء العرب .

ويخيل إلى أن محمد على لو ظل حاكما على مصر عشر سنوات أخرى ، لشغل الوطنيون

من أهل هذه البلاد أغلب المناصب المدنية . ولكن يجب ألا يظن أن من مصلحة الفلاح أن يحكمه مواطنوه ، فإن حالته على العكس من ذلك ، تسوء أكثر من ذى قبل ، لأن التركى وإن كان يضارع ابن العرب فى جشعه ، إلا أنه أقل منه خبرة فى استلاب الأملاك . فقد كان المشايخ من أبناء العرب إلى سنوات قليلة جداً فى عداد الفلاحين ، ومن ثم كانوا يعرفون جميع الطرق والوسائل التى يلجأ إليها أولئك التعساء فى إخفاء ما يملكون .

وليس ما يأخذه الباشا هو كل ما يزيد حالة الفلاح بؤساً ، فإن لحاكم الإقليم ضلعاً كبيراً فى سلب القليل الذى يتبقى له . فمن كان لا يمكن شروى نقير من أبناء العرب لا يلبث أن يمتلك ثلاثة خيول أو أربعة وعشرين أو ثلاثين رأساً من الماشية خلال ثلاثة أعوام من تعيينه شيخاً أو حاكماً ، وكل ذلك مغتصب من الفلاح المسكين .

ويهجر الفلاح قريته على الدوام ، وكثيراً ما يهرع إلى المدن ليشتغل بأى عمل يستطيع الحصول عليه . وفى فصلى الربيع والخريف يزور مشايخ كثير من القرى مدينتى القاهرة والإسكندرية ، كل يبحث عن الهاربين من ناحيته ، حتى إذا عثروا على أكبر عدد يستطيعون العثور عليه ، أودعوهم سجن الحكومة ثم يسوقونهم زمراً إلى قراهم ، بعد أن يوثقوهم جميعاً ويضعوا عليهم الحراس .

وأكثر ما يشكو منه « الميكانيكى » الأوربى الموظف فى الحكومة ، أنه ينفصل من عمله يوم يستطيع أى من أبناء العرب أن يحل محله ، ولو أدى ابن العرب عمله على نحو يختلف اختلافاً بيناً عن طريقة الأوربى . ولهذا كان السر فى أن الأهالى لا يتقدمون فى الصناعة ، أن الأوربى يدرك تمام الإدراك أنه سيفصل من وظيفته فى اللحظة التى يقف فيها الفلاح على قليل من أسرار العمل الذى يزاوله . ومن ثم يبذل الإفرنجى كل ما فى وسعه ، حتى يظل ابن العرب قليل الحظ من المعرفة .

على أن أهم الأسباب التى أدت إلى بطء تقدم الأعمال الآلية إلى هذا الحد أن مديرى المصانع أنفسهم لا يعنيهم أمرها . فمدير أى مصنع من مصانع الباشا لا يعنيه كثيراً أن تزيد أجور العمال أو تنقص ، بل إنه لا يكاد يبالى إذا لم يتقاضوا شيئاً على الإطلاق ، وسواء لديه أتوافرت المواد الضرورية فى المصنع أم لم تتوافر ، فكل ما يشغل باله إنما هو مرتبه وتفادى توجيه اللوم إليه . أما إذا رفض الرجال العمل فالسوط حاضر ، ومن ثم كانوا يمضون إلى عملهم والحقد يملأ صدورهم . وفى كل مصنع يشتغل به خمسمائة عامل ، مما لا يقل عن خمسة

أشخاص أو ستة ، ينهمكون على الدوام فى البحث عن الغائبين ، وعلى الرغم من شدة تيقظهم فقلما يتكامل العدد ، وقد لا يتكامل قط .

ويبذل جميع الأفندية والمديرين كل ما فى طوقهم لخفض المصروفات اللازمة للمحافظة على المصانع ، إذ أن جميع المصانع الجديدة التى يقيمها الباشا كثيرا ما تعوزها قطع الغيار ، ولهذا سرعان ما تبلى آلاتها وتغدو قليلة الجدوى . ويلاحظ ذلك فى مصانع القطن بنوع خاص .

ويتبارى مديرو المصانع فى إنفاق أقل ما يمكن من المصروفات . ولما كان المفتشون والأهالى لا يعرفون شيئاً عن تركيب الآلات ، ولا يدركون ما تمس الحاجة إليه ، فطبيعى ألا يجرؤ أى منهم على طلب المزيد من الرجال والمواد ، إذا أراد المحافظة على انتظام العمل فى مصنعه ، حتى لا يتعرض للزجر والتأنيب . ومن أجل ذلك يعمد المديرون إلى استعمال الآلات طالما كانت قادرة على الدوران ، رغم ما يستتبعه ذلك من تحطمها ورداءة إنتاجها .

وللباشا فى مصر أربعة وأربعون مصنعاً للقطن ، مقسمة ثلاثة أقسام يشرف على كل منها مفتش عام . ويتبارى المفتشون الثلاثة فى أيهم يستطيع أن ينتج البفتة بثمن أرخص مع طلب أقل ما يمكن من نفقات الإصلاح . وهذه الطريقة هى التى أوصلت الآلات إلى الحالة السيئة التى هى عليها الآن ، حتى غدت هذه المؤسسات لا تكاد تستحق أن تدعى مصانع .

وقد أنفق الجناب العالى مبالغ طائلة من المال على الآلات والميكانيكيين ، ولكن طالما بقى نظام الإدارة الحالى ، فلن يكون لديه منها ومنهم ما يصلح للموازنة مع الأمم الأخرى .

ويرى كل من تحدثت إليهم من ذوى الدراية أن خير طريقة يلجأ إليها الباشا أن يتخلى عن مصانعه لأفراد معينين ثم يقتسم معهم أرباحهم فى نهاية العام . ويخيل إلىّ أن الباشا يوافق على هذه الطريقة عن طيب خاطر ، إذا استطاع أن يعرف ما تستتبعه من مزايا . ولكن لما كان من غير المستطاع أن يقف على كل شىء بنفسه فهو مضطر إلى أن يحيل إلى مجلسه جميع ما يقدم إليه من المقترحات ، ويبذل هذا المجلس فى أغلب الأحيان كل ما فى وسعه ليحول دون قبولها . وقد كان هذا هو الشأن على الأخص فيما يتصل بمشروع قدم إلى جنابه العالى منذ ثمانية شهور أو تسعة ، إذ عرض أحد الإنجليز أن يستولى على مسبك الباشا مدة خمس سنوات ، وأن يشترى الفحم والحديد والأخشاب وما إليها على حسابه الخاص ، وأن يسلم ما ينتهى من صنعه بثمن يقل كثيراً عما ينفقه الباشا فى الوقت الحاضر ،

وقد أحاله الباشا على ناظر المعارف فأبدى من الاعتراضات ، واصطنع من ضروب المماطلة والتسويف ، ما اضطر الرجل إلى التخلى عن الشروع نهائياً .

وكان هناك اقتراح آخر بشأن ضرب الأرز تقدم به انجليزى ، وقد أحيل الاقتراح إلى ناظر الخارجية ، فكان فى تصرفه شديد الشبه بزميله .

ولست أظن أنه فى استطاعة أحد أبناء العرب أن يكون فى يوم من الأيام صانعاً جيداً إلا إذا اشتغل بإحدى الصناعات منذ نعومة أظفاره ، ومع هذا فقد يصبح بعد ذلك متوسطاً فى كفايته . أما الذين يستطيعون أن يكونوا ميكانيكيين من الدرجة الأولى فجد قليلين ، وقل أن يوجد بين الميكانيكيين الحاليين فى القاهرة ، من يستطيع الحصول على خمسة عشر شلناً فى الأسبوع ، إذا اشتغل فى لندن .

على أن الصانع لا يلقى أى تشجيع وإدارة المصانع على ما هى عليه . ولهذا يستوى لديه أن يؤدى عمله أداء حسناً أم سيئاً ، إذ أنه يذهب إلى عمله فاتر الهمة ، وكل ما يعنيه أن يقترب الليل حتى يغادر المصنع .

وشبيه بهذا موقف المديرين فهم بعيدون عن أن تراهم عين مولاهم . والفرق جد كبير بينه وبينهم من حيث الاهتمام بالعمل . ولو شاء المدير — على سبيل الفرض — أن يزيد أجر عامل من ذوى الكفاية ، لكان من العسير تحقيق رغبته ، فمن الضرورى أن يكتب أولا إلى رئيسه المباشر ، ثم يعرض الطلب على ثلاثة دواوين أو أربعة حتى يصل إلى لجنة الشئون التجارية ، وتتألف من رجال ذوى كفايات عادية للغاية يكادون يجهلون كل شىء عن الموضوعات التى يطلب إليهم الفصل فيها . ويجب أن يرفع الطلب بعد ذلك إلى الجناب العالى ، فإذا لم يوافق عليه أحد تلك الدواوين رفض الطلب ، وقد يلام صاحب الاقتراح على إسرافه فى بعض الأحوال .

ويحدث فى بعض الأحايين أن يرفع الرجل الذى يريد زيادة أجره عريضة إلى أحد الدواوين العليا ، فيستشير الديوان المدير ، فإذا كان صاحب العريضة حسن العلاقة برئيسه عاد إليه الرد بما يرضيه ، وإن كانت الأخرى فلا يلتفت إلى طلبه ، دون مبالاة بما يستحقه لقاء كفايته . ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام المدير بالعمل .

وخير الصناع من أبناء العرب هم الحدادون وأظهر نقائصهم حاجتهم إلى بعد النظر ، وهذه النقيصة شائعة فيهم .

وإنه ليدهشنى أن الباشا لم يغلق جميع مصانعه منذ عهد طويل ضجراً مشمئزاً ، فكثيراً

ما خدعه الأتراك والعرب والأوربيون . وإنى لأعلم أن مشروعات قدمت ونفقات قدرت ، حتى إذا حان وقت التنفيذ ، بلغت النفقات ما يوازى التقدير الأصلى عشرين مرة . » وكثيراً ما يكون العمل أقل مما قدر بمثل هذه النسبة .

وقد سألتنى كم مرة يغير أبناء العرب ملابسهم ؟ والحقيقة أن الواحد منهم لا يكاد يملك ما يستحق هذه التسمية : فملابسه فى العادة قميص من القطن ، وهو يعد نفسه سعيداً إذا كان لديه جلباب خشن من الصوف يرتديه فوق القميص . وقل أن تجد قميصين لدى أى من أبناء العرب . وأعتقد أنه لا يغسل قميصه قط ، حتى إذا تهيأت له بعض أوقات الفراغ أحياناً ، جلس فى الشمس ونضاه عن جسده ليهلك ما يتزاحم على بدنه من حشرات . وقد رأيت أحد أبناء العرب ما كاد يشترى قميصاً جديداً من السوق حتى خلع قميصه القديم ، وشرع ينهش بأسنانه جميع « غرز الخياطة » ليقضى على ما بها من القمل .

وسكان المدن الآن أكثر نظافة مما كانوا عليه حين قدمت إلى مصر لأول مرة .

وإذا توافر لدى ابن العرب مال ، فكثيراً ما يلجأ إلى تغيير زوجاته ، فإن أعظم أمانيه أن يكون قادراً على أن يضم حريمه من يصبو إليها .

وقد تحدث إلى شيخ البلد الحالى فى القرنة فقال إنه لم يحتفظ قط بزوجة بعد أن تكون قد أنجبت طفلا ، وأظن أنه قال إنه تزوج خمسا وعشرين مرة .

وليس أبناء العرب بالشعب النشيط اليقظ ، ومن المستحيل أن تعرف نوع التغيير الذى يجب أن يتناول أداة الحكم ، حتى يبعث فيهم النشاط واليقظة . على أنهم يحبون المال حبا جما ، وربما كان ذلك حافزاً يدفعهم إلى العمل .

ولو أجر الباشا أرضه أو باعها لكان حظ الفلاح منها ضئيلا على ما أعتقد ، ولهرع الألوف من أوربا لاستيطان هذه البلاد ، ولأدى ذلك إلى زيادة ثروتها وسكانها ، ولازداد دخلها كثيراً فى سنوات قلائل .

ولا يتوهمن أحد أننى أضع اللوم كله فيما أصاب سكان مصر من جميع ضروب البؤس والشقاء على عاتق واليها الحالى . فإنى على خلاف ذلك أرى أن أخطاءه قليلة جداً ، وأن الظروف هى التى أجبرته فى أغلب الحالات على أن يعمل ما عمل .

وقد نعت محمد على بأنه طاغية مستبد قاس ، إلا أن طول إقامتى فى هذه البلاد تدفعنى إلى نفى هذه التهمة عنه نفيا باتا . إذ يظهر فى تصرفاته من دلائل الرحمة أكثر مما يظهره القانون الإنجليزى ، فقد اتضح له مئات المرات أمر رجال ينهبونه ويسلبونه بوسائل وضيعة ،

فى حين أنه يغدق عليهم مرتبات سخية ، ولو حوكم هؤلاء الرجال فى «نيوجيت» Newgate لـكان من المحقق أن يكون مصيرهم النفى المؤبد . أما هو فيعمد فى الغالب إلى سجنهم مدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات ، وإذا كانوا من ذوى المكانة والجاه ، اعتقلوا فى مبنى منعزل قرب الإسكندرية ، حيث لا يألون لشىء سوى ضياع حريتهم .

وعندما عين محمد على باشا على مصر ، كان عليه أن يصارع كثيرا من الخصوم أخطرهم المماليك ، وهم طائفة من اللصوص خارجة على القانون . وكانت البلاد مدة وجودهم بها تعانى أهوال الثورات دون انقطاع ، فقد كان الشجار ينشب على الدوام فيما بينهم ، كما كانوا يعمدون إلى نهب الأهالى . وقد أكد لى أناس كانوا بمصر فى ذلك الوقت أن المماليك كانوا يقتلون الفلاحين دون أن يكترثوا لذلك أكثر مما يكترث الصياد حين يصيب أرنبا . وإذا أراد أحدهم تجربة غدارة جديدة اشتراها ، فإنه لا يتردد فى إطلاقها على أحد المارة من أبناء العرب . وقد اختار الجناب العالى للتخلص من المماليك طريقة فى أطوائها القسوة والهلاك ، ولـكنى أعتقد أنه كان مصيبا كل الصواب فى تصرفه إذ كان المماليك أعداءه ، ولو قدروا لفعلوا به مثل الذى فعله بهم ، هذا إلى أنهم كانوا طغاة لا مبادىء لهم ، يذبحون فى كل يوم الأهالى الوادعين ممن لا حول لهم ولا قوة . وليس من شك فى أن كل قطرة من الدماء أراقها محمد على فى ذلك اليوم عصمت أكثر من روح بريئة . على أن محمد على لم يكد يطهر البلاد من المماليك حتى شرع يعمل على إقرار النظام فى مصر . ولـكن ظلت أمامه عقبات كثيرة كأداء كان عليه أن يواجهها ، وأعظم هذه العقبات الجنود غير النظاميين من الترك والأرنئود ، إذ كانوا لا يقلون عن المماليك سوءا من جميع الوجوه ، بفارق واحد هو أنهم فى سلك الجندية أقل من المماليك خبرة ، وأصعب قيادا . ولما لم يكن فى البلاد غيرهم من الجند ، فقد كان لزاما عليه أن يصطنع الحذر ، فلو كان لديهم أقل فكرة عما يبيته لهم من النوايا ما كانت حياته عندهم تساوى شيئا يذكر .

وكانت أول خطوة خطاها أن نظم فى جهة منعزلة فى القطر المصرى الايين أظنهما من الجنود الوطنيين ، على رأسهم ضباط من رقيقه الأبيض وبعض الأعيان . ولم يكد يتم تدريبهم حتى بعث بأولئك الجنود غير النظاميين فى حملات بعيدة إلى مكة وسنار والمورة ، وسير الجنود المدربين إلى المعسكرات القريبة من القاهرة . ولما صار زمام القاهرة فى أيدى الجنود النظاميين ، سارع بأقصى ما يستطيع إلى تكوين جيش من الفلاحين يرأسهم ضباط من الأتراك ، شجعهم على دخول الخدمة النظامية ما وعدوا به من مرتبات عالية . وهكذا أصبح لديه فى وقت قصير عدد كاف من الجنود أعدوا إعدادا يمكنهم من أن يقفوا موقف التحدى

إزاء الأوشاب غير النظاميين ، الذين سرحوا بمجرد أن وطئت أقدامهم مدينة القاهرة . ومن لم يشأ منهم الالتحاق بالجيش النظامى ، اضطر إلى الرحيل تحت حكم الظروف . وهكذا استطاع محمد على دون أن يطلق رصاصة من غدارته أن يطهر البلاد من طائفة من السفلة الخارجين على القانون مازال كثير منهم يعيشون فى القاهرة على مرتبات ضئيلة . وقد تحدثت إلى بعضهم فكان يسرهم جميعا أن يقصوا من جديد نبأ ما قاموا به من أعمال مجيدة فى الأيام السوالف . وإنه ليحضرنى بنوع خاص مثل من أسفل الأعمال التى سمعت بها وأدلها على القسوة البالغة . ارتكبه رجل معروف بالصلاح ، يؤدى صلواته الخمس كل يوم بانتظام . ذلك بأن الأقباط يحتفلون بعيد يشبه عيد أول مايو عندنا ، ويخرجون جميعا فى هذا العيد إلى الحدائق التى تحيط بالقاهرة ، ويشترك أهل المدينة كافة فى الاحتفال بهذا العيد . وقد قابلت رجلا من المسلمين صبيحة ذلك اليوم وقلت له : « ألست اليوم مبتهجا بهذا العيد يا محمد أغا ؟ » فأجابنى بأنه ليس هناك ما يدعو إلى ابتهاجه وقال ، « منذ سنوات قلائل لم يكن يمر مثل هذا اليوم دون أن أقتل ثلاثة من الأقباط على الأقل » فسألته وكيف كان ذلك ، فقال « لقد كنت أحشر نفسى فى زحمتهم ، وأنا ملتفع بعباءة حول جسمى ، حتى إذا أخذتهم نشوة الفرح ، أطلقت غدارتى من تحت العباءة . ومنذا يجرؤ على اتهامى ؟ » .

ولم يكد محمد على يطهر البلاد من الجنود غير النظاميين حتى شرع فى تأسيس المصانع والمدارس وغيرها . ولو أراد شخص قبل أن يلى محمد على زمام الحكم فى القاهرة أن يصنع مفتاحا لقفل ما استطاع . أما الآن فلدى محمد على المنسوجات والمدافع والنحاس والحديد والقطن وغير ذلك مما يمكن صنعه فى أملاكه ، وذلك من دواعى فخره ، إذ كان فى سنى حياته الأولى يختلط بجماعة من الهمج ، ولم تتح له قط الفرص التى تجعل منه حاكما متمدينا . ولاشك فى أن آلاته فى حالة سيئة جدا ، ولكن ذلك لا يرجع إلى خطأ من جانبه ، فقد دفع فى سبيلها من الأموال أكثر مما كان يدفعه فى شراء أحسن الآلات ، واستخدم رجالا أكفاء فى إدارتها . ومع ذلك فإن البلاد تسير مسرعة فى طريق الحضارة تحت حكم محمد على . وصحيح أنه يضايق الزارع المسكين ، ولكن الوضع الذى وجد نفسه فيه ، والحروب الدائمة التى خاض غمارها ، والنفقات الطائلة التى استلزمتها مصانعه ومعاهده العلمية ، كل ذلك كان يضطره إما إلى صرف النظر عن فتوحه وعن مشروعه العظيم فى النهوض بمصر ، حتى تصبح دولة لها مقامها تضارع غيرها من الدول المتحضرة ، بدلا من أن يتركها مغارة

اللصوص كما وجدها ، وإما أن يلجأ إلى تدبيرات غير مألوفة لإنفاذ مشروعاته . ويعانى الفلاحون متاعب شديدة إلا أن ما أسفر عنه حكم محمد على من نتائج حميدة سيقدر حق قدره فى قابل الأيام .

ومن أحسن مايتحلى به محمد على أنه يشجع الكفاية حيثما وجدت. وتتضح سياسته الحرة من أنه أنعم بلقب البيكوية على كثير من المسيحيين ، وهو أمر ظلت ممتلكات الدولة العثمانية لاعهد لها به حتى استحدثه محمد على . ومثل هذا الشرف ليس بعيدا عن متناول الأقباط .

والآن أعتقد أننى أجبت عن أهم الأسئلة التى وجهتها إلى ، وسأختم إجابتى بأن ألاحظ أنه إذا كان فى هذا التقرير مايعتبر تملقا لحاكم مصر الحالى ، فإنى أقرر فى صراحة ووضوح أن محمد على لافضل له على فى منصب أو معاش . أما عن المستقبل ، فليس لى غرض أسعى إلى تحقيقه ، لأنى موطد العزم على أن أترك خدمته فى القريب .

ومن جهة أخرى فإننى قد أدليت ببيان صحيح عن حالة الطبقة الدنيا من الأهالى فى هذه البلاد ، وبخاصة سكان القرى :

إما أهل المدن فأحسن حالا من أهل الريف ، وللملكية الخاصة من الاحترام فى المدن مثل مالها فى لندن .

وأغلب ضروب البؤس التى يلقاها الفلاح يمكن إرجاعها إلى الحكام ، فهم جشعون مرتشون . وما يجدى الفلاح كثيرا أن يشكو حاكمه ، فبين ذوى المناصب قوم لامبدأ لهم يتصل بعضهم بالقصر ، ومن ثم كان من المستحيل على رجل فقير أن يعرض قضيته على الباشا عرضا تستبين منه الحقيقة .

ولم أعرف قط شيئا عن محاكمهم ، إلا أنه كثيرا مايقال إن رشوة القضاء أمر ميسور .

على أن محمد حبيب ناظر الداخلية وكبير القضاة فى القاهرة يستمتع بسمعة حسنة فى المدينة لنزاهته ، إلا أن كثيرا من مرءوسيه يقيمون العدالة فى بعض الأحيان على نحو يدعو إلى مزيد من العجب والدهشة .

إلى السيد المحترم جون بورنج ، دكتور فى الآداب .

ملحق (د)

تقرير أحد الصناع الانجليز عن الصناعة والزراعة فى مصر

٢٥ ديسمبر سنة ١٨٣٧

وصف موجز لصناعات مصر وزراعتها

ينطوى على رأى يتصل بمدى صلاحية مصر لقيام الصناعة بها

يجب أن يعرف قبل كل شىء هل مصر بلاد تستطيع إنتاج المصنوعات على نحو يفيدها. والأسئلة اللازمة للقيام بهذا البحث هى : هل الأيدى العاملة فيها موفورة؟ وهل لديها من رءوس الأموال ماهو فوق الكفاية؟ وهل أهلها مستنيرون إلى حد يؤهلهم لأن يكونوا صناعا يشتغلون فى المصانع؟ هذه هى المسائل التى يجب أن يبحثها الأجنبى قبل أن يبدى رأيا قاطعا فى الموضوع . ولكن لمصر موقفا فريدا فى بابه ، ولهذا كانت هناك اعتبارات أخرى مقدمة على الاعتبارات السالفة . فماذا لديها من القوى التى تحرك الآلات؟ إن مصر لتختلف عن الجمهرة العظمى من البلاد ، فليس فيها أنهار أو مجار مائية يمكن استخدامها فى إدارة المصانع ، وقد تقدم العصر بالصناعة حتى أصبح من العسير أن نرجع إلى العهود التى كان العمل اليدوى فيها قوام الصناعة . وكثير من المصنوعات هنا تقوم بعمله الأيدى ، أما فى البلاد الأخرى التى تفوقها فى الميدان الصناعى فتقوم به الآلات ، وكثيرا ماتدار الآلات باليد . وبعد فما موقف مصر إزاء وفرة العمل اليدوى بها؟ إننى أعتقد أنها ستبقى بلداً زراعيا خالصا ، حتى ولو غدا سكانها أربعة أضعاف ما هم عليه . فحاصلاتها الزراعية أوفر من حاصلات أكثر الممالك ، ومناخها يلائم الكثير من مختلف المحصولات ، ولا تحتاج مزروعاتها حتى تبلغ حد النضج إلا إلى قليل من العناية والاهتمام والعمل ، مما يعتبر مضرب الأمثال ، هذا إلى أن فصولها متشابهة حتى لايكاد الزارع يلقى باله إليها . أما أهم مايخشيه فى عمله فهو زيادة مياه النيل زيادة فاحشة ونقصها نقصاً شديداً وهى أمور بلغ من ندرة حدوثها أنها لاتختلف كثيرا عما يقدره ، بل إن هذه الامور لو حدثت فعلا ، ما كان لها من الأثر فيه مايكون لها فى البلاد الأخرى ، إذ أنه لايتكبد نفقات إعداد الأرض وتسميدها وبذر التقاوى وأعمال الزراعة

وتمهيد المحصول حتى ينضج ، وكل ماعليه أن يقوم بعملية الحصاد . أما إذا كان الفصل غير ملائم لنضج المحصول ، فمنذ ذلك فحسب يتحمل ما تستتبعه جميع الأعمال السابقة من خسائر . غير أن الفلاح كثيرا ما يعرف من حالة النيل ماسوف يكون لها من الأثر في محصولاته . ولهذا يتخذ من التدبيرات ما يلائم هذه الحالة ، حتى إذا لم يربح شيئا لم يخسر كثيرا .

أما الخطوة التالية ، (وربما كانت معاصرة للعمل اليدوى) فهى استخدام الحصان . وقد أصبحت هذه القوة فى الوقت الحاضر عديمة القيمة فى كل دولة غدت فيها المصنوعات مصدراً للتجارة . فما موقف مصر إزاء هذه القوة الحيوانية ؟ إن مصر تربى القليل من المواشى ، لأن الأرض إذا استغلت فى الزراعة ، كانت أكثر فائدة منها إذا نما فيها الكلأ وزرعت الذرة لإطعام الماشية . وأكثر الخيول والمواشى تستورد من الخارج ، أما ماربى منها فى مصر فأكثره يربيه البدو ، ممن يجتازون الصحراء والجهات التى لازرع بها ، سعيا وراء الرزق ، وكثير من تلك الجهات كان من الممكن زراعته لو توافرت الأيدى العاملة ، ووجد التشجيع الكافى ؛ وبعبارة أوجز لوكان هناك ضمان للأرواح والممتلكات ، لأنى أعتبر هذا الضمان ضرورة لامعدى عنها حتى تصبح مصر من جديد بلادا آهلة بالسكان وفيرة الثراء . ولا تلائم مصر تربية المواشى ، فحصولاتها سنوية ، وليس بها من الأعشاب إلا ما تنبته الأراضى البور وما تجود به الصحراء . وعندى أن مصر يجب أن تعتبر تربية المواشى أمراً ثانويا ؛ وأن أهم المواد الغذائية يجب أن تكون من المحصولات الزراعية الكثيرة الحالية أو التى يمكن إنتاجها ، فهى محصولات تؤكل وتتوافر فيها عناصر التغذية .

ولقد ذكرت فيما مضى أن مصر ليس بها من الأنهار أو المجارى المائية ما يمكن استخدامه فى إدارة المصانع . وليس هناك ما يجب إضافته إلى ذلك سوى أن المياه أهم القوى المحركة وأقلها نفقة فى جميع البلاد . ولهذا يظهر أنه من الضرورى جداً أن تكون لدى مصر هذه القوة حتى تكون بلادا صناعية .

ولا يبقى من القوى المستخدمة فى الصناعة غير البخار . فهل يمكن الإفادة من هذه القوة فى الصناعة بمصر ؟ وهنا تقف مصر مرة أخرى موقفا فريدا فى بابه . فالظاهر أن الطبيعة والفن غير كافيين لإمداد مصر بالوسائل الضرورية لجعلها دولة صناعية ، إذ أنها فقيرة جدا فى جميع أنواع الوقود كالفحم والخشب والمواد النباتية ، وهى العنصر الأساسى فى قيمة القوة البخارية وعملها .

وإنه لمن الضروزى قبل الإدلاء بأى بيان عن مضانع مفتتر أن نقول شيئاً عن زراعتها ، فمصر قديمة العهد بالشئون الزراعية . وتزحف الصحراء فى كل عام على الأراضى البوز ، ويشتد هذا الزحف لأنه لا يوجد من الأيدى العاملة ورءوس الأموال واستقرار الأمن ما يكفى حتى زراعة الأرض الواقعة على ضفاف النيل . وقد أصبح خمس الأراضى أو سدسها غير صالح للزراعة ، (على أن ما أعرفه لا يعدو الوجه البحرى وعصر محمد على) . غير أن أوثق ما حصلت عليه من البيانات يدل على أن مساحة الأراضى المزروعة فى الوقت الحاضر لا تجاوز ثلثى ما كان مزروعاً منها قبل تولية محمد على . ولم يقف الأمر عند تناقص مساحة الأرض الزراعيـة فإن محصولها قد انخفض بهذه النسبة عينها . فأى مساحة محدودة من الأرض مثـلا لا تنتج الآن أكثر من ثلثى ما كانت تنتجه فيما مضى ، إذ تناقصت كمية المحصول بالنسبة نفسها . وفى ذلك ما فيه من دلالة على أن الزراعة قد انحطت فى عهد الباشا بنسبة ٧٠٪ ، وهو أمر كان من المحتمل أن يؤثر فى دخل البلاد تأثيراً ملموساً ، لولا إدخال القطن الذى أصبح مصدر إيراد كبير للباشا . وعلى الرغم من أن جميع ما ذكرته حقائق خالصة ، فإنى لا أملك على صحتها دليلا ، إلا أن بسط الأسباب قد يرق إلى مرتبة الدليل .

فقد كان الفلاح فى بداية عهد محمد على هو بعينه الفلاح الذى يتولى الآن زراعة الأرض ، وكان لديه فى ذلك الوقت بعض المـال ، وكان فى استطاعته — قبل أن يحتكر محمد على جميع الحاصلات الزراعية — أن يحصل على قروض تضمنها محصولاته ، مما يدل أوضح دلالة على أن العمل كان إذ ذاك أكثر من رأس المال . غير أن هذه الطريقة عادت بالخراب فى النهاية على أغلب المقرضين ، لأن محمد على ادعى لنفسه دون سابق إنذار حق الأسبقية فى تصريف المحصـول ، وتركهم يستردون قروضهم من الفلاحين بكل ما فى استطاعتهم من وسائل . وأعتقد أن هذه كانت أول ضربة أصابت الزراعة إبان حكمه ، وكان من نتائجها أن نقصت مساحة الأراضى المزروعة ، وقلت العناية بفلاحتها ، كما أعتقد أنه منذ ذلك الحين أخذ المحصول يهبط تدريجاً كما ونوعا ، وأصبح الفلاح فاتر الهمة بطىء الحركة فاقد الإحساس قانعاً بمجرد وجوده على قيد الحياة . ومما قاله « ريكاردو » Ricardo « فى البلاد التى تملك طبقاتها العاملة أقل ما هى فى حاجة إليه ، وتقنع بأردأ أنواع الطعام ، يصبح الناس عرضة لأعظم الانقلابات ، وأشنع ضروب البؤس . » وهذا القول ينطق بنوع خاص على هذه البلاد ، فهى أكثر بلاد العالم اشتهاراً بالقدرة عـلى الإنتاج . غير أن أهلها يقنعون بأن

يعيشوا فى مستوى أقل مما يقبله أى شعب آخر من شعوب العالم . وقد أدت ضروب الاحتكار وأعمال الغصب التى قام بها الباشا إلى أن يصبح الفلاح فى حالة من الفقر بحيث أصبحت زراعة الأرض تعتمد فى تقدمها الآن على ما يهيئه الباشا من وسائل . فهو يزود الفلاحين بالسواقى والثيران والآلات والحبوب وغيرها ، بل إنى لأعتقد أنه يقدم جزءاً مما يعتمد عليه العامل فى معاشه . أما الأمر الثانى الذى أدى إلى انحطاط الزراعة فى هذه البلاد ، فهو إنشاء جيش وأسطول مع جميع ما يتطلبه ذلك من مصروفات طارئة ، هذا فضلا عن إنشاء المصانع . فإن هذه المشروعات الحديثة لم يقتصر أمرها على اجتذاب الكثيرين من الأعمال الزراعية ، بل إنها فوق ذلك انتزعت أكفأ طائفة من الزراع . ويضاف إلى ذلك إدخال زراعة القطن ، فقد غدا من مساوىء الزراعة ، ولا فائدة للفلاح من ورائه ، ويتضح ذلك جلياً من تكرر إحراق المحصولات . على أن إدخال القطن فى هذه البلاد له فائدته الكبرى ، غير أن الزارع لا يفيد منه شيئاً ، إلا إذا ألغى نظام الاحتكار . فعند ذلك تزداد فوائده زيادة كبيرة تجاوز ما هى عليه الآن . هذا إلى أن العناية ستزداد بزراعته وجنيه ، كما أن زيادته كما ونوعا من شأنها أن تجعل لزراعته شأنا لا سبيل إلى إنكاره ، وربما كان من المحتمل أن تؤدى إلى إنتاج جزء عظيم من الدخل العام كما هو شأن حشيشة الدينار فى انجلترة . على أن مدارس الباشا باب آخر من أبواب المصروفات ينفق عليه من دخل الزراعة والأهالى لأن جميع الدخل يأتى عن طريق الفلاح . وفضلا عن ذلك فإن هذه المدارس تضم عدداً كبيراً من أفراد الشعب . وأنا أعلم أن تلك المعاهد العلمية من أعظم الأعمال التى تمت فى عهد الباشا ، إذ أنه يريد بها تنوير أذهان رعاياه . ولو ازداد الفلاحون ميلا إلى الاستمتاع بوسائل الراحة ومباهج الحياة ، وبأسباب الترف والنعيم ، لكان تقدم التعليم أسرع مما هو عليه فى حالته الحاضرة . وعندى — ولو أنى أخالف الجمهرة العظمى فى هذا الرأى — أن التعليم لن يعود بفائدة على أى من الأفراد أو على الأمة عامة ، لأننى أعتقد أنه لا يكون دائم الأثر ، إلا فى كل دولة تنشط فيها التجارة والصناعة ويعم الرخاء ، كما أنه يتدهور بالنسبة عينها ، إذا كسدت التجارة والصناعة وقل الرخاء .

على أننى لم أدل بأية ملاحظة عن الجيش والأسطول الكبيرين وما يستلزمانه من مصروفات طارئة ، لأنى أعتبر ذلك مسألة يجب أن ينظر إليها من الناحية السياسية . وأرانى غير أهل للمخاطرة بإبداء رأى من الآراء . ولهذا يكفى أن نذكر أن إنشاء الجيش والأسطول من أكبر الكوارث التى أصابت شئون مصر الزراعية ، إذ أن ذلك حرمها معاونة خيرة

عمالها ، وهي في أشد الحاجة إليهم ، كما أن ما استدعاه من أعمال الابتزاز والاحتكار جر على الأهالي أقسى ضروب الفقر وألوان الشقاء .

ولا داعي للدخول في تفصيلات دقيقة عما أصاب الفلاحين من أعمال الاحتكار والابتزاز والسلب ، فما ينكر أحد أن تلك الأعمال كانت أهم العوامل التي أدت إلى التدهور الحالي في حالة الزراعة بهذه البلاد . ولهذا يباع الآن إردب القمح (وهو يعادل نحو خمسة بوشلات انجليزية) بثمن قدره ١٦٩ قرشاً (٩٧½ قرش تعادل جنيهاً استرلينياً) ، ومع ذلك لا يمكن الحصول عليه إلا في طي الخفاء . وهذه هي الحال قبل حلول موسم المحصول التالي بأربعة شهور ، ولذا يتوقع الأهالي أن تنيخ عليهم المجاعة بكلكلها قبل أن يحل هذا الموعد . وقد يخيل إلى الغريب عن البلاد أن ذلك ناشيء عن فعل قوة تفوق القوى الطبيعية حين يرى قلة سكانها والبؤس الذي يعيشون فيه وضرورات الحياة القليلة التي يحتاجون إليها ومساحة الأرض البور واعتدال المناخ وخصوبة التربة ، إذ يندر أن ترى الأراضي من يناير إلى ديسمبر دون أن يكون فيها محصول من الحبوب قارب النضج . وصفوة القول أن الفلاح لا يستطيع أن يحصل من وراء جهوده ومتاعبه على ما يكفي شئونه المعاشية إلا إذا اختلس جزءاً من محصوله .

ولقد حاولت تبيان الأسباب التي أدت إلى كساد التجارة وتدهورها في هذه البلاد ، ويلاحظ أنها ناشئة في الغالب عما يقوم به الباشا من أعمال الابتزاز والتسخير والاحتكار ، ولهذا صار لزاماً على كل حكومة حرة رشيدة أن تتخذ من التدبيرات ما يساعد على إصلاح الشئون الزراعية . وأول خطوة في سبيل إنهاضها هو ضمان سلامة الأرواح والممتلكات ، وبدون ذلك لا تستطيع أية حكومة أن تستغل رأس مالها أو جهدها بطريقة مضمونة أو نافعة. ولهذا كان من الواجب سن قوانين معينة للمحافظة على الأرواح والممتلكات ، لأن ذلك من شأنه أن يغري الطبقة الراقية وكبار الضباط في الدولة بأن يستغلوا ثروتهم في اقتناء الأراضي ، ومن شأن ذلك أن يربطهم وذريتهم بالأرض ، إذ يعزى أكثر ما يصدر عن كبار الضباط من حوادث الاختلاس والدسائس والهجرة إلى عدم استمتاعهم في الوقت الحاضر بحق الوراثة ، كما أنه من شأن ذلك أيضاً العمل على توطيد دعائم الحكومة إلى حد كبير ، لأن أفراد الطبقة الراقية سيتاح لهم حظ أوفر من النفوذ ، يمكنهم عن طريقه أن يحولوا دون المضي في اتخاذ إجراءات استبدادية تنافي العدالة ، هذا فضلا عن أنه سيكون من مصلحتهم أن يبذلوا كل ما لديهم من نفوذ في سبيل استقرار القوانين وتأييد الحكومة .

ومن ناحية أخرى فإن مراعاة هذه الضمانات سيكون من شأنها إغراء المهاجرين من جميع الأقطار باستغلال رءوس أموالهم وجهودهم (في مصر)، وهو أمر ضروري لتنمية ثروة هذه البلاد وزيادة سكانها. وجدير بالباشا أن يقدم لمثل هؤلاء الأفراد جميع وسائل التشجيع فهم الذين يستطيعون أن يرفعوا قيمة الأراضي بضروب من التجديد والتحسين.

على أن كلمة الاحتكار لا تعبر تماماً عما يرزح الفلاح تحته من مظالم، ولو أن هذا المعنى هو المفهوم منها غالباً. فإن الباشا لا يكتفي بالاستيلاء على محصول الأرض بالأثمان التي يحددها طبقاً لهواه، بل إنه يجبر الفلاح على زراعة المحصول الذي يريده هو، إذ تصدر أوامر الباشا إلى كل شيخ بأن يخصص عدداً من الأفدنة لكل محصول على حدة. ولو ترك الفلاح وشأنه يتصرف وفق تقديره الشخصي، لجعل الأرض تنل أكثر مما تنله الآن، إذ أنه من غير المتوقع أن يدخل الباشا في تفصيلات عن صلاحية التربة أو ملاءمة الفصل. وتلف المحصول أو جزء منه — وهو أمر لا مناص من حدوثه في أوقات خاصة — يسبب خسائر فادحة للفلاح، ولو تركت له حرية التصرف لقلل من خسائره إلى حد كبير، إذ يزرع محصولا آخر بدلا من أن يترك المحصول الأول يستكمل نضجه، مع أنه قد لا يوازي نفقات حصده، ولهذا كان جديراً بالباشا أن يلغي جميع أنواع الاحتكار في الزراعة. أما الجهات التي يريد الباشا أن يشتغل فيها بالأعمال الزراعية، فعليه أن يرسل إليها وكلاء عنه، يقومون بالإشراف على الأراضي، دون أن يكون لهم من الامتيازات ما ليس لغيرهم من الفلاحين.

وقد يكون من عوامل النجاح منح مكافآت لمن يوفقون في زراعة أي محصول جديد كما أنه من المستطاع إدخال زروعات متنوعة قد تصبح من المحصولات الأساسية، وقد تؤدي إلى زيادة كبيرة في دخل البلاد، كما هو شأن القطن. هـذا إلى أن تخصيص مكافآت للمحصولات الحالية من حيث نوعها ومقدارها قد يؤدي إلى حدوث تحسن كبير في نوع المحصولات التي لا تلقى اهتماماً كبيراً في الوقت الحاضر.

والري أهم نواحي الزراعة المصرية، وأكثرها حاجة إلى الرعاية. أما ما يلزم الأرض في غير مصر من سماد وري فيحتويه ماء النيل، ذلك الماء الذي تزداد قيمته الغذائية للتربة أيام الفيضان، ولو أنه يحوي في جميع فصول السنة ما يكفي لإخصاب الأرض. وقد كان للنيل فيما مضى سبعة فروع، وربما كانت الزراعة في ذلك الحين أوسع نطاقاً مما هي عليه الآن. وقد هيأت الطبيعة للنيل جميع المزايا التي كان في وسع الفن أن يوحي بها، إذ زادت فروع

النيل تبعاً لا تساع مساحة الأرض الصالحة للزراعة . وليس بين نواحي الجد والنشاط ما هو أكثر قابلية لمزيد من التدبير والتحسين من الري في هذه البلاد ، لأن حسن إدارته تتطلب تعيين مساحين ومهندسين أكفاء بصفة مستديمة ، ولن يؤدي ذلك إلى زيادة الاقتصاد فحسب ، بل إنه ليزيد المحصولات كذلك زيادة كبيرة . ولو أمكن الانتفاع بالنيل على الوجه الصحيح ، لأفادت مصر ما أفادته « بترسى » Battersea وضواحيها من مدينة لندن ، ولما انقطع إنتاج المحصولات .

أما أهم الصناعات فهي : —

غزل القطن	الجلد المدبوغ
نسج «	الحصر
تبييض «	الأواني الفخارية
صبغ «	الزجاج
طبع «	أحجار الصوان
الكتان	الكونياك
المنسوجات الصوفية	المستحضرات الكيماوية
الطرابيش	الزيت
الورق	الأرز
صب الحروف	الدقيق
الطباعة	سبك الحديد
السكر	صنع النحاس
الروم	المدافع النحاسية
الملح	البنادق
ملح البارود	الأسلحة الصغيرة
النيلة	المهمات الحربية
النطرون	دار الصناعة وتوابعها
الحناء	الأشغال العامة
البارود	

ملحق (هـ)

هو عبارة عن تقرير وضعه « آرثر . ت . هولرويد » Arthur T. Holroyd بتاريخ ١٧ فبراير ١٨٣٨ عن النوبة والسودان وكردفان . . الخ . وسلمه إلى الدكتور جون بورنج فاعتمد عليه بورنج اعتماداً كبيراً فيما ذكره عن تجارة الرقيق فى السودان وأثبت كثيراً من الفقرات الخاصة بهذا الموضوع فى صلب تقريره ، وفى ذلك غناء .

ملحق (و)

عدة ملاحظات عن الطاعون ونظام الحجر الصحى فى بلاد الشرق أرسلت إلى الجمعية العلمية البريطانية British Association of Science المنعقدة بمدينة نيوكاسل فى أغسطس ١٨٢٨ ، وهى مذيلة بخطاب من صاحبها الدكتور « جيمس ليدلو » James Laidlaw إلى الدكتور جون بورنج بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٣٨ . وقد اعتمد بورنج أيما اعتماد على هذه « الملاحظات » وما حواه الخطاب المرسل إليه فيما ذكره عن الطاعون ونظام الحجر الصحى فى مصر ، كما أسهب فى الحديث عن هذين الموضوعين إسهاباً يغنى عن تعريب هذا الملحق خشية التكرار والإملال .

تقرير كامبل

(١) باتريك كامبل Patrick Campbell

أشار « بورنج » فى عدة مواضع من تقريره إلى الخدمات التى أسداها إليه « باتريك كامبل » القنصل الإنجليزى العام فى مصر ، إذ زوده بإحصاءات وبيانات أعانته على كتابة تقريره الضخم ، كما أشار إلى أن « كامبل » رافقه عند مقابلته محمد على فى قصر شبرا للتحدث إليه فى موضوع الرق والنخاسة فى السودان . وجاء ذكر « كامبل » أيضا عند الكلام عن مهمة البارون « دى بو الكمت » فى عام ١٨٣٣ ، كما روى « دوهاميل » طرفا من رحلة القنصل الإنجليزى فى الشام عام ١٨٣٦ . وإذا دل هذا على شىء فإنما يدل على أن « كامبل » كان واسع المعرفة بشئون مصر وأهداف حاكمها العظيم . ولم تكن تلك حاله عند مقدمه إلى هذه الديار ، فقد وصفه زميله القنصل الفرنسى « ميمو Mimaut » فى رسالة بعث بها إلى وزير خارجيته الدوق « دى بروجلى de Broglie » من الإسكندرية فى ١٣ فبراير ١٨٣٣ ، فقال إن الجميع متفقون على أن « كامبل » رجل يمتاز بما هو عليه من حميد الخصال ولكن تعوزه معرفة مصر وأهلها وذوى الشأن من رجالها ، كما أنه لا يدرى شيئا عن ماضيها ، وهذه المعرفة لا غنى عنها لمن كان فى مثل وظيفته . ومع أن قول القنصل الفرنسى كان صحيحا فإن « كامبل » سرعان ما أكمل هذا النقص ، واستطاع خلال السنوات التى قضاها فى هذه الديار ، أن يلم بكثير من الشئون ؛ كما تمكن من اكتساب ثقة الباشا حتى صار من المقربين إليه ، على الرغم من فتور العلاقات بين الرجلين فترة قصيرة ، إبان اشتداد الأزمة السياسية فى عام ١٨٤٠ حين وقفت الدول الكبرى ، وفى طليعتها انجلترة ، موقف المعارضة من محمد على ومشروع استقلاله عن الباب العالى . وليس أدل على إلمام « كامبل » بشئون مصر بعد أن أقام بها حوالى ست سنوات ، من المعلومات الغزيرة التى زود بها بورنج ، والبيانات التى أرسلها إلى حكومته ثم استند إليها فى كتابة هذا التقرير الذى سوف ننشره لأول مرة ، منقولا عن الأصل الإنجليزى بين محفوظات وزارة الخارجية البريطانية فى لندن .

وكان يمثل الحكومة الإنجليزية فى مصر قبل مجىء « كامبل » القنصل الإنجليزى العام « باركر Barker » ، وهو الذى شهد زحف جيش إبراهيم على سوريا للمرة الأولى . ولما

كانت سياسة الحكومة الإنجليزية تهدف إلى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، والحيلولة دون تجزئتها أو تفككها ، فقد وقف « باركر » دائما موقف المعارضة من مشروعات الباشا . ومن ثم انعدم التفاهم بين محمد على والقنصل الإنجليزى ، وبات لزاما على حكومة انجلترا ، ماذامت ترمى إلى إنهاء المسألة الشامية بالطرق الدبلوماسية ، بعد انتصار إبراهيم فى قونية ومسارعة روسيا إلى نجدة السلطان ، أن تختار لهذه المهمة السلمية رجلا غير باركر ، عساه يستطيع أن يستميل الباشا إلى قبول المقترحات الجديدة . وقد تقدم عند الكلام عن مهمة البارون « دى بوالكت » أن الحكومة الفرنسية رأت أن توفد البارون لإقناع محمد على بضرورة الاتفاق مع خليل باشا رسول السلطان إلى مصر ، وسحب جيش ولده إبراهيم من الأناضول إلى ماوراء جبال الطوروس ، تمهيدا لعقد الصلح ، ورأت الحكومة النمساوية أن تسلك السبيل نفسه فأوفدت إلى مصر « بروكش أوستن » Prokesh-Osten فوصل إليها فى اليوم الثانى من إبريل ١٨٣٣ ؛ ولما كانت لندن وباريس على اتفاق بصدد الخطة التى يجب اتباعها فى هذه المسألة ، فقد سارع « بلمرستون » وأصدر فى ٧ يناير ١٨٣٣ أمرا بتعيين « باتريك كامبل » فى مصر ، لأن « باركر » ، على مايقول الدوق « دى بروجلى » وزير الخارجية الفرنسية ، « لايستطيع إقناع الباشا بضرورة عقد السلام مع تركيا بسبب موقفه العدائى إزاء محمد على » . وفى اليوم الثانى من فبراير فصل بلمرستون مهمة « كامبل » فى التعليمات التى أرسلها إليه ، وفيها توجه الحكومة الإنجليزية اللوم إلى الباشا لأنه كان البادىء بالعدوان رغبة فى إسقاط السلطان ، كما تستبد به فكرة السيطرة على الأقاليم الممتدة شرقا إلى الخليج الفارسى والاستحواذ على طرق التجارة الموصلة إلى الهند . هذا إلى أن « حكومة جلالة الملك تعلق أهمية عظيمة على الاحتفاظ بكيان الامبراطورية العثمانية معتبرة بقاء هذه الدولة عاملا مؤثرا فى التوازن العام بين الدول الأوربية ، كما ترى هذه الحكومة أن أى عدوان على أراضى السلطان الآسيوية ، أو أى انتقاص من الموارد التى يمكن السلطان أن يستخدمها فى الدفاع عن أملاكه ، لابد أن يكون له نفس الأثر فى مركزه إزاء الدول المجاورة له ، ولا معدى عن أن يكون له تأثير ضار فى مصالح أوربا عامة . ولهذا فإن حكومة جلالة الملك تعتقد أنه من الأمور الجوهرية ألا تكتفى بمنع انحلال الإمبراطورية العثمانية بل يجب عليها كذلك أن تحول دون اقتطاع أى جزء من أجزاء هذه الإمبراطورية » .

وفى خطاب أرسله الدوق « دى بروجلى » إلى « نيمور » فى ٧ فبراير ١٨٣٣ ، جاء أن التعليمات التى أرسلت إلى « كامبل » أعدت فى الحقيقة لمواجهة أحد احتمالين : فإما أن تكون

المفاوضات المباشرة بين محمد علي والباب العالي قد انتهت إلى النتيجة المطلوبة وتم الصلح بين الباشا والسلطان ، وفى هذه الحالة تكون مهمة « كامبل » دعم العلاقات العادية بين حكومة جلالة الملكة « فكتوريا » وحكومة الباشا ، وإما أن تكون هذه المفاوضات لم تسفر عن شيء ، وفى هذه الحالة يجب أن « يتفق ما يقوله كامبل وما يقوله ميمو » ، أى عليه أن يبذل قصارى جهده حتى يقنع الباشا بضرورة إقرار السلام وقبول الصلح .

وفى ٣٠ مارس كتب « ميمو » من الإسكندرية أن « كامبل » وصل إليها فى يوم ٢٦ مارس ١٨٣٣ على ظهر قرويت حربى ، بعد شهر تقريباً من مغادرته « پليموث » .

ويصف القنصل الفرنسى الحفل الرسمى الذى أقيم لاستقبال زميله « كامبل » باعتباره وكيلا وقنصلا عاماً لجلالة ملكة بريطانيا فى مصر ، فيقول إن « كامبل » قدم إلى الباشا فى هذه المقابلة خطاب پلمرستون ، وكان مملوءاً بعبارات الاحترام ، والرغبة فى إقامة صلات الود والصداقة بين البلدين ، ولم يكتف « كامبل » بتقديم هذا الخطاب « الرسمى » بل أنشأ يلقى فى هذا المعنى خطابا قصيراً باللغة الفرنسية ، سلم نسخة منه إلى بوغوص بك — وكان الباشا قد رقاه قائداً ومنحه رتبة البيكوية ودعاه وزير الخارجية فى حفل اجتمع فى قصره بالإسكندرية فى الثامن من شهر مارس ١٨٣٣ — وعندئذ رحب به الباشا ترحيباً كبيراً ، ثم تسلم « كامبل » نسخة من رد الباشا . ويقول « ميمو » إن « كامبل » فى هذا اليوم نفسه شهد الحفل الذى أقيم بمناسبة إنزال إحدى بوارج الباشا إلى البحر . وقد حضر محمد على بنفسه كما حضر خليل باشا مبعوث الباب العالى ، وكان قائداً (أو قبطان باشا) للأسطول العثمانى سابقاً .

وفى الأسابيع القليلة التالية سارت المفاوضات بين محمد على والمبعوث العثمانى ، وخاصة بعد وصول البارون « دى بوالكنت » . وقد تقدم ذكر مراحل هذه المفاوضات موجزة عند الكلام عن مهمة المبعوث الفرنسى منذ وصوله إلى أن وردت الأخبار إلى الإسكندرية فى مساء ١٤ مايو ١٨٣٣ بعقد سلام كوتاهية نهائياً . وبذلك انتهت الأزمة وانتهى الشطر الأول من مهمة « كامبل » .

أما الباشا فقد غادر الإسكندرية فى صباح ١٨ مايو للقيام برحلة فى الوجه البحرى لملاحظة شئون الزراعة فى الدلتا قبل الذهاب إلى القاهرة ، وأصبح عمل « كامبل » بعد ذلك مقصوراً على توثيق العلاقات « العادية » بين حكومته وحكومة محمد على ، وهى مهمة عنى « كامبل » بتأديتها على خير وجه . فقد ذكر « ميمو » فى رسالة له من الإسكندرية

فى ٣٠ مارس أن « كامبل » على الرغم من أنه لم يكن يتمتع بلقب دبلوماسى ولم تكن له صفة دبلوماسية ، فقد بادر بتنظيم القنصلية البريطانية العامة على نحو يفصل بين أعمالها الاقتصادية وأعمالها السياسية ، فعهد بالأولى إلى القنصل الإنجليزى بالإسكندرية « روبرت ثربورن » Robert Thurburn ، وجعل الثانية من نصيبه هو ، ثم أصدر منشوراً يعلن فيه خبر هذا التنظيم الجديد ، وقد وزع هـذا المنشور على قناصل الدول .

وعند ما اعتزم الباشا زيارة كريت دعا كلا من القنصل الفرنسى « ميمو » وزميله الإنجليزى « كامبل » إلى مصاحبته فى هـذه الزيارة ، وقد قبل « كامبل » الدعوة واعتذر زميله الفرنسى . وفى ٢٧ يوليـة غادر الباشا الإسكندرية على ظهر الغليون « المحلة الكبرى » بقيادة « هوسار » Hossart ، وخرج معه فى هذه الرحلة أغلب قطع الأسطول المصرى بقيادة أمير البحر عثمان نور الدين باشا . أما « كامبل » فقد حملته سفينة إنجليزية من نوع القرويت تسمى « شمبيون » Champion . وقد ذكر « ميمو » أخبار هذه الرحلة فى رسائله ، فقال إن هذا الأسطول ألقى مراسيه عند شاطىء « قرمانيا » للتزود بالمياه ، ثم وصل إلى فرضة « سودا » ، بعد رحلة استغرقت سبعة عشر يوما منذ بارح الإسكندرية ، كما ذكر أن « باستريه » Pastré عميد البيت التجارى الإسكندرى المعروف ، و« توسيجه » قنصل اليونان العام وصديق الباشا ، كانا يصحبانه فى هذه الرحلة وقد عاد الجميع من زيارة كريت فى ٤ سبتمبر من العام نفسه .

وفى العام التالى اعتزم محمد على زيارة الشام بسبب القلاقل والاضطرابات التى حدثت فى فلسطين . فكتب القنصل الروسى « دوهاميل » إلى حكومته فى الإسكندرية فى ٢٣ يونية ١٨٣٤ أن البـاشا يريد السفر إلى الشام ، وأن « كامبل » يريد أن يصحبه فى هذه الزيارة ، وقد غادر محمد على الإسكندرية على ظهر إبريق حربى فى ٢٦ يونية مع عـدد قليل من موظفيه ، ووضع « التمساح » — وهو إحدى السفن المصرية — تحت تصرف القنصل الإنجليزى ، فلحق به « كامبل » فى اليوم نفسه . وبعد ثلاثة أيام وصل الباشا إلى يافا ، وسرعان ما جاءت الأخبار إلى الإسكندرية تنبىء بنجاح الباشا فى القضاء على حركة العصيان فى جبال نابلس وبيت المقدس وجبل الخليل . وفى أغسطس كان محمـد على و « كامبل » بالإسكندرية .

وهكذا ظلت العلاقات طيبة بين الباشا والقنصل الإنجليزى ، حتى جاءت الأخبار إلى مصر

بخروج الأحرار من الوزارة الانجليزية وتسلم حزب المحافظين أو « التورى » Tories .
أزمة الحكم فى انجلترة ، إذ شكلت الوزارة منذ آخر ديسمبر ١٨٣٤ برياسة السير « روبرت بيل » Peel . فأظهر محمد على استياءه من هذا التغيير ، لأن المحافظين كانوا فى رأيه أكثر عطفاً على تركيا وتأييداً لمصالحها من الأحرار . لهذا كتب « دوهاميل » إلى الوزير « نسلرود » من إسنا فى ٣٠ مارس ١٨٣٥ « أن الباشا يبدى مزيد العناية بكل ما تتنبأ به الصحف عن قرب سقوط الوزارة الإنجليزية » . ولما كان « كامبل » ، على ما يقول القنصل الروسى ، « من البارزين فى حزب المحافظين ، فقد كان له من انصراف الباشا عن حزبه نصيب » .

وقد حدث فى آخر العام نفسه (١٨٣٥) ، أن قرر الباشا السفر إلى الصعيد فى زيارة تفتيشية فرأى « كامبل » وزميلاه « لاورين » Laurin و « دوهاميل » القيام برحلة إلى الشام . وقد غادر « كامبل » مع زميله النمساوى ثغر الإسكندرية إلى بيروت فى الأسبوع الأول من شهر مارس ١٨٣٦ ، وبعد أن احتجزا فترة قصيرة تحت الحجر الصحى فى معتزل بيروت ، استأنفا السفر إلى فلسطين . وقد تقدم عند الكلام عن « دوهاميل » أنه استطاع الذهاب إلى بيروت واعتزم عقب وصوله إليها فى ٩ إبريل أن يلحق بزميليه . أما « كامبل » و « لاورين » فقد جالا فى أنحاء الشام حتى وصلا إلى حلب ، واستطاع « كامبل » زيارة إبراهيم باشا فى معسكره على بعد عشرين ميلا منها فى ٤ مايو ، ثم عاد إلى بيروت ، ولحق به إليها زميله « لاورين » . وقد آثرا البقاء بها عندما بلغهما أن الباشا يعتزم زيارتها ، ولكن محمد على عدل عن رأيه فى آخر الأمر ، فعاد القنصلان إلى مصر . وليس من شك فى أن « كامبل » قد أحس منذ عودته سخط الباشا عليه ونفوره منه .

ويفسر « دوهاميل » هذا السخط وذلك النفور فى رسالة بعث بها من الإسكندرية فى ٢٧ يونية ١٨٣٦ إلى الكونت « نسلرود » ؛ فقد ذكر فى هذه الرسالة أن بوغوص يوسف أخبره بأن الحكومة الإنجليزية غيرت موقفها إزاء الباشا ، وأن ذلك يرجع إلى التقارير المغرضة التى كان يبعث بها « كامبل » إلى حكومته ، إذ كان يتحدث فيها عن وجود معاهدة سرية بين روسيا ومصر ، هذا إلى أنه كان من خطة الحكومة الإنجليزية ، كما كتب « دوهاميل » ، « أن تجعل محمد على تابعاً للباب العالى تبعية مطلقة » ، وذلك بإرغامه على إنقاص جيشه وأسطوله ، كما أن انجلترة لم تكن مترددة فى انتزاع الشام من يده إذا دعت

الحاجة ، وقد علم « دوهاميل » بذلك كله من المستر « تورن » Thorn القنصل الإنجليزى العام فى دمشق عندما زار سوريا .

والحق أنه كان من المتعذر أن تصفو العلاقات تماما فى الأعوام الثلاثة التالية بين الباشا و « كامبل » لسبب ظاهر ، هو أن محمد على كان فى هذه الفترة يفكر تفكيراً جدياً فى إعلان استقلاله عن الإمبراطورية العثمانية ، وهو ما كانت تعارضه الحكومة الإنجليزية أشد المعارضة ، وكان على قنصلها العام فى مصر أن يبلغ تحذيرات حكومته وآراءها فى هذا الصدد تباعا إلى محمد على . وقد طرأ بعض التحسن على هذه العلاقات بين « كامبل » ومحمد على فى أثناء زيارة الدكتور « بورنج » هذه الديار ، لأن « بورنج » لم يكتف بتحبيذ مشروعات الباشا الاستقلالية واتساع رقعة أملاكه ، بل استطاع كذلك التأثير فى «كامبل» إلى حد أحرج موقفه إزاء حكومته ، على ماقاله الكونت « ميدم » Medem القنصل الروسى فى ذلك الحين . ولكن هذا التحسن فى جو العلاقات لم تلبث أن توالت بعده النذر منبئة بأن العواصف توشك أن تثور ، فقد أطلع « كامبل » زميله « ميدم » على التعليمات التى أرسلها إليه اللورد « بلمرستون » فى ٢٦ إبريل ١٨٣٨ حتى يطلب إلى محمد على الكف عن القيام بفتوح جديدة لتوسيع ممتلكاته فى أية جهة من الجهات ، وأن يقصر جهوده على النهوض بأحوال بلاده الداخلية . فلما أصر الباشا على إعلان استقلاله وحسم كل خلاف بينه وبين السلطان ، وصلت إلى « كامبل » من حكومته فى ٢ أغسطس ١٨٣٨ تعليمات تقضى بمنع الباشا من اتخاذ هذه الخطوة . وقد كتب « توسيجة » القنصل اليونانى فى ٤ أغسطس أن « كامبل » أبلغ محمد على رسميا أن حكومته لايسعها أن توافق قط على مشروع استقلاله ، وأن عليه أن يظل تابعا للسلطان ، وإلا فإن الدول الأربع الكبرى ، انجلترة وفرنسا وروسيا ، والنمسا بالاتفاق فيما بينها ، سوف تمنعه بالقوة المسلحة من الإقدام على أى عمل عدائى . وفى ٢ أغسطس ، وهو اليوم التالى لهذا التبليغ الإنجليزى ، زار القنصل الروسى محمد على ، فقال له الباشا إنه لايريد أن يتعجل الأمور حتى لايحدث أزمة ، ولهذا سوف يمتنع عن مهاجمة الباب العالى ، تاركا للدول الكبرى الوقت الكافى حتى تصل إلى قرار أكثر انطباقا على العدالة ، ولو أنه لن يتنازل عن فكرة الاستقلال . كما أنه ينتظر أحمد باشا أمير البحر ، وهو الذى تنبىء أخبار الآستانة بقرب حضوره حاملا تعليمات خاصة من السلطان ، للمفاوضة فى تسوية الخلاف القائم دون تدخل من جانب الدول . وعند ذلك فإنه — أى محمد على — سوف يكتفى مؤقتا بالوراثة فى أسرته ، مرجئا طلب الاستقلال .

وذكر « ميدم » فى رسالته تلك التى بعث بها إلى الكونت « نسلرود » من الإسكندرية فى ٦ أغسطس أن الباشا تكلم بعد ذلك عن رحلة يعتزم القيام بها إلى سنار ، للوقوف بنفسه على قيمة تراب الذهب فى هذا الإقليم ، فقال للقنصل الروسى « إذا مارجعت من فازوغلى بمركب محمل بالذهب ، فسوف أفض كل منازعاتى وفق رغائبى دون معونة أحد ، لأنه إذا وجد المال لايعدم الإنسان الأصدقاء أو الجيوش التى تسهل الاتفاق . ومهما يكن من الأمر فإننى لن أتعجل الأمور كما ترى فقد تأخذ الأمور اتجاها يكون أقرب إلى مصلحتى خلال هذه الرحلة التى تستغرق بضعة شهور» . وقد ردد الباشا هذا القول كذلك فى مقابلة مع القنصل الفرنسى الجديد « كوشليه» Cochelet الذى خلف «ميمو» منذ ديسمبر ١٨٣٧ ، وبحضور الكولونيل « كامبل » فقال إنه سوف يذهب إلى سنار ، وعندئذ لايستطيع إنسان أن يدعى أنه سيكون البادىء بالعدوان .

وهكذا شغل الباشا فى الأيام التالية بالاستعداد لرحلته التاريخية إلى السودان ، وكان واضحا أن الأزمة سوف تؤجل إلى حين عودته من هـذه الرحلة . وفى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٣٨ غادر محمد على القاهرة إلى الصعيد فى طريقه إلى سنار . وبعد ١٥٩ يوما رجع الباشا من رحلته ، فخف قناصل الدول الأربع الكبرى « كامبل » و « كوشليه » و « ميدم » و « لاورين » إلى سرايه بشبرا فى الخامس عشر من شهر مارس وهو اليوم التالى لوصوله .

ولكن أيام « كامبل » فى مصر بعد ذلك بانت معدودة . فقد وقع اختيار اللورد « بلمرستون » منذ نوفبر ١٨٣٩ على الكولونيل « هودجز » Hodges . وفى أواخر العام نفسه وصل القنصل الجديد إلى الإسكندرية ؛ فاستأذن « كامبل » فى السفر . وهكذا غادر البلاد على مايقوله المؤرخ « هنرى دودويل » Dodwell « أقدر الممثلين البريطانيين فى مصر أيام محمد على ، وأعظمهم إدرا كا وفهما « لشئون البلاد وأهداف عاهلها العظيم .

والحقيقة أن « كامبل » استطاع أن يظفر بلقب « صديق الباشا » على الرغم من الفتور الذى طرأ على علاقاتهما عند اشتداد أزمة « الاستقلال » ، لأن كفايته وحسن تصرفه ، كانا من الصفات التى ساعدته على أن يحظى بعطف محمد على ، وأن يلم بأحوال البلاد التى جاء إليها إلماما كاملا . يظهر أثره فى التقارير الكثيرة التى بعث بها إلى حكومته ، لاعن مصر وحدها ، بل وعن بلاد الشام ، بوصفها أهم ممتلكات الباشا ، مما جعل تلك البلاد موضع اهتمام الدول عامة وانجلترة خاصة لاسيا فى تلك الآونة . ولكامبل فى ذلك تقرير كتبه عن سوريا فى ١٥ إبريل سنة ١٨٣٤ ، وآخر كتبه فى ٢٣ أغسطس ١٨٣٦ . ومع

هـذا فلم يكد يعود إلى بلاده حتى وضع تقريرا مطولا عن مصر قدمه إلى حكومته فى ٦ يوليـة ١٨٤٠ ، وهو تقرير يضارع فى أهميته ذلك التقرير الضخم الذى قدمه صديقه « بورنج » قبل ذلك بعام واحد إلى مجلسى البرلمان . وقد رأى « كامبل » عن قصد أن يغفل كثيرا من التفصيلات ، مكتفيا بالإشارة إلى المعلومات الصافية والإحصاءات الوافية التى كان يرسلها تباعا إلى حكومته . على أن قراءة هذا التقرير وحده كافية لإبراز ما كان يتحلى به صاحبه من اتزان وشجاعة أدبية ، لاسيما إذا ذكرنا أنه كان مرفوعا إلى اللورد « بلمرستون » وهو إذ ذاك أعظم المعارضين فى استقلال مصر وأكبر الناهضين لمشروعات واليها العظيم .

(ب) مصدر التقرير

هذا التقرير رفعه « باتريك كامبل » إلى اللورد « بلمرستون » فى ٦ يولية ١٨٤٠ ، وهو ينشر الآن للمرة الأولى ، منقولا إلى اللغة العربية عن الأصل الإنجليزى الموجود بدار محفوظات وزارة الخارجية الإنجليزية بلندن تحت نمرة ٧٨ المجلد ٤٠٨ (ب) بعنوان « تقرير عن مصر » .

(ﺣ) موضوعات التقرير

ملاحظات عامة — السياسة الزراعية وإدارة الأراضى — الصناعات — المالية — الإيرادات — المصروفات — حكومة مصر — عدد السكان — الجيش — البحرية — الجمارك والاحتكار — التعليم — التحصينات العامة — « البوسطة » — الشرطة — الدين والتسامح — الباشا وأسرته — طريق الهند .

(د) نص التقرير

تقرير عن مصر

ملاحظات عامة

الآن وقد عدت إلى أوربا ، أرجو أن تأذنوا لى أن أقدم تقريرا عن الأثر الذى تركته فى ذهنى إقامتى الرسمية ببلاد الشرق فيما يتصل بأحوال مصر ومستقبلها ، كما أرجو أن أذيل هـذا التقرير بإحصاءات وملاحظات تساعد على توضيح ماورد فيه . ولما كان لى الشرف

فى أن أبعث إلى وزارة الخارجية من آن لآخر بتفصيلات كثيرة تشتمل على إحصاءات وبيانات شتى ، فإننى أريد الآن إعطاء بيان موجز عن هذه التفصيلات ، أكثر مما أريد الإدلاء بمعلومات دقيقة عن تلك الحقائق التى بنيت عليها حكمى وتقديرى . وإنى حين أسجل هذه الآراء ، التى عنيت بتمحيصها وآمنت بصحتها ، لواثق من أنها ستنال من حسن التقدير ما يتفق وصادق رغبتى فى تحرى الحقيقة والانتفاع بها فى خدمة المصالح العليا لبلادى . ولست أنكر أننى غيرت من آرائى كثيرا عندما ازددت خبرة بسير الأمور فى هذا الجزء من الشرق ، الذى وجهت إليه أكثر اهتمامى ، وسنحت لى فيه أنسب الفرص لمراقبة الحوادث .

أما أن البلاد قد عانت كثيرا من جراء الشدة فى ابتزاز الأموال ، وأن عدد السكان قد تناقص بسبب التجنيد والحرب ، فأمر لايستطيع إنكاره أحد . غير أن من الواجب ألا ننسى كيف كان مركز الباشا ، فقد طلب إليه أن يقدم تضحيات هائلة لغزو اليونان ، وكان عليه بمقتضى أوامر صريحة فى فرمان من السلطان أن يفتح بلاد العرب وينتزعها من الوهابيين ، ثم اضطر إلى أن يبذل جهودا عظيمة ليخضع الثورات فى سوريا . وفضلا عن ذلك فقد دخل فى عداء مستحكم طويل مع السلطان ، كما أنه كان مهددا أكثر من مرة بغزو بلاده وخلعه عن العرش . وليس من شأنى أن أحكم على سياسته أو أن أدافع عنها ، فحسبى أن أوضح أسباب تلك الجهود الجبارة التى ترجع فى الحقيقة إلى عدم استقرار مركزه ، وعدم تأمينه على ولايته . وإذا نظرنا إلى مركز محمد على وجدنا أنه يشغل مكانا يكسبه من نواح كثيرة نفوذا عظيما فى العالم الإسلامى ، فأغلب أمراء المسلمين فى العصر الحديث ممن ساء طالعهم ، إذ اجتاح الأجانب أراضيهم ، وأصبحت حكوماتهم ضعيفة متصدعة فى الداخل ، ومعرضة للتأثر بتقلبات السياسة فى الخارج . غير أن محمد على أحرز نجاحا عظيما فى الدور الذى قام به ، إذ امتازت حياته بسلسلة من الانتصارات ، فقد استرد الأماكن المقدسة بعد أن انتزعتها طوائف الوهابيين من الخليفة ، كما حالفه التوفيق بشكل ظاهر حتى فى المنازعات التى قامت بينه وبين السلطان . ولما كان للسيف البتار هيبته فى نظر المسلمين ، وكان المنتصر فى اعتقادهم من المقربين إلى رسول الله ، فإن محمد على يستمتع بهذه المكانة بين أبناء دينه ، لأن من يستولى على مكة والمدينة فى بلاد العرب ، وعلى دمشق وبيت القدس فى سوريا ، وهى المدن الأربع المقدسة لدى المسلمين ، ومن يحمى الحجاج ويساعدهم بنفوذه على أن يؤدوا فى يسر وأمان فريضة الحج وهى أقدس الفرائض فى الإسلام ، من يفعل ذلك فى

وسعه أن يكون له نفوذ أدبي وديني عظيم في بلاد الشرق . على أن أظهر ما في أخلاق محمد على أنه ، مع تمتعه بقدر كبير من ثقة رجال الدين المسلمين ، استطاع أن يطبع حكومته بطابع التسامح ، إذ يشغل المسيحيون أسمى مناصب الدولة ، فمستشاره الحميم ووزيره الأول بوغوص بك مسيحي أرمني ، وهو رجل تربطه بانجلترا صلات وثيقة ، (إذ التحق بخدمتها في صباه مترجما بمدينة أزمير) ، كما أن أخلص أصدقائه كانوا دائما من الإنجليز . وليس الأمر مقصوراً على أن يشغل المسيحيون كثيرا من المناصب المالية ، بل إن هناك بعض المسلمين تزوجوا من انجليزيات ، ومازالوا يعيشون مع زوجاتهم المسيحيات مكتفين بزوجة واحدة طبقـا للتعاليم الأوربية ، ولم يحدث أن تعرضت هؤلاء الزوجات لتقريع أو اضطهاد . وعلى هذا النحو توطدت أركان التسامح بطريقة عملية ، فلا تستطيع أية هيئة إسلامية أن تخرج على مبادئه ، دون أن تلقى جزاءها ، والفضل في ذلك راجع إلى كرم الوالي ونفوذه على السواء .

صحيح أن عدد الفرنسيين الموجودين في خدمة الباشا يزيد كثيراً على عدد الإنجليز ، وقد أول ذلك بأنه إيثار للأمة الفرنسية . وفي وسعي أن أؤكد أن الوالي كان يميل إلى تفضيـل الإنجليز في كل مناسبة أمكن أن تعرض عليه فيها خدمات من جانب الإنجليز والفرنسيين ذوي المؤهلات الواحدة . فإذا كانت نسبة الضباط الفرنسيين في جيشه وأسطوله كبيرة ، فإن ذلك راجع إلى أن الحكومة الإنجليزية لم تكن راغبة في مساعدته ، بينما كان موقف الحكومة الفرنسية على عكس ذلك . ومن الواجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه حين تسلم الباشا زمام السلطة ، لم يكن في بلاد الشرق ما هو أكثر اضطرابا وتقلقلا من مصر . أما الآن فليس في العالم بلد يفوق مصر في استقرار الأمن ، إذ يعبر المسافرون الصحراء دون أن يتعرضوا لأي خطر ، بل إن السلام ليمد رواقه حتى يشمل الأقاليم الاستوائية الخاضعة لمحمد علي ، فلا يعتدى على الناس ولا على أملاكهم . وكنت ألقى رغبة صادقة في رفع المظالم كلما وصلتني شكوى من الشكاوى ، حتى أنني عند ما غادرت مصر ، لم يكن هناك مطلب من الحكومة لم يفصل فيه . وبذلك تسنى لي أن أسلم السجلات إلى من خلفني في منصبي ، دون أن يكون هناك موضوع واحد في حاجة إلى أن نطلب تسويته من أصحاب الحل والعقد .

أما الحكومة المصرية ، فترجع الشكوى منها إلى ثلاثة أمور جوهرية هي التجنيد ، والميري أو ضريبة الأرض التي نشأ عنها الاحتكار ، وكذلك إضاعة الدخل في الإنفاق على المصانع المختلفة المنبثة في جميع أنحاء البلاد . وسأترك لنفسي الحرية في أن أقول بضع كلمات عن هذه الأمور فقد كان كل منها محل بحث مع الباشا في أوقات متفرقة ، كما كان بطبيعة الحال موضوع تحقيق مني في نواح مختلفة من جهات القطر .

أما التجنيد فى جميع الأمم الإسلامية فإنه يتم بطريقة تنم عن الخشونة وعدم النظام ، إذ أنه يقوم فى الأصل على حق الحاكم فى أن يستدعى للخدمة العسكرية جميع الذكور من رعاياه دون استثناء ، لأن حمل السلاح فى خدمة الحاكم من أجل الدفاع عن العقيدة الإسلامية أول واجب على كل مسلم . وما دام الأمر كذلك فعند ما تمس الحاجة إلى جنود فإن الرجال يقبض عليهم حيثما وجدوا ، فينتزعون غدراً وقوة واقتداراً من الحقول فى أثناء قيامهم بأعمالهم أو من شوارع المدينة بل وهم بأبواب المساجد . ولما كان الفلاح فى مصر يحب بلاده ، أو على الأصح النهر الذى يجرى فيها ، حباً لا يقف عند حد ، فليس أبغض إلى قلبه من أن يرغم على الابتعاد عن قريته الأصلية وعن نيله المحبوب . حقيقة قد تتحسن حاله فيجد طعاما ولباساً أفضل ومسكنا أوفر راحة ، وقد تكون العناية الطبية به حسنة ، بل ربما صحبته زوجته أو زوجاته ، ومع ذلك فإن الخوف من التجنيد بلغ حداً جعل مصر الوسطى والعليا تعج برجال شوهوا أجسامهم فراراً من الخدمة العسكرية . وقد اقترح على محمد على مراراً أن ينظم التجنيد بإيجاد طريقة لاختيار المجندين ، وتحقيقاً لهذا الغرض أصدر أوامره منذ بضع سنوات بعمل إحصاء للسكان ، ولكنه لاقى فى تنفيذ ذلك عقبات كثيرة ، بسبب معارضة جميع الطوائف ، حتى موظفى الحكومة ، ولهذا اضطر إلى إهمال المشروع .

وهناك نوعان من الدخل يمكن الحصول عليهما من الأراضى ، أما أحدهما فمن دفع أموال الميرى أى الضريبة المباشرة على الأرض ، وأما الآخر فمن تسليم المحصولات بسعر يقل عن سعر السوق ، وإقبال الأقاليم على تسليم مقادير معينة بذلك السعر المنخفض . وينطوى كل من النوعين على كثير من ضروب الخلل وسوء التصرف ، فقد كانت الضريبة المباشرة تفرض على الأقاليم المختلفة بحيث يتضامن أهل كل إقليم فى أدائها ، فكان الفلاح الجد على الدوام مضطراً إلى تسديد ما عجز زميله المتكاسل عن دفعه ، وإلى عمل ما أهمل القيام به . ولم يكن من المستطاع منع المحاباة أو القسوة التى كانت تصطنعها الإدارات الإقليمية المختلفة بدرجات متفاوتة . أما فيما يتصل باحتكار المحصولات والقطن بنوع خاص ، فإن من عادة الباشا أن يعطى الزراع البذور والمواشى سلفاً ، كما يعاونهم بتوفير وسائل الرى . ولما كان يعتبر نفسه مالك الأرض ، فقد رأى من حقه أن يأخذ محصولاتها بأقل من قيمتها فى السوق . ومن المحقق أن هذه الطريقة تفتح الباب واسعاً لحدوث مظالم صارخة مما جعلنى أعتقد ، كما قلت للباشا فى مناسبات كثيرة ، أنه لو أن ما يدفعه الزراع اقتصر على ضريبة مباشرة محدودة على الأرض ، لكان ذلك أجدى وأكثر ربحاً ، فضلا عن أنه يخفف

العبء عن كواهل هؤلاء الزراع . ولقد قيل فى تبرير النظام القائم إنه لولا هـذه الوسائل ما كان من المستطاع فرض زراعة القطن وغيره من المحصولات الهامة ، وإن ما ألفه الفلاحون من الكسل والتراخى يقتضى استخدام نظام ينطوى على الشدة ، وإن أوروبا مدينة لهذا النظام وحده بما تستطيع مصر إمداد الأسواق به من مقادير القطن الوافرة التى تبلغ فى بعض الأحيان عشرين ومائة ألف بالة فى السنة . فإذا زالت تلك السلطة أو تراخت قبضتها ، فسيكون من أثر ذلك إغفال زراعة القطن . ومع ذلك فما زلت أميل إلى الظن بأن الباشا لا تعوزه الرغبة فى تعديل نظمه الحالية ، ومنح الزراع مجالا أرحب وحرية أوسع .

وواجب على فى هذا المقام أن أذكر أنه على الرغم من أن ملكية الأرض معتبرة من حق صاحب السلطان ، فإنى لا أعرف حالات طرد فيها الفلاحون من أراضيهم ، ما داموا يؤدون الضرائب المفروضة عليها بانتظام . وكثيراما كانت الأرض تنتقل من يد إلى أخرى ، ويسجل النقل فى المحكمة لقاء مبلغ يزيد كثيراً على قيمة ضريبة الأرض المقررة . وعلى ذلك فقد نشأ نوع من حق الملكية المكتسب . هـذا عدا حق ملكية أراضى الأوقاف المحبوسة على المساجد لأغراض دينية أو خيرية .

على أن رغبة الباشا الملحة فى أن يكون ذا أثر واضح فى كل ما يمت بصلة إلى مظاهر المدنية والحضارة ، كانت أكبر دافع له على أن يؤسس فى مصر تلك المصانع التى كلفته ملايين الدولارات . ولا جدال فى أن أولئك الذين كانت لهم مصلحة فى إنشاء تلك المصانع وإدارتها قد خدعوه إلى حد كبير . ومن الواضح لجميع من يراقبون الأمور عن كثب ، أن الإدارة مهما كانت قوتها لا تستطيع أن تحيل شعباً يعيش على الرعى إلى شعب صناعى كما أن مجرد استخدام آلات باهظة النفقات معقدة التركيب كاملة الأجزاء لا يكفى مطلقاً لخلق صناعة ناجحة . غير أنه أصبح من القواعد التى يتبعها الباشا أن يجرى جميع أنواع التجارب على الشعب المصرى ، فهو لا يرى عقبات يستحيل تذليلها ، بل إن مجرد علمه بنجاح أحرزه غيره فى جهة ما ، يولد فيه الرغبة فى أن يحرز مثل هذا النجاح على ضفاف النيل . ولكن هناك من العقبات ما لا يمكن تذليله ، فمناخ البلاد يتلف الآلات الدقيقة المعقدة التركيب ، وليست هناك وسيلة ناجعة لإصلاح ما يختل أو يتلف من تلك الآلات . ونظراً إلى أنه لم يكن ثمة عائق يحول دون ورود المنسوجات الرخيصة من أوروبا ، فقد ضاعت بسبب منافستها أموال طائلة فى محاولات غير مجدية . على أن إبراهيم باشا ، وهو ابن الوالى ، لا يوافق أباه على تحويل مصر إلى بلد صناعى . فهو يرى أن ثروتها تقوم على الزراعة

والتجارة ، وأن محاولة تأسيس المعامل وصنع المنسوجات قبل أن تتهيأ لها الظروف ، ستنتهي بإضاعة رأس المال . غير أن محمد علي يعز عليه أن يودع باختياره آمالا تعلق بها منذ عهد طويل ، كما أنه مشغوف بإظهار آثار جهوده . وما من شك في أن الدافع إلى ذلك سام نبيل ، غير أنه لامناص من أن تفشل التجربة في النهاية . على أن النجاح الذي لازم محمد علي في أغلب مشروعاته جعله متغاليا في إيمانه بالنجاح في جميع ما يتولاه من عمل ، فليس في مكنة أحد أن يقنع رجلا أخضع بدو الصحراء الذين تحدوا كل سلطة منذ أمد بعيد ، وبسط سلطانه حتى الدرجة العاشرة من خطوط العرض الشمالية ، بأنه يعجز عن تذليل عقبات يتخطاها أحد رجال الصناعة العاديين من أهل أوروبا .

ومع أن الجيش المصري ليس في مركز يمكنه من أن يوازن بينه وبين الجيوش الأوروبية التي نظمت تنظيما راقيا ، إلا أنه فيما يخيل إلي يفوق أي جيش آخر كونته حكومة شرقية ، كما أنه في حالة تجعله قادرا على أن يقهر أية قوة عسكرية يواجهه بها الباب العالي أو أية دولة إسلامية أخرى . وقد أثبتت التجربة ذلك ، إذ يسير الجيش وفقا للقانون العسكري المتبع في فرنسا كما أن القسط الأوفر في تنظيمه راجع إلى الكولونيل سيف الفرنسي المعروف بسليمان باشا . أما مناوراته فإنها تؤدى بوجه عام أداء حسنا ، وأما ضباطه فإنهم يتعلمون في مدارس حربية يهيمن عليها رجال عمليون أكفاء ، قضوا أكبر شطر من حياتهم العسكرية تحت لواء نابليون . ومن المحقق أن عدم التناسب بين عدد الجيش وعدد السكان كبير ، فضلا عما يسببه ذلك من إرهاق للخزانة المصرية . ولكن يلتمس للباشا العذر ، إذ أنه مضطر إلى الدفاع عن نفسه ، كما أنه يخشى انتزاع جزء من الأراضي التي في حوزته . ومن واجبي أن أصرح بما أعتقده ، وهو أنه مامن شيء سوى القوة يستطيع أن يحمله على أن يتخلى عن جزء من أملاكه . ومع أنه ليس من حق أن أتجاوز ذلك إلى إبداء رأيي في السياسة التي يصح اتباعها إزاء الباشا ، إلا أنني لا أتهيب القول بأن استخدام القوة ضده تحول دونه صعوبات لن يسهل التغلب عليها .

وأسطول محمد علي كجيشه يرجع الفضل الأكبر في تنظيمه إلى الفرنسيين ، هذا إلى أن القانون البحري في فرنسا هو أساس ذلك التنظيم . وقد بني كثير من السفن تحت إشراف أحد رؤساء دور الصناعة (الترسانات) الفرنسيين . أما السفن التي أنزلت إلى البحر منذ عهد قريب ، فقد أنشئت بإرشاد مهندس مصري تلقى تعليمه في أحواضنا . وأما السفن القديمة فليست متينة البناء ، ولكن بحارتها مدربون تدريبا حسنا . والبحارة العرب خير

من زملائهم الترك بكثير ، لأنهم اعتادوا الملاحة فى النيل منذ صغرهم . ولهذا كان من المنتظر أن يؤدى اقتداء الأسطول التركى بالأسطول المصرى إلى رفع مستواه من حيث النظام . وقد بدت عليه بالفعل آثار تحسن واضح منذ ألقى مراسيه فى ثغر الإسكندرية ، إذ اعتاد رجاله إطاعة الرئيس واحترامه مسيحياً كان أم مسلماً ، حتى لقد دهش ضباطنا الإنجليز من التغيير الذى طرأ على مسلك البحارة الأتراك ، منذ زاد اختلاطهم بزملائهم الذين يعملون فى أسطول الباشا .

ولا مناص لى من العودة إلى تبيان المزايا التى حصلت عليها بريطانيا العظمى فى شأن مواصلاتها مع ممتلكاتها الهندية الشرقية من جراء استقرار النظام والأمن فى مصر ، كما أنه لا يسعنى إلا أن أنوه بالمساعدة القلبية الكريمة التى يوليها الباشا على الدوام أمراً له لدينا مثل هذه الأهمية الفائقة . فمنذ سنوات قليلة كان اتصالنا بالهند عن طريق مصر على جانب كبير من الخلل والاضطراب ، إذ كانت تبحر من السويس من حين إلى آخر سفينة تحمل البريد ، وندر أن كانت الرحلة من الإسكندرية إلى السويس تستغرق أقل من ستة أيام أو سبعة ، بينما لم يعمل أى حساب للمواصلات مع الإسكندرية . أما الآن فالبريد الذى يغادر لندن فى اليوم الرابع من الشهر ، يصل إلى الإسكندرية بانتظام فى اليوم التاسع عشر ، ويكون مستعداً للسفر من السويس فى مساء اليوم الثانى والعشرين . ومن الممكن أن تتم الرحلة كلها إلى بمباى فى ستة وثلاثين يوماً . وقد اتخذت فى مصر جميع المعدات على اختلاف أنواعها ، ففى ترعة المحمودية من الإسكندرية إلى العطف ، تسير المراكب التى تسهل النقل . وعلى امتداد النيل من العطف إلى القاهرة أنشئت أماكن للاستراحة فى تلك الصحراء التى تجتازها عربات مريحة . وقد خزنت فى السويس مقادير وافرة من الفحم ، لتكون فى متناول البواخر الموجودة فى البحر الأحمر . وعلى الرغم من أن قسطا كبيراً من الفضل يرجع دون ريب إلى الحماسة والنشاط اللذين يتصف بهما القائمون على خدمة البواخر — وهى من الأهمية بمكان عظيم — فقد كان من الممكن فى أحيان كثيرة أن تتعطل هذه الخدمة تماماً ، لولا المساعدة الفعالة التى نحن مدينون بها للباشا . وبصرف النظر عما قد نلقاه فى المستقبل من ضروب التسهيل فى طريق الفرات ، فإنه مما لا يمكن إنكاره أن طريق مصر قد تغلب على كل صعوبة ؛ كما أنه أحرز نجاحا يفوق ما كان ينتظره أكثر الناس ثقة وتفاؤلا . ولا أظن أننا نلقى فى طريق الفرات والخليج الفارسى ما نلقاه فى طريق مصر والبحر الأحمر من الوسائل التى يتيسر بها ضمان الأمن والسرعة . ويخيل إلى أن إدخال بعض التحسين على

بناء البواخر المستعملة ونوعها ، سيجعل الاتصال بالهند سريعاً ووافياً بالغرض إلى أقصى حد . ورداً على الاعتراض بأن توطيد سلطة الباشا فى سوريا يضع فى يديه طريق الهند ، وأن امتلاك الباب العالى أحد هذين الطريقين أمنية عزيزة على انجلترا ، وأن معاداة محمد على سيكون من شأنها إغلاق الطريقين فى وجوهنا ، أرجو أن تسمحوا لى فى هذا المقام بأن ألاحظ أنه ليس فى مقدور الباب العالى حماية طريق الفرات ، وقد ظل عاجزاً عن ذلك دهراً طويلا ، وأن يد الوالى القوية — ولا شىء غيرها — هى التى استطاعت أن تخضع العرب الذين يحومون حول حدود سوريا الشرقية ثم ينتشرون فى الصحارى المجاورة لنهر الفرات . ولهذا فإن النزاع مع الباشا يعرض للخطر وسائل الاتصال عن طريق مصر وسوريا . ولو أدت الفوضى أو سوء الإدارة إلى إقصائه من أحد البلدين ، لعاث قطاع الطرق والقرصان فساداً فى الصحراء والبحر الأحمر .

وقد وجهت الحكومة الإنجليزية عنايتها أخيراً إلى موضوع الرق فى شرق إفريقية ومصر ، وهو موضوع كثيراً ما بحثته مع الباشا ، لأن إلغاء الرق — ولا سيما إذا وقع مفاجأة — قد تنشأ عنه مشاكل كثيرة بين المسلمين ، نظراً لارتباطه بما تعودوه فى حياتهم المنزلية والاجتماعية ، فضلا عن أنه جائز لديهم إلى حد ما بنص القرآن . ومع هذا فإنى أعتقد أن من الممكن التلطيف من حدة شروره ، بل واتخاذ العدة للقضاء عليه قضاء تاماً فى المستقبل القريب ، وذلك بوضع قواعد يمكن استمالة الباشا إلى قبولها ؛ وبخلق عراقيل فى سبيل قنص الرقيق و « تصديره » . ومن المحقق أن الباشا أصبح متأثراً إلى حد كبير بالرأى القائل بأن الانتفاع بجهود الرقيق فى موطنه الأصلى أعود بالفائدة وأقرب إلى الإنسانية من السماح بخطفه وبيعه وتصديره ، لأن هذه الأعمال تؤدى إلى نقص السكان فى مساحات زراعية واسعة ، وإلى نضوب موارد الزراعة فى بلاد وافرة الإنتاج . ولن يمهد السبيل لإتمام هذا العمل الذى يتمناه الكثيرون ، غير الالتجاء إلى نفوذ قوى كنفوذ محمد على . وقد ظل تفكير الباشا موجهاً إلى وسائل النهوض بالموارد الطبيعية العظيمة للبلاد الواقعة جنوبى ملتقى النيلين الأزرق والأبيض بصفة خاصة ، وبلاد الزنوج بصفة عامة ، حتى صرفته حوادث سوريا عن الاهتمام بممتلكاته الإفريقية . ولكن عندما يحين الوقت لإعادة النظر فى هذا الموضوع ، فسيكون هذا مجالا واسعاً تفيد منه التجارة والإنسانية على السواء .

ومع أن المعاهدة التجارية الأخيرة المعقودة مع الباب العالى لم يسر مفعولها بعد فى

ممتلكات الباشا ، غير أنه لا يسعني أن أسكت عما قد تخلفه من أثر إذا وضعت موضع التنفيذ . ويظهر أنه كان المقصود من المعاهدة أن يجرى تطبيق نظام واحد فى شتى أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، ولما كانت النظم المالية فى مصر وسوريا تختلف كل الاختلاف عن مثيلاتها فى بلاد الترك الأصلية من حيث مقدار الرسوم الجمركية وطريقة جمعها وفرضها ، فإن تطبيق شروط المعاهدة فى مصر وسوريا ، لن يؤدى إلى زيادة الرسوم التى يدفعها التجار الإنجليز على الصادرات والواردات فحسب ، بل إنه سيضعهم فى مركز أقل بكثير من مركز الروس واليونانيين وغيرهم من رعايا الدول التى لم تكن طرفا فى المعاهدة . والرأى السائد بين تجار الليفانت أن أى نظام يحدث تمييزا فى الرسوم الجمركية لدى الحكومات الشرقية لابد أن تصحبه ارتباكات على أعظم جانب من الأهمية ، لأن التجارة يجب أن تسير بطبيعتها فى أنسب الطرق لها ، ففى الوقت الحاضر مثلا لا تزيد الرسوم المقررة على البضائع الإنجليزية فى سوريا على ٢٪ من قيمة الواردات أو الصادرات ، نظراً لعدم وجود الاحتكارات الداخلية ، أو ما يسمونه « التذكرة » . أما إذا نفذت المعاهدة فسيكون من المستطاع فرض ١٢٪ على الصادرات و ٥٪ على الواردات ، يدفعها الرعايا البريطانيون طبقا لمشروع المعاهدة ، بينما يقل ما يدفعه الرعايا الروس بمقدار ١٠٪ فى حالة الصادرات و ٣٪ فى حالة الواردات . ولا شك فى أن المعاهدة ستحول بين مصر وفرض رسوم الترانسيت العالية ، التى تجبى الآن على السلع القليلة المستوردة من بلاد العرب ومن وسط إفريقية أو جنوبها ، ولو أن مقدار هذه الواردات قليل . أما فيما يتصل بسلع التجارة الكبيرة المصدرة أو المستوردة ، فإن المعاهدة تجعل من السهل على الباشا أن يجبى من البريطانيين خمسة أمثال الرسوم المفروضة على الصادرات ، وأكثر من ضعف الرسوم المقررة على الواردات ، طبقا للاتفاق القديم ، وهى رسوم سوف يستمر فى دفعها رعايا الدول التى لم تشترك فى المعاهدة . وإذا كانت الشكوى مما ورد فيها لم ترتفع ، فإن ذلك راجع إلى عدم تنفيذها حتى الآن . وقد تلقيت من اللورد « بنسنبى Ponsonby » فرمانا يطلب فيه قصر تطبيق المعاهدة على ثغر الإسكندرية ، وهو فرمان من الواضح أن العمل به متعذر ، لأنه ما دام دفع الرسوم فى إحدى نواحى الإمبراطورية يعفى البضائع من الدفع فى أية ناحية أخرى ، فمن المستطاع اختيار ثغر آخر غير الإسكندرية للتصدير والاستيراد يكون العمل فيه جاريا طبقا للرسوم القديمة المعتدلة . ومن المستحيل الاحتفاظ بنظام جمركى ناقص لا يطبق إلا على ثغر واحد فحسب . وعلى ذلك فلم يكن أمامى ما أفعله سوى رفع الأمر كله إلى حكومة بلادى

وطلب تعليمات محدودة أسترشد بها . ولما كانت النظم المالية فى شتى نواحى الإمبراطورية تختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا ، ففى وسعى أن أقترح بكل تواضع أن تراعى مطالب تلك النواحى فى جميع الاتفاقات التجارية التى قد تبرم فى المستقبل ، فليست الاحتكارات التى يحق لنا أن نشكو منها فى مصر ناجمة ، كما هو الحال فى تركيا ، عن استئثار الدولة بكل امتياز ، أو عن فرض ضرائب على التجارة الداخلية ، وإنما هى منطوية على موضوع امتلاك الأرض ، فضلا عما تثيره من مشاكل نظراً لاتصالها بالميرى ، وعما تقدمه الحكومة سلفا لتشجيع الزراعة ، وكذلك بالقوانين الإسلامية التى تتصل بما للحاكم من السيادة على الأرض . ومع هذا فإنى أرى أن فى الاستطاعة وضع أساس لشئون مصر الزراعية أفضل من الأساس الذى قامت عليه حتى الآن .

ومنذ بداية العام الماضى ، تنازل محمد على للأوربيين وبخاصة الإنجليز عن عدد من القرى والأراضى الملحقة بها ، لتكون فى حوزتهم على الدوام ، وليس عليهم إلا أن يدفعوا الميرى أو ضريبة الأرض السنوية . وهذه الضريبة محدودة كما هو الحال فى الهند ، ولا يمكن تجاوزها إلا إذا زيدت الضريبة فى جميع أنحاء البلاد . وقد منح هذا التنازل دون أن تكون هناك قيود تمنع من التصرف فى محصول الأرض ، الذى يمكن تصديره بمطلق الحرية عند دفع الرسوم التى قد تحدد نهائيا إما باتفاق خاص مع الباشا ، وإما طبقا للمعاهدة التجارية التى أبرمت أخيرا بين بريطانيا العظمى والباب العالى . وقد كفت السلطات الحكومية يدها تماما عن التدخل فى أمر القرى التى سلمت للأوربيين على هذا النحو ، وسيسترشد الباشا بنجاح هذه التجارب فى إدخال ضروب أخرى من التحسين على إدارة شئون الزراعة بمصر ، إذ أصبح الآن من المحقق أن رأس المال هو أهم ما يبعث على النهوض بموارد هذه البلاد إلى حد الكمال . ولن يكون من المستطاع الإفادة من استخدام رأس المال مادام مسموحا لصغار عمال الحكومة أن يحددوا ما يزرع ، وأن يأخذوا عينا ما يوازى مقدار الضرائب ، لأن هذه الطريقة تفتح الباب واسعا للعنت والظلم ، وهى أمور يرتكبها هؤلاء الصغار من موظفى الحكومة وحدهم ، فيزعزعون اطمئنان الناس على ممتلكاتهم ، مع شدة الحاجة إلى ذلك الاطمئنان لضمان تقدم الزراعة .

ومهما يكن من شىء فإنه ينبغى أن نعترف بأن هدوء الأحوال السياسية فى مصر عامل هام جداً فى اطراد تقدم البلاد ، وأن الخطوات التى اتخذها الباشا أخيرا ستساعد حتما على تعزيز السلام بمصر فى المستقبل وعلى ترقية أحوال الشعب ، لأنه سوف يكون من فوائدها

رفع مستوى الزراعة واستخدام المال والذكاء فى تحسين شئونها . وثمة نتيجة أخرى هى تنظيم دفع ضريبة الأرض فى المستقبل ، وقد كان ذلك متروكا حتى الآن إلى حد كبير لأهواء حكام الأقاليم ، وما يستمتعون به من سلطة تكاد تكون مطلقة ، كما هو شأن جميع الحكومات فى الشرق .

أما النظام الذى أدخل فى معظم القرى التى يملكها الأوروبيون فهو نظام « المقاسمة » وبمقتضاه يمد مالك الأرض الفلاح بالتقاوى ورأس المال والنفقات على أن يشتغل الفلاح لقاء نصف المحصول ، ولا يمكن التكهن حتى الآن بما قد يدخل على هذا النظام من تعديل ، إذا حدث توسع فى تطبيقه ، ولكن من الواضح أن أساسا قد وضع لتحديد مطالب الحكومة المالية ، وإيجاد ضمان يكفل عدم حدوث ما يضايق الفلاح بغير حق .

وقد رغبت قبل أن أغادر مصر فى أن أتحقق من المركز المالى لحكومة الباشا ، لا سيما وأنا أقدر عظم الجهود التى بذلها أخيراً . كما أنه كانت هناك فكرة مؤداها أن موارده قد اضمحلت وأن وسائل الدفاع لديه قد وضعت فى سبيلها العراقيل ، بسبب حالة المالية ، غير أننى عندما طلبت إلى وزيره الأول بوغوص بك أن يطلعنى على مايعرفه فى هذا الصدد ، أكد لى أن الجناب العالى مطمئن من هذه الناحية اطمئنانا كبيرا ، كما أشار إلى حقائق أعرف الكثير منها . فجميع ماعليه من الديون للتجار الأجانب لم يتجاوز مقدارها ٢٠٠٫٠٠٠ أو ٢٥٠٫٠٠٠ دولار ، (أى أربعين أو خمسين ألف جنيه استرلينى) . وقد دفعت كل رواتب رجال الأسطول بانتظام ، أما الجيش فكانت لاتزال رواتب رجاله متأخرة ، إلا أن جميع محصول القطن وغيره من محصولات هذا العام لم يبع حتى الآن ، وينتظر أن يكون مورداً عظيما للخزانة . أما فيما يتصل بالبلاد الأخرى الخاضعة لنفوذ محمد على ، فما لاشك فيه أن عمليات التجنيد المتكررة فى سوريا قد أحدثت كثيرا من السخط بين سكانها المسلمين ، كما أن هذا العمل الظالم كان مثار شكوى مرة إذ يقترن غالبا بأعمال العنف والعسف . ولكن حكومة محمد على أفادت سوريا من النواحى الأخرى فائدة عظيمة ، فقد نشطت التجارة أيما نشاط ، نظرا لسهولة المواصلات وأمنها . وقبل وقوع الحوادث الأخيرة كانت القوافل قد بدأت تستأنف سيرها بانتظام إلى أرض الجزيرة وبلاد العجم وضفاف الفرات ، كما كانت المؤسسات التجارية التى يشرف عليها الأوروبيون تزدهر شيئا فشيئا فى حلب وبيروت ودمشق وغيرها من الأسواق التى يزداد عددها زيادة مطردة . ولكن اضطراب الأمن فى تلك البلاد ، وعدم استقرار مستقبلها السياسى ، أدى إلى عرقلة هذه الاتجاهات بل وتعطيلها .

ومازال فى سوريا تعصب دينى شديد يتجلى فيما يقع من اضطرابات كثيرة . ذلك بأن السكان المسلمين الذين ألفوا منذ قرون أن يسودوا الذميين من جميع الطبقات ، لا يرتاحون كثيرا لمنح التسامح والمساواة أولئك الذين طالما احتقروهم ووطئوهم بالأقدام . وقبل أن يفتح إبراهيم باشا سوريا لم يكن فى استطاعة أحد أن يسير فى دمشق آمنا وهو مرتد ملابس إفرنجية ، أما الآن فإن بعض المناصب العالية يشغلها مسيحيون ، كما أن السائح لا يتعرض للإهانة فى أى مكان . وعلى العموم فقد كانت الطرق قبل الحرب الأخيرة آمنة ، كما سار الناس وانتقلت التجارة فى أنحاء البلاد طولا وعرضا فى غاية من الطمأنينة . وقد أفاد السكان المسيحيون كثيرا من حكم محمد على ، ومن الطبيعى ألا يرتاح « العثمانلى » ، وهم الذين يملكون السلطة ويوزعونها فى ظل حكومة الباب العالى ، إلى الحالة الحاضرة ، إذ أنها تنتقص من نفوذهم وسلطتهم . غير أنه يجب ألا يغيب عن الذاكرة ما كانت عليه البلاد من اضطراب الحال تحت حكم العثمانيين ، وكيف كان الباب العالى عاجزا عن الاحتفاظ بسلطانه بوسائل سلمية .

وقد أدى امتلاك محمد على بلاد العرب إلى فداحة النفقات وحدوث الارتباكات . ولما كانت معتمدة على مصر ، وهى البلد الذى تجيئها الإمدادات منه ، فقد أصبح من التعذر على غير رجل قوى أن يحتفظ بها فى وجه القبائل العربية الرحل . ورأيى فى السياسة التى اتبعها الباشا فى هذه البلاد ليس فى صالحه ، إذ يبدو لى أن ماقام به من محاولات لإخضاع داخلية البلاد لم يقترن بما يعوضها من نجاح . فقد كان خيرا له أن يقتصر على سواحل البحر الأحمر ، وامتلاك المدن المقدسة ، وتلك المواقع الحربية التى قد تمكنه من إخضاع الوهابيين ، بدلا من أن يحاول مد فتوحه فى أقاليم صحراوية رملية يستلزم غزوها من المال والرجال مايبلغ حد الإرهاق . ومن العسير الحصول على إيراد من بلاد العرب فى ظل أية حكومة ، ومع ذلك فستحتفظ على الدوام بأهميتها العظيمة فى نظر المسلمين ، لمكانتها الدينية وصلتها بالحج إلى الأماكن المقدسة . ولكن هذه الأماكن المقدسة لا يمكن أن تنضوى تحت لواء الخلافة العثمانية إلا على يد حاكم مصر .

إن ثلثى سكان جزيرة كريت من المسيحيين ، وثلثهم من المسلمين . ولو أريد تغيير الحكومة لكان من المحقق أن يؤثر السكان المسيحيون حماية أى من دول أوربا العظمى ، ولنفروا من الخضوع لملك اليونان ، ولما أصبح نظام الضرائب محل شكوى . وقد أظهر محمد على رغبته فى أن يعيد النظام الذى كان قائما فى عهد الأتراك ، ولكن السكان لم يوافقوا على

ذلك قط . وكذلك عرض محمد على أن يفرض نفس الضرائب المفروضة فى بلاد اليونان ، ولكن أهل كريت رفضوا هذا العرض ، كما ورد فى رسائلى فى ذلك الحين . ومع أن سكانها اليونانيين يفضلون أن يكونوا تحت حكم بريطانيا العظمى أو فرنسا ، إلا أننى على ثقة من أنهم يؤثرون الحكم الحالى على أن يحكمهم اليونان ، أو أن يخضعوا لحكم الباب العالى مباشرة . وعندى أن الحكم التركى لن يستطيع أن يوطد سلطانه فى كريت مرة أخرى ، وستنتهى محاولاته فى هذا السبيل بثورة من جانب السكان المسيحيين . على أن كريت ليست مورد ربح للباشا ، فإن مصروفاتها تستغرق إيراداتها ، ولا يعود على الخزانة المصرية شىء من هذه الإيرادات . وقد اتهم الباشا بأن فى نيته فتح بلاد الحبشة ، وشاركت غيرى فى إساءة الظن به ، ولكننى أعتقد الآن أنه لا ينوى بتلك البلاد شرا . ولو أنه فكر فى شىء من ذلك حقا ، لتوافرت لديه وسائل تحقيقه ، عند ما كان على مقربة من حدودها . ومع هذا فإنه لم يعمل شيئا يصح أن يكون سبباً للخوف من أطماعه فى امتلاك أى جزء من البلاد الحبشية . وفى ميدان السياسة الشرقية تتحكم أخلاق الشخص فى سير الحوادث العامة أولا وأخيرا ، بل إنها فى الحقيقة تخلق الحوادث التى تقرر مصائر الدول . ولما كان خلق محمد على يمتاز بصفات بارزة ، فإنى لا أجد مندوحة عن الإشارة إليه بكلمات قصار . فليس هناك من ينكر عليه ما يستمتع به من حكمة بالغة وتأثير شخصى عظيم ، وشجاعة ومثابرة لا يتطرق إليهما وهن ، ورغبة شديدة فى أن يكون بارزا فى ميادين الفتح ونشر الحضارة على السواء . وهذه الصفات يملكها غيره من عظماء الرجل ، ولكن من النادر جدا أن نجد أميرا جاوز السبعين من عمره ، يأخذ على عاتقه اجتياز تلك الأقاليم الاستوائية التى ما زالت على حالتها البدائية فى إفريقية ، مع ما يسببه ذلك من متاعب وأخطار لا يتصورها العقل ، وسط شعوب لا يشك فى عدائها له ، وفى أجواء قاسية وحر لا يطاق ، هذا فضلا عن أنه كان عرضة لكل أنواع المضايقة التى يتعرض لها أحقر فرد بين أتباعه . وكم سخا بالمال استجابة لرغبات العلماء ، وكم وافق على مساعدة الأبحاث الفلسفية وأمارات البشر بادية عليه . وعند ما طلب إليه فى مناسبة قريبة أن يأذن بإقامة مرصد للنهوض بعلم الفلك ، لم يكتف بأن يتعهد بنفقات البناء ، بل عهد إلى الجمعية الملكية بلندن فى أن تزود المرصد على حسابه الخاص بجميع ما تظنه نافعا من الآلات . وعنده الآن طائفة من العلماء الأوربيين وأبناء العرب تعلموا فى البحرية البريطانية ويستخدمون فى التوغل جنوبا عن طريق النيل الأبيض لكشف منبعه وللمشاركة فى الكشوف الجغرافية ، ومد يد المساعدة إليها . وقد اصطنع الحكمة فيما

أدخله من ضروب التحسين المتعددة ، فلم يصدم شعور شعبه فى شىء مما ألفه من عادات قومية أو اجتماعية أو معتقداته الدينية ، بل لقد استطاعت إصلاحاته أن تنال الاستحسان حتى من الشعوب الإسلامية الأخرى . وكان لكل خطوة من الخطوات الناجحة التى سارت بها مصر فى طريق المدنية صداها فى تركيا . ولا معدى عن أن تكون لأعماله آثار نافعة فى سائر نواحى الإمبراطورية ، لأن هذه الأعمال التى قام بها كانت متسمة بطابع التوفيق ، وليس لدى الشعوب الإسلامية ما هو أقوى فى تزكية الإنسان من أن يروا نجاحه حقيقة واقعة .

السياسة الزراعية وإدارة الأراضى

إن أعظم موارد الدخل أهمية فى مصر هو ما تحصله البلاد من الزراعة وضريبة الأراضى (أو الميرى) . فقد بلغ ما كان بمصر من الأراضى المزروعة فى عام ١٨٣٥ أقل من ثلاثة ملايين من الأفدنة كانت تدفع الميرى . أما الآن فهناك على الأقل ثلاثة ونصف أو أربعة ملايين فدان . ومن المنتظر أن يزيد عددها إلى أكثر من ذلك بفضل إنشاء الترع الجديدة مما سوف ينجم عنه زيادة المتحصل من الميرى على شريطة أن تضع الحرب أوزارها . وفى هذه الحالة سيؤدى ازدياد عدد السكان إلى زيادة عدد العمال . ومقدار الرسوم المقررة على انتقال حق الملكية زهيد ، لأنها مقصورة على المنازل والبساتين ، أما سائر الممتلكات فتابعة للحكومة . ومع هذا فينبغى أن نلاحظ أن الحكومة أو الباشا ليس المالك للأرض بالمعنى الذى يفهمه الأوربيون من هذه الكلمة ، فكل ما يعمله الباشا هو أن ينظم المزروعات ويشترى المحصولات وسائر المنتجات . صحيح أنه يهب الأرض أناساً آخرين إذا لم يجد من الزراع من ينتفع بها ، ولكن الباشا لا يحرم الزارع مطلقاً المال الذى أنفقه عليها . وعلى ذلك فالزارع المصرى إذا أراد أن يبيع الأرض بما أقامه عليها من منشآت ثابتة ، استطاع ذلك ولا يعرقل الباشا هذه العمليات أو يفرض عليها رسوما طالما كانت الأرض تزرع على حسب ما يشاء وما دام المحصول يسلم إليه بالثمن الذى يحدده بنفسه . فهو لا يمنح أحدا ملكية الأراضى إلا إذا لم يكن هناك زراع ، أو أن المستحوذين عليها أصبحوا غير راغبين فى الاحتفاظ بها . ولما كان هناك من خمسة إلى ستة ملايين من الأفدنة صالحة للزراعة فى مصر ، فما زال فى حوزة الباشا أراض يستطيع التصرف فيها . وقد انقسمت أرض مصر فى عهد المماليك قسمين كبيرين ، أولهما أملاك البكوات وثانيهما الممتلكات الدينية . وكانت أملاك البكوات نوعين ،

الأول أرض الفلاح والثانى الأراضى المخصصة للالتزام أو الوراثة وتدعى أرض الوسية ، ويملكها الملتزمون وهم الذين خلفوا الأتراك الفاتحين . وكانت أراضى الفلاحين أهم الأراضى ، أما أرض الوسية فلم تكن تتجاوز عشر الأراضى ، كما كانت واقعة بأجمعها فى الوجه البحرى ، لسهولة استئجار العمال لزراعتها . وكانت أرض الفلاح تسلم إليه بمقتضى عقد إيجار يمكن تحويله من الأب إلى ابنه . وكان « الملتزم » المالك الوحيد ، وفى وسعه أن يطرد الفلاح إذا لم يزرع الأرض ، أو لم يدفع الإيجار . ومع هذا فقد كان للفلاح مطلق الحرية فى زراعة أرضه ، فله أن يزرعها قمحاً أو أرزاً أو أى نوع آخر من المحصولات . أما « الملتزمون » فكانوا لجهلهم بالشئون الزراعية ، يؤثرون أن يعيشوا فى المدن كسالى مترفين على أن يتعهدوا ممتلكاتهم فى الريف . فأصبح الأقباط وكلاء عنهم يجمعون لهم إيرادهم ، إذ أن هؤلاء الأقباط احتكروا شئون الإدارة والمال فى مصر منذ عهد سحيق وكان فى وسع الفلاح أن يبيع الأرض التى يزرعها أو يهبها أو ينقلها إلى أولاده ، ومع هذا فقد ظل مطالباً على الدوام بدفع إيجار للملتزم ويستطيع الملتزم بدوره أن يرفع قيمة الإيجار . وكثيراً ما استغل الوكيل القبطى هذه السلطة لمصلحته الشخصية على حساب الفلاح . فإذا مات الفلاح دون أن يعقب أبناء عادت أرضه إلى الملتزم ، أما بيوته ومنقولاته وقطعانه فتضاف إلى موارد الدولة. ولم يكن الفلاح فى أراضى الوسية إلا عاملا صغيرا إذ يذهب جميع دخلها إلى جيب الملتزم ، بعد تسديد الميرى . وكانت إدارة هذه الأراضى معهودا بها إلى وكلاء إداريين ينوبون عن أصحابها ، وتزرع على يد عمال مستأجرين أو بطريق السخرة . وكان فى مكنة الملتزم أن يهب أرضه أو يبيعها ملتزماً آخر ، أو أن يورثها أبناءه أو من يوصى بهم . وإذا مات ملتزم فإن على أولاده أو من أوصى بهم من ورثته ، أن يدفعوا ضريبة الميراث قبل أن يستطيعوا نيل موافقة الباشا على تسليم الأرض اليهم . أما إذا مات الملتزم دون أن يعقب ولداً أو يكتب وصية فإن أرضه تنتقل إلى الحكومة ، وتصبح من الأملاك العامة ، إذ لم يكن مسموحا بتوريث الأقارب حتى الأعمام . وكانت جميع الممتلكات المخصصة لأعمال البر مندرجة تحت اسم عام هو الأوقاف ، وإذا كانت هذه الممتلكات أرضاً سميت « رزقة » . ولما كان أغلب هذه الهيئات سابقاً على الفتح العثمانى فقد حالت صبغتها الدينية دون العدوان عليها ، هذا فضلا عن أنها أعفيت من ضريبة الميرى التى فرضها السلطان عند ما تم له إخضاع مصر . وكان لكل وقف ناظر منوط بإدارته طبقاً لبنود الوصية التى تركها الواقف ، وكان الناظر عادة من نسله . وكانت تزرع أراضى « الوقف » كأرض « الوسية » إما

باستئجار العمال ، أو بطريق السخرة ، كما كانت تؤجر فى بعض الأحيان تحت إشراف « وكيل » أو نائب . أما أراضى القرى فكانت مقسمة أربعة وعشرين جزءا تتبع ملتزما واحدا أو أكثر وكانت القرية الواحدة تقسم بين عدد من الملتزمين وفى أحيان أخرى كان الملتزم الواحد يملك من القرى ثلاثا أو أربعا . غير أنه كان من الضرورى أن يكون الملتزم مالكا لجزء معين من أراضى الفلاحين يتناسب وما فى حوزته من أرض الوسية . وعمد كل ملتزم إلى الفلاحين الذين يعملون فى أرضه فاختار فلاحا معروفاً ليصبح رئيساً عليهم ، ولقب بشيخ البلد . وفى بعض الأحايين كان لكل عدة قرى شيخ واحد يشرف عليها جميعاً ، بينما كان هناك عدد من المشايخ فى كل قرية من سائر القرى . وكان على شيخ البلد أن يدير أعمال الفلاحين فى الأرض التى عهد بها إليه ، كما كان مسئولا أمام « المباشر » أو وكيل « الملتزم » عن تسديد الإيجار . وكان لكل قرية « صراف » يحتفظ بدفاتر « الميرى » ويعينه « المباشر » . أما « الشاهد » فكان قريب الشبه بمسجل العقود ، ويختار من بين الفلاحين الذين يعرفون القراءة والكتابة . وفضلا عن ذلك فقد كان هناك « الخولى » وقد عهد إليه بمسح الأراضى ، كما كان يدخل فى عمله الاحتفاظ ببيان عن الأراضى التى لم تصلها مياه الفيضان ، حتى تعفى من دفع الإيجار فى تلك السنة . ويرأس الملتزم ومن سبق ذكرهم من الأشخاص بكوات المماليك ، وبيدهم كانت مقاليد الحكم فقد كانت البلاد المصرية مقسمة أربع عشرة مديرية أو بيكوية ، يرأس كلا منها بيك ، يحكمها سنة واحدة فحسب ، خوفا من أن يعمل على الاستقلال . وكان على هؤلاء البكوات أن يشرفوا على الأمن ، وأن يحموا العمال من البدو ، كما كان عليهم أن يساعدوا وكلاء الملتزمين فى تحصيل الإيجار .

وكان جميع البكوات ملتزمين ، ولكنهم لم يقنعوا بإيجار تلك الأراضى . ولما كان مسموحا لهم بفرض الإتاوات ، فقد استغلوا مدة حكمهم القصيرة للإثراء عن طريق الضرائب الجائرة بكافة أنواعها . وكان البيك لا يعيش فى عاصمة إقليمه غير ثلاثة شهور أو أربعة ، وذلك لأنه كان يستدعى دائما إلى القاهرة وهى عاصمة البلاد ، ومسرح المؤامرات ومنازعات الأحزاب . وفى أثناء غيابه عن القرى التابعة له ، يستبد بالأمر كشافه أو وكلاؤه ومماليكه إلى أقصى الحدود . وعند ما فتح الفرنسيون مصر ، كان عدد الضرائب المختلفة التى فرضها البكوات على الفلاحين أربعة وعشرين نوعا فرض بعضها إثر بعض . وكان أكثرها مستندا إلى أتفه الدوافع . ويكاد يكون من المستحيل أن نعدد ما فرضه البكوات على

الأجراء المصريين من المظالم وأعمال الإكراه والسخرة ، وجميع ما كان عليهم أن يسهموا به من مال أو عمل . وقد ساءت الأحوال إلى حد أن الفلاحين اجتنابا لسلب ما عندهم صاروا يكتفون بزراعة مقادير قليلة من الحبوب والفول تقيم أودهم وحدهم ، ولهذا بات من الضرورى أن يضربوا بالسياط ويساقوا إلى العمل سوقا .

وعلى هذا النحو كانت النتائج السيئة لنظام الملكية وطريقة الحكم فى مصر ، فقد قدر عدد الملتزمين بستة آلاف بينهم ثلاثمائة بيك ، وهذه الألوف الستة من الملاك كانت تسكن القاهرة أو بعض كبريات المدن فى مصر . ولما كان عدد القرى ثلاثة آلاف ، فإن متوسط دخل كل ملتزم أو مالك هو إيراد نصف قرية وما يلحق بها من الأراضى . وقد استعاد البكوات نفوذهم السابق بعد جلاء الفرنسيين عن الديار المصرية ، ولم يكد محمد على يصبح واليا ، حتى رأى أنه إذا أراد أن تكون سلطته فى مصر فعلية لا إسمية ، وأن يعمل على تحسين حالة العامل ويزيد فى منتجات البلاد وثروتها زيادة واضحة الأثر ، فعليه أن يخلص مصر من البكوات والملتزمين معا ، وأن يضع نظام الحكومة والملكية على أسس أكثر قبولا لدى الشعب . وقد رأى أن النهوض بالملكيات إنما يكون بتوحيدها، فكما أنه حل محل البكوات فى الحكم ، فقد حل محل الملتزمين فى امتلاك الأرض ، مع اختلاف الوسائل فى الحالتين . وقد قاومه البكوات ، وحاولوا القضاء عليه بما كان لديهم من القوة والنفوذ ، ولهذا أعمل فيهم السيف . ولكن مثل هذه التدبيرات العنيفة لم يكن من الضرورى استخدامها ضد الملتزمين ، إذ أنهم لم يكونوا فى مركز يساعدهم على معارضة محمد على قاهر البكوات . ولهذا لم يكن فى حاجة إلى استخدام الخديعة أو العنف . ومع ذلك فلا يمكن الزعم بأنه جرد الملتزمين من أملاكهم ، إذ أنه منحهم ما يوازى تلك الأملاك . وقد جرى فى تقدير الثمن أو ما يوازيه على النحو الآتى : فقد وجد أن تقدير قيمة الأرض ، ودفع هذه القيمة نقدا عملية طويلة معقدة ، فضلا عن أن حالة ماليته لا تسمح بها ، ولذلك أمر بحسبان ما كان يحصل عليه كل ملتزم من الريع ، وتعهدت الخزانة العامة بدفع هذا الريع إليه سنويا مدى حياته . وقد أمر بأن تجمع له كل حجج الملكية ثم أحرقها بعد أن قيد أسماء أصحابها ومقدار ما فى حوزة كل منهم . وبهذه الطريقة استولى محمد على على هذه الممتلكات لنفسه . أما المعاشات السنوية فغير قابلة للتحويل من شخص إلى آخر ، كما أن أغلبها قد أوقف دفعه حتى بلغ مقدارها ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فحسب فى ميزانية عام ١٨٣٥ . وبهذه الوسائل أصبح الفلاحون يتصلون بالإدارة اتصالا مباشرا أكثر من ذى قبل ، إذ صار الأمر مقصورا على

زراع ينتفعون بالأرض وحكومة مالكة لها . على أن محمد على فى أثناء قيامه بإحداث هذا التغيير الكبير ارتأى فى بادئ الأمر أن يعنى بعض أراضى الرزق حتى لا يصطدم بالشعور الدينى ، غير أن توحيد الملكيات جمله يضم إلى أملاكه جميع الأراضى التى كانت من قبل مخصصة للإنفاق على المساجد والمؤسسات الدينية . وعند ما وجد أن نظامه الجديد قد رسمت قواعده تمهد برعايتها والقيام بجميع ما تستلزمه فروض العبادة والدين ، ولم يبق من الأوقاف الآن غير ما هو خاص بالمنازل والبساتين .

ومع أن محمد على أصبح يملك بهـذه الطريقة الشطر الأكبر من الأراضى المصرية ، فإنه لم يرض بأن يترك الفلاحين أحرارا ، بل رأى أن تسير أعمالهم على حسب ما يريد . فقد كانت حماية البكوات للفلاح وبالا عليه ، إذ ناء كاهله بعبء الضرائب . أما محمد على فألغاها جميعا عدا الميرى . ولم يكتف بأن يبسط على الفلاح حماية تزيده اطمئنانا ، بل دفع عنه كذلك غارات البدو . وعلى الرغم من أن محمد على تركى الأصل فقد أوجد للعرب نوعا من القومية ، وبث فيهم روح الاستقلال . وقد نشأ ذلك عن طموحه دون ريب ، ولا يمكن أن تكون نتيجته موضع شك . وفى الحق إن مصر كلما زاد إنتاجهـا ازدادت ثروة الباشا ، وأصبح أكثر اقتدارا على تحسين أحوال الفلاح .

وتنقسم مصر الآن ست مديريات ، على رأس كل منها مدير . وتتألف هذه المديريات من ستين مركزا وفى كل مركز عدد من الأخطاط بكل منها عدة نواح . وبرأس كل مركز مأمور ، أما الأخطاط والنواحى فيدير شئون الأولى حكام الأخطاط وشئون الثانية رجال يدعى كل منهم قائم مقام ، أما قرى النواحى فيدير كلا منها شيخ البلد . ومهمة هؤلاء الموظفين على اختلافهم تتصل بالشئون الصناعية والإدارية فى وقت واحد . فهم يشرفون على المشروعات العامة ، كما يراقبون الفلاحين فى أثناء العمل . أما المديرون فيفحصون عن أعمال المأمورين إذ يزورون من وقت لآخر مراكز مديرياتهم حتى يستوثقوا من تنفيذ الأوامر الصادرة من المجلس العام ومن أن الترع والجسور والسدود معتنى بها . ولهم فوق ذلك الإشراف العام على المصانع والمحاجر وما يتبعها ، وكذلك أعمال الزراعة والملح وبعبارة أوجز جميع الأعمال الحكومية . ويقوم المأمور بنفس هذه الأعمال فى مركزه ، مع تدخل أكثر من جانبه فى الأمور التفصيلية ، فهو يشرف فى كل قرية على المساحة التى خصصت لزراعة هذا المحصول أو ذاك ، كما أنه يأمر بأن توضع فى الشون المختلفة المحصولات المتعددة إما لحفظها أو بيعها وتصديرها ، وعليه كذلك أن يشرف على جمع الأنفار للجيش

والأسطول أولغير ذلك من الأغراض . أما أعمال حاكم الخط فهى نفس الأعمال السابقة ، ولكنها مقصورة على خطه ، فهو يبلغ أوامر المأمور إلى كل قائم مقام ويعمل على تنفيذها ، كما أنه يحمى صغار الموظفين خلال قيامهم بأعمالهم . ويتصل القائم مقام اتصالا مباشرا بمشايخ البلاد ، فهو يبلغهم الأوامر التى يتلقاها من رؤسائه ، وينظم حسابات كل قرية ، وعليه كذلك أن يعمل على منع كل اختلاس أو احتيال . أما شيخ البلد فهو الرئيس الإدارى لقريته إذ يشرف على وضع البذور فى الأرض ، وطريقة الزراعة ، وعلى المحصول ونقل المنتجات ، وله كذلك أن يسلم الأرض للفلاحين ، ويفض المشاجرات ، ويحسم المنازعات بطريقة ودية ، وهو فضلا عن ذلك رئيس الشرطة ، ويرجع إليه حتى فى أتفه الأمور . ويؤوى شيخ البلد السائحين الذين بيدهم أوامر توصية من الباشا ، ويهيئ لهم جميع مايلزمهم لاستئناف سفرهم من دواب وأدلاء ومؤن .

وهناك إلى جانب هذه الوظائف ثلاث أخرى خاصة بتسجيل الأراضى والمالية والقضاء، وقد ذكرت ذلك قبل الآن . فالخولى يمسح الأطيان ، ويقبض مرتبه من خزانة الحكومة ، وإذا أدى للفلاح خدمة تقاضى منه «أتعابا» تتناسب وما قام به من عمل. وفى كل قرية صراف ينظم الحسابات بين الفلاحين والخزانة العامة ، وهو مسئول أمام مأمور المركز . و«الشاهد» يتولى القضاء بين الناس ، فعندما يعجز شيخ البلد عن مصالحتهم يطلب إليه الفلاحون أن يفصل فى منازعاتهم ، فيصدر حكمه من غير أن يتخذ أية إجراءات وفقا للحق الطبيعى والعرف الشائع . وفضلا عن ذلك فإنه يقوم بتسجيل العقود .

وللباشا مجلس عام (أو مجلس المشورة) يرسل إليه المأمورون «جرنالا» أسبوعيا بأعمالهم ومطالبهم ، فيفحص المجلس عن هذه الأعمال والمطالب ، حتى إذا فرغ من بحثها ، عرضها على الباشا لاستصدار موافقته عليها ، وترسل الأوامر بسرعة عظيمة كما أنها تنفذ على الفور بفضل ماتم من « ترتيب البوسطة » بين الإسكندرية والقاهرة على يد السعاة من أبناء العرب ، إذ يقطعون فرسخين فى كل ساعة سيراً على الأقدام ، ويستبدل بهم غيرهم فى كل محطة من محطات « البوسطة » .

ويدير محمد على كل شىء باعتباره مالكا ، ويعرف حدود أراضيه وطبيعتها وأحسن مايجود فيها من المحصولات ، ولذلك يحدد مع مجلسه فى كل سنة عدد الفدادين التى تخصص لزراعة القطن والأرز والنيلة والحبوب والأفيون أو غير ذلك من المحصولات ثم يبلغ هذه الأوامر إلى المديرين والمأمورين لتنفيذها . وفى استطاعته إذا عرف أقصى ارتفاع لفيضان النيل أن يقدر المحصول سلفا .

وإذا احتاج الفلاحون إلى مواش للأعمال الزراعية أو سواق للرى أو آلات للحرث أو بذور التقاوى فإن الحكومة تمدهم بها ثم تقيد فى حسابها ماتدفعه فى ذلك دينا عليهم. وتقوم الحكومة بتطهير الترع وإصلاح السدود ويختار مشايخ البلاد الأرض، ويعملون على تنظيم زراعتها وتحديدها تحت إشراف رؤسائهم. ويقوم الباشا فى كل سنة مرتين برحلة تفتيشية ليقف على أحول الزراعة والترع و « الشون » وليطلع على الحسابات. وتصله تقارير عن مسلك موظفيه فيعاقبهم أو يكافئهم، ويرقيهم أو ينقلهم، كما أن وجوده بينهم يملؤهم جدا ونشاطا.

ويحضر الفلاح المحصول بعد جنيه، فتقدر الحكومة الثمن الذى تدفعه فى كل نوع. ولو أن الحكومة أعطت الفلاحين الثمن الذى يمكن أن يباع به المحصول للتجار بعد أن تخصم لنفسها تعويضا معقولا، (٨٪ أو ١٠٪)، لقاء العمولة والنفقات، لكان هذا النظام عادلا، ولكان فى جملته ملائما لمصر. بيد أنه لما كانت الحكومة تريد أن تكون فى مأمن من كل خسارة فضلا عما تسعى إليه من الربح، فقد اهتمت دائما بأن يكون الفرق بين الثمن الذى تدفعه للفلاح والثمن الذى يمكن أن يباع به المحصول للتجار فى الإسكندرية من ٦٠ إلى ٨٠٪، وقد يزيد على ذلك فى بعض الأحيان. ونظرا إلى أن نفقات نقل البضائع وخزنها لايتجاوز ٧ أو ٨٪، فإن الباشا يحصل على مبلغ ضخم من المنتجات الخام. وقد بلغ مقدار هذا البند، فى ميزانية عام ١٨٣٥ حوالى ٤٨٫٠٠٠٫٠٠٠ قرش. ولو تمتعت التجارة بكامل حريتها، لذهب جزء من هذا المبلغ إلى الفلاح، وجزء آخر إلى التاجر. غير أن هذا النظام أصبح الآن ضروريا للباشا، نظرا لما تتطلبه حروبه من نفقات. ولو توطدت أركان السلام، وأمكنه إنقاص جيشه وأسطوله، ومايتطلبان من نفقات، لاستطاع أن يعطى الزراع نصيبا أكبر، وبذلك يعمل على تحسين حالتهم. وتقيد الحكومة المصرية على حساب الفلاحين ضريبة الميرى، وكذلك أثمان ماتقدم إليهم سلفا من مواش وبذور وما إلى ذلك مما يلزمهم فى زراعة أراضيهم. ومن الفوائد التى تعود على الباشا من وراء الاحتكار، أن تدخل الحكومة وحدها يساعد على تداول الإنتاج على نطاق واسع، دون حاجة إلى وجود النقد تقريبا. ويلزم الباشا على جملة القرى متضامنة فيما يتصل بالضرائب والمحصول، فإذا عجزت قرية عن دفع نصيبها من الضرائب، أومافرض عليها تسليمه من المحصول، فإن على القرى المجاورة أن تسدد ماهنالك من عجز. وعلى هذا المنوال تجرى الأمور بين فلاحى القرية الواحدة، فعلى المجدين أن يدفعوا مايعجز عنه المتكاسلون، وبذلك لاتخسر الحكومة قط، صحيح أن هذه المسئولية كانت مبدأ مقررا قبل عصر محمد على بزمن طويل، كما أن تاريخها يرجع إلى نظام الملكية القديم،

وإلى تقسيم الممتلكات قراريط ، ولكن من غير هذه المسئولية قد يترك الفلاح لغيره من أبناء القرية الواحدة مهمة العناية بالزراعة . وقد يحدث ذلك أيضا بين القرى بعضها وبعض ، وبذلك لايعمل أحد . على أن هذا التضامن فى الحقيقة لاينفذ إلا فى أحوال قليلة ، وليس فى الواقع أسوأ مافى نظام محمد على . فعدم السماح للفلاح ببيع محصوله بقيمته الحقيقة ، أو بأخذه إلى السوق هو الخطأ الفاحش والظلم المبين . ومع هذا فلو لم ينشئ محمد على نظام الاحتكار ، لاضطر إلى فرض ضرائب فادحة على الفلاحين حتى يمضى فى حروبه .

ولا تدخل المنازل والبساتين ضمن هـذا الترتيب المظيم الذى استطاع به محمد على أن يجعل من نفسه مالـكا للأرض . والمنازل فى مصر عادة يسكنها ملاكها ، وهؤلاء لا يمكن تجريدهم منها ، بل وفى مقدورهم أن ينقلوها إلى غيرهم بسهولة ، وذلك عن طريق البيع أو البدل وما إليهما ، ولذلك يظل هذا النوع من الممتلـكات خاضعاً لسلطان الحاكم . وعلى الرغم من ذلك فهنالك فى بعض المدن ، وفى القاهرة خاصة ، كثير من المنازل الخربة لا يملك أصحابها المال الذى يكفل إصلاحها أو بالأحرى إعادة بنائها . وقد سن محمد على قانونا يقضى بأن تعود جميع المنشآت والمساجد والحدائق وما إليها إلى الحـكومة إذا تخلى عنها أصحابها ، وآلت إلى الخراب فى ظرف خمس سنوات . وقد استخدم الباشا أحد الفرنسيين مع عدد من صغار الموظفين لإدارة مزرعة كبيرة ، وذلك للعمل على تحسين الزراعة فى الديار المصرية . فجاء المسيو جومار Jomard الفرنسى ، ومنحه الباشا سلطة لا حد لها ، ولـكنه فشل فشلا ذريعاً ، وعاد إلى فرنسا . ومع ذلك فقد تقدمت الزراعة كثيراً على يد إبراهيم باشا ، أكبر أبناء محمد على . وكان إلى جوار القاهرة عدة تلال من الحصى والرمال يتراوح ارتفاعها بين خمسين وأكثر من مائة قدم ، وتبلغ مساحتها مئات من الأفدنة . وخطر لإبراهيم باشا أن الأرض التى تغطيها هذه التلال لا بد أن تكون مشابهة للأرض التى تجاورها ، وعلى ذلك فإزالة هذه التلال إزالة تامة لن تؤدى إلى تحسن الحالة الصحية فى مدينة القاهرة فحسب ، بل إنها ستكون عاملا هاماً فى تجميل ضواحيها . وقد وضع هذا المشروع موضع التنفيذ ، وصارت الأرض التى كانت تشغلها تلك التلال حافلة بالمزروعات والأشجار ، كما أنشئت فيها الحدائق الغناء والطرقات الجميلة التى يغشاها الجمهور . ولإبراهيم باشا حديقة على جانب كبير من الجمال بجزيرة الروضة القائمةفى النيل قرب القاهرة ، إذ يملك بهذه الجزيرة نحو مائة فدان ، عهد بها إلى اثنين من البستانيين الإنجليز هما مستر تريل Trail ومستر ماكلوه Mc Cullogh ويتقاضى أولهما مرتبـا سنويا قدره ستمائة جنيه ، والثانى ثلاثمائة ، وقد مضى عليهما فى خدمة إبراهيم

باشا نحو تسع سنوات . وقد أرسل مستر ماكلوه إلى بمباى وكلكتا للحصول على نباتات ولهذا كان هناك تبادل مستمر فى أنواع النبات بين حديقة الروضة وحدائق النبات فى الهند. ويستطيع أن يزور حديقة الروضة جميع ذوى المكانة ، على اختلاف جنسياتهم ودياناتهم . وقد أعد زورق لنقلهم إليها فى كل وقت ، دون أن يدفعوا على ذلك أجرا . واستحضر إبراهيم باشا من جميكا اثنين من الإنجليز لانشاء مزارع القصب الكبيرة ، ويتقاضى كل منهما مرتبا كبيرا . وفى حديقة الروضة أكثر من ثلاثمائة غلام تحت تصرف السيدين « تريل » و « ماكلوه » ، ويتناول كل منهم ريالا فى الشهر ، فضلا عما حدد له من كساء وغذاء . وقد خصصت ساعة فى كل يوم للمدرسين الذين يعلمونهم القراءة والكتابة .

ولإبراهيم باشا الفضل فى غرس ملايين الأشجار . ولم يقصر محمد على فى هذه الناحية غير أنه لا مشاحة فى أن إبراهيم باشا كان أكثر شغفا من الوالى بكل ما يتصل بالزراعة ، ومما يرفع من قدره أن جميع الإنجليز الذين فى خدمته — وكثير هم الذين خدموه سنوات طويلة — تربطهم به أكرم العواطف .

أما عمر افندى ، وهو الأمين على أسرار إبراهيم باشا ، فقد تعلم فى كمبردج وهو الذى أرسل منذ سنتين إلى انجلترا وجميكا لإحضار المشرفين على مزارع القصب . وهذه المزارع لا يعمل بها عبيد أرقاء ، وإنما يقوم بشئونها عمال مأجورون . وقد أدخل محمد على فى مصر زراعة القطن على نطاق واسع ، وكذلك زراعة النيلة والقطن من النوع الممتاز .

وقد أنشأ الباشا طريقا جميلا تظلله الأشجار الباسقة لمسافة تقرب من خمسة أميال ، وهى المسافة من القاهرة إلى قصره فى شبرا ، حيث يملك حديقة غناء تبلغ مساحتها نحو أربعين فدانا ، ويزورها كل ذى مكانة من الأفراد ، وفضلا عن ذلك فقد حفرت الترع ، وأنشئت الطرق حول القاهرة ، وكان من أثر ذلك إعداد مساحة كبيرة من الأرض للزراعة وزرعها . هذا إلى أن ميدان الأزبكية الكبير فى القاهرة قد وسع وصار حديقة عامة .

أما زراعة القطن فى ظل النظام الحالى فتسير على النحو الآتى . ففى المديريات اللائمة لنمو هذا الصنف ، يصدر المديرون أوامرهم إلى مستأجرى الأرض بزراعة القطن فى مساحة معينة من الأفدنة ، وأيهم تعوزه البذور الجيدة يستطيع أن يحصل عليها من مندوبى الحكومة الذين يمدون الفلاحين فوق ذلك بالماشية أو ما يلزم سواقيهم . وعندما يجنى المحصول ويفصل عن حبوبه أو أليافه ما يعلق بهـا من الشوائب ، يحمله الفلاحون إلى الشونة أو إلى المخزن العـام للمديرية حيث يوزن ويقدر ثمنه بسعر مائتى قرش للقنطار ، وهو ست وثلاثون أقة ،

ثم يخصم من الثمن ما تستحقه الحكومة من الميرى أو إيجار الأرض الذى تحدده الحكومة وثمن المواشى وغير ذلك مما حصل عليه الزراع من أشياء ، وكذلك ما عليهم من إتاوات ، فإذا تبقى للزراع بعد ذلك شىء ، فلا يدفع إليهم نقدا ، بل يضاف إلى حسابهم فى السنة التالية ، أو تسوى به ديون أناس آخرين من أهل الأقليم . ولهذا كان الفلاحون فى أشد الحاجة إلى النقود ولا يستطيعون أن يهيئوا ضرورات الحياة لأسرهم ، أو العلف لمواشيهم . وكثيرا ما يضطرهم ذلك إلى بيع مالديهم من القطن فى الخفاء ، ولو بثمانين أو مائة قرش للقنطار ، حتى يستطيعوا قضاء ما لايحتمل التأخير من مطالبهم . على أن الفلاحين معرضون إلى جانب ذلك لكثير من المضايقات وضروب الابتزاز من ناحية عمال الحكومة . ولو سمح الباشا بحرية التجارة فى هذه الناحية ، لا ستخدمت فى زراعة القطن تلك الأموال الطائلة المكدسة فى خزائن كبار موظفيه ، ولزاد المحصول زيادة عظيمة فى سنوات قليلة . أما فى ظل النظام الحالى ، فإن القطن لا يعود على الفلاح بأى نفع . ولما كان الفلاح مجبرا على زراعته ، فإنه يقصرها على أقل مساحة ممكنة من الأرض . ولو أقطع الباشا كبار موظفيه مساحات من الأرض الصالحة للزراعة على أن تكون ملكا خالصا لهم ، أو نظير إيجار ثابت معتدل ، لازداد مركزهم فى البلاد ثباتا ، ولأصبحت لديهم بواعث جديدة تدفعهم إلى توثيق علاقاتهم بحكومة الباشا . ولو زالت القيود الحالية ما كان هناك شك فى اتجاه كثير من الأوربيين نحو الاشتغال بالشئون الزراعية . ولو ألغى نظام الاحتكار هذا ، لتخلص الوالى من جميع النفقات التى تتطلبها إدارة الأقاليم وما تستلزمه من موظفين كثيرين ينهبون حكومة البلاد وأهلها ، وما احتاج بدلا من هؤلاء إلا إلى إقامة جمرك فى الإسكندرية تجبى فيه رسوم ال ١٢ ٪ بنفقات لا تكاد تذكر . ومهما يكن من الأمر ، فمن الممكن أن يقال إن محمد على قد بدأ يدخل على هذا النظام عدة تعديلات فى نواح كثيرة ، ولا سيما من حيث إعطاء الأوربيين الأرض ، كما ذكرت ذلك فى صلب تقريرى .

الصناعات

تكلف المصانع مبالغ طائلة ، إذ كان من الضرورى أن يجلب كل ما يلزمها من أوربا (حتى المداين) . وقد قل الإيراد فى بعض الحالات عن النفقات ولذلك أرى أن محمد على يفيد كثيرا لو أنه قضى على تلك المصانع ، وعمد إلى استيراد جميع المصنوعات من أوربا . ذلك بأن جميع المصانع فى مصر ، عدا مصانع الغزل والنسج ، تستخدم فى عمل أساسى هو

إنتاج المواد الحربية . وأهم هذه المصانع فى بلاق قرب القاهرة كما يوجد عدد قليل منها فى كلا الوجهين القبلى والبحرى . ويقال إن إبراهيم باشا يمارض فى أن يجعل من مصر بلدا صناعيا أكثر مما هى عليه الآن ، إذ يرى واجبا عليها أن تقصر خير جهودها على إنتاج المواد الخام والحبوب وما إلى ذلك . غير أن بعض القناصل المشتغلين بالتجارة ، وكذلك التجار وغيرهم من ذوى المصالح ، استطاعوا إقناع محمد على بما بين الزراعة والصناعة من صلات وثيقة تحتم تحويل المواد الخام إلى سلع مصنوعة فى نفس الجهات التى تنتجها . ولكننى رغم ذلك أعتقد أن محمد على فيما بينه وبين نفسه كان مقتنعا بأنه لاينتظر لمصر أن تصبح بلدا صناعيا . وغاية الأمر أنه أراد أن ينال شيئا من الشهرة فى أوربا وأن تتذوق الأمة العربيـة لونا جديدا من التربية يحفز همتهـا إلى العمل ، وإلى جانب ذلك فإنه كان يرى أن عدد السكان فى مصر لا يكفى حاجته الزراعية وحدها فضلا عن الشئون الأخرى ، ولم يزد عدد المشتغلين فى مصانعه على أربعين ألفا أعفوا على الدوام من الخدمة العسكرية وما إلى ذلك ، وفى استطاعتهم العودة إلى الاشتغال بالأعمال الزراعية .

ومن الشرور التى نجمت عن وجود هـذه المؤسسات أنها أغرت الباشا بخوض غمار الحروب ، إذ أن مصانعه تكاد تكون وقفاً على إنتاج ما يحتـاج إليه الجيش والأسطول . فبعد أن كان فى بداية أمره يشترى من أوربا عتاده الحربى بكامل أنواعه من بنادق وسيوف ومعدات إلى جانب المدافع والسفن الحربية ، أصبح يصنع كل شىء الآن فى مصر ، عدا أسلحة الحديد والمدافع والقذائف . ولما كانت المنسوجات والطرابيش مما يحتاج إليه الجنود فى كسائهم، فقد أسس الباشا مصنعا للمنسوجات وآخر للطرابيش ، ووضحت حاجة الجند إلى الجلود المدبوغة وغير المدبوغة فى عتادهم الحربى ، فأنشأ مدبغة فى مصر القديمة ، وأخرى فى رشيد ، كما نظم بمساعدة عمال من الأوربيين مسابك ومعامل لصنع المدافع والبنادق والسيوف والخرطوش والصناديق وما يستخدمه الجنود من آنية وآلات موسيقية ، وعلى الجملة كل ما هو ضرورى للجنود ، كما هو الحال فى أوروبا . ولم يكن هذا كل ما قام به الباشا ، فقد شيد دار صناعة ، وهيأ أمكنة لبنـاء السفن ، وأعد مدارس للبحرية ، وبنى فى الإسكندرية سفنا من ثلاث طبقات . وهكذا سخر محمد على فنون أوربا وصناعتها لخدمة أغراضه الحربية قبل كل شىء بيد أنه إذا شاء إنسان أن يجد فى ذلك ما يدعو إلى توجيه النقد ، أجاب الباشا ومؤيدوه أنه ما دام مبدأ القوة يسود الشرق ويلقى من الدين نفسه ما يضعه موضع القداسة ، فقد وجب عليه أن يوجد حوله قوة مرهوبة الجانب ، حتى يقضى على نزوات التعصب ويقاوم ما قد يثار

ضده من أنواع التحامل . وفى رأيهم كذلك أن الأخذ بهذا النظام أسفر عن نتيجتين موفقتين ، أولا هما توحيد القوى وتأمين البلاد وإيجاد نوع من التجانس القومى فى مصر ، أما الثانية فتعليم الشعب مبادىء صناعة تفوق ما لديه منها بكثير . غير أننا ، حتى إذا سلمنا بالحجج السابقة إلى حد ما ، فإن هناك حقيقة أخرى هامة ، هى أن محمد على على ما يبدو قد بالغ فى قيمة ما يستخدمه من وسائل لإدخال المدنية إلى بلاده ، كما أنه أسرف أيما إسراف حين اصطنع تلك الوسائل للسير بشعبه قدما فى طريق الرقى .

وعند حشد العمال لهذه المصانع تطيب نفوس أبناء العرب للاندماج فى زمرتهم ، على الرغم من قلة الأجور التى يتقاضونها . وربما كان ذلك راجعا إلى شعورهم بأن هذا يعصمهم من التجنيد . ويبدى المصريون استعدادا عظيما لمزاولة جميع الأعمال « الميكانيكية » ، كما أن ما يصنع فى دار الصناعة والورش بالقاهرة والإسكندرية صالح ومفيد ، ولو أنه أقل مرتبة مما يصنع فى أغلب أنحاء أوروبا ، وفى انجلترا بنوع خاص ، ويعوزه كذلك ما تتميز به الصنعة الأوربية من المتانة وجودة الصقل .

ولا يزال أبناء العرب من المصريين أصحاب ذوق ونشاط فى الصناعة ، ولو أن جودة ما يصنعونه لسد مطالب حياة السلم العادية تقل نسبيا عن جودة ماتخرجه مصانعهم من أدوات الحرب . ولكن يظهر أن محمد على قد تعجل فى طرد الأوربيين المشرفين على العمل ، كما أنه لم يعمل على إبقاء أعضاء البعثات من أبناء العرب مدة كافية فى أوربا حتى يتقنوا مختلف الفروع التى وجب عليهم أن يحذقوها ، ومن يدرى لعل الباشا يؤثر الكم على الكيف . ومهما يكن من الأمر فإن المصنوعات المصرية تقل كثيرا من حيث الجودة عن المصنوعات الأوربية . ولهذا نشط الاستيراد من أوربا منذ قيام الصناعة فى مصر ، وما يزال مطرد الزيادة ، بدلا من أن يأخذ فى النقصان . فقد بلغت الواردات الأوربية فى عام ١٨٣٦ ١٢٩٫٠٠٠٫٠٠٠ قرش من مجموع الواردات الكلى وقدره ٣٥٥٫٠٠٠٫٠٠٠ ، ذلك بأن البضائع الأوربية لا تمتاز بجودتها فحسب ، بل وبرخص أثمانها أيضا . ويرجع ذلك إلى بلوغ ما لدينا من الوسائل الميكانيكية حد الكمال ، كما يرجع إلى استخدام الآلات التجارية على نطاق واسع .

وصحيح أن الباشا لم يحاول الانتفاع بقوة البخار فى مصانع القطن وفى صهر المعادن فحسب بل وفى تبييض الأرز كذلك ، ولكن الآلات التى أرسلت إليه من انجلترا كلفته نفقات طائلة ، كما اضطرته فوق ذلك إلى أن يستورد الفحم الذى يلزمها من انجلترا بحوالى

جنيهين وخمسة عشر شلنا للطن الواحد ، وإلى أن يستخدم مهندسين من الإنجليز بمرتبات عالية للإشراف على تلك الآلات . ورغم جميع هذه الاحتياطات فقد تعطلت معظم هـذه الآلات البخارية ، وحل محلها الآن عجلات بها نقص وخلل تديرها الثيران . فمن بين ثمان آلات بخارية فى مصر ، لايوجد غير اثنتين فى حالة جيدة . وقد كان برشيد آلة بخارية فخمة لضرب الأرز تكلفت مع المبانى اللازمة لها نحو عشرة ملايين قرش ، (أى مائة ألف جنيه) ولـكن هذه الآلة بطل استعمالها ، وعاد العمل بالطريقة المصرية القديمة . ويعلل الباشا ذلك بأن المتعهدين بعثوا إليه بآلات من الصنف الردىء أما المتعهدون فيرجعون ذلك إلى عدم كفاية العمال المصريين ، وغباء النظار أو الملاحظين ، وعدم ملاءمة المناخ ، إذ يقولون إن الغبار والرمال الدقيقة وكذا الشمس والرطوبة عقبات كأداء فى سبيل استخدام الآلات فى القطر المصرى . وقد أنشأ محمد على جميع المصانع المصرية تقريبا على غرار المصانع الأوروبية ، فهى مستطيلة متوازية السطوح ، تتألف من طابق واحد أو اثنين ، وبها صف من النوافذ الواسعة وفضلا عن ذلك فهى مسطحة السقوف متينة البناء . ومصانع القطن موزعة فى أماكن مختلفة ، وعددها جميعا خمسة عشر ، بها ١٤٥٠ دولابا للغزل ، منها ١١٥ للغزل الرفيع ، والباقى للمنسوجات الخشنة . أما آلات النسج فتصنع ٣٦٠٠ ثوب يوميا فى الشتاء ، وستة آلاف فى الصيف . وفضلا عن مصانع القطن ففى الوجه البحرى كثير من الأنوال لنسج الـكتان يحتكرها الباشا ، وتمده سنويا بثلاثة ملايين ثوب يصدر بعض التجار الأوربيين قدراً منها إلى تريستا وليفورنة ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى قلة أجور العمال فحسب . ويصنع سنويا نحو مليونى ثوب من المنسوجات القطنية ، و ٢٥٠٠٠ ثوب من الحرير ، واثنا عشر ألفا من المناديل الملونة ، وكذلك خمسة عشر ألف ثوب من « المقصب » . أما معملا الدبغ فينتجان مائة ألف قطعة من الجلد ، كما تنتج معامل ملح البارود بطريقة البخر مائة ألف قنطار .

وكان للطبيعة أثر جوهرى فى أن تصبح مصر إقليما زراعيا ، بفضل ماحبتها به من تربة خصبة غنية ، وبفضل تلك الآلة المائية العجيبة ألا وهى النيل ، الذى يمدها بالسماد وماء الرى فى أوقات منتظمة . وقد فشل محمد على فى مشروعاته بعد نفقات طائلة تكبدها فى سبيل إنشاء المصانع وشراء الآلات البخارية وإعداد المهندسين والعمال ، ومع ذلك فإنه مازال متشبثا بهذا الاحتكار الصناعى ، ولـكنه سيعلم بالتجربة ، وبخاصة إذا توطدت أركان السلام ، أن

هذا الاحتكار يحول دون دخول رءوس الأموال الأجنبية إلى مصر ، كما يحول دون إنشاء مؤسسات دائمة فيها .

ولما كان الباشا يعلم مقدار الشهرة الدائمة التى تمتع بها أفيون طيبة منذ عهد طويل فى أوربا ، فقد رغب فى إحياء زراعته . وتحقيقا لهذا الغرض أرسل إلى أزمير يطلب بعض الأرمن الذين ألفوا زراعته فى آسيا الصغرى . ويتراوح مقدار ماتنتجه مصر الآن من الأفيون بين ١٥ ، ٢٠ ألف أقة سنويا وتساوى الأقة حوالى رطلين وثلاثة أرباع الرطل .

أما ملح البارود فيبلغماينتج منه بطريق البخر نحو مائة ألف قنطار يحتفظ منها الباشا بالكمية التى يحتاج إليها فى صنع البارود ، ويبلغ مايصدر منه حوالى سبعين ألف قنطار .

وقد زرع مايربو على مليون من أشجار التوت لتربية دودة القز فى السهل الذى يمتد من الدلتا إلى صحراء الشام ، كما زرعت هذه الأشجار فى ثلاثمائة فدان فى سهل أسيوط العظيم ، حتى أصبح مجموع مايوجد منها فى مصر أربعة ملايين شجرة . وتنتج الأوقية الواحدة من البيض عادة ٧٢٠ شرنقة . ويمكن الحصول على رطل من الحرير من كل ٢٥٠ إلى ٢٦٠ شرنقة . ولا تضارع أوراق شجرة التوت فى مصر من حيث العدد أو الحجم مثيلاتها فى سوريا أو أوربا ، أما المنسوجات الحريرية المصنوعة فى مصر فليست من النوع الجيد ، وقد بلغت قيمة ما استورد من هذا الصنف فى عام ١٨٣٦ عشرة ملايين من القروش ، أما الحرير الذى تنتجه مصر فيبلغ مقداره عشرين ألف أقة سنويا .

ويزرع القصب بكثرة فى الوجه القبلى حيث يصنع السكر وتجرى عملية تكريره . غير أن السكر المستورد من فرنسا أرخص منه ثمنا . وقد استخدم إبراهيم باشا حديثا اثنين من جميكا فى منشآت واسعة لعمل السكر بالصعيد ، ولكنى لاأعلم من نتائج هذا شيئا . وقد بلغت قيمة مااستوردته البلاد من السكر فى عام ١٨٣٦ مليونين ونصف مليون من القروش .

وتختلف كمية محصول القطن كثيرا تبعا لارتفاع النيل أو انخفاضه ، وتبعا لمساحة الأراضى التى يأمر الباشا بزراعتها قطنا . أما القطن المصرى فممتاز فى نوعه حقا .

وتوجد معامل للنيلة بجهات مختلفة فى شبرا ومديريتى الشرقية والقليوبية ، وكذلك فى منوف وأشمون وبنى سويف والفيوم . ولكن النيلة التى تنتجها مصر من صنف ردئ للغاية ، ويتراوح مقدارها بين خمس وعشرين وثلاثين ألف أقة ، وبلغت قيمة ماصدر منها فى عام ١٨٣٦ سبعة ملايين من القروش .

وبعد فإن ماذكرته آنفا هو أهم مايتصل بالصناعة فى مصر ، أما فيما يتصل بالصناعة

فى الشام وكريت فإنى أرجو الرجوع إلى مادونته من تقارير عن هذين البلدين فى عامى ١٨٣٦ ، ١٨٣٣ .

المالية

لم تنشر فى مصر أية ميزانية مضبوطة ، وإذا شئنا الدقة فى التعبير قلنا إنه لم ينشر بها قط شىء يتصل بهذا الموضوع . ولذلك فإن البيانات التى أدلى بها الآن عن ميزانية عام ١٨٣٥ ، مستقاة من مصادر مختلفة ، ولكنها فيما أعتقد مصادر يمكن الاعتماد عليها ، والوثوق من صحة معلوماتها إلى حد كبير .

ولقد كان كبار التجار من مختلف الجنسيات وبعض موظفى الحكومة المطلعين على حقائق الأمور أهم من حصلت منهم على بيان بالإيرادات ، أما المصروفات فقد أمكن معرفة مقدارها ونوعها من كبار الموظفين فى كل مصلحة ومن مصادر أخرى أمكن الاتصال بها للوقوف على معلومات فى هذا الشأن . ويقرر الباشا نفسه أن دخله السنوى يبلغ ١٫٢٠٠٫٠٠٠ كيس أى ٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ من الدولارات . غير أن هذا الرقم لابد أن يكون مبالغا فيه ، لأنى أعرف من أوثق المعلومات التى أمكننى الوصول إليها أن دخل مصر يتراوح عادة بين ١٨ ، ٢٣ مليونا من الدولارات ، ولم يزد على ٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ إلا فى سنة واحدة فحسب .

الإيرادات

ضرائب على الأملاك	القيمة بالقروش
الميرى أوخراج الأراضى من ٢ إلى ٣ دولارات عن الفدان تبعا لجودة الأرض	١٤٠٫٥٠٠٫٠٠٠
عشور النخيل	١٠٫٧٠٠٫٠٠٠
رسوم التركات (بيت المال وتشمل الممتلكات والحدائق فى القرى ...	٣٠٠٫٠٠٠
عوايد الوكايل والأسواق والمنازل	٣٥٠٫٠٠٠
على الأشخاص	
الفردة أوالضريبة الشخصية (وقدرها ٣٪) من دخل الأشخاص المعروف أوالمفترض وجوده	٣٧٫٥٠٠٫٠٠٠
فرضة الرءوس على الذميين أى الوطنيين المسيحيين والرعايا اليهود ...	٥٠٠٫٠٠٠

ضرائب أخرى	القيمة بالقروش
رسوم وعوايد المراكب والسمك	١٫٧٠٠٫٠٠٠
الملح	٣٠٠٫٠٠٠
المجازر (السلخانات) — الجلود والشحم	٥٫٠٠٠٫٠٠٠
أرباح دار الضرب (الضربخانة)	٥٠٠٫٠٠٠
رسوم صب الفضة وشغل المقصب	٢٢٥٫٠٠٠
عوائد الدخولية	
مكوس على المأكولات	١١٫٠٠٠٫٠٠٠
ضريبة على الحبوب عند دخولها القاهرة	٧٥٠٫٠٠٠
الجمارك وعوائد الالتزامات	
ضرائب جمرك الإسكندرية	٤٫٧٥٠٫٠٠٠
« « دمياط	٢٫٥٠٠٫٠٠٠
« « بلاق (ميناء القاهرة)	٢٫٢٥٠٫٠٠٠
« « السويس	١٫٥٠٠٫٠٠٠
« « القصير	١٫٥٠٠٫٠٠٠
« « دراو	١٥٠٫٠٠٠
« « أسيوط	٣٥٫٠٠٠
رسوم على البضائع الواردة من سوريا	١٢٥٫٠٠٠
عوايد الالتزامات	
عوايد عن صيد السمك فى بحيرة المنزلة	٣٠٠٫٠٠٠
« « « « « « « الفيوم وبحر يوسف	٤٥٠٫٠٠٠
« « النبيذ والكحول والمشروبات الروحية	٩٫٥٠٠٫٠٠٠
« « السنامكى	١٢٥٫٠٠٠
« « زيت بذر الكتان وغيره من البذور	٢٥٠٫٠٠٠
أرباح بيع المحصولات	
الربح المتحصل من القطن الناعم طويل التيلة (نحو ٢٠٠٫٠٠٠ قنطار) ...	٣٢٫٥٠٠٫٠٠٠

القيمة بالقروش

الربح المتحصل من القطن البلدى (من النوع الواطى للتنجيد ٠٠٠ر١٦ قنطار) ٠٠٠ر٢٥٠

» » » السكر (٠٠٠ر٣٢ قنطار) ٠٠٠ر٠٠٠ر١

» » » النيلة (٣٠٠ر٧٧ بعد تجهيزها ، ٠٠٠ر١٠٠ أقة قبل التجهيز ٠٠٠ر٠٠٠ر٣

» » » الأفيون (١٥٠٠٠ أقة)... ... ... ٠٠٠ر٣٠٠

» » » العسل وشمعه ٠٠٠ر٧٥٠

أرباح بيع المحصولات

الربح المتحصل من الزعفران (٥٠٠ر٢ قنطار)... ... ... ٠٠٠ر٢٨٠

» » » الكتان وبذر الكتان (٠٠٠ر٥٠ قنطار من الأول ، ٠٠٠ر٦٠ من الثانى) ٠٠٠ر٠٠٠ر٤

» » » الحرير الخام (٠٠٠ر٦٥ أقة) ٠٠٠ر٠٠٠ر١

» » » السمسم وما إليه... ... ... ٠٠٠ر٦٠٠

» » » الطباق (٠٠٠ر١٠٠ قنطار) ٠٠٠ر٠٠٠ر٥

» » » الأرز(٠٠٠ر٨٠إردب من دمياط،٠٠٠ر٥٠إردب من رشيد) ٠٠٠ر٦٠٠ر٢

» » » القمح والفول والشعير والذرة والعدس ... الخ (٠٠٠ر٣٠٠ر٣ إردب) ٠٠٠ر٠٠٠ر١٣

أرباح من بيع المصنوعات

الربح المتحصل من ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ ثوب من البضائع القطنية ، ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ ثوب من الكتان ٠٠٠ر٠٠٠ر٦

» » » أنواع الحرير (٠٠٠ر١٥ ثوب من القصب) ٠٠٠ر٤٠٠ر١

» » » المناديل الملونة ٠٠٠ر١٥ ثوب من البفتة و٠٠٠ر١٢ منديل ٠٠٠ر٦٤٠

القيمة بالقروش

الربح المتحصل من الجلود الخام والمدبوغة والقرون وخلافها
(٠٠٠ر١٠٠ من جلود العجول والبقر والجاموس
والماعز والغنم ٠٠٠ر٥٠٠ر٣
« « « النطرون (كربونات الصودا) ٠٠٠ر٢٥٠
« « « ملح البارود (٠٠٠ر٥٠ قنطار تباع للتصدير ،
٠٠٠ر١٠٠ قنطار تستعمل فى عمل البارود) ٠٠٠ر٢٠٠
« « « ملح النوشادر
« « « الجير والجص والبلاط (بلاط ناعم من الحجر
لأرضية المنازل) ٠٠٠ر٠٠٠ر٢
« « « الحصر (تستعمل بمثابة أبسطة) ٠٠٠ر٤٠٠
« « « صمغ من سنار (٠٠٠ر٦ قنطار) ٠٠٠ر٤٨٠
« « « بن من اليمن ٠٠٠ر٤٠٠ر٥
« « « سن الفيل ٠٠٠ر٥٠

مجموع الإيرادات ٠٠٠ر٣١٠ر٣١١

المصروفات

ديوان الجهادية (الجيش والأسطول)

مرتبات (ونفقات أخرى) للجيش ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٥
« للأسطول ٠٠٠ر٠٠٠ر٤٠
مرتبات الباشوات والبكوات وكبار الضباط ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٩
مرتبات الباشوات (الفرسان والمشاة الأتراك غير النظاميين) ٠٠٠ر٥٠٠ر٧
مرتبات الفرسان البدو ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠
نفقات إنشاء السفن الحربية ومصاريف دار البحرية (الترسانة) ٠٠٠ر٥٠٠ر٣٣
نفقات المستشفيات العسكرية ومجلس الصحة ٠٠٠ر٥٧٠

الصناعة	القيمة بالقرش
المبانى العامة والأعمال الجارية	٤٫٠٠٠٫٠٠٠
سواقى الرى وغرس الأشجار...	١٫٤٠٠٫٠٠٠
الأشغال العامة والمحاجر والقناطر النيلية	١٠٫٥٠٠٫٠٠٠
إنشاء وتطهير الترع وإصلاح الكبارى والسدود ... الخ	٥٫٥٠٠٫٠٠٠
صيانة المصانع ومرتبات الوظفين الأوربيين والعمال من أبناء العرب... ...	١٦٫٣٠٠٫٠٠٠
ثمن لوازم من أوربا كالنحاس والحديد والقصدير والصفائح والرصاص الخ...	٤٫٢٠٠٫٠٠٠
الإدارة	
مرتبات الكتبة والمترجمين وموظفى الإدارات المختلفة	١٨٫٠٠٠٫٠٠٠
نفقات المصالح الإدارية والمديرين والمأمورين ومن إليهم	٦٫٠٠٠٫٠٠٠
الديوان العالى والشرطة والباش أغا	٥٠٠٫٠٠٠
معاشات الملتزمين القدامى أو مستأجرى القرى	١٫٢٥٠٫٠٠٠
نفقات الشئون الدينية والدبلوماسية	
نفقات المبعوثين والهدايا المرسلة إلى استانبول	١٫٠٠٠٫٠٠٠
نفقات المساجد	١٫٠٠٠٫٠٠٠
نفقات قوافل الحجاج وهبات لمساجد مكة والمدينة	١٫٠٠٠٫٠٠٠
معاشات ونفقات حريم الباشا	١٫٠٠٠٫٠٠٠
هدايا وما إليها	١٫٥٠٠٫٠٠٠
بلاط الوالى	٥٫٠٠٠٫٠٠٠
العلوم	
نفقات المدارس الحربية والمدنية	٢٫٥٠٠٫٠٠٠
« « الابتدائية والكتاتيب	١٥٠٫٠٠٠
نفقات تعليم المصريين فى انجلترا...	٦٠٠٫٠٠٠
جزية الباب العالى (ترسل إلى استانبول)	٨٫٧٥٠٫٠٠٠
مجموع المصروفات لعام ١٨٣٥	٣٠٦٫٥٠٠٫٠٠٠
« الإيرادات « «	٣١١٫٣١٠٫٠٠٠
زيادة الإيرادات على المصروفات	٤٫٨١٠٫٠٠٠

ويتضح من هذه الميزانية أنه كان هناك فائض فى عام ١٨٣٥ يبلغ أقل من خمسة ملايين قرش أى ٢٥٠٫٠٠٠ دولار . ويلاحظ كذلك أن محصول القطن كان ضئيلا فى تلك السنة بسبب انخفاض النيل ، كما أن مبلغ ٦٫٠٠٠٫٠٠٠ قرش قد أدمج فى نفقات دار الصناعة ، وهو ما أنفق على الباخرة النيلية . وزيادة على ذلك فقد خفضت مرتبات الباشوات وكبار الضباط فى ذلك الحين نحو الثلث على الأقل ، مع أنها كانت عالية حتى بلغت ٢٩٫٣٠٠٫٠٠٠ قرش فى سنة ١٨٣٥ . أما الأعمال الخاصة بالقناطر الخيرية وما يتطلب منها نفقات باهظة فقد تركت جانباً ، كما أنقصت مخصصات الباشا نفسه ، وبدأ الإصلاح يتناول جميع المرافق . وقد ازداد الدخل زيادة كبيرة نظراً لاطراد الزيادة فى الأرضى المزروعة ، حتى لقد بلغت الآن ٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ دولار أى ٥٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ قرش . على أنه كان من الضرورى من ناحية أخرى أن تزيد المصروفات زيادة كبيرة نتيجة لنمو الجيش ، وما تتطلبه صيانة الأسطول التركى من نفقات ومايتقاضاه رجاله من رواتب . هذا فضلا عن مرتبات الألبانيين الذين جىء بعدد كبير منهم إلى مصر وسوريا . أما معاشات الملتزمين فإنها تتناقص سنة بعد أخرى بسبب ما يحدث بينهم من وفيات . ويشترى الباشا الجزء الأعظم من المحصول بأن يخصم مقدار الميرى ، ثم يدفع فى نظير الجزء الباقى أذونات على الخزانة ويفيد الوالى كثيراً من وراء هذه العملية ، لأنه بذلك لا يكاد يدفع شيئاً ، فضلا عن أنه يجنى أرباحاً وفيرة من بيع مختلف المحصولات . ومع أنه ليس هناك دين عام ، لأن الباشا كان يرفض على الدوام أن يستدين أى قدر من المال فى صورة قرض وطنى رغم المبالغ الكبيرة التى قدمت إليه والإلحاح عليه فى قبولها ، ومع أن الإيرادات تربى على المصروفات ، فما تزال الخزانة تتأخر كثيراً فى دفع ما عليها . ويرجع ذلك إلى عدم وجود أى تنظيم مالى ، كما يرجع إلى اختلال نظام النقد ، فلو أن مصر اتخذت لنفسها أنظمة مالية سليمة ، ثم استخدمت فى الزراعة ما تضيعه فى الحروب من مال ورجال ، لأصبحت بلا مراء من أغنى دول العالم .

وجدول الصادرات والواردات يسترعى النظر حقاً .

السنوات	الصادرات	الواردات
١٨٣٠	١٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ قرش	١٧٥٫٠٠٠٫٠٠٠ قرش
١٨٣١	٢٠٥٫٠٠٠٫٠٠٠ «	١٩٥٫٠٠٠٫٠٠٠ «
١٨٣٢	١٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ «	١٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠ «
١٨٣٣	١٨٥٫٠٠٠٫٠٠٠ «	١٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠ «
١٨٣٤	١٨٠٫٠٠٠٫٠٠٠ «	٢٦٥٫٠٠٠٫٠٠٠ «
١٨٣٥	٢٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠ «	٢٦٠٫٠٠٠٫٠٠٠ «
١٨٣٦	٢٧٥٫٠٠٠٫٠٠٠ «	٣٥٥٫٠٠٠٫٠٠٠ «

(هذه الأرقام مقربة)

واطراد الزيادة فى مقدار الواردات يحمل على الظن بأن الاستهلاك فى ازدياد ، وأن أحوال العمال لهذا السبب قد تحسنت .

حكومة مصر

تتألف حكومة مصر طبقا لأحدث تنظيم وضع لها من ستة دواوين كبيرة . فتشمل إدارة ناظر الداخلية شئون الشرطة والأسواق والتموين والنقابات والقضاء والشرع . ويشرف ناظر المعارف العمومية على الزراعة والهندسة والحرس والأشغال والمبانى العامة وكذلك الترع و « البوسطة » والمدارس والمطبعة . أما ناظر الحربية فنوط به ما يتصل بشئون التجنيد وتعليم الجنود وتوزيعهم وتسليحهم كما يشرف على المستشفيات العسكرية وأعمال التحصينات . ويتبع نظارة المالية جباة الضرائب ورؤساء أقلام الصرف وموظفو « الضربخانة » وما إلى ذلك . أما ناظر البحرية فيدخل فى اختصاصه بناء المراكب الحربية والإشراف على دار الصناعة (الترسانة) كما يهيمن على جميع شئون « ديوان البحر » . وأما ناظر الخارجية والتجارة فنوط به أمر العلاقات الدبلوماسية جميعها مع قناصل الدول العموميين وكذلك المراسلات مع أوربا كما أنه معهود إليه بإدارة المخازن التجارية الحكومية أو (الشون) والإشراف عليها وكذا الجمارك والالتزامات والصفقات والمزايدات الخاصة ببيع غلات الحكومة كالقطن والحبوب وغيرها . ومع ذلك تتغير هذه الإدارات والمصالح من وقت لآخر تبعا لإرادة الوالى وأهوائه .

عقود الزواج

لقد تلقى المشايخ من رجال الدين والقضاء ممن يقومون بكتابة عقود الزواج والطلاق

أمرا من محمد على بإعداد سجلات بأسماء المواليد والوفيات فى جميع المدن والقرى المصرية ، وقد تكون هذه السجلات مضبوطة فيما يتصل بالوفيات غير أن أطفالا كثيرين يولدون فى داخل الحريم ، دون أن تصل أنباء ولادتهم قط إلى علم ولاة الأمور . وفى الوقت الحاضر أبعدت الجبانات خارج جميع المدن والقرى محافظة على الصحة ، كما اتخذت وسائل أخرى مماثلة لتحقيق هذه الغاية ، كنقل أسواق السمك وأماكن الذبح إلى أرض خلاء بعيدة عن المساكن .

ومن المتعذر التحقق من عدد سكان مصر ، لأن وجود العدد العظيم من المساكن المخصصة للحريم جعل من المستحيل معرفة عدد المواليد أو السكان على وجه التحقيق ، إذ يطبق نظام الحريم هذا على المساكن التى يقيم بها سيدات من القبط . ومع ذلك فقد أمكن تقدير سكان مصر تقديرا عاما بنحو ٠٠٠٠ ر٣٠٠ ر٢ نسمة كما يقدر بنحو ٠٠٠ ر٥٠٠ ر١ نسمة عدد سكان النوبة ودنقلة وسنار مجتمعة ، وهى الأقاليم التى أخضعها الباشا من أعوام مضت وتتمتع بهدوء شامل تحت حكمه . أما محمد على فيقدر سكان مصر بحوالى أربعة ملايين ، وسكان النوبة وما إليها بأكثر من مليون

والبيان التالى فيما يخيل إلى يحوى أدق تقدير استطعت الحصول عليه لسكان مصر :

أتراك	٠٠٠ ر١٥
فلاحون	٠٠٠ ر٨٠٠ ر١
أقباط	٠٠٠ ر١٤٥
نوبيون	٠٠٠ ر٧
مماليك	٠٠٠ ر٤
عرب (تعداد ست عشرة قبيلة من رعاة النعم)	٠٠٠ ر٥٠
يونانيون وشوام	٠٠٠ ر٨
أرمن	٠٠٠ ر١٥
يهود	٠٠٠ ر٣
زنوج (ذكور)	٠٠٠ ر٥
زنوج (إناث)	٠٠٠ ر١٣
أوربيون ومشمولون بالحماية	٠٠٠ ر٣٠
جملة السكان	٥٠٠ ر٢٣٥ ر٢

الجيش

فى أوائل عام ١٨٣٧ ، كان هناك واحد وثلاثون آلايا من المشاة ، عدد رجالها (فى حالة اكتمالها) ٩٤,٠٠٠ جندى . وكان هناك ثلاثة عشر آلايا من الفرسان ، عدد أفرادها عشرة آلاف ، وستة آلايات من المدفعية تعدادها ٤٨٠٠ جندى . وجميع هؤلاء الجنود من المصريين والسوريين . وفضلا عن ذلك فهناك نحو ١٠,٠٠٠ من الفرسان والمشاة الأتراك غير النظاميين والألبانيين . ويتقاضى الجندى النظامى من المشاة خمسة عشر قرشا فى الشهر ، ويتقاضى الجندى الواحد من الحرس — والحرس عبارة عن آلايين — خمسة وعشرين قرشاً فى الشهر ، ومثله الجندى من السوارى . أما الجندى فى سلاح المدفعية فيتقاضى ثلاثين قرشاً فى الشهر ، هذا فضلا عما يصرف لكل هؤلاء من غذاء وكساء . على أنه كان هناك إلى جانب ذلك عدد من فرسان البدو والمغاربة يتراوح بين خمسة عشر ألفاً وعشرين .

وكان كل باشا يتقاضى حتى عام ١٨٣٨ ، ٤٣٢ كيساً (أى ٢١٦,٠٠٠ قرش) سنوياً ، بينما بلغ راتب البك ٢١٦ كيساً (أى ١٠٨,٠٠٠ قرش) ولكن هذه الرواتب خفضت الآن بمقدار الثلث تقريبا . وفى نهاية عام ١٨٣٩ كان عدد الجيش قد زاد زيادة عظيمة فأصبح يتألف من أربعة وثلاثين آلايا من المشاة ، وخمسة عشر آلايا من الفرسان وستة آلايات من المدفعية المشاة ، وآلايين من المدفعية الراكبة (السوارى) وطابورين لنقل المهمات ، وطابور لهندسة الطرق والألغام ، هذا إلى ثمانى عشرة من بطاريات الميدان كل منها تتألف من ست قطع .

وفوق ذلك شرع الباشا فى تأليف حرس وطنى بالإسكندرية والقاهرة وغيرها من المدن الهامة فى مصر ، كما أخذ يسلح العمال فى مصانعه حتى يؤلف منهم قوة من الرديف قد يصل عددها إلى أربعين ألف رجل هذا إلى أنه ألحق بهذه الخدمة العربان الضاربين فى الصحراء ، وقد يصل عددهم إلى ستة آلاف فارس من البدو .

ولناظر الحربية الحق فى الترقية إلى جميع رتب الجيش ، غير أن من واجبه أن يستشير مجلساً من كبار الضباط عند إحداث تغييرات جوهرية أو إبرام أى عقد من العقود ، ويشرف قائد المدفعية إشرافا مباشراً على دور الصناعة الحربية « الترسانات » والمسابك ومصانع الأسلحة وما إلى ذلك . غير أن كليهما — أى قائد المدفعية وناظر الحربية — يرسلان إلى الوالى تقارير «جرانيل» عن أعمالها بانتظام . وترسانة القاهرة بناء كبير جميل . وينتج هذا المصنع شهريا سبعمائة بندقية ، كما يجرى به صنع « أطقم » الخيل وعربات المدافع

والخيام وكل أنواع العتاد الحربى . وهناك كذلك مسبك لصنع مدافع الميدان النحاسية ، وفى الحوض المرصود مصنع لإنتاج ألف بندقية فى الشهر الواحد .

البحرية

لدى البحرية عدد من السفن لا بأس بها ، غير أن البوارج الثمان على جانب كبير من الضعف إذ أنها أنشئت فى عجلة ، أما البحارة من نوتية وأنفار فعددهم أربعة عشر ألفاً ؛ يتقاضى كل منهم فى الشهر الواحد مبلغا يتراوح بين خمسة عشر قرشا وعشرين . وقد بدأ العمل فى دار الصناعة فى عام ١٨٣٠ ، وهى الآن فى حالة حسنة ، فالمخازن جيدة الأثاث وموضع عناية كبيرة ، ويشرف عليها جميعا لطيف بك ، وهو تركى كان قبودانا لإحدى بوارج الباشا ، وأما محمد بك كبير مهندسى بناء السفن ، فقد نشأ فى انجلترا تحت إشراف مستر « فتشام » Fitcham الذى يثنى على مواهبه ومقدرته ومهارته ثناء عاطراً .

وتصنع فى ترسانة الإسكندرية أشرعة السفن والحبال وغيرها كما يصنع بها بيت الإبرة . ومنذ عهد قريب تولى أبناء العرب وحدهم صنع قرويت كبير بديع يقوده الآن سعيد بك نجل الجناب العالى . وكل شىء فى هـذا القرويت من صنع مصر عدا المدافع والقذائف . ومع هذا فقد صنعت « دبانات » البنادق فى الإسكندرية كما كان يطرق النحاس فى مدينة القاهرة ، وفى استطاعة كل ذى مكانة من الأوربيين أن يزور هذه « الترسانة » فى أى وقت دون أن يعترضه الحراس ، ويبادر المشرفون على المصانع والمخازن بالإجابة عن كل ما يوجه إليهم من أسئلة .

وقد أمر الباشا ببناء غرفة فى دار الصناعة كثيرا ما يذهب إليها عندما يريد تفقد أحوال الدار واستقبال قواده البحريين ومن إليهم . وهناك فى بلاق ترسانة صغيرة ، تقع على النيل وتبعد نحو ميل عن القاهرة ، تبنى فيها السفن البخارية ومختلف السفن النيلية التى يحتاج إليها الباشا .

ولما كنت قد فقدت أو وضعت فى مكان لا أذكره الآن مذكراتى التى تحوى العدد الصحيح للسفن التى يتألف منها أسطول الباشا ، فإنى مضطر إلى أن ألتمس الرجوع إلى آخر بيان بعثت به إلى وزارة الخارجية . على أننى أعتقد أن هنالك إحدى عشرة بارجة صالحة للعمل ، وبارجتين لا يزال العمل فيهما جارياً ، وست فرقاطات ، وعشرة قراويت وأباريق ، هذا فضلاً عما هنالك من بواخر . ويقرر جميع ضباط البحر البريطانيين الذين شاهدوا أسطول

محمد على أن سفن هذا الأسطول وبحارتها وعتادها وإدارتها على أحسن ما يكون من النظام وجودة التنسيق .

الجمارك والاحتكار

تأتى الرسوم الجمركية بدخل زهيد جدا بالقياس إلى ما يمكن أن تأتى به وما يجب أن يبلغه الدخل المتحصل منها . وهناك من اقترح على الباشا أن يفرض ضرائب ثقيلة على الصادرات ، وأن يزيل قيود الزراعة ، ويطلق بيع المحصولات ، ولكن الباشا وجد ، أولاً : أن الجهد الزراعى فى مصر يستلزم دائما تنظيما وتحديدا فى جملته وتفصيله وأن الفلاح إذا ترك وشأنه رجع إلى ما اعتاده من الإهمال والكسل واقتصر على زراعة الفول والذرة ، وثانيا : أنه سوف يترتب على ذلك أن يصبح فرض الضرائب على الصادرات أمراً خياليا يستحيل تنفيذه ، وثالثا : أن هذه الرسوم مهما زادت قيمتها فلن تتعادل مع الأرباح المتحصلة من بيع المحصولات فضلا عن أنها ستكون مبعثا لشكاوى مرة من جانب التجار الذين تتعطل أعمالهم بسببها ، ورابعا . أن من الواجب أن نضيف إلى هذا كله خطر التهريب ، ولما كان من المتوقع أن يشتغل به الأوربيون ، فإن مقاومته تصبح أشق من مقاومة ما يقع من غش وتلاعب فى بيع المحصولات ، وهو أمر نادر الحدوث فى الحقيقة ، لأن الفلاحين لا يعرفون من يطالبون إليه شراء ما لديهم من القطن والنيلة . وقد تناولت موضوع الاحتكار على نحو أوفى عند الكلام عن الزراعة والصناعة .

التعليم

تبدو النفقات التى تصرف على المدارس معتدلة ولا سيما أن التلاميذ فى مدارس الحكومة يتقاضون مرتبات بدلا من أن يدفعوا نفقة تعليمهم . وهناك ثلاثة أنواع من المدارس هى : أولا : المدارس الخصوصية — ثانيا : المدارس الابتدائية (مكاتب المبتديان) وثالثا : مدارس المساجد (الكتاتيب) .

وفى النوع الأول من المدارس ٤٥٠٠ تلميذ موزعون على النحو الآتى :

مدرسة الفنون والصناعات	٦٠٠ تلميذ
مدرسة الهندسة والمعادن	١٥٠ تلميذاً
» هندسة الطرق والكبارى	٥٠ »
» المدفعية	٦٠٠ تلميذ
» المشاة	٥٠٠ »

مدرسة الفرسان	٤٠٠	تلميذ
المدرسة التجهيزية	١٥٠٠	»
مدرسة الإدارة	٥٠	تلميذاً
« الطب (البشرى)	٧٠٠	تلميذ
» » (البيطرى)	٣٥٠	تلميذاً
	٤٥٠٠	تلميذ

وعدد تلاميذ النوع الثانى من المدارس أربعة آلاف ، والنوع الثالث تسعة آلاف . ومدرسة البنات الأميرية الوحيدة هى مدرسة الولادة ، ولا تدخل مدارس المساجد (أو الكتاتيب) فى ميزانية الحكومة إذ ينفق عليها من الأوقاف الخيرية ، ومما يدفعه التلاميذ .

وقد أسست مدرسة الدفعية فى طرة فى عام ١٨٣١ على يد أنطونيو سيكورا Don Antonio de Sequera ، وهو الآن قائد فى أسبانيا ورئيس كلية الدفعية فى سيجوفيا Segovia ويختار ضباط الدفعية من بين طلبة هذه المدرسة ، وقد كانوا ممتازين حقاً فى عهد الجنرال سيكورا . ومع أن المدرسة ما زالت موضع التقدير ، إلا أن مستواها قد هبط عن ذى قبل. أما مدرسة الفرسان فى الجيزة فمكانها القصر الذى كان يشغله مراد بك زعيم المماليك ، ويديرها ڤاران Varin بك الياور السابق للمرشال جوڤيون سان سير Gouvion St Cvr وهى مدرسة ذات نظام ممتاز . ومقر المهندسخانة قصر المرحوم إسماعيل باشا بن محمد على فى بلاق . أما ديوان المدارس وموظفوه فيشغلون قصراً فسيحاً فى القاهرة ، كان من قبل سكناً للجنرال كليبر . وفضلا عن ذلك فهناك مدرسة للمشاة ، وأخرى للموسيقى العسكرية (الأوربية) بالخانقاه .

الترع

لقد ازداد عدد الترع فى مصر فى العهد الأخير زيادة كبيرة ، كما أن حالتها تحسنت تحسناً ظاهراً . ويوليها الباشا فى الوقت الحاضر شطراً كبيراً من عنايته ، ويظهر أنه يتبع إلى حد ما تلك التعليمات التى تضمنها كتاب عمرو بن العاص إلى الخليفة عمر حيث يقول « الذى يصلح هذه البلاد وينميها ، ويقر قاطنيها فيها ، . . . ألا يستأدى خراج ثمرة إلا فى أوانها ، وأن يصرف ثلث ارتفاعها فى عمل جسورها وترعها . فإذا تقرر الحال مع العمال فى هذه الأحوال تضاعف ارتفاع المال ، والله تعالى يوفق فى المبدأ والمآل » .

ويربى عدد الترع الكبرى فى مصر على العشرين . ويبلغ طولها نحو أربعمائة فرسخ . وكان طولها فى عهد الخليفة ستمائة . ومع هذا فقد عمل محمد على كثيراً وما زال يعمل على تحسين الترع ، وذلك لاقتناعه بأن هذه الوسيلة بنوع خاص هى التى تكفل رى الأراضى فى الوقت المناسب ، وأن مساحة الأراضى الصالحة للزراعة تزيد بنسبة ما يستطيع شقه من هذه الترع ، كما يزيد تبعاً لذلك إنتاج البلاد .

التحسينات العامة

شهدت مدينة الإسكندرية تحسينات شاملة نافعة ، إذ تألف مجلس فى عام ١٨٣٤ ، مهمته العمل على تحسين أحوال المدينة . وشكل هذا المجلس (الذى أطلق عليه اسم لجنة التحسينات) على النحو التالى : —

الكولونيل كامبل Campbell رئيساً .

١ — مسيو توسيجة قنصل عام اليونان .

٢ — القنصل ثوربورن Thurburn .

٣ — المستر هاريس Harris وهو تاجر بريطانى .

٤ — أحمد الغربى وهو الرئيس التركى للمحكمة التجارية .

٥ — طاهر افندى رئيس الضبطية .

٦ — المهندس الحربى التركى .

٧ — السنيور بوما Signore Poma سكرتير شرف .

٨ — السنيور مانسين Signore Mancine مهندس يتقاضى مرتباً شهرياً قدره ألفان من القروش (أى عشرون جنيهاً) .

ومنذ ألف هذا المجلس نقلت الجبانات المختلفة إلى خارج أسوار المدينة ، وبدئ فى إقامة الأبنية رويداً رويداً فوق بعض الجبانات القديمة ، دون أن يسترعى ذلك انتباه الناس . وقد أنشئ فى الجمرك مدخل جميل فسيح ومكان لنزول المسافرين ، وتحسنت أحوال الشوارع وأنشئت المجارى العامة ، كما أن عناية رجال الشرطة بجميع ما يتصل بالنظافة ازدادت عما كانت عليه الحال قبلا . وقد أعد ميدان فسيح بديع مستطيل الشكل وضع فيه أساس تشيد عليه الكنيسة الإنجليزية ، ويجرى العمل الآن لإنشاء فوارة من الرخام فى وسطه تستمد مياهها من الترعة . أما سوق السمك وأماكن الذبح فقد نقلت بأمر المجلس إلى مكان

أنسب ، كما وضعت المشروعات لإنشاء شوارع جديدة . وليس فى استطاعة أحد مهما علا مقامه ، ولو كان تركى الجنس ، أن يشيد منزلا فى الإسكندرية دون أن يحصل على إذن من المجلس .

وقد وهب الباشا عددا من الأوربيين من مختلف الجنسيات أراضى على جانبى الترعة قرب الإسكندرية فأقاموا منازل صغيرة وأنشئوا الحدائق والمزارع . ولإبراهيم باشا منزل ريفى أنيق ، وحديقة واسعة على مقربة من الإسكندرية ، ولسعيد بك مثل ذلك أيضاً . ومن الأمور التى تسترعى الانتباه ، تلك التحسينات التى تمت قرب القاهرة على يد إبراهيم بنوع خاص فقد مهدت الطرق ، وشقت الترع ، كما أنشئت الحدائق والمزارع الجميلة . وقد أقيم فى حى الأزبكية الفسيح بالقاهرة متنزه عام على جانب كبير من الجمال ، وكاد العمل ينتهى فيه عندما برحت المدينة فى إبريل عام ١٨٣٩ ، وسيكون فى هذا المتنزه طرقات وأزهار ومنابت للأشجار .

البوسطة

عمل ترتيب « البوسطة » بين الإسكندرية والقاهرة . وفى الخط جميعه إحدى وعشرون محطة سمح للوكلاء البريطانيين فى القاهرة والإسكندرية باستخدامها حتى يبلغ بعضهم بعضا أنباء وصول سفن البريد وورود المكاتبات إلى الإسكندرية أو السويس ، كما سمح باستخدامها فى أى غرض من أغراض الخدمة العامة . وقد اتضح أن سماح الباشا بذلك كان عظيم الفائدة للجمهور . وليس للباشا مصلحة للبريد ، ولهذا تنقل جميع الرسائل الحكومية بين القاهرة والإسكندرية على يد سعاة ، يستبدل بهم غيرهم فى كل محطة من محطات « البوسطة » . أما المكاتبات المتبادلة مع سوريا وغيرها فيحملها سعاة يركبون الهجن ، وكثيرا ما أرسلت وسلمت خطابات على يد هؤلاء السعاة ، ولم يحدث قط أن فقدت هذه الرسائل أو وقع خطأ فى توزيعها

الشرطة

حالة الشرطة طيبة ، ولكنها تقوم على نظام استبدادى . ومع ذلك فربما كان هذا هو النظام الوحيد الذى يلائم مصر على حسب مانعرفه عن حالة أهلها . وتتألف الشرطة من بضع مئات من الأتراك وأبناء العرب يدعون « جاويشية » . وهم مسلحون بسياط (كرابيج) مصنوعة من جلد أفراس البحر ، يضربون بها باطن القدم والأرداف أحيانا عند ماتتطلب المخالفات الصغيرة عقوبة سريعة . أما عند ارتكاب ماهو أخطر من ذلك ،

فإن المجرم يلقى به فى غيابات السجون ، ويحاكم أمام المحكمة المختصة . ويبذل الباشا كل جهد فى سبيل تحقيق العدالة والعمل للقضاء على الرشوة . ومما لاريب فيه أن سرعة إجراء العدالة فى مصر والشام كان لها نتائجها الحسنة على مايظهر ، فإن الجرائم هناك أقل منها بكثير فى معظم البلاد الأوربية وقد يكون فيها جميعا .

ويخضع الأوربيون خضوعاً تاماً لولاية قناصلهم القضائية . ويحرص الباشا حرصا شديدا على ألا يحدث أى تدخل فى هذه المزايا ، أوأن يتحيف أحد منها ، غير أن معظم الحكومات الأوربية والحكومة الإنجليزية بنوع خاص تنشد إصلاحا واسع النطاق فى هذا الصدد . وقد تناولت هذا الموضوع بإسهاب فى رسائلى ، ويكفى الآن أن أكرر القول بأن فى وسع أى فرد من الرعايا البريطانيين بمصر أو الشام أن يرتكب جريمة القتل وغيرها من أشنع الجرائم دون أن يلقى جزاء .

ويعهد أمر الشرطة فى مختلف المدن إلى « باش أغا » من الضباط العسكريين . وهو لايقل فى رتبته عن قائم مقام ، وإنما يشغل فى الوقت نفسه منصب ياور للحاكم أو القائد ، بينما يخضع له ضباط أقل منه رتبة يسمون « المحتسبين » ومن عملهم إلى جانب القيام بشئون الضبط والربط ، التفتيش على الأسواق وما إليها . ويصحبهم فى تجوالهم « قواصون » يحمل أحدهم ميزاناً ، حتى إذا اتضح أن أحد الباعة يحمل موازين غير مضبوطة وقعت عليه فى الحال عقوبة الضرب «بالفلقة» . وفى كل حى من أحياء المدن الكبرى رجل من العسكريين يدعى « شيخ الثمن » ، يباشر عمل القضاء والضبطية فى حيه .

الدين والتسامح

إنّ ضآلة ماخصص للإنفاق على المساجد لدليل على أن محمد على لايكاد يهتم بالدين اهتماما كبيرا . فهناك فى القاهرة مايزيد على مائة مسجد نصفها آيل للخراب بينما لم تسلم أوقافها من عقار وهبات ، وهكذا حال المساجد وأوقافها بصفة خاصة فى القرى . وقد حدث عندما اقترحت على محمد على فى إحدى المناسبات ، (بوصفى رئيسا للجنة التحسين والإصلاح) ، أن ينشىء فى الإسكندرية طريقا للعربات يمتد من الحى الإفرنجى إلى سراى الباشا وإلى الجمرك ، أن وجد الباشا بعد بحث المشروع أنه من المتعذر إنشاء الطريق دون هدم بعض المساجد ومبانى الأوقاف ، فأبلغنى أنه مع رغبته الشديدة فى أن يرى هذه الطرق تمد وتبنى ، ومهما كانت ميوله الشخصية لاتحول دون إنشائها ، فإنه لا يجرؤ مع هذا كله على إتيان

أمر قد يقضى على سمعته باعتباره مسلما حريصا على دينه .

أما فيما يتصل بما ينفقه الباشا على قوافل الحج إلى مساجد مكة والمدينة ، فمع أنه أزال كثيرا من العادات والتقاليد المصطبغة بالتعصب الدينى ، فقد أبقى الحج وشجع الناس عليه لفائدته العملية . فهذه الأسفار وقوافل الحج من شأنها أن توجد فى الواقع نوعاً من المواصلات المنظمة بين بلدين تفصل بينهما الصحراء ، وإن كانا يخضعان لحكومة واحدة كما يجتذب الحج إلى القاهرة فى كل عام عدداً يتراوح بين اثنى عشر وخمسة عشر ألف حاج من التجار ، ويؤدى إلى تبادل الرأى وانتشار التجارة بين الساحل الإفريقى بأجمعه والجزء العربى من ساحل البحر الأحمر .

والباشا متسامح جداً فى كل مسائل الدين ، حتى لقد تزوج بعض موظفيه الأتراك من إنجليزيات . فكبير مهندسى بناء السفن فى الترسانة ، وهو تركى يدعى محمد بك ، متزوج من سيدة إنجليزية أنجبت له أربعة أطفال ، ويعيش موظف آخر مع زوجة إنجليزية له منها طفلان . ومنذ حوالى ثلاث سنوات قام القنصل البريطانى فى الإسكندرية بإجراء مراسيم الزواج بين سيدة إنجليزية وأحد أبناء العرب ، (وهو متعلم فى إنجلترا وملحق بخدمة الباشا) وهؤلاء الرجال يسيرون علنا وهم متأبطون أذرع زوجاتهم ، ويعاملون أولئك الزوجات معاملة طيبة .

ويلتحق الصبيان المسلمون من أبناء العرب بمدرسة الإرسالية الانجليزية فى القاهرة ، ويرتلون الأناشيد الانجليزية وقت الصلاة . ولايحدث هذا فى طى الخفاء ، بل يعلمه آباؤهم . وإذا رغب أحد الأوربيين فى اعتناق الاسلام فإن الباشا لايعتبره مسلما إلا بعد إرساله أولا إلى قنصل دولته حتى يناقشه فى هذه الرغبة ويثنيه عن عزمه إذا استطاع . ويشغل كثيرون من الأوربيين والأقباط مناصب فى خدمة الباشا ، ويؤدى لهم رجال الحرس والديدبانات ومن إليهم نفس مايؤدونه من تحية وتبجيل لرصفائهم الأتراك . ولدى بوغوص بك رجال من حرس الشرف يلازمون بيته على الدوام . والحقيقة أنه لايوجد بلد أكثر تسامحا من مصر ، بل إن المصريين على مايبدو ليحترمون الأوربيين المنتمين إلى طبقات راقية .

الباشا وأسرته

يبلغ محمد على من العمر نحو سبعين عاما ، ومع ذلك فهو قوى الجسم صحيح البدن ،

يحتفظ بحيويته وقواه العقلية فى ذروة نشاطها أما أولاده الذكور فهم : —

١ — إبراهيم باشا	وعمره	٥٠	سنة
٢ — سعيد بك	»	١٨	»
٣ — حسين بك	»	١٤	»
٤ — على بك *	»	١١	»
٥ — شملان بك**	»	١٠	سنوات
٦ — إسكندر بك	»	٩	»
٧ — محمد على بك***	»	٧	»

ولإبراهيم باشا ثلاثة أبناء أعمارهم على التوالى : ١٥ ، ١٣ ، ١٢ سنة . وهناك حفيد لمحمد على هو عباس باشا نجل ابنه المرحوم طوسون باشا . ويبلغ عباس باشا من العمر ستة وعشرين عاما وله ابنان .

طريق الهند

منذ عهد قريب ، فتح طريق للمواصلات بين انجلترا وممتلكاتها فى الهند نرجو أن يظل مفتوحا على الدوام . ولم يستخدم هذا الطريق حتى الآن إلا فى نقل الخطابات والمسافرين وما معهم من متاع ، ولكن من المنتظر أن يستخدم قريبا فى نقل المتاجر . كذلك أصبح لهذا الطريق فى السنوات الأخيرة من الأهمية العظيمة ما يحملنى على ثقة من أنه سيلتمس لى العذر إذا شغلت التفصيلات التى أقدمها عنه صفحات كثيرة ، وكانت على شيء من الإملال . فقد أولى بونابرت الهدف المقصود من هذا الطريق شطراً كبيراً من عنايته ، فقام مهندسوه باختبار الأراضى ، وكتبوا تقارير عن ذلك الموضوع الهام ، غير أن طريقى مصر وسوريا لم يوضعا موضع التجربة إلا منذ شيوع استخدام البخار ، وعلى الأخص خلال السنوات الثلاث الأخيرة . ويمر الطريق الأول ببرزخ السويس والبحر الأحمر ، أما الثانى فيمر بالخليج الفارسى ونهرى دجلة والفرات وسوريا . ولعله من المناسب قبل الدخول فى تفصيلات تتصل باستخدام طريق السويس والبحر الأحمر فى الوقت الحاضر ، أن أرسم صورة موجزة عن مشروعات المهندسين الفرنسيين فى أثناء احتلال الجيش الفرنسى القطر المصرى . وهذه

(*) يظهر أن كامبل يقصد على صديق وقد توفى فى عام ١٨٣٦ .

(**) لم نعثر على هذا الاسم بين أبناء محمد على .

(***) أغفل كامبل من أبناء محمد علي الأحياء محمد عبد الحليم (١٨٣١ — ١٨٩٤) .

تتضمن أولا شبكة من الترع فى أرض الدلتا حتى مدينة الإسكندرية ، وثانياً حفر قناة عبر البرزخ بين البحيرات المرة ومدينة بلوز القديمة . وهذه القناة هى خير أداة لوصل البحرين الأحمر والأبيض . ولو تمت لساعدت مياه البحيرات المرة على تعميقها إلى الحد الذى يسمح بمرور السفن الكبيرة . وقد قال المهندسون الفرنسيون فى تقريرهم ، « فى رأينا أن قناة تحفر فى هذا الاتجاه أكثر فائدة من قناة داخلية ، إذ أن الملاحة تكون فيها أقرب إلى الكمال ، لأنه سيكون من السهل ضمان بقائها أعمق من الأخرى ، بفضل التيار المائى الذى يغذيه الخزان العظيم الناشىء عن البحيرات المرة ، حيث يؤدى انحدار المياه إلى زيادة سرعتها زيادة تجعلها قادرة على أن تمنع تكون الرواسب الرملية التى تجلبها الرياح من الصحراء ، ولن يكون هناك أى خطر من تكون حاجز ، لأن مياه البحر لن تحدث رواسب طينية ، كما أن تيار الماء يمكن حصره بين رصيفين ، مما يضمن بقاء القناة مفتوحة عميقة على الدوام . وما دامت هذه القناة ستكون صالحة للملاحة فى كل وقت ، فقد يزيد ذلك فى سهولة الانتفاع بالرياح الملائمة فى البحر الأحمر . ونضيف إلى ذلك أننا إذا لم نجد صعوبات فى إعادة تطهير القناة ، والاحتفاظ بعمقها إلى الحد المطلوب بين مدينة السويس ومرفئها فإننا نقترح أن ننشىء للقراويت والفرقاطات طريقاً فى البرزخ يصل البحرين الأبيض والأحمر مباشرة .

وقد قدر أن طول هذه القناة ٦٥٫٥٠٠ قامة ؛ كما قدرت النفقات بمبلغ ٩٫٢٨٧٫٠٠٠ من الفرنكات غير أننى لا أظن — حتى إذا أمكن تنفيذ هذا المشروع — أن من مصلحة بريطانيا فتح قناة تسهل على الفرنسيين وغيرهم من الشعوب أن تكون لهم بواخر فى البحر الأحمر .

وقد اقترح بعض المهندسين الإنجليز إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس ، وبعد أن عاينوا الأرض ، قرروا أن الجزء الأكبر من الطريق ، (والمسافة بأكلها بين القاهرة والسويس تبلغ حوالى سبعين ميلا) ، مستو ومكون من صخور جيرية ، وليس فيه أية عقبة فى سبيل إنشاء خط حديدى . وقد أمر الباشا باستحضار قضبان حديدية وقاطرة بخارية من انجلترا لتنفيذ هذا المشروع ، ولكن الحرب التى اشتبك فيها أخيراً مع الباب العالى اضطرته إلى إهمال ذلك المشروع بسبب كثرة النفقات .

على أن إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس لن يزيد كثيراً فى سرعة نقل الرسائل فإن ذلك سوف يتطلب نحو ست ساعات ، بينما تنقلها الهجن الآن فى زمن يتراوح بين ثمانى عشرة واثنتين وعشرين ساعة . وطبقاً للترتيبات الأخيرة ، تصل الباخرة الإنجليزية

مدينة الإسكندرية فى اليوم التاسع عشر من كل شهر ، حاملة البريد الذى يغادر لنـدن فى مساء اليوم الرابع عن طريق فرنسا ، ثم تفرز الخطابات فى الإسكندرية بمعرفة رئيس البريد الإنجليزى ، وترسل على ظهور الحمير إلى النجيلة الواقعة فى منتصف الطريق إلى القاهرة ، حيث يستبدل بهذه الحمير غيرها سبق إرسالها من القاهرة ، لنعود بالبريد فى اليوم الحادى والعشرين فيفحص عنه عامل البريد فى القـاهرة ، ويراجعه طبقاً للكشف المرسل من الإسكندرية ، ويبعث به بعد ذلك إلى السويس على ظهر الهجن بحراسة أصحابها من البدو. ويصل البريد إلى السويس فى عصر اليوم الثانى والعشرين ، وبعد أن يتم هناك عامل البريد الفحص عنه ينقل إلى ظهر الباخرة ، فتبحر فى نفس المساء إلى بمباى .

وفى أثناء الشهور الثلاثة التى يفيض فيها النيل يرسل البريد براً إلى العطف عند نهاية ترعة المحمودية ، ومن ثم يرسل بالسفن إلى القاهرة . وتغادر الباخرة بمباى فى اليوم الأخير من كل شهر ، فتصل إلى السويس فى اليوم الثامن عشر (من الشهر التالى) ، ويصل بريد الهند إلى الإسكندرية فى مساء اليوم الحادى والعشرين .

ويبين الـكشف المرافق رقم (١) وزن الخطابات التى وردت شهريا من انجلترا من أغسطس سـنة ١٨٣٨ إلى نهاية سنة ١٨٣٩ . وفى ديسمبر من العام الأخير ، بلغت زنة الرسائل التى حملتها الباخرة الإنجليزية ٨٧٦ رطلا ، ولـكن هذا الرقم مقصور على الرسائل الواردة بطريق مرسيليا ، لأن الباخرة القادمة من فلموث Falmouth لم تصل إلى مالطة فى موعدها .

وألاحظ أن السفر مأمون إلى حد أن خطابا واحدا لم يتأخر أو يفقد طوال المدة التى عهد إلى فيها بوكالة شركة الهند التجارية الشرقية فى مصر .

أما فيما يتصل بتنقل المسافرين ، فإن فى النشرة المرافقة رقم (١٢) الإيضاح الـكافى . وأما الخطابات المرسلة بطريق الخليج الفارسى فترسل إلى البصرة ، ومن ثم الى بغداد بطريق نهر دجلة ، ومن بغداد ترسل إلى عانة أوهيت على نهر الفرات ، ثم ترسل من هناك عبر الصحراء إلى دمشق ، ومنها إلى بيروت . وهـذا الطريق ليس أطول من الآخر فحسب ، ولـكنه معرض لغارات مستمرة يشنها عربان البدو التابعين لباشوية دمشق على الضفة الغربية لنهر الفرات ولهذا لا يمكنه منافسة طريق السويس . وقد سمح الباشا بأن تكون للأوربيين بواخر فى النيل . ويحتمل على ما يظهر أن يستطيع المسافرون فى وقت قريب إتمام هـذه السياحة فى أربعة أيام بما معهم من متاع بدل تأخرهم خمسة أيام أو ستة ، كما هو حاصل الآن فى شأن السفر من الإسكندرية إلى السويس .

بيان عن البريد الوارد من انجلترا إلى الهند

من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٣٨ إلى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٣٩

التواريخ	من انجلترا	الوزن بالأرطال
سنة ١٨٣٨		
٢٩ أغسطس	على باخرة انجليزية .... فيرفلاى Firefly	١٠٨٧
٤ سبتمبر	« « فرنسية	١٧١
١٤ «	« « «	١٢
٢٦ «	« « انجليزية ...... بليزر Blazer	١٠٤٤
٢٩ «	« « فرنسية	٥٧
٦ أكتوبر	« « «	٣٤
١٤ «	« « «	٩
٢٤ «	« « «	١٨٩
٢٤ «	« « انجليزية بليزر	١١٧٦
٤ نوفبر	« « فرنسية	٢٤
١٤ «	« « «	١٨
٢٣ «	« « انجليزية ...... ڤلكانو Volcano	١٣٢٠
٢٤ «	« « فرنسية	١٥٩
٤ ديسمبر	« « «	١٨
١٤ «	« « «	١٥
٢٥ «	« « انجليزية ...... ڤلكانو	١٣٣٥
سنة ١٨٣٩		
٦ يناير	« « فرنسية	٢٤٠
١٤ «	« « «	٦٣
١٦ «	« « انجليزية ...... هيرمز Hermes	١٠٩٢
٥ فبراير	« « فرنسية	٦٠
١١ «	« « «	١٧٣
١٧ «	« « انجليزية .... هيرمز	١٣٨٣
٢٤ «	« « فرنسية	٣١
٦ مارس	« « «	٢٩
١٦ «	« « انجليزية ...... بليزر	١٥٥١
٢٥ «	« « فرنسية	٣٠٩
٤ إبريل	« « «	١١
١١ «	« « انجليزية ...... بليزر	١٥٧٧
١٤ «	« « فرنسية	٢٤٠
٢٤ «	« « «	٢٩

التواريخ	من انجـــلترا	الوزن بالأرطال
٤ مايو	على باخرة فرنسية	٦٠
٨ »	» » انجليزية ...... ماجار Magare	١٦١٤
١٣ »	» » فرنسية	٢٥
٢١ »	» » »	٤٤
٤ يونية	» » »	١٨٠
٥ »	» » انجليزية ...... ماجار	١٩٩٨
١٣ »	» » فرنسية	٤٧
٢٤ »	» » »	٢٥
٢ يولية	» » انجليزية ...... أكيرون Acheron	١٥٠٠
٤ »	» » فرنسية	٢٧٠
١٦ »	» » »	٣١
٢٥ »	» » »	٢٧
٣١ »	» » انجليزية ...... أكيرون	١٧٥٨
٤ أغسطس	» » فرنسية	٢٥٥
١٤ »	» » »	٤٩
٢٤ »	» » »	٩
٢٨ »	» » انجليزية ...... ڤلكانو	٢٣٠٤
٤ سبتمبر	» » فرنسية	٣٠
١٤ »	» » »	١٨
٢٤ »	» » »	٢١
٣٠ »	» » انجليزية ...... ڤلكانو	٢٣٠٤
٤ أكتوبر	» » فرنسية	٣٣
١٤ »	» » »	٢٢
٢٥ »	» » »	٢٥
٢٩ »	» » انجليزية ...... هيرمز	١٩٧٤
٤ نوفمبر	» » فرنسية	٢٩
٢١ »	» » انجليزية ... .. هيرمز	١٩٠٢
٢٦ »	» » فرنسية	١٨
١٤ ديسمبر	» » »	٨٠
١٩ ديسمبر	» » انجليزية	٨٧٦

وبعد فقد وضعت فى مكان لا أذكره مذكراتى الخاصة بالرسائل الواردة من الهند وهى فى ازدياد مطرد غير أنه يمكن الحصول على بيانات عنها من مجلس إدارة الشركة فقد كنت أبعث إليه بهذه البيانات فى كل شهر .

مصادر الكتاب

مجموعات المراجع

Bibliothèque Khédiviale. Catalogue..... Section européen II l'Orient. Le Caire 1899.

Bibliothèque Nationale de Paris (avant 1884). L'Ancien Catalogue (Casier : L'Afrique).

Bulletin de quelques ouvrages historiques, géographiques et sociaux sur Mohamed Ali Pacha..... Le Çaire 1931.

Catalogue. Institut d'Egypte 1859—1927. Caire 1927.

Gay, J. Bibliographie des ouvrages relatifs à l'Afrique et à l'Arabie. Paris 1875.

Guémard, G. Supplément (Addenda et Corrigenda à la Bibliographie Economique etc. Caire 1925.

Herbelot, B. Bibliothèque orientale. Paris 1697.

—— Bibliothèque orientale. Paris 1777—1779.

—— Bibliothèque orientale. Paris 1781—1783.

Ibrahim Hilmy (H. H. Prince). The Literature of Egypt and the Sudan from the earliest times to the year 1885 inclusive etc. (2 vols). London 1886—1888.

Maunier, R. Bibliographie Economique, Juridique, et Sociale De l'Egypte Moderne (1798—1916). Le Caire 1918.

Pratt, J. Modern Egypt. A List of references tò material in the New-York Public Library. New-York 1929.

أحمد الميهى ومحمد على الببلاوى : فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية (خمسة أجزاء) . المطبعة العثمانية بمصر ١٣٠٥ — ١٣٠٨ هـ .

وثائق غير منشورة

١ — المحفوظات المصرية — سراى عابدين .

(ا) دفاتر ومحافظ المعية (تركى ، وعربى)
(ب) الوثائق الأمريكية (صورة مأخوذة عن محفوظات وزارة الخارجية بواشنطن)
٢ — المحفوظات الانجليزية — وزارة الخارجية (لندن)

Public Record Office. (F.O.)

F. O. 78. Turkey (Egypt) Consular and Diplomatic Corresp. 1837-1884.

F.O. 78/381. Turkey. Report on Egypt and Candia by Dr. John Bowring.

F.O. 195/151 Egypt (1838-1840).

٣ — الوثائق الفرنسية — وزارة الخارجية (باريس)

Correspondance Politique—Egypte. vols 1—48 Années 1829—1870.

٤ — الوثائق النمساوية — وزارة الخارجية (ڤينا)

Egypte-General Consulat Zu Alexandrien und Cairo (1828—1881).

Turquie—Rapports politiques de Constantinople 1820—1879.

وثائق مطبوعة

Aristarchi, G. Législation ottomane, ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations, et autres documents officiels de l'Empire ottoman. (6 vols). Paris 1873—88.

Benis, A. G. Une mission militaire polonaise en Egypte. Caire 1938.

Bowring, J. Report on Egypt and Candia. London 1840.

Burgy, J. Recueil de tares et usages des principales villes de commerce de l'Europe, des Etats Unis et d'Egypte. Paris 1825.

Cattaui, R. Le Règne de Mohamed Aly d'après les Archives Russes en Egypte.

I. Rapports consulaires de 1819 à 1833. Le Caire 1931.

II. La mission du colonel Duhamel. 1834—1837. Roma 1933—1934.

III. La mission du Comte Medem (1837—1841) et la mission de M. Krehmer (1841—1844). Roma 1936.

Deny, J. Sommaire des Archives Turques du Caire. Le Caire 1930.

Documents concernant le Dr. Clot-Bey dans ses rapports. avec L.L.AA. Mohamed Aly, Abbas-Pacha et Said-Pacha. Paris 1862.

Documents Diplomatiques Relatifs à la Question d'Orient. Paris 1842.

Douin, G. Une mission militaire française auprès de Mohamed Aly. Corresp. des généraux Belliard et Boyer. Le Caire 1923.

—— Les premières frègates de Mohamed Aly 1824-1827. Le Caire 1926.

—— La mission du baron de Boislecomte. L'Egypte et la Syrie en 1833. Le Caire 1927.

—— L'Egypte de 1828 à 1830. Corresp. des Consuls de France en Egypte. Roma 1935.

—— Navarin (6 Juillet—20 octobre 1827). Le Caire 1927.

Driault, E. La formation de l'Empire de Mohamed Aly 1823-1827. Caire 1927.

—— Mohamed Aly et Napoleon (1807-1814) Corresp. des 1927. Consuls de France en Egypte. Caire, 1925.

—— L'Expédition de Crète et de Morée 1823—1828. Corresp. des Consuls de France en Egypte et en Crète. Caire 1930.

Leconte, C. Etude.... suivie de documents sur le commerce de l'Orient sur l'Egypte...... etc. Paris 1847.

Lefebòre De Bécour. Le traité de commerce entre la Turquie et l'Egypte. (Revue des Deux Möndes, 15 octobre 1838).

Marro, G., Il Corpo Epistolare Di Bernardino Drovetti (volumo Primo). Roma 1940.

Martens, G. F. Nouveau Recueil de Traités etc. 1808-1839. (16 vols). Goettingue 1817-1842.

—— Nouveau Supplément au Recueil de Traités etc. 1761—1839. (3 vols). Goettingue 1843—1875.

Ministero degli Affari Esteri. Trattati, convenzioni, accordi protocolli ed altri documenti relativi all'Africa, 1825—1906. (3 vols). Roma 1906.

Nahoum, H. Recueil de Firmans Impériaux Ottomans adressés aux Valis et aux Khédives d'Egypte 1006—1322 H. (1597—1904). Le Caire 1934.

Nouradoungian, G. Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman vol. II. Paris 1900.

Politis, A. Le Conflit turco-égyptien de 1838-1841 et les dernières années du règne de Mohamed Aly d'après les documents diplomatiques grecs. Le Caire 1931.

—— Les Rapports de la Grèce et de l'Egypte pendant le règne de Mohamed Aly (1833—1849). Le Caire 1935.

Raccolta dei trattati e delle principali convenzioni concernanti il commercio e la navigazione degli Austriaci negli Stati della Porta Ottomana. Wien 1844.

Règlements approuvés par le ministre de l'Instruction publique pour l'organisation des écoles sous Mohammed Ali (s.d.)

Rustum, A. J. Materials for a Corpus of Arabic Documents relating to the History of Mohammed Ali Pasha. (5 vols). Beirut 1930—1934.

Sammarco A. La Marina Egiziana sotto Mohammed Ali. Il Contributo Italiano. Le Caire 1931.

Schopoff, A. Les réformes et la protection des chrétiens en Turquie (1673—1904). Firmans, bérats etc. Paris 1904.

Talmas, O. (Bey). Recueil de la Correspondance de Mohamed Ali, Khedive d'Egypte (du 1er Avril 1807 au 12 Juillet 1848). Le Caire 1931.

Tarifs de douane que les négocians de sa Majesté l'Empreur de toutes les Russies doivent payer dans les Etats de la Sublime Porte sur les marchandises d'importation et d'exportation. Constantinople 1831.

Testa, Le Baron I. De. Recueil des Traités de la Porte Ottomane etc. (vols II, IX.). Paris 1865, 1898.

Traité de Commerce entre la France et la Turquie, et tarif des douanes turques. Paris 1839.

Traités de commerce et de navigation actuellement existants entre la France et les pays orientaux. (Revue de l'Orient, de l'Algerie et des colonies. XII.) 1852.

Treaties.... between Turkey and foreign Powers, compiled by the Librarian and Keeper of the papers, Foreign Office (1535-1855). London 1855

المراجع الافرنجية

ا — كتابات المعاصرين

١ — الرسائل والمذكرات الخ.

Baker, Ch. F. Memoir on Syria, designed to illustrate the conditions of that country before and subsequent to the evacuation of the Egyptian Army. etc. London 1845.

Baker, J. Syria and Egypt under the last five Sultans of Turkey; being experiences, during fifty years of Mr. Consul-General Baker, chiefly from his letters and journals. (2 vols.) 1876.

Baldwin, G. Recollections Relative to Egypt..... etc. London 1801.

Beaufort d'Hautpoul, C. de. Notes sur l'Orient et sur l'Egypte en particulier (1839). (Revue d'Egypte, I. 1894—1895.)

Boré, E. Corresp. et mémoires d'un voyageur en Orient. (2 vols). 1840.

Carne, J. Letters from the East written during a recent tour through Turkey, Egypt..... (2 vols). 1826.

Chaix. P. Lettres écrites des bords du Nil. Genève 1847.

Champollion, J. F. Lettres écrites d'Egypte et de Nubie en 1828 et 1829. Paris 1833.

Colin, A. Lettres sur l'Egypte. Administration territoriale du pacha. (Revue des Deux Mondes, 1er mars 1838).

—— Lettres sur l'Egypte. Budget et Administration de Mohamed Ali (ibid, 1er et 15 Janvier 1838).

—— Lettres sur L'Egypte. Industrie manufacturière. (ibid. 15 mai 1838).

—— Lettres sur l'Egypte. Commerce (Ibid, 1er Janvier 1839).

Communications with Mehemet Ali, 1838. London 1839.

Contemporaine. La.... en Egypte (Mémoires d'une....) 6 vols. Paris 1831.

Copie de la lettre adressée à S.E. Osman Noureddin Bey pour la création d'une école de médecine à l'hôpital d'Abou-Zabel. (Annales médico-physiologiques, XXIII.) Paris 1833.

Cornille, H. Souvenirs d'Orient..... Egypte, 1831—1832—1833. Paris 1833.

Damer, D. G. L. Diary of a tour in Greece, Turkey, Egypt and the Holy Land. (2 vols). London 1841.

Guizot, F. P. G. Memoires pour servir à l'Histoire de mon Temps. (8 vols). Paris 1858—1867.

Hahn-Hahn, I. Letters of a German countess written her travels in Turkey, Egypt.... in 1843—1844. (3 vols.) London 1845.

Holroyd, A. Egypt and Mohammed Aly Pacha in 1837. A letter Containing remarks upon Egypt as it is in 1837. London 1838.

Joliffe, T. R. Letters from Palestine, ... to which are added letters from Egypt. (2 vols). London 1822.

Lamartine, A. de. Souvenirs, Impressions, Pensées et Paysages, pendant un Voyage en Orient, 1832—1833 (vols). Paris 1835.

L'Hote, N. Lettres écrites d'Egypte en 1838 et 1839. Paris 1840.

Lindsay (Lord). Letters on Egypt. Edom, and the Holy Land (2 vols) London 1838.

Marin. Evénements et aventures en Egypte en 1839. Paris 1840.

Michaud, J. Lettres sur l'Egypte. (Revue des Deux Mondes, 15 septembre 1834).

Michaud, J. et Poujoulat, J. J. Correspondance d'Orient. (vols. V et VI) Paris 1833—1835.

Montefiore, J. Notes from a private Journal of a visit to Egypt and Palestine etc..... London 1844.

Napier, Lieut. Col. E. Reminiscences of Syria and the Holy Land. (2 vols). London 1847.

Pellissier. Rapport adressé à M. le Ministre de l'Instruction publique et des Cultes..... sur l'état de l'Instruction publique en Egypte. Paris 1849.

Perron, A. Lettre sur les écoles et l'imprimerie du Pacha d'Egypte par ....à M. J. Mohl, Kaire 22 oct. 1842 (Journal asiatique 4e série, t. II. 1843).

Perron, A. Lettres du Dr. Perron du Caire et d'Alexandrie à M. Jules Mohl à Paris 1838—1854. Edited by Y. Artin Pacha. Le Caire 1911.

Pool. S. The English woman in Egypt: letters from Cairo written during a residence there in 1842, 3 and 4, with E. W. Lane, Esq. by his sister. (2 vols). London 1845.

Pouqueville. Mémoire historique et diplomatique sur le commerce et les établissements français au Levant. (Revue encyclopédique. XXXIX, Juillet 1828).

Prokesch-Osten, A. Mehemed Ali Vicekonig von Aegypten: aus meinem Tagebuche 1826—1841. Wien 1877.

Pückler-Muskau, H. L. H. Egypt under Mehemet Ali, transl. from the German by H. Evans Lloyd. (2 vols). London 1845.

Recueil de la Correspondance de Mohamed Aly, Khédive d'Egypte. Le Caire 1913.

Vidal, Lettre sur ses voyages en Orient de 1929 à 1836. (Mémoires Soc. de Géog. 2e Série. VI. 1836).

Voilquin, Th. S. Souvenirs d'une fille du peuple ou la Saint-Simonienne en Egypte, 1834 à 1836. Paris 1866.

Yacoub Artin Pacha. Lettres du Dr. Perron, du Caire et d'Alexandrie, à M. Jules Mohl, à Paris 1838—1854. Le Caire 1911.

٢— رحلات وأسفار

Al-Abbâsi, Ali Bey. Travels in Morocco, Tripoli, Cyprus, Egypt, Arabia Syria and Turkey between the years 1803 and 1807. (2 vols.) London 1816.

Blondel, E. Deux Ans en Syrie et en Palestine (1838—1839) Paris 1840.

Bourchier, W. Narrative of a passage from Bombay to England. London 1834.

Brocchi, G. B. Giornale delle Osservazioni fatte en Viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia. (5 vols). Bassano. 1841—3.

Burkhardt, J. L. Travels in Syria and the Holy Land. London 1822.

Capper, J. Observations on the passage to India, through Egypt etc. London 1784.

Chesney, F.R. The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, carried on by Order of the British Government, in the years 1835, 1836 and 1837 etc (4 vols). London 1850.

Combes, E. Voyage en Egypte, en Nubie, etc. (2 vols). Paris 1846.

Cumming, W.F. Notes of a Wanderer in search of Wealth, through Italy, Egypt, Greece and Turkey. (2 vols). London 1839.

Durbin, J. P. Observations in the East, chiefly in Egypt, Palestine, Syria, and Asia Minor. (2 vols). London 1845.

Edmonstone. A. A Journey to the two Oases of Upper Egypt in the year 1819. London 1822.

Elwood, A.K. Narrative of a Journey overland from England by the Continent of Europe, Egypt and the Red Sea to India (1825—1828) 2 vols. London 1830.

Fesquet, G. Voyage en Orient fait avec Horace Vernet en 1839 et 1840 (Egypte, Syrie, Palestine). Paris (s.d.)

Fitzclarance, Lieut-Col. Journal of a Route Across India through Egypt to England in the latter end of the year 1817 and the beginning of 1818. London 1819.

Fitzmaurice, W. E. A Cruise to Egypt, Palestine and Greece etc. London 1834.

Fontanier, V. Voyages en Orient Entrepris par Ordre du Gouvernement Francais de l'Anneé 1821 à l'année 1829 (2 vols). Paris 1829.

—— Le Voyage en Orient pendant les années 1831—1832. Paris 1834.

Head, C. F. Eastern and Egyptian scenery illustrative of a Journey from India to Europe. London 1833.

Henniker, F. Notes during a visit to Egypt, Nubia, the Oasis Boeris, Mount Sinai and Jerusalem. London 1824.

Hogg. E. Visit to Alexandria, Damascus, and Jerusalem, during the successful campaign of Ibrahim Pacha. (2 vols). London 1835.

Howel, Th. Voyage en retour de l'Inde par terre....suivi d'observation sur le passage dans l'Inde par l'Egypte et le Grand Desert par James Capper, Paris 1797.

Hyett, W.A.H. Journal of a visit to the Nile and Holy Land in 1847—1848. London 1851.

Irby, C.L. and Mangles. J. Travels in Egypt and Nubia.....during the years 1817 and 1818. London 1823.

Labat, L. Notes of an Oriental Journey through France and Egypt to Bombay. London 1841.

Latour, D. A. T. de. Voyage de S. A. R. Monseigneur le duc de Montpensier à Tunis, en Egypte, etc. (2 vols). Paris 1847.

Mackworth, D. Diary of a tour through Southern India, Egypt and Palestine in the years 1821 and 1822. London 1823.

Madden, R.R. Travels in Turkey, Egypt, Nubia and Palestine in 1824—1827. (2 vols.) London 1829.

Madox, J. Excursions to the Holy Land, Egypt, Nubia, Syria etc. (2vols). London 1834.

Marmier, Xavier. Du Rhin au Nil....Egypte. Souvenirs de voyage. (2 vols). Paris 1846.

Marmont, A. F. L. V. de. duc de Raguse. Voyage en Hongrie. etc. ...en Syrie, en Palestine et en Egypte. (3 vols). Paris 1837.

Measor A.P. A tour in Egypt....in the years 1841 and 1842. London 1844.

Millard. D.A Journal of travels in Egypt......during 1841 and 1842, 1843. London 1860.

Monro, V. Summer Rambles in Syria with a Tartar Trip from Aleppo to Istamboul. (2 vols). London 1835.

Olin, S. Travels in Egypt, Arabia, Petraea and the Holy Land. (2 vols). London 1843.

Poujoulat, B. Voyage dans l'Asie Mineure, en Mesopotamie à Palmyre, en Syrie, en Palestine, et en Egypte, faisant suite à la Corresp. d'Orient (2 vols). Paris 1840.

Pückler-Muskau, H. Aus Mehemed Ali's Reich (3 vols). 1844.

—— Travels and Adventures in Egypt. (3 vols). London 1847.

Roberts, E. Notes of an overland Journey through France and Egypt to Bombay. London 1841.

Robinson, G. Travels in Palestine and Syria (2 vols). London 1837.

Saint John, J. A. Egypt and Mehemed Ali; or travels in the valley of the Nile (2 vols). London 1834.

—— Egypt and Nubia, their scenery and their people being incidents of history and travel from the best and most recent authorities, including J.L. Burckhardt and Lord Lindsay London 1845.

Salles, E. De. Pérégrinations en Orient ou Voyage Pittoresque, Historique et Politique en Egypte, Nubie, Syrie, Turquie, Grèce pendant les années 1837, 38, 39. (2 vols.) Paris 1840.

Scott, C.R. Ramblés in Egypt and Candia with details of the military power and resources of those countries (2 vols). London 1837.

Waghorn, Th. Particulars of an overland Journey from London to Bombay by way of the Continent, Egypt and the Red Sea. London 1831.

Webester, J. Travels through the Crimea, Turkey and Egypt, performed during the years 1825—1828. (2 vols). London 1830.

Wilde, W. R. Narrative of a voyage to.... Egypt, Palestine, Syria... etc. (2 vols). London 1840.

Wilson, W.R. Travels in Egypt and the Holy Land. etc. (2 vols). London 1831.

٣— مؤلفات عامة ودراسات خاصة .

Acerbi, G. Descrizione della Nubia e dell'Egitto monumentale secondo le scoperte del Signor Champollion. Milano 1830.

Administration égyptienne dans l'île de Candie (Revue de Droit français et étranger I. 1833).

Ampère, J. J. Méhémet Ali (Revue des Deux Mondes, 1er Mai 1847).

Antes, J. Observations on the manners and customs of the Egyptians, the overflowing of the Nile and its effects, with remarks on the plague and other subjects. London 1800.

Barrault, E. Occident et Orient, Etudes Politiques, Morales, Réligieuses, Pendant 1833—1834. Paris 1835.

Berton, Le Comte De. Essai sur l'Etat Politique des Provinces de l'Empire Ottoman, administrées par Mehemed Ali. Paris 1839.

Besumee, Hasan. Egypt under Mohammed Aly Pasha. London 1838.

Bianchi. Catalogue général des livres arabes, persans, turcs imprimés à Boulac en Egypte depuis l'introduction de l'imprimerie dans ce pays. (Journal Asiatique. 4ᵉ serie 2, t. XIII. 1843).

Blanqui, Ad. Résumé de l'histoire du commerce. Paris 1826.

Burckhardt J.L. Arabic proverbs. or the manners and customs of the modern Egyptains etc. London 1830.

Cadalvène, E. de et Barrault, E. Deux années de l'histoire d'Orient, 1839—1840 etc. (2 vols). Paris 1840.

Cadalvène, E. de et Breuvery. J. de. L'Egypte et la Turquie de 1829 à 1836 (2 vols.). Paris 1836.

—— L'Egypte et la Nubie etc. (2 vols). Paris 1841.

Cailliaud, F. Voyage à Meroë etc. (4 vols). Paris 1826.

—— Recherches sur les arts et métiers, les usages de la vie civile et domestique des anciens peuples de l'Egypte, de la Nubie et de l'Ethiopie, suivies de détails sur les mœurs et coutumes de peuples modernes de ces mêmes contrées. (2 vols). Paris 1831—1837.

Chabrol de Volvic G.J.S. comte de. Essai sur les mœurs des habitants modernes de l'Egypte. Paris 1826.

Clot, A. B. Comptes rendus des travaux de l'Ecole de médicine d'Abou Zabel. ....suivi de l'exposé de la conduite et des travaux de l'auteur lui-même en Egypte 1825—1832. Paris 1832.

—— Aperçu général sur l'Egypte (2 vols). Paris 1840.

—— De la peste observeé en Egypte. Paris 1840.

—— Histoire de Méhémet-Ali, vice—roi d'Egypte. Marseille 1861.

Conder, J. A popular description of Egypt, Nubia, and Abyssinia. (2 vols). London 1827.

Cusieri, V. Storia fisica e politica dell'Egitto dalle prime memorie dei suoi abitanti al 1842. Roma 1845.

Daversin De Pontes. Mohamed Aly, (Revue des Deux Mondes. 15 mai 1839).

Davesiès de Pontès, L. Mohamed Ali Pacha (Revue des Deux Mondes. T I. 1835).

—— L'Egypte moderne, le Mahmoudieh, le désert, le Nil (ibid, 1er Sept. 1835).

—— Etudes sur l'Egypte, précédées d'une notice biographique. Paris 1844.

Deaborn, H. A. L. Memoir on the commerce and navigation of the Black Sea and the trade and maritime geography of Turkey and Egypt. (2 vols). London 1829.

Frank. L. De peste, dysenteria et ophtalmia aegyptiaca. Viennae 1820.

Froment, D. Du Commerce des Européens avec les Indes par la Mer Rouge et Par l'Egypte. Paris 1799.

Galloway, J. A. Observotions on the proposed improvements in the Overland Route via Egypt. London 1844.

Gisquet J. H. L'Egypte, les Turcs et les Arabes (2 vols). Paris 1848.

Gliddon, G. R. A memoir of the cotton of Egypt. London 1841.

Gouin, E. L'Egypte au XIXe siècle: histoire militaire et politique..... de Méhémet Ali, Ibrahim Pacha, Soliman Pacha (Colonel Sèves). Paris 1847.

Hammer, J. von. Histoire de l'Empire Ottoman depuis son origine Jusqu'à nos jours (18 vols). Paris 1835—1841.

Hamont, P.N. L'Egypte sous Méhémet Ali: Populations, Gouvernement, Institutions Politiques, Industrie, Agriculture. (2 vols). Paris. 1843.

—— De l'Egypte depuis la paix de 1841. (Revue de l'Orient, 1, 1843).

—— Agriculture des Egypliens (ibid, III, IV, 1844).

Holroyd. A. T. Egypt and Mohamed Aly Pacha in 1837. London 1838.

Horeau, H. Panorama d'Egypte et de Nubie, avec un portrait de Méhémet Ali et un texte orné de vignettes. Paris 1841.

Houmaire de Helle. Isthme de Suez. Rapports sur les differents systemes de communications à établir entre la Mer Rouge et la mediterranée. Paris 1845.

Houry, C. B. De la Syrie Considérée sous le Rapport Commercial. Paris 1842.

Jäger, F. Die aegyptische Augen-Entzündung (Ophtalmia egyptiaca). Wien 1840.

Jomard, E. F. Coup d'œil impartial sur l'état présént de l'Egypte, comparé à sa situation antérieure. Paris 1836.

Juchereau De Saint-Denys. Histoire de l'Empire ottoman depuis 1792 Jusqu'en 1844. (t I. Statistique de l'Egypte) Paris 1844.

Kinnear, J. Cairo, Petrea and Damascus described...... with remarks on the government of Mehemet Ali. London 1841.

Labat, L. Route de l'Inde par l'Egypte et la Mer Rouge, considérée sous le point de vue de la question d'Orient. Paris 1839.

—— L'Egypte ancienne et moderne. Paris 1840.

—— L'Egypte sous le Gouvernement de Mehemet Ali. Paris 1840.

—— De l'hôpital d'Abou-Zebel et de son organisation médicale. (Annales médico-physiologiques, XXIV). Paris 1834.

Lane, E.W. An Arabic-English Lexicon. (8 vols). London 1863.

—— An account of the manners and customs of the modern Egyptians: Edited by Edward Stanley Poole. (2 vols). London 1871.

Lapanouse, M.J. Mémoire sur les caravanes qui arrivent du royaume de Dârfurth en Egypte (Mémoires sur l'Egypte..... t IV) an XI.

Linant De Bellefonds, A. Barrage de Chibine dans le Delta. (Mémoires Soc. de Géog. XX). Paris 1843.

—— Carte hydrographique de la Basse-Egypte.... où sont indiqués les travaux exécutés ou à exécuter d'après les ordres de son Altesse Méhémet Ali vice-roi d'Egypte. (s.d.)

—— Carte hydrographique de la partie méridionale de la Haute-Egypte... etc. etc. Paris 1867.

Madden, R. R. Egypt and Mohammed Ali. London 1841.

—— The Life of Mohammed Ali. London 1841.

Malherbe, R. L'Orient de 1718 à 1845. Histoire Politique, Religion, Mœurs (2 vols). Paris 1846.

Marcel, J. J. Précis historique et descriptif sur le Moristan ou le grand hôpital des fous du Kaire. Paris 1833.

Mengin, F. Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed Ali... (2 vols). Paris 1823.

—— Histoire sommaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed Aly.... Paris 1839.

Moreau, C. et Slowaczynski. Statistique générale de l'Europe, Asie, Afrique. (Egypte II.) Paris 1838.

Morris, L. Essays statistical and commercial in reference to the present state of Egypt. (priscellanea Aegyptiaca consociatio litteraturae, anno 1845.)

Mougel. Rapport sur un projet de barrage du Nil. Projet de barrage du Nil à la tête du Delta. Détail estimatif. (manuscrit. 2 brouchures) 1843.

—— Notice sur le barrage du Nil. (Bull. de la Soc. d'Encouragement pour l'industrie nationale, XLVIII. Paris 1849.

—— Egypte, Barrage du Nil (Revue de l'Orient, de l'Algerie et de colonies, VIII.) Paris 1850.

P. et H. L'Egypte sous la Domination de Mehemet Aly. Paris 1846.

Pellion. Egypte. Economie politique. De la nature de là propriété, des impôts, des monopoles et de leur influence sur la condition matérielle de la population. (Revue de l'Orient et de l'Afrique). Paris 1847.

Perrier, F. La Syrie sous le gouvernement de Méhémet Ali jusqu' à 1840. Paris 1842.

Perron, A. Ecole de Médicine du Caire. (Gazette des Hôpitaux 2° série. VI) Paris 1844.

Perron, D.M.P. Leçons d'histoire. t. I. de l'Egypte. Paris 1832.

Pharoan, J. Notice Historique et biographique sur Mohammed Aly, pacha d'Egypte. Paris 1829.

Planat, J. Histoire de la régénaration de l'Egypte. Lettres écrites du Kaire à M. le comte Alexandre de Laborde. Paris 1830.

Reinaud. Notice des Ouvrages arabes, persans ėt turcs imprimés en Égypte). Journal Asiatique 2° Série Oct. 1831).

Roy. J. J. E. Les illustrations de l'histoire d'Egypte. Limoges 1846-1853.

Saint-Marc Girardin. Méhémèt Ali.... etc. (Revue des Deux Mondes. XXIII. 1840).

Schoelcher, V. L'Egypte en 1845. Paris 1846.

Segato, G. et Masi, L. Saggi pittorici, geografici, statistici, idrografici, catastali sull'Egitto. Roma 1827.

Taylor, I. J. S. et Raybaud, L. La Syrie, L'Egypte, la Palestine et la Judée.... etc. (2 vols). Paris 1839.

Thédénat-Duvent, P.P. L'Egypte sous Méhémed Ali ou, aperçu rapide de l'administration civile et militaire de ce pacha. Paris 1822.

The Life of Mohammed Ali, viceroy of Egypt. London 1851.

Urquhardt, D. La Turquie, ses ressources..... suivis de considération sur l'état du commerce anglais dans le Levant. trad. de l'anglais par X. Raymond. (2 vols). Paris 1836.

Vaulabelle, A. de. Histoire de l'Egypte Moderne, 1801—1833. Paris 1835—1836.

Vetch. Inquiry into the means of establishing a ship navigation between the Medit. and the Red Sea London 1843.

Vyse, H. Operations carried on at the pyramids of Gizeh in 1837, with an account of a voyage into Upper Egypt. (2 vols). London 1840.

Waghorn, Th. Egypt as it is in 1837. London 1837.

—— Egypt as it is in 1838. London 1838.

Wilkinson, J. G. Topography of Thebes, and general view of Egypt..... with remarks on....the production of the country. (2 vols). London 1835.

Wilkinson, Sir Gardner. Modern Egypt and Thebes : Being a Description of Egypt. (2 vols). London 1843.

Wüstenfeld, F. Die Akademien der Araber und ihre Lehrer. 1837.

Yates. W. H. The modern history and condition of Egypt, its climate, diseases and capabilities (2 vols). London 1843.

(ب) مصادر ثانوية

Adams, W. H. D. The Land of the Nile, or, Egypt past and present. London 1871.

Adams, F. The New Egypt. London 1893.

Amelineau, E. C. Resumé de l'Histoire de l'Egypte depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours. Paris 1894.

Amherst of Hackney, Lady. A Sketch of Egyptian History from the earliest times to the present day. London 1904.

Amici, F. Dictionnaire des villes, villages, hameaux etc. etc. de l'Egypte. Le Caire 1884.

Arminjon, P. La Situation économique et financière de l'Egypte. Le Soudan Egyptien. Paris 1911.

Artin, Y. Institut Egyptien—La propriété foncière en Egypte. Caire 1883.

—— The right of landed property in Egypt. (transl. by E. A. van Dyck). London 1885.

—— L'Instruction Publique en Egypte. Paris 1890.

—— Considérations sur l'instruction publique en Egypte. Le Caire 1894.

Auriant, L. l'Egypte: la proie de ses métèques 1805—1920 Paris 1920.

Badois, E. Notes sur les principaux travaux d'utilité publique de l'Egypte : analyse de l'ouvrage de M. Linant de Bellefonds Bey. Paris 1874.

Barois, J. Les Irrigations en Egypte. Paris 1911.

Benedetti. Méhémet-Ali durant ses dernières années (Revue des Deux Mondes, 1er Juin 1895).

Bernard, H. Notice géographique et historique sur l'Egypte. Paris 1862.

Bevan, S. Sand and Canvas: a narrative of adventures in Egypt. London 1849.

Bionet, A. Géographie économique et administrative de l'Egypte. Basse Egypte. I. Le Caire 1902.

—— Dictionnaire géographique de l'Egypte. Le Caire 1899.

Bonola, F. L'Egypte et la géographie. Sommaire historique des travaux géographiques exécutés en Egypte sous la dynastie de Mohammed Aly. Paris 1890.

—— Una visita a Mohamed Ali nel 1822. La prima Stamperia ed il primo giornale. (Revue intern. d'Egypte II. No 2. Octobre 1905.).

Bréhier, L. L'Egypte de 1798 à 1900. Paris 1900.

Bridier, L. Une famille française, les de Lesseps. Paris 1900.

Brown, R.H. History of the barrage at the head of the Delta of Egypt. London 1896.

—— The Delta barrage of Lower Egypt.... with an introduction by Sir W. Garstin.... London 1902.

Cameron, D.A. Egypt in the Nineteenth Century: or Mehemet Ali and his successors until the British occupation in 1822. London 1898.

Carré, Jean-Marie. Voyageurs et écrivains français en Egyte. (2 vols). Le Caire 1922.

Cattaui, Joseph—Edmond. Histoire des Rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte (du XVIIIe Siècle à 1841). Paris 1919.

Charles—Roux, F. L'Isthme et le Canal de Suez. (2 vols). Paris 1901.

—— Autour d'une Route. L'Angleterre et l'Isthme de Suez et l'Egypte en XVIIIe siècle. Paris 1922.

Chassinat, E. Silvistre de Sacy. 1758—1838. Paris 1905.

Couvidou, H. Etude sur l'Egypte Contemporaine. Caire 1873.

Dehérain, H. Le Soudan égyptien sous Méhémet-Ali. Paris 1898.

Dodwell, H. The Founder of Modern Egypt: A study of Muhammad Ali. Cambridge 1931.

Dor, V.E. L'Instruction publique en Egypte. Paris 1872.

Dunne, J.H. Printing and Translations Under Muhamad Ali of Egypt, The Foundation of Modern Arabic. (Journal of the Royal Asciatic Society Part III. July 1940.)

—— An Introduction to the History of Education in Modern Egypt. London 1938.

Durand—Viel (Vice-Amiral). Les Campagnes Navales de Mohammed Aly et d'Ibrahim (2 vols). Paris 1937.

Egypte. Aperçu sur le commerce de la Mer Rouge et sur les Echelles égyptiennes. (Revue de l'Orient, de l'Algérie et des colonies, VIII. 1858).

Elgood, P. G. The Transit of Egypt. London 1938.

Geiss, A. Histoire de l'imprimerie en Egypte. (Bull. Institut égyptien, 5° série, t I. année 1907).

Hasenclever, A. Geschichte Agyptens im 19. Jahrhundret 1798—1814. Halle 1917.

Hénault, Père de. Manuel d'histoire de l'Egypte de Ménés à Abbas II Hilmi. Alexandrie 1911.

Hoskins, H. L, British Routes to India. New York 1928.

Jean Mazuel. L'Oeuvre Géographique de Linant de Bellefonds. etc. Caire 1936.

Kayser, F. et Roloff, E.M. Histoire de l'Ėgypte depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours. traduite de l'allemand.... par Albert Le Boulicaut et Jean d'Allemagne. Paris 1912.

Lammens, H. La Syrie, Précis Historique (2 vols). Beirut 1921.

Linant de Bellefonds, M. A. Mémoires sur les principaux travaux d'utilitié publique exécutés en Egypte depuis la plus haute antiquité jusqu'à nos jours. Paris 1872—73

M. E. Notice biographique sur Emile Prisse d'Avennes, voyageur français, égyptologue, archéologue et publiciste. Paris 1894.

Malaval, B. et Jondet, G. Le port d'Alexandrie (2 vols). Paris 1912.

Marcel, J. (and others). Egypte depuis la conquête des Arabes jusqu'à la domination française, par M. Amédée Ryme: sous la domination de Méhémet Ali, par M. M. P. et H. Paris 1872, 1877.

Martineau, A. La France dans la Méditerranée. Le commerce français dans le Levant. Paris 1902.

Mohammed Moktar. De l'origine des mesures égyptiennes et leur valeur. (Bull. Soc. Khéd. Géog. Serie III. N 6. Mars 1891).

Mouriez, P. Histoire de Mehemet-Ali vice-roi d'Egypte. (4 vols). Paris 1858.

Murray, Ch. A. A short memoir of Mohammed Aly. London 1898.

Neimans, R. von. Der Handelsverkehr Alexandriens seit Mehemet Ali. (Petermann's Geogr. Mitteilungen, 1857.)

Neroutsos. Aperçu historique de l'organisation de l'intendance générale sanitaire d'Egypte... depuis sa fondation en 1831. Paris 1880.

Paldi, E. Mohamed Ali e i suoi successori. Cairo 1922.

Paton, A. A. A History of the Egyptian revolution from the period of the Mamelukes to the death of Mohammed Ali. (2 vols). London 1870.

Régny, E. De. Notice sur l'introduction de la culture du coton en Egypte et sur Jumel. (Institut égyptien. No. 14. année 1876.

Rhôné, A. Résumé chronologique de l'histoire d'Egypte.... Jusqu'à nos Jours. Paris 1878.

Roy. Histoire d'Egypte depuis les temps les plus reculés Jusqu'a nos Jours. Paris 1864.

Ryme (Marcel) et Prisse. L'Egypte moderne sous la domination arabe, française et sous Méhémet Ali). Univers pittoresque). Paris 1851.

Sabry, M. L'Empire égyptien sous Mohamed Aly et la question d'Orient, 1811—1849. Paris 1930.

Shukry, M. F. The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (1863-1879). Cairo 1938.

Vaujany, H. De. Histoire de l'Egypte depuis les temps les plus réculés Jusqu'à nos Jours. Paris 1885.

Vidal. Linant Pacha de Bellefonds. Sa vie et ses oeuvres. (Bull. Soc. Khéd, Géog. Série II. No 5, 1884).

Vingtrinier, A. Soliman Pacha (Colonel Sève), généralissime des armées égyptiennes, ou, histoire des guerres de l'Egypte de 1820 à 1860. Paris 1886.

Vollers, K. Ali pasha Mubârak. (Zeitscher, der deutsch, Morgenländ, Gesellschaft, XLVII, 1893).

Weygand, Le Général. Histoire Militaire De Mohamed Aly et De Ses Fils. (2 vols). Paris 1936.

المراجع العربية

إبراهيم مصطفى افندى المعروف بالبياع الصغير — سياحة فى الهند (ترجمها . . . لصاحبها أوبير ترولد) بولاق ١٢٦٥ هـ .

أبو السعود افندى — تاريخ الديار المصرية فى عهد الدولة المحمدية العلوية : وهو القسم الثالث من الكتاب المسمى فوائد جغرافية وتاريخية على الديار المصرية تأليف المعلم برنار الفرنساوى وترجمه الفقير . . . مطبعة وادى النيل بالقاهرة ١٢٩٢ هـ .

ـــــ الدرس المختصر المفيد فى عالم الجغرافية الجديد تأليف قور تنبير الفرنساوى وترجمه . . . مطبعة وادى النيل بالقاهرة ١٢٨٦ هـ .

ـــــ ترقية الجمعية بالكيميا الزراعية أو توفيق الجماعة لتطبيق الكيميا على الزراعة تأليف المعلم فيليكس ملجوتى الفرنساوى وترجمه . . . مطبعة وادى النيل بالقاهرة ١٢٨٩ هـ .

أحمد راشد المصرى الأنصارى الحانوتى — بند العطار أى وصية العطار لمحمد بن ابراهيم العطار

ادوارد جوان — مصر فى القرن التاسع عشر . (سيرة جامعة لحوادث ساكنى الجنان محمد على باشا وإبراهيم باشا والمغفور له سليمان باشا الفرنسى من الوجوه الحربية والسياسية والقصصية تعريب محمد مسعود . القاهرة ١٣٤٠ — ١٩٢١ .

الهمذانى : ترجمه من الفارسية إلى العربية . . . جولاق ١٢٩١ هـ .

أسد رستم (الدكتور) المحفوظات الملكية المصرية . بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد على الكبير . (أربعة مجلدات) بيروت ١٩٤١ .

إسكندر بك ابكاريوس — المناقب الابراهيمية والمآثر الخديوية . حمص ١٩١٠

اسماعيل سرهنك باشا — حقائق الأخبار عن دول البحار (جزءان) . بولاق ١٣١٤ — ١٣١٦هـ .

الأب لويس شيخو — الآداب العربيـة فى القرن التاسع عشر (جزءان) بيروت ١٩٠٨ — ١٩١٠ .

ـــــ كتاب المخطوطات العربية لكتبة النصرانية . بيروت ١٩٢٤ .

السيد حسين غانم — الدر اللامع فى النبات وما فيـه من الخواص والمنافع تأليف قائم مقام المعلم انطون فيجرى . ترجمة . . . بولاق ١٢٥٧ هـ .

السيد صالح بك مجدى — حلية الزمن فى وصف مناقب خادم الوطن (رفاعة رافع الطهطاوى) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٦ تاريخ .

الوقائع المصرية .

إلياس طنوس — صفحة من تاريخ مصر . نيويورك ١٩١٤ .
أمين سامى باشا — التعليم فى مصر . القاهرة ١٩١٧ .
——— تقويم النيل . الجزء الثانى (عصر محمد على) . القاهرة ١٩٢٨ .
بنولا بك (الدكتور فودريك) — كتاب مصر والجغرافيا . وهو خلاصة عن الأعمال الجغرافية التى أنجزتها العائلة المحمدية العلوية بالديار المصرية — تعريب أحمد زكى بولاق ١٣١٠ — ١٨٩٢ .
جرجس حنين بك — مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة (نظارة المالية — مراقبة الأموال المقررة) بولاق ١٩٠٩ .
——— كتاب الأطيان والضرائب فى القطر المصرى . القاهرة ١٩٠٤ .
جورجى زيدان بك — تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر (جزءان فى مجلد واحد) القاهرة ١٩٠٢ .
خليفة بن محمود — تنوير المشرق بعلم المنطق تأليف المصنف دومرسيه الفرنساوى ، تعريب . . . بولاق ١٢٥٤ هـ .
——— كتاب اتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى بلاد أوروبا وهو مقدمة لتاريخ الإمبراطور شرلكان ... أبرزه من اللغة الفرنساوية ... بولاق ١٢٥٨ هـ .
——— كتاب اتحاف ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شرلكان مسبوقا بمقدمته المسماة اتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى أوروبا ... ترجمه من اللغة الفرنساوية ... المجلد الأول بولاق ١٢٦٠ ، والثانى ١٢٦٢ ، والثالث ١٢٦٦ هـ .
خيرت افندى — رياض الكتبا وحياض الأدبا . بولاق ١٢٤١ هـ .
داود بركات — ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، القاهرة ١٩٣٢ .
رفاعة رافع الطهطاوى — أنوار توفيق الجليل فى أخبار مصر وتوثيق بنى إسماعيل (الجزء الأول) طبعة بولاق ١٢٨٥ هـ .
——— مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية : بولاق ١٢٨٦ هـ .
——— تخليص الإبريز فى تلخيص باريز . القاهرة ١٣٢٣ هـ .
الجغرافية العمومية تأليف كونراد ملطبرون ترجمها عن الفرنسية ... وشاركه فى حسن السبك والنظم الشيخ محمد هدهد الطنتدائى . (جزءان) بولاق ؟
سركيس (يوسف إليان) — معجم المطبوعات العربية والمعربة . القاهرة ١٣٤٦ — ١٩٢٨ .
عبد الرحمن الرافعى بك — تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر (الجزء الثالث عصر محمد على) ١٣٤٧ — ١٩٢٩ .

عبد الرحمن بن حسن بن إبراهيم الجبرتى — عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (أربعة أجزاء). القاهرة ١٣٢٢ هـ.
على مبارك باشا — الخطط التوفيقية — عشرون جزءا فى خمسة مجلدات . بولاق ١٣٠٦ هـ .
عمر طوسون (الأمير) — البعثات العلمية فى عهد محمد على وفى عهد عباس الأول وسعيد الإسكندرية ١٩٢٤ .
—— صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد على : الجيش المصرى البرى والبحرى . القاهرة ١٣٥٩ — ١٩٤٠ .
—— تاريخ خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية ١٣٦١ — ١٩٤٢ .
عيسوى افندى النحراوى — كتاب فى التشريح العام بولاق ١٢٦١ .
فيليب يوسف جلاد — القاموس العام للإدارة والقضاء (ستة أجزاء) الإسكندرية ١٨٩٩ — ١٩٠٢ .
كلوت بك — لمحة عامة إلى مصر فى مجلدين ترجمه من الفرنسية الأستاذ محمد بك مسعود القاهرة (بدون تاريخ) .
محمد بن عمر بن سليمان التونسى — تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان طبعه مع ملاحظات باللغة الفرنسية الأستاذ رون . باريس ١٨٥٠ .
محمد خليل صبحى — تاريخ الحياة النيابية فى عهد ساكن الجنان محمد على باشا — الجزء الخامس . القاهرة ١٩٣٩ .
محمد افندى عبد الفتاح — المنحة لطالب قانون الصحة تأليف المعلم جرونيه وترجمه من اللغة الفرنساوية ... بولاق ١٢٦٠ هـ .
محمد عصمت افندى — هندسة لوچاندر ترجمها إلى اللغة العربية ... بولاق ١٢٨٢ هـ .
محمد فريد بك — البهجة التوفيقية فى تاريخ مؤسس العيلة الخديوية . القاهرة ١٣٠٨ هـ .
محمد فؤاد شكرى (الدكتور) — بعثة عسكرية بولونية فى مصر فى عهد محمد على (مستخرج من مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول — العدد الثامن المجلد الأول — مايو ١٩٤٦) — القاهرة ١٩٤٦ .
—— صفحة من تاريخ السودان الحديث رحلة محمد على باشا إلى فازوغلى ١٨٣٨ — ١٨٣٩ (ونشر جرنال الرحلة) — (مجلة كلية الآداب — جامعة فؤاد الأول — العدد الثالث والمجلد الثانى — ديسمبر ١٩٤٦) القاهرة ١٩٤٧ .
—— مصر والسيادة على السودان — الوضع التاريخى للمسألة — القاهرة ١٩٤٧ .
—— الحكم المصرى فى السودان (١٨٢٠ — ١٨٨٥) . القاهرة ١٩٤٧ .
محمد قدرى باشا — تعليمات جغرافية وتاريخية خاصة بمصر . القاهرة ١٨٦٩ .

محمد كامل مرسى (بك) — الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن . القاهرة ١٣٥٥ — ١٩٣٦ .
محمد كرد على — خطط الشام (ستة أجزاء) . دمشق ١٩٢٥ — ١٩٢٨.
محمد مختار باشا — التوقيعات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية بولاق ١٣١١ هـ .
ميخائيل الدمشقى — تاريخ حوادث الشام ولبنان (١١٩٧ — ١٢٥٧ هجرية) — بيروت ١٩١٢ .
ميخائيل شاروبيم بك — الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث (أربعة أجزاء) بولاق ١٣١٨ — ١٩٠٠ .
نعوم شقير — تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته (ثلاثة أجزاء) مصر ١٩٠٣ .

فهرس الأعلام

أهم الأشخاص

(ا)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(م)

أهم الأماكن

(ا)

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ى)